تفريغ شرح الالفيه
شرح الشيخ
محمد بن صالح العثيمين
في 70 شريطا

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة في الله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أفصح الخلق أجمعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا.
أما بعدُ:
فإنَّ العربية هي اللغة التي اختارها الله لهذا الدين، وأنزل القرآن العظيم بها، فقال جلَّ وعزَّ: +إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ_[يوسف: 2].
قال ابنُ كثيرٍ : ((لأنَّ لغة العرب أفصحُ اللغات، وأَبْيَنُها، وأَوْسَعُها، وأكثرُها تَأْدِيةً للمعاني التي تقوم بالنفوس، فلهذا أُنزل أشرفُ الكتب بأشرفِ اللغات...)) إلى آخر كلامه .
ولا يَشكُّ أحدٌ من المُشتغِلين بالعِلم في أهمية تعلُّم اللغة العربية؛ لأنه بِفَهمِها يُتَوصَّل إلى فَهم كلامِ الله سبحانه، وكلامِ رسوله ρ، وكلامِ السلف رحمهم اللهُ ورَضِيَ عنهم.
قال أبو بكر الشَّنْتَريني في مقدمة كتابه **(تَنْبيه الألباب)**:
فإنَّ الواجبَ على كل مَن عَرَف أنه مخاطَبٌ بالتَّنزيل، ومأمورٌ بِفَهم كلامِ الرسول ρ، غير معذور بالجهل بمعناهما، ولا مُسَامَحٍ في تَرْك العمل بمقتضاهما، أن يَتقدَّمَ فيَتعلَّم اللسان الذي أَنزل اللهُ به القرآنَ؛ حتى يَفهم كلامَ الله، وحديثَ رسول الله ρ؛ إذْ لا سبيل لفَهمِهما دون معرفة الإعراب، وتمييزِ الخطأ من الصواب.
وللنحو أهميةٌ؛ إذْ إنَّ جميع العلوم لا تَستغني عنه، وحَرِيٌّ بطالب العِلم أن يَتعلم قواعد الكلام العربي، وأنْ يَسِرَّ مِن أن يَلْحَن في كلامه، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، في الصفحة الثانية والخمسين بعد المائتين من المجلد الثاني والثلاثين من **(مجموع فَتاويه)**:
ومعلومٌ أنَّ تَعَلُّم العربية وتعليمَ العربية فرضٌ على الكفاية، وكان السلف يُؤدِّبون أولادَهم على اللَّحن، فنحن مأمورون أمرَ إيجابٍ، أو أمرَ استحبابٍ أن نَحفظ القانون العربي، ونُصلحَ الألسنة المائلة عنه.
وقال أبو إسحاق الزَّجَّاجي في كتابه **(الإيضاح في عِلَلِ النَّحو)**:
فإنْ قال قائلٌ: فما الفائدة في تعلُّم النحو، وأكثرُ الناس يتكلمون على سَجِيَّتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيَفْهمون ويُفهِمون غيرَهم مِثلَ ذلك؟
فالجواب في ذلك أن يقال له:
الفائدة فيه: الوصولُ إلى التكلِّم بكلام العرب على الحقيقة؛ صوابًا غير مُبدَّلٍ ولا مُغَيَّر، وتقويمُ كتاب الله Y الذي هو أصلُ الدِّين والدنيا والمُعْتَمَد، ومعرفةُ أخبار النبي ρ، وإقامةُ معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تُفْهَمُ معانيها على الصحة إلا بتَوْفِيَتها حُقوقَها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحدٌ ممن نَظَر في أحاديثه ρ وكلامِه.
وقد قال الله Y في وَصْف كتابه: +إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا_[يوسف: من الآية 2]، وقال: +بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ_[الشعراء: 195]، وقال: +قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ_[الزمر: من الآية 28].
فوَصَفه بالاستقامة، كما وَصَفه بالبيان في قوله: +بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ_[الشعراء: 195]، وكما وَصَفه بالعَدْل في قوله: +وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا_[الرعد: من الآية 37].
وأَخْبَرَنا أبو إسحاق الزَّجَّاج، قال: سمعتُ أبا العباس المُبَرِّد، يقول: كان بعضُ السلف يقول: ((عليكم بالعربية؛ فإنها المُروءة الظاهرة، وهي كلام الله Y وأنبيائِه وملائكتِه...)) إلى آخر كلامه .
وقد ذَكر شيخ الإسلام في آخر المجلد الأول من **(اقتِضاء الصِّراط المستقيم)** كلامًا حول التكلُّم بالعربية، قال في آخره:
((إنما الطريقُ الحَسَن اعْتِيادُ الخِطاب بالعربية؛ حتى يَتَلَقَّنَها الصغارُ في المكاتب وفي الدُّور، فيَظهر شِعارُ الإسلام وأهلُه، ويكون ذلك أسهلَ على أهل الإسلام في فِقْهِ معاني الكتاب والسُّنَّة وكلامِ السلف، بخلاف مَن اعتاد لغةً ثم أراد أن يَنتقل إلى أخرى؛ فإنه يَصعُب.

قال: واعلَمْ أنَّ اعْتِيادَ اللغة يُؤَثِّر في العقل والخُلُق والدِّين تأثيرًا قويًّا بيِّنًا، ويؤثر أيضًا في مُشابَهة صَدْر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتُهم تَزِيدُ العقلَ والدِّين والخُلُق.
وأيضًا: فإنَّ نَفْس اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتَها فَرْضٌ واجب؛ فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسُّنة فرضٌ، ولا يُفهم إلا بفَهْم اللغة العربية، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ)). انتهى كلامه.
وكان العرب يَفِرُّون من الوُقوع في اللَّحن، ويُحِثُّون على تعلُّم العربية، وقد عَقَد ابن عبد البَرِّ في أول كتابه **(بَهْجَة المَجَالِس وأُنْسُ المُجَالِس)** بابًا في اجتناب اللَّحن، وتعلُّم العربية، وذمِّ الغريب في الخِطاب؛ أوردَ فيه أخبارًا وأشعارًا حول هذا الأمر، صدَّره بقول عمرَ τ حينما كَتب إلى أبي موسى:
((أما بعدُ: فتفقَّهُوا في السُّنة، وتعلَّموا العَرَبية)).
وقال عبد الله بن المُبَارَك: ((اللَّحنُ في الكلام أَقْبحُ من آثار الجُدَريِّ في الوَجْه)).
وقال شُعْبَة: ((مَثَلُ الذي يَتعلَّم الحديث ولا يتعلم النحو، كمَثَل البُرْنُس لا رَأْس له)).
ولقد جَمَع العلماء اللغةَ، وصنَّفوها، وقَعَّدوا القواعدَ النَّحْوية باستقرائهم كلام العرب الفصحاء، وألَّفوا الكتبَ المُختصَرة والمُطوَّلة؛ كلُّ ذلك من أجل تقريب تعلُّم النحو.
وكان مِن أبرزِ العلماء النحويين الذين صنَّفوا كُتُبًا في النحو واللغة أبو عبد الله بن مالك.
وقبل أن نَذكر شيئًا من سِيرته، نُورد قصيدتينِ أورَدَهما أبو بكر محمدُ بن عبد المَلِك الشَّنْتَرِينِي في فصلٍ من كتابه **(تَنْبِيهُ الأَلْبَابِ على فَضَائِلِ الإِعْرَاب)**:
القصيدة الأولى[1] لإسحاق بن خَلَفٍ، يقول فيها:

النَّحْوُ يَبْسُطَ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ ... وَالمَرْءُ تُعْظِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا ... فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ
لَحْنُ الشَّرِيفِ يَزِيدُهُ عَنْ قَدْرِهِ ... وَتَرَاهُ يَسْقُطُ مِنْ لِحَاظِ الأَعْيُنِ
وَتَرَى الوَضِيعَ إِذَا تَكَلَّمَ مُعْرِبًا ... نَالَ المَهَابَةَ بِاللِّسَانِ الأَلْسَنِ
مَا وَرَّثَ الآبَاءُ عِنْدَ وَفَاتِهِمْ ... لِبَنِيهِمُ مِثْلَ العُلُومِ فَأَتْقِنِ
فَاطْلُبْ هُدِيتَ وَلَا تَكُنْ مُتَأَبِّيًا ... فَالنَّحْوُ زَيْنُ العَالِمِ المُتَفَنِّنِ
وَالنَّحْوُ مِثْلُ المِلْحِ؛ إِنْ أَلْقَيْتَهُ ... فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْ طَعَامٍ يَحْسُنِ

وأما القصيدة الثانية[2] فللكِسائِي عليِّ بن حمزةَ قال:

[1]
[2]

إِنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ ... وَبِـــهِ فِـــي كُـــلِّ أَمْـــرٍ يُنْتَفَـــعْ
فَـــإِذَا مـــَا أَتْقَـــنَ النَّحْـــوَ الفَتَـــى ... مَـــرَّ فِـــي المَنْطِـــقِ مَـــرًّا فَاتَّسَـــعْ
وَاتَّقَـــاهُ كُـــلُّ مَـــنْ يَسْمَـــعُهُ ... مِـــنْ جَلِـــيسٍ نَاطِـــقٍ، أَوْ مُسْـــتَمِعْ
وَإِذَا لَـــمْ يَعْـــرِفِ النَّحْـــوَ الفَتَـــى ... هَـــابَ أَنْ يَنْطِـــقَ جُبْنًـــا فَـــانْقَمَعْ
يَقْـــرَأُ القُـــرْآنَ لَا يَعْـــرِفُ مَـــا ... فَـــرَّقَ الإِعْـــرَابَ فِيـــهِ وَصَـــنَعْ
فَتَـــرَاهُ يَنْصِـــبُ الرَّفْـــعَ، وَمَـــا ... كَـــانَ مِـــنْ نَصْـــبٍ وَمِـــنْ خَفْـــضٍ رَفَـــعْ
وَإِذَا حَـــرْفٌ جَـــرَى إِعْرَابُـــهُ ... صَعُـــبَ الحَـــرْفُ عَلَيْـــهِ، وَامْتَنَـــعْ
يَتَّقِـــي اللَّحْـــنَ إِذَا يَقْـــرَأُهُ ... وَهْـــوَ لَا يَـــدْرِي؛ وَفِـــي اللَّـــحْنِ وَقَـــعْ
يَلْـــزَمُ الـــذَّنْبُ الَّـــذِي أَقْـــرَأَهُ ... وَهْـــوَ لَا ذَنْـــبٌ لَـــهُ فِيـــمَا اتَّبَـــعْ
وَالَّـــذِي يَعْـــرِفُهُ يَقْـــرَأُهُ وَإِذَا ... مَـــا شَـــكَّ فِـــي حَـــرْفٍ رَجَـــعْ
نَـــاظِرًا فِيـــهِ وَفِـــي إِعْرَابِـــهِ ... فَـــإِذَا مَـــا عَـــرَفَ الحَـــقَّ صَـــدَعْ
أَهُمَـــا فِيـــهِ سَـــوَاءٌ عِنْـــدَكُمْ؟ ... لَيْسَـــتِ السُّـــنَّةُ فِينَـــا كَالبِـــدَعْ
وَكَـــذَاكَ العِلْـــمُ وَالجَهْـــلُ، فَخُـــذْ ... مِنْهُمَـــا مَـــا شِـــئْتَ مِـــنْ شَـــيْءٍ وَدَعْ
كَـــمْ وَضِيـــعٍ رَفَـــعَ النَّحْـــوُ، وَكَـــمْ ... مِـــنْ شَرِيـــفٍ، قَـــدْ رَأَيْنَـــاهُ وَضَـــعْ

ثم نَعُود لنذكر..... من سِيرة ابن مالكٍ:
فهو جمالُ الدين محمدُ بن عبد الله بن مالك الطَّائِي الجَيَّاني، وكُنيتُه: أبو عبد الله، ولَقبُه: جمال الدِّين، يَنتسب إلى قبيلة طَيِّءٍ العربية، وهي قبيلةٌ يَمَانيَّة، وكانت منازلها في الأندلس قُرْب جَيَّان، وجَيَّان بلدة في شَرْقِي قُرطُبة.
وُلِد ابن مالك في جَيَّان سنةَ سِتمائة من الهجرة، ثم رَحل إلى المَشرق بسبب الغَزْو النَّصراني على المسلمين في ذلك الوقت، وقد يكون بسبب رِحلة علماء الأندلس إلى المَشرق لتلقِّي العِلْم، وأداءِ فريضة الحجِّ.
ولم يَخرج من الأندلس إلاَ بعد أن أصاب حَظًّا وافِرًا من العِلم في علوم العربية والقراءات.
ومن الأندلس وَصَل ابنُ مالك إلى مصر، ثم مضى إلى الحجاز، ومنه إلى الشام؛ حيث تَنقَّل كثيرًا بين حَلَب ودِمَشق، وكان ذلك قُرابة سنةَ ثلاثين وسِتمائة من الهجرة.
ثم استقرَّ في حَلَب؛ حيث تَصدَّر بها لإِقْراء العربية، وأمَّ بها المدرسةَ السُّلطانية الظَّاهِريَّة، وهي من آثار المَلِك الظَّاهر..... بن صلاح الدين، المُتوفَّى سنةَ ثلاث عشرة بعد السِّتمائة.
وفي حَلَب نَظَم (الكَافِية الشَّافِية)، وهي نَظْمٌ مُوجَز يحتوي على سبعة وخمسين وسبعمائة وأَلْفَينِ من الأبيات.
قال ابنُ مالك في نهاية نَظْم (الكَافية الشَّافِية):

أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعْ سَبْعَمِائَهْ ... وَزِيدَ خَمْسُونَ وَنِيفٌ أَكْمَلَهْ[3]

وقد شَرح ابن مالك نَظْم (الكَافية الشَّافِية)، وشَرْحُه مَطبوع مُحقَّق.
وفي حَلَب أيضًا نَظَم مَنْظومَته في المُثَلَّث، المُسمَّاه (الإِعْلام بمُثَلَّث الكَلام)، وهي مطبوعة مع كتابه (المَقْصور والمَمْدود)، وهو مَنْظومٌ أيضًا.
وقد انتقل ابن مالك إلى حَمَاة.
قال ابن الوَرْدِي: وأخبرني شَيخُنا قاضي القُضاة شرفُ الدين هِبةُ الله بن البَارِزِي، قال: ((نَظَم الشيخُ جمال الدين الخُلاصة الألفية بحَمَاة، عندنا بِرَسْم اشتغالي فيها، وكنتُ شابًّا وخَدَمْتُه، ولقد رأيتُ بَرَكَةَ خِدمتي له)).
ثم رَحَل ابنُ مالك إلى دِمَشق، وأقام بها، وأصبح شيخَ المدرسة العادِليَّة بعد وفاة أبي شَامَةَ سنةَ خمس وستين وسِتمائة من الهجرة، والمدرسةُ العادِليَّة هي الآن مَقرُّ المَجْمع العِلمي العربي بدِمَشق، وقد بَناها المَلِكُ العادِل أخو صلاح الدين الأيوبي سنةَ اثنتي عشرة وسِتمائة من الهجرة، ثم وَضَع ابنُ مالك في دمشق في قدومِه الأخير إليها، واستقرارِه بها كتابَه (التَّسْهِيل)، واسمه: (تَسْهِيلُ الفَوائِد وتَكْمِيل المَقاصِد)، ولعلَّه تَيْسِير لكتابٍ له لم يُعثَر عليه، واسمه: (الفَوَائِد النَّحْوية والمَقاصِد المَحْوِيَّة).
وقد شَرح ابنُ مالك كتابَه (التَّسْهِيل) ولم يُتمَّه؛ وشَرْحُه مطبوعٌ مُحقَّق، وشَرَحَهُ أيضًا علماءُ آخرون، كأبي حَيَّان والدَّمامِينِي وغيرهما.

[3]

أَلَّفَ ابن مالك في دمشق أيضًا كتابَه: (إكْمال الإعلام بتَثْليث الكلام)؛ وهو مطبوعٌ مُحقَّق، ومِن كُتُبه: (الاعْتِضَاضُ في الفَرْقِ بين الظَّاءِ والضَّادِ)، و(الاعْتِمَاد في نَظائِر الظَّاء والضَّاد)؛ وهو مطبوعٌ مُحقَّق.
وكذلك: (في شَواهِد التوضيح والتَّصحيح لِمُشْكِلات الجامِع الصَّحيح)، وقد نَشَره الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
ومن كُتبه أيضًا: (عُدَّة الحافظ وعُمدة اللَّافِظ)، و(لَامِيةُ الأفعال في عِلْم الصرف)، وقد شَرَحها ابنُ مالك وابنُه بدرُ الدين وغيرُهما.
ونَظَم (المُفَصَّل) للزَّمَخْشَري، وسمَّاه: (المُوَصَّل في نَظْم المُفَصَّل)، ثم حَلَّ هذا المنظوم فسمَّاه: (سَبْك المَنْظُوم وَفَكُّ المَخْتُوم).
ومِن كُتُبه: (مَنْظُومةٌ فيما وَرَد من الأفعال بالواو والياء)، وله كتاب: (وِفاقُ الاسْتِعْمالِ في الإعْجام والإهْمال)، وغير ذلك.
ومؤلفات ابن مالك مشهورة، قال الفَيْرُوزَآبَادِي في (البُلْغَة): ومصنفاتُه مع كَثْرَتِها طارَتْ في الآفاق لشُهرتها، وصارَتْ مصيرَ الشمس لِحُسْنِ غُرَّتِها.
وقد كانت له مَكانةٌ عِلميَّة رفيعة؛ صوَّر ذلك تلميذُه النَّوَوي في (تَهْذِيب الأَسْماء واللُّغات)، قال: ((شيخُنا جمالُ الدين بنُ مالك رضي الله تعالى عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأَعْصار بلا مُدافِع)) انتهى.
قال الصَّفَدِي: أخبرني الشيخ الإمام شهابُ الدين محمودُ من لَفْظِه، قال: ((جَلس يومًا - يعني: ابن مالك - وذَكر ما انفرد به صاحبُ المُحْكَم عن الأزهري في اللغة، قلتُ: وهذا أمر مُعْجِز؛ لأنه يريد يَنْقُل الكِتابين)) انتهى.
و(المُحْكَم) مُعجم لُغوي لابن سِيدَهْ، والأزهري له (تَهْذِيب اللُّغة)؛ وهو مُعجم لُغَوي أيضًا.
وأما اطِّلاعُه على أشعار العرب التي يَستشهِد بها على النحو واللغة، فكان أمرًا عَجِيبًا، وكان الأئمة الأعلام يَتَحيَّرون في أمرِه.
وكان إمامًا في القِراءات وعِلَلِها، وصَنَّف فيها قصيدة بالية مَرمُوزة في قَدْر الشَّاطِبية، وقد عَدَّهُ ابنُ الجَزَري في طبقات القُرَّاء.
وكان في النحو والتصريف بَحْرًا لا يُشَقُّ لُجُّهُ.
ويُحكى أن الشيخ تاج الدين الفِزَارِي العالِم المشهور تأَسَّف يومَ موت ابن مالك تأسُّفًا كثيرًا، فقيل له: أكان الشيخ جمال الدين في النحو مِثْلَك في الفقه؟
فقال: واللهِ ما أَنْصَفْتُموهُ؛ كان في النحو مثل الشافعي في الفقه.
وكان في الحديث آيَةً؛ لأنه أكثرُ ما كان يَستشهَد بالقرآن، فإنْ لم يكنْ فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى الحديث، وإنْ لم يكنْ فيه شيءٌ عَدَلَ إلى أشعار العرب.
وابنُ مالك أولُ ما وَضَع الأحاديث الشريفة في موضعِها الصحيح من الاستدلال بها، والاعتماد عليها بعد ما قَلَّل النحاةُ من شأنها في الاستدلال بها على القواعد؛ لأنها تُروى بالمعنى؛ فجاء ابن مالك فتَوَسَّع في هذا الأمر، واتَّجَه الأمرُ إلى تأييد ما ذَهب إليه.
وبالجملة؛ كان كثيرَ المطالعة، سريعَ المراجعة، لا يَكتب شيئًا من مَحْفُوظِه حتى يُراجِعه في مَحَلِّه؛ كلُّ هذه المكانة العظيمة وهذا العِلم الوافر مع ما كان عليه من: الدِّين، والعِبادة، والعِفَّة، والصَّلاح، وصِدْق اللَّهْجة، وكثرة النوافل، وحُسْن السَّمْت، وكمال العَقْل.
وقد تُوُفِّيَ ابنُ مالك في سنة ثِنْتَيْنِ وسبعين وسِتمائة من الهجرة، ودُفِن في دمشق؛ فرَحِمَه اللهُ رحمةً واسعةً، وجزاهُ خيرَ الجزاء على خدمة العربية.

ونَظْمُ (الألفية) هي نَظْمٌ نَظَمه من منظومته (الكَافِية الشَّافِية)، وقد نصَّ ابن مالك في آخر الألفية على ذلك، حيث قال:

وَمَـــا بِجَمْعِـــهِ عُنِيـــتُ قَـــدْ كَمَـــلْ

نَظْمًـــا عَلَـــى جُـــلِّ المُهِمَّـــاتِ اشْـــتَمَلْ

أَحْصَـــى مِـــنَ الكَـــافِيَةِ الخُلَاصَـــةَ

كَمَـــا اقْتَضَـــى غِنًـــى بِـــلَا خَصَاصَـــهْ[4]

والـخَصَاصَة!: ضِدُّ الغِنى.
والخُلَاصَة!: ألفُ بيت وتَزيد قليلًا؛ ولهذا تُسمى (الألفية)، وقد يُطلق عليها النَّظْم.
وإذا قيل: (الناظم في النحو)، فهو: ابن مالك، و(ابنُ الناظم): ابنُ ابنِ مالك؛ بدرُ الدين، الذي شَرَح (الألفية).
وقد قرأ ابنُ مالك ألفيةَ ابن مُعْطِي فعَرَضها بأُرْجُوزَتِه (الكافية الشافية)، ثم اختَصر (الكافية) في (الخُلاصة)، ففاقت الخلاصةُ ألفيةَ ابن مُعطي، كما ذَكره .
وقد اعتَرف لابن مُعطي بالفضل؛ لسَبْقِه إيَّاه بالنَّظْم.
وقد نَظَم السُّيوطي ألفيةً سمَّاها (الفَرِيدة) وَشَرَحها، وسمَّى الشرح: (المَطالِع السَّعِيدة في شرح الفَرِيدة)، ذَكَر فيه أنه قد قِيل في قول ابن مالك :

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ ابْـــــنِ مُعْطِـــــي[5]

إنها دَعوى بلا دليل، وقال في مقدمة (الفَرِيدة):

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ ابْـــــنِ مَالِـــــكِ لِكَوْنِهَـــــا وَاضِـــــحَةَ المَسَـــــالِكِ
وجَمْعِهَـــــا مِـــــنَ الأُصُـــــولِ مَـــــا عَنْـــــهُ..... أُهْمِلَـــــتْ[6]

وقد اهتَمَّ الطلاب - بَلِ العلماء - بنَظْم الألفية، وتَعَدَّدتْ شُرُوحُها مِن مَنْثورٍ ومنظوم، وحُشِّيت الحَواشِي عليها وعلى الشروح، وأُعْرِبت ألفاظُها، حتى أن شروحها رَبَتْ على الخمسين شَرْحًا، وعلَى كل شرحٍ حَواشٍ متعددة.
ومِن أشهَر مَن شَرَحها وَلَدُ ابنِ مالك: بدرُ الدين محمد، واشتَهَر شرحُه باسم: (شرح ابن النَّاظِم)، أو: (ابن المُصَنِّف).
قال الصَّفَدِي: ولم يَشرح (الخُلاصةَ) بأحْسَنَ ولا أَسَدَّ ولا أَجْدَر منه على كافَّة شروحها.
ومِمَّنْ شَرَحها: المُرَادِي، المعروف بابن أمِّ القاسم؛ تُوفيَ سنة تِسعٍ وأربعين وسبعمائة من الهجرة.
ومِن أشهر الشروح وأكثرها تَدَاوُلًا: شرح الشيخ أبي محمد عبدِ الله بن عبد الرحمن، الشهير بابن عَقِيل، المتوفَّى سنة تِسع وستين وسبعمائة من الهجرة.
ومِن الشروح الشهيرة أيضًا: شرح الإمام ابن هشام، المتَوفَّى سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، وقد سمَّاه: (أَوْضَحُ المَسالِك إلى ألفيَّة ابن مالك)، وعليه حاشية مفيدة للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري سمَّاها: (التَّصْريح في مَضمُون التوضيح).
ومن الشروح المعروفة: شرح الشيخ عبد الرحمن بن علي المَكُودِي - بتخفيف الكاف أو بتشديدها - المُتوفَّى سنة سبع وثمانمائة من الهجرة، وعليه حاشية لابن الحَاجِّ مطبوعة معه.
ومن الشروح المفيدة: شرح العلَّامة عليِّ بن محمد الأَشْمُونِي الشافعي، المُتوفَّى سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، واسمُه: (مَنْهَج السَّالِك إلى ألفيَّة ابن مالك)؛ وهو مطبوع، وعليه حاشِية للصَّبَّان المتوفَّى سنة سِتٍّ بعد المائتين والألف من الهجرة.
وممن شَرَحها السُّيوطي ، واسم الشرح: (البَهْجَة المَرْضِيَّة في شرح الألفيَّة).
وللشيخ خالد الأزهري المُتوفَّى سنة خمسة وتسعمائة كتابٌ اسمه: (تَمْرِين الطُّلاب في صِناعة الإِعْراب)، وهو يُعرِب في هذا الكتاب ألفاظَ الألفية.
وهذه الشروح مطبوعة ومُتَدَاوَلة، ونحن اقتصرنا على أشهر الشروح التي تُفيد طالب العِلم.
وممن شرح الألفية في زماننا شيخُنا أبو عبد الله محمدُ بن صالح العُثَيْمِين حَفِظَهُ اللهُ، فله شرحٌ قديم مُكوَّن من ستين شريطًا وفيه نَقْصٌ، ونحن في هذه المجموعة مع شرحٍ جديد له، وهَذَانِ الشَّرحان جاءَا ضِمن دروسه التي يُلْقيها في الجامع الكبير في عُنَيْزة.

---

[4] سيأتي إن شاء الله تعالى في نهاية الألفية.
[5]
[6]

ومؤسسة الاستقامة الإسلامية للإنتاج والتوزيع في عُنيزة يَسُرُّها أن تُقدِّم لكم الشرح الجديد للألفية، نسأل الله أن يُوَفِّق الشيخ، وأن يُبارك في عِلمه، وأن يَنفع به الأمة، وجزاهُ خيرَ الجزاء على بذله نفسَه للطلاب وللناس عامَّةً، والآن أيُّها الأخوة مع بداية الشرح.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين:
نبدأ هذه الجَلَسات في النحو في **(ألفية ابن مالك)**، وهي وإنْ كانت مُنتَهى الطَّلَب في النحو، لكنْ نَظَرًا إلى أنكم - والحمد لله - قد أخذْتُم من النحو شيئًا كثيرًا، جعلناها هي المُبْتَدأ.
والحقيقة: أن عِلْم النحو مُهِمٌّ جدًّا؛ لِما فيه من الفوائد الكثيرة.
مِن فوائده: تقويمُ اللسان وتقويمُ البَنان؛ تقويمُ اللسان عند النطق، وتقويمُ البَنان عند الكتابة.
والنُّطْق؛ وإنْ كان الناس يَتخاطَبون فيما بينهم باللغة العامِّية فيُعْذَرُون؛ لأنك لو أردتَ أن تخاطِب العامِيَّ باللغة العربية الفُصحى لَقال: هذا رجلٌ أعجمي؛ لأن... العربية الفصحى إلا...
لكنَّ الكِتابة التي يكون بالنحو تَقويمُها هي المُهِمَّة بالنسبة لطلبة العِلم؛ لأن بعض الطَّلبة يَكتب ما يكتب من الجواب على الأسئلة، أو غير ذلك، أو البحوث، فتَجِد عنده من اللَّحن ما تكاد تقول: إنه في أول الدراسة، مع أنه قد يأخذ الشهادة العالية بعد شهر أو شهرين، وهذه مِحنة لِما نحن نَعيشُه اليوم.
تَأْسَف أن بعض الطلبة إذا تكلَّم في الحديث، أو تكلَّم في الفقه، أو في التفسير، وجدتَ كلامَه جَيِّدًا، لكنْ عندما يَتكلم أو يَكتب تجد عنده...، ربما يقول: **(بَاضَتِ الدَّجَاجَةَ البَيْضَةُ)**، ربما يقول هكذا:... الدجاجةُ بيضةً للبيضة، وتجد أشياء غريبة.
لهذا أرى أن يَتعيَّن على الطلبة الآن، يَتعيَّن عليهم أن يَتعلموا النحو، وأن يُمَرِّنوا ألسنتَهم، وأن يُمرِّنوا أقلامَهم عليه، حتى لا تَسُوءَ سُمعتُهم بين الناس.
ومِن فوائد عِلم النحو: أنه يُعِينُ على فَهم الكتاب والسُّنة؛ لأنه يُعْرَف فيه الفاعلُ من المفعول به، ويُعِين على المعنى، كَمْ مِن آيةٍ اختَلف إعرابُها واختَلف المعنى بإعرابها.
قال: +فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ_[المائدة: من الآية 6]، أو: +وَأَرْجُلِكُمْ_؛ اختَلف المعنى باختلاف الإعراب.
+وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ_[النساء: من الآية 1]، +وَالْأَرْحَامِ_؛ يختلف المعنى.
فأنتَ إذا فَهِمتَ النحوَ أعانَكَ على فَهم المعنى، حتى تُنَزِّل الآيات والأحاديث على المراد بها.
ومن فوائد عِلم النحو: إحياءُ اللغة الفصحى العربية، ولا شك أنَّ إحياءَ اللغة العربية الفصحى وانتشارَها بين الناس يؤدي إلى... إلى فَهم الكتاب والسُّنة على كثير من الناس.
وبهذا نَعلم أن مَن قام بنَشْر اللغة غير العربية بين العامة، فقد جَنَى على نفسه وعلى لُغته وعلى مَن مَكَّنه أو مَن عَلَّمه تلك اللغة؛ نَسمع أن مِن سُفهائِنا مَن يُعلِّم صِبيانه بَدَلَ مِن أن يقول إذا دخلتَ على بيتٍ أو على جماعةٍ، قُلْ: **(السلام عليكم)**، وإذا أردتَ أن تَنصرف، قُلْ: **(السلام عليكم)**، يقول: إذا دخلتَ، فقل: **(بَاي بَاي)**، أو إذا انصرفت تقول: **(بَاي بَاي)!!**.
سبحان الله! عندك لغة عربية؛ دعاءٌ بالسلام، تجعل بدلًا منه هذا الشيء.
فلهذا أقول: إنَّ تعلُّم اللغة العربية يُؤدي إلى سهولة التخاطُب بها، والتخاطُب بها يُقوِّي الإنسان على معرفة الكتاب والسُّنة.
وعِلم النحو إنما يحتاج الناس إليه حين بدأ اللسان يختلف، ويقال: إنَّ أولَ مَن ابتَكَرَه أبو الأسود الدُّؤَلِي، في زمن عليِّ بن أبي طالبٍ τ، حينما دَخل على ابنتِه وهي مُضْطَجِعة على فِراشِها تَنظُر إلى السماء وإلى المصابيح في الدُّجى، فقالت: يا أَبَتِ! ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟
فأجابها: نُجُومُها.
صحيح الجواب؛ لأن قولَها: **(ما أحسنُ السماءِ؟)** يعني: أيُّ شيءٍ أحسنُ في السماء، قال: **(نُجومُها)**، وهي لا تُريد هذا، هي تريد أن تَتعجَّب من حُسْنِ السماء، فقالت: لستُ أُريد هذا، أنا أُريد أن أَتعجَّب من حُسْنها.
فلهذا أقول: إنَّ تعلُّم اللغة العربية يُؤدي إلى سهولة التخاطُب بها، والتخاطُب بها يُقوِّي الإنسان على معرفة الكتاب والسنة.

وعلمُ النحو إنما يحتاج الناس إليه حين بدأ اللسان يختلف، ويقال: إن أول من ابتَكَرَه أبو الأسود الدُّؤَلِي، في زمن علي بن أبي طالب τ، حينما دَخَل على ابنتِه وهي مُضْطَجِعة على فراشها تَنْظُر إلى السماء وإلى المصابيح في الدُّجى، فقالت: يا أَبَتِ! ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ؟
فأجابها: نُجُومُها.
صحيح الجواب؛ لأنَّ قولَها: **(ما أحسنُ السماءِ؟)**، يعني: أيُّ شيءٍ أحسنُ في السماء، قال: **(نُجومُها)**، وهي لا تُريد هذا؛ هي تريد أن تَتَعجَّب من حُسْنِ السماء، فقالت: لستُ أُريد هذا، أنا أُريد أن أَتَعجَّب مِن حُسْنها.
قال لها: يا بُنَيَّةُ! افتحي فاكِ فقولي: مَا أَحْسَنَ السَّمَاءَ!
لأن إذا قالتْ: ما أَحْسَنَ السَّماءَ! صارت الجملة جملةَ تعجُّب؛ وهذا هو المراد.
فذَهب أبو الأسود الدُّؤَلي إلى عليِّ بن أبي طالبٍ وأخبرَه الخبرَ، يعني وكأنه يقول: أَدْرِكِ الناسَ، لا يَفْسُد لسانُهم، فوَضع له شيئًا من القواعد، وقال له: انْحُ هذا المَنْحَى، فسُمِّي علمُ النحو.
وعِلمُ النحو وعلمُ الصَّرف هما صِنوان، يُكمِّل أحدُهما الآخر، لكن الناس إلى علم النحو أحوجُ منهم إلى علم الصرف؛ لأنَّ علم النحو هو الذي تتغير به الكلمات كثيرًا، علمُ الصرف تبقى الكلمة على ما هي عليه في اللغة، لا تتغيَّر، سواءً كانت فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا، لكنْ علم النحو هو الذي يَكثُر فيه التَّغيير، ولهذا كانت حاجة الناس إليه أعظمَ من حاجتهم إلى علم الصرف، وهم محتاجون إلى هذا وإلى هذا، لكنْ لكلٍ درجات.
وقد كان هذا العِلم عِلمًا مستقلًّا، وكما نعلم أن الشيء أول ما يَخرج يكون ضعيفًا، ثم انتشر بين العلماء، وصار له أئمة ومشائخ وأتباعٌ، وصار فيهم مُناظرات ومجادلات كثيرة، وانقسم العلماء فيه إلى قسمين: علماء الكوفة وزعيمُهم الكِسَائي، وعلماء البَصْرة وزعيمهم سِيبَوَيْهِ، ولكلٍّ منهم... في علم النحو.
وغالبُ ما يذهب إليه البَصْرِيُّون التَّقْعِيدَ والحفاظ على القواعد، وأما الكُوفِيُّون فهُمْ أسهل منهم في هذا الباب يَتَساهَلُون، وأنا إلى رأيهم أَمْيَلُ مني إلى رَأْيِ البَصْرِيِّين، فأقول عندي **قاعدة: (**إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة، فاتْبَعِ الأسهلَ فإنه... نذهب التعقيد**)**؛ لأن هذا ليس أمرًا شرعيًّا يَثْبُت بالأدلة الشرعية حتى ننظر ونَتْعب.
فما دام هذا جائزًا عند جماعة من العلماء أئمة فلْنَتْبَعْهُ، وتَتَبُع الرُّخَص في هذا الباب جائزٌ ولا حَرَج فيه؛ لأن تَتَبُّع الرُّخص في هذا الباب أسهل، وسَيَمُرُّ بنا - إن شاء الله تعالى - مسائلُ كثيرة، نجد أن البصريين فيها متشدِّدون، وأن الكوفيين متساهلون.
وإذا رأيتُم أن نقرأ المقدمة لأن فيها فائدة فهو حَسَنٌ.

* * *

مُقَدِّمَةٌ

الحالةُ العِلْميَّة في عَصْرِ ابْنِ مَالِك:

يمتاز عصرُ ابن مالك بكثرة ما أُلِّفَ فيه مِن كُتب في مختلف العلوم والفنون، ويَرجِع ذلك إلى ما كان يُغْدِقُه المُلوكُ على العلماء من المال، وإلى ما كان للعلماء من المنزلة الرفيعة والتوقير لدى السلاطين والحُكَّام، وإلى ما كان من رغبة بعض هؤلاء الملوك لإنشاء.... خاصة، وحَمْلِ العلماء على تأليف الكتب برَسْمها، هذا إلى كثرة إنشاء المدارس وإقبالِ الطلاب عليها؛ فهذه الحالة التي جَعلت العلماء يَنْكَبُّون على التأليف والتدوين، حتى كان ما أَلَّفُوه أعظمَ ثروةً عِلميَّة للُّغة والدِّين والآداب.
ولعلَّ كثرة إنشاء المدارس وإقبال الطلاب عليها وتخصيص المُدرِّسين لها، لعلَّ ذلك كان سببًا في أن يُصبح التعليم صناعةً خاصةً تَحْمل العلماء على التسهيل في تسهيل العِلم على طلَّابه، وتيسير السبيل عليهم للإحاطة بشَوَارِدِه، ولعله كان سببًا في أنْ أَكْثَرَ العلماءُ مِن نَظْمِ العلوم المختلفة، بل من نظم المنظومات المختلفة في العِلم الواحد؛ فإنه من الثابت أن النَّظْم أسرعُ في الحفظ وأبقى في الذِّهن من النَّثْر.
وإذا عَلِمتَ أن ابنَ مالك أندلسيُّ المَولد والنشأة، وأن أهل الأندلس إذْ ذاك أشدُّ أهل الأرض حُبًّا للعِلم وتَفانِيًا في تحصيله وتوقيرًا لأهله، وأن ابن مالك مَيَّالٌ بطَبْعه إلى النَّظم، فلم يكن يُعاني في قوله مشقةً ولا يُصادفه في إنشاءه عَنَتٌ، إذا عرفتَ ذلك أمكنَكَ أن تُدرك السِّر فيما وَصل إليه ابنُ مالك من العِلم والفضل.

تَرْجمَتُهُ:

هو الإمام أبو عبد الله محمدُ جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطَّائِي نَسَبًا، الجَيَّان..... الدمشقي إقامةً ووفاةً، الشافعي النَّحْوي.
وُلِدَ سنة سِتمائة من الهجرة بجَيَّان إحدى مدن الأندلس، ثم رَحل إلى دمشق واستَزادَ فيها من العِلم، وأقام بها مدةً يُصَنِّفُ ويَشتغِل بالتعليم، حتى أدركتُه المَنِية اثنتي عَشْرة خَلَتْ من شعبان سنة سِتمائة واثنين وسبعين هجرية.

مَشايخِهِ:
ابتَدأ ابن مالك حياتَه بالأندلس، فأخَذ عن شيوخها ما أخذ، وكانت دمشق مَرْكزًا عِلْميًّا يُحَجُّ، وتُضرَب إليه آبَاطُ الإبل - يُحَجُّ يعني: يُقْصَد، فالحَجُّ هنا يُراد به المَعنى اللُّغوي - فَسَمَتْ بابن مالك هِمَّتُه إلى.....، فرحل إليها، وأخذ عن أئمتها، وكان مِن مشايخه فيها وفي الأندلس: مُكْرَم، وأبو صادق الحسنُ بن صبَّاح، وأبو الحسن السَّخاوي.
وممن أخذ عنهم العربية بجَيَّان: أبو..... ثابتُ بن محمد بن يوسف بن خيَّاط القُلاعِي من أهل... وقرأ كتاب سِيبَوَيْهِ على أبي عبد الله بن مالك المَشَّائِي.
ومن مشايخه أيضًا: ابن يَعِيش؛ شارح **(المُفَصَّل)**، وتلميذه: ابن عَمْرُونَ، ويقال: إنه جلس عند أبي علي.... بضعة عشر يومًا.
ونقل التِّبْرِيزِيُّ في أواخر شرح **(الحَاجِبِيَّة)** : أنه جلس بحلقة ابن الحاجب واستفاد منه، ورفض القراءة عن أبي العباس أحمد بن نَوَّار وأَتْقَنها حتى صار إمامًا فيها، وصنَّف فيها قصيدة... مَرْموزة في قدر الشاطبية.

تَلامِيذُهُ:
وتَفرَّد به جماعة منهم الإمام النووي، وروى عنه ولدُه بدرُ الدين محمد، وشمسُ الدين بن جَعْوَان، وشمسُ الدين بن أبي الفتح، وابنُ العَطَّار، وزَيْنُ الدين أبو بكر...، والشيخ أبو الحسين اليُوَيْنِي؛ شيخ المُؤَرِّخ الذَّهَبِي، وأبو عبد الله الصَّيْرفِي، وقاضي القضاة بدرُ الدين بن جَماعة، وشهابُ الدين بن..، ونَصْرُ الدين بن شافِع، وخَلْقٌ سواهم.
وروى عنه **(الألفية)** شهابُ الدين محمود، ورواها... عن شهابِ الدين محمود قراءةً، ورواها إجازةً عن ناصر الدين شافع بن عبد الله، وعن شهاب الدين ابن.. بالإجازة عنهما عنه.

أَقْلامُهُ:
كان على جانبٍ عظيم من الدِّين والعِبادة وكثرة النوافل وحُسْن السَّمْت وكمال العَقْل والعِفَّة، ومن مظاهر إخلاصه لله في عمله ما قيل مِن أنه كان يخرج على باب مدرسته ويقول: هل مِن راغب في عِلم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا..... من ذمتي، إنْ لم يجد قال: خَرجت من آفة الكِتمان.
وكان سليمَ الخِلال، رَزِينًا حَيِيًّا وَقُورًا، جَلَّ التواضع على كثرة عِلْمِه، شَغُوفًا بالإفادة، شديدَ النُّصح على العِلم والتعليم.

فَضْلُهُ:
كان إمامًا فَذًّا في علوم العربية، لقد صَرَف همَّته إلى إتقان لسان العرب حتى بَلغ به الغاية، وأَرْبى على المتقدِّمين، وكان إليهم المُنتهى في اللغة، وكان في النحو والتصريف البحرَ الزاخر والطَّوْدَ الشامِخ، حتى.... شهرته على الخصوص فيهما وجَلَّ تأليفُه فيهما.
وفي رُسوخ قَدَمِه في النحو أنه كان يقول عن الزَّمَخْشَرِي؛ وهو أحد أئمة العربية: إنه أخذ نحوَه عن صاحب **(المُفَصَّل)**، وصاحبُ **(المُفَصَّل)** نَحَوي[7] صغير.
وإذا علمتَ أنه يقول هذا في حقِّ الزَّمَخْشَري؛ وهو إمام عصره في اللغة والنحو والبيان والتفكير والحديث، وكانت تُشَدُّ إليه الرِّحال في كل فنٍّ منها؛ إذا عَلِمتَ هذا عَلِمتَ مِقدار عِلْم ابن مالك وفضلَه.
وكان في الحديث واسعَ الإطلاع، وكان أكثرَ ما يَستشهِد بالقرآن، فإذْ لم يكن فيه شاهدٌ عَدَل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَل إلى أشعار العرب.
وقد اعتَرف له فُضلاء زمانِه بالتقدُّم والفضل، فكان إمامًا في العَادِلِيَّة، وكان إذا صلَّى فيها يُشيِّعُه قاضي القضاة شمسُ الدين بن سِلِّكَانَ إلى بيته تَعْظيمًا له.

مُؤَلَّفاتُهُ:
أَلَّف ابنُ مالك كُتُبًا كثيرة؛ منها:
أولًا: (ألفية ابن مالك)، وسماها : **(الخُلاصة)**، وإنما اشتُهرت بالألفية لأنها أَلْفُ بَيْت، جَمَع فيها مقاصد العربية من نَحْوٍ وصَرْفٍ.

[7] نَحْوي من (نَحْو).

ثانيًا: (تَسْهِيلُ الفَوائِدِ وتَكْمِيلُ المَقاصد)، وهو مُخْتصَر كتاب له اسمه : (كتاب الفوائد في النحو).
ثالثًا: (لَامِيَةُ الأَفْعالِ) أو كتاب: (المُفتاح في أَبْنِية الأفعال)، ويقال لها: (لَامِية ابن مالك).
رابعًا: (الكَافِية الشَّافِية)؛ وهي أُرْجُوزة في النحو في ألفينِ وسبعمائة وسبعة وخمسين بيت، ومنها لَخَّصَ ألفيَّته هذه.
خامسًا: (عُدَّة الحَافِظ وعُمْدَة اللَّافِظ في النحو).
سادسًا: (سَكُّ المَنْظُوم وفَكُّ المَخْتُوم في النحو).
سابعًا: (إِيجَازُ التَّعْرِيفُ في عِلْم التَّصْرِيف).
ثامنًا: (شواهِد التوضيح وتصحيح مُشكلات جامِع الصحيح)؛ (جامع الصحيح)، يعني: البخاري.
تاسعًا: (كتاب العُرُوب).
عاشرًا: (تُحفة المَوْدود في المَقصور والممدود)؛ وهي قصيدة أَلِفِيَّة جَمَع فيها الألفاظ التي آخرها أَلِفٌ تشتبه عن أن تكون مقصورةً أو ممدودةً.
الحادي عشر: (الألفاظ المَؤْتَلِفة)؛ مجموعة مترادفات.
الثاني عشر: (الاعْتِضَاد في فِقْهِ الفَرْق بين الصَّاد والضَّاد)؛ قصيدة مشروحة.
الثالث عشر: (الإعلام بمُثَلَّث الكَلام)؛ أُرْجُوزة في نحو ثلاثة آلاف بَيْت، ذَكَر فيها الألفاظ التي لكلٍّ منها ثلاثةُ معانٍ، باختلاف حَرَكَاتِها، ورَتَّب تلك الألفاظ على الأَبْجدِّية، فهي كالمُعجم للمُثَلَّثات.
(الأَلْفيَّة): تَقَدَّم ابنُ مالك في عَمِل ألفيَّة نَحْوية ابنِ مُعطي، ثم جاء ابن مالك فنَظَم أَلْفِيَّتهُ هذه، وفيها يقول:

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ ابْـــــنِ مُعْطِـــــي[8]

وتمتاز أَلْفيَّة ابنِ مالك عن ألفية ابن مُعطي بأنها من بَحْر واحد؛ هو: كامل الرَّجَز، وتلك من السَّريعِ والرَّجَز، وأنها أكثرُ أحكامًا منها.
وللجلال السُّيوطي ألفيةٌ، زادَ فيها على هذه كثيرًا، وقال في أولها:

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ ابْـــــنِ مَالِـــــكِ[9]

لكنَّ ألفية السِّيوطي يقول:

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ ابْـــــنِ مَالِـــــكِ لِكَوْنِهَـــــا وَاضِـــــحَةَ الْمَسَـــــالِكِ[10]

لكنها عندي الألفية هذه ليستْ أوضح من ألفية ابن مالك، يعني: ما تكاد تَفهم منها شيئًا.
وللأَجْهُوري المالِكي ألفيةٌ زاد فيها على السُّيوطي، وقال:

فَائِقَـــــةً أَلْفِيَّـــــةَ السُّـــــيُوطِي[11]

والذي نستطيع أن نقوله أن (ألفية ابنِ مالك) هي التي كُتب لها البقاء، وعَمَّ الانتفاعُ بها، فهي المراد لكل مُريد للعربية، وهي التي تَناولها كثيرٌ من العلماء بالشَّرْح والتفسير والتصحيح.

<u>شُرَّاحُ الأَلْفِيَّة:</u>

حازت ألفيةُ ابن مالك في عناية الكثيرين من أئمة النحو، فتَناوَلوها بالشرح والتفسير.
ومِن شُرَّاحها: المؤلف، وابنُه بدرُ الدين محمدُ..... إبراهيم الأَنْبَاسِي الهاشِمي، وبهاءُ الدين ابنُ عَقِيل، والشيخ عبدُ الله الأَزْكاوِي، وبدرُ الدين الحسنُ المِصري المعروف بابنِ أُمِّ قاسِم، ونورُ الدين أبو الحسن الأَشْمُونِي، والمختارُ ابن...، وزَيْنُ الدين عبدُ الرحمن المعروف بابن...، وأبو زيد عبدُ الرحمن المَكُّودي، وأبو محمد القاسمُ.... الأندلسي، وشمسُ الدين أبو عبد الله الهَوارِي الأندلسي، وغيرهم.
وأكثرُ شُروحها زُيُوعًا وانْتِشارًا: شرح ابن عَقِيل، وشرح الأَشْموني.
.....

8
9
10
11

هذا ما يُعتبر شرحًا،.....
قرَأْنا المقدمة، وكان ممَّا مَضى علينا أنَّ مِن تلاميذ ابن مالك : النَّوَويَّ ، وقد ذَكَر بعض العلماء أن قول ابن مالك في باب **الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ!**:

وَرَجُـــلٌ مِـــنَ الْكِـــرَامِ عِنْـــدَنَا[12]

يَقصِد به النوويَّ.
وذَكر النوويُّ في باب (صِفة الصلاة) عند الكلام على حُكم الكلام في الصلاة، ذَكَر ابنَ مالك، ووَصَفه بأنه شيخَه الذي انتَهَتْ إليه في عصرنا الإمامة في اللغة العربية، فأَثْنى عليه كثيرًا؛ وهذه شهادة من النووي لابن مالك.

* * *

أولًا: لا بُدَّ أن نَعرف علم النحو، وذَكرنا - فيما سبق - أن عِلْم النحو: **(**هو عِلْمٌ يُعرف به حُكم أحوال أواخِر الكَلِم من حيث الإعراب والبناء**)**، وذكرنا أن حُكْم تَعَلُّمه فرضُ كفاية، وذَكَرنا أهميَّتَه، ولكنَّنا في عصرنا هذا؛ حيث إنَّ كثيرًا من الطلبة لا يفهمون عن الإعراب شيئًا.
..... الآن أن عِلْم النحو سهلٌ صعبٌ؛ هو في أول ابتِدائِه صعبٌ، لكنَّ الإنسان إذا فَهِمه أو فَهِم قواعدَه، صار سهلًا ويسيرًا عليه، ولهذا يقال: **(**إنَّ النحو بابُه حَدِيد وداخِلُه قَصَبٌ**)**؛ سَهْلٌ، لكنْ بابُه حديد، إذا دخلتَ من هذا الباب فلن يبقى أمامَك شيء..... عليك، لكنِ ادْخُل البابَ ولا تَيْأَس؛ هو سهلٌ.
ثم إنه مِمَّا يُسَهِّل النحوَ أن الإنسان يَجِد التَّمارين فيه في كل ما يَنطق به، كلُّ كلمة تَقولها أو جملة تقولها أو تَسمعها أو تَقرأها، فهي تمرين على النحو، يعني لا يحتاج إلى تكلُّفِ أمثلة وصعوبة، هو تمرين في نُطْقِك وفيما تَقرأ وفيما تَكتب، ولهذا لا يكون صعبًا على مَن أرادَهُ بِجِدٍّ.

* * *

يقول :

قَـــالَ مُحَمَّـــدٌ هُـــوَ ابْـــنُ مَالِـــكِ[13]

أَحْمَـــدُ رَبِّـــي اللهَ خَيْـــرَ مَالِـــكِ[14]

قَالَ مُحَمَّدٌ!
القَوْل: لا بُدَّ له من قائل ومَقول؛ فالقائلُ هنا صرَّح به المؤلفُ: **قالَ محمدٌ!**، والمَقول: هو كلُّ الألفيَّة، ولهذا نقول الإعراب:
قَالَ!: فعل ماضٍ.
و**مُحَمَّدٌ!**: فاعل.
وجملة **أَحْمَدُ رَبِّي!** إلى:

وآلِـــــهِ الغُـــــرِّ الكِـــــرَامِ البَـــــرَرَهْ

وَصَـــــحْبِهِ المُنْتَخَبِـــــينَ، الخِيَـــــرَهْ[15]

---

2 سيأتي في باب (الابتداء).
[13] «قال» فعل ماض، «محمد» فاعل، «هو» مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، «مالك» مضاف إليه، وكان حق «ابن» أن يكون نعتًا لمحمد، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبرًا لضميره، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادعاه، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره، والجملة هنا- وهى قوله: هو ابن مالك- ليست للمدح ولا للذم، بل هي للبيان، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ، وإذًا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله.
[14] «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «ربي» رب منصوب على التعظيم، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «الله» عطف بيان لرب، أو بدل منه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «خير» منصوب بعامل محذوف وجوبًا تقديره أمدح، وقيل: حال لازمة، «وخير» مضاف، و«مالك» مضاف إليه، والجملة من «أحمد» وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به «لقال»، ويقال لها: مقول القول.

15وسيأتي في خاتمة الألفية.

كلُّ هذه جملة واحدة تُعتبر مَقول القول في محل نَصْب.
وقوله **هُوَ ابْنُ مَالِكٍ!**: جملة تَفْسِير؛ محل نصبٍ على الحال، يعني: مُبَيِّنًا بأنه ابنُ مالك.
و**مَالِكٍ!**: هو اسم جَدِّه، لكنه اشتُهر به، واسم أبيه: عبد الله، ويجوز للإنسان أن ينتسب إلى مَن اشتُهر به مع العِلم بأبيه الأدنى، كما قال النبي - عليه الصلاة والسلام - في غزوة ثَقِيف: $أَنَا النبيُّ لا كَذِب، أَنا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِب#[16]؛ لأن عبد المُطَّلِب أشهرُ من أبيه مِن ابنِ عبد الله، ولهذا قال: (أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِب)، مع أنه هو ابن عبد الله عليه الصلاة والسلام، لكن قال: (أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِب) لاشتِهار جَدِّه، فهو ابن مالك اشتُهر بهذا الاسم: محمد بنُ مالك، وإلا فهو محمد بن عبد الله.
أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكٍ!.
أَحْمَدُ!: فعل مضارع يدل على التَّجدُّد؛ لأن الحَمْد فعل... الإنسان بلسانه، والحَمْدُ: هو وَصْف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم.
فقولنا **(**وَصْف المحمود بالكمال**)**: خرج به الذَّمُّ الذي هو مقابِل المَدْح.
وقولنا **(**مع المحبة والتعظيم**)**: خرج به المدح؛ لأن المدح قد يَقترِن بالحبِّ والتعظيم، وقد لا يقترن به، فمَنْ مَدَح مَلِكًا من الملوك لِيَنالَ منه جائزةً، فإن هذا لا يكون حَمْدًا إلا إذا كان في قَلْب المادح حُبٌّ وتعظيم لهذا المَلِك، أما إذا كان يُحب أن... الملك... لكنِ اضْطُر إلى مدحه ليأخذَ من جائزته؛ فهذا لا يسمى حَمْدًا وإنما يسمى مدحًا.
وقد ذَكر ابنُ القيمِ في كتابه **(**بدائِع الفَوائِد**)**؛ اسمٌ على مسمى: بدائع، يَبحث فيما يَنِثُّ له في خاطِره من غير تقدير، لكنه يبحث أحيانًا بُحوثًا لا تكاد تجدها في غيره.
بَحَث على الفرق بين الحَمْد والمَدْح بحثًا عظيمًا، وقال: **((**كان شيخُنا إذا تكلَّم في هذا الباب أتى بالعَجَب العُجاب**))**.
مَن شيخُه؟
ابنُ تيمية، ولكنه كما قيل:

تَــأَلَّقَ البَــرْقُ نَجْــدِيًّا، فَقُلْــتُ لَــهُ: إِلَيْــكَ عَنِّــي فَــإِنِّي عَنْــكَ مَشْــغُولُ[17]

أي: أنه مشغولٌ عن مباحث النحو وما يتعلق به بأمور أهم: بمجادلة الفلاسفة والمُتَكلِّمين والمَنْطِقيِّين وغيرهم.
وقد جرى بينه وبين أبي حَيَّان - الإمام المشهور في النحو في مصر - مُناظرةٌ في مسائل نحوية، وكان أبو حَيَّان يُعَظِّمه ويُجِلُّه، وقال فيه قصيدة عَصْماء، منها:

قَــامَ ابْــنُ تَيْمِيَّــةَ فِــي نَقْــدِ شِــرْعَتِنَا مَقَــامَ سَــيِّدِ تَــيْمٍ إِذْ عَصَــتْ مُضَــر[18]

سَيِّد تَيْم**!**، هو: أبو بكر τ،... مُضَرَ: في الرِّدة.
ولمَّا قَدِم شيخ الإسلام إلى مِصر، وجَرَتْ بينه وبين أبي حَيَّان مُناظرةٌ في النحو، واحتجَّ أبو حيَّان على شيخ الإسلام بما في كتاب سِيبَوَيهِ، وقال:
إنَّ ما ذَكَرتَه مخالفٌ لِمَا في الكتاب.
فقال: أيُّ كِتاب؟
قال: كتابُ سِيبَوَيْهِ.
قال: وهل سِيبَوَيْهِ نبيٌّ النحو حتى يَجب علينا اتِّباعُه؟**!** لقد غَلِط سِيبَوَيْهِ في كتابِه في أكثر من ثمانين موضعًا، لا تعرفها أنتَ ولا سِيبَوَيْهِ.

فحَمِي الرجلُ وغَضِب، وهَجاهُ بقصيدة لا قرون لها ولا آذان.....، هَجاه لأنه تكلَّم عليه هذا الكلام.
فالمهم على كل حال؛ أن الحَمْد هو: وَصْفُ المحمود بالكمال مع المحبَّة والتعظيم.
أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ!، لم يقل: أَحْمَدُ اللهَ رَبِّي، بل بدأ بالرُّبوبية؛ لأنَّ المقامَ مقامُ استعانة، والربوبية تتعلق بالاستعانة أكثر من الألوهية؛ الألوهية للعبادة، والاستعانةُ تتعلق بالربوبية أكثر، ولهذا قال: **أَحْمَدُ رَبِّي!**.
وقوله **اللهَ!**: هذا عطفُ بيانٍ، يُبَيِّن مَنْ ربُّه؟
هو الله.

17
18

والربُّ في الأصل: كلُّ مُتصرِّف في شيء فهو ربُّه؛ ولهذا يقال لمالِك الدابَّة: ربُّ الدابَّة، ولمالِك الدَّار: ربُّ الدار.
لكنَّ الرَّب الذي هو الله Y نقول في تفسيره: هو الخالِق، المالِك، المُدَبِّر.
والمُلك المطلَق لا يكون إلا لله، والخَلْق المطلَق لا يكون إلا لله، والتَّدبير المطلق لا يكون إلا لله، فما أُضيف إلى المخلوق من خَلْق فليس خَلْقًا حقيقيةً، وإنما هو تَغيير، ففي الحديث يقال للمُصوِّرين: $أَحْيُوا مَا خَلَقْتُم#[19]، وهل خَلَقوا؟
لا، حوَّلوا الشيء من شيء إلى آخر، وأما الإيجاد فهذا لا يكون إلا لله؛ فالخَلْق المضاف إلى المخلوق ليس خلقًا حقيقةً، بل هو تغييرُه وتحويلُه فقط، حوَّله لشيء آخر.
كذلك المُلك: المُلك الحقيقي لله، والمُلك المضاف للمخلوق ليس مُلكًا مطلقًا، بل هو مُلك قاصِرٌ في شُموله، وقاصِرٌ في تصريفه. قاصرٌ في شموله؛ لأن المالِك من الخَلْق لا يَملك إلا ما تحت يده، وما عند غيره ليس له، وكذلك أيضًا في تصريفه؛ إذ أن المالِك لا يَملك التَّصرُّف على ما يريد في كل شيء، بل على حسب ما شَرَعه الله Y.
اللهَ! هو: المَأْلوهُ، يعني: المعبود حُبًّا وتعظيمًا.
وقوله **خَيْرَ مَالِكِ!**: هذه من متعلَّقات الرُّبوبية، يعني: أنه I خيرُ مَن مَلَك، حتى فيما يُصيب العبدَ من المصائب والنَّكَبات فهي خيرٌ، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: $عَجَبًا لأَمْرِ المُؤْمِن؛ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ: إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ#[20].

* * *

مُصَـــلِّيًا عَلَـــى النَّبِـــيِّ الْمُصْـــطَفَى[21]

مُصَلِّيًا! هذه: حال من فاعل **أَحْمَدُ!**، يعني: أَحْمَدُ اللهَ حالَ كَوْني مُصَلِّيًا على النبي، أي: سائلًا الله Y أن يصلي عليه.
وصلاةُ الله على نبيِّه هي: ثناؤُه عليه في الملأ الأعلى، وليست الصلاة من الله هي الرحمة كما زَعَمه بعضُ العلماء، بل الصلاة أَخَصُّ من الرحمة، والدليل على... بينهما قوله تعالى: +أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ_[البقرة: من الآية 157]، (صَلَوَاتٌ وَرَحْمَةٌ)، والأصل في العطف المُغايرة.
وعلى هذا فنقول: الصلاة أَخَصُّ من الرحمة.
ولو كانت الصلاة هي الرحمة لَجاز أن نصلي على كل واحد، كما جاز أن نَترحَّم على كل واحد.
ومعروفٌ أن الصلاة على غير الأنبياء لا تجوز إلا تَبَعًا أو لسببٍ.
إلا تَبَعًا؛ كما في قوله: $اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ#[22]، أو لسببٍ كما في قوله تعالى: +خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ_[التوبة: من الآية 103].
وأما أن تُتَّخذ شِعارًا لشخصٍ معيَّن سوى الأنبياء فإن ذلك لا يجوز.
وقوله:
عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى!.
النَّبِيِّ!: قيل إنه مُسَهَّل من {النَّبِيء}؛ بالهمزة، وأن الأصل النَّبِيء لكنه سُهِّل، وجُعِلَت الهمزةُ يَاءً وأُدْغِمت في الياء الأولى، وأنه مأخوذٌ من {النَّبأ} وهو: الخبر؛ لأن النبي مُنْبَأٌ مُنْبِئٌ، فهو مُنْبَأٌ من قِبَل الله، ومُنْبِئٌ للخَلق عن الله.
وقيل: إن **النَّبي!** ليس فيه تَسهيل، وأنه مأخوذٌ من {النَّبْوَة} وهي : الارتفاع، وذلك لارتفاع رُتبة النبي.
والصحيح: أنه مأخوذ من هذا ومن هذا؛ فهو لفظٌ مشترك بين المَعنيينِ، والوصفانِ صالحانِ للنبي؛ فهو عليه الصلاة والسلام: مُنْبِئٌ، ومُنْبَأٌ، وعالِي الرُّتبة.
المُصْطَفى!، يعني: المختار ؛ المُختار مِنْ مَنْ؟
من الأنبياء؛ لأن الأنبياء مُختارون من المؤمنين، والأنبياء أنفسهم منهم مَن اختاره اللهُ، مثل أُولِي العَزْم الخمسة: محمدٌ ρ، وإبراهيمُ، وموسى، ونوحٌ، وعيسى؛ وهم مذكورون في كتاب الله في موضعينِ:

19

20

21 !مصليًاحال مقدرة، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد، وذلك لأنه لا يصلى على النبي- صلوات الله عليه- في وقت حمده لله، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد، وصاحبها الضمير المستتر وجوبًا في أحمد !على النبيجار ومجرور متعلق بالحال، !المصطفىنعت للنبي، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

22

في قوله تعالى: +وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ_ [الأحزاب: من الآية 7]، وفي قوله: +شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ_ [الشورى: من الآية 13]، فهو ρ من المُصْطَفَيْنَ.
و**المُصْطَفَى!** تصريفُها في الأصل: أن الطاء أصلها تاء {المُصْتَفَى}، لكنَّ القاعدة في اللغة العربية أنه إذا اجتمعَتْ التاء والصاد قُلِبَتْ التاءُ طاءًا ؛ وهو مأخوذ من الصَّفْوة.

* * *

وَآلِـــــهِ المُسْـــــتَكْمِلِينَ الشَّـــــرَفَا[23]

ويجوز **الشَّرَفَا!**، فإن قلنا **الشُّرَفَا!** صارت صفةً لـ**آلِ!**، وإن قُلنا **الشَّرَفَا!** صارت مفعولًا به لـ**المُسْتَكْمِلِينَ!**، يعني: الذين استَكْمَلوا الشَّرفَ.
و**آلِهِ!** هنا: أَتْباعُه على دِينه؛ لأنَّ الـ(آل) - على القول الراجح - إنْ قُرِنَت بالأَتْباع، فالمراد بها : المؤمنون مِن قَرابته، وإنْ أُفرِدَت فالمراد بها: أَتْباعه على دِينه، ففي قوله: $اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ#[24]، فالمراد مَنْ؟
أتباعه على دينه، وفي قول القائل: $اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ وأَتْبَاعِهِ#[25]، المراد: المؤمنون من قَرابته؛ هذا هو الصحيح، ولا يتم المعنى إلا بذلك.
وأما مَن حَمَل الآل على الأتباع مطلقًا أو على المؤمنين من أقاربه مطلقاً ً؛ ففي قوله نَظَرٌ.
وقوله **المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا!**، يعني: الذين أَكْمَلوا الشَّرَف في أخلاقهم، وفي عباداتهم، وفي معاملاتهم؛ فإن الشَّرف والسِّيادة يكون لأتباع النبي ρ، وإذا كانوا من قرابته نالُوا شَرفَينِ: شرف الإيمان، وشرف النَّسَب والقَرابة من رسول الله ρ.

* * *

ثم قال:

وَأَسْـــــتَعِينُ اللهَ فِـــــي أَلْفِيَّـــــهْ[26]

هنا أَظْهَرَ في موضع الإضمار؛ لأنَّ مِثْلَ الدعاء ينبغي فيه البَسْطُ، ولم يقل: وأَسْتَعِينُهُ **فِي أَلْفِيَّهْ!**، ثم إنه لَمَّا طَال الفصل بين قوله **أَحْمَدُ رَبِّي!**، و**أَسْتَعِينُ اللهَ!**، حَسُنَ أن يُظهِر في موضع الإضمار.
ثم شيءٌ ثالثٌ؛ لمَّا قال: **مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ!**، لو قال: وأَسْتَعِينُه! لَتَوَهَّم الواهِمُ أنه يَستعين مَن؟ النبيَّ ρ.
فلهذه الأسباب الثلاثة أَظْهَرَ ، قال: **أَسْتَعِينُ اللهَ!**، ولم يقل: أَسْتَعِينُه!.
ومعنى **أَسْتَعِينُ!**: أَطْلُب العَوْنَ، كقول القائل: {أَسْتَغْفِرُ اللهَ}، يعني: أَطْلُبُ المَغْفِرةَ.
أَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ...! إلى آخره.
وما ذهب إليه المؤلف ، مِن بَدْء العمل في هذه الألفية مع استعانة الله، مطابِقٌ تمام المطابقة لقول النبي ρ: $احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ واسْتَعِنْ بِاللهِ ولا تَعْجَزْ#[27].
المؤلِّفُ بهِمَّتِه العُلْيَا لِنظم الألفية حَرِص[28] على ما يَنفعُه، ولكنه لم يَقتصر على ذلك، بل قال: **وأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ!**، ومَن استعان بالله مُلْتجِأً إليه، صادقًا في قَصْده، فإن الله تعالى يُعينه؛ إذا كان I أمرَ بمَعونة مَن استعانَك وأنتَ مخلوق، فإعانتُه مَن استعان به من باب أَوْلى، ولكن اصدُقِ الله أنك تَستعينه حقيقةً.
إنما أَكْثَرُنا - نسأل الله أن يعاملنا بعفوه - يَعتمِد على ما أعطاه اللهُ من القوة وينسى اللُّجَئَ، ينسى المعونة، وربما يتكلم بكلام يدل على إعجابه بنفسه والعياذ بالله، فيقول: فعلتُ وفعلتُ وفعلتُ إلى آخره، لكنَّ المؤمن حقًّا هو الذي يَحرِص على ما ينفعه ويقوم بما يستطيع، لكنْ مع الاستعانة بالله Y.

---

[23] @وآله! الواو عاطفة، آل: معطوف على النبي، وآل مضاف، والهاء مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر @المستكملين! نعت لآل، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، @الشرفا! بفتح الشين- مفعول به للمستكملين، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، أو بضم الشين نعت ثانٍ للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف، إذ هو مقصور من الممدود- وأصله @الشرفاء! جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب- وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله: المستكملين محذوفًا، وكأنه قد قال: مصليًا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

[24]

[25]

[26] !وأستعينالواو حرف عطف، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، !اللهمنصوب على التعظيم، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولًا به لقال !في ألفيةجار ومجرور متعلق بأستعين.

[27]

[28] هكذا قالها الشيخ، والصحيح (حَرَص)؛ بفتح الراء، وبالكسر لغة رديئة، قال الله تعالى: +وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ_ [يوسف: 103]؛ انظر لسان العرب (7/ 11).

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ!.
أي: في نَظْمِها، في نَظْمِ الألفية، وهي نسبة إلى الأَلْفِ، وهذه المنظومة لا تَزيد على ألف بيت إلا بيتينِ فقط.
والكَسْر عند العرب مُغْتَفَر، على أنك إذا تأمَّلْتَ وجدتَ أنها لم تَزِدْ في الحقيقة؛ لأنه استَشهد في ضِمنها ببيت لغيره، فيَسْهُل وتكون ألفًا وواحدًا، والبيت الأول هو افتتاح الألفية: **قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ .....! .**
إلى الآن لم يأتِ مَقولُ القَوْل، فيَصدُق عليها أنها ألفيةٌ لا تَزيد ولا تَنقص، أنها أَلْفَ بيت لا تَزيد ولا تَنقص، والخَطْبُ في هذا سهلٌ، يعني: لو فَرْضنا أَلْفَ وخمسة أو ألف وعشرة، فإنَّ الكَسْرَ دائمًا عند العرب يُجْبَر أو يُلغى، إما أن يُجبر وإما أن يُلغى.

* * *

مَقَاصِـــدُ النَّحْـــوِ بِهَـــا مَحْوِيَّـــهْ[29]

مَقَاصِدُ النَّحْوِ!.
مَقَاصِدُ!: جمع مقصود، يعني: أن المقصود من النحو قد حَوَتْهُ هذه الألفية.
ومعنى **مَحْوِيَّهْ!** أي: مجموعة، ثم بَيَّن أن هذه الألفية مع شُمولها وجَمعِها لمقاصد النحو سهلةٌ.

* * *

قال:

تُقَـــرِّبُ الأَقْصَـــى بِلَفْـــظٍ مُـــوجَزِ[30]

وَتَبْسُـــطَ البَـــذْلَ بِوَعْـــدٍ مُنْجَـــزِ[31]

الأقصى يحتاج إلى مَسِير، إلى مسافة طويلة، لكنْ هي تُقرِّبه بلفظٍ قصير؛ لأن المُوجَز: القصير، فهي تَجمع لك شَتات النحو البعيدة بلفظ قصير؛ تُقرِّبه.
وتَبْسُطُ البَذْلَ! يعني: تَبْذِل بَذْلًا مُوَسَّعًا؛ لأن البَسْط بمعنى: التَّوْسيع، قال الله تعالى: +اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ_ [الرعد: من الآية 26] أي: يُضَيِّق، فهي تَبْسط البذل، أي: تُوسِّع العَطاء.
بِوَعْدٍ مُنْجَزِ!، يعني: تَعِدُ بالعَطاء ثم تُنَجِّزُه بدون تأخير.
فجَمعَتْ بين أربع صفات:
أولًا: تقريب الأقصى، أي: البعيد.
والثاني: أنَّ لفظها مُوجَز، ليس بكثير يَمَلُّ منه الإنسان، ويقرأ ويقرأ، ولا يحصل إلا على فائدة قليلة.
الثالث: أنها تَبْسط البذل، يعني: تُوَسِّعه، و**البَذْلَ!** يعني: العطاء فهي تُوَسِّع العطاء.
والرابع: أنها تُنْجِز ما وَعَدَتْ.
ولا يَخفى في هذا البيت ما فيه من الاستعارة؛ حيث صوَّر هذه الألفية بِحَيٍّ ذِي إِثْرَاء[32]، وذِي عَطاءٍ، وذي بَسْط، وذي وَعْد؛ وإلا فالألفية كلماتٌ مَنْظومة، لكنْ هذا يُسميه علماءُ البلاغة: الاستعارة؛ أن تَستعير صفةَ الحيِّ ذي الشعور والإرادة، إلى جمادٍ لا شُعورَ له ولا إرادة.

* * *

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وَتَقْتَضِـــي رِضًـــى بِغَيْـــرِ سُـــخْطِ[33]

---

[29] @مقاصد! مبتدأ، ومقاصد مضاف، و@النحو! مضاف إليه، @بها! جار ومجرور متعلق بمحويه، @محويه! خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية.
[30] @تقرب! فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ألفية، @الأقصى! مفعول به لتقرب @بلفظ! جار ومجرور متعلق بتقرب، @موجز! نعت للفظ.
[31] @وتبسط! الواو حرف عطف، تبسط: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ألفية أيضًا، @البذل! مفعول به لتبسط @بوعد! جار ومجرور متعلق بتبسط، @منجز! نعت لوعد، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما، @تقرب! و @تبذل! مع فاعليهما الضميرين المستترين، وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتًا لألفية، والجملتان نعتان ثانٍ وثالث لألفية.
[32] يعني: غِنًى.

تَقْتَضِي!، أي: تَستلزِم رِضًى بغير سُخط.

والمراد رِضَى قارِئها، لا رضاها؛ المراد: أنها تقتضي من القارئ رضًى بما يَجِدُ فيها من العِلم.

بِغَيْرِ سُخْطٍ!: هذا من بابِ بيانِ أن هذا الرضا كاملٌ، لا يَشُوبُه سُخط؛ لأن الرضا قد يُطلق، وإن كان فيه شيء من السَّخَط، فإذا قال: **بِغَيْرِ سُخْطٍ!** تَبَيَّن أنه رِضًى تامٌّ ليس فيه سَخَط.

* * *

فَائِقَةَ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي[34]

في أنها أَكْثَرُ جَمْعًا للمسائل، وفي أنها على بَحْرٍ واحدٍ[35]، بخلاف ألفية ابن مُعْطي، فهي[36] أَجْمَعُ منها وأَسْلَسُ منها في اللفظ، وأشدُّ اتِّفاقًا؛ حيث إنها على بحر واحد بخلاف ألفية ابن معطي.

* * *

ولكنَّ ابنَ مالك بما عنده من العدل، بَيَّن ما لابن معطي من الفضل، فقال:

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا[37]

وَهْوَ!، أي: ابن مُعْطي.

بِسَبْقٍ! الباء للسببية، أي: بسبب سَبْقِه لنَظْم ألفيةٍ في النحو، وليس المرادُ بسبب سَبْقِه في الزمن؛ لأن السابق في الزمن قد يكون له فَضْل وقد لا يكون، لكن **بِسَبْقٍ!**، أي: بسَبْق نَظْمه ألفيةٍ في النحو **حَائِزٌ تَفْضِيلَا!**.

حَائِزٌ!: أي مُدْرِك للتفضيل بسبب سَبْقه لنَظْم ألفيةٍ في النحو.

ووجهُ ذلك: أنه لَمَّا سَبق إلى هذا فَتَحَ الباب للناس لِيسيروا على مِنْوَاله، فكان له فضلُ القُدوة والأُسوة.

* * *

مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلَا[38]

أي: مُستحِقٌّ للثناء الجميل.

وقوله **ثَنَائِيَ الجَمِيلَا!**: هل **الجَمِيل!** صفةٌ كاشِفة، أو هي صفة مُقيِّدة؟

يَنبني على الخلاف بين العلماء: هل الثناء لا يكون إلا في الخير؟

فإنْ كان الثناء لا يكون إلا في الخير، كان قوله **الجَمِيلَا!**: صفة كَشْفٍ.

وإنْ كان الثناء يكون في الخير والشر فإنها صفة مُقَيِّدة.

والصحيح: أنه يكون في هذا وفي هذا، كما في الجنازة التي مَرَّت فَأَثْنَوْا عليها شَرًّا، فقال النبي ρ : $وَجَبَتْ#[39]، فالثناءُ يكون في الخير ويكون في الشرِّ، حَسَب ما يُضاف إليه.

وبناءً على هذا يكون الثناء مِن حيث هو جميل صفة مُقيِّدة.

على أنه يمكن أن نقول، حتى وإن كان الثناء لا يكون إلا في الخير، فإنَّ **الجَمِيل!**: صِفة مُقَيِّدة؛ لأن مُطْلَق الثناء في الخير قد يكون جَمِيلًا وقد يكون دون ذلك، فيكون **الجَمِيل!**: صفة مُقَيِّدة، وإن كان الثناء يَختص بالخير.

إذنْ؛ يَستوجِب الثناءَ لأنه سَبَق إلى نَظْم الألفية وفَتْح البابِ للناس، $ومَنْ دَلَّ على خَيْرٍ فهو كفاعِلِه#[40]، و$مَنْ سَنَّ في الإسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِها إلى يوم القِيامَةِ#[41].

---

[33] @وتقتضي! الواو حرف عطف، تقتضي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى ألفية، @رضًا! مفعول به لتقيضي @بغير! جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضًا، وغير مضاف، و@سخط! مضاف إليه.

[34] @فائقة! حال من الضمير المستتر في تقتضي، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي @ألفية! مفعول به لاسم الفاعل، الذي هو فائقة وألفية مضاف و@ابن! مضاف إليه، وابن مضاف، و@معط! مضاف إليه، وجملة @تقتضي! مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتًا لألفية أيضًا.

[35]

[36] الضمير يعود على ألفية ابن مالك.

[37] @وهو! الواو للاستئناف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، @بسبق! جار ومجرور متعلق بحائز الآتي بعد، والباء للسببية، @حائز! خبر المبتدأ، @تفضيلا! مفعول به لحائز، وفاعله ضمير مستتر فيه.

[38] !مستوجبخبر ثان لهو، وفاعله ضمير مستتر فيه، !ثنائيثناء: مفعول به لمستوجب، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، !الجميلانعت لثناء، والألف للإطلاق.

[39]

* * *

ثم قال المؤلف:

وَاللهُ يَقْضِـــــي بِهِبَـــــاتٍ وَافِـــــرَهْ[42]

لِـــي وَلَـــهُ فِـــي دَرَجَـــاتِ الآخِـــرَهْ[43]

يَقْضِي!، أي: يَحكم، لأن القضاء يكون بمعنى الحُكْم، والجملة هنا خَبَريةٌ لفظًا إنشائيَّةٌ معنًى؛ لأن المراد بها الدعاء، يعني: أسألُ اللهَ أن يقضي بهِباتٍ وافِرة.

والـ**هِبَات!** : جَمْع هِبة، وهي: العَطيَّة والمِنْحة.

و**الوَافِرة!**: الكثيرة.

وقوله **بهِبَاتٍ وَافِرَة!**.

قد يقول قائل: لماذا وَصَفَ الـ**هِبَات!** وهي جَمْعٌ ، لـ**وَافِرَة!** وهي مُفْرد؟

والجوابُ عن ذلك أن نقول: إنه إذا كان الجَمْع لِمَا لا يَعْقِل فإنه يجوز أن يُوصَف بالمفرد.

وهذا في جَمْع الكَثْرة كثيرٌ، ولكنه في جمع القِلَّة قليلٌ.

و**هِبَات!**: من جَمْع القِلَّة؛ لأن الجمع السالم من مذَّكر أو مؤنث يُعتَبر من جَمع القِلة.

وجَمْعُ التكسير[44].

جمع القلة له أوزان معينة، وجَمع الكثرة له أوزان معينة.

جَمْع القِلَّة أوزانُه أربعة؛ قال ابن مالك فيها:

أَفْعِـــــلَةٌ أَفْعُـــــلُ، ثَـــــمَّ فِعْلَـــــهْ

ثُمَّـــــتَ أَفْعَـــــالٌ؛ جُمُـــــوعُ قِلَّـــــهْ[45]

إذًا جموع القِلة:

الجُموع السالِمة، مثل: {المسلمون} و{المسلمات}.

والثاني: جُموع التَّكثير الدالة على القِلَّة.

لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَه!.

لِي وَلَهُ!: بدأ بنفسه؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام: $ابْدَأْ بِنَفْسِكَ#[46]، والبَدائَةُ بالنفس هي الأَوْلَى في الدعاء.

وقوله **فِي دَرَجَاتِ الآخِرَة!**، يعني: يوم القيامة، وهو بالنسبة لابن معطي - حيث أنه قد مات - لا يمكن الهبات إلا في الآخرة، لكن بالنسبة لابن مالك - وهو موجود - يمكن أن يكون: هِبات في الدنيا وهبات في الآخرة، لكنه اختار أن تكون الهبات في الآخرة؛ لأنها هي الباقية.

أورد بعضُ الناس على هذا البيت لابن مالك، أورَدوا إيرادَيْنِ:

الإيراد الأول: وَصْفُ الـ**هِبَات!**؛ وهي جمع، لـ**وَافِرَة!**، والأفصح فيها المُطابقة، أن يقال: بِهِبَاتٍ وافِرَاتٍ!.

والثاني: **لِي وَلَهُ!**؛ قالوا: خَصَّ نفسَه وابنَ معطي بالدعاء، فلماذا لم يَدْعُ لجميع المسلمين؟

40

41

[42] !واللهالواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ، !يقضيفعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى !الله@، والجملة من الفعل الذي هو يقضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ !بهباتجار ومجرور متعلق بيقضي، !وافرةنعت لهبات.

[43] !لي، وله، في درجاتكل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي، ودرجات مضاف، و!الآخرةمضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

تنبيه: ابن معط هو الشيخ زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي- نسبة إلى زواوة، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية- الفقيه الحنفي.

ولد في سنة 564، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروي عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذه الجزولي، وكان من المنفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة. وقد طبعت ألفيته في أوربا، وللعلماء عليها عدة شروح.

وتوفي في شهر ذي القعدة من سنة 628 بمصر. وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعًا (انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد 129/5، وفي بغية الوعاء للسيوطى ص416، وانظر النجوم الزاهرة 278/6).

[44] العبارة في الشريط هكذا: . . . . . يعتبر من جمع القلة (وجمع التكسير) جمع القلة له أوزان . . . . . .

[45] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (جمع التكسير).

46

والجواب عن الأول: أنه وَصَفها بما يُوصَف به جمعُ الكثرة؛ جَبْرًا لِنَقْصها.
والجواب عن الثاني: أنه لا مانع أنْ يدعوَ الإنسان لنفسه ولغيره ممن يَرى تخصيصَه، ويدعو بالعموم، نعم لو قال: ولِي ولَهُ، ولا تَقْضِي بالهِبَاتِ لِغَيْرِنَا! لكان هذا خطأً، أما تخصيصُه لنفسه بالدعاء أو مَن شاء من الناس فإنه لا يُلام عليه ولا يُذمُّ، ولكنْ مِن الْمُحَشِّين .....دائمًا من القُشور.
قالوا: لو قال:

وَاللهِ يَقْضِـــــي بِالرِّضَـــــا وَالرَّحْمَـــــهْ

لِـــــي وَلَـــــهُ وَلِجَمِـــــيعِ الأُمَّـــــهْ

لكان أحْسَنَ.
والْمُحَشِّي فارغٌ، يُدَوِّر؛ كي يُكمِّل به بَحْرَه.....
على كل حال: ابنُ مالك لا اعتراضَ عليه في هذا، لا نرى أنه يُعتَرض عليه، وتخصيصُ الإنسان نفسَه أو غيرَه بالدعاء لا بأس به، وقد جاءت السُّنة بالتخصيص بالنفس كثيرًا، وبتخصيص الغَيْرِ كثيرًا أيضًا: $اللهمَّ اغْفِرْ لأبِي سَلَمَةَ، وارْفَعْ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ#[47]، وفي الجِلسة بين السجدتينِ: $رَبِّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي#[48]، ولا حَرَج في هذا.

|||

#

الكَلامُ[49] ومَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

هذه ترجمةٌ، وأصلها: هذا بابُ الكلام وما يَتألَّف منه، ففيها محذوفانِ:
المحذوف الأول: المبتدأ، والثاني: الخَبر الذي هو المضاف؛ حُذِف وأُقِيم المضافُ إليه مُقامَه، فصار **الكلامُ وما يَتألَّف منه!**، أي: ما يَجتمع منه الكلام.
قال:

كَلَامُنَـــا لَفْـــظٌ مُفِيـــدٌ كَاسْـــتَقِمْ[50]

كَلَامُنَا!: ابن مالك من أئمة النحو، فإذا قال: **كَلامُنَا!** وأضاف الكلام إلى نفسِه ومَن كان على مِثل شاكِلَتِه، فالمراد: كلامُنَا - نحن النحويين - افتراضًا منه الكلام في اللغة؛ لأن الكلام في اللغة أعمُّ مما قاله ، الكلام في اللغة يُطلق على كل شيء، كل ما يتكلَّم به الإنسانُ من مفيدٍ وغير مفيدٍ، فإنه كلام في اللغة العربية، لكنْ عند النحويين: الكلامُ لفظٌ مفيدٌ.
لَفْظٌ!: وهو ما يَنْطِق به اللسان، فخرج بهذا القَيْد: الكتابةُ، والإشارةُ، والعَلَاماتُ التي تكون، والعَقْدُ في الأصابع؛ فإنها تُفيد ما يفيده الكلام وليست كلامًا.
الإشارةُ، مثل: أن أقول لشخص....، يعني: رُحْ.
الكتابة: أَكْتُب؛ فالكتابة تفيد ما يفيده الكلام لكنها ليست لفظًا.
العَقْد: في حديث صفة الصلاة [عَقَدَ ثَلاثًا وخَمْسِينَ][51]، يعني: أن العرب تَعقِد بأصابعها عُقودًا تدل على عددٍ مُعيَّن؛ هذا أيضًا يفيد لا شك، ويقوم مقامَ الكلام، لكنه ليس لفظًا، فلا يكون كلامًا عند النحويين.
الرابع: النُصُب {العَلَامات}: مثلُ علامات الطَّرِيق، يُوضع مثلًا علاماتٌ في الطريق؛ أَحْجار أو أخشاب منصوبة أو غيرها بدون أن يُكتب عليها شيء، هذه كأنها تقول لك: {الطريقُ مِن هُنا}، فهي قائمة مقام النُّطق ولكنها ليست لفظًا، فلا تكونُ كلامًا.
إذًا؛ خرج بكلمة **لَفْظٌ!** أربعة أشياء.

47

48

49 !الكلامخبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام: !هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منهفحذف المبتدأ- وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر- وهو الباب، فأقيم !شرحمقامه، فارتفع ارتفاعه، ثم حذف !شرحأيضًا وأقيم !الكلاممقامه، فارتفع كما كان الذي قبله، !ومالواو عاطفة و!مااسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أي شرح ما يتألف، و!يتألففعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الكلام، و!منهجار ومجرور متعلق بيتألف، والجملة من الفعل الذي هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

50 !كلامناكلام مبتدأ، وهو مضاف و@نا! مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، !لفظخبر المبتدأ، !مفيدنعت للفظ وليس خبرًا ثانيًا، !كاستقمإن كان مثالًا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضًا متعلق بمحذوف نعت لمفيد.

51

وقوله: **مُفِيدا!**، ما معنى الفائدة؟
الفائدة، يقولون: هي أن يفيد الكلامُ فائدةً يَحْسُن السُّكوتُ عليها؛ مِن قِبَل المتكلِّم ومن قِبَل الْمُخاطَب، بمعنى أن الْمُخاطَب لا يَترقَّب شيئًا سوى ذلك، يعني: يستفيد بفائدة، ما يَترقب ولا يَتَشوَّف في شيء آخر، فإذا قلت: {أَذَّنَ المُؤَذِّنُ}؛ فهنا هل تَترقب شيئًا آخرَ؟
{أَذَّنَ المُؤَذِّنُ} تَمَّت الجملة، فلا تحتاج إلى شيء.
إذًا؛ هو لفظ مفيد.
إذا قلت: {إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ}؛ فهنا لا يَحْسُن أن تَقِف عليها، فإذا أذن المؤذن....؟
فالْمُخاطَب إذا قلت: {إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ} يَترقب شيئًا يستفيد به، الآن لم تُفِدْه شيئًا، عَلَّقْتَه بهذا الشخص، وسيكون في ذِهْنه كل الاحتمالات: إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ قامت القيامة، إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ خَرَجْنا إلى المسجد، إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ صار كذا وكذا، ما يدري، كل شيء يُقَدِّر، إذًا هل أفدْتَه بهذا؟
الكلام هنا لَمَّا زاد نَقَصَ، {أَذَّنَ المُؤَذِّنُ}: تامٌّ، {إِنْ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ}: زِدْنا {إِنْ} فنَقَص، ويُلْغَزُ بها، فيُقال: مَا شَيْءٌ إِنْ ذَا زِدْتَهُ نَقَصَ؟
نقول: هو الكلام المُفيد، إذا دخلَتْ عليه أداة الشرط جَعَلَتْهُ غيرَ مُفيد، جَعلَتْه ناقصًا.
وقول المؤلف:
كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدا!.
لم يَذْكر أن تكون الفائدة جديدةً أو غير جديدة؛ أَطْلَق، فإذا كان مفيدًا، فسواءٌ كانت الفائدة جديدة، أو معلومة مِن قَبْل، فإنه يكون كلامًا عند النحويين.
فإذا قلتَ: {السماءُ فَوْقَنا}؛ فهل هذا كلام؟
نعم؛ لأنه أفاد، ويَرى بعض النحويين أنه إذا لم يأتِ بفائدة جديدة فإنه ليس بكلام، ولكن الصحيح – بلا شك – أنه كلام، صحيح أن الْمُخاطَب لم.... الفائدة المَطلوبة لكنه كلام، لو خاطَبْت به مَن لا يعلَم لاستَفاد فائدة جديدة.
وقوله **كَاسْتَقِمْ!**: الكاف هنا للتمثيل، يعني: مثالُه **اسْتَقِمْ!**، **اسْتَقِمْ!** هذا لفظٌ مفيد.
كيف أفاد وهو من كلمة واحدة؟
نقول: هو كلمة واحدة لكن في ضِمنِها كلمة أخرى؛ لأن قولك **اسْتَقِمْ!**، أي: {أنتَ}، ففيها ضمير مستتر وُجوبًا، فهو في حُكْم الظاهر.
وعليه: فلا يَحتاج أن يكون الكلام مُركَّبًا من كلمتين فأكثر تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّبَ ولو تركيبًا تقديريًّا فإنه يُعتبر كلامًا.
إذًا؛ يُشترط في الكلام أن يكون لفظًا، خرج به أربعةُ أشياء: الإشارة، والكتابة، والعلامات، والعَقْد.
مُفِيدًا!: خرج به ما لا يُفيد؛ فإنه لا يسمى كلامًا، والمراد بالفائدة: ما يَحْسُن السُّكوتُ عليه؛ سواءً كانت متجددةً أو غير متجددة، ما دامت الفائدةُ فهو كلام.
إذا قلت: {ربُّنا اللهُ}؛ كلامٌ أم غير كلام؟
كلام؛ لأنه مفيد.
{نبيُّنا محمدٌ}: كلام؛ لأنه مفيد.
{النَّارُ حَارَّةٌ}: كلام؛ لأنه مفيد، وإنْ كانت الفائدة معلومة.
{الماء جَوْهَرٌ سَيَّال}: مفيد.
إذًا؛ متى أتى المتكلِّم بكلام يَحْسُن السكوت عليه فهو كلام عند النحويين، سواءً كانت الفائدة متجددةً أو لا.
وإذا قلت: {إِنْ قام محمدٌ}....
لأن المخاطَب لم يَسْتَفِدْ، يَتَرقَّب: {إذا قام محمدٌ} ماذا يكون؟
يقول:

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ[52]

يعني: أن الكَلِم، والكَلِم سيأتي أن واحِدُه كَلِمة.
الكَلِم!: جمع كلمة، والمراد به كلام الناس، ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.
فبدأ بالاسم؛ لأنه أَشْرَفُ الأقسام الثلاثة، ثم ثَنَّى بالفعل بالواو دون **ثُمَّ!**؛ إما لضِيق النَّظْم وضرورة الشِّعْر، وإما لأن الاسم والفعل ليس بينهما كما بين الاسم والفعل والحرف، وأَخَّرَ الحرفَ لِقُصُوره، ولأنه لا يُمكن أن يكون له معنًى في نفسه؛ الحرف ليس له معنًى في نفسه.
{مِنْ}: حرف جرٍّ، لو تأتي بها {مِنْ} ما استَفَدْتَ منها شيئًا أبدًا، لا يُعرف معنى الحرف إلا بغيره.
الفعل: يُعرف معناه في نفسه، وإنْ كان ليس كلامًا، لو قلت: {قامَ}؛ ما عَرِفت معنى القيام.
الاسم: {البَيْت} مثلًا؛ تَعرف ما معنى البيت.
لكن {مِنْ} وجميع الحروف لا تَعرف معناها؛ فهو مُتَأَخِّر رُتْبة.
إذا قال قائل: ما هو الدليل على أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟
قلنا: التَّتَبُّع والاسْتِقْراء؛ أن العلماء الذين اعتَنَوْا باللغة العربية تَتَبَّعوا كلام العرب، ووَجَدُوه لا يخرج عن هذه الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.
فإن قال قائل: ما تقولون في أسماء الأفعال، مثل: {مَهْ} و {صَهْ}، وما أشبهها؟ هل تجعلونها قِسمًا رابعًا، أو تجعلونها من الأقسام الثلاثة؟
نقول: من الأقسام الثلاثة، ولهذا نقول: اسْمُ فِعْلٍ.
فمثلًا {صَهْ}، بمعنى: اسْكُتْ، كما تقول: {محمد} تُسمِي به شخصًا، فأنا سميتُ {اسْكُتْ} بكلمة {صَهْ}، ولهذا نقول: اسم فعل، يعني: اسمًا دالًّا على الفعل، كما يدل العَلَمُ على الشخص.

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّ[53]

يعني: واحِدُ الكَلِم الذي يَنقسم إلى ثلاثة أقسام كَلِمةٌ، وعلى هذا فهو اسم جِنْسٍ جَمْعِي، أو اسم جَمْع.
اسم الجنس الجَمْعِي هو الذي يُفرَّق بينه وبين مُفرده بالتاء أو الياء.
بالتاء، مثل: {شَجَرة وشَجَر}، وبالياء مثل: {رُومِي ورُوم}، و {إِنْس وإِنْسِي}.
والقَوْلُ عَمّ!
كلمة **عَمّ!**: تَحتمل أن تكون فِعلًا ماضيًا، يعني أن: القَوْلُ عَمَّ الكلامَ والكلمةَ.
وتَحتمل أن تكون اسمَ تفضيلٍ، أي: القولُ أعمُّ، يعني أعمَّ من الكلمة..... من الكلمة.
وتَحتمل أن تكون اسمَ فاعلٍ حُذفت منها الألف تَخْفِيفًا، والتقدير هو: القولُ عامٌّ.
ولكنَّ أَحْسَنَ التقديرات أنْ نَجعلَها فعلًا ماضيًا؛ لأنَّا إذا جعلناها فعلًا ماضيًا لم نَحْتَجْ إلى شيء، أما إذا قلنا اسمَ تفضيلٍ، معناها أنها حُذف منها شيء، ما الذي حُذِف؟ الهمزة.
وإن جعلناها اسمَ فاعل، حُذِف منها شيء وهو الألف.
إذا جعلناها فعلًا ماضيًا لن يُحذف منها شيء، وحصل المقصود بذلك.
إذًا؛ القول يَعُمُّ الكلامَ والكلمةَ.
فالكلامُ - وهو اللفظ المفيد - يُسمى: قَوْلًا، والكلمةُ تسمى: قَوْلًا.
إذا قلنا: {قامَ محمدٌ}، نُسَمِّيه كلامًا ونسميه قَوْلًا.

---

[52] !واسمخبر مقدم، !وفعل، ثم حرفمعطوفان عليه الأول بالواو والثاني بثم، !الكلممبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى في نفسه، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته.

[53] !واحده كلمةمبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، !والقولمبتدأ، !عميجوز أن يكون فعلا ماضيًا، وعلى هذا يكون فاعله ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون !عماسم تفضيل- وأصله أعم- حذفت همزته كما حذفت من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانًا، كما في قول الراجز:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

وقد قرئ (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ)(القمر: 26) بفتح الشين وتشديد الراء، وعلى هذا يكون أصل !عماأعم كما قلنا، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ.

ونُسَمِّيه كلمة؟
لا.
وإذا قلنا: {محمد} فقط، نُسَمِّيه كلمةً، ونُسمِّيها قَوْلًا، ولَّا نُسمِّيها كَلامًا.
إذًا؛ فالقولُ يَعُمُّ الكلمة والكلام.

وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ[54]

يُؤَمُّ!، بمعنى: يُقصَد، يعني: قد يُرَادُ بالكلمة الكلامَ، وما هو الكلام؟
هو: اللفظ المفيد، يعني: قد يُراد بالكلمة التي هي قَوْل مفرد، قد يُراد بها الكلام.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا هو المراد بها في القرآن والسُّنة.
المراد بالكلمة في القرآن والسُّنة: هو الكلام، يعني: كُلَّما وجدتَ كلمة في القرآن أو في السُّنة فالمراد بها الكلام، ليس المراد بها القَوْل المفرد.
ومن ذلك قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (99) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) (المؤمنون: الآية 99، ومن الآية 100).
قال (كَلِمَةٌ) هنا، ماذا يُعني بها؟
(رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ).....
وقال النبي عليه الصلاة والسلام: [أفصحُ كلمةٍ قالها الشاعر كلمةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ][55]، ما الذي قاله الشاعر؟ كلام أو كلمة؟ ما هو؟

أَلَا كُـــلُّ شَـــيْءٍ مَـــا خَـــلَا اللهَ بَاطِـــلُ

إذًا؛ قول مالك: **قَدْ يُؤَمُّ!.**
نقول: إن **قَدْ!** هنا للتحقيق، وليست للتقليل، ويجوز أن نجعلها للتقليل باعتبار اصطلاح النحويين؛ لأن النحويين لا يُريدون بالكلمة الكلامَ، يريدون بالكلمة القولَ المفرد.
فيجعلون مثلًا {قامَ محمدٌ}، يجعلونها كلمتين: {قامَ} و {محمدٌ}؛ هذا اصطلاح النحويين.
فعلى هذا نقول: إن **قَدْ!** في كلام ابن مالك إما للتحقيق، وإما للتقليل، لكنْ للتحقيق باعتبار اللغة العربية، فإنَّ اللغة العربية تُعني بالكلمة: الكلام، حتى لو كانت خُطْبةً مُؤَلَّفة من ثلاث صفحات فهي في اللغة العربية كلمة، أو للتقليل بناءً على اصطلاح النحويين؛ لأن الكلام في اصطلاح النحويين لا بد أن يَتركب من كلمتين فأكثر.
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، وصلاةُ الله وسلامُه على نبيِّه محمد، وعلى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين.
سَبَقَنا في الدرس الماضي أربعُ كلمات: كَلِم، وكلام، وكَلِمة، وقَوْل.
فما هو الكلام؟
.....
وما هو الكَلِم؟
..... من ثلاث كلمات فأكثر.
وما هي القَوْل؟
.....
وما هي الكلمة؟

---

[54] **!**وكلمةمبتدأ أول، **!**بهاجار ومجرور متعلق بيؤم الآتي، **!**كلاممبتدأ ثان، **!**قدحرف تقليل، **!**يؤمفعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على كلام، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محلِّ رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ومعنى **!**يؤميقصد، وتقدير البيت: ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا **!**كلمة الإخلاصوقالوا **!**كلمة التوحيد@، وأرادوا بهذين قولنا: **!**لا إله إلا اللهوكذلك قال عليه الصلاة والسلام: **!**أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍوهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:
أَلَا كُلُّ شَيْء ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زائلُ

[55]

واحدةٌ من الكلام، وهي ما دل على معنًى مفرد، يعني:.... المُركَّب.
مثال الكلام: {جاء زَيْدٌ}.
هذا الكلام، هل نُسمِّيه كلمةً؟
..... أقول: معنى الكلام اصطلاحًا.
مثال الكَلِم: {إنْ قامَ زَيْدٌ}.
هذا كَلِم؛ لأنه ثلاث كلمات.
هل يمكن أن نُسمِّيه كلامًا؟
لا.
لماذا؟
لم يُفِدْ فائدةً يَحْسُن السُّكوت عليه.
(إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ) (البقرة: من الآية 173).
يقول المؤلف رحمه الله تعالى:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ[56]

وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[57]

يعني: حَصَل للاسم تَمييزٌ بهذه الأشياء الخمسة، تَمْيِيزٌ عن الفعل والحرف، يعني: شيء يُمَيِّزه عن الفعل والحرف، وهي واحدة من هذه الخمسة: الجر، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد.
ومعنى كلام المؤلف: أن كل كلمة مجرورة فهي اسم؛ هذا المعنى، وليس المعنى أن كل كلمة تَجُرُّها فهي اسم؛ لأنك لو قلت: كل كلمة تَجرُّها فهي اسم، جاء الشخص وقال: أنا أَجُرُّ فرسًا وأقول فَرَسِي.
لكنَّ المعنى: كل كلمة مجرورة فهي اسم، فهي: علامة تُبَيِّن المعلومة.

..... مجرورة فهي اسم، فهي علامة تُبيِّن المعلوم، كما لو قلت: العَرب علامتُهم لُبْسُ العِمامة، يعني معناها: أنهم يتميزون عن غيرهم بذلك، فكلما وجدنا شخصًا ذا عِمة فهو عَرَبي، كذلك الاسم: كلما وجدنا كلمة مجرورة فهي اسمٌ.
وقول المؤلف:
بِالْجَرِّ!.
يشمل الجر بالحرف، والجر بالإضافة، والجر بالتَّبَعِيَّة، وقد اجتمعت في البسملة، (بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ).
فكلمة (اسم): مجرورة بالحرف (بالباء)، ولفظ الجلالة (الله): مجرور بالإضافة، ولفظ (الرحمن): مجرور بالتَّبَعِيَّة.
إذًا؛ الجر..... فكل كلمة مجرورة فهي اسم، سواء جُرَّت بالحرف أو بالإضافة أو بالتَّبَعِية.
وَالتَّنْوِينِ!.
المعنى: كل كلمة مُنَوَّنة فهي: اسم، فكلما وجدتَ كلمة مُنَوَّنة فاحْكُم بأنها اسم.
و**وَالتَّنْوِينِ!**: نون ساكنة تَلْحَق أواخرَ الكَلِم لفظًا لا خَطًّا، {زَيْدٌ}: فيها نون ساكنة، هل هي مكتوبة؟
لا.
وقال مُعَلِّمُونا ونحن في أول الطَّلَب: التنوين ضمَّتانِ، أو فتحتانِ، أو كسرتانِ، ما تقولوا في هذا التعريف؟
صحيح وواضح؛ لأنك إن قلتَ أنه نون ساكنة، الواحد يُدَوِّر أين؟ لكنْ ضمتان أو فتحتان أو كسرتان أوضح، لكن عند التَّعَمُّق نقول: إن الضَّمتينِ والفتحتينِ والكسرتينِ علامةٌ على التنوين، وليس هو التنوين.
إذًا؛ كل كلمة فيها تنوين فهي اسم.

---

[6] !بالجرجار ومجرور متعلق بقوله !حصلالآتي آخر البيت، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله !تمييزالآتي !والتنوين، والندا، وأل، ومسندكلهن معطوفات على قوله الجر.

[57] !للاسمجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقًا بحصل، فإن جعلت بالجر خبرًا مقدمًا- وهو الوجه الثاني- كان هذا الجار والمجرور متعلقًا بحصل، !تمييزمبتدأ مؤخر، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين !حصلفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت لتمييز، وتقدير البيت:التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء، وأل. والإسناد: أي كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

استَثنى بعضُهم تنوينَ التَّرَنُّم والتنوين.....، ولكن لا حاجة إلى التصنيف، نقول: المراد بذلك التنوين الذي يكون به الصَّرْفُ؛ هذا هو الذي يكون علامةً للاسم.

وَالنِّدَا!.

أيضًا من علامات الاسم: **النِّداء**، فكل كلمة مُنَادَاة فهي اسم، وهذه يمكن أن نقول: إنَّ **النِّدَاء** علامة، سواء كانت في التركيب أو في التقدير.

إذًا؛ كل كلمة يَصِحُّ أن تُناديها فهي اسم، وكل كلمة مُصَدَّرة بالنداء، بياء النداء؛ فهي اسم.

{يا رجلُ}، كلمة {رَجلُ}: اسم، لماذا؟

مُصَدَّرة بياء النداء.

كذلك لو قلتَ: {يا ضَرَبُ}، تكون {ضَرَبُ} اسمًا؛ لأننا نادَيْناها، وهذا يعني أن عندنا رجلًا اسمه: {ضَرَب}.

فيه اسم {يَزِيد} وأصله فعل مضارع، وفيها: {شَمَّر} وهي فعلٌ ماضٍ.

إذًا؛ كل كلمة صَحَّ أن تُنَادى فهي اسم، كل كلمة صُدِّرَت **بالنِّدَاء** فهي اسم.

وَأَلْ!.

أيضًا من علامات الأسماء، فكل كلمة فيها **أَلْ!** فهي اسم.

{المساجد}: اسم، {البيوت}: اسم، {الإبل}: اسم، {الجبال}: اسم، {الشمس}، {القمر}؛ كل كلمة فيها **أَلْ!** فهي اسم.

ربما يأتينا - إن شاء الله تعالى - في باب **الْمَوْصُول!** أن من الأسماء الموصولة: {أَلْ}، وأنها ربما تكون صِلَتُها فِعْلًا، كقول الشاعر:

مَـا أَنْـتَ بِـالْحَكَمِ الْتُرْضَـى حُكُومَتُـهُ ... وَلَا الْأَصِـــيلِ، وَلَا ذِي الـــرَّأْيِّ[58]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى[59]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى!، أَلْ! هنا: اسم موصول.

فالمراد إذًا في قول المؤلف وأَلْ!: ما سوى {أَلْ} المَوْصولِيَّة؛ لأن {أَلْ} المَوْصولِيَّة قد تُوصَل بالفعل.

وَمُسْنَدٍ!.

أي: وإسناد، فـ**مُسْنَد!** هنا بمعنى: إسناد، فهي مصدر مِيميٌّ، وليست اسمَ مفعول، ولكنها مصدر مِيميٌّ، أي: وإسناد.

قال ابن هشام : وهذه العلامة - أَعْنِي الإسناد - أَحْسنُ العلامات؛ لأن من الأسماء ما لا يَقبل إلا هذه العلامة، كل ما يَقبل العلامات الأربع السابقة يَقبل هذه العلامة، وليس كل ما يَقبل هذه العلامة يَقبل العلامات السابقة، فهي إذًا أعمُّ وأَشْمَلُ؛ فكل كلمة يَصِح أن تُسْنِدَ إليها شيئًا فهي اسمٌ.

لو قال لك قائل: {قُمْتُ}، {التاء} هل هي اسم؟ هل تَقبل العلامات السابقة؟

لا؛ لا تُجَر ولا تُنَوَّن ولا تُنَادى، ولا تُحَلَّى بـ{أَلْ}.

إذًا؛ ما الذي دلَّنا على أنها اسم؟

إسناد القِيام إليها، {قُمْتُ}: إسناد القيام إليها.

فالإسناد إذًا هو أعمُّ العلامات وأحسنُها؛ لدخوله على جميع الأسماء.

والخُلاصة: أن للأسماء خَمْسَ علامات، التي ذكرها ابن مالك: **الْجَرُّ!**، **التَّنْوِين!**، **النِّدَاء!**، **أَلْ!**، و**الْإِسْنَاد!**، وأَشْمَلُها وأَعَمُّها **الْإِسْنَاد!**، وتأتي المناقشة - إن شاء الله - في الدرس القادم.

..... يقول: إن {يا} ليست للنداء ولكنها للتنبيه، وعلى القول بأنها للنداء يكون المنادى محذوفًا، والتقدير: {يا رَبِّي! لَيْتَ قَوْمِي يَعلمونَ}.

إما أن نجعل {يا} للتنبيه أو نجعل المنادى محذوفًا، والتقدير: {أَلَا يا قَوْمي.....}.

{قامَ}: فعل.....؛ لأن {قمتُ} الآن تتضمن شيئين: تتضمن فعلًا واسمًا، ونحن نتكلم عن التاء في {قمتُ}.

وهو كذلك، كل كلمة أسنَدْنا إليها شيئًا فهي اسم، التاء الآن أسنَدْنا إليها القيام.

نريد الجملة كلها.

{الكاف} في قول القائل مثلًا: {إِنَّكَ قائِمٌ}، الكاف: اسم؛ لأنه أُسْنِدَ إليها الخبر، والله أعلم.

ما هي علامات الاسم التي ذكرها ابن مالك ؟

خمسة: **بالجرِّ**، **والتَّنوينِ**، **والنِّداء**، **وأَلْ**، والإسناد!.

58

59

ما هو أعمُّ العلامات؟
الإسناد.
بماذا عَرَفْنا أن التاء في {ضَرَبْتُ} اسم؟.
من الإسناد؛ أسنَدْنا الضَرْب إلى التاء.
الجرُّ؛ ذكرنا أن له ثلاثة أوجه؟
الجرُّ بحرف الجر، وبالإضافة، وبالتَّبَعِيَّة؛ مجتمعة في البَسْملة.
أين الذي جُرَّ بالحرف من البسملة؟
اسم، والذي جُرَّ بالإضافة: لفظ الجلالة (الله)، والذي جُرَّ بالتَّبَعِية: (الرحمن).
(إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)[الإنسان: 4]؛ بماذا عَرَفْنا أن (أَغْلَالًا) اسم؟
بالتنوين، (سَلَاسِلَا) ما فيها تنوين، إذًا فيها مانع، وإلا فهي في الأصل أنها قابلة للتنوين، مع أن فيها قراءة (سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا).
نريد كلمةً دَلَّ على اسمِيَّتِها النِّداءُ؟
{يا مُحَمَّد}: لأن هذه ما فيها {أَلْ}، ولَّا فيها تنوين ولَّا فيها جَرٌّ ولَّا فيها إسناد؟
ما فيها إلا النداء.

* * *

ثم انتقل المؤلف إلى بيان علامات الفعل، فقال:

بِتَـــا فَعَلْـــتَ وَأَتَـــتْ وَيَـــا افْعَلِـــي[60]

وَنُـــــونُ أَقْـــبِلَنَّ فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي[61]

ذَكَر أَرْبعَ علامات: **بِتَا فَعَلْتَ!**، **يَنْجَلِي!** الفعل، أي: يَتَبيَّن، يعني: أن كل كلمة اتَّصلَتْ بها تاء الفاعل فهي فعل.
و**بتاء فَعَلْتَ!**؟ يحصل؟
وبتا فَعَلْتُما كذلك، وبتا فَعَلْتُنَّ؛ الكل.
إذًا: تاء الفاعل من علامات الفعل.
وأَتَتْ!.
تاء **أَتَتْ!**: تاء التأنيث.
إذًا؛ فتاء التأنيث من علامات الفعل، فكل كلمة اتَّصلَتْ بها تاءُ التأنيث فهي فعل، ليست اسمًا ولا حرفًا.
ويَا افْعَلِي!.
هذه ياء المخاطَبة، **افْعَلِي!** يُخاطِب امرأةً، يأمرُها أن تفعل.
و{يا اضْرِبي}، و{يا كُلِي}، (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا)[مريم: من الآية 26]، مثلها؟
إذًا: ياءُ المخاطَبة من علامات الفعل.
الرابع: **وَنُونِ أَقْبِلَنَّ!**.
و**نُونِ أَقْبِلَنَّ!**: هي نون التوكيد، فكل كلمة تَقبل نون التوكيد، أو فيها نون التوكيد؛ فهي فعل.
والمؤلف هنا خَلَط علامات الأفعال بعضها ببعض ولم يُفَصِّل، لكنه سيُفَصِّل، فصار علامات الأفعال أربع، التي ذكرها ابن مالك:
تاء الفاعل، وعَبَّر عنها بقوله: **بِتَا فَعَلْتَ!**.
وتاء التأنيث الساكنة، وعبَّر عنها بقوله: **وَأَتَتْ!**.
وياء المخاطبة، وعبَّر عنها بقوله: **وَيَا افْعَلِي!**.
ونون التوكيد، وعبَّر عنها بقوله: **وَنُونُ أَقْبِلَنَّ!**؛ أربع علامات.

---

[60] !بتاجار ومجرور متعلق بينجلي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبرًا عن المبتدأ، فإن قلت: يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز، قلت: إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك، وإن المعمول لكونه جارًّا ومجرورًا يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لايسوغ في غيره، وتا مضاف و!فعلتقصد لفظه: مضاف إليه، !وأتتالواو حرف عطف، أتت: قصد لفظه أيضًا: معطوف على فعلت، !ويامعطوف على تاء، ويا مضاف و!افعلمضاف إليه، وهو مقصود لفظه أيضًا.

[61] !ونونالواو حرف عطف، نون: معطوف على تاء، وهو مضاف، و!أقبلنقصد لفظه: مضاف إليه، !فعلمبتدأ، !ينجليفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

* * *

ثم قال:

سِــوَاهُمَا الحَــرْفُ كَهَــلْ وَفِــي وَلَــمْ[62]

سِوَاهُمَا!: الضمير يعود على الاسم والفعل.
الحَرْف!: وهو الذي لا يَقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل.
فإذا سُئِلْنا: ما علامات الحرف؟
نقول: علامتُه ألَّا يَقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل.
ولهذا قال الحريري في المُلْحة؛ مُلْحة الإعْراب:

وَالْحَــرْفُ مَــا لَيْسَــتْ لَــهُ عَلَامَــهْ فَقِــسْ عَلَــى قَــوْلِي تَكُــنْ عَلَّامَــهْ[63]

إذًا؛ الحرف: ما ليست له علامة، ما لا يَقبل علامات الفعل ولا علامات الاسم.
فإذا قلت: {قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ}، فـ{قَد}: حرف، و {قَام}: فعل؛ لأنه قَبِل تاء التأنيث الساكنة، و {الصَّلاة}: اسم؛ لأن فيها {أَلْ} التعريفيَّة.

* * *

ثم قال:

فِعْــلٌ مُضَــارِعٌ يَلِــي لَــمْ كَيَشَــمْ[64]

هنا شَرَع المؤلف في بيان العلامات الخاصة لكل نوع من أنواع الأفعال، وأنواع الأفعال ثلاثة: مضارع، وماضٍ، وأمر.
علامة الفعل المضارع الخاصة به: **لَمْ!**، فكل كلمة تَقبل **لَمْ!** فهي فعل مضارع.
قال: **فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ!**.
وفي إعراب هذا الشَّطْر إشكالٌ؛ لأنه قال: **فِعْلٌ!**، فبدأ بالنكرة، والمعروف أن البَداءة بالنكرة لا تَصْلُح؛ لأن المبتدأ لا بُدَّ أن يكون معرفةً لأنه محكوم عليه، والنكرة لا يُحكم عليها.
والجواب: أن هذه نكرة وُصِفَت، وإذا وُصِفَت النكرة تَخَصَّصَتْ.
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ!.
هنا أسأل: لماذا سُمِّيَ مضارعًا؟
قالوا: إن المضارعة هي المُشابَهة، والفعل المضارع يُشبِه اسم الفاعل في حركاته، فمثلًا: {قائِم} يُشبِه في حركاته {يَقُوم}، كذلك أيضًا إذا قلت: {يَستغفِر} يشبه {مُستَغْفِر}؛ فقالوا: إنه يُشبِه الاسم، فلهذا سَمَّوْهُ مضارعًا.
وقوله: **يَلِي لَمْ كَيَشَمْ!**.
ما معنى **يَشَمْ!**؟
مِن الشَّم، وهو الحاسَّة المعروفة في الأَنْف، فإذا قلت: {فلانٌ يَشَمُّ الرَّيْحان}، صارت {يَشَمُّ} فعلًا مضارعًا.
يقوم: فعل مضارع، أَدْخِل عليه {لَم}: {لَمْ يَقُمْ}.
{يضرب} فعل مضارع، تقول: {لَمْ يَضْرِبْ}.
{يفعل}: فعل مضارع، تقول: {لَمْ يَفْعَلْ} .
قال الله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)[البقرة: من الآية 24].

* * *

---

[62] !سواهماسوى: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه، !الحرفمبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأولى ما قدمناه، !كهلجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: !وذلك كهل@، !وفي، ولممعطوفان على هل.

[63]

[64] !فعلمبتدأ، !مضارعنعت له، !يليفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل مضارع، والجملة خبر المبتدأ، !لمفعول به ليلى، وقد قصد لفظه، !كيشمجار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كيشم، وتقدير البيت كله: الحرف سوى الاسم والفعل، وذلك كهل وفي ولم، والفعل المضارع يلي لم، وذلك كائن كيشم، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك: شممت الطيب ونحوه- من باب فرح- إذا نشقته، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

ثم قال المؤلف:

وَمَاضِـــيَ الْأَفْعَـــالِ بِالتَّـــا مِـــزْ، وَسِـــمْ[65]

ما معنى **بِالتَّا مِزْ!؟**
إذًا: **بِالتَّاءِ!** جاء ومجرور.
و**مِزْ!**: فعل أمر، يعني: مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتاء.
وعلى هذا المعنى نقول: إن **مَاضِيَ!** مفعول مُقَدَّم لكلمة **مِزْ!**، يعني: مَيِّزْ ماضِيَ الأفعال بالتاء.
الذي مرَّ علينا تاءَانِ: تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة؛ فأي التَّائَيْنِ يُراد؟
كِلتاهُما؛ فتاء الفاعلِ لا تدخل إلا على الماضي، وتاء التأنيث الساكنة لا تدخل إلا على الماضي.
وعلى هذا فنقول: {أَلْ} في قول ابن مالك **بِالتَّا!**: {أَلْ} للعَهْد الذِّكْري، أي أنها تشير إلى تاءٍ سَبَقَ ذِكْرها، وهي: **بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ!**، فالفعل الماضي يتميز عن المضارع والأمر بقَبول التاء.

* * *

ثم قال:

.....وَسِـــــــــــــــــمْ

بِـــالنُّونِ فِعْـــلَ الأَمْـــرِ إِنْ أَمْـــرٌ فُهِـــمْ[66]

سِمْ بِالنُّونِ!.
سِمْ!، يعني: اجعل سِمَة فعل الأمر، والسِّمَة هي العلامة، اجعل سِمَتَه - أي: علامته - النونَ، لكن قَيَّد، فقال:
إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ!.
إذًا؛ فعل الأمر يتميز عن صاحِبَيْه بقَبول النون، مع إفهام الأمر، انتبه.
فقوله بقَبول النون، وما المراد **بالنُّون!؟**
النون السابقة، فـ{أَلْ} لعَهْد الذِّكر، والنون السابقة هي نون **أَقْبِلَنَّ!**، أي: نون التوكيد، يعني: فعلامة فعل الأمر قَبول نون التوكيد، لكن بشرط أن يُفْهَم منه الأمر.
وإنما قال المؤلف: **إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ!**. ليَخْرُج بذلك المضارعُ؛ لأن المضارع يَقبل نونَ التوكيد لكن لا يُفهم منه الأمر، فيكون القيد الأول: **سِمْ بِالنُّونِ!** يُخْرِجُ الفعل الماضي؛ لأن الفعل الماضي لا يَقبل نون التوكيد.

و**إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ!** يُخْرِج المضارع؛ لأن المضارع لا يُفهم منه الأمرُ، انتبه.
تَمَيَّزت الآن الأفعال بعضها من بعض، يتميز الفعل الماضي عن صاحِبَيْه بماذا؟
بقَبول التاء؛ تاء الفاعل، وتاء التأنيث، ويَتميَّز المضارع عن صاحِبَيْه: بقَبول **لَمْ!**، ويتميز الأمر عن صاحِبَيْه: بقَبول **نُون** التوكيد مع دلالته على الأمر.
هل تَدخل **نون** التوكيد على المضارع؟
أنا قلتُ : إنها تَدْخل، ومن ذلك قوله تعالى: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)[التكاثر: 8].

---

[65] و@ماضي! الواو للاستئناف، ماضي: مفعول به مقدم لقوله مز الآتي ، وماضي مضاف، و@الأفعال! مضاف إليه بالتا جار ومجرور متعلق بمز، @مز! فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، @وسم! الواو عاطفة أو للاستئناف، سم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

[8] @بالنون! جار ومجرور متعلق بـ@سم! فعل مفعول به لـ@سم!، وفعل مضاف والأمر مضاف إليه، @إن! حرف شرط، @أمر! نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إن فهم أمر، @فهم! فعل ماض مبين للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أمر، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور وتقديره @إن فهم أمر فسم بالنون - إلخ!. وتقدير البيت: ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلًا وعَلِّمْ فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب.

و@مز! : أمر من ماز الشيء يميزه ميزًا – مثل باع يبيع بيعا – إذا ميزه، وسم: أمر من وسم الشيء يسمه وسما – مثل وصفه يصفه وصفًا – إذا جعل له علامة يعرفه بها، والأمر في قوله إن أمر فهم والأمر اللغوي، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته – وهي لم – فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو أوه وأف، بمعنى: أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعا راجعا إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو هيهات وشتان، بمعنى بَعُدَ وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة، كما في فعل العجب نحو: @ما أحسن السماء! وكما في @حبذا الاجتهاد! فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلًا.

فإذا قال قائل: أليس الفعل المضارع تَدخل فيه النون، مع الدلالة على الأمر فيما إذا اقتَرَنت به لامُ الأمر، مثل أن تقول: {لِتَفْهَمَنَّ أيُّها الطَّالِبُ؟}.

فالجواب: {بَلَى}، لكنَّ فَهْمَ الأمرِ ليس من الفعل، بل هو من اللام.

ومرادُ ابن مالك بقوله: **إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ!**، أي: أن الأمر يُفهم من نفس الكلمة، لا مِن أمرٍ خارج، والمضارع إذا فُهم منه الأمرُ في قول القائل: {لِتَفْهَمَنَّ}، فإنما كانت الدلالة هنا في اللام، لا من حيث صيغة الفعل.

تميَّزت الآن الأنواع الثلاثة بعضها عن بعض.

* * *

ثم قال:

وَالْأَمْـــرُ إِنْ لَـــمْ يَـــكُ لِلنُّـــونِ مَحَـــلْ[67]

فِيـــهِ هُـــوَ اسْـــمٌ نَحْـــوَ صَـــهْ وَحَيَّهَـــلْ[68]

أشار المؤلف في هذا البيت إلى أنه إذا كانت الكلمة تدل على معنى الفعل، ولكن لا تَقبل علامَته، فإننا نُسمِّيها: اسمَ فعل، مثل: **صَهْ!**، بمعنى: اسكت، و{أُصْ} بمعنى: اسْكُتْ، و{مَهْ} بمعنى: كُفْ.

حَيَّهَلْ! بمعنى: أَقْبِل {حَيَّ هَلًا}، ويُقال: {حَيَّ} فقط، فقول المؤذِّن: {حَيَّ على الصلاة}، نقول: {حَيَّ} اسم فعل أمر لأنها بمعنى: أَقْبِل.

وهذا البيت ذَكر فيه ابن مالك حُكْمَ الأمر، أي: ما دل على الأمر ولم يَقْبل علامته فهو اسم فعل أمر، فهل نقول: وما دل على المضارع ولم يَقبل علامته فهو اسم فعل مضارع، وما دل على الماضي ولم يَقبل علامته فهو اسم فعل ماضٍ؟

نعم، هو كذلك.

إذًا؛ نأخذ قاعدةً هنا: أنَّ ما دلَّ على معنى الفعل ولم يَقبل علامته فهو اسمٌ لذلك الفعل.

فقوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)[المؤمنون: 36]، هذا اسم فعل ماضي لأنها بمعنى: (بَعُدَ).

وكذلك: {شَتَّانَ مَا بَيْنَهُما}، بمعنى: بَعُدَ، أيضًا هذا اسم فعل ماضي.

(فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)[الإسراء: من الآية 23]، اسم فعل مضارع بمعنى: أَتَضَجَّر.

وعلى هذا فالقاعدة: كل كلمة دلَّت على معنى الفعل ولم تَقبل علامته فهي اسم فعل.

بحثٌ في كلمة {صَهْ ومَهْ}:

يقول النحويُّون: إن أردتَ أن تُسْكِتَهُ عن كل كلام، فقل: {صَهٍ}؛ حتى يَسكت عن كل شيء، وإنْ أردتَ أن تُسْكِتَهُ عن كلام معيَّن فقُلْ: {صَهْ} بدون تنوين؛ وذلك لأنها إذا نُوِّنَتْ صارت نكرةً، وإذا لم تُنوَّن فهي معرفةٌ، اسم فعل لكنه معرفة.

فإذا سمعتَ شخصًا يتحدث بكلام ليس بجيِّدٍ، قُلْ: {صَهْ}، يعني: اسكت عن هذا الكلام المعيَّن، فإذا سمعتَ شخصًا يتحدث عند نِيام، فماذا أقول له؟

{صَهٍ}، يعني: اسْكُتْ عن كل كلام؛ لِئَلَّا تُوقِظ النِّيام.

خُلاصةُ البحث الآن الذي سَبَق: أن للفعل علامات، وأن للحرف علامات، كما أن للاسم علامات، وأن علامات الأفعال تتنوع بحسب تنوُّع الأفعال؛ فعلامةُ الفعل الماضي الخاصة به هي: التاء؛ أَعْنِي: تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وعلامةُ المضارع: دُخول **لَمْ!**، وعلامة الأمر: **نون** التوكيد مع دلالته على الطَّلَب، يعني: على الأمر.

---

[67] !والأمرالواو عاطفة أو للاستئناف، الأمر: مبتدأ، !إنحرف شرط، !لمحرف نفي وجزم، !يكفعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأصله يكن، !للنونجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدمًا، !محلاسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

[68] !فيهجار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل، !هو اسممبتدأ وخبر، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط، وإنما لم يجئ بالفاء للضرورة، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، أو تجعل جملة، !هو اسمفي محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الأمر في أول البيت، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره، والتقدير على هذا: والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيًا ضرورة أيضًا؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة، !نحوخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف، و!صهمضاف إليه، وقد قصد لفظه، !وحيهلمعطوف على صه.

هل هناك علامات أخرى للأفعال؟
الجواب: نعم لها علامات، لكنَّ ابن مالك ذَكَر نَموذجًا من هذه العلامات يُعْرَفُ بها الفعل، وإلا فهناك علامات أخرى.
مثلًا: {قَدْ} من علامات الأفعال لكنها تدخل على الماضي وعلى المضارع، ولا تدخل على الأمر.
{السِّين وسَوْف} من علامات الأفعال، ولكنها تختصُّ بالمضارع، هذه لها علامات لكن لا حَرَج على المؤلف إذا اختَصر على شيء منها، لكن يبقى النظر في البيت الأخير.
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ.....!.
لو أنه ذكر القاعدة العامة لكان أَحْسَن، بحيث يقول: ما دلَّ على الفعل ولم يَقبل علامته فهو اسم لذلك الفعل.
وهذا يُشبه ما سَبَق من بعض الْمُحَشِّين؛ حيث قال في قول ابن مالك:

وَاللهُ يَقْضِـــــي بِهِبَـــــاتٍ وَافِـــــرَهْ

لِـــــي ، وَلَـــهُ فِـــي دَرَجَـــاتِ الآخِـــرَهْ[69]

قال: لو قال:

وَاللهُ يَقْضِـــــي بِالرِّضَـــــا وَالرَّحْمَـــــهْ

لِـــــي وَلَـــــهُ وَلِجَـــــمِيعِ الْأُمَّـــــهْ

لكان هذا.... مع ابن مالك لا يُعترض عليه؛ لأن الذي يدعو لنفسه ولواحد معه أو اثنين أو ثلاثة أو عشرة لا يُلام، الذي يُلام أن يقول: {اللهم اغْفِر لي ولا تَغْفر لِغيري}، كما قال الأعرابي الذي بالَ في المسجد، وزَجَرهُ الناسُ، ونَهاهُم النبيُّ ρ، ثم دعاه بعد ذلك، وقال: $إِنَّ هَذِهِ المَسَاجِدَ لا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الأَذَى والقَذَرِ؛ إِنَّمَا هي للصَّلاةِ والتَّكْبِيرِ وقِراءةِ القُرآنِ - أو كما قال - فقال الأعرابي: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي ومحمَّدًا ولا تَرْحَمْ مَعَنَا أحدًا. فقال النبي ρ: لقد تَحَجَّرْتَ واسِعًا يا أخَ العَرَب#؛ لأنه يقول: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ)[الأعراف: من الآية 156].
الحَرْف ما علامَتُه؟
علامَتُه عدمُ العلامة، وهذا يُشبه قولنا أحيانًا: الدليل عدم الدليل.
وقول المؤلف: **كَهَلْ وَفِي وَلَمْ!**.
مثَّل بثلاثة حروف؛ منها خاصٌّ ومنها عامٌّ.
هَلْ!: عام؛ تَدْخل على الأسماء وعلى الأفعال.
و**فِي!**: تدخل على الأسماء فقط؛ لأنها من حروف الجر.
و**لَمْ!**: على الأفعال؛ على الفعل المضارع خاصَّةً أيضًا.
فالمؤلفُ نَوَّع الأمثلة ليشير إلى أن الحرف يكون مُخْتَصًّا، ويكون مشتركًا.
والغالبُ أن الحروف المشتركة لا تَعمل، وأن الحروف الخاصَّة تعمل؛ هذا الغالب، الغالب في الحروف الخاصة أنها تعمل فيما تَختص به، ما يَختص بالاسم يعمل بالاسم وما يختص بالفعل يعمل بالفعل، وأما الحروف العامة المشتركة فلا تعمل، ولهذا تَجِدون كلمة **هَلْ!** تعمل أو لا تعمل؟
لا تعمل تقول: هل تعلم أن فلانًا قد بدأ بدراسة ألفية ابن مالك؟
{هَلْ تَعْلَم؟}، هل أثَّرَتْ في الفعل شيئًا؟
لا.
فِي!: خاصَّةٌ بالاسم، فتعمل فيه، تعمل فيه الجرَّ.
لَمْ!: خاصة بالفعل؛ تَجزِمْه.
و{لا} النافية؛ مشتركة ولَّا خاصة؟
مشتركة؛ تقول: {لا رَجلَ في البيتِ ولا امرأةً}، وتقول: {لا يفعل فلانٌ كذا وكذا}، ولذلك لا النافية لا تعمل.

[69] سبق في مقدمة الألفية.

و{لا} الناهية خاصة في الفعل المضارع؛ ولهذا تعمل فيه الجزم.
وهذه القاعدة أن الخاص يعمل والمشترك لا يعمل ليست... هي أغلبية، قد يوجد أشياء خاصة ولا تعمل، وأشياء عامة وتعمل.
س:
إذا كان أخواه لهما علامة، ولهذا جيم حاء خاء، ما علامة الحاء؟
.... والجيم والخاء علامتها النقط.
س:
..... سُكِّنَتْ للرَّوِيِّ، لو لم تكن في آخر البيت لقُلْنا: **كَيَشَمُ!**.
س:
{لا} الناهية على الجَزْم، مثال للمضارع فقط،..... المضارع المجزوم، مثال للمضارع فقط.
ما هي العلامة المُمَيِّزة للفعل الماضي؟ لست أقول اقْرَأْ عليَّ كلام ابن مالك.
التاء؛ تاء التأنيث الساكنة هذه واحدة، والثانية: تاء الفاعل.
هاتِ مثالًا لِمَا فيه تاء التأنيث الساكنة؟
{ضَرَبَتْ}.
وما فيه تاء الفاعل: {ضربتُ، وضربتَ، وضَرَبْتُمَا}.
{شجرة}؛ هل هي فعل ولا اسم؟
..... لا؛ فيها تاء التأنيث،..... ما الذي أخرَجَها عن تاء التأنيث، تَنازَع فيها الآن علامة الاسم وعلامة الفعل.
التاء مفتوحة، يعني: تقول {قالتَ هندُ}.
إذًا المراد تاء التأنيث الساكنة، انتبه، تاء التأنيث الساكنة؛ لأنه قال: **وَأَتَتْ!**، يعني: وتَاء **أَتَتْ!**، وهي تاء التأنيث الساكنة.
ما هي العلامة الخاصة بالفعل المضارع؟
لَمْ!.
مثاله: {لم يَضربْ محمدٌ}.
ما هي العلامة الخاصة بفعل الأمر؟
النفي، كيف؟.... نون التوكيد والنفي، نون التوكيد ما هي من علامات الفعل الأمر، هي ترفع للمضارع، (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ)[التكاثر: من الآية 8]، و(تُسْأَلُنَّ)، يعني: ما صارت علامة خاصة بالأمر، يعني: يكون دالًّا على الأمر..... قبول نون التوكيد مع دلالته، لا بد من هذا القَيْد.
إذا دلَّت الكلمة على الفعل ولم تَقبل علامته فماذا تُسمَّى؟
تسمى: اسم فعل.
وهي خاصة بالأمر أم عامة؟
عامة، وعلى قاعدة ابن هشام عامة، كل كلمة دلَّت على معنى الفعل ولم تَقْبل علامته فهي اسم فعل.
نُريد اسم فعل مضارع:
{هَيْهات}، وما معناها؟
يَبْعُدُ، لَوَيْتَ عُنُقَها فكَسَرْتَها.
{أُفٍّ}، معناها: أَتَضَجَّر.....
نريد اسم فعل ماض: {هَيْهَاتَ}، بمعنى: بَعُد.
{شَتَّانَ}، بمعنى: افْتَرَقَ، {هَيْهَاتَ}، بمعنى: بَعُدَ.
إنما القاعدة: إذا دلَّت الكلمة على معنى الفعل ولم تَقبل علامته فهي اسم فعل؛ هذه القاعدة.
ثم قال المؤلف :

|||

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ[70]

هذا عُنوان لهذا الباب، وبدأ بالمُعرب لشَرَفه، وبالمبني لأن مرتبته دون المُعرب، ولأن المبني أقل من المعرب، والمعرب أكثر.
بيَّن المؤلف في هذا الباب ما هو المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والحروف أيضًا.
أما الأسماء فقسمها إلى قسمين:
قال:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي[71]

مِنْهُ مُعْرَبٌ!: مبتدأ وخبر، المبتدأ: **مُعْرَبٌ!**، والخبر: **مِنْهُ!**.
ومَبْنِي!: الواو حرف عطف، **ومَبْنِي!**: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ومنه مبني؛ لأنك لو قلت: منه معرب ومبني جمعتَ بين الضِّدَّيْنِ، ولكن الواقع: أن منه مُعربًا ومنه مبنيًّا.
ونظير هذا التعبير، قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ)[هود: من الآية 105]، ما يَصِح أن تقول: (سَعِيد) معطوفة على (شَقِيٌّ)...
ولكنَّ الواقع: أن منه مُعربًا ومنه مبنيًّا، ونَظِير هذا التعبير قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ).
ما يَصِحُّ أن تقول: (سَعِيدٌ) معطوفة على (شَقِيٌّ)، بل تقول (سَعِيدٌ): مبتدأ خبره محذوف، أي: ومنهم سَعِيدٌ؛ هنا منه معرب ومنه مبني.
ما هو المُعرب؟
المُعرب: ما يتغير آخره بحسب العوامل.
مثل: {زَيْد}، أَدْخِل عليه {قامَ} تقول: {قامَ زيدٌ}.
أَدْخِل عليه {ضَرَبْتُ}، تقول: {ضَرَبْتُ زيدًا}؛ تَغيَّر!
أَدْخِل عليه حرف الجرَّ، تقول: {سَلَّمْتُ على زَيْدٍ}، أو {مَرَرْتُ بِزيدٍ}، فتَجِدَ أن آخِرَه تَغيَّر بحسب العوامل؛ هذا المُعْرَب.
وسُمِّي مُعربًا لأنه يُفصِح عن المعنى، لأنه إذا تَغَيَّر في الحركات فُهِم المعنى؛ فلهذا سُمِّي معربًا.
المبني: هو ما لَزِم حالًا واحدةً، وإن شئتَ فقُلْ: ما لا يَتغيَّر آخرُه باختلاف العوامل، يعني: قد يَتغير لكن ما هو باختلاف العوامل.
فمثلًا: {حَيْثُ}، فيها: {حَيْثُ، وحَيْثَ، وحَيْثِ، وحُوثَ، أو حَوْثَ}، لكن هذا الاختلاف هل هو من أجل اختلاف العامل؟ لا، اختلاف لغة.
فالمبني إذًا تعريفه: ما لا يتغير آخرُه باختلاف العوامل، بل هو باقٍ على ما هو عليه.
لكن ما سبب البناء؟
أنا أقول؛ ولستُ بنحوي: سبب البناء وُرُودُه عن العرب، أي: أن العرب جعلوا هذه الكلمة مبنيةً، لم يُغيِّروها باختلاف العوامل، والكلمات الأخرى معربة يُغيِّرونها باختلاف العوامل، فالحاكم في الألفاظ - إعرابًا وبناءً - هو ما سُمع عن العرب.
لكن مع ذلك أهلُ الفنِّ - أعني: النحويين - التَمسُوا عِللًا للبناء، واختلفوا في هذه العلل، وأكثرهم على ما قال ابن مالك:

---

[70] أي: هذا باب المعرب والمبني، وإعرابه ظاهر.
[71] !والاسمالواو للاستئناف، الاسم: مبتدأ أول، !منهجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، !معربمبتدأ مؤخر، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول، !ومبنيمبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير !ومنه مبنيولا يجوز أن تعطف قوله مبني على معرب؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبني، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة.

لِشَـــبَهٍ مِـــنَ الْـــحُرُوفِ مُـــدْنِي[72]

أي: سبب بناء الأسماء قُربُها من الحروف في الشَّبه.
والحروف مبنية أم معربة؟
مبنية؛ كل الحروف مبنية، فما قارَبَها شَبَهًا من الأسماء أُعطي حُكمَها، هكذا ذهب المؤلف وأكثر النحويين.
أما أنا؛ ولست بنحوي، فأقول: منه مبني؛ لسماع ذلك عن العرب، وانتهى.
الشَّبَهُ أنواع، يقول:
لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي!.
أي: مُقَرِّب، أما الشَّبه البعيد فلا عِبرة به، لكن الشَّبه المُقَرِّب يجعل الكلمة مبنيةً.

* * *

قال:

كَالشَّـبَهِ الْوَضْـعِيِّ فِـي اسْـمَيْ جِئْتَنَـا[73]

الشَّبَه الوَضْعي!، يعني: أنه وُضع على حرف أو حرفين؛ فهذا شَبَهٌ وَضْعي لأن أصل الحروف: إما حرف، وإما حرفان.
وقد تكون ثلاثة، مثل: {إلى}، وقد تكون أربعة مثل: {كَلَّا}، و{هَلَّا}، لكن الأصل الأكثر الغالب: أن الحروف مركبة من حرفين، فما شابَهَهَا من الأسماء كان مبنيا للشَّبه الوَضْعي؛ مأخوذ من الوضع.
وقوله: **فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا!**.
أين اسمَا **جِئْتَنَا!؟**
التَّا!، ونَا!.
التَّا!: فاعل، و{نَا!: مفعول به.
التا!: على حرف، ونَا!: على حرفين.
نأخذ من هذا المثال: أن جميع الضمائر التي في محل الرفع، والتي في محل النصب، والتي في محل الجر: مبنية؛ كل الضمائر مبنية، هذه قاعدة.
مِن أين أخذْنَا أن الضمائر المرفوعة مبنية؟
مِن: التَّا!؛ لأن التَّا! فاعل.
ومِن أين أخذْنَا أن الضمائر المنصوبة والمجرورة مبنية؟
مِن: نَا!؛ لأن نَا! تصلح للنصب وللجر.
فإذًا؛ كل الضمائر مبنية: ضمائر الرفع، وضمائر النصب، وضمائر الجر، المتصلة والمنفصلة، وإن كان المؤلف لم يذكر المنفصلة، لكنْ ذَكَرها أهلُ العلم ... يقول: الضمائر كلها، المتصل والمنفصل، الذي للرفع والذي للنصب والذي للجر؛ كلها مبنية.
إذًا: فيها راحة للإنسان أم لا؟
كلما وَجْدَتَه ضميرًا فهو مبني.
ما سبب بناء الضمائر؟
الشَّبه الوضعي.

* * *

وَالْـــمَعْنَوِيِّ فِـــي مَتَـــى وَفِـــي هُنَـــا[74]

---

[72] !الشبهجار ومجرور متعلق بمبني، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير: !وبناؤه ثابت لشبه@، !من الحروفجار ومجرور متعلق بشبه أو بمدني، !مدنينعت لشبه، وتقدير البيت: والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبني: وبناء ذلك المبني ثابت لشبه مدن له من الحرف، ومدني: اسم فاعل فعله أدنى؛ تقول : أدنيت الشيء من الشيء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوبًا.
وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين: الأولى أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبني، والثانية أن سبب بناء المبني منه منحصر في شبهه للحرف لا يتجاوزه.

[73] !كالشبهجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كالشبه، !الوضعينعت للشبه، !في اسميجار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي، واسمي مضاف، و!جئتناقصد لفظه: مضاف إليه.

لننظر **مَتَى!**: تُشبه الحرف في المعنى، لا في الوضع؛ لأن **مَتَى!** كم حروفها؟
ثلاثة، لكنها تشبه الحرف في المعنى، إذ أن **مَتَى!** تَصلح أن تكون شرطًا، وتصلح أن تكون استفهامًا، والشرط قد وُضع له حرف دالٌّ عليه، والاستفهام قد وُضع له حرف دال عليه؛ إذنْ تشبه الحرف.
مَتَى! إذا جعلناها شرطيَّة، تشبه في المعنى {إنْ} الشرطية، وإذا جعلناها استفهامية تُشبه في المعنى همزة الاستفهام، وإن شئتَ فقُلْ: تُشبه {هل}، وهي إلى {هل} أقرب من الهمزة؛ لأن {هل} موضوعة على ثلاثة أحرف، و**مَتَى!**: على ثلاثة أحرف، فهي إلى {هل} أقرب منها إلى {الهمزة}، لكن هم جَعلوها مُشْبِهةً للهمزة في المعنى؛ لأن الأصل في أدوات الاستفهام هي: الهمزة.
وَفِي هُنَا!.
هُنَا!: إشارة إلى المكان.
أين الحرف الذي يُشبه اسم الإشارة في المعنى؟
النحويون قالوا: ما يوجد.
لكن على فَرْض أن العرب وضعوا حرفًا للإشارة، نقول: اسم الإشارة مُشْبِهٌ لهذا الحرف الذي يُفرض أن العرب وَضَعَتْه.
إذًا؛ هذه العلل صارت عَلِيلة، يعني: لَمَّا لم تجدوا ما قُلتم، قلتم مفروض على العرب أنهم يَضَعُون حرفًا للإشارة، لكن ما وضعوا، فمعناه: أن العرب آثِمُون؛ لأنهم تَركوا الواجب، أو غافلون لأنهم لم يجدوا حرفًا.
ولكنَّ بعض النحويين قال: لا، العرب وضعوا حرفًا للإشارة {أَلْ} التي للعهد الذِّكْري بمنزلة اسم الإشارة، (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[المزمل: من الآية 15 ومن الآية 16]، كأنه قال: فعَصَى فِرْعَونُ هَذَا.
فـ{أَلْ} التي للعَهْد الذِّكْري تشير إلى المذكور. وهي حرف أم اسم؟
حرف، ولكني لو أَحْلِف أن العرب ما طَرَأ بِبالِهِم هذا ما حَنِثْتُ، يعني: العرب فَكَّروا، ما وَجَدوا حرفًا يُوضَع للإشارة إلا {أَلْ} التي للعَهْد الذِّكْري.
إنما نحن نقول: إن المرجع في البناء والإعراب إلى السماع ونستريح، نقول: ما سمعه العرب مبنيًا فهو مبني، وما سمعه معربًا فهو معرب.
إذًا؛ الشَّبه المعنوي في **مَتَى!**: الاستفهام والشرط، فالاستفهام موضوع له الهمزة، وهي أمُّ الباب، والشرط موضوع له {إنْ} وهي أم الباب.
أما **هُنَا!** فليس هناك حرفٌ موضوع للإشارة، إلا أنهم قالوا: كان المفروض على العرب أن يضعوا، ولكن لم يضعوا.

* * *

وَكَنِيَابَـــــةٍ عَـــــنِ الْـــــفِعْلِ بِـــــلَا[75]

تَـــــأَثُّرٍ.....

هذا الثالث أم الرابع؟
الثالث: الشَّبَهُ النِّيابِي، يعني: أن يُشبِه الحرفَ بالنِّيابة، وذلك بالعمل بلا تأثُّر بالعوامل؛ لأن الحرف يعمل ولا يتأثر، فهو يعمل ولا يُعمل فيه، هو باقٍ على ما هو عليه، لكن يعمل، {في} تَعمل الجر، ولكن ما يَعمل فيها، أنتَ لو قلت مثلًا: {جَلَسْتُ في المسْجِدِ}، تقول {جَلَسْتُ}: فعل وفاعل، و{في}: مفعول به: لا، ماذا أقول؟
حرف جر، المسجد: مجرور بـ{في}.
الآن {في} عاملة، ولم يُعمل فيها، فما شابَهَ الحرف من هذه الناحية، أي: صار يَعمل ولا يُعمل فيه فهو مبني، ما هذا؟
قالوا: هذا اسم الفعل، فجميع أسماء الأفعال مبنية، بالله عليكم أيهما أسهل: أن نقول للناس: أسماء الأفعال مبنية، أو نقول: ما شابَهَ الحرف في كونه يعمل ولا يُعمل فيه مبني، أو نقول كما قال ابن مالك: أَنْ يَنُوبَ **عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ!**.

---

[74] !والمعنويمعطوف على الوضعي، !في متى، وفي هناجاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، وتقدير البيت: والشبه المدني من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك !جئتناوهما تاء المخاطب و!نا@، ومثل الشبه المعنوي للكائن في !متنالاستفهامية والشرطية وفي !هناالإشارية.
[75] !وكنيابةالواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على كالشبه، !عن الفعلجار ومجرور متعلق بنيابة، !بلاالباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا مضاف.

فعندنا ثلاث جُمَل: جميع أسماء الأفعال مبنية، ما شابَهَ الحرف في كونه يعمل ولا يُعمل فيه مبني، دَوِّر على كلمات العرب كلها، افتح القاموس من أوله إلى آخره، الذي يعمل ولا يُعمل فيه.
الثالث: ما ناب عن الفعل بلا تأثُّر بالعوامل؛ فهو مبني.
أيهما أسهل؟
نقول: أسماء الأفعال مبنية، وننتهي.
قوله: **وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْـفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ!**.
يعني: أن يعمل ولا يُعمل فيه، خرج بذلك: المصدر النائب عن فعله؛ فإنه ينوب عن الفعل ولكن بتأثُّر، مثل أن تقول: {ضَرْبًا زيدًا}، بمعنى: {اضْرِبْ زيدًا}، فكلمة: {ضَرْبًا} هنا غير مبنية، مع أنها تعمل، ولا يُعمل فيها، لكنها تتأثر بالعوامل، فلذلك لم تكن مبنية.
إذًا؛ خرج به المصدر الذي يَعمل عَمَل فعله؛ فإنه لا يكون مبنيًا لأنه يتأثر بالعوامل.
كلمة {ضَرْب}، تقول: {يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا}، وتقول: {أنكرتُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْرًا}، وتقول: {عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا}، فتجدون أن كلمة {ضَرْب} تتأثر بالعوامل.
إذًا؛ فتخرج بقول ابن مالك : **عَنِ الْـفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ!**.

* * *

الشَّبَهُ الرابع، قال:

تَـــــــأَثُّرٍ وَكَافْتِقَـــــــارٍ أَصِّـــــــلَا[76]

كَافْتِقَارٍ أُصِّلَا! يعني: كشَبَهِه في الافتقار الأصلي، ويشير بذلك إلى الأسماء الموصولة.
ولو قالَ ابن مالك، أو غيره من العلماء: والأسماء الموصولة، أيهما أوضح؛ أن نقول: وما شابه الحرف في افتِقارٍ أَصْلِي، أو نقول: والأسماء الموصولة؟
الثاني.
إذًا: الأسماء الموصولة كلها مبنية، كل الأسماء الموصولة مبنية، واحتَرَز بقوله: **وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا!** عما إذا كان الافتقار عارضًا، فإنه لا يُوجِب البناء.
مثالَ العارض: الصفة للنكرة، صفة النكرة عارضة، تقول: {مررتُ برَجُل يَشكو أَلَمًا في رِجْلِهِ}، أنتَ تريد أن تُبيِّن حال الرَّجُل، لا بد أن تقول: {يَشْكُو أَلَمًا في رِجْلِه}، لكن هذا الافتقار عارضٌ، لو أردتَ ألا تُبيِّن، وقلت: {مررتُ برَجُل}، استقام الكلام.
كذلك أيضًا: لا بد أن يكون الافتقار إلى جملة أو شِبهها، فإن كان الافتقار إلى مفرد لم تكن الكلمة مبنية، مثل: {سبحان}، {سبحان}: مُفتقِرة إلى الإضافة؛ لأنها دائمًا مُضافة، ما تأتي مفردة، ومع ذلك هي مُعرَبة، لماذا؟
لأن افتقارها إلى غير جملة، لا لجملة.
الأسماء الموصولة إذًا مبنية، {إِذْ وإِذَا}: مفتقرتانِ إلى الجمل، فتكونان مبنيتين، مع أنه يمكن أن نستغني عنهما، بأن نقول: {إذا} إذا كانت ظرفًا صحيحًا.
العِلة في البناء الافتقار، لكن إذا كانت شرطًا فهي تُشبه الحرف في المعنى.
نَرجع لنعرف ما هي الأسماء المبنية؟
الضمائر، نقول من قول المؤلف: **فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا!**.
أسماء الشرط، من قوله: **مَتَى!**.
أسماء الاستفهام، من قوله: **مَتَى!**.
أسماء الإشارة، من قوله: **هُنَا!**.
أسماء الأفعال، من قوله: **وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْـفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ!**.
الأسماء الموصولة، من قوله: **وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا!**.
فيكون المؤلف ذكر لنا ستة أبواب مبنيَّة.

---

[76] @تأثر!: مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله، !وكافتقارالواو حرف عطف، والجار والمجرور معطوف على كنيابة، !أصلافعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على افتقار، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار، وتقدير البيت: ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل، ومثل الافتقار المتأصل، والافتقار المتأصل: هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته.

س:
إذًا: أسماء الشرط والاستفهام من قوله: **مَتَى!**.
الرابع: أسماء الإشارة، من قوله: **هُنَا!**.
أسماء الأفعال،....، لا نُريد أسماء الفاعل؛ أسماء الفاعل معربة، أسماء الأفعال،.....
والثالث: الأسماء الموصولة، هذه هي الأسماء المبنية.
الأسماء المبنية هل تتأثر بالعوامل؟
لا؛ ولهذا تقول: {جاءَ الَّذي إذا وَعَدَ وَفَى}، و{أَكْرَمْتُ الَّذي إذا وَعَدَ وَفَى}، و{مَرَرْتُ بِالَّذي إذا وَعَدَ وَفَى}، هل تَغيَّرَتْ {الَّذِي}؟
لم تتغير؛ لأنه مبني، والمبني لا يَتغيَّر باختلاف العوامل.
وخُلاصة الدرس الآن:
أن الأسماء تنقسم إلى قسمين: معربة ومبنية، والأصل الإعراب أم البناء؟
الأصل الإعراب، والدليل على أن الأصل الإعراب: أنه لا يحتاج إلى شرط، المبني يحتاج إلى شرط.
تنقسم الأسماء إلى: معرب، ومبني.
فالمعرب: ما يتغير آخرُه باختلاف العوامل.
والمبني: ما لا يتغير آخره باختلاف العوامل.
المبني من الأسماء ستةُ أبواب؛ ذكرها ابن مالك:
الضمائر، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة.
وعلة البناء فيها مشابهة الحرف، ومشابهة الحرف في أنواع:
الشَّبَه الوَضْعي، الشبه المَعْنوي، الشبه الافْتِقاري، الشبه النِيابي؛ هذه أنواع الشبه التي ذكرها ابن مالك .
س:
لأنه أقلُّ من المُعرب في..... وفي الوجود أيضًا، فإذا كان أقل يكون حَصْرُه أسهل.
س:
ما قد سَلِم من مشابهة الحرف، ما أَعْرِف أنه سَالِمٌ إِلَّا....
سبق لنا أن الكلمات ثلاث أقسام: أسماء وأفعال وحروف، فما حُكم كل منها من حيث البناء والإعراب؟
الحروف كلها مبنية؟
فيها وفيها.
إذًا؛ الاسم ينقسم إلى: معرب ومبني.
ما هو المعرب؟
ما يتغير باختلاف العوامل.
والمبني:.....
ما هي علة البناء عند ابن مالك؟
عند مشابهة الحرف.
أنواع الشبه عند ابن مالك؟
أربعة:
ما معنى قولنا: الشَّبَه الوَضْعي؟
أن يُشبه الحرف في كونه موضوعًا على حرف أو حرفينِ.
مثال الذي على حرف: {التا} في قوله: {جِئْتَ}.
وعلى حرفينِ: {نا}.
الشبه المعنوي، في ثلاثة أبواب....
الشبه المعنوي في اسم الاستفهام مثل: {متى}، ما الذي يُشبِهها معنًى من الحروف؟
الهمزة، همزة الاستفهام، وإن شِئْتَ قل: {هل} أيضًا.
ما الذي يشبه {متى} الشرطية من الحروف؟
{إنْ} الشرطية.

ما الذي يشبه اسم الإشارة؟
{هنا}: اسم إشارة، لكن ما هو الحرف الذي يُشبهها في المعنى؟.....
قالوا: إن العرب لم تضع حرفًا للإشارة، لكن من واجبها أن تضع، إلا أنها أهملت هذا الواجب؛ والواجب يُثاب فاعله، ويُعاقب تاركه.
الذي يشبه الحرف في النيابة، مثل: أسماء الأفعال.
ما أَشْبه الحرف في الافتقار؟
المؤلف يقول: **أُصِّلا!**، الافتقار عارضًا مثل:..... صار هذا عارضًا، أو افتقار النكرة إلى صِفَتِها الفِعْلية.
وإذا أردنا أن نستخلص الأبواب التي تكون مبنية، فكم هي؟ وما هي؟
ستة.
وما هي؟
الأسماء الموصولة..... والضمائر..... قالها، سبحان الله، ما قال....
إذًا ستة أبواب: الضمائر، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال؛ ستة أبواب، هذه التي تُبنى....
ذكرنا أن ابن مالك يرى أن علة البناء مُشابهة الحرف، ولنا رأي في هذا الموضوع: أن علة البناء السماع، وبهذا نستريح ونُريح.

* * *

ثم قال ابن مالك :

وَمُعْــرَبُ الَاسْــمَاءِ مَــا قَــدْ سَــلِمَا[77]

مِـــــنْ شَـــبَهِ الْـــحَرْفِ.....

يجوز أن نقول:
مُعْرَب!: خبر مقدَّم، **ومَا!** في قوله **مَا قَدْ سَلِمَا!**: مبتدأ مؤخَّر.
ويجوز أن نقول:
مُعْرَب!: مبتدأ، **ومَا قَدْ سَلِمَا!**: خبره.
لأنه - نَنْظُر - هل أنتَ تريد أن تُخبِر عن المعرب ما هو؟ أو أن تُخبِر عن ما سَلِم من مشابهة الحرف؛ هل هو معرب أو لا؟
إن كان الثاني، **فـمُعْرَب!**: خبر، وإن كان الأول **فـمُعْرَب!**: مبتدأ، والمعنى لا يَخْتَلُّ.
يقول **مَا قَدْ سَلِمَا!** بالألف: الألف هنا ليست للتَثْنِية، بل هي للإطلاق؛ إطلاق شَطْر البيت.

* * *

مِــنْ شَــبَهِ الْــحَرْفِ كَــأَرْضٍ وَسُــمَا[78]

وهذا مقابل قوله:

.....وَمَبْنِـــــــــــــــي

لِشَــبَهٍ فِـــي مِـــنَ الْـــحُرُوفِ مُـــدْنِي[79]

---

[77] !ومعربمبتدأ، ومعرب مضاف، و!الأسماءمضاف إليه، !ماسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، !قد سلماقد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والألف في !سلماللإطلاق

[78] !من شبهجار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف، و!الحرفمضاف إليه، !كأرضجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأرض، !وسماالواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو- بضم السين مقصورًا- إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هُدى وعُلا وتُقى وضُحى.
وههنا سؤال، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال: !المعرب والمبنيوحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضًا فقال !والاسم منه معرب ومبني@، ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب فما وجهه؟
والجواب عن ذلك: أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصرًا، والمعرب غير منحصر، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير؟!

فإن قال قائل: لماذا قال: **وَمُعْرَبُ الَاسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا!**، هو مفهوم من قوله: وَمَبْنِي لِشَبَهٍ فِي مِن الْحُرُوفِ مُدْنِي!؟
فالجواب عن هذا من وجهين:
الوجه الأول: أن كوننا نعرف أن معرب الأسماء ما قد سَلِم من شبه الحرف، من الجملة السابقة، إنما نعرفه عن طريق المفهوم، وهنا عرفناه عن طريق المنطوق، والدلالة بالمنطوق أقوى من الدلالة بالمفهوم؛ هذا واحد.
الوجه الثاني: أنه إنما ذَكَر المعرب هنا للتَّوْطِئة والتَّمهيد؛ لبيان أن المعرب ينقسم إلى: صحيح، ومعتل، ويظهر ذلك في المثال: **كَأَرْض وسُمَا!**.
إذا؛ يرى ابن مالك أن المعرب من الأسماء: ما لم يُشابه الحروف.
ونحن نقول: المعرب من الأسماء ما يتغير آخِرُه باختلاف العوامل.
أيهما أوضح؛ الثاني ولَّا الأول؟
الثاني أوضح؛ كل كلمة يختلف آخرُها باختلاف العوامل فهي مُعربة.....
وقوله: **كَأَرْضٍ وَسُمَا!**؛ أول ما تَقْرَأ تَظُن أن الصواب: وسَمَا!؛ لأن السماء يُقابَل دائمًا بالأرض، وليس كذلك.
أَرْضٍ!: آخرها حرف صحيح، وهو: الضاد، و**سُمَا!**: آخرها ألف وهو من حروف العلة، فكأن المؤلف بتَغْيِير المثال يُشير إلى: أن الاسم المعرب منه صحيح ومنه معتل، فالصحيح مثل: **أَرْضٍ!**، والمعتل: **سُمَا!**.
فإذا قلتَ: ما معنى **سُمَا!؟**
سُمَا!: لغة في اسم، فتقول: {اسْمُ وَلَدِي فلان مُحَمَّدٌ}، وتقول: {**سُمَا** وَلَدِي فلان مُحَمَّدٌ}.
إذًا **فسُمَا!** بمعنى: اسم، وهي لغة فيه.
هل هناك مثال من الصحيح غير **أَرْضٍ!؟**
كثير، مثل: {زَيْد، عَمْرو، مَسْجد، بَكْر، خَالِد}.
هل هناك مُعتل غير **سُمَا!؟**
كثير: {هُدَى، رِضَا، فَتَى}.
وسيأتينا - إن شاء الله - أن المعتل يكون: معتلًّا بالواو، ومعتلًّا بالألف، ومعتلًّا بالياء، سيأتينا - إن شاء الله - بكلام أوضح من هذا.

* * *

ثم قال:

وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِيَـــا[80]

فعل الأمر مبني، والماضي مبني.
بُنِيَا!: الألف هنا للتثنية أم للإطلاق؟
للتثنية، يعني: تعود على اثنينِ، ففعل الأمر مبني، هذا هو الصحيح، وقيل: معرَب، والصحيح: أنه مبني، ولكن على أي شيء يُبنى؟
يُبنى على ما يُجزم به مضارِعُه، يُبنى على ما يُجزم به المضارع، فإن كان مضارِعُه يُجزم بالسكون فهو مبني على السكون، وإن كان مضارعه يُبنى على الحذف - حذف حرف العلة أو حذف النون - فهو كذلك مبني على حذف حرف العلة، أو حذف النون.
ولهذا يقولون: إذا أردتَ أن تصوغ فعل الأمر فَأْتِ بفعل مضارع مجزوم، ثم انْزَعْ منه حرف المضارعة والحرف الجازم.
مثلًا: أردتَ أن تأتي بأمر من {نامَ}؛ ماذا تقول؟
نُطبِّق هذا: {لَمْ يَنَمْ}.
احذف {لم، والياء}: {نَمْ}.
أردتَ أن تأتي بأمر من {خاف}:

---

[79] سبق.
[80] !وفعلمبتدأ، وفعل مضاف، و!أمرمضاف إليه، !ومضىيقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل، !بنيافعل ماض مبني للمجهول، والألف التي فيه للتثنية، وهي نائب فاعل، وذلك إذا عطفت !مضيعلى !فعل@، فإن عطفته على !أمرفالألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل.

تأتي بمضارع مجزوم، تقول: لم يَخَفْ، احذف {الياء، ولم}: {خَفْ}.
ولهذا بعض الطلبة إذا قلتَ: صُغ من {خاف} فعلَ أمر، صارت: {خِفْ}، هذا صحيح أم غير صحيح؟
غير صحيح، {خُفْ}: غير صحيح.
لأن الأمر يُبنى على ما يُجزم به المضارع، وهذا يعني: أننا نأتي بفعل مضارع مجزوم ونُشَكِّلُهُ،...، التشكيل: آخر الزوائد.
الأخ أَوْرَدَ إيرادًا مهمًّا يدل على أنه أدرك القاعدة تمامًا.
{عَمِلَ}: صُغ منها أمر.
{اعْمَلْ}.
جِبْ مضارع مجزوم: {لَمْ يَعْمَلْ}؛ جاءنا زيادة، وهي: الهمزة، الهمزة هذه ضرورة؛ لأنك.... {لم يَعْمَلْ}، العين في {يَعْمَلْ} ساكنة، وما بعدها مفتوح، وما بعدها....
{لم يَعْمَلْ}، {يَعْمَلْ} هات الياء: مفتوحة، العين: ساكنة، الميم: مفتوحة، اللام: ساكنة.
احذف الجازم وحرف المضارعة، أين حرف المضارعة؟
الياء، حذفنا {الياء، ولم}.
سيُقابِلُنا حرف ساكن، وهي العين، الحرف الساكن لا يمكن أن تَنطق به إلا بهمزة وَصْل.
إذًا؛ كيف نقول؟
اعْمَلْ.
صُغْ أمرًا من {ضَرَب}، طبِّقها على القاعدة.
{لم يَضْرِبْ}، حَذَفْنا {لم، والياء}، تأتينا الضاد ساكنةً، لا يمكن أن نَنطق بها إلا بهمزة وصل، فنقول: {اضْرِبْ}.
من {دَعَا}: لم يَدْعُ، احذف {لم، وحرف المضارعة}: {ادْعُ}، الهمزة هذه جِبْناها لِيش؟
للضرورة، لضرورة النُّطق؛ لأنه ما يمكن تُنطق بالساكن أبدًا إلا بهمزة وَصْلٍ.
مِن {وَقَى}: {قِ}.
كيف عَرَفنا {قِ}، نجيب مضارع مجزوم، نقول: {لم يَقِ}، احذف {الياء، ولم} تقول: {قِ}.
مِن {قَاءَ}: {لم يَقِءْ}، الأمر: {قِءْ}.
مِن {وَعَى}: {عِ}، كيف عَرَفنا {عِ}؛ لأن أصلها: {لم يَعِ}، حذفنا {الياء، ولم}، فصارت: {عِ}.
{وَفَى}: {لم يَفِ}، ثم احذف {الياء، وما قبلها}، تقول: {فِ}.
وبهذا نقول: فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به المضارع.
الماضي، يقول المؤلف:
وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ!.
على أي شيء يُبنى؟
يُبنى على الفتح، وعلى السكون، وعلى الضم....

المؤلف قال:
وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيّ!.
على أي شيء يُبنى؟
يُبنى على الفتح، وعلى السكون، وعلى الضم.
يُبنى على الضم إذا اتَّصلتْ به واو الجماعة.
مثل: {ضَرَبوا، أَكَلوا، فَهموا، لَعِبوا، نامُوا}، ونحو هذا.
ويُبني على السكون إذا اتَّصلت به تاء الفاعل أو {نَا} الفاعل: {ضربتُ، ضرَبْنا}؛ يُبنى على السكون.
وإن شئتَ فقُلْ: إذا اتَّصل به ضمير الرفع المتحرك.
ويُبنى على الفتح فيما عدا ذلك.
إذًا؛ الأكثرُ: بِناؤُه على الفتح، أو على الضم، أو على السكون؟
على الفتح؛ لأَنَّ بِنائَهُ على الضم أو السكون مَعْدود، وبِنائَهُ على الفتح مَحْدود.

بِناؤُه على الضم والسكون معدود، يعني: مَحْصورًا، وعلى الفتح محدود، تقول: ما سوى ذلك.
نَنظر الآن: {ضَرَبَتْ}، صح؟
{ضَرَبَتْ}: مبني على الفتح؛ لكنْ هل هذا صحيح ولَّا غير صحيح؟
يعني:... التاء... تاء فاعل، ليست ضميرَ رفعٍ متحرك.
{ضَرَبَا}: مبني على الفتح، صحيح ولَّا غير صحيح؟
فيه ضمير رفع، لكنه ساكن، ونحن قلنا: ضمير الرفع المتحرك.
{ضَرَبْنا}: مبني على السكون؛ لأنه وَلِيَهُ ضمير رفع متحرك، يعني: {ضَرَبْنَا}، فتحة...
قالوا:..... لماذا؟
اتَّصلَتْ به واو الجماعة.
{صَلَّوْا}: هل واو الجماعة مُتَّصِلة بالفعل الآن؟
لا؛ هنا في حذف، الألف محذوفة، والفتحة قبلها دليلٌ عليها.
ولو قلنا: {صَلُّوا} فَسَدَ المعنى، انْقَلَبت إلى فعل أمر.
إذًا؛ يُبنى الماضي على ثلاثة أوجه: على السكون، وعلى الضم، وعلى الفتح.
متى يُبنى على السكون؟
إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك.
وعلى الضم: إذا اتصلتْ به واو الجماعة.
وما عدا ذلك يُبنى على الفتح.
{صَلَّى}: فتح، لكن مُقدَّر، هذا فتح مُقدَّر على آخره.
{رَضِيَ}: ظاهر ولَّا مُقدَّر؟ لأن الياء.....
{دَعَا}: مُقَدَّر؟
على السكون؛ الألف... ساكن.....، على السكون.
إذًا؛ فتحة مُقدَّرة، ما نقول: مبني على السكون؛ لأنه لا يُبني على السكون إلا إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك.
إذًا: عندنا قسمان من الأفعال مبنيان.
الأول:.....
والثاني: الماضي.
على أي شيء يُبنى فعل الأمر؟
.....
وعلى أي شيء يُبنى الماضي؟
الضم، والفتح، والسكون.
متى يكون على الضم؟
وعلى السكون:.....
وعلى الفتح: فيما عدا ذلك.
س:
كيف نُقَدِّر؟
{اسْأل}،..
{يسأل}؛ احذف الياء، تجيء السين ساكنة، الساكن لا بد أن يأتي قبله..... هذه فيها.....، قال الله تعالى: (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ)[الأعراف: من الآية 163]، وقال: (سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ)[القلم: من الآية 40]؛ لَغَتانِ.
س:
هذه كثيرًا ما تَقَع،.....، نقول **يَشَم!**:
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ!.
وهو يقول: إنه في الجر يعرف بالاسم، وهنا دَخَلَت الكاف - وهي حرف جر - على **يَشَم!**، وهو فِعْلٌ عند ابن مالك.
نقول: مثل هذا التركيب يَكْثُر كثيرًا، يوجد كثيرًا في كلام العلماء، وقالوا في إعرابِه وجهان:
الوجه الأول: أن الجملة مَقُولٌ لقولٍ محذوف، والتقدير: {كَقَوْلِكَ يَشَم}.

والوجه الثاني: أن الفعل هنا يُراد به اللفظ، **كَيَشَم!**، أي: كهذا اللفظ، فهو مُئَوَّل.
س:
على الوجه الأول واضح، نقول: على الوجه الأول **يَشَم!** الجملة في محل نصب مَقُول لِقَوْل محذوف.
على الوجه الثاني: نقول {الكاف} حرف جر، و**يَشَم!**: اسم مجرور بالكاف؛ لأن المراد به لفظُه، وعلامة جره كسرة مُقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
س:.....
هي تأتي مكسورة أو مضمومة أحيانًا، أحيانًا تأتي مضمومة: {ادعُ}.
إذا كان الفعل معتلًا بالواو تكون مضمومة: {ادْعُ، اغْزُ.....} مناسبة.
س:..... مضمومة.... التاء.
س:
لا، يقال: {شَمَّ}، لا، {شَمَّ}، نقول: {شَمْ}، مثل: {شُدَّ}؛ لأن {شُدَّ} فعل أمر، و{شَدَّ} فعل ماضٍ؛ {شُدَّ الحَبْلُ}.
.....
ما حكم أقسام الاسم بالنسبة للإعراب والبناء؟
قسمين: معرب، ومبنى.
ما هي الأسماء المبنية بالضوابط لا بالتَّعْيين؟
الضمائر، الأسماء الموصولة، الإشارة، الاستفهام، أسماء الشرط، وأسماء الأفعال؛ هذه ستة، والباقي معرب.
ولكن هناك كلمات تُشبه الموصول من حيث افتقارُها للجملة؛ مثل: {حَيْثُ، وإِذْ، وإِذَا}؛ هذه تكون مبنية، ونحن قلنا: إنَّ المبنى ما لا يتغير آخرُه باختلاف العوامل، والمُعرب: ما يَتغير آخره باختلاف العوامل.
إلى كم تنقسم الأفعال من حيث الإعراب والبناء؟
معربة، مبنية.
ما هو المبني منها؟..... والماضي.....
فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعُه.
إذا كان المضارع يُجزم بالسكون، فعلى أي شيء يُبنى الأمر؟
.... مثاله: {كُلْ}، ولَا {قُلْ}؟
{كُلْ، قُلْ، اضْرِبْ، اشْرَبْ، ادْخُلْ، اخْرُجْ}؛ هذا كله يُبنى على السكون؛ لأنه يُجزم بالسكون.
إذا كان يُجزم بحذف النون؟
فإن الأمر يُبنى، إذا كان المضارع يُجزم بحذف النون، يكون الأمر مبنيًّا على حذف النون؛ لأن فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به المضارع، فإذا كان يُجزم بحذف النون، فإنه يُبنى على حذف النون.
متى يُجزم المضارع بحذف النون؟
إذا كان من الأفعال الخمسة، يعني: إذا اتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطَبة.
واو الجماعة، مثل: {يَضْرِبونَ}، ألف الاثنين: {يَضْرِبانِ}، ياء المخاطَبة: {تَضْرِبينَ}.
وعلى هذا فالأمر: {اضْرِبوا، اضْرِبَا، اضْرِبِي}.
وإذا كان المضارع يُجزم بحذف حرف العلة، فعلى أي شيء يُبنى الأمر؟
..... مثاله:..... لأنه لو كان مضارعًا لَجُزِم بحذف الياء.
..... المعتل بالياء، المعتل بالألف:....
ائْتِ بأمر مِن {يَسْعى}: {اسْعَ} بحذف الألف.
واو: {ادْعُ}، بدون واو.
إذا: الأمر يُبنى ما يُجزم به المضارع.
أنا قلتُ لكم: كوِّنْ مضارعًا مجزومًا باللام، نادرًا مثلًا، ثم احذف منه ياء المضارعة، يَطْلُع فعلَ أمر.
{لم يَقُمْ}.
احذف ياء المضارعة: {قُمْ}.
{لم يخَفْ}: {خَفْ}، ما تقولوا: {خِفْ}.
{لم ينَمْ}: {نَمْ}.

{لم يَسْعَ}: {اسْعَ}.
{لم يَرْمِ}: {ارْمِ}.
{لم يَدْعُ}: {ادْعُ}.
فعندنا.....:
الأمر يُبنى على ما يُجزم به المضارع، وإذا أردتَ أن تُكَوِّن أمرًا فَكَوِّن فعلًا مضارعًا مجزومًا، وليكن مجزوما بـ{لَمْ} أو بغيرها، المهم فعل مضارع مجزوم، ثم احذف منه حرف المضارعة، مثل: {يَضْرِب}، {لم يَضْرِبْ}؛ احذف الياء: {اضْرِبْ}.
سأل واحد منكم في الماضي، قال: كيف {اضْرِبْ} جئنا بالهمزة، وهي غير موجودة في المضارع؟
وأجبنا بأن الهمزة هنا جاءت للضرورة؛ لأنه لا يمكن أن تبتدأ بحرف صحيح ساكن أبدًا، فتأتي بهمزة وصل.
قال:
وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا!.
الماضي يُبنى على: إما السكون، أو على الفتح، أو على الضم؛ ثلاثة.
متى يُبنى على السكون؟
لا.....، يُبنى على السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، مثل: {ضَرَبْنا، ضَرَبْتُ}.
لو جبنا تاء الفاعل كان ماذا نفعل في {ضَرَبْنا}، فإذا قلنا: ضمير الرفع المتحرك شَمَل، لكن قد يقول قائل منكم: {نا} مبنية على السكون، {ضَرَبْنا} مبنية على السكون، كيف تكون ضمير رفع متحرك؟
نقول: لأن الذي يلي الفعل منها متحرك، الذي يلي الفعل من هذا الضمير متحرك: {نا}، ويُبنى على الضم، إذا اتصل به واو جماعة، ولَّا واو الجمع؟
واو الجماعة وواو الجمع؛ كله واحد؟
واو الجماعة، مثل: {ضَرَبُوا}.
إذًا؛ نقول: {ضَرَبَ} فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصال واو الجماعة به، ونقول في {ضَرَبْتُ}: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصال الضمير المتحرك.
على أي شيء نبني {ضَرَبَ}؟
.....
لماذا لم نَبْنِها على السكون مع أن الفعل اتصل به الضمير؟
لأنه ضمير رفع.....
{ضَرَبَنَا}، ولَّا {ضَرَبْنا} وإيش نقول؟ هل نقول {ضَرَبَنَا}، ولَّا {ضَرَبْنا}؟
..... فصلنا تفصيلًا أحسن من.....، لا، نسأل نقول هل أنت تريد أن تقول {نا} فاعلًا، إذا كان نعم قلتَ: {ضَرَبْنَا}، أو تريد أن نقول {نا} مفعولًا به، فنقول: {ضرَبَنَا}؛ لأنك إذا جعلتَ {نا} مفعولًا به، فقد اتصل بالفعل ضمير نصب ولَّا ضمير رفع؟
ضمير نصب، بخلاف ما إذا قلت: {ضَرَبْنَا نَحْنُ}، فقد اتصل بالفعل ضمير رفع.
إذًا: الفعل الماضي يبنى على الفتح، وعلى الضم، وعلى السكون.
فيُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، وعلى السكون إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، ويُبنى على الفتح فيما عدا ذلك.
انتهينا من الماضي والأمر.

* * *

ثم قال:

وَأعـــــرَبُوا مُضَـــــارِعًا إِنْ عَرِيَـــــا[81]

مِـــــنْ نُـــــونِ تَوْكِيـــــدٍ.....[82]

أَعْرِبُوا!: الواو هنا ضمير، تعود على العرب، أو تعود على النحويين؟
إن كانت خَبَرًا: فإنها تعود على العرب، وإن كانت حُكْمًا: فإنها تعود على النحويين.
إن كان المعنى: وحَكَموا بإعراب المضارع؛ فالضمير يعود على النحويين، وإن كان المعنى: تكلموا بالمضارع معربًا؛ فعلى العَرب.
أيهما الأفضل: العرب، أو النحويون؟
العَرَب هم الأفضل، العرب أَعْرَبوا المضارع، لكن بشرط **إِنْ عَرِيَا!**... إلى آخره.
وهنا نسأل: هل كان المؤلف يفيد أن الأصل في المضارع الإعراب، أو أن الأصل فيه البناء؟
أَعْرَبوا المضارع **إِنْ عَرِيَا!**، يقولون: كل ما احتاج إلى قَيْد فالأصل العَدَمُ.
إذًا: الأصل الإعراب ولَّا لا؟
يُعرب بشرط: أن يَعْرُو، نقول هنا: الأصل الإعراب؛ لأن الشرط هنا عدمي ولَّا وُجودي؟
عَدَمِي.
على كل حال: هذه ممكن تكون.....
نقول الآن: المضارع يُعرب بشرط أن لا تتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث؛ فإذا وجَدْنا مضارعًا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث فإنه يُعرب، يعني: يتغير باختلاف العوامل.
مثاله: {يَقُوم}، نقول: فيه نون التوكيد؟ فيه نون إناث؟
لا.
تقول: {يَقُومُ الرجلُ}، {لنْ يَقُومَ الرجلُ}؛ تتغير، {لَمْ يَقُمِ الرجلُ}؛ تغير، صح ولّا لا؟
إذًا: إذا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث صار...، إذا وجَدْنا مضارعًا لم تتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث؛ يُعرب.

* * *

مِـــنْ نُـــونِ تَوْكِيـــدٍ مُبَاشِـــرٍ، وَمِـــنْ[83]

نُـــــــونِ إِنَـــــــاثٍ.....[84]

قوله **مُبَاشِرٍ!**: احترازًا من نون التوكيد غير المباشرة، وكلمة **مُبَاشِرٍ!** بالنسبة للعبارة التي قلنا - إذا اتصل به نون التوكيد - ما نحتاج إليها، كما يتبين من الشرح.
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ!.
احترازًا من نون التوكيد غير المباشرة، فإذا لم يَعْرُو عن نون التوكيد المباشر فإنه يكون مَبْنِيًّا، يعني بمعنى: أنه إذا اتصلت به نون التوكيد فإنه يكون مبنيًّا.
مثال ذلك:
تقول: {يقومُ زيدٌ}.
الفعل الآن: مضارع؛ معرب ولَّا لا؟
ما فيه نون التوكيد ولا نون الإناث.
ثم تقول: {لَيَقُومَنَّ زيدٌ}.

---

[81] !أعربوا فعل وفاعل، !مضارعًا مفعول به، !إنحرف شرط، !عريا فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام، أي: إن عري الفعل المضارع من النون أعرب، وعري من باب رضي بمعنى خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، تقول: عراه يعروه عروًا- مثل سما يسمو سموًّا- إذا نزل به، ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

[82] سيأتي إعرابه.
[83] !من نونجار ومجرور متعلق بعري، ونون مضاف و!توكيدمضاف إليه، !مباشرصفة لنون، !ومنحرف جر.
[84] سيأتي إعرابه.

الآن اتصل به نون التوكيد، مباشر، {لَيَقُومَنَّ}، وإذا كان الفعل المضارع مُسندًا لمفرد وفيه نون التوكيد؛ فهو مباشر على كل حال.
{لَيَقُومَنَّ زيدٌ}: شوف الأول.... {يقومُ زيدٌ}: مرفوع، وهنا قلنا: {لَيَقُومَنَّ زيدٌ}، ما هو مرفوع، ولا هو منصوب أيضًا، ليس مرفوعًا ولا منصوبًا، لكنه مبني على الفتح، فإذا اتصل به نون التوكيد صار مبنيًّا على الفتح.
قال الله تعالى في القرآن الكريم: (وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ)[يوسف: من الآية 32].
(لَيُسْجَنَنَّ)، ما قال: (لَيُسْجَنُنَّ)، قال: {لَيُسْجَنَنَّ}.
(وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)[يوسف: من الآية 32].
(لِيَكُونًا)، ولم يقل: {وَلِيَكُونُنَّ}، لماذا؟
لأنه اتصل به نون التوكيد.
{لَيُسْجَنَنَّ}؛ يُسَمُّونها: الثقيلة، {ولِيَكُونًا}؛ يسمونها: الخفيفة.
سُميت الأولى ثقيلة؛ لأنها مشددة، كل حرف مشدد فهو ثقيل، وسُميت الثانية خفيفة؛ لأنها غير مشددة، ساكنة.
إذًا: إذا اتصلت نون التوكيد بالفعل المضارع صار مبنيًّا على الفتح.
تقول: {لَيَقُومَنَّ زيدٌ}، ولَّا {لَيَقُومُنَّ}:..... ليش؟
اتصل به نون التوكيد.
وتقول: {إِلَّا تَفْعَلَنَّ يا زيدُ}؛ بفتح اللام، مع إنه دخل عليه {إِنْ} الشرطية، لماذا؟
لأنه مبني، لا يتغير بالعوامل.
وتقول: {يُعْجِبُني أَنْ تَفْعَلَنَّ كذا}، إذًا صح التعبير: {أَنْ تَفْعَلَنَّ}، لماذا؟
لأنه مبني على الفتح.
وتقول: {لَنْ تَفْعَلَنَّ كذا}؛ فتَبْنِيه على الفتحة.
الخلاصة يا جماعة:..... أفكاركم الآن.
يُعرب المضارع إلا في حالين:
الحال الأولى: إذا اتَّصَلَتْ به نون التوكيد المباشرة، وكلمة المباشر.....، يعني: لو حَذَفْناها، يعني، إذا قلنا: اتصلت به، يكفي، لكنْ لِزيادة الإيضاح.
أو نون الإناث، والمراد: نون المؤنث، ولم يقل: نون النسوة؛ لأن من المؤنث ما هو نسوة كـ{بنات آدم}، ومنه ما ليس بنسوة كـ{الغَنَم}.
ولهذا المؤلف قال: نون الإناث، ولم يقل نون النساء؛ لو قال نون النساء صارت أَضْيَق.

* * *

مثالُه:

نُـــونِ إِنَـــاثٍ؛ كَيَـــرُعْنَ مَـــنْ فَـــتِنَ[85]

يَرُعْنَ مَنْ!:.... النسوة، **مَنْ فُتِنَ** بِهِنَّ!.
يعني: يُرَوِّعْنَ مَنْ فُتِنَ بِهِنَّ، المَفْتُون بهنَّ يُرَوِّعْنَه؛ لأنه يخاف مِنْهُنَّ.
ماذا يَفْعَلْنَ به؟
يأخُذْنَ قلبَه، يمشي وراءه، وفعلًا هذا هو الواقع..... أنَّ مَن فُتن بالنساء أُخِذَ قلبُه، وصار يمشي كالبهيمة، ولهذا حذَّر النبيُّ - عليه الصلاة والسلام - من فِتنة النساء، قال: $اتَّقُوا النِّسَاءِ#[86]، وأخبر أن عامة فتنة بني إسرائيل كانت في النساء، وابن مالك يقول: **يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ!**.
احترازًا مِنَ الإفْتِتان بِهِنَّ، تحذيرًا مِنَ الإفتتان بِهِنَّ.
أين نون التوكيد؟
المؤلف لم يُمثِّل لنون التوكيد، إنما مَثَّل لنون الإناث؛ قال: **يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ!**.

---

[85] !نونومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، ونون مضاف، و!إناثمضاف إليه، !كيرعنجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كائن كيرعن !مناسم موصول مفعول به ليرِعن، باعتباره فعلًا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب، مبني على السكون في محل نصب، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلًا، !فتنماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

[86]

أصل **يَرُعْنَ!**: يَرُوعُو، لكن لَمَّا بُنـي الفعل على السكون لاتصاله بنون النسوة، التقى ساكنان: الواو والعين، وإذا التقى ساكنان وكان الأول حرف لِين وَجَب حَذْفه؛ قاعدة: إذا التقى ساكنان وكان الأول حرف لين وَجَب حَذْفه، وإلى هذه القاعدة يشير ابن مالك في الكافية بقوله:

إِنْ سَـاكِنَانِ الْتَقَيَـا اكْسِـرْ مَـا سَـبَقْ وَإِنْ يَكُـنْ لَيْنًـا فَحَذْفَـهُ اسْـتَحَقّ[87]

..... أي: كأنكم تقولون، تحتَجُّون بأن من الأفضل أن نُكرر الكلام ثلاث مرات، وفي العرب يهجون بقصيدة ستين بيتًا أو أكثرَ، مرة واحدة، وينصرف الناس وقد حَفِظُوها، ولكن نُعيد ثالثًا:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ!.

وَإِنْ يَكُنْ!: يعني السابق.

وإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفَهُ اسْتَحَقَّ!.

واللَّيْن ثلاثة حروف: الواو، والألف، والياء.

فهنا **يَرُعْنَ!**، الذي قبل العين: واو؛ حرف لين، احْذِفْه.

إذًا؛ نأخذ قاعدة المضارع: المضارع مُعرب إلا في حالين.

الأولى: إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة.

والثاني: إذا اتصلت به نون الإناث.

كـ**يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ!**.

نعرب **يَرُعْنَ!**، نقول: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، والنون في **يَرُعْنَ!**: ضمير متصل، فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

و**مَنْ!**: مفعول به مبني على السكون في محل نصب.

فُتِنْ!: فعل ماضي، والجملة صلة الموصول.

نحن قلنا في نون التوكيد: لا بد أن تكون مباشرة، احترازًا مما إذا لم يكن مباشرة.

ومتى لا يكون مباشرًا؟

إذا أُسند الفعل إلى {واو جماعة، أو ألف اثنين، أو ياء مخاطَبة}؛ ففي هذا الحال يُعرب ولا يُبنى.

قال الله تعالى: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)[التكاثر: 8].

(لَتُسْأَلُنَّ): معرب ولَّا مبني؟

وقال تعالى: (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ)[الأعراف: من الآية 6].

(فَلَنَسْأَلَنَّ).

(نَسْأَلَنَّ): مبني، و(تُسْأَلُنَّ): معرب؛ لأن (نَسْأَلَنَّ): النون مباشرة، (تُسْأَلُنَّ): النون غير مباشرة، كيف غير مباشرة؟

لأن أصل (تُسْأَلُنَّ): {تُسْأَلُونَنَّ}، فعندنا الآن {نَنَّ} كم من نون؟

ثلاثة.

يقول النحويون في تعليلهم الذي أحيانًا يكون عَلِيلًا، يقولون: لا تجتمع ثلاثة حروف من نوع واحد {تُسْأَلُونَنَّ}، ثلاثة حروف {نون}، لازم نُحذف واحدة، فنَحْذِفها لتَوالي الأمثال، نحذف النون الأولى، النون الأولى نحذفها لتَوَالي الأمثال.

..... توالي الأمثال؟

النون مثل النون، فعندنا الآن ثلاثة أمثال:

النون الأولى، والنون المُشددة.....

كم؟

ثلاثة، احذف النون الأولى.

صح ولَّا لا؟

تَحْتَجُّ النون الأولى، تقول: ليش إنكم تَحْذِفُوني، وأنتِ أيها النون الثقيلة أنتِ التي اللي... مِنْ عَلَيَّ، أنتِ اللي دَخَلْتِي، وأنا مُلاصِقة للفعل.

شوف الاحتجاج، دي ملاصقة للفعل ولَّا لا؟

..... فهي أَلْصَقُ بالفعل من النون.

87

فتَحْتَجُّ عليها، وتقوم الدنيا.....
فتقول نون التوكيد: أنا جِئْتُ لغرض مقصود، وهو: التوكيد، فإذا جئتُ لغرض مقصود وهو التوكيد، فأنا أحقُّ بالمكان مِنْكِ، وأنتِ أيها النون تُحْذَفِين كثيرًا: إذا دخل ناصبٌ إلى الفعل طَرَدَكِ، وإذا دخل جازِم طَرَدَكِ؛ إذًا: فأنتِ خَفِيفة جَبَانة، وأنا جِئْتُ هنا لغرض، ما هو؟
التوكيد، إذًا أَبْقَى، ولا يُؤْخَذ عضو من أعضائي، أَبْقى بِشِدَّتِي، مُشَدَّدة، فصارت نون الرفع التي..... ثلاثة أمثال أَحَقَّ بالحذف، حَذَفْنَاها.
جاءت نون التوكيد مُشَدَّدة، والحرف المُشدد أَوَّلُه ساكن، فجاءت مع الواو.
الآن حصل خصومة ثانية؛ إيش الخصومة الثانية؟
الواو والنون، قالت الواو للنون: أنتِ طالِق..... ولَّا على الأقل.....، الحرف الأول مِنْكِ، ودَعِينِي أبقى في مكاني ويكون الفعل: {تُسْأَلُونَ}.
إذا حذفنا النون الساكنة الأولى تَقِف نونًا مفتوحة، صار {تُسْأَلُونَ}، إذا كان {تُسْأَلُونَ}، ما حصل توكيد.
فتقول نون التوكيد لواو الفعل:
إذا حَذَفْتِي أولَّ جزء مِنِّي؛ وهو نِصْفِي الساكن، فات المقصود من التوكيد، فصار الفعل غير مؤكد، فيَفوت التوكيد، أنا لا بد أن أبقى، ثم أَحْتَجُّ عليكِ بقول ابن مالك:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفَهُ اسْتَحَقّ[88]

وأنتِ لَيْنًا الآن، امشِ.
فيبقى الآن الفعل: (تُسْأَلُنَّ).
نحن جعلناها كأنها قصة لأجل أن نقرب لأفهامكم،... المسألة أقل من هذا.
نقول:
أصل (تُسْأَلُنَّ): {تُسْأَلُونَنَّ}، فحُذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، وحُذِفَت الواو لالتقاء الساكنين، وصارت الجملة: (تُسْأَلُنَّ)، بلا خصومة.....
الإعراب:
(تُسْأَلُنَّ): فعل مضارع مرفوع بتقدير النون المحذوفة لتَوَالِي الأمثال.
والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين: نائب فاعل، هذا هو الإعراب.
إذًا: الفعل المضارع معرب، إلا في حالين:
إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرةً، أو نون الإناث.
إذا اتصلت به نون الإناث يُبنى على إيش؟
إذا اتصلت بالفعل المضارع نون الإناث يبنى على السكون، وإذا اتصلت نون التوكيد يُبنى على الفتح.
س:
لا؛ لأن نون التوكيد ما اتصلت بها مباشرةً، متصلة لفظًا لا تقديرًا.
س: هل الأسماء معربة أو مبنية؟
وما هو الأصل؟
الأصل فيه الإعراب.
ذكر المؤلف لعِلَل البناء أربعة:
الشَّبَه الوَضْعي، إيش معناه؟
على حرف أو حرفين.
مثال لهذا النوع، هذا النوع من الشبه..... يعني: إلى أي شيء يشير المؤلف بقوله: **كالشَّبَهِ الوَضْعِي!؟**
إلى الضمائر.
إذنْ؛ نأخذ من الشَّبه الوضعي أن جميع الضمائر مَبْنِية.
النوع الثاني من الشبه: المعنوي، وايش معنى المعنوي؟
الشَّبَه المَعْنوي، معناه: أن يكون مُشْبِهًا للحرف في المعنى الذي يُؤَدَّى بالحرف، سواء موجود أو غير موجود.

88

في قوله **مَتَى!**، يشير إلى إيش؟
أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.
من أين عَلِمتَ أنه يشير إلى أسماء الشرط والاستفهام؟
إذنْ؛ نأخذ الضمائر من قوله: **الشَّبَه الوَضْعِي!**، أسماء الشرط والاستفهام من قوله: **والمَعْنَوي فِي مَتَى!**.
هنا.....؟ وإيش يشير إليه؟
أسماء الإشارة.
أين الحرف الذي معناه معنى اسم الإشارة؟
ما يوجد، ولكن امرئ القيس أهمله....، ترك واجبًا، هل تُؤَثِّمُوه؟
تحلق بعض النحاة، وقال: إن العرب وضعوا اسم الإشارة حرفًا؟
.....
أي العهود؟
العهود ثلاثة: الذِّكْري، فـ{أَلْ} التي للعَهْد الذِّكْري فيها إشارة إلى ما سبق، ولكنَّ هذا غير صحيح.
بل نقول: اسم الإشارة مبني؛ لأنه سُمِعَ مبنيًّا، وأنا قلتُ لكم في الأول.
المبني ما سُمع عن العرب مبنيًّا، وهو الذي لا يتغير آخره باختلاف العوامل؛ وتستريح.
ما مراد المؤلف في قوله: **وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْل بِلَا تَأَثُّرٍ!**.
أراد به: أسماءَ الأفعال.
قوله: **بِلَا تَأَثُّرٍ!**، يخرج به إيش؟
لا يكون مبنيًّا، مثل: المصدر، اسم الفاعل؛ كل هذه تعمل، لكنها تتأثر بالعوامل، فلا تكون مبنية.
ما مراده بقوله: **كَافْتِقَار أُصِّلَا!؟**
افْتِقَار إلى إيش؟
افْتِقَار إلى جملة، أو إلى مفرد؟
إلى مفرد، لا إلى جملة.
الاسم الموصول؛ هل يفتقر إلى مفرد ولَّا إلى جملة؟
إذًا: الافتقار إلى جملة.
هل يدخل في هذا {حَيْثُ، وإذْ}؟
تدخل، صحيح.
قوله: **أُصِّلَا!**، خرج به إيش؟
خرج به الافتقار غير.....، مثل:.....
لكنْ ما افتَقر أبدًا، هذا ما فيه افتقار أبدًا: {مررتُ برجلٍ طويلٍ}؛ لا شيء، ما يُهمنا: طويل ولَّا قصير، المثال غير صحيح، لكنْ خرج به الافتقار غير اللازم.
الافتقار غير اللازم، يعني: الذي يُفْتَقد إليه عارضًا، الافتقار إليه عارضًا.
العارض، مثل قوله: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ)[الماعون: 4، 5].
الجملة الأولى مفتقرة إلى الجملة الثانية، (الْمُصَلِّينَ) مفتقرة إلى قوله: (الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ)، لا بُدَّ منها.
(لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)[النساء: من الآية 43].
وإذا أردنا أن نَسْلُك السهل المُيَّسر الواضح المُقْترب، الذي لا يَرِد عليه إشكال، ماذا نقول في المبني، ماذا نقول في تعريف المبني؟
ما لا يتغير آخره باختلاف العوامل ونستريح، والمرجع في هذا إلى ما جاء عن العرب.
المؤلف قال: **كَأَرْضٍ وَسُمَا!**.
والصواب: **كَأَرْضٍ وَسَمَا!**.
لو قلنا: المراد {سَماء}؛ لأن {أرض} دائما تأتي مقرونة بالسماء.
إلى أنه المعرب: إما صحيح، وإما معتل.
إذن؛ يَتعيَّن أن يقول: **سُمَا!**، ولا يقول: سَمَا!.
هل الفعل الماضي مبني أو معرب؟

كيف مبني؛ هداك الله! وهو يقال: {ضَرَبَ}، {وضَرَبُوا} بالضمة، {وضَرَبْتُ} سكون، لكن أنتَ تقول: المبني لا يتغير آخره، وهذا يتغير آخره.
بلى، {ضَرَبَ}، و{ضَرَبُوا}، و{ضَرَبْنَا}، كيف تقول: مبني، وهو يتغير آخره؟
إذًا؛ أنتَ تقول: {ضَرَبُوا}، {ضَرَبَوْا}، إيش تقولها؟
إذن، نقول: هذا التغير ليس بسبب العوامل، ما هو بسبب أنه دخل عليه عامل رفع وعامل نصب وعامل جزم، مثلًا.
نحن لا نعرف القصد، نعرف ما ظهر لنا باللسان، إنما نقضي بنحو ما نسمع.
إذن؛ نقول: تَغُيُّر الفعل الماضي مع واو الجماعة، أو ضمير الرفع المتحرك، ليس تَغُيُّرًا بسبب العوامل، بل بحذف التوكيد.
إذًا: الفعل الماضي مبني مطلقًا، وعلى أي شيء يُبنى؟
على السكون، متى يُبنى على السكون؟
{أَكَلْنَا}: اللام ماذا صارت؟
صارت ساكنةً: {فَأَكَلْنَا}.
إذن، يُبنى على السكون مع نون الإناث، صح؟
صار الماضي يُبنى على الفتح، وعلى الضم، وعلى السكون.
أنا قلتُ: مع نون النسوة، والصواب أن أقول: مع ضمير الرفع المتحرك..... نون النسوة وغيرها.
فعل الأمر يُبنى، الأصل على إيش؟
يبنى على ما يُجزم به مضارعُه.
إذا كان من الأفعال الخمسة يُبنى على إيش؟
على حذف ثبوت النون؛ هذا تركيب ما يوجد في الدنيا أبدًا!
على حذف النون، صح.
إذا كان من الأفعال الخمسة يُبنى على حذف النون.
مثاله: {يَضْرِبونَ}، اجْزِم: {لم يَضْرِبوا}.
حَوِّلْه إلى فعل أمر: {اضْرِبُوا}، فتقول: مبني على حذف النون، و{الواو}: فاعل.
من الأفعال الخمسة بألف اثنين:
{يَضْرِبانِ}، حَوِّلْه إلى أمر: {اضْرِبَا}.
أَعْربه:.....
صِلْهُ بياء المخاطَبة: {تَضْرِبِينَ}.
حوله إلى أمر: {اضْرِبِي}.
أعربه:
{اضْرِبِي}: فعل أمر، كلها؟
{اضْرِبِي}: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: فاعل.
إذا كان مُعتلًّا بالياء: يُبنى على حذف الياء.
{يَمْشِي}؛ حَوِّلْه إلى أمر.
امْشِ؛ لأنك لو جعلتَه مضارعًا مجزومًا لصار: {لم يَمْشِ}.
إذا كان معتلًّا بالألف، صُغْ فعلَ أمر من معتل بالألف، هات مضارعًا معتلًا بالألف.
{يُعْطي}: ما صار معتل بالألف، {يُعْطي}: معتل بالياء.
المضارع: {يَسْعَى}؛ صُغْ منه فعل أمر: {اسْعَ}.
أَعْربه:
{اسْعَ}: فعل أمر مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها.
معتل بالواو: {يدعو}.
حَوِّلْها إلى فعل أمر: {إِدْعُ} ولَّا {ادْعُ}؟
{ادْعُ}.
أَعْرِب:

{ادْعُ}: فعل أمر مبني على حذف الواو، والضمة قبلها دليل عليها.
إذا أُكِّدَ الأمرُ بالنون، فعلى أي شيء يُبنى؟
السكون؟
يُبنى على الفتح.
هات مضارعًا مؤكَّدًا بالنون، ثم حَوِّلْه إلى أمر.
اضْرِبَنَّ، أصله في المضارع: {لَيَضْرِبَنَّ}.
احذف ياء المضارعة، فتقول: {اضْرِبَنَّ}، فتَبْنِيها على الفتح.
انتهينا الآن، المضارع.....
س:
نفس الشيء، يُبنى على ما يُجزم به المضارع.
المضارع بيَّن المؤلف أنه ينقسم إلى قسمين: معرب، ومبني.
فالمبني: ما اتصل به نون التوكيد، أو نون النسوة، واشترط في نون التوكيد أن تكون مباشرة، احترازًا مما لو اتصل به لفظًا لا تقديرًا.
إذا اتصل به نون النسوة يكون مبنيًّا على إيش؟
مبني على السكون، مثل: {يَلْبَسْنَ}.
أَعْرِبها:
{يَلْبَسْنَ}: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل.....، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.
مثال آخر لمضارع اتصلت به نون النسوة:
{يُعَلِّمْنَ}، أَعْرِب:
{يُعَلِّمْنَ}: {يُعَلِّمْ} فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع، والنون للنسوة: فاعل مبني على الفتح في محل....
أنت قلت: أنه مبني على السكون، وأنتَ نَطَقْتَ به مفتوحًا، فقلتَ: {يُعَلِّمْنَ}، فكيف نجمع بين إعرابِك ونُطْقِك؟
الفعل مبني على السكون: {يُعَلِّمْ}، لكن النون أنتَ قلتَ أنها نون النسوة، فاعل مبني على السكون في محل رفع.
إذًا: مبني على الفتح في محل رفع.....
نون التوكيد (لَيُسْجَنَنَّ)[يوسف: من الآية 32]، هذا المثال إعرابه:
اللام:..... للقسم، تقديره: {واللهِ لَيُسْجَنَنَّ}.
{يُسْجَنَنَّ}: {يُسْجَنَ} فعل مضارع مبني..... لاتصاله بنون التوكيد في محل.....
والنون: نون التوكيد مبنية على، لا محل لها من الإعراب؛ لأن نون التوكيد حرف، والحرف ليس له محل من الإعراب.
(وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)[يوسف: من الآية 32].
الواو: حرف عطف..... في محل رفع، والنون: نون التوكيد، ليس لها محل من الإعراب.
ما الفرق بين: (لَيُسْجَنَنَّ)، (ولَيَكُونًا)؟
إذا قلتَ: {لا تَكْسَلَنَّ عن طَلَبِ العِلْم}.
فنُعرب {تَكْسَلَ}: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بـ{لا} الناهية، والنون للتوكيد.
فانظر الآن: لم يتغير الفعل؛ لا حين كان مرفوعًا، ولا حين كان مجزومًا، لماذا؟
لأنه مبني على الفتح، والمبني لا يتغير باختلاف العوامل.
ابن مالك يقول: {مُبَاشِر}، فإن كان غير مباشر، يعني: اتصلت به النون لفظًا، لا تقديرًا، فهل يُبنى أو لا؟
أقول: لا يُبنى، يُعرب، ومتى ذلك؟
يكون غير مباشر: إذا كان الفعل مسندًا إلى {ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مُخاطبة}.
قوله تعالى: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)[التكاثر: 8].
إعرابه:
(ثُمَّ): حرف عطف.
(اللام):

(لَتُسْأَلُنَّ)، أنتَ تقرأها: (ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ)؟
مبني على الضم، لا يمكن أن يُبنى على الضم في المضارع؛ يُبنى إما على الفتح، وإما على السكون، ما في غيره.
فعل مضارع مبني على السكون!
كيف تقرأها في كتاب الله، أنتَ تقرأ: (أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ)[التكاثر: 1] كثيرًا، كيف تقرأها؟ تقول: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ)؟
{لتسألُن}: ما.... على السكون.
هنا؛ لماذا لم يُبنَ على الفتح، مع إن نون التوكيد متصلة به، متصلة به لفظًا لا تقديرًا.
ذكرنا في الدرس الماضي تَنازُع الواو والنون، كل واحدة تقول: لِيش تُحذف، أنا ما أُحْذَف؛ أنا أَحَقُّ.
وبيَّنا الأَحَقِّية وأن نون الرفع هي التي حُذفت دون نون التوكيد؛ لأنها تُحذف عند الجزم، وعند النصب، فلا غَرابة أن تُحذف عند توالي الأمثال، ولأن نون التوكيد إذا حُذفت اخْتَلَّ المعنى.
وحُذِفت الواو عند التقاء الساكنين؛ لأن نون التوكيد مُشَّددة، تُحذف عند التقاء الساكنين؛ لأن هذه ه قاعدة: أنه إذا التقى ساكنان أولهما حرف لَيْن يُحذَف.
قال الله تعالى: (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ)[الأعراف: من الآية 6].
(فَلَنَسْأَلَنَّ)؛ هل الفعل هنا مبني أو معرب؟
مبني، لماذا؟
متصل بنون التوكيد.
أَعْرِب (فَلَنَسْأَلَنَّ):
(الفاء):
(واللام): واقعة للقَسَم.
(نَسْأَل): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع، والنون.....
أين الفاعل؟
مستتر وُجوبًا؛ لأن الضمير إذا كان تقديره: {أنا، ونحن}، فهو مستتر وجوبًا، وإذا كان تقديره: {هو، أو هي}، فهو مستتر جوازًا.
قال الله تعالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: من الآية 26].
أَعْرِب:
عاطِفة، هنا عاطِفة، (إِمَّا) شرطية؟ ما تقول: (إمَّا) شرطية.
كاف ومَكْفوف: لا؛ هذه إن.....
أعرب:
ما نبحث عن أصلها:
(فَإِمَّا تَرَيِنَّ): (إنْ) شرطية، دخلت عليها (ما) الزائدة للتوكيد.
(تَرَيِنَّ): فعل مضارع مبني على الكسر، هل يُبنى المضارع على الكسر؟
يُبنى إما على الفتح أو على السكون، ما في غيره.
ما يمكن تقول: مبني على الكسر؛ المضارع يُبنى إما على الفتح أو على السكون، لا غيره.
أصلها: {تَرَيْنَنَّ}، فدخلت عليها (إنْ) الشرطية، فحُذفت النون؛ نون الرفع، حُذفت للجزم، فبَقِيَتْ نون التوكيد والياء، والياء: ساكنة، والنون المشددة: أول حرف منها ساكن، فحُذفت بالكسر (تَرَيِنَّ) لالتقاء الساكنين.
إذًا: لا نقول حُذفت النون لتوالي الأمثال، ليش؟
لأن وُجد سبب للحذف؛ وهو حرف الجزم.
أَعْرِبها الآن:
(إِنْ): حرف شرط.
(مَا): زائدة للتوكيد.
(تَرَيِنَّ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والياء: مبنية على السكون في محل رفع فاعل، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، والنون للتوكيد.
س:

لأن وجودها دال على الفاعل، ولو حُذفت لقيل: {تَرَوُنَّ}، اختل الفعل؛ لأن أصل الياء هذه قد حُذف من الفعل ألف، فيَخْتَل.
س:
لأن الفعل صحيح، ما هو معتل، ولهذا لم تُحذف الواو في قوله: (لَتُبْلَوُنَّ).
س:
يُحذف، أما غير المعتل يبقى؛ لأن الفعل قد حُذف منه، فيكون هذا شديدًا.
الخلاصة:
الفعل المضارع ينقسم إلى قسمين: معرب، ومبني.
المبني: ما اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة.
والمعرب: ما سوى ذلك.

* * *

قال:

وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ مُسْـــتَحِقٌّ لِلْبِنَـــا[89]

الـ**حَرْف!**: سهل؛ جميع الحروف مَبْنِية.
فابن مالك يقول: **وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا!**.
وقد انتقدوا ابن مالك في قوله: **كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ!**.
قالوا: إن الاستحقاق لا يتعين منه الحق؛ قد يستحق الإنسان الشيءَ ولا يأخذه، والحرف مبني، ولهذا يقولون:
لو قال: **كُلُّ حَرْفٍ مَبْنِيٌّ!**؛ لكان أَصْوَب.
ولكن لنا أن نقول؛ دفاعًا عن ابن مالك :
إن ضيق النَّظْم أَلْجَأَهُ إلى أن يقول: **مُسْتَحِقٌّ!**، ثم إنه إذا كان الحرف مُسْتَحِقًّا للبناء، فمن الذي يمنعه من أَخْذِ حَقِّه، ما في خَصْم يمنعه؛ فإذا كان مُستحقًّا للبناء، فالأصل أن يُبنى.
وخلاصة الكلام: أن جميع الحروف مبنية، سواء كانت على حرف واحد، أو على حرفين، أو على ثلاثة، أو على أربعة.
على حرف واحد، مثل: {اللام، والباء}.
على حرفين، مثل: {مِنْ، وهَل، بَلْ}.
على ثلاثة، مثل: {إلى، وعَلَى، وبَلَى}.
على أربعة: {كَلَّا، هَلَّا}.
المهم: أن جميع الحروف مبنية، كل حرف هو مبني، فتقول مثلًا: {مِنْ} حرف جر مبني على السكون، وهل لها محل من الإعراب؟
لا، ليس لها محل من الإعراب؛ كل الحروف...

مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

* * *

ثم قال مبيِّنًا هل الأصل في البناء الحركة أو..... قال:

وَالأَصْـــلُ فِـــي الّـــمَبْنِيِّ أَنْ يُسَـــكَّنَا[90]

الْأَصْلُ في المبني أن يُسكَّن؛ لأنه لا حاجة إلى أن نُحرِّكه؛ حيث إنه لا يختلف باختلاف العوامل، فحينئذٍ يكون الأصل فيه السكون؛ هذا الأصل.

* * *

[89] !كلمبتدأ، وكل مضاف و!حرفمضاف إليه، !مستحقخبر المبتدأ، !للبناجار ومجرور متعلق بمستحق.
[90] !والأصلمبتدأ، !في المبنيجار ومجرور متعلق بالأصل، !أنمصدرية، !يسكنافعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المبني، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في المبنى تسكينه، والمراد كونه ساكنًا.

وَمِنْـــهُ ذُو فَـــتْحٍ، وذُو كَسْـــرٍ وَضَـــمْ[91]

وَمِنْهُ!، أي: من المبني.
يعني: وذو ضَم.
إذًا؛ منه: مفتوح، ومكسور، ومضموم.

* * *

كَـــأَيْنَ أَمْـــسِ حَيْـــثُ وَالسَّـــاكِنُ كَـــمْ[92]

كَأَيْنَ!: مثال لذي الفتحة.

أَمْسِ!: مثال لذي الكسر.

حَيْثُ!: مثال لذي الضم.
قال: **وَالسَّاكِنُ كَمْ!**.
أَخَّرَ الساكن، لكنه لمَّا أَخَّره... الأصل أعطاه مِيزة، فقال: **السَّاكِنُ كَمْ!**، ولم يقل: وكم!، وهذه مَنْقبة للساكن؛ حيث ركَّب له جملة تامة؛ **السَّاكِنُ كَمْ!**.
إذًا: المبني يُبنى على السكون؛ وهو الأصل، ويُبنى على الفتح، ويُبنى على الكسر، ويبنى على الضم.
وهل هذا البناء المختلف سببه اختلاف العوامل؟
لا، ليس سببه اختلاف العوامل؛ لأن المبني لا يتغير أبدًا، تقول مثلًا: {أَكْرِمْ مَنْ يُكْرِمُكَ}، و{مررتُ بمَنْ يُكرمُكَ}، و{يَسرُّني مَنْ يُكرمُكَ}.
{مَنْ} تغيرت ولَّا لا؟ مع أن العوامل اختلفت.
{يَسرُّني مَن يُكرمُكَ}: صارت فاعلًا.
{أكرمْ مَن يُكرمُكَ}: مفعول به.
{مررتُ بمَنْ يُكرمُكَ}: في محل جر.
كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ كَمْ!.
إذًا؛ أهم شيء.....
الاسم ينقسم إلى قسمين: معرب، ومبني.
الفعل ينقسم إلى قسمين: معرب، ومبني.
والمعرب منه: المضارع فقط، بشرط ألا يتصل به نون توكيد، ولا نون نسوة.
الحرف: كله مبني، والسبب في ذلك: أن العوامل لا تتسلط عليه، العوامل لا تتسلط على الحرف، فلم يَحْتَجْ إلى الإعراب؛ لأن العوامل لا تتسلط عليه.
لو قلت مثلًا: {مررتُ بزيدٍ}.
الفعل لم يتسلط على الباء، يتسلط على المجرور، ولهذا صارت الحروف كلها مبنية؛ لأن العوامل لا تتسلط عليها، فلا تحتاج إلى تغيير أواخرها.
س:
مستثناة،..... مُعربة.
س:
في المعنى، لكنهم يقولون: أنها لما كانت تلزم الإضافة، أَبْعَدَها عن شبه الحرف.

* * *

قال المؤلف :

---

[91] !ومنهجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، !ذومبتدأ مؤخر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و!فتحمضاف إليه، !وذومعطوف على ذو السابق، !كسرمضاف إليه، !وضممعطوف على كسر بتقدير مضاف: أى وذو ضم.
[92] !كأينجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، !أمسمعطوف على أين بحرف عطف محذوف، !حيثمعطوف على أين بحرف عطف محذوف، !والساكنالواو عاطفة أو للاستئناف، الساكن: مبتدأ، !كمخبر المبتدأ، ويجوز العكس.

وَالرَّفْـــعَ والنَّصْـــبَ اجْعَلَـــنْ إعْرَابَـــا[93]

نحن..... بأن نُعرب الأبيات للتمرين، عوضًا عن التمرين في إعراب القرآن الكريم، إلى أن تنتهي الفرائض ثم تعود الأمور علي.....
يقول: **وَالرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا !.**
أَعْرِب **الرَّفْعَ والنَّصْبَ!**:
مفعول به....
ما الذي نَصبه؟
الفعل **اجْعَلَنَّ!**.
إذًا: مفعول مُقَدَّم لـ**اجْعَلَنَّ!**.
مفعول أول، ولَّا ثانٍ؟
الرَّفْعَ!: هو المفعول الأول لـ**اجْعَلَنَّ!**، منصوب وعلامة نصبه.....
..... الواو عاطفة،..... والمعطوف على المنصوب منصوب.
اجْعَلْ!: فعل أمر مبني على الفتح **اجْعَلَنَّ!**، اللام: هي آخره، مبني على الفتح.
لماذا كان مبنيًّا على الفتح؟
لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد لا محل له من الإعراب.

* * *

لِاسْـــمٍ وَفِعْـــلٍ، نَحْـــوُ: لَـــنْ أَهَابَـــا[94]

اسْمٍ وَفِعْلٍ!.
إعراب **نَحْوُ!؟**
مبتدأ.
خطأ.
خبر؟
ليش.
.....
وإيش التقدير.
نَحْوُ!: إيش، وايش التقدير، **لِاسْمٍ وَفِعْلٍ!** هو **لَنْ أَهَابَا!**: لا.
وذلك نحو: **لَنْ أَهَابَا!**.
إذًا؛ **نَحْوُ!**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره {ذَلِكَ}.
لَنْ!: حرف نفي.....
..... والفاعل: تقديره {أَنَا}.
نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا!.
... يكون جملة **لَنْ أَهَابَا!**، محله من الإعراب: مضاف،... الثاني ولَّا الأول؟
ما هو الثاني، الأول يكون هو المضاف،..... المضاف إليه.
الجملة في محل جر مضاف إليه، ويجوز أن..... التقدير: نحو قولك: **لَنْ أَهَابَا!**.
إذا مَشَيْنا على هذا يا إخواني ما مَشَيْنا، فما رأيكم أني أنا أُعربها إعرابًا بسرعة،..... أو دعونا نُعرب الشيء الهام الذي فيه إشكال نعربه، والذي واضح واضح.
يعني مثلًا: **الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ!**.

---

[93] !والرفعمفعول به أول لاجعلن مقدم عليه، !والنصبمعطوف عليه، !اجعلناجعل: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !إعرابًامفعول ثان لاجعلن.

[94] !الاسمجار ومجرور متعلق بإعرابًا، !وفعلمعطوف على اسم، !نحوخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، !النحرف نفى ونصب واستقبال، !أهابافعل مضارع منصوب بلن، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجبوبا تقديره أنا. ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله، والتقدير: نحو قولك لن أهابا.

الرَّفْعَ!: مفعول مُقدَّم؛ هذا معروف، لا بد أنا نعرفه، لكن **لِاسْمٍ وَفِعْلٍ!**..... إشكال.
يقول المؤلف :
وَالرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا !
لِاسْمٍ وَفِعْلٍ.....!
وسبق لنا: أن الاسم منه معرب ومبني، وكذلك الفعل.
فالمعرب: ما تغير آخره باختلاف العوامل.
والمبني: ما ليس كذلك.
إذًا؛ المعرب له علامات: الرفع، والنصب، من الإعراب، يختص بالمعرب.
يقول: اجعل الرفع والنصب إعرابًا للاسم والفعل.
الاسم يكون مرفوعًا، والفعل يكون مرفوعًا، والاسم يكون منصوبًا، والفعل يكون منصوبًا.
إذن: يشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب.
{يقومُ زيدٌ}: الفعل مرفوع {يقومُ}، والاسم مرفوع {زيدٌ}.
النصب: {لَنْ أُهِينَ الطالبَ}.
{أُهِينَ}: فعل منصوب، و{الطالبَ}: اسم منصوب.
ومثاله، قال: **نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا!**.
مَثَّل المؤلف للفعل: **لَنْ أَهَابَا!**، فـ**لَنْ!** هذه تَنْصب، و**أَهَابَا!**: فعل مضارع منصوب بـ**لَنْ!**.
هل يمكن أن نجعل هذا المثال مثالًا للاسم والفعل؟
نقول: نعم، مثل أن نقول: {**لَنْ أَهَابَ** عَدُوًّا}، فـ{**أَهَابَ**} منصوبة بـ{**لَنْ**}، و{عدوًّا} منصوبة بالفعل.

* * *

والِاسْـــمُ قَـــدْ خُصِّـــصَ بِالْـــجَرِّ كَمَـــا[95]

قَـــدْ خُصِّـــصَ الْـــفِعْلُ بِـــأَنْ يَنْجَزِمَـــا[96]

هذه العلامة الخاصة: الجر يَختص بالاسم، فلا يكون الفعل مجرورًا أبدًا.
كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْـفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا!.
فلا يكون الاسم مجزومًا أبدًا.
إذًا؛ الإعراب أنواعه أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم.
المؤلف يُعبِّر **بِالْجَرِّ!**؛ وهو تعبير البصريين، والآجُرُّومِيَّة عبَّر بالخَفْض؛ وهو تعبير الكوفيين، فإذا وجدتَ كتابًا في النحو يقول: {خَفْض} بدل {جَرّ}، فاعلم أنه كوفي، وإذا رأيتَ مَن يعبر بالجر عن الخفض؛ فهو بَصْرِي.
إذًا؛ أنواع الإعراب أربعة: رفع؛ ونصب؛ وجر؛ وجزم.
تشترك الأسماء والأفعال في نوعين، وهما: الرفع، والنصب.
يعني: أن الاسم يكون مرفوعًا والفعل يكون مرفوعًا، والاسم يكون منصوبًا والفعل يكون منصوبًا، ويَختص الاسم بالجر، والفعلُ بالجزم، يعني: أن الفعل لا يكون مجرورًا، والاسم لا يكون مجزومًا.
مر علينا في أول الألفية أن من علامات الاسم: الجر، يعني: أنه خاص به، فالحمد لله اتضح المقال.
أنواع الإعراب أربعة؛ ما هي؟
ما هي المشتركة بين الاسم والفعل؟
وما هي الخاصة؟
هل يصلح أن أقول: {يَضْرِبِ زيدٌ}؟ {يضربِ} بالجر؟
لا، ليش؟

---

[95] !والاسممبتدأ، !قدحرف تحقيق، !خصصفعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، !بالجرجار ومجرور متعلق بخصص، !كماالكاف حرف جر، وما: مصدرية.

[96] !قدحرف تحقيق، !خصصفعل ماض مبني للمجهول، !الفعلنائب فاعله، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف: أى ككون الفعل مخصصًا، !بأنالباء حرف جر، وأن حرف مصدرى ونصب، !ينجزمافعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء: أى بالانجزام، والجار والمجرور متعلق بخصص.

لأن الفعل ما يُجر، الجَرُّ خاص بالاسم.
وهل يصح أن أقول: {جاء زَيْدْ وعمرو}؛ فأَجْزِمُه؟
لا؛ لأن الجزم خاصٌّ بالأفعال.
هل يَدْخُل الجزم في الفعل الماضي؟
لماذا؟
لأنه مبني، ونحن نتكلم الآن عن الإعراب.
إذًا: الجزم لا يدخل إلا في الفعل المضارع؛ إذ أنه هو الذي يُعرب، فقول المؤلف: **قَدْ خُصِّصَ الْـفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا!** لا يريد به العموم؛ لأن الفعل الماضي لا يدخله الجزم، وفعل الأمر لا يدخله الجزم - على قول البصريين؛ وهو الصحيح - وإنما يدخل الجزمُ الفعلَ المضارع.
إذا كانت أنواع الإعراب أربعة، فما علامات هذه الأنواع؟ يعني: ما علامات كون الاسم مرفوعًا، أو كون الفعل مرفوعًا، أو كونهما منصوبين، أو كون الاسم مجرورًا، أو كون الفعل مجزومًا؛ ما هي العلامة؟

* * *

قال:

فَــارْفَعْ بِضَــمٍّ وانْصِــبَنْ فَتْحًــا، وَجُــرْ[97]

هذه علامة الرفع.
ارْفَعْ بِضَمٍّ!.
ارْفَعْ!: فعل أمر؛ والأمر هنا للاستحباب أو للوجوب؟
الأمر للوجوب؛ يجب أن تَرفع بالضم، **ارْفَعْ بِضَمٍّ!**، فتقول: {قامَ زيدٌ}، ولا يجوز أن تقول: {قامَ زيدٍ}، ولا يجوز أن تقول: {قامَ زيدًا}.
وانْصِبَنْ فَتْحًا! يعني: وانْصِبَنَّ بفتحة.
انْصِبَنَّ!: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد، وقوله **فَتْحًا!**: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: وانْصِبَنْ بفتح.

.....وَجُــــــــــــــــــرْ

كَسْــرًا؛ كَــــ: ذِكْــرُ اللهِ عَبْــدَهُ يَسُــرْ[98]

نقول في **جُرَّ كَسْرًا!** كما قلنا في **انْصِبَنَّ فَتْحًا!**، أي أن **كَسْرًا!**: منصوب بنزع الخافض، أي: جُرَّ بِكسرٍ، فصار علامة الرفع:...، والنصب:...، والجر: الكسرة.
ثم ضَرَب مثلًا، فقال: **كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّا!، أو: كَذِكْرُ اللهِ عَبْدُهُ يَسُرّا!**؛ أيُّهما؟
نشوف يا إخوان:
كليهما يَصِح، لكن أيهما أحسن؟
إذا قلنا: **كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّا!** صار المعنى: أن الله إذا ذَكَر عبدَه فإنه يَسُرُّه، يَسُرُّ العبدَ.
إذا قلنا: **كَذِكْرُ اللهِ عَبْدُهُ يَسُرّا!**، صار المعنى: أن العبدَ إذا ذَكَر اللهَ سُرَّ بذلك.
وأيهما أحسن؟ أن يَذْكُرَك اللهُ، أو أن تَذْكُر اللهَ؟
أن يَذْكُرَك اللهُ: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)[آل عمران: من الآية 31]، (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ)[البقرة: من الآية 152].
إذًا؛ الأحسن أن نقول: **كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّا!**.

---

[97] !فارفعفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بضمجار ومجرور متعلق بارفع، !وانصبنالواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو معطوف على ارفع، !فتحًامنصوب على نزع الخافض أى بفتح، !وجرالواو عاطفة، جر: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

[98] !كسرًامثل قوله فتحًا منصوب على نزع الخافض، !كذكر الله عبده يسرالكاف حرف جر ومجروره محذوف والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وذكر: مبتدأ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد: مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه، ويسر: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذكر، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر.

نُعْرِب:
أولًا: الكاف**!** حرف جر.
و**ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ!**: اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره، منع من ظهورها الحكاية.
هذا الإعراب سهل؛ أن تجعل الجملة كلها مجرورة.
فإذا قال قائل: كيف يكون هذا؟
قلنا: يكون على تقدير أن الجملة في معنى هذا اللفظ، يعني: كأنه قال: كهذا اللفظ، فهي قائمة مقام قول القائل: هذا اللفظ.
وإن شئتَ فقُلْ:
الكاف**!**: حرف جر، والمجرور: محذوف، والتقدير كقولك: **ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ!**، ثم تُعرب:
ذِكْرُ!: مبتدأ، وهو مضاف إلى لفظ الجلالة.
و**عَبْدَه!**: مفعول **ذِكْر!**؛ إذًا المصدر هنا مضاف للفاعل، يعني التقدير: كأنْ يَذْكُر اللهُ عَبْدَه يَسُرُّ.
وجملة **يَسُرُّ!**: في محل رفع خبر **ذِكْر!**؛ خبر المبتدأ.
هذا المثال فيه رفع للاسم والفعل.....
ذِكْرُ!: رفع للاسم، و**يَسُرُّ!**: رفع للفعل.
و**فيه جُرَّ!**: كـ**ذِكْرُ اللهِ!**.
وفيه نصب: **عَبْدَه!**.
إذًا: فيه الرفع، والنصب، والجر؛ وهل فيه الجزم؟
لا.

* * *

لكنه قال:

وَاجْــزِمْ بِتَسْــكِينٍ وَغَيْــرُ مَــا ذَكِــرْ[99]

يَنُــوبُ نَحْــوُ: جَــا أَخُــو بَنِــي نَمِــرْ[100]

يعني: إذا جُزم الفعل، يُجزم بالسكون، تقول: {لم يَقُمْ زَيْدٌ}، {لم يَقُمْ} هذا السكون.
ابن مالك ؛ لا أدري هل قصد أو لم يقصد، أو ضرورة النظم أَلْجَأَتْهُ.
قال: **فَارْفَعْ بِضَمٍّ.....! وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ.....!**.
الطرفانِ جاء فيهما بحرف الجر، والوسط نَزَع حرفَ الجر، فكأنه يقول: إن الباطن كالظاهر، الباطن الذي في الوسط كالظاهر الذي في الجوانب.
يعني، أن قوله: **انْصِبَنَّ فَتْحًا وَجُرَّ كَسْرًا!**.
منصوبان بنزع الخافض، كما قلنا: **فَارْفَعْ بِضَمّ!، واجْزِمْ بِتَسْكِين!**.
لا أدري هل قصد هذا، أو أنه النظم... على ما صار عليه؟
على كل حال.....
التوجيه:
المؤلف ذكر : الضم، والنصب، والجر، والجزم.
لكن الرفع، وايش قال؟
ارْفَعْ بِضَمٍّ!.
الفتح قال: **انْصِبَنَّ فَتْحًا!**.
وقلنا أن معنى قوله: **انْصِبَنَّ فتحًا!**، يعني: بفتحة.

---

[99] **!**واجزمالواو عاطفة، اجزم: فعل أمر معطوف على ارفع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، **!**بتسكينجار ومجرور متعلق باجزم، **!**وغيرالواو للاستئناف، غير: مبتدأ، وغير مضاف، و**!**مااسم موصول مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر، **!**ذكرفعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

[100] **!**ينوبفعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى غير، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، **!**نحوخبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، **!**جافعل ماض قصر للضرورة، **!**أخوفاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف، و**!**بنيمضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف، و**!**نمرمضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافًا له كما سبق.

و**جُرَّ كسرًا!**، يعني: بكسرة، منصوب بنزع الخافض.
أخيرًا قال: **واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ!**.
فأتى بحرف الجر في أول الكلام وفي آخره، وحذفه في وسطه؛ وكأنه يقول: إن الوسط محذوف فيه حرف الجر؛ لأنه ذُكر في الأول وفي الآخر، والوسط يكون..... انتهينا، وأظن - إن شاء الله - يكفينا هذا الإعراب.
ثم قال: **وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ!**.
غيرُ ما ذُكِرَا!، وايش اللي ذُكر؟
الضم، والفتح، والكسر، والجزم.
فقوله: **غَيْرُ مَا ذُكِرَا!**.
يريد بقوله **مَا ذُكِرَا!**: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، يعني: غيرُ هذه الأربعة هذه يَنُوب.
فإذا جاء اسم مرفوع، لكن ما فيه ضمة، نقول: الموجود نائب عن الضمة.
اسم منصوب، لكن ما فيه فتحة، نقول: نائب عن الفتحة.
اسم مجرور، لكن ما فيه كسرة: نائب عن الكسرة.
فعل مجزوم، لكن ما فيه سكون: يكون نائبًا عن السكون.
إذًا: صارت العلامات الأربعة، وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون؛ هذه العلامات لها نُوَّاب، إذا غابت نابَتْ عنها، مثال:
نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ!.
أظن ابن مالك ما يريد.....
جَا أَخُو بَنِي نَمِرا!، المثال الآن:
جَاءَ!: فعل ماضٍ.
أَخُو!: فاعل، والفاعل ايش يكون؟ مرفوعًا بالضمة، لكن ما عندنا ضمة الآن، اللي عندنا **أَخُو!**، مرفوع بالواو، الواو نيابة عن الضمة.
بَنِي!: **أَخُو!** مضاف، و**بَنِي!**: مضاف إليه، والمضاف إليه يكون مجرورًا، وعلامة جره الكسرة، لكن هنا ما عندنا كسرة، عندنا ياء، إذًا الياء نائبة عن الكسرة.
فـ**أَخُو!**: نابت الواو عن الضمة، و**بَنِي!**: نابت الياء عن الكسرة.
بَنِي نَمِرا!.... مضاف، و**نَمِرا!**: مضاف إليه.
س:
جَاءَ!: فعل ماض مبني، ما له إعراب.
جَا أَخُو بَنِي نَمِرا!.
متى تأتي الواو نيابة عن الضمة، ومتى تأتي الياء نيابة عن الكسرة؟
هذه لها محلات سيذكرها المؤلف بالتفصيل.
تنوب الواو عن الضمة في موضعين:
في الأسماء الخمسة أو الستة، وفي جمع المذكر السالم، ويأتي إن شاء الله.
بَنِي!: مضاف، و**نَمِرا!**: مضاف إليه.
..... يجوز فيها الوجهان.
س:
يعني: تسأل كم الذي يُبنى على السكون.
مثال الساكن المبني على السكون: {كَمْ}، وعلى الفتح.....، وعلى الضم.....، وعلى الكسر: {أَمْسِ}.
حَذَامِ: على الكسر.
{نَزَالِ}؛ بمعنى: انْزِلْ، مبني على الكسر.
إذًا: فما قاله المؤلف ليس على سبيل الحصر، ولكن على سبيل المثال.
كم أنواع الإعراب؟
أربعة أنواع؛ ما هي؟
ما هي الأنواع التي يشترك فيها الأسماء والأفعال؟

الأنواع، أنواع الإعراب التي يشترك فيها الأسماء والأفعال؟
الرفع، والنصب.
أين الشاهد من كلام ابن مالك؟
وما هي الأشياء المختصة بالفعل؟
مثاله للفعل: مجزومًا، هات فعلًا مضارعًا: {لَمْ يَضْرِبْ}.
اسمًا مكسورًا: {مررتُ بِرَجُلٍ}.
جَا أَخُو بَنِي نَمِرا!.
أَعْرِبْه:
جَا أَخُوا!: الهمزة في **أخ!** للتخفيف أو للضرورة، لكن يَسهُل التخفيف.
.....

* * *

ثم قال المؤلف..... جديد:

وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ، وَانْصِــبَنَّ بِــالأَلِفْ[101]

وَاجْـرُرْ بِيَــاءٍ مَــا مِــنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ[102]

قوله: **وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ !**.
هذه ثلاثة أفعال كلها تطلب **مَا!** في قوله: **مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ!**.
ومعنى اسم **مَا!**: اسم موصول بمعنى {الَّذِي}، وهي مفعول للآخر من هذه الأفعال الثلاثة؛ لأنه تنازع فيها ثلاثةُ عوامل، والذي يُعمل هو الأخير؛ الثاني أَوْلى عند أهل البَصْرة؛ فتكون قوله: **مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ!** مفعولًا لـ**اجْرُرْ!**، ويكون فيما سبق؛ الفعلان السابقان يُقدر فيهما المفعول تقديرًا؛ لأنه محذوف.
يعني: يقول المؤلف:
ما أَصِفُه من الأسماء ارْفَعْه بالواو، وانْصِبْه بالألف، واجْرُرْه بالياء.
وقوله: **مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ!**.
مَا!: هذه من الأسماء الموصولة – كما قلتُ – وتحتاج إلى صِلة، والصلة جملة **أَصِف!**، فـ**أَصِف!**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله: مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة: لا محل لها من الإعراب؛ صلة الموصول.
مِنَ الأَسْماء! متعلق بـ**أَصِف!**، ومعنى **أَصِف!**: أَذْكُر.
إذًا؛ يقول: ارْفَع بِالواو، وانْصِبَنَّ بالألف، واجْرُرْ بالياء، ما أَذْكُرُه من الأسماء.
إذًا: هذه علامات مخالفة لما سبق؛ لأن ما سبق يقول: **ارْفِعْ بِضَم!**، وهنا يقول: **ارْفِع بِواو!**.
ويقول: **انْصِبَن فتحًا!**، وهنا يقول: **وانْصِبَن بالألف!**.
ويقول: **جُرَّ كَسْرًا!**، وهنا يقول: **اجرُرْ بِيَاءٍ مَا أَصِف مِنَ الأَسْمَاء!**.
فكيف يتلاءَم الكلام الأول والثاني؟
نقول: إنه يقول: **وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ!** ، يعني: إذا وجدتَ مرفوعًا بغير الضمة؛ فهو نائب عن الضمة.
إذا وجدتَ منصوبًا بغير الفتحة؛ فهو نائب عن الفتحة.
إذا رأيت مجرورًا بغير الكسرة؛ فهو نائب عن الكسرة.

* * *

وقال:

---

[101] **!**وارفعالواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، **!**بواومتعلق بارفع، **!**وانصبنالواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع، **!**بالألفجار ومجرور متعلق بانصب.

[102] **!**واجررالواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع، **!**بياءجار ومجرور متعلق باجرر، **!**ماسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة، **!**من الأسماجار ومجرور متعلق بأصف الآتى، أو بمحذوف حال من ما الموصولة، **!**أصففعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذى أصفه.

مِـــنْ ذَاكَ ذُو! إنْ صُـــحْبَةَ أَبَانَـــا[103]

مِنْ ذَاكَ!: المُشار إليه ما يَصِفه من الأسماء، فالإشارة هنا تعود إلى: **مَا!**.
ذُو!، بمعنى: صاحب، ولهذا قال: **إنْ صُحْبَة أَبَانَا!**، يعني: إن صُحْبة أظهر وبيَّن؛ فهو من الأسماء الخمسة.
وقوله: **إنْ صُحْبَةً أَبَانَا!**.
لو قال قَائل: لماذا احتَرز بهذا القيد **إنْ صُحْبَة أَبَانَا!؟**
فجوابه أن نقول: إنَّ **ذُو!** تأتي بغير معنى {صاحب} تأتي اسمًا موصولًا، كما قال الشاعر الطَّائِيُّ:

فَـــإِنَّ المَـــاءَ مَـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي وَبِئْـــرِي ذَو حَفَـــرْتُ وَذُو طَوَيْـــتُ[104]

بِئْرِي ذُو حَفَرْتُ!، يعني: بئري الذي حفرت، وليس معناها ذُو حَفَرْتُ!، يعني: صاحب حفرت.
فلهذا احترز المؤلف بقوله: **إنْ صُحْبَةً أَبَانَا!**، احْتَرَز عن **ذُو!** التي هي اسم موصول على لغة طَيِّء.

* * *

وَالفَـــمُ، حَيْـــثُ الْـــمِيمُ مِنْـــهُ بَانَـــا[105]

الفَمُ!: معروف، لكن اشترط: **حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا!**، أي: انفصل، يعني: يُشترط في الفم ألا يقترن بالميم، بل ينفصل، إذا لم يقترن بالميم صار النطق به: فُو!؛ في حال الرفع.
وهنا يقول: **مِنْ ذَاكَ ذُو!**، ومِن ذاك فُو!؛ هذا معنى البيت.
كيف قال **مِنْ ذَاكَ!**، و**مِنْ!** للتبعيض؟
نقول: نعم؛ لأنه لم يذكر إلا اسمين فقط، وهما: {ذُو، وفُو}؛ فلهذا أتى بـ**مِن!** التي للتبعيض.

* * *

ثم بعد ذلك قال:

أَبٌ، أَخٌ، حَـــــمٌ كَـــــذَاكَ، هَـــــنُ[106]

ففَصَل الثاني عن الأول، ووجه ذلك: أنَّ في **ذُو!**، وفي **الْفَم!** شرطًا لا يُشترط فيما بعدهما، فيهما شرطٌ لا يُشترط فيما بعدهما:
الشرط الخاص بـ**ذُو!**: أن تكون بمعنى صاحب.
وبـفُو!: أن تخلو منها الميم.
فلهذا فصلهما عما بعدهما لاختصاصهما بهذا الشرط، وهذه يُعبَّر عنها بالأسماء الخمسة، وبالأسماء الستة، بناءً على أن **هَنُ!**؛ هل هي منها أو لا؟
إن قلنا: إنها منها، فهي: ستة، وإن قلنا: لا؛ فهي خمسة، والله أعلم.
.....

* * *

هذه القطعة من الألفية لبيان إعراب الأسماء الخمسة، وهي مما خرج عن الأصل؛ لأن الأصل: أن المرفوع يكون بالضمة، والمنصوب بالفتحة، والمجرور بالكسرة، والمجزوم بالسكون، وقد قال المؤلف: **غَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ!**، يعني: إذا رُفع الاسم بغير الضمة فهو نيابة عن الضمة، وإذا نُصب بغير الفتحة فهو نيابة عن الفتحة، وإذا جُر بغير الكسرة فهو نيابة عن الكسرة.
يقول في أول بابٍ خرج عن الأصل، قال:

---

[103] !من ذاكمن ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، !ذومبتدأ مؤخر، !إنحرف شرط، !صحبةمفعول به مقدم لأبان، !أباناأبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق وهو فعل شرط مبني على الفتح فى محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو.

[104]

[105] !والفمعطوف على ذو، !حيثظرف مكان، !الميممبتدأ، !منهجار ومجرور متعلق ببان الآتي !بانافعل ماض بمعنى انفصل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة !حيثإليها.

[106] !أبمبتدأ، !أخ حممعطوفان على أب مع حذف حرف العطف، !كذلكجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه، !وهنالواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك.

وَارْفَـعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ!
وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ!
ارْفَعْ!: فعل أمر، **وانْصِبَنَّ!**: فعل أمر، **واجْرُرْ!**: فعل أمر.
وقوله: **مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ!** هذه تَنازَعَها العوامل الثلاث، وعَمِلنا فيها الأخير، يعني: ما أَصِف من الأسماء؛ أي: ما أَذْكُره.
مِنْ ذَاكَ {ذُو} إنْ صُحْبَةً أَبَانَا!.
مِنْ ذَاكَ!، أي: مما أَصِف.
ذُو إنْ صُحْبَةً أَبَانَا !يعني: إن أَظْهَر صُحبةً، يعني: إن كان بمعنى صاحب.
ذُو!: تأتي في اللغة العربية بمعنى: صاحب، وتأتي بمعنى: الذي، كما في قول الشاعر:
فَـــإِنَّ المَـــاءَ مَـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي وَبِئْـــرِي ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[107]

أي: بئري الذي حَفرتُ والذي طَوَيْتُ، ولهذا احترز هنا فقال:
إنْ صُحْبَةً أَبَانَا!، أي: **ذُو!** التي معناها صاحب.
وَالفَمُ، حَيْثُ الْـمِيمُ مِنْهُ بَانَا!.
أي: انفصل، الفم إذا انفصل منه الميمُ فاحذف منه.....؟
يضاف إليها علامة الإعراب: الواو أو الألف أو الياء، فتقول: فو، ولهذا اشترط.
حَيْثُ الْـمِيمُ مِنْهُ بَانَا!.
وأفادنا المؤلف بقوله: **حَيْثُ الْـمِيمُ مِنْهُ بَانَا !**أن الميم قد تبقى، فتقول: فَمُكَ، صح؟
نعم: وهي لغة، فمثلًا: قول الرسول - عليه الصلاة والسلام - لسعد بن أبي وَقَّاص: $حَتَّى مَا تَجْعَلُهُ في فِي امْرَأَتِكَ#[108].
لو قال أحد من الناس: **(**حتى ما تجعله في فَمِ امرأتك**)**، يصح ولَّا لا؟
يصح.
وبناءً عليه: فإذا كنا نُحَدِّث العامَّة؛ فإنا نقول: **(**حتى ما تجعله في فَمِ امرأتك**)**، وهذا من رواية الحديث بالمعنى من أجل البيان، ولا حرج فيه.
كم هذا من كلمة؟
كلمتان:
ذُو!: بمعنى صاحب، فم: مع خلوها من الميم.
قال: **أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَذَاكَ!**.
كَذَاكَ!، أي: كالمذكور، وهو: ذو بمعنى صاحب، والفم: إذا انفصلت منه الميمُ.
كَذَاكَ!، يعني: أنه تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرُّ بالياء.
و**هَنْ!** أيضًا من الأسماء الستة؛ لأن ابن مالك ذكر ستة، لكنه فصلها عن: **أَب!** و**أَخ!** و**حَم!**، لما سَيَتَبَيَّن.
إذًا؛ هذه كم؟
أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ، هَنُ!: أربعة.
مع: ذو، وفَمْ!؛ تكون ستة.
يقول:
أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَذَاكَ، وَهَنُ!.
هَنُ!: يقولون إنه كناية عما يُستقبح ذِكْره، كناية عن كل شيء يستقبح ذكره؛ فهو كناية - مثلًا - عن الفَرْج، كناية عن الغائِط، عن البَوْل، عن العَيْب.
واذكر كلام عليٍّ τ حين بَلَغَهُ عن ابن عباس ما بَلَغه، قال: $ما أَسْقَطَ ابْنَ أُمِّ الفَضْلِ على الهَنَاء#[109]، يعني: على العَيْب.
وذلك أن الرافضة، الشيعة الذين سُمُّوا في الأخير الرافضة، جاءوا لعليِّ بن أبي طالب، وقالوا له: {أنتَ الله}، هم لا يقصدون حبًّا لعليٍّ، يقصدون إضلال هذه الأمة؛ كي تقع في الشِّرك، فأمر τ بالأخدود فخُدِّدَ؛ حُفَر، ثم أمر بحَطَب، فمُلِئَت

107
108
109

حَطَبًا، ثم أَمر بإيقادِه فأُوقِدَ، ثم أمر بإلقائِهم في هذه النار، أَحْرَقَهم بالنار، وذلك لعِظَمِ بدعتهم والعياذ بالله؛ لأنها ضِدُّ ما جاء به الرسول - عليه الصلاة والسلام - تمامًا.
فبلغ ذلك ابنَ عباس τ، فقال يعني: $لو كُنْتُ عليًّا لَقَتَلْتُهم؛ لقول النبي ρ: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ"، ولمَا أَحْرَقْتُهم؛ لأن النبي ρ قال: "لا يُعَذِّبُ بالنَّارِ إلَّا اللهُ"#[110].

فبلغ ذلك عليًّا فقال: $مَا أَسْقَطَ ابْنَ أُمِّ الفَضْل على الهَنَاء#[111]، يعني: على العَيْب؛ والعَيْب لا شك أنه يُستقبح ذِكْرُه.
إذًا؛ الـ**هَنُ!**: كل ما يُستقبح ذِكْرُه.

* * *

وَالــنَّقْصُ فِــي هــذَا الأَخِيــرِ أَحْسَــنُ[112]

ما هو الأخير؟
هَنْ! أَحْسَن.
ومعنى **النَّقْصُ!**: أن تُعْرِبه بحركات ظاهرة على آخره؛ هذا النقص.
فتقول: {هذا هَنُكَ}، {واجْتَنِبْ هَنَكَ}، {وتَفَكَّر في هَنِكَ}، فتُعربه بالحركات الظاهرة؛ هذا هو الأَحْسَن.
إذا كان هذا هو الأحسن، فالأحسن أن نُخرجه من الأسماء الستة، وتكون الأسماء خَمْسةً، كما هو المعروف عند الآجُرُّومِيِّ وغيره أنها خمسة.

* * *

وَفِــــــي أَبٍ وَتَالِيَيْــــــهِ يَنْــــــدُرُ[113]

يَنْدُر!: الضمير يعود على **النَّقْص!**.
وما تَالِيَاهُ **في أبٍ وتَالِيَيْهِ!**: **أَخٌ، وحَمٌ!**، يعني: أن النقص يَنْدُر فيها، أي: يَقِلُّ.
وما هو النَّقْص؟
أن تُعرب بحركات ظاهرة على آخره؛ تُرفع بالضمة، وتُنصب الفتحة، وتُجر بالكسرة، وعلى ذلك قال الشاعر:

بِأَبِــــهِ اقْتَــــدَى عَلِــــيٌّ بِــــالْكَرَمْ وَمَــنْ يُشَــابِهْ أَبَــهُ فَمَــا ظَلَــمْ[114]

ولم يقُلْ: {بأبِيهِ اقْتَدَى}، ولم يقُلْ: ومَنْ يُشَابه أباهُ.

بِأَبِــــهِ اقْتَــــدَى عَلِــــيٌّ بِــــالْكَرَمْ وَمَــــنْ يُشَــــابِهْ أَبَــــهُ فَمَــــا ظَلَــــمْ

أَخٌ!: ماذا نقول؟
تقول: {هذا أخو زيدٍ}، و{رأيتُ أخَا زيدٍ}، و{مررتُ بأخِي زيدٍ}.
والظاهر أن لُغتنا العامِّية على هذه اللغة، ولَّا لا؟
يعني: أحيانًا كذا وأحيانًا كذا، أحيانًا يقول: {هَذا أَخُو}، وأحيانًا يقول: {يا أخ}، لكن إذا قال: {يا أخ}؛ فهو على صواب.....
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ!.
قلنا: الضمير يعود على **النَّقْص!**.

وَقَصْــــرُهَا مِــــنْ نَقْصِــــهِنَّ أَشَــــهَرُ[115]

وَقَصْرُهَا!، أي: قَصْر **أَبٍ!**، وتَالِيَيْهِ.

110

111

[112] !والنقصمبتدأ، !في هذاجار ومجرور، متعلق بالنقص، أو بأحسن، !الأخيربدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له، !أحسنخبر المبتدأ الذي هو النقص.
[113] !وفي أبجار ومجرور متعلق بيندر الآتي، !وتالييهمعطوف على أب، !يندرفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النقص.
114

[115] !وقصرهاالواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه، !من نقصهنمن نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه، !أشهرخبر المبتدأ الذي هو قصرها.

مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشَهَرُ!: أشهر من نَقْصِهِنَّ، قصرُها أشهر من نقصهن.
وبهذا عرفنا أن: أبًا، وأخًا، وحمًا!، يجوز فيها ثلاث لغات: الإتمام، والنقص، والقصر.
الإتمام ما هو؟
أن تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء.
والنقص: أن تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة.
والقصر: أن تكون بالألف دائمًا، فتُعرب بحركات مُقدَّرة على الألف.
كم لغة؟
ثلاثة.
تقول: {هذا أبا زيدٍ}، و{رأيتُ أبا زيدٍ}، و{مَرَرْتُ بِأَبا زيدٍ}.
وعلى هذا جاء قول الشاعر:
إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا قَـدْ بَلَغَـا فِـي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا[116]

الشاهد في قوله: وَأَبَا أَبَاهَا!، ولو أَعرَبَها بالحروف لقال: وأَبَا أَبِيهَا قَد بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا!.
إذًا: ثلاث لغات أَنْطِق بها الآن:
{هذا أبو زيدٍ}، و{أكرمتُ أبا زيدٍ}، و{عَجِبتُ من أبي زيدٍ}.
ما هذا؟
هذا الإتمام؛ رفعناها بالواو، ونصبناها بالألف، وجَررناه بالياء.
{هذا أبا زيدٍ}، و{أكرمتُ أبا زيدٍ}، و{عَجِبتُ مِن أَبَا زيدٍ}؛ هذا القصر، وهي لغة فصيحة، لكنَّ الأولى أَفْصَحُ.
{هذا أبُ زيد}، و{أكرمتُ أبَ زيدٍ}، و{عَجِبتُ من أَبِ زيد}؛ هذا النقص.
إذن؛ يجوز فيها ثلاث لغات:
الإتمام: هو أن تُعْرِبها بالحروف؛ رفعًا بالواو، ونصبًا بالألف، وجرًّا بالياء.
القصر: أن تُعربها بالحركات مقدَّرةً على الألف؛ تُلْزِمها الألف دائمًا، تكون بالألف دائمًا، وتُعربها بحركات مُقدرةً على الألف.
النقص: أن تُعربها بالحركات الظاهرة، بدون ألف.
والذي يُناسِبُكم - معشر الطلبة المبتدئين - القَصْر؛ لأنكم لن تَغْلِطوا، لو قال قائل منكم: {جاءَ أبا زيدٍ}:... على لغة القصر: صح.
ولو قال: {مررتُ بأَبا زيدٍ}.....
ولو قال: {أكرمتُ أبا زيدٍ}، ما..... شيء؛ لأنها تستوي اللغتانِ..... تختلف في الإعراب.
نريد أن نُعرب: {جاءَ أَبُو زيدٍ}.
{جاء}: فعل ماضٍ.
و{أبو}: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة - على رأي ابن مالك - وإن كان على الأشهر.....
{أَبُو}: مضاف، و{زيدٍ}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جَرِّه الكسرة الظاهرة في آخره.
{أَكْرَمْتُ أبا زيدٍ}.
{أَكْرَمْتُ}: فعل، وفاعل.
و{أبا}: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة.
{أبا}: مضاف، و{زيد}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جرِّه كسرة ظاهره في آخره.
{عَجِبتُ من أبي زيدٍ}.
{عَجِبتُ}: فعل، وفاعل.
{مِن}: حرف جر.
و{أبي}: اسم مجرور بـ{مِن}، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة.
و{أبي}: مضاف، و{زيد}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

116

أُعْربها على القَصْر.
تقول: {جاء أبا زيدٍ}.
{جاء}: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
{أبا}: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمةٌ مُقدَّرة على الألف، مَنَعَ من ظهورها التَّعذُّر.
{أبا}: مضاف، و{زيد}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
{أَكْرَمْتُ أبا زيدٍ}.
{أَكْرَمْتُ}: فعل، وفاعل.
{أبا}: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مُقدَّرة على الألف، مَنَعَ من ظهورها التَّعذُّر.
و{أبا}: مضاف، و{زيد}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
لكن لو قال قائل: لماذا أَعْرَبْتَ هذه بفتحة مقدَّرة، لماذا لم تقل: علامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؟
أقول: لأني عَرَفْتُ من المتكلم أنه يستعملها مقصورة، وحينئذٍ لا بُدَّ من قرينة، مثل أن يقول المتكلِّم: {أَكْرَمْتُ أبا زيدٍ}، و{عَجِبتُ مِن أبا زيدٍ}.
فأما إذا لم يوجد قرينة، فإنا نُعربها على الأصل، أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة.
الجر: {مَرَرْتُ بأبا زيدٍ}.
{مَرَرْتُ}: فعل، وفاعل.
{بأبا}: الباء؛ حرف جر، و{أبا}: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذُّر.
و{أبا}: مضاف، و{زيدٍ}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
النقص: {جاء أبُ زيدٍ}.
{جاء}: فعل ماضٍ.
{أبُ}: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
{أبُ}: مضاف، زيدٍ: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
{أَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ}:
{أَكْرَمْتُ}: فعل، وفاعل.
و{أبا}: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.
و{أبا}: مضاف، و{زيدٍ}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
{عَجِبتُ من أبِ زيدٍ}.
{عَجِبتُ}: فعل، وفاعل.
{مِن}: حرف جر.
{أبِ}: اسم مجرور بـ{مِن}، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
و{أبِ}: مضاف، و{زيدٍ}: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
فإذا قال قائل: أنا إذا أردت أُنْشِئَ كلامًا الآن، فعلى أي اللغات الثلاث أَمْشي؟
على الأفصح، وهي أن تُعربها تامة: مرفوعةً بالواو، ومنصوبةً بالألف، ومجرورةً بالياء؛ لأننا الآن نحن ليس لنا خِيار؛ لأننا يَحسُن بنا أن نمشي علَى الأفصح من كلام العرب، والأفصح من كلام العرب ما نَطَق به القرآن.
قال الله تعالى: (ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ)[يوسف: من الآية 81]، ولم يقل: (إِلَى أَبَاكُمْ)، ولا: (إِلَى أَبِـِكُمْ).
وقال تعالى: (إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[يوسف: من الآية 8]، ولم يقل: (إنَّ أَبَنا).
وأيش باقي علينا؟
باقي علينا الرفع: (وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)[القصص: من الآية 23]، ولم يقل: (أَبَانَا)، ولم يقل: (أَبُنا).
إذًا؛ فنحن الآن إذا أردنا أن نتكلم، أو أردنا أن نُؤَلِّف كتابًا، فإننا نمشي على اللغة الفصحى، لكن إذا ضاقت بِنا، وأخطأنا اللغة الفصحى، وأتينا بالمرفوع بالألف... اليربوع.
ايش نقول؟ نقول لغة.
إذًا: اعْرِف اللغات تعرف معرفة اللغات هذه:
أننا إذا جاءنا من كلام العرب - نَظْمًا أو نَثْرًا - على خلاف الفصحى، نعرف أنها لغة، وأن ليست خطأً مطبعيًّا، ولا خطأً في النص.

ثانيًا: أنه إذا ضاقت بنا الحِيَل نَجِد المَخْرج.
الآن كثيرًا من المؤذِّنين يقول: {أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ}.
لو أننا مَشَيْنا على اللغة الفصحى في هذه الجملة، لقلنا إن آذانه لا يصح، أن آذانه غير صحيح؛ لأن الخبر لم يأت بعد، فالجملة لم تتم، {أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ}:.....
لازم نجيب الخبر، فيقول مثلًا: {أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ نَبِيٌّ صَادِقٌ}، أو: { أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ عَبْدُ اللهِ ورَسُولُه}، مع أن الجملة تامَّةً.
فنقول اعتذارًا لهذا الرجل: إن هناك لغة، بل إن هناك لُغَيَّةً تُجيز نَصْبَ الجُزْئَيْنِ في {إنَّ}، يعني: تجعل {إنَّ} تَنصِب الجُزْئَيْنِ؛ اسمها وخبرها، وهذا المؤذن ماشٍ على هذه اللُّغَيَّة، مع أنه لا يعرف اللغة، لكن لو سألته: وايش معنى: { أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ }؟
قال: أنا أشهد إنَّ محمدًا هو رسول الله، يعني: المعنى الذي يريده صحيح، لكن العبارة لا تدل عليه.
ومن ذلك أيضًا: قول بعض المؤذنين: {اللهُ وَاكْبَر}.
... بالواو، يعني: لو أَخَذْنا باللغة الفصحى قلنا هذا لا يَسْتَقِيم؛ لأنك ما أَتْمَمْتَ الجملة، أتيتَ بواو عطف، لكن في لغة، وهي فصحى أيضًا؛ لكنها قليلة، تُجيز إبدال الهمزة واوًا إذا ضُمَّ ما قبلها، وهنا الهمزة مضموم ما قبلها، فيجوز أن تقول: {اللهُ وَاكْبَر}.
س:
لا؛ هذه ما هي لغة، هذه خطأٌ مَحْض...، لا يُجْزِئ أَذَانُه، الذي يقول: {الله أَكْبار}، لا يُجزئ أذانه؛ لأن هذا تحريف مُخِلٌّ بالمعنى، {أَكْبَار} يقول إن معناها: جمع {كَبَر}، وهو.....
وبعض يمد همزة الجلالة: {آلله أكبر}، يَسْتَفْهم.....
هذان اسمان.
الثالث: **أَبُ!**، والرابع: **أَخُ!**، والخامس: **حَمُ!**، والسادس: **هَنُ!**.
أَبُ!، و**أَخُ!**، و**حَمُ!**؛ فيها ثلاث لغات:
الإتمام: ما معناه؟
تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء.
والقصر: الحركات الظاهرة؟ الحركات المُقدَّرة، على ايش؟
على الحروف.
القصر: أن تَلْزم الألف دائمًا، وتُرفع بالحركات المقدَّرة على الألف.
النقص:..... بالكسرة.
ائْتِ بها تامة مرفوعة:
مقصورة:
{جاءَ أباكَ}، و{مَرَرْتُ بأباكَ}، و{رَأَيْتُ أباكَ}.
ناقصة:
قال الشاعر: بِأَبِهِ اقْتَدَى عَلِيٌّ بِالْكَرَمْ!.
أبِ!: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
بِأَبِهِ!: الهاء! مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر بالإضافة.
اقْتَدَى!: فعل ماضٍ مبني على الفتح المُقَدَّر على آخره.
بِالكَرَم!:.....
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ!.
أَعْرِب؟
..... والكلام مُتَّصل.
الواو!: حرف قَسَم، يعني: أَقْسَمَ بمَنْ يُشابه أَباه..... عطفًا.
مَنْ!..... لكن هذا تكملة للبيت...

بِأَبِـــهِ اقْتَـــدَى عَلِـــيٌّ بِـــالْكَرَمْ وَمَـــنْ يُشَـــابِهْ أَبَـــهُ فَمَـــا ظَلَـــمْ

مَنْ!: اسم موصول؟
.... اسم شرط جازم.... يَجزم.....
..... مجزوم بـمَنْ!، يُشَابِهْ!:.. سكون.
الضمير يُشابه:..... الفاعل.
مبني على الضم في محل جر.
فَمَا ظَلَمْ!:.....، والفاعل:.....
أيهما أَشْهَر: القصر، أم النقص؟
في الأسماء الثلاثة، النقص أحسن.
القصر أَحْسَن.
خطأ.
لا؛ أنا أسأل: القصر؛ أو النقص؟ ما أقول مطلقًا.
القصر أَحْسَن مُطلقًا؟
القصر أحسن من النقص مطلقًا، ما..... أحسن من....
إذًا؛ فيه التفصيل:
أولًا: بارك الله فيكم، فهمنا الآن: أن **ذُو!** الشرط الخاص بها شرط واحد: أن تكون بمعنى: صاحب، و{فو} شرط واحد: عدم اقترانها بالميم.
أَبُ!، و**أَخُ!**، و**حَمُ!**؛ فيها ثلاث لغات: الإتمام، والقصر، والنقص؛ أفصحها: الإتمام، ثم القصر، ثم النقص، إلا في **هَنُ!**؛ فالأفصح فيها النقص، ويلي ذلك الإتمام، ثم القصر.
يقول المؤلف :
هل يمكن أن.. هذا الكلام من المؤلف؟
نعم يمكن.
وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ!
مِنْ ذَاكَ {ذُو} إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا!
وَالفَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا!
هذا الشرط الخاص.
أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَـــذَاكَ!، أي: يُجر بالياء، ويُنصب بالألف، ويُرفع بالواو.
وَهَنُ! أيضًا: يُرفع بالواو، ويُنصب بالألف، ويُجر بالياء.
وَالنَّقْصُ فِي هذَا الْأَخِيرِ!، وهو: **هَنُ!** .
أَحْسَنُ! : أَحْسَن من الإتمام.
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ!، ما الذي يَنْدُر؟
النقص.
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ!: قَصْرُ هذه الثلاثة أشهر من نَقْصِهِنَّ.
* * *
ثم قال:

وَشَـــرْطَ ذَا الإِعْـــرَابِ: أَنْ يُضَـــفْنَ لَا[117]

شَرْطُ ذَا!: اسم إشارة يعود إلى الإعراب المذكور، وهو: الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، شرطه: **أَنْ يُضَفْنَ!**.

[117] !وشرطالواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف، و!ذامضاف إليه، !الإعرابيدل أو عطف بيان أو نعت لذا، !أنحرف مصدري ونصب، !يضفنفعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و!الاحرف عطف.

.....لَا

لِلْيَـا، كَـ: جَـا أَخُـو أَبِيـكَ ذَا اعْـتِلَا[118]

فإن لم يُضَفْنَ أُعْرِبْنَ بالحركات الظاهرة.
قال الله تعالى: (إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا)[يوسف: من الآية 78].
(أَبًا): نَصَبَها بالفتحة.
وتقول: {هذا أبٌ كَرِيمٌ}، {أَبٌ}: تُرفع بالضمة.
وتقول: {مَرَرْتُ بأبٍ رَحيم}، تَجرُّه بالكسرة.
إذًا: إذا لم يُضَفْن وَجَب إِعْرابُهنَّ بالحركات الظاهرة؛ ضَمًّا في حال الرفع، وفتحًا في حال النصب، وكسرًا في الجر.
إذا أُضِفْنَ للياء فيُعْرَبْنَ أيضًا بحركات، لكنها حركات مُقدَّرة على ما قبل الياء، فتقول: {هذا أبِي}، و{رأيتُ أبِي}، و{مررتُ بأبِي}.
{هذا أبي}.
{هذا}: اسم إشارة؛ مبتدأ.
و{أبي}: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
وتقول: {أَكْرَمْتُ أبي}.
{أبي}: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
وتقول: {نَظَرْتُ إلى أبي}.
فتقول:
{أبي}: اسم مجرور بـ{إلى}، وعلامة جره كسرة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
فإذا قال قائل: {أبِي} مكسورة.
قلنا: هذا الكسر ليس للإعراب، ولكنه لمناسبة الياء.
إذًا: فهذه الأسماء إنْ لم تُضَفْ أُعْرِبت بحركات مقدَّرة - انتبهوا - إنْ لم تُضَفْ أُعربت بحركات ظاهرة، تقول: {هذا أبٌ}، و{رَأَيْتُ أبًا}، و{مَرَرْتُ بأبٍ}.
إنْ أُضِيفتْ إلى ياء المتكلم تُعرب بحركات مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم.
وإنْ أُضِيفَتْ إلى غير ياء المتكلم تُعرب - كما ذكر المؤلف - بالحرف: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.
في لغةٍ يُعربونها بالواو رفعًا، ولو أُضيفت إلى ياء المتكلم، لغةُ مَن؟
العوامُّ، ايش يقولون؟
يقولون: {جاءَ أَبُوي}، لكنهم لا يقولون: {رأيتُ أبايا}، {رأيت أَبُوي}، ولا يقولون: {مررتُ بأبيَّ}، بل يقولون: {مَرَرْتُ بأَبُوي}.
فهي إذًا: مُلازمة للواو.
يُشترط أيضًا: الأسماء أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم.
بَقِي شروط: أن تكون مفردة؛ فإنْ كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبت إعراب المثنى، وإن كانت جَمعًا أُعْرِبت إعراب الجَمْع، أي: بحركات ظاهرة، قال الله تعالى: (وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ)[غافر: من الآية 8]، مِن آبائِهم.
وقال: (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا)[الزخرف: من الآية 22].
وقال: (أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ)[الشعراء: 76].
فأَعْرَبَها بإيش؟ بالحركات الظاهرة.

---

[118] !لليامعطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء، !كجاالكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض، !أخوفاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف وأبي من !أبيكمضاف إليه مجرور بالياء، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، !ذاحال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و!اعتلامضاف إليه. وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار، وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب !الذي هو كونها بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًّافي كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء، وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى !اعتلا@، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

إنْ ثُنِّيَت تُعرب إعراب المثنى؛ بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا.
وإنْ جُمِعت أُعْربت بحركات ظاهرة، وقد سَمِعْتم الأمثلة من القرآن.
ويُشترط أيضًا أن تكون مُكَبَّرة، ضدُّ المُصغَّرة، فإنْ كانت مُصغَّرة أُعربت بالحركات الظاهرة، تقول: {هذا أُبَيُّكَ}، و{رأيتُ أُبَيَّكَ}، و{مَرَرْتُ بأُبَيِّكَ}.
وتقول: {هذا أُخَيُّكَ}، و{رأيتُ أُخَيَّكَ}، و{مَرَرْتُ بأُخَيِّكَ}.
كم الشروط صارت الآن؟
أربعة.
مِن أين أخذنا الشرط الثالث والشرط الرابع؟
أخذناه من كون المؤلف لم يذكرها إلا بصيغة الإفراد، وبصيغة التَّكبير {مُكبَّر}.
اشترط أيضًا: أن تكون **فُو!** خالية من الميم، ذكرها المؤلف أو لا؟
ذَكَرها، وأن تكون **ذُو!** بمعنى: صاحب، وقد ذكرها.
وبهذا تَمَّت الشروط لإعراب الأسماء الستة: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا،..... من كلام المؤلف: إما عن طريق التمثيل، وإما عن طريق التصريح.
س:.....
لأن الألف هنا - على رأي من يرى أنه مكسور - لازمة.
..... يعني: شرط هذا الإعراب، والإعراب سبق: أن {أب، وأخ، وحم} تُستعمل على ثلاثة وجوه، لكنه لا يريد إلا وجهًا واحدًا، لا يريد ابن مالك إلا وجهًا واحدًا، وهو: الإتمام.
فالإشارة في قوله: **ذَا الإِعْرَابِ!** إلى إعراب الإتمام:
أن يُضَفْ؛ هذا واحد.
لا للياء؛ هذا الاثنين.
يعني: أن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها لغير الياء.
أي ياء هي؟
يعني: ياء المتكلم.
فذكر المؤلف الشرطينِ، وبَقِي عليه شرطانِ: أن تكون مفردة، وأن تكون مُكبَّرة.
فالشروط أربعة: أن تكون مفردة، وأن تكون مُكبَّرة، وأن تكون مُضافة، وأن تكون إضافتها بغير ياء المتكلِّم.
فإذا تَمَّتْ هذه الشروط الأربعة، أُعْرِبت: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.
إذا اختلَّ الشرط الأول، إذا قال قائلَ: هل المؤلف ذَكَر الشرطينِ؛ الإفراد والتَّكْبير؟
قلنا: نعم؛ يمكن أن يؤخذ ذلك من تمثيله؛ لأنه ذكرها مفردة مُكبَّرة، ولكنه حقيقةً لم يُفْصِح بالشرط.
قال: إذا كانت غير مفردة؛ فإما أن تكون مجموعةً أو مُثَناةً، فإن كانت مثناة أُعربت إعراب المثنى، وسيأتي - إن شاء الله - وإن كانت مجموعة أُعربت بالحركات؛ يعني: تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة.
إذا لم تكن مضافة - كذلك - تُعرب بالحركات: تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة.
إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلِّم - كذلك - تُعرب بالحركات: تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة، إلا أنها تكون – أَعْني الحركات – بما أُضيف إلى ياء المتكلم، تكون مُقدَّرةً على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
فمثلًا:
إذا قلت: {جاء أَبِي}.
تقول:
{جاء}: فعل ماضٍ، و{أبي}: فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
{أب}: مضاف، والياء: مضاف إليه مبني على السكون في محل جرٍّ.
وهكذا: {أخي}، وهكذا: {حَمِي}.
إذا كانت مجموعة: تُعرب - كذلك - بالحركات ظاهرة، فتقول: {هؤلاء آبَاؤُكَ}، و{رأيتُ آبائَكَ}، و{مررتُ بآبائِكَ}.
قال الله تعالى: (رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ)[الشعراء: من الآية 26].

إذًا: إذا اختلَّ الشرط الأول؛ وهو أن تكون مفردة، فهي إما أن تكون مُثَنَّاة؛ فتُعرب إعراب المثنى، أو مجموعة؛ فتُعرب بحركات ظاهرة.
إذا اختلَّ الشرط الثاني - أن تكون مُكبَّرة - فإنها تُعرب بالحركات الظاهرة.....

... المُقَدَّرة؛ فإنها تُعرب بالحركات الظاهرة، فتقول: {هذا أُبَيُّكَ}، و{رأيتُ أُبَيَّكَ}، و{مَرَرْتُ بِأُبَيِّكَ}.
تُعربها بالحركات الظاهرة؛ ضَمًّا في حال الرفع، وفَتْحًا في حال النصب، وكَسْرًا في حال الجر.
وإذا لم تُضَفْ، كذلك تُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ ظاهرةً؛ فتقول: {هذا أبٌ}، و{رأيتُ أبًا}، و{مَرَرْتُ بأبٍ}.
إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، كذلك تُعرب بحركاتٍ، لكنْ مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم.
قال: **كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا!**.
إعرابُها:
ذَا!: حال من أَخُو، أو من أَبِي؟
من أخو.
والحقيقة أن المعنى..... إذا كان: الأَبُ ذا اعتِلاء، فذُريَّته نفيوا، وإذا كان الأخ ذا اعتلاء، فالأب من باب أولى.
على كل حال هي صالحة للوجهين.
..... ذا اعتلاء، يعني: ذا علو، تقول: {اعْتَلَا الرَّجُلُ}، {يَعْتَلِي}، أي: عَلَا.
المعنى: البيت... للإعراب.
مثاله: **جاءَ أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلا!**، وهذا المثال مُتَضَمِّن للأسماء الستة؛ مرفوعة، ومجرورة، ومنصوبة، كل الأحوال ذَكَرها.
جاءَ أَخُو أَبِيكَ!: حالة كونها عُلو.
أنت إنسان تفهم من ذات الخُلق، يعني: هل هذا خُلق طيب أو لا؟
المعنى: أنه **جاءَ ذَا اعْتِلا**. يعني: هادي، مُكرمًا، محترمًا، لم يأتِ مهينًا، سافلًا.
على كل حال، الغالب أنهم ثلاث: فرح الآباء..... البنين، اللزوم حال الموضع.
كلها جامد، حتى {أخ} جامد، و{أب} جامد، والذي يُشتق من مشتقًّا ليس..... بالحال، بل الحال نفسه.
أي المُضافَين، عندنا {أخ} مضاف إلى {أب}، و{أب} مضاف إلى {الكاف}، فهل هو من {أب} المضاف، أو من {أخ} المضاف؟
لكنْ على كل حال، نرى أنه يجوز الوجهان، حتى الأب يكون ذا اعتِلا.
المعنى: هذا..... ابن عقيل.

* * *

قال المؤلف:

بِـــالْألِفِ ارْفَـــعِ الْمُثَنّـــى وَكِـــلَا[119]

إِذَا بِمُضْـــــمَرٍ مُضَـــــافًا وُصِـــــلَا[120]

الْأَلِفُ يَرْفَعُ الْمُثَنَّى؛ هذا الحكم: يُرْفَع المثنى بالألف، فما هو المثنى؟
يقول في تعريفه: كل لفظ دلَّ على اثنين، في زيادةٍ أَغْنَتْ عن مُتعاطفَيْن، مُتَّفِقَيْن لفظًا ومعنًى.
كل لفظٍ دلَّ على اثنين: خرج به ما دلَّ على واحد، وما دلَّ على جماعة؛ فليس بمثنى.
بزيادةٍ: خرج به ما دلَّ على اثنين بغير زيادة.
مثل: {زَوْج}،..... ولكنه بغير زيادة.
أَغْنَتْ عن مُتَعاطِفَيْن، مُتَّفِقَيْن لفظًا ومعنًى:

---

[119] !بالألفجار ومجرور متعلق بـ!ارفعالتالي، !ارفعفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !المثنىمفعول به لـ!ارفع@، منصوب بفتحة مقدرة على الألف، !وكلامعطوف على المثنى.

[120] !إذاظرف لما يستقبل من الزمان، !بمضمرجار ومجرور متعلق بوصل الآتي، !مضافًاحال من الضمير المستتر في وصل، !وصلافعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، والتقدير: إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافًا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

مُتَعاطِفينِ مُتَّفِقَيْنِ لا مختلفين: فخرج بذلك ما إذا أَغْنَتْ عن متعاطِفينِ مختلفينِ، مثل: {العُمَرَيْنِ}؛ فإنهما غير مُتَفِقَيْنِ لفظًا؛ لأنهما يُطلقانِ على أبي بكر، وعمر ب وهما غير مُتَّفقَيْنِ لفظًا.
و{معنًى} احترازًا من إذا قلتَ: {أَكْرَمْتُ الواقِفَيْنِ}؛ تريد بأحدهما الواقف قائمًا، وتريد بالثاني الذي وقَّف بيتَه، فهذان مُتَّفِقانِ لفظًا، لكنْ مختلفان معنًى، فيكون ملحقًا بالمثنى.
إذا قلتَ: {أَكْرَمْتُ الواقِفَيْنِ} - تريد هذا المعنى - يكون ملحقًا بالمثنى، وليس مثنى.
هذا هو المثنى عندهم في الاصطلاح: كل لفظ دلَّ على اثنين، في زيادةٍ أَغْنَتْ عن متعاطفين متفقين لفظًا ومعنًى؛ هذا هو المثنى.
لأنك مثلًا إذا قلت: {جاءَ المحمدانِ}، فقد أَغْنَتْ كلمة {المحمدانِ} عن {محمدٌ، ومحمدٌ}.
يقول المؤلف: **بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى!**.
فيُرفع المثنى بالألف.
وأما الجرُّ، قال:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ

جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[121]

إذنْ؛ يُنصب المثنى ويُجر بالياء، ولهذا قال: تَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا!.
الياء!: فاعل تَخْلُفُ!، والألف: مفعول به، يعني: أن الياء تكون بدلًا عن الألف جَرًّا! ونَصْبًا!، يعني: في حال الجر، وفي حال النصب.
ومن هنا عرفنا حكم المثنى، وأنه يُرفع بالألف في حال الرفع، ويُنصب ويُجر بالياء.
من أين عرفنا الثاني، أنه يُنصب ويُجر بالياء؟
من قوله:
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ!
جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ!
فتقول: {قامَ الرَّجُلانِ}، و{رأيتُ الرَّجُلينِ}، و{مَرَرْتُ بالرَّجُلينِ}.
لا يختلف في حال النصب، وحال الجر.
وقوله: بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ!، يعني: قد أُلِفَ لغةً عند العرب، لا يَكسرون ما قبل الياء في المثنى، بل يفتحونه، فيقول: {مَرَرْتُ بالرجلينِ}، و{أَكْرَمْتُ الرجلينِ}.
ثم ذكر المؤلف ما يُلحق بالمثنى، فقال: **وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا!**، يعني:..... إذا بمضمر مضافًا وُصِلا.
التقرير: إذا وُصِلا بمضمر حال كونه مضافًا إليه، وقالوا، **وُصِلَا!**: الألف لإطلاق، وليست.....، والضمير في قوله **وُصِلَا!**: يعود على **كِلَا!**، يعني: أن **كِلَا!** تعرب إعراب المثنى، بشرط أن تُضاف إلى الضمير، فإن أضيفت إلى غير الضمير لم تُلحق بالمثنى، تُعرب بحركات مقدَّرة على الألف.
تقول مثلًا: {جاءَني كِلَاهُما}، و{رأيتُ كِلَيْهما}، و{مَرَرْتُ بِكِلَيْهما}.
فإن أُضيفت إلى غير المُضمر أُعربت بحركات مقدَّرة على الألف، فتقول: {جاء كِلَا الرجلينِ}، و{رأيتُ كِلَا الرجلينِ}، و{مَرَرْتُ بِكِلَا الرجلينِ}.
قال الله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا)[الكهف: من الآية 33]، فهنا (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) ما نقول: مرفوعة بالألف، نقول: مرفوعة بضمة مقدَّرة على الألف، مَنَع من ظهورها التعذر.

* * *

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ[122]

كَـــابْنَيْنِ وَابْنَتَـــانِ يَجْرِيَـــانِ[123]

---

[121] سيأتي إعرابه في نفس الباب إن شاء الله.
[122] !كلتامبتدأ، !كذاكالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والكاف حرف خطاب، !اثنانمبتدأ، !واثنتانمعطوف عليه.

المشار إليه، يعني **كِلْتَا!** كـ**كِلا!**: تُرفع بالألف إذا أضيفت إلى ضمير.
اثْنَانِ واثْنَتَانِ! أيضًا مُلحقًا بالمثنى: تُرفع بالألف، وتُنصب بالياء، وتُجر بالياء.
قال الله تعالى: (وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ)[النحل: من الآية 51]، وتقول: {رأيتُ اثنينِ مِنَ الناسِ}، وتقول: {أَقْبَلَ اثْنَانِ مِنَ الرِّجالِ}، وتقول: {مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ مِنَ الرِّجالِ}، و{اثْنَتَانِ} كذلك.
لكنَّ الفرق بين {اثنين، واثنتين}: أن الأول للمذكر، والثاني للمؤنث.
وقوله: **كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ!**: يعني {ابن وابنة} تُعربان كذلك إعراب المثنى؛ تُرفعان بالألف، وتُنصبان وتُجرَّانِ بالياء، سواءً أُضيفت، أو لم تُضَفْ، فتقول: {ابنا زيدٍ}، وتقول: {ابنانِ مِن زيدٍ}، ولا يشترط أن تكون مضافةً.
إذًا؛ ذَكَر المؤلف : أن المثنى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء، وأنه يُلحق به أربعُ كلمات....، ذكره: **كِلَا، وكِلْتا، واثْنَان، واثْنَتَان!**.
وذلك أن **كِلَا، وكِلْتَا!** ليس لهما مفرد، ونحن قلنا: إن المثنى ما دلَّ على اثنين، في زيادةٍ أَغْنَتْ عن مُتَعاطِفَينِ مُتَّفِقَينِ لفظًا ومعنًى، و**كِلَا!** ليست لها مفرد، وكذلك **كِلْتَا!، اثْنَانِ!** أيضًا ليس لها مفرد من لفظها، لها مفرد من معناها.
واحد، يعني: مِن اثنينِ، واحدة: من اثنتينِ.
الذي ذكره المؤلف مما يُلحق بالمثنى عرضًا: **كِلَا، وكِلْتا!**، إذا أُضيفتا للضمير، والثاني: **اثْنَانِ، واثْنَتَانِ!** مُطلقًا.
أما قوله: **كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ!**، فليست {ابنانِ وابنتانِ} مُلحقانِ بالمثنى، بل هما مثنًى حقيقةً، لكنْ هذا يَقيس الملحق بالمثنى على المثنى حقيقةً.
ثم قال:.....، يعني: جاء أخوان؛ أحدهما: أخ نَسَبٍ، والثاني: أخ.....
ما تقول في البحرين، هل هما مثنًى أو لا؟
إذا كنتَ تقصد بَحرًا وبَحرًا فهما مثنًى،.....؛ ما دلَّ على اثنين بزيادة أغنت عن متعاطفين، وإن كنت تقصد البلد.....
إذا قلت: {رأيتُ واقِفَيْنِ}، أي: قائِمَيْنِ على أقدامِهما؛ مثنًى.
وإذا قلت: {رأيتُ واقِفَيْنِ}؛ تريد أن أحدهما واقفٌ على قدمه، والثاني مُوقِف بيتَه،.... لاختلاف المعنى.
{العُمَرين}؛ هل هو مثنى أم ملحق؟
ملحق، لماذا؟
ليسا مُتَّفقين لفظًا؛ لأن هذا أبو بكر، وهذا عُمر.
يُرفع المثنى بالألف نيابةً عن الضمة؛ هذا هو المشهور، ويُنصب بالياء، ويُجر بالياء، وبعض العرب.....
يقول:
بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلَا!
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا!
الْأَلِفِ!: متعلق بالرفع.
و**الْمُثَنَّى!**: مفعول **ارْفَعِ!**.
و**كِلَا!**: معطوف على **الْمُثَنَّى!**، يعني: و**ارْفَعْ كِلَا** أيضًا.
ولكنْ يُشترط في **كِلَا!** أن تكون مضافةً للضمير، ولذا قال: **إذا بِمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلَا!**.
مُضَافًا!: حالٌ من نائب الفاعل في **وُصِلَا!**، يعني: إذا **وُصِلَا مضافًا بِمُضْمَرٍ** فإنه يكون ملحقًا بالمثنى، فإن أضيف لغير مضمر فإنه لا يُلحق بالمثنى.
كقوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[الكهف: من الآية 33]، و{كِلَا الرجلين قائمٌ}، فهنا.... ليست ملحقة بالمثنى؛ لأنه أضيف إلى اسم ظاهر، و(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) أيضًا غير ملحق بالمثنى؛ لأنه أضيف إلى اسم ظاهر.

إذا قال قائل: لماذا قلنا أن **كِلَا وكِلْتَا!** ملحقان بالمثنى؟
نقول: لأنه لا ينطبق عليهما حدُّ المثنى؛ لأن المثنى: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين، بزيادة أَغْنَتْ عن متعاطفين متفقين لفظًا ومعنًى.

---

[123] !إكابنينجار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي، !وابنتينمعطوف على ابنين، !يجريانفعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

و**كِلَا!** ليست دالة على اثنين؛ باعتبار - مثلًا - لو قلت: فصلت **كِلَا!** بعضها عن بعض تكون دالة على المفرد، لا، هي وُضعت هكذا، فليس لها مفرد، وبهذا نعرف أن كل شيء ليس له مفرد فإنه لا يكون مثنى بالمعنى الذي ذكرناه، **كِلْتَا كَذَاكَ!**: أي كـ**كِلَا!**، يكون ملحقًا بالمثنى إذا أضيف إلى الضمير.
قال الله تعالى: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)[الإسراء: من الآية 23].
قال: **كِلْتَا كَذَاكَ!**.
ثم قال:
اثْنَـانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ**!**.
اثْنَـانِ!: مبتدأ.
و**اثْنَتَانِ!**: معطوف عليه.
و**كَابْنَيْنِ!**: جار ومجرور؛ وهو خبر المبتدأ.
وقوله **يَجْرِيَانِ!**: حال، ويجوز أن نجعل **يَجْرِيَانِ!** هي الخبر.
و**كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ!**: متعلق بـ**يَجْرِيَانِ!**.
المعنى: أن **اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ!** يُلحقان بالمثنى، ويُعربان إعراب **ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ!**، فتقول مثلًا:
{عندي رَجُلانِ اثْنَانِ}، وتقول: {عندي امرأتانِ اثْنَتانِ}، فتعربها..... بالألف، وتقول: {رأيتُ رَجُلين اثنين}، و{رأيتُ امرأتين اثنتين}، وتقول: {مَرَرْتُ برَجُلين اثنين}، و{مَرَرْتُ بامرأتينِ اثنتينِ}، وتُلحق بالمثنى؛ لأنه ليس لها مفرد لفظي، إذ لا يقال: {اثْنَ واثْنَ}، ولا {اثْنَة واثْنَة}؛ إذ عُقِّبت هكذا.
الملحق بالمثنى الآن كم شرط؟
أربعة.
كِلَا وكِلْتَا!: بشرط الإضافة إلى ضمير.
و**اثْنَانِ واثْنَتَانِ!**، مطلقًا: ملحقانِ بالمثنى، وسبب ذلك أنه لا ينطبق عليهما تعريف المثنى.
* * *
ثم قال:

وَتَخْلُــفُ الْيَــا فِــي جَمِيعِهَــا الْأَلِــفْ[124]

جَــرًّا وَنَصْــبًا بَعْــدَ فَــتْحٍ قَــدْ أَلِــفْ[125]

اليَاء!: فاعل، والألف: مفعول به.
وقوله **فِي جَمِيعِهَا!**: أي في المثنى وما أُلحق به.
تَخْلُفُ الْيَا!: الياء فاعل، والألف: مفعول به، يعني: أن الياء تكون خلفًا عن الألف في حالتي الجر والنصب.
مثال ذلك: {قام الرجلانِ}؛ فاعل مرفوع بالألف.
{رأيتُ الرجلين}: جاء بدل الألف ياء.
{مَرَرْتُ بالرجلَين}: جاء بدل الألف أيضًا ياء.
فصار المثنى الآن يُعرب كالتالي:
إذا كان مرفوعًا: فبالألف نيابةً عن الضمة.
إذا كان منصوبًا: فبالياء نيابةً عن الفتحة.
إذا كان مجرورًا: فبالياء نيابةً عن الكسرة.
فإذا قال قائل: كيف عَرَفنا هذا؟
نقول: مِن تَتَبُّع كلام العرب، وعلماء اللغة تَعِبوا تعبًا عظيمًا في طلب اللغة، حتى كان الواحد منهم يسافر إلى البادية في شِعاف الجبال، وفي..... الرمال؛ يبحث عن أعرابي واحد يسأله عن مسألة في النحو، وهذا من..... الله؛ لأن هذا بحفظ اللغة العربية التي هي لغة القرآن والحديث.

---

[124] **!**وتخلففعل مضارع، **!**اليافاعله، **!**في جميعهاالجار والمجرور متعلق بتخلف، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه، **!**الألفمفعول به لتخلف.
[125] **!**جرًّامفعول لأجله، **!**ونصبًامعطوف عليه، **!**بعدظرف متعلق بتخلف، وبعد مضاف، و**!**فتحمضاف إليه، **!**قدحرف تحقيق، **!**ألففعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فتح، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

هذانِ بابان من الأبواب التي تَنوب بها الحروف عن الحركات.
* * *
الباب الثالث، قال:

وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ وَبِيَــا اجْــرُرْ وَانْصِــبِ[126]

سَالِـــمَ جَمْـــعِ عَـــامِرٍ، وَمُـــذْنِبِ![127]

هذا باب جمع المذكر السالم.
يقول المؤلف:
ارْفَعْ بِوَاوٍ!: نيابةً عن الضمة.
وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ!: نيابةً عن الكسرة في الجر، والفتحة في النصب.
وقوله: **سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ!**.
سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ!، يعني: يريد بذلك الجمع السالم؛ لأن السالم مفردها، لأن الجُموع تنقسم إلى قسمين:
جموع لا يَسلم مفردها من التغيير عند الجمع؛ فهذه خارجة بقوله: **سَالِمَ جَمْعِ!**.
وجموع لا يتغير، فهو داخل في قوله: **سَالِمَ جَمْعِ!**.
..... لهذه المسألة:

{رَجُل}، الجمع: {رِجال}.
هل {رجال} جمع مذكر سالم؟
لا؛ لأنه تَغَيَّر.
{مُسلِم}: {مسلمونَ}، جمع مذكر سالم؛ لأن المفرد لم يتغير، ولهذا سُمي جمع مذكر سالم، أي سالم المفرد، أي لا يتغير، فإن تغيَّر فإنه لا يعتبر جمع مذكر سالم.
وقوله: **سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ!**.
كلمة **عَامِرٍ!**: هذه عَلَم.
مُذْنِبٍ!: هذه صفة.
فأفادنا المؤلف بذلك: أن جمع المذكر السالم يكون جمعًا للأعلام، ويكون جمعًا للأوصاف، وهو كذلك جمع المذكر السالم ما يخرج عن هذين الأمرين؛ إما عَلَم، وإما وَصْف، فغير العَلَم لا يُجمع جمع المذكر السالم، فيكون ملحقًا به.
..... مثلًا: ملحقة بجمع المذكر السالم، وليست جمع مذكر سالم؛ لأنها ليست عَلَمًا، ولكنْ ننظر أيضًا، كلمة **عَامِرٍ!**: عَلَمًا لمذكر عاقل، والمراد بالعاقل هنا: ما مِن شأنه أن يَعقل.
فلو فرض أن عندنا عشرة مجانين، كل واحد اسمه عامر، نجمعهم جمع مذكر سالم؟
نعم؛ لأن المراد بالعاقل هنا: ما مِن شأنه أن عَقَل.
لو سمَّينا فرسًا أو حصانًا باسم عَلَم، وسمَّينا أيضًا بهذا العَلَم خُيولًا أخرى، فهل نجمعها جمعًا مذكرًا سالمًا؟
لا؛ لأنها ليست بالعاقل، لا بُدَّ أن يكون لمذكر، وأن يكون لعاقل.
في أيضًا شروط:
أن يكون سالمًا من التاء، فإن سَلِم متصلًا به التاء فإنه لا يُجمع جمع المذكر السالم.
مثل: {حمزة}، لا يجمع جمع المذكر السالم، لماذا؟
لأنه فيه التاء، وإذا كان فيه التاء فإنه لا يُجمع جمع المذكر السالم، بل يُجمع: إما جمع مؤنث سالم، أو يؤتى بكلمة {ذو} مضافةً إلى المفرد.
مُذْنِبٍ!: وَصْف لمذكر عاقل.

---

[126] !وارفعفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بواوجار ومجرور متعلق بارفع، !وبياجار ومجرور متعلق باجرر الآتي، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه، أي: اجرر بياء. وانصب بياء !اجررفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت !وانصبفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، وهو معطوف بالواو على اجرر.
[127] !سالممفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف، و!جمعمضاف إليه، وجمع مضاف، و!عامرمضاف إليه، و!مذنبمعطوف على عامر.

وما أَذْكَى المؤلف أتى بكلمة **مُذْنِب!**؛ لأن الذَّنْب إنما يكون للعقلاء، فالبهائم ما تُوصف بأنها مُذْنِبة، فكأنه أشار إلى أنه لا بد أن يكون وصفًا لعاقل، وذلك بقوله: **مُذْنِب!**؛ لأن غير العاقل لا يوصف بالذَّنْب أبدًا، فهذا من ذكائه .

س:

اسم جنس.

نعم، لو سمعت إنسان بأرض، أو أنثى بأرض.....

س:

يسمى عَلَمًا، لكنْ لا يُجمع جمع مذكر سالم، ولو كان سالمًا.

س:

لا؛ لأنه قيَّده، قال: رفعًا ونصبًا، يعني معناه: إذا كان مرفوعًا جِئْنا بالألف، وإذا كان منصوبًا أو مجرورًا جِئْنا بالياء، لكنَّ الياءُ نيابةً عن الفتحة والكسرة، والألف نيابةً عن...

س:

..... لكنَّها إذا كان المثنى منصوبًا، أو مجرورًا فنحن نغيِّر من الألف إلى الياء، وليس معناه أن الياء نائبةً عن الألف؛ الألف علامة إعراب في حال الرفع.

س:

لا، ما أراد هذا، أراد أنها تَخلُفها، يعني: تأتي بدلًا عنها، لكنْ نيابةً عن الفتحة في حال النصب، وعن الكسرة في حال الجر، وهذا مفهوم الكلام من الأول، وغير.....

س:

ملحق، السبب أن ابن جاءت بالهمزة، همزة الوصل؛ لأن أوله ساكن، ولا يمكن أن يُنطق بكلمة أولها ساكن إلا بهمزة الوصل.

س:

..... لكنَّ الهمزة تسقط عند الوصل، تقول مثلًا: {محمد بن عبد الله}؛ تسقط، ما تقول: {ابن}، لكنَّ الظاهر من الصبيان الصغار يقولون ابن..... ألف.

س:

لا بمعنى.....، هذه بمعنى.... يعني بمعنى.....

قال المؤلف تعالى:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ**!**

سَالِـمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ**!**

هذا مُسْتَثْنَى مما يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، يستثنى منهم أبواب: منها هذا الباب، وهو باب: جمع المذكر السالم، فقولنا: جمع المذكر، احترازًا من جمع المؤنث.

وقولنا: **سَالِمِ!**، السالم، يعني: الذي سَلِم فيه بناء المفرد؛ هذا معنى السالم.

يعني: لم يتغير، خرج به الجمع الذي يتغير به المفرد، فهذا لا يُرفع بالواو، ولا ينصب بالياء، ولا يجر بالياء.

مثال ذلك:

{الأَعْراب، الرِّجال، الأَقْوام}: هذه لا ترفع بالواو، ولا تنصب وتجر بالياء، لماذا؟

لأنها ليست جمعًا سالمًا، والمؤلف يقول: **سَالِمِ جَمْعِ!**.

عَامِرٍ وَمُذْنِبِ!:

كلمةً **عَامِرِ!**: يشير بها إلى العَلَم.

و**مُذْنِب!**: يشير إلى الصفة؛ لأن **مُذْنِب!** وَصْف، و**عَامِرِ!**: عَلَم، اسم رجل، لا يريد المؤلف في كلمة **عَامِرِ!** اسم الفاعل الذي عَمَّر البيت مثلًا، إنما يريد عَلَم الرجل، مثل: {عُقبة بن عامِر}، أبوه اسمه {عامر}، هل معناه: أن أباه عمَّر بُيوتًا؟

لا؛ ولكنْ هذا عَلَم، فأشار بهذين المثالين إلى العَلَم، وإلى الصفة.

فستفيد إذًا: أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا عَلَمًا، أو صفةً، وهو كذلك لا يكون إلا عَلَمًا أو صفةً.

فإن كان غير عَلَم ولا صفة، فإنه يكون مُلحقًا بجمع المذكر السالم في إعطائه حكمه إعرابًا، وإن لم يكن منه حقيقةً.

جمع المذكر السالم ما هو؟

هو الذي سَلِم فيه بناء مفرده.

رجال: جمع مذكر، ولكنْ ليس بسالم؛ لأن {رِجال} جمع {رَجل}، انظر الآن: كان {رَجُل} مفتوح الراء، فلما جُمع صار مكسور الراء، مفتوح الجيم، وزِيدَ فيه ألف: {رجال}.
أما جمع المذكر السالم: لا يتغير المفرد فيه.
عَامِر!، تقول فيه: {عَامِرونَ}، **مُذْنِب!**: {مُذْنِبونَ}.
فالآن لم يتغير المفرد إطلاقًا، غاية ما فيه أنه لَحِقَتْه العلامة، وهي الواو والنون خطأ.
ولهذا نقول {سَنَة} جمعه: {سِنُونَ}، هل هي جمع مذكر سالم؟
لا؛ لأنه تغير المفرد، لكنها ملحقة بجمع المذكر السالم.
{أرض}، نقول فيها: {أَرَضُونَ}، هل تكون جمعًا مذكرًا سالمًا؟
لا؛ لأن المفرد تغيَّر، إذًا هي ملحقة بجمع المذكر السالم، تُعرب إعرابه، وإن لم تكن منه.
نرجع مرة ثانية:
الآن بحثنا في **عَامِر ومُذْنِب!**: وجدنا أن **عَامِر!** عَلَم، و**مُذْنِب!** صفة.
إذًا لا يمكن أن يكون جمع المذكر السالم إلا عَلَمًا أو صفة.
نرجع للمرة الثانية للبحث في **عَامِر ومُذْنِب!**:
عَامِر!: عَلَم لمذكر، ليس عَلَمًا لأنثى، عاقل، ليست كـ{لَاحِق} اسم فرس، ومع.... فهي عَلَم لعاقل خالٍ من التاء، عامر: ما فيه تاء، ما قيل: عامرة، خالٍ من التركيب.
التركيب.
ما هو التركيب؟
التركيب: إما تركيب مَزْجِي، أو تركيب إضافي، أو تركيب إسنادي، المهم أنه خالٍ من التركيب، فهو عَلَم لمذكر عاقل، خالٍ من التاء، ومن التركيب.
كم الشروط؟
خمسة.
إن لم يكن عَلَمًا لكنه مذكر: كـ{ثوب} مثلًا، {ثوب}: مذكر، لكنه ليس بعَلَم، لا يمكن أن يكون جمع مذكر سالم؛ لأنه ليس عَلَمًا.
فلو سميتُ ابني {ثَوْبًا}: يُجمع جمع مذكر سالم؟
نعم؛ لأنه عَلَم لمذكَّر.
أما {ثوب}، ما يُلبس: فهذا لا يُجمع جمع مذكر سالم.
عَلَمًا لمذكر كـ{إنسان}، عَلَمًا لأنثى، فإنه لا يُجمع جمع مذكر سالم، مثل: سعاد، ما نقول؟
{سعادون}، لماذا؟
لأنه عَلَم على أنثى، و{عامِر}: عَلَم لمذكر.
إذا كان عَلَمًا لمذكر غير عاقل مثل: لاحق..... لجمال، فإنه لا يجمع جمع مذكر سالم؛ لأنه جمع مذكر سالم لغير عاقل.
{طلحة}: عَلَم لمذكر عاقل، لكن فيه تاء التأنيث، فلا نقول {طَلْحُونَ}، ولكنَّ الصحيح في هذا أنه يجمع جمع المذكر السالم؛ لأن التاء فيه بنية..... فهي زائدة.
وعلى هذا فنقول: لو كان عندنا ثلاثة رجال اسمهم {طلحة}، نقول: {جاء طَلْحُونَ}؛ ولا بأس لأن التاء في نيَّة..... لكونها زائدة.
{قتادة}: لا تجمع على حسب الشروط التي.....، لكنْ على القول الراجح تُجمع، فنقول: {قَتَادُونَ}، إذا كان عندنا ثلاث رجال يُسمَّوْن بهذا الاسم.
إذا كان مُركبًا تركيبًا مَزْجِيًّا، والتركيب المَزْجِي: ضَمُّ كلمتين إلى آخريين، ضَمُّ كلمتين بعضهما إلى بعض، لا على سبيل الإضافة.
مثل: {بَعْلَبَك}، لو سميتَ ولدَك {بَعْلَبَكَّ}، وكان زميلك سمَّى ولده {بَعْلَبَكَّ}، زميلك الثاني سَمَّى ولدَه {بَعْلَبَكَّ}، وجاء.....، ماذا تقول؟..... تكون؟
لا؛ ما يصلح؛ لأنه مُركب تركيبًا مزجيًا، لكنْ ماذا تقول إذا جاء الثلاثة؟
قالوا: تأتي بكلمة {ذَوُو}، بمعنى: أصحاب، فتقول: {جاء ذَوُو بَعْلَبَكَّ}، أي: أصحاب هذا الاسم، والمسألة سهلة، بدل ما تقول: جاء.....، تقول: {جاء ذَوُو بَعْلَبَكَّ}.

ولكنْ ذهب بعض علماء النحو إلى جواز جمع المذكر المركب تركيبًا مَزْجِيًّا جمعًا مذكرًا سالمًا، وعلى هذا فنقول: جاء.....، وهذا بناءًا على القاعدة؛ القاعدة السائرة السائدة الشامخة: أنه إذا اختلف النحويون في مسألة على قولين، أخذنا بالأسهل، فنقول على القول الراجح: جاء.....

التركيب الإضافي:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَا اللهِ بِالْبَيْتِ سَبْعَةً		وَحَجَّ مِنّا النّاسُ الْكِرَامُ الْأَفَاضِلُ[128]

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سَقَاوَنَا		ونَحْنُ بَوَادِي عَبْد شَمْسٍ وهَاشِم[129]

سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ**!**.

تَقدَّم الكلام على: **عَامِر!**، وأنه إذا تأمَّلْتَه وجدتَ أنه عَلَم لمذَّكر عاقل، خالٍ من التاء، ومن التركيب، وقد تكلَّمنا على هذا منطوقًا ومفهومًا.

خالٍ من التاء: فإن كان مقرونًا بالتاء لن يُجمع جمعًا مذكرًا سالمًا، ولو كان وصفًا لمذكر عاقل، مثل: {علَّامة}، رجلٌ علَّامة، لا تَقُلْ: {علَّامون}، لو جاءت..... علماء كلهم جيد في العِلْم، كل واحد يستحق أن يقال: {علَّامة}، فجاءك ثلاثة ممن هذا الوصف فيهم، هل تقول {جاءني عُلَماء علَّامون}؟

لا، لا تَقُلْ، ولكنْ هذا فيه خلاف أيضًا، يقول بعض النحويون: جائز، إذا عَلِمْنا المراد فهو جائز، حتى وإن كان مقرونًا بالتاء.

جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ**!**.

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا[130]

وَبَابُهُ أَلْحِقَ وَالْأَهْلُونَا[131]

وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أَلْحِقَ**!**.

فالأُولى: (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)[الفتح: من الآية 11]، بالواو؛ لأنها فاعل، و(إِلَى أَهْلِيهِمْ)[الفتح: من الآية 12]، بالياء؛ لأنها مجرورة بـ(إلى).

* * *

أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَعِلِّيُّونَا[132]

وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا[133]

أَرْضُونَ شَذَّ**!**.

وَالسِّنُونَا**!**.

يعني: وكذلك أُلْحق بجمع المذكر السالم؛ **السِّنُون!**: جمع سَنَة، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء.

128

129

[130] !وشبهالواو حرف عطف، شبه: معطوف على عامر ومذنب، وشبه مضاف، و!ذينمضاف إليه مبنى على الياء في محل جر، !وبهجار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي !عشرونامبتدأ.

[131] !وبابهالواو عاطفة، باب: معطوف على قوله عشرون، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه، !ألحققعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، !والأهلونمعطوف على قوله عشرون.

[132] !أولوو!عالمونو!عليونو!أرضون@: كلهن معطوف على قوله عشرون.

[133] !شذفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها، لأنها استئنافية، وقيل: بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات، والمتعاطفات مبتدأ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط، !والسنونمعطوف على قوله عشرون.

وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا**!**، **أي: شذَّ.**

* * *

وَبَـــــابُهُ، وَمِثْـــلُ حِـــينٍ قَـــدْ يَـــرِدْ[134]

ذَا الْبَـــابُ، وَهُـــوَ عِنْـــدَ قَـــوْمٍ يَطَّـــرِدْ[135]

وَبَابُهُ**!**.

دَعَـــانِي مِـــنْ نَجْـــدٍ؛ فـــإِنَّ سِـــنِينَه لَعِـــبْنَ بِنَـــا شِـــيبًا وشَـــيَّبْنَنَا مُـــرْدَا[136]

[134] و**!**بابهمعطوفان على قوله عشرون، **!**ومثلالواو عاطفة أو للاستئناف، مثل: نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي، ومثل مضاف، و**!**حينمضاف إليه، **!**قدحرف تقليل، **!**يردفعل مضارع.

[135] **!**إذااسم إشارة فاعل يرد، **!**البابدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، **!**وهومبتدأ، **!**عندظرف متعلق بيطرد الآتي، وعند مضاف، و**!**قوممضاف إليه، **!**يطردفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربًا بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب **!**حين@: بالضمة رفعا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

[136]

.....وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ!
ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ!
س:
اختلفوا فيها، ليسوا متفقين على هذه الشروط.
س:
لا؛ ما هو شرط، هذا ليس بشرط..، لو نقول لا يمكن أن نجمع ما.....
س:
المفعول به: هو الذي وقع عليه فِعْل الفاعل.
س:
(وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)[العنكبوت: من الآية 43]، هذا جمع مذكر سالم على الحقيقة.
س:
مفردها: عالِم.
{العالِمون}: جمع مذكر سالم، و{العالَمون}؛ بالفتح: ملحق بجمع المذكر السالم.
س:
إذا سألوا أعطِهم ما ترى، لكنْ لو قال..... تقول له هذا الحديث.
س:
{علَّامة} جمع {علَّامون}.
س:
..... الجواب، أنا عندي قاعدة - أسأل الله ألا يؤاخذني بها - أنه إذا اختلف النحاة على قولين أخذنا بالأسهل، وليس هذا من باب تَتَبُّع الرُّخص.
س:
لا، ولا الرسول، القرآن.....، أما السُّنة ففيها خلاف بين العلماء؛ لأن السُّنة يرويها الرواة بعد تغير.....، وأكثر المحدِّثين على..... المعنى، لكنَّ الذي عليه ابن هشام، ومعه جماعة من العلماء، ومنهم مالِكٌ: أن الأصل أنها على اللغة العربية، الأصل أنها من كلام الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لكنْ مع ذلك أحيانًا يشددونها.
مثل: $يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ#[137]، قالوا: إن هذا إنه جاء على لغة..... على هذه اللغة، وقالوا: إن هذه لغة شاذة، حتى أن بعض العلماء زعم أن قوله تعالى: (فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[المائدة: من الآية 71].
قالوا: إن (كَثِيرٌ) فاعل، ولكنه ليس بصحيح، وأن (كَثِيرٌ) هذه: بدل من الواو.
س:
لا، ما أظن هذا، يمكن.....
س:
لا، قد يكون شاذًّا، لكنه على القواعد فقط.
القاعدة العامة في اللغة تأتي للقراءة أحيانًا مخالِفة.....، لكنْ مع ذلك نقول: الشاذ أنتَ؛ القرآن ما فيه شيء شاذٌّ.
..... أن جمع المذكر السالم، وما أُلحق به يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء، وأن الملحق به: إما ألا يكون عَلَمًا لعاقل، أو نقول بعبارة عامة:
الملحق به: كل ما اختلَّت فيه الشروط فهو ملحق به، بـألَّا يكون عَلَمًا، أو عَلَمًا لغير عاقل، أو عَلَمًا لمؤنث أو عَلَمًا..... النساء، أو عَلَمًا مُركبًّا، وما أشبه ذلك.
المهم؛ ما اختل فيه شرط من الشروط، وعُومِل مُعامَلَته، فإنه يقال فيه: ملحق بجمع المذكر السالم، ونحن الآن نأخذ مثالًا، أو أمثلة على ذلك:
إذا قلنا: {قامَ المسلِمينَ}، صحح هذه العبارة أو خَطِّئْها؟
خطأ؛ {قامَ المسلِمونَ}.
هذا الخطأ؛ خطأ أم صواب؟

137

هذا الصواب، لماذا؟
لأن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو.
أَعْرِب:

... المُلحق به إلا أن يكون عَلَمًا لعاقل أو نقول عنه...
الملحق به: كل ما اختلَّتْ فيه الشروط؛ فهو ملحق به، بأن لا يكون عَلَمًا، أو عَلَمًا لغير عاقل، أو عَلَمًا لمؤنث، أو عَلَمًا مختومًا بالتاء، أو عَلَمًا مُركبًّا، وما أشبه ذلك.
المهمُّ: ما اختَلَّ فيه شرطٌ من الشروط، وعُومِل معاملتَه؛ فإنه يُقال فيه: ملحق بجمع المذكر السالم.
ونحن الآن نأخذ أمثلةً على ذلك:

إذا قلنا: {قامَ المسلِمينَ}؛ صَحِّحِ العبارة أو خَطِّئْها؟
قامَ المسلِمونَ.
هذا الخطأ أو الصواب؟
هذا الصواب.
لماذا؟
لأن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو.
أَعْرِب.
{قامَ}: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
{المسلِمونَ}: فاعل مرفوع بالضمة المقدَّرة على الواو.
{المسلِمونَ}: فاعل مرفوع بالواو عِوضًا عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.
ما قاله الأخ محمد قاله بعضُ النحويين، وقال: إنَّ الحركات مقدَّرةٌ على هذه الحروف؛ فالضمةُ مقدَّرة على الواو، والفتحةُ مقدَّرة على الياء، والكسرةُ مقدَّرة على الياء، لكنَّ كلام الماتِن يدل على أن الواو هي علامة الرفع، قال:
وَارْفَعْ بِالْوَاوِ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ[138]

الواو هي علامة الرفع نيابةً عن الضم.
صَحِّحْ هذه العبارة: {أَتَى المسلِمينَ أَمْرَ اللهِ}.
الصحيح: {أَتَى المسلِمونَ أَمْرَ اللهِ}.
هذا الصواب؟
نعم.
أَعْرِبها؟
{أَتَى}: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف.
{المسلِمونَ}: فاعل مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و{النون}: عِوَضٌ عن التنوين في الاسم المفرد، يعني التنوين في {زيدٌ} جعلوا بَدَلها النون في الجمع.
.....
يحتمل المعنى: {أتاهم أَمْرُ الله}، ويحتمل أنه: {أَتَوْا هُمْ أَمْرَ الله}.
.....
إذا قلت: {أمرُ}، المسلمين، وإذا نُصِبَتْ، صار المسلمون.
لا ما ينفع، هذه لغة شاذة.
نون جمع المذكر السالم، هل تُفتح أو تُكسر؟
تُفتح.

* * *

[138] سبق في نفس الباب.

وَنُـــونَ مَجْمُـــوعٍ وَمَـــا بِـــهِ الْتَحَـــقَ[139]

فَـــــــــــــــــــافْتَحْ.....

سواء مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبًا، نونُه مفتوحة، تقول: {المسلمونَ، والمسلمينَ}.

.....وَقَـــلَّ مَـــنْ بِكَسْـــرِهِ نَطَـــقْ[140]

يعني: قَلَّ مَنْ نطقَه بكَسْر النون من العرب، يعني: قَلَّ مَنْ قال: {المسلمونِ، المسلمينِ}.

* * *

وَنُـــونُ مَـــا ثُنِّـــيَ وَالْمُلْحَـــقِ بِـــهْ[141]

بِعَكْـــــــــسِ ذَاكَ اسْـــــــــتَعْمَلُوهُ...[142]

يعني: ففَتَحوه، أو كَسَروه؟

كَسَروه.

وَقَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَقْ!.

فقالوا: {الزَّيدانِ، والعُمَرانِ، والزَّيْدينِ}.

وَقَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَقْ!.

قَلَّ مَنْ قالَ: {الزَّيدانَ، والعُمَرينَ}، مِثْلُ هذه بسيطة.

{أرضون}، هل يُقال: {أَرْضونَ} كجمع المذكر السالم، أو {أَرْضِينَ}، أو ماذا؟

لماذا لا تكون جمعًا؟

لِيست عَلَمًا، يكفي هذا، ليست عَلَمًا، أحسنتَ.

أَعْرِب؟

$خَلَقَ اللهُ الأَرْضِينَ#[143].

هو قال: {اللهُ} فاعل مرفوع وعلامة رفعِه ضمةٌ مقدَّرة على آخره.

هذا صحيح، لكنهم قالوا: مِن باب التأدُّب، نقول: الاسم الكريم، أو: لفظ الجلالة؛ لأنك إذا قلت: الله، فقد تريد به المسمى، المسمى، لا. هذا اللفظ، فإذا قلت: الاسم الكريم، أو لفظ الجلالة، كان أحسن.

{سِنِينَ}، هل هو ملحق بجمع المذكر السالم، أو مُعرب بالحركات على النون؟

ملحقٌ.

ائْتِ بمثال.

{...الناسَ سنونَ}.

.....

يقول ابن مالك:

وَمِثْـــلَ حِـــينٍ قَـــدْ يَـــرِدْ ذَا الْبَـــابُ[144]

---

[139] !ونونمفعول مقدم لافتح، ونون مضاف، و!مجموعمضاف إليه، !ومالواو عاطفة ما: اسم موصول معطوف على مجموع، مبني على السكون في محل جر، !بهجار ومجرور متعلق بالتحق الآتي، !التحققعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

[140] !فافتحالفاء زائدة لتزيين اللفظ، وافتح: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !وقلفعل ماض، !مناسم موصول في محل رفع فاعل بقل، !بكسرهالجار والمجرور متعلق بنطق، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه، !نطققعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وتقدير البيت: افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة: أي في حالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

[141] !ونونالواو عاطفة، نون: مبتدأ، ونون مضاف، و!مااسم موصول مضاف إليه، !ثنفعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، !والملحقمعطوف على ما، !بهجار ومجرور متعلق بالملحق.

[142] !بعكسجار ومجرور متعلق باستعملوه، وعكس مضاف وذا من، !ذاكمضاف إليه، والكاف حرف خطاب، !استعملوهفعل ماض، والواو فاعل، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو.

[143]

[144] سبق في نفس الباب.

ما معنى كلامه؟
.
....
يكون بالياء، ويُعرب بالحركات على النون.
هذا صحيح، هذا المعنى.
مثاله؟
...
كـ{سِنِيّ} أو كـ{سِنِينِ}؟
...
هذا على إعرابها؛ إعراب جمع المذكر السالم: $اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِيِّ يُوسُفَ#[145]، لكن أريدُ أن تأتي بمثال تجعلها مثل حِين!، بالنون.
{مَرَرْتُ بسِنِينِ}، هل رأيتها طويلة أو قصيرة؟...
أحسنتَ، كما أُمرت، {فإِنْ مَرَّتْ عَلَيَّ سِنِينٌ كَثِيرةٌ}، هذا أجريناها مُجرى،..
أَعْرِب؟
لو أَعْرَبْناها إعراب جمع المذكر السالم، ماذا نقول؟
{سِنِينَ طويلة}،...
قال الله تعالى: (فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ)[طـه: من الآية 40]، هل... مستعملة هنا استعمال حِين! أو ملحقة؟
ملحقة.
أَعْرِبها، (فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ)[طـه: من الآية 40].
مفعول به.
لا.
ظرف،...، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
يقول ابن مالك:

.....وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ!

ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ!

ما الفرق بين العبارتين؟
الفرق بينهما:
أن قوله: قَدْ يَرِدْ!، يعني: سماع، ونحن لا نستعملها كـحِين!.
وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ!: فيستعملونها هم بأنفسهم استعمال حِين!.
يعني على القول الأول، قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ!، لا يجوز لي أنا الآن أن أكتب رسالة وأقول: {مَكَثْتُ سِنِينًا}؛ لأن هذا مبني على السماع، وعلى الرأي الثاني وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ!، يجوز أن أقول: {مَكَثْتُ سِنِينًا}، والمشهور عند النحويين أنه مقصور على السماع؛ لأن لو صح أنه يُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم.
{اشتريتُ عِشرون نَعْجَةً}.
{عِشرون} خطأ، والصواب: عِشرين.
أَعْرِب؟
{عشرين}: مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.
{نعجة}: تمييز منصوب على الفتحة، وهكذا كلُّ ما جاءنا شيء مُبَيِّن لنوع العدد سمَّيْناه تمييزًا، {عشرين نعجة}، {عشرين بعيرًا}، {عشرين درهمًا}، المهم ما بَيَّن المُبْهَم من العدد يسمى عندهم تمييزًا.
عندي ثلاثة أولاد، اسم كل واحد منهم: {بَعْلَبَكَّ}، هل تجمعهم جمعًا مذكرًا سالمًا؟
لا.

145

لماذا؟
لأنه اسم مركب، والمركب لا يُجمع جمعًا مذكرًا سالمًا.
كيف أجمع إذا جاءني ثلاثةٌ اسم كل واحد منهم: {بَعْلَبَكَّ}؟
تسبقه بـ{ذَوُو}، فتقول: {جاءني ذَوُو بَعْلَبَكَّ}، يعني: أصحاب هذا الاسم.
وكذلك اسم: {شَابَ قَرْنَاهَا}، واحد اسمه: {شَابَ قَرْنَاهَا}، {جاء شَابَ قَرْنَاهَا}، و{رأيتُ شَابَ قَرْنَاهَا}، و{مررتُ بشَابَ قَرْنَاهَا}.
هذا لو كان لَقَبًا، لكن نقول هو اسم، وعَجَبًا أن أباه يُسميه: {شَابَ قَرْنَاهَا}، لكن على كل حال نُعْرِبه.
{قَدِمَ إلى البلادِ شَابَ قَرْنَاهَا}.
{شَابَ قَرْنَاهَا}: جملة، لكن بمعنى الاسم، ولهذا نقول في إعرابها:
{شَابَ قَرْنَاهَا}: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخره...
يقول بعض الطلبة:
سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ!.
أنتم قُلْتم أن عامِر! عَلَمٌ، أفلا يجوز أن يكون صفةً؟
إذا جعلناها صفةً، ماذا يكون من حيث الصورة؟
يكون في الفاعل عَامِر!، يعني: عامرٌ بيتَه، يكون اسم فاعل، لكن في كلام ابن مالك لا يجوز أن نجعله اسم فاعل؛ لأننا لو جعلناه اسم فاعل لصار مُكرَّرًا مع قوله: ومُذْنِب!، وحينئذٍ نقول:
عَامِر! عَلَمٌ جامد، ليس مشتقًّا.
جاءني ثلاثة؛ اسم كل واحد منهم: {عبد الله}، فكيف أجمعُهم جمعًا مذكرًا سالمًا؟
ما يُجمعون، لماذا؟
لأنه..
{عَبْدُو الله}.
{جاء ذَوُو عبد الله}.
قلنا: المرَّكب لا يجمع جمع مذكر سالم، هذا رأي المؤلف، لكن إذا تعذَّر ماذا نصنع، نأتي بـ{ذَوُو} بمعنى أصحاب، ويكون، فنقول: {جاء ذَوُو عبد الله}، أي: أصحاب هذا الاسم.
كما تقدَّم أن المثنى وما أُلحق به يُرفع بالألف ويُنصب ويُجر بالياء، وأن جمع المذكر السالم وما أُلحق به يُرفع بالواو ويُنصب ويُجر بالياء، فهو في الجر والنصب كالمثنى، لكنَّ الفرقَ ما أشار إليه المؤلف بقوله:

وَنُـــونُ مَجْمُـــوعٍ وَمَـــا بِـــهِ الْتَحَـــقْ

فَـــافْتَحْ وَقَـــلَّ مَـــنْ بِكَسْـــرِهِ نَطَـــقْ

وَنُـــونُ مَـــا ثُنِّـــيَ وَالْمُلْحَـــقِ بِـــهِ

بِعَكْـــسِ ذَاكَ اسْـــتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـــهْ[146]

الفرق هو: أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة، ونون المثنى مكسورة؛ فتقول: {جاء الرجلانِ}، و{أَكْرَمْتُ الرَّجُلينِ}، و{مَرَرْتُ بالرَّجُلينِ}، وتقول: {جاءَ المسلِمونَ}، و{أَكْرَمْتُ المسلمينِ}، و{مَرَرْتُ بالمسلمينَ}؛ هذه هي اللغة الفصحى.
وهناك لغة ضعيفة؛ تَفتح نونَ المثنى، وتَكسِر نونَ جمع المذكر السالم، لكنها ضعيفة، لا مُعَوَّل عليها، ولا يُقبل من أي إنسان يتكلم الآن بهذه اللغة؛ لأن لغتهم الآن ما هي لغة عربية حتى نقول هذه لَهَجاتُهم، بل هي لغة مُركَّبة من عربية وأعجمية، فيجب أن نرجع إلى اللغة الفصحى في خِطاباتِنا.

* * *

ثم قال المؤلف:

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا[147]

---

[146] سبق في نفس الباب.

يُكْسَـرُ فِـي الْجَـرِّ وَفِـي النَّصْـبِ مَعًـا[148]

ما!: مبتدأ، و**بِتَا وأَلِفٍ!**: متعَلِّق بجُمِع، وجملة **يُكْسَرا!**: خبر المبتدأ.
يعني: الذي يُجمع بالتاء والألف يُكسر في الجر وفي النصب معًا، وهنا يقول: يُكسر في الجر والنصب، والباقي علينا الرفع، سكت عن، يعني: يُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجر بالكسرة - في حال النصب - نيابةً عن الفتحة، أما في حال الجر فعلى الأصل.
ولكن مَن الذي هذا حكمُه، يقول:
مَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا!.

أي: ما كان مجموعًا بزيادة الألف والتاء، يعني: جِيءَ بالألف والتاء ليكون جمعًا؛ هذا يُكسر في الجر على الأصل، ويُكسر في حال النصب بالنيابة، ويُرفع بالضمة على الأصل , وهنا يُعبِّر عن جمع المؤنث.
جمع المؤنث: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين على مفرده.
هذا الضابط له، بعاقل، بغير عاقل، عَلَم...، أي شيء، بمذكر أو مؤنث، أي شيء، كل جَمْع جُمِع بالألف والتاء الزائدتين على مفرده نعتَبِره جمعًا مؤنثًا سالمًا، نَرفعه بالضمة، ونَنصبه بالكسرة، ونَجرُّه بالكسرة.
مثال ذلك:
تقول: {مُسْلِمة}، الجَمع: {مُسْلِمات}، زِيدَتْ ألفٌ وتاء فصار جمعًا.
ولا تقول: التاء في {مُسْلِمة}، نقول: لأن التاء في {مُسْلِمة} ليست تاء حقيقةً، ولكنها هاء، والدليل على ذلك: أن كتابة التاء في {مُسْلِمة} غير كتابة التاء في {مُسْلِمات}؛ في {مُسْلِمة} مربوطة، وفي {مُسْلِمات} مطلقة، أليس كذلك؟ فالتاء في {مُسْلِمات} ليست التاء في {مُسْلِمة}.
وتقول في {عائِشة}: عَلَمًا، تقول فيه: {عائِشة}، فيكون جمعًا مؤنثًا سالمًا.
وتقول في {بَيْت}: أبيات.
لا، ما يصح، لماذا؟
لأن التاء أصلية، {بيت}: التاء أصلية، {أبيات}: التاء التي في {أبيات} هي التاء التي في {بيت}، فالزيادة في {أبيات} على المفرد زيادة حرف واحد، وهو الألف، وأنه يقول: لا بد أن يكون ألف وتاء زائدتين على المفرد.
{غُزَاة}، تقول: {غَازِي}، جمعه: {غُزاة}، جمع مؤنث سالم، فيه ألف وفيه تاء، لكن الألف في {غُزاة} أصلية، والتاء زائدة، لكنها ليست تاء الجمع، والدليل أنها ليست تاء الجمع أنها تأتي مربوطة {غُزاة}، وتاء الجمع تأتي مفتوحة، غير مربوطة.
إذًا؛ إذا وَجَدْنا جمعًا؛ التاء فيه أصلية، فلا يُنصب بالكسرة، مثل: {أبيات}.
إذا وجدنا جمعًا الألف فيه أصلية، والتاء زائدة، فلا يُنصب بالكسرة؛ لأن الألف أصلية.
إذا وجدنا جمعًا الألف زائدة والتاء زائدة، حينئذٍ يُنصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة.
{أموات}: التاء أصلية؛ لأن {مَيِّت}، التاء أصلية، فلا يُنصب بالكسرة، الذي ينصب بالكسرة ما جُمع بألف وتاء، يعني زائدتين على مفرده.
إذا قيل: {أَسْمَاء، أَسْمَاوَات}.
جمع؛ لأنه فيه الألف والتاء زائدة، {أسماء} وزنها: {فَعْلَاء}، مثل {أشياء} وزنها: {فعلاء}؛ مع أن أشياء فيها إعلال صغير، القلب المكاني، لكن أسماء وزنها {فعلاء}، من {السُّمُوِّ}، ولهذا لا تنصرف، بخلاف {أسماء} التي هي جمع اسم، فإنها تنصرف: (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا)[النجم: من الآية 23]؛ لأن الهمزة فيها ليست ألف التأنيث، وأما {أسماء} - اسم المرأة – فإنها لا تَنْصَرف؛ لأن فيها ألف التأنيث الممدودة.
{هند}، الجمع: {هِنْدات}، يُنصب بالكسرة، أو لا؟ لأن فيه الألف والتاء زائدة.

---

[147] !ومامالواو للاستئناف، ما: اسم موصول مبتدأ، !بتاجار ومجرور متعلق بجمع الآتي، !وألفالواو حرف عطف، ألف: معطوف على تا، !قدحرف تحقيق، !جمعاجمع: فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

[148] !يكسرفعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ !في الجرجار ومجرور متعلق بيكسر !وفي النصبالواو حرف عطف، في النصب: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول !معاظرف متعلق بمحذوف حال.

فالحاصل: أن هذا الباب سهل جدًّا؛ وهو أن كل جمع يكون مجموعًا بألف وتاء زائدتينِ على المفرد؛ فإن هذا حكمُه: يُرفع بالضمة ويُجر بالكسرة ويُنصب بالكسرة.

* * *

قال ابن مالك:

كَـذَا أُولَاتُ وَالَّـذِي اسْـمًا قَـدْ جُعِـلْ[149]

أُولاتُ!: يُنصب بالكسرة، مع أنه لا ينطبق عليه التعريف، لأن أُولات! ليس لها مفرد من لفظها، وإن كان لها مفرد من معناها لأن أولات! بمعنى صائبات، فلها مفرد من معناها وهو: صائبة، لكن من لفظها لا، فلا تكون مجموعةً بألف وتاء، إلا أنهم قالوا إنها ملحقة بجمع المؤنث السالم، قال الله تعالى: (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ)[الطلاق: من الآية 6]، (أولات): و(أولات) هنا منصوبة، خبر كن فهي منصوبة، لكن نصبت بالكسرة؛ لأنها ملحقة بجمع المؤنث السالم؛ هذا واحد مما يُلحق بجمع المؤنث السالم.

الثاني: **وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ!**.

الذي قد جُعل اسمًا، يعني مما صورته صورة الجمع، ولكنه جُعل اسمًا لمفرد.

* * *

كَأَذْرِعَـــاتٍ فِيـــهِ ذَا أَيْضًـــا قَبِـــلْ[150]

أَذْرِعَات!: اسم موضع، وليس جمع {أَذْرِعة}، اسم موضع واحد، لكنه سُمي بجمع المؤنث السالم، فيُلحق بجمع المؤنث السالم، يُنصب بالكسرة.

{عَرَفات}: لو نَظَرْنا إلى صيغته، قلنا أنه جمع {عرفة}، وإذا نظرنا إلى معناه، قلنا ليس بجمع؛ لأنه لا يدل على مُتعدد، وإنما هو اسم لموضع واحد.

فإذًا؛ إذا سُمي بجمع المؤنث السالم شيءٌ واحد قُلْنَا إنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

{بَرَكات} اسم رجل: لو نظرنا إلى لفظه، لَقُلْنا: جمع مؤنث سالم؛ لأنه جمع بركة، لكن لما سُمي به واحدٌ، قُلْنا إنه ملحق بجمع المؤنث السالم؛ ولهذا قال:

.....وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ!

كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ!

جمع المؤنث السالم... سهل، والنائب فيه حركة عن حركة، والنيابة فيه في وجه واحد من الإعراب، أليس كذلك؟ ما هو؟ النصب فقط، الرفع على الأصل، والجر على الأصل، والنيابة حركة عن حركة من جنسها.

لكن جمع المذكر السالم: حرف عن حركة، ثم هو معقَّد؛ لا بد أن يكون عَلَمًا أو صفةً، وعَلَم مقيد بشروط، صفة مقيدة بشروط، والملحقات به - جمع مذكر - كثيرةٌ، والنيابة فيه في جميع أحواله؛ في الرفع والنصب والجر، يُرفع بالواو، ويُنصب بالياء، ويُجر بالياء.

كل ما دل على جمع بألف وتاء؛ فإنه يُنصب بالكسرة، ويُرفع بالضمة، ويُجر بالكسرة.

وقول المؤلف:

.....وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ!

كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ!

يُشير هنا إلى أن فيه وجهًا آخر، وهو كذلك، بأن يُعامَل معاملةَ الاسم الذي لا ينصرف لتأنيث لفظه، فيقال مثلا: {نَزَلْتُ عَرَفَةَ}، و{مَرَرْتُ بعَرَفَةَ}، و{هذه عَرَفةُ}.

وكذلك **أَذْرِعات!**؛ لأنه يقول:

---

[149] !كذاجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، !أولاتمبتدأ مؤخر، !والذيالواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول، !اسمًامفعول ثان لجعل الآتي، !قدحرف تحقيق، !جعلفعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل- وهو المفعول الأول- ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

[150] !كأذرعاتجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات، !فيهجار ومجرور متعلق بقبل الآتي، !إذامبتدأ ثان، !أيضًامفعول مطلق حذف عامله، !قبلفعل ماض، مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذات، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو الذي، أي: وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسمًا كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك: أي كالجمع بالألف والتاء، والجمع الذي جعل اسمًا- أي سمى به بحيث صار علمًا، ومثاله أذرعات- هذا الإعراب قد قبل فيه أيضًا، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات.

فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ!.
فيدل على أن فيه وجهًا آخر، وهو كذلك.
إذا قُلْنا: {بَوَّابة}، جمعها: {بوَّابات}، تُنصب بوابات بالكسرة، وتُرفع بالضمة، وتُجر بالكسرة.
{درجة}: {درجات}.
{سَهْم}: {أَسْهُم}، لكن لو فُرض أنه جُمع على: {أَسْهُمات} مثلًا؛ لكان له هذا الحُكم.
{أسماء}: الألف هنا بين الميم والهمزة، يقال فيها: {أسماآت} أو {أسماوات} تأتي..، ألف التأنيث الممدودة يجوز فيها قلبها واوًا، ويجوز إبقائها على الأصل.

.....
إذا قلنا: {أَسْماوَات}،..، و{غُزَاة} بتخفيف؛ لأن أصل {غُزَاة} وزنها فُعَلَة، الألف هي اللام، لام الكلمة، في أمثلة كثيرة: {غُزَاة، هُدَاة، دُعَاة}: كلها هذه ليست جمع مؤنث سالم؛ لأن الألف فيها أصلية،.. غُزَاة.
{غُزَاة}، يقولون وزنها: {فُعَلَة}، وأصلها: {غُزَوَة}، لكن نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قُلِبَت أَلِفًا، فصار {غُزَاة}.
$اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ#[151].
قلنا هُدَاة بالنصب، لماذا تُنصب بالفتحة وهو فيه ألف وتاء؟
لأنها فتحة أصلية، وزن {هُدَاة}: {فُعَلَة}.

.....
لا جمع مؤنث، ما يضر لأنه علة تصريفية،... هذا سالم، لكنه لِعِلة تصريفية تحرَّكَتْ عينُه.
قال ابن مالك في الألفيَّة:

وَالسَّـــالِمُ الْعَـــيْنِ الثَّلَاثِـــي اسْـــمًا أنِـــلْ

إِتْبَـــاعَ عَـــيْنٍ فَـــاءَهُ بِمَـــا شُـــكِلْ[152]

.....
يعني لنا أن نقول جمع مؤنث فقط..

.....
هذا بناء على اتباع الرسم العثماني، مثل: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ)[الأعراف: من الآية 56]، يعني جعلوا ذلك اتِّبَاعًا للرسم العثماني، مثل: (الصَّلَوَاتِ)[البقرة: من الآية 238].

.....
يعني أنها زائدة.

.....
زِنْ {أبيات}؟
{أفاعل}.
حُذِفَت لأنها في الأصل زائدة، وقد،. عنها بالتاء تاء الجمع،. بها عن وجوده.
لأن التاء في شجرة جِيء بها للتأنيث، وما في نية الالتصاق، فإذا جاء معناها جمع شجرات. بالتاء عن..

....
يمكن، لكن الميزان هنا ما دلت عليه.
.. عنها بالتاء تاء الجمع،.. بها عن وجوده.
لأن التاء في شجرة جِيء بها للتأنيث، وما في نية الالتصاق، فإذا جاء معناها جمع شجرات.. بالتاء عن...

.....
يمكن، لكن الميزان هنا ما دلت عليه.
{أشياء}، تنصرف أو لا تنصرف؟

---

[151]

[152]سيأتي إن شاء الله في باب: (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما صحيحًا).

(لا تَسْأَلوا عَنْ أَشْيَاءَ)[المائدة: من الآية 101].
{أسماء} تنصرف: (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا)[النجم: من الآية 23]، جمع اسم.
ما الفرق بين {أسماء} و{أشياء}؟
الهمزة الأولى في {أشياء} هذه أصلية، وهي لام الكلمة، لكن قُدِّمَتْ، فأصلها: {شَيْآء}، على وزن {فَعْلاء}، ثم قُدِّمَتْ الهمزة، فصارت: {أشياء}، ولذلك نقول إن وزنها: {لَفْعَاء}، وليس وزنها {فَعْلاء}، والهمزة التي في الآخر؛ هذه زائدة للتأنيث.
ما جُمِع بألف وتاء مَزِيدتين على مفرده، مثاله: (مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ)[التحريم: من الآية 5].
إذا كانت التاء أصليةً، غير زائدة، فهل يُعرب هذا الإعراب؟
لا يُعرب، مثاله: {أبيات}، فإن التاء فيه أصلية.
إذا كانت الألف أصلية، هل يُعرب هذا الإعراب؟
لا يُعرب، مثاله: {هُداة}.
زِنْ {هُداة}؟
{فُعَلَة}، الميزان ما فيه ألف، إذًا؛ فالألف أصلية.
إذا دلت هذه الصيغة على مفرد فقط، يعني: إذا سُمي شيء مفرد بهذا الجمع، يُعتبر ملحقًا بجمع المؤنث السالم، مثاله: {عرفات، أَذْرِعات}.
{أُولات}: ليس له مفرد من لفظه، كـ{أُولُو} في جمع المذكر السالم، ملحق بجمع المذكر السالم.
قال الله تعالى: (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ)[الطلاق: من الآية 6]، أعرب هذه الجملة.
{أُولات}: خبر كان منصوب بالكسرة، نيابةً عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.
{سَكَنْتُ أَبْيَاتٍ}؛ أَعْرِبها.
{أبياتًا}، لماذا؟
لأن التاء أصلية، ولا بُدَّ أن تكون التاء والألف زائدتين.
إذا قلت: {كَلَّفْتُ دعاةٍ بالدعوة إلى الله}، خطأ؟
وما الصواب؟
{دعاةً}.
لماذا؟
لأن الألف أصلية، توافقون على هذا؟
نعم؛ لأن الألف أصلية.
أعرب: {كَلَّفْتُ دُعاةً يَدْعُون إلى اللهِ}.
{دُعاةً}: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
يكفي.
فالحديث: $وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ#[153]، ولم نَقُل: {هداةٍ}؛ لأن الألف أصلية.
(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)[الممتحنة: من الآية 10].
(إِنْ): شرطية، أداة شرط.
(عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ).
أين المفعول الأول في (عَلِمْتُمْ)؟
الهاء، والواو.
و(مؤمناتٍ): مفعول ثانٍ لـ(عَلِمْتُمْ) منصوب بالكسرة نيابةً عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.
إذًا؛ جمع المؤنث السالم سهل بسيط، وليس فيه نيابات كثيرة إلا الكسرة عن الفتحة وهي من جنسها أيضًا، لكن جمع المذكر السالم فيه نيابةَ حرفٍ عن حركات وفي كل أوجه الإعراب.
* * *
قال المؤلف:

153

وَجُــــرَّ بِالْفَتْحَـــةِ مَـــا لَا يَنْصَـــرِفْ[154]

مَــا لَــمْ يُضَــفْ أوْ يَــكُ بَعْـدَ ألْ رَدِفْ[155]

جُرَّ!: يحتمل أن تكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، ويكون الذي جرَّهُ العربُ، يعني أن العرب جَرُّوا ما لا ينصرف، ويحتمل أن يكون **جُرَّ!** فعل أمر بمعنى {اجْرُرْ}؛ يجوز هذا وهذا.
فعلى تقدير أنه فعل أمر يكون قوله: **مَا لا يَنْصَرِف!**، يكون **مَا!** مفعول **جُرَّ!**.
وعلى القول بأنه مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، تكون **مَا!** نائب فاعل.
قال المؤلف: ***وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ!***.
وهذا مما ناب فيه حركة عن حركة، نابت فيه الفتحة عن الكسرة.
وفي حال الرفع: يُرفع بالضمة، على الأصل، وفي حال النصب: بالفتحة، على الأصل.
إذًا؛ هو يُشبه جمع المؤنث السالم؛ حيث يَنوب فيه حركة عن حركة، وفي وجه واحد من وجوه الإعراب، لكن جمع المؤنث السالم تنوب الكسرة عن الفتحة، وهذا تنوب الفتحة عن الكسرة، بالعكس.
وقوله: **مَا لَا يَنْصَرِفْ!**.

ما هو الذي لا ينصرف؟
{عُمَر} لا ينصرف، تقول: هل أنتَ تَصْرِف {عُمَر}؟
نعم، لا أَصْرِفه، بل أُبْقِيه، وأتحدث إليه، وأُكرمه، ولا نَصرف إلا شخصًا يَستحق الصرف، صحيح الآن.
يقول العلماء في تعريف الاسم الذي لا ينصرف:
هو ما كان فيه عِلَّتان من عِلل الاسم، أو علة واحدة تقوم مقام علتين.
ومعنى الصرف: التنوين، كما قال ابن مالك في الألفية:
الصَّـــــرْفُ تَنْـــــوِينٌ أَتَـــــى مُبَيِّنًـــــا

مَعْنًـــى بِـــهِ يَكُـــونُ الِاسْـــمُ أمْكَنَـــا[156]

ما هذه العِلل؟
استمع إليها في قول الشاعر:
اجْمَـعْ وَزِنْ عَـادِلًا، أنِّـثْ بِمَعْرِفَـةٍ   رَكِّـبْ وَزِدْ عُجْمَـةً، فَالْوَصْـفُ قَـدْ[157] كَمُـــــــــــــــــــــــــــــــلَ[158]

من صاحب هذا؟
......
اجْمَعْ!: يشير بهذه الكلمة إلى ما يسمى بصيغة منتهى الجموع؛ وهو كل ما كان على وزن مَفاعِل أو مَفاعِيل.
{مَساجِد، مَصابِيح}.
{مَساجِد}: على وزن مفاعل، {مَصابيح}: على وزن مفاعيل.
ولا يلزم أن يكون في هذه الحروف {الميم والفاء والألف} مثلًا، بل إذا جاء بحروف أخرى فهو نفس الشيء: {فَعائِل} كـ{صَحائِف}، مثل {مَفاعِل}.

[154]!وجرالواو للاستئناف، جر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بالفتحةجار ومجرور متعلق بجر، !ماسم موصول مفعول به لجر، مبني على السكون في محل نصب، !لانافية، !ينصرففعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.
[155]!مامصدرية ظرفية، !لمحرف نفى وجزم وقلب، !يضففعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صلة ما المصدرية، !أوعاطفة، !يكمعطوف على يضف، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، !بعدظرف متعلق بمحذوف خبر يك، وبعد مضاف، و!ألمضاف إليه مقصود لفظه، !ردففعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكن للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما: أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.
[156]سيأتي إن شاء الله في باب: (ما لا نصرف).
[157]
[158]

أنتم تقولون الكلام الذي ما هو طيب، تقولون: {هذا خَوابِير}، على وزن {مفاعيل}، يعني وإن لم يكن يقصد، المهم أن يكون على هذا النداء؛ {مَفاعِل ومفاعيل}.
فكل جمع جاء على هذا الوزن؛ فإنه ممنوع من الصرف.
تقول: {مَرَرْتُ بمَساجِدَ كثيرةٍ}.
لماذا قُلْنا {بمساجدَ}، ولم نَقُل {بمساجدٍ}؟
لأنه ممنوع من الصرف.
هل نحتاج إلى علة أخرى مع هذه العلة، وهي صيغة منتهى الجموع؟
لا، متى وجدنا اسمًا على {مفاعل أو مفاعيل} مَنَعْناه من الصرف، سواء كان عَلَمًا، أم صفةً، أم اسمًا جامدًا أم غير ذلك، هذه العلة تقوم مقام علتين، ونحن قلنا أن الاسم الذي لا ينصرف: هو الذي اجتمع فيه علتان من علل الاسم، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فصيغة منتهى الجموع علة واحدة تقوم مقام علتين، وهو ما كان على وزن: {مَفاعِل ومَفاعِيل}.
اجْمَعْ وَزِنْ!.
زِنْ!: يشير إلى وزن الفعل، يعني أن تكون كلمة على وزن فعل من الأفعال.
مثاله: {أحمد}.
{أَحْمد}: اسم، على وزن: {أَفْعَل}، و{أَفْعَل} وزن الفعل، بل إن {أَحْمَد} نفسها تصلح أن تكون فِعْلًا، لو قلت: {أَحْمَدُ اللهَ}، صارت فعلًا، فما كان على وزن الفعل فهو لا ينصرف.
يكون عَلَمًا، مثل: {أَحْمَد}، ويكون وصفًا، مثل: {أَحْمَر}.
{أَحْمَر}: اسم لا ينصرف، المانع له الوَصْفِيَّة ووزن الفعل.
إذًا؛ ما كان على وزن الفعل، فإنه ممنوع من الصرف.
ولكن هل يُشترط انضمام علة أخرى إلى هذه العلة؟
نعم.
ما هي؟
أن يكون عَلَمًا أو صفةً؛ لأنه يشترط للذي يُمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل أن يكون عَلَمًا أو صفةً، العَلَم مثل: {أحمد}، والصفة، مثل: {أحمر، أسود، أخضر}، فصارت هذه العلة لا بُدَّ فيها من انضمام علة أخرى إليها وهي أن يكون عَلَمًا أو صفةً، فإن كان اسمًا جامدًا، فإنه لا يُمنع من الصرف ولو كان على وزن الفعل، لأننا نشترط أن يكون عَلَمًا أو صفةً.
عَادِلًا!: إشارة إلى العَدْل، وهي: أن تكون الكلمة مَعْدولة عن كلمة أخرى، وهي ألفاظ قليلة، العدل ألفاظ قليلة.
قالوا، مثل: {عُمَر}، معدول عن {عامِر}، {زُحَل}: معدول عن {زاحِل}.
فكل اسم حُوِّل من مُشتق إلى مشتق آخر، أو من عَلَم إلى عَلَم آخرَ فإنه ممنوع من الصرف؛ للعَلَميَّة والعَدْل.
وهنا نسأل: هل يُشترط انضمام شيء إلى العدل أو لا؟
نقول: نعم.
ما هو؟
العَلَمية، وكذلك الوصفية.
الوصفيَّة مثَّلوا لها بقولهم: (مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ)[النساء: من الآية 3]، قالوا: إنه معدول عن {اثنينِ اثنينِ} في مَثنى، وعن {ثلاثة ثلاثة} في ثُلاث، وعن {أربعة أربعة} في رُباع، وبه نعرف أن العدل يشترط أن ينضمَّ إليه علةٌ أخرى، ما هي؟
العَلَمية والوصفية.
ثم قال الناظم:
أَنِّثْ!: إشارة إلى التأنيث، والتأنيث هنا أربعة أنواع:
مؤنث بالتاء لفظًا لا معنًى، ومؤنث بالتاء لفظًا ومعنًى، ومؤنث معنًى بغير التاء، ومؤنث بألف التأنيث الممدودة، ومؤنث بألف التأنيث المقصورة.
فهذه خمسة أنواع، كلها داخلة في قوله: أَنِّثْ!.

سبق أن قال المؤلف :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَــا لَا يَنْصَرِفْ!

مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ!

وذكرنا أن الاسم الذي لا ينصرف ما كان فيه علتان من علل الاسم، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، وأن هذه العلل مجموعة في بيت؛ يحفظُه من حفظه وينساه من نسيه.
من الذي حفظه؟

اجْمَــعْ وَزِنْ عَــادِلًا، أُنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَ

اجمع!: إشارة إلى صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع كان على وزن {مَفاعِل أو مَفاعِيل}، والمراد بـ{مفاعل ومفاعيل} ليس الذي أوله مِيم، بل ما كان على هذا الوزن؛ حرفان مفتوحان بعدهما ألف، وبعد الألف حرف مكسور؛ هذا في {مفاعل}، أو بعد الألف حرف مكسور ثم ياء؛ هذا في {مفاعيل}.
مثلًا {مَساجِد}: هذا على وزن مَفاعِل، {مَصابِيح}: على وزن مَفاعِيل، {مَناخِل}: على وزن مَفاعِل، {مَناجِل} على وزن مفاعل،.. {سَراوِيل}: إذا كان جمعًا، لكن يُقال {سَراوِيل} حتى للواحد، ولهذا قال ابن مالك فيما لا ينصرف:

وَلِسَــــــــرَاوِيلَ بِهَــــــــذَا الْجَمْــــــعِ

شَــــبَهٌ اقْتَضَــــى عُمُــــومَ الْمَنْــــعِ[159]

على كل حال ما كان على {مَفاعِل أو مَفاعِيل}.
...: مَفاعِيل، {فَواحِل}: مَفاعِل، {فَواحِيل}: مَفاعِيل، {مَفاتِيح}: مَفاعِيل، {مَفاتِح}: مَفاعِل.
وهَلُمَّ جَرًّا، كلما وجدت جمعًا على هذا الوزن، فقل: إنه ممنوع من الصرف، مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع، وهذه علة واحدة تقوم مقام علتين.
زِنْ!: وَزْن الفعل، يعني إذا وجدت كلمة على وزن الفعل فإنها ممنوعة من الصرف، لكن بشرط أن تكون عَلَمًا أو وصفًا.
فكلمة حَجَر، ينصرف أم لا؟
يَنصرف؛ لأنه ليس عَلَمًا أو وصفًا، لكن لو سميتُ ابني بحَجَر لم ينصرف؛ لأن وزن الفعل يُشترط أن يكون عَلَمًا أو وصفًا.
مثال العَلَم: {أَحْمَد، يَزِيد، يَشْكُر، يَسَع}، وما أشبه ذلك، كل ما كان على وزن الفعل، يعني يصلح أن تجعله فعلًا وهو الآن اسم فإنه ممنوع من الصرف، لكن لا بُدَّ أن يكون عَلَمًا أو وصفًا.
{رَجَب}: كـ{ضَرَب}، مصروف، قال النبي - عليه الصلاة والسلام - في {رَجَب}: $ورَجَب...#[160]، لكنْ {رَجَب} إذا كان عَلَمًا، فإنه لا ينصرف؛ للعَلَمية ووزن الفعل، وإن كان اسمًا فإنه ينصرف، فتقول: {رَجَبٍ}.
إذا قلت: {أَحْمَد} - عَلَمًا - يَنصرف أو لا يَنصرف؟
لا يَنصرف؛ للعَلَمية ووَزْن الفعل.
إذا قلتَ: {يَشْكُر} اسم رَجُل؟
لا يَنصرف؛ للعَلَمية ووَزْن الفعل.
لو سميتَ ابنك {ضَرَب} {يَا ضَرَبُ تَعَالَ}، ينصرف أو لا ينصرف؟
لا ينصرف؛ للعَلَمية ووزن الفعل، أما {ضَرَب} - فِعْلًا - معروفة، لا يُعرب إعراب الاسم.
فالحاصل: أن كل اسم أو صفة على وزن الفعل، فإنها لا تنصرف، تُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.
عَادِلًا!: إشارة إلى العَدْل، يعني أن تكون الصيغة مَعْدُولة عن صيغة أخرى، وهذه مَبْناها على السماع، مثل: {عُمَر}، معدولة عن {عامر}، {زُحَل}: عن {زاحِل}، {أُخَر}: عن {الآخر}، وهكذا، ولكنه أمر سماعي لا يُقاس عليه، ويكون في العَلَم مثل: {عُمَر، وزُحَل، وزُفَر}.
ويكون كذلك في الصفة مثل: {مَثْنى، وثُلاث، ورُباع، وخُماس، وسُداس، وسُباع، وثُمان، وتُساع، وعُشار}.

---

[159] سيأتي إن شاء الله في باب: (ما لا نصرف).
[160]

هذه معدولة عن:
{مَثنى} عن: {اثنينِ اثنينِ}، {ثُلاث}: عن {ثلاثة ثلاثة}، {رُباع}: عن {أربعة أربعة}، وهَلُمَّ جَرًّا، هذا للعَلَمية والعَدْل، أو الوصفية والعَدْل؟
الوصفية والعَدْل.
لا، {أو} للتنويع، أنا ما أسأل الآن، أنا أقول للتنويع، يعني قد يكون عَلَمًا وقد يكون وصفًا؛ العَلَم مثل: {عُمَر، زُفَر، زُحَل}، سُرَد مثلًا، هَبْ أني سميتُ ابني {سُرَد}، لكن لا بد أن يكون عَلَمًا أو وصفًا.
الوصف، مثل: {أُخَر، مَثْنى، ثُلاث، رُباع}.
{سُرَد} اسم.... ينصرف لماذا؟
لأنه ليس عَلَمًا ولا صفةً.
عَادَلًا، أَنِّثْ!.
أَنِّثْ!: إشارة إلى التأنيث.
والتأنيث يكون: معنويًّا، ولفظيًّا، ولفظيًّا معنويًّا، وألف تأنيث مقصورة، وألف تأنيث ممدودة؛ كم الجميع؟
خمسة؛ يكون: لفظيًّا فقط، ومعنويًّا فقط، ولفظيًّا معنويًّا، وألف تأنيث مقصورة، وألف تأنيث ممدودة؛ خمسة.
أما الثلاثة الأولى:
هي التأنيث المعنوي، واللفظي، واللفظي المعنوي؛ فلا يكون مانعًا من الصرف إلا إذا كان عَلَمًا، فإن كان غير عَلَم فإنه يُصرف، سواء كان وصفًا اسمًا جامدًا.
فالتأنيث اللفظي أو المعنوي أو هما؛ يُشترط لمَنْعِه من الصرف أن يكون عَلَمًا، فخرج بذلك الصفة، وخرج بذلك الاسم الجامد.
مثال المعنوي فقط: {زينب، سعاد، هند}؛ على خلاف فيها، هذا معنوي أو لفظي؟
معنوي.
مثال اللفظي: {قتادة، حمزة، طلحة، معاوية، خليفة}؛ أشياء كثيرة، هذا مؤنث تأنيثًا لفظيًّا؛ لأنه لمذكر، لكن لفظه مؤنث ممنوع من الصرف.
اللفظي المعنوي، مثل: {فاطمة، عائشة، خديجة، منيرة، لؤلؤة، ماجدة}، وهَلُمَّ جَرًّا؛ هذا مؤنث تأنيثًا لفظيًّا ومعنويًّا.
يُشترط في المؤنث هذا أن يكون عَلَمًا.
إذا كان جامدًا فإنه مصروف، مثل: {شجرة} و{طلحة} اسم شجرة، وهو عام على الرجل والمرأة، {شجرة}: مصروف.
{طلحة}، تقول: {هذه طلحةٌ كبيرة}، و{جلستُ تحت طَلْحةٍ كبيرة}.
{نخلة}: مصروف.
متى يكون {نخلة} غير مصروف؟
لو سميتَ بِنْتَك {نخلة}، وكانت طويلة جدًّا - ما شاء الله - سمَّيْتَها أخيرًا؛ إذًا هذه مصروفة.
{قائمة}: ممنوع من الصرف أو مصروف؟
مصروف، لماذا؟
لأنها صفة.
{مُسْلِمة}: مصروف؛ لأنه وَصْف، {مُؤْمِنة}: مصروف، فتقول: {مَرَرْتُ بامرأةٍ مُسْلِمةٍ}.
{امرأة} مصروف أو لا؟
غير مصروف؛ لأنه اسم جامد ليس عَلَمًا، فهو مثل {شجرة}.
الباقي في المؤنث: المؤنث بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة.
الممدودة: التي آخرها همزة، والمقصورة: هي الألف، مثل: {حمراء، صفراء، سوداء}، والأمثلة كثيرة.
المقصورة، مثل: {عُزَّى، سَلْمَى، سَلْوَى، هَيَا، لَيْلَى}؛ والأمثلة كثيرة.
ألف التأنيث، سواء كانت مقصورة أم ممدودة، في عَلَم أو وَصْف أو اسم جامد، فهي ممنوعة من الصرف، وهي التي فيها علة واحدة تقوم مقام علتين، أَضِفْها إلى ما سبق.
ما الذي سبق به علة واحدة تقوم مقام علتين؟
صيغة منتهى الجموع؛ فهاتان علتان تكفي فيهما العلة الواحدة: صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة؛ ثلاث.

.. بمعرفة، بوصف، هذه ليست علة مستقلة، بمعرفة يعني العَلَمية.
رَكِّبْ!.
يعني به: التركيب المَزْجي، وعندهم أن التراكيب أنواع:
إضافي، ومَزْجِي، وإسنادي.
المراد هنا أي هذه التراكيب؟
المزجي: ضم كلمة إلى أخرى، لا على سبيل الإضافة، ولا سبيل الإسناد.
يُسمى تركيبًا مزجيًّا؛ لأنه مُزِج خُلِط، حتى صارت الكلمتان عن كلمة واحدة، مثل: {بَعْلَبَك، حَضَرَ مَوْت.. }، هذه ممنوعة من الصرف؛ للعَلَمية والتركيب المَزْجِي.
ويُشترط فيها أن يكون عَلَمًا؛ فالوصفية لا تأتي هنا، والجامد لا بد أن يكون عَلَمًا، ومرَّ علينا ما يُشترط أن يكون عَلَمًا فقط، ما هو؟
اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا، أَنِّثْ!.
أَنِّثْ!: التأنيث اللفظي، أو المعنوي، أو اللفظي المعنوي.
أَضِفْ هذه إلى التأنيث اللفظي أو المعنوي، تكون شيئان.
إذًا؛ التأنيث اللفظي، التأنيث المعنوي بغير ألف، التركيب؛ هذه ثلاث علل لا بد أن تكون عَلَمًا، وثلاث علل فيها علة واحدة تقوم مقام علتين، وثلاث علل لا بد أن تكون عَلَمًا أو وصفًا، وبهذا الدرس تتم العِلل التِّسع.
رَكِّبْ وَزِدْ!.
زِدْ!: الزيادة، أي زيادة..؟
زيادة الألف والنون؛ فكل اسم فيه زيادة ألف ونون، أو وصف فيه زيادة ألف ونون فهو ممنوع من الصرف، كل عَلَم أو وصف فيه زيادة ألف ونون فهو ممنوع من الصرف، مثل: {سلمان، سليمان} (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ)[النمل: من الآية 30]، ما قال: (سليمانٍ).
الوصف: {سَكْران، عَطْشان، رَغْدان، رَيَّان}؛ والأمثلة كثيرة، هذه ممنوعة من الصرف؛ للوصفية وزيادة الألف والنون، و{سلمان وسليمان}؛ للعَلَمية وزيادة الألف والنون.

عُجْمَةً!.
لا بد فيها من علتين: العَلَمية والعُجمة.
والعُجمة: أن يكون الاسم أعجميًّا غير عربي، وأسماء الملائكة كلها أعجمية، إلا ما استُثْنِي وسأُبيِّن إن شاء الله، أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا ما استُثْنِي، وسأبين إن شاء الله.
{إسرائيل}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمية والعُجمة.
{إبراهيم}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمية والعُجمة.
{إسحاق}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمية والعُجمة.
{يعقوب}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمية والعُجمة.
هل الوصفية تؤثر وتَمنع من الصرف؟
لا، يُشترط أن يكون عَلَمًا، فإن كان وصفًا فإنه غير ممنوع من الصرف ولو كان أعجميًّا، ومن ذلك قولهم: {قالونٌ} أي: جيِّد، بالرُّوميَّة، {قالونٌ} أي: جيِّد؛ هذا أعجمي لكن....
{إسماعيل}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمِيَّة والعُجْمة.
{إسحاق}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمِيَّة والعُجْمة.
{يعقوب}: ممنوع من الصرف؛ للعَلَمِيَّة والعُجْمة.
هل الوَصْفيَّة تؤثر وتَمْنع من الصرف؟
لا؛ يُشترط أن تكون عَلَمًا، فإن كان وصفًا فإنه غير ممنوع من الصرف، ولو كان أعجميًّا.
ومن ذلك، قولهم {قَالُون} أي: جَيِّد، في الرُّومية.
{قالونٌ} أي: جَيِّدٌ، هذا أعجمي، لكنه ينصرف؛ لأنه ليس بعَلَم.
.....
لكنه عربي، حتى لو كان أعجميًّا، فإنه ينصرف؛ لأنه ليس بعَلَم.

هذه..... لنعود إليها مرةً ثانيةً:
ما هو الذي يكون علَّة واحدة يقوم مقام علَّتين؟
.....
وما هو الذي لا بد أن يكون عَلَمًا، ولا يدخل فيه الوصف؟
المؤنث: المؤنث تأنيثًا معنويًّا أو لفظيًّا.
وما هي التي فيها العَلَميَّة والوَصْفيَّة؟
..... ثلاثٌ منها تكفي عن غيرها، ما تحتاج عَلَمية ولا وصفية؟
ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة، وصيغة منتهى الجموع؛ هذه متى وجدتَها في أي كلمة، فهي ممنوعة من الصرف.
ثلاثٌ منها يكفي فيه العَلَمية، يعني يشترط فها العَلَمية، وهي:
التأنيث اللفظي، والمعنوي: يعني بغير ألف.
الثاني: التركيب المَزْجي.
والثالث: العُجْمة.
وثلاثٌ منها لا بُدَّ أن يكون عَلَمًا أو وصفًا، وهي:
وَزْن الفعل، والعدل،.....، والنون.
هذا التقسيم يحصل..... الاسم الذي لا يلحق، وتستريح فيه.
س:
ما دام ملحقة بألف التأنيث فلها حكمها، مع أن الألف غالبًا ما يكون فيها الإعراب إلا تقديريًّا.
س:
.... لو سمَّينا {بَطَل} مثلًا، سمينا ولدًا {بَطَل}، يُمنع من الصرف.
س:
لو..... الذي يظهر لنا، ما دام على وزن الفعل أو الغالب، فإنه لا ينصرف.
س:
..... أسماء الأنبياء.....
س:
هذه في المؤنث، وفي الأعجمي، كما قلنا.
ابن مالك يقول: مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**!.**
فإن أُضيف فإنه يُصرف، لكنه لا يُنوَّن من أجل إضافته، فتقول: {مَرَرْتُ بأَفْضلِ القَوْم}، فتَجُرُّه بالكسرة لأنه أُضيف.
أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ!: يعني: تقترن به {أل}.
فتقول: {مَرَرْتُ بالأفضل}، فتجرُّه بالكسرة، لماذا؟
لأنه حُلِّي بـ{أل}، فصار الألف الذي لا ينصرف يخرج عن القاعدة في الإعراب في وجه واحد وهو الجر، حيث يُجر بالفتحة، وكذلك في شرط: ألا يضاف، ولا يُحلَّى بـ{أل}، فإن أُضيف أو حُلِّي بـ{أل} صار.....
س:
هذا قلنا فعل ماضي، يعني: جره ما سبق.....
الأمر يقتضي الوجوب أو الاستحباب؟
إذا..... فهل الوجوب أو الاستحباب؟ الوجوب.
يعني، ومن..... فقد أثِم؟
..... إنسان قال: {مَرَرْتُ بمصابيحٍ كثيرة}، نقول: عصيتَ ربَّك؟
هل نقول عصيتَ ابن مالك؟
ابن مالك..... في الشعر إلى أن يُصدّر الحكم بالأمر، فيقول: {افعل}، ويكون هذا واجبًا لغةً،.... ابن مالك مؤلف اللغة.
ما هو الاسم الذي لا ينصرف؟
ما كان فيه علَّتان من علل.....، أو علَّة واحدة تقوم مقام علَّتين.

ما هي الأسماء التي تكون فيها علَّة واحدة تقوم مقام علَّتين؟
صيغة منتهى الجموع، ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المكسورة؛ هذه الثلاث العلة فيهم تقوم مقام علَّتين.
وما هما العلَّتان.... في بقية الاسم الذي لا ينصرف؟
الوصفية ووزن الفعل، العَلَمية ووزن الفعل، العَلَمية والعَدْل، الوصفية والعَدْل، زيادة الألف والنون في العَلَمية والوصفية.
هي ثلاث:
زيادة الألف والنون في العَلَمية والوصفية، وزن الفعل في العَلَمية والوصفية، والعَدْل في العَلَمية والوصفية.
باقي ثلاث فيها العَلَمية وإحدى العِلل؟
العَلَمية والعُجمة، والعَلَمية والتركيب المزجي، التأنيث بغير ألف: التأنيث المعنوي أو...
لأن مؤنث بالألف، فيه علَّة واحدة تكفي.
هذه العلل مجموعة في بيت واحد؟
.....
هذه البيوت أو الأبيات ينبغي أن تحفظوها؛ لأنها تُقرِّب لكم المعنى.....
يُجر الذي لا ينصرف بالفتحة نيابةً عن الكسرة، فخرج عن الأصل في نوعٍ واحدٍ من الإعراب وهو الجر، ومع ذلك لم يكن بعيدًا عن الأصل؛ لأنه نابت فيه حركة عن حركة؛ فتحة عن كسرة.
قال الله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ)[البقرة: من الآية 98].
ولماذا لم يَقُل..... وجبريل وميكائيل؟
..... هذا قول المشركين أن يجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا.
{آدم}: لأنه ممنوع من الصرف، ما المانع له؟
قوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ)[البقرة: من الآية 114].
..... لكن هذا المثال ينطبق على ما قلت.....
(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ)[البقرة: من الآية 114]، ينطبق أو لا؟
لا ينطبق، لماذا؟
لأنه غير مجرور.
(وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ)[الملك: من الآية 5]، هل خرج عن الأصل؟ كان يقال: بمصابيحٍ؟
هنا قال: بمصابيحَ، المانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.
(إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ)[آل عمران: من الآية 33]، لماذا جُرَّت بالفتحة؟
ممنوع من الصرف، هنا ما ينضبط عليه الشاهد، لماذا؟
هو مجرور أم منصوب؟
منصوب، إذًا لا ينطبق عليه.
قال الله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ)[النساء: من الآية 163]، ما المانع؟
العَلَمية والعُجمة، ولولا ذلك لَقِيل: (إلى إبراهيم).
وعن (طلحةَ بن عبد الله): مؤنث تأنيثًا لفظيًّا بألتاء، فيكون ممنوعًا.
{مَرَرْتُ بطَلْحةٍ كبيرةٍ}، ماذا تقول في هذه العبارة؟ أَصَوابٌ هي أم لا؟
لكن المؤنث بالتاء لا بُدَّ أن يكون إما عَلَمًا أو صفة، وهنا {طلحة} هي عَلَم، أم صفة؟
اسم، ليس صفة، مثل: {حَجَر}، مثل: {أَسَد}.
إذًا العبارة خطأ، الصواب: {مَرَرْتُ بطلحةٍ كبيرةٍ}.
ولذلك.... عن {طلحةَ بن عبد الله}، لماذا ممنوعة من الصرف؟
لأنه عَلَم.
..... علي بن أبي طالب τ جاءته امرأة تقول: إنها مُطلقة، تقول: إنها انتهت عدَّتُها في شهر واحد، فأحال القضية إلى شُرَيْح، فقال شُريح: إن جاءت ببيِّنةٍ من بطانة أهلها بأنها جاءت..... مرات، فقد خرجت من العِدَّة، فقال له عليٌّ: قالونٌ، وقالونٌ معناها في اللغة الرُّوميَّة: جيد، فما تقول؟ أهذه مصروفة أم ممنوعة؟
في الروميَّة، ليست في.....
لِمَا حَكَم شُريح ما حَكَم به، قال عليٌّ: قالون، أي: جيِّد.

لماذا وهو أعجمي ليس عَلَمًا؟
هذا ليس عَلَمًا، فلا يكون ممنوعًا من الصرف؛ لأن إذا طلبت الضوابط التي..... قبل قليل أن العُجمة لابد فيها أن تكون عَلَمًا، أما لو كانت صفة فإنها لا تُمنع من الصرف.
إذا قلت: {مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلَ من فلان.....}، أو {مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلٍ من فلان}.
أيهما الصواب؟
{أَفْضَلَ من فلان}، لماذا؟
لأن الممنوع من الصرف ليس عَلَمًا، هذه علَّة ما نبخس بها.....
السؤال: هل أقول: {مَرَرْتُ برَجُل أفضلَ من فلانٍ}، أو {برَجُلٍ أفضلٍ من فلانٍ}؟
{أفضلَ}، مع أنه نعت لمجرور، ما المانع؟
تقول: {مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الأفضلِ من فلانٍ}، أو: {مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الأفضلَ من فلانٍ}؟
{الأفضلِ من فلانٍ}، لماذا؟
لأن {أَفْضَل} اسم لا ينصرف.
ما الفرق بين قولك: {مَرَرْتُ بالرَّجُل الأفضلِ من فلانٍ}، و{برَجُلٍ أفضلَ من فلانٍ}؟
الألف واللام، لأنه دخل فيه الألف، واللام، والاسم الذي لا ينصرف إذا دخل عليه الألف، واللام ينصرف.
ابن مالك، ماذا قال؟
قال:
وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَــا لَا يَنْصَرِفْ!
مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ!
بَعْدَ أَلْ رَدِفْ!: مثل ما نقصد بالرجل الأفضل من فلان.
المضاف: {مَرَرْتُ بأَفْضَلِكُمْ}، {مَرَرْتُ بأفضلِ الناسِ}.
ولا تَقُلْ: {مَرَرْتُ بأفضلَ الناس}، لماذا؟
لأنه أُضيف.
لماذا اللغة العربية إذا أضفت..... لا ينصرف انصرف، وإذا حَلَّيْته بـ{أل} انصرف؟
فلاسفة النحويين علَّلوا لمثل ذلك، قالوا: لأنك إذا أضفته أو حَلَّيْته بـ{أل} ابتعد عن مشابهة الفعل؛ لأن {أل} لا تدخل إلا على..... والإضافة من خصائص.....؛ فلهذا انصرف.
أما إذا جُرِّد من {أل، والإضافة}، فإنه بعيد من الاسم، شبيه بالفعل؛ ولهذا يسمُّونه: مُتَمَكِّنًا غير أَمْكَن.
يقولون: الأسماء بالنسبة..... ثلاثة أقسام: مُتَمَكِّن أَمْكَن، متمكن غير أمكن، غير متمكن.
تقسيم عجيب، وكل قوم لهم فلاسفة.
ما هو الذي ليس بمُتَمَكِّن؟.....
متمكن وغير أَمْكَن: الذي لا ينصرف.
متمكن أمكن: الذي ينصرف.
فإذا أُضيف أو دخلَتْ عليه {أل}، ماذا يكون؟
يكون مُتَمَكِّنًا أَمْكَن؛ لأنه اتصل به ما هو من خصائص الأسماء.
س:
..... ولهذا بعض الناس الذين قالوا: إن التمثيل في المسرحيات أنه جائز إذا لم يُنسب إلى شخص معين، قالوا:..... فكما تضرب مثلًا باللسان، اضرب مثلًا بالفعال، لكن إن..... إذا قال في مقام كذا في التمثيل فقد كَذَب، أما مجرد أن تحكي قصة تخيَّلتَها، وضربتها مثلًا ما هو كَذِب.
س:
..... إضاعة الوقت، أو عدم إضاعة الوقت، هذا شيء آخر، قد يكون ليس فيه إضاعة وقت، قد يكون فيه حِفظُه، أرأيتَ لو كان الاجتماع طويلًا، وصار كله جِد، وجئنا بتمثيلية في أثنائه تعالج مشكلة اجتماعية.....، صار هذا..... للوقت، هذه التمثيلية نبَّهَتْهم وأيقظتهم، لكن لو بقوا على ما هم عليه من الجِد لوجدت كل واحد ذقنه على صدره، وصدره على بطنه، وهكذا.
س:

على كل حال: إذا كان قاله، يبقى عندنا الهيئة، إذا كان يحكم قولًا قيل: يبقى عندنا الهيئة، بعض الممثلين يجيء بهيئة عجيبة؛ يريدوا أن يُضحكوا بها الناس، تجد.....، أو ثياب شكلها غريب، أو ما أشبه ذلك.
هذه هي، الإنسان ربما يقول: هذه صورة تشبه الكَارِيكَاتِير.
س:
الغالب أنها للمرح.....، أو مثلًا في الدعوة،..... في الظاهر..... أنها مقصودة لغير.....،..... لو في غير القرآن والسُّنة وما فيها من وَعِيد.....
س:
..... ولذلك يقولون لي: إن التليفزيون - نسأل الله العافية، الله يعافيك - يمثِّلون بالسرقات، وبتسلِّق البيوت، وبالمخدرات، ويُمثِّلون أيضًا بعَدَّاد الكهرباء أنه يغازل رَبَّة البيت، وما أشبه ذلك....
هل هذه تربية؟
هذه هَزْل؛ يعني الذي ما عرف يجعلونه يعرف، نسأل الله أن يهدِيَهم.
س:
أفعال مضارعة، والمضارع معرب أو مبني؟
مُعْرَب؛ يُرْفع بالضمة، ويُنصب بالفتحة، ويُجزم بالسكون.
هذه الأفعال الخمسة تُخالِف؛ تُرفع بثبوت النون.

* * *

ولهذا قال:

وَاجْعَـــلْ لِنَحْـــوِ يَفْعَـــلَانِ النُّونَـــا[161]

رَفْعًـــــا، وَتَـــــدْعِينَ، وَتَسْـــــأَلُونَا[162]

اجعل النون في حال الرفع، تقول: {الرِّجالُ يَقومونَ}، و{أنتم تَفْهمونَ}.
وتقول: {الرَّجُلانِ يَقومانِ}، و{أنتما تفهمانِ}، وتخاطِب المرأة، فتقول: {أنتِ تفعلينَ}.
هذه خمس أفعال، تُسمى: الأفعال الخمسة، وبعضهم يقول: الأمثلة الخمسة، والمعنى واحد.
وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا!.
فتقول: {الرجلانِ يقومانِ}.

{يقومانِ}: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والألف: فاعل بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

وتقول: {الرجال يقومونَ}.
{يقومونَ}: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
وتقول للمرأة: {أنتِ تقومينَ}.
{تقومينَ}: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل {تقومينَ}.
بقي علينا النصب والجزم:

* * *

قال المؤلف:

وَحَـــذْفَهَا لِلْجَـــزْمِ وَالنَّصْـــبِ سِـــمَهْ[163]

سِمَهْ!، يعني: عَلَامة.

---

[161] !واجعلالواو للاستئناف، اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !لنحوجار ومجرور متعلق باجعل، ونحو مضاف، و!يفعلانقصد لفظه مضاف إليه، !النونامفعول به لاجعل.
[162] !رفعًامفعول لأجله، أو منصوب على نزع الخافض، !وتدعينالواو عاطفة، وتدعين معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضًا، !وتسألونالواو عاطفة، تسألون: معطوف على يفعلان، وقد قصد لفظه أيضًا، وأراد من !نحو يفعلانكل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، ومن !نحو تدعينكل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، ومن نحو !تسألونكل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.
[163] !وحذفهاالواو للاستئناف، حذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه، للجزم، جار ومجرور متعلق بسم الآتي، !والنصبمعطوف على الجزم، !سمهخبر المبتدأ، والسمة- بكسر السين المهملة- العلامة، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمق مقة.

فإذا نصبت أحد الأفعال الخمسة، فاحذف النون، وإذا جزمتَ فاحذفِ النون.
قال الله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)[البقرة: من الآية 24].
الأولى: مجزومة، والثانية: منصوبة.

لو قلت: {الرجال لم يقومونَ}، خطأ؟ لماذا؟
لأنه مجزوم فيجب حذف النون.
{الرَّجُلانِ لم يقومانِ}؛ خطأ، يجب أن تُحذف النون.
{أنتما لن تَأْلُوَانِ جُهدَنا}؛ خطأ، الصواب: {لن تَأْلُوَا جُهْدَنا}.

* * *

كَلَـــمْ تَكُـــونِي لِتَرُومِـــي مَظْلَمَـــةْ[164]

لَمْ تَكُونِي!: أصلُها: تَكُونِينَ، حُذفت النون من أجل الجزم **لم!**.
وقول **لِتَرُومِي!**: منصوبة بـلام الجُحود، لام النهي.
لِتَرُومِي!: منصوب بـاللام، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: فاعل.
و**مَظْلَمَةْ!**: مفعول به.
الأفعال الخمسة، ويُقال: الأمثلة الخمسة.
..... كيف إعرابها؟
..... بحذف النون.
الأفعال الخمسة يجوز أن تقول، هي: {يفعلانِ، تفعلانِ، يفعلونَ، تفعلونَ، وتفعلينَ}.
ويجوز أن تقول: كل مضارع اتصل به {ألف الاثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطَبة}.
(وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا)[آل عمران: من الآية 105].
هل الآية جارية على هذا الإعراب؟
(وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ)، بماذا جُزمت؟
بـ{لا} الناهية، وعلامة الجزم: حذف النون.
وظاهر كلام المؤلف:
أن النون لا تُحذف إلا في حال الجزم أو النصب، ولكن ليس هذا المراد بها، فالمراد أنها إذا نُصبت وَجَب حذفُ النون، إذا جُزمت وجَب حذف النون، وقد تُحذف النون لغير ذلك، فتُحذف تخفيفًا: كـقوله ض: $وَاللهِ؛ لا تَدْخُلوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا#[165].
(لا تَدْخُلوا الجَنَّةَ)، ما الأصل؟
(لا تَدْخُلوا)، هذا الواجب؛ لأن تدخلوا الآن مرفوعة.....
(حَتَّى تُؤْمِنُوا): على الأصل منصوبة بحذف النون.
(وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا):
(لا تُؤْمِنُوا): ليست على الأصل؛ لأنها هنا مرفوعة، وحُذفت النون.
(حَتَّى تَحَابُّوا): على الأصل، لكن هذا تخفيف.
وكذلك تُحذف مع نون الوقاية:
فتقول مثلًا: {أَتُكْرِمونِي} بدل {أَتُكْرِمُونَني}، والأصل: {أَتُكْرِمُونَني}، لكن تُحذف النون أيضًا مع نون الوقاية للتخفيف، وكراهة توالي نُونَيْنِ زائِدَتين.
وتُحذف وجوبًا مع نون التوكيد:

---

[164] !كلمالكاف حرف جر، والمجرور بها محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير، وذلك كائن كقولك، ولم: حرف نفى وجزم وقلب، !تكونيفعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون، مبني على السكون في محل رفع، !التروميباللام لام الجحود، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل !مظلمةمفعول به لترومي؛ والمظلمة- بفتح اللام- الظلم، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه.

[165]

مثل: {لَتَقُومُنَّ}، وأصلها: {لَتَقُومُونْنَّ}، فتُحذف مع نون التوكيد وجوبًا، لماذا؟
لتوالي الأمثال.
إذًا تُحذف وجوبًا، إذا دخل عليها ناصب أو جازم، ومع نون التوكيد.
وقد تُحذف تخفيفًا في حال الرفع، في غير هذين السببين.
الأفعال الخمسة هي: {يَفعلانِ، تَفعلانِ، يَفعلونَ، تَفعلونَ، تَفعلينَ}.
ولنا أن نُعبِّر بتعبير آخر.
حُكْمُها: أنها تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتُجزم بحذف النون.
أقول لك: التقيتُ بجماعة من.....، فقلت لهم: لا تكونون من السفهاء.
ماذا تقول في العبارة؟
إذن نقول: لا تكونوا من السفهاء.
ما الذي أَوْجَبَ حذف النون؟
الجزم بـ{لا} الناهية.
{لم يَخْلُقْكُم اللهُ لِتكونونَ كالبهائم}.
العبارة سليمة أم ليست سليمة؟ هل هي مُعربة إعرابًا صحيحًا أم لا؟
صح {لتكونونَ}؟
..... والأفعال الخمسة تُنصب بحذف النون.
تُخاطب امرأة: لا تتَبَرَّجي تَبُرَّجَ الجاهلية.
كيف يكون صحيحًا وقد حُذفت النون؟
لأن {لا} الناهية..... وهو يُجزم بحذف النون.
كَلَمْ تَكوني لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ!.
تُخاطب امرأة: لا تتَبَرَّجي تَبُرَّجَ الجاهلية.
كيف يكون صحيحًا وقد حُذفت النون؟
لأن {لا} الناهية..... وهو يُجزم بحذف النون.
كَلَمْ تَكوني لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ!.
لِتَرُومِي!، ماذا يقصد بها؟
..... حذف النون، والياء فاعل.
قال الله تعالى: (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)[النبأ: 5].
السؤال: هل هذه الآية جارية على ما عرفنا من الإعراب؟
كيف توجد النون مع.....
أَعْرِبْها؟
قولَه تعالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ)[مريم: من الآية 26].
(قُوْلِي): لماذا حُذفت النون؟
قال: (تَرَيِنَّ)، لكن..... عن قوله: (فقُولِي).....
الأفعال الخمسة: هي الفعل المضارع، وهذا فعل أمر.
العالِم هو الذي يُثبت، أما الذي إذا.... عليه توقّف فعِلْمُه مَهْزوز.
على كل حال: (قُولِي) ليست من الأفعال الخمسة لأنها فعل أمر.
قال الله تعالى: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)[الأنعام: من الآية 135].
حرف دال على.....
لماذا لم يقل: {فسوف تعلموا}؟
أَعْرِب: {الرَّجُلانِ يَقومانِ}.
{الرَّجُلانِ}:
وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا!.
النون: علامة الرفع.

فعل مضارع مرفوع، والألف: فاعل.
أين خبر {الرجلانِ}؟
جملة {يقومانِ}.
{مَرَرْتُ بامرأةٍ تَبْكِي}.
لماذا؟
وتبكي هذه.....
لو قال: {أنتِ تبكي}، أو {أنتِ تبكينَ}؟ لماذا؟
أَعْرِب:
.....
حال، خطأ؛ لماذا؟
هذا فعل أمر يُعرب إعراب الأمثلة الخمسة.
ما هي الأمثلة الخمسة، أو الأفعال الخمسة؟
هل هناك ثابت لها؟
ما هو الدليل على انحصارها في الأمثلة الخمسة؟
يعني لا يوجد في كلام العرب أمثلة خمسة إلا هذه.
تُعَرَّف بتعريف آخر: كل مضارع اتصل به {ألف الاثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطَبة} الذي اتصل بـألف الاثنين يكون بالياء والتاء، وواو الجماعة: يكون بالياء والتاء، أو ياء مخاطبة: يكون بالتاء فقط.
بماذا تُرفع هذه الأمثلة الخمسة؟
بثبوت النون.
وتُنصب وتُجزم بحذف النون.
يعني إذا كانت مرفوعة، ففيها النون.
وإذا كانت منصوبة أو مجزومة، تُحذف منها النون.
هل تُحذف النون في غير النصب والجزم؟
جوازًا مع نون الوقاية، مع نون التوكيد؛ جوازًا لكنه قليل، يعني: تُحذف جوازًا بكسرة مع نون الوقاية، ووجوبًا مع نون التوكيد، وجوازًا بقِلَّة في غير ذلك.
هات مثالًا لحذفها بقِلَّة في غير ذلك.
الشاهد قوله: $لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ، ولا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا#[166].
أَعْرِب: {الرجلانِ يقومانِ}.
{يقوم}: الفاعل مستتر جوازًا تقديره {هما}.
{الرجلانِ يقومانِ هما}: هذا يصح على لغتك لغة.....
الألف: فاعل، إذًا مرفوع بثبوت النون، والألف: فاعل.
أين الخبر؟..... خبر المبتدأ.
تعرب {أنتما} كلها جميعًا.
لكنْ هل تقول: {أنتما} ضمير مبتدأ؟
يقولون: {أنتما}، الإعراب.....
على كل حال.....
يقولون إعرابه:
الضمير: هو {أنت} فقط.
و{التاء}: حرف.....
و{الميم والألف}: علامة التثنية.
فيكون {أنت}: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.
هكذا يكون الألف والنون.

166

و{التاء}: حرف.....
و{الميم والألف}: علامة التثنية.
{يقومانِ}:
{أنتما جميعًا}:
ممكن يكون؛ لأن المسألة ما هي شرعية، لكنَّ المشهور عند النحويين هو هذا، أن الضمير {أنت} فقط.
{أنتِ تَقُومِينَ}:
{أنتِ}: ضمير منفصل..... مبتدأ.
أين خبر المبتدأ؟
الجملة الفعلية: خبر....
{هما يقومانِ}:
{يقومانِ}: فعل مضارع مرفوع.
..... خبر المبتدأ.
نقول للنحويين: لماذا قلتم إن {هما} إعراب الجميع، و{أنتما}: الإعراب على {أنت} فقط؟
وأيضًا الهاء صالحة للرفع، وصالحة للنصب والجر؛ فلهذا اضْطرُّوا أن يقولوا: الإعراب على الجميع.
أَعْرِب؟
$لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا#[167].
(وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا):
..... بالنون المحذوفة، ولا تجوز بثبوت النون؛ لأن عندنا نون زائدة، بالنون المحذوفة للتخفيف.
(حَتَّى تَحَابُّوا):
فعل مضارع منصوب، والواو.....
..... ونحن لدينا قاعدة في عِلْم النحو.....: وهو أن تَتَبُّع الرخص في عِلْم النحو جائز، وقد يقتضي إلى الاستحباب، وقد يقتضي إلى الوجوب.
نُريد فعلًا من الأفعال الخمسة مجزومًا:
{لم تقوموا}، أَعْرِب؟
..... تُحذف..... الأمثال وجوبًا في نون التوكيد، مع نون التوكيد تُحذف.
(لَتُبْلَوُنَّ)[آل عمران: من الآية 186]، أصلها: {لَتُبْلَوُنَنَّ}؛ فحُذفت نون..... لتوالي الأمثال وجوبًا.
موضع جواز، وموضع وُجوب.
ومع نون الوقاية، لكنها أكثر تحتاج كثيرًا مع نون الوقاية جوازًا، وقليلًا مع عدمها جوازًا، ووجوبًا مع نون التوكيد.

* * *

ثم قال المؤلف :

وَسَـــمِّ مُعْـــتَلّا مِـــنَ الْأَسْـــمَاءِ مَـــا[168]

كَالْمُصْـــطَفَى وَالْمُرْتَقِـــي مَكَارِمَـــا[169]

سَمِّ!: فعل أمر.
مُعْتَلًّا!: مفعول ثانٍ مُقَدَّم.
ما!: مفعول أول مؤخَّر.
يعني: **سَمِّ مَا كَـ{الْمُصْطَفَى} و{الْمُرْتَقِي} مَكارِمَا؛ سَمِّهِ مُعْتَلًّا.**
وعلى هذا فيكون المفعول الثاني بـ**سَمِّ!** مُقدَّمًا على المفعول الأول؛ **سَمِّهِ مُعْتَلًّا.**

167

[168] !وسمالواو للاستئناف، سم، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، !معتلًامفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول، !من الأسماءجار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما، !ماسم موصول مفعول أول لسم، مبنى على السكون في محل نصب.

[169] !كالمصطفىجار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، !والمرتقيمعطوف على المصطفى، !مكارمامفعول به للمرتقي، والمعنى: سم ما كان آخره ألفًا كالمصطفى، أو ما كان آخره ياء كالمرتقي- حال كونه من الأسماء، لا من الأفعال معتلًا.

والمُعْتل: ما آخره ألف مفتوحٌ ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها.
لا بُدَّ أن نقول: مكسور ما قبلها، أو واو مضموم ما قبلها، لا بُدَّ أن نقول: واو مضموم ما قبلها.
فالمعتل إذًا: ما آخره {ألف أو واو أو ياء}، ولا بُدَّ أن تكون ألف لازمة لا تتغير، أو ياء لازمة لا تتغير، أو الواو.
فقولنا: أن يكون آخره ألف لازمة، خرج به المثنى؛ لأن المثنى أَلِفُه غير لازمة، تكون في الرفع، وفي النصب والجر لا تكون جازمة.
وقولنا: الياء ياء لازمة مكسور ما قبلها، خرج بذلك ياء المثنى، وياء جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر؛ فإنه لا يُسمَّى معتلًّا؛ لأن الياء غير لازمة في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة، وفي المثنى.
في حالة الجر: الياء غير لازمة، وكذلك في حالة النصب: الياء في المثنى وجمع المذكر السالم غير لازمة.
وقولنا: مكسورٍ ما قبلها، احترازًا من الياء التي لا يُكسر ما قبلها، مثل {ظَبْي}: آخرها ياء، لكنها غير مكسور ما قبلها، فلا يكون معتلًّا، ولهذا تظهر عليها حركات، فتقول: {هذا ظَبْيٌ}، و{رأيتُ ظَبْيًا}، و{مَرَرْتُ بظَبْيٍ}؛ فتظهر عليها الحركات.
الواو أيضًا: واو لازمة مضموم ما قبلها.
فخرج بقولنا {واو لازمة} الواو في الأسماء الخمسة في حالة الرفع، وفي جمع المذكر السالم في حالة الرفع؛ لأن الواو غير لازمة.
وخرج بقولنا {مضموم ما قبلها}: ما لو كان ما قبلها ساكنًا، مثل {دَلْو}؛ هذه غير معتلة، وإن كان آخرها واو، لماذا؟
لأنه لم يُضم ما قبلها.
يقول المؤلف : **سَمِّ** هذا النوع من الأسماء، **سَمِّهِ مُعْتَلًّا**، ثم مَثَّل بقوله: **كالْمُصْطَفَى!**؛ هذا المعتل بالألف، **والْمُرْتَقِي!**؛ هذا المعتل بالياء.
فصار المعتل من الأسماء ما آخره ألف لازمة، ولا نقول مفتوح ما قبلها، لماذا؟
لأنه لا يمكن، إلا أن يكون ما قبلها مفتوحًا.
وياء لازمة مكسور ما قبلها، واو لازمة مضموم ما قبلها؛ هذا هو المعتل من الأسماء.
فإذا سألك سائل: ما هو المعتل من الأسماء؟
تقول: ما آخره حرف علَّة، وحروف العلَّة ثلاثة: {ألف لازمة، ياء لازمة مكسور ما قبلها، واو لازمة مضموم ما قبلها}.

* * *

وذكر المؤلف هذا تمهيدًا لِما يأتي بعدُ في قوله:

فَـــالْأَوَّلُ الْإِعْـــرَابُ فِيـــهِ قُـــدِّرَا[170]

جَمِيعُـــهُ وَهُـــوَ الَّـــذِي قَـــدْ قُصِـــرَا[171]

ما هو الأول؟
المعتل بالألف: المصطفى، الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا!، يعني يُسمى: المقصور.
الأول: وهو المعتل بالألف؛ ويُسمى المقصور: تُقدَّر فيه جميع الحركات، ولا يظهر فيه أي حركة.
فتقول: {جاء مُوسَى}، و{رأيتُ مُوسَى}، و{مررتُ بِمُوسَى}؛ ما يتغير.
الإعراب نقول:
{مُوسَى} في المثال الأول: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على الألف مَنَع من ظهورها التَّعذُّر.
المعتل بالألف تُقدَّر فيه الحركات؛ الفتحة والضمة والكسرة، ويلزم حالةً واحدةً، ويُسمى مكسورًا.

* * *

---

[170] !فالأولمبتدأ أول، !الإعرابمبتدأ ثان، !فيهجار ومجرور متعلق بقدر الآتي، !قدرافعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الإعراب، والألف للإطلاق.

[171] !جميعهجميع: توكيد لنائب الفاعل المستتر، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ويجوز أن يكون، !جميعههو نائب الفاعل لقدر، وعلى ذلك لا يكون في، !قدرضمير مستتر، كما يجوز أن يكون، !جميعهتوكيدًا للإعراب ويكون في، !قدرضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضًا، !هو الذيمبتدأ وخبر، !قدحرف تحقيق، !قصرافعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الذي، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها صلة الذي، والمعنى: فالأول- وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى- الإعراب جميعه: أي الرفع والنصب والجر، قدر على آخره الذي هو الألف، وهذا النوع هو الذي قد قصرا: أي سمي مقصورًا، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة.

وَالثَّـــانِ مَنْقُـــوصٌ وَنَصْـــبُهُ ظَهَـــرْ[172]

وَرَفْعُـــهُ يُنْـــوَى كَـــذَا أَيْضًـــا يُجَـــرُّ[173]

الثَّانِ!؛ ما هو؟
الْمُرْتَقِي!، يعني: المعتل بالياء، يُسمى منقوصًا.
و**نَصْبُهُ ظَهَرَ!**، يعني: تَظهر عليه علامة النصب؛ وهي الفتحة.
وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ!، يعني: تُقدَّر عليه الضمة، وتُقدَّر عليه الكسرة.
وكذلك الواو؛ المعتل بالواو تظهر عليه الفتحة، وتُقدَّر عليه الضمة والكسرة.
مثال ذلك:
المعتل بالياء مثاله....
{جاء القاضي}، أعربه؟
{جاء}: فعل ماضٍ.
{القاضي}: فاعل مرفوع، وعلامة رَفْعِه ضمة مقدَّرة على الياء، مَنَع من ظهورها الثِّقل؛ هذا هو التَّعذر.
يمكن أن تقول: {جاء القاضيُ}، لكنَّ هذا ثقيلًا على اللسان، فتقول: منع من ظهورها الثِّقل.
{مررتُ بالقاضي}.
{مررتُ}: فعل وفاعل.
{الباء}: حرف جر، و{القاضي}: اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر كسرة مُقدَّرة على الياء، مَنَع من ظهورها الثِّقل.
ولا نقول: التَّعذُّر؛ لأنه يمكن أن تقول: {مررتُ بالقاضيِ}، لكنَّ هذا ثقيلًا، ولهذا قال العلماء: مَنع من ظهورها الثِّقل.
الواو:..... هذا يقال فيه..... أظنُّ إنه اسم شجرة، يُمثل به النحويون.
..... هذا آخره واو: مضموم ما قبلها، تَظهر عليه الفتحة، ولكنْ لا تظهر عليه الكسرة ولا الضمة.
فيُعرب في حالِ الجر بالكسرة المُقدَّرة على آخره مَنَع من ظهورها الثِّقل، وفي حال الرفع: بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الثِّقل، وأما في حال النصب: فتظهر عليه الفتحة.
انتهى الكلام على المعتل من الأسماء، وَلْنَعُدْ بإيجاز إلى تعريف المعتل من الأسماء:
حروف العِلَّة.
مثال الألف:.....
مثال الياء: {علَيّ}، أصلها الذي قبلها غير مكسور، الذي قبلها في {علَيّ} غير مكسور.
..... عن {عليّ} بيان أصلها: {عِلِّيُّيون}، قبلها ساكن، حرف مُشدَّد فيكون ما قبله ساكن.
مثال الواو:
هات جملة مفيدة في الألف، الذي آخره ألف، المعتل بالألف:
{جاء المصطفى}، أَعْرِب؟
{جاء}: فعل ماضٍ مبنيٍ على الفتح.
{المصطفى}: فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره، مَنَع من ظهورها التَّعذُّر.
ومثالها مجرورًا، معتل بالألف مجرورًا.
{قرأتُ في المُنْتَقى}، أَعْربه؟
لأن عندهم قائل يقول: إذَا كان كلمة على حرفين تُنطق بلفظها.
{في}: حرف جر.
{المنتقى}:
معتل بالياء منصوبًا:

---

[172] !والثاني منقوصمبتدأ وخبر، !ونصبهالواو عاطفة، نصب: مبتدأ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه، !ظهرفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو نصب.

[173] !ورفعهالواو عاطفة، ورفع: مبتدأ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، !ينوفعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على رفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع، !كذاجار ومجرور متعلق بيجر، !أيضًامفعول مطلق لفعل محذوف، !يجرفعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المنقوص.

{رأيتُ المُهْتَدِيَ مستقيمًا}، أَعْرِب؟
{المهتدي}: مفعول أول.
{مستقيمًا}:
في أي إعراب خرج الاسم الذي لا ينصرف عن القاعدة، أو عن الأصل؟
الجر؛ حيث يُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة.
هل هو هكذا دائمًا، أو مع استثناء، ما هو؟
وعليه قول ابن مالك:

مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ[174]

هل يمكن أن تُعطينا ضابطًا للاسم الذي لا ينصرف؟
ما كان فيه عِلَّتان من العلل.....، أو علَّة واحدة تقوم مقام علتين.
ما هي العلل.....؟
اجْمَعْ!: يشار إلى أي شيء.....، وهي ما كان على وَزْن....
زِنْ!..... وزن الفعل، مثل: {أحمد}.....
عادِلًا!: إشارة إلى العَدْل، ولماذا العدل؟
ضد الجَوْر.
{عامِر}: يُعْدل إلى {عُمَر}، {زافِر}: يُعْدل إلى {زُفر}،.....
..... يُشار إلى التأنيث اللفظي، والمعنى، وألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة؛ أربعة.
ركِّب!:..... تركيبًا مزجيًّا، مثل: {ثعلبة، حَضْرَمة}.
..... {سَكْران، وغَضْبان، ورَيَّان، ونَدْمان}، وما أشبه ذلك.
عُجمة!: مثل.

{بَعْلَبَك}، {حَضَرَ مَوْت}.
زِدْ!: زيادة الألف والنون مثل.. وأربعا وريَّان.. وما أشبهها.
عُجْمة!، مثل: {إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب}، والأسباط.
لا.
لماذا؟
وفيها {أَلْ}، وليست عَلَمًا.
فالوَصْفُ!...
الوصف إشارة، أو الوصفية؛ الوصفية التي هي مقابل العَلَمية.
ما هي الأشياء التي تقوم فيها عِلة واحدة مقام عِلتين؟
الأول: صيغة مُنتهى الجُموع.
والثاني: ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة.
ما هي العِلل التي لا بد أن تكون فيها العَلَمية؟
المؤنث بالتاء، أو التأنيث المعنوي.
ما هي التي فيها العَلَمية والوصفية؟
العَدْل، ووَزْن الفعل، وزيادة الألف والنون؛ هذه تسري فيها العَلَمية والوصفية.
ما تقول في {طلحة}؛ هل ينصرف أو لا؟
لا ينصرف.
خطأ؛ ربما يَنْصرف، أو يُنْصرف عنه، {طلحة} إن كان المقصود بها الواحدة من شجرة {طَلْح} فإنها تنصرف؛ لأنها ليست عَلَمًا ولا صفة، وإن كان المقصود بها اسم فإنها لا تنصرف، إن كان المقصود بها شجرة فهي تنصرف.
سؤال: أشار المؤلف.... يفعلان، إلى أي شيء..؟

[174] سبق في نفس الباب.

ألفاظ خمسة، ويقال لها: الأمثلة الخمسة.
ما هو الضابط لها؟
كل فعل مضارع اتصل بألف ونون أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، وهي خمسة: {يفعلونَ وتفعلونَ ويفعلانِ وتفعلانِ وتفعلينَ}،.....؛ ولهذا صارت خمسة.
هذه الأمثلة الخمسة بماذا تُرفع؟
بثبوت النون.
وبماذا تُنصب؟
بحذف النون.
وبماذا تُجزم؟
بحذف النون.
في أي شيء خَرَجت عن الأصل؛ الأصل: المرفوع بالضمة والمنصوب بالفتحة والمجزوم بالسكون، في أي شيء خَرَجت عن الأصل؟
في النصب في الجر.
في جميع أوجه الإعراب، صحيح.
بماذا تُرفع؟
بثبوت النون، وتُنصب بحذف النون، وتُجزم بحذف النون.
قال النبي ض: $واللهِ لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتَّى تُؤْمِنوا ولا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحَابُّوا#[175].
ما الذي خرج في هذا الحديث عن القواعد التي ذكرنا،..، صار فيه ماذا؟
حذف النون بدون ناصب وبدون جازم، للتخفيف.
ما هو الاسم المقصور؟
ألف لازمة مفتوحٌ ما قبلها؛ لماذا نقول: ألف لازمة مفتوحٌ ما قبلها؟
لأن ما قبل الألف لا يكون إلا كذلك، إلا مفتوحًا، فإذا قلنا: مفتوح ما قبلها صار كقول القائل:

كَأَنَّنَـــا وَالْمَـــاءُ مِـــنْ حَوْلِنَـــا قَـــوْمٌ جُلُـــوسٌ حَـــوْلَهُمُ الْمَـــاءُ[176]

.....، إذن نقول:
الاسم المنقوص؟
..... الذي آخره ياء مكسور ما قبلها فقط، وإلا قد تكون مرفوعة، تكون منصوبة، تكون مجزومة، أو المنقوص: كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها.
.....
{طوكيو}.. أعجمي.
كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها أو واو لازمة مضموم ما قبلها.
نتكلم عن إعرابه .. الآن هذا الاسم.....
اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها.
ما تقول في {غَزْو، غَزَا، يَغْزُو، غَزْوًا}؛ هل هذا منقوص؟
غير منقوص؛ لأن الشرط أن يكون ما قبلها مكسورًا.
{عندي جَدْيٌ}؛ هل هذا منقوص أم لا؟
.....
ليس منقوصًا، لماذا؟
لأن الشرط أن يكون مكسورًا ما قبلها.
{نَدِمْتُ لِمَا حَصَلَ لِمُسْلِمِي البُوسنَة}، ماذا تقول: {لِمُسْلِمِي البُوسنَة}، وما عُطِف عليه؟
..... مسلمي، ياء،.....

175

176

انتبهوا يا جماعة: كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، والله أعلمُ.
لما انتهى المؤلف من ذِكر الأسماء المعتلة في أواخرها، شرع في ذِكر الأفعال المعتلة في أواخرها.
والفعل يُعتل بالألف وبالواو وبالياء.
بالألف مثل: {يَسْعَى}، وبالواو مثل: {يَغْزُو}، وبالياء مثل: {يَرْمِي}.
* * *
ولهذا قال:

وَأيُّ فِعْـــــلٍ آخِـــرٌ مِنْـــهُ أَلِـــفْ[177]

أَوْ وَاوُ أَوْ يَـــــاءٌ فَمُعْـــتَلّا عُـــرِفْ[178]

أَيُّ!: مبتدأ، وجملة **عُرِفْ!** خبره.
والمعنى: أي فعل صار آخره ألفًا أو واوًا أو ياءً؛ فإنه يسمى معتلًّا.
إذًا؛ الأفعال يقال: معتل، والأسماء يقال: مقصور ومنقوص، والأفعال يقال: معتل **مُعْتَلًّا عُرِفْ!**.
وهل له اسم آخر؛ الفعل إذا كان آخره حرف علة، مَرَّ علينا في باب..؟
يسمى ناقصًا: إذا كان آخره حرف علة، وإذا كان وسطه: أَجْوَف، وإذا كان أوله: سالِم.
* * *
قال:

فَـــالْأَلِفَ انْـــوِ فِيـــهِ غَيْـــرَ الْجَـــزْمِ[179]

الأَلِفَ!، يعني: إذا كان آخره ألف، فـ**انْوِ فِيهِ!**: أي قَدِّرْ فيه **غَيْرَ الجَزْمِ!**.
ما الذي غير الجزم مما يكون في الأفعال؟
الرفع والنصب.
مثاله: {الرَّجُلُ يَسْعى}؛ {يَسْعى}: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة على الألف، منع من ظهورها التَّعَذُّر.
{الرَّجُل يَخْشى}؛ {يَخْشى}: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.
* * *

وَأبْـــدِ نَصْـــبَ مَـــا كَيَـــدْعُو، يَرْمِـــي[180]

النَّصْبَ الذي.
يعني: **كَيَدْعُو!**؛ وهو معتل بالواو، يرمي؛ وهو معتل بالياء.
وفي هذا التمثيل إشكالانِ:
الإشكال الأول: أن الكاف دخلت على الفعل، وقد عَلِمنا فيما سبق أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، فما الجواب؟
المقصود بها اللفظ، المعنى: كهذا اللفظ، وعليه فنقول:
الكاف: حرف جر، ويدعو: اسم مجرور بالكاف بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحِكاية.

---

[177] **!**أياسم شرط مبتدأ، وأي مضاف، و**!**فعلمضاف إليه، **!**آخرمبتدأ، **!**منهجار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر، وهو الذي سوغ الابتداء به، **!**ألفخبر المبتدأ الذي هو آخر، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفًا بعد أي الشرطية: أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هي فعل الشرط وقيل: آخر اسم لكان المحذوفة، وألف خبرها، وإنما وقف عليه بالسكون- مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف- على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، ويبعد هذا الوجه كون قوله **!**أو واو أو ياءمرفوعين، وإن أمكن جعلهما خبرًا لمبتدأ محذوف وتكون **!**أوقد عطفت جملة على جملة، لكن ذلك تكلف.

[178] **!**أو واو أو ياءمعطوفان على ألف، **!**فمعتلًّاالفاء واقعة في جواب الشرط، و **!**معتلًّاحال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه، **!**عرففعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فعل، وخبر **!**أيهو مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ، والتقدير: أي فعل مضارع كان هو- أي الحال والشأن- آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء.

[179] **!**فالألفمفعول لفعل يفسره ما بعده، وهو على حذف، **!**فيتوسعًا، والتقدير: ففي الألف انو، **!**انوفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، **!**فيهجار ومجرور متعلق بانو، **!**غيرمفعول به لانو، وغير مضاف، و**!**الجزممضاف إليه.

[180] **!**وأبدالواو حرف عطف، أبد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، **!**نصبمفعول به لأبد، ونصب مضاف، و**!**ماسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، **!**كيدعوجار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما، **!**يرميمعطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب.

الإشكال الثاني: **يَرْمِي!**؛ يرمي لا يصلح أن نجعلها بدلًا من **يَدْعُو!**؛ لاختلاف اللفظ والمعنى، فماذا نجعلها؟

سبب حذف.....

يقول: أَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو، يَرْمِي**!**.

والكاف هنا للتشبيه المعنوي، نَصْب كل ما يُشبه هذا الفعل مما هو معتل بالواو.

{يدعو}، نقول: {يُعجبني أن يَدْعُوَ المُنيبُ ربَّه}.

{يغزو}: {يُعجبني أن يَغْزُوَ الإنسانُ عَدوَّه الكافرَ}.

{يرجو}: {إنَّ الكافرَ إذا مات على كُفْرِه لن يَرْجُوَ عَفْوَ الله}.

وكذلك {يَرْمِي}، تقول: {يُعجبني أن يَرْمِيَ الرجلُ}.

{يقضي}: {يُعجبني أن يَقْضِيَ بالحق}.

{يحمي}: {يُعجبني أن يَحْمِيَ الإنسانُ نفسَه من الدَّنَس}.

{يطغي}.....

{يَغْلِي ثمنًا}، {يغلي طبخًا}؛ إذن يغلي تصلح.... حسب...

وَالرَّفْـــــعَ فِيهِمَـــــا انْـــــوِ.....[181]

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا!: أي في الذي كـ**يَدْعُو!**، وكـ**يَرْمِي!**؛ **انْوِ الرفعَ**.

الجَزْمُ، **قال:**

.....وَاحْـــــــذِفْ جَازِمًـــــــا[182]

ثَلَاثَهُـــــــــــــــنَّ.....[183]

أي: الألف والواو والياء.

.....تَقْـــــضِ حُكْمًـــــا لَازِمًـــــا[184]

أي: تأتي به.

لم يذكر الرفع في المعتل بالألف، كيف نعربه؟

.....

لكن المؤلف ما ذكره.

كيف نُعرب المعتل بالألف إذا كان مرفوعًا؟

ذكره في قوله: **فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ!**.

يعني: يشمل النصب والرفع، فصار المعتل بالألف تُقَدَّر عليه جميع الحركات: الفتحة، والضمة، والكسرة.

والمعتل بالواو والياء تُقَدَّر عليه جميع الحركات إلا الفتحة؛ فتظهر.

فإذا قال قائل: لماذا تظهر الفتحة على الياء ولا تظهر على الألف؟

---

[181] !والرفعالواو حرف عطف، الرفع: مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتي، !فيهماجار ومجرور متعلق بانو، !انوفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.....

[182] .....!واحذففعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !جازماحال من فاعل احذف المستتر فيه.

[183] !ثلاثهنثلاث: مفعول به لا حذف بتقدير مضاف، ومعمول جازما محذوف، والتقدير: واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازمًا الأفعال؛ أو يكون، !ثلاثهنمفعولًا لجازما، ومعمول احذف هو المحذوف، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازمًا ثلاثهن.....

[184] .....!تقضفعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !حكمًامفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي، !الازمانعت لحكمًا.

نقول: لأن الألف صامتة، لا تلين ولا..؛ ولهذا قُلنا: المانع له من الظهور التعذر.
و{الياء}: لَيِّنة، وكذلك {الواو}: هَيِّنة، ليست فَظَّةً ولا غَلِيظة؛ ولهذا تحمل الفتحة لِخِفَّتها، ولا تحمل الضمة لِثِقَلِها.
فاجتمع الآن أمران:
الأمر الأول: أن الياء سهلة والواو، بخلاف الألف.
والثاني: أنها تظهر عليها الفتحة؛ لِخِفَّتِها، ولأن حرف العلة فيها لَيِّنٌ، ولهذا يمكن أن تظهر عليها الضمة لكن بِثِقَل، يمكن أن تقول: {فلانٌ يدعوُ ربَّه}، {فلانٌ يمشِيُ على الأرض} - أو لا يمكن - لكنه عَسِر.
.....
لا إله إلا الله،.. هذا يدعو يدعووا، مثل: {يضربوا}، بالضبط، لا حول ولا قوة إلا بالله، ما قلنا يدعون.. على علتها، لكن تظهر عليها الضمة لخفتها، لخفة حرف العلة فيها.
في الجزم يقول: **وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ!**.

يعني: الألف والواو والياء؛ إذا جزمتَ احْذِفْ.
فتقول مثلًا: {الرجلُ يَسعى لِنَيْلِ العِلْم}، وتقول: {الجاهل لم يَسْعَ لنَيْل العِلْم}.
{لم يَسْعَ}، أين ذهبت الألف؟ حُذفت.
مثال آخر، تقول: {فلان لم يأتِ}، وأصلها {يأتي} بالياء، لكن حُذفت الياء للجزم.
وتقول: {المُستكبر لم يدعُ ربَّه}.
{لم يدعُ}: حُذفت الواو.
قال الله تعالى: (ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ)[غافر: من الآية 26]، (وَلْيَدْعُ رَبَّهُ)؛ أين ذهبت الواو؟
حُذفت؛ لدخول الجازم عليها، والله أعلمُ.
والماضي أيضًا، لكن الماضي لا يدخله الجزم، والأمر كالمضارع، إلا أن الأمر يكون مبنيًّا لا معربًا، والماضي أيضًا يكون مبنيًّا لا معربًا، وكلامنا الآن على الفعل المعرب.
.....
لا للعلماء في ذلك إعرابان؛ الإعراب الأول ما قلناه قبل قليل، والإعراب الثاني: أنه مَقُول لقول محذوف، والتقدير: كقولك {يدعو}.
تكون اسمًا لأنه.... المراد باللفظ يعني كهذا الاسم.....مجرور بكسرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
.....
..... يحتمل هذا وهذا؛ يحتمل المعنى: {لم يأتِ زيدًا}، يحتمل: {لم يحضر} فيكون لازمًا، وبعض الأفعال قلنا إنها تكون لازمة وتكون متعدية، وهي...
{نَقَصَ}: لازم ومُتَعَدٍّ، قال الله Y: (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا)[التوبة: من الآية 4]، هذا مُتعدٍّ.
وتقول: نقص الإيمانُ؛ هذا لازم، و{زاد} مثله: (فَزَادَهُمْ إِيمَانًا)[آل عمران: من الآية 173]، {زاد إيمانُ الرجل}.
هي متعدية؛ سواء.. أو..، لكن إن كانت ظرفية فإنها.. للواحد...
لكن لو قال قائل: {رأيتُ الرَّجُلَ فمَاتَ}، بمجرد ما رأيتُه ماتَ، كان سليمًا طيبًا، ما عنده عيب ولا شيء،..... من حين رأيته مات.....
لو أن شخصًا - لا قَدَّر الله - ضرب رِئَتَه، يقول: {رَآهُ}، أي: ضربَ رِئَتَه فماتَ، نعم تأتي بمعنى: ضَرَبَ رِئَتَه.
يقول: {رأيتُ} تأتي عِلْمِيَّة، كقول الشاعر:

رَأَيْـــتُ اللهَ أَكْبَـــرَ كُـــلِّ شَـــيْءٍ مُحَاوَلَـــــةً وَأَكْثَـــــرَهُمْ.....[185]

وتأتي بَصَرِيَّة مثل: (فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا)[الأنعام: من الآية 77].
وتأتي بمعنى ضَرْب الرِّئة،..، يقال: {رَآهُ}، أي: ضَرَب رِئَتَه، {رأى} يعني: الرُّؤية، رأى في المنام.....
الباب السابق، المعرب والمبني يَنْبَني عليه النحو كله، باب الإعراب والبناء هو النحو الحقيقي؛ لأنك تعرف به علامات الرفع.
وعلامات الرفع الأصلي منها واحدة، وهو: الضمة؛ كل المرفوعات تُرفع بالضمة، وينوب عنها الواو والألف والنون.

185

ينوب عنها الواو في موضعين: جمع المذكر السالم، والأسماء الستة؛ هذه ترفع بالواو، الأسماء الستة هي: **أبٌ، أخٌ، وحَمٌ، وذُو، وهَنُ!**؛ هذه خمسة، {فُو}، يعني: فَمْ.
جمع المذكر السالم: ما جُمع بواو ونون، أو ياء ونون مزيدتين على مفرده،...
{مُسْلِم}؛ زِدْ واوًا ونونًا، {مُسْلِمون}..، يُرفع بالواو.
العلامة الثانية من الإعراب: الفتحة، وهي علامة النصب؛ كل منصوب يُنصب بالفتحة، وينوب عنها: الألف، والياء، وحذف النون، والكسرة؛ أربعة ينوب عنها،..... لا يَنوب..: (وَلَنْ تَفْعَلُوا)[البقرة: من الآية 24].
تنوب عنها ألف في أي باب؟
في باب واحد وهو: الأسماء الستة.
تنوب عنها الياء في: جمع المذكر السالم، والمثنى.
تنوب عنها الكسرة في: جمع المؤنث السالم، أي في باب واحد.
تنوب عنها حذف النون في: الأفعال التي ترفع بثبوت النون.
الكسرة لها علامة أصلية؛ سبحان الله، الجر له علامة أصلية، وهي: الكسرة، وينوب عنها الياء في كم باب؟
في ثلاثة أبواب، في: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة.
في كم بابٍ تنوب الفتحة عن الكسرة؟
يقولون:

... وَلَا أَبَـــــــــا.... لَهَـــــــــا..[186]

في باب واحد في الاسم الذي لا ينصرف.

الباقي عندنا من علامات الإعراب: السكون؛ علامة الجزم، وينوب عن السكون غيره، حذف حرف العلة في الاسم المعتل فقط، في الأفعال الخمسة.

يحصر هذا الباب كله بمثل هذا...

ثم الحركات تظهر على كل اسم صحيح، وتُقدَّر على كل اسم معتل.
فالمعتل بالألف تُقدَّر عليه جميع الحركات، والمعتل بالياء تقدَّر عليه الحركات إلا الفتحة، والمعتل بالواو كالمعتل بالياء تقدَّر عليه الحركات كلها إلا الفتحة.
المؤلف – ابن مالك – يقول:

وَاجْعَـــلْ لِنَحْـــوِ يَفْعَـــلَانِ النُّونَـــا

رَفْـــعًا، وَتَـــدْعِينَ وَتَسْـــأَلُونَا[187]

هذا البيت تضمَّن الأفعال الخمسة، فكيف نوضح هذا، كم صورة لها؟

.....
صورتان؛ وهما: {تَفعلانِ، ويَفعلانِ}؛ ولهذا قال: **لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ!**.
تَدْعِينَ! كم صورة لها؟
صورة واحدة: مُخاطَبة..، {تسألونَ ويسألونَ}.
إذًا؛ هذه الأفعال الخمسة.. مجموعة في بيت واحد:
وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا!
رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا!
ما هي علامة النصب والجزم في هذه الأفعال الخمسة؟

186

[187] سبق في نفس الباب.

حذف النون، مثال: لن تفعلَا إلا خيرًا،.. بحذف النون..، لن تعملَا إلا خيرًا، (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا)[آل عمران: من الآية 92].
(لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا)؛ مثالين: (لَنْ تَنَالُوا)، (حَتَّى تُنْفِقُوا)، أيهما أردت؟
.....
مثال الجزم؟
.....
هذه ما تصح إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة: {أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ}.
.....
ياء المخاطبة مرفوعة ومنصوبة ومجزومة، تخاطِب امرأة تقول، مثال: {أنت تأكلينَ الخبز}، تخاطب الواحدة، فيقال المثال: {تأكلينَ الخُبْزَ}، يكون هذا فيه نوع من الأدب.
لا تأكل ال..، ولو كان مُرًّا، نقول: {لَمْ تأكلِ المُرَّ}.
يقول:

جَارِيَـــةٌ لَـــمْ تَأْكُـــلِ الْمُرَقَّقَـــا وَلَـــمْ تَـــذَقْ مِـــنَ الْبُقُـــولِ الْفُسْـــتُقَا[188]

هذا أتى به النحويون شاهدًا لـمِنْ! البَدَلِيَّة، وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا!، لم تأكل الفُسْتُقَ بدل البُقول.
ومثله قوله تعالى: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ)[الزخرف: 60].
(مِنْكُمْ مَلَائِكَةً)، منكم أنتم أو بَدَلكم؟
بدلكم.....

الاسم الذي لا يَنْصَرف:

ذكرنا أن الاسم الذي لا ينصرف له ضابط، وهو؟

إذا دخل عليه اللام.

لا لا لا.

ما هو ضابط الاسم الذي لا ينصرف؟

ما فيه علتان من علل تِسْعٍ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، والعلل مجموعة في بيت؛ أَنْشَدْنَاكُمُوهُ:

اجْمَــعْ وَزِنْ عَــادِلًا، أنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَ

اجْمَعْ!: يشير إلى صيغة منتهى الجموع، وهي: ما كان على وزن {مَفاعِل ومَفاعِيل}، مثل: {مَساجِد ومَصابِيح}.
زِنْ!: إلى وزن الفعل، مثل: {أَحْمَد، يَشْكُر، يَزِيد} .
عَادِلًا!، مثل: {زُحَل}، {عُمَر} مِن: عَامِر ، {زُفَر}.
أَنِّثْ!: يشمل أَنِّثْ! أربعة أنواع من التأنيث:
ما كان مؤنثًا لفظًا، ما كان مؤنثًا معنًى، ما كان مؤنثًا لفظًا ومعنًى، ما كان مؤنثًا بألف التأنيث الممدودة، ما كان مؤنثًا بألف التأنيث المقصورة.
{عائشة } اسم امرأة : مؤنث لفظًا ومعنًى.
{زينب} اسم امرأة : معنًى.
{طلحة} اسم رجل: لفظًا.
{حُبْلى}: ألف تأنيث مقصورة.
{حمراء}: ألف تأنيث ممدودة.
إذًا كلام الناظم يشمل خمسة أشياء.
بِمَعْرِفَةٍ!: التعريف يعني العَلَمِيَّة.

188

رَكِّبْ!: التركيب الإسْنادي، التركيب الإضافي، التركيب المَزْجِي، مثل: {بَعْلَبَك}.
زِدْ!: زيادة الألف والنون، مثل: {عثمان}.
عُجْمة!: الاسم الأعجمي.
فَالوَصْفُ: الوصفية، مثل بمعرفة! خاصة بالعلمية.

قد كَمَلَ!: كمل.

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ[189]

قال المؤلف تعالى : **النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ!**.

النكرة والمعرفة اسمان متضادان، فالمنكر ضد المعروف، قال الله تعالى: (فَلَمَّا رَأى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ)[هود: من الآية 70]، أي: استَنْكَرَهُمْ واسْتَغْرَبَهُمْ ولم يَعْرِفْهم، والمعرفة: هي ما كان معروفًا.

والنكرة: مِن باب المُطلق، والمعرفة: فيها ما يدل على التخصيص، وفيها ما يدل على العموم، لكنها ليست من باب المطلق.

والفرق بين المطلق والعام:

أن المطلق: شامل لجميع أفراده على سبيل البدل، والعام: شامل لجميع أفراده على وجه العموم، لا على وجه البدل.

فإذا قلت: {أَكْرِمْ رَجُلًا}؛ فهو شامل لكل رجلٍ على سبيل البدل، لا يُمكنك أن تكرم رجلينِ، إذا قلت: {أَكْرِمْ رَجُلًا}، فإنه لا يُمكنك أن تُكرم رجلينِ، لماذا؟

لأن المطلق يشمل جميع أفراده على سبيل البدل، يعني: واحد بدل واحد، وأما العام فيشمل جميع أفراده على سبيل العموم.

فإذا قلت: {لا تُكرم كسولًا}، وامتنعتَ عن إكرام كسولٍ واحدٍ وأكرمتَ آخر، فهل أنتَ مُمْتَثِل؛ لأن كسولًا هنا للعموم.

وإذا قلت: {أَكْرِمْ جَادًّا}، يعني: {مجتهدًا}، فأكرمتَ اثنين؛ لأن المطلق يتناول جميع أفراده على سبيل البدل.

فالنكرة من هذا القبيل، النكرة: اسم شائع في جميع أفراده لكنْ على سبيل البدل، والمعرفة على اسمها {معرفة }: اسم يُعَيِّن مُسَمَّاه، لكنْ إما بقول وإما بغير قول كما سيأتي إن شاء الله.

إذا النكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختصُّ به واحد دون الآخر؛ هذه النكرة، مثل: {رجل، شمس، قمر} ؛ صحيح {شمس، وقمر} نكرة؟

نكرة؛ لكن.. بالشمس المعينة عدم وجود غيرها، وكذلك القمر وإلا فهو في الأصل نكرة.

{نَجْم، مَطَر، بَيْت، شَخْص، إِنْسَان} ، كل هذه نكرة؛ لأنها اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر، وكونه يختص بشيء مُعَيَّن نظرًا لعدم وجود غيره لا يُخرجه عن كونه نكرةً.

أما علامة النكرة؛ ففسرها المؤلف بقوله:

نَكِـــــــرَةٌ قَابِـــــــلُ (أَلْ) مُـــــــؤَثِّرًا[190]

أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذَكِـــرَا[191]

هذا التعريف تعريفٌ بالعلامة، فهو تعريف بالرَّسْم، ليس تعريفًا تامًّا، بل هو تعريف رسميٌّ لا ذاتي.

تعريف النكرة الذاتي: هو كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر.

تعريفها الرسمي، وهو التعريف بالعَلَامة: ما ذكره المؤلف ، قال:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرًا**!**.

يعني: النكرة كل اسم يَقبل {أَلْ}، مؤثرةً فيه التعريف، فإنه يكون نكرةً.

مثال ذلك: {رَجل}، {رجل} اسم عام، أَدْخِل عليه {أَلْ}، تقول: {الرَّجُل}، أَثَّرَتْ فيها أو لم تؤثر؟

أثرت؛ لأن {الرَّجُل} مفهومه غير مفهوم {رَجُل}، مفهوم أن هذا رجل معين، الرَّجُل رَجُلٌ مُعيَّن.

{رسول} نكرة، {الرسول} معرفة: (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل: 15، 16]، الفرق بين (الرسول) الأول والثاني، الثاني: الرسول، يعني الذي عُرف وذُكر.

---

[189] أصل النكرة مصدر !نكرت الرجل@- بكسر الكاف- وفى القرآن الكريم (فَلَمَّا رَأى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً)(هود: من الآية70)، وأصل المعرفة مصدر !عرفت الرجلمن باب ضرب- أو يكون أصل النكرة اسم مصدر، !نكّرتبتشديد الكاف، والمعرفة اسم مصدر، !عرّفتبتشديد الراء، ثم نقل كل منهما: الأول اسمًا للاسم المنكر. والثاني اسمًا للاسم المعرف، وهما حينئذ اسما جنس، وليس علمين، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كحمزة وطلحة.

[190] !نكرةمبتدأ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم، أو لكونها جارية على موصوف محذوف، أي: اسم نكرة، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكرًا، !قابلخبرًا المبتدأ، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، لكون النكرة هي المحدث عنها وقابل مضاف، و!ألمضاف إليه، مقصود لفظه، !مؤثرًاحال من أل.

[191] !أوعاطفة، !واقعمعطوف على قابل، و!موقعمفعول فيه ظرف مكان، وموقع مضاف، و!مااسم موصول مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه، !قدحرف تحقيق، !ذكرافعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قابل أل، والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وقوله **قَابِلُ أَلْ!**: خَرج به ما لا يَقبل {أَلْ}، ما لا قبل {أَلْ} فإنه لا يكون نكرة، مثاله: الضمائر، الضمائر ما تَقبل {أَلْ}، هل يصح أن تقول: {أَنَا قائمٌ}، {الأَنَا قائمٌ}؟
أبدًا ما يَصِح، فلا تكون الضمائر نكرة لأنها لا تَقبل {أَلْ}.
{أَكْرَمَكَ} الكاف هل تَقبل {أَلْ}، إذًا ليست نكرة لأنها لا تَقبل {أَلْ}.
{زَيْد}: لا يَقبل {أَلْ}، ما تقول: {الزَّيْد}.
{عباس}: يَقبل {أَلْ}، تقول: {العباس}، لكنْ هذه {أَلْ} ما تُؤَثِّر فيه؛ لأنه {عباس} معرفة، سواء أدخلتَ عليه {أَلْ} أو لم تدخلها، فهي لا تؤثر شيئًا، إذا {عباس} عَلَمًا ليس نكرة.
إذا قال قائل: كيف ليس نكرة، أليس يَقبل {أَلْ}، فتقول: {عبد الله بن عباس} ، و {عبد الله بن العباس} ، {العباس بن عبد المطلب} ، {عباس بن عبد المطلب} ؟
نقول: نعم هو يَقبل {أَلْ}، لكنْ لا تؤثر فيه التعريف؛ لأنه عَلَم فهو معرفة، سواء دَخَلَتْ عليه {أَلْ} أو لم تدخل.
فإن قلت: {عباس} وَصْفًا لا عَلَمًا، فهل هو نكرة أو لا؟
نكرة؛ ولهذا تَصِف به النكرة، فتقول: {رجلٌ عباسٌ}، وإذا دَخَلَتْ عليه {أَلْ} أَثرت فيه التعريف.
فلو سألك سائل الآن: هل {عباس} نكرة أو غير نكرة؟
ففيه تفصيل؛ إن أردت به علمًا فليس بنكرة، وإن أردت به وصفًا فهو نكرة.
{ضَحَّاك} مثلها.
إذا قلت: {الضَّحَّاك}؛ فدخلت {أَلْ} على {ضحاك} على أنه وصفٌ، فـ{ضَحَّاك} إذا تَجَرَّد من {أَلْ}....، وإن دخلت على {ضحاك} على أنه عَلَم لم يكن نكرة.
إذًا؛ كل اسم يَقبل {أَلْ}، وتؤثر فيه التعريف فهو نكرة، فإن لم يَقبل {أَلْ} فليس بنكرة، وإن قَبِل {أَلْ} لكنْ لم تؤثر فيه التعريف؛ لكونه معرفةً مِن قَبْل دخولها فليس بنكرة.
يَرِد على هذا كلمة {ذو} بمعنى صاحب؛ نكرة ولا تَقبل {أَلْ}، تقول: {جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ}.
{ذو}: صفة لـ{رجل}، و{رجل} نكرة، والنكرة لا تُوصف إلا بنكرة، فما الجواب مع أن {ذو} لا تَقبل {أَلْ}، لو اجتمع الناس كلهم على أن يُدْخِلوا {أَلْ} على {ذو} ما غَلَبوها، أَبَتْ عليهم، لا يصلح أن تقول: {جاءني رجلٌ الذُّو مال}، تأبى عليك {ذو} أشدَّ الإباء، إذًا؛ كيف يمكن أن نِجيب عن هذا.
نقول: إن حُجَّة النحويين {.. يَرْبُوع}، إذا حَجَرْتَه من باب وَجَد مخرجًا من جهة أخرى، قالوا: نقول إن {ذو} واقعة موقع ما يَقبل {أَلْ}، ولهذا قال ابن مالك كغيره من العلماء: أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا!.

إذًا؛ تخلَّصوا من الإيراد أو لا؟
قالوا: {ذو} بمعنى صاحب، {جاءني رجل ذو مال}، أي: صاحب مال، وصاحب تَقبل {أَلْ} أو لا؟ تَقبل {أَلْ}، وتؤثر فيها التعريف، فتقول: {هذا رَجُلٌ صاحِب}، وتقول: {هذا الرَّجُلُ صاحِبُ فُلانٍ}؛ فتَقبل {أَلْ} مؤثرةً فيها التعريف، فلما كانت واقعة موقع ما يَقبل {أَلْ} المؤثرة في التعريف صار لها حُكْمُها، فصارت نكرة.
الخلاصة: النكرة لها تعريفان؛ تعريف ذاتي، وتعريف رَسْمِي.
التعريف الذاتي: النكرة؛ كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر.
والرسمي؛ وهو تعريف العلامة: هو كل اسم يَقبل {أَلْ} مؤثرة فيه التعريف؛ هذه النكرة.
أما المعرفة، فقال:

وَغَيْـــرُهُ مَعْرِفَـــةٌ؛ كَهُـــمْ، وَذِي[192]

وَهِنْـــدَ، وَابْنِـــي وَالْغُـــلَامِ وَالَّـــذِي[193]

---

[192] !وغيرهغير: مبتدأ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه !معرفةخبر المبتدأ، !كهمجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كهم، !وذيمعطوف على هم.

[193] !هند، وابني، والغلام، والذيكلهن معطوفات على هم، وفى عبارة المصنف قلب، وكان حقه أن يقول: والمعرفة غير ذلك؛ لأن المعرفة هي المحدث عنها.
وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم في النكرة والمعرفة، وذلك هو الراجح عند علماء النحو، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام: الأول النكرة، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم، والثاني: المعرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم، والثالث: اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما، وهذا الرأي ليس بسديد.

غَيْرُهُ**!: يشمل ما لا يَقبل {أَلْ}، وما يَقبل {أَلْ} من غير أن تؤثر فيه التعريف؛ لكونه معرفةً مِن قبل.**
ثم ذكر أقسامها، قال:
.....مَعْرِفَةٌ؛ كَهُمْ، وَذِي!
وَهِنْد، وَابْنَي وَالْغُلَام وَالَّذِي!
ذكرها المؤلف غير مرتبة ؛ لأن المقصود معرفة أنواع المعارف:
قال: **كَهُمْ!** إشارةً للضمير، فالضمائر كلها معرفة، كل الضمائر؛ ضمير المتكلم، وضمير المخاطَب، وضمير الغائب، وضمير الرفع، وضمير النصب، وضمير الجر؛ كل الضمائر كلها معرفة.
وذِي!: اسم الإشارة؛ فجميع أسماء الإشارة معرفة: {ذَا، وذِي، وذَانِ، وتَانِ، وأُولَئِكَ}؛ كلها معرفة.
وهِنْدَ!: العَلَم، سواء كان للمذكر أو للمؤنث؛ فإنه من أقسام المعرفة.
وهنا المؤلف اختار **هِنْدَ!**، لماذا لم يختر اسمًا مذكرًا؟
لأنها من جهة الوزن، لو قال مثلًا: {وزيد} أو {وعمرو}، لكان يحتاج إلى تنوين فيزيد النَّظْم، قال: **وَهِنْدَ!**.
وَابْنِي! المضاف إلى معرفة: معرفة، لكنَّ رُتبتَه في الحقيقة بحسب ما يضاف إليه، فهو ليس له رتبة معينة بحسب ما يضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في مرتبة العَلَم، وسيأتي - إن شاء الله - الترتيب بعد ذلك.
الْغُلَامِ!: المحلى بـ{أَلْ}.
وَالَّذِي!: الاسم الموصول.
فالجميع ستة أنواع: الضمائر، اسم الإشارة، العلم، المضاف إلى معرفة، المحلى بـ{أَلْ}، الاسم الموصول بجميع أنواعه: المفرد، والمثنى، والجمع.
المفرد مثل: {الذي والتي}، المثنى: {اللذان واللتان}، الجمع: {الذين واللآئي}.
ترتيب هذه المعارف، المؤلف ذكرها مجملةً غير مرتبة، لكنْ عند التفصيل ذكرها مرتبة، فبدأ بالضمائر، ثم بالعَلَم، ثم بالإشارة، ثم بالموصول، ثم المعرف بـ{أَلْ}، ولم يذكر المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه ليس له رتبة معينة، إذ أنه بحسب المضاف، إلا المضاف للضمير فكالعلم.
أَعْرَفُها: **الضَّمَائِر**.
هي أَعْرَف المعارف؛ وذلك لأنها أشدُّ المعارف تخصيصًا، والمعرفة كلها مبناها على التعيين والتخصيص؛ لأن النكرة كما قلنا مطلقة، لكنْ كلُّ ما كان أَخَصُّ فهو أَعْرَفُ، وأَخَصُّ المعارفِ الضمائرُ، لا شك.
{ففلتُ}: لا تحتمل غير نفسي أنا، {قلتَ}: لا تحتمل إلا المخاطَب؛ فلهذا كانت أَعْرَف المعارف.
لكن {زيد} - عَلَم -.. لأمامي.. لكن الياء بـ{أَكْرَمَنِي} لا تحتمل إلا المتكلِّم، {ضربتُ} لا تحتمل إلا المتكلم، فأَعْرَف المعارف: الضمير.
ثانيا - بعد الضمائر -: **العَلَم**.
لأنه يُعيِّن مُسمَّاه من غير قرينة، بخلاف الإشارة، بخلاف الموصول؛ فالعَلَم يُعين مُسمَّاه من غير قرينة فكان أشدَّها تخصيصًا ما عدا الضمير، إلا أنهم استَثْنَوا الأسماء الخاصة بالله، فإنها أَعْرَف من الضمائر؛ لأنها لا تصح إلا لله وَحْدَه Y ما هي؟
مثل: (الله)، (الله) أَعْرَفُ المعارف؛ لأنها ما تحتمل إلا الربَّ Y.
لكن {قُمْتُ}: تَصلح حتى ضميرًا لي أنا، محمد، وتصلح {قمتُ} لرجل آخر يقول عن نفسه: {إنه قام}، لكن (الله) ما فيه اشتراك، الضمائر فيها اشتراك وإن كانت تُعَيِّن مرجعها، لكن فيها اشتراك، أما اسم الله Y الخاص به فهو لا يتعدَّاه إلى غيره؛ فلهذا قالوا: إن الضمائر أَعْرَف المعارف ما عدا الأسماء الخاصة بالله فهي أَعْرَف المعارف.
بعد ذلك: **اسمُ الإِشَارَة**، اسم الإشارة بعد العَلَم، لماذا كان بعد العلم؟
لأن العَلَم يُعين مسمَّاه بغير قرينة، مُطْلق، اسم الإشارة يُعَين مسمَّاه لكن بقرينة، تقول: هذا هذا حاضر أو غير حاضر؟ حاضر، فيُعيِّن مسماه بقرينة الحروف؛ فلهذا كان أقل مرتبةً من العَلَم.
الاسم الموصول بعد الإشارة؛ لأنه يُعَيِّن مسماه بواسطة الصِّلة، وقد يكون للحاضر، وقد يكون للغائب، واسم الإشارة الأصلُ فيه أنه للحاضر؛ فلهذا كان أَعْرَف من الاسم الموصول، تقول مثلًا: {أُكْرِم الذي يُكرمني}، فـ{الذي يُكرمني} هذا معرفة، وصار معرفةً بواسطة الصِّلة، فهو مُعَيِّن لمسمَّاه بواسطةٍ، وهي: الصِّلة.
الخامس: **المُعَرَّفُ بِـ{أَلْ}**.

المعرَّف بـ{أَلْ} أيضًا مرتبته دون ما سبق؛ لأنه - ما دلَّ تعريفُه عليه - لم يكن أصلًا في مدلوله، بخلاف الاسم الموصول، الاسم الموصول لا يمكن أن يَصح بدون صلة، والمحلى بـ{أَلْ} يَصح بدون {أَلْ}؛ فلهذا كان أقل رُتبة من الاسم الموصول.

والسادس: **المُضَافُ إلى مَعْرِفَةٍ**.

وهو بمنزلة ما أُضيف إليه، إلا المضاف إلى الضمير، فقالوا: إنه كالعَلَم، فإذا قلت: {هذا كتابي}؛ {كتاب} هذا معرفة، لماذا؟

{كتابي} مضاف إلى ضمير، وإذا أُضيف إلى الضمير صار معرفة، كل ما أُضيف إلى المعرفة فهو معرفة.

{هذا قَلَمُ هذا}، {قلم} هنا هل هو معرفة أو نكرة؟

معرفة، لماذا؟

..... إلى اسم الإشارة، فيكون معرفةً.

{هذا غُلامُ الَّذي في السُّوق}، {غلام} هل هو معرفة أو لا؟

....، لماذا؟

..... وهو اسم موصول، لكنْ لو قلت: {هذا غلام} فقط.... غلام نكرة.

{هذا كتابُ الطالب}، ما تقول في {كتاب الطالب}؟

معرفة.

لماذا؟

..... مُحلى بـ{أَلْ}.

فالمعارف إذا ستة أنواع:

أولا: **الضَّمِير**، ثم **العَلَم**، ثم **اسْمُ الإِشَارة**، ثم **الاسْمُ الْمَوْصُول**، ثم **المُعَرَّف بـ{أَلْ}** أو **الْمُحَلَّى بـ{أَلْ}** بمعنًى واحد، وما **أُضيف** إلى واحدة منها فهو بمنزلته أو بمرتبته، إلا المضاف إلى الضمير فإنه كالعَلَم، وبعضهم لم يَسْتَثْنِ يقول: حتى المضاف إلى الضمير بمنزلة الضمير، لكنْ المشهورُ الاستثناءُ.

* * *

ثم شَرع المؤلف ببيان تعريف كلٍّ من هذه الأقسام الستة، فقال في تعريف الضمير:

فَمَـــا لِـــذِي غَيْبَـــةٍ اوْ حُضُـــورِ[194]

كَأَنْـــتَ، وَهْـــوَ سَـــمٍّ بِالضَّـــمِيرِ[195]

فمَا لذِي غَيْبَة!.

ذِي غَيْبةٍ! هل هي نكرة أو معرفة؟

نكرة؛ لأنها مضافة إلى نكرة.

هل هي نكرة مما يَقبل {أَلْ}، أو مما يَقع موقِعَه؟

ما وقع موقعه.

ذِي غَيْبَةٍ!: أي صاحب غيبة.

أَوْ حُضُورٍ، كَأَنْتَ وَهْوَ!.

المؤلف قال: ما دل على غيبة أو حضور، كدلالة: **أنتَ وهو سَمٍّ بالضَّمِير!**، انْتَبِهْ.

لو قال: **فمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُور!**، ولم يُقيِّدْه بالمثال لكان التعريف غير مانعٍ، لأنه لو قال: ما دلَّ على **غَيْبةٍ أو حُضُور!**، كأنه يقول: كلمة غائب! ضمير أو غير ضمير؟

لو قال **فمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُور!** وأَطْلَق، لكان كلمة غائب! ضميرًا، وكلمة حاضر! ضميرًا، لكنه قَيَّدَ؛ انتَبِهُوا.

---

[194] !فماسم موصول مفعول به أول لسم، مبنى علي السكون في محل نصب، !لذيجار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف، و!غيبةمضاف إليه، !أوعاطفة، !حضورمعطوف على غيبة.

[195] !كأنتجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما، !وهومعطوف على أنت، !سمفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بالضميرجار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

فقوله: **كَأَنْتَ وَهُوَ!** ليست هذه مجرد مثال، بل هي مثال مُقَيِّدٌ للتعريف، يعني: **ما لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُور!** كدلالة **أنتَ وهو!**، ليس كل لفظ دل على حضور فهو ضمير، ولو كان كل لفظ دل حضور فهو ضمير، لو كان كذلك لكانت كلمة حاضر! ضميرًا، وكلمة غائب! ضميرًا، لكنه قَيَّد: ما دل على الغيبة أو الحضور **كأنتَ!**، كدلالة **أَنْتَ وهو سَمِّ بِالضَّمِير!**.

أَنْتَ!: ضمير للمتكلم أو المخاطَب؟

المخاطَب، إذا كان **أَنْتَ!** للحضور وهو دال على مخاطَب، فـ{أنا} من باب أولى أن يكون للحضور؛ لأني أتكلم عن نفسي، و{أنا} معلوم ، حاضر مع نفسي، إذًا **أنتَ!** دال على {أنا} بطريق الأَوْلَوِيَّة، فعَلَيْه نقول: أنا **وأنتَ!** دال على الحضور.

هو!: دال على غَيْبة.

فالضمائر إذًا؛ دالة على الحضور، ويشمل: المتكلِّم والمخاطَب، ودال على غَيْبة، ويشمل: الغائِب.

الدال على الغيبة مَثَّل له بقوله: **هو!**، والدال على الحضور: بـ**أنت!**، ولم يُمَثِّل لـ{أنا} الدال على المتكلِّم؛ لأنه من باب أولى من المخاطَب.

هذا الحدُّ والتعريف؛ هل هو بالرسم أو حدٌّ ذاتي؟

حدٌّ ذاتي، وبعضهم حَدَّهُ بتعريف آخَر، فقال: ما كُنِّيَ به عن الظاهر اختصارًا.

قالوا مثلًا: إذا قلت {أنا قائم}، {أنا - كلمة نابَتْ عن محمد بن صالح بن عُثَيْمِين - قائِم}، {أنا قائم} تُغْنِي عن قولك: {محمد بن صالح بن عُثَيْمِين قائِم}، فكُنِّيَ بها عن الظاهر اختصارًا.

أنا أُخاطِبُ - مثلًا - {عبدَ الله بن عمرَ}، أقول: {عبدُ الله بنُ عمرَ فاهِمٌ}؛ وهو أمامي.

إذا قلتُ: {أنتَ فاهِمٌ}، كَنَّيْنَ بـ{أنتَ} عن الظاهر، عن {عبد الله بن عمر} اختصارًا، وهو أيضًا مع كونه يدل على الظاهر اختصارًا، هو أدل على المقصود من الاسم الظاهر، لو قلتُ للذي أمامي؛ عبد الله بن عمر : {عبدُ الله بنُ عمرَ قائِمٌ}، لكان يحتمل أن يكون حاضرًا، وأن يكون غائبًا، لكنْ إذا قلتُ: {أنتَ قائِمٌ} لا يحتمل أن يكون غائبًا.

فصار لدينا تعريفان للضمير:

الأول: ما ذهب إليه ابنُ مالك بأنه: ما دل على الغَيْبة أو الحضور، كدلالة: **أنتَ وهو!**.

والقول الثاني: ما كُنِّيَ به عن الظاهر اختصارًا؛ وهذا وإن كان لا بأس به أَخْفَى من كلام المؤلف، لكنه ليس فيه تَبْيِين واضح؛ ما كُنِّيَ به عن الظاهر قد لزم..، لأن ما كُنِّيَ به عن الظاهر هو الضمير، فيكون عَرَّف الضمير بالضمير، وهو نوع من...

على كل حال ابن جَرُّوم ما عَرَّف لا بهذا ولا بهذا، ماذا سَلَك؟

سَرَد الضمائر، قال: الضمائر؛ كذا وكذا وكذا وكذا.... وخلاص، أعرِفْها بأعيانها دون حُدودها، لكنْ مثل هذه الكتب الرفيعة التي تَصِل لمُسْتوًى عالٍ في النحو يُفسِّرونها بالتعريفات:

كَأَنْتَ وَهُوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ!.

سَمِّ!: فعل أمر، يعني: سَمِّهِ ضميرًا، وهو مأخوذ من الإضمار.

ويُعجبني أنني كنتُ ذات مرة في المعهد العِلْمي مُدَرِّسًا، وكُنَّا نختبر الطلبة قبل أن يدخلوا في المعهد؛ في القواعد وبعض الفقه والتوحيد، فاختبرتُ طالبًا فقلتُ له: {زيدٌ قامَ}، أين فاعل {قام}؟

فقال؛ فَكَّرَ شيئًا ، وقال: فاعل {قام} خَفِيٌّ.

هو جاء بالمعنى؛ لأن {خَفِيٌّ} بمعنى: مُسْتَتِر، بدل ما قال: مستتر، قال: خَفِيٌّ، وكان الطالب ذكيًّا، فعرفتُ أن الرجل جاء بها من عنده، لكنه أصاب في المعنى، فأعطيتُه درجةً كاملةً، لماذا؟

لأني عرفتُ أنه فاهم، يعني لو قال: الفاعل مستتر يحتمل أن الرجل..عن مستتر، لكنْ عندما قال: {خَفِيٌّ}، عرفتُ أن الرجل فاهم فَهْمًا كاملًا؛ لأنه عارف أنه ذكي.

فمِثْلُ هذا؛ لو جاء الإنسان يُعَرِّف بالمعنى، فينبغي أنه إذا عَبَّر عنه بتعبير من نفسه ينبغي أن يُشكر على ذلك ما دام أصاب المعنى.

إعراب البيت:

ما!: اسم موصول بمعنى الذي.

و**لِذِي غَيْبَةٍ!**: شِبه جملة، صلة الموصول.

و**سَمِّ!**: الجملة في محل رفع خبر **ما!**، يعني: فالذي لِذِي غيبة أو حضور سَمِّهِ بالضمير.

كلمة **بِالضَّمِيرِ!**، الباء هنا هل نقول: إنها زائدة، أو نقول: إنها أصلية؟

نقول: إنها أصلية؛ لأن **سَمَّى!** يَصِحُّ أن تتعدَّى بنفسها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل عمران: من الآية 36]، ولم يَقُلْ: سَمَّيْتُها بـ{مريمَ}، ويصلح أن تتعدَّى بالباء، فتقول: {سَمَّيْتُ ابني بعَبْدِ الله}.

.....

فيه خلاف، النكرة المقصودة.

* * *

قال المؤلف رحمه الله تعالى: **فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ!** .... إلى آخرِه.

أولًا: قَسَّمَ العلماء الاسمَ إلى.....

ما دليل هذا التقسيم؟

التَّتَبُّع والاستِقْراء.

هل الأصل في الأسماء؛ النكرة أو المعرفة؟

المعرفة؛ كيف كان هذا هو الأصل والمعرفة لا بد لها من سبب، الأصل في الأسماء أنها نكرة، ولهذا المعرفة لا بد لها من سبب.

هل المعارف محصورة أو محدودة؟

..

كم نوع؟

ستة.

اذكرها بالترتيب؟

.....

المضاف إلى معرفة في أَيِّ مرتبة يكون؟

بمرتبة العَلَم.

ما هو أَعْرَف المعارف على الإطلاق؟

كل أسماء الله أو ما لا يسمى به إلا الله؟

ما لا يسمى به إلا الله، مثل: الله.

للضمير تعريفان؟

ما دل على.... كدلالة **أَنْتَ وَهو!**.

لماذا قَيَّدْنا ذلك بقولنا: كدلالة **أَنْتَ وَهو!؟**

يعني: لأن لا يدخل فيه ما دل على الغيبة والحضور بما أنتَ فيه، مثل: {غابَ وحَضَر}.

ثم بَيَّن المؤلف أن الضمير ينقسم إلى أقسام من عدة أوجه، أولا: من حيث الاتصال، والانفصال.

ينقسم الضمير إلى قسمين: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل.

فالمتصل: ما لا يمكن انفصالُه، أو ما لا يُنطق به منفصلًا، مثل: التاء في {ضربتُ}، هذا لا يمكن أن.....

أو ما لا يُنطق به منفصلًا، هذا..... ما لا يُنطق به منفصلًا.
مثل: التاء في {ضربتُ}، هذا لا يمكن أن تنطق التاء وحدها فتقول {تُ}، الكاف في أَكْرَمَكَ، ما يمكن أن تقول: {كَـ}؛ {أَكْرَم}.
فكل ما لا يُنطق به منفردًا فهو مُتِّصل، وما صحَّ أن يُنطق به منفردًا فهو منفصل؛ هذا هو الضابط.
وقد ضبطه المؤلف فيما يَقْرُب من هذا المعنى فقال:

وَذُوْ اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لَا يُبْتَـــدَا[196]

هذا هو معنى قولنا: ما صحَّ أن يُنطق به منفردًا، يعني: المنفصل، وما لا يصح أن يُنْطق به منفردًا فهو متصل.
ومعنى قوله:
وَذُوْ اتِّصَالٍ مِنْهُ! أي: من الضمير.
ما لا يُبْتَدَا! يعني: به.
ذُو!: مبتدأ.
ومَا لَا يُبْتَدَا!.
مَا!: اسم موصول، خبر المبتدأ.
يعني: أن الضمير المتصل هو الذي لا يصح الابتداء به، وسنُمَثِّل له.
يعني: ولا يَلِي إلا في حال الاختيار، والمراد بحال

وَلَا يَلِـــــي إِلّا اخْتِيَـــــارًا أَبَـــــدَا[197]

الاختيار: النَّثْر، كلام مَنْثُور، وعكسه الاضْطِراب وهو الشِّعْر، فإن المتصل قد يَلِي إلا في حال الضرورة الشِّعْريَّة.
إذا عرفنا ضابط المتصل بأنه: ما لا يبتدأ به، ولا يلي إلا في الاختيار، عرفنا ما هو المنفصل.
ما هو المنفصل؟
هو ما يَصِحُّ الابتداء به، وما يَلِي إلا في الاختيار؛ لأن..... تبيَّن....

* * *

مثاله، قال:

كَالْيَـــاءُ وَالْكَـــافُ مِـــنِ ابْنِـــي أَكْرَمَـــكْ[198]

اليَاء مِن ابْنِي!: ضمير متصل؛ لأنه لا يصح الابتداء به، ولا يَلِي إلا في الاختيار.
وما هي الياء التي في **ابْنِي!**: ياء المتكلم.
إذًا، ياء المتكلم حيثما جاءت؛ منصوبةً أو مجرورةً، فإنها من الضمائر المتصلة.
الكاف **ابْنِي أَكْرَمَكْ!**: الكاف هذه كاف المخاطَبة، وهي في هذا المثال منصوبة.
كاف المخاطَب حيثما جاءت فهي من الضمائر المتصلة، سواءٌ جاءت منصوبة كما في المثال الذي ذكره المؤلف، أو جاءت مجرورة كما في قوله: {مَرَّ بِكَ، وغُلَامِكَ}، فإن الكاف هنا في محل جر؛ الأول: في الحرف، والثاني: في الإضافة.
إذًا، الكاف من الضمائر المتصلة؛ لأنه لا يُبتدأ بها، ولا تَلِي إلا في الاختيار.
والكاف هنا لا فرق بين أن تكون للواحد كـ{أَكْرَمَكَ}، أو للاثنين كـ{أَكْرَمَكُمَا}
، أو لجماعة الذُّكور كـ{أَكْرَمَكُمْ}، أو لجماعة الإناث كـ{أَكْرَمَكُنَّ}.

---

[196] !وذومبتدأ، وذو مضاف، و!اتصالمضاف إليه، !منهجار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال، !ماسم موصول خبر المبتدأ، مبني علي السكون في محل رفع، !لانافية، !يبتدافعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعًا إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعًا إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميرًا مستترًا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه.

[197] !ولاالواو عاطفة، لا: نافية !ييلفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة، !إلاقصد لفظه: مفعول به ليلي، !اختيارًامنصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار، !أبداظرف زمان متعلق بيلي.

[198] !كالياءجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء، !والكافمعطوف على الياء، !منحرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف، !ابنيمبتدأ ومضاف إليه، !أكرمكأكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني.

فالكاف حيثما جاءت فهي ضمير متصل، والضمير فيها هو الكاف فقط، وما بعدها فهو علامة تَثْنِية، أو جمع ذكور، أو جمع إناث.

* * *

وَالْيَــاءِ وَالْهَــا مِــنْ سَــلِيهِ مَــا مَلَــكْ[199]

يعني: وكـ**الْيَاء والْهَاء!**.
مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ!.
سَلِيهِ!، الْيَاء وَالْهَاء! هنا في موضع نَصْب، لكن الياء في **سَلِيهِ!** غير الياء في **ابْنِي!**؛ **ابْنِي!**: ضمير متكلِّم، **وسَلِي!**: ضمير مخاطَبة.

فالياء الذي هو ضمير مخاطَبة متصل، من الضمائر المتصلة، وهو هنا في محل رفع، ياء المخاطَبة ما يمكن أن تأتي إلا مرفوعةً.
الهاء في **سَلِيهِ!**: في محل نصب.
فاستفدنا الآن: أن ضمير المخاطَبة يكون متصلًا، وأن هاء الغائِب يكون متصلًا، هاء الغائِب؛ انتبهوا، بخلاف {إِيَّا}، في {إِيَّاه}: فسيأتي أنها من الضمائر المنفصلة، لكنَّا نتكلم عن الهاء؛ هاء الغائب، فهي ضمير متصل، وهنا في محل نصب على أنه مفعول أول، و**مَا!** في قوله **مَا مَلَكْ!**: هو المفعول الثاني.
مَثَّل المؤلف.... في أربع أمثلة:
ياء المتكلم، والثاني: كاف المخاطَبة، والثالث: هاء الغائِب، والرابع: ياء المخاطَبة.
ياء المتكلِّم: تكون منصوبةً، وتكون مجرورةً.
مثالها مجرورةً: {ابني}، ومثالها منصوبةً: {أَكْرَمَنِي}.
الكاف؛ كاف المخاطَبة تكون منصوبةً، مثل: {أَكْرَمَكَ}، وتكون مجرورةً، مثل: {مَرَّ بِكَ}، و{كِتَابكَ}؛ الأول: مجرورة بالحرف، والثاني: مجرورة بالإضافة.
وتكون للمفرد: كـ{أَكْرَمَكَ}، وللمفردة: كـ{أَكْرَمَكِ}، وللمثنى: كـ{أَكْرَمَكُمَا}، ولجماعة الذكور: كـ{أَكْرَمَكُمْ}، ولجماعة الإناث: كـ{أَكْرَمَكُنَّ}.
الهاء: تكون منصوبةً، وتكون مجرورةً؛ مثالها منصوبة: **سَلِيهِ!**؛ مثال المؤلف، ومثالها مجرورة: {مَرَّ بِهِ}، أو: {كِتَابِهِ}.
وتقول للمفرد المُذَكَّر، وتقول للمُفْرَدِة المؤنثة: {مَرَّ بِهَا}، وتقول للمثنى: {مَرَّ بِهِمَا}، ولجماعة الذكور: {مَرَّ بِهِمْ}، ولجماعة الإناث: {مَرَّ بِهِنَّ}.
ياء المخاطَبة تكون مرفوعةً فقط، ياء المخاطَبة لا تكون إلا مرفوعة.
{تَقُولينَ}: هذه ياء مخاطبة، {أَكْرِمِيهِ}: هذه ياء مخاطبة، {سَلِيهِ} أيضًا: ياء مخاطبة.
وقول المؤلف:
وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا!.
أفادنا: أنه قد يَلِي إلا في حال الضرورة، مثل قول الشاعر:

فَمَـــا لِـــي عَـــوضٌ إِلّاهُ نَاصِـــرُ[200]

إِلَّاهُ!: هنا الهاء ضمير متصل، جاءت بعد إلا للضرورة، والضرورة على اسمها؛ تُستعمل في محل الضرورة، ولا تُستعمل في محل الاختيار.
الضرورة الموجودة عن العرب مُسلَّمٌ بها؛ لأننا لا نستطيع أن نُخضِع العربَ بقواعد النحو، لكن هل لو أردنا أن نُنْشِأَ نحوًا، شِعرًا من عندنا، هل لنا أن نَسلُك هذا المَسلَك؟
الجواب: نعم؛ لنا أن نَسْلُك؛ لأنه ليس أهل الجاهلية أولى بالعُذْر منَّا، وإنْ كانوا هُمْ أَعْرَفُ منَّا، وهم أهل العُروبة، لكنْ نقول: الذي أجازه لهم لعلَّه يسمح لنا، ولكن لو جاءنا رجلٌ بنَظْمٍ كله ضرورة؛ نأخذ به؟

---

[199] !والياء والها@: معطوفان على الياء السابقة، !منحرف جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي والياء والهاء حال كونهما من قولك- إلخ، !سليهسلى: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول، !ماسم موصول مفعول ثان لسلي، !ملكفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

[200]

* * *

قال:

وَكُــلُّ مُضْــمَرٍ لَــهُ الْبِنَــا يَجِــبْ[201]

هذا الشَّطْر أتى به المؤلف تَوْطِئَةً لِمَا بعده؛ لأن حكمه معروف من الباب الذي سَبَق، في قوله:

وَالِاسْــــمُ مِنْــــهُ مُعْــــرَبٌ وَمَبْنِــــي

لِشَــــبَهٍ مِــــنَ الْحُــــرُوفِ مُــــدْنِي

كَالشَّــبَهِ الْوَضْــعِيِّ فِــي اسْــمَيْ جِئْتَنَــا[202]

على كل حال: الضمائر كلها مبنية، وهذه تُرَيِّح طالبَ العلم الضعيف في النحو؛ لأنه يَمْسُك الضمير ويجعل بِنيَتَه واحدةً، سواءً مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

فجميع الضمائر مبنيَّة، على أي شيء؟

منها ما يُبنى على السكون، ومنها ما يُبنى على الضمِّ، ومنها ما يُبنى على الفَتْح، ومنها ما يُبنى على الكَسْر.

منها ما يُبنى على الضم، مثل: {نَحْنُ}، ومنها ما يُبنى على السكون، مثل: {أَنَا}، ومنها ما يُبنى على الفتح، مثل: {قُمْتَ}، ومنها ما يُبنى على الكَسْر، مثل: {قُمْتِ}؛ للمرأة.

كل الحركات والسكون أيضًا يبنى على..... فله أربعة أوجه في البناء: الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

* * *

وَلَفْــظَ مَــا جُــرَّ كَلَفْــظِ مَــا نُصِــبْ[203]

يعني معناه: أن الضمير إذا كان يخضع للجر وللنصب، فإن اللفظ فيه واحد.

مثاله: ياء المتكلم؛ تصلح للنصب وللجر.

فتقول: {أَكْرَمَنِي}؛ هذه منصوبة، وتقول: {مَرَّ بِي}؛ هذه مجرورة.

هل تغيَّرت؟

ما تغيَّرت.

وكذلك أيضًا {الهاء}، تقول: {أَكْرَمَهُ}؛ مبنية على الضم، وتقول: {مَرَّ بِهِ}؛ مبنية على الكسر.

إذًا؛ خَرَمَت القاعدة، لماذا؟

لوجود الكسرة قبلها.

{مَرَّ بِهَا}، و{أَكْرَمَهَا}: الآن **لفظ ما جُرَّ كلَفْظِ ما نُصِبْ!**.

فالقاعدة التي... ابن مالك يُسْتَثْنَى منها ما لم يوجد ما يُوجِب المخالَفة، فإن وُجد ما يُوجِب المخالَفةَ، فإنه يُتْبَع ما اقتضاه هذا السبب.

* * *

ثم قال:

---

[201] !وكلمبتدأ أول، وكل مضاف، و!مضمرمضاف إليه، !لهجار ومجرور متعلق بيجب الآتي، !البنامبتدأ ثان، !يجبفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

[202] سبق في باب: (المعرب والمبني).

[203] !ولفظمبتدأ، ولفظ مضاف، و!مااسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، !جرفعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، !كلفظجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف، و!مااسم موصول مضاف إليه، !نصبفعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

لِلرَّفْــعِ وَالنّصْــبِ وَجَــرٍّ {نَــا} صَــلَحْ[204]

نَا!: ضمير متصل، يقول: يصلُح للرفع والنصب والجرِّ، في لفظ واحد لا يتغيَّر، وهذا هو الضمير الذي يصلُح لجميع أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر.

* * *

كَــ: اعْــرِفْ بِنَــا فَإِنَّنَــا نِلْنَــا الْمِــنَحْ[205]

بِنَا!: **هذا الجرُّ.** فَإِنَّنَا!: **النصب.** نِلْنَا!: **الرفع.** الْمِنَحْ!: **تمام البيت.**
وتقول: {قُمْنَا}، هذه مرفوعة، وتقول: {أَكْرَمَنَا}، هذه منصوبة، وتقول: {مَرَّ بِنَا}، مجرورة.
إذًا؛ **نَا!**: ضمير متصل صالح للرفع، والنصب، والجر.

* * *

وَأَلِــــفٌ وَالْــــوَاوُ وَالنُّــــونُ لِمَــــا[206]

غَــــابَ وَغَيْــــرِهِ كَقَامَــــا وَاعْلَمَــــا[207]

الـأَلِف!: من ضمائر الرفع من الضمائر المتصلة.

الْوَاوُ!:.....
والنُّونُ!: مُتَّصل، يقول: إنها تَصْلُح للغائِب ولغيره.
ونبحث الآن؛ هل تصلُح في جميع الإعراب أم لا؟
الـأَلِف!: تكون مرفوعةً، مثل: {قَامَا}، هل تكون منصوبةً؟
لا.
تكون مجرورةً؟
لا.
إذًا؛ هي للرفع خاصةً، لكنها تكون للغائب وللمخاطَب، فتقول: {قامَا}، وتقول: {قُومَا}.
الأول: للغائب، والثاني: للمخاطَب، والمخاطَب حاضِرٌ، فتكون للغائب وللحاضر، ومن جهة الإعراب: للرفع فقط.
الواو! من جهة الإعراب: للرفع فقط، وتكون لِمَا غاب، وللمخاطَب.
قال الله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ)[البقرة: من الآية 238]؛ هذه للمخاطَب.
(إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ)[الصافات: من الآية 35]، (كَانُوا): للغائِب.
إذًا؛ هي **لِمَا غابَ وغيرِهِ!**.
النون!: تكون للغائب، وتكون لغير الغائب؟
..... فقط وللنسوة، تقول: {النساء يَقُمْنَ}.
وبالنسبة للمخاطَبة والغائِبة، تكون للمخاطَب وللغائب، فتقول: {النساء يَقُمْنَ}؛ هذا الغائب، وتخاطِب النساء فتقول: {قُمْنَ}؛ هذا للمخاطَب.
..... بالنسبة للإعراب، الألف والواو والنون بالنسبة للإعراب لا تكون إلا على وجه واحد؛ وهو الرفع، بالنسبة للحضور والغَيْبة تكون للحاضر وللغائب.
ثم مَثَّل المؤلف:

---

[204] !للرفعجار ومجرور متعلق بصلح الآتي، !والنصب وجرمعطوفان على الرفع، وإنامبتدأ وقد قصد لفظه، !صلحفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

[205] !كاعرفالكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كقولك- إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بناجار ومجرور متعلق باعرف، !فإنناالفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها، !نلنافعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن، !المنحمفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

[206] !ألفمبتدأ- وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها، !والواو، والنونمعطوفان على ألف، !لماجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

[207] !غابفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما، !غيرهالواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، !كقاماالكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل، !واعلماالواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

كَقَامَا وَاعْلَمَا!.
بَقِينا، في ضمائر أخرى:
{أنا}: هذا منفصل.
{الياء}: متصل، هل تكون للغائب وغيره؟
تكون للمخاطَب في المرأة مرفوعة: {تَقُومِينَ}.
وتكون للمتكلِّم منصوبةً ومجرورةً، ولا تكون مرفوعةً.
وأيضًا: الياء في {أَكْرَمَنِي} غير الياء في {تَقُومِينَ}؛ لأنها في {تَقُومِينَ} مرفوعة، وفي {أَكْرَمَنِي} منصوبةً أو مجرورةً.
وأهم شيء عندنا أن هذه الثلاثة ضمائر لا تكون إلا مرفوعةً، أما مثلًا..... فهذه سهلة؛ يُعَيِّنُها السياق.
س:
قوله **وَلَفْظُ مَا جُرَّا!** أي: ما كان محله في الإعراب والجر، وإلا معلوم أنها تُبنى، وهذا إشكال.....
والمراد بـ**مَا جُرَّا!** أي: ما كان في محل جرٍّ، أو رَسْمِيًّا.
ما هو التعريف الذاتي للنكرة؟
..... لا يختص به..... من الآخر.
التعريف الرسمي: ما يكون قابلًا لـ{أل} مؤثرةً فيه.....، أو.....
.....
{ذو مال}؛ لأن {ذو} بمعنى صاحب وصاحب تدخلها {أل} مؤثرةً فيها التعريف.
المعارف أنواع؛ عُدَّها، إن أمكن أن تعدها بالترتيب فهو أحب إلينا.
الضمائر، العَلَم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المعرف بـ{أل}،....
والمضاف إلى واحد مما ذُكِرَ، أين تكون مَرْتَبَتُه؟
مرتبته حسب ما أُضيف إليه إلا المضاف للضمير فإنه بمنزلة العَلَم على المشهور.
ما هو الضمير عند ابن مالك؟
ما جاء على غَيْبة أو حضور كدلالة أنتَ وهو!.
لماذا قيَّدناها بدلالة أنتَ وهو!؟
حتى لا يدخل ما دلَّ على الغَيْب أو الحضور بمادَّتِه، مثل: {غائِب وحاضِر}.
ينقسم الضمير إلى عِدة أقسام بأوجه مختلفة:
ينقسم إلى: متصل، ومنفصل.
المتصل علامة.....: ما لا يُمكن الابتداء به.
زِد معنًى آخرَ عند ابن مالك: **وَلَا يَلِي إِلَّا فِي حَالِ الاخْتِيَار!**.
الَتاء في {كُنْتُ}؛ من أيهما؟
..... هل ينطبق عليه تعريف أنه لا يبتدأ به.
ضمير الياء؛ هل هو من المتصل أو من المنفصل؟
من المتصل.
كله؟
كُلُّه.
يعني: الذي للفاعل، والذي للمفعول به، والمجرور.....؟
ياء المتكلِّم.....، ياء المضاف.....، مثاله:.....، {قُومِي}.
إذًا؛ الياء سواء بالرفع أو النصب أو الجر ضمير متصل.
ما حكم الضمائر من حيث الإعراب؟ كلها مبنيَّة؟
هل ممكن أن تَستشهد لقولك من قول ابن مالك؟
من قوله: **وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ!**.
قوله: **وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ!**.
هذا على إطلاقه؟
ليس على إطلاقه، ولهذا نقول: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[البقرة: من الآية 124].

(ربُّهُ): بالضم.
(فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ)[الزمر: من الآية 22]، بالكسرة.
وقول ابن مالكٍ هذا ليس على الإطلاق.
ما هو الضمير المتصل الذي يصلح للرفع والنصب والجر؟
..... {نا} الفاعل؛ فإنه لا يكون إلا مرفوعًا.
نريد ضميرًا صالحًا للرفع والنصب والجر؟
{نا} الفاعل ما تكون إلا للرفع.
ضمير {نا} صالح للرفع والنصب والجر.
نريد المثال الذي مَثَّل به ابن مالك؟
قال ابن مالك:
كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا!.
في القرآن: (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)[آل عمران: 193].
الأول: في محل جر، والثاني: في محل نصب، والثالث: في محل رفع.
ابن مالك يقول:
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ!.
في هذه العبارة تسامح استفهام؟
قوله **جُرَّ، ونُصِب!**؛ لأن الضمائر لا تُجَرُّ ولا تُنصبُ، لكنها في محل نصب، أو محل جر، وهذا الإشكال الذي يُورَد على ابن مالك يَندفع بقوله:
وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ!.
الإعراب: إعراب الضمائر الحقيقي يحتاج إلى تمرين بعض الشيء.
{هم قائِمون}.
{هُمْ}: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.
{قائِمون}: خبر مرفوع بالواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عِوَضٌ عن التنوين في الاسم المنفصل.
{إنهم قائمون}.
{إنَّ}: حرف ناصب، وهي للتوكيد.
{هُمْ}: ضمير منفصل، كيف؟
أنتَ تكتب {إِنَّهُم}، {إنَّ} وحدها، و{هُمْ} وحدها؟
ما هو علامة.
كما قلت: {كُلُّ مَا في البَيْتِ مجتهدونَ}،..... {كلما جاء زيدٌ جاء عمرو}.
كيف تكتبها؟
الأُولى منفصل، والثانية: متصل.
اختلف المعنى باختلاف الرسم.
الآن في هذا السياق: {إنهم قائمون}.
هي ضمير متصل؛ ولهذا نُعرب {إنهم}، نقول: {الهاء} ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب، ولا نَقُلْ: {هم}، بخلاف الأول؛ المثال الأول: {هم قائمون}.
نقول: {هم} مبتدأ مبني على السكون في محل رفع؛ لأنه ضمير منفصل.
{إنَّ}: حرف توكيد يَنصب المبتدأ ويرفع الخبر.
{الهاء}: ضمير متصل مبني الضم في محل نصب.
و{الميم}: لجمع الذكور.
{قائمون}: خبر {إنَّ} مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و{النون}: عِوَضٌ عن الضمة في جمع المذكر السالم.
{إنهم}: {الهاء}، الإعراب على {الهاء} وحدها؛ لأن ضمير الغائب إذا وقع منصوبًا؛ إعرابه على الحرف الأول، و{هُمْ} الضمير المنفصل؛ الإعراب: على كل الكلمة.

أنت تقول: {هم قائمون}.
{هم}: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ما تقول: {الهاء} مبتدأ؛ لأن {الهاء} ضمير منفصل.
تقول: {ما ضَرَب إلا هُمْ}.
مرفوع الآن، ما هو منصوب، كما تقول مثلًا: {ما أَكْرَمَنِي إلا هُمْ}.
لكن كلامُنا على {هُمْ} التي للنصب، فهي متصلة.
كل ضمائر النصب المتصلة: الإعراب على الحرف الأول فقط.
وكذلك {مَرَّ بِهِمْ}: الإعراب على الحرف الأول.
س:
جمع المذكر السالم..... النون عِوَض عن التنوين، والواو: نائبة عن الضمة.
{مَرَّ بِهِمْ}:
.... والفاعل... ضمير مستتر، جوازًا أم وجوبًا؟
جوازًا تقديره: {هو}.
{بِهِمْ}، الباء: حرف جر.
و{الميم}:
الضمير هنا متصل أم منفصل؟
متصل؛ ولهذا وقع الإعراب على حرف منه، وهو الأول.

* * *

الكلام على الضمائر:
قال:

وَأَلِـــــفٌ وَالْـــــوَاوُ وَالنُّـــــونُ لِمَـــــا

غَـــــابَ وَغَيْـــــرِهِ كَقَامَـــــا وَاعْلَمَـــــا[208]

أَلِفٌ!، يُريد بها: ألف الاثنين. **وَالْوَاوُ!**: واو الجماعة. **وَالنُّونُ!**: نون النِّسوة.
لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ!، أي: وغير الغائب، يشمل المتكلم والمخاطَب، وليس هذا مراده، ليس هذا المراد من كلام المؤلف.
وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا!
غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا!
مثال الـ**أَلِفَ!** للغائب: {قامَا}.

ومثاله للمخاطَب: {قُومَا}.
والواو! مثالها للغائب: {قامُوا}.
ومثالها للمخاطَب: {قُومُوا}.
النون! لغائب النساء: {قُمْنَ}.
وللمخاطَب: {اجْتَهِدْنَ أَيَّتُهَا الطَّالِبَاتِ}.
إذًا؛ **لِمَا غَابَ وغيرِهِ!**..... المخاطَب.
فالألف لا تكون للمتكلِّم، والواو لا تكون للمتكلَّم، والنون لا تكون للمتكلَّم، وإنما هي للغائب والمخاطَب، ويدل على ذلك التمثيل.
قال: **كَقَامَا!** وهذه للغائب، **واعْلَمَا!** وهذه للمخاطَب.
وهل هذه الثلاثة تأتي للنَّصب كما هي للرفع؟
لا تأتي للنصب.
وهل تأتي للجرِّ كما هي للرفع؟
لا، إذًا هي من ضمائر الرفع.
هل هي من الضمائر المتصلة أو من الضمائر المنفصلة؟

---

[208] سبق.

المتصلة، بدليل قوله:

وَمِـــنْ ضَـــمِيرِ الرَّفْـــعِ مَـــا يَسْـــتَتِرُ[209]

وقوله بعد ذلك:

وَذَو ارْتِفَـــاعٍ وَانْفِصَـــالٍ أَنَـــا، هُـــوْ[210]

فهذه ضمائر متصلة.
سؤال...
هل... من الضمائر البارزة أو من الضمائر المستترة؟

إذا الألف والواو والنون، وما.....

فهذه ضمائر متصلة.
سؤال رابع: هل هي من الضمائر البارزة أو من الضمائر المستترة؟
من الضمائر البارزة.
إذًا؛ الألف والواو والنون، ضمائر رفع متصلة بارزة، تكون للمخاطَب وللغائب، ولا تكون للمتكلِّم.

* * *

قال:

وَمِـــنْ ضَـــمِيرِ الرَّفْـــعِ مَـــا يَسْـــتَتِرُ[211]

كَافْعَـــلْ أَوَافِـــقْ نَغْتَـــبِطْ إِذْ تَشْـــكُرُ[212]

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ!.
مِنْ! هذه للتبعيض، والجار والمجرور: خبرٌ مقدَّم، **ومَا!**: في قوله **مَا يَسْتَتِرُ!**: مبتدأ مؤخَّر، والاسْتِتَارُ الاخْتِفاءُ.
وقوله **كَافْعَلْ...!** إلى آخره، يدل على أن المراد بكلام المؤلف: ما يَسْتَتِر وُجوبًا؛ لأن المُستتر يَسْتَتر تارةً وُجوبًا، وتارةً جَوازًا.
فقوله **ومِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ!** أي: وُجوبًا، ومنه ما يَسْتَتِر جَوازًا.
مثاله: **افْعَلْ!**.
افْعَل!: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مُستتر وُجوبًا، تقديره: {أنتَ}.
وهنا إشكال في قوله: **كافْعَلْ!**؛ كيف دخلتْ الكاف - وهي من حروف الجرِّ - على الفعل، ونحن نقول: كلُّ كلمة دخلَ عليها حرفُ الجر فهي اسمٌ؟
نقول: لأنَّ المراد بها اللفظ؛ لفظُها، كأنه قال: كهذا اللفظ، أو أن الكاف داخلة على مُقدَّر، تقديره: {كقولك افْعَل}، فلهم فيها وجهان:
إما أن المراد بها لفظُها، أي: {كهذا اللفظ}، أو أن الكاف داخلة على محذوف، تقديره: {كقولك افْعَل}.
افْعَل!: قلنا..... ضمير مستتر وُجوبًا، تقديره: {أنتَ}.
الثاني: **أُوَافِقْ!**.
أوافق!: فعل مضارع مجزوم على أنه جواب فعل أمر؛ **افْعَلْ أُوَافِقْ!**، فهو مجزوم على أنه جواب فعل الأمر؛ هذا الصحيح.
وقيل: إنه محذوف جوابًا لشرط المقدَّر، تقديره: {إنْ تَفْعَلْ أُوَافِقْ}.

---

[209] سيأتي.
[210] سيأتي.
[211] !من ضميرجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و!الرفعمضاف إليه، !ماسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع، !يستترفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما.
[212] !كافعلالكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور، يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !أوافقفعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، !نغتبطبدل من أوافق، !إذظرف وضع للزمن الماضي، ويستعمل مجازًا في المستقبل، وهو متعلق بقوله: !نغتبطمبني على السكون في محل نصب، !تشكرفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

ولكنَّ الصحيح: أنه لا داعي لهذا التقدير؛ ما دامت الجملة تامةً بدون تقدير فلا حاجة للتقدير؛ لأن التقدير يُطيل الكلام.
أَوَافِقْ!: فعل مضارع مجزوم على أنه جواب فعل الأمر، وفاعلُه مستتر وُجوبًا، تقديره: {أَنَا}.
نَغْتَبِطْ!: هذا جوابٌ آخر، جواب للأمر آخر، وهو فعل مضارع مجزوم، وفاعلُه مستتر وُجوبًا، تقديره: {نحن}.
إِذْ تُشْكَرُ! أو **تَشْكُرُ!؟**
يجوز الوجهان، والمراد: تَشْكُر؛ المخاطَب، المراد به المُخاطَب، فهو فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعلُه مستتر وُجوبًا، تقديره: {أنتَ}.
فإن قيل: لماذا كَرَّر الضمير الذي تقديره {أنتَ} في قوله: **افْعَلْ!**، وفي قوله: **تَشْكُرُ!؟**
قلنا: كَرَّر؛ لِيشمل ما كان فعلَ أمر، أو فعلًا مضارعًا، مع أن **تَشْكُرُ!**: أحيانًا يكون ضميرُه مستترًا جوازًا، كما إذا كان يتحدَّث عن امرأة، فيقول: {المرأة تَشْكُرُ اللهَ}، فهنا نقول: {تَشْكُر} فيه ضمير مستتر جوازًا، تقديره: {هِيَ}.
ما هو الضابط للمستتر وجوبًا؟ والضابط للمستتر جوازًا؟
فيه ضابط يسير سهل، يعلمه كل أحد، وهو: ما كان تقديره {أنا، أو نحن، أو أنت}؛ فهو مستتر وجوبًا، وما كان تقديره {هو، أو هي}؛ فهو مستتر جوازًا، هذا سهل كلٌّ يُدركه و.....
افْعَلْ!، تقديره:..... **أَوَافِقْ!**: أنا. **نَغْتَبِطْ!**: نحن. **تَشْكُرُ!**: أنتَ.
إذًا؛ ما كان تقديره {أنا، أو أنت، أو نحن} فهو مستتر وجوبًا، وما كان تقديره {هو، أو هي} فهو مستتر جوازًا، إلا أن الأخير يُستثنى منه بعض الضمائر التي تُقدَّر بـ{هو، أو هي} ويكون مستترًا وُجوبًا، كأحد التقدير مثلًا:
{ما أَحْسَنَ زَيْدًا}، يقولون:
إنَّ تقدير الجملة: {شيءٌ عظيمٌ أَحْسَنَ زيدًا}، {أَحْسَنَ} يعود على...، التقدير: هو أو أنت؟
{هو}، لكنه مستتر وجوبًا، قالوا: لأن مثل هذا التركيب يَجري مجرى المَثَل، والأمثال في لغة العرب لا تُغيَّر، تَبقى على ما هي عليه، حتى أنك تقول لرجل فَوَّتَ الفُرصة، ثم أراد اسْتِدْرَاكَها، تقول له - وهو رجل -.....؛ لأن المثل لا يُغَيَّر.
إذًا؛ نقول: ما كان تقديره {أنا، أو نحن، أو أنت} فهو مستتر وجوبًا، وما كان تقديره {هو، أو هي} فمستتر جوازًا.
أما على رأي آخرين من العلماء، فيقولون: ما صحَّ أن يَحل محلَّه الظاهرُ؛ فهو مستتر جوازًا، وما لا؛ فمستتر وُجوبًا.
مثل: {اسْكُنْ} لا يحل محلَّه الظاهرُ؛ ما يمكن أن تقول: {اسْكُنْ زَيْدٌ}، على أن {زيدًا} فاعل، لا يُمكن.
فإن قال قائل: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[البقرة: من الآية 35]؟
قلنا: (أَنْتَ) هنا ليست هي الفاعل، بل هذه ضمير فَصْل، والفاعل مستتر وجوبًا في (اسْكُنْ).
وما لا يصح أن يحل محله الظاهرُ فهو مستتر وجوبًا؛ هذا هو الضابط الذي ذكره بعض العلماء، وهذا يحتاج إلى تأمُّل، وربما نجعل هذا ضابطًا للمُرتَقِين قليلًا، والأول للمُبْتدئِين، مع أن الأول أسهل: ما كان تقديره {أنا، أو نحن، أو أنت} فمستتر وجوبًا، وما كان تقديره {هو، أو هي} فمستتر جوازًا، إلا ما اسْتُثْني.

* * *

ثم قال:

وَذُو ارْتِفَــاعٍ وَانْفِصَــالٍ: أَنَــا، هُــوْ[213]

وَأَنْــتَ، وَالْفَــرُوعُ لَا تَشْــتَبِهُ[214]

ذُو!: هل نجعلها خَبرًا مقدَّمًا، أو مبتدأً، وقوله: **أَنَا!** هو الخبر، يجوز؟
يجوز الوجهان، يعني: يجوز أن نقول **ذُو!** خبر مُقدَّم، و**أَنَا هُوَ وأَنْتَ!**: مبتدأ مؤخَّر، ويجوز العكسُ.
المهم: أن المؤلف ذكر في هذا البيت ضمير الرفع المنفصل، فقال:
وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ!.
أَنَا!: للمتكلِّم. **هُوَ!**: للغائب. **أَنْتَ!**: للمخاطَب.
وهي ضمائر منفصلة؛ بارزة أو غير بارزة؟
بارزة؛ لأنها غير مستترة.

---

[213] !وذومبتدأ، وذو مضاف، و!ارتفاعمضاف إليه، !وانفصالمعطوف على ارتفاع، !أناخبر المبتدأ، !هومعطوف على أنا.
[214] !أنتمعطوف على أنا، !والفروعمبتدأ، !لانافية، !تشتبهفعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو قوله الفروع.

وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ!.
لَا تَشْتَبِهُ!، يعني: لأنها واضحة.
الْفُرُوعُ!: {أنا، أنتَ، نحن}؛ هذا فرعٌ واحد.
أَنْتَ! فروعها أربعة: {أنتِ، أَنْتُما، أَنْتُم، أَنْتُنَّ}؛ أربعة، فروعها أربعة.
هُوَ! فروعها أربعة أيضًا: {هي، هُما، هُمْ، هُنَّ}.
إذا كان فروع **هو!** أربعة، أَضِفْه إليها تَكُنْ خمسةً.
فروع **أنتَ!** أربعة، أَضِفْها إليه تكنْ خمسةً؛ خمسةٌ وخمسةٌ عَشَرة.
وفروع **أنا!**: {نحن}؛ فهما اثنان، فتكون ضمائر الرفع المنفصلة اثني عَشَر ضميرًا: {أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهي، وهُما، وهم، وهنَّ}؛ هذه ضمائر الرفع المنفصلة.
وهذه الضمائر التي للرفع تُستعار أحيانًا للجرِّ، فتَدخل عليها الكافُ، وتكون في محل جرٍّ، فتقول: {أَنَا كَأَنْتَ}؛ {أنا} الأولى: ضمير رفع، والثانية: في محل جر، لكن على سبيل الاستعارة، لا على سبيل الأصالة، وكذلك ربما تُستعار - ضمائر الرفع المنفصلة - للنصب أيضًا، فتقول:
{ضربتُ زيدًا وهي}، بدل {وإيَّاهَا}.
لكن هذا الأخير أقل من الأول، استعارتها للجر كثير، واستعارتها للنصب قليل، والأصل فيها أنها ضمائر للرفع، هذا الأصل.

* * *

ثم قال:

وَذُو انْتِصَـــابٍ فِـــي انْفِصَـــالٍ جُعِـــلَا[215]

إِيَّـــايَ، وَالتَّفْرِيـــعُ لَـــيْسَ مُشْـــكِلَا[216]

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ!.
ذُو!: مبتدأ، وهنا يَتعيَّن أن تكون مبتدأً، ولا يَصح أن تكون خبرًا مقدَّمًا، لماذا؟
لأن الخبر في هذا جملة، وهو قوله: **جُعِلَا إِيَّايَ!**، وقوله: **جُعِلَا!** بالألف، الألف هنا للإطلاق، و**إِيَّايَ!** المفعول؛ الثاني أو الأول؟
المفعول الأول.
جُعِلَا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا!.
لكن كيف نقول: **جُعِلَا إِيَّايَ!**، نقول إنها نائب فاعل وهي ضمير نَصْبٍ؟
نقول: إنَّ المرادف بذلك لفظها، أي: جُعِلا هذا اللفظُ.
وهنا يَرِد سؤال: لماذا قال في هذه الضمائر **وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ!**، والأخرى: **وذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ!**، مع أنه لو قال هنا: وذُو انْتِصَاب وانْفِصَال!، لَاسْتَقَامَ البَيْت؟
لم يَتَبيَّن لي أن هناك سببًا إلا اختلاف التعبير فقط، وقد يُقال: إنَّ هناك فَرْقًا؛ وهو أن الضمير في **إِيَّاي!** وما تَفرَّع منه هو كلمة {إِيَّا} فقط؛ وأما ضمائر الرفع فالضمير كل الكلمة، لكن في نفس من هذا شيء.
يعني: حتى ضمائر الرفع المنفصلة، يقولون: إنَّ الضمير هي {أَنْ} فقط.....، أما {هو، وهي} فكلها ضمير.
فالظاهر لي، والله أعلم، أن هذا لمجرد تَغْيير العبارة.
إذًا؛ ضمائر النصب المنفصلة {إِيَّاي}.
يقول:
التَفْرِيعُ غير مُشْكِل!.
إِيَّايَ!: يتفرَّع منها {إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ}؛ فالجميع: اثنا عَشَر ضميرًا، هذه تكون للنَّصْب، وهي ضمائر منفصلة.

---

[215] !وذومبتدأ، وذو مضاف، و!انتصابمضاف إليه، !في انفصالجار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي، !جعلاجعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذو.
[216] !إيايمفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ، !والتفريعمبتدأ، !ليسفعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على التفريع، !مشكلاخبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التفريع.

قال الله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[الفاتحة: 5]، وقال تعالى: (فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ)[العنكبوت: من الآية 56]، وقال تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ)[سبأ: من الآية 24].
قال:
إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا!.
ثم انتقل المؤلف إلى حُكم التبادل بين الضمائر المتصلة والضمائر المنفصلة، هل يَحِل أحدُها محلَ الآخر أو لا في قوله: **وَفِي اخْتِيَارِ.....!** إلى آخره، والله أعلم.
ما هي ضمائر الرفع التي تستتر وُجوبًا؟
{أنا، وأنتَ، ونحنُ}.
والتي تستتر جَوازًا؟
{هو، وهي}؛ إلا ما استُثني.
كيف نُجيب عن قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[البقرة: من الآية 35]، مع قولنا أن ما كان تقديره (أنتَ) يستتر وُجوبًا؟
تأكيدٌ له، وحَسُنَ ذلك من أجل عَطْف الظاهر عليه؛ (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ).
ما هي ضمائر الرفع المنفصلة؟ ابدأ بالمفرد أولًا، ثم بالمثنى ثانيًا، ثم بجمع الذكور ثالثًا، ثم بجمع الإناث رابعًا.
{أَنَا، ونَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ،.....}، للغائب: {هُوَ، وهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ}.
هل تُستعمل هذه الضمائر في غير الرَّفع؟
يُمكن.
إذا استُعْمِلت؛ ماذا يُسمُّونها؟
....، لكن هل في استعمالها هنا أَصَالةٌ؟
.... يعني: قد تُستعار ضمائر الرفع المنفصلة فتكون ضمائر جرٍّ، وأحيانًا ضمائر نَصْب.
يقول المؤلف:
وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ!.
ماذا تكون..... في هذا الإطلاق؟
.....
هذه الضمائر الثلاثة:
لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ!؛ بَيِّنْ ما في إطلاق المؤلف من قوله **وغَيْرِهِ!** مِن نَظَرٍ؟
النَّظْرُ في أنه عَمَّم قوله **غَيْرِهِ!**، وهي لا تأتي للمتكلِّم.
مَثِّل بها للمخاطَب؟
.....
مثِّل بها للغائِب؛ الألف والواو والنون؟
النساء {قُمْنَ}، {قامَا}...
ضمائر النصب المنفصلة؛ ما هي؟ ابدأ أولًا بالمتكلِّم، ثم بالغائب، ثم بالمخاطَب.
{إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ}.
كيف نُعرب {إِيَّا}؟ هذا الإعراب عليها جميعًا أو على الحرف الأول منها؟
أَعْرِب على (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[الفاتحة: 5]:
(إِيَّاكَ): {إِيَّا} ضمير منفصل مبني على السكون في محل نَصْب، والكاف حرف خِطاب.....
(نَعْبُدُ): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، والفاعل: مستتر وُجوبًا تقديره {نحن}.
كيف نُعرب: {هُوَ قائمٌ}؟
{هو}: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.
{قائمٌ}: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
* * *
قال المؤلف:

وَفِـــي اخْتِيَـــارٍ لَا يَجِـــيءُ الْمُنْفَصِـــلْ[217]

إِذَا تَـــــأَتَّى أَنْ يَجِـــــيءَ الْمُتَّصِـــــلْ[218]

فِي اخْتِيَارٍ!: جار ومجرور، متعلِّق بقوله **يَجِيءُ!**، يعني: ولا يَجِيء في الاختيار المنفصلُ، أي: الضمير المنفصل، **إِذَا تَأَتَّى!**، أيْ: إذا أَمْكَن أن يَجِيء المتصلُ.
فقوله **فِي اخْتِيَارٍ!** ضِدُّه الاضْطِرارُ، وما هو الاضطرار هنا؟
الاضطرارُ هو ضرورة الشِّعر، وعلى هذا يكون معنى قوله: **وَفِي اخْتِيَارٍ!**، أي: في حال النَّثْرِ، لا يجيء المنفصل إذا أَمْكَن أن يجيء المتصلُ، لماذا؟
أولًا: لأنه أَكْثَرُ، المتصلُ أَكْثَر.
والثاني: لأنه أَبْيَنُ في المعنى، فإذا قلت: {ضَرَبْتُكَ}، فهو أَبْيَنُ من قولك: {ضَرَبْتُ إِيَّاكَ}؛ لأنه أَخَصُّ، والأخصُّ أدلُّ على المقصود من الأعمِّ، فالضمير المتصل أخصُّ وأَوْثَق بالفعل من الضمير المنفصل، فيكون أَدَلَّ على المقصود.
فصار التعليل في هذا الحكم؛ أنه في حال الاختيار لا يجيء المنفصل إذا أَمْكَن أن يجيء المتصل: هو أن المتصل أَكْثَر، والثاني: أَبْيَن في الدلالة على الموضوع؛ لأنه متصل بالفعل كحرف من حروفه.
مثال ذلك:
إذا قلت: {أَكْرَمْتُكَ أَيُّها الرجل}.
هنا لا يجوز أن نقول: {أكرمْتُ إِيَّاكَ أيها الرجل}؛ لأنه يُمكن أن نأتي بالمتصل، وإذا أمكن أن نأتي بالمتصل وَجَبَ.
وقوله من كلامه: أنه إذا لم يُمكن أن نأتي بالمتصل أَتَيْنَا بالمنفصل، وهذا يَرجع إلى قواعد النحو؛ متى يُمكن أن نأتي به، ومتى لا يُمكن، فمثلًا في الابتداء: لا يُمكن أن نأتي بالمتصل؛ لأن كلمة متصل معناها: أن يكون عامِلًا، والضمير متصلًا به، فإذا جعلنا الضمير في الأول معناه أنه ليس هناك عامِلٌ يتصل به الضمير، وحينئذٍ لا يتَأَتَّى المتصل، فيجب أن نأتي بالمنفصل.
مثل قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[الفاتحة: من الآية 5]، فكلمة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) أُوْتِيَ بالضمير المنفصل فيها؛ لعدم إمكان الضمير المتصل.
لو قلت: (كَ نَعْبُدُ) ما تكون.
قال:

إِيَّـــاكِ أَعْنِـــي وَاسْـــمَعِي يَـــا جَـــارَةْ[219]

هنا لا يمكن أن يأتي المتصل؛ لأن المتصل لا يُبتدأ به أبدًا، فلا يصح أن أقول: {كـأَعْنِي}، بل نقول: إِيَّاكِ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَةْ!.
فإن قال قائل: يمكن أن نأتي بمتصل، فنقول: {أَعْنِيكِ}؛ ويستقيم الكلام.
نقول: هذا صحيح، هذا يُمكن.
لكن إذا أَتَيْنا بالمتصل على هذه الصِّيغة فَاتَنا المقصودُ بالتقديم، وهو الحَصْرُ، والحَصْر مقصودٌ للمتكلِّم، فلو قلت: {أَعْنِيكِ واسْمَعِي يا جارة}، استقام الكلام لا شك، لكن يَفُوتُ ما يُريده المتكلِّم من الحَصْر.
ولو قلت: {نَعْبُدُكَ يَا رَبَّنَا}، لاستقام الكلام، لكن يَفوت ما أراده المتكلِّم؛ وهو الحَصْر.
إذًا؛ ليست الضرورة معناها: هي التي لا يمكن النص إلا بذلك؛ ليس هذا هو الضرورة.
الضرورة: هي التي إذا ارْتُكِبَتْ فَاتَ مقصود المتكلِّم؛ هذه هي الضرورة.
وليست كضرورة أَكْلِ المَيْتة، وهي التي لو لم يأكل لمَاتَ، هذا إذا قلنا في الضرورة هنا أو في الاحتياط: هو الذي إذا ارْتَكَبْناهُ أَثِمنا فاتَ مقصود المتكلِّم، فنُقدِّم مقصود المتكلِّم، ونَرْتَكِب الانفصال محلَّ الاتصال.
ومن ذلك قوله تعالى: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ)[الممتحنة: من الآية 1].

---

[217] !وفي اختيارجار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي، !لانافية، !يجيءفعل مضارع، !المنفصلفاعل يجيء.
[218] !إذاظرف لما يستقبل من الزمان، !تأتىفعل ماض، !أنحرف مصدري ونصب، !يجيءفعل مضارع منصوب بأن، !المتصلفاعل يجيء، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل تأتى، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.
[219]

(وإيَّاكم): هنا ضمير فَصْل، ولو كان في غير القرآن لقُلْنا: (يُخْرِجُونَكُمْ والرَّسُولَ)، واستقام الكلام، لكن لماذا قال: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ)؟
من أَجْل تقديم الرسول؛ لأن إخراجَ الرسول أعظمُ مُنْكَرًا من إخراجِهم، فبدأ بالأعظم نَكَارةً، وهو إخراجُ الرسول.
لو قال قائل:
لماذا لا يُقال: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وكُمْ)؟
قلنا: الضمير المتصل لا بد أن يتصل بعامِلٍ، وهنا واو عَطْف، والعطف يقتضي الانفصال؛ انفصال المعطوف عن المعطوف عليه، ولا يمكن أن يلي الضمير المتصل حرفًا من حروف العطف أبدًا؛ لأن حرف العطف يقتضي الفَصْل، والضمير المتصل لا بد أن يتصل بعامِله، ولا يمكن أن يُفصل عنه.
خلاصةُ البيت:
متى أَمْكَن أن يُؤتى بضمير متصل فإنه لا يجوز أن يُؤتى بالضمير المنفصل، ونعني بالإمكان هنا: ما يَفوتُ به مقصود المتكلِّم، فمتى أَمْكَن أن نأتي بالضمير المتصل دون أن يفوت مقصود المتكلِّم وَجَب الاتصال، وإن لم يُمكن إلا بفوات مقصود المتكلِّم فإنه يجوز الانفصال.

* * *

ثم قال على وجه الاستثناء من هذه القاعدة: وهو أنه لا يُمكن أن يُؤتى بالمنفصل مع إمكان المتصل، استثنى من هذا ثلاث مسائل:
الأول: ما أشار إليه بقوله:

وَصِــلْ أوِ افْصِــلْ هَــاءَ سَــلْنِيهِ وَمَــا[220]

أشْــبَهَهُ فِــي كُنْتُــهُ الْخُلْــفُ انْتَمَــى[221]

أَوْ! هنا: للتخيير.
صِلْ أَوِ افْصِلْ!، يعني: يجوز الوصل والفصل في الهاء من **سَلْنِيهِ!**.
وَمَا أَشْبَهَهُ!: ما أَشْبَه الهاءَ في **سَلْنِيهِ!**.
ولْنَعُدْ إلى **سَلْنِيهِ!** حتى نعرف ما أشبهها.
{سَلْنِي}، بمعنى: اسْأَلْنِي أَعْطِكَ، سَلْنِي عَطَاءً، وليس بمعنى: سَلْنِي عن خَبَرٍ، بل هنا السؤال سؤال العَطِيَّة.
{سَلْنِي} فعلها الماضي: سَأَلَ.
فإذا قلت: {سَأَلَنِيهِ}، يجوز في الهاء من {سَأَلَنِيهِ} الوصلُ والفصلُ؛ لأنه قال:
وصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ!.
فتقول: **سَلْنِيهِ!** هذا وَصْل، وتقول: {سَلْنِي إِيَّاهُ}؛ وهذا فَصْل، فيجوز أن أقول: {سَلْنِيهِ}، ويجوز أن أقول: {سَلْنِي إِيَّاهُ}، ويجوز أن أقول: {سَأَلَنِيهِ}، ويجوز أن أقول: {سَأَلَنِي إِيَّاهُ}.
ما الذي يُشبه {سَلْنِي}؟
يشبه {سَلْنِي} كل فعل يَنصب مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
{الثوبُ كَفَانِيهِ}، و{الثوب كَفانِي إِيَّاهُ}، يجوز أو يجوز؟
لأن {كَفَى} من شِبْه {سَلْنِي}، تَنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
الدِّرهم أَعْطَانِيهِ، الدرهم أَعْطَانِي إِيَّاهُ، يجوز؟
وهذه من مشابهات **سَلْنِيهِ!**؛ لأنها نَصبت مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
المؤلف يقول: **صِلْ أَوِ افْصِلْ!**.
وقلنا: إن **أَوْ!** للتخيير، فأيهما أَفْصَح وأَسَدُّ؛ الوصل أو الفصل؟

---

[220] !وصلالواو للاستئناف، صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !أوحرف عطف دال على التخيير، !افصلفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة افصل معطوفة على جملة صل، !هاءمفعول به تنازعه الفعلان، فأعمل فيه الثاني، وهاء مضاف، و!سلنيهقصد لفظه: مضاف إليه، !ومااللواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على سلنيه.

[221] !أشبههأشبه: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، !في كنتهجار ومجرور متعلق بانتمى الآتي، !الخلفمبتدأ، !انتمىفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخلف. والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وانتمى معناه انتسب، والمراد أن بين العلماء خلافًا في هذه المسألة، وأن هذا الخلاف معروف، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله.

الوصل، مِن أين أخذنا هذا؟
أخذنا هذا من وجهين:
الوجه الأول: أن المؤلف قدَّم **صِلْ!** على **افْصِلْ!**، ليس بمُتَعَيِّنٍ أن يدل على التميُّز، لكن يُشْعِر بأنه أَوْلَى.
الثاني: أن الأصل هو الاتصال، هذا هو الأصل، والانفصال في هذا مُستثنى، وإلا فالأصلُ الوصلُ، فلهذا نُرَجِّح أن الوصل أَوْلَى؛ من وجهين:
وجه لفظي؛ مفهوم من كلام المؤلف: وهو تقديمه الوصلُ.
ووجه معنوي: وهو أن الوصل هو الأصل.
هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا!.
أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى!.
في **كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى!**، يعني: انتسب للنحويين **الخُلْفُ!**، أي: الخلاف في **كُنْتَهُ!**.
كُنْتَهُ!، يعني: كان وأخواتها فيها الخلاف.

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا
غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ: قَامَا وَاعْلَمَا[222]

ما وجه الانتِقاض؟
لأنه لا يَتَأَتَّى للمتكلِّم.
أَلَا يُمكن أن يُجاب عن المؤلف بجواب؟
أَغْنَى عن التَّعْيِين.
كيف لا؟
{قامَا}: للمخاطَب.
يُمكن، لكنَّ لا شَكَّ أن إطلاقه لا ينبغي.
لماذا قال: **وذُو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ!**، وقال: **وذُو انْتِصَابٍ في انْفِصالٍ!؟**
... في العبارة يُسمونه: التَّفَنُّن في العبارة.
لا يمكن أن يقال:... أن الضمير المنفصل للرفع يَصلُح استعارةً للجرِّ وللنصب.
قول المؤلف:
وَفِـــي اخْتِيَـــارٍ لَا يَجِـــيءُ الْمُنْفَصِـــلْ!

إِذَا تَـــــأَتَّى أَنْ يَجِـــــيءَ الْمُتَّصِـــــلْ!

ما المراد بالاختيار؟
النثر وضدُّه... وهو الشِّعر.
هل للشِّعر ضرورة؟
....
ماذا قال الحريري عن الشِّعر؟
أن يصرف الشاعر...

وَجَـائِزٌ فِـي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْـــرِفَ الشَّـــاعِرُ مَـــا لَا يَنْصَـــــــــــــــــــرِفْ[223]

عندنا ثلاثة ضمائر منصوبة متصلة يجوز فيها الاتصال والانفصال.
الأول: إذا كان خبرًا لـ{كَانَ}، أو مفعولًا ثانٍ لـ{سَأَل} و{أَعْطى}، أو مفعولًا ثانٍ لـ{ظَنَّ} وأخواتها؛ هذه ثلاثة ضمائر منصوبة متصلة يجوز فيها الانفصال.
إذا كان خبرًا لـ{كَانَ}؛ فما الأفصح؟ الفصل أو الوصل؟

---

[222] سبق في نفس الباب.
[223]

الفصل....
إذا كان الضمير مفعولًا ثانيًا لـ{سَألَ} و{أَعْطَى} وما أشبههما جاز فيه الوجهانِ، ما هما؟
الانفصال والاتصال.
أيهما أرجح؟
الاتصال.
عَلِّلْ لِمَا قلتَ؟
صحيح؛ لأنه....، ولأن الاتصال..
مثال {الها} موصلة؟ هاء الوصل؟
سَلْنِيهِ!.
والفصل؟
{سَلْنِي إِيَّاهُ}.
صحيح {سَلْنِي إِيَّاهُ}، ولَّا {سَلْ إِيَّايَ إِيَّاهُ}؟
..... فيه الوجهان: صِلْ أو افْصِل.
أحسنت، ابن مالك يقول:
وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ!.
احترازًا من ياء **سَلْنِيهِ** يجب أن تُوصل؛ لأنه سبق أنه لا يجوز الانفصال... مع... اتصال.
قال المؤلف:

فِـــي كُنْتُـــهُ الّـــخُلْفُ انْتَمَـــى[224]

كَـــــذَاكَ خِلْتَنِيـــــهِ.....225

في كُنْتُهُ!.
انتبهوا؛ **كُنْتُهُ!**: كان، تَرفع الاسم وتَنصب الخبر؛ اسمها الضمير **كُنْتُ!** مبني على الضم في محل رفع.
خبرها: الهاء **كُنْتُهُ!**.
الخُلْفُ!: مبتدأ.
انْتَمَى!: الجملة خبر الخُلْفُ، و**انْتَمَى!** بمعنى: انتسب، كما يقال: **{انْتَمَى** إِلَى أَبِيهِ**}**، أي: انتسب إلى أبيه.
انْتَمَى إلى مَن؟
إلى صاحب المُغْني وال.... وصاحب الإقْناع؛ يعني إلى الفقهاء؟
لا، إلى النُّحاة.
الخُلْف انتمى إلى النحويين؛ لأننا في كل فنٍّ نَنْسِب الأقوال إلى أهلها.
إذًا؛ **الْخُلْفُ!**: مبتدأ.
انْتَمَى!: الجملة خبر **الْخُلْفُ!**، ومعنى **انْتَمَى!**: انتسب إلى مَن؟ إلى النحويين.
أي أن النحويين اختلفوا في الهاء من **كُنْتُهُ!**؛ هل الأولى الوصل أو الأولى الفصل؟
بل قد نقول: هل يجوز الفصل أو لا يجوز؟

* * *

يقول:

---

[224] سبق.
[225] سيأتي.

كَـــــذَاكَ خِلْتَنِيـــــهِ، وَاتِّصَـــــالَا[226]
أَخْتَـــارُ غَيْـــرِي اخْتَـــارَ الِانْفِصَـــالَا[227]

كَذَاكَ!: الجار والمجرور في **كَذَاكَ!:** خبر مُقدَّم، و**خِلْتَنِيهِ!:** مبتدأ مُؤخَّر؛ كلُّ **خِلْتَنِيهِ!** مبتدأ مُؤخَّر، مع أنها مكونه من: فعل وفاعل ومفعولين.
خِلْتَنِيهِ!، كيف تكون مبتدأ؟
نقول: لأن المراد لفظُها، ولمَّا كان المراد لفظها صحَّ أن تكون مبتدأً، ولو كانت جملة؛ ولهذا قال المُعْرِبون للألفية:
إن مَقول القَوْل في قول ابن مالك:

قَـــالَ مُحَمَّـــدٌ هُـــوَ ابْـــنُ مَالِـــكِ[228]

مَقول القول: كلُّ الألفية.
قَالَ!: فعل ماض، و**مُحَمَّدٌ!**: فاعل، و**ابْنُ مَالِكٍ!**: بدل، أو عطف بيان.
أَحْمَـــــــــدُ رَبِّـــــــــي.....

ما يمكن أن تأتي بمَقول القول حتى تقرأ الألفية كلَّها، مِن أَوَّلها إلى آخِرها.
..... يقول:

أَحْمَـــــدُ رَبِّـــــي اللهَ خَيْـــــرَ مَالِـــــكِ[229]

إلى قوله في آخر شطر من الألفية؛ كل هذا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مُقدَّرة على آخره مَنَع من ظهورها الحِكاية.
على كل حال؛ **خِلْتَنِيهِ!**: مبتدأ، و**كَذَاكَ!**: خبر مُقدَّم، يعني: كذاك ينتمي الخلاف بين النحويين في **خلتنيه!**.
وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ!.
اتِّصَالًا!: مفعول مُقدَّم لـ**أَخْتَارُ!**، يعني: أُرجِّح الاتصال، ووجه ترجيحه ظاهر؛ لأنه الأصل، ولأنه أَخْصَر، وخيرُ الكلام ما قَلَّ ودَلَّ، فما دام هو الأصل وأَخْصَر فاختيارُه وَجِيهٌ.
لكنه قال: غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا**!.**
غَيْرِي!، مَن المُغاير للإنسان؟
كلُّ الناس، إذا قلتَ: **{**أَنَا وغَيْرِي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**}**، مَن غيرك؟
كلُّ الناس.
إذًا؛ ابن مالك خالَف الإجماع؛ لأنه قال:
وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا!.
جميع مَن يُغايروه.
لكنَّ هذا عمومٌ يُقصد به الخصوص، أو عام يُقصد به الخاص، مَن يريد بالغَيْر؟
يريد سِيبَوَيْهِ؛ وعلى هذا فالمغايرة هنا خاصة، وما هي لجميع النحويين، بل لواحد منهم.
ويجوز أن يُراد بالعام خَلْقٌ مِن أفراده، حتى في القرآن: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)[آل عمران: من الآية 173]، فهل تتصورون أن جميع الناس بمشارق الأرض ومغاربها جاءوا للرسول ρ، يقولون: الناس جَمعوا لكم.
لا؛ واحد (إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)؛ مَن الناس؟
واحِد - أبو سفيان - قد جَمَعوا لكم.
إذًا؛ **غَيْرِي!** المراد واحد، وهو: سِيبَوَيْهِ؛ **اخْتَارَ الِانْفِصَالَا!.**

---

[226] @كذاك! الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، @خلتنيه! قصد لفظه: مبتدأ مؤخر، @واتصالا! الواو عاطفة، اتصالا: مفعول مقدم لأختار.
[227] @أختار! فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، @غيري! غير: مبتدأ، وغير مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه، @اختار! فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود لغيري، والجملة من اختار وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، @الانفصالا! مفعول به لاختار، والألف للإطلاق.
[228] سبق في أول الألفية.
[229] سبق في أول الألفية.

..... على رأي ابن مالك أم سِيبَوَيْهِ؟
{المجتهدُ كُنْتُهُ}، {المجتهدُ كنتُ إيَّاهُ}.
الأول: ابن مالك، والثاني: سِيبَوَيْهِ.
{العالِم خِلْتَنِيهِ}، {العالِم خِلْتَ نِيَّ}.
الأول: ابن مالك، والثاني: سِيبَوَيْهِ....
إذًا عَرَفْنا؛ سِيبَوَيْهِ يقول: افْصِلْ، وابن مالك يقول: **صِلْ!**.
قال النبي - عليه الصلاة والسلام - لمَّا استُؤْذِن في قَتْل ابن صيَّاد، قال: $إِنْ يَكُنْهُ فَلَمْ تُسَلَّطْ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ#[230].
على مذهب مَنْ؟
ابن مالك.
ولَّا ابن مالك على هذا المذهب؟ انتبهوا.
ابن مالك على هذا المذهب.
... عامي يسأل، يقول: أَحْسَنَ اللهُ إليكَ؛ الرسول هل هو حنبلي أو شافعي؟ الرسول قبل المذاهب.
.....: $إِنْ يَكُنْهُ فَلَمْ تُسَلَّطْ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ#[231]؛ نقول: ابن مالك فاز لهذا الحديث، والله أعلم.
..... وأخذنا عليها التمارين.
قال المؤلف :

وَقَـــدِّمِ الْأَخَـــصَّ فِـــي اتِّصَـــالِ[232]

وَقَـــدِّمَنْ مَـــا شِـــئْتَ فِـــي انْفِصَـــالِ[233]

عَرَفنا الضمير المتصل والضمير المنفصل.
إذا اجتمع ضميران فأيُّهما يُقدَّم؟
يقول المؤلف: في حال الاتصال قَدِّم الأخص، وفي حال الانفصال قَدِّم ما شِئْتَ؛ الأخص وغير الأخص.
وحينئذ نحتاج إلى معرفة الأخص من غير الأخص:
أَخَصُّ الضمائر ضمير المتكلِّم - لا شك - لأنه لا يحتمل غيره.
{أنا}: لا يحتمل غيري، {أَكْرَمَنِي}: {اليا} لا تحتمل غيري؛ فهي أَخَصُّ، أَخَصُّ الضمائر ضمير المتكلِّم.
ومِن بعده ضمير المخاطَب؛ لأن المخاطَب قد يكون واحدًا وقد يكون مُتعدِّدًا، فهو أوسع من ضمير المتكلِّم، أليس كذلك؟
بلى.
ويليه ضمير الغائِب.
ثلاث رُتَب: أخصُّها المتكلِّم، ثم المخاطَب، ثم الغائب؛ الغائب أعمُّها.
.... الضمائر من جنس واحد - يعني: في رتبة واحدة - فإنه سيأتي...، لكن إذا كانت مختلفة الرُّتَب فإنه يجب أن نُقدِّم الأَخَصَّ، قال:
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ!.
مثال ذلك، إذا قلتَ: {الدرهم أَعْطَيْتَنِيهِ}.
عندنا الآن ضميران كلاهما مفعول، أين هما؟
{اليا}، و{الها}، فلا يجوز أن تقول: {أَعْطَيْتُهُ يَا} لا يجوز، بل تقول: {أَعْطَيْتَنِيهِ}، لماذا؟
لأن {يا} المتكلم أَخَصُّ من ضمير الغائب، فيجب أن تُقدِّم الأخصَّ في الاتصال،...، لأن قولك: {أَعْطَيْتُهُ يَا} كلام ثقيل، و{أَعْطَيْتَنِيهِ} كلام خفيف، وكلما كان الكلام أَخَفَّ على اللسان فهو أَوْلى.

230

231

[232] @وقدم! الواو عاطفة، قدم: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، @الأخص! مفعول به لقدم، @في اتصال! جار ومجرور متعلق بقدم.

[233] @وقدمن! الواو عاطفة، قدم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، @ما! اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد، مبني على السكون في محل نصب، @شئت! فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد محذوف، والتقدير: وقدمن الذي شئته، @في انفصال! جار ومجرور متعلق بقدمن.

مثلها أيضًا: {أَعْطَيْتُكَهُ}، أيهما أَخَصُّ؟
{الكاف} ضمير المخاطَب أَخَصُّ من {الها} التي هي ضمير غَيْبة، فيجب أن تقول: {أَعْطَيْتُكَهُ}، ولا يجوز أن تقول: {أَعْطَيْتُهُوكَ}، لا يجوز هذا؛ لأنك لو قلتَ: {أَعْطَيْتُهُوكَ} لَقَدَّمْتَ غيرَ الأَخَصِّ على الأَخَصِّ في حال الاتصال.
أما في حال الانفصال، فيقول:
وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ!.
إذا كان الضمير منفصلًا قدِّم ما شئتَ؛ الأَخصّ وغير الأَخصِّ.
فـ{أَعْطَيْتَنِيهِ}: افصل الضمير {اليا}، {أَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ}، وإذا فَصَلْتَ الضمير الأَخَصّ وقلتَ: {أَعْطَيْتُهُ إِيَّايَ}، جاز، لماذا؟
لأن الأَخَصَّ كان ضميرًا منفصلًا، فيخِفُّ على اللسان، ولا شك إذا قلتَ: {أَعْطَيْتَهُ إِيَّايَ}، أنه خفيف على اللسان.
فالحاصل الآن: أنه إذا كان الضمير متصلًا وَجَب تقديم الأَخَصّ، وإذا انفصل جاز تأخيرُه، ولو كان هو الأَخَصّ.

* * *

ثم قال:

وَفِـــي اتِّحَـــادِ الرُّتْبَـــةِ الْـــزَمْ فَصْـــلَا[234]

وَقَـــدْ يُبِـــيحُ الْـــغَيْبُ فِيـــهِ وَصْـــلَا[235]

فِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ! يعني: إذا كان الضميران في رُتبة واحدة، فإنه يَجِب الفصل؛ لِئَلَّا يجتمع ضميرانِ متصلانِ في كلمة واحدة، لأن الضميرين المتصلين يتصلان بالعَامِل، وهذا مُسْتَقْبَحٌ لفظًا، فيجب أن تَفْصِل.
مثال ذلك:
إذا قال العبدُ لسيِّده: {مَلَّكْتَنِي إِيَّايَ}.
هذا صحيح، الرُّتبة واحدة؛ كلاهما ضمير المتكلِّم، فيجب أن نفصل ويقول: {مَلَّكْتَنِي إِيَّايَ}، فلو قال: {مَلَّكْتَنِيَّ}، قُلْنا: هذا ممنوع، لأنه إذا قال: {مَلَّكْتَنِيَّ}، فمعناه: أنه ضميران متصلان مع اتحاد الرتبة.
وكذلك أيضًا لو كان لغائب:
مثل أن يقول السيِّدُ لعبدِه: {مَلَّكْتُكَ إِيَّاكَ}، أي: {مَلَّكْتُكَ نَفْسَكَ}؛ مخاطَب.
فهنا لا يجوز أن أقول: {مَلَّكْتُكَتَ}، لأنه ثقيل، يجب أن أفصل وأقول: {مَلَّكْتُكَ إِيَّاكَ}.
وكذلك في الغائِب: {أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ}، لا يجوز أن أقول: {أَعْطَيْتُهُوهُ} إلَّا على قوله:
وَقَدْ يُبِيحُ الْـغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا!.
يعني: قد يجتمع ضميرانِ للغائب في رتبة واحدة ويكونانِ متصلينِ.
وخُلاصة كلام المؤلف:
أنه إذا اجتمع ضميرانِ متصلانِ في رُتبتينِ مختلفتينِ، فيجب تقديم الأَخَصِّ، وإنْ كانَا منفصلينِ جاز تأخيرُ الأَخَصِّ، وإذا كانَا في رُتبة واحدة وَجَب الفَصْل ولم يَجُزِ الانفصال، إلا إذا كانَا للغائب، **وَقَدْ يُبِيحُ الْـغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا!**، فيقول: {أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ}، و{أَعْطَيْتُهُوهُ}؛ هذا الاتصال.
تَبيَّن لنا الآن:
أنه إذا اجتمع ضميران مختلفان في الرتبة، ما الحكم؟
يجب تقديم الأَخَصّ إذا كانا متصلينِ.
وإذا اجتمع ضميران منفصلان مختلفان في الرتبة: **قَدِّمَنْ مَا شِئْتَ!**، جاز تقديم الأَخَصّ أو تأخيره.
وإذا كانا في رتبة واحدة: وَجَب الفصل، وامتنع الوصل، إلا إذا كانت الرتبة غَيْبة؛ فإنه يجوز الفصل والوصل:
وَقَدْ يُبِيحُ الْـغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا!.

* * *

ثم قال المؤلف:

---

[234] @وفي اتحاد! الواو حرف عطف، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي، واتحاد مضاف، و@الرتبة! مضاف إليه، @الزم! فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، @فصلا! مفعول به لالزم.
[235] @وقد! الواو عاطفة قد: حرف دال على التقليل، @يبيح! فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، @الغيب! فاعل يبيح، @فيه! جار ومجرور متعلق بيبيح، @وصلا! مفعول به ليبيح.

وَقَبْـلَ يَـا الـنَّفْسِ مَـعَ الْـفِعْلِ الْـتُزِمْ[236]

نُـونُ وِقَايَـةٍ، وَلَيْسِـي! قَـدْ نُظِـمْ[237]

انتقل المؤلف إلى حُكْم اتصال الضمير بالفعل ما لا يَجِب فيه، فقال:
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ!.
الْتُزِمْ!: مِن قِبَلِ مَنْ؟ مِن قِبَل العلماء، أو مِن قِبَل أهل اللغة؟
الثاني: مِن قِبل أهل اللغة.
اللغة العربية؛ إذا جاء ضمير المتكلِّم - وهو الياء - متصلًا بالفعل، فإنه يَجب أن تقترن به نون الوقاية.
مثال ذلك: {أَكْرَمَنِي}، ولا يجوز أن تقول: {أَكْرَمِي}، بل يجب أن تقول: {أَكْرَمَنِي}.
وقول المؤلف:
مَعَ الْفِعْلِ!.
يشمل الماضي كما مثلنا، والمضارع كما لو قلت: {فلان يُكْرِمُنِي}، والأمر كما لو قلت: {أَكْرِمْنِي}؛ فيَتعَيَّن نونُ الوقاية.
ولماذا سُمِّيتْ بنون الوقاية؟
قالوا: لأنها تَقِي الفعلَ الكسرةَ؛ لأن الياء يكون ما قبلها مكسورًا؛ ياء المتكلم، والفعل لا يُكسر، فيُؤتى بنون الوقاية لِيكون الكسرُ في النون، فتقول: {أَكْرَمَنِي}؛ لأنك لو قلتَ بدون نون، لَكانت العبارة: {أَكْرَمِي، يُكْرِمِي، أَكْرِمِي}، وهذا لا يصح في الأفعال.
قال: **وَ{لَيْسِي} قَدْ نُظِمْ!.**
كيف **لَيْسِي قَدْ نُظِمْ!؟**
يعني: أن **لَيْسَ!** فعل من الأفعال، لكنها من الأفعال الجامدة.
الجامدة عندهم: هي التي لا تَتَصرَّف؛ مأخوذة من الجُمود، وهو: الرُّكود وعدم الانسِياب، والمائِع: هو الذي يَنساب ولا يَرْكُد، لكنه عندهم الاسم جامد وغير جامد.
فـ**لَيْسَ!** لا تتصرف، ما فيها فعل مضارع ولا فيها أمر، ولكنها من الأفعال، فإذا اتصل بها ياءُ المتكلِّم، فهل يَجِب أن تقترن بها نونُ الوقاية؟
نقول: كلام المؤلِف يدل على وجوب ذلك، لكنه قد جاء في النَّظْم غير مقرون بنون الوقاية، ولهذا قال:
وَ{لَيْسِي} قَد نُظِمْ!.
يعني: جاء في الشِّعر **لَيْسِي!** بدون النون، وهو قول الشاعر:

عَـــدَدْتُ قَـــوْمِي كَعَدِيـــدِ الطِّـــيْسِ إِذْ ذَهَـــبَ الْقَـــوْمُ الْكِـــرَامُ لَيْسِـــي[238]

ولم يَقُلْ: {لَيْسًا} أو {لَيْسَ إِيَّاكَ}، بل قال: **لَيْسِي!**، فأتى بالضمير المتصل بدون نون الوقاية، لكنَّ هذا لِضرورة الشِّعر، والشِّعرُ يجوز فيه ما لا يجوز في النَّثر؛ لأنه يُجْبِر الشاعرَ على أن يَرْتَكب ما يَرتَكِب من أجل الوزن، وأنشدْتُكم سابقًا قولَ صاحب المُلْحة:

وَجَـائِزٌ فِـي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْـــرِفَ الشَّـــاعِرُ مَـــا لَا يَنْصَـــــــــــــــــــــــــــــــــــرِفْ[239]

فالشِّعر صَلِفٌ يُجْبِر صاحبَه على أن يرتكب ما لا يجوز في النَّثر، ولهذا قال رحمه الله: **وَ{لَيْسِي} قَد نُظِمْ!.**

* * *

وَلَيْتَنِـــي! فَشَـــا، وَلَيْتِـــي! نَـــدَرَا[240]

---

[236] @وقبل! الواو حرف عطف، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي، وقبل مضاف، و@يا! مضاف إليه، ويا مضاف، و@النفس! مضاف إليه، @مع! ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس، ومع مضاف، و@الفعل! مضاف إليه، @التزم! فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف.
[237] @نون! نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة الظاهرة. ونون مضاف، و@وقاية! مضاف إليه، @وليسي! الواو عاطفة، ليسي: قصد لفظه مبتدأ، @قد! حرف تحقيق، @نظم! فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكنه لأجل الوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ليسي، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.
[238]
[239] سبق.

الآن انتقل إلى نون الوقاية في الحروف؛ هل تَقترن نون الوقاية في الحروف إذا اتصلتْ بياء المتكلم؟ انتبهوا.
الجواب: من الحروف ما يقترن بنون الوقاية، ومنه ما لا يقترن.
فمثلًا:
{إلى}: تقول {إِلَيَّ}، ولا تقول {إِلَيْنِي}.
{على}: {عَلَيَّ}، ولا تقول {عَلَيْنِي}.
بعض الحروف تدخلها نون الوقاية، ولهذا قال المؤلف:

وَ{لَيْتَنِي} فَشَا!.

فـ**لَيْتَ!** هنا حرف دخلَتْ عليها نون الوقاية بالكسرة، قال الله تعالى في القرآن: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)[النساء: من الآية 73]، ولكن يقول: **وَ{لَيْتِي} نَدَرَا!**.
يعني: أنه يَنْدُر حذفُ نون الوقاية من **لَيْتَ!**، ومعنى يَنْدُرُ!: يقِلُّ، فتقول: {لَيْتِي قائِمٌ}، بدل: {لَيْتَنِي قائِمٌ}.
وهل يُغَلَّط من جاء بذلك وقال: {لَيْتِي قائِمٌ}؟
الجواب: لا يُغَلَّط، لكن يُقال: الأكثر **لَيْتَنِي!**؛ وهو الأفصح أيضًا.
* * *
قال:

وَمَــعْ لَعَــلَّ اعْكِــسْ وَكُــنْ مُخَيَّــرًا[241]

فِـــــــــي الْـــــــــبَاقِيَاتِ.....[242]

يعني: ونون الوقاية **مَعْ {لَعَلَّ} اعْكِسْ!**.
إذا عَكَسْنا يكون الفاشي فيها حذفَ النون، والقليل إثبات النون، قال الله تبارك وتعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (100) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ)[المؤمنون: من الآية 99، 100]؛ (لَعَلِّي) ولم يقُلْ {لَعَلَّنِي}.
وقال عن فرعون: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)[غافر: من الآية 36، 37]، ولم يقُلْ: {لَعَلَّنِي}.
ومع ذلك لو قال أحدٌ: {لَعَلَّنِي قائمٌ}، أو: {لَعَلَّنِي فاهِمٌ}، لم يُنْكَر عليه؛ لأنه جائز لغةً لكنه قليل.
وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ!.
كُنْ مُخَيَّرًا بين النون وعدمها في الباقيات؛ الباقيات مما؟
الباقيات من {إِنَّ} وأخواتها؛ لأن {لَيْتَ} و{لَعَلَّ} من أخوات {إِنَّ}، فيكون المراد بالباقيات: ما بقي من {إِنَّ} وأخواتها؛ وهي ستة حروف: {إِنَّ، وأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، ولَكِنَّ، وكَأَنَّ}.
خُذْ منها اثنين، وهما: {لَيْتَ، ولَعَلَّ}، فيبقى أربعة: {إِنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ}، يجوز فيها - على السواء - إثباتُ النون وحذفُ النون، فتقول: {إِنِّي} و{إِنَّنِي}، قال الله تعالى: (إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ)[طه: من الآية 14]، أثبت النون، وقال عن نوح قال لقومه: (إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)[نوح: من الآية 2].
{لَكِنَّ} كذلك، تقول: {لَكِنَّنِي}، وتقول {لَكِنِّي}؛ على السواء.
كُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ!.
وهل من ذلك قوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)[الكهف: من الآية 38]؟
لا؛ لأن: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، أصلُها: (لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي)، ولهذا كُتِبت بالألف.
{كَأَنَّ}: مثل...، تقول: {كَأَنَّنِي فاهِمٌ}، {كأَنِّي فاهِمٌ}؛ هذه ثلاثة.
{أَنَّ}، تقول: {أَعْلَمُ أَنِّي فاهِمٌ}، {أَعْلَمُ أَنَّنِي فاهِمٌ}. انتهى.
.....

---

[240] @وليتني! الواو عاطفة، ليتني قصد لفظه: مبتدأ، @فشا! فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ليتني، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، @وليتي! الواو عاطفة، ليتي قصد لفظه: مبتدأ، @ندرا! فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا، والجملة في محل رفع خبر.
[241] @ومع! الواو عاطفة، مع: ظرف متعلق باعكس الآتي، ومع مضاف، و@لعل! قصد لفظه: مضاف إليه، @اعكس! فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل، @وكن! الواو عاطفة، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، @مخيرًا! خبره.
[242] سيأتي.

يجوز فيها الفصل والوصل؛ وهي متصلة.
.....
يعني: {ظَنَّ} وأخواتها.
.....
مثل للأول:.....
{أَعْطِنِيهِ}، و{أَعْطِنِي إِيَّاهُ}؛ أيُّهما أفصح؟
أَعْطِنِيهِ.
ما الذي دَلَّك على أنه أفصح؟
لأن الاتصال هو الأفصح.
يدل على ما قلتَ، ولَّا على عَكْس ما قلتَ.
أيش قال؟
وَصِلْ أَوِ افْصِلْ!.
هات مثال لـ{ظَنَّ} وأخواتها.....:
{حَسَدْتَنِيهِ}؛ هذا الوصل، والفصل؟
.....
.. كان، {كان} وأخواتها.
يقول: {لَسْتَ إِيَّاهُ} أو {لَسْتَهُ}، أو {لَسْتُ إِيَّاهُ} أو {لَسْتُهُ}.
..... لا تصح، لكن صِلْتُه...
يقول المؤلف :
قَدِّم الأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ!.
فإذا اجتمعت هذه الثلاثة، ما الذي يُقَدَّم؟
الأَخَصُّ في حال الاتصال.
وفي الانفصال؟
ما شِئْتَ.
مثال الأول؛ الاتصال؟
{خِلْتَنِيهِ}.
أين الأَخَصُّ؟
الأَخَصّ {اليا}.
في حال الاتصال تُقدِّم {اليا}، وفي حال الانفصال؟
في حال الانفصال...
كيف تقول؟
..... إِيَّايَ إِيَّاهُ، أو تقول: {خِلْتَهُ إِيَّايَ}.
ألا يختلف المعنى؟
يختلف؛..... {خِلْتَنِي إِيَّاهُ}.
{خِلْتَنِي إِيَّاه}، يعني:.....، خِلْتَنِيَّ.....، {خِلْتَهُ إِيَّايَ}.
إذا معناه: ما نُقَدِّم الآن أحدهما على الآخر إلا حسب ما يقتضيه المعنى.
ما معنى قول المؤلف:
وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْـزَمْ فَصْلَا!.
إذا اجتمع ضميران مُتَّحدان، لا يجب الوصل.
مثاله، قول العبد: {مَلَّكْتَنِي إِيَّايَ}، أي: {مَلَّكْتَنِي نَفْسِي}، فهنا يتعين أن يقول بالفصل، ولو قلتَ بالوصل لَكان الكلام يمشي.
...
لو وصلتَ ماذا يكون اللفظ؟
.....

{مَلَّكْتَنِيَّ}،... ضمير مخاطَب؟
.....: {مَلَّكْتُكَ إِيَّاكَ}.
قال ابن مالك في الألفية:
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا!.
أي: قَلَّ، **فَشَا!** أي: كَثُر.
ففي لغة العرب يقول؛ {لَيْتَنِي قائِمٌ}؛ هذا الأكثر، ويكون أحيانًا: **لَيْتِي!**؛ ولكنه نادر.
وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ!.
يعني في **لَعَلَّ! اعْكِس**، فاحْذِف نون الوقاية؛ هذا هو الذي **فَشَا**، والنادر: إثبات نون الوقاية، {لَعَلِّي} هو الأكثر، {لَعَلَّنِي} هو الأقل.
وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي البَاقِيَاتِ!.
كُنْ أيها المخاطَب مُخَيَّرًا في البَاقِيَاتِ، يعني: استَعْمِلْها بحذف نون الوقاية، وبإثبات نون الوقاية.
و**البَاقِيَات!**؛ قد يقول قائل: إن كلام ابن مالك ليس بواضح؛ لأنَّا ما نعرف إيش الباقيات؟
فيُقال: بل هو واضح؛ لأن {لَيْتَ ولَعَلَّ} من أَصْل حروف معروفة؛ تَنصب المبتدأ وتَرفع الخبر، فهذه الحروف قَسَّمَها ابن مالك إلى ثلاثة أقسام:
قِسم تَكثُر فيه نون الوقاية؛ وهي: {لَيْتَ}.
وقِسم يَكثُر فيه حذفُها؛ وهو: {لَعَلَّ}.
والباقي مُخَيَّر، يعني: يتساوى الأمران؛ الإثبات والحذف.
فنبدأ بـ(إِنِّي): (وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ)[الحجر: 89]؛ هذه إثبات ولَّا حذف؟
حَذْف.
(إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)[طـه: من الآية 14]، يقوله الله Y؛ هذا إثبات.
(أَنِّي): (وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)[الصف: من الآية 5]؛ حَذْف.
{أَنَّنِي}: {اعْلَم أَنَّنِي فاهِمٌ}؛ هذا إثبات {إِنَّ وأَنَّ}.
{كَأَنَّ، ولَكِنَّ}، تقول: {كأَنَّني فاهِمٌ}؛ إثباتٌ.
{كأَنِّي فاهِمٌ}؛ حَذْف.
{لَكِنَّ}: {لَكِنِّي قائِمٌ}، أو {لَكِنَّنِي قائِمٌ}.
{كَأَنَّ} للتشبيه؛ إذا دخلتْ على مُشتَّق، إذا كان خبرُها مشتقًّا فهي للظنِّ، إنْ دخلتْ على مشتق فهي للظنِّ، وإنْ دخلتْ على جامد فهي للتشبيه، فتقول: {كأَنَّكَ أَسَدٌ}؛ هذا للتشبيه، {كأَنَّكَ فاهِمٌ}؛ للظنَّ، يعني: أَظُنُّك فاهِمًا، {كأَنَّكَ فاهِمٌ ما أَقُولُ} أي: أظنُّ.

* * *

فِـــي البَاقِيَـــاتِ، وَاضْـــطِرَارًا خَفَّفَـــا[243]

مِنِّـــي وَعَنِّـــي بَعْـــضُ مَـــنْ قَـــدْ سَـــلَفَا[244]

اضْطِرَارًا!: مفعول لأجله.
خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ!.
مِنِّي وعَنِّي!: مفعول **خَفَّفَ!** باعتبار اللفظ، وإلا فالأصل أن العامل لا يتسلَّط على الحرف، لكن هذا باعتبار اللفظ.
يعني: اضْطِرارًا خَفَّفَ هذا اللفظ.
مِنِّي وعَنِّي!، مَنْ؟
بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا!: أي مَضَى، يعني: العرب يُخفِّفون **مِنِّي وعَنِّي!**، فيقول: {مِنِ وعَنِ}، لكنْ متى؟
في حال الضرورة.

---

[243] @في الباقيات! جار ومجرور متعلق بمخير في البيت السابق ، @واضطرارًا! الواو عاطفة، اضطرارًا: مفعول لأجله، @خففا! فعل ماض، والألف للإطلاق.
[244] @مني! قصد لفظه: مفعول به لخفف، @وعني! قصد لفظه أيضًا: معطوف على مني، @بعض! فاعل خفف، وبعض مضاف، و@من! اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، @قد! حرف تحقيق، @سلفا! سلف: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على مَن الموصولة، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من.

وما هي الضرورة في الكلام؟
الضرورة في الكلام هو الشِّعر؛ لأنه يَضْطَرُّ الإنسانَ إلى شيء لا يريده.
أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وَعَـــنِ لَسْـتُ مِـنْ قَـيْسٍ وَلَا قَـيْسٌ مِـنِ[245]

لو قال:
أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وَعَـــنِ لَسْـتُ مِـنْ قَـيْسٍ وَلَا قَـيْسٌ مِـنِ

لطال البيت، والأناشيد والنَّظم يُريد العربُ أن يكون له قافيةٌ مُعيَّنة، ووزنٌ مُعيَّن؛ لِتَصحَّ أُنْشودَتُه.
وبه نعرف أن الشعر الحديث هذا الذي يُسمى الشعر المُرْسَل، وهو المُرْسَل المُهْمَل....، ليس بشِعر في الحقيقة.
أنا رأيتُ بعض القصائد؛ يجيء شطر كلمتين، وشطر ثانٍ عشر كلمات، ويجيء بيت على قافية، وبيت على قافية أخرى، يشبه.....
ومع ذلك يقولون: هذا الشعر الموافق لذَوْق العصر، ولكن يقولون: {مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصُّعُودَ هَتَفَ بِسَبِّ الجَبَلِ}.
وعندنا مَثَلٌ؛ يقولون: إنَّ ثَعْلَبًا، وكُنيَتُه أبو الحُصين، أنه حاول أن يَقْطِف عُنْقودًا من شجرة عِنب، فلما لم يقدِر قال: تِفْ عليكِ حامِضة؛ لأنه عَجَز.
فهؤلاء الذين أَحْدَثوا هذا الشِّعر الغريب، نقول: لمَّا عَجَزوا عن الشعر الحقيقي الذي يأخذ بالشعور وباللُّب، جاءوا بهذا الشعر المُرسَل المُهمَل.
أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وَعَـــنِ لَسْـتُ مِـنْ قَـيْسٍ وَلَا قَـيْسٌ مِـنِ[246]

أنا أَذْكُر كلمة {تِفْ} هذه، ابنُ حزم حكى قولًا لبعض العلماء، قال: هذا القول تِفْ،... والمُحلَّى.
* * *
وَفِـــي لَـــدُنِّي لَـــدُنِي قَـــلَّ، وَفِـــي[247]
قَـدْنِي وَقَطْنِـي الْـحَذْفُ أَيْضًـا قَـدْ يَفِـي[248]

وفِي لَدُنِي!.
أصلُه: {لَدَى}، يقال فيها: {لَدَى}، ويقال فيها: {لَدُنْ}، قال الله تعالى: (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ)[النمل: من الآية 6]، إذا اتصلت بها ياء المتكلِّم، يقال: **لَدُنِي!** بإثبات نون الوقاية، ويقال: {لَدُنْ}، لكنَّ هذا قليل، إلا أنَّه وارِد عند العرب.
وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْـحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي!.
وهو قليل **قَدْنِي!**، أي: حَسْبِي، و**قَطْنِي!** أي: حسبي.
الْـحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي!.
أي: قد يكون جائزًا.
وبهذا عَرَفنا أن نون الوقاية مع الكلمات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
أولا: مع الأفعال فما الحُكْم؟ واجب.
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْـفِعْلِ الْـتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ![249]
نستفهم من هذا: {لَيْسَ} فقد جاءت في النَّظْم بحذفها.
والثاني: الحروف.
الحروف أكثرُها يمتنع دخولُ نون الوقاية عليها، وبعضُها يدخل عليه بكثرة ويجوز الحذف، وبعضُها تُحذف منها بكثرة ويجوز دخولُها، وبعضُها يُخيَّر فيه؛ وهذا ظاهر في {إنَّ} وأخواتها.

245

246

[247] @وفي لدني! جار ومجرور متعلق بقل، @لدني! قصد لفظه: مبتدأ، @قل! فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على لدني المخففة، والجملة من قل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

[248] @وفي قدني! جار ومجرور متعلق بيفي الآتي، @وقطني! معطوف على قدني، @الحذف! مبتدأ، @أيضًا! مفعول مطلق لفعل محذوف، @قد! حرف تقليل، @يفي! فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الحذف، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو، @الحذف! والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

[249] سبق.

{مِن وعَن}: الأغلب ثبوت نون الوقاية، ويجوز حذفُها ولا سيما في الضرورة، كما قال ابن مالك:
وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي!.
الأسماء:
الأصل عدم الدخول، لكن قد تُشبِه الكلمةُ الاسميةُ الحرفَ في بعض الوجوه؛ فتدخل عليها نون الوقاية، مثل: {لَدُنْ وقَطْ وقَدْ}، وإلا فالأصل عدم الدخول ومَنْع الدخول، فلا تقول: {هذا غُلامُنِي}، بل تقول: {هذا غُلامِي}، {هذا بَيْتُنِي} ما يَصلح، تقول: {هذا بَيْتِي}؛ هذا حكم نون الوقاية.
الحقيقة أنك إذا تأمَّلْتَ النون وجدْتَها... سهلة، تُسَهِّل الأمور، وسهلة أيضًا من جهة أنها يكون لها محل وتؤخَّر عن محلها، وهو ثابت لها، وترضى بذلك ما تمتنع.
تقول: {يُكْرِمُونَنِي} {تُكْرِمُونَنِي}؛ يصح ولَّا لا؟
.....
وتقول {يُكْرِمُونِي}؛ يصح؟
يصح.
..... لكن هي من أسهل الحروف وجودًا وعدمًا، إنْ دَعَوْتَها جاءت مُسلمة، وإنْ طَرَدْتَها وَلَّتْ راضية؛ وهذا إذا وُصِفَ العبدُ به كان مِن فضل الله عليه.
.....
لا بس سماعًا.
مبنية نعم، يجوز أن تُحذف مع الألفاظ الخمسة الخاصة.

* * *

الْعَلَمُ[250]

العَلَمُ في المرتبة الثانية بعد الضمائر إلا عَلَمًا على مُسمى واحد؛ وهو الله Y، فهذا أَعْرَفُ المعارف بالاتفاق، الاسم المختص بالله هذا أَعْرَفُ المعارف، أَعْرَفُ حتى من الضمير، فالله سبحانه يقول: (اللَّهُ رَبِّي)[الكهف: من الآية 38]، (اللَّهُ رَبُّنَا)[الشورى: من الآية 15].
لا يمكن أبدًا أن يتخيل الإنسان سوى الله Y، ولهذا قالوا: إنَّ العَلَم الذي هو اسم الله Y هو أَعْرَف المعارف، لكن عَلَم غيره يأتيه في المرتبة الثانية، ولهذا أتى به المؤلف بعد ذِكْر الضمير.
فما هو العَلَم؟
الأصل في العَلَم: الشيء الظاهر البَيِّن، كالجبال مَثَلًا، قال الله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلامِ)[الشورى: 32]، أي: كـ{الجبال}، ولكنه هنا غير المعنى الذي جاء بها في اللغة العربية، إلا أنه يوافقه في أصل الاشتقاق والمعنى، فقال المؤلف:
العَلَمُ:

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ الْـــمُسَمَّى مُطْلَقَـــا[251]

عَلَمُـــــــــــــــهُ.....[252]

اسْمٌ!: مبتدأ، **يُعَيِّنُ المُسَمَّى!**: صِفَتُه، **عَلَمُهُ!**: خبر المبتدأ.

---

[250]لفظ @العلم! في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلامِ)(الرحمن:24) أي كالجبال.
وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْـهُدَاةُ بِهِ كأنهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نَارُ

ومنها الراية التي تجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ منه هذا الأخير، وأصل الترجمة: @هذا باب العلم! فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفي عليك إعرابه.
[251]@اسم! مبتدأ، @يعين! فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم، @المسمى! مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم، @مطلقًا! حال من الضمير المستتر في يعين.
[252]سيأتي.

فعَلَم الأسماء هو: الاسم الذي يُعَيِّن مسماه، لكن تعينًا مطلقًا، ومعنى قوله **مُطْلَقًا!**، أي: بدون حاجة إلى واسطة، ما يحتاج إلى واسطة.
الاسِمُ الَّذِي يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا؛ هذا هو العَلَم.
فخرج بذلك: ما يُعَيِّن مسماه بواسطة، كاسم الإشارة - مثلًا - يُعيِّن مسماه بواسطة الإشارة؛ لأن الأصل أنني إذا قلتُ: {هذا محمد}، الأصل أني أقول: {هذا} يعني أُشِير إليه، ولهذا قلتُ اسم إشارة.
وخرج به: الاسم الموصول؛ لأنه يُعيِّن مسماه بالصِّلة، لو قلتَ: {جاء الذي}؛ مَن؟ تَعْرِف {الذي}؟
ما تعرف.
{الذي قام}، الآن تَعَيَّنَ.
تَعيَّن بأيِّ شيء؟
بصِلَتِه.
المضاف إلى المعرفة: هذا يُعَيِّن مَدْلُوله بواسطة الإضافة.
الضمير: بواسطة الغَيْبة أو الحضور.
المُهِم؛ أن الذي يُعَيِّن المُسمى مطلقًا هو العَلَم.

* * *

قال:

عَلَمُـــــهُ كَجَعْفَـــــرٍ، وَخِرْنِقَـــــا[253]

وَقَـــــرَنٍ، وَعَـــــدَنٍ، وَلَاحِـــــقِ،[254]

وَشَـــــذْقَمٍ، وَهَيْلَـــــةٍ، وَوَاشِـــــقِ[255]

أَكْثَرَ المؤلف من الأمثلة، ولا داعي لها، يعني: لو أَتى بمثالٍ أو مثالينِ لَكَفَى، لكنَّ الإنسان أحيانًا يكون له انطلاقة في بعض الأمور.
ما هو العَلَم في اللغة وفي الاصطلاح، العَلَم لغةً واصطلاحًا، وفي النحو؟
العَلَم:..... (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ)[الشورى: 32]، (كالأَعْلَامِ)، يعني: كالعلامات،..... كالجبل.
وسُمِّي العَلَم عَلَمًا؛ لأنه دلالةٌ ظاهرةٌ على مسمَّاه.
في الاصطلاح؟
....
ماذا خرج بقوله **يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ!؟**
النكرة؛ لأنها لا تُعَيِّن، مثل: {رجلٌ} {قامَ رجلٌ}، هذا لا يمنع أي شيء.
ماذا خرج بقولنا **مُطْلَقًا!؟**
هذه واحدة، هذه اثنان، والضمائر؛ ثلاثة، والمضاف؛ أربعة، خرجتْ أسماء الأفعال..، تدخل بقوله: **يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ!**.
أيهما أَعْرَفُ؛ العَلَم أو الضمير؟
الضمير أَعْرَف مطلقًا، إلا اسم **{الله}** فهو أَعْرَف المعارف.
ضمير المتكلِّم والمخاطَب والغائب؛ أيها أَعْرَف؟
... ثم....
قال المؤلف : **عَلَمُهُ!**.
الضمير في قوله: **عَلَمُهُ!** يعود على.....
ثم ضَرَب المؤلف أمثلة نقرأها الآن:
كَجَعْفَرٍ!: اسم رجل.
خِرْنِقًا!: اسم امرأة، لكنه غير مألوف عندنا ولا معروف، ما سمعتُ بامرأة تُسمى {خِرْنِقَا}.

---

[253] @علمه! مبتدأ مؤخرًا @كجعفر! جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف. وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر- إلخ. @خرنقا! معطوف على جعفر.
[254] @وقرن، وعدن، ولاحق! كلهن معطوفات على جعفر.
[255] @وشذقم، وهيلة، وواشق! كلهن معطوفات على جعفر.

والثالث؛ يقول:
قَرَنٍ!: اسم قبيلة يَنتسب إليها أُوَيْسٍ القَرَنِي، الذي أَخبر عنه النبيُّ عليه الصلاة والسلام.
عَدَنٍ!: اسم مكان؛ أو اسم بلد معروف.
وَلَاحِقٍ!: اسم فَرَس، يعني كل فرس... يَسبق نقول لاحِق؟
لا، مسمى معيَّن لاحِق، كالعَضْبَاء والقَصْوَاء لناقتَيْ رسول الله ρ.
وَشَدْقَمٍ!: اسم جَمَل، واحد له جَمَل مُسَمِّيه {شَدْقَم}، إذا ناداه قال: {يا شَدْقَم رَعَى..}
وَهَيْلَةٍ!: **هَيْلَةَ!** عندنا اسم امرأة؛ لأننا نسمي باسم **هَيْلَةَ!** كن... اسم لشاة، واحد مُسَمٍّ شاتَه **هَيْلَةَ!**.
وَوَاشِقٍ!: اسم كَلْب، يعني: رجل سَمَّى كلبه **واشِقَ!**.
صَخْرٌ؛ عَلَم ولَّا غير عَلَم، أبو مَن؟
أبو سفيان، لا نفس أبو سفيان اسمُه صَخْر بن حَرْب.
وَإِنَّ صَـــخْرًا لَتَـــأَتَمُّ الهُـــدَاةُ بِـــهِ كَأَنَّـــهُ عَلَـــمٌ فِـــي رَأْسِـــهِ نَـــارُ[256]

انتَهَيْنا، المهم: كل هذه أمثلة مَثَّلَ بها المؤلف لأشياءَ مألوفة؛ إما مِن بني آدم، أو من... بني آدم، أو مما يطوف على ابن آدم، ولكن مع ذلك ربما تُوضع أعلام لأشياء غير مألوفة كما سيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

* * *

ثم قال:

وَاسْـــمًا أَتَـــى، وَكُنْيَـــةً، وَلَقَـــبًا[257]

اسْمًا!: هذه حالٌ مُقدَّمة، يعني: وأتى العَلَم اسمًا.
وكُنْيَةً! معطوفة على **اسمًا!**، يعني: وأَتى كُنيةً.
ولَقَبًا!: معطوف على **اسْمًا!**، أي: وأتى لَقَبًا.
فبيَّن المؤلف بهذا الشطر مِن هذه الأُرْجوزة أنَّ العَلَم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وكُنية، ولَقَب.
فَالِاسْمُ: ما جُعِل علامةً على المُسمَّى، بدون إشعارٍ بمَدْح أو ذَمٍّ، مثل: {زَيْد، بَكْر، خالِد}، وغالب الأعلام هي هذه؛ أسماء.
واللَّقَبُ: ما جُعل عَلَمًا مُشْعِرًا بمَدْح أو ذَمٍّ، مثل: {قُفَّة} – اسم رجل – رجل يُسمى قُفَّة؛ هذا مُشْعِر بمدح أو بذم؟
بذَمٍّ، معنى القَفَة - فيما يَظْهر لِي - أنها: الشيء الذي يُوضع فيه الحاجات .
{زَيْن العابِدِين}: هذا لَقَب؛ لأنه أَشْعَرَ بمدحٍ.
فما وُضِعَ عَلَمًا مُشعِرًا بمدح أو ذمٍّ؛ فهو لَقَبٌ.
الثالث **كُنْيَة**: وهي ما صُدِّر بـ{أبٍ} أو {أم}، وبعضهم قال: أو {عَمٍّ} أو {خالٍ}، مثل: {أبي بكر، أبي هريرة، أم الفَضْل؛ لزوجة العبَّاس}، هذا يُسمى كُنية.
وقد تكون الكُنية كُنيةً لَقَبًا إذا كُنِّي بما يدل على المدح، مثل: {أبو الجُود}؛ هذا يكون كنيةً باعتبارٍ، ولقبًا باعتبارٍ آخرَ؛ كنيةً باعتبارٍ أنه صُدِّر بـ{أب}، لَقَبًا باعتبار أنه يُشْعِر بمدح.
إذا أَشْعَرَ بذم نقول: يكون كُنيةً ولَقَبًا، مثل: {أبو لَهَب}؛ هذا لا شك أنه يُشْعِر بذم، فيكون هذا كنيةً من وجه، ولَقَبًا من وجه آخر.
هل يمكن أن يجتمع الاسم واللقب؟
لا؛ لأنه إذا أَشْعَر بمدح أو ذم انتقل من الاسمية إلى اللَّقب، لكنْ يمكن أن يجتمع كنيةٌ ولقبٌ.
{ابن عباس}: كُنية؟
قلنا: أو {ابن} أو {أخت} أو {خال}... المشهور الأب أو الأم، لكن الصحيح.... حتى ما صُدِّر بـ{أب} أو {أم} أو {خالة} أو {عمَّه} أو {خال}؛ فهو كُنية.
{ابن عباس} عَلَم على مَنْ؟
على {عبد الله}.
{ابن عُمَر}؟

256

257 @واسمًا! حال من الضمير المستتر في أتى، @أتى! فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العلم، @وكنية، ولقبًا! معطوفان على قوله اسمًا.

على {عبد الله} .
هذا يكون عَلَمًا وهو كُنية، يقول:

وَأَخِّـــــرَنْ ذَا إِنْ سِـــــوَاهُ صَـــــحِبَا[258]

أَخِّرَنْ ذَا!: المشار إليه أقربُ شيء، وما هو أقرب شيء؟
اللَّقَب؛ يعني: إذا اجتمعت هذه الثلاثة فأيها يُقَدَّم؟
المؤلف بَيَّن أنه يجب تأخير اللَّقب عن أَخَوَيْه؛ عن الاسم وعن الكنية، فتقول مثلًا: {جاء محمدٌ زَيْنُ العابِدين}؛ صحيح هذا ولَّا لا؟
هذا لقبٌ، لو قلتَ: {جاء زَيْنُ العابِدينَ محمدٌ}، فعلى كلام المؤلف لا يجوز؛ لأنه قال: **أَخِّرَنَّ ذَا!**.
وهذا فعل أمر، والأمر هنا ما فيه أمر استحباب، الأمر كله للوجوب، ولكنهم استَثْنَوْا من ذلك ما إذا كان الإنسان مشهورًا بلَقَبه فإنه يجوز تقديم اللقب، مثل: المَسِيح عيسى ابن مريم (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ)[النساء: من الآية 171]، فهنا قُدِّم اللقبُ على الاسم؛ الاسم: (عيسى)، و(المسيح): اللقب؛ لماذا؟
لأنه كان مشهورًا به.
وإنما يجب تأخير اللقب عن الاسم؛ لأن اللقب بمنزلة الصِّفة، والصفة لا تكون إلا بعد معرفةِ الموصوف، وحِينَئِذٍ يلزم تقديم الاسم لنأتي باللقب يكون كالوصف له، ولهذا كان اللقب - إذا كان المسمى مشهورًا به - يجوز تقديمُه.
{الإمام أحمد}، {الإمام الشافعي}، وما أشبه ذلك؛ هل نقول: {قال الإمامُ أحمدُ}، أو: {قال أحمدُ الإمامُ}؟
الأول هو المألوف؛ لأنه اشتَهر بهذا اللقب فقُدِّم.
ولكن لو قال قائل: هل {الإمامُ} عَلَمٌ؟ أفلا يمكن أن نجعل {الإمام} صفةً؟
قلنا: بلى، لكن {الإمام} عند أصحابه إذا أُطْلِق، فالمراد به عَلَمٌ، فهو علم لإمامه.
ولهذا في كُتُب الشافعي إذا قال: {قَالَ الْإِمَامُ}؛ فهو {الشافعي}، في الحنابلة: {أحمد}، في الأحناف: {أبو حنيفة}، في المالكية: {مالك}.
وظاهر قول المؤلف:
وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا!.
أنه يجب التَرتيب بين الكُنية واللَّقب، فتُؤخِّر اللقب، فلا يجوز على كلام المؤلف: {قال الصِّدِّيقُ أبو بَكْر}، بل يجب أن نقول: {قال أبو بكر الصِّدِّيقُ}، ولكن في هذا نَظَرٌ، والصحيح: أنه لا ترتيب بين الكُنية واللقب؛ لأن الكُنية تُشبه عطفَ البيان، فهي قريبة من معنى الصفة.
فيجوز أن يتقدَّم اللقب، ويجوز أن يتأخر، فقول المؤلف: **إِنْ سواهُ صَحِبَا!** ليس على إطلاقه؛ هكذا قال الشُّرَّاح.
ولكن قد نقول: إنَّ هذا رأيٌ للمؤلف، وأنه يرى أن اللقب يجب أن يكون مُؤخَّرًا في كل حال.
على ترتيب المؤلِّف، نبدأ أولًا: بالاسم، ثم بالكُنية، ثم باللَّقب، فنقول: {قال عبدُ الله أبو بكر الصِّدِّيقُ}.
لكنَّ الواقع أن أبا بكر τ قد اشتَهر بالصِّدِّيق، فبناءً على الاستثناء الذي ذكرنا يجوز أن نقول.....

وَإِنْ يَكُونَـــــا مُفْـــــرَدَيْنِ فَأَضِـــــفْ[259]

---

[258] @وأخرن! الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، @ذا! مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب، @إن! حرف شرط، @سواه! سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه، @صحبا! صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخره.
[259] @إن» حرف شرط، «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع، «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

حَتْمًـــــا وَإِلَّا أَتْبِـــــعِ الَّـــــذِي رَدِفْ[260]

«**إِنْ يَكُونَا**»، أي: الاسم، واللقب.
وإنما حَمَلْنا ذلك على الاسم واللقب؛ لأن الكنية لا بُدَّ أن تكون مضافة، لا يمكن أن تأتي مفردةً؛ إذ أن الكنية ما صُدِّرَ بـ{أَبٍ}، و{أُمٍّ}، و{ابْنٍ}، و{عَمٍّ}، و{خَالٍ}، وما أشبه ذلك، فلا تكون إلا مُرَكَّبةً.
والمراد بالمفرد هنا، ليس هو المفرد في باب الإعراب؛ لأن المفرد في باب الإعراب: ما ليس مثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، أما هنا؛ فالمفرد: ما ليس بمرَكَّب.
فإذا كانا مفردين، قال:
«وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا».
يعني: وَجَبَ أن يُضاف الأولُ إلى الثاني.
مثاله: {جاء عَلِيٌّ قُفَّة}، {قُفَّة}: لقب، عَلِي: اسم، و{عَلِي} مفرد، و{قُفَّة} مفرد، يجب على كلام المؤلف أن أقول: {جَاءَ عَلِيٌّ قُفَّتَهُ}، وأُضِيفُ الأولَ إلى الثاني.
ولكن الصحيح خلاف ذلك، وأن الإضافة هنا جائزة، وليست بواجبة، بل سيأتينا - إن شاء الله - في باب الإضافة أنه لا يُضاف اسمٌ لِمَا به اتَّحَد معنى، قال ابن مالك:

وَلَا يُضَـــافُ اسْـــمٌ لِمَـــا بِـــهِ اتَّحَـــدْ

مَعْنًـــــى، وَأَوِّلْ مُوهِمًـــــا إِذَا وَرَدْ[261]

فهنا لا مانع، لا نُوجب أن يُضاف الأول إلى الثاني، بل أعلى ما نقول: أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني؛ وذلك لأن الإضافة تقتضي شيئين: أحدهما مضاف، والثاني مضاف إليه، والأصل فيهما التَّغاير، فلا يُضاف الشيء إلى نفسه.
فإذا أَضَفْنا، وقُلْنا: {جَاءَ عَلِيٌّ قُفَّتَه}، فكيف يكون؟
يقول: يُؤَوَّل، فيقال: جَاءَ مُلَقِّبُ هذا الاسم، أو مُسَمَّى هذا اللقب؛ حتى يستقيم المعنى.
قال: **«وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ».**
«**وإِلَّا**»، يعني: وإلا يكونَا مفردين؛ فيشمل ما إذا كانا مركبين، أو كان الأول مركبًا والثاني مفردًا، أو كان الأول مفردًا والثاني مركبًا.
وقوله «**أَتْبِعْ**»: فعل أمر يقتضي الإلزام، وقوله «**أَتْبِعْ**»: ولم يَذْكُر نوعَ التابع، ولكنه يُعرب على أنه عطف بيان أو بدل؛ يُعرب أنه عطف بيانٍ مما قَبْلَه، أو بدلٌ منه.
وقوله «**الَّذِي رَدِفَ**»: هو الأول، أو الثاني؟
الثاني، يعني: أَتْبِعِ الثاني الأولَ.
والصور الثلاث داخلةٌ تحت قوله «**وإِلَّا**»، لكنْ ينبغي أن تكون الصورةُ التي هي إفرادُ الأول وتركيبُ الثاني، كالصورة التي يكون فيها الاثنانِ مفردين.
إذا كان الأول مفردًا والثاني مضافًا، فالصواب أن حُكْمَه حُكْمُ ما إذا كانَا مفردين؛ وذلك لأنهما:
إذا كانا مُرَكَّبين تَعَذَّر إضافةُ الأول للثاني، وإذا كان الأول مركبًا والثاني مفردًا تَعذر إضافة الأول إلى الثاني، وإذا كان الأول مفردًا والثاني مركبًا لم يتعذر إضافة الأول إلى الثاني، كما لا تتعذر إضافة الأول إلى الثاني فيما إذا كانا مفردين.
وعلى هذا القياس - أنه إذا كان الأول مفردًا، والثاني مركبًا - جاز الوجهانِ؛ الإضافة، والثاني: الإتْباع.
فإذا قلتَ: {جاء عَلِيٌّ زَيْنُ العَابِدِينَ}.
فهنا هذا المثال: الأول مفرد، والثاني مُرَكَّب؛ فيجوز - على القياس - أن تقول: {جاء عَلِيٌّ زَيْنِ العَابِدِينَ}، ويكون التقدير: جاء مُسَمَّى هذا اللَّقب؛ وذلك لأن إضافة الأول - إذا كان مفردًا إلى الثاني - جائزةٌ، ليس فيها محذوف.
ولو قلتَ: {جاء عَبْدُ اللهِ زَيْنُ العَابِدِينَ}.

---

[260] «حتمًا» مفعول مطلق عامله محذوف، «وإلا» الواو عاطفة، إلا:هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون في اللام؛ وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أي وإن لم يكونا مفردين، «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع، «الذي» اسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب، «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».
[261] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (الإضافة).

يَتَعَيَّنُ الإِتْباع؛ لأن كل منهما مركب.
ولو قلتَ: {جاء عَبْدُ اللهِ فُقَّة}
الإِتْباع أيضًا؛ لأن الأول يَتعذَّر إضافتُه إلى الثاني.
فصارت صورًا أربع:
أن يكونا مفردين، وأن يكون الأول مفردًا والثاني مركبًا، وأن يكونا مركبين، وأن يكون الأول مركبًا والثاني مفردًا.
* * *

قال:

وَمِنْـــهُ مَنْقَـــولٌ: كَفَضْـــلٍ وَأَسَـــدْ[262]

وَذُو ارْتِجَـــــــالٍ كَسُـــــــعَادَ وَأَدَدْ[263]

أي: من العَلَم.
«وَذُو ارْتِجَالٍ».
يعني: ومنه «**ذُو ارْتِجَال**».
.....
قلنا: إذا كانا مفردين، أو كان الأول مفردًا والثاني مركبًا؛ فإنه يجوز الوجهان: الإتباع، والإضافة.
وإذا كان الأول مركبًا والثاني مفردًا، أو كانا مركبينِ؛ هنا يَتَعَيَّنُ الإتباعُ لِتعذُّر الإضافة.
يقول:
«وَمِنْهُ مَنْقُولٌ».
الإعراب:
«**مِنْهُ**»: خبر مقدَّم.
و«**مَنْقُول**»: مبتدأ مؤخَّر.
«**وذُو ارْتِجَال**»: الواو حرف عطف، «**ذُو**»: معطوفة على أيش؟
لا لا.
على «**فَضْل**»؟
كيف تكون «**وذُو ارْتِجَال**»؟
مبتدأ خبرُه محذوف يَتَعيَّن؛ لأن هذا قَسِيمٌ للأول، فإذا كان قَسِيمًا له فإنه لا يصح عَطْفُه عليه؛ لأنه لو صح عطفُه عليه لكان قرينًا له.
وله مثال في القرآن، كقوله تعالى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ)[هود: من الآية 105]، لا يجوز أن تجعل (سَعِيدٌ) معطوفة على (شَقِيٌّ)؛ لأن الشَّقِي يُقابل السَّعيد، بل نقول (سَعِيدٌ): مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ومنهم سَعِيد؛ هكذا في التفسير.
يعني: ومِنْهُ **ذُو ارْتِجال**.
إذًا؛ «**ذو**»: مبتدأ خبره محذوف، والعطف هنا عطفُ جملة على جملة.
«كَسُعَادَ وَأُدَدْ».
أفادنا المؤلف هنا أن العَلَم ينقسم إلى قسمين: قسم مَنْقول، أي: منقول من شيء سابق.
«كَفَضْل».
أصل «**فَضْل**»: مصدر؛ {فَضُلَ يَفْضُلُ فَضْلًا}، مثل: {الفَضْل بن عَبَّاس}؛ هذا منقول من المصدر.
و{أَسَد}: منقول من اسم جنس، {الأسد}: حيوان مفترس معروف؛ هذا هو الأصل، ويسمى به البَشَر، فيقال: {أَسَد بن عَبْدِ اللهِ}.
وكذلك أيضًا من المنقول:
ما نُقِل عن اسم المفعول، مثل: {مَنْصُور، مَسْعُود}.

---

[262] «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «منقول» مبتدأ مؤخر، «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل، «وأسد» معطوف على فضل.

[263] «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف، و«ارتجال» مضاف إليه، «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كائن كسعاد، «وأدد» معطوف على سعاد.

وما نُقِلَ عن اسم الفاعل، مثل: {صالِح، حامِد}.
وما نُقِل عن اسم المُبالَغة، مثل: {حَمَّاد، عَبَّاس}.
المهم: أنه ينقسم - أي: العَلَم - إلى منقول مِن غيره، والثاني إلى «**ذو ارْتِجال**»؛ مُرْتَجَل، يعني: لم يُسَمَّ به شيءٌ قَبْله.
«**كسُعَاد**».
«**سُعَادْ**»: اسم امرأة.
«**وأُدَد**»، اسم رجل، أو اسم امرأة؟
إنْ سَمَّيْنا به امرأة صحَّ، وإنْ سَمَّيْنا به رجلًا صح، لكنه يشير إلى اسم معروف – ما عندكم بالشرح –، «**أُدَد**»: اسم رجل، و«**سُعَاد**»: اسم امرأة؛ هذا غير منقول، يعني: سُمِّيَ به ارْتِجالًا.
لو سَمَّينا: {حَجَر}؛ منقول مِن أين؟
من اسم الجنس.
صَخْر - أبو سفيان - صَخْر بن حَرْب؛ أيضًا منقول.
يقول:
«**وذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادٍ وأُدَدْ**».
{عبد الله}: هذا مُركب؛ لأن {عَبْد} نقول: إنه منقول من اسم جنس، و{الله}: من عَلَم..، لكن ما يصح؛ لأن الاسم للجميع، فيكون هذا من باب المُرتجل.

* * *

وَجُمْلَـــةٌ وَمَـــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــا[264]

الواو: حرف عطف، «**جُمْلَةٌ**»: مبتدأ خبرُه محذوف، والتقدير: ومنه **جُمْلَةٌ**.
«**وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا**» يعني: والذي **رُكِّبَ بمَزْج**، أي: بخَلْط؛ تُخْلَط الكلمتانِ حتى تكون كلمةً واحدة.
و«**مَا**» هنا: اسم موصول؛ مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ومنه **مَا رُكِّب بمَزْج**.

* * *

ذَا إِنْ بِغَيْـــرِ «وَيْـــهِ» تَـــمَّ أَعْرِبَـــا[265]

الإشارة تعود إلى أقرب المذكور؛ وهو المُركب تركيبًا مزجيًّا، ومحلُّها من الإعراب: مبتدأ.
«**إِنْ**»: شرطية، وفعل الشرط:
«**بِغَيْرِ {وَيْهِ} تَمَّ**»: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلِّق بـ«**تَمَّ**».
«**أُعْرِبَا**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول؛ وهو جواب الشرط الذي هو: «**إِنْ**»، والتقدير: هذا إِنْ تَمَّ بغير «**وَيْه**» أُعْرِب، وإن خُتِمَ بـ«**وَيْه**» بُنِيَ.
من أين نعرف أنه إذا خُتِمَ بـ«**وَيْه**» بُني؟
من حُكْمه عليه بأنه إذا خُتِم بغير «**وَيْه**» أُعْرِب، فمفهومه: وإنْ خُتِمَ بـ«**وَيْه**» بُني؛ لأن المفهوم يَثْبُت له نقيضُ الحُكْم المنطوق، فإذا كان المنطوق أنه إذا خُتِم بغير «**وَيْه**» يُعرب، فإنَّ مفهومه: أنه إذا خُتِم بـ«**وَيْه**» يُبْنى.
قوله: «**وَجُمْلَةٌ**».
«**جُمْلَةٌ**» يعني: من الأعلام ما يكون **جُمْلَةً**.
وهل الذي يكون **جُمْلَةً** يُعتبر منقولًا؟
نقول: نعم، منقول من **جُمْلَةٍ**.
والـ**جُمْلَةُ!**: قد تكون **جُمْلَةً** فِعليَّةً، وقد تكون **جُمْلَةً** اسميةً.
فمِن الفعلية، قولُهم: {شَابَ قَرْنَاهَا}، أي: قَرْن البقرة، أو الشاة؟

---

[264] «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوف بالواو على جملة، «ومنه منقول» في البيت السابق، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع، «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي،« ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

[265] «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «إن» حرف شرط، «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي، وغير مضاف، و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه، «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ،وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ،وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

نقول: هذا عَلَم على رجل يسمى {شَابَ قَرْنَاهَا}.
ومنه أيضًا: {تَأَبَّطَ شَرًّا} اسم رجل؛ فنقول: {قام تَأَبَّطَ شَرًّا}، و{ضَرَبْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا}، و{مَرَرْتُ بتَأَبَّطَ شَرًّا}.
قيل ومنه: {شَمَّر} اسم قبيلة، وأصل {شَمَّر}: شَمَّر فعلٌ ماضٍ، وخَلَف بعضُهم فقال: {شَمَّر} ليس من باب المُركب بجملة؛ لأنه لم يُذكر فيها المسند إليه وهو الفاعل، فلا يكون مركبًا، وإنما المركب ما وُجِد فيه المسند والمسند إليه.
المركب من **جُمْلَة** الاسمية، مثل: {الشَّنْفُرِي}، يقال أصلُه: الشَّنُّوفُرِي، وكذلك لو سَمَّيْتَ شخصًا فقلتَ: {الثَّغْرُ بَاسِم}؛ {جاء الثَّغْرُ بَاسِم}، {ضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِم}، {مَرَرْتُ بالثَّغْرُ بَاسِم}.
المركب من الجملة يبقى مَحْكِيًّا بالجملة، يعني: تبقى الجملة على ما هي عليه، ويُقدَّر الإعراب تقديرًا على آخرها.
فإذا قلتَ: {جاء شَابَ قَرْنَاهَا}، فإعرابه:
{جاءَ}: فعل ماضٍ، و{شَابَ قَرْنَاهَا}: فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية؛ لأننا نحكي الجملة كما هي.
{ضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِم}.
{ضَرَبْتُ}: فعل، وفاعل.
{الثَّغْرُ بَاسِم}: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
{مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا}؛ كفاكَ الله شرَّه.
{مَرَرْتُ}: فعل، وفاعل.
و{الباء}: حرف جر، و{تَأَبَّطَ شَرًّا}: اسم مجرور بكسرة مقدَّرة على آخره، منع من ظهورها الحكاية. وهلم جرا.
«**وجملةٌ ومَا بِمَزْجٍ رُكِّبَ**» يعني: وما رُكِّب تركيبًا مزجيًّا.
مثل قولهم: {بَعْلَبَكَّ} اسم مكان، و{حَضَرَ مَوْت}: اسم مكان أيضًا، و{مَعْدِي كَرِب}: اسم رجل.
هذا المركب تركيبًا مزجيًّا يُعرب بالحركات على آخره، لكنه يُعرب إعراب ما لا يَنْصَرِف.
فتقول مثلًا: {سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ}، و{هذه بَعْلَبَكُّ}، و{مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ}.
{هذه بعلبكُّ}؛ {هذه}: مبتدأ، و{بعلبكُّ}: خبر المبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.
و{سَكَنْتُ بعلبكَّ}: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.
و{مَرَرْتُ ببعلبكَّ}: مجرور بالباء وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف: التركيب المَزْجي.
إذًا؛ المركب تركيبًا مزجيًّا يُعرب إعراب الاسم الذي لا ينصرف، فيُعرب بحركات على آخره، إلا أنه يُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة.
«**ذا**»، يعني: المركب تركيبًا مزجيًّا.
«**إنْ تَمَّ بغَيْرِ وَيْهِ أُعْرِبَا**»، وعَرَفْتُم.
فإنْ تَمَّ بـ«**وَيْه**»، فإنَّ المشهور عندهم أن يكون مبنيًّا على الكسرة؛ لأن أصل «**وَيْه**»: اسم فعل، وأسماء الأفعال كلها مبنية، مثاله: {سِيبَوَيْهِ}، {سِيبَوَيْهِ}: اسم مركب تركيبًا مزجيًّا؛ {سِيب وَيْهِ}، ومعنى {سيب} عندكم: التفاح، {وَيْه}:.. يعني.
{سِيبَوَيْهِ}: مبني على الكسرة، فتقول: {هذا سِيبَوَيْهِ}، و{أكرمتُ سِيبَوَيْهِ}، و{مررتُ بسِيبَوَيْهِ}.
وتصلح للتعجب كما قال.... باللغة الفارسية: رائحة التفاح.
إذًا «**وَيْه**» إذا خُتِم به الاسم، فإنه يكون مبنيًّا على الكسرة.
{خَالَوَيْهِ}: اسم رجل؛ مركب من {خَال}، ومن {وَيْهِ}.
{نَفْطَوَيْهِ}: مركب من {نَفْط} و{وَيْهِ}، وهو من علماء النحو، ويقال: إنَّ رجلًا قَرَأَ عِلْمَ النحو وعَجَز عنه، فدَعا عليه قال:

لَا بَـارَكَ اللهُ فِـي النَّحْـوِ وَلا أَهْلِـهِ إِذْ كَـانَ مَنْسُـوبًا إِلَـى نَفْطَوَيْـهِ[266]

أَحْرَقَهُ اللهُ بنصف اسمِه، وجعل الباقي صُراخًا عليه أو عَوِيلًا عليه.
ما هو نصفُ اسمه؟
{نَفْط}، والباقي {وَيْهِ}، يعني: يَتَوَجَّع.
على كل حال؛ التَّقْسِيمات التي قَسَّمَها المؤلف؛ أولًا: قَسَّم العَلَم إلى منقول، ومُرتَجل.
والمَنْقُول يكون: مصدر، واسم جِنْس، واسم مفعول، واسم فاعل وصيغة مبالغة.

266

ومنه: المنقول من الفعل، مثل: {شَمَّر، يَزِيد}.
والقِسم الثاني: المُرْتَجل؛ الذي لم يُسَمَّ به قبل العَلَم، مثل: {سُعاد، وأُدَد}، والظاهر مثل: {زَيْنَب، ومريم}، وما أشبه ذلك.
ثم قَسَّمَه تقسيمًا آخر: إلى جملة، وإلى مركب، وإنْ شئتَ فقُلْ: إلى مركب تركيبَ جملة، ومركب تركيب مزجي؛ والأول يُسمى: تركيب الإسناد، والثاني يسمى: تركيب المَزْج.
والمركب من جملة: يكون من جملة اسمية، ويكون من جملة فعلية، وكيفية إعرابها: أن تُبْقِيَ الجملة على ما هي عليه مَحْكِيَّة، وتُقَدِّر علامات الإعراب عليها تقديرًا، وتقول: منع من ظهورها الحكاية.
أما التركيب المزجي: فذكر أنه ينقسم إلى قسمين:
الأول: ما ختم بـ{وَيْه}، والثاني: ما لم يُخْتَم بها؛ فما خُتِم بـ{وَيْه} فهو مبني على الكسر في جميع الحالات، وما لم يُخْتَم بها فهو مُعْرَب، إلا أنه يُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف، والله أعلم.

* * *

س:
العَلَم، مِن حيث الإعراب لا فائدة بالنسبة للمنقول والمُرتجل، وإنما أن تَعرف أنه منقول ومرتجل، لكنْ بالنسبة للمنقول إذا نُقل مِن اسم الفاعل، وقد يكون فيه فائدة بالنسبة لأسماء الله وأسماء الرسول؛ وهو أنه دالٌّ على المعنى، دال على المعنى الذي اشْتُقَّ منه.
سبق أن المؤلف قَسَّم العَلَم إلى أقسام، وبَيَّن إعرابهم؛ إذا اجتمع لَقَب واسم، وذَكَر أن منه منقولًا، وضِدُّه؛ المنقول مِن أيِّ شيء يُنقل؟
إما من مفرد،... اسم جنس، مثل ايش؟
المنقول: إما من اسم جنس كـ{أَسَد} و{حَجَر}، {صَخْر}.
قد يُنقل من مصدر، مثل: فَضْل.....
في واحد عندنا اسمه مَنْصُور، وفي واحد عندنا.. وعندنا واحد اسمه..
صيغة المُضارعة مثل:...
ضِدُّه: مُرْتَجَل؛ يعني: الذي لم يَسبق له استعمال مثل:
المركب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
مركَّب....
المركب من جملة فعلية مثاله:
ما في شيء.... العرب من قبل: {شَابَ قَرْنَاهَا}، {تَأَبَّطَ شَرًّا}.
حُكْمُ إعرابه:.. على ايش؟
ما المانع من ظهوره؟
...
منقول من جملة اسمية:
مثل: أشجار....
هل يصح أن نُسَمِّي شخصًا بـ{زيدٌ قائِمٌ}؟
لا حرج.
حكمه؟
{زيد قائم}.
كيف نُعرب إذا قال: {جَاء زَيْدٌ قائِمٌ}؟
مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
المركب... اللي ذكره المؤلف..
المركب المزجي ما حكمه في الإعراب؟
.....
على ايش؟
على الكسر.
إعراب ما لا ينصرف؟

مثال الأول: {سِيبَوَيْهِ}، ومثال الثاني: {بَعْلَبَكّ}.
{هذه بَعْلَبَكْ}، حَرِّكِ الكاف؟
{بَعْلَبَكُ}.
{مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكْ}؛ حَرِّكْ؟
{مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ}.
أَعْرِب {بِبَعْلَبَكَّ}؟
....
والمانع له من الصرف؟
العَلَمِيَّة، والتَّرْكِيب المَزْجِي.
إذا قلتَ:... وَيْهِ؛ فإنه يُبنى على الكسر.
{قال سِيبَوَيْهِ}؛ صح ولَّا غير صح؟ أسألك: {قال سِيبَوَيْهِ}؛ هل صحيح أو غير صحيح؟
صحيح.
غير صحيح؟
إذًا؛ إذا قال: {قال سِيبَوَيْهُ}، نقول: هذا غير صحيح، الصحيح: {قال سِيبَوَيْهِ}.
أَعْرِبْهُ؟
{قَالَ}: فِعْل ماضٍ مَبْنِي على الفتح.
{سِيبَوَيْهِ}:..... مبني على الكسر في محل رفع، يقال: مبني على الكسر في محل رفع.
كل المَبْنِيَّات ما تتغيَّر، فتقول: مبني على الكسر في محل رفع.
إذا قلتَ: {أنا قائِم}.
{أنا}: مبتدأ، والمبتدأ مرفوع ولَّا غير مرفوع؟
هنا.. مُقدَّر، يقال: مبني على السكون، التقدير يكون في حروف العلة أو في المَحْكِي، لكنَّ المبني يُقال: مبني على كذا في محل كذا، كل ما جاء في المبني تعمل له هذا.
التقدير: قد يكون في..... وقد يكون في الحكاية، كما قلنا: منع من ظهورها الحكاية قبل قليل.
المهم:.. المبني يبقى على ما هو عليه، ويقال: مبني على كذا في محل كذا.
{قَلَّدْتُ سِيبَوَيْهِ}؟
خطأ.
لأنه مفعول به؟
والمفعول به:...
أنا ما قلتُ إلا هذا.
{قَلَّدْتُ سِيبَوَيْهِ}؟
المبني لا يتغير، يقال: مبني على كذا في محل رفع إنْ كان فاعل أو مبتدأ، إنْ كان مرفوعًا، ومبني على الكسر في نصب إن كان منصوبًا، ومبني على الكسر في محل جر.
{نَظَرْتُ إِلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ}.
وصار الآن المرَّكب تركيبًا مزجيًّا له حالان:
الحال الأولى: أن يُخْتم بـ{وَيْهِ}، ويُبنى على ايش؟
والحال الثانية: ألَّا يُخْتَم بـ{وَيْهِ}، فيُعرب إعراب ما لا ينصرف؛ هذا هو المشهور عند النحويين، والمسألة فيها اختلاف، لكن هذا هو المشهور.
معربًا أو مبنيًّا.
هل العَلَم المرَّكب تركيبًا إضافيًّا يكون إعرابه على الآخر، أو على الأول؟
على الأول.
والثاني؟
مجرورًا بالإضافة دائمًا.
هل العَلَم المرَّكب تركيبًا.. يُعرب، يُبنى؟

يبنى.
لكن يُبنى ولَّا يُعرب؟
يبنى.
يُعرب ولَّا يُبنى؟
يُعرب، ويُحكى على ما هو عليه، ولكن يقدَّر عليه الحركات.
هات مثال؟
جاء تَأَبَّطَ شَرًّا.
يعربها:
على ايش؟ على أوله ولَّا وسطه؟
على آخره؛ لأن الإعراب يكون في الآخر، على آخره منع من ظهوره الحكاية.
هل هناك عَلَم لغير الأشخاص؟
الأشخاص ذكرنا، أنا أقول: لغير الأشخاص.
للجنس؛ كلُّ جنس يكون له عَلَم، ولَّا بعض الأجناس؟
بعض الأجناس.
هل هو سماعي أو قياسي؟
سماعي.
ممَّا يؤخذ من كلام ابن مالك؟
من قوله:

سقط البيت وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ ...! يا شيخ إسلام!

* * *

وَوَضَـــعُوا لِـــبَعْضِ الأَجْنَـــاسِ عَلَـــمْ[267]

أي: العرب، وعلى هذا فلا يجوز أن نجعل لبعض الأجناس عَلَمًا، إذا لم يكن وارِدًا عن العرب.
ما الفرق بين عَلَم الجنس، وعَلَم الشخص؟
.....
من حيث اللَّفظ، ومن حيث المعنى؟
لا فَرْق بين عَلَم الجنس وعَلَم الشخص من حيث اللفظ، المعنى يختلف..
عَلَم الشخص له معنى يوافق ايش؟
الجنس، يوافق...
من أين تأخذ هذا من كلام ابن مالك؟....
موافقته للنكرة.
«**ثُعَالَة**»: جنس ولَّا عَلَم؟
علم جنس؟ على ايش؟
عَلَم على ايش على الهِرَر، ولَّا على الدَّجاج؟
ما هو الجنس الذي يطلق عليه «**ثُعَالَة**»؟
الثَّعلب.
على كل حال الثَّعلب حيوان معروف، في القاموس... معروف.
{دَجَاجَة}؟
عَلَم جنس.
عَلَم جنس على ايش؟

« [267]ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه، «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

اسم جنس، ولهذا تقول: {عِندي دجاجةٌ كبيرةٌ}، ولا تَقُلْ: عندي دجاجةُ كبيرةً، لو كانت عَلَم جنس لقلت: عندي دجاجةُ كبيرةً، كما تقول: {هذا ثُعالةُ مُقْبِلًا}، ولا تقول: هذا ثُعَالَةٌ مُقْبِلةٌ.
إذًا: هو اسم جنس، فهو نكرة.
س:
نكرة، يُطلق على المفرد، كما أن النكرة تدل على الإطلاق، لكن ما يدل على العموم.

سقطت بعض كلمات الأبيات يا شيخ إسلام

إذًا: هو اسم جنس فهو نكرة.
س:
نكرة، يطلق على المفرد، كما أن النكرة.. الإطلاق، لكن ما يدل على العموم.
س:
النكرة... هي نكرة من المطلق، النكرة من المطلق، هو يكون مطلقًا في الفعل، مثلًا إذا قلتَ: {قام زيدٌ}؛ هذا مطلق، وليس بنكرة، ومثل أن تقول: $مَسَحَ النبيُّ ρ على خُفَّيْهِ#[268]؛ هذا مطلق، ومثل أن تقول: $سَافَرَ فَقَصَرَ#[269]؛ هذا مطلق لكنه في العموم من جهة ثانية.

* * *

نأخذ البيت الباقي، قال المؤلف:

وَمِثْـــــــلُهُ بَـــــرَّةُ لِلْمبَـــــرَّهْ[270]

كَـــــذَا فُجَـــــارِ عَلَـــــمٌ لِلْفَجْـــــرَهْ[271]

عَلَم الجنس السابق، علم الجنس للمحسوس: كالحيوان مثلًا.
وهذا الأخير: «**ومِثْلُهُ بَرَّةُ**»، علم جنس للمعقول، للمعاني.
«**المَبَرَّة**»: مصدر مِيمي، وهي مُطلَقة، يعني: كلمة مطلقة نكرة، لكن وضعوا لهذا المعنى، وضعوا علمًا سَمَّوه «**بَرَّة**».
تقول مثلًا: {شَمَلَتْنِي بَرَّةُ زَيْدٍ وَاسِعةً}، لماذا قلنا: {بَرَّةُ زَيْدٍ وَاسِعةً}؟
لأن {بَرَّة}: علم على جنس المعنى، على هذا الجنس من المعنى، ولهذا جاء منها الحال، أو: {هذه بَرَّةُ رَجُلٍ وَاسِعةً}.
فالمهم أن الأعلام علم الجنس يكون بالمحسوسات ذات الأجسام، ويكون أيضًا بالمَعْقُولات ذات المعاني.
وكذلك أيضًا:
«**فُجَار عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ**».
مو للفَجَرة؛ لأن {الفَجَرة} مع فَاجِر، مثل {كَمَلَة}: جمع كامل.
لكن «**للفُجْرة**» التي هي المعنى، يعني: الفُجُور، وضعوا لهذا: «**فُجَار**»، كأن المعنى: شيءٌ قائِمٌ وَضَعْنَا لَهُ اسمَ «**فُجَار**»، عَلَم عليه بَدَلًا من «**الفُجْرة**».
وهذا النوع - أعني: علم الجنس في المعاني - أَغْمَضُ منه في {ذوات الأجسام}؛ لأن {ذوات الأجسام} واضح، بَيِّن، لكن هذه لا يكاد الإنسان يُفَرِّق بين الفَجَار والفَجْرة من حيث المعنى، إلا أن علماء النحو يَسْتَدِلُّون لذلك لأن «**فُجَار**» تجري عليها أحكام العَلَم اللفظية، ولو كانت غير عَلَم لم تَجْرِ عليها الأحكام اللفظية كما هو العَلَم؛ فهذا هو الذي جعلهم يَجعلون مثلَ هذه الكلمات، يجعلونها عَلَمًا لجنس المعنى، إذًا: فـ«**فُجَار**» عَلَمٌ للفَجْرة.
على كل حال، أهم ما عندنا نحن معرفة: ما هو العَلَم؟ وما إعرابُه؟ وما أنواعه؟ وهل يكون في المألوفات؟ أو في المألوفات وغيرها؟ هذا أهم شيء.

268

269

« [270]ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، «برة» مبتدأ مؤخر، «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر؛ لأنه في تقدير مشتق.
« [271]كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «فجار» مبتدأ مؤخر، مبني على الكسر في محل رفع، «علم» مبتدأ خبره محذوف، «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جارًّا ومجرورًا في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضًا، فتأمل.

وكذلك أيضًا: معرفة العَلم الجنسي الحِسي، والعَلَم الجنسي المعنوي؛ من أجل أن نُعطي هذا العَلَم أحكامَ العَلَم الشخصي في اللفظ، والله أعلم.
قال المؤلف ابن مالك في كتابه الألفية الخلاصة؛ وهي خلاصة النحو في الواقع، وينبغي لكل طالب علم للنحو أن يحفظ هذه المنظومة؛ لأنها جامعة.

* * *

اسْمُ الْإِشَارَةِ

اسْمُ الإِشَارَةِ: هو أحد أنواع المعارف؛ لأن المعارف خمسة: الضمير، والعَلَم، والإشارة، واسم الموصول، والمُحَلَّى بـ{أل}، والسادس....؛ وهو ما أضيف إلى واحد من هذه الأسماء الخمسة.
اسم الإشارة يكون في المرتبة الثالثة في التعريف؛ لأن أَعْرَف المعارف هو الضمير إلا اسم {الله}؛ فهو أَعْرَف المعارف، ويليه العَلَم، ويَلِيه اسمُ الإشارة.
اسْمُ الإِشَارَةِ: هو ما دل على مُشارٍ إليه، والمُشار إليه هو المُعَيَّن عن طريق الإشارة.
العَلَم يُعيِّن مسمَّاه عن طريق التَّسْمِيَة، وهذا عن طريق الإشارة، أقول لك: {هذه النَّجَفة}؛ الآن عَيَّنْتُ هذه بماذا؟
بالإشارة، فصارت الآن النَّجفة هذه التي فوق رأسي الآن، صارت معرفة؛ لأنني عَيَّنْتُها بالإشارة، وهي دون العَلَم، ودون الضمير.
ثم إنَّ اسم الإشارة يختلف باختلاف المشار إليه، فقد يكون المشار إليه مفردًا؛ مؤنثًا أو مذكرًا، وقد يكون مثنًى مؤنثًا أو مذكرًا، وقد يكون جمعًا مؤنثًا أو مذكرًا؛ فالأقسام ستة: مفرد مذكر، مفرد مؤنث، مثنى مذكر، مثنى مؤنث، جمع مذكر، جمع مؤنث؛ وكل هذه الأقسام بَيَّنَها المؤلف فقال:

بِـــذَا لِمُفْـــرَدٍ مُـــذَكَّرٍ أَشِـــرْ[272]

«**بِذَا**»: متعلق بـ«**أَشِر**»، يعني: أَشِر بِذَا، أي: بهذا اللفظ.
«**لِمُفْرَدٍ مُذَكَّر**»: فالمفرد المذكر يُشار إليه بـ«**ذَا**»، فيقال: هذا رجلٌ، هذا قَلَمٌ، هذا مَسْجِدٌ، هذا عِلْمٌ، هذا خَيْرٌ.
كل مفرد مذكر، سواء: أَعْيَان، أو أوصاف، جماد، أو حيوان، أو غير ذلك؛ فإنه يُشار إليه بماذا؟
بـ«**ذَا**»، يُشار إليه بـ«**ذَا**»، وتأتي هاء التَّنْبِيه مع «**ذَا**»، فيقال: {هذا}؛ {هَذَا خَيْرٌ}، لكن ما هو اسم الإشارة إذا قلنا: {هَذَا خَيْرٌ}؟
هو: {ذَا} فقط.

* * *

بِـذِي وَذِه تِـي تَـا عَلَـى الأُنْثَـى اقْتَصِـرْ[273]

كَثَّرُوا اسم الإشارة للأنثى، ما أدري لأنها لَبَلادَتِها، ما أدري؛ يحتمل، الله أعلم.
لكن اسم الإشارة للمؤنث أربع كلمات:
«**بِذِي**»، تقول: {هَذِي هِنْدٌ}.
والثاني «**ذِهْ**»، تقول: {هَذِهْ هِنْدٌ}، {هَذِهْ عائشة}.
و«**ذِهْ**»، يقال: {ذِهْ، وذِهِ، وذِهِي}؛ فتكون الذال على هذا: ساكنة مكسورة بدون إشباع، مكسورة بالإشباع.
«**تِي**» أيضًا: اسم إشارة للمؤنث، تقول: {تِيكَ المرأة امرأةٌ ذاتُ دِين}، فتُشير إليها بـ{تِي}، أو تقول: {تِي امرأةٌ دَيِّنَةٌ}.
«**تَا**»؛ بالألف بدلًا عن الياء، تقول: {تَا هِنْدٌ}، يعني: {هَذِهِ هِنْدٌ}.
«**عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ**»، يعني: ولا تُشِرْ لمذكر بهذه الألفاظ الأربعة.
فصار أسماء الإشارة للأنثى كم؟
أصولها: أربعة، وهي: «**ذِي، وذِهْ، وتِي، وتَا**»، **عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ**.
هذا المفرد؛ مذكره ومؤنثه: المذكر يشار بايش؟
بـ«**ذَا**».
والمؤنث؟
...
بس؟

---

[272] «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله، «أشر» الآتي، «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشر كذلك، «مذكر» نعت لمفرد، «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.
[273] «بذي» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي، «وذه» الواو عاطفة، وذه: معطوف على ذي، «تي تا» معطوفان على ذي بإسقاط حرف العطف، «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضًا، «اقتصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة، «اقتصر» معطوفة على جملة، «أشر» بإسقاط العاطف.

«**ذِي، تِي، ذِهْ، وتَا؛** بالألف»؛ هذه الأربعة كلمات يُشار بها للمؤنث، وأكثرها استعمالًا «**ذِهْ، وتِي**»، ما أَكْثَر (تِلْكَ آيَاتُ) (البقرة: من الآية 252)، (تِلْكَ الرُّسُلُ) (البقرة: من الآية 253)، هذه امرأة، وما أشبه ذلك.

* * *

المثنى من مذكر ومؤنث، قال:

وَذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَنَّـــى الْـــمُرْتَفِعْ274

لكنْ «**ذَانِ**» للمذكر، و «**تَانِ**» للمؤنث.
المثنى المذكر: يُشار إليه في حال الرفع بـ«**ذَانِ**».

* * *

وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ اذْكُـرْ تُطِـعْ 275

«**فِي سِوَاهُ**» أي: سوى المرتفع، وهو: المنصوب والمجرور، يُقال: فيه «**ذَيْنِ**»...
مثاله، تقول: {هذانِ رَجُلانِ}، وتقول: {إنَّ هَذَيْنِ الرَّجلينِ}، وتقول: {مررتُ بهذينِ الرجلينِ}.
الأولى، {هذانِ الرجلانِ}: مرفوعة.
والثانية، {إنَّ هذينِ الرجلينِ}: منصوبة.
والثالثة: مجرورة.
لكن مع ذلك لا تقل: مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، قُلْ: مبنيَّة في محل رفع، مبنية في محل جرٍّ، مبنية في محل نصبٍ.
وعلى أي شيء تُبنى؟
قالوا: تُبنى على الألف في حال الرفع، وتُبنى على الياء في حال النصب والجر.
فتقول في إعراب {هذانِ قائِمانِ}، تقول: {الهاء} للتنبيه، و {ذَانِ}: مبتدأ مبني على الألف في محل رفع، و{النون} تُشبه النون الواقعة عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، ولا تقل هنا أنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد؛ لأن الاسم المفرد من اسم الإشارة ليس يُنَوَّن.
وتقول في {ذَيْنِ}: اسم إشارة مبني على الياء في محل نصب إنْ كان منصوبًا، أو محل جر إنْ كان مجرورًا.
أما الأنثى فيقول:
«**تَانِ**».
كيف «**تَانِ**»؟
تقول: {هاتَانِ امرأتانِ}، وتقول: {إنَّ هاتينِ المرأتينِ}، وتقول: {مررتُ بهاتينِ المرأتينِ}؛ مبنية على الياء في محل جر.
والخلاصة الآن: المثنى له في حال الرفع ايش؟
المثنى له في حال الرفع؟
... هما: «**ذَانِ**» للمذكر، و «**تَانِ**» للمؤنث.
وللمنصوب والمجرور أيضًا لفظان: «**ذَيْنِ**» للمذكر، و «**تَيْنِ**» للمؤنث.

* * *

وَبِـــأولَى أشِـــرْ لِجَمْـــعٍ مُطْلَقَـــا276

«**أُولَى**» أَشِرْ بها لجَمْع مطلقًا، معنى الإطلاق هنا، يعني: للمذكر وللمؤنث، يشار للمذكر الجمع بـ«**أُولَى**»، وللمؤنث الجمع بـ«**أُولَى**» أيضًا.
فصار «**أُولَى**» للجمع؛ المذكر والمؤنث.

* * *

---

[274] «وذان» الواو عاطفة، ذان: مبتدأ، «تان» معطوف عليه بإسقاط حرف العطف، «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «المرتفع» نعت للمثنى، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها.

[275] «وفي سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه، وقد أعمل الحرف في «سوى» لأنها عنده متصرفة وليست ظرفًا ليس غير، «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتي، «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف، «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجملة «اذكر» معطوفة بالواو على ما قبلها.

[276] «وبأولى» الواو عاطفة، والباء حرف جر، و«أولى» مجرور المحل بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتي، «أشر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» السابق، «مطلقًا» حال من قوله «جمع».

قال:

وَالمَــدَّ أَوْلَــى وَلَــدَى الْــبُعْدِ انْطِقَــا[277]

المَدَّ أَوْلَى من القَصْر.
أفادنا أنَّ «**أُولَى**» فيها لغتانِ: {أُولآءِ، و**أُولَى**}؛ {أُولآءِ}: أَوْلَى من «**أُولَى**»، فتقول مثلًا: {هؤلاءِ قومٌ صالحونَ}؛ هذه ممدودة ولَّا مقصورة؟
مقصورة.
وتقول: {هؤلاءِ قومٌ مسلمونَ}؛ هذه ممدودة.
المقصورة: مبنية على السكون، والممدودة: مبنية على الكسر.
قال الله تبارك وتعالى: (وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُّونَ) (المطففين: 32)، (إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُّونَ)؛ فهنا ممدودة أو مقصورة؟
ممدودة، ليست مقصورة، ولم تأتِ في القرآن إلا ممدودة؛ لأن القرآن أتى باللغة الفصحى.
«**وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا، وَالمَدُّ أَوْلَى**».
وبهذا نعرف أن أسماء الإشارة تكون: للمفرد المذكر، وللمفرد المذكر، وللمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، والخامس: الجمع.
الجمع: ليس له إلا لفظة واحدة، وفيها لغتان: وهي «أُولَى»، واللغتان: القَصْر، والمَد؛ «**والمَدُّ أَوْلَى**».

* * *

قال:

.....وَلَــــــدَى الْــــــبُعْدِ انْطِقَــــــا

بِالْكَــــافِ حَرْفًــــا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَــــهْ[278]

«**لَدَى البُعْدِ**»، يعني: عند البُعْد، أيُّ بُعْدٍ هو؟
يعني: بُعْد المشار إليه، سواء كان بُعْده حِسِّيًّا، أو بُعْده معنويًّا؛ فإنه يُؤتى بالكاف، فتقول: {ذَلِكَ الكِتابُ}، {ذَلِكَ الرجلُ}.
وقوله:
«**حَرْفًا**».
يُبَيِّن هنا: أن «**الْكَاف**» ليست ضميرًا، ولكنها حرفٌ، فإذا قلت: {ذَاكَ الرجلُ بَعِيدٌ}، تقول {ذا}: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع، و«**الْكَاف**»: حرف خِطاب، ولا تقل: {ذا} مضاف، و«**الْكَاف**» مضاف إليه، لا، «**الْكَاف**» هنا يقول المؤلف إنها: حرف، والحرف ليس له محل من الإعراب.
«**دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهْ**».
يعني: يؤتَى بالكاف بدون «**لَام**».
«**أَوْ مَعَهْ**»، أي: مع اللام، فتقول: {ذَاكَ رجلٌ}؛ هذا بدون لام، وتقول: {ذَلِكَ رجلٌ}.

* * *

يقول:

وَالــلّامُ - إِنْ قَــدَّمْتَ هَــا - مُمْتَنِعَــهْ[279]

«**اللَّام**» تَمتنع إذا قدمتَ «**ها**»؛ «**ها**» التي للتنبيه، وتأتي قبل اسم الإشارة، فإذا قَدَّمْتَها امتنعَتِ اللامُ.
فلا تقل: {هَا ذَلِكَ الرجل قائِمٌ}، بل تقول: {ذَلِكَ الرجل قائِمٌ}، أو تقول: {هَا ذَاكَ الرجلُ قائِمٌ}.

---

[277] «والمد» مبتدأ، «أولى» خبره، «ولدى» الواو عاطفة، لدى: ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي، ولدى مضاف، و«البعد» مضاف إليه، «انطقا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف، وهذا أولى وأقرب.
[278] «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق، «حرفًا» حال من «الكاف»، «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف»، ودون مضاف، و«لام» مضاف إليه، «أو» حرف عطف، «معه» مع: ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالًا وهو دون، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.
[279] «واللام» مبتدأ، «إن» حرف شرط، «قدمت» قدم: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، و«ها» مفعول به لقدم، «ممتنعه» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

فالصور ثلاث: صورتان جائزتان، وصورة ممتنعة.
{هَا ذَاكَ الرجل قائِمٌ}: جائزة.
{ذَلِكَ الرجلُ}: جائزة.
{هَا ذَلِكَ الرجلُ}: لا تجوز؛ لماذا؟
لأنك إذا أَتَيْتَ بـ«**اللَّام**» مع «**ها**» التنبيه، قد يَلْتَبِس علينا أن يكون ما بعد اللام خَبَرًا: {هَذَالِكَ}، إذا قلت: {هَا ذَاكَ الرجل} واضح، {ذَاكَ الرجل} واضح، {هَذَالِكَ الرجل} تَشْتَبِه.
فَلهذا قالوا: إنه لا يجوز أن تأتي «**اللَّام**» مع «**ها**» التنبيه.
قال بعض العلماء: المشار إليه إما أن يكون قريبًا، أو متوسطًا، أو بعيدًا؛ فإن كان قريبًا لم تأتِ بـ«**اللَّام**» ولا «**الْكَاف**»، فتقول: {هذا رجلٌ}، أو: {ذا رجلٌ}.
وإن كان بعيدًا: أَتَيْتَ بـ«**اللَّام**» و«**الْكَاف**»، تقول: {ذَلِكَ رجلٌ}.
وإنْ كان متوسطًا: أَتَيْتَ بالكاف فقط، فتقول: {ذَاكَ رجلٌ}.
ولكنَّ ظاهر كلام ابن مالك : أن البُعْد مرتبة واحدة فقط، وأنه يُؤتى بالكاف وحدها، أو بالكاف واللام، ما لم يَتقدَّم، أو ما لم تسقط «**ها**»، فإنْ سَبَقَتْ «**ها**»، فإنه لا يجوز أن يُؤتى باللام.
بَقِيَ علينا أن نتكلم على «**اللَّام**»: اللام للخِطاب كما عَرفتم، فهل يُراعى فيها المخاطَب أو تكون على صورة واحدة؟
في هذا ثلاث لغات:
اللغة الأولى: أن يُراعى فيها المخاطَب.
والثانية: أن تكون بالفتح؛ مفردةً دائمًا.
والثالثة: أن تكون بالفتح للمذكر؛ مفردةً دائمًا، وبالكسرة للمؤنث؛ مفردة دائمًا.
«**الْكَاف**»، نقول إنها ايش؟
للخطاب، فهل يُراعى فيها المخاطَب دائمًا، أم ماذا؟
نقول في هذا ثلاث اللغات:
اللغة الأولى؛ وهي الأفصح والأكثر: أن يُراعى فيها المخاطَب، فإذا كنتَ تُخاطِب رجلًا، فقل: {ذَلِكَ}، وإن كنتَ تُخاطِب أنثى فقُلْ: {ذَلِكِ}، وإن كنتَ تُخاطِب مثنى فقُلْ: {ذَلِكُمَا}، وإن كنتَ تُخاطِب جماعة ذكور فقُلْ: {ذَلِكُمْ}، وإن كنتَ تُخاطِب جماعة نساء فقُلْ: {ذَلِكُنَّ}؛ وهذا هو الأفصح، وهو الذي جاء في القرآن، قال الله تبارك وتعالى في خِطاب المفرد المذكر، وهو كثير في القرآن: (ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ)[الإسراء: من الآية 39].
{ذَلِكَ} يُخاطِب مَن؟
الرسول ض (مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ).
وفي المفردة المؤنثة يقول - بالكسر - في قصة امرأة إبراهيم: (قَالُوا كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ)[الذريات: 30]، وفي قصة مريم: (قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ)[مريم: من الآية 9].
في المثنى: (ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي)[يوسف: من الآية 37].
في جمع المذكر: (فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ)[يونس: من الآية 32].
في جمع المؤنث: (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)[يوسف: من الآية 32]؛ وهذا هو الأفصح.
واللغة الثانية: أن تكون مفردة مفتوحة لجميع المذكر، سواء كان واحدًا أو اثنين أو جماعة، فتقول: {ذَلِكَ الرجلُ}؛ تخاطِب واحدًا، وتقول: {ذَلِكَ الرجلُ}؛ تُخاطِب جماعة، وتقول: {ذَلِكَ الرجلُ}؛ تُخاطِب اثنينِ.
وفي المؤنث: بالكسر دائمًا، سواء كان المخاطَب واحدةً، أو اثنتينِ، أو أكثر.
واللغة الثالثة: أنها بالإفراد والفتح دائمًا.
فهذه ثلاث لغات.
وبناءً على ذلك في الدرس القادم - إن شاء الله - سنأخذ تمارين فيما إذا اختلف المُشار إليه والمخاطُب؛ لأن كثيرًا من الطلبة لا يعرف أن يتخلَّص من ذلك، والله أعلم.
أسماء الإشارة وما وُضِعَتْ له:
فما الذي وُضِعَ للمفرد المذكر؟
{ذا}.
هات مثال؟

يحتاج نأتي بـ{هذا}، بالهاء؟
وما الذي وُضِعَ للمفردة المؤنثة؟
أربعة ألفاظ.
يعني: وما يتفرَّع منها.
مثال؟
ذِي امرأة.
وما الذي وُضِعَ للمثنى المذكر؟
{ذَانِ} للمرفوع.
ما الذي سواه؟
وما المَوضُوع للمثنى المؤنث؟
وما الذي وُضِع لجماعة الذكور؟
{أُولَاءِ}، و {أُولَى} لجماعة الذكور.
والإناث؟
ما هو الشاهد من كلام ابن مالك على أنها للذكور والإناث؟
لقوله: «**وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا**» ، وهذا يشمل جماعة الذكور، وجماعة الإناث.
ما معنى قول ابن مالك: «**والمَدُّ أَوْلَى**»؟
إذا كان المُشار إليه بعيدًا، فماذا نعمل؟
تُلحق به اللام دون الكاف، يعني: فتقول {ذالِ رجل}.
هل تأتي اللام بدون الكاف؟
ماذا يقول المؤلف: «**وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهْ**» .
«الكاف» **هنا، هل هي اسم أو حرف؟**
حرف.
ما هو الدليل من كلام ابن مالك؟
.....
أنا أُريد من كلام ابن مالك.
قوله: «**بِالْكَافِ حَرْفًا**»، وليست ضميرًا.
هذه «**الكاف**» تَتَكَيَّف بحَسَبِ مَنْ؟ بحسب المُخاطَب أو المشار إليه؟
....
كيف تَكَيُّفُهَا؟
إنْ كان مثنًى؛ مذكرًا أو مؤنثًا؟
يُؤتَى بها بصيغة في المثنى.
..... مفردًا مذكرًا، فيؤتى بالكاف مفردة مفتوحة.... مع نون النسوة.
فيه لغة أخرى؟
أن تُلْزَم الكافُ بفتحة مطلقًا.
في لغة ثالثة، ما هي؟
.....
أيُّ هذه الأوجه أَفْصَحُ؟
الذي يُراعى فيه المخاطَب، وتتغيَّر بتغيُّر المخاطَب.
خاطِبْ مذكرًا مفردًا مشيرًا إلى مثنًى مؤنثٍ؟
المُشار إليه مثنًى مؤنث، والمخاطَب مفرد مذكر.
نُريد العكس؟
{ذَلِكُمَا}.
.. هذه مخاطب الذكور.

مثنًى يستوي فيه المذكر والمؤنث.
أَشِرْ إلى جماعة إناث مُخاطِبًا جماعة إناث؟
{أُولَئِكُنَّ قائِماتٌ}.
أَشِرْ إلى جماعة إناث مخاطِبًا جماعة ذكور؟
{أُولَئِكُمْ}.
{أُولاءِ} لجماعة الإناث، و{الكاف والميم}: لجماعة الذكور.
أَشِرْ إلى اثنين، مخاطِبًا واحِدًا؟
{ذَانِكَ رَجُلانِ}، قال الله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)[القصص: من الآية 32].
أَشِرْ إلى اثنتين مخاطِبًا ثلاثة؟
ما دمت قلت ثلاثة، يعني: ذكور، لو كان إناث قلت: {ثلاثًا}.
.....
أشر إلى اثنتين مخاطِبًا ثلاثة؟
{ذَانِكُمُ امرأتانِ.. }
هل تقترن اللام مع الكاف في البُعْد؟
تقترن مع البُعْد.
وهل البُعْد مع اقتران اللام مع الكاف وانفصالها عنها أو لا؟
يستوي.
وفيه قول ثانٍ:
على كل حالٍ هذه اسم الإشارة، مع إن المشار إليه والمخاطَب يحتاج إلى تمرين.
أَشِرْ إلى ثلاثة مخاطبًا ثلاثًا؟
ما تقولون؟
خطأ.
خطأ.
{أُولَئِكُمْ}، خطأ.
خطأ.
{أُولَئِكُنَّ}، قلنا: أشر إلى ثلاثة مخاطبًا ثلاثًا.
أَشِرْ إلى أربعة مخاطِبًا ثِنْتَيْنِ؟
{أُولَئِكُمَا}.
أَشِرْ إلى اثنينِ مخاطبًا ثِنْتَيْنِ؟
{ذَانِكُمَا}.
والعكس: أَشِرْ إلى ثنتين مخاطبًا اثنين؟
{تَانِكُمَا}.
متى تَمتنع اللام، أو متى يَمتنع ذِكْرُ اللام مع الكاف؟
إذا تقدمت {الهاء} امتنعت اللام؛ لأنها حينئذٍ تشتبه بأن تكون {اللام} جارةً، خصوصًا إذا لم تُشَكَّل، وقالوا أيضًا: لكثرة الزَّوائد؛ لأنه إذا جاءت {اللام، والكاف، وهاء التنبيه}، صار عندنا ثلاث زوائد....
ونحن نرى أن مثل هذه التعليلات التي يُعَلِّل بها علماء النحو؛ بعضها يكون واضحًا، وبعضها لا يكون واضحًا، ويُكتفى بأنْ يُقال: هكذا نَطَقَتِ العربُ.

وَبِهُنَـــا أوْ هَهُنَـــا أشِـــرْ إِلَـــى[280]

دَانِـــــــي الْـــــــــمَكَانِ.....[281]

يعني: أن «**هُنا أو هَاهُنا**» يشار بها إلى المكان القريب، فتقول: {اجلِسْ هُنَا}؛ في مكان قريب، {اجْلِسْ هَاهُنَا}؛ كذلك في مكان القريب، فيشار بـ{هنا أو ها هنا} إلى المكان القريب.

فللمكان القريب إشارتان: إحداهما {هنا}، والثانية {ها هنا}.

* * *

البعيد؛ قال:

دَانِـــي الْـــمَكَانِ وَبِـــهِ الْـــكَافَ صِـــلَا[282]

فِـــي الْبُعْـــدِ أوْ بِـــثَمَّ فَـــهْ أوْ هَنَّـــا[283]

إذا كان بعيدًا: فَصِلْ به الكاف، فتقول: {اجلسْ هناك}، يعني: بعيدًا، {اجلِسْ هَا هُناك}، يعني: بعيدًا.
ثم إن البُعْد قد يكون بُعْدًا حِسِّيًّا، وقد يكون بُعْدًا معنويًّا؛ حسب السياق، قال الله تعالى: (هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا)[الأحزاب: 11]، هذا للبعيد ولَّا للقريب؟
لِلبعيد، ولهذا قال: «**وَبِهِ الكَاف صِلَا فِي البُعْد**».
«**أَوْ بِثَمَّ فُهْ**».
«**فُهْ**»، يعني: انْطِقْ، «**بِثَمَّ فُهْ**» يعني: انْطِقْ؛ للبعيد.
فيقال: {اجْلِسْ ثَمَّ}، أي: في مكان بعيد، قال الله تبارك وتعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا)[الإنسان: 20].
ومن الخطأ الشائع بين الناس أن يَضُمَّ الثاء مِن (ثَمَّ)، فيقول: {ومِن ثُمَّ حَصَل كذا وكذا}، وهذا خطأ واضح؛ لأنه إذا قال: {ومِن ثُمَّ} صارت حرف عطف، وظرف المكان أن يقال: {ثَمَّ}.
«**أَوْ بِثَمَّ فُهْ**».
«**فُهْ**»: فعل أمر، مضارعها: {يَفُوهُ}، ماضيها: {فَاهَ}، أي: تَكَلَّمَ.
«**أَوْ هَنَّا**».
يعني: أو قُلْ في الإشارة للمكان البعيد: «**هَنَّا**».
ما الفرق بين {هُنَا}، و«**هَنَّا**»؟
الفرق: أن «**هَنَّا**» أكثر حروفًا مِن {هُنَا}، كم تَزِيد؟
حرف واحد؛ وهو التضعيف في النون.
قال العلماء: وزيادة المَبْنى تدل على زيادة المعنى.
وهذا في الغالب؛ الغالب أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.
وقولنا: الغالب، من غير الغالب: {شجرة}، و{شَجَر}؛ أيهما أكثر مبنى؟
{شجرة}، وأكثر معنى: {شجر}.

* * *

---

[280] «وبهنا» الواو عاطفة، بهنا: جار ومجرور متعلق بقوله: «أشر» الآتي، «أو» حرف عطف، «ههنا» معطوف على هنا، «أشهر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «إلى» حرف جر يتعلق بأشر.

[281] سيأتي إعرابه.

[282] «داني» مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل، وداني مضاف، و«المكان» مضاف إليه، «وبه» الواو عاطفة، به: جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي، «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتي، «صلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

[283] «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» في البيت السابق، «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير، «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتي، «فه» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أو» حرف عطف، «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق..

أَوْ بِهُنَالِـــــكَ انْطِقَـــــنْ أَوْ هِنَّـــــا[284]

«**هُنَالِكَ**»: بدل «**هُنَا**»، وهذه فيها اللام والكاف.
«**أَوْ هِنَّا**».
بكسر الهاء، فصار «**هَنَّا**» فيها لغتان: الفتح، والكسر؛ وكلاهما للإشارة إلى المكان البعيد، والله أعلم.
* * *

س:
لا: ما هي للقريب؛ هذه للبعيد.
س:
لا، فعل أمر، اسم فعل الأمر هو الذي لا يتصرف، هذا يتصرف: {فَاهَ، يَفُوهُ، فُهْ}.
.....
أولًا: هل اسم الإشارة مبني، أو معرب؟
والجواب: أنه مبني، وسبق ذِكْرُه في كلام ابن مالك، فقال:
وَالْـــمَعْنَوِيِّ فِـــي مَتَـــى وَفِـــي هُنَـــا[285]

هذا اسم الإشارة.
شيء ثانٍ: على أي شيء يُبنى؟
يبنى على الحركة المسموعة عند العرب، وإن كان آخره {ياء أو ألف}، فعَلَى السكون، فإذا قلت: {هَا هِي هِندٌ}.
فهو مبني على ايش؟
على السكون.
وإذا قلت: هذهِ هند؟
على الكسرة.
وإذا قلت: {ذانِ قائمانِ}؛ فعلى الألف.
وإذا قلت: {مررتُ بذَيْنِ}؛ فعلى الياء.
{هؤلاءِ}: مبني على الكسرة.
{هُنَا}: على السكون.
{ثَمَّ}: على الفتح.
إذًا؛ اسم الإشارة مبني، وعلى أي شيء؟
يقال: على ما سُمع عن العرب، وذلك لأن المبني لا يتغير باختلاف العوامل، وإنما يتغير باختلاف اللغات.
إذًا؛ {ذَانِ}، و{تَانِ} مبنيانِ على الألف، والنون: حرف جِيء به لتَزْيِين اللفظ، وإلا لا يقال: إنه عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد؛ لأن الاسم هذا غير معرب.
{ثَمَّ}: مبني على الفتح، ولَّا {ثُم}؟
{ثَمَّ}، وقد نَبَّهْنا على غَلِطِ مَن يقول من الناس: {ومِن ثُم كان كذا وكذا}، والصواب أن: {ومِن ثَمَّ}.
* * *

[284] «أو» حرف عطف، «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي، «انطقن» انطق: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب، «أو» حرف عطف، «هنا» معطوف على قوله «هنالك»..
[285] سبق في باب: (المعرب والمبني).

الْمَوْصُولُ

المَوْصُولُ: اسم مفعول، وسُمي موصولًا؛ لأنه لا يتم معناه إلا بصِلَتِه، فهو أصلًا مكسور يحتاج إلى صِلة، أو مَبْتور يحتاج إلى صلة، ولهذا سُمي موصولًا؛ لأنه لا يتم معناه إلا بصلته، والموصول من المعارف؛ كما سبق، ومرتبتُه في المعارف: الرابعة.

* * *

قال:

مَوْصُـولُ الاسْـمَاءِ الّـذِي، الأُنْثَـى الّتِـي[286]

«**مَوصُول**»: يجوز في إعرابها أن تكون مبتدأً، و«**الَّذِي**»: خبر المبتدأ؛ وذلك حينما نريد أن نخبر عن موصول الأسماء ما هو؟

ويجوز أن تكون خبرًا مقدَّمًا، والمبتدأ: «**الَّذِي**»، وما عطف عليه؛ وهذا إذا أردنا أن نُبَيِّن أن «**الَّذِي**» وما عُطف عليه: موصول الأسماء.

وكلا الوجهين جائز؛ فيجوز لك أن تخبر عن «**الَّذِي**» وتوابعيها بأنها موصول، ويجوز أن تخبر عن موصول الأسماء ما هو، فتقول: هو «**الَّذِي**»، وما عُطف عليه.

وقول المؤلف: «**مَوْصُولُ الاسْمَاءِ**» احترازًا من موصول الحروف، ومن موصول الأفعال، لكن موصول الأفعال لا وجود له، وإنما يوجد موصول الحروف.

وموصول الحروف: كل حرف مَصْدَرِي، أي: كل حرف.. وما بعده بمصدر؛ فهو موصول حَرْفِي: {أَنَّ، وأَنْ، ولَوْ، وكَي، ومَا؛ المَصْدَريَّة}؛ هذه الخمسة موصولات حرفية؛ لأنها.. وما بعدها بمصدر.

وهذا الفعل الذي.. إلى مصدر، يعني: يُحَوَّل إلى مصدر هو صِلَتُها، فإذا قلت: {تَبَتَ عندي أَنَّ فلانًا قَدِمَ من السفر}، فـ{أَنَّ} هنا موصولة؛ حرفي أو اسمي؟

حرفي؛ لأنه يُحَوَّل إلى مصدر، فتقول: {ثبت عندي قُدُومُ فلان}.

{يُعْجِبُني أنْ تقوم}: {أنْ} موصول حرفي؛ لأنه..... وما بعده بمصدر، فتقول: {يُعْجِبُني قِيَامُك}.

{لو}: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[القلم: 9]، أي: {وَدُّوا إِدْهانَكَ}، فتكون {لَوْ} هنا موصولًا حرفيًّا.

ما الذي بعدها؟

{كي}.

{جِئْتُ كَي أَتَعَلَّم}، أي: جِئْتُ لِلتَّعَلُّم؛ فتكون موصولًا حرفيًّا.

{ما} المصدرية، تقول: {يُعْجِبُني مَا تَفْعَل}؛ إذا جَعَلْتَها مصدرية - ويجوز أن تجعَلَها موصولة، لكنْ إذا جعلتها مصدرية فهو جائز، فإنها حرف مصدري، والتقدير: {يُعْجِبُني فِعْلُك}.

إذًا؛ موصول الأسماء احترز به ابن مالك عن موصول الحروف، لا عن موصول الأفعال؛ لأنه لا وجود له.

أي:

«الَّذِي، الأُنْثَى الَّتِي».

«**الَّذِي**»: للمفرد المذكر.

وقوله: «**الأُنْثَى الَّتِي**»، هذه معطوفة على «**الَّذِي**»، لكن ابن مالك يُكْثِر إسقاط حرف العطف من أجل ضرورة الشعر والاختصار، وإلا فإن التقدير: «**الَّذِي، والأُنْثَى الَّتِي**»، يعني: **ومَوْصُولُ الْأُنْثَى: الَّتِي!**.

فإذا قال قائل: أنتَ قلتَ إن «**الَّذِي**» موصول للمذكر، بماذا عرفتَ أنه موصول للمذكر؟

قلنا: عرفتُ ذلك بقول ابن مالك «**الأُنْثَى الَّتِي**»، فعُلِمَ منه أن «**الَّذِي**» السابق للذِّكْر.

* * *

[286] «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف، و«الأسماء» مضاف إليه، «الذي» مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، «الأنثى» مبتدأ، «التي » خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة- وهى جملة المبتدأ الثاني وخبره- بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنثاه التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف: والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي» بدلًا من الأنثى.

وَالْـــــيَا إِذَا مَـــــا ثَنَّيَـــــا لَا تُثْبِـــــتِ[287]

«**الْيَا**» التي بعد الذال، والتي بعد التاء، **إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِت**.
«**الْيَا**»: مبتدأ، و«**لَا تُثْبِتِ**»: خبر المبتدأ، والجملة: خبر المبتدأ.
و«**إِذَا مَا ثُنِّيَا**»: شرط.
و«**مَا**» في قوله «**إذا مَا ثُنِّيَا**»: «**مَا**» زائدة.
وقد أنشدناكم قول الراجز:

يَـــــا طَالِبًـــــا خُـــــذْ فَائِـــــدَهْ مَـــــا بَعْـــــدَ إِذَا زَائِـــــدَهْ[288]

سهلة، ما بعد إلى زائدة، كلما جاءت «ما» بعد «إذا» فهي زائدة.
(وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)[الشورى: من الآية 37]، أي: وإذا غَضِبوا هم يَغفرون.
هنا يقول: «**إِذَا مَا ثُنِّيَا**».
يعني: **إذا ثُنِّيا لَا تَثْبُت**.
فمثلًا: إذا أردتَ أن تُثَنِّي «**الَّذِي**»، لا تَقُلْ: {اللَّذِيَانِ}؛ بل احذف الياء، وقل: {اللَّذَانِ}.
وإذا أردتَ أن تُثَنِّي «**التي**»، لا تقل: {اللَّتِيَانِ}؛ بل احذف الياء، وقل: {اللَّتَانِ}.
فمراده بـ«**اليا**»: الياء التي بعد الذَّال، والياء التي بعد التاء، فإذا ثَنَّيْت فاحذف الياء، لماذا؟
لأن علامة التثنية ساكنة، والياء هنا ساكنة، والقاعدة في الساكنين: ما أشار إليه ابن مالك في الكافية، حيث قال:

إِنْ سَـاكِنَانِ الْتَقَيَـا اكْسِـرْ مَـا سَـبَقْ وَإِنْ يَكُـنْ لَيْنًـا فَحَذْفَـهُ اسْـتَحَقْ[289]

«إِنْ سَاكِنان الْتَقَيا اكْسِر ما سَبَق»، وإن يكن - السابق - لَيْنًا: من حروف اللِّيْن، وهي: {الواو، والألف، والياء}؛ «فحَذْفَهُ اسْتَحَق»، يعني: فقد استحق الحذفَ.
أنشدناه أين؟
«وإنْ يَكُنْ لَيْنًا فحَذْفَه استَحَقَّ».
تقول: {أخبرني الذي أَثِقُ به}، وتقول: {قرأتُ على الذي أَثِقُ به}، و{أكرمتُ الذي أَثِقُ به}.
فالياء: لم تتغير؛ لا في الرفع، ولا في الجر، ولا في النصب، لماذا؟
لأنها مبنية على السكون، وكذلك يقال في «**الَّتِي**».

* * *

عند التثنية، يقول:

بَـــلْ مَـــا تَلِيـــهِ أَوْلِـــهِ الْـــعَلَامَهْ[290]

ما الذي تَلِيه الياء في «**الَّذِي**»؟
الذال.

---

[287] «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتي، «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط، «ما» زائدة، «ثنيا» ثنى: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة، «إذا» إليها، وهى جملة الشرط، «لا» ناهية، «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتهما- أي الذي والتي- فلا تثبتها.

[288]

[289]

[290] «بل» حرف عطف معناه الانتقال، «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما- إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب، «تليه» تلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «أوله» أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير الذي للغائب مفعول أول، «العلامة» مفعول ثان لأول.

وفي «**الَّتِي**»: التاء.
يقول: الذي تَلِيهِ الياء - وهو الذال في «**الَّذِي**»، والتاء في «**الَّتِي**» - «**أَوْلِهِ العَلامَةَ**»، يعني: اجعل علامة المثنى بعده مباشرةً.
ولماذا حَذَفْناه؟
لأنه إذا التقى ساكنان أولُهما حرف لَيْن، و**القَاعِدَةُ** كما ذكرنا لكم: أنه إذا الْتَقَى ساكنان، أولهما حرف صحيح؛ فإنه يُكسر، وإن كان حرف علة؛ فإنه يُحذف.

* * *

وَالنُّـــونُ إِنْ تُشْـــدَدْ فَـــلَا مَلَامَـــهْ[291]

يعني: في حال التثنية إذا شَدَّدْتَ النون فلا مَلامَةَ عليك؛ وذلك لأنَّ تشديد النون لغةٌ عربيةٌ، والذي ينطِق باللغة العربية لا يُلام.

فتقول مثلًا: {أكرمتُ اللذينِّ أَكْرَمَانِي}؛ اللذينِّ.

وتقول: {جاء اللَّذانِّ أُكْرِمُهُما}، فتُشَدِّد النون في حال الرفع، وفي حال النصب، وفي حال الجر.

«**وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ**».
ذكر المؤلف الآن من الأسماء الموصولة: ما للمفرد المذكر، وما للمفرد المؤنث، وما للمثنى المذكر، وما للمثنى المؤنث؛ كم هذه؟
أربعة.
المفرد المذكر: «**الَّذِي**» دائمًا؛ في حال الرفع، والنصب، والجر.
والمفردة المؤنثة: «**الَّتِي**» دائمًا؛ في الرفع، والنصب، والجر؛ فهما مبنيان على السكون.
المثنى المذكر: {اللذانِ} في حال الرفع، و{اللذينِ}: فيما سواها.
قال الله تعالى: (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)[النساء: من الآية 16]، وقال تعالى: (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا)[فصلت: من الآية 29].
الأُولى: مرفوعة، والثانية: منصوبة.
المؤنث المفردة: «**الَّتِي**»؛ مبنية على السكون، والمثنى {اللَّتانِ}: رفعًا، و{اللَّتَيْنِ}: نصبًا وجرًّا.
فيما إذا كان اسم موصول مفردًا: يبنى على سكون الياء، واضح.
إذا كان مثنًى، فعلى أي شيء يُبنى؟
الصحيح أنه يُبنى على الألف في حال الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، كما يبنى الاسم الإشارة، وتكون النون زائدة لتَحْسِين اللفظ.
ثم قال:
«**وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ**».
..... مشددة؟
{اللَّذانِّ}: في حال الرفع، وفي حال النصب والجر: {اللَّذينِّ}.

* * *

[291] «والنون» مبتدأ، «إن» شرطية، «تشدد» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون، «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا» محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلًا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

وَالنُّــون مِــنْ ذَيْــنِ وَتَــيْنِ شُــدِّدَا[292]

أيْضًــا، وَتَعْــويضٌ بِــذَاكَ قَصِــدَا[293]

علامة التَّثْنية، ما تَلِيهِ الياءُ، وأَوْلِهِ العلامةَ، يعني: علامة التثنية؛ الألف في حال الرفع، والياء في حالتي النصب والجر.
س:
يُبنى على السكون.
س:
لا؛ لأن الألف هي علامة الإعراب، فيكون البناء على علامة الإعراب، لكن قُلْ لِي قولًا آخر: لماذا لا نجعل المثنى من {ذَيْنِ، وتَيْنِ، واللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ}، لما لا نجعلهما معربًا؟
لأن الإعراب ينطبق عليهمًا تمامًا، فهما يتغيران باختلاف العوامل، وأيضًا: التثنية تُبْعِد مشابهتهما بالحرف الذي هو من أسباب البناء، والقول بهذا قد قِيل، وليس ببعيد من الصواب.
س:....
أنهما معربان؛ لأن المعرب هو الذي يتغير آخره باختلاف العوامل، وهذا يتغير آخره باختلاف العوامل تمامًا؛ تقول: {جاء اللَّذانِ}، و{رأيتُ اللَّذَيْنِ}، كما تقول: {جاء زيدٌ}، و{رأيتُ زيدًا}، ولهذا قال بعض النحويين: إنهما معربان، وقال: إن تَثْنِيَتَهُما تُبْعِد مشابهتهما للحرف الذي هو سبب البناء.
س:
على القاعدة نعم، لكن هنا لا تَقُلْ: {النون عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد}؛ لأنه ما في تنوين في الاسم المفرد.
س:
..... إذا كان إشارة لمكان صار ظرف مكان، إذًا: مبني على السكون في محل نصب، واللام:...، والكاف:...، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، خبر مبتدأ مقدم.
(الوَلاية): مبتدأ مؤخَّر.
(هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)[الكهف: من الآية44].
ولفظ الجلالة:
(الحق):
إعراب {هَذانِ قَائِمانِ}.
الهاء في {هذان} للتنبيه، و{ذانِ}: اسم إشارة مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه..
أنا أريد تعليل النيابة، لماذا نابت الألف عن الضمة؟
قائمان:.... الضمة؛ لأنه مثنى.
هذا القول الصحيح، في قول ثانٍ في الإعراب؟
وذكرنا أن الصحيح أنهما معربان؛ لأنهما يتغيران بتغَيُّر العوامل، ولأن التثنية عارَضَتْ مُشابَهة الحرف.
الموصولات: تكون حرفية، وتكون اسمية، وتكون فعلية؟
يعني لا تكون فعلية، إذًا: هي تكون اسمية، أو حرفية.
ما هو الضابط في الموصولات الحَرْفِية؟
المصدر، يعني كل ما... للمصدر؛ فهو موصول حرفي.
عددها: {أَنْ، أَنَّ، كَي}، الرابع: {لَوْ}، الخامس: {مَا} المَصدرية؛ هذه خمسة.
كل حرف يُنَوَّل وما بعده مصدر؛ فهو موصول حرفي.
موصولات الأسماء: تكون للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وللمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، ولجماعة الذكور، ولجماعة الإناث؛ كم هذه الأقسام؟
ستة.

---

[292] «والنون» مبتدأ، «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في «شددا» الآتي، «وتين» معطوف على «ذين»، «شددا» شدد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى النون، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

[293] «أيضًا» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه، «وتعويض» مبتدأ، «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي، «قصدا» قصد: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض.

ما الذي للمفرد المذكر؟
الذي.
معربة أو مبنية؟
مبنية على السكون.
وما الذي للمفردة المؤنثة؟
التي.
معربة أو مبنية؟
مبنية على السكون.
يقول ابن مالك: «**مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي، الأُنْثَى الَّتِي**».
كيف قال: «**الأنثى التي**»، ايش معناها؟
على حذف العاطِف، والتقدير: {والأنثى التي}.
المثنى المذكر، يقال فيه؟
المثنى المذكر: {اللَّذانِ}، في حال؟
يعني في كل حال يقال: {اللذانِ}؟
{اللذانِ}: في حال الرفع، و{اللَّذينِ}: في حال النصب، والجر.
المثنى المؤنث: ما الذي له من الأسماء الموصولة؟
{اللَّتانِ}.
في أي حال؟
في حال النصب والجر.
ما معنى قول ابن مالك:
«**واليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ**».

.....
أيُّ ياء؟
الياء اللي بعد الذال، والتي بعد التاء.
ما الذي يُفهم من قوله: «**إذا مَا ثُنِّيَا**»؟

.....
لكن هل نفهم من كلام ابن مالك أنه يرى أنهما مثنيان حقيقةً؛ بحيث يُعربانِ بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا؟
ما نَفهم هذا.
كيف ما نَفهم، ونقول: «**إذا ما ثُنِّيَا**»، والمثنى يُرفع بالألف؟
نعم؛ يُفهم من كلامه، لا شك، أنهما مُثَنَّيان حقيقةً؛ وهو الصحيح.
قوله:
«**وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ**».
ما معنى هذا؟
في حال الرفع، ولَّا في حال النصب والجر؟
في جميع الحالات.
ويُلحق بذلك:
«**وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا**».
ثم قال المؤلف:
«**وَتَعْويضٌ بِذَاكَ قُصِدَا**».
{تَعْوِيضٌ بِذَاكَ}، المشار إليه: التشديد.
يعني: كأن قائلًا قال: لماذا تُشدد النون في التثنية في {ذَيْنِ، وتَيْنِ، واللَّذانِ، واللَّتانِ}؟
قال، المقصود: تُشدد؛ لأن المقصود بذلك التعويض، التعويض عن ايش؟
عمَّا حُذف من {الذي، والتي، وذَانِ، وتَانِ}.

{الذي}: حُذفت منها الياء، {التي}: حذفت منها الياء، {هذا} إذا قلنا: هذانِ؛ حذَفْنا الألف التي قبل ألف التثنية، وكذلك حذفناها الألف التي قبل ياء التثنية، فيقول: إنه قُصد بهذا التنوين التعويض.
ولكن هذا التعليل عَلِيل في الواقع.
أولًا: لأنه لو كان المقصود التعويض لكان التشديد واجبًا؛ لأنه إذا وُجِد السبب وَجَب وجود المُسبَّب، فلو قلنا: إنَّ هذا تعويضٌ عن الياء المحذوفة أو الألف المحذوفة في {هذانِ} لكان التشديد واجبًا، ومع ذلك فليس بواجب.
ثانيًا: أن نقول: إن التعليل الصحيح أن العرب نَطَقوا بهذا وبهذا، أما كون الياء لأجل التعويض؛ فهذا مُنْتَقِض، فلا مُعَوَّل عليه.
فالصحيح: أن العلة هي نُطق العرب، نَطَقوا بهذا وبهذا.

* * *

ثم شَرَع المؤلف يُبين اسم الموصول لجماعة الذكور، واسم الموصول لجماعة الإناث فقال:

جَمْــعُ الَّــذِي الْأَلَــى الَّــذِينَ مُطْلَقَــا[294]

وَبَعْضُــــهُمْ بِالْــــوَاوِ رَفْعًــــا نَطَقَــــا[295]

«**الْأَلَى**»: لنا أن نُعرِبُها على أنها مبتدأ، وخبرها «**جَمْعُ**»، ولنا أن نُعرب «**جَمْعُ**» على أنه مبتدأ، وخبره: «**الْأَلَى**».
وأما قوله «**الَّذِينِ**» فهو معطوف على «**الْأَلَى**»، لكن بحذف حرف العطف، والأصل: «**جَمْعُ الَّذِي الْأَلى والَّذِينَ**».
فيُستفاد من ذلك: أن اسم الموصول لجماعة الذكور له صيغتان:
الصيغة الأولَى: «**الْأَلَى**»، والثانية: «**الَّذِينِ**».
أما «**الْأَلَى**»: فهي مبنية على السكون؛ لأن آخرها ألف.
وأما «**الَّذِينِ**»: فهي مبنية على الفتح؛ لأن آخرها مفتوح، وهي ملازمة للياء في كل حال، تقول: {جاء **الذينَ**}، و{رأيتُ **الذينَ**}، و{مررتُ **بالذينَ**}.
و{جاء **الأَلَى**}، و{مررتُ **بالأَلَى**}، و{أكرمتُ **الأَلَى**}.
يعني «**الَّذِينِ**»: مبنية على الفتح، و«**الْأَلَى**»: مبنية على السكون.
تقول مثلًا: {أكرمتُ الطلبةَ **الأَلَى** اجتهدوا}.
«**الْأَلَى**» هنا بمعنى: **الَّذِينَ**.
وتقول: {أكرمتُ الطلبةَ **الذينَ** اجتهدوا}.
وهما على حدٍّ سواء، يعني: إن شئتَ قُلْ: «**الْأَلَى**»، وإن شئتَ فَقُلْ: «**الَّذِينِ**».
قال الشاعر:

فَتِلْــكَ خُطَــوبٌ قَــدْ تَبَلَّــتْ شَــبَابَنَا قَـدِيمًا فَتُبْلِينَـا الخُطَـوبُ وَمَـا نُبْلِـي[296]

«الخُطوبُ»: نوائِب الدَّهر.
«قد تَبَلَّتْ شَبَابَنَا»، يعني: أَفْنَتْهُ.
«فَتُبْلِينَا الخُطُوبُ ومَا نُبْلِي»، يعني: تُبْلِينا ولا نُبْلِيها.
إلى أن قال:

وَتُبْلِـي الأَلَـى يَسْـتَلْئِمُونَ عَلَـى الأَلَـى تَـرَاهُنَّ يَـوْمَ الـرَّوْعِ كَالحِـدَا القُبْـلِ[297]

«تُبْلِي الأُلَى»، يعني: تُفْنِيهم.
و«الأَلَى»، بمعنى: الذين.
و«يَسْتَلْئِمُون»، يعني: يلبسون لَأْمَةَ الحرب، يعني: الشجعان.

---

[294] «جمع» مبتدأ، وجمع مضاف، و«الذي» مضاف إليه، «الأولى» خبر المبتدأ، «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف، «مطلقًا» حال من الذين.
[295] «وبعضهم» الواو عاطفة، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه، «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي، «رفعًا» يجوز أن يكون حالًا، وأن يكون منصوبًا بنزع الخافض، وأن يكون مفعولًا لأجله، «نطقا» نطق: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للإطلاق، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم.
[296]
[297]

«على الأُلَى تَراهُنَّ»، يعني: على الخَيْل، اللَّاتِي تَراهُنَّ.
«يَوْمَ الرَّوْع»، أي: الخوف.
«كالحِدَا»: جمع حِدْأَة؛ وهو طائر معروف، مُغْرَم بأكل اللَّحم.
«القُبْل» يعني: التي مالَتْ سواد أَعْيِنهنَّ، فإذا مالتْ سوادُ الأعين من الحِدَا إلى اللحم في الأرض انْقَضَّتْ بسرعة.
فهو يقول: إن الخُطوب تُبلِي هؤلاء الشجعان الذين يلبَسُون لَأْمَات الحرب، ويركبون هذه الخيل السريعة، التي تراها يوم الروع، مثل الحِدْأة التي أَسْقَطَتْ بنظرها إلى اللحم فانقضت عليه بسرعة.
الشاهد قوله: «تُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُون»، أي: تُبلِي الذين يَسْتَلْئِمُون.
«على الأُلى تراهن»، أي: على اللَّاتي تراهن يوم الروع كالحِدا القُبل.
فصار اسم الموصول في جمع المذكر له صيغتان:
الأُولى: الأُلَى!، والثانية: الذينَ!.
«جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ».
«**بَعْضُهُمْ**» أي: بعض العرب.
«بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا».
في أيهما: في «**الأُلَى**»، ولَّا في «**الذين**»؟
في «**الذينَ**»، يعني: بعض العرب نطق «**الذين**» بالواو في حال الرفع، فتقول: {قَدِم الَّذُونَ جاءوا من السفر}، و{أكرمتُ الذينَ جاءوا من السفر}، و{مررتُ بالذينَ جاءوا من السفر}.
وعلى هذه اللغة تكون معربة؛ لأنه يتغير آخرها باختلاف العوامل، فصار «**الذين**» فيها لغتان عن العرب:
لغة «**الذين مُطْلَقًا**».
كما قال: «**الذين مُطْلَقًا**».
ولغة أخرى: أنها تكون في حال الرفع بالواو، ومنه قول الشاعر:

نَحْــنُ الَّــذُونَ صَــبَّحُوا الصَّــبَاحَا يَــوْمَ النَّخَيْــلِ غَــارَةً مِلْحَاحَــا[298]

«نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا»، ولو مشى على اللغة الأخرى لَقال: {نَحْنُ الَّذينَ}، كما قال الصحابة ﷺ:

نَحْــنُ الَّــذِينَ بَــايَعُوا مَحَمَّــدَا عَلَــى الْجِهَــادِ مَــا بَقِينَــا أَبَــدَا[299]

* * *

ثم قال:

بِــاللَّاتِ وَالــلَّاءِ - الَّتِــي قَــدْ جُمِعَــا[300]

هذا جمع المؤنث في الاسم الموصول، له صيغتان: «**اللَّاتِي، واللَّآئِي**».
فتقول: {جاء النساءُ اللَّاتِي قُمْنَ}، و{رأيتُ النساءَ اللَّآئِي قُمْنَ}.
قال الله تعالى: (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ)[النساء: من الآية 15]، وقال تعالى: (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[الطلاق: من الآية 4].
ففي القرآن الإتيان باللغتين: «**اللَّاتِي!**، والثانية: ، و**اللَّآئِي**».

* * *

قال:

298

299

300«باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي، «واللاء» معطوف على اللات، «التى» مبتدأ، «قد» حرف تحقيق، «جمعا» جمع: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على التي، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وَالـــــلّاءِ كَالّـــــذِينَ نَـــــزْرًا وَقَعَـــا[301]

«**نَزْرًا**»، يعني: قليلًا.
و«**الَّذينَ**» صيغةٌ لأي شيء؟
لجماعة الذكور.
فيقول: إن «**اللَّآئي**» قد تَحِلُّ محلَّ «**الذينَ**»، أي: تأتي لجماعة الذكور، وبناءً على ذلك يكون جماعة الذكور لهم، كم؟
ثلاث صِيَغ:
الأُلَى، والَّذينَ، واللَّآئِي!؛ لكن هذا الأخير قليل، ومنه قول الشاعر:
فَمَـــا آبَاؤُنَـــا بِـــأَمَنَّ مِنْـــهُ عَلَيْنَـــا الـــلّاءِ قَـــدْ مَهَـــدُوا الحُجُـــورَا[302]

الشاهد قوله: «اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا»، أي: الذين قد مَهَدُوا الحُجور.
ما هو اسم الموصول الموضوع للمفرد المذكر؟
{الذي}، وما إعرابه؟ مبني أو معرب؟
مبني.
على ايش؟
على السكون.
وما هو الاسم الموصول الموضوع للأُنْثى المفردة؟
{الَّتي}.
وما إعرابها؟
.... دائمًا.
والموضوع للمثنى المذكر؟
{اللَّذانِ}، في حال ايش؟
المثنى المؤنث؟
{اللَّتانِ} في حال الرفع، و{اللَّتينِ} في حال النصب والجر، وتكون معربة....
جماعة الإناث: {اللاتي}، الثانية: و{اللآئي}.
وما إعرابها؟
مبنية.
على ايش؟
{اللآئي}: مبنية على السكون؟!
{اللآئيْ}!
وايش آخرها؟ مُسكَّن.
مبنية على الكسرة.
و{اللاتي}: مبنية على الكسرة.
جماعة الذكور؟
{الذين}.
مطلقًا، ولَّا في حال الرفع؟
مطلقًا، وفي لغة تُرفع بالواو، يعني يقال: {الَّذُونَ}.
ما إعرابها؟
...
وعلى اللغة الأخرى {الَّذونَ}؟

---

[301] «واللاء» الواو حرف عطف، اللاء: مبتدأ، «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» اللآتي، «نزرًا» حال ثانية من الضمير المستتر في وقع، «وقعا» وقع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للإطلاق، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء.
[302]

في حال اللغة الأخرى معرب، ولَّا مبني؟
معرب.
ما الذي جعله معربًا، ليش ما جعلناه مبنيًا؟
لتَغَيُّره باختلاف العوامل.
قال المؤلف رحمه الله تعالى:
«**بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا**».
وذَكَرْنا، بل لم نذكر في الليلة الماضية أن «**اللَّآئي واللَّاتي**» يجوز فيها الإشباعُ، يعني: أن تَمُدَّ الهمزة «**اللآئي**»، أو تمد التاء «**اللاتي**»؛ وهذا تَغَيُّر صفة للأداة، ليس تَغُيُّرًا جَوْهَرِيًّا، بل هو تَغَيُّر صفة؛ إما أن تَمُدَّ الهمزة حتى يتولد منها ياء، أو تمد التاء حتى يتولد منها ياء، وحينئذٍ تكون كم صيغ؟
أربع صيغ.
قال:
«**جَمْعُ الَّذِي الأُلَى**».
نحن نريد شاهدًا لإتيان «**الأُلى**» بمعنى {الذين}؟
البيت الذي قبل هذا:

فَتِلْـكَ خُطَـوبٌ قَـدْ تَمَلَّـتْ شَـبَابَنَا قَـدِيمًا وَتُبْلِينَـا المَنُـونُ وَمَـا نُبْلِـي[303]

هم قالوا:...
ما معنى «يَسْتَلْئِمُونَ»؟
يلبَسُون لَأْمَة الحرب، يعني: أنهم مُستعِدُّون للقتال تمامًا.
«والحِدَا القُبْل» وايش معناها؟
«الحِدَا»: جمع حِدْأَة، وهو طير مُغرم بأكل اللحم، إذا رأى اللحم انْقَض عليه وأكله، ولكونه ينظر إليه وهو في الأرض تميل سواد عَيْنَيْه، وهذا هو القَبَل؛ ميل سواد العين إلى الأنف يسمى قَبَلًا، وهو نوع من الحَوَل.
يقول المؤلف:
«**وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا**».
«**نَزْرًا**» يعني: قليلًا، يعني: وقع في اللغة العربية استعمال «**اللآئي**» في مكان «**الذين**»، فقوله «**كالذين**»، يعني: أنه وقع في استعمال «**اللآء**» موقع «**الذين**»، وأَتَوْا بشاهد لذلك في قول الشاعر:

فَمَـا آبَاؤُنَـا بِـأَمَنَّ مِنْـهُ عَلَيْنَـا اللَّاءِ قَـدْ مَهَـدُوا الحُجُـورَا[304]

وقول المؤلف: «**وَقَعَا**»؛ بالألف.
الألف هنا للإطلاق، وليست للتَثْنية، لكنها لإطلاق الرَّوِي.
ولقوله:
«**وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا**».
لقوله هذا تفسير آخر: وهو أن «**اللآئي**» تأتي بالياء والنون، كما أَتَتْ «**الذين**»، يعني: تستعمل للمذكر، لكن بالياء والنون، لا على صيغتها الأصلية، فيقال: {اللَّآئِينَ}، كما يقال: {الذين}.
ففي قول ابن مالك رحمه الله:
«**واللَّاءِ كَالَّذِينَ**».
فيه وجهان:
الوجه الأول: أن «**اللآئي**» - بصيغتها هذه - تَحِل محلَّ «**الذين**».
الثاني: أن «**اللآئي**» تُغَيَّر، تستعمل بمعنى «**الذين**»، لكن تُغَيَّر وتُجْعَل بالياء والنون.
على هذا قول الشاعر:

وَأَنَـا مِـنَ اللّآئِـينَ إِنْ قَـدِرُوا عَفَـوْا وَإِنْ أُتْرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرِبُوا عَفَّوا[305]

303
304

«اللَّآئِينَ» بمعنى: «الذين».
«إِنْ قَدِروا عَفَوْا» يعني: عَفَوْا عن مَن ظلمهم بعد القُدرة؛ وهذا هو العَفْو الذي يُحمد.
«وإِنْ أَتْرَبوا جَادُوا».
«أَتْرَبوا»، يعني: اغْتَنَوْا، حتى كانت أموالهم كالتراب مِن كثرتها.
«جادوا» يعني: تكرموا على الناس بالجُود.
«وإن تَرِبوا» يعني: افتقروا.
«عَفُّوا»: فلا يسألون الناس شيئًا.
وهذا فخر عظيم، الشاعر الآن يفتخر بنفسه، يقول:

وَأَنَــا مِــنَ اللَّآئِــينَ إِنْ قَــدِرُوا عَفَــوْا وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا[306]

خِصال كريمة، ثلاث خصال كلها كريمة.
إذًا؛ صارت في قول ابن مالك «**اللَّآء كالذين**» وجهان من المعنى:
الوجه الأول: أن «**اللَّائي**» تَحِل محلَّ «**الذين**» في صيغتها الحالية، وعليه قول الشاعر:

فَمَــا آبَاؤُنَــا بِــأَمَنَّ مِنْــهُ عَلَيْنَــا الــلَّاءِ قَــدْ مَهَــدُوا الحُجُــورَا[307]

والوجه الثاني: أن «**اللآئي**» تُستعمل، أو تَحِل محلَّ «**الذين**» بتَغْيِير صيغتها إلى صيغةٍ تُشبه صيغة «**الذين**»، فيقال: {اللَّآئَيْن}؛ وكلاهما وردت في اللغة العربية، كما سمعتم الشواهد.

* * *

ثم قال:

وَمَــنْ، وَمَــا، وَأَلْ - تُسَــاوِي مَــا ذُكِـرْ[308]

وَهَـــكَذَا «ذُو» عِنْـــدَ طَـــيِّءٍ شُـــهِرْ[309]

ما سبق من الموصول يُسمى: الموصول الخاص؛ لأنه خُصِّص لكل شيء صيغةٌ:
المفرد المذكر، المفردة المؤنثة، المثنى المذكر، المثنى المؤنث، جماعة الذكور، جماعة الإناث؛ كل واحد له صيغة معينة، هذا يسمى: الموصول الخاص.
في موصول عام: يصلح لكل نوع من هذه الأنواع؛ هي التي ذكرها في قوله:
«**وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ - تُسَاوِي مَا ذُكِرْ**».
«**تُساوي مَا ذُكِر**» من الصيغ السابقة، الصيغ السابقة كم؟
{الَّذِي، والَّتي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، والَّذينَ، واللَّآئِي}، تساوي كل هذه المذكورات؛ فتأتي للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وللمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، ولجماعة الذكور، ولجماعة الإناث.
فإن قال قائل: ما الذي يُعْلِمنا أنها للمفرد المذكر دون المفردة المؤنثة ولفظها واحد؟
قلنا: الصِّلة هي التي تُعيِّن ذلك.
فإذا قلتَ: {يُعْجِبُني مَنْ قامَ}؛ فهي للمفرد المذكر.
وإذا قلت: {يُعْجِبُني مَنْ قامَتْ}؛ فهي للمفردة المؤنثة.
وإذا قلت: {يُعْجِبُني مَن قَامَا}؛ فهي للمثنى المذكر.
وإذا قلت: {يُعْجِبُني مَنْ قامَتَا} فهي للمثنى المؤنث.

305

306

307

[308] «ومن» مبتدأ، «وما، وأل» معطوفان على من، «تساوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى»، وقوله «ذكر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولًا به، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

[309] «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتي، «ذو» مبتدأ، «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتي، وعند مضاف، و«طيء» مضاف إليه، «شهر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

وإذا قلت: {يعجبني من قامُوا}؛ فهي لجماعة الذكور.
وإذا قلت: {يعجبني من قُمْنَ}؛ فهي لجماعة الإناث.
إذًا؛ «**مَنْ**» صورتها وصيغتها واحدة مهما كان المراد بها، والذي يُعَيِّن المرادَ بها هو الصِّلة.
وقوله: «**وَمَا**».
نقول فيها مثلَ ما قُلنا في «**مَنْ**»: تصلح للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وللمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، وجماعة الذكور، وجماعة الإناث، والذي يُعَيِّن واحدًا منها هو الصِّلة.
فإذا قيل: هل تأتي «**مَنْ**» في محل «**مَا**»، و«**مَا**» في محل «**مَنْ**»، أو لكل واحدة منهما محلٌّ لا تأتي في محلِّهِ الأخرى؟
فالجواب: أن الأصل أنَّ لكل واحدة منهما محلًّا، لا تأتي في... الأخرى؛ هذا هو الأصل.
لكن قد يُخرَج عن هذا الأصل لسبب، فما هو الأصل في «**مَنْ**»؟
الأصل في «**مَنْ**» أن تكون للعاقل؛ هكذا عَبَّر أكثر النحويين، ولكنَّ ابن هشام قال: ينبغي أن نقول أنها للعالِم؛ لأنها تأتي - أي: {مَنْ} - يُراد بها الرَّبُّ Y، والرَّب لا يقال عاقل: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ)[الملك: من الآية 16].
مَن هو؟
{اللهُ}، هل تقول: {مَنْ} هذه للعاقل في هذا المحل؟
الله Y لا يُوصف بالعقل؛ فلهذا اختار ابن هشام أن يُعَبَّر بالعالِم بدلًا عن العاقل، واللهُ يوصف بالعِلْم.
على كل حال هي لا تكون إلا للعالِم، العالم الذي يَعْلم، ويتصرف باختياره؛ هذه {مَنْ}، هذا الأصل.
{مَا}: الأصل أن تكون لغير العالِم على تعبير ابن هشام، أو لغير العاقل على تعبير أكثر النحويين، تكون لغير العاقل، تكون في الجمادات، في المعاني؛ لأن المعاني أوصاف ما هي ذوات عقلاء....
هذا هو الأصل، لكن قد يأتي هذا محلَّ هذا، ففي قوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)[النور: من الآية 45]؛ هذه لمَنْ؟ للعالِم ولَّا لغير العالِم؟
غير العالِم؛ لأن بني آدم لا يمشون على بطونهم، يمشون على أرجلهم.
جاءت {مَنْ} هنا في محل {مَا}، لكن لماذا جاءت؟
يقول بعضهم: إنها جاءت من أجل المُشاكَلة، ورِفعةً للعالِم على غيره، أو تَغْلِيبًا للعالِم على غيره؛ (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)[النور: من الآية 45].
وجاء قوله تعالى: (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)[آل عمران: من الآية 109]، وفي آية أخرى: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ)[الرعد: من الآية 15].
فجاءت {مَن}، وجاءت {مَا}؛ وكلها: (فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ).
لكن انْظُر: (يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ) جاءت: {مَنْ}، وفي آية أخرى: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)[النحل: من الآية 49].
إذًا؛ فَهِمْنا مِن هذا أن كل واحدة منهما تأتي في مكان الأخرى، لماذا؟
قالوا: للتَغْلِيب؛ تغليب العالم على غيره، وتغليب الأكثر على غيره، فإذا عُبِّر بـ{مَا} وأُرِيدَ بها الجميع، فهو تغليب لغير العالِم على العالِم؛ لأنه أكثر، هذا فيما نرى، والعِلْم عند الله، قد يكون هناك مخلوقات أخرى ذات عِلْم أكثر من هذا.
وإذا عُبِّر بـ{مَنْ} للعموم من باب تغليب العالِم على غيره لشَرَفِه.
(فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)[النساء: من الآية 3].
(فَانْكِحُوا مَا طَابَ)؛ هل نحن نَنْكِح العالِمات، ولَّا غير العالِمات؟
كيف قال (مَا طَابَ)؟
أن نقول: جاءت {مَا} في محل {مَنْ}، لكن لماذا؟
لأن المرأة إنما تُنكح لأوصافها، والأوصاف معانٍ: غير عاقلة، هل الإنسان يَنْكِح المرأة لِذاتِ المرأة فقط؟
$تُنْكَحُ المرأةُ لأَرْبَعٍ#[310].
إذًا: جاءت {ما} في محل {مَنْ}، مِن أجل هذه النُّكتة البلاغية: أن المرأة إنما تُنكح لأَوْصافها، لا لأنها بشر مخلوق من لحم وعظم وعصب، وما أشبه ذلك.
{أَلْ}، تأتينا {أَلْ}، وأيُّ مشكلة في {أَلْ}، هل {أَلْ} تأتي اسمًا موصولًا؟

310

يقولون: نعم؛ كلُّ {أَلْ} تأتي في اسم الفاعل، أو في اسم المفعول، فهي اسم موصول.
(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[الفاتحة: من الآية 7]؛ هذه في اسم المفعول.
(وَلا الضَّالِّينَ)[الفاتحة: من الآية 7]؛ في اسم الفاعل.
أما إذا أَتَتْ في جامد فليست موصولة، فإذا قلتَ: قام الرجلُ؛ فـ{أَلْ} هذه غير موصولة.
لكنْ: {أكرمتُ الطالبةَ}؛ موصولة ولَّا غير موصولة؟
موصولة، ليش؟
لأنها دخل عليها اسم فاعل.
{نصرتُ المظلومَ}: موصولة؛ لأنها جاءت في اسم المفعول.
ولكن كيف الإعراب؟ إذا جعلنا {أَلْ} اسمًا موصولًا، كيف نُعربها وهي على صياغة الحرف؟
قالوا: إنه يُنقل إعرابها إلى صِلتها لِتعذُّر ظهور الإعراب عليها؛ لأنها في صورة الحرف، فإذا قلتَ: نصرتُ المظلومَ، أي: الذي ظُلم، فإنك تقول {أَلْ}: مفعول به لـ{نَصَرْتُ}، ونُقِل إعرابُها إلى ما بعدها لِتعذُّر ظهورها عليه؛ هذا مذهب البَصْريين، ومذهب البصريين دائمًا يكون...
أصعبَ؟
هو مُقَعَّد لقواعد أقرب، لكنه فيه صعوبة وتعقيد.
إذا قلت: نصرتُ المظلومَ، تقول: {نصرتُ} فعل، وفاعل.
{أَلْ} مفعول به، ما تقول: {المظلوم} مفعول به.
{أَلْ}: مفعول به، منصوب على المفعولية، لكن نُقل الإعراب إلى ما بعده، لماذا؟
لِتَعذُّر الإعراب عليه؛ لكونه بصورة الحرف، لكن مذهب السَّهل الطَّيب اللَّين؛ تقول:
{نصرتُ}: فعل، وفاعل.
{المظلومَ}: مفعول به منصوب.
ولا لنا أن نَتَنطَّع ونتعمَّق؛ وهذا الرأي هو الصواب: أن {أَلْ} هذه، وإنْ دَلَّت على اسم موصول، فإنها لا يكون عليها إعراب ولا مكن أن يَطْرأ عليها الإعراب، فالإعراب نعربه، ننقله رأسًا إلى نفس اسم الفاعل أو اسم المفعول. انتهى
س:
.. الإعراب، يعني: مُحِيَا الإعراب من كلمة {مظلوم}.
... شيء معين.
كم الخاصة؟
سِتُّ كلمات.
.. غير المذكر.
ستُّ أنواع، لها ست كلمات.
ما الذي للمفرد المذكر؟
{الذي}.
مَثِّلْ؟
.....
هل تُحبون أن أطالِبَكم بمثال من القرآن إذا أَمْكن؟
مَثِّل بمثال من القرآن؟
...، المفردة المؤنثة: التي، مثاله: (وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا)[النحل: من الآية 92].
المثنى المذكر، ما الذي له؟
{اللَّذانِ}، مثاله: (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)[النساء: من الآية 16].
المثنى المؤنث؟
{اللَّتانِ}.
مثِّل؟ في شيء من القرآن؟
أنا لا... منها شيء، هات من عندكم؟
{رأيتُ اللَّتَيْنِ اجْتَهَدَتَا}.

جماعة الذكور؟
{الذين}.
مَثِّلْ؟
جماعة الإناث؟
{اللاتي}.
مَثِّل؟
(وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ)[النساء: من الآية 15].
وما هو العام، القسم الثاني من أقسام الموصول العام؟
{مَنْ}، و{مَا}، و{أَلْ}.
ما الغالب في {مَنْ}؟ أن تستعمل؟
....
هذا الغالب.
مِن الغالب في القرآن؟
.... شرطية..... تغليب.
نريد العاقل فقط، أو العالِم فقط؟
استفهامية.
في القرآن: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[النور: من الآية 45].
ومن غير العاقل؟
نفس الآية: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)[النور: من الآية 45].
{ما}: قلنا إنها لغير العاقل، هات مثال لَها؟ أنا أقول: لغير العاقل، لغير العالم أحسن.
... شرطية،... نافية،... للعاقل،..
يعني: بعض العلماء قال: هذا الشيء ما فيه شبهة.
للعاقل؟
(مَا فِي السَّمَاوَاتِ)[النحل: 49].
(مَا فِي السَّمَاوَاتِ) للتغليب.
....
ذكرها، وهي للعاقل.
(مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)[النحل: من الآية 96].
هذا صحيح، مثال صحيح، (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ).
{ما} للعاقل أو للعالِم؟
{أَلْ} تساوي ما ذُكر، يعني {أَلْ} تأتي: للمفرد المذكر، للمفردة المؤنثة، للمثنى المذكر، للمثنى المؤنث، لجماعة الذكور، لجماعة الإناث.
تقول: {يُعْجِبُني الفاهِمُ زيدٌ}؛ هذه ليش؟
مفرد مذكر.
{تُعْجِبُني العابِدةُ هِنْدٌ}: مفرد مؤنث.
{يُعْجِبُني القائِمانِ}: مثنى مذكر.
{يعجبني القائِمَتانِ}: مثنى مؤنث.
{يعجبني القائِمُونَ}: جماعة ذكور.
{يعجبني القائِمَاتُ}: جماعة إناث.
إذًا: هذه الثلاث موصولة عامة؛ تصلح للواحد، والمثنى، والجمع، من مذكر، ومؤنث.
* * *

وَهَـــكَذَا «ذَو» عِنْـــدَ طَـــيِّءٍ شُـــهِرْ[311]

وَكَـــالّتِي - أيْـــضًا - لَـــدَيْهِمْ ذَاتُ[312]

وَمَـــــوْضِعَ اللّاتِـــي أتَـــى ذَوَاتُ[313]

يعني: أن «**طَيِّئ**» - وهم قوم من العرب ويسكنون في الغالب عند جبال طَيِّئ في حائِل وما حولها - يجعلون «**ذُو**» بمعنى {الذي}، وبمعنى {الذين}، وبمعنى..، يعني عامة؛ هذا لغة عند بعضهم.

عند آخرين: يجعلون «**ذات**» للمفردة المؤنثة، «**ذَوات**» لجماعة النساء؛ فكان في لغتان الآن في {طَيِّئ}:

اللغة الأولى: «**ذو**» تساوي {مَنْ}، أو {مَا}، أو {أَلْ}؛ تساوي هذا كله، يعني أنها عامة.

واللغة الثانية: يجعلون «**ذو**» عامة إلا في المفردة المؤنثة، فيجعلون لها «**ذات**»، وجماعة الإناث يجعلون لهُنَّ: «**ذوات**».

فهذه لغتان عند طَيِّئ!، وما سواهم من العرب لا يستعملون هذه الكلمات الثلاث، لا يستعملونها استعمال الموصول.

مثاله: قول الشاعر منهم:

فَـــإِنَّ الْمَـــاءَ مَـــاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي وَبِئْـــرِي ذَو حَفَـــرْتُ وَذَو طَوَيْـــتُ[314]

«فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي»، يعني: يريد أن يدافع عن ماءه الذي يسقي منه إبلِه، يقول: «فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي»؛ وَرِثْته كابرًا عن كابِرٍ.

«وبِئْرِي»، يعني: وإن البئرَ بئرِي.

«ذُو حَفَرْتُ، وذو طَوَيْتُ» يعني: أنا الذي حفرته وأنا الذي طويته.

إذًا؛ «ذو» بمعنى: {التي}، يعني: {وبئري التي حفرتُ}، {والتي طويتُ}.

وتقول في جماعة الذكور: {جاءَنِي ذُو قَامُوا}، يعني: الذين قاموا.

وفي جماعة الإناث: {جاءني ذو قُمْنَ}.

وفي المثنى: {جاءني ذو قَامَا}، و{جاءني ذو قامَتَا}.

وفي المؤنثة: {جاءَتْنِي ذو قامَتْ}، أي: {التي قامَتْ}.

هذه اللغة عند {طَيِّئ}؛ يجعلون «**ذو**» من ألفاظ الموصول العامة للمفرد والمثنى والجمع من مذكر والمؤنث.

فيه لغة ثانية: يجعلونها من ألفاظ العموم، إلا في المفردة المؤنثة، وفي جماعة الإناث؛ فيجعلون للمفردة المؤنثة: «**ذات**»، ولجماعة الإناث: «**ذوات**».

فيقولون: {تُعْجِبُني ذاتُ قامَتْ}، ولا يقولون: ذُو قامَتْ، أو ربما يستعملونها أيضًا أحيانًا.

---

[311] سبق.

[312] «كالتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «أيضًا» مفعول مطلق فعله محذوف، «لديهم» لدي: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدي مضاف والضمير مضاف إليه، «ذات» مبتدأ مؤخر.

[313] «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الآتي، وموضع مضاف، و«اللاتي» مضاف إليه، «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله.

[314]

وفي جماعة الإناث يقولون: {تُعْجِبُني ذَوَاتُ قُمْنَ}.

وعلى كل اللغات فهي مبنية، لا معربة.

فـ«**ذو**» بلفظ الواو في حال الرفع، والنصب، والجر.

فتقول: {أَعْجَبَنِي ذو أَكْرَمَنِي}، و{أَكرمتُ ذو أَكْرَمَنِي}، و{مررتُ بِذُو أَكْرَمَني}.

بخلاف «**ذو**» التي بمعنى صاحب؛ فإنها تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء كما سبق، أما هذه فهي مبنية على سكون الواو دائمًا.

«**ذات**»: مبنية على ايش؟

مبنية على الضم في حال النصب والجر والرفع، فتقول: {يُعجبني ذاتُ قامَتْ}، و{أَكْرَمْتُ ذاتُ اجْتَهَدَتْ}، و{مَرَرْتُ بِذاتُ اجتهدتْ}؛ مبنية على الضم.

و«**ذواتُ**»: أيضًا مبنية على الضم.

بقية الموصول؛ ما الذي يستعملونها أهل هذه اللغة؟

يستعملون {ذو}، إذًا: الخلاف بين طَيِّئ في المفردة المؤنثة، وجمع المؤنث فقط، والباقي يتَّفِقون.

«**وَكَالَّتِي - أَيْضًا - لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَـوْضِعَ الَّلاتِي أَتَى ذَوَاتُ**».

بَدا لِيَ الآن أن نُعرب أبيات الألفية؛ فهل توافقون على هذا، ولَّا نُعرب المُشْكِل؟

كل الأبيات، أو المشكل حتى لا نتأخر؟

المشكل حتى لا نتأخر.

أو لا نعرب شيئًا حتى نمشي؟

هنا يقول:

«**وَكَالَّتِي أَيْضًا**».

«**أَيْضًا**»: مصدر {آضَ، يَئِيضُ}؛ إذا رجع، وهي منصوبة دائمًا على المصدرية، وعاملها محذوف.

فأنتَ مثلًا: إذا قلتَ: {عندي لكَ عَشَرة رِيالَات، وأَيْضًا خمسة ريالات}.

يعني: ورجوعًا إلى إقراري عندي لك خمسة ريالات.

ولهذا تجدون أيضًا لبناء ما بعدها على ما قبلها؛ فهذه معنى الرجوع: منصوبة على أنها مصدر لفعل محذوف دائمًا تقديره ايش؟

{آضَ}، ومنه أحد ألفاظ الحديث في كسوف الشمس: $فَانْصَرَفَ وَقَدْ آضَتِ الشمسُ#[315]، يعني: رجعت إلى حالها قبل الكسوف.

قوله:

«**وَمَـوْضِعَ الَّلاتِي أَتَى ذَوَاتُ**».

315

«**مَوْضِعَ**»: لماذا هي منصوبة؟

على أنها ظرف، عامِلُه «**أَتَى**»، يعني: وأَتَى مَوْضِعَ اللاَتِي ذواتُ، و«**ذواتُ**»: فاعل «**أتى**»، يعني: أَتَى ذَواتُ مَوْضِعَ اللاتِي، و«**اللَّاتِي**» معروفة أنها لجماعة الإناث.

* * *

ثم قال:

وَمِثْــلُ مَــا: «ذَا» بَعْــدَ مَــا اسْــتِفْهَامِ[316]

أَوْ مَــنْ، إِذَا لَــمْ تُلْــغَ فِــي الْــكَلامِ[317]

هذا الرابع من صيغ الموصول العاملة.

«**ومِثْلُ مَا ذَا**».

«**مِثْلُ**»: خبر مقدم، و«**ذا**»: مبتدأ مؤخر، والتقدير: و«**ذا**» مِثْلُ «**ما**».

يعني: أنها موصولة عامة، لكن متى؟

قال:

«**بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ**».

أي: بعد «**مَا**» الَتي للاستفهام، يعني: بعد «**مَا**» الاستفهامية، فإذا أَتَتْ «**ذَا**» بعد «**مَا**» الاستفهامية، فهي اسم موصول، أو «**مَنْ**»، يعني: أو أَتَتْ بعد «**مَنْ**» الاستفهامية أيضًا.

«**إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلامِ**».

«**تُلْغَ**»: الضمير يعود على «**ذَا**»، يعني: إذا لم تُلْغَ «**ذا**» في الكلام.

ومعنى إلغاءِها: أن تجعل كلمة واحدة مع «**مَا**»، أو مع «**مَن**»؛ الكلام فارسي ولَّا عربي؟

عربي.

يعني: أنَّ مِن الأسماء الموصولة العامة كلمة «**ذا**»، بشرط أن تقع بعد «**ما**» الاستفهامية، أو «**مَنْ**» الاستفهامية؛ هذا شرط.

الشرط الثاني: ألَّا تُلغى في الكلام، {ألَّا تُلْغَى} الضمير يعود على ايش؟

على «**ذا**»، ومعنى إلغائِها: أن تُجعل مع «**مَا**» أو «**مَنْ**» كلمةً واحدة.

ويَتَعَيَّن الإلغاء إذا أَتَى بعدهما اسم موصول، مثل: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ)[البقرة: من الآية 255]، فهنا نجعل (مَنْ ذَا) كلمة واحدة؛ لأنك لو جعلتها بمعنى «**الذي**»، وقلت: {مَنْ الذي الذي يشفع}، لكان الكلام رَكِيكًا.

على كل حال: «**ذا**» من الأسماء الموصولة العامة....

شرطين أو ثلاثة أو أربعة؟

ثلاثة شروط، ما هي؟

هذه واحدة.

الثانية: ألَّا تُلْغَى.

ثالثًا؟

أنت قلتَ ثلاثة؟

---

[316] «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«ما» مضاف إليه، «ذا» مبتدأ مؤخر، «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«استفهام» مضاف إليه.

[317] «أو» حرف عطف، «من» معطوف على ما، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «تلغ» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ذا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، وتقديره: ذا مثل ما حال كونها بعد ما أومن الاستفهاميتين، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك؛ وقوله «في الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله «تلغ».

رجعت؟
إذًا: «**ذا**» إذا وقعت بعد «**مَا**» لاستفهامية، أو «**مَنْ**» الاستفهامية، فهي من ألفاظ الموصول العامة، بشرط: ألَّا تُلغى في الكلام.
وإلا فقُلْ: «**ذا**» تكون اسمًا موصولًا عامًّا بشرطين:
أن تقع بعد «**مَا**» الاستفهامية، أو «**مَنْ**» الاستفهامية، وألَّا تُلغى.
إنْ وقعتْ بعد «**ما**» النافية، فهل تكون اسمًا موصولًا؟
لا؛ لا تكون إلا بعد «**ما**» الاستفهامية.
إذا أُلْغِيَتْ فإنها لا تكون اسمًا موصولًا؛ لأنها سوف تكون تابعة لـ«**ما**»، أو «**مَنْ**»، وتُجْعَل الكلمتان كلمةً واحدة استفهامية، فتقول: {مَنْ ذَا الَّذي}، {مَنْ ذَا}: اسم استفهام؛ كلها.
وبعضهم يقول: {مَنْ} اسم استفهام، وأداة مُلْغاة ما لها إعراب، ولا لها محل، وهذا ظاهر كلام ابن مالك؛ حيث قال:
«**إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلامِ**».
.... لغات، متى؟
إذا أتى بعدها اسم موصول فيَتَعَيَّن أن تكون مُلْغَاة.
الموضع الثاني جائز، وليس بواجب.
لكن نأخذ مناقشة لما سبق:
ما هي الأسماء الموصولة العامة عند طَيِّئ؟
... فقط عند طَيِّئ.
{مَنْ}..... حرف جر... و{ذو}.
هات لي جملة تشتمل على {ذو} اسمًا موصولًا؟
{جاءَنِي ذُو قَامَ}.
إذا حَدَّثْتَ مُتَحَدِّث، وقال: {جاءَنِي ذُو قامَ}، فهل تعرف من أي قبيلة هو؟
أَعْرِف أنه من قبيلة طَيِّئ؛ لأن هذه لغتهم.
في لغة ثانية عند طَيِّئ؟
المؤنث المفرد {ذات}، والجمع {ذوات}، والباقي {ذو}،.... كثيرة عندهم أن {ذو} مطلقًا تكون لكل موصوف.
{ما}: إذا وقعت بعدها {ذا}، فبماذا نُعرب {ذا} اسمًا موصولًا، إذا وقعت بعد {ما} على أي شكل كانت؟
أن تلغى.
أن تلغى؟
ألا تلغى في الكلام؛ هذه واحدة.
بعد {ما} أو {من}، وايش بعد؟
....
أين أو من؟
....
{ما} لها معانٍ كثيرة، فمتى تكون {ذا} اسمًا موصولًا؟
إذا وقعت بعد {ما} أي {ما}؟
الاستفهامية، و{من} الاستفهامية أيضًا، أو الشرطية، أو أي شيء؟
الاستفهامية.
متى يَتَعَيَّن أن تكون ملغاةً؟
إذا أتى بعدها اسم موصول.
مثاله؟
قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[البقرة: من الآية 245].
ما الذي يُعْلِمُنا أنها ملغاة أو غير ملغاة؟
هذه لم أذكرها لكم الظاهر..

سبق لنا أن {ذا} تقع اسمًا موصولًا إذا تقدَّمها {مَنْ} أو {ما} الاسْتِفْهامِيَّتانِ، ولم تُلْغَ في الكلام، ومعنى إلغائِها في الكلام أن تكون زائدةً، أو أن تكون مركبةً مع {ما} أو {مَنْ}، على أنها كلمة واحدة، لكن ما الذي يَدُلُّنا على أنها كانت ملغاةً أو أنها اسم موصول؟
يدُلُّنا على ذلك الجواب: {مَنْ} اسم استفهام، و{ما} اسم استفهام، الجواب هو الذي يدلنا على أن {ذا} اسم موصول، أو أن {ذا} ملغاة، فلْنَقْرَأْ عليكم آية من القرآن فيها قراءتان: (وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ)[البقرة: من الآية 219]، (وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[البقرة: من الآية 219].
فعلى القراءتين كانت ملغاةً، وعلى أي القراءتين كانت موصولة؟
قراءتان؛ قراءة النصب، ولَّا قراءة الرفع؟
على قراءة النصب تكون ملغاة؛ لأن (مَاذَا): مفعول مقدم لـ(يُنْفِقُونَ)، ماذا: كلمة واحدة، أو {ما} اسم استفهام، و{ذا} ملغاة زائدة.
(يُنْفِقُونَ): فعل مضارع يحتاج إلى مفعول، ولم يأخذ مفعولَه، ماذا يكون مفعوله؟
الاستفهام.

و{فَعَلْتَ}: فعل، وفاعل، والمفعول: هو {مَا} مُقدَّمة.
سيُجِيبُك المسئول، فيقول: {خَيْرًا}، إذا قال: {خَيْرًا} فقد حمَّلها، أي: حمَّل {ذَا} على أنها ملغاة؛ لأن الفعل تَسلَّط عليها، والتقدير على جوابه، وايش التقدير على جوابه؟
{فعلتُ خَيْرًا}.
وإذا قال: {خَيْرٌ}، لما سألْتُهُ: ماذا فعلتَ؟
قال: {خيرٌ}، هنا عرَفْنا أنه حمَّل {ذا} على أنها اسم موصول، وأن التقدير: ما الذي فعلتَ؟
فنُعرب {ما}: مبتدأ، و{الذي}: خبرُه، و{فعلتَ}: صفة الموصوف.
وما تقدير الكلام في جوابه: {خَيْرٌ}؟
{هو خَيْرٌ}، أو: {الذي فعلتُ هو خَيْرٌ}.
فصارت {مَا} و{مَنْ} إذا جاء بعدها {ذَا}، فإنه يجوز فيها وجهان:
الوجه الأول: أن تُلغى؛ تلغى في الكلام وتُعتبر زائدةً، أو مركَّبة مع {ما} أو {مَن}.
والوجه الثاني: أن تكون اسمًا موصولًا.
ومتى يَتَعَيَّن الإلغاء؟
إذا أتى بعدها اسمٌ موصول، مثل: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)[البقرة: من الآية 255]، (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[البقرة: من الآية 245]؛ فهنا: يتعين أن تكون {ذَا} ملْغاةً؛ لِئَلَّا يجتمع مَوْصولانِ في كلام واحد.
وقول بعضهم: إنه جائز، ونُعرب {الَّذِي} بدلًا من {ذَا} هذا غير صحيح؛ لأن البدل معناه: أننا حَمَلْنا الكلام على.. زائد، وهو خلاف الأصل.
فالحاصل الآن:
أنك إذا قلتَ: {مَن ذَا الذي قَامَ}؛ ماذا تُعرب {ذا}؟
ملغاة؛ سواءً زائدة أو مركبة.
وإذا قلتَ: مَنْ ذَا قَامَ؟
يجوز أن تُعربها اسمًا موصولًا، ويجوز أن تُلْغِيها؛ فتجعلها زائدةً أو مركبة مع {مَنْ}، ويكون تقدير الكلام بدونها: {من قامَ}.
لكن أحيانًا تأتي {ذَا} اسم إشارة، ما هي اسم موصول، وهي بعد {ما} أو {مَنْ}، مثل: أن يأتي رجلٌ يَقْرَع البابَ، فتقول: {مَنْ ذَا}؛ هذه اسم إشارة، ما هي اسم موصول، ولا ملغاة، وهذه لم يذكرها ابن مالك لأنها معلومة، ما حاجة للتنبيه عليها، لأن ما في صلة ولا في خبر ولا شيء أبدًا.
فإذا قلتَ: {مَنْ ذَا}؛ فـ{مَنْ}: اسم استفهام، و{ذَا}: مبتدأ، أو خبر مقدَّم، و{ذَا}: اسم إشارة؛ خبر، أو مبتدأ مؤخر.
لعله - إن شاء الله - لم يلتبس عليكم الآن.
التقسيم:

أولًا: تأتي على أنها اسم إشارة، مثل: {مَنْ ذَا}؛ لأن {مَنْ ذَا}، يعني: مَنْ هذا، {هذا}: اسم إشارة، ولا أحد يقول إنها اسم موصول.
فإذن؛ تأتي اسمًا موصولًا، ويجوز إلغاؤُها في مثل: {مَنْ ذَا قَامَ}، أو: {ماذا فعلتَ}.
ثالثًا: تأتي ملغاة ولا بد. متى؟
إذا وقع بعدها اسمٌ موصول، فحينئذ تكون مضافة، وتكون إما زائدة، وإما مركبة مع {ما} أو {مَنْ}؛ هذا حُكْم {ذا}.
يقول:
«**ومِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام**».
و«**مَا استفهام**»، يعني: بعد «**مَا**» الاستفهامية.
«**أَوْ مَنْ**».
يعني: الاستفهامية.
«**إِذَا لَمْ تُلْغَ في الكَلامِ**».

* * *

ثم قال:

وكُلُّهَـــا يَلْـــزَمُ بَعْـــدَهُ صِـــلَهْ[318]

«**كُلُّهَا**»، أي: كل أسماء الموصول العشرة، في عشرة أسماء الموصول: سِتٌّ خاصة، وأربعةٌ عامة: ثلاثٌ منهم عند العرب كلهم، وواحد عند طَيِّئ: {الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، والَّذِينَ، واللَّاتِي، ومَنْ، ومَا، وعَنْ، وذُو}؛ كل العشرة.
يقول المؤلف: «**يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ**».
«**يَلْزَمُ بَعْدَهُ**»، أي: بعد كلِّها، «**صِلَة**».
فأفادنا المؤلف أنه لا بد لكل موصول من صِلَة؛ لأنه قال «**يَلْزَم**»، وذلك لأن الموصول لا يتم إلا بصِلَتِه، لو قلتَ: جاء الذي؛ هل استفاد الناس؟
عجيب؛ لم يَستفيدوا، لا يمكن أن يتم معناه إلا بصلته، ولهذا قال «**يَلْزَم**».
وقوله «**يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَة**»: سواء كان ذلك لفظًا أو تقديرًا؛ لأنه قد تُحذف الصلة، وتكون مقدَّرةً، كقول الشاعر:
نَحْـــنُ الأُلَـــى فَـــاجْمَعْ جُمُوعَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهُـــمْ إِلَيْنَـــا[319]

وايش.... صلة الموصول في هذا البيت؟
..... صلة الموصول لا بد أن تكون جملة.
«نَحْنُ الأُلَى»، قال النحويون: التقدير؛ عُرِفوا بالشجاعة، وما قد خالف أيضًا يَصْلُح، نحن الذين لا نخاف الموت فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهُمْ إِلَيْنَا.
على كل حال: يلزم إما لفظًا وإما ايش؟ وإما تقديرًا، ولكنَّ حذفَ الصلة قليلٌ جدًّا، ولا يجوز أن تُحذف إلا بقرينة تدل على أنها محذوفة.
وقول المؤلف: «**يَلْزَم بَعْدَه**».
أفادنا : أنه يُشترط في الصلة أن تكون بعد الموصول، فلا تُجزئ قبلَه، لو قلتَ: {قَامَ الَّذِي}؛ وأنتَ تريد أن تجعل {قَامَ} صلةً، تقول: {جَاءَ قَامَ الَّذِي}، وتريد أن تجعل {قَامَ} صلةً مقدَّمةً.
قلنا: هذا لا يَصِح؛ لا بد أن تكون الصلة متأخِّرة، ولهذا هي صِلَة، والصلةُ تأتي بعد الموصول.
هذه الصلة سيأتي بيانُ نوعها، ما هذه الصلة؛ جملة، شبه جملة، صفة، ما هي؟ سيُبَيِّنُها المؤلفُ.

* * *

قال:

---

[318] «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ وكل مضاف والضمير مضاف إليه، ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافًا لتعميم الشارح؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلا، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الأسماء»؟ و«ويلزم» فعل مضارع، «بعد» بعد: ظرف متعلق بقوله يلزم، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه، «صلة» فاعل يلزم.
[319]

عَلَـــى ضَـــمِيرٍ لَائِـــقٍ مُشْـــتَمِلَهْ[320]

لا بُدَّ في الصلة مِن ضمير، لا بُدَّ فيها من ضمير، ولا بُدَّ أن يكون هذا الضمير لائِقًا، يعني: مذَّكرًا إنْ كان الموصول مذكرًا، مفردًا إنْ كان الموصول مفردًا، على خلاف ذلك حَسَب الموصول، فـ{الَّذي} يكون ضميرُه مفردًا مذكرًا، و{الَّتي} مفردًا مؤنثًا، و{اللَّذانِ} مثنى مُذَّكر، و{اللَّتانِ} مثنى مؤنث، و{الَّذينَ} جماعة ذُكور، و{اللَّاتي} جماعة إناث، لا بُدَّ.
فتقول: {جاءَ الَّذِي قامَ}، و{جاءَتِ الَّتِي قامَتْ}، و{جاءَ اللَّذانِ قامَا}، و{جاءَتِ اللَّتانِ قامَتَا}، و{جاءَ الَّذِينَ قامُوا}، و{جاءَتِ اللَّاتِي قُمْنَ}، لا بد أن يكون لائِقًا.
لو قلتَ: {جاءَنِي اللَّذانِ قامُوا}، قُلنا: هذا خطأ؛ لأن الضمير هنا لم يُناسب، ليس بِلائِق.
لو قلتَ: {جاءَنِي اللذانِ قامَ} فقط، كذلك خطأ، لا بد أن تأتي بضمير لائِق.
لو قلتَ: {جاءَ الَّذِي قامَ أَبُوهُ}؛ صحيح؟
صحيح.
ليش؟
فيه ضمير {الهَاء} يَعود على {الَّذي}.
ولو قلتَ: {جاءَ الَّذِي قامَ أَبٌ}، ليس بصحيح؛ لأنَّ الصِلة خَلَتْ عن الضمير، فلا بد من ضمير يَرجع إلى الموصول، ولا بد أن يكون هذا الضمير ايش؟ لائِقًا بالموصول؛ إنْ مفردًا فمفرد، وإنْ جَمْعًا فجمع، إنْ مُذَكَّرًا فمذكر، إنْ مؤنثًا فمؤنث.
تأتينا أسماءُ الموصول العامة، مثل: {مَا، ومَنْ}، فما الذي يكون لائِقًا لها من الضمائر؟
نقول: إنْ راعَيْتَ المعنى فَأْتِ بالضمير مُوافقًا للمعنى، وإنْ راعَيْتَ اللفظَ فَأْتِ بالضمير مُفردًا مذكَّرًا.
إنْ راعَيْتَ المعنى فَأْتِ بايش؟ بالضمير مُطابقًا للمعنى الذي تُريده، وإنْ أَرَدْتَ اللفظَ فَأْتِ به مُفردًا مُذكَّرًا.
وقد يَتعيَّن الضمير بحسب السياق؛ لو قلتَ: جاءَنِي مَنْ أَرْضَعَ، يصح هذا ولَّا لا يصح؟
نَعْتَبِر اللفظَ؟
إذا اعْتَبَرْنَاه اللفظَ يَصِح.
{جاءَنِي مَنْ أَرْضَعْتَ}؛ اعْتَبَرْنا المعنى.
{جاءَنِي مَنْ قامَ}؛ وهما اثنان، يصح باعتباره ايش؟
اللفظ، إذا أردتَ اعتبارَ المعنى، تقول: {جاءَنِي مَنْ قامَا}، فتُبَيِّن.
فإذا قال قائل: هل يجوز أن يُعتبر اللفظُ مع خَفاء المعنى؟
الجواب: لا، لا يجوز إلا إذا قُصِد العموم؛ ولهذا إذا كنتَ تُريد أن تُبيِّن المعنى فلا بد أن تأتي بضمير مطابِق.
لو قلتَ: {أكرمتُ مَنْ أَرْضَعَ وَلَدَهُ} - بهذا اللفظ -، نقول هنا لا يُناسب إلَّا أن تقول: {أَرْضَعَتْ}؛ حتى تُبَيِّن المعنى.
فالحاصل:
أن نقول: الضمير لا بد أن يكون لائِقًا، وهو في الأسماء الموصول الخاصة يجب أن يكون ايش؟ مطابقًا للفظ، واللفظ دالٌّ على المعنى.
وأما في الأسماء الموصولة العامة؛ وهي أربعة، فيجوز فيها اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى.
وقول المؤلف: «**مُشْتَمِلة**».
يَشمل ما إذا كان الضمير هو معمول فِعْل الصلة، تقول: {جاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُه}، أو له صلة بمعمول الصلة، مثل: {جاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ}، فهنا {أَكْرَم} الذي هو الصلة لَمْ يُسلَّط على ضمير الموصول، لكن سُلِّط على مُلابِسِه؛ وهو: المضاف إليه.
الأخيرة، يعني: قد يكون الضمير معمولًا لصلة الضمير مباشرةً، مثل: {جاءَ الَّذي أَكْرَمْتُه}: {الهاء} معمول لـ{أَكْرَم} الذي هو الصلة مباشرةً، وقد يكون مُتَّصِلًا بمُلابِسِه، مثل: {جاءَ الَّذي أَكْرَمْتُ أباهُ}، فهنا الضمير لم يتصل بالصلة مباشرةً، لكنِ اتَّصل بمفعول الصلة، والله أعلم.
ويُؤخذ من قوله: {بَعْدَهُ}، ويشترط في هذه الصلة أن تكون مشتملةً على ضمير مطابِقًا للموصول؛ إنْ كان الموصول خاصًّا، والموصولات الخاصة كم؟
ستة، فالمفرد المذكَّر لا بد أن يكون عائِدُهُ ضميرًا مفردًا مذكرًا، والمثال: {جاءَ الَّذي أَكْرَمْتُه}.
إذا كان مفردًا مؤنثًا، فالعائِد؟
مثاله؟

[320] «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي، «لائق» نعت لضمير، «مشتملة» نعت لصلة.

مستتر يعني.
وإذا كان مثنًى مذكَّرًا؟
{جاءَ اللَّذانِ أَكْرَمْتُهُما}.
وإذا كان جماعة إناث؟
{جاءَتِ اللَّاتِي قُمْنَ}.
وإذا كان جماعة ذكور؟
مثاله؟
وفي القرآن: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا)[فصلت: من الآية 30].
وإذا كان الموصول من الموصولات العامة؛ وهي أربعة، عُدَّهَا؟
{ما، ومَنْ، وأَلْ،....}، {ما} أو {من} الاستفهامية... خمسة، هذه باتفاق العرب.
الخامس: {ذو} عند طَيِّئ.
إذا كان الموصول من الموصولات العامة جاز في عائدِه أمران:
أحدهما: مراعاةُ المعنى.
والثاني: مراعاةُ اللَّفظ.
فإذا راعَيْنا اللفظ صار العائدُ مفردًا مذكَّرًا، وإذا راعينا المعنى صار بحسب المراد، فإذا قلتَ: {جاءَتْ مَنْ أَكْرَمْتُها}، راعينا ايش؟
المعنى.
وإذا قلتَ: {جاءَ مَنْ أَكْرَمْتُه}، وأنتَ تُريد جماعة: {أَكْرَمْتُهُم}؛ هذا مراعاة ايش؟
مراعاة اللفظ.
وإذا قلتَ: {جاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ رَاكِبًا}، فهذا مراعاة اللفظ والمعنى؛ لأنه مفرد: {جاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ رَاكِبًا}، يعني: جاءَ رَاكِبًا مَنْ أَكْرَمْتُه.
على كل حال؛ هذه الألفاظ العامة في الموصولات العامة يجوز في عائِدِها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.
هل يُشترط في هذه الصلة شروط؟
نعم؛ يُشترط شروط:
الشرط الأول: ما سبق؛ أن تكون بعد الموصول.
والثاني: أن تكون مشتملةً على ضمير مطابِق.
والثالث: أن تكون جملةً، أو شِبه جملة.

* * *

ولهذا قال:

وَجُمْلَــةً أَوْ شِــبْهُهَا الّــذِي وُصِــلْ[321]

بِــهِ كَمَــنْ عِنْــدِي الّــذِي ابْنُــهُ كُفِــلْ[322]

«**جُمْلَةً**»: خبر مقدَّم.
«**أَوْ شِبْهُها**»: معطوف عليه.
«**الَّذِي**»: مبتدأ مُؤخَّر.
و«**وُصِلَ بِهِ**»: صِلَة الموصول.

---

[321] «وجملة» خبر مقدم، «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه، «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر، «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق.

[322] «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه: والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله «جملة» مبتدأ، وقوله «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميرًا مستترًا، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد، «كمن» الكاف جار لمحذوف تقديره: كقولك، ومن: اسم موصول مبتدأ، «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف والضمير مضاف إليه، «الذي» خبر المبتدأ، «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه، «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي..

ومعنى البيت: والذي وُصِل به جملة أو شِبه جملة، يعني: أن صلة الموصول تكون جملة، وتكون شِبه جملة.
فالجملة: إما جملة فعلية، وإما جملة اسمية، وشبه الجملة: إما ظرف، وإما جار ومجرور.
ولا تكون اسمًا مفردًا، لا يمكن أن تكون اسمًا مفردًا، فلا يجوز أن تقول: {جاءَ الَّذِي أَبُوهُ}، وايش ما كلمة تصرفها، لا بد أن تكون الصلة: جملة، أو شبه جملة. والجملة: إما اسمية، أو فعلية. وشبه الجملة: إما ظرف، وإما جار ومجرور.
ضرب المؤلف مثالين، أتى بمثالين، قال:
«كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ».
«**مَنْ**» بمعنى: الَّذي.
و«**عِنْدِي**»: ظرف، وهي صلة الموصول، فهي شبه جملة.
«الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ».
«**الَّذي**»: اسم موصول، و«**ابْن**»: مبتدأ، وجملة «**كُفِل**»: خبره، والجملة صلة الموصول.
المثال الثاني: فيه الصلة جملة، والأول «**كَمَنْ عِنْدِي**»: شبه جملة.
وفي المثالين مع ما سبقَهُما لَفٌّ ونَشْرٌ غير مرتَّب، صحيح؟
لأنه في الأول قال: جملة، أو شبه جملة؛ فبدأ بالجملة، وفي التمثيل: بدأ بشبه الجملة؛ وهذا لَفٌّ ونَشْرٌ غير مرتَّب، والبلاغِيُّون يقولون: لَفٌّ ونَشْرٌ مُشَوَّشٌ، لكن نحن نُبْعِد التَشْوِيش، نقول: لَفٌّ ونَشْرٌ غير مرتَّب.
تَأَمَّلْ «**مَنْ عِنْدِي**»: الذي عندي، وقد تَقرَّر في القواعد: أن كل ظرف أو جار ومجرور لا بد له مِن مُتَعلَّقٍ؛ ولهذا سَمَّيْناه شبه جملة، ما هو جملة، شبه جملة؛ لأنه لا بد له من مُتَعلَّق، أي: مِن شيء يَتَعَلَّق به.
فما هو المُتَعَلَّق في شبه الجملة؟
المُتَعَلَّق: فعل محذوف؛ ولا بد، فمثلًا: «**مَنْ عِنْدِي**»، التقدير: مَنِ اسْتَقَرَّ عِنْدي .
تقول: {جاءَ الَّذِي عِنْدِي}، قَدِّر المَحذوفَ؟
{جاء الَّذي اسْتَقَرَّ عِنْدي}، وإِنْ شِئْتَ أن تُبَيِّن المُتَعَلَّق الخاص، فتقول: {جاءَ الَّذِي سَكَنَ عِنْدِي}؛ لأن الاستقرار معناه واسِع، و{السُّكْنة}: معنًى خاصًّا، فلَكَ أن تُقَدِّر المعنى الخاص، ولَكَ أن تُقَدِّر المعنى العام.
على كل حال؛ المحذوف في شبه الجملة إذا وَقَعَتْ صلة الموصول، ما هو؟
فِعْلٌ؛ ولا بد.
فإذا قال قائل: أليس ابن مالك يقول:

وَأَخْبَـــرُوا بِظَـــرْفٍ اوْ بِحَـــرْفِ جَـــرْ

نَـــاوِينَ مَعْنَـــى «كَـــائِنٍ» أوِ «اسْـــتَقَرْ» [323]

و«كَائِن»: ليست فعلًا؟
قلنا: هناك فرق بين هذا وهذا؛ لأن الخَبَر الأصلُ فيه أن يكون غيرَ جملة، ولهذا قال: «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِن»، فقَدَّم الاسم.
وصلة الموصول الأصلُ فيها أن تكون جملةً، ولا تُوصَل بمفرد، لا يُوصل الموصول بمفرد، فلهذا لو قال الإنسان: {جاءَ الَّذي عِنْدِي}، أنا أُقَدِّر: {جاء الذي مُسْتَقِرٌّ عندي}، قلنا: لا يجوز، بل لا بد أن تقول: {جاءَ الَّذي اسْتَقَرَّ عندي}، لِتَتِمَّ الجملةُ؛ لأنك لو قلتَ: {جاءَ الَّذي مُسْتَقِرٌّ عِندي}، لَزِمَ أنْ تُقَدِّر مبتدأً، يكون {مُسْتَقِرٌّ} خبرَه، فيكون عندنا الآن محذوفانِ، وإذا قَدَّرْنا {اسْتَقَرَّ} صار المحذوف واحدًا؛ وهو أَوْلَى، كلما قَلَّ الحذف فهو أَوْلَى.
الخلاصة: صلة الموصول يجب أن تكون ايش؟ جملة، أو شبه جملة، وشبه الجملة يجب أن يُقَدَّر لها فعلٌ تَتعلَّق به؛ هذه القاعدة.
{مَنْ عِنْدِي}، قلنا أصلها: {الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدِي}.
الجار والمجرور: {جاءَ الَّذِي في البَيْت}، نقول: {فِي البَيْت} جار ومجرور مُتَعَلِّق بمحذوف صلة الموصول، التقدير: {جاءَ الَّذِي سَكَنَ في البَيْت}، أو {اسْتَقَرَّ في البَيْت}، أو ما أشبه ذلك.
الجملة التي ذَكَرها المؤلف الآن:
«الَّذِي ابْنُهُ كُفِل».

[323] سق في باب: (الابتداء).

الجملة الآن اسمية ولَّا فعلية؟

اسمية؛ لأن الجملة الاسمية: هي التي تُبتدأ باسم، والجملة الفعلية: هي التي تُبتدأ بفعل، والجملة هنا «**ابْنُهُ كُفِل**»، و«**ابْن**» اسم ولَّا فعل؟

اسم.

إذًا: المؤلف مَثَّل لشبه الجملة بالظرف، ومَثَّل للجملة بالجملة الاسمية.

نحتاج الآن إلى مثال للجار والمجرور، وإلى مثال للجملة الفعلية:

الجار والمجرور مَثَّلْنا قبل قليل بايش؟ {جاءَ الَّذي في البَيْت}.

الجملة الفعلية، قال الله تعالى: (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ)[الزمر: من الآية 33]

، (جاءَ): فعل ماضٍ؛ هذه جملة فعلية.

الجملة الآن في كلام المؤلف جملة خَبَرِيَّة، وليست طَلَبِيَّة؛ فهل تَمْثِيله يدل على أنه يُشترط في صلة الموصول ألَّا تكون جملة طَلَبِيَّة، بناءً على أن التَّمثيل يُحدِّد الشروط، لأن الكتاب مُختصِر، قد يَذكر الأمثلة وتُؤخذ الشروط من الأمثلة، فهل نقول: إن هذين المِثالين اللَّذين ذكرهما ابن مالك يدلَّان على أنه يُشترط للجملة ألَّا تكون طَلَبِيَّة، يعني أن تكون خَبَرِيَّة؟

فالجواب: نعم؛ هذا هو المشهور عند النحويين، فلا يَصِح أن تقول: {جاءَ الَّذي اضْرِبْهُ}، لا يجوز، فإنْ وَقَع مِثْلُ هذا في كلام العرب، والعربُ يحكُمون علينا ولا نَحكُم عليهم، فإنه يُقدَّر لهذه الجملة الطلبية، يُقدَّر لها جملةٌ خبرية؛ كيف نُقدِّر؟

{جاءَ الَّذي اضْرِبْهُ} نُقَدِّر: {جاء الذي يُقال في حَقِّه اضْرِبْهُ}، وجملة {يُقال}: خبرية ولَّا طلبية؟

خبرية.

{جاءَ الَّذي هَلْ قامَ}، يَصِح أو لا يصح؟ أسألُكم الآن: هل استفدنا شيئًا؟

إذا لا يصح، لا يصح أن أقول: {جاءَ الَّذي هَلْ قامَ}؛ لأن الجملة إنشائية، استفهام، وأنه يقول: يُشترط أن تكون الجملة خبرية.

إذا كانت خبرية وجاء في كلام العرب مِثْلُ هذا التعبير {جاءَ الَّذي هَلْ قامَ؟}، نقول للعربي: أنتَ لَحَنْتَ، أخطأتَ اللغةَ أو لا؟

لا، ما نقول؛ العربُ يَحكُمون علينا ولا نَحكُم عليهم، نقول: لا بد أن نُقدِّر شيئًا يَصِح به كلامُه، وايش نقول؟

جاءَ الَّذي يُقالُ في حَقِّه: هَلْ قامَ؟، صح.

ولهذا قالوا في رجل استَضافَ قومًا وتركوه بالنهار، النهار كله ما أعطوه شيئًا، ولما كان في الليل جاءُوا بلَبَن، بلَبَن أكثرُه ماء، ما جاءوا به في النهار لِئَلَّا يَراهُ، فقالوا: نأتي به بالليل أكثرُه ماء، ويكفي الطَّعْم، فقال:

حَتَّــى إِذَا جَــنَّ الظَّــلامُ وَاخْــتَلَطْ جَاءُوا بِمَزْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[324]

«المَزْق»: المَخْلُوط.

«بِمَزْق»: نكرة تحتاج إلى صفة، الصفة: «هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ»، «هلْ»: استفهام، تكون صفة لخبر، قالوا التقدير: {جاءوا بمَزْقٍ مَقُول فيه: هل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط}، وايش تَصَوَّرُوا هذا اللبن لونه ايش؟ أَشْهَب، رَمَادِي.

والشاعر اختَارَ الذئب؛ لأنه سَبُعُ الليل، هو الذي يأتي في الليل، فكأنه قال: هذا اللبن لونُه لونُ الذئب، وزمنُ حضوره زمنُ حضور الذئب.

هذا - على كل حال - جِئْنا به لتعلموا أنه إذا جاء في كلام العرب ما يُخالِف قواعد النحويين، فإن قواعد النحويين لا تَحكم على العرب، بل يجب أن نُقدِّر ما يصح به الكلام على القواعد.

وربما يأتي إنسان ويقول: ليش نُقدِّر، ما دُمْنا أَسَّسْنَا أننا لا نَحكُم على العرب، لماذا لا نقول: إنه إذا فُهِم المعنى فلا حَرَج أن تكون الجملة خبريةً، أو إنشائِيَّة.

ولهذا لو قال قائل: {جاءَ الَّذِي مَا أَبْرَكَهُ!}، جملة {مَا أَبْرَكَهُ!}: تَعَجُّبِيَّة، لإنشاء المَدْح، ليسَتْ خبرية، فهل يصلح أن تَقَع صلة؟

على القاعدة التي ذكرنا: ما يَصْلُح. فماذا نعمل إذا عَبَّر هذا التعبير، وقال: {جاءَ الَّذِي مَا أَبْرَكَهُ!}؛ جاءَ الَّذِي يُقال فيه: {مَا أَبْرَكَهُ!}.

وإذا قلتَ: {حَضَرَ الطَّلبةُ الَّذين مَا أَفْهَمَهُمْ للنَّحْوِ!}، يَصِح التعبير ولَّا ما يصح؟ يصح التعبير معنًى ولَّا لفظًا؟

324

إن شاء الله لفظًا ومعنى، {حَضَرَ الطَّلبةُ الَّذين ما أَفْهَمَهُمْ للنَّحْو!}، نقول: هذا - إن شاء الله - تعبير صحيح لفظًا ومعنًى، لكن على القواعد لا يُصَحَّح، يُقال فيهم: {مَا أَفْهَمَهُمْ!}
قول المؤلف: **يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَة!**.
وأتى بالصلة بعد الموصول؛ هل يؤخذ منه: أنه لا بُدَّ ألَّا يُفصل بين الصلة والموصول بأَجْنَبِي؟
لا يُؤخذ منه، يُؤخذ منه؛ لأنه لا بد أن الصلة تَلِي الموصول لأنها صلَتُه، لا يتم إلا بها، فلو جِيءَ بأجنبي ما صَحَّ، لو قلت مثلًا: {جاءَ الَّذي زَيْدٌ قَائِمٌ في البَيْتِ} تريد أن تقول: {في البيت} صلة لـ{الذي}، يصح ولَّا لا؟
لا يَصِح، يعني: لا يجوز أن يُفصل بين الصلة والموصول بأجنبي منهما، أما إذا كان غيرَ أجنبي فلا بأس، مثاله: {جاءَ الَّذي زَيْدًا أَكْرَمَهُ}، يعني: {جاءَ الَّذي أَكْرَمَ زَيْدًا}، هذا لا بأس؛ لأن {زيدًا} مفعول للفعل الذي وقع صلة، فليس أجنبيًّا من الصلة.
إذًا: يُشترط في الصلة ألَّا يُفصل بينها وبين الموصول ايش؟ بأجنَبِي.
فأما قول الشاعر؛ يَصِف الذئب حين يلقاهم، ولم يكن حوله إلا الذئب، قال: «تَعَشَّى».
يُخاطِب الذئب، يقول:

تَعَشَّــى فَــإِنْ عَاهَــدْتَنِي لَا تَكُــولُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[325]

وايش في هذا؟
«نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ»، هنا فَصَل بايش؟ بالمُنادي.
قالوا: هذا الشاهد؛ لأنَّ المُنادى أجنبي من الصِّلة، لكنه سَهَّل في الأُولى أنَّه يُخاطِب الذئبَ، فقال:
«نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ»
س:
لا، الأصل.... تغير اللسان في آخره، ولما اتَّسَعَتِ الفتوحات تغيَّر اللسان.
س:
ما يصح، كيف.....، الجملة هذه اسمية..
صلة الموصول تكون جملة وشبه جملة، فماذا تَعني كلمة {شبه جملة}؟
والجملة تنقسم إلى؟
اسمية، وفعلية.
ما الذي يلزم في صلة الموصول؟
أن تكون جملة خبرية لا إنشائية؛ هذه واحدة.
على كل حال؛ شبه الجملة متعلقة بـ«اسْتَقَرَّ»، لكنْ كلُّها يَلزم أن تَشتمل على ضمير مُناسِب للموصول.
هل يُراعى في الموصول؛ لفظُه أو معناهُ؟
يُمكن يُراعى اللفظ، أو يُراعى المعنى.
إذا قلتَ: {جاءني الذي أبُوهُ}، فهل تَصِح هذه الصلة؟
لماذا؟
ليست جملة، ولا شبه جملة.
إذا قلت: {جاء الذي قامَ}، يصح؟
إذا قلتَ: {جاءَ الَّذي قامَ}، بناءً على أن أصلها {قامَ أبُوهُ}، أخطأ {قام أبوه}، وأنا قلتُ: {جاءَ الَّذي قامَ}.
السؤال: هل تَصِح الصلة ولَّا ما تصح؟
لماذا؟
لأنها ليست جملة.
{جاءَ الَّذي قامَ أبٌ}؟
{جاء أبٌ}: فعل، وفاعل.
{جاءَ الَّذي قامَ أبٌ}:
لماذا؟

325

لأنه ليس بها ضميرٌ عائِد على الموصول.
إذا قلت:.....
السؤال: هل تَصِح الصلة ولَّا ما تصح؟
لماذا؟
لأنها ليست جملة.
{جاءَ الَّذي قام أبٌ}؟
{جاءَ أبٌ}: فعل، وفاعل.
{جاءَ الَّذي قامَ أبٌ}:
لماذا؟
لأنه ليس بها ضمير عائِد على الموصول.
إذا قلتَ: {جاء النَّجار الَّذي قامَ زَيٌ آلَتُهُ في البَيْت}؟
...
وايش تقولوا يا جَماعة؟
صحيح؟
لا يَصِح؛ لأنه فُصِل بين الموصول وصِلَتِه بفاصلٍ أجنبي.
{جاءَ الَّذي زَيْدًا ضَرَبَ}؟
ابن القَيِّم في النُّونِيَّة، يقول:

إِنَّ الْبِـدَارَ بِـرَدِّ شَـيْءٍ لَـمْ تُحِـطّ عِلْمًـا بِـهِ سَـبَبٌ إِلَـى الْحِرْمَـانْ[326]

{جاءَ الَّذِي زَيْدًا ضَرَبْ}؟
نُبَيِّن لَكَ...: {جاءَ الَّذي لَحْمًا أَكَلَ}؟
نُغَيِّر...: {جاءَ الَّذِي ثَوْبًا لَبِسَ}؟
{لَبِسَ}: فعل ماضٍ فيه ضمير مستتر.
{جاءَ الَّذِي ثَوْبًا لَبِسَ}، ما في ضمير عائد، المهم تَصِح أو لا تصح؟
ما تصح.
يعني: تُوافِقوا، توافقوا إنه ما يصح التعبير؟
يصح؟
أين الضمير العائد؟ الإخوان يقولوا: ما في ضمير عائد.
أين الضمير العائد؟
محذوف.
الضمير مستتر؟
الضمير مستتر يعود على الموصول، لكن الإشكال الآن....، الإشكال: الفَصْل بين الصلة والموصول بـ{الثوب}؟
لم يَصِل لأجله، هذا ليس..... لأنه معمول للصلة.
{جاءَ اللَّذَانِ طعامًا أَكَلَا}؟
يصح؟
متأكد؟
الفَاصْل ما.... هنا؟ لماذا؟
للمعنى؟
حتى لو قلتَ: {جاء اللَّذانِ قامَ زَيْدٌ أَكَلَا طَعامًا}، ما اختلف؛ المعنى واحد، ومع ذلك: ما يصح.
{جاءَ اللَّذَانِ طَعَامًا أَكَلَا}؟
لماذا؟
مع أننا فَصَلْنا {طعامًا}.

326

ما هو مستتر، ضمير بارز، {أَكَلَا}: بالألف، لكنَّ كلامَنا على الفصل.
الفصل ليس بأجنبي، لم يُفصل بأجنبي ليش؟
لأن المفعول به معمول لصلة الموصول؛ فهو ليس بأجنبي.
{أَكْرَمَنِي الَّذي هَلْ رَأَيْتَ البَحْرَ}؟
صحيح؟
{أَكْرَمَنِي الَّذي هَلْ رَأَيْتَ البَحْرَ}؟
حَتَّـــى إِذَا جَـــنَّ الظَّـــلامُ وَاخْـــتَلَطْ جَاءُوا بِمَزْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[327]

ماذا تقولون؟ هل يجوز؟
توافقونه على هذا القول؟
هذا لا يجوز، لكن لو جاء عن العرب، إي أقول: نحن الآن ما نقول هذا الكلام، لا يصح أن نقول {أَكْرَمَنِي الَّذي هَلْ رَأَيْتَ البَحْرَ}، لكن لو جاء عن العرب مثل هذا التركيب لَزِمَنا أن نُؤَوِّلَهُ.
{رَأَيْتُ الَّذِي مَا أَكْثَرَ نُعَاسَهُ!}، هل يجوز هذا ولَّا لا؟
... كثير النُعاس....
أَلَّا تكون إنشائية، و{مَا أَكْثَرَ نُعَاسَهُ!}إنشائية ولَّا لا؟
لا، إنشائية، التعجب إنشائية.
إذا قال قائل: مِن أين أخذْنَا هذه الشروط؟
نقول؛ يعني من كلام ابن مالك: {أَخَذْنَاها مِن التمثيل}.
هل أحدٌ منكم يَعرف يُعرب: «**كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ**»، مَن يُعرب الجملة؟
«**عِنْدِي**»: أَعْرِبْها؟
ظرف مكان مبني، ولَّا منصوب معرب؟
مبني على ايش؟
مبني على السكون.
والظرف؟
الظرف متعلِّق بمحذوف تقديره صلة الموصول، الظرف متعلق بمحذوف تقديره: «اسْتَقَرَّ»، صِلة الموصول.
«**الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ**»؟
«**الَّذِي**»: اسم موصول مبني في محل..
مبني على ايش؟
مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ.
خبر المبتدأ الذي هو «**مَنْ**»، في قوله «**مَنْ عِنْدِي**».
مبتدأ ثانٍ؟
مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، والهاء مضاف والهاء ضمير مبني في محل جر بالإضافة.
و«**كُفِلَ**»: فعل ماض مبني للمجهول على الفتح، والفاعل ضمير....
الفاعل؟!
نعم الفاعل.
كيف تقول: الفاعل، وأنتَ قلتَ: إنه مبني للمجهول؟
ونائب الفاعل: ضمير مستتر... تقديره هو.
والجملة؟
وجملة «**كُفِلَ**» خبر المبتدأ الذي هو «**ابْنُهُ**»، وجملة «**ابْنُهُ**» وما بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
صحيح.
الموصول الثاني خبر الموصول الأول؟
إي نعم، الموصول الثاني خبر الموصول الأول، {الَّذِي عِنْدِي هُوَ الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ}؛ هذا المعنى.

---

[327] سبق.

ثم قال المؤلف مبيِّنًا صلة {أَلْ}:
الموصول صِلَتُه؛ كما عَرَفْتُم: جملة أو شبه جملة، بشروطه.
فما صِلة {أَلْ} التي قال المؤلف: إنها اسم موصول، ورَجَّحْنا أنها ليست اسمًا موصولًا.
* * *
يقول المؤلف:

وَصِـــــفَةَ صَـــــرِيحَةَ صِـــــلَةَ أَلْ[328]

«**صِفَةٌ**»: خبر مقدَّم، و«**صِلَةُ أَلْ**»: مبتدأ مؤخَّر.
وإنما اخْتَرْنا أن تكون صفة «**أَلْ**» هي المبتدأ؛ لأنها معرفة، و«**صفة**»: نكرة، والأصل أن المعرفة هو المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، فلا بد أن يكون معلومًا، فإذا جاءت الكلمتانِ؛ كلُّ واحدة تَصْلُح أن تكون مبتدأً، فاجعل المبتدأ هو المعرفة؛ لأنه محكوم عليه.
إذًا؛ «**صِفَةٌ صَرِيحةٌ**»: خبر مقدَّم، و«**صِلَةُ أَلْ**»: مبتدأ مؤخَّر.
فما هي الصفة الصريحة؟
الصفة الصريحة: هي التي لا يَشُوبُها تأويلٌ، وهي ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.
وخَرَج بقولنا «**صَرِيحة**»: الصفة التي ليست بصريحة، مثل أن يكون مصدرًا؛ المصدر يُوصف به، فيُقال: {فُلانٌ الرِّضا}، {فلانٌ العَدْل}، فهنا: {الرِّضا، والعَدْل} ليسا صفةً صريحة، وعلى هذا: فلا تكون {أَلْ} موصولة؛ لأن {أَلْ} الموصوليَّة لا بد أن تكون صِلَتُها صفةً صريحة.
كذلك {الأسد}: قد يُوصف به، ولكنه ليس بصفة صريحة، فـ{أَلْ} الداخلة عليه - ولو في مَقام الوصف - لا تكون موصولة؛ لأن {أَلْ} الموصولية لا تكون صِلَتُها إلا صفةً صريحة.
وأَقْرَبُ من هذا الدَّرب - كما يقولون - أن نقول: {أَلْ} التي تَدخل على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ موصولة، و{أَلْ} التي تَدخل على غير ذلك، ليست بموصولة؛ هذا أَظُنُّه أقربَ.
* * *

وَكَوْنُهَـــا بِمُعْـــرَبٍ الأَفْعَـــالِ قَـــلْ[329]

يعني: كَوْنُ الصِّلة، أو كون «**أَلْ**» موصولةً بمُعرب الأفعال قليلٌ، يعني: كون «**أَلْ**» تُوصف بمُعرب الأفعال.
وما هو مُعرب الأفعال؟
المضارع؛ لأن الماضي والأمر كِلاهُما مبني.
فأفادنا المؤلف أن «**أَلْ**» قد تُوصل بالفعل المضارع، لكنه قليلٌ، قليل عند العرب، وإذا كان قليلًا عند العرب ينبغي أن يكون عندنا أقلَّ.
وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

مَـا أَنْـتَ بِـالْحَكَمِ الْتُرْضَـى حُكُومَتُـهُ ... وَلَا الْأَصِـــيلِ وَلَا ذِي الـــرَّأْيِ وَ الْجَـــــــــــــــــــــــدَلِ[330]

«مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ».
ولاحِظوا أن مقتضى القاعدة في {أَلْ} الشمسية، و{أَلْ} القمرية؛ أن نقول: «مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى»؛ لأن {أَلْ} المُتَّبِع بالتاء: شمسية.
$التَّائِبُ مِنَ الذَّنْب#[331]، ولَّا {الْتَائِب}؟ قمرية، ولَّا شمسية؟
هذا الداخل على التاء؛ شمسية، تقول: $التَّائِبُ مِن الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ#[332]، في القرآن: (التَّائِبُونَ)[التوبة: من الآية 112].

---

[328] «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم، «صريحة» نعت لصفة، «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف، و«أَلْ» مضاف إليه.
[329] «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدرًا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه، و«بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه، «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
[330]
[331]
[332]

لكن هنا ما نجعلها شمسية، نجعلها قمرية؛ لأن {أَلْ} الموصولة بمنزلة المُنْفصل؛ لأن الموصول هو صِلة، فيقال في نُطْقِ البيت: «مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى».
«الْتُرْضَى»، ولا نقول: {الْتُرْضَى}.
«حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ»
ويُوصل بها الظرفُ، أي: يُوصل بـ{أَلْ}، تُوصل {أَلْ} بالظرف، لكنه أيضًا قليل، وعليه قول الشاعر:

مَـنْ لَا يَـزَالُ صَـابِرًا عَلَـى الْمَعَـهْ فَهُـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَهْ[333]

معنى «عَلَى الْمَعَهْ»، يعني: على الذي مَعَهُ، يعني: الإنسان الذي يَصبر على ما معه مِن النفقة والعَيْش، فهو حَرِيٌّ بعيشةٍ ذاتِ سِعَةٍ؛ لأن الله تعالى قال: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا)[الطلاق: من الآية 7]، والقَناعةُ كَنْزٌ لا يَفْنَى.
إذًا؛ تُوصل {أَلْ} قِياسًا باسم الفاعل، مثل: {الضَّارب}، واسم المفعول مثل: {المَضْروب}، والصفة المشبهة مثل: {البَطَل}، وتُوصل قليلًا بالفعل المضارع، وعليه قول الشاعر:

مَـا أَنْـتَ بِـالْحَكَمِ الْتُرْضَـى حُكُومَتُـهُ وَلَا الْأَصِـــيلِ وَلَا ذِي الـــرَّأْيِ وَ الْجَـــــــــــــــــــدَل[334]

وتُوصل أيضًا قليلًا بالظرف؛ شبه جملة، وعليه قول الشاعر:

مَـنْ لَا يَـزَالُ صَـابِرًا عَلَـى الْمَعَـهْ فَهُـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَهْ[335]

سبق لنا أن صِلة {أَلْ} هي ثلاث أشياء، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.
وهل تُوصل في غير ذلك؟ هل تُوصل {أَلْ} بغير هذه الثلاثة؟
لا تُوصل. توصل بايش؟
وفي الفعل المضارع.
الفعل المضارع ذَكَره ابن مالك، قال:
«**وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبٍ الَافْعَالِ قَلْ**».
الشاهد على ذلك؟

مَـا أَنْـتَ بِـالْحَكَمِ الْتُرْضَـى حُكُومَتُـهُ وَلَا الْأَصِـــيلِ وَلَا ذِي الـــرَّأْيِ وَ الْجَـــــــــــــــــــدَل[336]

وصِلَتُها بالظرف؟

مَـنْ لَا يَـزَالُ صَـابِرًا عَلَـى الْمَعَـهْ فَهُـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذَاتِ سِـعَهْ[337]

يعني معناه: أن الذي لا يزال صابرًا على الذي مَعَهُ، فإنه حَرِيٌّ بعيشة ذات سعة.
«مَنْ لَا يَزَالُ»، هذه «مَنْ» الشرطية.
الشاهد قوله: «عَلَى الْمَعَهْ»، يعني: على الذي مَعَهُ.

* * *

قال المؤلف:

أيٌّ كَـ: مَـا وَأَعْرِبَـتْ مَـا لَـمْ تُضَـفْ[338]

هذا مبتدأ الدرس اليوم.

333

334

335

336

337

[338] «أي» مبتدأ، «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أي»، «ما» مصدرية ظرفية، «لم» حرف نفي وجزم، «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أي».

«**أَيٍّ كـ: مَا**».
«**أَيٍّ**» مَنْ يُريد ابن مالك؟
يُريد «**مَا**» التي سَبَقَتْ في كلامه:

وَمَــنْ، وَمَــا، وَألْ تُسَــاوِي مَــا ذَكِــرْ[339]

فـ«**أَيٍّ كـ: مَا**» الموصولة، أي أن: «**أَيًّا**» تُستعمل اسمًا موصولًا؛ عامًّا أو خاصًّا؟ عامًّا «كـ: مَا»، «**أَيٍّ كـ: مَا**».
ونحن نعلم أن «**أَيًّا**» لها استعمالات: تأتي استفهامية؛ كثيرة، وتأتي شرطية.
استفهامية، تقول: {أيُّ الرجلينِ قامَ؟}.
شرطية: (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)[الإسراء: من الآية 110].
هل تأتي موصولة؟
جمهور النحويين على أنها تأتي موصولة، وعليه مشى ابن مالك في قوله: «**أَيٍّ كـ: مَا**».
وقال بعض العلماء؛ علماء النحو: إن «**أَيًّا**» لا تأتي موصولةً، لا تأتي إلا شرطية أو استفهامية.
ولكن إذا وُجد ما ظاهِرُه أنها موصولة، فإنه عندهم يُؤَوَّل حتى يكون استفهامًا؛ هذا خلاف.
قال:
«وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ... إلى آخره».
لمَّا ذَكَرَ حُكْمَها من حيث أنها تأتي موصولة، ذَكَر حكمَها من حيث الإعراب، يعني: وإذا جاءت موصولة، هل تكون مبنية كما هو شأن الموصولات، أو تكون معربة؟
فَصَّل، قال: «**وَأُعْرِبَتْ**»، إلا بشرطين.
البحث الأول في «أَيّ»: هل تأتي موصولة أو لا؟
الجواب: أكثرُ النحويين على أنها تأتي موصولة، وقيل: لا تأتي إلا شرطية أو استفهامية؛ هذا واحد.
البحث الثاني: وإذا كان موصولة؛ هل تكون معربة، أو تكون مبنية؟ يعني: هل تكون مبنية كسائر الموصولات؛ لأن الموصولات التي مرت علينا كلها مبنية، أو نكون معربة؟
ذَكَر المؤلف أنها تكون معربةً إلا بشرطينِ، وكوننا نقول: {أُعْرِبَتْ إلا بشرطينِ}، يدل على أن الأكثر فيها الإعرابُ؛ لأن البناء واردٌ على الإعراب.

* * *

قال:

وَصَــدْرُ وَصْــلِهَا ضَــمِيرٌ انْحَــذَفْ[340]

يعني: ما لم تكن مضافة.
«**وَصَدْرُ وَصْلِهَا**»، يعني: صدر صلتها.
«**ضَمِيرٌ انْحَذَفَ**»، يعني: فإذا جاءت مضافة، وكانت صلتُها اسمية، وصَدْرُ الصلة محذوف؛ فحينئذٍ تُبنى.
إذًا؛ تُبنى بشرطين:
أن تكون مضافةً.
والثاني: أن يكون صَدْرُ صلتِها ضميرًا، وإذا كان صَدْرُ صلتِها ضميرًا صارت الصلة اسمية أو فعلية؟
اسمية، تكون الصلة اسمية.
وعلى هذا فنقول: «أيٍّ» تُبنى بشرطين:
الأول: أن تكون مضافة.
والثاني: أن تكون صلتُها اسميةً حُذِفَ صَدْرُها، وإذا كانت اسمية حُذِف صدرُها فلا بد أن يكون ضميرًا، ولهذا قال: «**وَصَدْرُ وَصْلِهَا**».

---

[339] سبق في نفس الباب.
[340] «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه، «ضمير» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي، «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ضمير»، والتقدير: أي مثل ما- في كونها موصولًا صالحًا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا- وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها ضميرًا محذوفاً.

«**وَصْلِهَا**» بمعنى: صِلَتِها.
«**ضَمِيرٌ انْحَذَفْ**».
ولا يكون ضميرًا إلا إذا كانت الجملة اسمية.
قوله: «**وَصَدْرُ وَصْلِهَا**».
«**الواو**»: نُعربها على أنها حالٌ، يعني: ما لم تُضف والحالُ أن صَدْرَ وَصْلِها ضميرٌ انْحَذَفَ.
أفادنا المؤلف بقوله «**مَا لَمْ تُضَفْ**» إلى آخره: أنها تأتي غير مضافة، أنها قد تأتي غير مضافة.
وأفادنا بقوله «**وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ**»: أنها تأتي، ويكون صَدْرُ وصلِها غيرَ ضمير، وذلك إذا كانت صلتُها جملة فعلية.
وأفادنا بقوله «**ضَمِيرٌ انْحَذَفَ**»: أنه إذا كان موجودًا فإنها تُعرب؛ لأنها لا تُبنى إلا بالشرطين: أن تُضاف، وأن يكون صَدْرُ صلتِها ضميرًا محذوفًا.
{يُعْجِبُني أيٌّ هُوَ قائِمٌ}، هذا المثال: هل هي فيه معربة أو مبنية؟
معربة.
لماذا؟
لأنه فاتَ الشرطان، هنا فات الشرطان، فهي ليست مضافة، وصَدْرُ وصلِها ضميرٌ موجود، فقد فاتَ الشرطانِ.
{يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هُوَ قائِمٌ}؟
معربة، وايش اللي فات؟
أن صَدْرَ الصلة لم يُحذف، موجود.
{يُعْجِبُني أيٌّ قائِمٌ}؟
معربة.
ليش؟
لأنها لم تُضف، صحيحٌ أن صَدْرَ وَصْلِها ضميرٌ مُنْحَذِف، لكنَّها لم تُضَفْ.
{أيٌّ قائِمٌ}: هذه معربة.
{يُعْجِبُني أَيُّهُم قائِمٌ}؟
مبنية ليش؟
لأنها مضافة، وصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ محذوف، صَدْرَ وَصْلِها ضميرٌ مُنْحَذِف.
{يُعْجِبُني أَيُّهُم قامَ}؟
معربة، مبنية، فيها وجهان.
{يُعْجِبُني أَيُّهُم قامَ}؟
مضافة الآن ولَّا غير مضافة؟ موجود الشرط، أحدُ الشرطين موجودٌ ولَّا لا؟
صِلَتُها جملة فعلية، إذا كانت جملة فعلية لا يمكن أن يكون صَدْرُ وَصْلِها ضميرًا؛ لأنه ما يكون ضميرًا إلا إذا كان جملة اسمية.
إذًا؛ {يُعْجِبُني أَيُّهُمْ قامَ}: هذه معربة، ولأنها وإن كانت مضافة الآن، لكن ليس صَدْرُ صِلَتِها ضميرًا محذوفًا.
هذه الصور أربع الآن.
الآن مثال: {يُعْجِبُني أيٌّ هُوَ قائِمٌ}؟ وايش تقول؟
أسألك: معربة ولَّا مبنية؟
تكون مبنية إذا أُضِيفَتْ وحُذِف صَدْرُ صِلَتِها، وقلتُ لكم: لا يُمكن يُحذف صَدْرُ صِلَتِها إلا إذا كانت الجملة اسمية.
{يُعْجِبُني أيٌّ هو قائِمٌ}: وايش تقول؟ مبنية ولَّا معربة؟
... مضافة؟
ليست مضافة، وصَدْرُ وَصْلِها ليس ضميرًا محذوفًا. إذًا؛ فاتَ الشرطانِ، ولَّا لا؟
تكون ايش؟
تكون معربة.
{يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هو قائِمٌ}: معربة أيضًا.
{يُعْجِبُني أيٌّ هو قائِمٌ}:.....

{يُعْجِبُني أيٌّ قائِمٌ}: معربة، إذا لم تُضف - لا تُفَكر - على طول، إذا لم تكن مضافة على طول، قُلْ: إنها معربة. {أيٌّ قائمٌ}.
{يُعْجِبُني أيُّهُم قائِمٌ}: مبنية؛ لأنها مضافة، وصَدْرُ الصِّلة محذوف، التقدير: {يُعْجِبُني أَيُّهم هو قائِمٌ}.
إذا قلتَ: {أَكْرِمْ أيًّا هو قائِمٌ}؟
معربة؟
ولذلك نَصَبْناها، صارت منصوبة.
{مررتُ بأيٍّ هو قائِمٌ}: معربة.
{مررتُ بأيِّهِمْ قائِمٌ}: شُوفوا نُطْقي؛ هل هو صحيح ولَّا لا؟
{مررتُ بأيِّهِمْ قائِمٌ}؟
الله المستعان؛ أنا ما أقل لكم مبنية ولَّا لا؟ نطقي صحيح ولَّا غير صحيح؟
{مررتُ بأيِّهِمْ قائِمٌ}؟
خطأ.
الصواب؟
{بأيُّهُمْ قائِمٌ}، ليش؟
لأنها مضافة، وصَدْرُ الصِّلة ضميرٌ محذوف، فتكون مبنية على الضم.
مبنية على الضم دائمًا؟
لا، البناءُ على الضم إذا أُضيفت، وحُذِف صَدْرُ صِلَتِها؛ الشرطين..
إذًا؛ إذا رأيتَ أنها لم تُضَفْ، وايش تقول؟
على طول، تقول: معربة.
إذا كانت صِلَتُها فِعْلًا، وايش تقول؟
معربة على طول.
إذا كانت جملة اسمية، والضمير موجود؟
معربة.
لا تكون مبنية على الضم، إلا إذا كانت مضافة وصَدْرُ الصِّلة محذوف.
(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)[مريم: 69]، مبنية؟
(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ): هذه ما لها دخلٌ بالموضوع.
(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا).
الاسم الموصول: (أيٌّ)، صح ولَّا لا؟
مضاف، ولَّا غير مضاف؟
مضاف.
(أَشَدُّ): خبر مبتدأ محذوف، التقدير: {أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ}؛ مبنية، ولهذا مضمومة تَجِدُونها الآن، مع أن الفعل واقعٌ عليها.
ولو كانت معربة لَقِيلَ: {لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا}.
قال ابن مالك:
نَسألُ أولًا: «**أيٌّ كـ: مَا**»؛ هل هو مُتَّفِقٌ عليه بين النحويين؟
لا، لكنه رأيُ الجمهور.
والرأي الثاني يقول: «أَيٌّ» لا يُمكن أن تأتي اسمًا موصولًا أبدًا، بل هي: إما استفهام، أو شرط.

* * *

وَبَعْضُـــهُمْ أعْـــرَبَ مُطْلَقَـــا، وَفِـــي[341]

إذًا؛ فيها خلاف حتى في البناء.

---

[341] «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه، «أعرب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم، «مطلقًا» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيًّا مطلقًا، «في» حرف جر.

البناء: لو تَمَّ الشرطانِ ليس مُتَّفَقًا عليه، يعني: لو كانت مضافة، وصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ مُنْحَذِف، فبَعْضُهم أَعْرَبَ مطلقًا.
وايش معنى مطلقًا؟
يعني: سواء أُضيفت وكان صَدْرُ صِلَتِها ضميرًا محذوفًا، أم لا، يعني: يرى أنها معربة مطلقًا، كالاستفهامية والشرطية.
لكن كلمة «**بَعْضُهُمْ**»؛ أَرَاجِعٌ إلى النحويين، أم إلى أهل اللغة؟
الثاني؛ لأن أهل اللغة هم الذين يَنطِقون، أما النحويون فإنهم يُوَجِّهون فقط، فقوله: «**وَبَعْضُهُمْ**»، أي: بَعْضُ العَرَب.
«**أَعْرَبَ مُطْلَقًا**».
«**أَعْرَبَ**»، يعني: «**أَعْرَبَ {أَيًّا} مطلقًا**»، حتى في حال البناء الذي تَمَّ فيه الشرطان، يَرَوْنَها معربةً.
أظنُّ - إن شاء الله - سهلة، أنا أَذْكُرُ أنا... على هذا حِصَّتَيْنِ أو ثلاثة لكي نفهم الكلام هذا، لكن الحمد لله...
«**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**».
نُشوف الآن على هذا الرأي، أقول:
{مررتُ بأَيِّهم أَحْرَصُ على العِلْمِ}؟
لا على الرأي الثاني: صحيح ولَّا غير صحيح؟
وعلى رأي الجمهور؟
خطأ، والصواب: {بأيُّهم}، ما.. {بأيِّ}....، وعلى هذا فقس.

* * *

ثم قال:

.....وَفِـــــــــــــــي

ذَا الْـــــحذْفِ أَيًّـــا غَيْـــرَ أَيٍّ يَقْتَفِـــي[342]

إِنْ يُسْـــتَطَلْ وَصْـــلٌ، وإِنْ لَـــمْ يُسْـــتَطَلْ[343]

فَالْحَـــــذْفُ نَـــــزْرٌ.....[344]

أولًا: أفادنا المؤلف : أنه لا يُحذف العائِدُ المرفوع، إلا إذا كان صَدْرَ الصِّلة، لقوله: «**وَصَدْرُ وَصْلِهَا**».

أما إذا كان فاعلًا، فإنه لا يمكن أن يُحذف، نائب فاعل: لا يمكن أن يحذف، اسم {كان} لا يمكن أن يحذف؛ لا يحذف إلا إذا كان صَدْرَ صِلَة، ولا يكون صَدْرَ صِلة إلا وهو ضميرٌ.
هل يُحذف صَدْرُ الصِّلة المرفوع في غير {أيّ}؟
يقول: يُحذف لكن بشرط: «**إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ**».
يعني: إن كانت الصِّلة طويلةً، وأما إذا كانت غير طويلة، فإنه لا يُحذف؛ الكلام معلوم.
نأخذ سؤال:
عرفنا الآن {أَيّ} أن صَدْرَ صِلَتِها يُحذف في كل حال؛ طالَتِ الصِّلة أمْ لم تَطُلْ.
هل غير {أَيٍّ} يُحذف صَدْرُ الصِّلة منه؟
نقول: نعم؛ بشرط أن تكون الصِّلةُ طويلةً، فإنْ لم تكن طويلةً «**فَالحَذْفُ نَزْرٌ**»: قليل.
نأتي بمثال:
{جاءَ الَّذِي قائِمٌ}:
{الذي}: اسم موصول، {قائِمٌ}: خبر مبتدأ محذوفًا، والتقدير: {هُوَ قائِمٌ}.
الصلة طويلة، ولَّا كلمة واحدة؟

---

[342] «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفي» الآتي، «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له، «أَيًّا» مفعول به لقوله «يقتفي» الآتي، «غير» مبتدأ، وغير مضاف، و«أي» مضاف إليه، «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتفي ويتبع أيًّا في جواز حذف صدر الصلة إذا كانت الصلة طويلة.

[343] «إن» شرطية، «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، «وصل» نائب فاعل ليستطل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل فغير أي يقتفي أيًّا، «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «وصل».

[344] سيأتي إعرابه.

كلمة واحدة، إذًا: لا تحذفه؛ لأن الصلة غير طويلة، وابن مالك يقول: «**وَفِي ذَا الْـحذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ**».
فيَجب أن تقول: جاءَ الذي ايش؟ {هو قائِمٌ}.
{جاءَ الَّذِي رَاكِبٌ بَعِيرَهُ}، الصلة طويلة ولَّا قصيرة؟.....
المهم: أنها أكثر من مفرد، {جاءَ الَّذِي رَاكِبٌ بَعِيرَهُ}؛ الصِّلة طويلة، يعني {بَعِيرَهُ} هذه: مفعول به.
ويجوز أن تقول: {جاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ بَعِيرَهُ}، وإنما جاز الحذفُ في هذه الصِّلة؛ لأنها طويلة.
إذًا: البحث هذا أيضًا سهل؛ إن شاء الله.
.....
بس، الضمير مع اسم الفاعل ليس بجملة.
لا لا سهلة، السؤال: هل يُحذف صَدْرُ الصِّلة مع غير {أَيّ}؟
إنْ طالَتِ الصِّلة حُذِف، وإنْ لم تَطُلْ فهو قليل.
الضابط: إذا صار كلمة واحدة معناه: ما طَالَ، إذا كان كلمة لها مُتَعَلَّق: فهي طويلة.
{جاءَ الَّذِي هو جالِسٌ عِنْدَكَ}: هذا طويل، يجوز أن تقول: {جاءَ الَّذِي جالِسٌ عِنْدَكَ}: تَحذف؛ لأن الصِّلة طويلة.
قال الله تعالى: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[الأنعام: من الآية 154] قراءة.
فيها قراءة: (عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)[الأنعام: من الآية 154]؛ هذه القراءة من القليل، ولَّا من الكثير؟
(تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)....
هذا من القليل؛ لأن ما فيه إلا كلمة واحدة، والتقدير: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ}، وحُذِفَتْ {هُوَ}، لكن على وجه القِلَّة، مع أنه قليل، لكن القراءة المشهورة: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنَ)[الأنعام: 154]؛ الآن عرفنا الحُكم ولَّا لا؟

السؤال: هل يُحذف صَدْرُ الصِّلة إذا كان الموصول غير {أَيّ}؟
الجواب: إنْ طالَتِ الصِّلة فنَعَمْ، وإنْ لم تَطُلِ الصِّلة فالحذفُ قليل.
نرجع الآن إلى كلام ابن مالك المعقَّد :
قال:
وَفِي ذَا الْـحذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي!.
فِي ذَا الحَذْفِ!.
ذَا!: اسم إشارة، والمشار إليه: حَذْفُ صَدْر الصِّلة، وهو الضمير.
أَيًّا!: مفعول مقدَّم لـ**يَقْتَفِي!**.
و**غَيْرُ أَيٍّ!**:
غَيْرُ!: مبتدأ، وجملة **يَقْتَفِي!**: خبره.
وتقدير هذا الشطر: و**غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي أَيًّا!** في هذا الحَذْف، فتكون **غَيْرُ!**: مبتدأ، وجملة **يَقْتَفِي!**: خبره، و**أَيًّا!**: مفعول مقدَّم لـ**يَقْتَفِي!**.
ثم قال: **إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ!**.
يعني: إنْ كان الوَصل طويلًا.
وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْـحذْفُ نَزْرٌ!.
فَالحَذْفُ نَزْرٌ!، أي: قليل.
معناه: أنه إذا طالَتِ الصِّلة فالحذفُ كثيرٌ.
وَفِي ذَا الْـحذْفِ!، أي: وفي هذا الحذف، أيُّ حذف هو؟
حَذْفُ صَدْرِ الصِّلة.
غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي!، يعني: يَتْبَعُهُ، يعني:.....
فصار الإعراب:
غَيْرُ!: مبتدأ، وهو مضاف إلى **أَيٍّ!**، وجملة **يَقْتَفِي!**: خبره، **أَيًّا!**: مفعول مقدَّم، **وفِي ذَا الحَذْفِ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**يَقْتَفِي!**.
والتقدير: وغَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي أَيًّا في هذا الحَذْفِ.

لكن اشْتَرَط، قال:
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحذْفُ نَزْرٌ!، أي: قليل.
{جاءَ الَّذي هو راكبٌ سيارَتَهُ}؛ الصِّلة طويلة، يجوز الحذف ولَّا لا؟
جوز، بكثرة، فتقول: {جاءَ الَّذي راكِبٌ سيارَتَهُ}.
{جاءَ الَّذي هُوَ ذَكِيٌّ}: قصيرة، حذفها قليل، يجوز لكن قليل: {جاءَ الَّذي ذَكِيٌّ}.
العائد: الضمير الَّذي يَعود على..
اختلف العلماء في **أيّ!**؛ هل تأتي موصولة أو لا؟ وما رأي الجمهور؟
أنها تأتي موصولة.
والَّذين قالوا {تأتي موصولة} اختلفوا؛ هل تُعرب أو تُبنى، وأيهما المشهور؟
تُبنى في بعض الأحوال، وتُعرب في بعض الأحوال.
متى تُبنى؟
إذا كانت مضافة.... محذوف.
{يُعْجِبُني أَيٌّ هو قائِمٌ}؛ ماذا تقول فيها: أَتُعْرب أم تُبنى؟
.... ليش؟
لأنها لم تُضَف، ما يحتاج، لم تضف يكفي، لأنها إذا اختل أحد الشرطين..
{يُعْجِبُني أَيٌّ قائِمٌ}؟
ليش؟
لأنها لم تُضَفْ.
{يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هو قائِمٌ}؟
معربة؛ لأنها ما تَمَّتِ الشروط، شروط البناء لم تتم، ويُحذف صَدْر صِلَتِها، هنا هي مضافة، ولم يُحذف صَدْر الصِّلة؛ فتكون معربة.
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا!.
مَنِ المراد؟ بعضُ مَنْ؟
بعض العرب، ولَّا بعض النحويين؟
بعض العرب.
لماذا؟
لأن العرب هم الَّذين يتكلمون، يعربون الكلمات أو يَبْنُونها.
هل تُحذف صَدْر الصِّلة إذا كان الموصولُ غيرَ {أَيٍّ}؟
يجوز الحذف، يقول: إنْ طالتِ الصِّلة جازَ الحذف، وإنْ لم تَطُلْ فالحذف قليلٌ.
هل تحفظ شيئًا من كلام ابن مالك يدل على هذا؟
وَفِي ذَا الْحذْفِ أَيًا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَفِي!.
إِنْ يَسْتَطِلْ وُصِلْ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ!.
فالحَذْفُ نَزْرٌ!.
هل يُحذف المرفوع غيرُ صَدْر الصِّلة؛ يعني: ما وقع فاعل أو نائب فاعل، هل يحذف أو لا؟
السؤال: عَرَفْنا الآن أن.... يُحذف بشروطه التي ذَكَرها المؤلف، فهل غيرُه يُحذف، يعني: هل يحذف الفاعل؟ هل يُحذف نائب الفاعل؟ هل يحذف اسم {كان}؟
إذا دلت... يحذف، يعني: فيه تفصيل.
يعني: إذًا؛ تقول: {جاءَ اللَّذانِ قامَ} أو {قامَا}.
هل يجوز {جاءَ اللَّذانِ قامَ}؟
لا يجوز، ولهذا يَجوز الحذف في المرفوع إذا كان صَدْر صِلة.
* * *

ثم قال المؤلف في ابتداء درس اليوم:

فَالْـــحذْفُ نَـــزْرٌ، وَأَبَـــوْا أَنْ يُخْتَـــزَلْ[345]

يعني: يُحذف.

إِنْ صَـــلَحَ الْـــبَاقِي لِوَصْـــلٍ مُكْمِـــلِ[346]

أَبَوْا!: الضمير يعود على مَنْ؟
على العرب **أَنْ يُخْتَزَلْ!**، لا يجوز أن أقول **أَبَوْا!** يعني: النُّحاة؛ لأن هذا ممكن أن النحويين يقولون: هذا ممنوع؛ لأنه لم يُسمع.
والأقرب هو هذا: أن الفاعل في **أَبَوْا!** يَعود إلى النحويين؛ لأن العرب ما عندهم، يأبون أو يُوافقون، يتكلمون بكلام، هم يعرفونه.
فالظاهر: أن قوله **أَبَوْا!**، يعني: النحويين.
وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ!، أي: أن يُحذف.
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ!.
ووجه ذلك: أنه إذا صَلَح الباقي بوَصْل مُكْمِل لم يكن هناك دليل على المحذوف؛ لأن الباقي صالح فلا دليل على المحذوف، مثاله:
جاءَ {الَّذي هو في البَيْت}، الآن صَدْرُ الصِّلة ما هو؟
{هو}؛ موجود: {جاء الَّذي هو في البيت}.
فإنْ حَذَفْتَ، وقلت: {جاء الَّذي في البَيْت} لم يَصِح؛ لأن {في البيت} تَصلح أن تكون صِلة، وإذا كان الباقي بعد الحَذف يَصلح أن يكون صِلةً، فإنه لا يجوز حذفُ صَدْر الصِّلة.
فإن قال قائل: أيُّ فَرْقٍ بين أن تقول: {جاء الَّذي هو في البيت}، أو {جاء الَّذي في البيت}؟
قلنا: الفرق بينهما التخصيص؛ جاء {الَّذي هو في البيت}، يعني: لا غيره، {جاء الَّذي في البيت}، يعني: لا غيره؟
لا؛ قد يكون معه غيره، فالفائدة إذًا: التخصيص.
فإذا قال قائل: {جاء الَّذي هو البيت}، وأراد أن يَحذف {هو}، قلنا: لا تحذف، قال: يَصلح الباقي للصِّلة، قلنا: وهذا الَّذي مَنَعَكَ أن تَحْذِفَه، والباقي لا يَصلح للصِّلة على الوجه الَّذي نُريده مع بقاء صَدْر الصِّلة.
يعني: لا يدلُّ الباقي، لا يدل على ما تدل عليه الصِّلة إذا كان صَدْرُها موجودًا، واضح؟
غير واضح.
{جاء الَّذي هو في البيت}، هذه صلة الموصول؛ الجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، {هو في البيت}، {هو}: مبتدأ، {في البيت}: جار ومجرور خبر المبتدأ؛ هذه الصِّلة، فالصِّلة الآن جملة ولَّا غير جملة؟
جملة اسمية.
{جاء الَّذي في البيت}؛ الصِّلة: جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: {استَقَرَّ في البيت}، فالصِّلة: شبه جملة، وليست جملة.
فإذا قال قائل: إذًا أَحْذِف {هو}، وأُبْقِي {في البيت}..... بذلك، قلنا: صحيح: أنه... بذلك، لكن يَفوتُ المعنى الَّذي يَحصل إذا أَتَيْنا بايش؟
بـ{هو}، ما هو المعنى؟
الحَصْر، والتَّخْصيص؛ {جاء الَّذي هو البيت}، يعني: لا غيره.
أما إذا قلتَ: {جاء الَّذي في البيت}، فيحتمل أن معه غيرَه.
فلهذا نقول: إذا صَلُح الباقي بعد حَذْفِ صَدْر الصِّلة للصِّلة، فإنه لا يجوز حذفُ الصَدْر، لا يجوز؛ لأنه وإنْ صَلَح إعرابًا، لكن يَفوت المعنى المقصود في إثبات صَدْر الصِّلة.

---

[345] !فالحذفالفاء واقعة في جواب الشرط والحذف: مبتدأ، !نزرخبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط. !وأبوافعل وفاعل، !أنمصدرية، !يختزلفعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى !وصل@، والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

[346] !إنشرطية، !صلحفعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف، !الباقيفاعل صلح، !الوصلجار ومجرور متعلق بصلح، !مكملنعت لوصل.

قال:
وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلُوا!.
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ!.
وخلاصة الكلام الآن:
أنه يجوز حذفُ العائد المرفوع، ما هو العائد؟
الَّذي يعود على الموصول، يجوز بشرط: أن يكون صَدْرَ الصِّلة، وأنْ تكون الصِّلة طويلةً إلَّا في {أَيّ}؛ فإنه يجوز حذفُ صَدْر صِلَتِها وإنْ لم تكن الصِّلة طويلة، فإن لم تكن الصِّلة طويلة فهو في {أَيٍّ} كثير وفي غيرها قليل.
السؤال على هذه الشروط:
هل يُحذف الفاعل؟ نائب الفاعل؟ اسم {كان}؟
لا.
بقي لنا العائد إذا كان منصوبًا؛ هل يُحذف؟

* * *

قال:

وَالْـــــحَذْفُ عِنْـــدَهُمْ كَثِيـــرٌ مُنْجَلِـــي[347]

فِـــي عَائِـــــدٍ مُتَّصِـــلٍ إِنِ انْتَصَـــبْ[348]

بِفِعْـلٍ، أو وَصْـفٍ، كَـــ: مَـنْ نَرْجُـو يَهَـبْ[349]

وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ!، أي: عند العرب.

كَثِيرٌ مُنْجَلِي!، أي: واضح.
في عائدٍ مُتَّصِل!: هذه واحدة.
الثاني: منصوب بفعل أو وَصْف.
فإذا كان العائد منصوبًا بفعل أو وصف، وكان متَّصلًا، فإنه يَجوز حذفُه.
مثاله: **كَـ: مَنْ نَرْجُو يَهَبْ!.**
مَنْ! هنا ليست شرطية، بل هي اسم موصول بمعنى {الَّذي}، أي: كالَّذي نَرْجُوهُ يَهَبُ لَنَا.
و**يَهَبْ!**: هنا مرفوعة في الأصل، لكنْ سُكِّنَتْ للرَّوِي؛ لأنها آخر البيت.
مَنْ نَرْجُو يَهَبْ!، أصلُها: مَنْ نرجوه يَهَب، أي: يَهَبُ لنا .
الضمير في **نَرْجُو!**: متصل، ولَّا منفصل؟
متصل، والناصب له فعل، فانطَبَقت عليه الشروط.
لو قلت: {الَّذي إِيَّاهُ نَرْجُو يَهَب}: هل يَجوز؟
لا.
ليش؟
لأن الضمير منفصل.
فإذا قال المتكلِّم: أنا أُريد ضميرًا متصلًا.

---

[347] !والحذفمبتدأ، !عندهمعند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه، !كثيرخبر المبتدأ، !منجليخبر ثان، أو نعت للخبر.

[348] !في عائدجار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى في البيت السابق، !متصلنعت لعائد، !إنشرطية، !انتصبفعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يرجع إلى عائد.

[349] !بفعلجار ومجرور متعلق بانتصب، !أو وصفمعطوف على فعل، !كمنالكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ، !نرجوفعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، ومفعوله محذوف، وهو العائد، والتقدير: كمن نرجوه، والجملة لا محل لها صلة، !يهبفعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على !منوالجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

قلنا: إذا أَرَدْتَ ضميرًا متصلًا فاتَتِ الفائدةُ بالضمير المنفصل؛ لأنك إذا قلتَ: {كالَّذي إيَّاهُ نَرْجُو}، ليس كقولك: {كالَّذي نَرْجُوهُ}؛ لأن الجملة الأولى {كالَّذي إيَّاهُ نَرْجُو}، تفيد: التخصيص والحَصْر، أما {مَنْ نَرْجُوهُ} لا تُفيد التخصيص والحَصْر.
ولهذا نقول: {كالَّذي إيَّاهُ نَرْجُو} لا يجوز أن تَحذف العائد فيها؛ لأنك إذا حذفتَ العائدَ فيها اختلَّ المقصود بالكلام؛ وهو: الحصر.
إذا قلتَ: {الَّذي لا نَرْجُو إلَّا إيَّاهُ يَهَبُ}، فحَذَفْتَ وقلتَ: {الَّذي لا نَرْجُو إلَّا يَهَبُ}، يجوز ولَّا ما يجوز؟
لا يَجوز.
فصار حَذْفُ العائد المنصوب يُشترط فيه شرطان:
الشرط الأول: أنه متصل.
والثاني: أنه منصوب بفعل، أو وَصْف.
فإذا قلتَ: {جاء الَّذي إنَّهُ قائِمٌ}، وحذفتَ العائِدَ، وقلتَ: {جاء الَّذي إنَّ قائِمٌ}؟
منصوب ومتصل، لكنه منصوب بغير الفعل ولا الوصف، فلا يجوز حذفُه؛ لأن ابن مالك اشتَرط أن يكون منصوبًا بفعل أو وَصْف.
الفعل: جاء بالمثال {كَمَنْ نَرْجُو يَهَبُ}.
الوصف: {جاء الَّذي الرَّاجُوهُ يَهَبُ}، {الرَّاجُوهُ}، بمعنى: نَرْجُوهُ.
فهنا يصلح أن يُحذف؛ لأنه منصوب بوصف، فإذا نُصب بوَصْف أو فِعْل فإنه يجوز، أما إذا نُصب بغيره فلا يجوز.
إذا قلتَ: {الَّذي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَم}، وحذفتَ الهاء وقلتَ: {الَّذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَم}؛ يجوز أو لا؟
ليش؟
لأنه منصوب بوَصْف، {مُعْطِي}: وَصْف؛ {الَّذي أنا مُعْطِيكَهُ دِرْهَم}، فقلتَ: {الَّذي أَنَا مُعْطِيكَ - مُعْطِيكَ بالكاف - دِرْهَم}، نقول: هذا صحيح؛ لأنه منصوب بوَصْف.
خلاصة الدرس الليلة:
أنه يَجوز حَذْفُ العائد المنصوب بشرط: أن يكون متصلًا، وأن يكون ناصِبُه فِعْلًا أو وَصْفًا.
والمؤلف يقول: إنه كثير، ولكنه ليس بأَكْثَر، هو كثير لكنْ ليس بأَكْثَر؛ الأَكْثَر وُجودًا، لكنَّ حَذْفَه كثيرٌ.

* * *

ثم قال:

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بَوصْـفٍ خُفِضَـا[350]

.....

كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا الْمَوْصُـولَ جَـرْ[351]

الآن انتقل إلى حذف العائد المجرور:
المجرور: قد يُجر بوَصْف، وقد يُجر بحرف، ولكلٍّ منهما شروط.
فيقول: **كَذَاكَ حَذْفُ مَا بَوصْفٍ خُفِضَا!.**
يعني: العائد المجرور هل يُحذف؟
نقول: يُحذف، لكنْ: أحيانًا يُجر بوَصْف، وأحيانًا يُجر بحرف.
إذا جُرَّ بوَصْف فإنه يجوز حذفُه، مثاله: قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[طـه: من الآية 72]، وهو المراد بقول المؤلف:

---

[350] !كذاكالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، !حذفمبتدأ مؤخر، وحذف مضاف، و!ماسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، !بوصفجار ومجرور متعلق بقوله !خفضالآتي، !خفضَاخفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على !ماوالجملة لا محل لها من الإعراب صلة.
[351] سيأتي.

كَأَنْــتَ قَــاضٍ بَعْــدَ أَمْــرٍ مِــنْ قَضَــى[352]

يُشير إلى الآية.
ما هو الأمر المُنْقَضى؟
الأمر المنقضى: {قْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)، هذه (مَا): اسم الموصول، و(قاضٍ): وَصْف، وأصلُ الكلام: {اقْضِ ما أَنْتَ قَاضِيهِ}؛ فحُذف الضمير المجرور؛ لأنه مجرور بوَصْف.
لو قلتَ: {أَكْرِم الَّذي غلامُه في البيت}، وأردتَ أن تَحذف {الهاء} في {غلامه}، وتقول: {أَكْرم الَّذي غلامٌ في البيت}؟
لماذا؟
مجرور، حتى (مَا أَنْتَ قَاضٍ) مجرور بالإضافة، لكنْ هنا المضاف إليه غيرُ وَصْف، يعني {غلام} مضاف إلى الضمير المجرور، ولكنَّ {غلام} ليس بوصف، فلا يجوز حَذْفُ الضمير المجرور؛ لأن المؤلف يقول: **كَذَاكَ حَذْفُ مَا بَوصْفٍ خُفِضَا!**، أي: ما خُفِض بوَصْف.
كَأَنْتَ قاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى !، مُرْ **مِنْ قَضَى!**: {اقْضِ}.
اجعلها (مَا أَنْتَ قَاضٍ) قبلها؛ لأنه قال: **كَذَاكَ حَذْفُ مَا بَوصْفٍ خُفِضَا!؟**
(اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ).
فالمؤلف أشار إلى الآية.
..... ما شاء الله:
حَذْف العائد المرفوع بشروطه، حذف العائد المنصوب، نِصْفُ حَذْف العائد المجرور.
ويأتي - إن شاء الله - البقية.
ما المراد بقول المؤلف:
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ!.
صريحة؟
ما هو مُحْتَرَز هذا القول؟
مثل:
مثِّل:
أنا أقول مثالًا الآن:
أنا مبتدئ الآن، مثِّل لي عشان أَفْهَم؟
نتكلم الآن عن **صِفَة صَرِيحَة!** في... {أل}.....؟
لأنه بالصفة صريحة، من غير الصفة غير صريح.....
جاء الأفضل، جاء الأحسن، جاء العدل...
هل تُوصل {أل} بغير الصفة الصريحة؟
بالفعل المضارع، مثاله:

مَــا أَنْــتَ بِــالْحَكَمِ الْتُرْضَــى حُكُومَتُــهُ[353]

وهل تُوصل بغير ذلك أيضًا؟
تُوصل بالفعل المضارع قليلًا.
وهل تُوصل بغيره؟
مثل:

مَــنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِرًا عَلَــى الْمَعَــهْ فَهُــوَ حَــرٍ بِعِيشَــةٍ ذَاتِ سِــعَهْ[354]

---

[352] !كأنتالكاف جارة لقول محذوف: أي كقولك، أنت: مبتدأ، !قاضخبر المبتدأ، !بعدظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجرورًا بالكاف، وبعد مضاف، و!أمرمضاف إليه، !من قضىجار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[طـه: من الآية72] كما قال الشارح.

[353]

[354]

وقالوا أيضًا؛ لكن ما ذَكَرْتُها لكم: إنها تُوصل بالجملة الاسمية، مثل قول الشاعر:
مِـــنَ القَـــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ لَهَـــمْ دَانَـــتْ رِقَـــابُ بَنِـــي مَعَـــدْ[355]

أَيٌّ!، أولًا: هل تُستعمل اسمًا موصولًا؟
وبعضُهم قال: لا تُستعمل إلا استفهامية وشرطية.
هل هي معربة أو مبنية؟
متى تكون مبنية؟
بشرطين:
تُبنى بهذينِ الشرطين.
وتعرب؟
فيما سوى ذلك.
ما تقول في: {يُعْجِبُني أَيُّهُمْ قامَ}؛ أَمَبْنِيَّةٌ هي أم معربة؟
مبنية؟
... شرطان؟
معربة.
اختلف شرطٌ منهما؟
لأن صلتَها فعليةٌ، فلم يُحذف صَدْرُها.
انْطِقْ بها مرفوعة؟ بالمثال، بهذا المثال {يُعْجِبُني أَيُّهُمْ قامَ}؟
انْطِقْ بها معربة؟
{أَيَّهُمْ}.
كيف {أَيَّهُمْ} وهي فاعل؟
نعم: نقول معربة، انْطِقْ بها معربة،...
{يُعْجِبُني أَيُّهُمْ قامَ}.
انْطِقْ بها منصوبة؟
كيف {أَيَّهم قامَ}؟ هذه ما هي منصوبة، فاعل، هذه مرفوعة، {يُعْجِبُني أَيُّهُم قامَ}؛ هذه مرفوعة، أُريدُها منصوبة.
هاتها في جملة مفيدة منصوبة؟
{رأيتُ أَيَّهُمْ قامَ}.
{رأيتُ أَيَّهُمْ قامَ}؛ صح.
مجرورة؟
هل صَدْرُها فيها ضمير؛ ضمير محذوف؟
لا بُدَّ من الشرطين، الآن ما في شرط، الشرطان الثاني ما تَحَقَّقَ، ليس صَدْرُ صلتِها ضميرًا؛ لأنها جملة فعلية.
يُشترط بشرطين: الإضافة، وأن يكون صَدْرُ صِلَتِها ضميرًا.
وهنا الصِّلة فِعل، فصَدْر الصِّلة فِعْل.
نعم، الشرطان لا يَنْفَكَّان، ولهذا نُريد منك أن تُبَيِّن لنا هذا المثال؟ {يُعْجِبُني أيٌّ قائِمٌ}؟
ليش؟
ما الَّذي تَخَلَّف؟
صَدْر صِلَتها ضمير.
هل يُحذف صَدْرُ الصِّلة إذا كان الموصول غير {أَيّ}؟
فالحذف قليل،..... لكن بشرط أن تكون الصِّلة طويلة.
هات الصِّلة طويلة محذوفٌ صَدْرُ صلتها؟
كلمتين هي الطويلة.
لكن هذا الطويل ما يوجد في القرآن؟

355

{جاء الَّذي هو راكبٌ مركبة}، يجب أن تأتي بـ{هو} كي يُعرف أنه طويل، {جاء الَّذي هو راكبٌ مركبة}، ثم تقول: تَحذف {هو}، وتقول: {جاء الَّذي راكبٌ مَرْكَبة}.
ما زاد على رُكنَيْن، رُكْنَي الجملة، ما زاد على الرُّكْنَيْنِ، لكن بشرط أن يكون الركنان موجودين.
هل في القرآن مثال على حَذْف صَدْر الصِّلة، مِن غير طُول، في غير {أَيّ}؟
(ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[الأنعام: من الآية 154]
، الأصل: {على الَّذي هُوَ أَحْسَنُ}، فحُذِف صَدْرُ الصِّلة مع أنها قصيرة.
متى يَمتنع حذفُ صَدْر الصِّلة؟
إذا صَلَح الباقي بوَصل، يعني: إذا كانت الصِّلة تتم بدونه، فإنه لا يجوز حذفُه.
المثال:
{جاء الَّذي هو في البيت}، هل يجوز أن نَحذف {هو}؟
لا يجوز؛ لأن الباقي يَصلح للصِّلة.
وفي {أَيّ}، هذا المثال في {أَيّ}؛ لأن قول ابن مالك: **أَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْا!**، يَشمل ما إذا كان يأتي صِلة لـ{أَيّ}، أو ما سواها
.
{يُعْجِبُني أيُّهم في البيت}، هنا إذا أردنا أن نجعل الصِّلة مبتدأ وخبرًا، لا يجوز الحذف، حذفُ الصَدْر؛ لأنك لو حذفتَه لصَلَح الباقي للوصل.
إذا جعلنا صَدْر الصِّلة {هو} امتنع حذفُها؛ لأن الباقي يصلح للوصل.
{يُعْجِبُني أَيُّهُمُ اسْتَقَرَّ في البيت}.
.... الجار والمجرور والظرف يُقدَّر في {استَقَرَّ}....
إذًا؛ يشترط لحَذْفِ العائد المرفوع ايش؟ أن يكون صَدْر الصِّلة، وبالشروط التي عرفنا؛ أنه لا بد مِن ألَّا يكون الباقي صالحًا للصِّلة، وأيضًا لا يحذف في غير {أَيٍّ} إلا إذا طالت الصِّلة، وإلا فهو قليل.
هل يجوز أن أقول: {جاء الَّذين قامَ}، بناءً على أنني حذفتُ الواو؟
يجوز؟
لماذا؟
لا يُحذف من العائد المرفوع إلا صَدْرُ الصِّلة، أما الفاعل، ونائب الفاعل، واسم {كان}، وخبر {إنَّ} إنْ أَمْكَنَ، فإنه لا يحذف.
ولهذا الشرط اشتَرَطْنَا في حذف المرفوع: أن يكون صَدْر الصِّلة، والثاني: ألا تتم الصِّلة بدونه، فإن تَمَّتْ بدونه فإنه لا يُحذف، ولهذا قال:
وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ !.
إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ!.
هل الحذف قليل أو كثير؟
نقول: أما في {أَيٍّ} فهو كثير، سواء طالت الصِّلة أم لم تَطُل، وأما في غير {أَيّ} فهو قليل إلا أن تَطُول الصِّلة.
فالآن الأسئلة في حذف المرفوع:
أولا:
هل يُحذف غير صَدْر الصِّلة؟
لا يحذف.
هل يُحذف صَدْر الصِّلة إذا صَلَح الباقي للوصل؟
لا يُحذف.
هل حذف صَدْر الصِّلة قليل أو كثير؟
نقول: أما في {أَيّ} فكثير، سواء طالت الصِّلة أم لم تَطُل، أما في غير {أَيّ} فهو قليل، إلا أن تطول الصِّلة، والله أعلم.
سبق لنا الكلام في حَذْفِ العائد إذا كان مرفوعًا؛ فماذا قلنا؟
إذا كان مرفوعًا أولًا: لا يُعتبر إلا إذا كان فاعلًا، أو نائب فاعل، أو اسم {كان}، إنما يُحذف إذا كان ضميرًا صَدْر الصِّلة.
وهل يُشترط لحَذْفِه أو لكثرة حَذْفِه؟ هذا.. لم يبين اسمه.
هل يحذف هذا الضمير، سواء طالت الصِّلة أم لم تطل؟

متى يَمَّتِنع الحذف؟
حذف الضمير المرفوع؟
إذا كان الباقي يصلح أن يكون صلة فإنه يمتنع الحذف.
مثاله: إذا كان الباقي يصلح أن يكون صلة؟
{أيهُمْ في البيت}، {مررتُ بالَّذي هو في البيت}.
الَّذي يصلُح للصلة أن يكون، جملة فعلية أو شبه جملة؟
الَّذي يصلح لأن يكون صلة هو الَّذي يكون جملة فعلية أو شبه جملة؛ إذا قلت: {مررتُ بالَّذي قامَ}، وتدعي أن هناك ضميرًا مقدرًا، أي {هو قامٌ} نقول: لا؛ إذا كنت تُريد هذا الضمير فلا تَحذفْه؛ لأن الباقي يصلح أن يكون صلة.
كذلك {مررتُ بالَّذي عِنْدَكَ}: لو ادَّعَى مُدَّعٍ أنه يريد: {بالَّذي هو عندك}، ولكن حذفه، نقول: لا يمكن؛ لأن الباقي يصلح أن يكون صلة.
وكذلك: {مررتُ بالَّذي في البيت}، لو قال: أنا أريد بـ{الَّذي هو البيت} قلنا: لا؛ لأن الباقي يصلح أن يكون صلة.
المنصوب يُشترط فيه شروط؛ ما الَّذي يُشترط في المنصوب؟
أن يكون متصلًا، أن يكون منصوبًا بفعل أو وصف.
لو قلتَ: {أكرمتُ الَّذي إِيَّاكَ أَكْرَمَ}؟
لا يجوز؛ لأنه ضمير منفصل.
لو ادعى مدعٍ أن الأصل: {أكرمتُ الَّذي أَكْرَمَكَ}، لكن هذا بالكاف، ماذا نقول؟
نقول: إذا كنتَ تريد هذا فإنه يفوتك الفصل، فائدة الفصل، وفائدة الفصل هي: الحصر.
{جاء الَّذي إنه قائِمٌ}؟
لا يجوز، لماذا؟
لأنه منصوب... والمؤلف يقول؟ بايش؟
بفعل أو وصف.
{الَّذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَم}.
ماذا نقول؟
نقول: إذا كنتَ تريد هذا فإنه يَفوتُك الفصل؛ فائدة الفصل، وفائدة الفصل هي: الحَصر.
{جاء الذي إنَّهُ قائِمٌ}؟
لا يجوز، لماذا؟
لأنه منصوب بحرف.
والمؤلف يقول: **بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ!.**
{الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَم}؟
يصح.
لماذا؟
لأنه منصوب بوَصْف، وهو ضمير متصل، فيجوز {الذي أنا مُعْطِيكَهُ دِرْهَم}، ويجوز {الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَم}؛ لأنه ضمير متصل منصوب بوَصْف.
أظنُّ لا حاجة إلى الرجوع إلى {أَيّ}، هل تُعرب أو تُبنى، لأنها دَرَسْنَاها دَراسًا جيدًّا.
تُبنى في حالة واحدة، وهي: إذا كان مضافة، وكان صَدْرُ صِلَتِها ضميرًا محذوفًا، وتُعرب فيما سوى ذلك.
قال المؤلف:
كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا!
كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى!
قد قرأنا هذا.
المجرور، العائد المجرور يُحذف، لكن بشرطين:
الشرط الأول: أن يكون مجرورًا بوَصْف، وأما المجرور بالحرف فله شروط أيضًا؛ ستأتي أكثر.
أن يكون مجرورًا بوَصْف مُسْتَقْبل.
مِن أين أَخَذْنا هذينِ الشرطينِ؟

من قوله: **كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى!.**
يُشير إلى قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[طـه: من الآية 72]، وأصل الكلام: {اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ}.
لو قال قائل: {جاء الذي غلامُهُ في البيت} وأراد أن يَحذف الهاء؟
ليش؟
{جاء الذي غلامُهُ في البيت} يجوز أو لا؟
لماذا؟
أقول: لماذا لا يجوز؟
لأن الضمير مجرور بغير اسم الفاعل، والمؤلف يقول: **كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا!**، وهذا خُفِضَ بإضافة اسمٍ جامد إليه، فلا يجوز.
لو قال: {جاء الذي مَضْرُوبُهُ في البيت}، وأراد أن يَحذف الهاء، فقال: {جاء الذي مَضْرُوبٌ في البيت}؟
... المؤلف قال: **كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى!**.
قَاضٍ!: اسم فاعل.
صحيح، لكنَّ المثال ما يُحدد الوَصْف.
لا بد أن يكون اسم فاعل، وأيضًا بمعنى الحال أو الاستقبال.
فعلى هذا إذا قلتَ: {جاء الذي مَضْرُوبُهُ في البيت}؛ فإنه لا يَستقيم.
قد يقول قائل: أنا أريد {جاء الذي هو مَضْرُوبٌ في البيت}، نقول: يختلف المعنى اختلافًا كبيرًا؛ إذا قلتَ: {جاء الذي هو مَضْرُوبٌ في البيت}، صار الجَائِي هو الذي ضُرِبَ في البيت، وإذا قلتَ: {جاء الذي مَضْرُوبُهُ في البيت} كان الذي في البيت ليس الجَائِي، ولكنه مَنْ ضَرَبَهُ الجَائِي.
المهم؛ ما جُرَّ بالإضافة:
إنْ جُرَّ باسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ جاز حذفُه، ومثاله: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[طـه: من الآية 72].
وإنْ جُرَّ بحرفٍ، أو باسم جامِد، أو جُرَّ بوَصْف غير اسم الفاعل؛ فإنه لا يجوز، لكن ما جُرَّ بحرف، يقول المؤلف فيه:

كَـذَا الّـذِي جُـرَّ بِمَـا الْمَوْصُـولَ جَـرَّ[356]

كَـــمُرَّ بِالّـــذِي مَـــرَرْتُ فَهْـــوَ بَـــرْ[357]!

انتبه للمثال هذا؛ فيه شروط:
كَذَا الَّذِي جُرَّ!.
كَذَا!، يعني: الضمير.
الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرَّ!، أي: بحرفٍ جَرَّ الموصولَ، وعلى هذا فنعرب **الموصولَ!** على أنه: مفعول **جَرَّ!** مقدَّمًا.
وتقدير البيت: كذا الذي جُرَّ بما جَرَّ الموصولَ، أي: بحرفٍ جرَّ الموصولَ؛ بحيث يكون الموصولُ مجرورًا بالباء، والعائِدُ مجرورًا بالباء، فإنِ اختلف الجار فلا حَذْفَ.
الآن يُحذف العائدُ المجرور بالحرف بشرط أن يُجرَّ بالحرف الذي جرَّ الموصولَ، يُؤخذ من قول المؤلف: **بِمَا المَوْصُولَ جَرَّ!**؛ لأن **المَوْصُولَ!** هذه: مفعول مقدَّم لـ**جَرَّ!**، أي: بالذي جرَّ الموصولَ.
ثم مَثَّل، قال: **كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ!.**
فَهْوَ بَرْ!: تكميل للبيت.
مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ!، أصلُها: مُرَّ بالذي مررتُ به، فحُذِف الضمير المجرور بالباء، وحُذف حرف الجر؛ لأنه لا يمكن أن يبقى حرف الجر بدون مجرور.
{مُرَّ بالذي مررتُ بِهِ}: هذا الأصل.
{مُرَّ بالَّذِي مَرَرْتُ}: هذا بعد الحَذْف.

---

[356] !كذاجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، !الذياسم موصول مبتدأ مؤخر، !جرفعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على !الذيوالجملة لا محل لها صلة، !بماجار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله، !الموصولمفعول مقدم لجر الآتي، !جرفعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره يعود على !ماوالجملة لا محل لها صلة.

[357] !كمرالكاف جار لقول محذوف، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، !بالذيجار ومجرور متعلق بمر السابق، !مررتفعل ماض وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره !به@، وقوله: !فهو برالفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

قال الله تعالى: (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[المؤمنون: من الآية 33].
وأصلُه: (مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ)، لكنْ حُذِف العائدُ؛ وهو الضمير المجرور بـ(مِنْ)، وحُذف حرف الجر؛ لأنه لا يمكن أن يبقى وحدَه، وصارت الآية: (مِمَّا تَشْرَبُونَ).
فإن اختلف حرف الجر، فإنه لا يُحذف المجرور.
فإذا قلتَ: {رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ}، {رَغِبْتُ أَنَا فيما رَغِبْتَ عنه أنتَ}؛ فهل يمكن أن نَحذف الهاء في قول {عَنْهُ}؟
لماذا؟
لاختلاف الحرف، فيَتَعيَّن أن يوجد الحرف والجر فيما {رَغِبْتَ عَنْهُ}، ولا يجوز الحذف.
يُشترط أيضًا: أن يكون العامِل الذي تعلَّق به الحرفُ مطابقًا؛ لفظًا ومعنًى، للذي تعلَّق به الموصول، يعني: العامل الذي تعلَّق به حرفُ الجر يكون مطابقًا للعامل الذي جرَّ الموصولَ؛ لفظًا ومعنًى.
أولًا قلنا: يُشترط اتفاق الحرفين؛ هذه واحدة.
الثاني: يُشترط اتِّفاق العامِلين؛ لفظًا ومعنًى.
مثال ذلك: أن تقول:
اتفاق الحرفين، اتفاق العاملين لفظًا ومعنى.
مثاله: {مررتُ بالذي مررتَ بِهِ}، فهنا العاملان متفقان؛ {مررتُ بالذي مررتَ}، كلها مَرَّ، الحرفان متفقان، وهما: الباء، المعنى واحد أيضًا؛ {مررتُ بالذي مررتَ بِهِ}.
فإن اختلف الحرف، امتنع الحذف؛ مثاله: {رَغِبْتُ فيما رَغِبْتَ عَنْهُ}.
وإن اختلف اللفظ في العاملين امتَنَع الحذف.
فلو قلت: {وَقَفْتُ على ما قُمْتَ عليه}، {وَقَفْتُ أَنَا على ما قُمْتَ عليه أَنْتَ}؛ أي: وقفتُ، امتنع الحذف أو لا؟
يمتنع الحذف، لماذا؟
لاختلاف العاملين لفظًا.
لا، المعنى واحد: {وَقَفْتُ على ما قُمْتَ عليه}؛ المعنى واحد، لكن اللفظ مختلف.
ولو قلت: {وَقَفْتُ على ما وَقَفْتَ عليه}، أو {وَقَفْتُ على مَنْ وَقَفْتَ عليه}؛ تريد بالأول: القيام، وتريد بالثاني: الوقف الذي هو التحديث والتَّسليم. فهل يجوز الحذف؟
لماذا؟
لاختلاف العاملين معًا، فصار الشرط في العائد المجرور بالحرف اتفاقُ الحرفين، واتفاقُ العاملين لفظًا ومعنًى، والمثال من كتاب الله Y: (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)[المؤمنون: من الآية 33].
وفي كلام المؤلف: **كَـمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ!**، والله أعلم.
س:
لأن المؤلف ما خَصَّهُ بالمثال.
هذا لعله يريد المثال فقط.
حتى في الأشياء غير ذات الروح.
متى يُحذف عائد الصلة إذا كان منصوبًا؟
.... ضميرًا متصلًا، والشرط الثاني.
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ!.
بِفِعْلٍ، أو وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ!.
مَنْ نَرْجُو يَهَبْ! هذا مثال، مثال لأيِّ شيء؟

.. لكن لأي شيء، للفعل لَّا للوصف؟

الفعل.

نريد مثالًا للوصف؟
للمنصوب بالوصف، العائد المنصوب بالوصف؟
{الدِّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ}، وايش فيه؟
الآن ما فَهِمْنا الكلام من الجملة، الآن لو خَطَبْتَ فقلتَ: {الدِّرْهَمُ الذي أنا مُعْطِيكَهُ}؛ استفدتَ شيئًا؟

موجودٌ، أو سليمٌ، أو ما أشبه ذلك.
ما هو الشاهد؟
ضمير الكاف، ولَّا الهاء؟
الهاء، فأقول: {الدِّرهَمُ الذي أنا مُعْطِيكَ سليمٌ}.
العائدُ المجرور على قسمين:
مثاله: مثال ما.... بوَصْفٍ؟
(فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)[طـه: من الآية 72].
التقدير؟
التقدير: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ).
لو كان اسم مفعول؟
لو كان مخفوضًا باسم مفعول؟
لا يجوز.
مثاله؟
{هذا}: فاعل، نائب فاعل، {مررتُ بالذي هو... مَضْرُوبُهُ}.
{مَرَرْتُ بالذي مَمْلُوكُهُ كَثِيرُ الثَّمَنِ}، يَصلح؟
{مررتُ بالذي مَمْلُوكُهُ كَثِيرُ الثَّمَنِ}، يعني:...، هل يجوز أن أَحْذِف الهاء، فأقول: {مررتُ بالذي مَمْلُوكٌ كَثِيرُ الثَّمَنِ}؟
لا يجوز حذف الهاء...
لماذا؟
صح، هذا من حيث القاعدة، لكن لأنه أيضًا يختلف المعنى، إذا قلت: {مررتُ بالَّذِي مملوكٌ كثيرُ الثَّمَنِ}، فالذي يَتبادر الآن أن العائد في الصلة محذوف، تقديرُه: {هُوَ مَمْلُوك}، فلذلك يَمْتنع إذا كان مخفوضًا باسم مفعول أن يُحذف؛ لأنه ليس اسم فاعل؛ هذا من جهة القاعدة، ولأنه يختلف فيه المعنى اختلافًا واضحًا.
إذا كان مجرورًا بحرف جرٍّ، ما الذي يُشترط؟
يشترط أن.....
والثاني:
لا شرطية.
اتفاق العاملينِ لفظًا ومعنًى.
..... لفظًا ومعنًى.
ومثاله: {مررتُ بالذي مررتَ بِهِ}، فهنا يجوز الحذف، فتقول: {مررتُ بالذي مررتَ}.
ومن القرآن؟
التقدير؟
لو قلتَ: {وقفتُ على ما وقفتَ عليه}، هل يجوز حَذْفُ الهاء في {عَلَيْهِ}؟
{وقفتُ على ما وقفتَ عليهِ}؟
{وقفتُ على ما وقفتَ عليه}؛ إنْ كان المراد: إني وقفتُ هذا البيت على ما وقفتَ عليه بيتَكَ أنتَ؛ جاز أن أقول: {وقفتُ على ما وقفتَ}، وإن كان المرادُ {وقفتُ - أي: كنتُ قائمًا - على الوَقْفِ الذي أنتَ وَقَّفْتَ}؛ فهنا لا يجوز لاختلاف اللفظين أو لاختلاف العاملين معًا.
{قُمْتُ على مَنْ وَقَفْتَ عليه}؟
أنا أردتُ بالوقوف: القِيامَ.
اختلفَا لفظًا، صحيح هذا؟
صار العائدُ: إما مرفوع، وإما منصوب، وإما مجرور.
والمرفوع: إما ضمير هو صَدْرُ الصِّلة؛ فيجوز حذفُه، وقد سبق التفصيل فيه، حذف، هو كثير أو قليل.
وأما غير ضمير الصَّدْر؛ فإنه لا يجوز حذفُه، مثل: {مررتُ باللَّذَيْنِ قامَا}، لا يصح أن أقول: {باللَّذَيْنِ قامَ}، أو: {مررتُ بالذينِ قاموا}، لا يصح أن أقول: {بالذين قام}؛ لأن الضمير المرفوع ليس صَدْرَ صِلَة.

المنصوب: إما أن يُنصب بفعل أو بوَصْف، وحذفُه جائز، بشرط أن يكون متصلًا، فإنْ نُصِب بحرف لم يَجُزْ حذفُه، وإن كان منفصلًا لم يَجُزْ حذفُه أيضًا.
المجرور: إما أن يكون مجرورًا بالإضافة، وإما أن يكون مجرورًا بالحرف.
المجرور بالإضافة: يُشترط أن يكون مجرورًا بايش؟ باسم فاعل، بمعنى الحال أو الاستقبال.
والمجرور بالحرف: يُشترط اتفاقُ العاملين لفظًا ومعنًى، واتفاق الحرفين لفظًا ومعنًى.
وبهذا ينتهي الكلام على حكم الضمير الذي هو العائد.
* * *

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

لله دَرُّ ابن مالك؛ قال: **المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ!**، ولم يَقُلْ: المُعَرَّف بـ{أَل}.
لأن مِن العرب مَن يُعَرِّف بـ{أَمْ}، وهي اللغة الحِمْيَرِيَّة، اللغة الحِمْيَرِيَّة: يجعلون بدل {أَلْ} {أَمْ}، فيقول: {انْظُرْ إلى امْقَمَرِ}، أي: انْظُرْ إلى الْقَمَرِ، ولهذا قال: **المُعَرَّف!**، ولم يقُلْ: بـ{أَلْ}، بل قال: **بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ!**؛ ليشمل: {أَلْ، وأَمْ}.
المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ: هو الخامس من أنواع المعرفة؛ لأن أنواع المعرفة: الضمير، العَلَم، الإشارة، الموصول، المعرف بـ{أل}، والمضاف إلى واحد مما ذُكر هو: السادس، لكن المضاف إلى واحد مما ذُكر كان معرفةً بغيره، وأما هذه الخمسة أنواع؛ فهي معرفةٌ بذاتِها، بنفسها.

* * *

المُعَرَّف بأداة التعريف، قال:

أَلْ حَــرْفُ تَعْرِيــفٍ، أَوِ الــلَّامُ فَقَــطْ[358]

أَوْ! هنا: للتَّنْوِيع؛ تنويع الخلاف.
يعني: أن النحويين اختلفوا؛ هل المُعَرِّف هي: **أل!**، أو اللام فقط؟
فمنهم مَن قال: إنها **أَلْ!**، ومنهم مَن قال: إنها اللام فقط.
أما مَن قالوا بأنها **أَلْ!**، فقالوا: إن اللِّسان ينطق بها **أَلْ!**؛ {الْقَمَر، اللَّيْل، الشَّمْس، النَّهَار}، وما أشبه ذلك.
والذين قالوا: إنها اللام فقط، قالوا: إن الهمزة هنا لم يُؤْتَ بها على أنها من أصل الأداة، لكنْ أُتِيَ بها لِإمكان النُّطق بـ**أل!**؛ لأن **أل!** إذا كانت ساكنة فلا يمكن أن يُنطق بها إلا بواسطة همزة الوصل.
وعلى هذا فإذا قلتَ: {جِئْتُ مِنَ المَسْجِدِ}، هل نقول: إن الهمزة حُذفت لالتقاء الساكنين، أو نقول: إنَّ أصل الهمزة.... موجودة الآن، لأننا لا نأتي بها إلا للضرورة، وهنا لا ضرورة.
في الكتابة؛ إذا أردت أكتب: {مِنَ الْمَسْجِد} إن جعلنا الهمزة من الأداة؛ تأتي بالهمزة أو لا؟
وإذا قلنا: الهمزة ليست من الأداة، وأنها تسقط إذا لم نَحْتَجْ إليها، فلا نَكْتُبْها.
الخلاف في هذا في الواقع ليست له كبير فائدة، والمُتَّبَع الآن: هو أن تأتي بالهمزة، وتكتبها رسمًا، وإنْ لم تكن محتاجًا إليها.

* * *

قال:

فَــنَمَطٌ عَرَّفْــتَ قَــلْ فِيــهِ الــنَّمَطْ[359]

نَمَطٌ عَرَّفْتَ!.
معنى **عَرَّفْتَ!**، يعني: أردتَ تعريفَه.
وقوله: **نَمَطٌ عَرَّفْتَ!** قد يُشكِل؛ لماذا لم يَنصِبْه؟
لأن **عَرَّفَ!** لم تأخذ مفعولَها، نقول لأن **عَرَّفَ!** ليست مُنْصَبَّة على **نَمَطٌ!**، وإنما المعنى: فَنَمَطٌ أَرَدْتَ تعريفَه؛ فيكون المراد بالتعريف هنا: {الإرادة}، ومفعولها محذوف، والتقدير: أردتَ تعريفَه، ولهذا جاءت **نَمَطٌ!** مرفوعة.
فـ**نَمَطٌ عَرَّفْتَ!**.
وَالـ**نَّمَط!**: نوع من..، وجمعُه: {أَنْماط}، كـ{سَبَب} و{أَسْباب}.
يعني: فإذا أردتَ أن تُعَرِّف **نَمَطٌ!**، فقُلْ: {النَّمَط}. وإذا أردتَ أن تُعَرِّف {بَعِير}، فقُلْ: {البَعِير}، ولهذا تَجِد الفرق بين قولِك لِابْنِك: {أَعْطِنِي نَمَطًا..... }.

هي ليست لغة، حتى نقول: لكَ أن تختار ما شئتَ من لغات العرب؛ هي للضرورة، والضرورة تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِها.

---

[358] !ألمبتدأ، !حرفخبر المبتدأ، وحرف مضاف، و!تعريفمضاف إليه، !أوعاطفة، !اللاممبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: أو اللام حرف تعريف، !فقطالفاء حرف زائد لتزيين اللفظ، وقط: اسم بمعنى حسب- أي كاف- حال من !اللام@، وتقدير الكلام: أو اللام حال كونه كافيك، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف.
[359] و!قطعلى هذا إما اسم فعل أمر بمعنى أنته، وتقدير الكلام: !إذا عرفت ذلك فانتهوإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف، أي إذا عرفت ذلك فهو كافيك، وقوله !نمطمبتدأ، !عرفتفعل وفاعل، والجملة في محل رفع نعت لنمط، !قلفعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، !فيهجار ومجرور متعلق بقل، !النمطمفعول به لقل، لأنه مقصود لفظه، وقيل: إن !عرفتفعل شرط حذفت أداته، وجملة !قلجواب الشرط حذفت منه الفاء، والتقدير: نمط إن عرفته فقل فيه النمط، أي إن أردت تعريفه، وجملة الشرط وجوابه- على هذا- خبر المبتدأ، وهو تكلف لا داعي له.

ولكنْ لو قال هذه الشاعر: أَلَيْسُوا رِجالًا؟

سنقول له: بلى.
يقول: وأنا رجلٌ؛ فإذا كان شِعرُهم يُضْطَرُّهم[360] إلى مخالفة اللغة العربية عند الناس، فكذلك أنا.

إن أراد أن يُجادِلَنا، قلنا: اصنِعْ ما شئتَ.

كَذَا وَطِبْتَ[361] النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي[362]

«طِبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ».

يُشير أيضًا إلى بيت... يقول فيه الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[363]

«النَّفْسَ»، هنا: تمييز مُحَوَّل عن الفاعل، وأصلُه: وطابَتْ نَفْسُك.

والتمييز عند جمهور النحويين لا بد أن يكون نكرةً، ولا يجوز أن يكون معرفة، فإذا أُورِدَ عليهم هذا البيت، قالوا: هذا ضرورة، فهي زائدة؛ لأنها دخلتْ على كلمة يجب أن تكون نكرة، هذا وجه الزيادة، دخلت على كلمة يجب أن تكون نكرة؛ صناعة أو لغة؟

صناعة، إلا إذا تأكدنا أن التمييز لم يَرِد عن العرب مُعرَّفًا؛ فهي لغة، لكن - على حال - جمهورُ النحويين يقولون: لا يجوز أن يكون التمييز معرفةً، فإذا جِيءَ بهذا البيت نقول: ضرورة.

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[364]

هل هذا ذمٌّ له، أو مدح؟

لكن هل إن هؤلاء يَسْتَعْتِبون منه، يطلبون العُتبة، ويقولون: ما الذي فَعَلْنا حتى تَصُدَّ عنَّا؟ وأنه رجل - يعني - له قِيمتُه، إذا صَدَّ عن أحد فله قيمته.

الذي يَظْهَر - والله أعلم - أن ابن مالك فَهِمَ هذا، ولهذا قال: **«يَا قَيْسُ السَّرِي»**.

«السَّرِي»...

كما قال ابن مالك في باب المبتدأ:

.....كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[365]

أي: شُرفاء.

فالظاهر أن ابن مالك فَهِم أن هذا الرجل رجلٌ شريف، وأن هؤلاء يَستعتِبون منه، يطلبون منه العُتبة، وأن يَرضى عنهم:

---

[360] - يَضْطَرُّهم .

[361]- نَطَقَها الشيخُ بالضم ، هكذا : وَطِبْتُ .

[362]«كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضًا، «طبت» فعل وفاعل، «النفس» تمييز، «يا» حرف نداء، «قيس» منادى مبني على الضم في محل نصب، «السري» نعت له، وتقدير الكلام: وقولك: «طبت النفس يا قيس» كذلك.

[363]

[364]

[365]سيأتي إن شاء الله في باب: (الابتداء).

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[366]

إذًا: ما علامة كونِها زائدة لاضطرار؟

نقول: إذا دخلت على ما يجب أن يكون خاليًا منها في الشِّعر فهي جائزة للضرورة.

* * *

ثم ذَكَر القسم الثالث، فقال:

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا[367]

لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا[368]

إلى آخره.

ذكرها مرتين، ابنُ مالك ذكرها مرتين.

الأولى: الاسم الموصول، والثانية:.....

للضرورة؛ لأن التمييز لا يمكن أن يكون معرفة، و{الرَّجل} يمكن أن يكون معرفة.

....

ما يمكن أن يكون معرفة.

لو دخل...... التمييز أن يكون نكرة، ثم وجدناه معرفة، قلنا لمن أتى به معرفة: أخطأتَ؛ إذا كان في اختيار، أما إذا كان في ضرورة؛ فالضرورة تُبِيح المَحْظُور.

* * *

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ[369]

فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[370]

تقدَّم لنا أن {أَلْ} زاد أحيانًا بزيادةٍ لازمة، مثل: {اللَّاتِ}، و{الَّذِينَ}، و{اللَّائِي}، وما أشبههم.

وقد تُزاد لاضطرار، مثل: «**بنات الأَوْبَر**»، و«**طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ**»؛ وهذا في ضرورة الشِّعْر.

الموضع الثالث: تُزاد **لِلَمْحِ** الأصلِ؛ هذا الموضع الثالث، أنها تُزاد **لِلَمْحِ** الأصل، ولهذا قال:

«**وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا**»

366

367«وبعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«الأعلام» مضاف إليه، «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتي، «دخلا» دخل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على أَلْ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

368«للمح» جار ومجرور متعلق بدخل، ولمح مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على بعض الأعلام، «أنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي، «نقلا» نقل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على بعض الأعلام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب خبر كان والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

369«كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل، «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل.

370«فذكر» مبتدأ، وذكر مضاف، «ذا» اسم إشارة مضاف إليه، «وحذفه» الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه، «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

«لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا»

قوله «**بَعْضُ الأَعْلَامِ**»: يدل على أنه ليس كل الأعلام، بل بعضها .

«**عَلَيْهِ دَخَلَا**»، أي: الألف واللام، إذا جعلنا الألف في قوله «**دَخَلَا**» للتثنية، فإن جعلنا الألف للإطلاق، أي: إطلاق الرَّوِي، فإن المراد «دَخَل» أي: أداة التعريف.
يعني: بعض الأعلام تُدخل عليه «أَلْ»، ونقول: إنها زائدة، لماذا نقول إنها زائدة؟
لأنها لم تُفِدْ تعريفًا؛ وجودُها وعدمُها سواءٌ، فهي لم تُفِد تعريفًا؛ لأنها دخلت على عَلَم، فتكون زائدة، لكن لماذا تُزاد؟
قال: «لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا»، يعني: أنهم يُدخلونها لأجل أن يَلْمَح السامع ما نُقِل عنه هذا العَلَم، هذا الاسم العَلَم.
مثاله: «**كَالفَضْلِ**»، هل تَعرفون أحدًا يُسمى: الفَضْل؟

نعم: {الفَضْلُ بنُ عَبَّاس}، {الفَضْل}: أصل لو حُذفت {أَلْ}، لَقِيل {فَضْل} صح الكلام، ولم نَحْتَجْ إلى {أَلْ}، لماذا؟

لأنه عَلَم، حَصَلت معرفتُه بالعَلَمِية، فلا حاجة إلى {أَلْ}.

إذًا: تكون {أَلْ} زائدةً، لكنْ لماذا زادُوها؟

قالوا: لأجل لَمحِ الأصل الذي هو المصدر؛ لأن {فَضْل} مصدر؛ {فَضَلَ، يَفْضُلُ، فَضْلًا}، من أجل إذا سَمِعَ السامعُ: {الفَضْل} يَرُوح....؟

إلى المصدر، الذي هو المعنى الذي.. فيه، فيكون تَفاؤُلًا بأن هذا الرجل المسمى بالفَضْل، يكون ذا فضل وذا شَرَف.

الثاني: «**والْحَارِثِ**».

«**والْحَارِثِ**» يسمى: {حَارَثِ}، ويسمى: «**والْحَارِثِ**».

«**والْحَارِثِ**»: هذه {أَلْ} زائدة، ووجه الزيادة فيها: أنه لا يُحتاج إليها في تعريف مَدْخُولها؛ لأن مدخولَها معرفةٌ... ايش؟

عَلَمًا .

إذًا: لماذا أُدْخِلت؟

لِلَمْحِ الأصل؛ وهو: «**الْحَارِثِ**»، اسم فاعل من {الحَرْث}.

كأن هذا الذي وَضَع هذا الاسم له، كأنه أراد التفاؤلَ بأنَّ هذا المسمَّى يَكْبُر ويكون حارِثًا عامِلًا، كما جاء في الحديث: $أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ، وهَمَّامٌ#[371].

«**وَالنُّعْمَانِ**».

«**وَالنُّعْمَانِ**»: مِن أسماء الدَّم، والدُّم أَحْمَر، فيُسمي الإنسان ولدَه «**وَالنُّعْمَانِ**» تفاؤلًا بأن يَظهر أحمرَ، والغالبُ أن الحُمْرة تدل على الصحة والنشاط، ولهذا يُقال للإنسان إذا رُئِيَ وجهُهُ أصفرَ: لا بأس عليكَ....، لكن أَحْمَر يُضرب به المَثَلُ بالقوة والنشاط، فيسمي ولدَه بـ«**النُّعْمَانِ**» لِلَمْحِ الأصل؛ وهو: الحُمْرَة في الدَّم.

هذه {أَلْ} في هذه الأمثلة زائدة. عَلِّلْ؟

للاستغناء عنها بالعَلَمِية السابقة عليها، فهي داخلةٌ على عَلَم.

قال:

«**فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ**» مِن حيث المعرفة.

371

أما من حيث المعنى فيختلف؛ لأن الذي يَضَع {أَلْ} لِلَمْحِ الأصل، ليس كالذي لا يَضَعُها، لكن مِن حيث أنه معرفة ذِكْرُهُ...

* * *

ثم قال:

وَقَــدْ يَصِـــيرُ عَلَـــمًا بِالْـــغَلَبَهْ[372]

مُضَـــافٌ أَوْ مَصْـــحُوبُ أَلْ كَالْـــعَقَبَهْ[373]

قد يكون **عَلَمًا للغَلَبة المضافُ والمحلى بـ«أَلْ»**.

هذا في الحقيقة، قد يَقول قائل: إن الأَوْلى أن يُذكر في باب العَلَم لكن كأنه اسْتَطْرَدَ لمَّا ذَكَر «أَلْ» التي تَدخل على الأعلام....، ذكر شيئًا يُستعمل أيضًا؛ وهو المضاف.

قد يكون **المضافُ عَلَمًا للغَلَبة**، بمعنى: أنه لا يُعرف إلا هذا الرجل، مع أنه صالحٌ له ولغيره.

مثال ذلك: {ابن عمر}، إذا قيل: وعن ابن عمر τ.

{ابن عمر} صار علمًا بالغَلَبة، ما هو بالتَّسمية، علمًا على أيِّ أبناء {عُمَر}؟

على {عبد الله بن عمر}.

{ابن عباس} على مَن؟

على عَبْدِ الله.

لكن هل {عَبْدُ الله} سُمِّي ابن عباس، وضعت له هذا الاسم أو بالغَلَبة؟

بالغَلَبة، يعني: أنه الغَالِب إذا قيل: {ابن عباس}، فهو: {عبد الله}. إذا قيل: {ابن عمر}، فهو: {عبد الله}. إذا قيل: {ابن الزبير}، فهو: {عبد الله}. وهلم جرا.

فمعنى الكلام: أنه قد تصير الكلمة عَلَمًا، لا بالوَضْع الأصلي أنها وُضعت علمًا لشخص، ولكن بالغَلَبة، مضافة؛ هذه المضافة.

«أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ».

«**العَقَبة**»: اسمٌ لكل عقبة في جبل تحتاج إلى صعود، لكنها صارت عَلَمًا بالغَلَبة على عَقبة مِنًى، ولهذا يقال: {جَمَرة العَقبة}، {جَمْرة العَقَبة} هل يذهب وَهْلُكَ إلى أنها عقبة... عند الطائف؟ لا، {العقبة}، يعني: عقبة مِنًى.

فكلمة العقبة الآن: اسم لعقبةٍ معيَّنة، لا بالتسمية ولكن بالغَلَبة؛ لأن العقبة تَصلح لها ولغيرها، لكن بالغَلَبة.

{المدينة}: هذا عَلَم، على ايش؟

على مدينة الرسول؛ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بالغَلَبة؟

---

[372] «وقد» الواو للاستئناف، قد: حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص، «علمًا» خبر يصير مقدم على اسمه، «بالغلبه» جار ومجرور متعلق بيصير.

[373] «مضاف» اسم يصير مؤخر عن خبره، «أو مصحوب» أو: حرف عطف، مصحوب: معطوف على مضاف، ومصحوب مضاف، و«أَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه، «كالعقبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كالعقبة.

نعم بالغَلَبة، وإلا فهي صالحة لكل مدينة (وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى)[القصص: من الآية 20]، ما هي مدينة الرسول، لكن صارت المدينة عَلَمًا على المدينة النبوية بالغَلَبة، فكلُّ ما قلتَ في الكتب الإسلامية {المدينة} انْصَرَف ذِهْنُك إلى آيش؟ إلى المدينة النبوية، وبهذه المناسبة يَجب أن نَصِفها بـ{المدينة النبوية} دون المدينة المُنَوَّرة؛ لأن {المُنَوَّرة}... أصلًا، لكن {المدينة النبوية} نسبةً للنبي واضحة.

قد يقول قائل: إنَّ {المدينة المنوَّرة} لها أصلٌ؛ وهو حديث أنس بن مالك τ، قال: $قَدِمَ النبيُّ ρ المدينةَ، فاسْتَنَارَ منها كلُّ شيءٍ، فلمَّا ماتَ أَظْلَمَ منها كلُّ شيءٍ#[374]، نعم قد يكون لها أصل، لكنها مع ذلك لم يُسَمِّها الصحابةُ {المنوَّرةَ}، والعلماء السابقون يُسَمُّونها: المدينة ايش؟ النبوية، أو يقولون: {المدينة}، ويَسْكُتون.

وكذلك {مكة المكرمة} أيضًا مع علمناها في السابق تُوصف بهذا الوَصْف.

الكلام الآن:

قد يكون عَلَمًا بالغَلَبة: المضاف، والثاني: المُحَلَّى بـ{أَلْ}، مصحوب بـ{أَلْ}.

مثال «**المضاف**»: {ابن عمر، ابن عباس، ابن الزبير}.

مثال **المحلى بـ{أَلْ}**: {العقبة، المدينة، الكتاب}.

عند النحويين إذا قيل {الكتاب}: المراد ايش؟

{كتاب سِيبَوَيْهِ}، مع إن الكتاب صالح لكل كتاب.

ممكن أن نقول: حتى قوله تعالى: (حَم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ)[الدخان: 1 – 3]، ممكن أن نقول: (الْكِتَابِ الْمُبِينِ)، يعني: القرآن؛ وهو علم بالغَلَبة، ممكن.

* * *

وَحَــذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَــادِ أَوْ تُضِــفْ[375]

أَوْجِــبْ، وَفِــي غَيْرِهِمَــا قَــدْ تَنْحَــذِفْ[376]

يقول: «**حَذْفَ أَلْ ذِي**».

«**ذِي**»: المشار إليه أدنى مذكور، وما هو أدنى مذكور من أقسام «أَلْ »؟

التي في تُزاد لِلَمْحِ الأصل، كما عندي في الشرح يقول:

«وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ»

«أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ»

374

375«وحذف» الواو للاستئناف، حذف: مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتي، وحذف مضاف، و«أَلْ» قصد لفظه: مضاف إليه، «ذي» اسم إشارة نعت لأل، «إن» شرطية، «تناد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أو» عاطفة، «تضف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

376«أوجب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها- مع أنها جملة طلبية- ضرورة، «وفي» الواو حرف عطف، في: حرف جر، «غيرهما» غير: مجرور بفي، وغير مضاف والضمير- الذي يعود على النداء والإضافة- مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي، «قد» حرف تقليل، «تنحذف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «أَلْ» وتقدير البيت: إن تناد أو تضف فأوجب حذف أَلْ هذه، وقد تنحذف أَلْ في غير النداء والإضافة.

كأنه سُمِعَ: {هذا عَيُّوقُ طَالِعًا}، والأصل العَيُّوق.

عندكم في الشرح؟ وايش يقول؟

«**ذِي**»: اسم إشارة صفة لـ«**أَلْ**».

«**حَذْفَ**»: مفعول به مقدَّم مِن فِعل «**أَوْجِبْ**».

«**أَلْ**»: قُصِدَ لَفْظُهُ؛ مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة، مَنَع من ظهورها....

«**ذِي**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر صفة لـ«**أَلْ**».

«**إِنْ**»: حرف شرط جازم.

«**تُنَادِ**»: فعل مضارع مجزوم بـ«**إِنْ**»؛ لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذفُ حرف العِلة.

والفاعل: أَنْتَ «**أَوْجِبْ**»؛ فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره {أَنْتَ}، وجملة.....، وجوابُ الشرط... محذوف دلَّ عليه «**أَوْجِبْ**».

وحكمُ هذه الألف واللام أنها لا تُحذف إلا في النِّداء أو الإضافة، نحو: {يَا صَعِقُ} في الصَّعِقِ، و{ هذه مدينةُ رسول الله ρ }.

وقد تُحذف في غيرهما شُذوذًا، سُمِعَ من كلامِهم: {هذا عَيُّوقُ طَالِعًا}، والأصل: {العَيُّوق}؛ وهو اسم نَجْمٍ.

الظاهر أن قوله: «وَحَذْفَ أَلْ ذِي».

إذا قلنا: يعود إلى أقرب مذكور، فالأقرب مذكور عندنا: الآخَر؛ الذي يَصِير علمًا بالغَلَبة.

«وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ».

يعني: أنه إذا أَضَفْتَ مَدْخول «**أَلْ**»، وَجَبَ عليك أن تَحذف «**أَلْ**»، فتقول: {عَقَبَة مِنًى}، ولا يجوز أن تقول: {العَقَبة مِنًى}.

كذلك إذا نادَيْتَ، وَجَبَ عليك أن تَحذف، مثال ذلك قول الشارح الذي ذكره الإخوان:

{الصَّعِقِ}: اسم لرجل، إذا ناديتَه يَجب أن تقول: {يَا صَعِقُ}، وذلك لِتَعَذُّر اجتماع {أَلْ} مع حرف النداء ومع الإضافة، إلا بشروط معروفة.

«وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ».

يعني: في غير النداء والإضافة قد تَنْحَذف، فتقول: {عَقَبة}، وتقول: {صَعِق}، وما أشبهها.

وبهذا انتهى الكلام على المفردات، ومِن الابتداء فما بعدُ نَبْتدأ بالمُرَكَّبات.

المفردات؛ الفائدة من مَعْرِفَتِها: معرفةُ ما يُعرب وما يُبنى وما يتعلق بذلك، لا معرفة أن هذا مرفوع أو منصوب إلا.....، بل كما سيأتي إن شاء الله تعالى في إعراب الفعل، وما أشبه ذلك.

المهم: ابن مالك لم يَذْكر فيما سبق إلا الكلام على المفردات.

فنبدأ الآن بالمُرَكَّبات:

... فلا يجب، لو قلت: {يا الفَضْل يا الفَضْل}، أما الإضافة فهل العَلَم مضاف؟ إذا أُضيف العَلَم صار نكرة، ولكنَّ العَلَم يُضاف إليه ولا يُضافُ.

يعني: نتوقف لنُراجع ما سبق؟

لكن كلامنا على «أَلْ».

.... وقد يكون العلم بالغلبة إلى المضاف؛ على قولكم أنه يعود لما سبق: {ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود}؛ فإنه غَلَبة على العَبَادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقُّهم الصِّدْقَ عليهم، لكن غَلَب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطْلِق {ابن عمر} لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا {ابن عباس} و{ابن مسعود}؛ رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه؛ لا في نداء ولا في غيره نحو {يا ابنَ عمر}...

عندما شرح «أَلْ».....

...«أَلْ» هي التي إذا نُودي أو أُضيف وجب حذفُه، أما الأول المضاف: معروف..... المضاف يُنادى.

ما نأتي، نقول: {يا الفَضْل}، ولَّا {يا أيُّها الفَضْل}.

وعلى كل حال..... يحتاج لمراجعة...، لأنك إذا قلت: {يا الفضل.. }.

يسأل، يقول: ذَكَرنا من علامات {ذا} التي تكون ملغاة أو غير ملغاة؛ الجواب والبدل، فيقول: كيف هذا؟

قول الله تعالى: (وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[البقرة: من الآية 219].

(العَفْو): فيها قراءتان؛ (قُلِ الْعَفْوُ)، و(قُلِ الْعَفْوَ).

فعلى قراءة (قُلِ الْعَفْوَ)، تكون {ذَا} ملغاةً، وعلى قراءة الرَّفع تكون موصولة.

مثلًا الآية: إذا جعلناها بالرفع صار التقدير: {قُلِ الَّذِي تُنْفِقُونَهُ الْعَفْوُ}؛ لأنها جوابٌ لقولِهم: {مَا الَّذِي يُنْفِقُونَ؟} {قُلِ الَّذِي تُنْفِقُونَهُ الْعَفْوُ}،.... في النص التقدير: {أَنْفِقُوا الْعَفْوَ}، أو {تُنْفِقُونَ الْعَفْوَ}.

كيف....؟

لأننا إذا نَصَبْنَاها صارت {مَاذَا} تُعرب جميعًا، وتَقَعُ مفعولًا مقدَّمًا لـ(تُنْفِقُونَ)، تقع مفعولًا مقدَّمًا، والمفعول منصوب، فإذا قلت: (قُلِ الْعَفْوَ)، صار المعنى: {قُلْ: تُنْفِقُونَ الْعَفْوَ}.

س:

أي نعم؛ لأن الجواب مبني على السؤال، لو قلت... مثلًا: مَن تَعْرِف من الناس؟ كيف تكون؟.... أجب؟ {زيدًا}، ليش؟.... استفهام عن مفعول به.

كذلك أيضًا في البَدْل:

{ماذا تُنْفِقُ؛ أَذَهَبًا أم فِضَّة؟}، هذه ملغاةٌ، ولَّا منصوبة؟

{ماذا تُنْفِقُ؛ أَذَهَبًا أم فِضَّةً}: ملغاة؛ لأن {مَاذَا}: مفعول مقدَّم لـ{تُنْفِقُ}، {ماذا تُنْفِقُ؛ أذهبٌ أم فِضَّةٌ}: موصولة، يعني: {ما الذي تُنْفِقُهُ}، {الذي تُنْفِقُهُ ذهبٌ أم فِضَّةٌ}.

هي {أَلْ} أو {اللام} وحدَها؟

ما هي النُّكْتة التي عَبَّر من أجلِها ابنُ مالك بقوله: {المُعَرَّف بأداة التعريف}، دون أن يقول: بـ{أَلْ}؟

.... ما الخلاف، سواء قلنا {الهمزة} و{أَلْ}، أو اللام وحدها.

تُزاد {اللام}، أو تُزاد أداة التعريف على أوجه ثلاثة؟

أن تُزاد لازمةً؛ بحيث تكون مِن بِنْيَة الكلمة.

الثاني: أن تُزاد للضرورة.

الثالث: لَمْحُ الأَصْل.

قلنا: الزيادة أقسام: لازم، اضطرار، ولَمْح الأصل.

اللازمة لها أمثلة ذَكَرها ابنُ مالك؛ ؟

مثل: {الذي والتي}؛ هذه لازمة لا يمكن حذفُها.

لماذا قلنا إنها زائدة وهي لازمة؟ كيف قلنا زائدة وهي لازمة؟

زائدة؛ لأنها لم تُفِدْ تعريفًا.

ولازمة؛ لأنها صارت كبِنْية الكلمة.

قوله: «لاضْطِرار»؛ هل المراد الضرورة التي يُباح بها أكلُ الميتة؟

الضرورة الشِّعْرية.

أَتَحْفَظ بَيْتًا يدل على ذلك؟ شاهدًا؟

بيتًا... ابن مالك...

هذا من الضرورة.

وإلا فهي تسمى«**بنات أَوْبَر**».

بيت آخر؟

نريد أمثلة لما زِيد مِن {لَمْ}؟

لَمْح الأصل.

يَرَوْن أن {العبَّاس} أنه صفة مَدْح؛ علشان يكون قوي على الأعداء.

الحُمْرة؛ لأن {النُّعْمان} أصله اسم من أسماء الدَّمِ.

يقول ابن مالك: «**ذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ**».

يعني: سواء.

ما الذي عَنَى بهذا القول؟

«**سِيَان**» في ايش؟

في التعريف.

يعني: أنه لم يحصل منها...

وأما من جهة مراعاة الأصل وعدم مراعاته، فليس...

ما معنى قوله: «**وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ**».

صار.. بالاستعمال مخصص لهذا الشيء كان عَلَمًا.

ذكر المؤلف شيئين؟

هذا: مصحوب «أَلْ»، والثاني: المضاف؛ لأنه قال: «**مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ**».

{المدينة}: مصحوب«أَلْ».

{ابن عمر}: **عَلَمًا بالغَلَبة** على أيِّ أولاد عمر؟

على عبد الله.

{ابن عباس}: **علمًا بالغَلَبة** على {عبد الله}.

إذا أُضِيف مصحوب «أَلْ» بالغَلَبة، هل تبقى« أَلْ» أو لا؟

تُحذف.

مثاله؟

أضفها؟

هذه مدينة رسول الله.

العقبة؟

لكن المؤلف لم يُبَيِّن لنا {أَلْ} المُعَرِّفة من حيث المعنى؛ وهو مهم، من حيث المعنى يقولون:

إنَّ {أَلْ}: جِنْسِيَّة، وعَهْدِيَّة.

والجِنْسية: إما أن تكون لبَيانِ حقيقة الجِنْس، أو لبيان استغراق الجنس.

والعَهْدِية: إما ذِكْرِيَّة، أو ذِهْنِيَّة، أو حُضُورِيَّة.

فالأقسام الآن: خمسة؛ اثنان للجِنْسيَّة، وثلاثة للعَهْدِيَّة.

يعني: أن {أَلْ} المُعَرِّفة تكون لبيان حقيقة الجنس، أو لبيان استغراق الجنس؛ وهذه هي الجنسية.

وتارة تكون للعَهْد الذِّكري، أو الذِّهني، أو الحُضُورِي.

ولهذا أمثلة:

أولًا: التي لبيان الحقيقة؛ حقيقة الجنس:

هي التي يُقصد بها بيانُ حقيقة الجنس، مثل: {الرجلُ خيرٌ من المرأة}، يعني: جنس الرجال خيرٌ من النساء، وكذلك: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ)[النساء: من الآية 34]، يعني: جنس الرجال قوامون على النساء.

ومثله أن تقول: {الإنسانُ مُكَوَّنٌ مِن لحمٍ، وعَظْمٍ، ودَمٍ، وعَصَبٍ، وما أشبه ذلك}، يعني: حقيقة الإنسان.

وقد تكون لاستغراق الجنس، وعلامتها: أن يحل محلها {كُل}، مثل قوله تعالى: (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[العصر: 1، 2]، أي: إن كل إنسان.

ومثل قوله تعالى: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)[النساء: من الآية 28]، أي: خُلِقَ كلُّ إنسان.

والتي للعَهْد: تكون للعَهْد الذِّكري، والعهد الذِّهْنِي، والعهد الحُضُورِي.

العهد الذهني: هو ما كان معهودًا بين الناس في أذهانِهم، مثل: {قال النبي ρ }، مَن النبيُّ؟

محمدٌ ρ.

وتقول: {قَضى القاضي بكذا وكذا}. مَن؟

القاضي قاضي....؛ لأن {أَلْ} للعهد الذِّهني.

وتكون للعهد الذِّكْري: وهي التي تعود إلى شيء سابق، مثل قوله تعالى: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ) مَن؟ (الرَّسُولَ) [المزمل: من الآية 15، ومن الآية 16].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)[الشرح: 5، 6].

العهد في (العُسْر) الثاني: عهد ذكري، ولهذا كان العُسر الثاني هو العُسر الأول، وصار المذكور في الآية عُسْرًا واحدًا ويُسْرَيْنِ.

الثالث: العهد الحُضُوري.

ويَكثر ذلك في كل مُحَلًّى بـ{أَلْ} يأتي بعد اسم الإشارة، كل محلًّى بـ{أَلْ} يأتي بعد اسم الإشارة؛ فهو للعهد الحُضوري.

تقول: {ذاكَ الرجل}، (ذَلِكَ الْكِتَابُ)[البقرة: من الآية 2]، وإنما قلنا إنه عهدٌ حُضوري؛ لأن الإشارة تكون إلى شيء حاضر.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[المائدة: من الآية 3]، (الْيَوْمَ) يعني: هذا اليوم الحاضر (أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ).

وتقول: {قَدِمَ فلانٌ اليَوْمَ}، يعني ايش؟ اليوم الحاضر.

ابن مالك ما تَكَلَّم على هذه المعاني، ولكن غيره تكلم عليها، وفيها فائدة.

التي لبيان الحقيقة لا تقتضي الشُّمول؛ لأننا إذا قلنا: {الرجل خيرٌ من المرأة}، لا يَستلزِم أن كلَّ واحد من الرجال خيرٌ من المرأة، (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ)[النساء: من الآية 34]، لا يقتضي أن كلَّ واحد من الرجال قَوَّامٌ على كل امرأة من النساء، لكنْ هذا الجنس على هذا الجنس.

أما التي للاستغراق: فهي تُفيد أن هذا الحكم ثابت لجميع أفراد هذا المدخول؛ مدخول {أَلْ}.

(خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ)[الأنبياء: من الآية 37]، أي: خُلِقَ كل إنسان، وعلامتها أن يَحِل محلها {كُل}؛ كما قلنا.

المُشار إليه في قوله« **ذِي**».

لا لا، الموضوع أن أصل الكلام وهي التي.. لازمًا، هذه ما تدخل في قوله« **ذِي**»، الذي يدخل في قوله« **ذي**»؛ إما ما كان للغَلَبة كـ{العَقَبة}، وإما ما كان للغَلَبة و{اللام} في الأصل.

وكذلك هذه التي لِلَمْحِ الأصل.

بس هذه للغَلَبة، وهذه لِلَمح الأصل.

الأُولى في قوله: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ)[الشرح: من الآية 5] لبيان الحقيقة....

بيان الحقيقة.

يعني: إن هذه الـ{أَلْ} الداخلة على الاسم بالغلبة، قد تُحذف في غير الإضافة، وفي غير النداء.

ما يمكن نحملها على محمل...؟

وهو؟

.... الأعلام...

لا لا، مرادُهم في« **غَيْرِهِما**»، أي: في غير النداء، والإضافة.

هذه محذوفة؛ لأنها دخلت على عَلَم بالغَلَبة.

* * *

الابْتِدَاءُ

وهذا العنوان ابتداء في ابتداء:

أما كونه {ابتداء}، فهو من حيث ترتيب الجملة.

وأما كونه {ابتداء}، فمن هذا الباب تبدأ التراكيب، وفائدة النحو؛ لأن ما سبق كله، فهو في المفردات، مِن الآن فصاعدًا في التراكيب.

فقال: «**الِابْتِداءُ**».

ولم يقل: {المبتدأ والخبر}، كما قاله غيره؛ اختصارًا، ولأن الابتداء يَستلزم المبتدأ، والمُبتدأ يَستلزم الخبر، فاستغنى بِذِكْر «**الِابْتِدَاء**» عن ذِكْر {المبتدأ والخبر} لِلتَّلازُم، ومع ذلك فهو لم.....

.....

ولأن الابتداء يَستلزم المبتدأ، والمبتدأ يَستلزم الْخبر، فاستغنى بِذِكر «**الابتداء**» عن ذِكر {المبتدأ والخبر} للتَّلازم.

ومع ذلك فهو لم يُعَرِّف المبتدأ، لم يُعرِّف المبتدأ، وصاحبُ الآجُرُّومِيَّة عَرَّف المبتدأ، فصارت الآجُرُّومِيَّة في هذا أَوْسَعَ من الألفيَّة.

في {الآجُرُّومِيَّة}، يقول:

المبتدأ: هو الاسم المرفوع العارِي عن العوامل اللَّفظية.

أَخْرَج بقوله: {العاري عن العوامل اللفظية}، أَخْرَج: الفاعل، ونائب الفاعل، واسم {كانَ}، وخبر {إنَّ}؛ لأن العواملَ في هذه المرفوعات لفظيةٌ، لكن عامل المبتدأ ليس لفظيًّا، بل هو معنويٌّ؛ وهو: الابتداء.

ولهذا قال ابن مالك في {الكافية}، وليس.... قال في {الكافية}:

المُبْتَــدَأ: مَرْفُــوعُ مَعْنًــى ذُو خَبَــرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ[377]

لو جاء بهذا البيت - وهو بيت واحد - لأَغْنَى عن بيته الذي ذكره الآن، مع الوضوح والجَمْع.

أُعِيدُ مرةً ثانية:

المُبْتَــدَأ: مَرْفُــوعُ مَعْنًــى ذُو خَبَــرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ[378]

هذه واحدة.

.....

المُبْتَــدَأ: مَرْفُــوعُ مَعْنًــى ذُو خَبَــرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ انْبَهَرْ[379]

إذًا: العامل في المبتدأ معنوي؛ لأنه لم يَسبقه فِعْلٌ، حتى يكون عاملًا به، لكن بالابتداء به صار مرفوعًا، والابتداء أمرٌ معنوي.

أما هنا فأتى بالمثال، قال:

377

378

379

مُبْتَـــدأ زَيْـــدٌ، وَعَـــــاذِرٌ خَبَـــرْ[380]

إنْ قُلْـــتَ: زَيْـــدٌ عَـــاذِرٌ مَـــنِ اعْتَـــذَرْ[381]

إذا قلتَ: «**زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ**».
فـ«**زَيْدٌ**»: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرة في آخره.
و«**عَاذِرٌ**»: خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرة في آخره.
.....: ضمير مستتر تقديره {هو}.
و«**مَنْ**»: اسم موصول؛ مفعول به.
و«**اعْتَذَرَ**»: جملة؛ صلة الموصول.
فصار المؤلف كأنه استغنى في ذِكر المثال عن التعريف.
سَنَبْحَث بَحْثًا فِقْهِيًّا.
هل يُحْمَد **زيدٌ** حيث **عاذَرَ مَنِ اعْتَذَر؟**
لا يُحْمَد على كل حال، ولا يُذَمُّ على كل حال.
كيف..؟
إنْ كان الذي اعْتَذَرَ إليه قدَّم عُذْرًا صحيحًا، فكونه يَعْذُره محمود، وإنْ قدَّم عُذْرًا غير صحيح ما هو محمود .
الخلاصة: ما هو المبتدأ؟
كلُّ اسم مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظية.
إذًا: فهو مرفوع بأمرٍ معنوي؛ وهو: الابتداء.
الخبر: سيأتي في كلام المؤلف .

* * *

ثم قال:

وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــــــــدَأ، وَالثَّـــــــــانِي[382]

فَاعِـــلٌ اغْنَـــى فِـــي أَسَـــارٍ ذَانِ[383]

هذا معنى قوله في {الكافية}:
«أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ انْتَبَهْ».
«**أَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، والثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى**».
أغنى عن ايش؟
أغنى عن الخبر.
«**فِي أَسَارٍ ذَانِ**»، أي: في قولك: «**أَسَارٍ ذَانِ**».
{ذَانِ}، ولَّا «**ذَانِ**»؟
«**ذَانِ**»؛ لأنها اسم إشارة.
نعرب «**أَسَارٍ**».
الهمزة في «**أَسَارٍ**»: للاستفهام.
«**سَارٍ**»: مبتدأ، وهي اسم فاعل.

---

[380] «مبتدأ» خبر مقدم، «زيد» مبتدأ مؤخر، «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر: مبتدأ، «خبر» خبر المبتدأ.
[381] «إن» شرطية، «قلت» قال: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل، «زيد» مبتدأ، «عاذر» خبره، وفاعله- من جهة كونه اسم فاعل- ضمير مستتر فيه، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر، «اعتذر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.
[382] «وأول» مبتدأ، «مبتدأ» خبره، «والثاني» مبتدأ.
[383] «فاعل» خبر، «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فاعل، والجملة في محل رفع صفة لفاعل، «في» حرف جر، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام، وسار: مبتدأ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك: أسار ذان.

«**ذَانِ**»: لا نَقُلْ خبر المبتدأ، نقول: «**ذَانِ**» فاعل «**سَارٍ**»، مبني على الألف في محل...؛ لأنه اسم إشارة مثنى.
وأين الخبر؟
الفاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أو إن شئتَ فقُلْ: الفاعل أَغْنَى عن الخبر، الفاعل - وهو: «**ذَانِ**» - أغنى عن الخبر.
مثله: {أَقَائِمٌ الرَّجلانِ} أو لا؟
.....
هذه مثله {أقائِمٌ الرَّجلانِ} مثل «**أَسَارٍ ذَانِ**»؟ استفهام
{قائِمٌ}: اسم فاعل، {الرجلانِ}: فاعل، فهي تساوي: «**أَسَارٍ ذَانِ**».
{أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}؛ هل مثلها؟
معلوم أن {مَضْرُوبٌ}: اسم مفعول، مو اسم فاعل، لكن {مَضْرُوب} اسم المفعول يعمل عَمَلَ اسم الفاعل، وعلى هذا فلا تكون مثله.
ومن ثَمَّ قلنا: إن {الكافية} في هذا المثال أحسن من الخلاصة التي هي الألفية؛ لأنه قال:
«أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ انْتَبَهْ».
كلمة «وَصْفٌ» يَشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول «إذا استغنى بمرفوع».
إذًا؛ {أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ} مِثْلُ قول ابن مالك: «**أَسَارٍ ذَانِ**»، ولا يختلف عنه إلا أن «**سَارٍ**»: اسم فاعل، و{مَضْرُوبٌ}: اسم مفعول، لكن الحقيقة واحدة، أو المعنى واحد.
فإذا قلتَ: {أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}؛ إعرابه:
الهمزة: للاستفهام.
و{مَضرُوبٌ}: مبتدأ.
و{الرجلان}: نائب فاعل أَغْنى عن الخبر.
لو قال قائل: {أَمَضْرُوبًا الرجلينِ}؟
خطأ؟ ليش؟
لأن المبتدأ يجب أن يكون مرفوعًا؛ وهذا.....، دخلنا في الجُمل المركبة التي هي ثمرة النحو.
لو قال: {أَمَضْرُوبًا الرجلينِ}، قلنا: غَلَط، أنتَ الآن لَحَنْتَ في المبتدأ والخبر.
لو قال: {أَمَضْرُوبًا الرجلانِ}، قلنا: أخطأتَ في شيء، وأصبتَ في شيء؛ {الرجلانِ}: صحيح؛ نائب فاعل. {مَضْرُوبًا}: غلط؛ لأنه مبتدأ، والمبتدأ يجب أن يكون مرفوعًا.
{أَمَضْرُوبٌ الرجلينِ}: أصاب في الأول، وأخطأ في الثاني؛ فالأول: رفع المبتدأ، لكن {الرجلينِ} غَلَط؛ لأن نائب الفاعل يكون مرفوعًا، فالصواب: {أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}.
والخلاصة الآن: أن المبتدأ له خبر، وقد يكون المبتدأ وَصْفًا ويُسْتغنى بمرفوعه عن الخبر.

* * *

وَقِــسْ، وَكَاسْــتِفْهَامِ النَّفْــيُ، وَقَــدْ[384]

كلمة «**وَقِسْ**»، ربما نقول: إنه أراد أن نَقِيسَ على هذا المثال بما يوازِنُه، فنقول: «**أَسَارٍ ذَانِ**»، {أَدَاعٍ ذَانِ}، {أقائِمٌ الرجلانِ}.
ويحتمل أن نقول: «**قِسْ**» يريد أن يَقيس اسم الفاعل على اسم المفعول، ويشمل: {أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}؛ وأيُّهما أَوْلى؟
الثاني أَوْلى؛ لأنه يشمل الأول ولا عَكْسَ.
و«**قِسْ**»، يعني: قِسْ على هذا الوصف ما أشبهه.
«**وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ**»، يعني: إذا اعتمد الوَصْف على نفي استغنى بمرفوعه، كما لو اعتمد على استفهام؛ هذا معنى الكلام: إذا اعتمد الوصف على نفي استغنى بمرفوعه عن الخبر، كما لو اعتمد على استفهام.
لو قلت بدل «**الهمزة**» {ما}: «ما **سارٍ ذَانِ**».
نقول: {ما} نافية.

---

[384] «وقس» الواو عاطفة، قس: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعوله ومتعلقه محذوفان، والتقدير: وقس على ذلك ما أشبهه، «وكاستفهام» الواو حرف عطف، والكاف حرف جر، واستفهام: مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «النفي» مبتدأ مؤخر، «وقد» الواو حرف عطف، قد: حرف تقليل.

«**سَارٍ**»: مبتدأ.
و«**ذَانٍ**»: فاعل أغنى عن الخبر.
لو قلتَ: «غَيْرُ **سَارٍ ذَانٍ**» بدل «**أَسَارٍ ذَانٍ**»... الهمزة حذفتها، وقلتَ: «غَيْرُ **سَارٍ ذَانٍ**»؟
يصح؛ لأن {غَيْر}: نفي، إذا قلتُ لك: «غَيْرُ **سَارٍ ذَانٍ**» هل تفهم... أنهما سَرَيَا أو لا؟..
إذا: «غَيْرُ **سَارٍ ذَانٍ**» كقوله «**أَسَارٍ ذَانٍ**».
لو قلت: «ليس **سَارٍ ذَانٍ**».
{ليس}: نفي.
«**سَارٍ**» اسم ليس.
و«**ذَانٍ**»: فاعل أغنى عن الخبر.
فصار النفي الآن إما بـ{ما}، أو بـ{غير} أو بـ{ليس}.
المؤلف يقول: «**وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ**».
ومعنى قوله «**اسْتِفْهَام النَّفْي**»، يعني: أن النفي يقوم مقام الاستفهام، وبناءً عليه... الهمزة سيأتي بعدها بما يدل على النفي، والنفي يقوم مقام الاستفهام.

* * *

.....وَقَـــــــــــــــــــدْ

يَجُــوزُ نَحْــوُ: فَــائِزٌ أولَــو الرَّشَــدْ[385]

ما الذي أَخْلَف هذه عن القاعدة حتى يقول إنها قد يجوز؟
لأن الوصف هنا وهو «**فَائِزٌ**»، لم يعتمد على استفهام ولا نفي، ومع ذلك نقول في إعرابه:
«**فَائِزٌ**»: مبتدأ.
و«**أُولُو**»: خبر المبتدأ.
غلط، الكلام.. غلط، نقول:
«**فَائِزٌ**»: مبتدأ.
و«**أُولُو**»: فاعل أغنى عن الخبر، مع أنه لم يعتمد على استفهام ولا نفي، ولكنه قد يجوز، و«**قَدْ**» تفيد التقليل؛ كما يقولون: {قد يَجُودُ البخيلُ}، {وقد يكون الجَبانُ شُجاعًا}؛ {قَدْ} للتقليل.
هل لهذا شاهد من كلام العرب؟
نعم، قال الشاعر:

خَبِيــرٌ بَنُــو لِهْــبٍ؛ فَــلَا تَــكُ مُلْغِيًــا مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ[386]

{بَنو لِهْب}... مشهورون بالتَّطَيُّر، بالطِّيَرَة، يأتون بهم الناس..... أُذْكُر هذا الطير.....، وخلاص...، لا تُسَافِرْ؛ سَفَرُكَ مَشْؤُوم، لا تَزَوَّجْ؛ زَواجُكَ مشؤوم، لا تَنْزِل البِئْرَ؛ نُزُولُكَ مشؤوم.
الشاهد قوله: «خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ».
هنا قال «خَبِيرٌ»: مبتدأ.
و«بَنُو»: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، مع أن «خَبِير» لم يعتمد على استفهام، ولا نفي.
إذا: يجوز في اللسان العربي أن يُستغنى بمرفوع الخبر، وإن لم يعتمد على استفهام أو نفي، والدليل هذا البيت:

خَبِيــرٌ بَنُــو لِهْــبٍ؛ فَــلَا تَــكُ مُلْغِيًــا مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ[387]

---

[385] «يجوز» فعل مضارع، «نحو» فاعل يجوز، «فائز» مبتدأ، «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر، وأولو مضاف، و«الرشد» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد، والمراد بنحو هذا المثال: كل وصف وقع بعده مرفوع يستغني به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي.

[386]

[387]

وكلام ابن مالك الآن يدل على أن الأصل أنه لا يُستغنى بالمرفوع، بمرفوعِ المبتدأ عن الخبر إلا إذا اعتمد ايش؟ على استفهام أو نفي.
لكن قد يجوز على وجه قليل؟
نعم؛ وهذا القول وسطٌ بين قول الكوفيين السمحين السَّهْلِين؛ الذين يقولون: يجوز أن يُستغنى بمرفوع المبتدأ وإنْ لم يَعتمد مطلقًا، وبين المُتشددين من البَصْريين الذين يقولون: لا يجوز أبدًا.
كيف لا يجوز والعرب يقولون: «خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ»؟!
قالوا «خَبِيرٌ»: خبر مقدَّم.
سبحان الله؛ «خَبِيرٌ»: مفرد، و«بَنُو لِهْبٍ»: جمع؛ كيف يُخبر بالمفرد عن الجمع؟
قالوا: إن «خَبِيرٌ» كلمة قد يُخبر بها عن الجمع، ومنه قوله تعالى: (وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)[التحريم: من الآية 4]، ولم يقل: ظَهِيرون.
ولكن الصواب ما ذهب إليه الكوفيون، بناءً على القاعدة العريضة عندنا، وهو: {التَّسْهِيل: أنه إذا اختَلَف النحاةُ على قولين أَخَذْنَا بالأسهل}.
الحمد لله لا على.. الإثم....فمن يفتري فالله عليه.
الخلاصة الآن: المبتدأ يحتاج إلى خبر، كل مبتدأ لا بد له من خبر، وقد يُستغنى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إذا كان وَصْفًا معتمدًا على استفهام أو نفي، نُقدِّم الاستفهام لأن ابن مالك قدَّمه؛ على استفهام أو نفي.
وقد يجوز أن يَستغني المبتدأ بمرفوعه، وإن لم يتقدَّم استفهام ولا نفي.
إذا كان مرفوع المبتدأ خبر يجعلون المبتدأ اسم، وإذا كان مرفوعُه فاعلًا أو نائبَ فاعل يجعلونه وصفًا؟
هات مثال؟
لعلَّك تقول: إذا كان جامدًا فهو المبتدأ، والمشتق هو الخبر؛ لأن الأصل في الخبر أنه وصف للمبتدأ، فلا بد أن يكون مشتقًّا؛ هكذا تريد؟
س: أحيانًا يجعلون المبتدأ وصف، وأحيانًا يجعلون المبتدأ اسمًا؟
اسم؟!
هو اسم.
المبتدأ لا يكون إلا اسم، لا يكون فعلًا ولَّا حرفًا.
لكن أحيانًا يجعلونه وصفًا؟
وأحيانا يجعلونه جامدًا؟
أقول: إنه إذا كان جامد وصف، وهم يجعلون الجامد هو المبتدأ؛ سواءً تأخَّر أو تقدَّم، والخبر هو الوصف، لماذا؟
لأن المبتدأ محكومٌ عليه، والخبرُ في المعنى صفةٌ للمبتدأ {زيدٌ قائمٌ}؛ صِفَتُه القيام، لكن ليس القيام في صلاة الليل.
{ليس قائِمٌ الرجلانِ} خرج عن كونه مبتدأ وخبر.
لكنَّ الأصل في أدوات النصب أنها تدخل على ايش؟....
ولهذا يقولون في قول: {ليس قائِمٌ الرجلانِ}.
أن {ليس}: ناسِخة، و{قائِمٌ}: اسمُها مرفوع بها، و{الرجلانِ}: فاعل أَغْنى عن خبرها.
كذلك... {غيرُ قائِمٌ الرجلانِ}.
لكن مضافة إلى وَصْف، وهذا التركيب يدل على النفي {غَيْرُ قائِمٌ الرجلانِ}، يعني: لو أردتَ أن تجعل {غير} هنا خبرًا ما صحَّ؛ إذ لا يُخبر بالمفرد عن المثنى.
لا، ما يُجعل مبتدأ من....، مُسْتَغنٍ عن المرفوع إلا بهذا.
ما هو المبتدأ؟
الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.
ومتى يُكتفى بمرفوع المبتدأ عن الخبر؟
اعتمد على ايش؟
يُكتفى بايش؟
بالمرفوع - صح - عن الخبر.
إذًا؛ يُكتفى بمرفوع المبتدأ عن الخبر متى؟

إذا كان وَصْفًا معتمدًا على استفهام أو نفي، وإلى هذا يشير ابن مالك في {الكافية} في قوله:
المُبْتَــدَأ: مَرْفُــوعُ مَعْنًـــى ذَو خَبَــرْ أوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ انْبَهَرْ[388]

ما معنى قول ابن مالك:
«**وَأَوَّلٌ مُبْـتَدَأٌ، وَالثَّانِي**»
«**فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ**»
ما أُريد إعرابه، أنا أريد معنى البيت...

لمَّا ذَكر أنه لا بد في الجملة الخَبَريَّة من مبتدأ وخبر، ذَكَر أنه قد يُستغنى بمرفوع المبتدأ عن الخبر.
ماذا يفيده قوله: «**أَسَارٍ ذَانِ**»؟
اسم فاعل معتمد،... معنى «**أسار ذان**» هذا نتيجة.
اسم فاعل معتمد على استفهام، وله مرفوع ظاهر، استُغني به عن..
لو قلت: {أقائِمٌ} فقط، هل يُستغنى بالضمير هنا عن الخبر؟
إذًا: ممكن أن نأخذ من كلام ابن مالك؟ ولو بالكافية؟
أوْ وَصْــفٌ اسْــتَغْنَى بِمَرْفُــوعِ ظَهَــرْ[389]

وهذا مرفوع مستتر، وعلى هذا {أقائِمٌ}، لا نقول: {قائِمٌ} مبتدأ، والضمير مستتر فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بظاهر.
قوله: «**قِسْ**» ايش؟
يعني: إذا أتاك اسم فاعل معتمد على استفهام، فاكتفي بمرفوعه الظاهر عن الخبر؛ هذا وجه.
وجه آخر: قِسْ على اسم الفاعل اسمَ المفعول.
المهم: إنه «**قِسْ**»...، «**أَسَارٍ ذَانِ**» كل اسم فاعل اعتمد على استفهام.
أو المعنى: كل وصف... اسم فاعل، فهو مَقِيس على هذا؛ وهو اسم المفعول.
{أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}، هل يُكتفى بمرفوع هذا عن الخبر؟
{أَمَضْرُوبٌ الرجلانِ}، هل الجملة تَمَّتِ الآن واستُغني بالمرفوع عن الخبر؟
لأنه وصفٌ معتمِد على استفهام.
قال: «**وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ**».
هل يريد بـ«**النَّفْيُ**»: بالحرف، أو بالاسم، أو بالفعل؟
يشمل؟
مثال النفي بالفعل؟
{ليس قائِمٌ زَيْدٌ}.
خلي اللي بعد اسم الفاعل مثنى أحسن أو جامد؟
{ليس قائِمٌ الزيدانِ}، أعربه؟
{قائِمٌ}:.. وهو مبتدأ.
اسم {ليس} مرفوع بها.
وعلامة رفعه؟
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره.
{الزيدان}: فاعل {قائِمٌ} سَدَّ مَسَدَّ الخبر أغنى عن خبر {ليس}.
مثاله في الاسم؟ النفي في الاسم؟
{غَيْرُ قائِمٌ الزيدانِ}.
أعْربها؟
{غَيْرُ}: مبتدأ.
{قائِمٌ}:.....

---

[388]

[389] سبق.

{الزيدانِ}: فاعل.
فاعل ايش؟
{الزيدان}: فاعل مرفوع وعلامة رفعه... لأنه مثنى.
ما معنى قوله:
«**وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ**».
يأتي مرفوعًا مُغْنِيًا عن الخبر.
إذًا: أراد ابن مالك في قوله «**فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ**»، أي: أنه قد يأتي اسم الفاعل مُسْتَغْنِيًا بمرفوعه، دون أن يعتمد على نفي أو استفهام.

* * *

ثم قال المؤلف:

وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ[390]

إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ[391]

«**الوَصْف**» الآن: إما أن يكون مفردًا وما بعده مفرد، أو مثنًى وما بعده مثنى، أو جمعًا وما بعده جمع.
{أقائِمٌ زيدٌ}: الوصف مفرد، وما بعده مفرد.
{أقائِمانِ الزيدانِ}: الوصف مثنى، وما بعده مثنى.
{أقائِمونَ الزيدونَ}: الوصف جمع، وما بعده جمع .
إذا كان الوصف جمعًا وما بعده جمع، أو الوصف مثنًى وما بعده مثنى، تَعَيَّن أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا.
إذا كان الوصف مفردًا وما بعده مفردًا، جاز الوجهان؛ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، أو أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
إذا كان الوصف مفردًا وما بعده مفرد، جاز الوجهان؛ ما هما؟
أن تجعل الوصف خبرًا، وما بعده مبتدأ مؤخر، أو أن تجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
مثل: {أقائِمٌ زيدٌ}.
لك أن تقول: الهمزة للاستفهام، و{قائمٌ}: خبر مقدَّم، و{زيدٌ}؛ مبتدأ مؤخَّر، والأصل {أزيدٌ قائمٌ}.
ولك أن تقول: الهمزة للاستفهام، و{قائمٌ}: مبتدأ، و{زيدٌ}: فاعل أغنى عن الخبر.
إذا كان الوصف مثنًى وما بعده مثنى، وَجَبَ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا وما بعده مبتدأ مؤخَّر وجوبًا.
فإذا قلتَ: {أقائِمانِ الرجلانِ}، تَقُلْ: الهمزة للاستفهام، و{قائمانِ}: خبر مقدَّم، و{الرجلانِ}: مبتدأ مؤخَّر يَتَعَيَّن.
وكذلك إذا كان الوصف جمعًا وما بعده جمع، وَجَبَ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخَّر.
{أقائِمونَ المسلمونَ}.
تقول: الهمزة للاستفهام، و{قائِمونَ}: خبر مقدَّم، و{المسلمون}: مبتدأ مؤخَّر، والأصل إذا رَدَدْتَهُ للتركيب أن تقول: {المسلمون قائمون}.
المسلمون: اللي يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.
الاستفهام حُذِف لأجل الابتداء بهمزة وصل، لكن هنا تقول {ألمسلمونِ}،... كل شيء حذفنا.
إذا كان الوصف مفردًا وما بعده مثنى، تَعَيَّن أن يكون الوصفُ مبتدأً وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
مثاله: {أقائِمٌ الرجلانِ}.
نقول {قائِمٌ}: مبتدأ، و{الرجلانِ}: فاعل أغنى عن الخبر.
لماذا لا نقول: {قائِمٌ} خبر؟
لأنك لو قلتَ: {قائِمٌ} خبر؛ لَأَخْبَرْتَ بمفرد عن مثنى، والإخبار بالمفرد عن المثنى لا يجوز.

---

[390] «والثان» مبتدأ، «مبتدًا» خبر، «وذا» الواو عاطفة، ذا: اسم إشارة مبتدأ، «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

[391] «إن» شرطية، «في سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، وسوى مضاف، و«الإفراد» مضاف إليه، «طبقًا» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي، وقيل: هو تمييز محول عن الفاعل، «استقر» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام «إن في سوى الإفراد طبقًا استقر فالثان مبتدأ- إلخ».

{أقائِمٌ الرجلانِ}؛ ما الذي يَتَعَيَّن؟
أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
لماذا لا نقول: {قائِمٌ} خبر مقدَّم؟
لأنه مفرد، والمفرد لا يُخبر به عن المثنى.
كذلك إذا كان الوصف مفردًا وما بعده جمع، فإنه يَتَعَيَّن أن يكون الوصف مبتدأً وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
{أقائِمٌ الرجالُ}، هنا نقول:
{قائِمٌ}: مبتدأ.
و{الرجالُ}: فاعل أغنى عن الخبر.
ولا يجوز أن تقول: {قائِمٌ} خبر مقدَّم، و{الرجالُ}: مبتدأ مؤخَّر، ليش؟
لأنك لو قلتَ ذلك لَأَخْبَرْتَ بالمفرد عن الجمع؛ وهذا لا يجوز في اللغة العربية.
ولهذا؛ إذا كان الوصف مما يدخل فيه المفرد والجمع، جاز الوجهان.
{أَجُنُبٌ الرجلانِ}.
يجوز أن تجعل {جُنُب}: خبرًا مقدَّمًا، و{الرجلانِ}: مبتدأ مؤخر، أو تقول {جُنُب}: مبتدأ، و{الرجلانِ}: فاعل أغنى عن الخبر؛ يجوز هذا وهذا.
{أَجُنُبٌ الرجالُ}.
..... يجوز الوجهان: أن تجعل {جُنُب} مبتدأ، و{الرجالُ}: فاعل أغنى عن الخبر، أو {جُنُب}: خبر مقدَّم، و{الرجالُ}: مبتدأ مؤخَّر.
قال الله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا)[المائدة: من الآية 6]، فأخبر بـ{جُنُب} - وهي مفرد - عن الجماعة؛ لأن {جُنُب} مما... فيه المفرد وغيرُه.
متى يَتَعَيَّن أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا؟
إذا كانَا مُثَنَّيَيْنِ، أو كانا جَمْعَيْنِ؛ فهنا يَتَعَيَّنُ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخَّر.
ومتى يَتَعَيَّن أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر؟
إذا كان الوصف مفردًا وما بعده غيرَ مفرد؛ {مثنًى أو جمع}.
تُسْتَثْنى من هذه الأخيرة إلَّا إذا كان الوصف يستوي فيه الجمع والمفرد؛ فيجوز الوجهان.
ومتى يجوز الوجهان بكل حال؟
إذا تطابَقا في الإفراد؛ يعني: إذا كانا مفردين.
{أقائِمٌ زيدٌ}.
يجوز أن تقول: {قائِمٌ} خبر مقدَّم، و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخر.
أو تقول: {قائِمٌ} مبتدأ، و{زيدٌ}: فاعل أغنى عن الخبر.
ماذا تقولون في هذا التركيب {أقائِمونَ زيدٌ}؟
لا يجوز.
{أقائِمونَ الرجالُ}.
لو أراد الإنسان أن يقول: يجوز الوجهان على لغة {أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ}؛ يجوز ولَّا لا؟
.....
قال: {أقائِمانِ زيدٌ} ايش؟
لعدم المُطابقة.
{أقائِمانِ زيدٌ}، هنا لا يمكن أن تقول: إن {قائِمانِ} خبر مقدَّم عن {زيدٌ}، ولا يمكن أن تقول: {قائِمٌ} وَصْف، و{زيدٌ}: فاعل؛ لأن هذا فيه حالة مُسْتَثْنية، و{زيدٌ}: مفرد.
المهم: بعض التراكيب ما تَصِح لغة، والذي يَصِح ما سبق الكلام عليه.
نعود مرة ثانية لخُلاصة الدرس:
إذا تطابقا في الإفراد؟
جاز الوجهانِ.
إذا تطابَقا في التَّثْنية؟

وَجَبَ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخر.
إذا تطابَقا في الجمع؟
كذلك..
يكون الأول خبرًا مقدَّمًا، والثاني: مبتدأ مؤخر.
إذا كان الأول مفردًا والثاني مثنًى أو جمعًا؟
تَعَيَّن أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
أما إذا كان الأول مفردًا والثاني جمعًا أو مثنى، فهذا يَتَعَيَّن أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده خبر، إلا إذا كان الوصف مما... فيه المذكر والمؤنث، فيجوز فيه الوجهان.
ولنرجع إلى كلام ابن مالك، يقول: «**وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ**»، يعني: وهذا الوصف.
فـ«**ذَا**»: اسم إشارة.
و«**الوَصْفُ**»: نعت، أو بدل، أو عطف بيان؛ خبر «**ذَا**».
يعني: يكون الثاني مبتدأ، ويكون هذا الوصف خبرًا.
«**إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ**».
إذا كان مسندًا كذلك بمبتدأ لَازِمِ الصَّدْرِ، يعني: له الصَّدارة، فإنه لا يجوز تقديمُه، مثاله:

أَوْ لَازِمِ الصَّـــدْرِ مَـــنْ لِـــي مُنْجِـــدَا[392]

فـ«**مَنْ**»: مبتدأ، و«**لِي**»: خبرُه، و«**مُنْجِدَا**»: حال.
يعني معناه: إذا كان المبتدأ له الصَّدارة، فإنه لا يجوز أن يَتقدَّم الخبرُ عليه، فيكون: «**أَوْ كَانَ**».
الضمير يعود على مَنْ؟ على أي شيء؟
«**أَوْ كَانَ مُسْنَدًا**»، الضمير يعود على الخبر.
«**مُسْنَدًا لِذِي**»، أي: لمبتدأ.
«**لَازِمِ الصَّدْرِ**»، أو كان مُسندًا لِلَازِمِ الصَّدْرِ، ما هو «**لَازِم الصَّدْر**»؟
هناكَ كلماتٌ يَجب أن يكون لها الصَّدارة، مثل: الاستفهام؛ الاستفهام له الصَّدارة، فإذا كان له الصدارة، إذا كان المبتدأ له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديمُ الخبر عليه، مثل: «**مَنْ لِي**»، فلا يجوز أن أقول: {لِي مَنْ}.
ومثال أوضح: {مَنْ زَيْدٌ}، لا يجوز أن أقول: {زَيْدٌ مَنْ}، لماذا لا يجوز؟
لأن المبتدأ له الصدارة، وإذا كان له الصدارة، فإنه لا يمكن أن يَتقدَّم الخبرُ فيكونَ في مَحَلِّه؛ لأنه يَفُوت المحلُّ الأصلي وهو الصدارة.
نحصرها الآن.
أولًا: إذا استوى المبتدأ والخبر في المعرفة والنكرة.
ثانيًا: إذا كان الخبر جملة فعلية.
ثالثًا: إذا كان محصورًا فيه.
رابعًا: إذا كان مسندًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداء.
خامسًا: إذا كان مسندًا لِمَا له الصَّدارة.
إذًا؛ خمسةُ مواضع يَمتنع فيها تقديمُ الخبر على المبتدأ.
والعامِلة ما بعدها مَعْمولٌ لها.
هذه منصوبة.
هذه عامِلة؛ لأن التقدير: وأنْ تَرْغَب في...
لها الصدارة.
الفرق بينهما: أن الذي... له الصدارة بنفسه، المبتدأ نفسه له الصدارة، أو كان الخبر مسندًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداء، مثل: {لَزَيْدٌ قائِمٌ}.

---

[392] «أو» عاطفة، «لازم» معطوف على ذي، ولازم مضاف، و«الصدر» مضاف إليه، «كمن» الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مرارًا، «من» اسم استفهام مبتدأ، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «منجدا» حال من الضمير المستتر في الخبر الذي هو الجار والمجرور، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام.

الآن المبتدأ نفسه ما له الصدارة، الذي له الصدارة هي اللَّام.
أما «**مَنْ لِي مُنْجِدَا**»؛ «**مَنْ**»: هي نفسها لها الصدارة.
فالفرق بينهما: أنه في الأول ليس للمبتدأ الصدارة، لكن الصدارة لِمَا اقْتَرَن به؛ وهي اللام، وهنا الصدارة للمبتدأ؛ هذا الفرق.
ما هو الأصل في الترتيب بين المبتدأ والخبر؟
نعم، هذا الأصل.
وهذا الأصل؛ واجب أو جائز؟
واجب؟
الأصل جائز، لكن الأَوْلى أن يُقدَّم.
ولهذا هذا قال: «**وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**».
متى يَمتنع تقديمُ الخبر؟
... بدون بيان، «**عَادِمَيْ بَيَانِ**»، بدون بيان.
مثاله: {زَيْدٌ أَخُوهُ}.
ما تقول في قول الشاعر:

بَنُونَـــا بَنُـــــو أَبْنَائِنَـــا وَبَنَاتُنَـــا بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الْأَبَاعِـــدِ[393]

«بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا».
هذانِ مبتدأ وخبر، فأيُّهما الذي قُدِّم في هذا البيت؟
قُدِّم الخبر على المبتدأ.
كيف جاز مع أنهما... في المعرفة؟
....
.. ماذا يريد الشاعر؟
....: {بَنُو أَبْنَائِنَا كأبنائنا}، وهذا معلوم، يعني: معلوم أن الشاعر يريد أن يُشَبِّه بَنِي أبنائِه بأبنائِه، لا أن يُشبِّه أبنائَه ببَنِي أبنائِه.
إذًا؛ هذا التقديم جائز أو ممنوع؟
يعني: ما نقول أن الشاعر ارتَكب شاذًّا، بل ارتكب شيئًا جائزًا؛ لأنه معلوم بيان.
الموضع الثاني:
جملة فعلية أو اسمية؟
خطأ.
أن يكون خبرُه فعلًا، يعني: جملة فعلية لم يُذكر فاعلُها، ولهذا قال: «**إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا**».
وقد سبق أن فيه شيئًا، وأَجَبْنا عليه.
مثاله: {زيدٌ قامَ}.
هنا لا يجوز أن نُقدِّم {قامَ}، ونقول أنها خبر مقدَّم، لماذا؟
... لأننا لو قَدَّمْنا الخبر لأَشْكَل علينا؛ هل {زيد} مبتدأ أو فاعل؟
صحيح.
وإذا قال قائل:.. وَلْيَلْتَبِسْ، لأن المعنى أن {زيدًا قامَ}؟
يعني: أُسند إليه مرتين.
ومعلومٌ أن هناك فرقًا بين هذا وهذا.
لو قلت: {زيدٌ قامَ أَبُوهُ}؛ هل يَمتنع تقديمُ الخبر؟
ليش؟
لأنه لا يَلتبِس بالفاعل، لو قلت: {قامَ أَبُوهُ زيدٌ} صحَّ؛ لأنه لا يَلتبِس بالفاعل، أما {زيدٌ قامَ}، فلا يمكن أن تُقدِّم {قامَ}؛ لأنك لو قدَّمْتَه لَالْتَبَسَ بالفاعل.

393

وعندي - والله أعلم - أن هذا هو السِّر أن ابن مالك قال: «**كَذَا إِذَا ما الْـفِعْلُ كَانَ الْـخَبَرَا**»، يعني: إذا كان الفعل مجرد.
الموضع الثالث: أن يكون محصورًا بـ{إِنَّمَا} أو {إِلَّا}، مثل: {إِنَّما زيدٌ قائِمٌ}، فلا يجوز {إِنَّما قائِمٌ زيدٌ}، لماذا؟ مع أن المعنى واحد؟ يعني المعنى من القيام أن زيدًا قائمٌ، سواء كذا أو كذا؟
يعني حَصَرنا زيدًا في القيام، ولم نَحصر القيام فيه، فيجوز أن غيرَه قائم... فيكون غيرُه غيرَ قائم،.. والفرق بين المعنيين ظاهر.
ابن مالك قال: «**كَذَا إِذَا ما الْـفِعْلُ كَانَ الْـخَبَرَا**».
وقلنا في الليلة الماضية: إن الفعل نفسه ما يكون خبرًا، لا يكون خبرًا إلا جملة؛ فعل وفاعل، أو فعل ونائب فاعل.
وهنا لو أن الفعل رَفع اسمًا ظاهرًا، مثل: {زيدٌ قامَ أَبُوهُ}، فهنا صار صورة الخبر مكونةً مِن: فعل، وفاعل، ومضاف إليه؛ فلو قَدَّمه وقال: {قامَ أَبُوهُ زيدٌ}.....
وابن مالك يقول: «**كَذَا إِذَا ما الْـفِعْلُ كَانَ الْـخَبَرَا**»، والفعل يكون خبرًا صورةً، وإنْ كان حقيقةُ الأمر أن الخبر هو الفعل والفاعل مستتر.
...
نحن أجبنا عن مثله.
لأن فيه تَسامُح، لكنْ أنا عندي - والله أعلم - أن وجه التسامح هو هذا: أنه لِئَلَّا يكون الخبر جملةً فيها المسندُ والمسندُ إليه ظاهرٌ؛ لأنه إذا كان كذلك لا تَستقيم.
الموضع الرابع: إذا اقتَرن المبتدأ بلام الابتداء، فلا يجوز تقديم الخبر؛ كيف ذلك، مثاله؟
{لَعَمْرٌو قائِمٌ}، فهنا لا يجوز أن نقول: {قائِمٌ لعَمْرو}؛ لماذا؟
لأنه هنا لو رَكَبْناها التركيب لم يكنْ لها الصدارة، ويجب أن يكون لها الصدارة.
الخامس: إذا كان الخبر مسندًا لمبتدأ لازِم الصدارة، مثل: «**مَنْ لِي مُنْجِدًا**»، فهنا لا يجوز أن تقول: «**لِي مَنْ**»؛ لأن «**مَنْ**» اسم استفهام، والاستفهام له الصدارة، وهكذا غيرها، مثل: اسم الشرط؛ له الصدارة، {كم} الخبرية؛ لها الصدارة، وهذه قاعدة ليس شيئًا معينًّا: كلُّ مبتدأ له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليه؛ لأنه لو قُدِّم الخبر عليه لفاتَتِ الصدارة للمبتدأ.
هذا معروف مِن كتب النحو: الشرط، والاستفهام، و{كم} الخبرية، و{ما} التَّعَجُّبية؛ هي يمكن ستة أو سبعة؛ الظاهر.
المهم القاعدة: متى أُسنِد الخبر لِمَا له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديمه عليه؛ لئلَّا تفوتَ الصدارة للمبتدأ.
ثم انتقل المؤلف إلى ما يجب فيه تقديمُ الخبر، بعد أن ذَكَر ما يمتنع فيه تقديم الخبر، ذَكَر ما يجب فيه تقديم الخبر، يعني عكس المسألة الأولى، فقال:

وَنَحْـوُ: عِنْـدِي دِرْهَـمٌ، وَلِـي وَطَـرْ[394]

مُلْتَـزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الْخَـبَرْ[395]

هذا بيت كامل، خلاصته: إذا كان المبتدأ نكرةً لا مُسَوِّغ له إلا التأخير، امتنع تقديمُه؛ لأننا لو قدَّمْناه في هذه الحال خالَفْنا القاعدة، ولا يجوز مخالفة القاعدة.
البيت هذا...: أنه متى كان المبتدأ نكرةً لا مُسَوِّغ له إلا التأخير، فهو يَمتنع تقديمُه؛ لأن أصل النكرة لا يجوز الابتداء بها، فإذا كان يجوز الابتداء بهذه النكرة لتأخيرها ثم قدَّمْناها، ارتكَبْنا ممنوعًا.
فإن كان نكرة له مُسَوِّغٌ سوى التأخير، فهل يجوز تقديمه؟
نعم.
«**رَجُلٌ مِنَ الْـكِرَامِ عِنْدَنَا**».
هذا نكرة، وهو مَقدَّم الآن، لكنْ ما المُسَوِّغ لتقديمِه؟
أنه وُصِلَ.
لكنْ «**عِنْدِي دِرْهَم**»، «**دِرْهم**» نكرة ما في مُسَوِّغ لها إلا التأخير، فلذلك امتنع أن يُقدم.

---

[394] «ونحو» مبتدأ، «عندي» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «درهم» مبتدأ مؤخر، «ولي» الواو عاطفة، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «وطر» مبتدأ مؤخر.
[395] «ملتزم» اسم مفعول: خبر المبتدأ الذي هو قوله، «نحو» في أول البيت، «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم، «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف، و«الخبر» مضاف إليه.

الأمثلة التي ذَكَرها المؤلف فيما سبق: «**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**».
مثل هذا ولّا لا؟
«**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**»، تدخل في القاعدة أو لا تدخل، «**نَمِرَة**»: مبتدأ لا مُسَوِّغ له
يَـــا لَيْـــتَ.... إِذَا فَهِمُـــوا لَـــمْ يَنْسَـــوْا[396]

«**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**»، «**نَمِرة**»: نكرة، ما الذي سَوَّغ الابتداء بها؟
التأخير، إذنْ يمتنع أن تُقدم، لا يَصِح أن أقول: «**نَمِرةٌ عند زَيْدٍ**».
نظيرها في المثال هنا: «**عِنْدِي دِرْهَمٌ**».
«**عندي درهم**» كـ«**عند زيدٍ نَمِرة**».
لو قلت: {درهمٌ عندي}، يصح أو لا؟
لماذا؟
لأنه ليس لها مُسَوِّغ؛ لأن المبتدأ هنا نكرة ليس له مسوِّغ.
أَخِّرْهُ؛ تأخير المبتدأ مسوِّغ «**عندي درهم**»، يجوز أو لا يجوز؟
{عندي دِرْهَم صَحِيح}، هل يجوز تقديمُه أو لا يجوز؟
لا يجوز؛ لأنه لا مسوِّغ له إلا التأخيرُ.
{عندي درهم صحيح}؟
يجوز.
ليش؟
لأنه وُصِلَ، فتقول: {درهمٌ صحيحٌ عندي}، لا بأس؛ لأنه وُصِلَ.
المهم؛ القاعدة الأولى فيما يجب التأخير فيه – تأخير المبتدأ -: إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوِّغ له إلا التأخير، فهنا يَمتنع تقديمُه.
....
لا مسوِّغ للابتداء به، وهل النكرة يَمتنع الابتداء بها؟
إلا في المُسَوِّغات السابقة.
فإذا كان لا مسوِّغ للابتداء به إلا تأخيره عن الخبر امتنع تقديمُه.
....
لا، لأن فيه مسوِّغ آخر غير التأخير، لا بُدَّ أن تقول: لا مسوِّغ له إلا التأخير.
الثاني - وشدوا حيلكم له؛ لأنه فيه...:
و{ذِي وَتَر} نفس الشيء، {ذِي وَتَر} نكرة، {وَتَر} نكرة؛ وهو مبتدأ لا مسوِّغ له إلا التأخير.
فابن مالك جَعَل المثالين لأن الأول ظرف والثاني جار ومجرور، وإلا هو هو.

* * *

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ[397]

مِمَّـــا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينًـــا يُخْـــبَرُ[398]

396

397 «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله، أي: يلتزم تقدم الخبر التزامًا كهذا الالتزام، «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط، «عاد» فعل ماض، «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد، «مضمر» فاعل عاد.

398 «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضًا، وما اسم موصول، «به، عنه» متعلقان بيخبر الآتي، «مبينًا» حال من المجرور في «به»، «يخبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما»، وجملة «عاد عليه مضمر» في محل جر بإضافة إذا إليها، وهى شرط إذا، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير البيت: يلتزم تقدم الخبر التزامًا كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينًا- أي مفسرًا- لذلك الضمير.
قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول:
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

وهذا الموضع الثاني.
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**»، على أيش؟
على الخبر؛ لأن الكلام في الخبر الآن: «**مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْـخَبَرْ**».
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**»، يعني: على الخبر.
«**مُضْمَرُ**»، أي: ضمير.
«**مِمَّا بِهِ**»، أي: من مبتدأ.
«**بِهِ**»، أي: بالخبر.
«**عَنْهُ**»، أي: عن المبتدأ.
«**مُبِينًا يُخْبَرُ**».
هذا.... ضمائر يمكن أكثر مما مرَّ مِن قَبْل.
....
هذا أكثر.
المهم نفهم المعنى.
إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعود على الخبر، فإنه لا يجوز تقدُّمُه؛ هذا الضابط.
ولهذا قال بعضهم بيتًا أحسن من هذا، قال:
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ**»
«**مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْـبَرُ**»
فجَمَع البيتين في بيت واحد مع الوضوح.
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**»، أي: على الخبر.
«**مُضْمَرُ** مِنْ مُبْتَدَا»، أي: ضمير من مبتدأ.
«**وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ**»، أي: ما له الصدارة؛ فإنه يَمتنع تأخيره، كما سيأتي.
خلاصة البيت بعدما...، يمكن نُحَلِّل التعقيد اللي فيه:
إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعود على الخبر، فإنه يجب تقديمُ الخبر، إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر فإنه يَتعيَّن تقديمُ الخبر؛ هذه القاعدة.
المثال: {في الدارِ صاحِبُها}.
أين المبتدأ؟
{صاحِب}، الضمير {هَا} يعود على {الدار}، أليس كذلك؟
{في الدار} الذي قدَّمْناه هو الخبر، يَتعيَّن أن نُقدِّمه؛ لأنك لو قلت: {صاحِبُها في الدارِ} لَعَادَ الضمير على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوز.
الضمير لا يعود على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، لا بد أن يكون له مرجِع ثابت، فإذا كان مرجعُه متأخِّرًا لفظًا ورتبةً امتنع تقديمُه.
{في الدارِ صاحِبُها}.
نقول؛ {صاحِبُ}: مبتدأ، و{في الدارِ}: خبر مقدَّم، والخبر هنا يَتعيَّن تقديمُه، ويمتنع تأخِيرُه، لماذا؟
لأن في المبتدأ ضميرًا يعود على الخبر، فإذا قدَّمْتَه، عاد الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبةً؛ وهذا لا يجوز - مفهوم الآن.
إذًا؛ البيتُ الذي ذَكَرْناه بَدِيلًا عن بيت ابن مالك أَوْضَحُ، وهو:
كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ مِـــنْ مُبْتَـــدَا وَمَـــا لَـــهُ التَّصَـــدُّرُ[399]

.... {مِنْ مُبْتَدَا} انتهى الكلام بدل...
هذه المسألة الثانية، وسيأتي - إن شاء الله - الكلام عليها.
نرجِع الآن إلى تحليل بيت ابن مالك:
«**كَذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ**»

---

[399]

«**مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْـبَرُ**»
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**» على ايش؟
على الخبر.
«**مُضْمَرُ**»، أي: ضمير.
«**مِمَّا بِهِ**»، الضمير في «**بِهِ**»: الخبر.
«**عَنْهُ**»، أي: عن المبتدأ.
«**مُبِينًا يُخْبَرُ**»، أي: مما يُخبر عنه به، والذي يُخبر عنه به ما هو؟
المبتدأ.
رحمه الله؛ وهذه غريبة من ابن مالك أن يكون في باب واحد يأتي بِبَيْتَيْنِ مُعَقَّدَيْنِ تعقيدًا بالغًا.
البيت الأول:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقًـــا حَيْـــثُ تَـــلَا مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلَا[400]

وقلنا أحسن منه ما قاله في الكافية؛ ما هو:

وَإِنْ تَـــلَا غَـــيْرَ الَّـــذِي تَعَلَّـــقَ بِـــهِ فأبْـــــــرِزِ الضَّـــــــمِيرَ مُطْلَقَـــــا
فِـــي الْمَـــذْهَبِ الْكُـــوفِيِّ شَـــرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُحْمَـــلَ اللَّبْـــسُ وَرَأْيُهُـــمْ حَسَـــنْ[401]

..... أوتارًا مع الزمن....
البيت هذا ذكره الخُضَري في حاشيته...
المهم أن البيت المذكور أحسنُ من بيت ابن مالك - لا شك - وأوضح.
نأخذ مناقشة في درس البارحة، ثم نأخذ مناقشة الأبيات.
يَتعيَّن تقديم الخبر في مسائل؟
الأولى؟
لا مسوِّغ لها إلا التأخير.
مثاله؟
«**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**».
هذا واحد.
الثاني؟
...
كيف؟
إذا كان المبتدأ..
مثاله؟
{في الدارِ صاحِبُها}.
{في الدارِ صاحِبُها}؛ قَدِّم؟
لو قلت: {صاحِبُها في الدارِ}، امتنع.
لماذا؟
لماذا يَمتنع {صاحِبُها في الدارِ}؟
{صاحِبُها}، يعني: صاحِبُ الدارِ في الدارِ، لماذا؟
لأنه يَلزم منه عَوْدُ الضمير متأخِّر لفظًا، وذلك يجوز ولَّا ما يجوز؟
إذا كان ذلك يجوز يجوز {صاحِبُها في الدارِ}.
لا يجوز، ولذلك...
إذًا؛ القاعدة هذه أو الضابط: إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يَعود على الخبر، فإنه لا يجوز تقديمُ المبتدأ، لماذا؟

---

[400] سبق في نفس الباب .
[401]

لأنه يَلزم منه عَوْدُ الضمير على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوز، والمثال: {في الدارِ صاحِبُها}.
{عِنْدَ الرجلِ كتابُهُ}، هل يجوز هنا تأخير الخبر؟
لا يجوز.
لماذا؟
لأنه يَلزم منه عَوْدُ الضمير على متأخِّر.
قَدِّمْ؟
.... لا يجوز؛ لأنه عاد على متأخِّر لفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوز.
ما هو البيت الذي يُشير إلى هذا في الألفية؟
...
ما هو البيت الذي ذُكر بدلًا عن بيت ابن مالك؟
كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ مِـــنْ مُبْتَـــدَا وَمَـــا لَـــهُ التَّصَـــدُّرُ[402]

نعود الآن إلى مناقشة الحُكْم.
ما هو الأصل في الترتيب بين المبتدأ والخبر؟
ما تقول في قولنا: {قامَا الزيدانِ}، هل يجوز تقديمُ الخبر في هذا الحال؟
.....
يجوز {قامَا الرجلانِ} على أنه خبر؛ ما تقولون؟
{قاما}: فعل.....
لكنْ هل يجوز تقديمُ الخبر إذا قلتَ: {قامَا الرجلانِ}؟
لا يجوز.
على أيِّ لغة؟
على لغة {البَراغيث} ما يجوز.
وعلى لغة غير {البراغيث}؟
...
هل يجوز أن أقول {قامَا الرجلانِ}، على أيِّ لغة؟
لا يجوز....
وعلى لغة الآخرين؟
يجوز.
صحيح؛ لأنه على لغة غير {البراغيث} معروف أن {قامَا} لا يَصلح أن يكون ما بعدها فاعلًا بها؛ لوجود ضمير.
على لغة {البراغيث} يجوز أن يكون ما بعد {قامَا} فاعلًا بها، والألف علامة التثنية فقط.
ولهذا نقول: {قامَا الزيدانِ}.
على لغة {البراغيث}، {قامَ}: فعل ماض، والألف علامة التثنية، و{الرجلانِ}: فاعل، متعين هذا.
وعلى لغة الآخرين، {قامَا الرجلانِ}.
{قاما}: خبر مقدَّم.
و{الرجلانِ}: مبتدأ مؤخَّر.
فيُجَوِّزُونَه؛ لأنه إذا قُدِّم على لغة غير {البراغيث} لا يَلتبِس الفاعل بالمبتدأ، أليس كذلك؟
أقول: إذا قُدِّم على لغة غير {البراغيث} لا يَلتبِس الفاعلُ بالمبتدأ.
وايش يكون على هذه اللغة؟
على لغة غير (البراغيث)، إذا قلنا: {قامَا الزيدانِ} لا يَلتبِس الفاعل بالمبتدأ، لماذا؟
لأنهم يَرَوْن أن {الزيدانِ}: مبتدأ مؤخَّر، ولا يمكن أن يكون فاعلًا؛ إذ لا يُجمع بين الفاعل وضمير.
أما على لغة {أَكَلُوني البراغيث}، فإنه لا يجوز أن تقول: {قامَا الزيدانِ} على أن {قامَا}: خبر مقدَّم؛ لأنهم يُجَوِّزُون أن يكون ما بعدها فاعلًا، فيَلتبِس الآن الفاعل بالمبتدأ.

---

[402] سبق.

مثل: {قامَ زيدٌ} إذا أردتَ أن تَجعل {زيدٌ} مبتدأً، و{قامَ} خبرًا؛ هذا لا يجوز، على لغة مَنْ؟
غير {البراغيث}.
.....
لا يمكن أن تأتي على أنها حرف على أنها...، أما على أنها فاعل وما بعدها مبتدأ، فيجوز.
(فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[المائدة: من الآية71].
(عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ): هذه بعضُهم حَمَلَها على لغة {البراغيث}، وبعضُهم قال: لا، هي: بدل من الواو في (صَمُّوا).
ما معنى قول ابن مالك: «**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**»، ايش معنى «**مُنحصِرًا**»، فيه ولَّا هو مُنحصِر؟
هو منحصِر.
قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
«**أَوْ**»
«**مُنْحَصَرَا**»
ما المعنى على الوجهين؟
«**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ**»، أي: المبتدأ، ولَّا أي الخبر؟
كيف المنحصِر الخبرُ وهو متأخِّر؟
.....
ماذا تقولون؟
استعمال المبتدأ منحصِرًا في الخبر، أو استعمال الخبر منحصِرًا في المبتدأ؛ أيُّهم؟
الأول: المبتدأ منحصِر في الخبر؛ ففي هذه الحال لا يجوز أن نُقدِّم الخبر، ولهذا قال:

وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إِذْ لَا ضَـــرَرَا

فَامْنَعْـــهُ حِـــينَ يَسْـــتَوِي الْـــجُزْآنِ

عُرْفًـــا، وَنُكْـــرًا، عَـــادِمَيْ بَيَـــانِ[403]

المعنى: منحصِر قُصِد استعمالُه، أي: استعمال المبتدأ منحصِرًا في الخبر.
أو قُصِد استعمالُه منحصَرًا، أي: موضع انحِصار، بحيث نُريد حَصْرَ المبتدأ في الخبر، المعنى لا يختلف، لكنْ - بس - توجيه اللفظ.
{إنَّما}، و{إلَّا}: {ما زيدٌ إلَّا قائِمٌ}.
..... ولهذا {إنَّما}: لا تأتي إلا مركَّبة، يعني: المبتدأ قبل الخبر، و{إلَّا}: تأتي قليلًا، مُتَقدِّمة للعِلَّة التي ذَكَرْتُ؛ وهي أن المَحصور فيه هو مجهول {إلَّا}، سواء تَقدَّم أو تأخَّر.
إي، لكنْ حَمَلُوها على {إنَّما}.
يقول: لأنَّ كلَّها حَصْرٌ، فيجب تأخيرُ المحصور فيه، سواء كان بـ{إلَّا} أو بـ{إنَّما}، ولِأَجْل كونِها لا يَلتبِس قال: يجوز تقديمُها أحيانًا؛ ولهذا لم يَتقدَّم إلا قليلًا، وربما لا تَجِدُه إلا في الشِّعر.
ما معنى قوله: «**أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ**»؟
هذا المعنى الإجمالي، لَكنْ...
«**أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ**».
حلل لفظيًا؟
.....
ما يتكلم عن الخبر الآن.
المؤلف يقول:.....
وما الذي يسند المبتدأ أو الخبر...
«**أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَامِ ابْتِدَا**».

---

[403] سبق.

المؤلف يقول: «**إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرَا**»؛ يتكلم عن الخبر.
ما الذي يُسند؛ المبتدأ أو الخبر؟
«**أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَامِ ابْتِدَا**»، يعني: أو كان خبرًا مسندًا لِذِي لامِ ابتداء.
«**أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ**».
أَجْمَعَ العلماء على...
الفرق: هو أن الشرط الأول: «**إذا كان مُسْنَدًا لمُبتدأ لِذِي لَامِ ابْتِدَا**»، والشرط الثاني: «**إذا كَانَ مُسْنَدًا لمُبتدأ لَازِمِ الصَّدْرِ**».
هذا الفرق.
المهم قوله: «**أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ**».
يعني: أو كان الخبرُ مسندًا لِلَازِم الصَّدْر، وليس معنى «**لَازِمِ الصَّدر**» كما قاله بعضُكم، ولكن المعنى: مسندًا لِلَازِم الصَّدْر، يعني: لمبتدأ تَلزم له الصَّدارةُ.
تقول: هي بَدَلٌ؛ بدلٌ مِن الواو.
إذا جاء كلامٌ عربِيٌّ لا بد أنْ نوجِّهَه على اللغة العربية المشهورة، لكنْ أنا الآن أَسْمَعُ شيئًا، ما آتي بالشاهد أو بالذي يحتاج إلى تأويل.
يجوز، مثل ما...، ويجوز أنها تكون عَطْفَ بيان، أو بدل، ويجوز على لغة {أَكَلُوني البراغيث}، ومثلُها أيضا (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[الأنبياء: من الآية 3]، يعني: أَسَرَّ الذين ظلموا النَّجْوى؛ فجاءت الواو، فقيل: إن (الَّذِينَ) مبتدأ مؤخر، و(أَسَرُّوا) خبرُه، وقيل: إن (الَّذِينَ) بدلٌ من الواو في (أَسَرُّوا).
يقول: إذا جاءَتِ الحالاتُ التي يجب فيها تَأَخُّر المبتدأ، وأنتم تقولون: أنه مرفوع بالابتداء وهو معنوي؛ فأين الابتداء؟
فاهِمين سؤالَه؟
والإشكالُ وَجِيهٌ؟
نعم وَجِيهٌ.
وايش الأصل في مكانِه؟
قال: إن وجوبَ تأخرِّه لسببٍ، لوجود مانِعٍ يَمنع من التَّقدُّم، وإلَّا فالأصل أنه مُتقدِّم.
أوجبَهُ الابتداءُ.
والابتداء ترتيبًا الآن: الأصل أن المبتدأ هو الأول، وهنا.. هو الأخير لِوُجود المانع من تَقَدُّمِه.
لا، لا هم يدعونه معنويًّا.
.... لو قلنا: {زيد قائم}... لا قائم إلا زيد...؟
لا ما يستقيم، لو قلتَ: {القائِمُ زيدٌ} هذا هو الذي فيه الحَصْر، لكنْ {القائِمُ زيدٌ}، يعني: ما قامَ إلَّا زيدٌ، القائِمُ هو زيدٌ لا غيره، وكذلك إذا قلتَ: {زيدٌ القائِمُ}، يعني: لا غيره...
فلا يجب التقديم في هذه الحال؛ لأنه لا... المعنى.
«**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**».. «**مُنْحَصَرا**». الضمير يعود على الخبر.
«**مُنْحَصر**»: مكان انْحِصارِه، يعني: قُصِدَ استعمالُه لِانْحِصارِه.
... {عندي دِرهَم فِضَّة}....
لأنك إذا قلتَ: {عندي درهم فِضَّة} بَيَّنْتَه بالمضاف إليه.
.. المعنى متعَيَّن...
مِن أَجْلِ كلمة {درهم}، لكن كلمة {دِرْهَم} لا تَزيد على أنها بَيَّنَتِ الحقيقة فقط، مثل: {لِي وَطَنٌ}، أليس الوطنُ معروفًا؟
{عندي درهم} يجب تَقدِيمُ الخبر؛ لأنه لا مُسَوِّغ ل... هنا إلا التأخير، ولهذا لو قلنا: {درهمٌ عندي}، ما استَفْدنا.
هنا ينبغي أن نُبيِّن لكم.
إذا قلنا: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[البقرة: من الآية 124]، هنا الضميرِ عائد على مُتقدِّم لفظًا لا رتبةً؛ لأن المفعول به رُتْبَتُه أن يكون بعد الفاعل، وهنا قُدِّمَ، فصار الضمير عائدًا على متقدِّم لفظًا لا رُتبة.
متقدِّم لفظًا، {إِبْرَاهِيمَ}: مفعول به، ورُتبةُ المفعول به بعد الفاعل؛ متقدِّم عليه لفظًا لا رُتبة.
والمتأخِّر لفظًا ورتبةً مِثْلُ أن تقول: {أَكْرَمَ الرجلُ أباهُ}، فهُنا {أَباهُ} عائد على {الرجلُ} المتقدِّم لفظًا ورتبة؛ لأن الفاعل يَتقدَّم على المفعول به.

أما لو قلتَ: {سَكَنَ الدارَ صاحِبُها}، فإنه لا يَصلُح أن تقول: {سَكَنَ صاحِبُها الدارِ} لأنه يكون عائدًا على متأخِّر لفظًا ورُتبة.
ايش لغة {البراغيث}؟
سبق لنا أنه يجب تقديمُ الخبر وتأخيرُ المبتدأ في مواضعَ، وَقَفْنا على:

كَـــذَا إِذَا يَسْـــتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرَا[404]

«**كَذَا**»: يعني كما قلنا في وجوب تقديم الخبر يَجب تقديم الخبر إذا يَستوجب التَّصْديرَ.
«**إِذَا**» هنا بمعنى حِينَ، وليست شرطية، بل هي بمعنى حِينَ، يعني: حِينَ يَستَوجِب التَّصْدِيرَ، أي: حِينَ يكون الخبرُ مما له صَدْرُ الكلام، مثل الاستفهام: {أَيْنَ زَيْدٌ}؟
هنا يجب أن نُقدِّم {أَيْنَ}؛ وهي الخبر، ولا يجوز أن نقول {زَيْدٌ أَيْنَ}؟
وإن كان بعض العلماء يَستعمل التأخير في مثل هذا؛ يمرُّ بنا كثيرًا في {المُحَلَّى} لابن حزم، وكذلك في مؤلفات ابن القيم - رحمه الله - يقول: {ثُمَّ كانَ مَاذَا}، يريد: {ثُمَّ مَاذَا كَانَ}.
وهذا حَسَب القواعد العربية لا يَصِح؛ لأنه إذا كان الخبر له الصدارة وَجَبَ أن يتقدَّم.
{أَيْنَ زيدٌ؟} الخبر هو: {أَيْنَ}، وهو له الصدارة؛ لأنه اسم استفهام، فلا يجوز: {زيدٌ أَيْنَ؟}.
ومن ذلك مثال المؤلف:

كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَصِـــيرَا[405]

فـ«**أَيْنَ**»: خبر مقدَّم.
و«**مَنْ**»: مبتدأ مؤخَّر.
و«**عَلِمْتَ**»: فعل، وفاعل، ومفعول أول.
و«**نَصِيرًا**»: مفعول ثانٍ.
«**أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَاً**»، يعني: أين الذي ينصرُكَ.
كان هذا الموضع الثالث.

* * *

الموضع الرابع:

وَخَبَـــرَ الْـــمَحْصُورِ قَـــدِّمْ أَبَـــدَا[406]

كَمَـــــا لَنَـــا إِلَّا اتِّبَـــاعُ أَحْمَـــدَا[407]

يعني: المبتدأ المحصور في الخبر يجب فيه التقديمُ، يعني: إذا حُصِرَ الخبر في المبتدأ وَجَب تأخير المبتدأ، مثاله: «**مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**»، يعني: محمدًا؛ صلى الله عليه وعلى آله وسلم.
فـ«**مَا**»: نافية.
و«**لَنَا**»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم.
و«**إِلَّا**»: أداة حَصْر.
و«**اتِّبَاعُ**»: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، و«**اتِّبَاعُ**»: مضاف.
و«**أَحْمَدَ**»: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا يَنصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية ووَزْنُ الفِعْل.

---

[404] «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، «يستوجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر، «التصديرا» مفعول به ليستوجب، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.
[405] «كأين» الكاف جارة لقول محذوف، أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول، «نصيرًا» مفعول ثان لعلم، والجملة لا محل لها صلة.
[406] «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي، وخبر مضاف، و«المحصور» مضاف إليه، «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أبدًا» منصوب على الظرفية متعلق بقدم.
[407] «كما» الكاف جارة لقول محذوف، «ما» نافية، «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء ملغاة، «اتباع» مبتدأ مؤخر، واتباع مضاف، و«أحمدا» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

«**مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**».
هنا تقول: إنه يَجِب تؤخِّر المبتدأ، لماذا؟
لأنه محصورٌ فيه، والقاعدة: أن المحصور فيه يتأخر، وسواءٌ كان الحَصْر بـ«**إلَّا**» أو بغيرها من طُرُق الحَصْر، حتى لو قلتَ: {إنَّما لَنَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ}، وَجَب تأخيرُ المبتدأ وتقديمُ الخبر.
«**كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**».
انتهى المؤلف - رحمه الله - من الترتيب بين المبتدأ والخبر، ولْنَسْتَعِد ما سَبَق.
الأصل في المبتدأ والخبر: جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ هذا الأصل، وقد يمتنع تقديم الخبر، وقد يَمتنع تقديم المبتدأ؛ وكلُّها مذكورة في كلام المؤلف رحمه الله تعالى.
وبَقِيَ بحثٌ جديد: حَذْفُ المبتدأ والخبر.
هل يجوز أن نَحذِف المبتدأ وأن نحذف الخبر، وهل يجوز أن نحذِفَهما جميعًا؟
* * *
بَيَّن المؤلف فقال:

وَحَـــذْفُ مَـــا يُعْلَـــمُ جَـــائِزٌ كَمَـــا[408]

تَقَـــولُ: زَيْـــدٌ، بَعْـــدَ: مَـــنْ عِنْـــدَكُمَا؟[409]

إلى آخره.
قال: «**حَذْفُ مَا يُعْلَمُ**».
البيت هذا في باب المبتدأ والخبر، فهل هذا الحُكْم خاصٌّ بالمبتدأ والخبر، أو في كل مكان؟
الجواب: في كل مكان؛ حَذْفُ ما يُعْلَم من: {المبتدأ، أو الخبر، أو الحال، أو المفعول به}؛ حذفُه جائز إذا كان معلومًا.
ولهذا يُعتبر هذا البيت قاعدةً؛ حَذْفُ ما يُعلم جائزٌ في كل مكان، وبه نعرف أن مبنَى الكلام على العِلم والفائدة، فقد سبق لنا أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِدْ كـ«**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**»، وسبق لنا أنه إذا اشتَبه المبتدأُ بالخبر، فإنه لا يجوز تقديمُ الخبر؛ إذًا: فمبنَى الكلام كله على الفائدة والعِلْم.
فإذا كان من المعلوم ما يُحذف، جاز حذفُه.
ثم ضَرَب المؤلف أمثلة، فقال: «**كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمَا؟**».
سأل سائل فقال: «**مَنْ عندَكُما؟**»؛ يخاطب اثنين.
فقال: «**زَيْدٌ**».
ما الذي حُذف الآن؛ الخبر ولَّا المبتدأ؟
«**مَنْ عِنْدَكُما؟**»، قال: «**زيدٌ**».
التقدير: «**زيدٌ** عندَنا»؛ هذا فيه تقديم الخبر.

وَفِـــي جَـــوَابِ كَيْـــفَ زَيْـــدٌ؟ قَـــلْ: دَنِـــفْ[410]

أي: مريض.
سأل سائل، فقال: «**كيف زيدٌ؟**».
فقلت: «**دَنِفٌ**»، أي: مريض.
هنا نقول: إن «**دَنِف**» خبر مبتدأ محذوف، فالمحذوف الآن المبتدأ، والتقدير: «زيدٌ **دَنِف**»، أو: «هو **دَنِف**»؛ يجوز هذا وهذا، المهم أن المبتدأ حُذف.

---

[408] «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «يعلم» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما، «جائز» خبر المبتدأ، «كما» الكاف جارة، وما مصدرية.
[409] «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كائن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول، «من» اسم استفهام مبتدأ، «عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها.
[410] «وفي جواب» جار ومجرور متعلق بقل، «كيف» اسم استفهام خبر مقدم، «زيد» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة «جواب» إليها، «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «دنف» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: زيد دنف.

وهل يُحذف المبتدأ والخبر؟
الجواب: نعم، إذا عُلِم المبتدأ والخبر، حُذِفا ولا مانعَ.
فلو قال لك قائل: {أزيدٌ قائمٌ؟}.
فقلتَ: {نعم}.
ما الذي حُذف؟
المبتدأ والخبر؛ لأن {نَعَمْ}: حرف جواب، ما هي جملة، فالذي حُذف: المبتدأ والخبر، أي: {نَعَمْ}، يعني: {نَعَمْ. زيدٌ قائِمٌ}، فحُذِف الجُزآنِ.
وأما ما مَثَّل به بعضُهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[الطلاق: من الآية 4].
مَنْ مَثَّل بهذه الآية لِحَذف المبتدأ والخبر، فإن تمثيلَه ليس بصحيح؛ حيث قال إن التقدير: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ عِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ}.
هذا غير صحيح.
أولًا: أننا لا نُسَلِّم أن المحذوف جملة؛ إذ مِن المُمكن أن نُقَدِّر: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ} أليس كذلك؟
و{كَذَلِكَ} ليست جملة، فلم يُحذف فيها المبتدأ والخبر جميعًا.
ثانيًا: لو سلَّمْنا - جدلًا - أن المحذوف هو المبتدأ والخبر، لكنَّ هذا المبتدأ والخبر هو في الحقيقة خبرٌ؛ لأن المبتدأ والخبر هنا نائبٌ عن خبرٍ فقط؛ لأن (اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ): مبتدأ. (عِدَّتُهُنَّ): مبتدأ ثانٍ. (ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ): خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
فالمحذوف حقيقةً هو: الخبر، فالتمثيلُ بالآية لا يَصِح؛ للوجهين الذين ذَكَرْتُهما.
الأول: أنه يُمكن أن نُقدِّر الخبر {كَذَلِكَ}؛ وهو مفرد، ومعلوم أنه: كلما قَلَّ التقدير كان أَوْلَى وأَحْسَنَ.
الثاني: لو سَلَّمنا - جدلًا - أن الآية على تقدير: {واللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ} لِتناسُبِ هذا التقدير مع ما سبق، لقُلْنا: إن المحذوف ليس المبتدأ والخبر، بل المحذوف هو الخبرُ، ولكنه صار جملةً.
فالمثال الصحيح الآن، هو أن يُقال: {أَزَيْدٌ قائِمٌ}، فيقال: {نَعَمْ}، أي: {زيدٌ قائمٌ}.
إذًا؛ ابن مالك - رحمه الله - أعطانا قاعدة، ومَثَّل بمثالينِ فقط: مَثَّل بحَذْفِ الخبر، ومَثَّل بحَذف المبتدأ، ولم يُمثِّل بحَذفِهما.
فهل يقال: إنه - أي ابن مالك - قَصَّر في ذلك؟
فالجواب: لا؛ لأن المثال إنَّما يُراد به بيانُ القاعدة، والقاعدة سبقَتْ؛ وهي: حَذْفُ ما يُعلم جائِزٌ؛ فهذا يَشمل ما يُعلم من مبتدأ أو خبر، أو من مبتدأ وخبر.

فَزَيْـــدٌ اسْـــتُغْنِيَ عَنْـــهُ إِذْ عُـــرِفْ[411]

قال:

وَبَعْـــدَ لَـــوْلَا غَالِبًـــا حَـــذْفُ الْـــخَبَرْ[412]

حَـــــــــتْمٌ.....[413]

بدأ المؤلف الآن لمَّا تكلَّم عن جواز حَذْف المبتدأ والخبر، ذَكَر المواضع التي يجب فيها حذفُ الخبر، يعني: كالاستثناء مما سَبَق؛ حَذْفُ ما يُعلَم جائِزٌ، فكأنه قال: إلَّا في هذه المواضع فيجب الحذفُ.
الأول: بعد «**لَوْلَا**»، بعد «**لَوْلَا**» يجب حذفُ الخبر، كقولك: {لَوْلَا زيدٌ لغَرِقْتُ} مثلًا.
{لَوْلَا زيدٌ لغَرِقْتُ}: عندنا الآن مبتدأ ولم نَجِدْ له خبرًا؛ لأن {لَغَرِقْتُ} جواب {لَوْلَا} الشرطية، فأين الخبر؟
محذوفٌ وجوبًا، التقدير: {لَوْلَا زيدٌ موجودٌ}، أو {لَوْلَا زيدٌ حاضِرٌ}.

---

[411] لم يشرحه الشيخ.
[412] «فزيد» الفاء للتعليل، زيد: مبتدأ، «استغني» فعل ماض مبني للمجهول، «عنه» نائب فاعل لاستغني، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، «إذ» ظرف متعلق باستغني، أو حرف دال على التعليل، «عرف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه في الجواب، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.
[413] سيأتي.

وقول ابن مالك؛ رحمه الله: «**غَالِبًا**»، يعني: في أكثر الأحوال، ومفهومُه: أن غيرَ الغالِب ألَّا يُحذَف الخبر بعد «**لَوْلَا**»، فيكون إبقائُه قليلًا، إذا كان حذفُه غالِبًا فإبقائُه قليلٌ.
ومن ذلك قوله ρ لعائشةَ: $لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ، لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ وبَنَيْتُهَا عَلى قَواعِدِ إِبْراهِيمَ#[414].
(لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ).
{قَوْمُ}: مبتدأ.
و{حَدِيثُو عَهْدٍ}: خبر المبتدأ.
و{لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ} إلى آخره: جواب {لَوْلَا}.
فهنا ذُكِر الخبر بعد {لَوْلَا}.
ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

فَلَـــوْلَا الْغِمْـــدُ يُمْسِـــكُهُ لَسَـــالَ[415]

يعني: سيفَه يمدحه، يقول: «لَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ».
فقوله {الغِمْدُ}: مبتدأ.
{يُمْسِكُهُ}: خبر.
و{لَسَالَ}: جواب {لَوْلَا}.
فأنتَ ترى الآن أن الخبر وُجِد بعد {لَوْلَا} في كلام أفصحِ العرب؛ وهو رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي كلام العرب العَرْبَاء: «فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ»، فما الجواب عن هذا؟
نقول؛ الجوابُ عن هذا - حسب كلام ابن مالك - سهلٌ: هذا من القليل الذي لا يُحذف فيه خبرُ المبتدأ مع «**لَوْلَا**».
وإذا سَلَكْنا هذا المسلَك صار الأمر سهلًا، كلما جاءك الخبر مع وجود «**لَوْلَا**»، فقُلْ: هذا من غير الراجح، واسترح.
لكن بعض النحويين يقول: إنَّ الخبرَ بعد «**لَوْلَا**»؛ إمَّا أن يكون كَوْنًا عامًّا، وإما أن يكون شيئًا خاصًّا لا دليل عليه، وإما أن يكون شيئًا خاصًّا عليه دليل.
فإنْ كان كونًا عامًّا وَجَبَ الحذفُ، وإنْ كان شيئًا خاصًّا وَجَبَ الذِّكْرُ إذا لم يكن له دليلٌ، وإذا كان شيئًا خاصًّا لكنْ في الكلام ما يدل عليه فحَذْفُه جائزٌ ووجودُه قليلٌ، وهذا جيدٌ؛ لأنه إذا كان الخبر شيئًا خاصًّا، ولكنه لا يُعلم فلا بد من ذِكْره.
الحديث: $لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ#[416].
لو حذَفْنا {حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ}، لا يمكن أن نُقدِّر: {لَوْلَا قومُكِ موجودون}، يعني: لا يمكن أن نُقدِّرَه كونًا عامًّا؛ لماذا؟
لأنه: ليس المانعَ وجودُ قومِها، المانعُ هو كَوْنُهم حديثِي عَهْدٍ، فمجرد وجودِهم لا يُغني شيئًا، أو لا يَمنع هذا الذي أرادَه الرسولُ عليه الصلاة والسلام، لذلك كان لا بد مِن ذِكْرهم.
إذا كان خاصًّا، لكنْ يدل عليه الدليل، مثل: {لَوْلَا زيدٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ}؛ هنا لا يُمكن أن تُقدِّر كونًا عامًّا، ما هو الكونُ العام؟
{لَوْلَا زيدٌ موجودٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ}؛ لأن وجود {زيد} ليس سببًا لِكَوْنِك تَسْلم من الموت بالجوع، لكن المعنى: {لَوْلَا زيدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ}.
كلمة {أَطْعَمَنِي} خاصٌّ ولَّا عامٌّ؟
خاص، لكنْ عليه دليل، ما هو؟
{لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ}.
إذًا؛ في هذه الحالَ يجوز أن يُذكر الخبر، ويجوز أن يُحذف، فيجوز أن تقول: {لَوْلَا زيدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ من الجوعِ}، ويجوز أن تقول: {لَوْلَا زيدٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ}.
ومن ذلك قول الشاعر: «لَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ».
لو قال: «لَوْلَا الْغِمْدُ لَسَالَ»، لَجَازَ؛ لأن المعنى مفهوم، إذا كان في الغِمْد كيف يُمْسكه ما يمكن يسيل؟!
فصار ذِكْرُ «يُمْسِكُهُ» وحذفُها على حدٍّ سواء؛ لأنها معلومة من السياق، وهذا أيضا تفصيل لا بأس به.
فالأول يَحتجُّ به مَنْ؟

414
415
416

يَحتجُّ به الطالب المُبتدي[417]، إذا قال: كيف تقول في قول الرسول ρ: $لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ#[418]؟
يقول: وبعد «**لَوْلَا**» غالبًا، ما هو بدائمٍ؛ وهذا من القليل، ويمشي.
يكفيه ولَّا ما يكفيه؟
يكفيه على رأي ابن مالك.
وإذا كان طالبَ عِلْم فسَيُجِيبُه، ويقول: الخبر هنا ليس كونًا عامًّا، بل هو شيء خاصٌّ لا بد من ذِكْره؛ لأنه يجوز مثلًا أن يكون المعنى: {لَوْلَا قَوْمُكِ مَنَعُوا لَبَنَيْتُ الكعبةَ}، {لَوْلَا قَوْمُكِ حاضِرونَ لَبَنَيْتُ الكعبةَ}.
إذًا؛ لا بُدَّ أن يقول: {لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ}، حتى تزول هذه الاحتمالات.
وإذا قال لكَ: ما تقول في قول الشاعر: «فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ».
أقول: هذا لا شك أنه خاصٌّ، وكان مقتضى القاعدة أن يجب ذِكرُه؛ صح ولَّا لا؟
لا، مقتضى القاعدة يجب ذِكرُه؛ لأنه شيء خاصٌّ، مقتضى القاعدة أن يجب ذِكرُه لأنه خاصٌّ؛ لأنه ليس المانعُ وجودَ الغِمْد، المانعُ كَوْنُ الغِمْد يُمْسِكه.
إذًا؛ نقول: كان مقتضى القاعدة أن يجب حذفُه، هكذا ولَّا لا؟
القاعدة اللي بعد «لَوْلَا» غالبًا، لكن لا بُدَّ من ذِكره لأنه خاصٌّ؛ إلَّا أنَّ وجوبَ الذِّكر عارَضَه العِلْمُ به مِن حيث السياق؛ لأن قوله: «لَسَالَ» يدل على أن المعنى: «لَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُه».
فلذلك نقول: «لَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُه» يجوز حذفُه ويجوز ذِكرُه، وأما: {لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ} فيجب ذِكرُه.
وأما: (وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ)[الحج: من الآية 40]، لا يجوز ذِكرُه، لماذا؟
لأنَّ المقصودَ مجردُ وجودِ الدَّفْع: {وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ موجودٌ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ}.
(لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[سبأ: من الآية 31].
{لَوْلا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا}، هذا شيء خاصٌّ بدليل قوله: (أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)[سبأ: من الآية 32]، فصار هذا معلومًا من السياق.
فخلاصةُ القول الآن: أن ابن مالك في هذا الكتاب سَلَكَ مَسلَكًا يكون به مَخرجًا لمَنْ؟
للمبتدي؛ إذا أُورِدَ عليه ذِكرُ الخبر بعد «**لَوْلَا**» فالحمد لله، ابن مالك يقول: حذفُه غالِبٌ وهذا من غير الغالِب.
وأما التفصيل الذي قِيل، فهو تفصيل حَسَنٌ من حيث المعنى، وهو أن يقال: الخبر بعد «**لَوْلَا**» ثلاثة أقسام: كَوْنٌ عامٌّ، وشيءٌ خاصٌّ لا دليل عليه، وشيءٌ خاصٌّ عليه دليل.
فالأولُ: يجب فيه الحذفُ، والثاني: يجب فيه الذِّكْرُ، والثالث: يجوز فيه الوجهان؛ والله أعلم.

.....
محذوف، الخبر محذوف، لَوْلَا مِنَّةُ اللهِ عَلَيْنا... لَوْلَا منة الله علينا...
يقول ابن مالك:
«**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ**»
«**مِمَّا بِــهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ**»
اشْرَح البيت؟

.....
أين مرجِع الهاء في «**بِهِ**»؟ هي ضمير، أين مرجعها؟
الضمير «**مِمَّا بِهِ**» يعود على ايش؟
الخبر، أي: مِمَّا بالخبر.
«**عَنْهُ**» ايش يعود... الضمير؟
عن المبتدأ.
هذا شرح البيت؛ شرحُه شرحًا لفظيًّا.
شرحُه معنويًّا؟

.....
ذَكَروا أنه يُغني عن هذا البيت بيتٌ آخر، مع سهولة المعنى وزيادة أيضًا؟

417
418 سبق.

احفظوا هذا البيت: «**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ**»، أي: على الخبر.
«**مِنْ مُبْتَدَا وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ**».
مَنْ زيدٌ؟
ما الواجب في هذه العبارة {مَنْ زيدٌ}؟
... في هذه العبارة تقديم الخبر...، وهو {مَنْ} على المبتدأ وهو {زيدٌ}.
لو قلت: {زيدٌ مَنْ} لا يَصِح؛ لأن الخبر هنا اسم استفهام، فيجب تقديمُه لأن له الصدارة.
وَمَـــا لِـــيَ إِلّا عَلَـــى أَحْمَـــدَ شِـــيعَتُهُ[419]

هل يَتعيَّن تقديمُ الخبر هنا؟
مِن أين أخذتَ من كلام ابن مالك؟
«**وَخَبَرَ الْـمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا**»
«**كَـ: مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**»
هل يجوز حذفُ المبتدأ أو الخبر؟
...
بشرط أن يكون معلومًا، ولا يوجد مانعٌ.
إذًا؛ شرطين:
الأول: أن يكون معلومًا، والثاني: ألَّا يوجد مانعٌ.
مثالٌ لِمَا حُذف فيه المبتدأ؟
....
لا، ما حُذف فيه المبتدأ؟
أو زيد...
مثال ما حُذف فيه الخبر؟
هل يمكن أن يُحذف المبتدأ والخبر؟
كَيْفَ زيدٌ؟
ويكون الجواب: {دَنِف}.
لا، نريد ما حُذف فيه الخبر؟
... أين زيدٌ؟
.....
نقول: مَنْ حَضَرَ؟ ويكون الجواب: {زيدٌ}.
أي: حضر زيدٌ.
ما... خبر، إذا قل: مَنِ الحاضِر؟
لكن لو قلنا: {مَنْ حَضَرَ؟} لن يَصِح المثال؛ لأنه سيكون الجواب: {حَضَرَ زيدٌ}.
هل يمكن أن يُحذف المبتدأ والخبر؟
... أي: زيدٌ حاضِرٌ.
والذين مَثَّلُوا بقول الله تعالى: (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[الطلاق: من الآية 4]، بأنه حُذف فيه المبتدأ والخبر؛ صحيح؟
غير صحيح، ليش؟
....
وأيُّهما أوضح: أن نُقَدِّر أن المحذوف جملة، أو أن المحذوف شبه جملة؟
يعني هل من الأَوْلَى أن نقول: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ عِدَّتُهُنَّ كذا، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ عِدَّتُهُنَّ كَذَلِكَ}، أو أن نقول: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ}؟ أيُّهما أوضح؟
الأَوْلَى {كذلك}، لماذا؟
.... صحيح.

419

نقول: التقدير كذلك؛ لأنه كلما قلَّ الحذف كان أَوْلَى.
يقول ابن مالك : إنه يجب حذفُ الخبر في مواضع، منها؟
مطلقًا، غالِبًا، بعد «**لَوْلَا**» غالِبًا.
مثالُه؟
قوله تعالى: (وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ)[البقرة: من الآية 251]، التقدير: وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ موجودٌ.
ومِن غير الغالِب؟
قول الرسول ρ لعائشة: $لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ#[420]، فهنا ذَكَر الخبر؛ {لَوْلَا قَوْمُ}: مبتدأ، و{حَدِيثُو}: خبره.
إذًا؛ هذا ما...
مثال آخر؟
قول الشاعر:

فَلَـــوْلَا الْغِمْـــدُ يُمْسِـــكُهُ لَسَـــالَ[421]

هل أحدٌ من العلماء - علماء النحو - جعل لهذا الغالِب أو لغير الغالب ضابطًا؟
أولا: أن يكون كَوْنًا عامًّا؛ فيجب الحذفُ.
ثانيا: أن يكون خاصًّا ولم يدل عليه الدليل؛ يجوز الحذفُ والذِّكر.
أن يكون خاصًّا وليس عليه دليل؛ فيجب الذِّكر.
وهذا التفصيل لا بأس به، لكنْ ذَكَرْنا أثناء الشرح أننا للمبتدي نقول؟
نقول: أنه غالبًا يجب الحذف والقليل... حتى لا نُدْخِله في شيء يتوَرَّط فيه، أما مَن أراد أن يَتعمَّق فيقول: إذا كان الخبر معلومًا وَجَب.... وإذا كان غير معلوم وَجَب...
«فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ».
هل أحدٌ من العلماء - علماء النحو - جعل لهذا الغالِب أو لغير الغالب ضابطًا؟
أولا: أن يكون كَوْنًا عامًّا؛ فيجب الحذفُ.
ثانيا: أن يكون خاصًّا ولم يدل عليه الدليل؛ يجوز الحذفُ والذِّكر.
بأن يكون خاصًّا وليس عليه دليل؛ فيجب الذِّكر.
وهذا التصوير لا بأس به، لكنْ ذَكَرْنا أثناء الشرح أننا للمبتدي نقول؟
نقول: أنه غالبًا يجب الحذف والقليل...، حتى لا نُدْخِله في شيء يتوَرَّط فيه.
أما مَن أراد أن يَتعمَّق، فنقول: إذا كان الخبر معلومًا وَجَب الحذف، وإذا كان غير معلوم ولا قرينة وَجَب الذكر، وإذا كان غير معلوم لكن هناك قرينة تدل عليه فالحذف والذكر كلاهما جائز.
قال المؤلف:
درس جديد:
س:
لا، تقدير الكلام: وبعد لَوْلَا حذفُ الخبر حَتْمٌ في غالبًا.
وبعد لَوْلَا حذفُ الخبر حَتْمٌ في الغالِب، وفي غير الغالب يأتي، في الغالب الحذف ولا يجوز الذكر، وفي غير الغالب جائز.
.. قلت: «**مَنْ عِنْدَكُم؟**»، فقلت: {عندنا زيدٌ}، وهذا الخبر، الخبر موجود الآن، المُتعلَّق - على رأي ابن مالك - مُتعلَّق بظرف هو الخبر، لكن الظرف دالٌ عليه.
س:
لا لا، الآن محذوف {نا} الخبر والدال عليه، إذا قلنا: {زيد}، حذَفْنا الخبرَ والدالَّ عليه، لكن هذا الكلام يُؤيِّد ما ذكرنا: أن الظرف والجار والمجرور هو الخبر.

---

[420] سبق.
[421] سبق.

س: ثم كان ماذا....
لا لا، هذه مما يتسامح به العلماء، تخالف قواعد اللغة العربية.
* * *
ثم قال المؤلف:

حَـتْمٌ، وفِـي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرْ[422]

«**فِي نَصٍّ**»: خبر مُقدَّم، أو متعلِّق بـ«**اسْتَقَرَّ**»، و«**ذَا**»: مبتدأ، وجملة «**اسْتَقَرَّ**»: خبره.
يعني: واسْتَقَرَّ هذا - وهو الحَذْفُ الواجِبُ - في «**نَصِّ يَمِينٍ**»، يعني: إذا وُجد نصٌّ يَمينٍ، يعني: كان المبتدأ نَصَّ يَمينٍ في القَسَم، فإنه يُحذف الخبر وُجوبًا، مثاله: {لَعَمْرُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}.
فهنا {عَمْرُ}: مبتدأ، وهو نَصٌّ في اليَمين، فيُحذف الخبر وجوبًا، ولا يجوز أن تقول: {لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي}، بل يجب عليك حذفُ الخبر؛ لأن هذا هو المعروف من لغة العرب، والقواعد النَّحْوية مبنية على كلام العرب، وليس كلام العرب مبنيًّا على القواعد، ولهذا كلام العرب يَحكُم على قواعد النحويين، ولا عكس.
«**وفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ**».
وفي قوله: «**فِي نَصِّ يَمِينٍ**»، مفهومُه: إذا كان دالًّا على اليمين ولكن ليس نصًّا فيه، فإنه يجوز الحذفُ وعدَمُه.
مثل أن تقول: {عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}، فهنا {عَهْدُ} يَحتمل أن تكون يَمينًا، ويحتمل أن تكون ميثاقًا، ليست نصًّا في اليمين، ولهذا يجوز أن تقول: {عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ}، أو تقول: {عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}، ولا يجوز حذفُ الخبر هنا؛ لأن المبتدأ ليس نصًّا في اليَمين.
وخلاصة القول: أنه يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ نصًّا في اليَمين، والمثال: {لَعَمْرُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}؛ و{العَمْرُ}: هنا بمعنى الحياة.
فإنْ لم يكن نصًّا في اليمين، لكنه دالٌّ على اليمين، جاز الذِّكر والحذف، ومثاله: {عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}، فيجوز أن تَذْكُر الخبرَ وتقول: {عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ}، أو: {عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لَأَفْعَلَنَّ}؛ لأن المبتدأ هنا ليس نصًّا في اليمين.
س:
الأصل ألَّا يَحْلِف، لكنَّ الحَلِفَ هنا ليس بصيغة القَسَم، والممنوع أن يكون بصيغة القَسَم، مثل أن يقول: {وَعَمْرِي لَأَفْعَلَنَّ}.
{وَعَمْرِي} ما يجوز، لكن {لَعَمْرِي} يجوز، وقد جاءت في السُّنة أيضًا، جاءت عن الصحابة.
يعني: هذا ليس قَسَم؟
بمعنى القَسَم؛ لأن..... المجرد يكون حُكْمُه حكمَ القَسَم.
اسم موصول، مِن الذي، {بِهِ}، أي: بالخبر، {عَنْهُ}: عن المبتدأ، يعني: من الذي يُخبر به عنه.
* * *
قال المؤلف - رحمه الله تعالى - في بيان ما يجوز فيه حذفُ الخبر:

بَعْـــدَ وَاوٍ عَيَّنَـــتْ مَفْهُـــومَ مَـــعْ[423]

و«**بَعْدَ وَاوٍ**» وهذا هو الموضع الثالث مما يجب به حذفُ الخبر، يجب حذفُ الخبر؛ أي: بعد واو المَعِيَّة التي لا يَصِحُّ أن تكون عاطفةً، بل هي بمعنى «**مَعْ**»، فإذا كانت بمعنى «**مَعْ**»، فإنه لا يمكن يُذكر الخبر.
مثل: {كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ}، المعنى: كل صانع وما صَنَع مقترنانِ؛ فالخبر محذوف، والتقدير: كلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ مُقْتَرِنانِ.
و{كُلُّ}: مبتدأ، و{صَانِعٍ}: مضاف إليه، و{الواو}: حرف عطف أو حرف مَعِية؟
الواو للمَعِيَّة.
و{مَا صَنَعَ}: يحتمل أن تكون {مَا} موصولةً، أي: والذي صَنَعَهُ، وأن تكون مصدريَّةً، أي: وصَنْعَتُهُ؛ وهذا أَقْرَبُ.

---

[422] «حتم» خبر المبتدأ، «وفي نص» الواو عاطفة، في نص: جار ومجرور متعلق باستقر الآتي، ونص مضاف، و«يمين» مضاف إليه، «ذا» اسم إشارة، مبتدأ «استقر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نصر يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصا، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.
[423] «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و«واو» مضاف إليه، «عينت» عين: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو، «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه، مقصود لفظه.

فنقول: {كلُّ صانِعٍ وصَنْعَتُهُ مُقْتَرنانِ}.
{كلُّ طالِبٍ وكِتابُهُ} صح؟
صح.
{كلُّ إنسانٍ وثَوْبُهُ}، صح.
فإذا كانت «**الواو**» بمعنى «**مَعْ**»، وهي نص في المَعِيَّة، فإن الخبر يكون محذوفًا وجوبًا.
ولو قال قائل: إن «**الواو**» هنا بمعنى «**مَعْ**» فتكون ظرفًا، فيكون الظرف هو الخبر، والتقدير: {كلُّ صانِعٍ كائِنٌ مَعَ صَنْعَتِهِ}، {كلُّ إنسانٍ كائِنٌ مَعَ ثَوْبِهِ}، {كلُّ إنسانٍ كائِنٌ مَعَ كتابِهِ}، وما أشبه ذلك، لو قيل بهذا لكان له وجهٌ؛ لأنه إذا تَعَيَّنَتْ أن تكون «**الواو**» بمعنى: «**مَعْ**»، فإن «**مَعْ**» ظرفٌ يَصلُح أن تكون خبرًا.
وقوله: «**عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ**» يُفهم منه: أنه لو كانت «**الواو**» صالحةً لِأَنْ تكون عاطفةً، ولم تكن مُتَعَيِّنَةً للمَعِية، فإنه لا يجب حذفُ الخبر، مثل أن تقول: {زيدٌ وعمرٌو مُصْطَحِبانِ}.
وحينئذٍ نقول: إنْ كان الخبر معلومًا جاز حذفُه وذِكرُه، وإن كان الخبر خاصًّا لا يُعلم مما تُفِيدُه «**الواو**»، وَجَبَ ذِكرُه.
{زيدٌ وعمرٌو}، {الواو} هذه: عاطفة، ويجوز أن تكون للمَعِية، لكنها لا تَتعيَّن فتكون عاطفة، فإذا قلت: {زيدٌ وعمرٌو}، فما الذي تفيده {الواو}؟
تفيد اقْتِرانَهُما في المَجِيء، فتقول: مُقترنان، ويجوز أن تَحذف الخبرَ.
أما لو كنتَ تريد أن تقول: {زيدٌ وعمرٌو مُقْتَتِلانِ}، فهنا لا يجوز الحذف؛ لأنك إذا قلت: {زيدٌ وعمرٌو} وأنتَ تريد: {مُقْتَتِلانِ}، مَنْ يَفْهم هذا؟ بخِلاف: {زيدٌ وعمرٌو مُقْتَرِنانِ}؛ لأن {الواو} يَقتضي[424] الاشتراك والاقتران.
فصار الآن المسألة على ثلاثة أقسام:
القسم الأول: أن تكون «**الواو**» بمعنى «**مَعْ**» ولا تَحتمل العطف؛ فهنا يكون الخبر محذوفًا وجوبًا استغناءً عنه بـ{واو} المَعِية.
والثاني: أن يكون العطفُ بـ{واو} لا تَتعيَّن للمعيَّة، فهنا نقول: إنْ دلَّ دليلٌ على الخبر المحذوف جاز ذِكرُه وحذفُه، وإنْ لم يدلَّ عليه دليلٌ وَجَب ذِكرُه.

* * *

قال:

كَمِثْلِ: كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ[425]

أي: كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ مُقْتَرنانِ، و{مَا} هنا قلنا: الأَوْلى أن نُقَدِّرَها...
قال:

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا[426]

عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَا[427]

كَـ: ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمْ[428]

---

[424] - هكذا قالها الشيخ، ولعل التقدير: لأن حرف الواو يَقتضي . . ، وإلا فالأصح: لأن الواو تَقضي.
[425] «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل «كل» مبتدأ، وكل مضاف، و«صانع» مضاف إليه، «و» عاطفة، «ما» يجوز أن تكون موصولًا اسميًّا معطوفًا على كل، ويجوز أن تكون حرفًا مصدريًّا هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا.
[426] «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف، و«حال» مضاف إليه، «لا» نافية، «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حال، «خبرا» خبر تكون، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال.
[427] «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر، «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «أضمرا» أضمر: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للإطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.
[428] «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل المصدر، «العبد» مفعول المصدر، «مسيئًا» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد، وخبر المبتدأ جملة محذوفة، والتقدير: إذا كان (أي وجد، هو: أي العبد) مسيئًا، «وأتم» الواو عاطفة، أتم: مبتدأ، وأتم مضاف.

إذا أتى المبتدأ وبعده حالٌ لا تصحُّ[429] أن تكون خبرًا، فإنه يجب تقدير الخبر، يجب أن يُقدَّر الخبر، ويكون[430] في هذه الحال محذوفًا، مثاله: «**ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا**»، فـ«**ضَرْبِيَ**»: مبتدأ، ومضاف إليه.
«**ضَرْبي**»، ضَرْب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم، مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة، وهو مضاف، و«**الياء**»: مضاف إليه مبنية على السكون في محل جرٍّ، والضربُ هنا مضافٌ إلى الفاعل أو إلى المفعول؟
مضاف إلى الفاعل.
و«**العَبْدَ**»: مفعول به.
«**مُسِيئًا**»: حال من «**العَبْدَ**»، يعني: أَضْرِبُهُ حَالَ إِسَاءَتِهِ.
هل يَصِح أن يكون «**مُسِيئًا**» خبرَ لـ«**ضَرْب**»؟
لماذا؟
...
لأن الضَّرْب لا يُوصف بالإساءة، الذي يُوصف بالإساءة هو المَضروبُ.
لكن لو أقول: {ضَرْبِيَ العَبْدَ شَدِيدًا}، هذا لا نُعْربه حالًا، هذا نجعله خبرًا، ونقول: {ضَرْبِيَ العَبْدَ شَدِيدٌ}؛ نجعله خبرًا، ولا نجعله حالًا، فإذا لم يصح الوصفُ أن يكون خبرًا، صار حالًا والخبرُ محذوفٌ.
ماذا نُقَدِّر الخبر المحذوف؟
قالوا:
نُقَدِّر: {إِذَا كانَ مُسِيئًا}؛ إنْ كان تَهْديدًا، أو: {إِذْ كانَ مُسِيئًا}؛ إنْ كان عُقوبةً.
يعني: إنْ كان الضربُ وَقَع من أجل إساءَتِه فَقَدِّرْ: {إِذْ كانَ مُسِيئًا}، وإِذَا كان الضربُ وَعِيدًا له إنْ أساءَ فَقَدِّرْ: {إِذَا كانَ مُسِيئًا}؛ وعلى هذا فنُقَدِّر: {إِذْ كانَ}، أو {إذا كانَ}.
وقال بعضُ المُعْربينَ: لا نُقَدِّر {إِذْ كان}، ولا {إِذَا كان}، نُقَدِّر: {ضَرْبُ}، يعني: {ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ مُسِيئًا}، ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ - حالَ كَوْنِه - مُسِيئًا، لا ضَرْبُهُ حالَ كونِه مُحْسِنًا، أو لا مُسِيئًا ولا مُحْسِنًا.
وهذا التقدير أسهلُ من حيث الإعراب؛ لأنه ليس فيه إلا حذفُ الخبر.... يحذف خبر مُكَوَّن من: {إِذَا} الظرفية أو {إِذْ}، ومِن: {كانَ} واسمِها المستتر.
أما هذا فلا نحتاج إلى هذا التقدير، والمعنى يَستقيم فيه، وهو صالح للاستقبال وللحال.

* * *

.....وَأَتَـــــــــــــمُّ[431]

تَبْيِينِـــــيَ الْـــــحَقَّ مَنُوطًـــا بِالْـــــحِكَمْ[432]

إذا قلت: {ضَرْبِي العَبْدَ شَدِيدٌ}؛ الجملة هذه ما فيها إشكال.
{ضَرْب}: مبتدأ، و{شَدِيدٌ}: خبره، لماذا؟
لأن {شَدِيدٌ} يصح أن يكون خبرًا عن {ضَرْب}، وكان خبرًا عنه.
{ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيءٌ}، يصح ولَّا ما يصح؟
لا يصح.
لماذا لا يصح؟
لأن الضَّرْب لا يُوصف بالإساءة، {ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيءٌ} ما يَصِح.
إذًا؛ يجب أن نجعل {مُسِيئًا} حالًا من {العَبْد} ولا نرفعها، يجب أن نجعلها حالًا من {العَبْد}، ونقول: خبر محذوف، ونقول: {ضَرْبِي العَبْدَ حالَ كَوْنِهِ مُسِيئًا}، والخبرُ محذوف.

---

[429] - أي الحال .
[430] - أي الخبر .
[431] سبق.
[432] وتبيين من «تبييني» مضاف إليه، وتبيين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وهي فاعل له، «الحق» مفعول به لتبيين، «منوطًا» حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى، «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطًا، والتقدير: أتم تبييني الحق إذا كان (أي وجد، هو: أي الحق) حال كونه منوطًا بالحكم.

.....
مسيئًا العبد، ولا يُوصف المُسيء، ما يكون إلا مِن ذِي شُعور، والضربُ ما له شعورٌ.
{ضَرْبِي العَبْدَ شَدِيدٌ} العبارة صحيحة ولَّا غير صحيحة؟ ليش؟
لأن الضَّرْب يَصِح أن يُخبر عنه بالشِّدة، والخبر - كما نعلم جميعًا - وَصْفٌ للمبتدأ.
{ضَرْبِي العَبْدُ مُسِيءٌ} لا يَصِح؛ لأن الضَّرْب لا يُوصف بالإساءة.
إذًا؛ مَن المُسيء؟
العبدُ.
كلمة {مُسِيئ}[433] ما يُمكن نجعلها صفةً لـ{العَبْد}؛ لأن {العَبْد}: معرفة، و{مُسِيئًا}: نكرة، إذًا: نجعلها حالًا منه، ونقول: {ضَرْبِي العَبْدَ إِذْ كانَ مُسِيئًا}، أو: {إِذَا كانَ مُسِيئًا}، و{إِذْ كانَ} أو {إِذَا كان}، نُقَدِّر: {كائِنٌ} خبر المبتدأ، {ضَرْبِي العَبْدَ كائِنٌ إذا كانَ مُسِيئًا}، {ضَرْبِي العَبْدَ كائِنٌ إِذْ كانَ مُسِيئًا}؛ لأن {إِذْ} أو {إِذَا} كلُّها ظرفية، والظرف متعلِّق..... بمحذوف هو الخبر.
ذَكَرْنا رَأْيًا آخر، قلنا: إن هناك رأيًا آخر للمُعْرِبين يقولون: {ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ مُسِيئًا}، يعني: ضربي العبد يَقَعُ مَوْقِعَه إذا كان مُسيئًا، فكأنه يقول: ضَرْبِي العبدَ الضربَ المُوافِقَ المُطابِقَ الوَاقِعَ هو ضَرْبُه في حال إساءَتِه.
لاستقامة الكلام.
لا، ما يصح، لأن {مسيئًا} هذه حال من {العبد}، فهي وَصْفٌ له، ما تَصِح.
الثاني يقول: «**وَأَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْـحَقَّ مَنُوطًا بِالْـحِكَمْ**».
«**أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ**» هذا كالأول، إلَّا أنه صِيغَ اسمُ تفضيلٍ قبل المصدر، أصلُه: «**تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَم**»؛ هذا هو الأصل.
لكن «**تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَم**»، يعني: قد لا يكون أحسنَ تَبْيِين[434]، فلا بُدَّ أن نأتي بشيء يدل على أنني أَبَنْتُ الحقَّ أَتَمَّ تَبْيِين[435].
ومعنى «**مَنُوطًا**»، أي: معلَّقًا بالحِكَم، يعني: أَحْسَنُ شيءٍ في بيانِ الحقِّ أن تُبَيِّنه وتُبيِّنَ الحِكمةَ منه.
والحِكمة هي الدليل، والشطر هذا جيد، يعني: أَحْسَنُ ما يكون في بيانِ الحقِّ أن يكون مَنُوطًا بالحِكَم.
«**أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْـحَقَّ**».
هل يصح أن نجعل «**مَنُوطًا**» خبرًا عنه؟
لا؛ لأن «**مَنُوط**» من وَصْفِ الحق، ما هي من وَصْفِ التَّبْيِين...
إذًا؛ لا يَصِح أن نرفعها على أنها خبر «**أَتَمُّ**» لفساد المعنى، فماذا نعمل؟
نقول: نجعلها حالًا من الحق، والخبر يكون محذوفًا، والتقدير: أَتَمُّ تَبِيينَ الحَقِّ إذا كان مَنُوطًا بالحِكَم؛ فهذا أَحْسَنُ شيء في بيانِ الحقِّ.
وعلى الرأي الثاني، يقول: أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ تَبْيِينُهُ مَنُوطًا بالحِكَم.
وهذا كما ترون أسهلُ، وربما يكون أوضح أيضًا: أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ تَبْيِينُهُ مَنُوطًا بالحِكَم.
قال: «**وَقَبْلَ حَالٍ**»، يعني: ويُحذف الخبر.
«**قَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا**»، أي: لا يَصِح أن يكون خبرًا.
«**عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ**»، يعني: عن المبتدأ الذي خبرُهُ.
«**قَدْ أُضْمِرَا**»، وايش معنى «**أُضْمِرَ**»؟
حُذف، يعني: فإذا كانت الحال لا تَصِح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الموجود الذي حُذِف خبره، فإنه حينئذٍ يَتعيَّن حَذْفُ الخبر.
وحقيقة الأمر أن البيت هذا إنما يكون فيما لو وَرَدَ من كلام العرب مثلُ هذا: «**ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا**»، فمعلومٌ أن «**مُسِيئًا**» لا تَصِح أن تكون خبرًا عن «**ضَرْب**»، وإذا كانت لا تَصِح قلنا: لا بد أن يكون هناك خبر محذوف من أجل استقامة الكلام، وتقديره كما علمنا: {إِذَا كان} أو {إِذْ كان} على رأي، أو أن تُعيد المبتدأ مضافًا إلى صاحب الحال، فتقول: {ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ مُسِيئًا}، {أَتَمُّ تَبْيِينَ الحَقِّ تَبْيِينُهُ مَنُوطًا بالحِكَمِ}.

---

[433] - الصحيح : (مُسِيئًا).
[434] - الصواب : (تبيينًا)، لأنه تمييز .
[435] - الصواب : (تبيينًا)، لأنه تمييز .

س:
إي يُوحي، يعني: سواءً كان المصدر هو المبتدأ، أو المصدر مضافًا إليه اسم التفضيل، الذي هو {التَّبْيِين}.
س:
إذا كان منوطًا بالحِكَم.
(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)[البقرة: من الآية 251].
الخبر هنا واجبُ الحذف أو لا؟
لأنه كونٌ عامٌّ.
$لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ#[436].
الخبر هنا واجبُ الذِّكْر، وليس كونًا عامًّا.
«فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ».
لماذا؟
لأنه دلَّ عليه دليلٌ، فجاز ذِكرُه وجاز حذفُه، يعني: لو قال: {فَلَوْلَا الْغِمْدُ لَسَالَ}، لَعَرَفْنا المعنى: «فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ».
{كلُّ حاجٍّ وفِدْيَتُهُ}، هل يجب حذفُ الخبر في هذا المثال أو لا؟
فيه تفصيل.
ما هو؟
يجب حذفُ الخبر، ليش؟
هنا {الواو} للمَعِيَّة، يعني: {كلُّ حاجٍّ مُصاحِبٌ لِفِدْيَتِهِ}، ماذا تقولون؟ صحيح؟
صحيح.
{كلُّ حاجٍّ وفِدْيَتُهُ}، ما حاجة نقول الخبر؛ الخبرُ هنا معلومٌ فلا يجوز حذفُه؛ لأن {الواو} هنا بمعنى {مَع}، نصٌّ في المَعِية.
{كلُّ رجلٍ وزَوْجَتُهُ}؟
جائزُ الحذف وعَدَمُه، كيف؟
هي نصٌّ في المَعِية، ولَّا لا؟
نعم.
إذًا؛ يجب الحذف؟
إذا كنتَ تريد أن: {كلُّ رجلٍ وزَوْجَتُهُ مُخْتَصِمانِ}، هل يجوز الحذف؟
لا.
ليش؟
..... فيجب الذِّكْر.
إذا:... مبنية على ايش؟
على الفائدة وعَدَمِها، أو العِلْم وعدمِه.
{شِراءُ السيارةِ خَطَأٌ} ما تقول؟ هل الخبر هنا موجود؟
موجود.
إذًا؛ لا نَدَّعِي أنه محذوف، نقول: {شراءُ} مبتدأ، و{خَطَأٌ}: خبر.
{شِراءُ السيارةِ خاطِئًا}؛ هل الخبر موجود، ولَّا محذوف وجوبًا؟
{شِراءُ السيارةِ خَاطِئًا}، لماذا؟
يعني: ما يُفهم إذًا {خاطِئ} هو الخبر؟
لكن لماذا لا نجعل {خاطِئ} خبر...
لماذا لا نقول: {شِراءُ السيارةِ خاطِئٌ}؟
.. أنا بَخَلِّي {خاطِئٌ} هي الخبر، وأقول: {شِراءُ السيارةِ خاطِئٌ}.
أنا أتكلَّم أنا من جديد أقول: {شِراءُ السيارةِ خاطِئٌ}؟
لا يَصِح وَصْفُ الشِّراء بأنه خاطِئٌ، فلذلك لا تصح أن تكون خبرًا عن {شِراءُ}.
كما لو قلت مثلًا: {شِراءُ السيارةِ مَغْبُونٌ}؛ يصح هذا ولَّا ما يصح؟

---

[436]_

لا يصح.
ماذا أقول؟
{مَغْبُونًا}، وأجعل الخبر محذوفًا.
{ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيءٌ}؟
لماذا؟
لأن مسيء لا يكون خبرًا عن {ضَرْب}، فإن الضَّرْب لا يُوصف بالإساءة، وإنما هو حال.
إذا جعلناها حالًا كيف يكون التقدير؟
إذا جعلناها حالًا يكون التقدير: {ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبًا مُسِيئًا}.
لا، ما تَخَلَّصْتَ....
يعني: ضَرْبِي هو مُسِيءٌ، أما إذا أَعَرْبَناها كي تكون خبرًا...
كيف التقدير إذا جعلنا {مُسِيئًا} حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر؟
..... أي: {ضَرْبِي ضَرْبُهُ مُسِيئٌ}؛ هذا على تقدير خبر.
وفيها تقدير آخر؟
..... القول الثاني الذي يُقَدِّره الجمهور.
{إِذْ كانَ مُسِيئًا}؛ هذا إن أردتَ ايش؟
ماذا أقول؟
تقدير {إِذْ كانَ مُسِيئًا} إن أراد التهديد،.... {إِذَا كانَ مُسِيئًا}.
هنا أَشْكَل على بعض الناس... {كان مُسِيئًا} كيف نقول حال؟ أَلَا نجعلها خبرًا لـ{كان} محذوفًا؟
يقول: إنَّ {كان} تامة، وعِلَّةُ قولهم أنها تامة؛ لأن {كان} لا تُحذف هي واسمها، إلَّا في مواضع معينة مثل: $الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ#[437].
وهذا الموضع ليس من مواضع حذف كان واسمها، فلهذا قالوا: نُقَدِّرها تامةً ونجعل {مسيئًا} حالًا من فاعل {كان}، وليس خبرًا لـ{كان}، يعني: هكذا تقدير النحويين، والحقيقة ربما...
نقول:
أولًا: إنَّ أَحْسَنَ ما نُقَدِّر هنا أن نُقَدِّر: {ضَرْبُه}، حتى لا نجد فعلًا وفاعلًا، بل نقول: {ضَرْبُهُ مُسِيئًا}، {ضَرْبُ العَبْدَ ضَرْبُهُ مُسِيئًا}، يعني: لا أَضْرِبُه إلا إذا كان هو مُسِيئًا.
ولنا أن نقول قولًا أسهلَ..: إنَّ الحال هنا أَغْنَتْ عن الخبر؛ لأن المخاطَب إذا قلت له: {ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا}، {رُكُوبِي الفَرَسَ مُسْرَجًا} يفهم المعنى، أليس كذلك؟
يَفهم أن المعنى: أن رُكُوبَكَ حصل في حالٍ كونِه مُسْرَجًا، فلا حاجة للخبر، يعني: لو قيل إنه في هذه الحال لا نحتاج إلى تقدير الخبر إطلاقًا، واجعلوا هذا قولًا ثالثًا؛ إنْ شِئْتُم قلتُ إنْ كان أحدٌ قال به، وإنْ شِئْتُم أقولُ قولًا ثالثًا وإنْ لم يَقُلْ به أحدٌ؛ لأن مخالفةَ الإجماع في باب النحو جائزةٌ إن شاء الله.
ونقول: هذه الحال تُغني عن الخبر أصلًا...؛ لأن المقصود الفائدة، كل الأبيات التي مرَّت علينا نجد أن العلماء يُرَكِّزون على الفائدة، وكُلُّنا نعلم أني إذا قلتُ: {ضَرْبِي العَبْدَ ًمُسِيئًا}، المعنى: أنني لا أَضْرِبُهُ إلَّا إذا كان مُسِيئًا، وإذا قلتُ: {رُكُوبُ الفَرَسِ مُسْرَجًا}، فالمعنى: أَنِّي لا أَرْكَبُهُ إلَّا مُسْرَجًا، و{شِراءُ السيارةِ خاطِئًا}؛ كَلنا يعرف المعنى.
* * *
ثم قال:

وَأَخْبَـــــرُوا بِـــــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــــأَكْثَرَا[438]

عَـــــــــــنْ وَاحِـــــــــــدٍ.....

«**أَخْبَرُوا**»: الضمير يعود على العَرَب.

---

[437] _

[438] «وأخبروا» فعل ماض وفاعله، «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر، «أو» حرف عطف، «بأكثرا» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق.

.....بِـــــــــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــــــــأَكْثَرَا

عَــنْ وَاحِــدٍ كَهُــمْ سَــرَاةٌ شُــعَرَا[439]

«**هُمْ**»: مبتدأ، «**سَرَاةٌ**»: خبر، «**شُعَرَاءُ**»: خبر ثانٍ، والسَّرَاةُ:...، والشُّعَراء معروفة.
يعني: أن العرب أَخْبَروا بخَبَرين فأكثر عن مبتدأ واحدٍ، وجوازُ تَعَدُّد الخبر هو: القياس، كما يجوز تعدد الصفة.
أليس يجوز أن تقول: {أَتانِي زيدٌ العالِمُ الغَنِيُ الكَريمُ}، يجوز هذا ولَّا لا يجوز؟ يجوز؛ والخبرُ وَصْفٌ لمبتدأ في الواقع، فإذا جاز تعدُّد الصفة جازَ تعدُّد الخبر.
ولكن نريد أن نقول: هل يجوز أن أَفْصِل بين الخبرينِ بـ{واو} العطف، فأقول: «**هُمْ سَرَاةٌ وشُعَرَاءُ**»؟
نقول: نعم يجوز، كما يجوز فَصْلُ الصِّفتينِ بالعطف: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (3) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)[الأعلى: 1 – 4].
فكما يجوز تعدُّد الصفات في العطف يجوز تعدُّد الخبر في العطف.
ولكن يجب أن نعلم أن المسألة هنا على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: مَنْعُ العَطْف.
والوجه الثاني: وجوبُ العطف.
والوجه الثالث: جوازُ العطف.
كم الأقسام؟
ثلاثة أقسام.
الأول: منع العطف.
والثاني: وجوب العطف.
والثالث: الجواز.
فإذا كان الخبرانِ بمعنى خبرٍ واحدٍ، فإنه لا يجوز العطفُ؛ لأنك إذا عطفتَ جعلتَ كل خبر مستقلًّا عن الخبر الآخر، مع أن اجتماعهما عبارةٌ عن صفة واحدة.
مثاله: {عِندي برتقالٌ حُلْوٌ حامِضٌ}، {بُرتُقالِي حُلْوٌ حامِضٌ}.
فيه خبر...، هما: {حُلْوٌ} و{حامِضٌ}، هنا لا يجوز أن أقول: {حُلْوٌ وحامِضٌ}؛ لأني لو قلتُ: {حُلْوٌ وحامِضٌ} فَسَدَ المعنى، أنا أريد أن أقول: {حُلْوٌ حامِضٌ}، يعني: طعمُه مُركَّب مِن حامضٍ حُلْوٍ، يقول معناه:... حلو حامض يعني:...، يعني: بدل ما تقول برتقالي.. تقول: {برتقالي حُلْوٌ حامِضٌ}، هذا لا يجوز فيه العطف، لماذا لا يجوز؟
لأنه يختلف المعنى، إذا قلت: {بُرتقالي حُلْوٌ وحامِضٌ}، معناه أنه عندك نوعانِ من البرتقال: واحد حلو، وواحد حامض؛ هذا لا يجوز.
فإذًا؛ إذا كان الخبرانِ لمعنًى واحد فإنه لا يجوز العطف؛ لأن ذلك يُخِلُّ بالمعنى.
إذا كان الخبرانِ كلُّ واحد منهما لشخص آخر، فإنه يجب العطف.
مثاله: {بَنُوكَ: شَاعِرٌ، ومهندسٌ، ونَحْوِيٌّ، وفَقِيهٌ}؛ كم بنون الآن؟ أربعة.
هنا لو تَرَكْنا العطفَ لصارت الأخبار هذه لكل واحد منهم، يعني: كلُّ واحد شاعر ومهندس ونحوي وفقيه، صح ولَّا لا؟
لكن الأمر ليس كذلك، الأمر: أن أحد الأبناء شاعر، والثاني: مهندس، والثالث: نحوي، والرابع: فقيه.
إذًا: لا بد أن تأتي بالعطف؛ لأن العطف يَقتضي المُغايرة، فإذا حُذف صار مُتَّحِدًا.
والخلاصة: تعدُّد الخبر جائزٌ، لكن هل يجوز فَصْلُ هذا المُتَعَدِّد بالعطف؟
نقول: هذا على كم قسم؟
ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز، وقسم يجب، وقسم يجوز.
{ابني: شاعِرٌ، كاتِبٌ، فَقِيهٌ، سَلَفِيٌّ}؛ يجوز؟
صحيح، يجوز أن أعطف بالواو، ويجوز أن أُبْقِيها كل الخبر منفرد.
فأقول؛ {شاعرٌ}: خبر مبتدأ، {كاتبٌ}: خبر ثانٍ، {نحويٌّ}: خبر ثالث، {فقيهٌ، سلفي}: خبر رابع وخامس.

---

[439] «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر، «كهم» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وهم: مبتدأ، «سراة» خبر أول، «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة، وهو خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبريه في محل نصب مقول القول المقدر.

قال الله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)[البروج: 14، 15]، هنا لا يجوز أن نجعل (الوَدُودُ) صفةً لـ(الغَفُورُ)؛ لأنها لا تعود على (الغَفُورُ)، تعود على الموصوف الذي هو الله Y، يعني: على الضمير (وَهُوَ).
س:
في منزلة اسم الفاعل، في منزلة اسم الفاعل لكن حُوِّل إلى المبالغة، اسم الفاعل مثلًا على وزن فاعل لكن هذه حُوِّلَت للمبالغة.
س:
زائدة على.... إذا قلت: {ضارِب}، معناها: ضارِبٌ مرة واحدة، {ضَرَّاب}: كثير الضَّرْب.
مناقشة الأبيات الخمسة كلها.
«**بعد لَوْلَا غالِبًا حذفُ الخبر**»؛ هذا أحد قولين في المسألة، فما القول الثاني؟
متى يكون واجبًا حذفُ الخبر بعد «**لَوْلَا**»؟
إذا كان الكَوْن عامًّا.
ومتى يكون واجبَ الذِّكر؟
متى يَمتنع ذِكرُه؟
متى يَمتنع حذفُه؟
يعني: إذا كان كونًا خاصًّا لا يُعرف المعنى إلا به.
... خاصًّا ولكن له دليل.
مثال الأول؟
الأول التي يَمتنع فيها ذِكر الخبر؟
وهل مجرد وجود {زيد} يَمنع أن يقاتل {عمرو}؟ هذا قد يكون..
(وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)[البقرة: من الآية 251].
الذي يجب ذكره؟
ولا يصح أن يكون المعنى: {لَوْلَا قومُكِ موجودون..... }.
الحالة الثالثة: «**وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ**»، ماذا يريد؟
هات المثال؟
لكن كونه يقول: «عَيَّنَتِ المَعِيَّة» احترازًا من واو العطف.
مثاله واو العطف: {زيدٌ وعمرٌو مُصْطَحِبانِ}.
هنا {الواو}: حرف عطف ولا يَتعيَّن أن تكون بمعنى {مَعْ}، لكن: «**كلُّ صانِعٍ وصَنْعَتُهُ**» ما في شك: مع صنعته؛ لأن «**صَنْعَتُه**»: وصف له.
«**وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا**».
إذا كان وَصْفه لا يصح أن يكون خبرًا، يكون حالًا ويُستغنى به عن الخبر، مثل: {ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا} هذا ما يحتاج إلى خبر.
كلٌّ يعرف معنى هذه الجملة؛ أنَّ ضَرْبَكَ لِلعَبْدِ إذا كان مُسِيئًا.
الخبرُ باثنين عن واحد هل هو جائز؟
ذكرنا أنه أقسام:
ثلاثة أقسام:
القسم الأول: يجب حذف حرف العطف، وهو إذا كان الخبران بمعنى خبر واحد، كقول القائل: {بُرتقالي حُلْوٌ حامِضٌ}، فيجب حذف حرف العطف؛ لأن الخبرينِ بمعنًى واحد.
لماذا لا نقول: {حلوٌ وحامضٌ}؟
يتغير المعنى، ويُفْهَم منه: أن البرتقال منه ما هو حامض، ومنه ما هو حلو..... يعني: يَجمع الوصفينِ.
القسم الثاني: وجوبُ ذِكْر حرف العطف، وهو إذا كان كل خبر مختص بشخص معيَّن، إذا كان المبتدأ يكون جماعة يكون جمعًا وكلٌّ واحد منهم يَختصُّ بوصف واحد، مثاله: {البُخاريُّ إمامٌ وفَقِيهٌ ومُحَدِّثٌ}، يجب ذِكرُ الواو.

القسم الثالث: جواز حذفُ حرف العطف أو ذكرُه، وهو إذا كان المبتدأ واحدًا ووُصِفَ بأوصاف متعددة، كقول القائل مثلًا: {ابني فَقيهٌ ومحدِّثٌ وشاعِرٌ}، فيجوز ذكرُ حرف العطف {الواو} وحذفُه، يقول: {ابني فقيهٌ محدثٌ شاعرٌ}، أو: {ابني فقيهٌ ومحدثٌ وشاعرٌ}.
نصٌّ في اليَمين: لا يَحتمل معنى آخر.
....
مثاله: {لَعَمْرُ اللهِ لَأصوم}.
ماذا تقول في قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ)[الحجر: من الآية 72]، هل حُذف الخبر؟
حُذف؟
و(إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ)؟
جواب القَسَم.
وايش التقدير؟
.. ما استفدنا، ما هو التقدير.. خبر محذوف. (لَعَمْرُكَ): قَسَمِي (إِنَّهُمْ.....).

|||

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

لَمَّا تكلَّم على المبتدأ، وذكرنا أن باب الابتداء هو أول الأبواب التي تُبحث فيها عن الجُمل، وكل ما سبق فهو يُبحث فيه عن المفردات؛ الجمل إذًا أولُ بَحْث فيها هو باب: «**الابْتِدَاء**».

المبتدأ والخبر مرفوعان يَدخل عليها ثلاثة أصناف من العوامل؛ من هذه العوامل ما يُغيِّر الخبر دون المبتدأ، ومنها ما يغير المبتدأ دون الخبر، ومنها ما يُغيِّرهما جميعًا، ويسمى هذا التغيير: نَسْخًا، وهو.... لأن النسخ....

فمثلًا «**كانَ وأَخَوَاتُها**»: إذا دخلت على المبتدأ والخبر نَسَخَت الخبر من الرفع إلى النصب، فبدلًا مِن أن تقول: {زيدٌ قائمٌ}، تقول: {كان زيدٌ قائِمًا}.

و«**إنَّ وأَخَوَاتُهَا**»: بالعكس، تَنسخ لفظ المبتدأ دون الخبر، فإذا قلت: {زيدٌ قائمٌ} ثم أدخلت {إنَّ} على هذه الجملة، قلت: {إنَّ زيدًا قائمٌ}، فتجدون {زيدًا} تَغيَّر من الرفع إلى النصب.

«**ظَنَّ وأخواتُها**»: تَنْسَخ الجزأين، فإذا قلت: {زيدٌ قائمٌ}، ثم قلت: {ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا}، وجدتَ أنها نَسَخت الجزأينِ، وأن الجزأين الآن منصوبينِ بعد أن كانا مرفوعينِ.

وبدأ المؤلف بـ«**كَانَ وأَخَوَاتُهَا**»؛ لأنها لا تَنسخ إلا أحدَ الجزأينِ، وقدَّمَها على «**إنَّ وأَخَوَاتُهَا**»؛ لأن «**إنَّ وأَخَوَاتُهَا**» حروفٌ، و«**كانَ وأَخَواتُهَا**» أفعالٌ، والأفعالُ أَشْرَف من الحروف؛ لأنها تدل على معنًى في ذاتها، والحروف تدل على معنًى في غيرها.

وأيضًا «**كَانَ وأَخَوَاتُهَا**» لا تُغيِّر الجزء الأول من المبتدأ والخبر، بخلاف «**إنَّ وأَخَوَاتُهَا**»، ومعلومٌ أن الذي يُبقي على الجزء الأول - وهو المُجاوِر له - أَوْلَى بالتقديم من الذي يُبقي على الجزء الثاني دون الجزء الأول، وأَخَّرَ «**ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا**» لأنها لا تُبقي على الجزأينِ جميعًا.

أما عَمَلُ «**كَانَ وأَخَوَاتُهَا**»، فهو: رفع المبتدأ، ونصب الخبر.

وقول المؤلف: «**كَانَ وأَخَوَاتُهَا**».

المراد بالأخوات هنا....، يعني: التي تُشبهها في العَمل؛ فما عَمَلُها؟

* * *

تَرْفَـعُ كَـانَ الْـمُبْتَدَا اسْـمًا، وَالْـخَبَرْ[440]

تَنْصِـبُهُ، كَكَـانَ سَـيِّدًا عُمَـرْ[441]

يعني: خَبَرًا لها.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ!.

تَرفع «**كان**» المبتدأ، مثاله: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)[النساء: من الآية 96]، وإن شئتَ مَثَّلتَ بمثال المؤلف، بس المؤلف فيه تقديم وتأخير.

«كانَ عُمَرُ سيِّدًا»، فـ«**عُمَرُ**» هنا: مرفوع بـ«**كانَ**».

ولو قال قائل: لماذا لا نجعله مرفوعًا بالابتداء كما هو قَبْلَ النَّسخ؟

قلنا: لا يمكن أن نقول ذلك؛ لأنه الآن ليس مبتدأً، فلا يصح أن نقول إنه مرفوع بالابتداء وقَبْلَه عامِل، لكنْ: «عُمَرُ سَيِّدٌ» هذا ليس فيه عامل، فلهذا نقول: «**عمرُ**» مرفوع بالابتداء، و«**سَيِّدٌ**» مرفوع بالخبر، أما «كانَ عُمَرُ سَيِّدًا» فلا يمكن أن نجعل «**عمرُ**» مرفوعًا بالابتداء لِسَبْقِ العامل، وعلى هذا فيكون مرفوعًا بـ«**كان**».

أما كونُها تَنصب الخبر، فيقول المؤلف: «**تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا**».

يعني: يقال إنه اسم «**كان**»، فـ«**عُمَرُ**» في «كانَ عُمَرُ سَيِّدًا»: اسم «**كان**» مرفوعًا بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

---

[440] «ترفع» فعل مضارع، «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع، «المبتدأ» مفعول به لترفع، «اسمًا» حال من قوله المبتدأ، «والخبر» الواو عاطفة، الخبر: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: وتنصب الخبر.

[441] «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «كان» والضمير البارز المتصل مفعول به، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية، «ككان» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، كان: فعل ماض ناقص، «سيدًا» خبر كان مقدم، «عمر» اسمها مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن للوقف.

«**وَالْـخَبَرْ تَنْصِبُهُ**»، يعني: أن «**كان**» تَنصب الخبر، وكونُها تَنصب الخبر واضح؛ لأن خبر «**كان**» في الأول مرفوعًا، فغيَّرَتْه إلى النصب فأثَّرَتْ فيه، ويسمى خبرًا لها، فتقول: «كانَ عُمَرُ سَيِّدًا»، «**سَيِّدًا**»: خبر «**كان**» منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

واعلم أن «**كان**» الداخلة على المبتدأ والخبر في بعض أسماء الله وصفاته لا تدل على الزمان، وإنما فيها تأكيد اتِّصاف الله في الوَصْف، فقوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)[النساء: من الآية96]، (كَانَ) هنا: فعل ماضٍ، لكنْ ليست تدل على زمنٍ مَضَى؛ لأنك لو قلت: إنها تدل على زمن مضى، لكانت المغفرة والرحمة الآن غير موجودة زائلة، ولكنها تدل على هذا الشيء؛ أنه كائِنٌ ولا مَحالة، فيكون فيها توكيدُ اتِّصاف الله I بما كان اسمًا وخبرًا لها.

لكن لو قلت: {كان زيدٌ قائمًا}، فهل نقول: إن {كان} مسلوبة الزمان؟

لا؛ لأنه من الممكن أنه كان قائمًا والآن هو قاعد.

وقوله: «**كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ**»، احتاج المؤلف إلى تقديم الخبر من أجل الرَّوِي؛ رَوِي البيت، والترتيبُ الأصلي أن يقال: «كان عُمَرُ سيِّدًا».

و«**عمرُ**» هنا: ابن الخَطَّاب τ.

و«**سَيِّدًا**»: من السادات، وليس هو السيد المطلق؛ لأن سيدَ الخلق: محمدٌ ρ، وسيدُ هذه الأمة بعده: أبو بَكْرٍ τ، وسيدُ الأمة بعد أبي بكرٍ: عُمَرُ، وسيدها بعد عُمَر: عُثْمَانُ، وسيدُها بعد عُثمان: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طالِبٍ، وسيدُها بعد عَلِيٍّ: الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طالِبٍ؛ لأنه τ أحقُّ بالخلافة، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: $إِنَّ ابْنِي هذا سَيِّدٌ وسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ#[442].

الشاهد: {أن عُمَرَ سيدٌ من السادات}، و{نِعْمَ الرجل أو نعم السيدُ عمرُ τ}؛ فإن الله تعالى فَتَح على يديه فتوحات كثيرة عظيمة، وانتشر في عهده العدلُ، وصلَحت الأمة، حتى كان عهدُه مَضْرِب المَثَل في العدل والاطمئنان والحَزْم وعدم الغفلة؛ فلذلك استَحَقَّ أن يكون سيِّدًا τ.

أفادنا المؤلف الآن: أن عَمَلَ «**كان**» هو رفع المبتدأ اسمًا لها، ونَصب الخبر خبرًا لها، وأفادنا أن الضمة التي كانت على المبتدأ بعد دخول «**كان**» ليست من أجل الابتداء، ولكنْ من أجل دخول «**كان**»؛ لأنه لا يصح أن تكون من أجل الابتداء، والله أعلم.

وايش معناه؟

معناه: إنه ما يبدأ به الكلام ويكون له مرفوع.

يعني: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.

وما هو تعريف الخبر؟

الخبر هو: الجزء المُتِمُّ الفائدة.

إذًا: {قامَ زيدٌ}، {زيدٌ}: خبر؛ لأنه تَمَّتْ به الفائدة.

أعطِنا تعريف الخبر بقَطْع النظر عن كونه في الألفية أو غير الألفية؟

الاسم المرفوع المُسند إلى المبتدأ، أو الاسم الذي تتم به مع المبتدأ فائدةٌ؛ لازم تُقَيِّد، «**كـ: اللهُ بَرٌّ**».

س:

وقلنا إن الخبر: هو الجزء الذي تم به مع المبتدأ فائدة، مع المبتدأ فائدة، أو نقول: هو الاسم المرفوع المُسند إلى المبتدأ؛ هذا ما....

كما نقول: هو الاسم؛ هذا هو الأصل، أو نقول: هو الكلام الذي يُسند إلى المبتدأ.

الفاعل..... {زيد}..... «**أُولُو الرَّشَد**».. يتم به مع المبتدأ فائدة ومع ذلك فليس خبر.

س: قول بعضهم هو الجزء المتم الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المرفوع.....

بس هذه... ما هو التعريف الجيد، أن يقال: هو الكلمة، أو الكلام الذي تم به مع المبتدأ فائدة، تتم به الفائدة مع المبتدأ.

ما الذي يُشترط في اكتفاء الوصف بمرفوعه عن خبر المبتدأ؟

أو يسبق بنفي أو استفهام.

هذه واحد.

أن يكون الخبر وصفًا.

---

[442]_

إذا اختلَّ الشرط الأول؛ فهل يصح أن يكتفي المبتدأ بمرفوعه؟ يصح؟...
يصح، لكن هل ابن مالك قال: «**فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدِ**» على أنه جائز في كل حال...
هو على كل حال فيه خلاف، الحقيقة أنه فيه خلاف، لكن ما مشى عليه المؤلف لا بد أن يعتمد على استفهام أو نفي، قال: وقد يجوز بناء على قول ضعيف عند المؤلف، أو على وُرُود شيءٍ عن العرب لكنَّه قليلٌ.
ما هو الوصف الذي يُراد به في هذا الباب؟
مثال اسم الفاعل؟
واسم المفعول؟
{أمَضْروبٌ الرَّجُلانِ؟}.
إعرابُها؟
{الهمزة}: للاستفهام.
و{مَضْروبٌ}؟ مرفوع بايش؟ كَمِّل؟
لا، مبتدأ، {مَضْروبٌ}: مبتدأ، مرفوع بايش؟ بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو في صيغة؟
و{الرجلانِ}: فاعل أغنى عن الخبر.
لا، نائب فاعل، {مضروبٌ}.
عندنا الآن ثلاث جمل: {أقائِمانِ الرَّجلانِ}، {أقائِمٌ الرَّجلانِ}، {أقائِمانِ الرَّجلُ}، {أقائِمونَ الرَّجلُ}؛ أربعة.
صحيح هذا التعبير ولَّا لا؟ صحيح؟
هل يصح أن يكون {قائِمٌ} خبرًا مقدَّمًا؟
لماذا؟ علَّل؟
لعدم مطابقة الخبر للمبتدأ.
{أقائِمانِ الرَّجلانِ}... تصح.... ولَّا لا؟
هل يصح أن نجعل {قائِمانِ} مبتدأ، و{الرجلانِ} فاعل؟
مطلقًا، على كل لغات العرب، إلا على لغة {أكلوني البراغيث}.
على رأي الجمهور؛ ماذا نُعْرِب {أقائمانِ الرَّجلانِ}؟
خبر مقدَّم، و{الرجلانِ}: مبتدأ مؤخَّر.
{أقائِمانِ الرَّجلُ} يجوز هذا التعبير أو لا يجوز؟
نُعرِب {الرجل} فاعل، نعربه فاعل،.. على لغة بعض العرب التي هي {أكلوني البراغيث}؟
حتى على لغة {البراغيث}، وايش تقولون يا جماعة؟
صحيح؛ لأن لغة البراغيث إنما يُجَوِّزُون علامة التثنية والجمع إذا كان مثنى أو جمع.
إذا.. في الإفراد؟ أي الوجهين؟ هذا إذا وُجِد الاستفهام {أقائِمونَ الرجلُ؟} يجوز.
.....وجائز أن يكون {قائمون} خبر مقدم، و{الرجل} مبتدأ مؤخر.
أَعْرِب: {أقائِمٌ الرَّجلانِ؟}
مبتدأ مرفوع، لكن بايش مرفوع؟ بالابتداء.
فاعل، نيابة، لأنه مثنى، والنون عِوَض.
إلى كَمْ يَنقسم الخبر؟
مفرد، وجملة.
تستشهد شيئًا من كلام ابن مالك؟
«**اللهُ بَرٌّ**».
من كلام ابن مالك على أنه ينقسم إلى: مفرد، وجملة؟
«**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**»
«**نَاوِينَ مَعْنًى كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرْ**»
على رأي ابن مالكٍ يرى أنها قسمين فقط.
ما المراد بالمفرد في هذا الباب؟
هذا على تقسيم الخبر إلى ثلاثة أقسام، وعلى رأي المؤلف ما ليس بجملة فقط.

الجملة كم أقسامها؟
جملة اسمية، وجملة فعلية.
ما الذي يُشترط في هذه الجملة؟
أن يكون هناك ضمير يربط المبتدأ، تكون حاوية معنى الذي سيقت له.
أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ.
الروابط؟
إما ضمير: هذا واحد، أو؟
هذه واحدة إما ضمير،...، أو اسم إشارة.
الرابع؟
أو عموم يدخل فيه المبتدأ.
مَثِّل للأول وهو هذا...؟
مثال الأول، مثاله؟
{زيدٌ قامَ أبُوهُ}.
لو قال {زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ} صحيح؟ ما الفرق بين {زيدٌ قامَ أبُوهُ} و{زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ}؟
{زيدٌ قامَ أبُوهُ}: الخبر جملة فعلية.
والثاني {زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ}: الخبر جملة اسمية.
كلاهما جائز؟
متى يُستغنى بالخبر الجملة عن الرابط؟
إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى.
مثاله؟
أَعْرِب؟
«**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**»، أَعْرِب «**نُطْق**»؟
«**نُطْقِي**»:.....
كلُّ «**نُطْقِي**»؟
«**نُطْق**»: مبتدأ.
خبر ايش؟
«**حَسْبِي**»: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، على ايش؟
تكون على ما قبل ياء المتكلم، ولا نحتاج لرابط، ولا حاجة لرابط لأن الجملة الثانية هي معنى المبتدأ.
فيه إعرابٌ آخر؟
الإعراب الآخر إنه لا يقال أن «**اللهُ**»: مبتدأ، و«**حَسْبِي**»: خبر، وإنما الجملة «**اللهُ حَسْبِي**»: كلها خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الحكاية.
وهذا قلنا أنه أسهل من الأول.
س:
لا لا، هو يريد منه تفصيل الروابط، هذا ضابط، ولكنْ يريد أن يفصل.
هل يجب في الضمير الذي يتحمله خبرٌ، هل يجب أن يُبْرَز أو يجب أن يَسْتَتر، أمْ ماذا؟
يَسْتَتِر وجوبًا،....
إذا كان الخبر وَصْفًا لغير مُبْتَدَئِه فيه تفصيل:
إنْ حَصل لَبْسٌ في المعنى فيجب إظهارُه، إنْ لم يحصل اللَّبْس فعَلَى قول ابن مالك يجب إظهاره أيضًا، والغالبُ أنه لا يجب إظهاره...
يقول: إن كان الخبر ما ليس وَصْفًا له، فإنه إنْ حَصل لَبْسٌ وَجَبَ إبرازُ الضمير، وإلَّا فَلَا.
مَثِّل لَمَا يَحصل به اللَّبْسُ؟
{زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو}.
لا، لا تجيب {هو}، الآن {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}، مَنِ الضارب الآن؟

{زيدٌ} الضارب، {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}....
لا، الضارب {عمرو}.
لماذا؟
لأنه لم يَظهر إلا الضمير، لأن إن كان {زيد} هو الضارب وَجَب إظهارُ الضمير، نقول {ضارِبُه هو}.
لماذا قلنا إن الضارب هنا {عمرو}؟
.....أنا أقول: {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}، فما الذي تَفهم الآن؟
إن {عمرو} هو الضارب.
لماذا؟
لأن الخبر هنا وَصْفٌ لمبتدئه، فإذا كنتُ أُريد أن {زيدًا} هو الضارب؟
يَتعيَّن أن أُبْرِز الضمير، فأقول: {ضارِبُه هُوَ}.
إذا كان ليس هناك لَبْسٌ؟
على رأي ابن مالك: أنه يُبْرَز.
مثاله؟
{زيدٌ هندٌ ضارِبُها}.
على رأي ابن مالك يجب أن أقول: {هو}، وعلى القول الثاني أنه إذا لم يكن لَبْسٌ فإنه لا يجب إبرازُ الضمير، يجوز أن تقول: {زيدٌ هندٌ ضارِبُها}.
إذا قلت: {زيدٌ كتابِهُ قارِئُهُ} هل يتعين إبراز الضمير؟
على قول ابن مالك: يجب، فتقول: {زيدٌ كتابُهُ قارِئُهُ هُوَ}.
وعلى الرأي الثاني؟
لماذا؟
الكتابُ لا يقرأُ زيدًا، وإنما زيدٌ يقرأُ الكتابَ.
ما هو البيت الذي نَفهم منه هذا الحُكم في الألفية؟
وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا!
مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا!
اشرح البيت؟ بَيِّن...الضمائر..
«**وأَبْرِزَنْهُ**»، الهاء؟
الهاء للمبتدأ، و«**وأَبْرِزَنْهُ**» للضمير.
«**مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا**»: حيث تلا الخبر.
«**مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ**»، أي: معنى المبتدأ.
«**له مُحَصَّلَا**»، «**له**» أي: للخبر.
هل هناك بيت... وأوضح؟
أبيات كثيرة.
هات.... بيت لابن مالك نفسه؟ ما هو؟
وسبحان الله الإنسان بشر، يعني: هو الذي نَظَم الكافية والألفية، ومع ذلك جاء بهذا البيت المُعَقَّد.
يقول: هل ابن مالك يرى أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا خارجًا عن التقسيم، وأنه قِسْمٌ مُستقل برأسه أو داخلٌ في التقسيم أن الخبر مفرد وجملة؟
والدليل؟
بهذا نعرف أنه لا يرى أن الظرف والجار والمجرور قِسْمًا مستقلًّا، وأنه لا يخرج عن التقسيم السابق؛ أن الخبر: إما مفرد، وإما جملة.
هل يحوز الإخبار بالمكان عن المعنى وعن الذات؟

وَإِنْ تَـــلَا غَيْـــرَ الَّـــذِي تَعَـــلَّقَا بِـــهِ فَـــأْبْرِزِ الضَّـــمِيرَ مُطْـــلَقَا
فِـي المَـذْهَبِ الْكُـوفِيِّ شَـرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُـؤْمَنَ اللَّـبْسُ، وَرَأَيُهُـمْ حَسَـنْ[443]

وسبحان الله؛ الإنسان بشرٌ، يعني: هو الذي نَظَم الكافية والألفية، ومع ذلك جاء بهذا البيت المعقد.
يقول: هل ابنُ مالك يرى أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا خارِجًا عن التقسيم، وأنه قِسْمٌ مستقل برأسه، أو داخلٌ في التقسيم أن الخبر مفردٌ وجملةٌ؟
لا.
والدليل؟
فبهذا نعرف أنه لا يرى أن الظرف والجار والمجرور قِسمًا مستقلًّا، وأنه لا يخرج عن التقسيم السابق؛ أن الخبر: إما مفرد، وإما جملة.
هل يحوز الإخبار بالمكان عن المعنى وعن الذات؟
يجوز الإخبار بالمكان عن المعنى وعن الذات.
هاتِ أمثلة؟
بالنسبة للذات: {زيدٌ عِندَكَ}.
بالنسبة للمعنى؟
بالنسبة للمعنى: يكون المبتدأ معنى والخبر ظرف مكان.
{...عِندَك}، {الخَبَرُ عِندَك}، {العِلْمُ عِندَك}.
هل يُخبَر بالزمان عن الذات؟
على رأي ابن مالك لا يُخبر عنها إلَّا إذا أفادَ.
مثال المفيد؟
{الهلال الليلة}؛ فإنه على قول ابن مالك....
أما على القول الآخر....لا يعتبر وإنما يُؤول، يجب تأويل المبتدأ، فيقال: {طُلوعُ الهِلال اللَّيلة}.
أيُّهما أرجح: رأي ابن مالك، ولَّا رأي ابن هشام؟
رأي ابن مالك أرجحُ.
لماذا؟
أسهل.... الإفادة، يعني: مدار الكلام كله على الإفادة؛ فإذا أفاد، فسواء كان خبرًا عن معنًى أو ذات.
هل يجوز الابتداء بالنكرة؟
أنتَ قرأتَ البيت الآن.
سؤال: هل يجوز الابتداء بالنكرة؟
مطلقًا؟
لا يجوز، إلَّا إذا أفادت هذا الجواب.
لماذا لا يجوز الابتداء بالنكرة؟
لأن المبتدأ محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا بد أن يكون معلومًا، والنكرة غير معلومة، فلا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد، فإن أفادت جاز الابتداء بها.
مثال الابتداء بنكرةٍ لا يجوز أن يُبتدأ بها؟
لا، الابتداء بنكرةٍ لا يجوز أن يُبتدأ بها؟
{رجلٌ في البيتِ}.
صحيح.
هل يمكن أن أُحَوِّل هذا المثال إلى نكرةٍ يجوز الابتداء بها؟
نعم.
ماذا أقول؟

443

{في البيتِ رجلٌ}.
ما الفرق بينهما من حيث المعنى؟
كيف ذلك؟
{في البيتِ رجلٌ} أخصُّ من قولكَ: {رجلٌ في البيتِ}، يعني لو قلتَ: {في البيتِ رجلٌ} يعني: ليس فيه إلا رجلٌ، {في البيتِ رجلٌ} يعني: لا امرأة، لكنَ: {رجلٌ في البيتِ} يعني: فيه رجلٌ موجودٌ في البيتِ، لكنْ قد يكون فيه امرأة وقد لا يكون.
ما الذي سَوَّغ الابتداء في قول ابن مالك: **وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**»؟
الوَصْفُ.
أين الوصف؟
«**مِنَ الكِرامِ**».
مَنِ الرجلُ الذي أشار إليه ابنُ مالك في هذا المثال؟
الإمام النووي .
نعم؛ ذكَر المُحَشُّون - والله أعلم - أنه يشير إلى النووي .
وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ!: ما الذي سَوَّغ الابتداء بها، ونسأل أولًا: هل هي نكرة أو معرفة؟ **وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ!**؟
مضاف إليه.
أليس كل مضاف معرفة؟
إذًا: لا يصح هذا المثال؛ لأنه معرفة، ونحن أَجَزْنَاهُ على أنه نكرة.
الآن السؤال: أليس كل مضاف معرفة؟
لا؟
متى يكون المضاف معرفة؟
إذا أُضيف مطلقًا ولا لَا؟
إذًا: ليس كل مضاف معرفة، بل المعرفة: ما أضيف إلى معرفة.
ما الذي سَوَّغ الابتداء في هذا المثال: **وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ!**؟
الإضافة، صحيح؟

أنها أُضيفت، فصار هناك شيء من التفصيل.
وَرَغْبَةٌ فِي الْـخَيْرِ خَيْرٌ!: ما الذي سَوَّغ الابتداء بالنكرة في هذا المثال **رَغْبَةٌ فِي الْـخَيْرِ!**؟
العمل، صحيح؟
نعم؛ لأن لو قلت: {رغبة خيرٌ}، رغبة في ايش؟ في الشر، في الخير، فإذا قلت: **في الخيرِ!** أفاد.
الفرق بينهما أن العمل يكون في محل المفعول به؛ **رَغْبَةٌ فِي الْـخَيْرِ!**: في محل مفعول به، والإضافة مجرورة.
هَلْ فَتًى فِيكُمْ! ما الذي....؟
يعني: الذي سَوَّغ الابتداء بذلك تقدُّم الاستفهام.
تقدُّم الاستفهام سَوَّغ ذلك.
فَمَا خِلٌّ لَنَا!؟
تقدُّم النفي.
ماذا ترى في **فَمَا خِلٌّ لَنَا!**، هل ابن مالك عامَلَها عمل {ليس}؟ أو على أنها نافية... بدون عمل؟
بدون عمل؛ لأنه لو أراد أن تكون عاملة لم تكن **خِلٌّ!**: مبتدأ، تكون: اسم {ما}.
يقول ابن مالك: **وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ!**، **أل!** في قوله **وَلْيُقَسْ!** ما معناها؟
لا، من حيث الإعراب **وَلْيُقَسْ!**؟
للأمر، اللام لام الأمر، **وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ!**.
وهو كقوله **وَقِسْ**، **وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيِ!** أَمْر.
قوله: **مَا لَمْ يُقَلْ!**، هنا مبنية للفاعل أو للمفعول؟
يعني: ما لم يُذكر، مثل: {ما لم يُمَثَّل به}.
وما هي القاعدة التي..... في ذلك؟

وَلْيُقَسْ - في الأمثلة - **مَا لَمْ يُقَلْ!**، لكنْ ما هي القاعدة الأساس التي يُرجع إليها في ذلك؟
الإفادة؛ لقوله: **وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَم تُفِدْ!**.
هل هذا يكون مخالفتُه يُعاقَب فاعِلُه ويُثابُ تارِكُه؟
كيف؟
يقول: لا يجوز؟
.....
في تفصيل.
ما هو؟
عند النحويين يأثَم، كما في التجويد؛ ما لم يجود يأثَم.
ربما تكون مخالفة الإعراب في القرآن إثمٌ.
اسم الفاعل يقولون: إنه يُحوَّل للمبالغة لسببٍ من الأسباب فمثلًا قولك: {فلانٌ قوامٌ في الليل} هو كقولك {قائمٌ في الليل}، لكنْ زادتْ البِناية أو تحويلُها إلى صيغة المبالغة زادت المعنى فقط.
اسم الفاعل مُسَوَّغ إلى صيغة مبالغة؛ ولهذا في القَطْر[444] لابن هشام لمَّا ذَكَر اسم الفاعل قال: {يحوَّل أو كلمة نحو هذه المبالغة.....
لأن هي: اسم مفعول، صفة مشبهة، اسم تفضيل؛ هي اسم فاعل.. زيدت الصيغة أو تغيرت الصيغة للزيادة فقط.
{قَوَّام}: صيغة مبالغة.
يعني: إن اللي بعدها في محل مفعول به؛ لأن أصل **وَرَغْبَةٌ فِي الْـخَيْرِ!** لو حَوَّلْتَها إلى فعل لقلت: {وأن تَرْغَبَ في الخَيْرِ}.
لأن المصدر يعمل عملَ الفعل.
لماذا كان الأصل في الأخبار أن تؤخَّر؟
المحكوم عليه يقدَّم على الحكم؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تَصَوُّرِهِ.
المؤلف يرى أنه يجوز أن يقدَّم الخبر، ولكن يُشترط؟
نقول: ابن مالك يرى جواز تقديم الخبر لكن اشترط شرطًا؟
إذا كان ليس هناك ضرر، يعني: ليس على الإنسان ضررٌ في صِحَّتِه ولا في ماله...
ضررٌ في اللغة.
ما هي الأنواع... التي ذكرها؟
الأول: إذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة، وليس هناك ما يدل على المبتدأ أو الخبر.
مثاله؟
مثاله في المعرفة: {زيدٌ أخُوكَ}؛ لماذا لا نقول يجوز أن تقول {: أخُوكَ زيدٌ}؟
إذا قلنا: {زيدٌ أخُوكَ}، فالمراد الآن نِسبةُ هذا الرجل إليك، أنه أخٌ لكَ: {زيدٌ أخُوكَ}، كما أقول: {زيدٌ أبُوكَ}، {زيدٌ عَمُّكَ}، وما أشبهه.
إذا قلت: {أخُوكَ زيدٌ}، فالمراد ايش؟ تعين {زيد} مَنْ؟ يعني: تَعْيِين مَنْ أخوكَ؟ فتقول: {هو زيدٌ}، فكأنك تقول: {أخي هو زيدٌ من هؤلاء الجماعة}؛ فلذلك صار لابد أن نضع المبتدأ في مكانه والخبر في مكانه.
النكرة؟
{أكبرُ منكَ سِنًّا أكثرُ منكَ تجربة}.....
المعنى واحد، لا، هو أصله إنما يمتنع إذا كان يختلف المعنى.
... نقول: {ابنُ مُصْلِح ابنُ القيِّم} هذا صحيح {ابنُ مُصْلِح ابنُ القيِّم}.....
{أفضلُ مِن عمرٍو أفضلُ من بَكْرٍ}، صحيح؟
.. إلى اختلاف المعنى.
{أَعْلَمُ مِن ابنِ تيميةَ أعلمُ من ابنِ القَيِّم}، يصح؟
هذا واضح المعنى، هذا يَصْلُح؛ لأنه يجوز التقديم والتأخير، لأن المعنى مفهوم.
في المعرفة أيضًا قال الشاعر:

[444] قطر الندى وبل الصدى .

بَنُونَـــــــــا بَنُـــــــــو أَبْنَائِنَـــــــــا[445]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا!، أَعْرِبها؟
مبتدأ.
وبَنُو أَبْنَائِنَا!؟
خبر المبتدأ.
لا يُوافِقون.
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا!.
بَنُونَا!: خبر مقدَّم، ليش، لماذا، لماذا حَكَمْتَ بهذا؟ مَثِّلْ، اشْرَحْ؟
وبَنُونَا هُمْ بَنُو أَبْنَائِنَا.
بَنُونَا!: خبر مقدَّم، وبَنُو أَبْنَائِنَا!: مبتدأ مؤخر.
لماذا يَتَعَيَّن هذا؟
لأنه يُريد أن يُشَبِّه بَنِي أبنائِهم بأَبْنَائِهم، ولا يريد العكس.
المؤلف - ابن مالك - يقول: **كَذَا إِذَا مَا الْـفِعْلُ كَانَ الْـخَبَرَا!**، هل في هذا التعبير ما يُعترض به على ابن مالك؟
يُفهم من ابن مالك... إنما الذي يكون خبر هو.....
ما الجواب عن هذا الآن؟
...أن كلام ابن مالك الآن يُفهم منه أن الفعل هو الخبر، والصواب أن الجملة الفعلية هي الخبر، لكنْ لماذا عَبَّر بالفعل؟
عَبَّر بالفعلِ هنا... الفاعل ظاهر.. فيجوز التقديم.
صحيح؛ إذًا هو عبَّر، يعني: اختار التعبير بالفعل من الجملة الفعلية لِأَجْل أن يَتبيَّن أن المراد إذا جاءت الجملة الفعلية في صيغةٍ كأنها فعلٌ فقط.
ولهذا نقول: {زيدٌ قامَ أبُوهُ}، يَصِحُّ أن تُقَدِّم وتقول: {قامَ أبُوهُ زيدٌ} ما في مانع.
لكنْ لو قلتَ: {زيدٌ قامَ}، لا يَصِحُّ أن تقدِّم {قامَ زيدٌ}.
فإذا قال قائل: لماذا لا يصح أن أُقَدِّم {قامَ}، فأقول: {قامَ زيدٌ}؟....
....إن شئتَ قلتَ: {زيدٌ} فاعل، وإن شئ قلت: مبتدأ مؤخَّر.
إذا جعلناه مبتدأً صار كأنَّ الفعل مكررٌ؛ لأن الفعل يكون له فاعل، والمبتدأ مُسْتَقِلٌّ، وإذا قلنا {قامَ}: فعل ماضٍ، و{زيدٌ}: فاعل، لم يكن إلا مرةً واحدةً.
س:
ما يجوز، لكن هذا المعنى يختلف ولَّا لا؟ لأنه إذا لم يختلف المعنى، فسواء أَعْرَبْتَ على أنها جملة خبرية أو جملة فعلية.
لكنْ يُقال: هناك فرقٌ بين أن تقول {قامَ زيدٌ}؛ {قامَ}: فعل ماضٍ، و{زيدٌ}: فاعل، أو أن تقول: {زيدٌ قامَ}...
ما هو الفرق؟
أنكَ أَسْنَدْتَ القيام إلى {زيد} مرتين في الواقع، فإذا قلت: {زيدٌ قامَ} مرةً على أنه فاعل؛ وذلك لِعَوْدَةِ الضمير عليه، ومرةً على أنه مبتدأ؛ لأن الخبر مسندٌ إلى المبتدأ، فإذا قَدَّمْتَ يجوز هذا المعنى.
يقول المؤلف: إنه مما يَجِب فيه تأخيرُ الخبر إذا **كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَامِ ابْتِدَا!.**
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا: لِذِي لَام ابْتِدَا! الضمير يعود على ايش؟
أَوْ كَانَ الخبر **مُسْنَدًا لِذِي لام ابْتِدَا**، أو كان المبتدأ **مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا**؟ أيُّهما؟
الأول: **أَوْ كَانَ** الخبرُ **مُسْنَدًا لِذِي لام ابْتِدَا**.
إذًا: **أوكان!** الآن في تأخير الخبر، يَقول **أوكان!** أي: الخبر، **مسندًا لِذِي!** أي: لمبتدأ ذي، **لامِ ابْتِدَا!**.
مثاله؟
{زيدٌ قائمٌ}.
لا يجوز أن أقول {قائمٌ زيدٌ}؟
لا.
لماذا؟

[445] سبق.

لأنه خالف القاعدة.
ما هي القاعدة؟
أن لام الابتداء لها الصَّدارة، فإذا قيل {قائم زيد} خالفت القاعدة.
قوله: **أَوْ لَازِم الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا!**.
أَوْ لَازِم الصَّدْرِ! ايش معناه؟ وايش معنى البيت؟
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا، أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ!؟
لازم الصدارة، مِثْلُ؟
أن يكون المبتدأ...
مثاله؟
مَنْ لِي مُنْجِدَا!، فلا يجوز أن تقول: {لِي مَنْ مُنْجِدَا}؛ لأن المبتدأ إذا كان له الصدارة فلا يجوز أن يَتَقَدَّمَه الخبر؛ لأنه لو تَقَدَّمَه صار في مكان لا يصح له.
كم كانت المواضع الَّتي يجب فيها تقديم الخبر الآن؟
خمسة.
عُدَّهَا؟
إذا استوى المبتدأ والخبر معرفة....، أو إذا كان الجملة الفعلية هي الخبر، وكان الخبر محصورًا، أو كان الخبر مسندًا لِذِي لامِ ابْتِدَا، أو كان الخبر مسندًا لمبتدأ لازم الصدارة.
في مواضع يجب فيها تقديمُ الخبر؟
الموضع الأول؟
إذا كان المبتدأ....
مثاله؟
عِنْدِي دِرْهَمٌ!.
لو قلتَ: {درهمٌ عِندي} ما صح، فإذا كان المبتدأ نكرة لا مُسَوِّغ له إلا التأخير، وَجَبَ التأخير.
الثاني؟
إذا عاد على المبتدأ ضميرٌ في الخبر فإنه يجب تأخيرُ المبتدأ.
إذا عاد على الخبر ضميرٌ من المبتدأ - يعني عَكْس ما قال - في هذه الحالة يجب تقديمُ الخبر وتأخيرُ المبتدأ لِئَلَّا يعود الضمير لو أُخِّرَ الخبر على المتأخر....
صحيح.
..... لابن مالك بيتٌ أسهل من بَيْتِه في الألفية وأوضح؟
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ!
مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ!
هل هذا على إطلاقه؟ إذا عاد عليه الضمير يجب التأخير على إطلاقه؟
إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعود على الخبر، فإنه يجب تأخيرُه على الإطلاق؟
المبتدأ مُتقدِّم في اللفظ والخبر متأخِّر، فإذا عاد على الخبر ضميرٌ في المبتدأ فإنه يجب التأخير.
إذا قلت: {ضربَ غلامَهُ زيدٌ} هنا عاد الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبة.
لفظًا ورتبة، ولَّا لفظًا لا رتبة؟
..... بمعنى إذا عاد على الخبر ضمير في المبتدأ، أما اللي عندك الآن ضميرٌ في الخبر عاد على المبتدأ: {ضربَ غلامَهُ زيدٌ}؛ {زيدٌ}: مبتدأ، وفي الخبر ضميرٌ عائد عليه، ونحن نُريد إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر.
لكن هذا الذي قلت ضعيف إلا في طَلَبِ المثال، المهم: إنه على إطلاقه.
الجملة {ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ} جملة فعلية، يعن: ي خَرَجَتْ عن المبتدأ والخبر؟
لا {ضربَ غلامَهُ زيدٌ} جملة اسمية؛ لأن {زيد}: مبتدأ مؤخَّر، و{ضربَ غلامَهُ}: خبر مقدَّم.
.....؛ لأن العلة هو عَوْدُ الضمير على متأخِّر لفظًا ورتبةً، بخلاف ما ذَكَرْنا أنه يجب فيه إبرازُ الضمير؛ هو الذي كان فيه التفصيل.
الموضع الثالث مما يجب فيه تقديمُ الخبر؟

أن يكون الخبر واجبَ الصدارة، مثل:.....
مثاله: {أينَ زيدٌ}.
فـ{أَيْنَ} هذه: خبرٌ مقدَّم، و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخَّر.
الموضع الرابع؟
إذا حُصِر الخبر في المبتدأ فإنه يَتعيَّن تأخير المبتدأ؛ لأن المحصور فيه لابد أن يكون بعد المحصور، والله أعلم.
س:
يجوز الوجهان.
س:
..... المبتدأ والخبر.
قال ابنُ مالك في الألفية في باب (المبتدأ والخبر): **وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ!**، فهل هذا الحكم عام أو لا؟
الحكم عام وغير عام؛ لأن المقصود بالكلام المعنى، فمتى فُهِمَ حَصَلَ المقصود، كلُّ مَا مرَّ علينا في بابِ حذفِ المبتدأ وحذف الخبر؛ كله من هذا الباب.
ذَكَر المؤلف مثالًا لحذف الخبر ومثالًا لحذف المبتدأ؛ فما مثال حذف الخبر؟
هذا حذف الخبر، التقدير: {عندنا...}؟
حذف المبتدأ؟
التقدير؟....
وذكر بعضهم أنه يُحذف الجزآن: {المبتدأ والخبر}؟
مَثَّل بعضُهم بقوله تعالى: (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[الطلاق: من الآية4]، يعني:.....
ما يَستقِيم، وما عَلِمْنا أحدًا قال به إلا في هذه الليلة.
الآية هذه..... على القول الصحيح؟
.....خبر محذوف تقديره {كذلك}: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ}.
لا هذا بعيد، لا، أقول هذا بعيد، ابن عقيل وغير ابن عقيل، ما دام عندنا حذفٌ سهل: {وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِك}.
س:
(وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ)[الطلاق: من الآية4]، الضمير يعود على مَنْ؟
.. ثلاثة أشهر، (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[لطلاق: من الآية4] كيف نجعل على المعطوف بعد الخبر نجعلُه معطوفًا على المبتدأ بتقدير أن الخبر متأخر، ما يستقيم.
إذا قلتَ: {كيفَ جاءَ زيدٌ}، فقلتُ لَكَ: { رَاكِبًا}، وايش المحذوف؟
المبتدأ؟ {كيف جاءَ زيدٌ}، فقلت لك: {راكبًا} ما المحذوف؟
المحذوف الفعل والفاعل.
فتَبَيَّنَ من كلام ابن مالك **وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ!** عام في باب (المبتدأ والخبر) وغيره.
ما هي المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبًا؟
وعلى رأي ابن مالك في الألفية وايش يقول؟ ماذا يقول؟
الغالب حذف الخبر وجوبًا بعد **لَوْلَا!**.
وغير الغالب يكون الحذف؟
جائزًا لكنه قليل.
هناك رأي آخر في حذف خبر **لَوْلَا!؟**
غالبًا ولَّا وجوبًا؟
وجوبًا.
وإذا كان.....؟
يُذْكَر وجوبًا.
يعني كأنه يقول: إذا كان الكَوْنُ عامًّا حُذِفَ وجوبًا، إذا كان الكَوْن خاصًّا ولا يِعلم ذُكِر وجوبًا، إذا كان خاصًّا ويمكن عِلْمُه من سياق الكلام حُذِف جَوازًا.

مثال الأول: الكَوْنُ العامُّ؟
اقْرَءُوا القُرآنَ، فِيه أمثلة كثيرة من هذا؟
(وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ)[البقرة: من الآية 251]، التقدير؟
{موجود لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ}.
هنا الحذفُ وجوبًا.
والحقيقة أن كونَهُ وجوبًا هو المُطابِق للبلاغة؛ لأنه الآن لو ذُكِر: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ الناسِ موجودًا لفَسَدَتِ الأرضُ} وايش يكون الكلام رَكِيك أو بَلِيغ؟
رَكِيكٌ جدًّا.
ولهذا أنا أقول: لو ذَهَب ذاهِبٌ إلى أنه في مِثل هذا التركيب لا نحتاج للخبر إطلاقًا، لو قال قائل بهذا لكان قولُه وَجِيهًا بلا شك.
كما قالوا في **ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا!**: إن الحذف هنا الخبر؛ هذا أيضًا لو قيل: إن جواب **لَوْلَا!** كائن عن الخبر، لكان هذا القول وجيهًا ولا يحتاج إلى تقدير.
مثال الكَوْن الخاصِّ الذي لا دليل عليه؟
قوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - لعائشة رضي الله عنها: $لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ.....#[446]. الشاهد؟
(لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ): ذُكِر الخبر؛ لأنه لو لم يُذْكَر لَكانَ مجرد وجودِ قومِها مانِعًا من بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، وليس الأمر كذلك؛ المعنى: كونهم حديثَ عهدٍ بكُفْرٍ.
الثالث؟ الذي يجوز فيه الذِّكر والحذف؟
إذا كان الكون خاصًّا، لكنْ في الكلام ما يدل عليه.
مثل؟
ما في شيء استشهدوا به؟
فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَ!.
الشاهد قوله: يُمْسِكُهُ!.
لماذا جاز ذِكْرُه؟
لأنه كون خاصٌّ، ويجوز حذفُه لوجود ما يدل عليه، فلو قال: فَلَوْلَا الغِمْدُ لَسَالَ!، لَكَفَى.
إذًا: نُعَلِّل لجواز ذِكْرِه بأنه كونٌ خاصٌّ، ولحذفه: لوجود ما يدل عليه.
..... نأخذ قاعدة وإذا جاء مثلها،.....
مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، تقول: {لَوْلَا زيدٌ أَحْسَنَ إِليَّ}.
لوجود ما يدل عليه فلو قال: فَلَوْلَا الغِمْدُ لَسَالَ!، لكَفَى.
إذًا؛ نُعلل لجواز ذِكره: بأنه كونٌ خاص، ولحذفه: لوجود ما يدل عليه.
..... نأخذ قاعدة وإذا جاء مثلها،.....
مَنْ أَحْسَنَ إليك، تقول: {لَوْلَا زيدٌ أَحْسَنَ إِلَيَّ} التقدير؟
يُمْكِن، بناءً على أن نفهم.....
ثانيًا يقول: الموضع الثاني؟
أن يكون المبتدأ، احنا بنتكلم على الخبر ولَّا على المبتدأ؟
مَثِّل؟
لكن الآن هل النص في اليمين! المبتدأ أو الخبر؟
نتكلَم الآن عن حَذْفِ الخبر: **وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ!**، أي: إذا كان الخبر نَصًّا في اليمين وَجَب حذفُه.
..... لكن المحذوف ما هو؟ قَسَمٌ، فقَسَمٌ معناه: نصٌّ في اليَمين.
فإذا كان الخبر نصًّا في اليمين وَجَبَ حذفُه.
الموضع الثالث؟
أن يقع المبتدأ ولَّا الخبر، نتكلم الآن في حذف الخبر.

---

[446] _

أن يكون بعد {واو} هي نصٌّ في المَعِية،.... لفظ المؤلف لأنه.... لفظ المؤلف ما ندري هو فَهِم ولَّا ما فَهِم؛ ألمْ يَأْتِكَ نَبَأُ الرجل الذي أَعْطَوْه في الامتحان: {ما حُكْمُ تَشْبيك الأصابع في الصلاة، وما حُكْم فَرْقَعَتِها}؟
فكتب الجواب:
بسم الله الرحمن الرحيم
فَصْلٌ:
((يُكْرَهُ في الصلاة: الْتِفَاتُهُ، ورَفْعُ بَصَرِهِ إلى السَّماءِ، وفَرْقَعَةُ أَصَابِعِهِ وتَشْبِيكُهَا.....)).
ويكتب.. فصل كامل، ثم كَتَب في الآخر: ((خُذْ مَا شِئْتَ ودَعْ ما شِئْتَ)).
فالإنسان إذا ذكر لفظَ المؤلف، ما ندري هل فَهِم ولَّا ما فَهِم.
إذًا: يُحذف الخبر وجوبًا بعد {واو} هي نَصٌّ في المَعِيَّة.
مثاله؟
{كُلُّ صَانِعٍ وصَنْعَتُهُ}؛ هل أنتَ تريد الصَّنْعة التي هي وَصْفُه وفِعْلُه، أو تُريد بالصَّنْعة مَصْنُوعَه؟
فِعْلُه.
ليش؟ لأنه يجوز أن ينفرد عن مصنوعِه كما يَنْفَرِد {زيد} عن {عمرو}.
ولهذا إذا قلتَ: {زيد وعمرو} وَجَبَ أن تقول في الخبر: {مقترنان} ليش؟ لأن {زيد}... {عمرو}.
{كلُّ صانِعٍ وصَنْعَتُه}، {كلُّ رجلٍ وطولُه}، {كلُّ رجلٍ وقِصَرُه}، {كلُّ رجلٍ وسَوادُه}، {كلُّ رجلٍ وبَياضُهُ}؛ هذه ما يمكن.....، فإذا جاءت {الواو} والذي قَبْلَها ملازمٌ لِمَا بعدها صارَتْ نصًّا في المَعِيَّة.
إذا: **وَمَا صَنَعَ!**، نقول: لازم نُقَدِّر **مَا!** هنا مصدرية، أي: كلُّ رَجلٍ وصَنْعَتُه، ليش؟
لأنك لو قلت: **وَمَا صَنَعَ!**، **أَلْـمَا!**: اسم موصول، لم يكن هذا نصًّا في المعية؛ لجواز أن يأتي الرجل الصانع والمصنوع .....
إذًا: يُحذف الخبر وجوبًا بعد {واو} هي نصٌّ في المعية.
تقول: لماذا حُذِف وجوبًا؟
لأنه من المعلوم أن {كُلُّ رجلٍ وصَنْعَتُه} معروف إنه مقارنٌ له، لو... مقترنانِ فهذا أمر معروف.
ولهذا لو قلت: {كلُّ رجلٍ وطُولُه مقترنانِ}، كلُّنا يَضْحَك عليك؛ هل الطولُ يَنْفَصِل عن الرَّجل؟ هل الصَّنْعة التي هي العَمل تَنْفصل عن الرجل؟
ما تنفصل.
فلهذا لَمَّا كان ذِكْرُه قَبِيحًا، كان حذفُه واجبًا.
كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ!، هل **كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ!** باعتبار المصنوع مقترنان نصًّا؟
لا.
لماذا؟
..... جَمَعْنَا العُمَّال، الصُنَّاع في هذا المحل، مصنوعاتُهم في مكان آخر، إذًا: ما هي نصٌّ في المَعِيَّة.
لكنْ {كلُّ رجلٍ وصَنْعَتُه} الذي هو عمله، فعله.
{صانِع}: اسم فاعل، يدل على وَصْفِ الموصوف أو على قيام الصنعة بالموصوف.
فالمراد بـ{صَنْعَته}، يعني: التي هي صِفَتُه، فهو وصِفَتُه مقترنانِ ولَّا لا؟
مقترنانِ، يعني: لا يُمكن أن يَنْفَكَّ أحدُهما عن الآخر؛ فلهذا نُقَدِّر {ما} عندي أنا، {كل صانِع وصَنْعَتُه}؛ عندي بالهامش.
{كلُّ صانِعٍ وصَنْعَتُه} ليس المراد {مَصْنُوعُه}، صَنْعَتُه التي هي وَصفه؛ لأن الوصف ملازم للموصوف.
{كل رجل.....} يفترقان، إذًا: مقترنان، هذه مقترنان ما يكون الكلام قبيحًا لِجَواز أن يأتي الرجل بدون.....
{كلُّ رجلٍ وعَصَاهُ}.
{كلُّ أَحْدَبَ وعَصَاهُ}؟
الغالبُ أن الأَحْدَب يَشُقُّ عليه المَشْي إلا بِعَصًا.
على كل حال؛ الآن ممكن أن نفهم أنه قد يَتعيَّن الاقتران، وقد لا يَتعيَّن، وقد يَتَرَجَّح.
إنْ تَعَيَّن الاقتران فالحذف واجبٌ، وإن تَرَجَّح فالحذفُ أحسنُ، وإن لم يترجح تَساوَيَا.
..... قلنا إذا كانَ الغالبُ الاقترانَ تَرَجَّح الحذفُ، وإذا كان الاقترانُ لازمًا تَعيَّن الحذف، وإذا كان هذا وهذا تساوَيَا، الآن ما في حاجة إن الواحد.....

{كلُّ رجلٍ وثَوْبُه}، إلا إذا كان - مثلًا - جاء إنسان وأهدى ثيابَه للناس، كل واحد أعطاهُ ثِيابًا، يمكن أقول: {كلُّ رجلٍ وثَوْبِه}، يعني: مصطحبان مثلًا.
..... أن يكون المبتدأ نصًّا في اليَمِين.
وايش هذا؟ حذف الخبر دي؟
الكلام الآن على الخبر، الكلام على الخبر.
المهم على كل حال ابن مالك يتكلم عن حذف الخبر:
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْـخَبَرْ!
حَتْمٌ، وفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ!
ما هو الذي استقرَّ؟
حذف الخبر إذا كان نصًّا في اليَمِين.
ثم قال: **وَبَعْدَ وَاوٍ!**
وايش اللي بعد الواو؟ ما هو اللي يحذف؟
الخبر، **!كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ.**
الموضع الرابع؟
أن يكون قبلَ حالٍ، لا يصح أن تكون خبرًا، لكن يُكتَفَى بها عن الخبر؛ إذا وُجِد حال لا تَصِح أن تكون خبرَ المبتدأ لكنْ يُكتفى بها عنه.
مثاله؟
ضَرْبِيَ الْـعَبْدَ مُسِيئًا!.
الآن: هل إذا قلت أنا لكَ: لماذا ضربتَ العبدَ؟
فقلتَ لي: {ضَرْبِي لَهُ مُسِيئًا}.
الآن لو ذكرتَ الخبر صار قَبِيحًا، فلهذا يجب حذفُه.
لو قلتَ: {ضَرْبِي العبدَ إذا كانَ مُسِيئًا}، أو{إذْ كانَ مُسِيئًا}، ما حاجة، أنا أفهم إذا قلتَ: {ضَرْبِي العبدَ مُسِيئًا}، عرفتُ أنَّكَ لم تَضْرِبْه إلا لإساءَتِه؛ حالًّا أو مستقبلًا، فيَصلح أنها يَذْكُر الخَبَر.
فتَبَيَّنْ؛ اللغة العربية في الحقيقة: إنْ كان الشيء مفهومًا جاز حذفُه، وإن كانَ ذِكْرُه قَبِيحًا امتَنَع ذِكْرُه.
اللغة العربية شَحِيحة... كريمة، شحيحة كريمة؛ إذا كان يَقْبُح الذِّكْرُ قالتْ: لا تَذْكُرْه، إذا كان يَقْبُح الحذف قالتْ: لا تحذِفْ، إذا كان يمتنع فَهْمُ الكلام إلا بالذِّكْر قالتْ: إنَّ الذِّكْرَ واجبٌ.
آخر مَبْحَث: هل يجوز تعدُّد الخبر؟
سبحان الله، عِدَّة أوصاف لموصوفٍ واحدٍ يمكن؛ الخبر وَصْفٌ، والمبتدأ موصوف.
أقول: هل يجوز أن تتعدد الأوصاف لموصوف واحدٍ؟
يجوز، ما في مانع.
... مثال لِتَعَدُّد الصفة لموصوف واحد؟
ما هو التفصيل؟
المهم الصواب: أنا بس حبيت أشوف هل عندك وجه عِلْم يَثْبُت ولَّا، يجوز أن يتعدد الخبر والمبتدأ واحد؛ لأن تعدد الأوصاف جائز، أليس كذلك؟
بلى.
مَثِّل؟
وفي القرآن؟
(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)[البروج: 14 – 16]، هل يجوز أن يُفصل بين الخبرينِ بعَطْفٍ؟
وهل يجب؟
نعم؛ يجب أن تُفصل.
يعني إذًا: يجوز.....
كم الأقسام؟

ذكرنا ثلاثة أقسام:
قِسْمٌ لا يجوز الفَصْلُ فيه، وقسم يجب الفصلُ فيه، وقسم يجوز الأمرانِ.
ما هو الذي لا يجوز الفَصْلُ فيه؟
لو تُعْطِينا....
إذا كان الوصفانِ وَصْفًا واحدًا، فإنه لا يجوز.
مثالُه؟
.....
لا، الوصفان لوَصْفٍ واحد،..... لوصف واحد؟
.... برتقال.....
....لا يمكن أن تقول: {حامِضٌ وحُلْوٌ} تعدُّد الوصفين كلٌّ واحد مبتدأ عن الآخر، وهما مركبان.
{حُلْوٌ مُرٌّ}، {حارٌّ بارِدٌ}، كثيرًا {لَيِّنٌ شَدِيدٌ}.
حتى في الألوان.... {أحمرُ أبيضُ}.....
الظاهر إن {مُذْ} أنها كلمة لكل.... كالوصفين بمعنى واحد.....
متى يمتنع؟
متى يجب الفَصْل؟
مثاله؟
قل: {لِي أبناءٌ: شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ}، هنا يَتعيَّن أن نأتي بالواو؛ لأن كل واحد يَتَّصِفُ بصفة لا يَتَّصِف بها الآخر.
ويجوز الوجهان؟
مثل: {زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ}، ويجوز: {شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ}؛ لكنْ أيُّهما أقوى؟
قال العلماء: إن المقرون بالواو أقوى، يعني: كأنك لو قلتَ: {ابْنِي شَاعِرٌ}...
وأيضًا {وكاتِبٌ}، ربما يكون - ما شاء الله - جَمَعَ بين وَصْفَيْنِ، تقول: {وفقيهٌ وشجاعٌ}، فكأن كل معطوف كأنه أتى بجملة جديدة مستقلة، ولهذا العطف بالواو قد يكون أقوى وقد يكون الأنسب والأفصح دون العطف؛ هذا حسب السياق.
والله I وَصَف نفسَه تارةً بالواو وتارةً بحذف الواو: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)[الحشر:22]، وقال: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (3) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)[الأعلى:1 – 4]؛ وكلها لموصوف واحدٍ.
{ابْنِي فقيهٌ ومُفَسِّرٌ} إعراب {مفسر}؟
المعطوف على الخبر خبر.
كما أن المعطوف على الفاعل.....
كانَ وأَخَوَاتُهَا! شَرَحْنَاها فيما سبق، وقلنا: إنها هي إحدى العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْسَخُهما؛ وهي ثلاثة أقسام:
ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وما ينصبهما جميعًا.
وكلها ذكرها المؤلف بادِئًا بـ**كَانَ وأَخَوَاتِهَا!**؛ لأنها لا تُغَيِّر المُبْتَدأ، ومُثَنِّيًا بـ**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا!** لأنها لا تُغَيِّر الخبرَ، ومُثَلِّثًا بـ**ظَنَّ وأَخَوَاتِهَا!** لأنها تُغَيِّرُهما جميعًا.
قال: **تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ!**.
وقد مضى شرح هذا.

* * *

قال:

كَكَـــانَ ظَـــلَّ بَـــاتَ أَضْـــحَى أَصْـــبَحَا

أَمْسَـــى وَصَـــارَ، لَـــيْسَ، زَالَ بَرِحَـــا[447]

[447] «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«كان» هنا قصد لفظه ، «ظل» قصد لفظه أيضًا: مبتدأ مؤخر ، «بات، أضحى، أصبحا، أمسى، وصار، ليس، زال، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

وهذا تركيب عجيب غريب، قد يقول القائل منكم: أنتم ذكرتم أن من علامات الاسم دخولَ حرف الجر، وأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، وهنا دخلت {الكاف} وهي حرف جر على {كان} وهي فعل؛ فكيف المَخْرَج؟
نقول: لأنه أُرِيدَ لَفْظُها، ومتى أُرِيدَ اللفظُ جازَ دخولُ حرف الجر عليها، سواءً كان فِعْلًا أو جملةً فعلية أو جملةً اسمية.
وأما **ظَلَّ!**: فهي مبتدأ، فـ**كَكَانَ!**: خبر مقدَّم، و**ظَلَّ!** وما عُطِف عليه[448] مبتدأٌ مؤخَّر.
كَكَانَ ظَلَّ!.
ظَلَّ! هنا بـ{الظاء} أخت {الطاء}، وتسمى: الظاء المُشَالَة؛ لأنها نُصِبَتْ بالألف، يعني: شِيلَتْ بالألف.
ظَلَّ! بمعنى: صار.
وهناك {ضَلَّ} بالضاد، من الضلال، ليست من هذا الباب، فإذا قلتَ: {ضَلَّ الرجلُ تائِهًا} من الضلال، فليست من هذا الباب؛ ولهذا نُعْرِب {ضَلَّ الرجلُ تَائِهًا}، نُعرِب {الرجلُ}: فاعلًا، و{تَائِهًا}: حال، ولا نقول: إنها من باب أخوات **كَانَ!**، ولا تدل على ما تدل عليه **ظَلَّ!**؛ لأن **ظَلَّ!** تدل على الصَّيْرورة وعلى نوع من الاستمرار، ومثالها قوله تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً)[النحل: من الآية58] أي: صار، واستمرَّ إلى حينٍ ما مُسْوَدًّا.
الثاني: **بَاتَ!**.
بَاتَ!: من البَيْتُوتة، وهي: النوم في الليل؛ هذا هو الأصل، وتُطْلَق على مجرَّد البَيْتُوتة، فتقول: {بَاتَ الرَّجلُ نَائِمًا}، وتقول: {بَاتَ الرَّجلُ ساهرًا}؛ وكلاهما صحيح، و**بَاتَ!** تَرْفع الاسم وتَنْصب الخبر.
أَضْحَى!.
أَضْحَى!: من الضُّحَى، وهو ارتفاع النهار، و{أَضْحَى صائِمًا} بمعنى: صار صائِمًا، لكنَّكَ خَصَصْتَه في زمنٍ معيَّن وهو: الضحى، تقول: {أَضْحَى الرجلُ صائِمًا}.
و**أَصْبَحَ!**: مثلُها، **أَصْبَحَ!** من الصباح، أيهما الأول؟
الصباح.
أَمْسَى!: مثلُها أيضًا، {أَمْسَى الرجلُ جائِعًا}، يعني: صار في المَساءِ جائِعًا.
و**صَارَ!**.
صَارَ! من الصَّيْرُورة لا مِن الصَّيْرِ، لأن **صَارَ!** تأتي من الصَّيْرِ، وتأتي من الصَّيْرُورة، يعني: الانقلاب من حالٍ إلى حالٍ.
وأيهما المراد هنا؟
الصَّيْرُورة، فتقول: {صارَ الخَزَفُ إِبْرِيقًا}، و{صارَ الصَّدِيقُ عدُوًّا}، {صارَ العدُوُّ صَدِيقًا}، و{صارَ الرَّاكبُ رَاجِلًا}، و{صارَ الرَّاجلُ راكِبًا}، وهَلُمَّا جرًّا.
وأما من الصَّيْرِ الذي بمعنى الضَّمِّ فليست من هذا الباب، ومن ذلك قوله تعالى: (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ)[البقرة: من الآية 260]، أي: ضُمَّهُنَّ إِلَيْكَ.
لَيْسَ!: للنفي؛ فعلٌ يدل على النفي.
وقد قال بعض النحويين: إنها ليست فِعلًا، بل هي حرف؛ لأنها تشبه الحرف في عدم التَّصَرُّف مع العَمَل، الحروفُ العامِلة لا تَتَصَرَّف، فهي...هذه كلمة عاملة ولا تتصرف فتكون حرفًا، لكنَّ الصواب أنها فعل ولا شكَّ، والدليل لذلك قوله تعالى: (وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ)[لنساء: من الآية 18]، فدخلت عليها تاءُ التأنيث، وهذا يدل على أنها فعلٌ ماضٍ.
زَالَ!.
زَالَ! التي مضارِعُها {يَزَالُ}، لا التي مُضارِعُها {يَزُول}، ولا التي مُضارِعُها {يَزِيل}؛ لأن **زَالَ!**: فعل ماضٍ، وهي على صورة واحدة، شَكل واحد، لكن مضارِعُها يختلف؛ يأتي على: {يَزال}، و{يَزُول}، و{يَزِيل}، فما هو الذي يعمل عَمَلَ **كَانَ!؟**
زَالَ! التي مُضارِعُها {يَزَال}، ومن ذلك قوله تعالى: (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[ود: من الآية 118]، فـ{يَزَالُونَ) هذه: فعل ماضٍ ناقص، تَرفع الاسمَ وتنصب الخبر، ولكنَّ اسمَها هنا ضميرٌ مبني على السكون في محل رفع، (مُخْتَلِفِينَ): خبرُها.
أما {زَالَ} التي مُضارِعُها {يَزُولُ}، فإنها لا تعمل عَمَلَ **كَانَ!**، بل هي تامة، تقول: {زَالَتِ الشمسُ}، المضارع: {تَزُولُ الشَّمسُ}.

[448] الضمير المذكر في (عليه) يعود على «ظَلَّ» الفعل ، ولو قال (عليها) فيعود «ظَلَّ» الكلمة.

كذلك {زَالَ} التي مُضارِعُها {يَزِيلُ}، فإنها ليست من أخوات **كَانَ!**، وهذه - أَعْنِي: {زَالَ} التي مُضارِعُها {يَزِيلُ} - بمعنى: تَمَيَّزَ، تقول: {زِلْ مَالَكَ عَنْ مَالِي}، يعني: مَيِّزْهُ.
فصارت **زَالَ!** لها ثلاثةُ أفعال مضارعة:
الأول: {يَزَالُ}، والثاني: {يَزُولُ}، والثالث: {يَزِيلُ}، والتي تعمل عَمَلَ **كَانَ!** هي التي مُضارِعُها: {يَزَالُ}.
وبَرِحَا!.
أصلُ **بَرِحَ!** مأخوذةٌ من البَراحِ، وهو: السَّعة، لكنها تفيد الاستمرار إذا كانت من أخوات **كَانَ!** كما سيأتي.
فَتِئَ!.
فَتِئَ! بمعنى: عَمِلَ هذا الشيء، وما أشبه ذلك، لكنَّها تكون للاستمرار كما يأتي مع **انْفَكَّ!**.
انْفَكَّ! يعني: تَخَلَّص من الشيء، لكنها إذا كانت من أخوات **كَانَ!** لا تكون بهذا المعنى كما سيأتي أيضًا.
* * *
ولهذا قال المؤلف:

فَتِـــئَ، وانْفَـــكَّ، وهـــذِي الأَرْبَعَـــهْ[449]

لِشِـــبْهِ نَفْـــيٍ، أوْ لِنَفْـــيٍ، مُتْبَعَـــهْ[450]

هَذِي الأَرْبَعَةُ!.
يقولون: اسم الإشارة يعود إلى أقرب مذكور، فما هو أقرب مذكور هنا؟
نبدأ مِن **انْفَكَّ!**: هي أقربُ شيء، و**فَتِئَ!**، و**بَرِحَا!**، و**زَالَ!**؛ هذه الأربعة لا تكون من أخوات **كَانَ!** إلا إذا اقتَرَنَتْ بنفي أو شبهِ نفي، بنفي أو شبهه؛ {شِبْهُ النَّفْيِ}: النهي، ولا فرق أن يكون النفي بـ{مَا}، أو {لَا}، أو {غَيْر}، أو ما أشبه ذلك، المهم أن تكونَ مُقْتَرِنة بما يُفيد النفي أو شبهه وهو النهي.
قال الله تعالى: (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[ود: من الآية 118]، هل سُبِقَتْ بنفي؟
لا، (لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ).
كذلك أيضًا قال تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا)[وسف: من الآية 85]، هذه مسبوقة بايش؟
(قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)؟
لا، القَسَم ما له دَخْلٌ، لازم يكون نَفْيًا، نقول: النفيُ هنا محذوف، وأَصْلُها: {تَاللهِ لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}، يعني: لا تزالُ تذكر يوسفَ حتى تكون حَرَضًا.
لكنَّ النفيَ يُحذف من **تَفْتَئُ!**: إذا سَبَقَها قَسَمٌ، وكان مضارعًا، وأداة النفي {لا}؛ إذا تَمَّتِ الشروط الثلاثة فإنه يُحذف النافي.
يقول بعضهم... فقال:

وَيُحْـــذَفُ نَـــافٍ مَـــعْ شُـــرُوطٍ ثَلَاثَـــهْ إِذَا كَـانَ لَا قَبْـلَ الْمُضَـارِعِ فِـي القَسَمْ[451]

هل هذه الشروط مُنْطَبِقة في الآية؟
الآية تمت فيها الشروط، حرف النفي: {لا}، وقبلها: قَسَم، والفعل: مضارع.
بَرِحَا!، تقول في قصة موسى والخَضِر: (لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً)[الكهف: من الآية 60]، أي: لَا أَبْرَحُ سائِرًا، فالخبر محذوف.
والرابع **انْفَكَّ!**، تقول: {مَا انْفَكَّ البَرْدُ شَدِيدًا}، يعني: لم يَزَلِ البردُ شديدًا.
ولهذا قال المؤلف:
وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ!.
لماذا قدَّم المؤلف شِبهَ النفي على النفي، والأصل أن المُشَبَّه به أقوى من المشبه؟

---

[449] «فتئ، وانفك» معطوفان أيضًا على «ظل» بإسقاط حرف العطف في الأول ، «وهذي» الواو للاستئناف، ها: حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وذي: اسم إشارة مبتدأ ، «الأربعة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.
[450] «لشبه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعة» الآتي، وشبه مضاف، و«نفي» مضاف إليه ، «أو» حرف عطف ، «لنفي» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعه» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.
[451]

قيل: لِضرورة النَّظْم؛ وهذا هو الظاهر، الظاهر أن المؤلف قال هكذا لأن النَّظْم.....، وبعض المُحَشِّينَ يقول: قدَّم شِبهَ النفي جَبْرًا لنَقْصِه، يعني: شبهُ النفي أَنْقَصُ من النفي فقدَّمَهُ جَبْرًا لِنَقْصِه، وابنُ مالك الآن ليس أمامَنا حتى نقول له: هل هذا صحيح؟ ما ندري هذا نيته أو لا؟
لكن النَّظْم ربما يقول قائل: يمكن أن يَنْجَبِر البيتُ....، فيقول مثلًا:

وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ لِنَفْـيٍ أو لِشِـبْهِ نَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

فالظاهر - والله أعلم - أن ابن مالك تَيَسَّرَ له في ذلك الوقت أن يَنْظِمَهُ على هذا ومشى.
على كل حال الأربعة هذه لا بد أن تكون ايش؟ مسبوقةً بنفي أو شبهِهِ، ويقال لهذه الأفعال الأربعة: أفعال الاستمرار؛ لأنها تدل عليه، فهي تدل على الاستمرار.

* * *

ثم قال:

وَمِثْـلُ {كَـانَ} {دَامَ} مَسْـبُوقًا بِــ: مَــا[452]

كَــ: أَعْـطِ مَــا دُمْــتَ مُصِــيبًا دِرْهَمَــا[453]

مِثْلُ كَانَ دَامَ!.
وفَصلها المؤلف عن الأفعال السابقة؛ لأن عملها ضيق.
أولًا: لا تعمل حتى تُسْبَق بـ**مَا!** المصدرية الظرفية.
وثانيًا: لا تَتَصَرَّف، يعني: لا بد أن تكون بلفظ الماضي، بخلاف غيرها فإن فيها تفصيلًا.
فلذلك قال:
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ!.
فماذا نُعرب **دَامَ!؟**
مبتدأ مؤخَّر.
و**مِثْلُ!؟**
خبر مقدَّم.
مَسْبُوقًا بِـ: مَا!.
وقوله **مَسْبُوقًا بِـ: مَا!**: لم يُبَيِّن المؤلف ما المراد بـ**مَا!**، وهذا يُعتبر إِبْهامًا من المؤلف.
ولكنَّ الجواب على ذلك أن يقال: بَيَّن المراد بـ**مَا!** بالمثال؛ لأنه قال: **كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا!**.
فيكون المراد بـ**مَا!** التي في مِثْلِ هذا المثال، و**مَا!** في مِثْل هذا المثال: مصدرية ظرفية
أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا!.
مَا! نقول فيها: مصدرية ظرفية، والتقدير: أَعْطِ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا.
من أين أخذنا أنها مصدرية؟
لأننا حوَّلْنا الفعل إلى مصدر {دوام}.
ومن أين أخذنا أنها ظرفية؟
من أننا قدَّرْنَا المدةَ: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا.
وقولُهُ **مُصِيبًا!**: هل هي من الإصابة؟ أو من الصواب؟ أو منهما؟
يختلف؛ إذا قلنا: **مَا دُمْتَ مُصِيبًا!** من الإصابة، فالمعنى: ما دمتَ قادِرًا وواجِدًا.
وإذا قلنا: من الصواب، فالمعنى: إذا كان في عطائِكَ خيرٌ؛ لأن الإنسان قد يكون غنيًّا ويعطي، لكنْ يعطي في محل خطأ.
فإذًا: المثال **مُصِيبًا!** صالحٌ لهذا ولهذا، يعني كأنه يقول: إذا كنتَ قادرًا فأعطِ العَطاءَ ما دَام واقِعًا في محلِّه.

---

[452] «ومثل» خبر مقدم، ومثل مضاف ، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه ، «دام» قصد لفظه أيضًا: مبتدأ مؤخر ، «مسبوقًا» حال من دام ، «بما» الباء حرف جر، وما قصد لفظه: مجرور محلًا بالباء، والجار والمجرور متعلق بسبوقًا.

[453] «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارًا، أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير «أعط المحتاج» مثلًا ، «ما» مصدرية ظرفية ، «دمت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم دام ، «مصيبًا» خبر دام ، «درهمًا» مفعول ثان لأعط، وتلخيص البيت: ودام مثل كان- في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر- لكن في حالة معينة، وهى حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك : «أعط المحتاج درهمًا ما دمت مصيبًا» ، أي : مدة دوامك مصيبًا، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيبًا.

ولكن العطاء إذا نَظَرْنَا إليه وإذا هو قليل: **أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا!**.
اسم جنس.
لا، ما يصح اسم الجنس وهو نكرة، نكرة غير معرَّف بـ{أَلْ}، لكنَّنا نقول: إن الدِّرهم في زمن من الأزمان قد يساوي ألفَ درهم.
أَنَا حدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ به في زمنٍ قبل وُجودنا، لكنه قريب، يقول: ((إنه اشترى بـريال، اشترى بريالٍ واحدٍ، نزل به ضيفٌ؛ عددٌ كبيرٌ من الناس، فاشترى بـريال شاةً بـرُبْعِ ريال، شاة للضيوف بربع ريال، واشترى بـريال إلا ربعٍ بُرًّا.....، اشتراه بنصف ريال، وخَلَّى الناس.... بـربعِ ريال))، فصارتِ الذَّبيحة والطعام كلُّه بـريالٍ واحد، الآن تتكلَّف هذه - يمكن - خمسمائة ريال أو أكثر.
فابن مالك لعله في زمن كانت الدراهم فيه قليلة، وإذا أعطى إنسانٌ درهمًا فهو عطاءٌ كثير، والله أعلم.
مما سبق من كلام ابن مالك يَتبيَّن لنا أن **كَانَ وَأَخَوَاتِهَا!** تنقسم إلى أقسام:
قسمٌ لا يُشترط فيه شيءٌ، وقسمٌ يشترط فيه أن يتقدَّمَه نفيٌ أو شبهُهُ، وقسمٌ يُشترط أن يتقدَّمَه **مَا!** المصدرية الظرفية؛ فما هو الذي يُشترط فيه أن يتقدَّمَه نفيٌ أو شبهُهُ؟
أربعة.
وما الذي يشترط أن يتقدَّمَه **مَا!** المصدرية الظرفية؟
هي **دَامَ!**.
وما الذي لا يُشترط فيه شيء؟
عُدَّها؟
كم هي؟
كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَ، أَمْسَى، وصَارَ، ولَيْسَ!؛ ثمانية.
ما المراد بشِبْهِ النفي؟
بَرِحَ!.
مثالُه؟
(فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ)[وسف: من الآية 80].
هذا ليس دعاءً ولا نَهْيًا.
{لا تَزَلْ قائِمًا}، وقال الشاعر:
صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[454]

لو قال قائل: كيف الجواب عن قوله تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[يوسف: من الآية 85]؟
ما فيها نفيٌ، حرف النفي محذوفٌ.
هل تعرف شروطًا لجواز حذفِ حرف النفي؟
ما هي؟
هذه واحدة، وأن يكون فعلًا مضارعًا، أن يكون قبلها قَسَمٌ، نأخذها من الآية: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ).
(تَاللهِ): قَسَم، و(تَفْتَأُ): فعل مضارع، والمحذوف: {لا}، {لا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}.
وفيه بيت، أوله {وَ}.
وَيُحْذَفُ نَافٍ مَعْ شُرُوطٍ ثَلَاثَهْ إِذَا كَانَ لَا قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي القَسَمْ

نريد مثالًا **لـمَا دَامَ!** من القرآن؟
(مَا دُمْتُ حَيًّا)[مريم: من الآية 31].
إعرابها؟
وهو ماضٍ مبني، الفعل على ايش؟
وخرج به .... ما يُستعمل منه الماضي وغيرُه على وجه التَّصَرُّف المطلق وهو...
إذًا: تنقسم هذه الأفعال من حيث التصرف إلى أربعة أقسام:

454

ما لا يتصرف مطلقًا وهو: «**لَيْسَ**».
وما يتصرف مطلقًا في كل وجوه التصرف..... على خلاف فيه وهو جامد.
وما يتصرف قليلًا، نعم هو سبعة، احنا قلنا ثمانية هو سبعة؛ لأن.... وهو ما يتصرف قليلًا بل أكثر من القليل، وهو الأربعة التي يُشبه النفي، سبق النفي أو النهي.
فهذه تتصرف؛ تكون ماضيًا ومضارعًا ولا تكون أمرًا ولا تكون مصدرًا، وتكون اسم فاعل، تقول: {هَذَا غَيْرُ زَائِلٍ قائِمًا}، أين النفي؟
{غَيْرُ}، و{زَائِل}: اسم فاعل، واسمها مستتر، و{قائِمًا}: خبره.
هل يصح أن أقول: {دُمْ قائِمًا}، هل يمكن أن أقول: {دُمْ قائِمًا}؟
يصح، لكنْ لا على أنها ناسِخة، بل على أن فاعلها مستتر وجوبًا، و{قائِمًا}: حال.
{دُمْ قائِمًا}..... مثل هذا التعبير، لا تقل هذا التعبير خطأ، قُلْ: هذا التعبير صحيح، لكنْ ليست من باب «كَانَ وأَخَوَاتِهَا».....
مثل: (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (118) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ)[هود: من الآية 118 ومن 119].
... أمر لفظًا، لماذا؟
لأنه يُشترط سبق النفي أو شبهه، وهذا لا يتصور مع الأمر.
... اسم الفاعل يمكن مثل: {فلانٌ غيرُ زائِلٍ قائِمًا}.
{غيرُ زائِلٍ قائِمًا} بمنزلة قولك: {لا يَزالُ قائِمًا}...
{كُنْ أَدِيبًا} فعل أمر مِن {كَانَ}، فهل نُعرب {أَدِيبًا} خبرًا لـ{كَانَ}، أو حالًا؟
خبر لـ{كَان}؛ لأن {كان} تَتَصَرَّف تَصَرُّفًا تامًّا.
{فلانٌ غيرُ كائِنٍ قائِمًا} يصح؟
ليش؟
لأنها تتصرف تَصَرُّفًا تامًّا يأتي منها اسم الفاعل.
هل يأتي منها اسم المفعول؟
نعم يأتي، تقول: {البيتُ مَكُونٌ فِيهِ}،.. اسم المفعول يكون... جار ومجرور، خبر، {مَكُون} هذه: اسم مفعول، والاسم: مستتر، و{فِيهِ}: جار ومجرور؛ خبره.
المهم الآن؛ عندنا سبعة: منها تتصرف تَصَرُّفًا كامِلًا، وواحدٌ لا يتصرف أبدًا بالاتفاق وهو: «لَيْسَ»، وواحد يتصرف إلى المضارع على خلافٍ فيه وهو: «دَامَ»، وأربعة تتصرف كلَّ التصرفات إلَّا المصدر والأمر وهي - مَا شَرْطُ عَمَلِهِ؟ - تَقَدُّم النَّفْيِ أو شِبْهِهِ.

* * *

ثم قال:

وَفِـــي جَمِيعِهَـــا تَوَسُّـــطَ الْـــخَبَرْ[455]

أَجِـــــــــــــــزْ.....

«**فِي جَمِيعِهَا**»: جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ«**أَجِزْ**».
و«**تَوَسُّطَ**»: مفعول به، وعامِلُه: «**أَجِزْ**»، وهو مضاف إلى الخبر.
و«**أَجِزْ**»: فعل أمر، وفاعلُه مستتر وجوبًا تقديره: «**أَنْتَ**».

* * *

[455] «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط، وجميع مضاف، وها مضاف إليه ، «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه، وتوسط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه .

أجِـــزْ، وَكُـــلٌّ سَـــبْقَهُ دَامَ حَظَـــرْ[456]

«**كُلٌّ**»: مبتدأ.
و«**سَبْقَهُ** »: مفعول مقدَّم لـ«**حَظَرَ**»، وهو مضاف إلى الضمير، والضمير هنا فاعل، فاعل مصدر.
و«**دَامَ**»: مفعول به لايش؟ للمصدر.
و«**حَظَرَ**»: خبر «كُلٌّ»، والتقدير: {كُلٌّ حَظَرَ سَبْقَهُ دَامَ}، يعني: كلٌّ حَظَرَ سَبْقَ الخَبَرِ دَامَ.
قوله: «**وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْـخَبَرْ أَجِزْ**».
كم هي؟
ثلاثة عَشَر: ثمانية، وأربعة، وواحد؛ ثلاثة عَشَر، كلُّها يجوز فيها توسُّطُ الخبر.
تقول: {كَانَ قائِمًا زيدٌ}، و{ظَلَّ شَدِيدًا المَطَرُ}، و{مَا فَتِئَ قائِمًا خالِدٌ}، و{ما دَامَ حَيًّا فُلانٌ}، و{لَيْسَ ناجِحًا الكَسُولُ}.
إذًا: جميع هذه الثلاثة عَشَر يجوز فيها أن يَتَوسَّطَ الخبرُ .
وهل يجوز أن يتقدَّم الخبر على الأداة؟
يقول: «**وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**».
«**كُلٌّ**»، أي: من النحويين.
«**حَظَرَ**»، أي: مَنَع سَبْقَهُ لـ«**دَامَ**».
فهل المراد سَبْقَهُ لـ«**دَامَ**»: بحيث يتوسُّط بينها وبين «**مَا**»، أو بحيث يتقدَّم على «**مَا**»؟
مثاله: نجعل المثال على «**مَا**»، نأخذ الصور فيها:
{مَا دَامَ زيدٌ قائِمًا} صح؟
وعلى الترتيب، {مَا دَامَ قائِمًا زيدٌ}: توسُّط الخبر صحيح.
{مَا قائِمًا دَامَ زيدٌ}: هذا فيه احتمال أنه لا يجوزُ بالإجماع.
الإشكال الآن: نَقْلُ الإجماع فيما إذا كان الخبر بين «**مَا**» و«**دَامَ**».
فإذًا: أمكنة الخبر لـ«**دَامَ**» أربعة:
{قائِمًا مَا دَامَ زيدٌ}، {مَا قائِمًا دَامَ زيدٌ}، {مَا دَامَ قائِمًا زيدٌ}، {مَا دَامَ زيدٌ قائِمًا}.
اثنان جائزان بالاتفاق، وهما؟
{مَا دَامَ قائِمًا زيدٌ}، و{مَا دَامَ زيدٌ قائِمًا}.
واحد بالاتفاق ممتنع؛ وهو: تقدُّم الخبر على {مَا دَامَ} كلِّها، {قائِمًا ما دَامَ زيدٌ}.
والرابع: أن يتوسَّط الخبر بين {مَا} و{دَامَ}، وهذا يَحْتَمل كلامًا لابن مالك: أنه ممنوع بالإجماع كما هو ظاهر اللفظ، والأمرُ ليس كذلك؛ ففيه خلاف.
«**وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**».
فصار الآن الذي يَظهر من كلام ابن مالك: أن صُورتينِ ممتنعتانِ، وصورتينِ جائزتانِ.
ما هما الصورتانِ الممتنعتانِ؟
{قائِمًا مَا دَامَ زيدٌ}، {مَا قائِمًا دَامَ زَيْدٌ}؛ ظاهر كلام ابن مالك أن هذا ممنوع بالإجماع: {مَا دَامَ قائِمًا زيدٌ}، و{مَا دَامَ زيدٌ قائِمًا} هذا جائزٌ بالإجماع.
وقوله: «**وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**».
ظاهر كلامه: أن ما عداها[457] يجوز فيه تقدُّم الخبر على الأداة، ولكنه قال:
كَـــذَاكَ سَـــبْقُ خَبَـــرٍ مَـــا النَّافِيـــهْ[458]

---

[456] «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «كل» مبتدأ ، «سبقه» سبق: مفعول به مقدم على عامله وهو حظر، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، «دام» قصد لفظه: مفعول به لسبق ، «حظر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كل، والجملة من حظر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل.

[457] أي : ما عدا (دام).

[458] «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، «سبق» مبتدأ مؤخر، وسبق مضاف، و«خبر» مضاف إليه، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق ، «ما» مفعول به لسبق ، «النافية» صفة لما.

فَجِـــئْ بِهَـــا مَتْلُـــوَّةً، لَا تَالِيَـــهْ[459]

يعني: إذا جاءت «**مَا النَّافِيَة**» في واحدة من الأدوات، فإنه يمتنع أن يتقدَّم عليها الخبر؛ سواء كانت الأداة مما يُشترط فيها أن يَسْبِقَها نفيٌ أو شِبهُهُ أو لا.
فـ«**مَا النَّافِيَة**» لا يتقدم عليها أحدٌ، فلو قلت: {مَا كانَ زيدٌ ظَلُومًا}، ثم قلت: {ظَلُومًا مَا كانَ زيدٌ} لا يجوز؛ لأنه لا يتقدَّم الخبرُ على «**مَا النَّافِيَة**».
{مَا ظَلُومًا كانَ زيدٌ}: جائزٌ، {مَا كانَ ظَلُومًا زيدٌ}: جائز، {مَا كانَ زيدٌ ظَلُومًا}: جائز أيضًا، ولهذا يقول:
«**كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيهْ**».
نُعْرِب.
«**كَذَاكَ**»: خبر مقدَّم، أي: كالذي سَبَقَ، و«**ذَا**»: اسم إشارة لِمَا سَبَق، يعني: مِثْلُ ذاكَ الذي ذَكَرْنَا....
«**سَبْقُ**»: مبتدأ مؤخَّر، وهو مضاف إلى «**خَبَرٍ**».
و«**خَبَرٍ**»: مُنَوَّن «**سَبْقُ خَبَرٍ**»، وهو مضاف - أَعْنِي: «**سَبْقُ**» - إلى فاعِلِه.
و«**مَا**»: مفعول «**سَبْقُ**»، و«**مَا**» مضاف، و«**النَّافِيَة**» مضاف إليه، ويجوز أن تكون «**النَّافِيَة**» صفةً لـ«**مَا**».
يعني: يَمْتَنِع أن يَسبق الخبرَ «**مَا النَّافِيَة**»، سواءٌ كانت الأداةُ مما يُشترط فيها تقدُّم النفي وشِبْهِه أو لا.
ثم قال:
«**فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً، لَا تَالِيَهْ**».
«**جِئْ بِهَا**» بايش؟ بـ«**مَا النَّافِيَة**» «**مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَة**».
«**جِئْ**»: فعل أمر، و«**بِهَا**»: جار ومجرور متعلق بـ«**جِئْ**».
و«**مَتْلُوَّةً**»: حال مِن «**هَا**» في قوله «**بِهَا**».
و«**لَا**»: عاطفة.
و«**تَالِيَةً**»: معطوفة على «**مَتْلُوَّةً**»، فهي منصوبة على الحال، أي: ائْتِ بـ«مَا النَّافِية مَتْلُوَّةً»، أي: هي سابقة وما بعدها تالٍ لها، «**لَا تَالِيَةً**».
الأول: تَوَسُّط الخبر بين الأداة والاسم؛ الحُكْمُ بالاتِّفاق.
تَقَدُّم الخبر على الأداةِ: جائزٌ في غير...، فإنَّ ظاهرَ كلام ابن مالك أنه ممنوع، ولكنَّ الصحيح أنه جائزٌ، وأن الممنوع تقدُّم الخبر على «**مَا**» فقط، سواءٌ {مَا} المصدرية الظرفية، أو {مَا} النافية، وسواءٌ مما يُشترط فيه تقدُّم النفي وشِبْهِه أو لا، والله أعلم.
ما هو عمل «**كَانَ وأَخَوَاتِهَا**»؟
وإلا فقُلْ: يَرفع المبتدأ اسمًا لها.
لو قلت: {كانَ زيدًا قائِمًا}؟
{كان زيدًا قائمٌ}؟
صحيح.
نريد مثالًا لـ{ظَلَّ}؟
{ظَلَّ الجَوُّ حارًّا}.
لماذا؟
لأنها...
أَعْرِبْهُ؟
أَعْطِ مثالًا لـ«**بَاتَ**»؟
ما هو «**كَانَ**» اللي عندنا «**بَاتَ**».
... ائْتِ بمثال لـ«**أَصْبَحَ**» من القرآن؟
(وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا)[القصص: من الآية 10].
وما هو مضارع، ولَّا ايش؟

---

[459] «فجئ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «بها» جار ومجرور متعلق بجئ ، «متلوة» حال من الضمير المجرور محلًّا بالباء ، «لا» عاطفة ، «تالية» معطوف على متلوة.

«**زَالَ**» مضارِعًا، من القرآن؟
(وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (118) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ)[هود:من الآية 118 ومن الآية 119].
أَعْرِبْ (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)؟
فعلٌ مضارع مرفوع والواو فاعل، يعمل عَمَلَ «**كَانَ**».....
(مُخْتَلِفِينَ)...
ما.... هذه الأداة؟
ما الذي.. في عمل..
ما الذي يشترط في عمل «**زَالَ**»؟
أن يكون مُضارِعُها هو: {يَزَالُ}؛ لا {يَزُولُ}، ولا {يَزِيل}.
نُريد «**لَيْسَ**» من القرآن؟
نُريد «**فَتِئَ**» من القرآن؟
أَعْرِبْهُ: (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ).....
(تَذْكُرُ)
أين خبر (تَفْتَأُ)؟
وبماذا نَنْقُضُ قياسَه؟
نقول: هذه، نقول: أنتم جَوَّزْتُم أن يتقدَّم خبرُ العامِل المنفي بـ{لَا}، أو بـ{لَمْ}؟
فأيُّ فَرْقٍ.....
على كلِّ حال... تقديم خبرُ «**لَيْسَ**» عليها.
ما هو التَّام من هذه الأدوات؟
الضابط فيها أو القاعدة؟...
ما الذي قاله ابنُ مالك؟
...، ماذا قال؟
إذًا: التَّامُ هو الذي يكتفي بمرفوعِه، وعلامَتُه...
يعني ألَّا يكن..... اقتصار الخبر.....
قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى (118) وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى)[طـه: 118، 119].
ماذا...؟
قولُه تعالى: (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ)[الروم:من الآية 17]؛ تامَّة ولَّا ناقصة؟
تامَّة.
لماذا؟
صح.....، وليس المقصود أنهم أَمْسَوْا على حالة معيَّنة مثلًا؛ المقصودُ أنهم دَخَلوا في المَساءِ فقط.
(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)[ود: من الآية 107].
تامَّة، ليش؟
.....، وليس المقصود ذِكْرُ صفة السماوات؛ المقصودُ مُجَرَّدُ دوامِ السماواتِ.
ما هي الأدوات الملازِمة للنَّقْص؟

* * *

قال المؤلف[460]:

وَمَــا سِــوَاهُ نَــاقِصٌ، وَالــنَّقْصُ فِــي[461]

فَتِـــئَ لَـــيْسَ زَالَ دَائِمًـــا قَفِـــي[462]

---

[460] لم يتم شرح البيت السابق لهذا البيت
[461] «وما» اسم موصول مبتدأ ، «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة ما، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ ، «والنقص» مبتدأ ، «في» حرف جر .
[462] «فتئ» مجرور متعلق بقوله ، «قفي» الآتي ، «ليس، زال» معطوفان على «فتئ» بإسقاط حرف العطف ، «دائمًا» حال من الضمير المستتر في قوله «قفي»

«**النَّقْصُ**»: مبتدأ، و«**قِفِي**» يعني {**تُبِعَ**}: خبر المبتدأ، و«**فِي فَتِئَ**»: جار ومجرور، و«**لَيْسَ**»: معطوف عليه بإسقاط حرف العطف لضرورة الشِّعر، و«**زَالَ**» كذلك؛ معطوف على «**فَتِئَ**» بإسقاط حرف العطف لضرورة الشِّعر، و«**دائمًا**» يعني: أنها دائمًا منقوصة ناقصة لا يمكن أن تكون تامَّة..... «**قِفِي**» جائز، أي تُبِعَ....؛ هذه الثلاثة.
فلا يمكن أن تأتي «**فَتِئَ**» المسبوقة بنَفْيٍ أو شِبْهِهِ، لا يمكن أن تأتي تامَّةً، وكذلك «**لَيْسَ**» لا يمكن أن تأتي تامَّةً، وكذلك «**زَالَ**» لا يمكن أن تأتي تامَّةً، والمراد «**زَالَ**» التي مضارِعُها {يَزَالَ}، والمسبوقة بنفيٍ أو شِبْهِهِ؛ هذه دائمًا تأتي ناقصةً، لا بد فيها من الاسم والخبر.
فإن لم تَجِدْ معها.....؛ فإن الخبر لا بد أن يكون محذوفًا.

* * *

ثم قال:

وَلَا يَلِـــي الْـــعَامِلَ مَعْمُـــولُ الْـــخَبَرْ[463]

إِلَّا إِذَا ظَرْفًـــا أَتَـــى أَوْ حَـــرْفَ جَـــرْ[464]

«**لَا يَلِي العَامِلَ**».
«**العَامِلَ**» بالنصب: مفعول به، والعامِلُ فيه: «**يَلِي**»، و«**مَعْمُولُ**» بالرفع: فاعل «**يَلِي**»، يعني: أن «**مَعْمُول الخَبَرِ**» لا يَلِيَ العامل.
«**إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ**».
«**إِلَّا**»: أداة استثناء، و«**إِذَا**»: حرف شرط غير جازم، و«**أَتَى**»: فعل ماضٍ، و«**ظَرْفًا**»: حال من فاعل «**أَتَى**» مقدَّم على العامل، و«**أَوْ**»: حرف عطف، و«**حَرْفَ**»: معطوف على «**ظَرْفًا**»، و«**حَرْفَ**» مضاف، و«**جَرٍّ**»: مضاف إليه.
والمعنى: أنه لا يلي معمولُ الخبرِ العاملَ إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
واكتفى المؤلفُ بقوله: «**حَرْفَ جَرٍّ**» عن ذِكْر المجرور؛ لأن حرف الجر لا يمكن أن يكون إلا بايش؟ إلَّا بمجرور، إذ أن الحرف لا يمكن أن يَستقِلَّ بنفسه، بل لا بد من مَصْحوبٍ له، فلا يَلِي العاملَ معمولُ الخبر إلَّا في هاتين الحالين: إذا أَتَى ظرفًا، أو أَتى حرفَ جرٍّ.
مثال ذلك: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}.
العامل: {كانَ}، و{طعامَ}: معمول للخبر الذي هو {آكِلًا}، وهنا وَلِيَ العاملَ {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، فالمؤلف يقول: إن هذا لا يجوز؛ لأن الطعام لَيْسَ ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.
{كانَ عِندكَ زيدٌ مُقِيمًا} جائز؟ لماذا؟
لأنه ظرفٌ.
{كانَ في المسجدِ زيدٌ مُعْتَكِفًا}.
يجوز لأنه جار ومجرور؛ وهم يَتَوَسَّعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرها.
وقال بعض العلماء وهم الكوفيون: يجوز أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر وإنْ لم يكن ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.
وعلى هذا الرأي يجوز {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، ولا فَرْقَ - في ظاهر كلام المؤلف - بين أن يكون الخبر مقدَّمًا على الاسم أو مؤخَّرًا عنه، فإنه يَمتنع أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر ولو كان الخبر مقدَّمًا على الاسم، يعني لو قلت: {كانَ طعامَكَ آكِلًا زيدٌ} فهو ممنوع، كما لو قلت: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا} فلا يلي العاملَ معمولُ الخبر.
لكن لو تقدَّم معمول الخبر على الأداة؛ فما الحُكْم؟
سَبَق الجواب: أنه يجوز؛ إلا إذا كان مقرونًا بـ{مَا} النافية، أو {مَا} المصدرية الظرفية كما سبق.

الآتي ، «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على النقص، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «النقص».
وتقدير البيت: وما سوى ذي التمام ناقص، والنقص قفي- أي اتبع- حال كونه مستمرًّا في فتئ وليس وزال.

[463] «ولا» نافية ، «يلي» فعل مضارع ، «العامل» مفعول به ليلي مقدم على الفاعل ، «معمول» فاعل يلي، ومعمول مضاف ، و«الخبر» مضاف إليه .

[464] «إلا» أداة استثناء ، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، «ظرفا» حال مقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في أتى ، «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق ، «أو» حرف عطف ، «حرف» معطوف على قوله «ظرفًا» ، وحرف مضاف ، و«جر» مضاف إليه، وجملة «أتى» وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام، وتقديره: فإنه يليه، وهذه الجملة كلها في موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف، وهو عموم الأوقات، وكأنه قال: لا يلي معمول الخبر العامل في وقت ما من الأوقات إلا في وقت مجيئه ظرفًا أو حرف جر.

وهذا من الغرائب؛ أن نُجَوِّز: {طعامَكَ كانَ زيدٌ آكِلًا}، ولا نُجَوِّز: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، مع أن الثانية قد تكون أَوْلَى بالجواز؛ لأنها أسهلُ مِنَ الأُولَى، {طعامَكَ كانَ زيدٌ آكِلًا} فيها ثِقَلٌ على اللسان وعلى السَّمْع، لكنْ: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلًا}.. لا شك، فالذي جَوَّزَ الصورة الأولى {طعامَكَ كانَ زيدٌ آكِلًا} يَنبغي له أن يُجَوِّز {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}.
ولهذا نحن على القاعدة التي أَصَّلْنَاها في باب النحو؛ أنه عند الاختلاف يُرجع إلى الأسهل، فيَجُوز: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، {كانَ زيدٌ طعامَكَ آكِلًا}، {كانَ طعامَكَ آكِلًا زيدٌ}، {طعامَكَ كانَ زيدٌ آكِلًا}، {طعامَكَ كانَ آكِلًا زيدٌ}، يعني: كلُّ الصُّور لَيْسَ فيها مانِعَ؛ لأنه إذا جاز الشيء جازَ ما كان نَظِيرَه أو أَوْلَى منه، ولا فَرْقَ بين الظرف والجار والمجرور.
قولُه تعالى: (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)[الأعراف: من الآية 177]، وايش فيها؟
تقدَّم المعمولُ على الأداة، لأن (أَنْفُسَهُمْ): مفعول لـ(يَظْلِمُونَ) التي هي الخبر، وقُدِّمَتْ على الأداة.
* * *
قال:

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ[465]

مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ[466]

«**مُضْمَرَ الشَّانِ**».
«**مُضْمَرَ**»: مفعول مقدَّم لقوله «**انْوِ**»، و«**اسْمًا**»: حال.
يعني: «انْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ اسْمًا **إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ**».
يعني: إنْ وَقَعَ في كلام العرب ما يُوهِم أنه ممنوع - حَسَب القاعدة التي ذكرتُ - فَقَدِّرْ فيه ضميرَ الشَّانِ.
وضميرُ الشَّان سهلٌ؛ كلَّما وجدْتَ جملةً مخالفةً للقاعدة فَانْوِ ضميرَ الشَّان، نَوِّنْ عليه في الموضوع.
فالآن: ما هي القاعدة التي أَسَّسَها ابنُ مالك؟
أَسَّسَ ابنُ مالك أنه لا يجوز أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبرِ، إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ هذا...، فإن وَرَدَ في كلام العرب ما يدل على أن المعمولَ - معمول الخبر - وَلِيَ العاملَ، فماذا نقول؟
نقول: إن العرب خَرَجوا عن القاعدة فهم مُخْطِئُون؟
لا؛ لأنهم هم الحُكَّام، لكنْ نأتي بحيلة، نُقَدِّر ضميرَ الشَّان.
مثالُه قول الشاعر:

قَنَافِذَ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[467]

الشطر الأول ما فيه إشكالٌ، الشطر الثاني: فيه «بِمَا كانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا».
فـ«إِيَّا» هنا مفعول لـ«عَوَّدَ»، ووَلِيَتْ العامِلَ الذي هو «كانَ»، وهي معمولُ الخبر.
فماذا نَصْنَع في كلام الشاعِر العربي؟
قالوا: الأمر بسيط؛ نُقَدِّر ضميرَ الشَّان اسْمًا لايش؟ اسْمًا لـ«كانَ».
ونقول: بالذي كانَ هو أي: الشَّان، و«إِيَّا»: مفعول «عَوَّدَ» مقدَّم، و«عَطِيَّةُ»: مبتدأ، ما هي اسم «كانَ»؛ مبتدأ، و«عَوَّدَ»: فعل وفاعل مستتر، والجملة خبر «عَطِيَّةُ»، والجملة من المبتدأ والخبر: خبر «كانَ».
وهذا يعتبر تحريفًا للنص من أجل المذهب، كقول الأشاعرة: (وَجَاءَ رَبُّكَ)[الفجر: من الآية 22]، أي: وجاء أمرُ ربِّك، دَخَّلُوا {أَمْرُ} من أجل ايش؟ مَذْهَبِهِمْ؛ إنَّ الذي يأتي أمرُ الله وليس اللهُ، هؤلاء دَخَّلُوا ضميرَ الشَّان من أجل ايش؟ تَصْحِيح مذهبِهم.
إنه «بِمَا كَانَ هو»، أي: الشَّان، وأنتَ تعلم أنكَ لو قلت: إن تقدير الكلام هكذا... «بِمَا كَانَ هو» أي: الشَّان «إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا».

---

[465] «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتي، ومضمر مضاف ، و«الشأن» مضاف إليه ، «اسمًا» حال من مضمر ، «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «إن» شرطية ، «وقع» فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وسكن للوقف .
[466] «موهم» فاعل وقع، وموهم مضاف ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر ، «استبان» فعل ماض ، «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب اسمها مبني على الضم في محل نصب ، «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل خبر أن، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان، وتقديره: استبان امتناعه؛ وجملة «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
وتقدير البيت: وانو مضمر الشأن حال كونه اسمًا لكان إن وقع في محض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه، وهو إيلاء كان معمول خبرها.
[467]

ولذلك كان قول الكوفيين أَسَدَّ وأَصَحَّ؛ الأصلُ عدم الحذف.
والأمرُ بسيط؛ نقول: أن يَلِيَ معمولُ الخبر العاملَ ولا بأس، وايش المانع؟.....في الظرف والجار والمجرور، قالوا: نعم هذه يُتَوَسَّع فيها ما لا يُتَوَسَّع في غيرها؛ مَنْ أَصَّلَ ها القاعدة؟
إذًا: عاد الأصل والفرع إلى مَذْهَبِهم.
فالصواب إذًا: أنه يجوز أن تقول {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، ولاحِظُوا أنه في هذا المثال ما يمكن تقديرُ ضمير الشَّان، ما يمكن، ليش؟ لأن {آكِلًا} منصوبة، ولا يصحِّ أن تكون خبرًا، وعلى هذا فلا يصحُّ.... جملة خبرية، خبر لضمير الشَّان.
«**وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ**»
«**مُوهِـمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ**»
نقول: البيت هذا فيه قصة؛ نقول: هذا من قول الفَرَزْدَق يَهْجُو رَهْطَ جريرٍ.
«قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ»، أي: «كَانَ هو» أي: الشان.
وجملة «عَطِيَّةُ عَوَّدَا»: خبر «كانَ»، و«إِيَّاهُمْ»: مفعول «عَوَّدَ»، و«هَدَّاجُونَ» أي: يَمْشُون مِشْيَة الشيخ الضعيف لِلسَّرِقة، و«عَطِيَّةُ»: أبو جرير.
على كل حال: هذا البيت على رأي المؤلف ومَنْ نَحَا نحوِه، على تقدير ايش؟ ضمير الشَّان.
* * *
ثم قال:
وَقَـدْ تُـزَادُ كَـانَ فِـي حَشْـوٍ: كَمَـا[468]

نعم هم ما وجدوا هذا، لكنْ إذا لم يجدوا هذا معناه أنه ممتَنِع، لكنْ مَنْ يقول هذا؟
يعني: لا تَضْحَى، يعني:.... الضُّحَى.
على أنه يمكن أن يقال في آيه (طَهَ) أنها ليست من هذا الباب؛ لأنها من {ضَحَى} أي: بَرَزَ للضَّحْوة، وهي: الحَرِّ.
ولهذا؛ الآية قد تُشْكِل على بعض الناس؛ كيف يقول: (لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)[ـه: من الآية 119] {ولَا تَجُوعَ ولَا تَعْرَى}، كان مُقْتَضى الحال أن يقول: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَظْمَأَ}.
لكنْ قالوا: إنَّ الحكمة من ذلك أن الشِّبَع كِسوةُ الباطِن، والكِسْوةُ الظاهرة كِسْوةُ الظَّاهِر؛ فالمُتجرِّدُ من الكِسوة الظاهرة يُقال عليه: عارِي، والجائِع يقال: عاري، لكنْ عُرُوٌّ باطِن.
{لَا تَظْمَأَ}: هذه حرارة الباطن، الظَّمَأُ حرارة الباطن، (تَضْحَى): حرارة الخارج؛ وهذا واضح.
كلما ضاقَتْ عليكَ الأمور فقَدِّمْ ضميرَ الشان، إلَّا ضميرَ الشَّان الذي يَقَعُ إما مبتدأً، ولَّا اسم {كانَ}، ولَّا اسم {إِنَّ}.
س:
لا؛ هو أصلُه ضميرٌ محذوف،..... ضمير الشأن لا بد أن يكون محذوفًا، لكنْ هم يَلْجَئُون إليه دائمًا عند الضِّيقَ، كلما ضاقَتْ الأمور فَرَّجَها ضميرُ الشَّان.
س:
لا.....بجملة، يعني: أن الجملة تكون خبرا عن...
كم حالة لخبر هذه العوامل من حيث التَّقَدُّم والتَّأَخُّر؟
وعلى الاسم؟
هل يجوز تقدُّم الخبر على الاسم في {كانَ}؟
.....بشرط أن يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
ما تقول؟
أنا لستُ أسألك عن تعليل الحُكْم، أسأَلُك عن الحُكْم؛ هل يجوز تقدُّم الخبر على الاسم في {كانَ}، يجوز تقدم الخبر على الاسم؟
مُتَأَكِّد؟
مثِّل لتقَدُّم الخبر على الاسم في {كانَ}؟
تقدُّمُه على الأداة؟

[468] «وقد» حرف تقليل ، «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول ، «كان» قصد لفظه: نائب فاعل تزاد ، «في حشو» جار ومجرور متعلق بتزاد ، «كما» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهى نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب .

{كانَ آكِلًا طعامَكَ زيدٌ}؟
{طعامَ}: لَيْسَ ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.
وايش تقولوا يا جماعة؟
صحيح؟
{كانَ آكِلًا طعامَكَ زيدٌ} يقول: يجوز، مع أنه لَيْسَ ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، وعَلَّلَ بأنه لم يَلِ العاملَ.
{كانَ طعامَكَ آكِلًا زيدٌ}؟
لا يجوز، حتى على الرأي الثاني، ماذا.....
هو الراجح ولا المرجوح؟
ما يحتاج دليلًا، الدليل: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ)[البقرة: من الآية 185].
{طعامَكَ كانَ زيدٌ آكِلًا}؟
يجوز، حتى وإن لم يكن ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا؟
وإنْ لم يَكُنْ.
هل لكَ أن تأتي لَنَا بشاهدٍ من القرآن؟
قوله تعالى:.....فإن: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)[هود: من الآية 8] فإن (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ): معمول.
على رأي ابن مالك: {قائِمًا لَيْسَ زيدٌ}، ما تقول على رأي ابن مالك؟
لا يجوز؟
الشاهد من كلامه؟
..... يعني: لم يُسْتَطع، لم يُخْتَر،... يجوز، إذا كان المانع لم يُخْتَر إذًا معناه يجوز.
هل يجوز أن يقال: {قائِمًا ما زَالَ زيدٌ}؟
يجوز.
مطلقًا؟
{قائِمًا ما زَالَ زيدٌ}،... المحذوف.
هذا يجوز: {قائِمًا ما زَالَ زيدٌ}؟
لا يجوز.
لماذا؟
لا يجوز؟
ما هو الشاهد من كلام ابن مالك؟
«**كَذَاكَ سَبْقِ، خَبَرِ مَا النَّافِيه**»
«**فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً، لَا تَالِيَهْ**»
{قائِمًا لَمْ يَزَلْ زيدٌ}؟
لكن هل كل أداة نفي يُمنع من تقدِّم الخبر فيها؟
ابن مالك يقول: «**مَا**» فقط، وعلى هذا فيجوز {قائِمًا لَمْ يَزَلْ زيدٌ}، أو {قائِمًا لَمْ يَكُنْ زيدٌ}، يعني: لا فَرْقَ بين الذي يُشترط في عملِه النفيُ أو لا.
نناقش الدرس الأخير:
{كانَ عِندكَ زيدٌ جالِسًا}؟
يجوز على الرَّأْيَيْنِ.
لماذا؟
هل تُعْطِينا شاهدًا من كلام ابن مالك؟
{كانَ بالدَّارِ زيدٌ ساكِنًا}؟
يجوز.
الآن وَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر، كيف يجوز؟
لأنه جار ومجرور، يعني يجوز.
إذا وَرَدَ من كلام العرب ما ظاهِرُه أن المعمول وَلِيَ العاملَ وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا؟

نُقَدِّر أن الاسم ضميرُ شَانٍ محذوف.
مثاله؟
أين الشاهد؟
«بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا».
الآن أَعْرِب: «بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا»؟
«إِيَّا»: ضمير منفصل، مفعول به لـ«عَوَّدَ».
هل يجوز تقديم الفاعل.....

قال: {أَقَائِمَانِ زَيْدٌ}. ليش؟.....
{أَقَائِمَانِ زَيْدٌ}:
هنا لا يمكن أن تقول: إنَّ {قائمان}: خبر مقدم عن {زيد}، ولا يمكن أن تقول، {قائم}: وَصْف، و{زيد}: فاعل؛ لأن هذا فيه ألف التثنية، و{زيد}: مفرد.
المهم: بعض التراكيب ما تصح لغةً، والذي يصح هو ما سبق الكلام عليه.
نعود مرة ثانية لخلاصة الدرس:
إذا تطابقا في الإفراد: جاز الوجهان.
إذا تطابقا في التثنية: وجب أن يكون الوصف خبرًا مُقدَّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخر.
إذا تطابقا في الجمع؛ كذلك، يكون الأول: خبرًا مقدمًا، والثاني: مبتدأ مؤخر.
إذا كان الأول مفردًا، والثاني مثنًى أو جمعًا: تَعَيَّن أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
أما إذا كان الأول مفردًا، والثاني جمعًا أو مثنى؛ فهذا يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده خبر، إلا إذا كان الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيجوز فيه الوجهان.
ولنرجع إلى كلام ابن مالك، يقول: «**وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ**».
يعني: وهذا الوصف، فـ«**ذَا**»: اسم إشارة، و«**الوَصْف**»: نعت، أو بدل، أو عطف بيان.
«**خَبَر**»: خبر «**ذا**»، يعني: يكون الثاني مبتدأ، ويكون هذا الوصف خبرًا.
«**إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ**».
ما الذي سوى الإفراد؟
التثنية والجمع، يعني: إن استقر مطابقًا في سوى الإفراد؛ فإن الثاني يكون مبتدأ، ويكونون الوصف خبرًا، إلا على لغة {البراغيث}؛ لغة البراغيث يقول:
يجوز إذا تطابق في غير الإفراد، يجوز أن تجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
أما على لغة سائر العرب، فيقولون: هنا لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، بل يجب أن يكون الوصف خبرًا مُقدَّمًا، كما قال: «**وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ**».
{البراغيث}، يقول الرجل: {أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ}.
والصواب: ما هو الصواب؟ لغة العرب غير هذه اللغة: {أَكَلَنِي البَرَاغِيثُ}، ويقول: {أَقَائِمُون الرِّجالُ؟}، فيجعل {الرجال} فاعلًا، كما تقول {البراغيث}.
وأما العرب بقيتهم يقولون: لا؛ {قائمون}: وصف خبر مقدم، و{الرجال}: مبتدأ مؤخر.
والفرق أن علامة التثنية والجمع تلحق العامل على لغة {البراغيث}، ولا تلحقه على اللغة الكثيرة المشهورة عند العرب.
«**الوَصْفُ**»: هو الفعل، يعني: علامة الجمع والتثنية عند {البراغيث} تلحق العامل، سواء وصف ولَّا فعل، فيقولون: {أَقَائِمُون الرجالُ؟}، {الرجال} فاعل لـ{قائِمون}.
ويقولون: {قاموا الرجالُ}، يقولون: كما تُلحقون تاء التأنيث إلى.. المؤنث، أَلْحِقوا واو الجماعة إذا كانت جماعة.
ويقولون: {ضَرَبْنَ النساءُ}.
فـ{ضَرَبْنَ}: فعل ماضٍ، و{النون}: للنسوة، علامة فقط، و{النساء}: فاعل.
{قاموا الرجالُ}:
{قاموا}: فعل، و{الواو} علامة الجمع فقط، مو فاعل، و{الرجال}: فاعل.

مثل ما تقول: {ضَرَبَتْ هِنْدٌ}، تقول: {ضَرَبْنَ النساءُ}؛ التاء للتأنيث، و{النون}: أيضًا للتأنيث، لكن هذه علامة الجمع،.. علامة الإفراد؛ هذا مأخذ لغة {البراغيث}.
س:
لغة {أكلوني البراغيث}، لكن هنا نختصرها، ونقول: لغة {البراغيث}.
علامة التثنية والجمع، هل تلحق العامل؟
اللغة المشهورة عند العرب: لا تلحق، ولغة {أكلوني البراغيث}: تلحق؛ هذا الفاصل.
س: إذا قلنا: {أقائمون زيدٌ؟}؛ قائمون هنا خبر والجمع هنا للتعظيم؟
ما يمكن هذا، ما يصح، حتى لو للتعظيم.
يُشترط للاكتفاء بمرفوع المبتدأ عن الخبر، ايش؟
.....
متى يَتعيَّن أن يكون الوصف مبتدأً، والمرفوع فاعلًا أغنى عن الخبر؟.....
متى يتعين أن يكون الوصف مبتدأً، والمرفوع أغنى عن الخبر؟
إذا كان المبتدأ مفردًا، والخبر مثنًى أو جمعًا، صحيح؟
ومتى يجوز الوجهان؟
إذا كانا مفردينِ، يعني: في صورتين؛ هذا واحد.
أو كان الوصف مما يستوي فيه الإفراد والتثنية والجمع، وهذا.....
هل يجوز أن أول: {أَقَائِمانِ زَيْدٌ؟} ما يجوز؟ ما فيه لغة؟ ايش تقولون؟ صحيح، ما في.
متى يتعين أن يكون الوصف خبرًا، وما بعده مبتدأ؟
أن يَتَّفِقَا في التثنية، أو في الجمع، مثاله: {القائمانِ الرجلانِ}، {القائمونَ المسلمونَ}.
{القائمانِ رجلانِ}: هنا يتعين أن يكون {القائمانِ} خبرًا مقدَّم، وأن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا.
و{القائمونَ المسلمونَ}: كذلك يَتعيَّن أن تكون {القائمونَ} خبرًا مُقدَّمًا، والمسلمون مبتدأ مؤخرًا.
هل في العرب مَن يُجيز أن يكون الوَصْف مبتدأً، وما بعده مرفوعًا مُغْنٍ عن الخبر؟
على لغة: {أَكَلُوني البَراغِيث}، على هذه اللغة يُجَوِّزُونَها، فيجعلون مثلًا: {أقائمون الزَّيْدون؟}.
{قائمونَ}: مبتدأ، و{الواو}: علامة الجمع فقط، و{زَيْدون}: فاعل أغنى عن الخبر.

* * *

ثم قال المؤلف:

وَرَفَعُـــوا مُبْـــــتَدَأ بالابْتِـــــدَا[469]

بَيَّن المؤلف في هذا البيت، بأي شيء رُفِع المبتدأ؛ لأننا لا نجد عاملًا لفظيًا تَقَدَّمَهُ فعَمِل به، أو عاملًا لفظيًا تأخَّر عنه فعَمِل به.
{قام زيدٌ}: نعرف أن {زيد} مرفوع بـ{قام}، لكن {زيد قائم}؛ بأي شيء ارتفع {زيد}؟
قال: إنه مرفوع بالابتداء، يعني: لكوننا ابتدئنا به استحقَّ أن يكون مرفوعًا؛ فالعامل فيه إذًا معنوي، وليس لفظيًّا.
انتهينا من المبتدأ، عرفنا أنه مرفوع بعامل معنوي؛ وهو الابتداء.
بماذا ارتفع الخبر؟

* * *

قال:

كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَبَـــرٍ بِالْـــمُبْتَدَا[470]

الخبر مرفوع بعامل لفظي؛ وهو المبتدأ.
إذًا؛ عامل المبتدأ معنوي، وعامل الخبر لفظي.

---

[469] «ورفعوا» الواو للاستئناف، رفعوا: فعل وفاعل، «مبتدأ» مفعول به لرفعوا، «بالابتدا» جار ومجرور متعلق برفعوا.
[470] «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب، «رفع» مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف، و«خبر» مضاف إليه، «بالمبتدا» جار ومجرور متعلق برفع.

ولهذا تقول في قولك {زيدٌ قائمٌ}؛ {زيد}: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، {قائم}: خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره.
وقيل: كلاهما مرفوع بالابتداء، وقيل: كل واحد منهما رَفَع الآخر، وفي هذا يقول ابن مالك في الكافية:
وَقَــالَ أَهْــلُ الكُوفَــةِ الجُــزْآنِ قَــدْ تَرَافَعَــا وَذَا ضَــعِيفُ المُسْــتَنَدْ[471]

قال أهل الكوفة: الجزآن ترافعا؛ كل واحد رَفَع الثاني، وذا ضعيف المستند، والخلاف في الواقع لا فائدة منه.
المهم: أن نعرف أن المبتدأ مرفوع، وأن الخبر مرفوع، وأنه إذا جاء الإنسان وقال: {زيدًا قائمٌ}، قلنا: خطأ، أو قال: {زيدٌ قائمًا}، قلنا: خطأ؛ يجب رفعُهما، أما بماذا ارتفعا وايش الفائدة؟
وهل العَرَبيُّ حين قال: {زيدٌ قائمٌ}، كان يَخطُر بذهنه أن {زيدٌ} ارتفع لأنه ابتُدئ به؟
ما نظن هذا، الله أعلم، ولهذا نقول: هذا الخلاف لا.. له، ولكن يفعله العلماء للتمرين؛ تمرين العقول، لماذا ارتفع هذا، ولماذا ارتفع هذا.
نحن نقول: رَفَع أحدُهما الآخرَ، أو ارتفعا بالابتداء، أو هذا بالابتداء، وهذا بالمبتدأ؛ ما يهم، المهم: أن نعرف أنهما مرفوعان.

* * *

ثم قال المؤلف:

وَالْخَبَــرُ: الْجُــزْءُ الْمُــتِمُّ الْــفَائِدَهْ[472]

المبتدأ ما أضاف؟ هل أضاف المبتدأ؟
لا، وقد سبق أن المبتدأ هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.
«**الخَبَرُ: هو الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَة**»، فمتى تَمَّتِ الفائدة بكلمة من الجملة، فهذا الذي تمت به الفائدة هو الخبر.
وهذا - كما تعلمون - غير مانع، التعريف هنا غير مانع؛ لأنه يدخل فيه غير المُعَرَّف، فإنك إذا قلت: {قام زيدٌ}، فـ{زيدٌ}: مُتِمٌّ للفائدة، ومع ذلك ليس بخبر بالاتفاق، وإذا قلت: {إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ}، فإن {قام عمرو} تتم به الفائدة، ومع ذلك ليس خبرًا.
فالتعريف غير مانع؛ لأنه يدخل فيه غير المُعرَّف، فيكون التعريف هنا قاصرًا، لكن ربما يُعتَذَر عن ابن مالك بأنه أتى بمثال وقيَّد به هذا المُطْلَق:

كَــــ: اللهُ بَــــرٌّ، وَالأَيَــــادِي شَــــاهِدَهْ[473]

فيكون قولك: «**كاللهُ بَرٌّ**» من تمام التعريف، يعني كأنه قال: المُتِمُّ الفائدة كإتمام «**بَرٌّ**» لقولك: «**اللهُ بَرٌّ**»، و«**شَاهِدَةٌ**» في قولك: «**الأَيَادِي شَاهِدَةٌ**»، ويكون هذا التمثيل قبل تمام التعريف، فيكون من جملة التعريف، وبهذا يزول الإشكال الذي أوردناه على التعريف الأول.
فكأنه قال: «**وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ**»، كإتمام «**بَرٌّ**» في قولك: «**اللهُ بَرٌّ**»؛ فيكون المثال من تمام التعريف.
«**كاللهُ بَرٌّ**».######
إي واللهِ، **اللهُ برٌّ**، «**بَرٌّ**»: كثيرُ الخيرات، (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)[الطور: 28]، كثيرُ الخيرات، (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)[النحل: من الآية 53]، (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا)[إبراهيم: من الآية 34]، «**اللهُ بَر**»؛ وهذا لا شك متفق عليه.
وله شَاهِدٌ: «**الأَيَادِي شَاهِدَة**»؛ «**الأيادي**»: جمع أَيْد؛ وهي النِّعمة، أو جمع يَد، جمع يَدٍ: أَيْدٍ، وجمع أَيْدٍ: أَيَادي، إذًا: هي جَمْعُ الجَمْع.
«**الأيادي**»: النِّعَم، شاهدة بماذا؟
بأن اللهَ بَرٌّ، وهذا المثال من أحسن الأمثلة.
«**اللهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَةٌ**».

471

472 «والخبر» الواو للاستئناف، الخبر: مبتدأ، «الجزء» خبر المبتدأ، «المتم» نعت له، والمتم مضاف، و«الفائدة» مضاف إليه.
473 «كالله» الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ، «بر» خبر المبتدأ، «والأيادي شاهدة» الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

أَحْصِي نعمة الله عليك؛ ما تستطيع، مِن أكبر نعمة الله عليك النَّفَسُ، كم تَتَنَفَّس في الدقيقة؟
خمس وعشرين مرة في الدقيقة الواحدة تتنفس، اضْرِبْ خمسة وعشرين في ستين بالساعة، ثم الساعات... عشر؛ وهلم جرا، ما تحصيه، مع أن النَّفَس من أكبر النعم، ولا يَعرِف قَدْر نعمة النَّفس إلا من ابْتُلي بحَبْس النَّفَس؛ والعياذ بالله.
«**وَالأَيَادِي شَاهِدَةٌ**»؛ هذا مثال ابن مالك بالألفية.
مثال ابن هشام، قال:
{{كَـ: اللهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا[474]}}.
إجابة سؤالين من أسئلة القبر؛ مَنْ رَبُّك؟ ربي الله، مَنْ نَبِيُّك؟ محمد.
شُوف العلماء؛ العلماء الأفذاذ، حتى أمثلتهم فيها خير وفائدة.
ابن مالك أعطانا مثال: كثرة نعم الله، والدليل عليها، وابن هشام أعطانا فائدة أيضًا: نتذكر جواب المَلَكَين في القبر، «**اللهُ ربُّنا ومحمدٌ نَبِيُّنا**»؛ وكلاهما صحيح.
إذنْ؛ يحتاج أن نقول في التعريف:
«**وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ**»: الذي تَتِمُّ به الفائدة مع المبتدأ.
وإذا قلت: تتم به الفائدة مع المبتدأ زالَ الإشكال نهائيًّا.
ثم قال:

وَمُفْـــرَدًا يَـــأْتِي، وَيَـــأْتِي جُمْلَـــهْ[475]

حَاوِيَـــةً مَعْنَـــى الَّـــذِي سِـــيقَتْ لَـــهْ[476]

إذنْ؛ يأتي الخبر على ثلاثة أوجه: {مفرد، وجملة، وشبه جملة}؛ وهو ما أشار إليه بقول:

وَأَخْبَـــرُوا بِظَـــرْفٍ أَوْ بِحَـــرْفِ جَـــرْ

نَـــاوِينَ مَعْنَـــى:كَـــائِنٍ، أَوِ اسْـــتَقَرْ[477]

الخبرُ ثلاثة أنواع: مفرد.
والثاني: جملة.
والثالث: شبه جملة؛ وهو الظرف، والجار والمجرور.
هنا نقول: ما هو المفرد؟
ما ليس جملةً ولا شِبْهَها، في باب الإعراب: ما ليس جمعًا، ولا مثنًى، ولا ملحقًا بهما، لكن هنا نقول: ما ليس جملة، ولا شبه جملة.
{الرجلُ قائمٌ}.
الخبر مفرد، ولَّا جملة؟
{الرجلُ قائِمٌ}: مفرد.
{الرجلُ فاهِمٌ}: مفرد.
{الرجلُ غيرُ فاهِمٍ}.
إذًا؛ انطبق عليكم هذان المثالان، منكم فاهم، ومنكم غير فاهم.

474

475«ومفردًا» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الأول، «يأتي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الخبر، «ويأتي» الواو عاطفة، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الخبر أيضًا، والجملة معطوفة على جملة «يأتي» وفاعله السابقة، «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

476«حاوية» نعت لجملة، وفيه ضمير مستتر هو فاعل، «معنى» مفعول به لحاوية، ومعنى مضاف، و«الذي» مضاف إليه، «سيقت» سيق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى جملة، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

477سيأتي إن شاء الله في نفس الباب.

{الرجل فاهم}: مفرد.
{الرجل غير فاهم}: مفرد، أين الجار والمجرور، أين الظرف؟
{غيرُ} ما هي ظرف، ولا جار ومجرور.
إذًا؛ المفرد: ما ليس جملة، ولا شبه جملة.
{الرجلُ عِلْمُه قليلٌ}: جملة.
{الرجلُ قامَ أبُوهُ}: جملة.
إذًا: هذا مثال للجملة.
{الرجلُ في البَيْتِ}: شبه جملة.
{الرجلُ أَمامَكَ}: شبه جملة؛ لأنه ظرف.
هذه أقسام الخبر؛ ثلاثة.
لكن الجملة، يقول ابن مالك: «**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**».
يعني: لا بد أن تكون هذه الجملة الواقعة خبرًا، حاويةً معنى المبتدأ.
ومعنى «**حاويةً مَعْنَى**»: أنْ نَعْلَم أن لها اتصالًا به، وذلك بوجود الرابط بين هذه الجملة والمبتدأ، لا بد من رابط يربِط هذه الجملة بالمبتدأ؛ وهذا معنى قوله: «**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**».
فلو قلت: {الرجلُ قامَ زيدٌ}.
يصح أن تكون خبرًا؟
لا يصح، ليش؟
ليس هناك رابط؛ {الرجلُ قامَ زيدٌ}.
{الرجلُ قامَ زيدٌ أبُوهُ}؛ فيه رابط، ما هو؟
الضمير.
إذًا: لا بد من رابط يربِط الجملة بالمبتدأ حتى نَعرِف أن هذه الجملة حاويةٌ له، وأنها وَصْفٌ له؛ لأن الخبر - كما نعلم - وصفٌ للمبتدأ، فإذا لم تكن مشتملة على شيء يربطها به، فإنها لا تكون وصفًا له، إذًا؛ فلا بد من رابط.
الرابط في المثال الذي ذكرناه {الرجلُ قامَ أبُوهُ}: الضمير.
(وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[الأعراف: من الآية 26]؛ هل فيها رابط؟
(لِبَاسُ): مبتدأ، و(التَّقْوَى): مضاف إليه، و(ذَا): مبتدأ، و(خَيْرٌ): خبر المبتدأ الثاني؛ فيها رابط، ما هو؟
الإشارة؛ لأن قوله (ذَلِكَ)، أي: (لِبَاسُ التَّقْوَى)؛ فهذا رابط.
إذًا: اسم الإشارة رابط.
(الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ)[الحاقة: 1، 2].
(الْحَاقَّةُ): مبتدأ، خبره: جملة (مَا الْحَاقَّةُ)، وايش فيها؟
فيها رابط: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) فيها رابط، الرابط: إعادة المبتدأ بلفظه؛ لأن إعادة المبتدأ بلفظه أقوى ربطًا من إعادة المبتدأ بضميره.
ألستم قُلْتم؛ إنَّ قولَنا: {الرجلُ قامَ أبُوهُ}، فيها رابط؛ وهي الضمير.
إذا كان الضمير يربط، وهو معنى المبتدأ، فكيف إذا عاد المبتدأ بلفظه: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)، هنا نقول الرابط ايش؟
إعادة المبتدأ بلفظه؛ لأن (الْحَاقَّةُ) الثانية هي (الْحَاقَّةُ) الأُولى.
(الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ)[القارعة: 1، 2].
(الْقَارِعَةُ): مبتدأ، وجملة (مَا الْقَارِعَةُ): خبره؛ فما الرابط؟
إعادة المبتدأ بلفظه.
فإذا قلت: كيف كانت إعادة المبتدأ بلفظه ربطًا؟
قلنا: لأن ارتباط الجملة بإعادة لفظ المبتدأ بالمبتدأ، أقوى من ارتباطها بإعادة الضمير؛ لأن الضمير يدل على المرجع، وليس هو المرجع.
{الطالبُ نِعْمَ المُحَصِّلُ}، أو: {الطالبُ نِعْمَ الرجلُ}، وإن شئتَ قُلْ أيضًا: {طالبُ العِلْم نِعْمَ الرجلُ}.
هل الجملة الثانية {نِعْمَ الرجلُ} لها ارتباط بالمبتدأ؟
نعم، كيف؟

لأن {نِعْمَ الرجلُ}: هذا عام، يدخل فيه بالأَوْلَوية المبتدأُ الذي هو {طالب العِلْم}، {طالبُ العِلْم نِعْم الرجلُ}: لا شك أنْ فيه ربط، الربط هو أن {نِعْمَ الرجلُ}، لا يشك أي مُخاطَب أن المراد بهذا بقولك {نعم الرجل} هو: الطالب، هو طالب العلم؛ وهذا رَبْط ظاهر.
فإن قال قائل: أفلا يمكن أن نَدَّعِي أن الربط هنا إعادة المبتدأ بلفظه؟
الجواب: لا؛ لأن {الرجل} غير {الطالب}، لا يصح أن نقول: هذا إعادة المبتدأ بلفظه؛ لأنه ليس إعادة المبتدأ بلفظه، لكن إعادة المبتدأ بمعناه لعموم الأفراد في قولك: {نعم الرجل}؛ المعنى واضح.
فصارت الروابط الآن أربعة: الضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وبالعُموم، والله أعلم.
الآن اللي أخذناه أربعة، وابن مالك يقول: «**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**»، وهذا لفظ عام، فيه تعريف المبتدأ مع الاختصار، فما هو هذا البيت؟
المبتدأ مرفوع.... الخبر أو وصف استغنى.....
إذًا؛ تعريف المبتدأ على هذا: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.
ما هو الخبر؟
كذا نقول، ولَّا نُقيدُّه بالمثال.
إذًا؛ الخبر: هو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة يَحْسُن السكوتُ عليها.
متى يُستغنى بمرفوع المبتدأ عن الخبر؟
كيف نُعرِب: {أَمَضْرُوبٌ الرَّجلانِ؟}.
نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.
هل يجوز في هذا المثال أن نجعل {مَضْرُوب} خبرًا مقدَّمًا؟
اللي عندنا {مَضْرُوب}، ما عندنا أفاعيل؟
لا يجوز.
لماذا لا يجوز؟
لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى.
أيجوز أن نُعرِب قول القائل: أَجُنُبٌ الرجالُ، على أن {جُنُب} خبر مُقدَّم؟
{جُنُب}: مفرد؛ جزاك الله خير، و{الرجال}: جماعة،.....، ائت بشاهد يدل على أن {جُنُبْ} تكون للجمع؟
(وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)[المائدة: من الآية 6].
أيجوز: {أَقَائِمانِ الرجلُ}، على أن تكون {قائمان} وصفًا، والرجل فاعلًا أغنى عن الخبر؟
{أقائمان الرجل؟}.
لا يجوز.
ولا على لغة {أكلوني البراغيث}؟
.....
هل يجوز أن تكون خبرًا مقدَّمًا؟
{أقائمان الرجل؟} لا يجوز؟
إذًا؛ كيف تُقَوِّم هذه العبارة.....؟
{أقائمان الرجل؟} هل تقول هذه العبارة صحيحة على اللغة العربية.....؟
على اللغة العربية ليست صحيحة، لا على لغة {أكلوني البراغيث}، ولا غيرها.
{أقائمان الرجل؟}..... تقول: {هل الرجل قائمان؟}.
نعم، هذا التركيب غير صحيح، صَحِّح التركيب؟
{أقائمٌ الرجلُ}، في هذه الحال هل يجوز أن نجعل {الرجل} فاعلًا أغنى عن الخبر، وأن نجعل {قائم} خبرًا مُقدَّمًا؟
يجوز الوجهان.
أيهما أرجح....؟
فيرجح أن يكون {قائم}: مبتدأ، و{الرجل}: فاعل أغنى عن الخبر؛ لأجل أن نحافظ على الترتيب، ولو قلنا: {قائم} هو الخبر المقدم، لزم لذلك ارتكاب خلاف الأصل في الترتيب، ولهذا قال: الأَوْلى أن نجعل {زيد} في هذا المثال فاعلًا أغنى عن الخبر.

ما معنى قول ابن مالك :
«**وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ**»
«**إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ** »
اشرح البيت شرحًا.
«**الثَّانِي**»، أي: وهي المرفوعة.
..... إنْ تطابقا في غير الإفراد، وهو، ما هو.....
يكون «**الثاني**»: مبتدأ، و«**الوَصْف**»: خبر؛ إذا تطابقا في غير الإفراد، صح؟
مثاله:..... {أقائمانِ الزيدانِ؟}، والجمع: {أقائمونَ الزيدونَ؟}.
هذا باتفاق العرب.
{أقائمان الزيدان؟}: أن نجعل {الزيدان} مبتدأ، و{قائمان}: خبر مقدم.
{أقائمون الزيدون؟}: نجعل {الزيدون} مبتدأ، و{قائمون} خبر مقدم.
هل هذا باتفاق العرب؟
يعني: على لغة {أكلوني البراغيث} يجوز أن يكون الأول مبتدأ، والثاني: فاعلًا أغنى عن الخبر.
ذكر الشارح اختلاف العلماء في رافع المبتدأ ورافع الخبر، فماذا نقول في هذا الخلاف؟
لا، ما هو نقدي، لكن هل تحتوي طائل، ولَّا ليس طائل؟
يعني: ليس له أهمية؛ المهم أن نفهم أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع، وألا نَنْطِق بهما منصوبين أو مجرورين.
قول ابن مالك:
«**وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَام النَّفْي**».
«**قِسْ**»: إما قِسْ علَى هذا المثال «**أَسَارٍ ذَانِ**» مثلًا، أو قِس على..... اسم الفاعل، كاسم المفعول مثلًا.
وقوله: «**وَكَاسْتِفْهَام النَّفْي**».
المراد بـ«**النفي**»: الحرف، أو الحرف والفعل والاسم.
مثاله في الحرف: قُلْهَا، هَاتِهَا في جملة مفيدة:
مثاله في الاسم:
هات المثال في جملة مفيدة: ليس قائم الزيدانِ؛ صحيح؟ صحيح.
ما معنى قول ابن مالك: «**وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ**».
يعني: يجوز أن يستغني الوصف بمرفوعه دون أن يعتمد على استفهام أو نفي.
هل يمكن أن تأتي لنا بشاهد من كلام العرب؟
خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا مَقَالَـةَ لِهْبِـي إِذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ[478]

ما وجه كَوْنِ هذا وصفًا مُكتفيًا بمرفوعه بدون اعتماد؟ أفلا يجوز أن يقول قائل: إن «خَبِير»: خبر مقدَّم، و«بَنُو لِهْب»: مبتدأ مؤخر؟
لا يمكن أن يكون خبرًا مُقدَّمًا، ليش؟
لأنه وصف مفرد، و«بَنُو لِهْب»: جمع.
المتشددون من النحويين الذين قالوا لا يمكن أن يكون إلا مع الاعتماد، كيف يُجيبون عن هذا البيت؟
كيف يكون خبرًا مفردًا عن جماعة؟
نقول لهم: كيف يكون خبرًا مقدَّمًا، وهو مفرد الجمع؟
كيف يُجيبون عن هذا البيت؟
لا لا ما هو مصدر ولا شبه مصدر.
أليس يقال: {خُبَرَاء}، و{خَبِيرُون}؟
يعني هم قالوا من التَّعَنُّت: إن «خَبِير» هنا خبر مقدَّم، وإنْ كان مفردًا لفظًا فهو جمع معنى، كقوله تعالى: (وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)[التحريم: من الآية 4]
، ولم يقل: {ظَهِيرُون}.

[478] سبق.

ولكنَّ الراجح ما ذهبنا إليه، ونذهب إليه دائمًا؛ إن شاء الله، وهو أن نأخذ بالأسهل.
س:.....
هو على كل حال يَقْدِرون يُؤَوِّلُون، هم ما يُهمهم.....، ولكن على كل حال، الراجح - كما قلنا - أنه لا بأس نأخذ بالأسهل دائمًا، ونقول: يجوز أن يُستغنى في المرفوع الوصف وإن لم يعتمد، لكنه قليل.
سبق لنا أن الخبر يأتي مفردًا ويأتي جملة؛ فما المراد بالمفرد؟
ما ليس جملة، ولا شبه جملة.
{الرجلانِ قائمانِ}: هذا الخبر مفرد، أو غير مفرد هنا؟
{قائمانِ}: ليس جملة ولا شبه جملة.
وسبق لَنا أنه لا بُدَّ أن تكون هذه الجملة لها ارتباط بالمبتدأ؛ مِن أين تؤخذ من كلام ابن مالك؟
من قوله: «**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ**».
الروابط؟
أربعة، مثاله: الضمير؛ {زيدٌ قامَ أبُوهُ}.
هذه في جملة اسمية.
الروابط؟
أربعة؛ مثاله في الضمير: {زيدٌ قامَ أبُوهُ}.
هاته في جملة اسمية: {زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ}.
اسم الإشارة: (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[الأعراف: من الآية 26]، هذه جملة اسمية.
الثالث: العموم؛ {الطالبُ نعمَ الرجلُ}، أو: {العالمُ نِعْمَ الرجلُ}.
المهم قول: {نِعْمَ الرجلُ}.
(الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ)[الحاقة: 1، 2]، وهذا في الغالب يأتي في مقام التفخيم، وربما يأتي بغير مقام التفخيم.
ربما يقول لك، إنسان يسأل، يقول: {زَيدٌ، ما زَيدٌ؟}.
على كل حال الروابط أربعة.

* * *

ثم قال وهو مبتدأ الدرس الليلة:

وَإِنْ تَكُــــنْ إِيَّـــاهُ مَعْنًـــى اكْتَفَـــى[479]

بِهَـــــــــــــــا:.....[480]

«**وإنْ تَكُنْ**»: الضمير يعود على الجملة التي أُخبر بها عن المبتدأ.
«**إِيَّاهُ**»، أي: المبتدأ.
«**مَعْنًى**»، أي: في المعنى.
«**اكْتَفَى بِهَا**»، أي: بدون رابط، اكتفى بالجملة فقط بدون رابط.
معنى ذلك: أنه إذا كانت الجملة هي معنى المبتدأ، فإنه يُكتفى بها عن الرابط.

* * *

مثاله:

---

[479] «وإن» شرطية، «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على قوله جملة، «إياه» خبر تكن، «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز، «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر.
[480] «بها» سيأتي.

بِهَـــا: كَنُطْقِـــي اللهُ حَسْـــبِي وَكَفَـــى[481]

فـ«**نُطْقِي**»: هذه مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
و«**نُطْق**»: مضاف، و«**الياء**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
و«**اللهُ**»: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
و«**حَسْبِي**»: خبرُ المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
و«**حَسْب**»: مضاف، و«**الياء**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
فإذا قال لك قائل: أين الرابط؟
أقول: لا حاجة لرابط هنا؛ لأن الجملة هذه هي معنى المبتدأ.
فإذا قيل: هل هناك ضابط يُقَرِّبُها؟
قلنا: نعم؛ الضابط لذلك: هو أن تَحِلَّ محلَّها اسمُ الإشارة، فإذا حَلَّتْ محلها اسم الإشارة صارت هي معنى المبتدأ.
فمثلًا: «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**».
احذف «**اللهُ حَسْبِي**»، تكون: نُطْقِي هذا، يعني: هذا القول.
فإذا كان يحل محلها اسمُ الإشارة، فهذا يعني: أن هذه الجملة هي معنى المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط.
على أن من المُعْرِبين مَن قال: إن هذه مفرد وليس جملة، يعني: ليس هذا من باب الإخبار بالجملة، بل هو من باب الإخبار بالمفرد؛ لماذا؟
لأن هذه الجملة أُريد لفظُها.
وبناءً على هذا القول، نقول في قوله: «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**».
«**نطق**»: مبتدأ، و«**اللهُ حَسْبِي**»: كلها خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره، منع من ظهورها الحكاية.
وهذا هو الواقع؛ لأن قولك: «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**»؛ يعني أن: «**نطق**»: مبتدأ، و«**اللهُ حَسْبِي**»: الخبر؛ فهي جملة واحدة في الحقيقة.
ونَظِيرُ ذلك ما سبق لنا عند أول الألفية، وهو:

قَـــالَ مُحَمَّـــدٌ؛ هُـــوَ ابْـــنُ مَالِـــكِ

أَحْمَـــدُ رَبِّـــي اللهَ خَيْـــرَ مَالِـــكِ[482]

قلنا: إن «أَحْمَدُ» ما هي مَقُول القَوْل، مِن «أَحْمَدُ» إلى آخر حرفٍ في الألفية؛ كلُّه مَقُول القَوْل، في محل نصب مَقُول القَوْل.
إذا كانت الجملة الواقعة خبرًا هي معنى المبتدأ، فإنها لا تحتاج إلى رابط، وضابطُها أن يحل محلها اسمُ الإشارة؛ هذا ما ذهب إليه المؤلف.
وإعرابها على ما ذهب إليه المؤلف أن نقول:
«**نطق**»: مبتدأ، و«**اللهُ**»: مبتدأ ثانٍ، و«**حَسْبِي**»: خبر المبتدأ الثاني، والجملة: خبر المبتدأ الأول.
وقلنا؛ إن بعض المُعربين يقول: لا حاجة إلى أن نُعرِب الثاني جملة مستقلة، بل نقول: الثانية هي خبر المبتدأ بِرُمَّتِها، مرفوعة بالمبتدأ، وعلامة رفعها ضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية؛ وهذا القول كما عرفتم أسهل.
في الحديث الصحيح: $خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ#[483].
فـ(خَيْرُ): مبتدأ، وهو مضاف إلى (مَا) الموصولة، يعني: خَيْرُ الذي قُلْتُ، ثم إعراب.... واضح.

---

[481] «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى، «كنطقي» الكاف جارة لقول محذوف، نطق: مبتدأ أول، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «الله» مبتدأ ثان، «حسبى» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، «وكفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وأصله وكفي به، فحذف حرف الجر، فانفصل الضمير واستتر.
[482] سبق في أول الألفية.
[483]

(لا إله إلا الله): هي الخبر؛ فهل نُعربها بالتفصيل، ونقول: (لا) نافية للجنس، و(إله) اسمها، وخبرها محذوف، والاسم الكريم بدلٌ منه.
أو نقول: (لا إله إلا الله) خبر (خَيْر)، مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
على رأي ابن مالك، وأكثر النحويين؛ على الأول ولَّا على الثاني؟
على الأول.
وعلى الرأي الثاني؛ يقول: ما حاجة نُقَدِّر، ولا حاجة نُعرب الثاني جملة، نقول: هو مَقُول القَوْل، وجملتُه تُعرب على أنها حُكِيَتْ، ولكنها هي الخبر، وهذا لا شك أنه أسهل؛ هذا أسهل.
والخلاصة الآن:
إذا وقعت الجملة خبرًا، فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والروابط أربعة: الضمير، واسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم.
وإذا كانت الجملة هي معنى المبتدأ، فإنها لا تحتاج إلى رابط؛ لأن المقصود بالرابط: وَصْفُ الخبر بالمبتدأ، وإذا كان الخبر هو نفس المبتدأ فلا حاجة إلى الربط.
ولكن هل نقول: هل نُعرب الجملة هذه تفصيلًا، ونقول:.. مبتدأ وخبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول، أو نقول: هي كلها بِرُمَّتِها خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية؟
على قولين للعلماء: الأول هو المشهور، والثاني ذهب إليه بعض المُعْرِبين؛ وهو أسهل، وكما قلنا لكم من الأول: أنَّ اتِّبَاع الأسهلِ أَسْهَلُ.
ثم انتقل المؤلف إلى الخبر المفرد؛ هل يتحمَّل ضميرًا يرجع على المبتدأ، كما قلنا في الجملة إذا وقعت خبرًا لا بد من أن تتضمن ضميرًا أو ما يقوم مقام الضمير، فهل مثل ذلك إذا كان مفردًا.
س:
كما تَتِمة البيت، و«**كَفَى**» ما هي داخلة في الجملة، «**اللهُ حَسْبِي**» انتهت الجملة، «**وكَفَى**» يعني: وكافٍ مَن يتوكل على الله، فهو حَسْبه.

* * *

يقول المؤلف:

وَالْـــــمُفْرَدُ الْـــــجَامِدُ فَـــــارِغٌ، وَإِنْ[484]

«**الجَامِدُ**»: ما هو؟
ما ليس بمشتق؛ لأنه قال:

.....، وَإِنْ

يُشْـــتَقَّ فَهْـــوَ ذُو ضَـــمِيرٍ مُسْـــتَكِنْ[485]

«**المُفْرَدُ الجَامِد**» يعني: الخبر إذا كان مفردًا جامدًا فهو فارغ، فارغ من ايش؟
فارغ من الضمير، بدليل قوله: «**وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**».
وقد أورد إشكالًا بعضُ الناس على كلام ابن مالك في قوله: «**فَارِغٌ**»، قال فارغ من ايش؟ ما فيه بيان.
فنقول: فيه بيان؛ لأنه لما جاء، جاء بقَسِيمِه: «**وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ**».
عرفنا أن المراد بقوله «**فَارِغٌ**»: من الضمير.

---

[484] «والمفرد» مبتدأ، «الجامد» نعت له، «فارغ» خبر المبتدأ، «وإن» شرطية.
[485] «يشتق» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول، مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه السكون وحرك بالفتح تخلصًا من التقاء الساكنين وطلبًا للخفة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على قوله المفرد، «فهو» الفاء واقعة في جواب الشرط، والضمير المنفصل مبتدأ، «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«ضمير» مضاف إليه، «مستكن» نعت لضمير، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أولًا، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانيًا، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف، وتقدير الكلام على هذا: والمفرد الجامد منه فارغ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب؛ لأن الضمير المستتر في قوله «يشتق» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى: إن يكن المفرد الجامد مشتقًّا، وهو كلام غير مستقيم، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده- دون صفته- خطأ، وليس كما زعم، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

«**وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ**».
وهذا الضمير لا بد أن يكونَ مُسْتَكِنًّا، أي: مستترًا وجوبًا.
«**فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**»، أي: مستتر وجوبًا.
ولنضرب لهذا أمثلة:
{زيدٌ رجلٌ}: جامد؛ إذًا: ليس فيه ضمير، لماذا؟
لأنه غير مشتق.
{زيدٌ أَخُوكَ}: فيه ضمير ولَّا لا؟
ما فيه ضمير؛ لأنه جامد، الجامد ما ليس بمشتق.
{أَخوكَ}: غير مشتق.
{زيدٌ أَسَدٌ}: جامد، {الأسد}: جامد.
{زيدٌ بَحْرٌ}: جامد.
{زيدٌ مِفْتاحُ كلِّ خيرٍ}: هذا مشتق، لكنه لا يتحمَّل ضميرًا، صحيح مشتق من {الفَتْح}، لكن لا يتحمَّل الضمير.
فلهذا المشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وليس معنى المشتق: ما اشْتُقَّ من المصدر؛ وذلك لأن {مِفْتَاح} لا يتحمل ضميرًا.
{زيدٌ خَشَبة}: جامد، ما تحمَّلتْ ضميرًا، الكاف هذه ما هي بالضمير.....
الآن إذا كان الخبر مشتقًّا فلا بد أن يتحمل الضمير، الضمير مستتر وجوبًا، إذا كان خبر غير مشتق فإنه فارغ لا يتحمل الضمير.
وقال بعضهم: إنه يتحمل الضمير مطلقًا، وأن قولك {زيدٌ أَخُوكَ} أي: {زيدٌ} منسوبٌ إليك، فيُئَوِّلُون الأخوة إلى مشتق.
{زيدٌ أسدٌ} يقولون التقدير: {زيدٌ شجاعٌ}، والشجاع: مشتق من الشجاعة.
لكن ما مشى عليه المؤلف أقرب للصواب؛ لأن ذاك فيه شيء من التكلُّف.
فنقول الآن: إذا كان الخبر مفردًا جامدًا، فإنه لا يتحمل الضمير، إذا كان مشتقًّا فإنه يتحمل الضمير.
يقول الناس: {فلانٌ قِرطاس}؛ ما تقولون فيه؟
{قِرطَاس}: جامد غير مشتق، لكن على رأي من يرى إنه مُئَوَّل، يمكن بمعنى المشتق، القرطاس عندهم: القرطاس الفِرْجة، تعرفون الفرجة.....، القرطاس الفِرجة، خفيفة.. الهواء يلعب بها، فإذا رأوا إنسانًا ليس له اتِّزان، وليس له قول ثابت، قالوا: {فلان قرطاسة فرجة}، يعني: ليس له ثبات، وكذلك فلان.... يعني: لا يمنع أحدًا.
على كل حال:
«**وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**»، أي: مستتر وجوبًا، إلى هنا الأمر واضح وبارز وسهل، لكن...
المشتق، إذا قلت: {قائِمٌ}، أنتَ الآن تَشعر بأنك إذا قلت: {زيدٌ قائِمٌ}، أي: هو، ولَّا لا؟
{زيد مَضروبٌ}، أي: هُوَ.
{زيدٌ أفضلُ مِن عمرو}، {أفضلُ} أي: هو.
س:
رجل....؛ {رجل} ما يتحمل الضمير.
إذا قلت: {قام رجل}، اطلق زيد، {قام رجل}: هل فيها ضمير؟ تتحمل الضمير ولَّا لا؟
{قام رجلٌ}، بس.
{قامَ الضَّارِبُ}: تتحمل الضمير ولَّا لا؟ أي: هو الضارب، لكن هل تشعر بأن فيها ضمير يعود على مَن قام به الضرب، هذا الضارب: معروف،....، اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ هذا مشتق فقط، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل أيضًا.....، غير هذا غير مشتق.
س:
إذا قلت: {زيدٌ مِفتاحٌ}، أي: هو..... رجل، المفتاح يفتح، لكنهم يقولون: أسماء الآلة هذه ليست تتحمل الضمير، لا تتحمل الضمير، كل الأسماء..
س:
أسماء الآلة..... لكن اسم التفضيل أفضل أي: هو من {عمرو}.
س:

... لكن لو قلت: {زيدٌ ضربتُ}، بس، إن هذا لا يصح، لازم أن تقول: {زيدًا ضربتُ}.
إذا... {زيدًا ضَرَبْتُهُ}، جاز فيه وجهان؛ الرفع وهو الأحسن، والنصب، أما إذا قال: {زيدًا ضربتُ}، وَجَب النصبُ؛ لأن الفعل لم يأخذ معه مفعولًا.
س:
لأنه ما يتحمل الضمير؛ لأن الأصل: المصدر مشتق منه، ليس هو مشتق، مشتق منه.
نعم لو فرضنا أننا جعلنا المصدر بمنزلة اسم الفاعل، بأن نقول: {زيدٌ عَدْلٌ}، فهنا قد يتحمل الضمير.
س:
الصفة المشبهة:
إذا قلت: {زيدٌ حَسَنٌ}، هذه صفة مشبهة؛ لأنها ما هي اسم فاعل ولا اسم مفعول، أو قلت: {زيدٌ حسنٌ فِعْلُه} مثلًا.
س:
فيه قولان:
هل الأصل: الفعل، أو المصدر.
الصحيح: أن الأصل المصدر.
ولهذا تقول: {ضَرَبَ} مشتق من {الضَّرْب}، ولا تقول: {ضَرْب} مشتق من {ضَرَب}.
س:
لا، يمكن بالمعنى، وإلا أصل كل شيء هو المصدر، حتى {ضارب} من {الضَّرْب}، لكنها بمعنى: يَضْرب.
س:
..... في جملة، لا لا، «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**».
س:
.. لكن هنا دخلت عليه، لو حذفناها يستقيم الكلام.
س:
ومفرد يأتي..... بس، على رأي المؤلف ينقسم إلى قسمين فقط، نحن قسَّمْناه إلى ثلاثة أقسام، لكن المؤلف يرى أنه قسمان؛ إلى مفرد وايش؟
لا، على رأي المؤلف:
إلى مفرد وجملة فقط.
الجملة تنقسم إلى: جملة اسمية، وفعلية.
ما الذي يجب أن يكون في هذه الجملة؟
الواقع: خبرًا، سواء فعلية أو اسمية.
على رابط يربِطها بايش؟ بالمبتدأ.
الروابط كم؟
أربعة، وهي؟
مثاله:
{زيدٌ قامَ أبُوهُ}، أين الضمير؟
الضمير في {أبُوهُ}.
والثاني:
مثاله:
أين اسم الإشارة؟
والثالث:
مثاله:
وهل يُشترط أن يكون للتفخيم؟
لا يشترط.
مثاله للتفخيم: (الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ)[الحاقة: 1، 2].
ولغيره:

الرابع:
مثاله: {زيدٌ نِعْمَ الرجلُ}.
مثَّل بعضهم أيضًا بقوله: {زيدٌ ماتَ الناسُ}، أي: ماتَ هُوَ.
لكن هذا غير صحيح؛ وذلك لأن {زيدٌ ماتَ الناسُ}، لا تعطي أن {ماتَ الناسُ} مرتبطة بـ{زيد}، حتى التعبير هذا مُسْتَهْجن، لا أظنُّه أن يَرِد في اللغة العربية.
متى تستغني الجملة عن الرابط؟
إذا كان الخبر نفس المبتدأ.
ما ضابطه؟
أن يحل محله اسمُ الإشارة.
مثاله:
وغير مثال المؤلف، قولي: (لا إله إلا الله)؛ $خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا والنَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِي: لاَ إلهَ إلَّا اللهُ#[486].
هل هناك نِقاش في أنه إذا كان الخبر هو عَيْن المبتدأ، هل هناك نقاش في أن نقول: هنا الخبر ليس جملة؟
أقول: إذا قلت «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**».
«**اللهُ حَسْبِي**» هي معنى قولك: «**نُطْقِي**»، هي نفس النطق الذي نطق به.
هل هناك قول يقول: هذا ليس من باب الخبر للجملة؟
يعني: مَن قال أن الخبر من الجملة، أعربه تفصيلًا.
ومن قال إن هذا ليس من باب الجملة:
من باب الجملة عرفناه، تقول «**اللهُ**»: مبتدأ، و«**حَسْبِي**»: خبر، والجملة: خبر.
لكن مَن قال أنه مفرد، يقول «**نُطْقِي**»: مبتدأ، «**اللَّهُ حَسْبِي**»: خبره مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
وهذا يعني الخلاف يكون قريبًا من..... يعني الخلاف هنا قريب من لفظ، لكنَّ الثاني أسهل.
الخبر المفرد هل يتحمَّل الضمير؟
إنْ كان مشتقًّا تحمَّل الضمير، وإلا فلا.
ما المراد بالمشتق هنا؟
إذا قلت: «**زيدٌ أسد**»؛ هل يتحمل الضمير؟
لا يتحمل.
لماذا؟
لأن «**أسد**» جامد.
{زيدٌ حَجَر}؛ ليش؟ جامد.
{زيدٌ ثَعْلب}؛ يتحمل الضمير؟
لا.
لماذا؟
لأنه جامد.
إذًا: القاعدة، ما هي؟
إن كان مشتقًّا وهو أربعة أشياء تحمل الضمير، وإلا فلا.
قال المؤلف : «**وَالْـمُفْرَدُ الْـجَامِدُ فَارِغٌ**»، أي: من الضمير.
«**وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**»، أي: مستتر.
هذا الاستتار في قوله {مستتر}، هل هو واجب أو جائز؟
كيف يقول: « **ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**».
ظاهر كلامه: أنه واجب..... ما هو بكلام.....
لكن كلام ابن مالك، قوة كلامه: « **ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ**».
يعني: لا يجوز أن تقول: {زيدٌ قائمٌ هو}؛ لو قلت: {قائمٌ هو،} قلنا: {هو} ليس هو الفاعل؛ هو توكيد لضمير مستتر.

---

[486]

عرفنا أن المشتق يكون متحملًا لضمير مستتر وجوبًا.
هل يجب إخراجه؟

* * *

يقول المؤلف:

وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقَـــا حَـــيْثُ تَـــلَا[487]

مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلَا[488]

هذا مبتدأ درس الليلة.
«**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا**».
«**أَبْرِزَنْهُ**»: الضمير يعود على «**الضَّمِير المُسْتَكِن**».
«**مُطْلَقًا**»؛ الإطلاق: يقول العلماء، يُفهم معناه من قيد سابق أو قيد لاحق، فإذا قلت: {أَكْرِم زيدًا إنِ اجْتَهَدْ وعَمْرًا مُطْلقًا}، وايش معنى مطلقًا؟
يعني: اجتهد أو لم يجتهد.
وإذا قلت: {أكرم عَمْرًا مطلقًا وأكرم زيدًا إن اجْتَهَد}.
«**مطلقًا**»، يعني: اجتهد أو لا.
لكن الإطلاق فهمناه في المثال الثاني: {مِنْ قَيْدٍ لاحِق}.
وفي المثال الأول: {مِن قَيْدٍ سَابِق}.
هنا يقول:
«**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا**»
«**مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا**»
الواقع أنه ليس هناك قيدٌ سابق ولا لاحق، لكن المراد هنا بالإطلاق، يعني: أَبْرِزَنْهُ على كل حال، وإذا عرفت أنه يُبرز على كل حال، فيعني: سواء اتَّضَح المعنى أو لم يتضح.
«**حَيْثُ تَلَا**»، الضمير يعود على ايش؟
على المشتق، ومعنى «**تَلَا**»، أي: تَبِع.
«**مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا**».
«**ما ليس معناه**»، أي: معنى الخبر.
«**له**» أي: للمبتدأ «**مُحَصَّلَا**».
وقوله: «**ما**» تعود على المبتدأ، ولهذا يمكن ألا نُعربها موصولة، أن نُعربها على أنها نكرة موصوفة، يعني «**أَبْرِزَنْهُ**»: أبرز الضمير المستتر في الخبر مطلقًا، حيث تلا الخبر مبتدأً، ليس معنى الخبر للمبتدأ **مُحَصَّلًا**.
هي.... في... الضمائر، ولهذا يعتبر هذا البيت بعيدًا من البلاغة، يعني: ليس فيه بلاغة.
«**أَبْرِزَنْهُ**»: الضمير يعود على ايش؟
الضمير المستتر.

---

[487] «وأبرزنه» الواو للاستئناف، أبرز: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز، «مطلقًا» حال من الضمير البارز، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه، «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز، «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

[488] «ما» اسم موصول مفعول به لتلا، مبني على السكون في محل نصب، «ليس» فعل ماض ناقص، «معناه» معنى: اسم ليس، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه، «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلا» الآتي، «محصلا» خبر ليس، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «ما» وتقدير البيت: وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقًا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق، وذلك قوله:

وَإنْ تَـلَا غَيْرَ الّـذِي تَعَلّقَا بِـــهِ فَأبْرِزِ الضَّمِـيرَ مُطْلَقَا
لا يُـوْمَنَ اللّبْسُ وَرَأيُهُمْ حَسَنْ
في المَذْهَبِ الْكُوفي شَرْطُ ذَاكَ أَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن».

«**حَيْثُ تَلَا**» أي: تَبِع.
«**مَا**» أي: مبتدأ.
«**ليس مَعْنَاهُ**» أي: معنى الخبر.
«**لَهُ**» أي: للمبتدأ، الضمائر.....
«**مُحَصِّلًا**» أي: مُدْرَكًا به.
يعني: معنى أن الوصف إذا تلا المبتدأ وهو لا يعود معناه عليه، فإنه يجب أن يُبْرَز الضمير.
مثاله: {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}.
{عمرٌو ضارِبُه}، ضاربه: خبر عن ايش؟
{زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}، عن عمرو.
إذا اقتصرنا على هذا {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}، ما في إشكال، تمت الجملة، والوصف الآن اللي هو الخبر تَبِع ما ليس له أو لا؟
ما ليس له.
الوصف الذي هو {ضارِبُه} وهو خبر {عمرو} تَبِع ما هو له، فالمتَّصِف بالضَّرْب هو {عمرو}، لكن إذا أردتَ أَن الضارب {زَيْد}، إذا أردت أن تُخبر أن الضارب {زيد}، فقلت {زيد عمرٌو ضارِبُه}، إذا قلت الضارب ما هو {عمرو}؛ {زيد} هو الضارب، يجب أن تقول: {ضارِبُه هو}، ليش؟
لأن الوصف الآن تلا ما ليس معناه له، فلما تلا ما ليس معناه له وجب أن يُبْرَز الضمير.
فالضارب في قولك {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه } هو: زيد، {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه }: عمرو، فـ{زيد} في الجملة الثانية {زيد عمرو ضاربه}، {زيد} في الجملة الثانية مضروب، و{زيد} في قولك {زيد عمرو ضاربه} هو: ضارب؛ فهذا هو الحكم.
يعني أنه إذا تلا - المسألة سهلة ما هي صعبة – اتركوا بيت ابن مالك.
يعني: إذا كان الوصف خبرًا لما لا يعود معناه إليه وَجَب إبراز الضمير؛ هذه القاعدة.
إذا كان الوصف خبرًا لما لا يعود معناه إليه وَجَبَ إبرازُ الضمير مطلقًا.
{زيدٌ هندٌ ضارِبُها}: يجب إبراز الضمير إذا كنتُ أريد أن {زيد} هو الضارب.
ابن مالك يقول: «**مطلقًا**»، ونحن نريد الآن أن نقرر ما قاله ابن مالك.
على رأي ابن مالك: {هندٌ ضارِبُها هو}؛ يجب، ليش، لأنه قال: «**أَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا**».
وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجب إبرازُه إلا إذا خِيفَ اللبس، بحيث لا ندري مَن الضارب، أو إذا كان يُوهِم خلاف المقصود، وعلى هذا فإذا قلت: {زَيد هِنْدٌ ضارِبُها}، لا يجب على القول الثاني الذي يُفَصِّل بين احتمال اللبس وعدمه، يقول: إنك إذا قلت: {زيدٌ هندٌ ضارِبُها}، لا يحتاج إلى إبراز الضمير؛ لأن هنا {ضارب} ما فيه التأنيث، فإذا لم يكن فيه تأنيث، و{هند} مؤنثة، و{زيد} مذكر، يعود على ايش؟ على {زيد} ولَّا على {هند}؟
على {زيد} المذكر، فهنا نعرف أن الضارب هو {زيد}، مع إن الخبر الآن جارٍ على ما ليس له؛ لأن الضرب مو واقع من {هند}، واقع من {زيد}، لكن لما كان المعنى واضحًا لم نَحْتَجْ إلى إبراز الضمير؛ وهذا القول هو القول الراجح.
بناءً عليه، بناءً على القاعدة النحوية القوية، وهي: أنه متى دار الأمر بين التيسير والتعسير فعليك بالتيسير.
إذًا؛ إذا قلت: {زيدٌ هندٌ ضارِبُها} فقط، فهل أنا مخطئ على مذهب ابن مالك أو لا؟
على مذهب ابن مالك مخطئ؛ لأن الواجب أن أقول: {ضارِبُها هو}، هل أنا مخطئ على القول الراجح؟
لا؛ لأن المعنى واضح صريح، أن الضارب واقع من زيد.
لو قلت: {زيد هِندٌ ضارِبَتُه}، يحتاج أن أقول: {هي}؟
على مذهب ابن مالك؟
{زيدٌ هندٌ ضارِبَتُه}؛ هل يجب إبراز الضمير، فأقول: {ضارِبَتُه هِيَ}، على مذهب ابن مالك، حتى على مذهب ابن مالك،...، صحيح؛ لأن الخبر وقع وصفًا لمن هو له، فـ{ضارِبَتُه} خبر {هند}، فوقع وصفًا لها، فلا يحتاج إلى إبراز الضمير، حتى على رأي ابن مالك.
إذًا معنى قوله:
«**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا**»
«**مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا**»
معنى كلام ابن مالك: أنه يجب إبراز ضمير الخبر إذا كان يتحمل الضمير، إذا تلا ما ليس له، هذا.....

س:
لا، على قول ابن مالك، وإن أتيتَ به على القولين فلا بأس.
بيت واحد: الشطر الأول.... والثاني..... آخر.

* * *

قال:

وَأَخْبَــرُوا بِظَــرْفٍ أَوْ بِحَــرْفِ جَــرْ[489]

نَــاوِينَ مَعْنَــى: كَــائِنٍ، أَوِ اسْــتَقَرْ[490]

كأنَّ أحدًا قال لابن مالك: أنتَ قَسَّمْتَ الخبرَ إلى مفرد وجملة فقط، فماذا تقول فيما إذا قال القائل: {محمدٌ في البيت}، {محمدٌ عِنْدك}؟
الأول: جار ومجرور، والثاني: ظرف، وهذا شيء مُشْتَهِر باللغة العربية؛ العرب يخبرون بالظرف، ويخبرون بحرف جر، واستغنى بقوله {بحرف جر} عن قول {جار ومجرور}، وإلا الحرف وحده ليس بشيء، لكن بحرف جر مع مجروره؛ هذا المراد.
«**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**».
يعني: مع مجروره، وهذا شيء شائع في اللغة العربية، ولا أحد ينكره.
فما الجواب عن تَقْسِيمك الخبر إلى مفرد وجملة فقط؟
فقال: «**نَاوِينَ مَعْنَى: كَائِنٍ**»؛ وهذا مفرد.
«**أَوِ اسْتَقَرْ**»؛ وهذا جملة.
فكأنه يقول: حتى الظرف، والجار والمجرور لا يخرجان عن كونهما مفردًا أو جملة، إنْ قدَّرْنا معنى «**كَائِن**» فالخبر مفرد، وإن قدَّرْنا «**اسْتَقَرَّ**» فالخبر جملة، ولهذا نقول: {محمد في البيت}.
في البيت: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «**كائِن**» خبر المبتدأ.
أو نقول {محمد في البيت}: جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: «**استَقَرَّ**».
فالخبر في الأول: مفرد، وفي الثاني: جملة.
وأيهما أَحْسَن؛ أنْ نُقَدِّر «**كَائِن**»، أو «**اسْتَقَر**»؟
نقول ابن مالك قَدَّم «**كائن**».
«**نَاوِينَ مَعْنَى: كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرْ**».
والأَوْلَى أن نُقَدِّر «**كائن**»؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، ولأنَّ لو قَدَّرْنا الخبر جملةً لكان مركبًا، والأصل عدم التركيب، ويحتاج أن تقول: الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط: الضمير المستتر، وما أشبه ذلك.
فإذا قدرته مفردًا لم تَحْتَجْ إلى هذا، ولهذا قَدَّم: «**كائن**» على «**استقر**».
وقال بعض العلماء: إن الجار والمجرور والظرف نفسه هو الخبر، فيكون {زيدٌ في البيتِ}، {في البيت}: جار ومجرور خبر المبتدأ، ولا حاجة للتقدير.
وعلى هذا فيكون الخبر، كم قِسْم؟
ثلاثة أقسام: {مفرد، وجملة، وشبه جملة}؛ وهذا القول هو الراجح، بناءً على القاعدة الراجحة الصحيحة الواضحة، وهو أن الأصل التسهيل وعدم....
فنقول: الجار والمجرور نفسه هو الخبر، والظرف هو الخبر.
المهم: أن هذا البيت الذي ذكره ابن مالك كأنه جواب عن سؤال مقدَّر، وهو أنك قلتَ: إن الخبر إما مفرد، وإما جملة؟
وهاهو يأتي ظرفًا وجارًا ومجرورًا.
فقال: إن الظرف والجار والمجرور؛ إما مفرد وإما جملة، ولذلك نُقَدِّر «**كائن**» أو «**استقر**».

---

[489] «وأخبروا» الواو للاستئناف، وأخبروا: فعل وفاعل، «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا، «أو» عاطفة، «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه.

[490] «ناوين» حال من الواو في قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه، «معنى» مفعول به لناوين، ومعنى مضاف، و«كائن» مضاف إليه، «أو» عاطفة، «استقر» قصد لفظه، وهو معطوف على كائن.

«**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**»، يعني: مع مجروره.
«**نَاوِينَ مَعْنَى: كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرْ**».
س: من قال أن العرب نَوَوْا كائنًا أو مستقرًّا.. الجار والمجرور؟
أنتَ تعرف أن العلماء إذا قَعَّدُوا قاعدة، وقالوا: لا بد أن يكون إما مفرد وإما جملة، يقول: إن العرب نَوَوْا هذا للضرورة {زيدٌ عندك}، يعني: كائنٌ عندك.

س:
أَدِلَّتُنا: أننا ما دُمْنا لم يُطْلب مِنَّا التعبد لله بذلك، فما كان أَيْسَر فهو أَحَبُّ إلى الرسول - عليه الصلاة والسلام -؛ لأنه $مُا خُيِّر بَيْنَ أَمْرَينِ إلا اخْتَار أَيْسَرَهُما، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا#[491].
وإن شئتَ أنْ تَسلك التعسير فالله لا يُعَسِّر علينا.

وَأَبْـــرِزَنَّ لِلضَّـــــمِيرِ مُطْلَقًـــا إِنْ لَـــمْ يَكُـــنْ لِلْمُبْتَـــدَا مُوَافِقَـــا[492]

الثالث يقول:

وَأَبْرِزَنْـــهُ إِنْ أَتَـــى بَعْـــدَ صِـــفَهْ إِنْ لَـــمْ تَكُـــنْ لِلْمُبْتَـــدَا مُكَمِّـــلَا[493]

هذا أحسنُهم.
لكن ترى؛ العِلْمُ بالتَّعَلُّم، والشِّعْرُ صَعْبٌ.
ما الذي يَتوَّجه مِن انتقادٍ على ابن مالك في قوله: «**وَالْـخَبَرُ الْـجُزْءُ الْـمُتِمُّ الْـفَائِدَهْ** ».
وبماذا يُجاب عنه؟
..... مثلًا جملة: {قامَ زيدٌ}، فـ{زيدٌ}: مُتِمٌّ الفائدة، وليس خبرًا.
{قامَ زيدٌ}: {زيدٌ} تَمَّتْ به الفائدة، ومع ذلك ليس خبرًا.
ماذا يُجاب عنه؟
يحدِّد معنى المِثال.
ما الذي قال:
يعني: المُتِمُّ الفائدة كإتمام قولِكَ: «**اللهُ بَرٌّ**».
كيف يُمكن أن يُصحَّح التعريف بدون مثال؟
بأن يُضاف إليه {مَعَ المُبْتَدَأ}:
«**وَالْـخَبَرُ الْـجُزْءُ الْـمُتِمُّ الْـفَائِدَةَ** مَعَ المُبْتَدَأ».
ينقسم الخبر - على رأي ابن مالك - إلى قسمين: مفرد، وجملة.
ماذا نعمل في قول {زيدٌ عِندك}؟ هل يَخرج عن هذا التقسيم؟
بماذا نُجيب؟ بماذا نجيب عن هذا التقسيم؟
إذا قال قائل: {زيدٌ عِندك} مبتدأ وخبر، والخبر هنا ليس جملة ولا مفرد؟
نُجيب: بأن الخبر هو المحذوف الذي تَعَلَّق به هذا الظرف، وهو إما أنْ يُقدَّر «**كائِن**» فيكون مفرد، أو «**اسْتَقَرَّ**» فيكون جملة.
الجملة يُشترط فيها أن تشتمل على؟
ما الذي يُشترط في الجملة الواقعة خبرًا؟
رابِطٌ يَربِطها بالمبتدأ؛ لِئَلَّا يُظَنُّ أنها أجنبية منه.
ما هو الرابط؟
واحد من أربعة، ولَّا أربعة؟
واحد من أربعة، ما هي؟
الضمير، الخبر يعود على المبتدأ، أو إعادة المبتدأ بلفظه، أو اسم إشارة، الرابع: عُموم اللفظ الذي يدخل تحته المبتدأ.

491
492
493

مثال العُموم الذي يدخل تحته المبتدأ؟
{زيدٌ نِعْمَ الرجلُ}.
متى تَستغني الجملة عن رابط؟
إذا كانت نَفْسَ المبتدأ في المعنى، فإنها تَستغني بذلك عن الرابط.
مثال ذلك: «**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**».
أَعْربها؟
«**نُطْقِي**»: مضاف، والياء مبني على السكون في محل جر بالإضافة.
«**الله**» أعربها على كلام المؤلف؟
«**الله**»: مبتدأ ثان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
«**حَسْبِي**»: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.
«**حَسْبِ**»: مضاف، «**الياء**»: مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر بالإضافة.
والجملة «**اللهُ حَسْبِي**» **في** محل رفع خبر للمبتدأ الأول.
ولا نقول: الرابط كَذا؟
لأنها لا تحتاج إلى رابط.
هل هناك وجه آخر غير ما ذهب إليه ابن مالك؟
أن نجعل الجملة بمنزلة المفرد.
أن يكون مبتدأ صح.
و«**اللهُ حَسْبِي**»: خبر المبتدأ.
«**نُطْقِي**»: مبتدأ.
و«**اللهُ حَسْبِي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخره، منع من ظهورها الحكاية.
وهذا قلنا: إنه أسهل...، كما قلت: قريب من اللفظ، يشبه بقى الخلاف: ما الذي رفع المبتدأ وما الذي رفع الخبر... تحته كثيرًا.
الخبر المفرد هل يتحمل الضمير؟
ما هو المُشتق الذي يتحمل الضمير في باب الخبر؟
اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، الرابع... اسم التفضيل.
{هذا الرجلُ ذئبٌ} ما تقول؟ هل يتحمل الضمير أو لا؟
ليش؟ غير مشتق؟
{هذا الرجلُ أسدٌ} يتحمل الضمير أو لا؟
لا يتحمل لأنه جامد.
هل يجوز إبرازُ هذا الضمير المستتر؟
هل يجوز إبراز الضمير المستتر في الخبر المشتق؟
يجوز، مثاله؟
ما في إلا جملتين فقط، ما قُدَّامَك إلا كلمة أو كلمتان.
{زيدٌ قائِمٌ}.
أنت تقول: يجوز إبراز الضمير، كيف تكون؟
{زيدٌ ضارِبٌ هُوَ}.
هل هذا كلام سائغ {زيدٌ ضارِبٌ هو}، ليش تجيب {هو}، معروفة؟!
لا يجوز إبراز الضمير المستتر في الخبر، بل لو وجدنا في كلام العرب أنه مُظْهَر فهو توكيد للضمير المستتر، كقوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)[البقرة: من الآية 35]، ليست (أَنْتَ) فاعل (اسْكُنْ)؛ لأن الضمير مستتر وجوبًا.
متى يَجب إبراز هذا الضمير؟
يجب أحيانًا، يعني: سنطلب منك الدليل من كلام ابن مالك.
لا يجوز؟

وابن مالك وايش يقول: «**وَأَبْرِزَنْهُ**».
ايش يقول ابن مالك؟
«**وَأَبْرِزَنْهُ**»، و «**أَبْرِزْ**»: فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب.
فمتى يجب...؟
يحتمل اللَّبْس.
.....
المهم: متى يجب إبرازُ الضمير المستتر في الخبر المُشتق؛ هذا السؤال؟
إنه يكون خبرًا، وصفًا.
يعني: يكون وَصْفُه عائدًا إلى غير المبتدأ؟
على غير المبتدأ الثاني.
أن يكون وَصْفُه عائدًا على غير مَن هو له.
{زيدٌ عمرُو ضارِبُه}.
{ضارِبُ}: خبر {عمرو}، فإذا كان الضَّرْب ليس واقعًا من {عمرو}، بل واقع على {عمرو} مِن {زيد}، صار الوصف الآن... ما ليس له، وحينئذٍ يجب إبراز الضمير.
إذًا؛ الجواب مُحدَّد وواضح: إذا كان عائدًا إلى غير مَن هو له، يعني: إلى غير المبتدأ الذي هو خبرُه.
ما معنى قول ابن مالك «**مُطْلَقًا**»؟ سواء أُمِنَ اللَّبْسُ أم لم يُؤْمَن، فيُبْرَز على كل حال، نُريد مثالًا لِمَا أُمِن في اللَّبْس؟
{زيدٌ هِنْدٌ ضارِبُها} هذا لا يحتاج إلى إبراز ضمير ليش؟
لأن {ضارِبُها} واضح أن {زيدٌ} هو الضارب، فلا يحتاج إلى إبراز الضمير، وإن أَبْرَزَه وقال {ضارِبُها هُوَ} صار توكيدًا للضمير المستتر في {ضارِب} على ما قُلْنا.
ومثال ما فيه اللَّبْس ويجب فيه إبراز الضمير؟
{زيدٌ عمرٌو ضارِبُه} ن الضارِب؟
يجب إبراز الضمير؟ كيف تقول؟
{زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هُوَ}.
مَن الضارِب الآن إذا قلتَ: {ضارِبُه هُوَ}؟
فإن لم نَقُلْ {هو}، صار الضارب {عمرو}.
{زيدٌ هِنْدٌ ضارِبَتُه}؛ هل يجب إبراز الضمير على...؟
حتى على رأي ابن مالك {زيدٌ هِنْدٌ ضارِبَتُه} ما يحتاج نقول {هِيَ}.
يعني: هذا الوصف الآن الذي هو الخبر عائدٌ على مَن هو له، على {هند}.
على كل حال؛ هذا بيت مَوْزُون، ويحتاج إلى شرح مِن مؤلِّفِه، ومؤلِّفُه شَرَحَه.
الآن إذا قلت: {زيدٌ عمرٌو ضارِبُه}؛ مجهول.
الخبر اللي مجهول؟
لا.
{ضارب}؛ مَن الضارب؟ زيد، ولَّا عمرو؟
.. لكن الفعل {الضَّرْب} وَقَع مِن مَن؟
... المبتدأ جُهل يعني إعرابًا، معروف أن الوصف خبر للمبتدأ الثاني، لكن المبتدأ جهل معنًى أليس كذلك؟
لا على كل حال؛ هذا أحسن بيت حصل، يسهل يعني يَتَبَيَّن، هذا من مجاز اللغة.
على كل حال؛ أحسن هذا أحسن بيت حصل لنا اليوم.
وَخَبَـــــرٌ إِنْ مُبْتَـــــــدَاهُ جُهِـــــلَا[494]

والألف للإطلاق.

[494]

فَـــأبْرِزِ الضَّـــمِيرَ حَتَّـــى يَسْـــهُلَا[495]

يقول:

وَإِنْ تَـــلَا وَصْـــفٌ مُشْـــتَقٌّ مُبْتَـــدَا لَـيْسَ مَعْنَـى الْوَصْـفِ لِهَـذَا الْمُبْتَـدَا
فَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقًـــا وَحُكِـــيَا إِنِ الْتَبَـــسْ أَبْـرِزْهُ؛ فَـافْهَمْ يَـا فَتَـى[496]

سَبق لنا أن الخبر ينقسم عند ابن مالك إلى قسمين:
جملة ومفرد، وأما ما وقع من الظرف والجار والمجرور لا يَخرج عنهما، بل إنْ قُدِّرْ " كائِن " فهو مفرد، وإن قُدِّر «**اسْتَقَرَّ**» فهو جملة.
ولكن هل يَقَعُ الظرف خبرًا عن كل شيء، أو في ذلك تفصيل؟
في ذلك تفصيل؛ بَيَّنَه في قوله:
وقبل أن أبدأ بهذا، ما موقع قوله:
«**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**»
«**نَاوِينَ مَعْنَى: كَائِنٍ، أَوِ اسْتَقَرْ**»
ما موقِعُه مما قبلَه في المعنى؟
قلنا: جوابٌ عن سؤال مُقدَّر، كأنه قيل: ذَكَرْتَ أنَّ الخبر إما مفرد وإما جملة، فماذا تقول فيما إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؟
فقال:
أقول: إن الخبر هو المحذوف، وليس هذا... هو الجار والمجرور.
نبدأ نقول درس اليوم:
هل يُخْبَر بالظرف عن كل شيء، أو في ذلك تفسير؟

* * *

يقول المؤلف:

وَلَا يَكُـــونُ اســـمُ زَمَـــانٍ خَبَـــرًا[497]

عَـــــنْ جُثَّـــــةٍ.....[498]

يعني: عن شيء، عن شخص، شيء شاخص.....
وأما المكان؛ فيكون خبرًا عن الجُثَّة، وعن الفعل، وعن كل شيء.
مثال ذلك:
{زيدٌ عِندك}: الظرف هنا؛ ظرف زمان أو مكان؟
والمبتدأ جُثَّة.
{العِلْمُ عِندك}: الخبر ظرف؛ مكان أو زمان؟
مكان، والمبتدأ جُثَّة أو معنًى؟
معنًى.
إذًا: ظرف المكان يَقَعُ خبرًا عن الجُثَّة وعن المعنى، ولا إشكال فيه.
ظرف الزمان: يَقَع خبرًا عن المعنى، ولا يقع خبرًا عن الجُثَّة.
تقول: {القِتال اليومَ}، {الحَجُّ اليومَ}، وما أشبه ذلك؛ يصح أو لا يصح؟
يصح.

495

496

[497] «ولا» الواو للاستئناف، ولا: نافية، «يكون» فعل مضارع ناقص، «اسم» هو اسم يكون، واسم مضاف، و«زمان» مضاف إليه، «خبرًا» خبر يكون.
[498] سيأتي.

{الرجلُ اليومَ} لا يصح، لا يمكن أن يكون اسم الزمان خَبرًا عن جُثَّة.
وعَبَّر ابنُ هشام عن كلمة «**جُثَّة**» بـ{ذات}، فقال:
وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ.[499]
وقوله أَلْطَفُ من كلام ابن مالك؛ لأن «**جُثَّة**» يَتصور القارئ أو السامع أنَّ شاةً مَيْتَةً حولَه، أليس كذلك؟ يعني: إنه لفظ، ما هو ذاك اللفظ الذي تَرتاح له النَّفسُ، إنما الذات لا يُخبر عنها بالزمان.
فإنْ وَقَع شيء يدل على خبر، ظرف زمان عن ذات، فإنه يكون مُنَوَّلًا، وابن مالك يقول:

عَـــنْ جُثَّـــةٍ، وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا[500]

ولو كان ظرفَ زمان عن **جُثَّةٍ** أو ذَات.
أما ابن هشام؛ فيرى أنه لا يجوز أن يُخْبَر بالزمان عن الذات، وأنه إذا وقع وَجَب التأويل، مثاله قوله:
((**اللَّيْلَةَ الهِلَالُ.** أو: **الْهِلَالُ لَيْلَةَ الِاثْنَيْنِ**))[501].
{الهِلالُ}: جُثة ولَّا معنى؟
جُثة.
{لَيْلة}: زمان ولَّا مكان؟
زمان.
لكنَّ هذه الكلمة شائعة عند العرب، يقولون: {الليلةَ الهلالُ}، أو {الهلالُ ليلةَ أَمْسِ}، أو {الهِلالُ ليلةَ الاثنينِ}، أو ما أشبه ذلك؛ هذا شائِعٌ.
فابن مالك يقول: إذا أفاد فلا بأس، فأَخْبِرْ بالزمان عن الجُثَّة بدون تأويل؛ لأن المقصود فَهْم المعنى، وإذا أفاد السياق فلا حاجة إلى تقدير؛ وهذا مذهبٌ سهلٌ.
أما ابن هشام فيقول: لا، لا يمكن أن يُخْبَر بالزمان عن الذات، فإن وَقَع شيء من ذلك في كلام العرب فإنه مُنَوَّل.
فيُنَوَّل قولهم؛ {الليلةَ الهلالُ}: {بِطُلُوع الليلةِ طلوعُ الهلالِ}، ما هو بالهلال الليلة {الليلة طلوعه}، أما {الهلال} فلا يمكن أن يقع الزمان خبرًا عنه.
وعلى كل حال؛ فَهُمْ مُتفقِون على أنه متى أفاد، سواء بتأويل أو بغير تأويل، فإنه يقع خبرًا عن الذات.
وخلاصة البيت هذا: أن اسم المكان يقع خبرًا عن الذات والمعنى، مِن أين أَخَذْنا ذلك؟
من قوله فيما سبق: «**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**».
ثم استَثْنى أنه لا يكون اسمُ الزمان خبرًا عن **جُثَّةٍ**، بظرف المكان عن الجُثة وعن المعنى داخِلًا في قوله: «**وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ**».
أما البيت الثاني الذي هو درسُنا الليلة، فيقول: إنه لا يُخبر بظرف الزمان عن الجُثة، أي: عن الذات، أما على المعنى فيُخبر.
وإنْ أفاد؛ جاز أو لا؟
يجوز على رأيِ ابن مالك وما ذهب إليه ابن مالك أَوْلَى؛ لأنَّ المقصودَ من الكلام الفائدةُ.

* * *

ثم قال:

وَلَا يَجُـــوزُ الابْتِـــدَا بِـــالنَّكِرَهْ[502]

وهذا من أحكام المبتدأ، مِن أحكام المبتدأ أنه لا يجوز الابتداء به إذا كان نكرة، فالنكرة لا يُبْتَدَأ بها، لماذا؟
لأن المبتدأ محكومٌ عليه، ولا بد أن يكون المحكوم عليه معروفًا؛ والنكرة غير معروفة، فكيف يُحْكَم على غير المعروف؟
فلا تَقُلْ: {رجلٌ في البيتِ} لا يَجوز، {رجلٌ قائِمٌ} لا يجوز، ليش؟

499

[500] «عن جثة» جار ومجرور متعلق بقوله خبرًا، أو بمحذوف صفة لخبر، «وإن» الواو للاستئناف، إن: شرطية، «يفد» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان، «فأخبرا» الفاء واقعة في جواب الشرط، أخبر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط.

501

[502] «لا» نافية، «يجوز» فعل مضارع، «الابتدا» فعل يجوز، «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتدا.

لأن المبتدأ محكومٌ عليه، ولا يُحْكَم على نكرة، لا يُحْكَم إلا على معرفة، ولهذا لا يجوز الابتداء بالنكرة.

* * *

قال:

مَـــا لَـــم تُفِـــدْ: كَعِنْـــدَ زَيْـــدٍ نَمِـــرَهْ[503]

«**مَا لَمْ تُفِدْ**» يعني: ما لم تُفِدِ النكرةُ، فإنْ أفادت في عموم أو خصوص أو غير ذلك، فإنه يجوز، مثاله: «**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**».

«**عِنْدَ زَيْدٍ**»: ظرف، خبر مقدَّم.

و«**نَمِرَةٌ**»: مبتدأ مؤخَّر، و {النَّمِرَة}: نوع من اللِّباس؛ هي نكرة أو معرفة؟

نكرة، ومع ذلك جاز الابتداء بها.

ما هي القاعدة التي نأخذها من هذا المثال؟

نأخذ من هذا المثال قاعدة؛ وهو: أنه إذا تأخَّرَتِ النكرةُ، جاز الابتداء بها.

إذًا: يجوز الابتداء بالنكرة إذا وقعت متأخِّرةً، «**كَـ: عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**».

{في البيت رجلٌ} يصح ولَّا لا؟

سبحان الله! لو قلت: {رجلٌ في البيتِ} ما صحَّ، {في البيتِ رجلٌ} يصحُّ.

إذًا: إذا تأخَّرَتِ النكرةُ جاز الابتداء بها.

* * *

ثانيًا: قال:

وَهَـــلْ فَتًـــى فِـــيكُمْ؟ فَمَـــا خِـــلٌّ لَنَـــا[504]

المبتدأ: «**فَتًى**»، وهو في موضع مقدَّم، والخبر: «**فِيكُمْ**»، وهو في موضع مؤخَّر؛ فلماذا جاز الابتداء به وهو نكرة لم تتأخر؟

قلنا: لأنه سَبَقَها أداةُ استفهام «**هل فَتًى فِيكُمْ**».

{هل رجلٌ في السوقِ} يصح أو لا؟

إذًا نأخذ قاعدة: إذا سَبَقَتِ النكرةَ أداةُ استفهام جاز الابتداء بها، لماذا جاز الابتداء بها؟

قيل: لأن الاستفهام جعل هذه النكرة عامَّةً، والعمومُ معنًى زائدٌ على الذاتِ؛ «**فَتًى**»: يدل على الفُتُوَّة، لكنَّ «**هل فَتًى**»: عموم، يسأل: أَيُّ فَتًى، «**هل فتًى فِيكُم**»؟

والعموم: معنى زائد على الذات، يعني: على المعنى المفهوم من كلمة «**فَتًى**»، فجاز لأنه أفاد معنى؛ وهو العموم.

«**فَمَا خِلٌّ لَنَا** »: أين النكرة التي وقعت مبتدأ؟

«**خِلٌّ**».

وابن مالك ضَرَب هذا المثال على لغة بني تَمِيم؛ لأنه لو أراد لغة الحِجازيِّين لصارت «**خِلٌّ**» اسمًا لـ«**مَا**» الحِجازِيَّة، أَتَعْرِفون «**ما**» الحِجازية؟ ماذا تعمل؟

عَمَلَ {ليس}، لو أراد المؤلف أن يُعْمِل «**مَا**» هنا ما سار من هذا الباب، بل سار من باب النَّواسخ، لكنه أراد «**مَا**» في هذا المثال لغة بني تَمِيم.

يقول الشاعر:

وَمُهَفْهَفِ الأعْطَافِ؛ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأجَـــابَ: مَـا قَتْـلُ الْمُحِـبِّ حَـرَامُ[505]

«انْتَسِبْ» ولَّا لا؟

---

[503] «ما» مصدرية ظرفية، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على النكرة، «كعند» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف، و«زيد» مضاف إليه، «نمرة» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة.

[504] «هل» حرف استفهام، «فتى» مبتدأ، «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «فما» نافية، «خل» مبتدأ، «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

[505]

ما هي؟
تَمِيمِيَّة.

وَمُهَفْهَفِ الأعْطَافِ؛ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأجَـــابَ: مَـا قَتْـلُ الْمُحِـبِّ حَـرَامُ[506]

إذًا: المرأة تَمِيمِيَّة؛ لأن لغتها ايش؟
إهمال «مَا»، والذي يُهْمِل «ما» هم بنو تميم.
ولو قالت: {ما قتلُ المُحِبِّ حَرَامَا}؛ لكانت حجازية.
ابن مالك الآن في قوله «**مَا خِلٌّ لَنَا**» تميمي ولَّا حجازي؟
تميمي؟
«**مَا خِلٌّ لَنَا**».
{الخِلُّ}: المُحِبُّ، و {الخُلَّة}: أعلى أنواع المَحَبَّة، وقد شرَحَها الشاعر بأَكْمَل شرح، فقال يُخاطِب مَعْشوقَتَه:

قَـدْ تَخَلَّلْتِـي مَسْـلَكَ الـرُّوحِ مِنِّـي وَبِـــذَا سُـمِّيَ الخَلِيـلُ خَلِـيَلَا[507]

«مَسْلَكَ الرُّوحِ»، يعني: مجاري الدَّم التي تصل إلى أعماق القلب.
ولهذا ذَكَر ابنُ القيم في كتاب {رَوْضَة المُحِبِّين} الذي شَكَّكَ بعضُ الناس في نِسبته لابن القيم، ذكر أن المحبة عَشَرة أنواع؛ أعلاها: {الخُلَّة}.
قال: ولهذا - ما قال، أنا أقول الآن - ولهذا لم تَثْبُت - فيما نَعْلَم - إلا للخَلِيلَيْن: {محمد، وإبراهيم}، بخلاف المحبة؛ المحبة ثابتة للمؤمنين، للمُقْسِطين، للمتقين، وغير ذلك.
وبهذا نقول للذين يُعَظِّمون الرسول ض، فيقولون: {إبراهيمُ خَلِيلُ الله، ومحمدٌ حَبِيبُ الله}.
نقول: ويلَكم؛ انْتَقَصْتُم مرتبة الرسول - عليه الصلاة السلام - لأنهم نَزَّلُوه، فمحمدٌ خليلُ الله كما أن إبراهيم خليل الله، ولهذا لم يَتَّخِذ النبي ρ أحدًا خليلًا له، واتَّخَذ حبيبًا له أو لا؟
اتخذ حَبِيبًا له؛ كان يُحِب عائشة، ويحب أباها، ويحب أُسامة وغيرهم، لكن لم يتخذ خليلًا، بل جعل ربَّه خليلَه I، قال: $لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ#[508].
إذًا: قول ابن مالك «**فَمَا خِلٌّ لَنَا**»؛ هل أراد معناها وأنه جعل أعلى المحبة لله، ويكون معنى قوله «**فَمَا خِلٌّ لَنَا**»: سوى ربِّنا، أو أنه مثال ضُرب فقط؟
الأول[509]؛ لأن بإمكانه أن يُبَدِّل الكلمة بكلمة أخرى لا يَختلُّ بها الوزن، لو قال: {فَمَا حِبٌّ لَنَا} يستقيم الوزن؟
يستقيم، لكن يبدو - والله أعلم، ونسأل الله تعالى ذلك - أنه أراد أن يقول: «**لَا خِلَّ لَنَا** إِلَّا ربُّنَا»، أي: فما خِلٌّ لنا من الناس.
الشاهد: «**خِلٌّ**» نكرة وابْتُدِئ بها، لماذا؟
سُبِقَتْ بحرف نفي، وعلى هذا فنقول: إذا سُبِقَتْ النكرة بحرف نفي، جاز الابتداء بها.
ما المعنى الذي سَوَّغ الابتداء بها ونحن قلنا: النكرة مجهولة لا يُحكم عليها؟
العموم؛ لأن النفي يُفيد..، من صيغ العموم النكرة في سياق النفي، فالعموم معنًى زائد على الذات، فلهذا جاز الابتداء بالنكرة.

* * *

وَرَجُـــلٌ مِـــنَ الْـــكِرَامِ عِنْـــدَنَا[510]

«**رَجُلٌ**»: نكرة، لكنها وُصِفَتْ بقوله: «**مِنَ الْكِرَامِ**».
«**عِنْدَنَا**»: هي الخبر.
لما وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، فاستفَدْنا معنًى زائدًا على مجرد ايش؟

506
507
508
[509] وهو أنه قَصَد بقوله «فَمَا خِلٌّ لَنَا » : فما خِلٌّ لنا سوى ربِّنا .
[510] «ورجل» مبتدأ، «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل، «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

الذات، ما قلنا: «**رجلٌ عِنْدَنا**»، «**رجلٌ مِن الكِرام**»، خَرَج به الرجلُ الذي من اللِّئام، أو الرجل الذي لا لَئِيم ولا كَرِيم.
«**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَام عِنْدَنَا** »
لو قلتُ أَنَا: {وطَالِبٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنَا}، بدل «**رَجُلٌ**»، وأردتُ بـ{طَالِبٌ} يعني: {الطُّلاب}، يصلح؟.....
لا لا، أقول: {طَلَبَةٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا}، يصلح إن شاء الله، ويجب أن يصلح؛ كُلُّكُمْ كِرام.
يقولون: إن ابن مالك أَنْشَدَ هذا البيت وعنده النووي كان عنده، فقال: «**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**».
يعني به: النووي، وسواءٌ صح هذا أم لم يصح.
المهم: أن هذا المثال، وقعَتْ فيه النكرة مبتدأ لماذا؟
لأنها وُصِفت فتَخَصَّصَتْ بالوصف، فاستفَدْنا معنًى زائدًا على مجرد الذات.
والله ما يَظهر الطَّعن فيه، هو على كل حال هو وروضة المُحِبِّين فيه كلام يُسْتَغْرب عن ابن القيم يُستغرب، لكن فيه كلام سياقه ولفظه وأسلوبه هو كلام ابن القيم.
وابن القيم له مراحل في حياته: كان في الأول صُوفِيًّا، يَتَمَثَّل دائمًا بقول الشاعر:

عَـوَى الـذِّئْبُ فَاسْتَأْنَسْـتُ لِلـذِّئْبِ إِذْ عَـوَى ... وَصَـوَّفَ إِنْسَـانٌ فَكِـدْتُ أطِيـرُ[511]

كان يحب الانفراد والوَحْدة... عند الصوفية، حتى مَنَّ اللهُ عليه بهذا النور العظيم الذي ساقه اللهُ إليه على يَدِ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله على الجميع - فأَنْقَذَهُ، وقال ابن القيم عنه: {إني مَهْمَا عَمِلْتُ لا تَجْزِيه يَدِي ولا لساني}؛ من فَضْلِه عليه، واستقام؛ رحمه الله.
فربما يكون كتاب {الرُّوح} كَتَبَه في أول طَلَبِه، وكذلك {روضة المحبين}، والحمد لله.
ممكن زاد.... المؤلفون يَزِيدون في كُتُبه أحيانًا.
انظر {الرَّد على المَنْطِقِيِّينَ} الذي على تعليقات شيخ الإسلام...، تشوف تعليقات كثيرة، ثم ربما إنه في أول مجيء شيخ الإسلام أيضًا.
هل يمكن أن يُوصف الشيء مرتين؟
«**رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**»: هذا موصوف.
لو قلت: {رجلٌ جالِسٌ عندنا}، صَحَّ.
لا يجوز عندنا ما يصح هذه، «**مِنَ الكِرامِ**» وصفوا عندنا ما.. الخبر، يعني: وُصِف مرتين؛ مرةً بالخبر ومرة...

.....لَـــيْسَ لَـــهُ بِمُعْتَبَـــرْ[512]

بيتٌ آخر:

وَأَبْـرِزِ الضَّـمِيرَ فِـي ذَاكَ الْخَبَـرْ ... إِنْ كَـانَ وَصْـفًا ثُـمَّ أَمْهِـلِ النَّظَـرْ
إِنْ عَـادَ مِثْـلُ مَعْنَـى لِمَـا يُغـايره ... كَهُـوَ بَعْـدَ زَيْـد عَمْـرو.....[513]

وَأَبْـرِزِ الضَّـمِيرَ فِـي ذَاكَ الْخَـبَرِ ... إِنْ كَـانَ وَصْـفًا ثُـمَّ أَمْهِـلِ النَّظَـرْ
إِنْ عَـادَ مِثْـلُ مَعْنَـى لِمَـا يُعَـارِضُهُ ... كَهُـوَ بَعْـدَ: زَيْـدٌ، عَمْـرٌو، عَـابِرُ[514]

.....
وَأَبْـرِزَنَّ ضَـمِيرًا بَعْـدَ الْخَبَـرَ ... مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ عَائِـدٌ بِالْمُبْتَـدَا
وَأَبْـرِزَنَّ ذَا الضّـمِيرَ مُطْـلَقًا ... إِنْ لَـمْ يَكُـنْ لِعَامِلِـهْ مُوَافِقًـا[515]

511
512
513
514
515

لا، «لِعَامِلِهِ» ما يصح.
«عَامِل»: خبر المبتدأ.
أنا بعدك بضيف معاك كلام ابن مالك في الكافية، يقول:

وَإِنْ تَــلَا غَيْــرَ الَّــذِي تَعَــلَّقَا بِــهِ فَــأْبْرِزِ الضَّــمِيرَ مُطْــلَقَا
فِــي المَـذْهَبِ الْكُـوفِيِّ شَـرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُـؤْمَنَ اللَّـبْسُ، وَرَأَيُهُـمْ حَسَـنْ[516]

فذَكَر المذهبينِ ورَجَّح، والبيت الأول أوضح من بيت الألفية، أوضح بكثير:
وَإِنْ تَــلَا غَيْــرَ الَّــذِي تَعَــلَّقَا بِــهِ فَــأْبْرِزِ الضَّــمِيرَ مُطْــلَقَا

هذا يُوازي قوله:
وَأَبْــرِزَنْهُ مُطْــلَقًا حَيْــثُ تَــلَا مَــا لَيْــسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلَا[517]

ثم زادَ: «فِي المَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ».... الإبراز: «أَنْ لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيُهُمْ حَسَنْ».
..... أتى بثلاثة نماذِج:
وَأَبْـرَزُوا ضَـمِيرَ وَصْـفٍ قَـدْ تَـلَا مُبْتَــدَأ لَيْــسَ إِلَيْــهِ عَائِــدَا[518]

ما شاء الله، جيد، هذا - يمكن - أحسنُ من بيت الكافية.
وَأَبْـرَزُوا ضَـمِيرَ وَصْـفٍ قَـدْ تَـلَا مُبْتَــدَأ لَيْــسَ إِلَيْــهِ عَائِــدَا[519]

لأن الوصف هذا عائدٌ إلى الأول، ما هو إلى الثاني....
وَإِنْ يَعُــدْ وَصْــفٌ لِغَيْــرِ الْمُبْتَــدَا فَـأَظْهِرَنْ ضَـمِيرَ الْـوَصْفِ أَبَـدَا[520]

فهذا... هذا:
والثالث يقول:
وَوَصْــفٌ لَــمْ يَعُــدْ لِلْمُبْتَــدَا عَائِــدَهْ فَــاذْكُرْ ضَــمِيرَ زَيْــدٌ سَــعْدٌ عَائِــدُ[521]

لا، الأول:
وَأَبْـرَزُوا ضَـمِيرَ وَصْـفٍ قَـدْ تَـلَا مُبْتَــدَأ لَيْــسَ إِلَيْــهِ عَائِــدَا[522]

سبق أن ابن مالك يقول كما قال غيرُه: «**وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ**».
وبيَّنا وجهَ ذلك، وهو: أن المبتدأ محكومٌ عليه، وإذا كان نكرةً فلا فائدة من الحُكم على نكرة ليس بمعلوم؛ إذ أن الحُكم فرعٌ عن معرفة المَحكوم عليه، فتقول: {رجلٌ قائمٌ}، ايش استفدنا؟
وذَكرنا أن قوله: «**مَا لَمْ تُفِدْ**».
المراد بقوله: «**مَا لَمْ تُفِدْ**»، أي: فائدةً زائدةً عن مطلَق الحقيقة والمَاهِية؛ لأن «**رجل**» النكرة مثلًا تدل على مطلَق الحقيقة والماهية، فإذا وُجد زيادة على هذه الفائدة، فقد أفاد؛ سواء بالعموم، أو بالخصوص، أو بالعمل، أو بأي شيء.
وذَكر ابن مالك أمثلة:

---

[516] سبق.
[517] سبق في نفس الباب.
[518]
[519]
[520]
[521]
[522]

المثال الأول: أنْ يتقدَّم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور.
مثل: «**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**».
والنَّمِرة: نوع من الثياب، فإذا قلتَ: «**عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ**»، فـ«**نَمِرَةٌ**»: نكرة جاز الابتداء بها؛ لأنها وَقَعَتْ متأخِّرة فأفادت؛ حيث خَصَّتْ زيدًا: «**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**».
لو قال: «**عند رجلٍ نمرةٌ**» نستفيد، ولَّا لا؟
ما نستفيد: «**عند رجلٍ نمرةٌ**».
ولهذا قال الشارحون: إن ابن مالك قال: «**كَعِنْدَ زَيْدٍ**».
فلا بد أن يكون الخبر معرفةً لأَجْل أن نعرف هذه النمرة عند مَنْ، ما هو عند واحد من الناس؛ عند زيدٍ خاصة.
وكذلك أيضًا إذا تقدَّمَها استفهامٌ أو نفيٌ.
مثال الاستفهام: «**هَلْ فَتًى فِيكُمْ** ».
مثال النفي: «**مَا خِلٌّ لَنَا**».
وكذلك إذا وُصِفت النكرة: «**وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**».
فإنها وُصِفت وخَصَّت الرجل بأنه نوع من النَاس، وهم: الكُرَمة.
لو قلتَ: {رجلٌ مِن الناسِ عندنا}، هل نستفيد؟
لأنه بمجرد قولك: {رجلٌ}، استفدنا أنه من الناس.
{ورجلٌ مِن تَمِيمٍ عندنا} يصح؟
نعم؛ لأنه خُصِّصَ.
«**وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**».
الثالث: إذا عَمِلَتْ فَإنه يجوز أن تقع مبتدأ؛ لأن عَمَلَها يُخَصِّصُها، وهذا هو مبتدأ درس الليلة، لقوله:

وَرَغْبَــةٌ فِــي الْــخَيْرِ خَيْــرٌ، وَعَمَــلْ[523]

هو الرابع: «**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**»، «**هَلْ فَتًى فِيكُمْ**»، «**مَا خِلٌّ لَنَا**»، «**وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا** ».
أربعة.
الخامس: «**رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ**».
«**رَغْبَةٌ**»: مبتدأ، وخبره: «**خَيْرٌ**».
لو قلتَ: «**رَغْبَةٌ خَيْرٌ**» لم يصح الكلام؛ لأننا لا ندري أيُّ رغبة...، فإذا قال: «**رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ**» خَصَّصَها؛ لأنها رغبةٌ معينة خيرٌ مِن رغبةٍ في الشرِّ، أو رغبة ما لا خيرَ فيه ولا شرَّ.
{ضارِبٌ رجلًا قائِمٌ}، يصح؟
يصح، لماذا؟
لأنها عَمِلَتْ.
فإذا عَمِلَتْ فقد خَصَّصَها عَمَلُها، فيجوز أن يُبتدأ بها.

.....، وَعَمَــــــــــــــــلْ

بِــرٌّ يَــزِينُ، وَلْــيُقَسْ مَــا لَــمْ يُقَــلْ[524]

«**عَمَلُ**»: مبتدأ، وجملة «**يَزِينُ**»: خبر المبتدأ.
العمل هنا نكرة وإنْ كان مضافًا؛ لأن المضاف إلى النكرة لا يَتعرف، وهنا «**عَمَل**» مضافة إلى نكرة، فبقيت علامة نَكارَتِها، لكنها خُصَّتْ بأنه ليس كلُّ عَمَلٍ هو المراد، بل المراد عَمَلُ البِر؛ فبهذا أفادت.

---

[523] «رغبة» مبتدأ، «في الخير» جار ومجرور متعلق به، «خير» خبر المبتدأ، «وعمل» مبتدأ، وعمل مضاف.
[524] «بر» مضاف إليه، «يزين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على عمل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «وليقس» الواو عاطفة أو للاستئناف، واللام لام الأمر، يقس: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وهو مبني للمجهول، «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يقل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة.

فإن قال قائل: أليست الإضافة فيها عَمَل المضاف والمضاف إليه؟
قلنا: بلى، فهل هذا يقتضي من ابن مالك أن يكون المثال مُكَرَّرًا مع ما قبلَه؛ لأن الذي قبلَه: «**رَغْبَةٌ في الخَيْرِ**» هذا عَمَلٌ، «**عَمَلُ برٍّ يَزِينُ**»: هذا عَمَلٌ أيضًا.
فيقال: أولًا أن العلماء مختلفون في المضاف إليه؛ هل الذي عَمِل فيه المضافُ، أو الذي عَمِل فيه الحرفُ المُقدَّر بالإضافة؛ لأن الإضافة تكون على تقدير {اللَّام}، وعلى تقدير {فِي}، وعلى تقدير {مِنْ}، فإنْ أُضيف الشيءُ إلى نَوْعِه فالتقدير: {مِنْ}، وإنْ أُضِيف إلى ظَرْفِه فالتقدير: {فِي}، وما عدا ذلك فالتقدير: {اللَّام}.
إذا قلتَ: {خاتَمُ فِضَّة} وايش التقدير؟
{مِنْ}؛ لأنها نَوْعٌ.
قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[سبأ: من الآية 33]، التقدير: (في)، أُضِيف إلى زَمَنٍ.
وما عدا ذلك فـ{اللَّام}.
فمِن العلماء مَن يقول: إنَّ العامل في المضاف إليه هو الحرف المُقدَّر.
وإذا قُلنا بالقول الآخر: إنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، فإنَّ عَمَلَ المضاف إليه ليس كعَمَلِ المَقطوع عن الإضافة في قوله: «**وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ**»؛ لأن «**رَغْبَةٌ**» عَمِلَتْ في قوله «**فِي الخَيْرِ**» عَمَلَ العاملِ الناصِب.
«**وَعَمَلْ برٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ**».
«**وَلْيُقَسْ**»: اللام هنا للأمر - يعني - كأنه قال: {وَقِسْ مَا لَمْ أَقُلْ على ما قُلْتُ}.
إذًا: ما هي العِلَّة الجامِعة التي يُمكن أن يُلْحِق بها الفرعَ بالأصل؟ ما هي العِلَّة؟
العِلَّة: هي الإفادة؛ لأنه قال: «**مَا لَمْ تُفِدْ**»، فإذا كان أعطانا {إِلَّا} وهي الفائدة، نقول: كلُّ ما حَصَلَتْ به الفائدةُ فإنَّه يَصِحُّ أنْ يَقَعَ مبتدأً.
وفي هذا إثبات القِياس في عِلْم النحو، وهو دليلٌ من الأدلة؛ الشرعية ولَّا النحوية؟ شرعية، لا لا القياس في النحو، نَحْوية.
«**وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ**».

* * *

ثم قال:

وَالأَصْـــلُ فِـــي الأَخْبَـــارِ أَنْ تُـــؤخَّرَا[525]

وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إِذْ لَا ضَـــــرَرَا[526]

ما لم أَقُلْهُ من المُسَوِّغات.
قِسْ على هذا الأمثلة.
أو أشياء أخرى مثل {سَلامٌ على المُرْسَلِينَ}.
{سَلامٌ}: مبتدأ، و{على المُرْسَلِينَ}: خبره، مع أن {سَلامٌ} نكرة، لكنه مفيد؛ لِكون كلمة {سَلامٌ} أفادت الدعاءَ، {سَلامٌ على المُرْسَلِينَ}
المهم: المُسَوِّغات بعضُهم عدَّ، أَوْصَلَها إلى ثلاثين مُسَوِّغ، لكنها كلها تنطبق تحت قوله: «**مَا لَم تُفِدْ**».
وابن هشام قال:
((إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ[527])).
فجعل مَناط الحُكم العموم والخصوص، لكن كلام ابن هشام لا يَخرج عن كلام ابن مالك؛ لأنه لا... الفائدة إلا بالعموم أو الخصوص.
ثم قال:
«**وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا**»
«**وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**»

---

[525] «والأصل» مبتدأ، «في الأخبار» جار ومجرور متعلق به، «أن» مصدرية، «تؤخرا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الأخبار، والألف للإطلاق، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ.
[526] «وجوزوا» فعل وفاعل، «التقديم» مفعول به لجوزوا، «إذا» ظرف زمان متعلق بجوزوا، «لا» نافية للجنس، «ضررا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، أي: لا ضرر موجود، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها.
[527]

هذا البيت يقول فيه ابن مالك: الأصل في الأخبار التأخير، لماذا؟
لأن المبتدأ مَحْكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يَتقدَّم على الحُكم ليكون مَحلًّا له، فأنت إذا قلت: {زيدٌ قائمٌ}، فقد حَكَمْتَ على {زيد} بالقيام، فلا بد أن يَتقدَّم المبتدأ الذي هو المحكوم عليه على الخبر الذي هو المحكوم به ليكون ايش؟ مَحَلًّا له، كيف تَحكم على شيء لم يوجد؟
إذًا؛ الأصل في الأخبار أن تُؤخَّر، وإذا كان الأصل في الأخبار أن تُؤخَّر، فالأصل في المُبْتَدَآت أن تُقدَّم، والعِلة ما سَمِعْتُم: لأن المبتدأ محكومٌ عليه والخبر حُكْم، والحكم يتأخَّر عن المحكوم عليه ليكون المحكومُ عليه محلًّا له، إذ أن الحُكم لا بد أن يُصادف مَحَلَّه، فالأصل أن تقول: {زيدٌ قائمٌ}؛ هذا الأصل.
«**وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ**».
«**جَوَّزُوا**» مَنْ؟ النحاة أو العرب؟
النحاة، والعرب أيضًا، النحاة والعرب.
«**جَوَّزُوا التَّقْدِيمَ**»، أي: تقديم الخبر، بشرط ألَّا يكون هناك ضررٌ.
وقوله {ألَّا يكونَ هناكَ ضررٌ}: قد يُوحي بأن الفاعل في «**جَوَّزُوا**» يعود على النحاة؛ لأن المرادَ بالضرر مخالفةُ القواعد أو اللَّبس، فإذا قلنا: {مخالفةُ القواعد} فالمُجَوِّز النحويون، وإذا قلنا: {اللَّبس} فالمُجَوِّز النحويون واللُّغَوِيُّون؛ أهل اللغة، والخَطْبُ يَسِير.
المهم: أنه يجوز تقديم الخبر إذا لم يَتضمن ضررًا؛ إما مخالفة قواعد، أو إيقاع في لَبْسٍ وإشكال.
هذا البيت رَكَّب عليه صاحِبُ الفَرَّان ما يتعلق بخُبْزه، والطالبُ ما يَتعلق بدراسته؛ فقالَ صاحِبُ الفَرَّان:

وَالْأَصْـلُ فِـي الْأَخْبَـارِ أَنْ تُخَمَّـرَا وَجَـوَّزُوا الْفَقِيـرَ إِذْ لَا ضَـرَرَا[528]

«الفَقِير»، يعني: الذي يُعْجن... بدون تَخْمِير.
ورَكَّب عليه الطالِبُ أيضًا حين تَخَلَّف أستاذُه عن الحضور، فقال:

وَالْأَصْـلُ فِـي التَّـدْرِيسِ أَنْ يُؤَبَّـدَا وَجَـوَّزُوا قَطْعًـا إِذَا شُـغْلٌ بَـدَا[529]

فهل تُرَكِّبون أنتم عليها أشياءَ أخرى؟
..... هذا سهل التركيب عليه سهل، ما هو مِثل الأول.
إذًا؛ عَرَفْنا هذه القاعدة: أن الأصل في الخبر التأخيرُ، والتعليل ما هو؟
أن الخبر حُكْمٌ، والمبتدأ محكوم عليه، والأصل أن يتقدَّم المحكوم عليه لِيكون الحُكْم له مَحَلٌّ تَقَدَّم عليه.

* * *

ثم قال:

فَامْنَعْـهُ حِـينَ يَسْـتَوِي الْجُـزْآنِ[530]

عُرْفًـا وَنُكْـرًا، عَـادِمَيْ بَيَـانِ[531]

«**فَامْنَعْهُ**».
الضمير - الهاء - في «**فَامْنَعْهُ**» يعود على التقديم، أي: فامْنَعِ التقديمَ، يعني: تقديم الخبر.
إذا استوى الجُزآن، والمراد بالجُزْأينِ: المبتدأ والخبر.
«**عُرْفًا وَنُكْرًا**»، يعني: صارَا مَعْرِفَتينِ، أو صارَا نَكِرَتينِ، ولم نَعْلَمْ أيُّهما المبتدأ، من قرينة الحال أو نحو ذلك، فهنا يَمتنع تقديمُ الخبر، ويَتعيَّن تقديم المبتدأ.

528

529

530 «فامنعه» امنع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز- العائد على تقديم الخبر- مفعول به لامنع، «حين» ظرف زمان متعلق بامنع، «يستوي» فعل مضارع، «الجزآن» فاعل يستوي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة، «حين» إليها.

531 «عرفا» تمييز، «ونكرًا» معطوف عليه، «عادمي» حال من «الجزآن»، وعادمي مضاف، و«بيان» مضاف إليه، والتقدير: فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزأى الجملة- وهما المبتدأ والخبر- من جهة التعريف والتنكير، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها، حال كونهما عادمي بيان، أي لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.

إذا اسْتَوَيا في النكرة أو اسْتَوَيا في المعرفة ولم يَتبيَّن أيُّهما المبتدأ، فهنا يَتعيَّن أن يكون الخبر متأخِّرًا والمبتدأ متقدِّمًا؛ لأجل أن نَحكم بأن الثاني حكمٌ على الأول بمقتضى الترتيب.
مِثالُ استُواءِهما عُرْفًا:
إذا قلت: {زيدٌ أخُوكَ}.
كلاهما معرفة، وهنا تُخبر بأن زيدًا هو أخوكَ، فلو قَدَّمْتَ وقلت: {أخُوكَ زيدٌ} التَبَسَ المعنى، فلا يجوز أن تُقدِّم الخبر هنا؛ لأنك إذا قدَّمْتَه التَبَسَ، هل أنتَ تُريد أن تُخبر عن زيد بأنه أخوه، أو عن أخيه بأنه زيد؛ وبينهما فَرْقٌ.
إذا قلتَ: {أخُوكَ زيدٌ}، يعني: لا غيره؛ ما في أخٍ لَكَ إلَّا زيد، وإذا قلت: {زيدٌ أخُوكَ}، فيَحتمل أن يكون هناك أخٌ ثانٍ وثالث ورابع، فيَلْتَبِس المعنى، فحِينَئِذٍ لا بد أن يَبقَى كل جزء في مَحَلِّه، فتقول: {زيدٌ أخُوكَ} إذا أردتَ أن تُخبر عن زيد بأنه أخوك، فلو قَدَّمْتَ وقلت: {أخُوكَ زيدٌ}، قلنا: هذا ممنوع؛ لأن هذا يؤدي إلى الالتِباس.
ولو قلت: {ابنُ القَيِّم ابنُ تَيْمِيَّةَ}، كلاهما معرفة.
و{ابْنُ قَيِّم ابْنُ تَيْمِيَّةَ}.
{ابْنُ قَيِّم}: خبر مُقدَّم، و{ابْنُ تَيْمِيَّةَ}: مبتدأ مؤخَّر، هل يمكن هذا؟
ما يمكنَ، لماذا؟
لأننا نَعلم أننا لا نُريد أن نُلحق ابنَ تيمية بابنِ القيم، وإنما نريد العكس؛ فهنا عندنا بيان.
فما هو الترتيب الأول لِمِثل هذا التركيب؟
أن تقول: {ابْنُ القَيِّم ابْنُ تَيْمِيَّةَ} هذا الترتيب صحيح، لكن لو قلت: {ابْنُ تَيْمِيَّةَ ابْنُ القَيْمِ} يصح، يصح أيضًا، لماذا؟
لأننا نعلم أنك إذا قلت: {ابْنُ تَيْمِيَّةَ ابْنُ القَيِّمِ} أن {ابن تيمية}: خبر مُقدَّم.
س: هل ينفع خبر... للمبتدأ؟
بلى؛ لكن المُشَبَّه هو المبتدأ، والمُشَبَّه به هو الخبر دائمًا، تقول مثلًا: {فلانٌ كالبَدْرِ}، وتقول: {كالبَدْرِ فلانٌ}.
فهنا الآن: هل نحن نريد أن نُشَبِّه ابنَ تيمية بابن القيم، أو ابنَ القيم بابن تيمية؟ ابن القيم بابن تيمية.
إذًا؛ اذْكُر الجملة مُرَتَّبة، كل جزء في مكانه؟
تقول: {ابنُ القيم ابنُ تيمية}، يعني: ابن القيم كابنِ تيمية.
قَدِّم {ابن تيمية}، فَقُلْ: {ابنُ تيمية ابنُ القيم}، كيف تُعْرِبها؟
أقول: {ابنُ تيمية} خبر مقدَّم، و{ابنُ القيم} مبتدأ مؤخَّر؛ لأننا نَعرف أن المرادَ تَشبيهُ {ابن القيم} بمَنْ؟ بـ{ابن تيمية}، والعكس.
ومِثلُ ذلك ما يَضرب به النحويون المَثَل: {أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفةَ}، الترتيب طبيعي ولَّا لا؟
لو قلت: {أبو حَنِيفةَ أبو يُوسُفَ} صَحَّ، وهنا جاز تقديمُ الخبر؛ لأن المعنى مفهوم، وهو إلْحاقُ {أبي يوسف} بايش؟ {بأبي حنيفة}، والعكس.
إذًا؛ إذا استوى المبتدأ والخبر في المعرفة، وَجَبَ أن يَبقى الخبر في مكانه ولا يجوز تقديمُه، إلَّا إذا كان هناك دليلٌ يُبَيِّن الخبر.
النكرة مَثَّلوا لها بقولهم: {أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو أَفْضَلُ مِن بَكْرٍ}.
{أَفْضَلُ}: نكرة في الموضعين، فإذا كنتَ تريد أن تقول: كلُّ مَن كان أَفْضَلَ مِن عمرٍو فهو أفضلُ مِن بَكْرٍ، فالترتيب: {أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو أَفْضَلُ مِن بَكْرٍ}، لو قَدَّمْتَ لَالْتَبَسَ المعنى، وكان كلُّ مَن كان أفضلَ مِن بَكْرٍ فهو أفضلُ مِن عمرٍو؛ وحينئذٍ يَلْتَبِس، فنقول: إذًا؛ يجب أن يبقى كلُّ واحد في مكانه.
المؤلف - رحمه الله - قال: «**أَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ**».
في مناقشة ولَّا ما في مناقشة؟ «**وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا**».
لماذا كان الأصل في الأخبار أن تؤخَّر؟
لأن المحكوم عليه تقدَّم على الحُكم.
قوله «**جَوَّزُوا التَّقْدِيمَ**»، الفاعل مَنْ؟
النحاة، والعرب.
«**إِذْ لَا ضَرَرَا**».
«**إِذْ**» بمعنى؟
يعني: حين لا ضرر.

.....
يَمتنع التقديم في أمور.
أولًا: إذا استوى المبتدأ والخبر، معرفةً أو نكرةً، بدون بيان؛ فإنه يَتعيَّن الترتيب.
إذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً، أو كلٌّ منهما نكرةً، بدون أن يُعرف المحكوم عليه من المحكوم به؛ فإنه يَتعيَّن الترتيب، أي: تقديمُ المبتدأ وتأخير الخبر، وضَرَبْنا لهذا أمثلة.
إذا تَساوَيا نكرةً.
قولنا: {أَفْضَلُ مِن زيدٍ أَفْضَلُ مِن عمرٍو} وايش معنى هذه العبارة؟
يعني: مَن كان أفضلَ مِن زيدٍ فهو أفضلُ من عمرٍو.
إذًا: أيُّهما أفضل؛ زيد ولَّا عمرو؟
أيُّهما أفضل؛ إذا قُلنا: مَن كان أفضلَ مِن زيدٍ فهو أفضلُ مِن عمرٍو؟
زيدٌ أفضلُ.
فلو قَلَبْنا تَغَيَّر المعنى.
إذا تَساوَيا معرفةً؛ مثاله؟
{ابنُ القَيِّم ابنُ تَيْميَّةَ}؛ هذا الترتيب الأصلي.
لماذا لا يجوز التقديم؟
هذا يَلْتَبِس؟
إذًا؛ يجوز أن أقول: {ابنُ تيمية ابنُ القيم}.
ما هو الذي لا يجوز إذا تَساويا عُرْفًا؟
{زيدٌ أخُوكَ}؛ هذا لا يجوز أن أقول: {أخُوكَ زيدٌ} وأنا أُريد أن أُخْبر عن زيد بأنه أخوك؛ لأنه يختلف المعنى.
ما الفرق بينهما في المعنى؟
يعني لو قُلْنا: {زيدٌ أخُوكَ} الآن أُريد أن أُبَيِّنَ نِسبةَ زيد إلى المخاطَب، فأقول: {زيدٌ أخُوكَ}.
أما إذا قلت: {أخُوكَ زيدٌ}، فأنا أُريد أن أُعَيِّن مَنْ أخوكَ، أنا أَعْرِف أنه له أخٌ في هذا المكان، لكن أُريد أن أُعَيِّن فأقول: {أخُوكَ زيدٌ}، فلو أننا قَدَّمْنا بعضَهم على بعض في غير الترتيبَ الأصلي الْتَبَسَ الأمرُ؛ ما ندري: هل هو يُريد أن يَعرف نِسبة هذا الرجل إليك، أو يريد أن يُعَيِّن مَنْ هو أخوكَ.

* * *

ثم قال:

كَـــذَا إِذَا مـــا الّـــفِعْلُ كَـــانَ الّـــخَبَرَا[532]

يعني: كذا يَمتنع تقديمُ الخبر إذا كان فِعْلًا.
مثل: {زيدٌ قامَ}، لا يجوز أن نُقدِّم {قامَ} على أن {زيدٌ} مبتدأ مؤخر، أما لو قَدَّمْتها على أن {زيدًا} فاعل، فهذا لا بأس به ولكنه ليس من هذا الباب.
قال: {زيدٌ قامَ}.
{زيدٌ}: مبتدأ، وجملة {قامَ}: الخبر؛ هنا هذا الترتيب.
لو قَدَّمْت {قامَ}، على أن {قامَ} هو الخبر المُقدَّم، و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخر، امتَنَع ذلك.
لكنْ لو قَدَّمْت {قامَ} على أنها فِعْل، و{زيدٌ}: فاعل، يجوز ولَّا ما يجوز؟ يجوز.
إذا قال قائل: ما الفرق بين أن أُقَدِّم {قامَ} على أنها خبر المبتدأ، وبين ما أُقَدِّم {قامَ} على أنها فِعل، وفاعِلُها {زيدٌ}؟
نقول: الفَرْق ظاهر؛ لأنك إذا قدمتَ {قامَ} على أنها خبر مقدَّم، فإنها تَتحمل ضميرًا؛ لأن {زيدٌ}: مبتدأ مؤخَّر، و{قامَ}: فاعل ماضٍ، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو، والجملة خبر المبتدأ، فيكون هنا الإسنادُ - إسنادُ القيام إلى {زيد} - كأنه صار مرتين، أَسْنَدْنا القيام إليه باعتباره خبرًا، وأسندنا القيام إليه باعتباره فاعلًا، أسندنا القيام إليه باعتباره مبتدأ و{قامَ}: خبر، وأسندنا إليه القيام باعتباره فاعلًا؛ وفَرْقٌ بين أن نُسْنِد القيام إليه مرتين أو مرة واحدة.

---

[532] «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، «ما» زائدة، «الفعل» اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها، والخبر محذوف أيضًا، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها، «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، «الخبرا» الخبر: خبر «كان» والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها مفسرة.

ويبدو لي أنها لم تَتخمَّر في رُءوسكم.
{زيدٌ قامَ}، ايش تُعرب {زيدٌ}؟
مبتدأ.
و{قامَ}: الجملة خبرٌ.
لا يجوز إذا أردتَ هذا التركيب، لا يجوز أن أُقَدِّم {قامَ} وأقول: {قامَ} فعل ماضٍ، وفيه فاعل مستتر جوازًا تقديره هو و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخر؛ لا يجوز، ليش؟
لأنه يَلْتَبِس لِكون {قامَ} فعل ماضٍ، و{زيدٌ} فاعل، أليس كذلك؟
بلى؛ يَلْتَبِس.
فإذا قال قائل: ولو الْتَبَسَ ما الذي يَضُرُّ؟ ما الذي يَضُرُّنا إذا جعلنا {زيدًا} فاعلًا لـ{قامَ}، أو جعلناه مبتدأً و{قامَ} الجملة خبرًا؛ ما الذي يَضُرُّ؟
قلنا: لا؛ بينهما فَرْقٌ، إذا جعلت {زيدًا} مبتدأً، والجملة {قامَ} خبره، أَسْنَدْتَ القيام إلى {زيد} كم؟
مرتين؛ مرةً باعتباره مبتدأً، ومرةً باعتباره فاعلًا، لكنْ إذا قلت: {قام زيدٌ}
؛ {قامَ}: فعل ماضٍ، و{زيدٌ}: فاعل، أَسْنَدْتَ إليه القيام مرةً واحدةً، فيكون بينهما فرقٌ.
ومِن هنا نعرف أن قول ابن مالك : «**كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا**» فيه تَسامُحٌ.
ويُعترض عليه: بأنَّ الفعلَ لا يكون خبرًا، وإنما يكون الخبرَ الجملةُ الفِعلية، فيكون في كلامه تَسامُح؛ لأن الفعل لا يمكن أن يكون خبرًا، بل الخبر جملة: إما فعلية، وإما اسمية.
فإذا قلت: {الرجلانِ قامَا}.
{الرجلانِ}: مبتدأ، و{قامَا}: فعل وفاعل، والجملة خبر المبتدأ.
هل يجوز في هذه الحال أن أُقَدِّم {قامَ}؟
نعم يجوز أن أُقَدِّم {قامَ}؛ لأنه لا يَلْتَبِس الآن المبتدأُ بالفاعل، فأقول: {قامَ} فعل وفاعل، و{الرجلانِ}: مبتدأ مؤخَّر؛ هذا إذا لم تكن على لغة {البراغيث}، أما إذا كانت على لغة {البراغيث}، فإنه لا يجوز التقديم لأنهم يُعرِبون {الرجلانِ} فاعلًا، وحينئذٍ يكون كقولنا {قامَ زيدٌ}، فلا يجوز التقديم.
لكنَّ المعروف أن المشهور مِن لغة العرب ما هي؟ البَرْغُوثِيَّة ولَّا غيرها؟
غير البرغوثية، إذًا؛ لا يَهُم.
فصار عندنا الآن مثالان؛ المثال الأول: {زيدٌ قامَ}، والمثال الثاني: {الرجلانِ قامَا}.
أيُّهما الذي يجوز فيه تقديم الخبر؟
الثاني، والأول لا يجوز لِالْتِبَاسِه بالفاعل، أما الثاني فيجوز لعدم التِباسِه.
س:
هذا على لغة {أَكَلُوني البراغيثُ}، على لغة هؤلاء يجوز، لكن العرب لا يُوافِقُونَهم على ذلك، العرب يقولون: {قامَ الرجلانِ}.
الآن هذا.... هذا المثال.....
أقول {زيدٌ} هذا وايش جابه ليك؟ تقول؟ {زيدٌ أَخُوكَ} كذا ولَّا لا؟ فأنا الآن أُخبر، أُخبر الآن عن نسبة زيد إليك.
الثاني: {أَخُوكَ زيدٌ}، عَلِمْتَ أن الخمسة هؤلاء فيهم أخٌ لك، ولكن ما أدري أيُّهم؛ الخمسة: واحد اسمه {محمد}، وواحد {بكر}، وواحد {خالد}، وواحد {عمرو}، وواحد {زيد}، فأقول: {مَنْ أَخُوكَ}، تقول: {أَخِي زيدٌ}؛ والفرق واضح.

* * *

يقول المؤلف:

أَوْ قَصِـــــدَ اسْـــــتِعْمَالُهُ مُنْحَصَـــــرَا[533]

س: «**مُنْحَصِرا**»؟
يجوز هذا وهذا، يجوز الوجهانِ.
إذا قُصد الحَصْر فإنه يجب الترتيب، مثاله: {إنَّما زيدٌ قائمٌ}، عندنا {زيدٌ}: مبتدأ، و{قائمٌ}: خبر.

[533] «أو» عاطفة، «قصد» فعل ماض مبني للمجهول، «استعماله» استعمال: نائب فاعل قصد، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه، «منحصرًا» حال من المضاف إليه، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه.

ما الذي حُصِر؟
{زيدٌ} حُصِر في القيام، كأني قلت: {ما زيدٌ إلا قائمٌ}، فهنا لا يجوز أن أُقَدِّم {قائمٌ} وأقول: {إنَّما قائمٌ زيدٌ}.
والفرق؛ إذا قلت: {إنَّما زيدٌ قائمٌ} فهذا يقتضي انْحِصار {زيد} في حال القيام، ولا يَمنع مشاركة غيره معه، {إنَّما زيدٌ قائمٌ} يعني: وعمرو وخالد وبكر... إلى آخره، لا يَمنع قيام غيره، لكن يَمنع أن يكون هو قاعدًا؛ لأني حَصَرْتُ، بأنه قائمٌ.
وإذا قلت: {إنَّما قائمٌ زيدٌ} أو {إنَّما القائمُ زيدٌ}، معناه: لا قائمَ غيرُه؛ بينهما فرق ولَّا ما بينهما فرق؟
بينهما فرق.
فأنتَ مثلًا إذا قلت: {إنما زيدٌ قائمٌ}، تُريد أن تَحْصُر {زيد} في القيام، فبدأتَ بالمبتدأ، وأخَّرتَ الخبرَ، لو أردتَ أن تُقدِّم الخبر في هذه الحال، قلنا: لا يجوز؛ لأنك إذا قدَّمْتَ الخبر يختلف المعنى.
فإذا قُصد الحَصْر، فإنه لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه يَختلف المعنى.
ولهذا قال:

أَوْ كَـــانَ مُسْـــنَدًا: لِـــذِي لَامِ ابْتِـــدَا[534]

«**أَوْ كَانَ**»، أي: الخبر.
«**مُسْنَدًا لِذِي**»، أي: للمبتدأ.
«**لِذِي لَامِ ابْتِدَا**»، أي: لمبتدأ فيه لامُ الابتداء، فإنه لا يجوز أن يُقدَّم الخبر.
إذا كان الخبر مسندًا لمبتدأ فيه لام الابتداء، فإنه لا يجوز تقديمُه.
مثاله: {لَزَيْدٌ قائِمٌ}، {اللام} هذه: لام الابتداء.
لا يجوز أن أقول: {قائمٌ لَزَيْد}، لماذا لا يجوز؟
لأن هذا تَناقُض؛ {اللام} لام الابتداء، والآن جَعَلْتَها متأخِّرةً، وهذا لا يجوز صِناعةً.
{لَزَيْدٌ قائمٌ} ايش؟ نقول: لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه يحصل تَناقُض، فإنَّ لَامَ الابتداء يَجِب أن تكون.
الآن أَعْرِب «بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا»؟
«إِيَّا»: ضمير منفصل، مفعول به لـ«عَوَّدَا».
هل يجوز تقديم الفاعل.....، أنت كوفي ولا بصري؟
كوفي.
مبتدأ....، السكون؟
مبني على الفتح...
لكن يحتاج..المفعول به؟
ما يحتاج، إذًا: الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «عَطِيَّةُ».
أين خبر «كَانَ» الذي جعل اسمها ضمير شأن؟
لا خبر، اسمها ضمير شأن.
أَيْنَ خبرُها؟
لا، ضمير الشأن.....
الجملة من المبتدأ والخبر خبر «كَانَ».
لو وَرَدَ من كلام العرب {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا} هل يمكن أن يُخَرَّج على.....؟
{كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا} يمكن؟
{آكِل} ليش جملة؟
{زيدٌ آكِلًا}.
لكن هل يُتَصَوَّر أن يُقدَّر ضميرُ الشأن في مِثْلِ هذا المثال؟
ممكن.
كيف يمكن؟
{زيدٌ آكِلًا}.

---

[534] «أو» عاطفة، «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر، «مسندًا» خبر كان، «لذي» جار ومجرور متعلق بمسند، وذي مضاف، و«لام» مضاف إليه، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه.

{كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا} هذه لا يمكن تَخْرِيجِها على ما قال المؤلف، ليش؟
لأنه ليس عندنا جملة يمكن أن نجعلها خبرًا عن ضمير الشأن، فيمكن يا جماعة.
إذًا: توجيه كلام ابن مالك يَنْصَبُّ على هذا البيت فقط.
س:
ما يَستجِيب، إذا جاء مِثْلُ هذا من كلام العرب فهو شاهِدٌ لقَوْلِ الكوفيين، وإلى الآن ما يوجد في الواقع، لكنْ أنا قلتُ: لَوْ جَاءَ.
هُمْ ما وَجَدُوا إلا هذا البيت الذي يمكن أن يُقدَّر فيه ضميرُ الشأن.
س:
ما يخطئ، لكنْ لو جاء من كلام العرب لكانَ حُجَّةً على البصريين.
* * *
سبق لنا المناقشة فيما سبق كله، ولا حاجة إلى إعادة المناقشة، نأخذ درسًا جديدًا:
من خصائص {كانَ} ما ذَكَرَهُ هنا، قال:

وَقَــدْ تُــزَادُ كَــانَ فِــي حَشْــوٍ: كَمَــا[535]

«**تُزَادُ كانَ**» فقط من بين أخواتها، وبهذا اللفظ فقط دون تَصَرُّفاتِها، يعني: لا تُزاد مضارِعًا، ولا تُزاد اسمَ فاعل، ولا اسمَ مفعول، وإنما تُزاد بهذا اللفظ «**كانَ**»، تُزاد في ايش؟
«**فِي حَشْوٍ**».
حَشْوُ الشيء: ما كان في باطنه، أي: بين أعلاه وأسفله، كحَشْوِ الفِراش.
وهذا يعني أنها تُزاد بين شيئَيْنِ متلازمَيْنِ كـ: المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والتعجُّب و{مَا}، وما أشبه ذلك، المهم: أن تُزاد بين شيئينِ متلازمينِ بهذه.... «**كانَ**».
«**وَقَدْ تُزَادُ**».
وعُلِمَ من قوله «**قَدْ تُزَادُ**» إلى آخره..: أن ليس ذلك كثيرًا.
ونَسِيتُم أن نُعْرِب البيت: «**قَدْ تُزَادُ**».
«**قَدْ**» للتقليل أو للتكثير؟
للتقليل، وهذه هي القاعدة: أنها إذا دخلت على الفعل المضارع فهي للتقليل، ومنه قولهم: {قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ}، {قَدْ يَجُودُ}.
لكنها تَرِدُ أحيانًا للتحقيق وهي داخلة على المضارع، مثل قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ)[الأحزاب: من الآية 18]، فهنا لا شك أنها للتحقيق، وليست للتقليل قَطْعًا، ولا للتَّرَدُّد، بل هي للتحقيق.
«**قَدْ تُزَادُ**» هنا: للتقليل.
«**وَقَدْ تُزَادُ كَانَ**»، كيف نعرب «**كانَ**»؟
نقول «**كَانَ**» هنا: نائب فاعل مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورها الحكاية.
«**فِي حَشْوٍ**»: جار ومجرور متعلق بـ«**تُزَادُ**».
* * *

كَــ: مَــا كَــانَ أَصَــحَّ عِلْــمَ مَــنْ تَقَــدَّمَا[536]

الكاف: حرف جر.
«**مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**»: مجرور بالكاف؛ كل الجملة، وعلامة جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
والدليل على ما قُلْنا من هذا الإعراب أن هذه الجملة نائِبةٌ مَنابَ المفرد؛ إذ أن المعنى: كهذا المثال.
«**كَـ: مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**»، أي: كهذا المثال.

---

[535] «وقد» حرف تقليل، «تزاد» فعل مضارع مبني للمجهول، «كان» قصد لفظه: نائب فاعل تزاد، «في حشو» جار ومجرور متعلق بتزاد، «كما» الكاف جارة لقول محذوف «ما» تعجبية، وهى نكرة تامة مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب .
[536] «كان» زائدة، «أصح» فعل ماض فعل تعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على ما التعجبية، «علم» مفعول به لأصح، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وعلم مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه، «تقدما» تقدم: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

أما إعراب الجملة تفصيلًا:
فـ«**مَا**»: تعجبية، وهي مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.
«**كَانَ**»: فعلٌ زائِد، ولا نَقُلْ للماضي؛ لأنها مَسْلُوبة المعنى والزمان.
«**أَصَحَّ**»: فعل تعجُّب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعلُه مستتر وجوبًا تقديرُه {هو}، وهذا أحدُ المواضع المُسْتَثْناة مما تقديره {هو}؛ أن يكون المستتر فيه وجوبًا، وإنَّما كان مستترًا وجوبًا في فعل التعجب لأنه جارٍ مجرى المَثَل، والأمثالُ لا تُغَيَّر.
و«**عِلْمَ**»: مفعول «**أَصَحَّ**» منصوب بفتحة ظاهرة، و«**عِلْمَ**»: مضاف، و«**مَنْ**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
و«**تَقَدَّمَا**»: فعل ماضٍ، و«**الألف**» للإطلاق، وفاعلُه مستتر جوازًا تقديره {هو} يعود على «**مَنْ**»، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
إذًا؛ هذا البيت فيه بيانُ حُكْمٍ من أحكام «**كانَ**»؛ وهي أنها تُزاد بين شيئينِ متلازمينِ، وإذا زِيدَتْ فليس لها عملٌ وليس لها معنًى لأنها زائدة؛ هذه من خَصائِصها.

* * *

وَيَحْـــذِفُونَها وَيُبْقُـــونَ الْـــخَبَرْ[537]

هذه الخصيصة الثانية: أنها تُحذف ويبقى خبرها.
وهذا على قسمين: كثيرٌ، وقليل.
فالكثيرُ يكون:

وَبَعْـــدَ إِنْ وَلَـــوْ كَثِيـــرًا ذَا اشْـــتَهَرْ[538]

أولًا قوله «**وَيَحْذِفُونَهَا**»: الواو تعود على العرب؛ لأنهم هم الذين يَصُوغُونَ الكلامَ، أما النحويون فإنهم بمنزلة...؛ ينظرون تراكيبَ الكلام لكنْ لا يحكمون على العرب.
فالواو في قوله «**يَحْذِفُونَهَا**» يعود على مَنْ؟ على العَرَب.
«**وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ**»، أي: خبرها.
«**وَبَعْدَ إِنْ**» الشرطية «**وَلَوْ**» الشرطية «**كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ**».
أما الشطر الأول فإعرابه واضح.
الشطر الثاني: «**بَعْدَ إِنْ وَلَوْ**».
«**بَعْدَ**»: ظرف مكان منصوب على الظرفية وعلامة نصبه فتحُة على آخره، وهو متعلِّق بـ«**اشْتَهَرَ**» المتأخِّر.
و«**بَعْدَ**»: مضاف، و«**إِنْ**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
«**إِنْ**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.
هذا غلط؛ «**إِنْ**»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية، «**وَلَوْ**» معطوفة على «**إِنْ**».
و«**كَثِيرًا**»: صفة لمصدر محذوف، وعاملُه قوله: «**اشْتَهَرَ**»، يعني: اشتهر اشتهارًا كثيرًا.
و«**ذَا**»: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع؛ لأنه اسم إشارة، و«**اشْتَهَرَ**» فعل ماضٍ والجملة خبر المبتدأ.
يقول : إنَّ العرب يَحذِفون «**كانَ**»، ويُبقون خبرَها؛ شوف «**يَحْذِفُونَهَا**»، يَحذِفون «**كانَ**» لا غيرَها، ويُبقون الخبر، فتُحذف هي والاسم، وهذا بعدَ «**إِنْ، وَلَوْ**» كثيرًا.
ومنه قولهم:

النَّـــاسُ مَجْزِيُّـــونَ بِأَعْمَـــــالِهِمْ إِنْ خَيْـرًا فَخَيْـرٌ، وَإِنْ شَـرًّا فَشَـرْ[539]

---

[537] «يحذفونها» فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، وها العائد على كان: مفعول به، «ويبقون» الواو حرف عطف، يبقون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، «الخبر» مفعول به ليبقون .
[538] «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي، وبعد مضاف، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه، «ولو» معطوف على إن، «كثيرًا» حال من الضمير المستتر في اشتهر، «ذا» اسم إشارة مبتدأ، «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
[539]

أي: إنْ كانت أعمالُهم خيرًا فجزاؤُهم خيرٌ، وإن كانت أعمالُهم شرًّا فجزاؤُهم شرٌّ.
وعُلِمَ من قوله «**يَحْذِفُونَهَا**»: أنهم لا يحذفون المضارع، ولكنْ هذا ليس بصحيح.
والصحيح أنه يجوز حذفُها ولو بلفظ المضارع، ومنه قوله تعالى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[النساء: من الآية 171]، ومنه قوله تعالى:(وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ)[التغابن: من الآية 16]؛ وإنْ كان هذه ليست كالأول لجواز أن يكون (خَيْرًا) مفعول به.
أما الأولى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)، التقدير: {يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ}، وهذه كما عَلِمْتُمْ {كانَ} بلفظ المضارع حُذِفت مع اسمها وبَقِي خبرُها في أفصح كلامٍ على وجه الأرض؛ وهو كلام الله Y.

* * *

يقول ثالثًا:

وَبَعْدَ {أَنْ} تَعْوِيضُ {مَا} عَنْهَا ارْتُكِبْ[540]

كذلك أيضًا تُحذف «**كانَ**» ويَبقى اسمُها وخبرُها، ولكنْ يعوَّض عنها «**مَا**»، مع بقاء الاسم والخبر.
والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة التي قبلها: أن هناك يحذفونها مع اسمها، أما هنا فيحذفونها وحدَها ثم بعد ذلك يعوِّضون عنها «**مَا**» ويُبقون الخبرَ.
«**وَبَعْدَ {أَنْ} تَعْوِيضُ {مَا} عَنْهَا ارْتُكِبْ**»، نُعْرِبُ البيتَ:
«**بَعْدَ أَنْ**».
«**بَعْدَ**»: ظرف مكان وهو مضاف، و«**أَنْ**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، صحيح؟
اعلموا أنه لا يمكن أن يضاف إلى الحرف إطلاقًا أبدًا.
إذنْ؛ نقول: «**بَعْدَ**» مضاف، و«**أَنْ**»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
«**تَعْوِيضُ**»: مبتدأ، وهو مضاف، و«**مَا**»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر؛ صحيح أيضًا؟
صحيح، صحيح أنه غير صحيح.
«**تَعْوِيضُ**»: مضاف، و«**مَا**»: مضاف إليه مبني على السكون مجرور وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
«**عَنْهَا**»: جار ومجرور متعلق بـ«**ارْتُكِبْ**»، و«**ارْتُكِبْ**»: الجملة خبر «**تَعْوِيضُ**».

* * *

كَمِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ[541]

«**كَمِثْلِ**»: الكاف حرف جر، و«**مِثْلِ**»: اسم مجرور بالكاف؛ وهو مضاف، و«**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
أما الإعراب فيكون:
«**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**»....كيف النحويين- رحمهم الله – كيف يتوصلون إلى تطبيق قواعدهم ولو على وجه....
«**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**»، الجملة أصلها: {اقْتَرِبْ لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا}.
وعلى هذه فقدَّمُوا العِلَّة قَبْلَ المعلول، يكون دلالة تقديم العلة قبل المعلول، أنا قلت: «**اقْتَرِبْ**» يعني: اقْتَرِبْ مِنِّي، أنا أردتُ أن تكونَ صاحِبِي، لماذا؟
لأَنْ كُنْتَ ذَا بَرٍّ، لأَنْ كنتَ بَرًّا، اقْتَرِبْ مِنِّي.
فالآن لو أمامنا سبورة نكتُبُ المثالَ، نقول أصله ايش؟ اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا.
{اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا} فماذا صَنَعْنَا؟

---

[540] «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتي، وبعد مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه، «تعويض» مبتدأ، وتعويض مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض، «ارتكب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تعويض، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

[541] «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، «أما» هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة، «أنت» اسم كان المحذوفة، «برًّا» خبر كان المحذوفة، «فاقترب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

قالوا: قدَّمْنا العلةَ فصار ايش؟ {لأَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ}، ولَمَّا كانت العلة.... في تَرَتُّب جزاءِهِ عليه حَسُنَ أن يَقترِن بالفعل، فصار: {لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، عَرَفْتُمْ.
..... {لِأَنْ كُنْتَ}؟
قالوا: حَذَفْنا اللام؛ لام العِلَّة، فصار التقدير: {أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، ثم حَذَفْنا {كانَ}، لَمَّا حَذَفْناها فَصَلْنا الضميرَ {لِأَنْ كُنْتَ}، لماذا فَصَلْناه؟
لأن الضمير المتَّصِل لا يمكن أن يُؤْتَى به وحدَه، ففَصَلْناه، فصار التقدير: {أَنْ أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، أَتَيْنا بـ{مَا}، صارت: {أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، ثم أَدْغَمْنا {أَنْ} بـ{مَا}، فصارت:{.....}.
ذكر المؤلف في آخر باب «**كَانَ**»: خصائص «**كانَ**».
فذكر أنها «**تُزَادُ فِي حَشْوٍ**»، فما المراد بالـ«**حَشْوٍ**»؟
معنى الـ«**حَشْوٍ**»؟
وايش معنى: «**تُزَادُ فِي حَشْوٍ**»؟
هي زائدة؟
عندك المثال الذي مَثَّل به المؤلف؟
هل يُشترط أن تكون بلفظِ الماضي؟
مِن أين أخذتَها من كلام ابن مالك؟
«**وَقَدْ تُزَادُ كَانَ**»، وهي بلفظ الماضي.
لا، هي تُزاد قليلًا بلفظ المضارع، كقول أمِّ عَقيل وهي تُرَقِّصُ ولدَها الصغير، تقول:

أَنْـــــتَ تَكُـــــونُ مَاجِـــــدٌ نَبِيَـــــلُ

فـ«ماجدٌ» هنا: بالرفع، بناءً على أنَّ «تَكُونُ» زائدة؛ لأنها لو لم تكن زائدة لكان الصواب: «ماجِدًا نَبِيلًا».
تقول:

أَنْـــــتَ تَكُـــــونُ مَاجِـــــدٌ نَبِيـــــلُ إِذَا تَهُـــــبُّ شَـــــمْأَلٌ بَلِيـــــلُ

«الشَّمْأَل»: الشِّمال وهي دارِجة، «بَلِيل» يعني:.....
على كل حال إذًا هي «**تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ**» بلفظ الماضي، وقد تُزاد بلفظ المضارع قليلًا.
من خصائِصها أيضًا حذفُها وإبقاءُ الخبر؛ مثالها؟
مَرْجِعُك ضميرُ {كانَ}؟

النَّـــاسُ مَجْزِيُّـــونَ بِأَعْمَـــــالِهِمْ إِنْ خَيْـرًا فَخَيْـرٌ، وَإِنْ شَـرًّا فَشَـرْ[542]

والتقدير؟
وهل تحذف في غير «**إِنْ**»؟

مثاله؟

في حديث الواهبة نفسها، ايش قال للرجل الذي... قال: $الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ#[543]، يعني: ولو كان المُلْتَمَس خاتمًا من حديد.
هل تُحذف في غير لفظ الماضي وفي غير هذين الموضعين؟
نعم، في قول الله تعالى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[النساء: من الآية 171]، التقدير: {يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ} صحيح؟
نعم.
هل ما ذكرناه الآن أنها تُحذف بلفظ المضارع في غير الموضع الذي بعد «**لَوْ، وأَنْ**»، هل يخالف ما ذكره ابن مالك؟
يخالف ما ذكره ابن مالك؟
كيف ذلك؟
وقوله: «**بَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ**»، يعني: اشْتَهَرَ بعد «**إِنْ**» و«**لَوْ**»....، وبعد غيرهما غير مشهور.

542
543

.....
ما هي؟
أن تُحذف ويُعَوَّض عنها «**مَا**».
تُحذف وحدَها، ولَّا مع اسمها؟
وحدَها، ويُعَوَّض عنها «**مَا**».
المثال؟
قوله: «**أَمَّا أَنْتَ**».
أصل هذا؟

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تَــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ[544]

يعني: ولو.....
يعني كأنه قال: أَبَا خُرَاشَةَ! فَخَرْتَ عليَّ وتَعَلَّيْتَ عليَّ لأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ، وأنا أكثرُ منكَ نَفَرًا، «قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ»، يعني: السِّنينَ والجَدْب.
هل أنت معصوم لا تُخطئ؟.....
على كل حال: لا تظنوا أن قوله «فإِنَّ قَوْمِيَ»، هي متعلِّق «أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ»، بل متعلِّقة محذوفٌ، أي: {فَخَرْتَ بِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ}، فماذا عَمِلْنا بعد ذلك؟
أولًا: حَذَفْنا {فَخَرْتَ}، الشاعر حَذَفَها؛ هذه واحدة.
واللام؟
حَذَفْنا {اللامَ} و{كان}؟
فبقي اسمُها المتَّصل؟
لا، بقي المتَّصل مُنْفَصِلًا، يعني: صار المتَّصلُ منفصِلًا، لماذا؟
لأنَّ عاملَه حُذِف فانْفَصَل، وعوَّضْنا عنها {مَا}.
ابنُ مالك قال: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ».
أصلها: {اقْتَرِبْ لِأَنْ كُنْتَ بَرًّا}، فقدَّمْنا {لأَنْ كُنْتَ بَرًّا}، وحذَفْنا {اللام}، وحذَفْنا {كان}، وعوَّضْنا عنها {مَا}، وفَصَلْنا الضمير المتَّصل، فالنتيجة بعد هذه العمليات: «**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا**».
لو قال قائل: لماذا لا نجعل «**أَمَّا**» شرطيةً «**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**»، بدليل رَبْطِ الجواب بالفاء؛ سواء في مثال ابن مالك أو في الشاهد؟
نعم... أنا أقول {كانَ} محذوف، وأقول «**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا**»: {أَمَّا كُنْتَ بَرًّا}.
يقولون: {أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}.
س:
لا، توجد؛ (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)(الضحى:9).

س: هو التعليل «أَمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ»، {أَمَّا كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}.
لكنَّ الظاهر لي أن السبب في أنهم لم يَحْمِلونها على ذلك: أنه لا يمكن حذفُ {أَنْ} المصدرية مع {كانَ}، وعلى هذا التقدير إنْ جاءَني {أَمَّا} تفصيلية أو شرطية، صار لازمٌ أن أقول: {أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، وكأَنَّ {أَنْ} المصدرية لا تُحذف، ولذلك عَدَلُوا عن هذا، وإلا لو أَمْكَنَ لكان هذا أسهل {أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، «أَمَّا أَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ».
إذا أحد من العلماء ذهب أنها شرطية فعلى القاعدة: نأخذ بالأسهل.
على كل حال؛ إذا كان أحد ذهب إلى ذلك أنها شرطية فهذا أحسن بلا شك، يعني: أقرب من هذه العمليات الثلاثة أو الأربعة.
المهم: إن هذه عملية سهلة {أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ}، والمقابل: {وَأَمَّا أَنْ لَمْ تَكُنْ بَرًّا فَلَا تَقْتَرِبْ}، وتكون الفاء هنا واقعةٌ في جواب الشرط.

544

أما عند الذين يقولون إنها مُعوَّضة عن {كانَ}، فيكون {الفاء} جاءت هنا؛ لأن العِلة تُشبه الشرطَ، فلما أَشْبَهَتِ العلةُ الشرطَ جاز أن يكون في جوابِها الفاءُ، وهذه أيضًا علة تُضْعِف التقدير الذي ذَكَره أن {مَا} عِوَضٌ عن {كانَ}.

* * *

الخَصِيصة الرابعة:

وَمِـــنْ مُضَـــارِعٍ لِكَـــانَ مُنْـــجَزِمْ[545]

تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفٌ مَـا الْتُـزِمْ[546]

الإعراب:

«**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ**».

«**مِنْ مُضَارِعٍ**»: جار ومجرور متعلق بقوله «**تُحْذَفُ**».

وقوله «**لِكَانَ**»: «**اللام**» حرف جر، و«**كَانَ**»: اسم مجرور باللام لِقَصْدِ لفظِه، والمعنى: ومِنْ مضارِعٍ لها باللَّفْظِ.

وقوله «**مُنْجَزِمْ**»: صفة للمضارع، لكنه لم يُحَرَّك بالكَسْر من أجل استقامة البيت، وأصلُها: «**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٍ**».

«**تُحْذَفُ نُونٌ**».

ولما كانَ قولُه «**تُحْذَفُ نُونٌ**» يحتملُ الوجوبَ، اسْتَدْرَكَ فقالَ: «**وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**».

«**هُوَ حَذْفٌ**»، «**هُوَ**»: مبتدأ، و«**حَذْفٌ**»: خبره.

و«**مَا**»: نافية، و«**الْتُزِمْ**»: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، أي: هذا الحذفُ لم يُلْتزم، لكنه موجودٌ.

نرجع إلى شرح البيت:

«**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ**».

خرج به {كانَ} التي بلفظ الماضي، وخرج به {كُنْ} التي بلفظ الأمر، وبقي المضارع الذي أشار إليه ابن مالك.

اشترط ابن مالك أن يكون مجزومًا، فلا تُحذف نون المرفوع ولو بلفظ المضارع.

ويُشترط أيضًا أن لا يَلِيَهُ ساكنٌ، فإن وَلِيَهُ ساكنٌ لم يُحذف، بل لا بد أن يَلِيَهُ متحرِّكٌ.

مثال ذلك قوله تعالى: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[النحل:120]؛ (لَمْ يَكُ).

وفي آية أخرى: (وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[البقرة: من الآية135].

وفي آية ثالثة قال زكريَّا: (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)[مريم: من الآية 4].

وقالتْ مريمُ: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[مريم: من الآية 20].

فلما جاء القرآن بحذف النون وإبقائِها عُلِمَ أنَّ حذفَها ليس بواجبٍ، ولكنه جائز.

وهل هو جائز مع ترجيح أو على السَّواء؟

الظاهر أنه جائز على السَّواء، وأنه لا يترجَّح الحذفُ على الإبقاء، ولا الإبقاءُ على الحذف.

إذا لم تكنْ مجزومةً لا تُحذف نونُها، فلا يقال في قولك {يَكونُ زيدٌ قائِمًا}: {يَكُ زيدٌ قائِمًا}، لماذا؟

لأنها غير مجزومة.

اشترَطْنا أن لا يَلِيَها ساكنٌ، فإنْ وَلِيَهَا ساكنٌ لم تُحذف، مثل: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)[البينة: من الآية 1].

لو كان في غير القرآن، وقال قائل: {لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا}، فإنه لا يجوز؛ لأنه يَلِيَها[547] ساكنٌ، وهذا الشرطُ فيه خلاف؛ فمنهم من أجازَهُ وقال: يجوز أن تقول {لَمْ يَكُ الرجلُ قائِمًا}.

قوله «**مُنْجَزِمْ**»، هل يُشترط أن يكون الجزم بـ{لَمْ}، أو بـ{لَمْ} أو غيرها؟

لا يشترط أنَّ يكون الجزم بـ{لَمْ}، بل يكون بـ{لَمْ}، وبـ{لَا}، وبـ{إِنْ}، فتقول مثلًا: {إِنْ يَكُنْ زيدٌ قائِمًا حَصَلَ كَذا وكَذا}، وتقول: {إِنْ يَكُ زيدٌ قائِمًا حَصَلَ كَذا وكَذا}؛ فلا فرق بين {لَمْ }وغيرها.

كذلك أيضًا {لَا} الناهية، لو قلت: {لَا تَكُنْ مُهْمِلًا}، يجوز: {لَا تَكُ مُهْمِلًا}؛ حَذْفُ النون لأنها مجزومةٌ بـ{لَا}؛ وهو حذف.....، والله أعلم.

---

[545] «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله، «تحذف» الآتي، «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع، «منجزم» صفة ثانية لمضارع .

[546] «تحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، «نون» نائب فاعل تحذف، «وهو» مبتدأ، «حذف» خبر المبتدأ، «ما» نافية، «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف، وتقدير البيت: وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان، وهو حذف لم تلتزمه العرب، يريد أنه جائز لا واجب.

[547] نَطَقَها الشيخُ بفتح الياء وهي في موضع رفع.

س: لام الأمر؟
مثلُها، ولكنْ لو قال قائل: ما هي العِلة في الحذف؟ لا بد أن نفهم لماذا نَحذف؟
العلةُ في ذلك هو: التخفيف، تُحذف تخفيفًا.
س: يجوز حذف النون إذا كان بعدها متحرك.....
هذا ما يمكن، الظاهر أنه ما وَرَدَ، {إِنْ يَكُهُ} ما ورد؛ لأنه ضمير.
س:
مبتدأ، ما هو مستتر، (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)[مريم: من الآية 4].
ومريمُ قالتْ: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[مريم: من الآية 20].
..... فكأن قوله «**تُحْذَفُ نُونٌ**» مستثنًى، ما هو تقديم، لو قال مثلًا: {وَاحْذِفْ أَوْ أَبْقِ نُونَ لَمْ يَكُنْ}، قلنا: التقديم يدل على الترجيح.
إذا كان معمولُ الخبر غيرَ ظرف ولا جار ومجرور.... يلي {كانَ}، فإننا نوي فيها ضمير الشأن: {كانَ طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}.
إذًا: أين ضمير الشأن... في غير المثال الذي قلت؛ الذي قلت لا يمكن... ضمير الشأن؛ لأن الخبر.... هذا لا يُتَصَوَّر إلا إذا كان الخبر جملة، كالبيت الذي ذكره.

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[548]

أين معمولُ الخبر؟
«إِيَّاهُمْ».
وَلِيَ «كانَ» ولَّا لا؟
وَلِيَ «كانَ»، «كَانَ إِيَّاهُمْ»؛ فنجعل بينها وبين «كَانَ» ضميرَ شأن.....
والتقدير؟
بما كان هو عَطِيَّة.
وَلِيَ «كانَ» ولَّا لا؟
وَلِيَ «كانَ»، «كانَ إِيَّاهُمْ» فنجعل بينها وبين «كانَ» ضمير شأن.
والتقدير؟
بما كان هو عَطِيَّة، يعني: بما كان هو إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا.
هل هناك وجهٌ آخر في البيت؟
الآن عَرَفْنا أن في هذا التوقيت أن تجعل ضمير الشأن، هل هناك وجه آخر؟
على القاعدة ..... وهي؟
ما كان أسهل .....
ما هو العَطاء الأسهل؟
أنه ايش؟
قُلْ ما هو الأسهل، الآن أَعْطِنَا الأسهلَ؟
يجوز أن يَلِيَ معمولُ الخبر العاملَ، صحيح: $مَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا#[549].. نحن.
{مررتُ بزيدٍ كانَ الفاضِلَ}، هل هي زائدة الآن؟
عاملة.
و{الفاضلَ}؟
خبرها.
واسمها؟
مستتر؛ {كانَ هُوَ الفاضِلَ}.

548

549

{مررتُ بزيدٍ كانَ الفاضلِ}؟
هذه زائدة.
و{الفاضلِ}؟
صفة لـ{زيدٍ}.
هل تُزاد {كانَ} بلفظ المضارع؟
لأنه قال «**تُزَادُ كانَ**»، والصحيح أنها تُزاد.
هل لكَ أن تعطيَنا شاهدًا؟
يقول ابن مالك: «**وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ**»، ما الذي يحذفون؟
يحذفون {كانَ}، واسمَها.
مِثْل؟
«**يَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ**»؟

النَّـــاسُ مَجْزِيُّـــونَ بِأَعْمَـــــالِهِمْ إِنْ خَيْـرًا فَخَيْـرٌ، وَإِنْ شَـرًّا فَشَـرْ[550]

وايش المحذوف الآن؟
المحذوف {كان}...
وايش التقدير؟
إنْ كان عملُه خيرًا فجزاؤه خيرٌ.
لماذا لا تأتي بحديث عن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أحسن من هذا وأَشْهَد وأوضح؟
$الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ#[551]، ولو كان المُلْتَمَسُ خاتَمًا مِن حديدٍ.
هل تُحذف بغير لفظ الماضي؟
مثل؟
كقوله تعالى: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[النساء: من الآية 171].
يعني: يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ.
ما معنى قوله: «**وَبَعْدَ {أَنْ} تَعْويضُ {مَا} عَنْهَا ارْتُكِبْ**»؟
مثل؟
ومن كلام العرب؟
لا، هذا من كلام ابن مالك، ما يحتج به،... لَمْ تَأْكُلْهُمْ، وهم...، لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ
ذكرتَ أنتَ البارحة أنَّ مِنَ العلماء مَنْ قال: إن {أمَّا} شرطية، وارْتَحْتُ أنا لهذا القول، ولكنْ أرجو أن تُتْحِفَنا به؟
..... لو قال..... وصار التقدير: إِنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَا تَأْكُلُهُمُ.
الآن نريد.....، أما أنا أرى أن هذا جيد.
أَعْرِبْ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»؟
«أَمَّا» مكونة من «أَنْ» المصدرية، و«مَا» الواقعة عِوَضًا...
«أَنْ»: مصدرية؛ حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
«كان»: «ما» عوضًا عن «كان» المحذوفة، و«كان» تَرفع الاسم ويسمى اسمَها وتنصب الخبر ويسمى خبرَها.
و«أنتَ»: ضمير منفصل، وهو الحقيقة متصل بـ«كان».
لا، ما عندك «كان»، ما في «كان»؟
المحذوفة.
إذًا؛ «أنتَ» ضمير منفصل عِوَضٌ عن الضمير المتصل في «كان».
«أنتَ»: ضمير منفصل مبني على الفتح، جميعًا.
..... ضمير ولَّا مثل ما قال مصدرية؟
«أن»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع اسم «كان» المحذوفة؛ هكذا نقول، و«التاء» حرف....

550

551

«ذا»: خبر «كان» منصوب بها.....، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«نَفَرٍ»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
«فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ....»؟
الآن وايش «أن» هذه مصدرية، وايش أصلها؟
..... كيف التركيب، يعني: كيف تركيب الجملة..... قبل أن نحذف «كان»؟
تركيب الجملة قبل التصرُّف فيها بحذف «كان»...
«أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ».
«أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَاقْتَرِبْ».....
«لِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَاقْتَرِبْ» لام التعليل.
هذه اللام التي للتَّعليل، أين المتعلَّق؟
أين مُتَعَلَّقُها؟
لأن اللام حرف جر، لام التعليل حرف جر، فهي.....

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تَــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ[552]

التقدير؟.....
افْتَخَرْتَ لِأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ افتخرتَ عَلَيَّ، أي: فَخَرْتَ عَلَيَّ، فالآن يعني: هذا التركيب تحليله إلى هذا التحليل البعيد الذي ما أظن - والله أعلم - أن الشَّاعر أراده، لكن هكذا.....
«أَنْ»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع اسم «كانَ» المحذوفة.
{أنتَ، وأنتِ، وأَنْتُمَا، وأَنْتُمْ، وأَنْتُنَّ}.
أصلُها حرفُ مصدرٍ، زائدةٌ، مُخَفَّفة من الثَّقيلة، لكنْ إذا جاءت في الضمائر المنفصلة، يقولون الإعراب: إنما هو على «أنْ» فقط، و«التاء»: حرف دال على الخِطاب، أو على المثنى أو على الجمع.
قوله:
«**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ**» وايش معناه؟
هات مثال من القرآن للحذف والإثبات؟
هذا حذف.
والإثبات؟
هل يجوز أن...؟
قول زكريَّا: (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا)[مريم: من الآية 4].
هذا مثل: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[مريم: من الآية 20] بالضبط.
هل يجوز حذف النون في الأمر؟
حذف النون في الأمر؛ يجوز أو لا؟
لا.
لو أَقُول: {كُ زيدًا}، يعني: كُنْ زيدًا، {كُ فاهمًا}؟
والماضي؟ إذا جُزِم الماضي.
إذا قلت: {إِنْ قامَ زَيدٌ قُمْتُ} فعل ماضي مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط.
صحيح، خاص بالمضارع.
..... إذا كان ضميرًا... ضمير متصل، فإنه ضمير نصب متصل فإنه لا يحذف، مثل قول الرسول - عليه الصلاة والسلام - في ابن صَيَّادٍ: $إِنْ يَكُنْهُ فَلَمْ تُسَلَّطْ عَلَيْهِ#[553]، والله أعلم.

* * *

552

553

فَصْلٌ
فِي:(مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنَّ) الْمُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

هذه الأدوات حروفٌ، و«**كَانَ وَأَخَوَاتُهَا**» أفعالٌ، فبدأ بالأفعال لأن الفعل أَشْرَفُ من الحرف؛ إِذْ أنَّ الفعل هو الأصلُ في العمل، والفعلُ يدل على معنًى في نفسه، والحرفُ لا يدل إلا على معنًى في غيرِهِ، فلِهذا قَدَّمَ النَّواسِخَ الفِعْلِيَّة على النَّواسِخِ الحَرْفِيَّة.

في: «**مَا، ولَا، ولَاتَ، وإِنَّ**» أربع أدوات، وكل واحدة تختلف عن الأخرى في شروطها.

* * *

قال:

إِعْمَـــالَ لَـــيْسَ أعْمِلَـــتْ مَـــا دُونَ إِنْ[554]

«**إِعْمَالَ**» هذه: مصدر مبين للنوع وعامِلُه «**أُعْمِلَتْ**»، وهو مضاف إلى «**لَيْسَ**».

وقوله «**أُعْمِلَتْ مَا**».

«**مَا**» هذه: نائب فاعل لـ«**أُعْمِلَتْ**»، وتقدير الكلام على التركيب الأصلي: أُعْمِلَتْ «**مَا**» إِعْمَالَ «**لَيْسَ**».

وكما سمعتم الآن، وقرأتم؛ أن «**أُعْمِلَ**»: فعل مبني للمجهول، أو مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، فمَنِ الذي أَعْمَلَها هذا الإعمال؟ الذي أَعْمَلَهَا العربُ.

وابن مالك لم يَصُغْ هذا الفعل صيغةَ الْمُجَمع عليه، فقال: «**أُعْمِلَتْ**»، يعني: أَعْمَلَهَا ناسٌ، فمَنِ الذين أَعْمَلُوها؟ أَعْمَلَهَا الحِجازِيُّون دون التَّمِيمِيِّينَ؛ التَّمِيمِيِّين[555] لم يُعْمِلُوها، أَهْمَلُوها؛ لأن الأصل عندهم أن الحروف لا تَعْمل إلا ما كان خاصًّا، هذه القاعدة، الحرف لا يَعمل إلا الحرف المُخْتَص.

ولهذا {هَلْ}: حرف استفهام لا تَعمل؛ لأنها مشتَرَكة بين الأسماء والأفعال، لكنْ {إِلَى}، و{مِنْ}، و{عَلَى}، و{لَمْ}، و{إِنْ الشَرْطِيَّة} تَعْمَلْ؛ لأن {لَمْ، وإِنْ الشرطية} مختصة بالأفعال، و{إِلَى، وعَلَى} مُخْتَصَّة بالأسماء.

فالقاعدة: أن الحرف إذا كان مُشْتَرَكًا بين الأسماء والأفعال لا يَعْمَل؛ هذه قاعدة، وهي غالِبِيَّة، ما هي مُضْطَرِدة في كل حال.

فإذًا: الذين أَعْمَلُوا {مَا} إعمال {لَيْسَ} هم الحِجَازِيُّون، وبِلُغَتِهِمْ جاء القرآنُ؛ قال الله تبارك وتعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)[يوسف: من الآية 31].

وبنو تَمِيم قبل توحِيد القرآن على حرفٍ واحد يقرءون: (مَا هَذَا بَشَرٌ) قبل أنْ يُوَحِّدَهُ الصحابةُ على حرفٍ واحدٍ، أمَّا بعد توحِيدِه فيَجب أن يُقرأ بما وَحَّدَهُ عليه الصحابةُ.

وهنا بيت....، يقول فيه:

وَمُهَفْهَفِ الْأَعْطَافِ، قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ[556]

إلى أي قبيلة ينتمي هذا الحبيب «مُهَفْهَف الأَعْطَاف»؟

تَمِيم؛ لأنه قال: «مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ»، وهذه اللغة خاصة بتَمِيم، ولو كان حِجازيًّا لَقَالَ: «مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامًا».

لكنْ يُشترط لِإِعْمَالِ «**مَا**» عَمَلَ «**لَيْسَ**»: أن تكون غيرَ مُقْتَرِنَةً بـ«**إِنْ**»، ولهذا قال ابن مالك: «**دُونَ إِنْ**»، فإن اقترنَتْ بـ«**إِنْ**» لم تعمل، والمراد بـ«**إِنْ**» هنا: «**إِنْ**» الزائدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

بَنِـــي غُدَانَـــةَ! مَـــا إِنْ أَنْـــتُمُ ذَهَـــبٌ وَلَا صَـرِيفٌ، وَلَكِـنْ أَنْـتُمُ الْخَـزفُ[557]

هذا مدح أو هجاء؟

هجاء؛ «الخَزَف»: من الطين، و«الذَّهَب» معروف، و«الصَّرِيف»: الفِضَّة، فيقول: أنتم ما لكم أصلٌ، مَعْدَنُكُم رَدِيء من الخَزَف، وليس يُريد أن يُبيِّن للناس أنَّ أصلَ بني آدم من طِينٍ، لو كان كذلك لكان....

---

[554] «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتي، وإعمال مضاف ، و«ليس» قُصِدَ لفظُه: مضاف إليه ، «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث ، «ما» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت ، «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضاف، وقوله «إن» قصد لفظه:مضاف إليه .

[555] التميميين : هكذا قالها الشيخ ولعل الأصح «التميميون» والله تعالى أعلى وأعلم .

[556]

[557]

هنا لم يُعْمِلْها، لماذا؟
لَأنها اقتَرَنت بـ«**إِنْ**» الزائدة.
لو قلت: {مَا زيدٌ قائِمًا} صح؟
نعم.
{مَا إِنْ زيدٌ قائِمًا}؟
هذا خطأ، لماذا؟
لأنها اقتَرَنت بها «إِنْ» الزائدة، وإذا اقتَرَنت بها «**إِنْ**» الزائدة بَطَل عَمَلُها، ولهذا قال ابن مالك: «**دُونَ إِنْ**».

* * *

الشرط الثاني قوله:

مَــعَ بَقَــا النَّفْــيِ، وَتَرْتِيــبٍ زُكِــنْ[558]

«**مَعَ**»: ظرف مكان منصوبٌ على الظرفية، وربما قيل فيه {مَعْ} لكنه قليل، كما قال ابن مالك:
ومَــعَ مَــعْ فِيهَــا قَلِيــلٌ، وَنُقِــلْ

«**مَعْ**» يجوز: «**مَعَ**»، و«**مَعْ**»، لكنْ هنا لا يجوز «**مَعْ**»؛ لأنه يَنْكَسِر البيت، فيقال: «**مَعَ بَقَا النَّفْيِ**».
و«**بَقَا**»: أصلُها «**بَقَاء**» بالهمز، لكنْ حُذِفت الهمزة لاستقامة الميزان؛ ميزان النَّظْم.
«**وَتَرْتِيبٍ**»، يعني: مع ترتيب زُكِنْ.
هذان الشرطان:
الشرط الأول: أن يبقى النفي، فإن انْتَقَضَ النفي فإنها لا تَعمل.
مثاله: {مَا زيدٌ إلا قائِمٌ}، فلا يجوز أن تقول: {مَا زيدٌ إلا قائِمًا}، لماذا؟
لأن النفي انْتَقَضَ، وابن مالك يقول: «**مَعَ بَقَا النَّفْيِ**».
وقيل: تَعْمَل وإِنِ انْتَقَضَ النفيُ، فتقول: {مَا زيدٌ إِلَا قائِمًا}، لكنَّ هذا القول ضعيف؛ لأن القرآن يدل على أنه إذا انْتَقَضَ نَفْيُهَا بَطَل عملُها، قال الله تعالى: (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ)(المؤمنون: من الآية 24)، فرَفَعَ (بَشَرٌ)؛ لأنه انْتَقَضَ النَّفْيُ، بـ(إِلَّا).
وعلى هذا؛ كيف نعرب: (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ)؟
نقول (مَا): نافية مُلْغَاة، و(هَذَا): مبتدأ، و(إِلَّا): أداة حَصْر، و(بَشَرٌ): خبر المبتدأ.
إذا قلت: {مَا مَا زيدٌ قائِمٌ}، أو: {مَا مَا زيدٌ قائِمًا}؟
استَمِعُوا؛ أنا الآن أقول مِن عندي المثال: {مَا مَا زيدٌ قائِمْ}، {ما ما زيد قائمٌ}؟
خطأ؟
كلاهما خطأ؟
كلاهما صحيح؟
خطأ.
إذا قلت: {مَا مَا زيدٌ قائِمْ}، إن قُلْتم: {قائِمٌ} صحيح، أو {قائمًا} صحيح، أخطأتم؛ لا بد من التفصيل.
إذا كانت {مَا} الأولى نافية، و{مَا} الثانية نافية، فهنا يَتعيَّن الرفعُ؛ لأن النفي انْتَقَض.
كيف انْتَقَض؟
لأن نفي النفي إثباتٌ {مَا مَا زيدٌ قائمٌ}، يعني: ليس الأمرُ انتفاءَ قيامِ زيدٍ، فإذا جعلنا {مَا} الثانية نافية، والأُولى نافية، وَجَبَ الرفعُ؛ لأن النفيَ انْتَقَض.
وإن جعلنا {مَا} الثانية توكيدًا للأُولى غيرَ مستقِلَّة عَمِلَتْ؛ لأن النفي باقٍ، بل أُكِّدَ، كما لو قلت: {مَا زيدٌ قائمًا مَا زيدٌ قائِمًا}، هنا كَرَّرْت الجملة كلَّها، فإذا كَرَّرْت {مَا} وَحْدَها فهو توكيد.
ولكن هل إذا عبَّرْتَ ابتداءً فقلت: {مَا مَا زيدٌ قائِمًا}؛ هل هذا صحيح؟

---

[558] «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من ، «ما» أيضًا ومع مضاف، و«بقا» مقصور من ممدود للضرورة: مضاف إليه، وبقا مضاف، و«النفي» مضاف إليه ، «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق ، «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ترتيب، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب.
وحاصل البيت: أعملت ما النافية إعمال ليس، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة، وحال كون نفيها باقيًا، وكون اسمها مقدمًا على خبرها.

نقول: لا؛ هذا خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الكلام التأسيسُ، لا التوكيد، وإذا كان الأصلُ في الكلام التأسيسَ صار النفي هنا منفيًّا فيَنْتَقِض، لكنْ لو فُرِض إنْ وُجِدَ هذا في لغة العرب {مَا مَا زيدٌ قائِمًا}؛ هذا بالنصب.
نقول: أراد المتكلِّم أن {مَا} الثانية توكيد.
المهم: «**مَعَ بَقَا النَّفْيِ**».
الشرط الثالث:
«**وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**».
ترتيب بين ايش؟
بين الاسم والخبر، لا بد من الترتيب، يعني: ألَّا يتقدَّم خبرُها على اسمِها، بل ولا عليها أيضًا، لا بد يَقَعُ الاسم ثم الخبر، فلو قلت: {ما قائِمًا زيدٌ} فما الحُكم؟
خطأ؛ يجب أن أقول: {مَا قائِمٌ زيدٌ}.
ولو قلت: {مَا عِندَكَ زيدٌ}؛ هذا صحيح، لكنْ هذه ملغاة ولَّا عاملة؟
ملغاةٌ؛ لأن ابن مالك يقول: لا بد من الترتيب، فإذا قلت: {مَا عِندَكَ زيدٌ}، فهُنا قدَّمْتَ الخبرَ، فتقول: {زيدٌ} مبتدأ مؤخَّر، ولا تقُلْ: {زيدٌ} اسم {مَا}؛ لأن الترتيب ايش؟ اختلف.

* * *

ثم قال:

وَسَـبْقَ حَـرْفِ جَـرٍّ أَوْ ظَـرْفٍ كَـ«مَـا[559]

بِـــي أَنْـــتَ مَعْنِيًّـــا» أَجَـــازَ الْـــعُلَمَا[560]

نُعرِب البيت:
«**سَبْقَ**»: مفعول مقدَّم، وعامِلُه قوله: «**أَجَازَ**»، و«**العُلَمَا**»: فاعل، والتقدير في الترتيب الأصلي: وأجاز العلماء سَبْقَ حرفِ جرٍّ، أو ظرف.
«**وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ**»، التقدير: وأجاز العلماء سَبْقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ.
ثم مثَّل المؤلف بمثال يحدِّدُ مرادَهُ، فقال:
«**كَـ: {مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا} أَجَـازَ الْـعُلَمَا**».
«**بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**»، ما الذي تقدَّم الآن؟ هل هو الخبر أو معمولُ الخبر؟
الذي تقدَّم معمول الخبر؛ لأن «**مَا**»: نافية، و«**بِي**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**مَعْنِيًّا**»، والترتيب الأصلي لهذه الجملة: «مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي»؛ هذا هو الترتيب الأصلي، فقُدِّم معمولُ الخبر على الاسم.
وابنُ مالك يقول: «**أَجَازَ العُلَمَاءُ**»، وظاهرُ كلامِه أنَّ هذا إجماعٌ؛ وليس كذلك، بل فيه خلاف.
«**الظَّرْفُ**»: {مَا عِندَكَ زيدٌ مُقِيمًا}.
{عِندَ}: ظرف متعلِّق بايش؟ بـ{مُقِيمًا}، يجوز؛ يجوز أن يتقدَّم معمولُ الخبر على الاسم، ولا يجوز أن يتقدَّم الخبر على الاسم.
وهذا عَجِيبٌ؛ فَرْعُهُ: يجوز أن يتقدَّم وهو لا يجوز، هذا خلاف الأصل، الواقع: إنه إذا جاز تقدُّم الفرع جاز تقدُّم الأصل.
لكنْ يقولون: إنه يُغْتَفَر في الظروف والمجرورات ما لا يُغْتَفَر في غيرها، وهذا مُنْتَقِضٌ أيضًا في قولِنا: {مَا عِندَكَ زيدٌ}، حيثُ قالوا: لا يصلُح أن يكون {عِنْدَ} في محل نصب.
وعُلِمَ من قوله: «**وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ**»، أنه لو سَبَقَ معمولَ الخبر وليس بظرف ولا جار ومجرور، فإنه لا يصلح، فلو قلت {مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}، فإنه لا يَصِحُّ، لا يجوز، إلا إذا أَهْمَلْتَهَا، إذا أَهْمَلْتَها فلا بأس، لو قلت: {مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ} لا بأس.

---

[559] «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتي، وسبق مضاف، و«حرف» مضاف إليه، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه ، «أو ظرف» معطوف على حرف جر ، «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية حجازية.

[560] «بي» جار ومجرور متعلق بقوله معنيًا الآتي ، «أنت» اسم ما ، «معنيًا» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة ، «أجاز» فعل ماض ، «العلما» مقصور من ممدود ضرورة: فاعل أجاز.
وحاصل البيت: وأجاز النحاة العاملون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما، بشرط أن يكون ذلك المعمول جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا؛ لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما، وذلك نحو «ما بي أنت معنيا» أصله ما أنت معنيًّا بي، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرًا عن الاسم، ومعنى: هو الوصف من «عني فلان بفلان»- بالبناء للمجهول- إذا اهتم بأمره.

لكنْ في أنْ تُقدِّم معمولَ مع بقاء العَمَل وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور؛ هذا ممنوعٌ.
وقول ابن مالك: «**أَجَازَ الْعُلَمَا**».
قولُه إجماع، ولكنَّ المسألة فيها خلافٌ أيضًا؛ فمِن العلماء مَن قال: يجوز أن تقول: {مَا طعامَك زيدٌ آكِلًا}، واستَدَلَّ بالقياس[561]، قال: إنه إذا جاز تقديمُ المعمول جاز تقديمُ العامل، وأنتم أيُّها النحويون استَدْلَلْتُم على جواز تقديم خبر {ليس} عليها بتَقَدُّم معمولِ الخبرِ عليها.
.... (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[هود: من الآية 8]، قلنا: إنَّ تقديمَ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديمِ العامل.
فنقول هنا أيضًا: تقديمُ معمولِ الخبر يُؤْذِن بجواز تقديم الخبر؛ لأنه معمولُهُ وفرعُهُ، ولهذا كان الصحيح...، وأنه لا فَرْقَ بين أن تقول: «**مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**»، وأن تقول: {مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}؛ لا فَرْقَ، كلاهما جائِزٌ.
بَقِيَ أن يُقال: هل يجوز أن يتقدَّم الخبرُ على «**مَا**»، فأقول: {قائِمًا مَا زيدٌ}؟
لا؛ لأنه سَبَقَ لنا أن «**مَا النَّافِيَة** » في «**كانَ وأَخَوَاتِها**» لا يجوز تقدُّم الخبر عليها:

كَـــذَاكَ سَـــبْقِ، خَبَـــرٍ مَـــا النَّافِيـــهْ

فَجِـــئْ بِهَـــا مَثْلُـــوَّةً، لَا تَالِيَـــهْ[562]

هذا مع أن العامل فعل؛ وهو أقوى من الحرف العامل، فكيف إذا كان العامل حرفًا؟
وبهذا تبين أن المسألة فيها صور:
{طعامَكَ مَا زيدٌ آكِلًا}: لا يصح؛ قولٌ واحد.
{مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}: فيه خلافٌ على قولين، وكلام ابن مالك يدل على مَن؟
{مَا زيدٌ آكِلًا طعامَكَ}: صحيح؛ قولٌ واحد.
{مَا زيدٌ طعامَكَ آكِلًا}: يجوز، ولا بأس؛ لأنه ما تقدَّمَها الاسمُ الآن، تقدَّم على الخبر، يعني: صار مُتَوَسِّطًا بين الاسم والخبر.
{مَا آكِلًا طعامَكَ زيدٌ}؟
ما يصح.
ليش ما يصح، هل ابن مالك يقول: ما يصح؟
قوله: «**وَتَرْتِيبٌ زُكِنْ**».
إذًا؛ لا يجوز أن تقول: {مَا طعامَكَ آكِلًا زيدٌ}، ولا: {مَا آكِلًا طعامَكَ زيدٌ}؛ لأنه لا بد من الترتيبِ بين الاسم والخبر، وفيه خلاف.
وإذا كان فيه خلاف فالصحيح التَّسْهِيل، سَهِّلْ $مَا خُيِّرَ النَبِيُّ ρ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا#[563]؛ ولا إِثْمَ، ما دام غير القرآن ما في إثم.
س:
{مَا زيدٌ قائِمًا}، {مَا زيدٌ قائِمٌ}؛ هذا ما هو خلافٌ بين النحويين، هذا اختلاف لغةِ العرب، أنتَ من أيِّ قبيلة؟
من تَمِيم،..... تميم، إذا: يجب عليك بِمُقْتَضى لُغَتِكَ أن تقول: {مَا زيدٌ قائمٌ} صح؟ ولو قلت: {مَا زيدٌ قائِمًا} وأنتَ تَمِيمِي صِرْتَ آثمًا عندهم أو لَاحِنًا.
..... القرآن مَثَّل.....
سأَلَنِي بعضُ الطلبة الآن؛ قال:
لماذا قال المؤلف: «**المُشَبَّهَات بِلَيْسَ**»، أو قال: «**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا**»، ولم يقُلْ: {إِعْمَال كان}، مع أن {كان} هي الأصل؟
والجواب على هذا أن نقول: إن هذه الحروف أَشْبَهَتْ «**لَيْسَ**» في النفي، بخلاف {كَانَ}؛ فإن {كان} للإثبات، فلهذا قال: «المُشَبَّهَات بِلَيْسَ» إشارةً إلى أن هذه الحروف أُلْحِقَتْ بـ«**لَيْسَ**»؛ لِمُشَارَكَتِها إيَّاها في النفي.
يَعمل عَمَلَ **لَيْسَ** «**مَا**»، وما اسمها؟

---

[561] أي: من العلماء من استَدَلَّ بالقياس.
[562] سبق في باب (كان وأخواتها).
[563]

«**مَا**» حجازية.
لماذا سُمِّيَتْ بهذا اللقب؟
لأن أهل الحجاز هم الذين يُعْمِلُونها إعمالَ «**لَيْسَ**».
لِعَمَلِهَا شروطٌ؟
ألَّا يَقْتَرِن اسمُهَا بـ«**أَنْ**».
ألَّا تَصْحَبَها «**إنْ**» الزائدة، فإنْ صَحِبَتْها لم تَعْمَلْ.
أَتَسْتَطِيعُ أنْ تأتيَ لي بشاهد من كلام العرب؟
بَنِـــي غُدَانَـــةَ! مَـــا إِنْ أنْـــتُمُ ذَهَـــبٌ وَلَا صَـرِيفٌ، وَلَكِـنْ أنْـتُمُ الْخَـزفُ[564]

فهنا قال «مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ»، ولم يَقُلْ: «مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا».
لو قال قائل: هذا تَمِيمِيٌّ؟
لا؛ ما هو تَمِيمِيًّا، هذا حِجَازِيٌّ.
لأنه.....حِجَازِيًّا، ما استَشْهَد النحويون بكلامه.
الشرط الثاني؟
بَقاءُ النفي، ألَّا يَنْتَقِض النفي.
فإن انْتَقَضَ؟
لم تَعْمل.
مثالُه؟
{مَا زيدٌ إلا قائِمٌ}؛ هذا تميمٌ.
هل تستطيع أن تأتي لي بشاهد من القرآن على هذا؟
(مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ)[المؤمنون: من الآية 24]، مع أن الله تعالى قال: (مَا هَذَا بَشَرًا)[يوسف: من الآية 31].
الشرط الثالث: ألَّا يتقدَّم خبرُها على اسمِها ولا عليها، فإن تقدَّم خبرُها على اسمها لم تَعْمل.
مثاله؟
{مَا قائِمٌ زيدٌ} صح؟
صح.
الشرط الرابع؟
ألَّا يَتقدَّم على اسمِها إلَّا إذا أتى ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
مثاله.. الأول؟
{مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ}، فلا يجوز...، أي: لا يقال {آكِلًا}.
إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، يجوز؟
تَعمل ولا يَبْطُل عَمَلُها؟
مثاله؟
{مَا في الدَّارِ رجلٌ قائِمًا}، صحيح؟
{مَا في الدَّارِ زيدٌ ساكِنًا}؛ هذا جار ومجرور وظرف.
{مَا عِندَكَ زيدٌ مُقِيمًا}.
س: لماذا.....
هذا غلطٌ عظيمٌ؛ لأنك الآن جعلْتَ الظرف والجار والمجرور خبرًا.
س:.... خبر مقدَّم.
... نتكلم عن عمل {مَا}؛ إذا قلت: {مَا عِندَكَ زيدٌ}، صار {مَا}: نافية، و{عِندكَ}: خبر مقدَّم، و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخَّر، ونحن نُريد «**مَا**» التي تعمل عملَ «**لَيْسَ**».
نقول: {مَا عِندكَ زيدٌ مُقِيمًا}.

564

هذا لا، نحن الآن جعلنا {عِنْدَ} معمولًا لـ{مُقِيم}، ما هو على أنه خبر، وهذا هو المقصود: أن يكون معمولُ الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيَتقدَّم على الاسم، فيكون جائزًا.
{مَا مَا زيدٌ قائِمًا}، أو {قائِمٌ}؟
إذا اعتَبَرْنا {مَا} نافية.
إذا اعتَبَرْنا {مَا} أيُّهما؛ الأولى ولَّا الثانية؟
الثانية، إذا اعتَبَرْنا {مَا} الثانية نافيةً، فإنه يَبْطُل العملُ.
وإن اعْتَبَرْناها توكيدًا.....
وايش...
لأننا في الأول؛ إذا اعتَبَرْناها نافيةً فإنَّ نفيَ النفي إثباتٌ.....
أما إنِ اعْتَبَرْناها توكيدًا لِـ{مَا} الأُولى...، فيَصِحُّ العملُ.
..... ابن عقيل وهذه داخلة في قول المؤلف «**مَعَ بَقَا النَّفْيِ**».
* * *
ثم قال المؤلف؛ بَدْءُ درسِ الليلة:

وَرَفْـــعَ مَعْطَـــوفٍ بِلكِـــنْ أوْ بِبَـــلْ[565]

مِـنْ بَعْـدِ مَنْصُـوبٍ بِمَـا الْـزَمْ حَيْـثُ حَـلْ[566]

إعراب البيت:
«**رَفْعَ**»: مفعول مقدَّم، والعامل فيه: «**الْزَمْ**»، و«**رَفْعَ**»: مضاف، و«**مَعْطُوفٍ**»: مضاف إليه.
و«**بِلَكِنْ، أَوْ بِبَلْ**»: متعلِّقان بـ«**مَعْطُوفٍ**».
«**مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا**».
«**مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ**»: جار ومجرور ومضاف إليه متعلِّق بـ«**مَعْطُوفٍ**»، و«**بِمَا**»: جار ومجرور متعلِّق بمنصوب.
و«**الْزَمْ**»: فعل أمر، وفاعلُه مستتر وجوبًا، تقديره: {أَنْتَ}.
و«**حَيْثُ**»: ظرف مكان مبنيٌّ على الضم في محل نصب.
و«**حَلَّ**»: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر، و«**حَيْثُ**» مضاف، والجملة مضاف إليه.
ومعنى البيت: الْزَمْ رَفْعَ معطوفٍ بـ«**لَكِنْ**»، أو بـ«**بَلْ**»، إذا جاءت بعد منصوب بـ«**مَا**».
مثاله: {مَا زيدٌ قائِمًا، بَلْ قاعِدٌ}.
ولا يصح أن تقول: {بَلْ قاعِدًا}؛ لماذا؟
لأن النفيَ انْتَقَضَ؛ فإنكَ إذا قلت: {مَا زيدٌ قائِمًا} نَفَيْتَ قِيامَهُ، {بَلْ قاعِدٌ} أَثْبَتَّ قعودَهُ، فانْتَقَضَ النفيُ، فوَجَبَ الرفعُ.
ولا يصحُّ أن تقول: {بَلْ قاعِدًا}، بل يجب الرفعُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير: بَلْ هُوَ قاعِدٌ.
وكذلك «**لَكِنْ**»: {مَا زيدٌ قائِمًا، لَكِنْ قاعِدٌ}، ولا يجوز أن تقول: {لَكِنْ قاعِدًا} لِمَا ذَكَرْنا؛ لأن النفيَ الآن انْتَقَضَ في المعطوف.
ومن شروط عَمَلِها: أَلَّا يَنْتَقِضَ النفيُ.
وكيف نُعْرِب: {لَكِنْ قاعِدٌ}؟
نقول {قاعِدٌ}: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لَكِنْ هو قاعِدٌ.
فإنْ عَطَفْتَ بغير «**لَكِنْ**» أو «**بَلْ**»، فإنه يبقى منصوبًا.
تقول: {مَا زيدٌ قائِمًا ولَا قاعِدًا}؛ لأنَّ النفيَ باقٍ، {مَا زيدٌ آكِلًا ولَا شارِبًا} صح؟ لماذا؟
لأن النفيَ باقٍ.

---

[565] «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله «الزم» الآتي، ورفع مضاف ، و«معطوف» مضاف إليه ، «بلكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف ، «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق .

[566] «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف ، و«منصوب» مضاف إليه ، «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب ، «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «حيث» ظرف متعلق بالزم، مبني على الضم في محل نصب ، «حل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

وجميعُ حروف العطف كـ{الواو}، أي أنكَ إذا عَطَفْتَ بالواو أو غيرِها من الحروف ما عدا «**بَلْ ولَكِنْ**»؛ فإنَّ المعطوف يكون منصوبًا، وأمَّا بـ«**لَكِنْ أَوْ بِبَلْ**»؛ فإن المعطوف يكون مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف، ووجه ذلك: أن النفيَ انْتَقَضَ؛ لأن ما بعد «**لَكِنْ**» أو «**بَلْ**» مخالِفٌ لِمَا قَبْلَها.

* * *

ثم قال:

وَبَعْـدَ مَـا وَلَـيْسَ جَـرَّ الْـبَا الْـخبرْ[567]

وَبَعْـدَ لَا وَنَفْـيِ كَـانَ قَـدْ يُجَـرْ[568]

هذه أيضًا مسألة ثانية تتعلق بالعطف يقول:
«**بَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخبرْ**».
«**بَعْدَ مَا وَلَيْسَ**».
«**بَعْدَ**»: ظرف، وهو مضاف إلى «**مَا**»، و«**لَيْسَ**» معطوفة على «**مَا**»، يعني: بَعْدَ «**مَا**» وبعد «**لَيْسَ**»، والظرفُ متعلِّق بـ«**جَرَّ**».
و«**جَرَّ**»: فعل ماضٍ، و«**الْبَا**»: فاعل، حُذِفَتْ منها الهمزة تخفيفًا، أو من أجل مراعاة الوزن؛ وزن الشَّطْر، و«**الْبَا**»: فاعل، و«**الْخَبَرَ**»: مفعول به، مفعول به لأي شيء؟ لـ«**جَرَّ**».
«**وبَعْدَ لَا**»، يعني: «**لَا**» النافية.
«**وَنَفْيُ كَانَ**»، يعني: «**كانَ**» المنفية.
«**قَدْ يُجَرُّ**»، أي: قد يجر بالباء.
ومعنى البيت: أنه وَرَدَ جَرُّ الباء للخَبَرِ إذا كان خبرًا لـ«**مَا**» أو خبرًا لـ«**لَيْسَ**»، وكذلك إذا كان خبرًا لـ«**لَا**» أو خبرًا لـ«**كَانَ**» المنفية؛ فهذه أربعة مواضع:
تدخل الباء على الخبر وتَجُرُّه، لكنْ تجرُّه لفظًا لا محلًّا.
تقول: {مَا زيدٌ بِقائِمٍ}، فهنا نقول: {بقائِمٍ}، ولا نَقُلْ: {بقائِمًا}؛ لأنه خبر، والخبر منصوبٌ، بل نقول: لأنَّ العاملَ - وهي الباء - عاملٌ ظاهرٌ، فيجب أن يَعْمَل فِي... ظاهرًا، بخلاف الخبر فليس عامِلُه ظاهرًا، أمَّا هذا لَمَّا كان العاملُ ظاهرًا وَجَبَ أن يُؤَثِّر في معمولِه ايش؟ ظاهرًا، فلهذا نقول: إنه مُعْرَب بحَسَب هذا العامل الذي دَخَل عليه ظاهرًا.
إذًا؛ {مَا زيدٌ بقائِمٍ}.
{مَا}: نافية تعملُ عَمَلَ «**لَيْسَ**»، و{زيدٌ}: اسمها، و{الباء}: حرفُ جرٍّ زائِدْ - حَرِّكِ الدَّال - و{الباء}: حرفُ جرٍّ زائِدٌ؛ لأنه صفةٌ لـ{حرفُ}، ما هي صفة لـ{جَرٍّ}، و{الباء}: حرفُ جرٍّ زائِدٌ.
و{قائِمٍ}: خبر {مَا} منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مقدَّرة على آخرِه، مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائِدِ.
وكذلك يُقال في «**لَيْسَ**».
{أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ}[الزمر: من الآية 37].
الهمزةُ للاستفهام التقريريِّ، و{لَيْسَ}: فعل ماضٍ ناقص يَرفع الاسمَ ويَنْصِب الخبر، والاسمُ الكريم: اسم {لَيْسَ}، و{الباء}: حرفُ جرٍّ زائِدٌ، و{عَزِيزٍ}: خبر {لَيْسَ} منصوبٌ بها وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائِدِ؛ {بِعَزِيزٍ}.
إذًا؛ تدخُل الباء الزائدة على خبر «**مَا**» وعلى خبر «**لَيْسَ**»، وتَجُرُّه لفظًا، لكنْ إعرابُه محلًّا يكون خبرًا لـ«**لَيْسَ**» أو خبرًا لـ«**مَا**».
«**وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ**».
كذلك قَدْ يُجَرُّ بعد «**لَا**» وبعد «**نَفْيِ كَانَ**»؛ «**لَا**» النافية أيضًا يُجَرُّ خبرُها بالباء الزائدة، فتقول: {لَا أَحَدَ بِمُغْنٍ عن الإنسانِ شيئًا سِوى اللهِ}.

---

[567] «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه ، «وليس» قصد لفظه أيضًا: معطوف على ما ، «جر» فعل ماض ، «البا» قصر للضرورة: فاعل جر ، «الخبر» مفعول به لجر.
[568] «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه ، «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه ، «قد» حرف تقليل ، «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر.

وقول المؤلف: «**لَا**» هنا «**بَعْدَ لَا وَنَفْي كَانَ**»؛ الظاهر مُرَادُه «**لَا**» النافية للجنس، وكذلك «**لَا**» التي من أخواتِ {مَا} الحِجازيَّة؛ لأنه أَطْلَقَ «**وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ**».
ومنه قول الشاعر:

فَكُـنْ لِـي شَـفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ بِمُغْـنٍ فَتِـيلًا عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ[569]

الشاهد قوله:

لَا ذُو شَـــــــــــــــــــــفَاعَةٍ بِمُغْـنٍ فَتِـيلًا عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ

أما بَعْدَ نَفْيِ كَانَ، فيقول الشاعر:

وَإِنْ مُـدَّتِ الْأَيْـدِي إِلَـى الـزَّادِ لَـمْ أَكُـنْ بِـأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَـعُ الْقَـوْمِ أَعْجَـلُ[570]

الذي يجوع هو الذي يَتقدَّم، ما يصبر.
وأما هذا الرجل، فيقول: أَنَا إِذَا مُدَّتِ الأَيْدِي إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، فالباء هنا: حرف جر زائد دخلَتْ على خبر «**كَانَ**» المنفِيَّة، «لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَل».
تقول: {مَا زيدٌ قائِمًا، بَلْ قاعِدًا} صح؟
{بَلْ قاعِدٌ}.... ليش؟
لأن ما بعدها.... منصوب {مَا} وخبرها... إذا بـ«**بَلْ**» أو بـ«**لَكِنْ**» يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.
لماذا؟ ما هو السبب؟
لأن «**بَلْ**» و«**لَكِنْ**» إذا عُطِفَ فهو يكون ما بعده مخالفًا لما قبله في النفي و.....
وعلى هذا؛ فإذا عُطِفَ على منفيٍّ صار مستترًا، وهي لا تَعْمَل إلا بشَرْطِ بقاءِ النفي.
{مَا الطالِبُ إِلَّا فاهِمًا}؟
صحيحٌ، لا إشكال فيه.
لماذا؟

.....
فالصواب أن يقال: {مَا الطالِبُ إِلَّا فاهِمٌ}.
هل لَكَ دليلٌ على أنه إذا انْتَقَضَ النفيُ بـ{إِلَّا} أُبْطِلَ عَملُها؛ من القرآن أو من السُّنة أو من كلام العرب الفُصَحاء؟
قول الله تعالى: (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ)[571].
قال قائل: {مَا قائِمًا زيدٌ}؟
لماذا؟
يعني: يُشترط في عملِها الترتيب؛ بأن يتقدَّم الاسم ويتأخَّر الخبر.
انتقل بهذه العبارة صوابًا وهي باقية على ترتيبها الآن؟
{مَا قائِمٌ زيدٌ}.
هذا الصواب: {مَا قائِمٌ زيدٌ}؟
أَعْرِب؟
{مَا}: نافية، {قائِمٌ}: مبتدأ، وما بعده؟
فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.
صحيح هذا؟
{مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}؟
العبارة خطأ.
ما الصواب؟

.....

569
570
571 ليس لها تخريج، أخطأ فيها الشيخ.

الصواب: {ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ}.
{لَيْسَ زيدٌ بقائِمٍ}؛ صواب؟
ائْتِ لي بكلام ابن مالك حتى يُصَحِّحَ هذا أو لا؟
«وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخبرْ».
أَعْرِب: {لَيْسَ زيدٌ بقائِمٍ}؟
{لَيْسَ}: فعل... يعمل عمل كان وهو من أخواتها.
{زيدٌ}: اسم {لَيْسَ}.
{بقائِمٍ}: {الباء} حرف جر زائد، و{قائِمٍ} خبر {لَيْسَ} منصوب محلًّا.....
لا.
.....وعلامة نصبه الكسرة.
علامة نصبه الكسرة؟! ما يمكن نقول {علامة النصب الكسرة} إلا في جمع المؤنث السالم؛ بقائِمِينَ[572].
مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل..... الباء الزائدة.....
هات مثال لـ«**لَا**» مجرورًا خبرُها بالباء الزائدة؟
{لَا أَحَدَ بِمُغْنٍ عنِ الإنسانِ شيئًا سوى اللهِ}.
هذه {لَا} النافية للجنس،..... عمل «لَيْسَ»؟
.....
على كل حال المثال صحيح؛ لكنْ نُريد «**لَا**» التي تعمل عَمَلَ «**لَيْسَ**»؟

فَكُـنْ لِـي شَـفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[573]

الشاهد: «بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ»؛ «قَارِب» بالباء.
إذًا يجوز زيادة الباء بعد نفي «**كانَ**».

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

الشاهد: «لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ».
المثال اللي ذَكَرْناه {مَا طعامَكَ زيدٌ آكِلًا}....
..... لا يجوز أن يُحال بين «**مَا**» واسمها بمعمول الخبر، إلا أن يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
أقول: «**لَا**» التي تعمل عمل «**لَيْسَ**» ما هي تنفي الجنس، إذا قلت: {لا رجلٌ قائِمًا}، لَكَ أن تقول: {بَلْ رَجُلانِ}، لكنْ لو أقول: {لَا رجلَ قائِمٌ}، ليس لي أن أقول: {بَلْ رَجلانِ}؛ لأن كلمة {لَا رجلَ قائِمٌ} يعني: ليس في أحدٌ من جنس الرجالِ قائم؛ ولهذا سَمَّوْهَا: نافية للجنس، والأُولى: نافية للواحدة أو للِّثْنَتَيْنِ؛ المهم إنها مقيد..... مقيد.
{مَا زيدٌ قائِمٌ}... الاسم يتقدَّم الخبر، إذا قلت: {مَا زيدٌ قائِمًا} فليس مُتَقدِّمًا الخبر، لكنْ لو أقول: {مَا قائِمًا زيدٌ} ما يصلح؛ لأني قدَّمْتُ الخبر على الاسم.
فالترتيب معناه: أن يتقدَّم الاسمُ ويتأخَّر الخبر؛ هذا الترتيب، هذا معناه.
س:
..... الترتيب، هذا من أجل أنه لا يتقدَّم معمول الخبر إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا،
والطعام ليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، فإذا تقدَّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإنه يَبْطُل عملُه.

* * *

قال المؤلف:

فِـــي النَّكِـــراتِ أَعْمِلَـــتْ كَلَـــيْسَ «لَا»[574]

---

[572] أي أن هذا جمعها وهو جمع مذكر سالم.
[573]
[574] «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتي ، «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث ، «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالًا مماثلًا إعمال ليس ، «لا» قصد لقصد لفظه: نائب فاعل أعملت .

«فِي النَّكِرَاتِ»: جار ومجرور متعلِّق بـ«أُعْمِلَتْ».

و«كَلَيْسَ»: «الكاف» حرف جر، لكنها اسم في الواقع بمعنى {مِثْل}، والكاف يجوز أن نستعملها اسمًا كما قال ابن مالك:

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ

يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا.....[575]

يعني: يكون اسمًا مثل {مِثْل}.
وعلى كل حال يكون التقدير هنا: أُعْمِلَتْ مِثْلَ «**لَيْسَ**».
و«**لَا**»: نائب فاعل، يعني: أنَّ «**لَا**» أُعْمِلَتْ في النكرات كإعمال «**لَيْسَ**»، أي: مِثْل إعمال «**لَيْسَ**»، وإذا كانت الكاف بمعنى {مثل} صارت مفعولًا مطلقًا، أي في نحل نصب.

* * *

وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلَا[576]

«**قَدْ**»: للتقليل؛ لأنها دخلَتْ على الفعل المضارع، و«**تَلِي**»: فعل مضارع، و«**لَاتَ**»: فاعل، «**وَإِنْ**»: معطوفة على «**لَا**»، و«**ذَا**»: مفعول «**تَلِي**» منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و«**ذَا**»: مضاف، و«**الْعَمَلَا**»: مضاف إليه.
انتبهوا إني أخطأتُ.
«**ذَا**»: اسم إشارة.
«**ذَا الْعَمَلَ**»: أنا قلتُ لكم «**ذَا**» مفعول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، ولا رأيتُ أحدًا تَكَلَّم، والصواب: أن «**ذَا**» اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب، و«**الْعَمَلَ**»: بدل من «**ذَا**»، أي: هذا العمل؛ «**قَدْ تَلِي {لَاتَ} وَ{إِنْ} هَذَا الْعَمَلَا**»، فصارت «**ذَا**» بعد أن قُلْنا أنها معربة، صارت الآن مبنية؛ لأنها اسم إشارة.
يعني: «**وَقَدْ تَلِي {لَاتَ} و{إِنْ} ذَا الْعَمَلَا**».
في هذا البيت ذكر المؤلف ثلاثَ أدوات تعمل عَمَلَ «**لَيْسَ**» هي: «**لَا**»، والثاني «**لَاتَ**»، والثالث «**إِنْ**»؛ لكنْ لا بد فيها من شروط:
اشتَرَط في عَمَلِ «**لَا**» أن تكون في النَّكِرات، يعني: فلا تعمل في المعارِف.
ومنه قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[577]

الشاهد قوله: «فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا».
«شَيْءٌ»: نكرة، و«بَاقِيًا»: نكرة، «وَلَا وَزَرٌ» مثلهم، «مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا».
فهنا هذا البيت جَمَعَ شاهدين؛ في الشطر الأول شاهدٌ، وفي الشطر الثاني شاهدٌ.
... «**فِي النَّكِرَاتِ**» يُفْهَم منه: أنها لا تعمل في غير النَّكِرات؛ بل تُهْمَل.
فلو قلت: {لَا زَيْدٌ قائِمًا}، فإنه لا يصح؛ لأنها لا تَعمل إلا في النكرات.
{لَا الرِّجالُ قائِمينَ}: لا تعمل؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات.
ولكنْ أُورِدُ على هذا الشَّرط قولَ الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[578]

---

[575] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب (حروف الجر).
[576] «وقد» حرف تقليل ، «تلي» فعل مضارع، «لات» فاعل تلي ، «وإن» معطوف على لات ، «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي ، «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة.
وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالًا مماثلًا لإعمال ليس، وقد تلي لات وإن هذا العمل.
[577]
[578]

وجه الاعتراض: أنها عاملة في معرفة؛ لأن «أَنَا» ضمير؛ فعَمِلَتْ.
أجابوا بأن هذا شاذ، وأجاب آخرون بأن هذا قليل.
وعلى هذا؛ فيكون إعمالُها في النكرات أكثرَ من إعمالِها في المعارِف، ولكنَّها تَعمل في المعارِف على وجهٍ طويل، ومنه أيضًا قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا[579]

وهو صحيح: الإنسان الجَوَّاد إذا لم يكن جُودُه خالِصًا من الأذى، يعني: ما يُؤْذِي مَنْ جادَ عليه، فإنه لا الحَمْدُ مَحْبُوبًا ولا المالُ باقِيًا؛ لأن ماله...، ولا يُحمد لأنه يؤذي مَن جادَ عليه، فيكون خَسْرَانًا... أو خسرانًا حِسًّا ومعنًى.
مِن أخوات «**مَا**» الحِجازية «**لَا**»؛ فما شَرْطُ إعمالِها؟
أن يكون كلٌّ مِن اسمِها وخبرِها نكرةً.
الشاهد؟

تَعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَلَـى الْأَرْضِ بَاقِيَـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيَـا[580]

هذا البيت... شاهدين.
ما معنى «وَلَا وَزَرٌ»؛ ما هو الوَزَرُ؟
هل في القرآن لِهذا نَظِيرٌ؟
يقول تعالى: (كَلَّا لا وَزَرَ)[القيامة:11].
هل يُوقَف على قوله: (كَلَا لَا وَزَرَ)، ولَّا يُوصَل؟
يُوقَف، صحيح؟
هل يمكن أن تَعمل في غيرِ النكرات؛ أعني «**لَا**»؟
تَعمل في غير النكرات قليلًا، ومنه قول الشاعر:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا[581]

هذا أيضًا فيه شاهدان «فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيًا».
ومنه قوله؟
ثم نأخذ الدرس الجديد:
قال:
«**وَقَدْ تَلِي {لَاتَ} وَ{إِنْ} ذَا الْـعَمَلَا**».
يعني: قَدْ تَلِي أي من «الوُلَى» يعني:.... «**لَاتَ، وَإِنْ**» فهاتان أداتان، «**لَاتَ**» وهي في الحقيقة «**لَا**» لكن زِيدَ عليها تاءُ التأنيث.
ولكن قد يقول قائل: تاء التأنيث تكون ساكنةً، فلماذا كانت متحركة؟
قلنا: لأنها اتَّصَلَتْ بحرفٍ، وإذا اتصلت بحرف تكون مفتوحةً، كما يقال: {ثُمَّتَ} تأنيث «ثُمَّ»، وهنا نقول: العِلة أنها اتصلت بحرف؛ هذه واحدة، عِلة أخرى: أنَّ ما قبلَها ساكنًا؛ «**لَاتَ**»: الذي قبلَها ألفٌ ساكنةٌ فَلَزِمَ أن تُحَرَّك بالفتحة، وعليه فتقول «**لَاتَ**»: «**لَا**» نافية، والتاء للتأنيث؛ هكذا تقول الإعراب.
و«**إِنْ**»: كذلك أيضًا تَلِي «**إِنْ**» ذا العَمَلَا، أي: عمل «**لَيْسَ**»، فترفع الاسم وتنصب الخبر.
ومن ذلك، مِن عَمَلِ «**إِنْ**» قولُ الشاعر:

إِنِ الْمَـرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا[582]

قال: «إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا»، فـ«الْمَرْءُ»: اسمها، و«مَيْتًا»: خبرُها.
يعني يقول: المرءُ لا يموت بانقضاء حياتِه، الحياةُ تَنْقَضي؛ إِنْ عاجلًا أو آجلًا، ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه فيُخْذَلَا.

579
580
581
582

هذه من... أن يَبْغِي عليكَ باغٍ ويخذلك.
والشاهد قولُه: «إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا»، أي: مَا الْمَرْءُ مَيْتًا بانقضاء حياتِه.
وهنا نتكلم هل هناك فَرْقٌ بين مَيِّت ومَيْتَ؟
قالوا: إن {مَيِّتًا} لِمَنْ يَنْتَظِر الموتَ ولم يَمُتْ بعدُ، و{مَيْتًا} لِمَنْ ماتَ، واستَدَلُّوا لِذَلِك بقوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ)[الزمر:30]، واستدلوا للثاني بقوله تعالى: (أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ)[الأنعام: من الآية 122]، وبقوله: (وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ)(ق: من الآية 11).
وهذا لا شك أنه هو الغالب؛ الغالبُ أنَّ {المَيِّت} بالتشديد لِمَنْ يَنتظر الموتَ، و{المَيْت} لِمَنْ وَقَعَ به الموتُ.
«إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ».
يعني: ما المرءُ يموتُ بانقضاءِ حياته، ولكنْ بأَنْ يُبْغى عليه فيُخْذَلَا.
الإعراب واضح:
«إِنْ»: نافية تعمل عَمَلَ «لَيْسَ»، تَرفع الاسمَ وتَنصب الخبر، و«المَرْءُ»: اسمُها مرفوع بها بالضمة ظاهرة، و«مَيْتًا»: خبرُها منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

* * *

وَمَـا لِــ«لَاتَ» فِـي سِـوَى حِـينٍ عَمَـلْ[583]

هذا الشرط يَختَصُّ بـ«لَاتَ»؛ أنها لا تعمل إلا في «حِينٍ».

وهل المراد بـ«حِينٍ» الوقت، أو لفظ «حِين»؟

قيل: المرادُ لفظُ «حِين»، وقيل: المرادُ الوقتُ، يعني: ما دلَّ على اسم؛ وهذا أَقْرَبُ.

ولكنْ نُعْرِب البيت قبل الشرح كما هي العادة:

قال: «**وَمَا لِـ{لَاتَ} فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ**».

«مَا»: نافية، و«**لِـلَاتَ**»: جار ومجرور خبر مقدَّم، و«**فِي سِوَى**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**عَمَل**»، و«**سِوَى**»: مضاف، و«**حِينٍ**»: مضاف إليه، و«**عَمَلْ**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخرِه مَنَع منها مُراعاة الرَّوِيِّ، وأصلُها: «عَمَلٌ».

ولكنْ قد يقول قائل: بل علامة رفعه ضمةٌ ظاهرة في آخره، لكنَّه سُكِّنَ من أجل الوَقْفِ، كما تقول: {قامَ زيدٌ}.

والأول أَظْهَرُ؛ لأن «**عَمَلْ**» الآن...، لو وَصَلْتَ وقُلْتَ: «**وَمَا لِـ{لَاتَ} فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْـعَكْسُ قَلْ**»، ما يَسْتَقِيم؛ إذًا فسُكُونُها هذا ليس من أجل الوَقْفِ، ولكنْ من أجل مراعاة الرَّوِي، فتكون مرفوعةً بضمة مقدَّرة على آخرها مَنَع من ظهورها مراعاةُ الرَّوِي.

هنا «**لَاتَ**» عَمِلَتْ ولَّا لم تعمل؟

إن قصدي «**مَا**» هل هي عاملة ولَّا غير عاملة؟

لماذا؟

لعدم الترتيب.

* * *

[583] «ما» نافية ، «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، «في سوى» جار ومجرور متعلق بقولهن عمل الآتي، و«سوى» مضاف، و«حين» مضاف إليه ، «عمل» مبتدأ مؤخر .

قال:

وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَـا وَالْـعَكْسُ قَـلْ[584]

«**حَذْفُ**»: مبتدأ، وهو مضاف إلى «**ذِي**»، و«**ذِي**» مضافة «**الرَّفْعِ**»، و«**فَشَا**»: فعل ماضٍ، وفاعلُه مستتر جوازًا تقديره {هو}، والجملة: خبر «**حَذْفُ**»، والمعنى: كَثُرَ حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ.

«**وَالْـعَكْسُ**»: وهو حَذْفُ ذِي النَّصْبِ «**قَلَّ**».

اسمُها بالرفع، وخبرُها بالنصب.

إذًا «**لَاتَ**» تتميز بأنها لا تَعمل إلا في «**حِين**»؛ لقوله «**وَمَا لِـ{لَاتَ} فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ**».

ثانيًا: أنه لابد من حَذْفِ أحدِ مَعمُولَيْها: إما الاسم وهو الأكثر، وإما الخبر وهو الأقل.

مثال ذلك قولُه تبارك وتعالى: (فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[ص: من الآية 3]، نُعرِب (لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ).

(لَا): نافية تَرفع الاسمَ وتَنصب الخبرَ، والتاءُ تاءُ التأنيث، واسمُها محذوف.

ما نقول: {مُسْتَتِر}؛ لأن ابن مالك يقول: «**حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ**»؛ محذوف، فلا نَقُلْ: {مستتر}؛ لماذا لا نقول: {مستتر}؟

لأن {لَا} حرفٌ، والحرفُ لا يَتحمَّل الضمير، الحرفُ مِسكين، لولا غيرُه ما ذَهَب ولا جاءَ، لا يُعرف بمعناه إلا بغَيْرِه، فكيف يَتَحَمَّل ضميرًا؟

أيُّهما أقوى؛ الاسم ولَّا الحرف؟

الاسم، لو قلنا على الاسم {مُسْتَتِر} ما يصلح هذا، اسم أعلى يَسْتَتِر بأدنى؛ هذا لا يمكن، ولهذا نقول: اسمها محذوف، ولو قلنا: مستتر، لكان ذلك خطأ.

.....الثانية: اسمها محذوف، والتقدير: (وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مُنَاصَ)؛ لأنه ليس ذاكَ الوقت حِين مَفَرٍّ، نَعْجَل لكنْ ما يَنفع، قد نَزل العذابُ، فليس ذلك الوقتُ وقتَ مَفَرٍّ.

«**وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْـعَكْسُ قَلْ**».

نحن سألْنا أولًا: هل المراد بالـ«**حِين**» الوقتُ، أو لفظ «**حِين**»؟

وقلنا: إن المرادَ الوقتُ؛ وهو الأصح، وأُسْتِشْهِدَ لذلك بقول الشاعر:

نَـــدِمَ الْبُغَـــاةُ وَلَاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَمِ[585]

«نَدِمَ الْبُغَاةُ» يعني: جمع باغٍ.

«وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ» أي: ليست الساعة ساعةَ مَنْدَم، فأنتم تَرَوْن الآن أن «لَاتَ» عَمِلَتْ في لفظ غير لفظ «حِين»، لكنْ بلفظٍ يدلُّ على الحِين والوقت، وعليه يكون المراد «**فِي سِوَى حِينٍ**» يعني: وقت.

---

[584] «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف ، و«الرفع» مضاف إليه ، «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حذف ذي الرفع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «والعكس» مبتدأ ، «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس.

وتقدير البيت: وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير، والعكس- وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع- قليل.

[585]

البيت:

نَـــدِمَ البُغَـــاةُ وَلَاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَمِ وَالْبَغْـــيُ مَرْتَـــعُ مُبْتَغِيـــهِ وَخِـــيمُ[586]

هذا الشطر يُكتب بماء الذهب «البَّغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ»، يعني: مرتع طالِبِه وَخِيمٌ؛ لأن المَصارِع تأتي دائمًا على البُغاة، ما أَقْرَبَ مَصْرَع البَاغي!

يقول المؤلف:
«وَالْـعَكْسُ قَلْ».
ما هو **«الْعَكْسُ»؟**
حَذْفُ الخبر وبقاءُ الاسم.
فلو قال الشاعر: «نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ»، قلنا: «ساعة» الاسم، والخبر محذوف.

* * *

[586]

يقول:

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

«أَفْعَالُ»: جمع فعل، و**«الْمُقَارَبَةِ»**: ضِدُّ المُبَاعَدَة.
يعني: هذا الباب بابٌ جُمِعَتْ فيه الأفعالُ الدالَّة على المقارَبة، وهذا في الغالب؛ لأن أفعالَ هذا الباب بعضُها مقارَبة وبعضُها غيرُ مقارَبة كما يَتَبَيَّن - إن شاء الله - من الشرح.
ماذا تَعمل **«أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ»؟**
تعمل عَمَلَ **«كَانَ»**، أي: تَرفع الاسم وتَنصب الخبر.
وكان على ابن مالك أنْ يَبدأ بـ**«أَفْعَال الْمُقَارَبَةِ»** قَبْلَ **«مَا وأَخَوَاتِها»**؛ لأن **«أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ»** إلى **«كَانَ وأَخَوَاتِها»** أَقْرَبُ شَبَهًا من **«مَا وأَخَوَاتِها»**؛ إذ أن... وهذه أفعال.
فإنْ قال قائل: لعلَّ ابن مالك أَخَّرَهَا عن **«مَا وأَخَوَاتِهَا»**؛ لأنَّ لها شُروطًا ولا تَعمل إلا في مواضعَ مُعيَّنة؟ قُلْنا: وأيضًا **«مَا وأَخَوَاتُهَا»** لها شروطٌ؛ فلهذا كانَ الذي يبدو أنه لو كانت **«أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ»** بعد **«كَانَ وأَخَوَاتِهَا»** لَكَانَ أَفْضَل.

* * *

يقول:

كَـ: كَـانَ كَـادَ وَعَسَـى، لكِـنْ نَـدَرْ587

غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَـرْ588

«كَـ: كَانَ كَادَ».
«كَـ: كَانَ»: جار ومجرور خبر مقدَّم، و**«كَادَ»**: مبتدأ مؤخَّر.
لكنْ؛ كيف أَعْرَبْنا **«كَادَ»** مبتدأ مؤخَّرًا، وأَعْرَبْنا **«كَانَ»** مجرورًا؟
لأنَّ المرادَ لفظُها، وأنتم تعلمون أنه إذا كان المرادُ اللفظَ رُبَّما تكون الجملةُ - والجملة اسمية أو فعلية - كلُّها مجرورة؛ إذا كان المراد ايش؟ اللفظ.
ولهذا يقول بعض المُعْرِبِينَ في ألفية ابن مالك:
قَـــالَ مُحَمَّـــدٌ هُـــوَ ابْـــنُ مَالِـــكِ589

«قَالَ»: فعل ماضٍ، و**«مُحَمَّدٌ»**: فاعل، و**«هُوَ ابْنُ مَالِكٍ»**: بيان لاسم **«مُحَمَّد»**.
«أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ» إلى آخرِ كلمة في الألفية: كلُّها في محل نصب، الألفية كلُّها في محل نَصْبٍ على أنها مَقُولُ القَوْلِ، فنقول: الجملة هذه كلُّها في محل نصب مَقُول القَوْل.
وهذا ليس تأليفي، هذا الواقع.... إلى متى قُصِدَ اللفظ فإنه لا يَهُمُّ أن يكون: فِعلًا، أو حَرْفًا، أو اسمًا، أو جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً.
وقوله:
«عَسَى»: معطوفة على **«كَادَ»**، فهي....
«لَكِنْ» هذه: حرف استِدْرَاك، وهي للعطف، بخلاف {لَكِنَّ} فإنها: عامِلَة، أمَّا **«لَكِنْ»** بالتَّخْفِيف فإنها: حرفُ استدراك ولا تَعمل لكنَّها عاطِفة.
«لَكِنْ نَدَرْ»، أي: قَلَّ.
«غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ».
«غَيْرُ»: فاعلُ **«نَدَرَ»**، وهو مضاف إلى **«مُضَارِعٍ»**.
و**«لِهَذَيْنِ»**: جار ومجرور متعلِّق بـ**«غَيْرُ»**، و**«خَبَرْ»**: فاعل **«نَدَرْ»**.
يعني: قَلَّ أن يكون خَبَرٌ غيرَ مضارعٍ لِهذينِ الفِعلينِ؛ وهما: **«كَادَ»**، و**«عَسَى»**.
يعني لا يمكن نقول: {كَادَ زيدٌ قامَ}؛ هذا نادر، {عَسَى زيدٌ قامَ}؛ هذا أيضًا نادر، إنما الخبرُ يكون فِعلًا مضارعًا.

---

587 «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، «كاد» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر ، «لكن» حرف استدراك ، «ندر» فعل ماض.
588 «غير» فاعل ندر، وغير مضاف ، و«مضارع» مضاف إليه ، «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي ، «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.
589 سبق في مقدمة الألفية.

{كادَ زيدٌ قامَ} من النادر ولَّا من الغالِب؟
نادر؛ هذا إنْ جاز هذا التركيب.
{كادَ زيدٌ قُمْ}.....؟
نادر؛ إنْ صحَّ التركيب.
..... «**لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ**».
«**نَدَرَ غَيْرُ**»: فاعل لها، و«**خَبَر**» هذه: حال منصوبة على الحال، يعني : نَدَرَ غَيْرُ مضارعٍ خَبَرًا لِهذينِ؛ الألف سَقَطَتْ للرَّوِيِّ.
تعمل «**مَا**» عَمَلَ «**لَيْسَ**»..... دون بعض؟
الحِجازِيُّون يُعْمِلُونها عَمَلَ «**لَيْسَ**»، والتَّمِيمِيُّون لا.
شروطُ إعمالِها عَمَلَ «**لَيْسَ**»؟
شروطُ إعمالِ «**مَا**» عَمَلَ «**لَيْسَ**»؟
نعم.
يعني: ألَّا يكون معها «**إِنْ**»؛ وايش «**إِنْ**»؟ أيُّ «**إِنْ**»؟
الزَّائدة.
الزائدة؟ أو الشرطية؟
..« **إِنْ**»: نافية، شرطية، زائدة.
.....
..... الزائدة فقط، ولا أقول غير الزائدة؛ هذا شرط.
الشرط الثاني؟
أن يَبقى النفي، أي: لا يَنتقض، فإنِ انْتَقَض لم تعمل.
الشرط الثالث؟
ألَّا يَتقدَّم الخبرُ على اسمِها.
الرابع؟
... إلا أن يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
لماذا لا تَعمل في قول الشاعر: «بَنُو غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ».
لأنه...، ولولا هذا لقال: ما.....
ولماذا لم تعمل في قوله تعالى: (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)[المؤمنون: من الآية 24]؟
.....
إذا قلت: {مَا مَا زيدٌ قائِمٌ}، ما تقول فيها؟
إن كانت الثانية نافية، يعني هذا.....
إن كانت الثانية نافية نقول: {مَا مَا زيدٌ قائِمٌ}.
لماذا؟
لأنه انتَقَض النفي.
كيف انتَقَض النفي، واحْنَا جِبْنا النفيَ مَرَّتينِ؟
لأنَّه إذا تكرر النفيَ يكون إثباتًا.
لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ.
وإنْ كان؟
تكون:{مَا مَا زيدٌ قائِمًا}؛ تعمل.
رجلٌ قال: {مَا زيدٌ قائِمًا، بَلْ قاعِدًا}؟
خطأ.
ليش؟
لأنه: مَا عُطِفَ بِـ«**بَلْ**» أو بـ«**لَكِنْ**» بعد منصوبٍ بـ«**ما**»؛ فإنه يُرفع دائما.
يعني: إذا عُطِفَ على منصوبِها بِـ«**بَلْ**» صار مرفوعًا؟ قاعدة عِنْدَكَ هَذِهِ؟

عند ابن مالك.
لماذا؟
لأنه يَنْتَقِض النفيُ.
لأن ما بعد «**بَلْ**» الواقعة بعد النفي للإيجاب.
إذًا: الصواب؟
{بَلْ قاعِدٌ}.
{مَا زيدٌ قائِمًا ولا قاعِدًا}؛ العبارة صحيحة ولَّا لا؟
كيف صحيحة، هو لمَّا قال: {بَلْ قاعِدٌ} بالرفع؟
{مَا طعامَكَ آكِلًا زيدٌ}؟
هذا لا يجوز.
لماذا؟
لأنه إذا تقدم المعمول لا يجوز.
يعني: إذًا العِلة تقدم معمول الخبر وليس ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.
ما في عِلَّة ثانية؟
{مَا طعامَكَ آكِلٌ زيدٌ}؟
لا يَستقيم.
كيف لا يَستقيم؟
عِلَّة أخرى: تقدُّم الخبر على الاسم.
ما هي العبارة الصحيحة هذه؟
لا، على الترتيب هذا تخلطها بـ...
..... خلي..
{مَا طعامَكَ آكِلًا زيدٌ} فما هو الصواب للعبارة؟
مَثِّل لنا بتقديم معمولِ الخبر إذا كان ظرفًا؟
{مَا عِندَكَ أحدٌ ساكِنًا} صحيح؟
صحيح؛ لأنه ظرفٌ.
قال الشاعر: «فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا»؛ هذا صحيح ولا غلط؟
لكن ابن مالك يقول: «**فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ**»؟
هذا مخالف للقاعدة.
هل تستطيع أن تِجيب مثالًا آخر؟
يعني لم يكن فيه الاسم نكرة؟

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أَعْرِب قولَ الله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[ص: من الآية 3].
(الوَاو): حرف عطف، (لَاتَ): اللام نافية تعمل عمل «**لَيْسَ**».
كلها نافية؟
اللام نافية؟
نعم.
خطأ.
(لَا) نافية.....
اللام حرف واحد.
كيف اللام حرف واحد؟
هذه لام وبعدها ألف، لماذا.....؟
لأن هذه من حرفين، وإذا.... من حرفين يُنطق بلَفْظِها، وإذا كان من حرف واحد يُنطق باسمها.

ولهذا نقول: (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ)[البقرة: من الآية 284]؛ (اللَّام): حرف جر، ولا نقول {لِـ}: حرف جر.
(لَا): نافية، و(التاء): التاء زائدة.
لا، التاء للتأنيث، وهي زائدة، يعني ليست من بِنْيَةِ الكلمة، للتأنيث.
(حِينَ): خبر (لَا) منصوب، واسمُها محذوفٌ، وهو مضاف....
وايش التقدير؟
التقدير: وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ.
هل يجوز أن أقول: «وَلَاتَ سَاعَةُ مَنْدَم» بدل «وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَم»؟
هذه نقول: أنه على العكس، على الأقل، لأن ابن مالك يقول: «**وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ**»، فـ«**حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ**» الذي هو المبتدأ؛ هذا الفاشي والمُنتشر، والقليل: حَذْفُ الخبر؛ وهذا من القليل.
إذًا؛ نقول: إذا قال «وَلَاتَ سَاعَةُ مَنْدَم»؛ هذا جائز لكنَّه قليل.
نُريد مثالًا لـ«**إِنْ**»؟
يقول: إنه بعد «**لَيْسَ**»«**جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ**»، مثاله؟
(أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ)[الزمر: من الآية 37].
إعرابه؟
(أَلَيْسَ): الهمزة للاستفهام التقريري، (لَيْسَ): فعل ماض ناسخ يَرفع المبتدأ ويَنصب الخبر.
(أَلَيْسَ اللهُ)؛ الاسمُ الكريم: اسم (لَيْسَ) مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
(أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ)؛ (الباء): حرف جر زائدة.
(عَزِيزٍ): خبر (لَيْسَ) منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة.
(ذِي انْتِقَامٍ): (ذِي) صفة. صفة لإيش؟ لـ(عَزِيزٍ) مجرور مِثْلِها، وعلامة جرِّه الياء لأنه من الأسماء السِّتة، وهو مضاف.
(انْتِقَامٍ): مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.
كيف قُلتَ إنَّ «**ذِي**» نعت، مع أن ابن مالك يقول: «وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ»[590]؟
نجعل التقدير، نقدِّر، نقول: (بِعَزِيزٍ).....
نقدِّر المشتقَّ...
نقول: لأن هذا اسم جامد لكنْ بمعنى مشتق وهو....
قال:
«**أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ**»: المُقارَبة ضدُّ المُباعَدة، يعني: الأفعالُ التي تدل على مقارَبة...، وهذا الباب في الواقع لم يَقتصر فيه المؤلف على أفعال المقاربة، بل ذَكَر مع أفعال المقاربة أفعالَ الرجاء وأفعالَ الشُّروع، ولكنَّ هذا من باب ايش؟ من باب الاختِصار، وليس من باب... ولا من باب التعليق، فيُقال: هذا من باب الاختصار، يعني: أنه ذَكَر البعضَ الذي يدل على الكُلِّ بما سيَذْكُره فيما بعد.
قال:
«**كَـ:كَانَ كَادَ وَعَسَى**»: أظن هذا شرحناه.
«**لِكِنْ نَدَرْ**»: الاستدراك هنا لأنه قال «**كَـ: كَانَ كَادَ**»، وظاهر هذا الترتيب أنهما.... من جميع الوُجوه، فلذلك استَدْرَك فقال: «**لَكِنْ نَدَرْ**»، أي: قَلَّ «**غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ**».
بينما «**كَانَ**» يكون خبرُها: اسمًا، ويكون ظرفًا ويكون جارًّا ومجرورًا، ويكون فِعلًا مضارعًا، ويكون فِعلًا ماضيًا؛ المهم: «**كَانَ**» لا يتقَيَّد خبرُها بشيءٍ.
أما هاتانِ الأداتانِ، فيقول: «**نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ**»؛ أيضًا عَرَفْنا هذا الشرطَ.
مثاله:..... قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة: من الآية 71].
الخبر: (يَفْعَلُونَ)؛ وهو فعل مضارع.
(عَسَى): (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)[البقرة: من الآية 216]، (عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) الخبر: (تَكْرَهُوا)، وهو مضارع ولَّا غير مضارع؟
مضارع.

[590] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب (النعت).

لكنْ لو قلتَ: {كادَ زيدٌ قائِمًا}؛ هذا يكون من النادر ولَّا من الكثير؟
هذا من النادر، لكنه وَرَد عن العرب.
{عَسَى زيدٌ قائِمًا}؛ كذلك نادر ولكنَّه وَرَدَ عن العرب.
ذَكَر حُكْمًا آخرَ: لمَّا ذَكَر أن «**كَادَ وَعَسَى**» اشتَرَكَا في أن خبرَهما يكون فِعلًا مضارعًا، وأنه يَنْدُر ألَّا يكون فِعلًا مضارعًا؛ ذَكَر اختلافَهما من حيث اقْتِرَان «**أَنْ**» بالخبر وعدمِهَا، فقال:

وَكَوْنُــهُ بِــدُونِ «أَنْ» بَعْــدَ عَسَــى[591]

نَــزْرٌ وَكَــادَ الأَمْــرُ فِيــهِ عُكِسَــا[592]

نُعْرِب البيت أولًا:
«**كَوْنُ**»: مبتدأ، وخبرُه «**نَزْرٌ**»؛ وهو مصدر «**كَانَ**» فيَعمل عملَها، فما هو اسم هذا المصدر؟
هو الضمير «الهاء» في قوله «**وَكَوْنُهُ**»، فهو مضاف إلى الاسم.
و«**بِدُونِ أَنْ**»: هذا هو خبر «**كَوْنُ**»، وهو جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر «**كَوْنِ**»، و«**بِدُونِ**» مضاف، و«**أَنْ**»: مضاف إليه، وصَحَّتِ الإضافةُ إليه مع أنه حرفٌ؛ لأن مقصود بذلك اللفظ.
«**بَعْدَ عَسَى**»: ظرف أيضًا... المحذوف.
«**وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى**»، أي: واقعًا؛ فهو حال، المحذوف يكون حالًا، و«**بَعْدَ**» مضاف، و«**عَسَى**»: مضاف إليه، وصحَّتِ الإضافةُ إليه وهو فعل؛ لأن المقصود لفظه.
أما «**نَزْرٌ**» فهو: خبر «**كَوْنُهُ**».
«**وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا**».
«**كَادَ**»: مبتدأ، و«**الْأَمْرُ**»: مبتدأ ثانٍ، و«**عُكِسَا**»: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط: الضمير «**فِيهِ**»، يعني: كَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا؛ فما هو الأكثر في خبره؟
تَجَرُّدُه من «**أَنْ**»، تَجَرُّد الخبر من «**أَنْ**».
وخلاصة الأمر الآن:
أن «**كَادَ وَعَسَى**» خالَفَتَا «**كَانَ**» في أن خبرَهُما يكون فعلًا مضارعًا، ويَنْدُر ما سواها، واتَّفَقَتا في أن الخبر يكون مضارعًا؛ فعلًا مضارعًا اتفقتا، واختَلَفتا في أن الأكثر في «**عَسَى**» اقتران الخبر بـ«**أَنْ**»، وفي «**كَادَ**» العكس.
انظر للقرآن: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة: من الآية 71]، (لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[النور: من الآية 40]؛ تجدون أن الخبر مجرد من (أَنْ).
واقرءوا قولَ الله تعالى: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)[البقرة: من الآية 216]، تجدون أن الخبر مقتَرِنٌ بـ(أَنْ)، والقرآنُ أبلغُ الكلام.
إذًا: بعد «**عَسَى**» يكثُر اقترانُ الخبر بـ«**أَنْ**»، بعد «**كَادَ**» يَقِل اقترانُ الخبر بـ«**أَنْ**».
وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز أن يَقترِن الخبر بـ«**أَنْ**» مع «**كَادَ**»، ويجوز حَذْفُ «**أَنْ**» مع «**عَسَى**».
مثاله في «**عَسَى**»:

عَسَــى الْكَــرْبُ الّــذِي أَمْسَــيْتَ فِيــهِ يَكُــونُ وَرَاءَهُ فَــــرَجٌ قَرِيــبُ[593]

أين الخبر؟
{يكون}.
والأفصح الكثير: {أَنْ يكون}.

---

[591] «وكونه» الواو عاطفة، وكون: مبتدأ- وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء- وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه، وخبره محذوف، أي: وكونه واردًا ، «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، ودون مضاف ، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه ، «بعد» ظرف متعلق أيضًا بذلك الخبر المحذوف، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه: مضاف إليه.

[592] «نزر» خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه ، «وكاد» الواو عاطفة، وكاد قصد لفظه: مبتدأ أول ، «الأمر» مبتدأ ثان ، «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتي ، «عكسا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الأمر، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

[593]

في «**كَادَ**»: «كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيَّ».
فهنا اقتَرن الخبر بـ«أَنْ»، والأكثر أن يقال: «كَادَتِ النَّفْسُ تَفِيضُ عَلَيَّ».
نَرْجِع الآن إلى إعراب الشرح فنقول:
(وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ).
(كَادَ): فعل ماضٍ ناسخ يعمل عَمَل «**كَانَ**»، و(الواو): اسمها؛ ضمير مستتر مبني على السكون في محل رفع، (يَفْعَلُونَ): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و(الواو): فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر (كَادَ)؛ هذه ما فيها إشكال.
(عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا).
نقول (عَسَى): فعل ماضٍ ناسخ يعمل عَمَل «**كَانَ**»، يعني: يَرفع الاسم ويَنصب الخبر.
أين اسمُها؟
اسمُها مستتر، ضمير الشأن: {عَسَى الشَّأْنُ كَرَاهَتَكُمْ شَيْئًا}.
و(أَنْ): حرف مصدر، و(تَكْرَهُوا): فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ)، وعلامة نصبه حذفُ النون، و(الواو) فاعل، و(شَيْئًا): مفعول به لـ(تَكْرَهُوا)، و(أَنْ) وما دخلَتْ عليه في تأويل مصدر خبرُ (عَسَى)، والتقدير: {عَسَى الشَّأْنُ كَرَاهَتَكُمْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}؛ هذا هو...
الفرق بين «**كَادَ**» و«**عَسَى**» في المعنى؛ هل هما للمُقاربة أم ماذا؟
نقول: أمَّا «**كَادَ**» فهي للمُقاربة، وأما «**عَسَى**» فهي للتَرَجِّي.. من هذا الوجه في المعنى، «**كَادَ**» للمُقاربة، و«**عَسَى**» للتَرَجِّي.
{كَادَ الطالبُ يَفْهَمُ}؟
قَارَبَ.... لكنه كَادَ يَفْهم.
في طلبة أَبْعَدُ فَهْمٍ من هؤلاء، أقول: {عَسَى الطالبُ أَنْ يَفْهَمَ}.
وبين العبارتين فرق.
اشتَهَر عند بعض النحويين أنَّ إثباتَ «**كَادَ**» نفيٌ، وأنَّ نَفْيَها إثباتٌ؛ هذا مشهور، «**كَادَ**» إثباتُها نفيٌ، ونَفْيُها إثباتٌ.
فإذا قلت: {كَادَ زيدٌ يَفْعَلُ} فهو لم يفعل، تدل الجملة على أنه لم يَفْعل؛ {كَادَ يَفْعَلُ}، لكنْ هل فعل؟ لا.
قالوا: إذا نَفَتِ الفعل وهو مُثْبَت؛ فَإثباتُها نفيٌ، وقالوا: إنَّ نفيَها إثباتٌ.
فإذا قيل: (لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[النور: من الآية 40]، فهو قَدْ رَآهَا.
{لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ}: فهو فَعَلَ، لكنْ لَمْ يَكَدْ.
(فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة: من الآية 71] فيكون نفيُها إثباتًا.
ولكنَّ الصحيحَ خلافُ ذلك؛ الصحيحُ أنها كغَيْرِها من الأفعال: إثباتُها إثباتٌ ونَفْيُها نفيٌ، ولا يمكن أن يكون نفيُها إثباتًا إلا بقَرِينة، والقرائِنُ لها أحوالٌ، وهذا الذي رَجَّحَهُ ابنُ هشام في {المُغْنِي}[594]؛ وهو صحيح.
فمثَلًا إذا قلت: {كَادَ الطالبُ يَفْهَمُ} صحيح ما فَهِمَ، لكنْ هل «**كَادَ**» تدل على أنه فَهِمَ أو على أنه قارَبَ الفَهْمَ؟
على أنه قارَبَ الفَهْمَ.
فإذا قلت: {كَادَ يَفْهَمُ}، معناه: أنه قَرِيب ما يَفْهَمُ، فهل هذا إثبات ولا نفي؟
إثبات، إذًا: إثباتُها إثباتٌ، إذا قلت: {كَادَ يَفْهَمُ} معناه: أنه ما فَهِمَ لكنه قارَبَ؛ وهذا هو مَدْلُول كلمة «**كَادَ**».
قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة: من الآية 71].
قالوا: إنهم ذَبَحُوها، ولما قال (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وهم قد فَعلوا؟
نقول: سبحان الله، فَهِمْنَا أنهم فعلوا لَيْس مِنْ (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)، فَهِمْنَاهَا من قوله: (فَذَبَحُوهَا)، (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)....، يعني: مَا قَرُبَ أنْ يَفْعَلوا، لكنْ بعد الأخذ... فَعَلُوا.
إذًا فقوله (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ): هذا تَشْنِيع عليهم، يعني أنهم فعلوا بعد أن كَادُوا لَنْ يَفْعَلوا.

(أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ)[النور: من الآية 40]، هذا يمكن يرى يَدَهُ ولا يُقَارِب أن يَرى يدَهُ، إذًا: فنَفْيُها نفيٌ؛ وهذا هو الواقع.
لكنْ لمَّا كان الإنسان إذا قال: {مَا كَادَ يَفْعَلُ} ظَنَّ أن «**كَادَ**» مُسلَّطة على الفعل، والفعلُ لم يَحْدُث، يعني: ظَنَّ هذا القائل الذي ظَنَّ بأنَّ نفيَّها إثباتٌ وإثباتَها نفيٌ، ظَنَّ أن كلمة {كَادَ يَفْعَلُ} مسلَّطة على الفعل فقال: إن الفعل لم يَقَعْ.

[594] أي : مغني اللبيب.

نقول: لا، ما هي مسلَّطة على الفعل؛ أصلُ «**كَادَ**» بمعنى: قَرُبَ، ليست بمعنى: فَعَلَ، وإذا كانت بمعنى {قَرُبَ} فقول: {كَادَ يَفْعَلُ} مُثْبَت، يعني: قَرُبَ أنْ يَفْعَل.
{لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ}، هل إذا قلتَ لَكَ: {لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ}، هل المعنى أنه فَعَلَ؟
لا، إلَّا إذا قلت: {فَعَلَ وَلَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ}؛ فهذه نعم.
لكنْ: {لَمْ يَكَدْ يَفْهَمُ}؛ عَلَّمْتُهُ ثم عَلَّمْتُهُ ثم عَلَّمْتُهُ ولم يَكَدْ يَفْهم، وايش المعنى؟ فَهِمَ ولَّا ما فَهِمَ؟
ما فَهِمَ، لَمْ يَقْرُب من الفَهْم.
والراجح؟
الراجح عندي كلامُ ابن هشام، وأنها كغَيْرِها من الأفعال؛ نَفْيُها نفيٌ وإثباتُها إثباتٌ، إلَّا إذا دلَّتْ القَرينة.... القَرائِن لها أحوال.
«**عَسَى**».
«**عَسَى**»: للتَّرَجِّي؛ {عَسَى.... أنْ يَفْهم} هذا ايش؟ للترجي، وإن شاء الله سيَفْهَم.
لكنْ هل تأتي لغير ذلك؟
نعم ربَّما تأتي لغير ذلك، ربما تأتي لغير التَّرجِّي؛ ومن هذا إذا جاءت في كلام الله: (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (98) فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ)[النساء:98، ومن الآية 99].
الله ما يَتَرَجَّى؛ كلُّ شيء بأَمْرِه، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: (**عَسَى** مِنَ اللهِ وَاجِبَةٌ)[595]، يعني: أنها للتحقيق.
لكنْ ما الحكمة أنها جاءت في صيغة الترجي؟
لئَلَّا يُهْلِكَ الإنسانَ الأملُ، لئَلَّا يُهْلِكَهُ الأملُ؛ يعني: فكأنَّ لو تاب الإنسان أو كان معذورًا عَسَى الله أن يعفو.
(فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا)[النساء: من الآية 19]، لئَلَّا يُهْلِكَكَ الأملُ فتَعتمِد على إيجاب الله I لكَ ما وَعَدَك به.
فصارت «**عَسَى**» للترجي إلا إذا جاءت في كلام الله فإنه تكون لايش؟ للتحقيق؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما وهو من أئمة اللغة بلا شك: (**عَسَى** من الله واجبةٌ)، والله أعلم.
س:
ممكن تأتي للتوقع مثل {لَعَلَّ}.
واللهِ اللغة واسعة، أمَّا في لُغَتِنا فنَعَمْ؛ تأتي بمعنى...، لكن معنى {رُبَّمَا} عندنا ترجي {...} يعني: رُبَّما.
* * *
قال المؤلف:

وَكَعَسَـــى حَـــرَى، وَلكِـــنْ جُعِـــلَا[596]

خُبْرُهَـــا حَتْمًـــا بِـــ«أَنْ» مُتَّصِـــلَا[597]

«**وَكَعَسَى حَرَى**»، يعني: في المعنى، و«**عَسَى**» سبق أنها من أفعال الرَّجاء، وعلى هذا فتكون «**حَرَى**» من أفعال الرجاء، فتقول: {حَرَى زيدٌ أن يقومَ} أي: عَسَى زيدٌ أن يقومَ، ولكن نقول: الفرق بينها...
«**وَلكِنْ جُعِلَا خُبْرُهَا حَتْمًا بِـ{أَنْ} مُتَّصِلَا**».
إعراب البيت! بارَكَ اللهُ فيكَ؛ ذَكَّرْتَنِي.
قال: «**وَكَعَسَى حَرَى**».
«الواو»: حرف عطف، و«**كَعَسَى**»: جار ومجرور خبرٌ مقدَّم، و«**حَرَى**»: مبتدأ مؤخَّر؛ وهو فعلٌ لكنْ يُراد به لفظُه.
«**وَلَكِنْ جُعِلَا**»: هذا استدراك، «الواو»: حرف عطف، و«**لَكِنْ**»: حرف استدراك، وهي هنا ليست عاطفة، العطفُ كان بالواو، ولكنها مفيدة لايش؟ للاستدراك.

595

596 «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «حرى» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر، «ولكن» حرف استدراك، «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق.

597 «خبرها»خبر: نائب فاعل جعل- وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه، «حتمًا» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولًا مطلقًا، أي: اتصالا حتمًا، «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلا الآتي، «متصلًا» مفعول ثان لجعل.

فإنْ لم يكن مَعَها حرف عطف صارت للاستدراك والعَطْف، كما لو قلت: {مَا زيدٌ قائِمًا لَكِنْ قاعِد}، فتكون {لَكِنْ} هنا حرف عطف جملة على جملة، أما إذا جاءت والواو معها فهي حرف استدراك فقط.
«**جُعِلَا**»: فعل ماضٍ، و«الألف» للإطلاق، وهو مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، و«**خَبَرُهَا**»: نائب فاعل، وهو مضاف إلى «هَا».
«**حَتْمًا**» هذه: مفعول مطلق، أي: {جُعِلَ جَعْلًا حَتْمًا}، أي: لازمًا.
و«**بِأَنْ مُتَّصِلَا**».
«**بِأَنْ**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**مُتَّصِلَا**»، و«**مُتَّصِلَا**»: مفعول ثانٍ لـ«**جُعِلَ**»، ومفعولُها الأول، ما هو؟ نائبُ الفاعل «**خَبَرُهَا**»؛ لأن نائب الفاعل يقوم مَقامَ المفعول الأول، و«**مُتَّصِلَا**»: مفعول ثانٍ لـ«**جُعِلَ**».
يقول المؤلف: إنَّ «**حَرَى**» كـ«**عَسَى**» في الدلالة على الرَّجَا[598]، لكنْ تخالِفُها في أن هذه «**وَلكِنْ جُعِلَا خُبَرُهَا حَتْمًا بِـ{أَنْ} مُتَّصِلَا**»، يعني: يجب في خبرِ «**حَرَى**» أن تتَّصل «**أَنْ**»، وفي «**عَسَى**» لا يجب، لكن الأكثر أنْ يَتصل، لكنه ليس بواجب.
إذًا؛ الفَرْقُ بينهما: أن «**عَسَى**» يَكثُر اقترانُ خبرِها بـ«**أَنْ**»، وأمَّا «**حَرَى**» فيَجب اقترانُ خبرِها بـ«**أَنْ**».

* * *

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى[599]

«**أَلْزَمُوا**»: الظاهرُ أنَّ المرادَ بذلك العربُ، يعني: أَلْزَمُوا - حَسَب لُغَتِهم - «**اخْلَوْلَقَ {أَنْ} مِثْلَ حَرَى**».
«**أَلْزَمُوا**»: فعل وفاعل، فـ«**أَلْزَم**» فعل ماضٍ، و{الواو}: فاعل مبني على السكون في محل رفع.
«**اخْلَوْلَقَ**»: مفعول أول لـ«**أَلْزَمُوا**»، وهو مرادٌ لفظُهُ، يعني: أَلْزَمُوا هذه الكلمة.
«**أَنْ**»: مفعولٌ ثانٍ لـ«**أَلْزَمُوا**»، وهو أيضًا مرادٌ لفظُهُ.
«**مِثْلَ حَرَى**»: إمَّا أن تكون مفعولًا مطلقًا، أي: «إلْزَامًا **مِثْلَ حَرَى**»، أو تكون: حالًا، يعني: حالَ كونِها مثلَ «**حَرَى**»، و«**مِثْلَ**»: مضاف، و«**حَرَى**»: مضاف إليه بإرادة اللفظ.

* * *

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزُرَا[600]

«**انْتِفَا**»: مبتدأ، وهو مضاف إلى «**أَنْ**»، «**وَبَعْدَ**»: ظرف مكان منصوبة على الظرفية بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف إلى «**أَوْشَكَ**»، ومتعلِّق بقوله «**نَزُرَ**» أي: قَلَّ.
وتقدير البيت: وانْتِفَاءُ «**أَنْ**» قَلَّ بَعْدَ «**أَوْشَكَ**».
أما الشارح[601] فيقول:
إنَّ العرب أَلْزَمُوا «**اخْلَوْلَقَ**» «**أَنْ**» كما أَلْزَمُوا «**حَرَى**»، يعني: أنه يجب في خبر «**اخْلَوْلَقَ**» أن يقتَرن بـ«**أَنْ**»، فتقول: {اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ}، ولا يَصِحُّ أن تقول: {اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ تُمْطِر}؛ لأن العرب أَلْزَمُوا «**اخْلَوْلَقَ**» «**أَنْ**»، أي: أَلْزَمُوا أن يَقتَرِن خبرُها بـ«**أَنْ**»، فتقول: {اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ}[602].
كيف إعرابُ {اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمْطِرَ}؟
نقول {اخْلَوْلَقَ}: فعل ماضٍ، {التاء} للتأنيث، و{اخْلَوْلَقَ} يَرفع الاسم ويَنصب الخبر، و{السماءُ}: اسمُها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، {أَنْ}: حرف مصدر يَنصب الفعل المضارع، و{تُمْطِرَ}: فعل مضارع منصوب بـ{أَنْ}، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وهو خبر ايش؟ خبر {اخلولق}، يعني: اخْلَوْلَقَتِ السماءُ إِمْطَارَها؛ لأن {أَنْ} تُقَدَّرَ وما بعدَها بمصدر فهو خبر {اخْلَوْلَقَ}.

---

[598] قال الشيخ محمد عبد المعطي: لا تحذف الهمزة إلا للضرورة الشعرية ولعلها لهجة.
[599] «وألزموا» فعل وفاعل، «اخلولق» قصد لفظه: مفعول أوَّل لألزم، «أن» قصد لفظه أيضًا: مفعول ثان لألزم، «مثل» وأل صاحبه قوله «اخلولق» السابق، ومثل مضاف و«حرى» قصد لفظه: مضاف إليه.
[600] «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» قصر للضرورة: مبتدأ، وانتفا مضاف و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه، «نزرًا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى انتفا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو انتفا.
وتقدير البيت: ألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبهًا في ذلك حرى، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل.
[601] أي: ابن عقيل شارح الألفية.
[602] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، [باب: أفعال المقاربة /ج: 1 /ص: 332].

إذًا: تشترك «**اخْلَوْلَقَ**»، و«**حَرَى**» في لُزوم «**أَنْ**» في خبرِهما، لكنَّهما تختلفانِ؛ لأن «**اخْلَوْلَقَ**» بمعنى: أَوْشَكَ، وأمَّا «**حَرَى**» فبمعنى: الرجاء، يعني: يَرجُو أن يكون كذا وكذا.

«**اخْلَوْلَقَ**»: رَجَاء؟!

إي نعم «**اخْلَوْلَقَ**»: رَجَاء، إذًا فهي مِثْلُها في ايش؟ في المعنى، ومثلُها في العمل؛ لأن أفعال المقاربة لا بد أن يكون فيها الفاعل؛ وهي: «**كَادَ**، و**كَرَبَ**، و**أَوْشَكَ**».

«**وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا {أَنْ} نَزرَا**».

يعني: أنَّ خُلُوَّ خبرِ «**أَوْشَكَ**» مِن «**أَنْ**» قليلٌ.

ويجوز ذِكْرُه؟

نعمْ يجوز ذِكْرُه، لكنَّ انْتِفائَهُ قليلٌ، فتقول مثلًا: {يُوشِكُ أنْ تُمْطِرَ السماءُ}؛ هذا القليل أو الكثير؟ قليل.

كثير.

{يُوْشِكُ السماءُ أَنْ تُمْطِرَ}؛ الكثير ولَّا القليل؟

انتِفاءُ «**أَنْ**» قليلٌ، ووجود «**أَنْ**» كثيرٌ، إذًا {أَوْشَكَتِ السماءُ أَنْ تُمْطِرَ}: كثير.

{أَوْشَكَتِ السماءُ تُمْطِر}: قليل، وعليه قول الشاعر:

يُوشِـــكُ مَـــنْ فَـــرَّ مِـــنْ مَنِيَّتِـــهِ ... فِـــي بَعْـــضِ غِرَّاتِـــهِ يُوَافِقُهَـــا[603]

ولم يَقُلْ: «أَنْ يُوَافِقَهَا»، لكنْ قال الشاعرُ الآخَر:

وَلَـوْ سُـئِلَ النَّـاسُ التَّـرَابَ لَأَوْشَـكُوا ... إِذَا قِيـلَ هَـاتُوا أنْ يَمَلّـوا وَيَمْنَعُـوا[604]

الثاني كثيرٌ، والأول قليلٌ.

* * *

قال:

وَمِثْـــلُ كَـــادَ فِـــي الْأَصَـــحِّ كَرَبَـــا[605]

«**مِثْلُ كَادَ**».

«**مِثْلُ**»: مبتدأ، وهو مضاف إلى «**كَادَ**» باعتبار اللفظ، «**فِي الأَصَحِّ**»: جار ومجرور، «**كَرَبَا**»: خبر المبتدأ، خبر المبتدأ «**مِثْلُ**».

ويجوز أن تقول «**كَرَبَا**»: مبتدأ، و«**مِثْلُ**»: خبر.

على أيِّ اعتبار؛ إنْ كنتَ تُريد أن تُخْبِر أن «**كَرَبَا**» مِثْلُ «**كَادَ**»، فتكون «**كَرَبَا**» هي المبتدأ، و«**مِثْلُ**» خبرًا.

وإن كنتَ أن تُخْبِر عن مُماثِل «**كَادَ**»، فإنَّ «**مِثْلُ**» تكون مبتدأً، و«**كَرَبَا**» خبرًا.

لكن المُتَبادِر أنكَ تُريد أنْ تُخبِر أنَّ «**كَرَبَا**» مِثْلُ «**كَادَ**»، وعلى هذا تكون «**كَرَبَا**» مبتدأ مؤخَّرًا، و«**مِثْلُ**» خبرًا مقدَّمًا.

و«**فِي الأَصَحِّ**»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف حالًا، أي: حالَ كونِه في الأصحِّ، يعني: في الأصح مِنْ أقوال مَنْ؟ النحويين.

* * *

وَتَـرْكُ «أَنْ» مَـعْ ذِي الشَّـرُوعِ وَجَبَـا[606]

603

604

605 «مثل» خبر مقدم، ومثل مضاف، و«كاد» قصد لفظه: مضاف إليه، «في الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق، «كربا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

606 «وترك» مبتدأ، وترك مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه، «مع» ظرف متعلق بترك، ومع مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«الشروع» مضاف إليه، «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

«**تَرْكُ**»: مبتدأ وهو مضاف إلى «**أَنْ**»، و«**مَعْ**»: ظرف مكان وهو مضاف إلى «**ذِي**»، و«**ذِي**»: مضافة إلى «**الشُّروعِ**»، «**وَجَبَا**»: فعل ماضٍ، والجملة خبرُ «**تَرْكُ**» خبرُ المبتدأ، والظَّرْفُ «**مَعْ ذِي الشُّرُوعِ**» متعلِّق بقولِه ايش؟ «**وَجَبَ**».

والتقدير: **ووَجَبَ تَرْكُ** «**أَنْ**» **مَعَ ذِي الشُّرُوعِ**، أي: مع أفعال الشروع، وسيذكرها أفعال الشروع المؤلف، يَعُدُّها...

يقول المؤلف: «**وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا**».

و«**كَرَبَ**»: وايش الأكثر فيها؟ الحَذْفُ.

كَــرَبَ الْقَلْــبُ مِــنْ جَــوَاهُ يَــذُوبُ حِـينَ قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْـدٌ غَضُـوبُ[607]

فيقول: «**مِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَ**»، يعني: أنها تكون خاليةً من «**أَنْ**»، تقول: {كَرَبَتِ السماءُ أَنْ تُسْقِيَ} بمعنى ايش؟ قَارَبَ؛ لأن «**كَادَ** و**أَوْشَكَ** و**كَرَبَ**» اللي فيها الكاف هذه كلُّها تكون للمُقارَبة.

«**وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا**».

ثم قال: «**وَتَرْكُ {أَنْ} مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**».

يعني: يَجِب تَرْكُ «**أَنْ**» مع ذِي الشُّرُوعِ، عكس الذي يجب أن يَقترِن بـ«**أَنْ**» مثل: «**حَرَى وَاخْلَوْلَقَ**»، فصارت هذه الأدوات بالنسبة لاقترانِها بـ«**أَنْ**» تنقسم إلى أربعة أقسام:

ما يَمتنِع اقترانُها، وما يَجِب اقترانُها، وما يَكثُر اقترانُها، وما يَكثُر خُلُوُّها من «**أَنْ**»؛ هذا ما تُفيده كلماتُ ابن مالك ، أنَّ «**أَنْ**» مع هذه الأدوات أربعة أقسام.

يقول: «**وَتَرْكُ {أَنْ} مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**».

* * *

كَــ: أَنْشَــأَ السَّــائِقُ يــحْدُو، وَطَفِــقْ[608]

كَــذَا: جَعَلْــتُ، وَأَخَــذْتُ، وَعَلِــقْ[609]

«**كَأَنْشَأَ**»: جار ومجرور خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هي كـ«**أَنْشَأَ**».

لما أشار إلى ذَواتِ الشُّروعِ بدأَ يُبَيِّنُها، قال: «**كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**»، أي: ذلك مِثْلُ قولِك: «**أَنْشَأَ السَّائِقُ**».

إذًا «**كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**».

«الكاف»: حرف جر، و«**أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**»: مجرور بالكاف؛ كلُّ الجملة، كأنه قال: كهذا المِثال.

«**كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**»؛ هذه واحدةٌ من أفعال الشروع.

«**وَطَفِقَ**»: الثانية.

{طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا} أي: شَرَعَ.

الثالثة: «**جَعَلْتُ**».

تقول: {جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا}، {جَعَلَ يَخْطَبُ}، {جَعَلَ يَقُولُ}، {جَعَلَ يَتَوَضَّأُ}، {جَعَلَ يَأْكُلُ}، {جَعَلَ يَشْرَبُ} وما أشبه ذلك.

«**أَخَذْتُ**».

تقول: {أَخَذْتُ أَتَكَلَّمُ}، أو {أَخَذَ يَتَكَلَّمُ}، أو ما أشبه ذلك.

«**وَعَلِقَ**».

هذه أيضًا من أفعال الشروع، وبعضُ العلماء أَنْكَرَها، لكنَّها واردةٌ عن العرب، تقول: {عَلِقَ يَفْعَلُ}، بمعنى: أَنْشَأَ يفعلُ.

ومن ذلك أيضًا {شَرَعَ}، تقول: {أَفْعَال الشُّرُوع}، ما يمكن نُخْرِج {شَرَعَ}؛ {شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا} {شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا وكَذَا}.

607

608 «كأنشأ» الكاف جارة لقول محذوف، أنشأ: فعل ماض ناقص، «السائق» اسمه، «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهروها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ، «وطفق» معطوف على أنشأ.

609 «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «جعلت» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر، «وأخذت، وعلق»: معطوفان على جعلت.

فصارت أفعال الشروع: كلُّ مَا دلَّ على الشروع؛ هذا الضابط، كلُّ ما دلَّ على الشروع وما قُصِدَ به الشُّروع فهي داخلةٌ في ذلك، ثم نقول: كلَّما وجدْنا كلمةً تدل على الشروع فهي تَعمل هذا العمل إلا أنْ نَمنع من التركيب ما تَقْتَضِيه اللغة، يعني: إذا كان التركيبُ لا يصحُّ لغةً فإننا لا نَقبَل، وإلَّا فكلُّ لفظٍ يدل على الشروع فإنه داخِلٌ في ذلك.
أفعال الشروع: «**أَنْشَأَ السائِقُ يَحْدُو**».
لو أنَّ قائلًا قال: {أَنْشَأَ السَّائِقُ أَنْ يَحْدُو} ايش؟ خطأ، ولَّا نادر؟
خطأ.
خطأ، لماذا؟
لأنه يقول: «**تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا**».
ثم قال المؤلف: انتَقل الآن من بيان اقْتِرانِ هذه الأدوات أو هذه الأفعال بـ«**أَنْ**» وعدم اقترانها، هل هذه الأفعال متصرفة، أو هي باقِية على ...
أفعالُ الشروع لا بد أن يكون خبرُها فعلًا مضارِعًا خالِيًا من «**أَنْ**»، ولهذا المثال: «**كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**» يُعتبر هذا المثال مُحَدِّدًا للشروط، يعني لا يمكن أن تقول: {أَخَذَ الرَّجلُ في كَذا وكَذا}، {شَرَعَ الرَّجلُ في كَذا وكَذا} وأنتَ تريد أفعالَ الشروع التي شرع في الفعل.
ولهذا نقول: أفعالُ الشروع ما تَدخل في الغالب إلا على شيء مُمْتَدٍّ، يعني: يَفعل شيئًا فشيئًا؛ هذا الغالب، أما إذا دخلَتْ على شيء يَنتهي مرةً واحدةً فلا تُسمى بأفعال الشروع.
بدأ المؤلف في هذه الأفعال؛ هل هي متصَرِّفة أو لا بد أن تكون بلفظِ الماضي؟
بَيَّنَ؛ قال:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا[610]

الفاعل في قوله «**اسْتَعْمَلُوا**» للعرب، وهو فِعلٌ وفاعل؛ «**اسْتَعْمَلُوا**»: فعلٌ وفاعِلٌ.
«**مُضَارِعًا**»: مفعول به لـ«**اسْتَعْمَلُوا**»، «**لِأَوْشَكَ**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**اسْتَعْمَلُوا**».
يعني: اسْتَعْمَلُوا لِـ«**أَوْشَكَ**» فِعلًا مُضارعًا.

* * *

وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا[611]

«**وكَادَ**»: «الواو» حرف عطف، و«**كَادَ**» معطوفة على ايش؟ على «**أَوْشَكَ**».
إذًا: لِهذينِ الفِعلين فقط، لـ«**كَادَ وأَوْشَكَ لَا غَيْرُ**».
«**لَا غَيْرُ**»: «**لَا**» حرف عطف، و«**غَيْرُ**»: معطوفة على ايش؟ على «**لِأَوْشَكَ**».
وعليه فيكون المعنى: لا لغيرِهما، أي: لغير «**أَوْشَكَ وكَادَ**»، فنَفْهم إذًا: أنَّ «**أَوْشَكَ وكَادَ**» يُستعمل منهما المضارِعُ.
مثال ذلك في «**كَادَ**» قولُه تعالى: (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ)[البقرة: من الآية 20]، والماضي: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[البقرة: من الآية 71].
«**أَوْشَكَ**»:

وَلَـوْ سُـئِلَ النَّـاسُ التَّـرَابَ لَأَوْشَـكُوا إِذَا قِيـلَ هَـاتُوا أَنْ يَمَلّـوا وَيَمْنَعُـوا[612]

«**لِأَوْشَكُوا**»: هذا فعل ماضٍ.
ومثال المضارع:

يُوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ فِـي بَعْـضِ غَرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَـا[613]

قولُه: و«**كَادَ لَا غَيْرُ**»، أي: **لَا غَيْر «أَوْشَكَ وكَادَ»**.

---

[610] «واستعملوا» فعل وفاعل، «مضارعًا» مفعول به لاستعمل، «لأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا.
[611] «وكاد» معطوف على أوشك، «لا» عاطفة، «غير» معطوف أوشك، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر، «وزادوا» فعل وفاعل، «موشكا» مفعول به لزاد.
[612]
[613]

على أنه يَحتمل أنَّ مُرادَ ابنِ مالك يعني: لا غيرُ لِلمُضارع، فلا يُستعمل الأمرُ، مثل أن تقول: {أَوْشِكْ أَنْ تَفْعَل كَذا وكَذا} لا يصحُّ هذا، لم يأتِ هذا في اللغة العربية.
قال: «**وَزَادُوا مُوشِكًا**».
«**زَادُوا**» أي: العرب «**مُوشِكًا**»، و«**مُوشِك**»: اسم فاعل من «**أَوْشَكَ**»، فصار «**أَوْشَكَ**» يُستعمل لَها الماضي والمضارعُ واسمُ الفاعل.
الشاهد قول الشاعر:

فَمُوشِـــكَةٌ أَرْضُـــنَا أَنْ تَعُـــودَ خِـلَافَ الْأَنِـيسِ وَحُوشًـا يَبَابَـا[614]

خالية ما في...
إذًا؛ «**أَوْشَكَ**» يُستعمل لَها؟
والمضارع.
فقط؟
والماضي؛ ثلاثة.
«**كَادَ**».
ظاهِرُ كلام ابن مالك هنا أن «**كَادَ**» لا يُستعمل منها اسمُ الفاعل؛ لأنه قال: «**زَادُوا مُوشِكًا**»، لكنَّه صَرَّح في {أَصْلِ الألفية} أنه يُستعمل اسمُ الفاعل مِن «**أَوْشَكَ**» ومِن «**كَادَ**»؛ وعلى هذا فيُقال في اسم الفاعل من «**كَادَ**» ايش؟ {كَائِد}: كَادَ يَكِيدُ فهو كَائِد، كـ: بَاعَ يَبِيعُ فهو بَائِع.
أَصْلُ الأَلْفِيَّةُ: {الكَافِية} للمؤلف نفسِه.
يقولون: إن القولَ الصحيح جوازُ العطف على الضمير المتَّصل المجرور بغير إعادة حرف الجر؛ هذا هو الصحيح.
ومن قال هذا الشاذ؟
نقول: أنتَ الشاذ؛ كيف.....؟
هل تَجِدَ أفصحَ من لغة القرآن؛ (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)[الشعراء: 195].
ولهذا الحقيقة الذين يقولون من النحويين: إن هذا شاذ في القرآن الكريم يُخشى عليهم؛ شاذ على ايش؟ الواجبُ أن تجعلوا قواعِدَكم مَبْنِيَّةً على القرآن، ما هو القرآن مبني على قواعِدِكم؛ لأن القرآن عَرِبي، (وَكُفْرٌ بِهِ) وايش بعده؟ (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[البقرة: من الآية 217]..آية واحدة.
لو قالَ أحدٌ من الشعراء؛ امرؤ القيس ولا غيره مثل هذا نقول:.. شِعر، إذا صحَّ أن أكثر ما يرد في اللغة العربية إعادة الحرف..
لا، حتى لغة الشعر.
الضابط: إذا رأيتَ أنَّ العامل مسلَّطٌ على ما لا يَتسلَّط عليه؛ فالمرادُ باللفظ.
قول ابن مالك «**وَمَا لِـ{لَاتَ} فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ**»؛ هل يريد هذا اللفظ أو يريد الزمن ومعنى الحِين؟
محتمل لأحد المعنيين ولكن الصحيح أن المراد بذلك ليس.....
هل هناك شاهد لـ«**حِين**»؟
قوله تعالى: (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[ص: من الآية 3].
وهل هناك شاهِد لمُطلَق الزمن؟
نعم، قول الشاعر:

نَـــدِمَ الْبُغَـــاةُ وَلَاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَمِ[615]

كيف نُعرب «التاء» في كلمة «**وَلَاتَ**»؟
تاء التأنيث.
هل تتصل تاء التأنيث بالحروف؟
لا تتصل، تتصل بالأسماء مثل: {شجرة}، وفي الأفعال مثل: {قامَ}، هل تتصل بالحروف؟

614
615

....
س:
«**مَا**» الحجازية من أخوات «**كَانَ**»، وهي حرف.....
زائدة؛ هذانِ قولانِ.
{**ثَمَّ**}: ظرف مكان.
.. حرف خِطاب....
هل عندك شاهد غير «**لَا**»؟
قلنا لكم «**ثُمَّتَ**»، ولا أدري هل ذكرتُ لكم كلام ابن مالك في جَمع التكسير:

أَفْعِلَـــــةٌ أَفْعُـــــلُ ثُـــــمَّ فِعْلَـــــهْ

تَمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُمُـــوعُ قِـــلَّةْ[616]

الجواب: نعم، تتصل تاء التأنيث بالحروف أحيانًا مثل «**لَا وثُمَّ**»....
ما الفرق بين «**كَانَ**» و«**كَادَ**»؟
أنه يتعيَّن أن يكون خبرُ «**كَادَ**» فعلًا مضارعًا، ويَندُر ما سواه، أمَّا «**كَانَ**» فلا يَتعيَّن؛ هذا فَرْقٌ.
فرقٌ آخر بين «**كَانَ**» و«**كَادَ**»؟
... في «**كاد**» يجوز لكنه قليل، وفي «**كَانَ**» لا يجوز؛ لا يصح أن تقول: {كَانَ زيدٌ أنْ يقومَ}، لكنْ يصح أنْ تقولَ: {كَادَ زيدٌ أنْ يقومَ}.
في أيضًا فرقٌ ثالث: أن «**كَانَ**» تَتَصرَّف تَصرُّفًا كاملًا، و«**كَادَ**» لا تتصرف تصرُّفًا كاملًا، فلا تقُلْ: {كِدْ أَنْ تَقُومَ} لا تَقُلْ هذا، لكنْ «**كَانَ**» تقول: {كُنْ قائِمًا} ولا بأس، وعَرَفْتُم هل يُستعمل منها اسم الفاعل أو لا يستعمل.
ما الفرق بين «**كَادَ وعَسَى**»؟
من حيث المعنى: «**عَسَى**» للترجي، و«**كَادَ**» مِن أفعال المقاربة، ومن حيث العمل.....
أنها لا تَتَصرَّف، جامدة، وأما «**كَادَ**» فتَتَصرَّف.
ما الفرق بين «**عَسَى**» و«**حَرَى**»؟
أنَّ «**حَرَى**» يجب اقترانُ خبرِها بـ«**أَنْ**» بخلاف «**عَسَى**» فهو كثير، وليس بواجب.
«**اخْلَوْلَقَ**» ما الفرق بينها وبين «**عَسَى**»؟
«**اخْلَوْلَقَ**» يجب أن يتَّصِل خبرُها بـ«**أَنْ**».
و«**عَسَى**»؟
يكثر اتِّصالُ خبرُها بـ«**أَنْ**» ويجوز حذفُه؛ هذه واحدة.
كلاهما للرَّجاء.
وايش تقولون؟
صحيح.
يعني:..... بها «الكاف» للمقاربة، واللي ما فيها «الكاف»..، الأخرى اللي ما فيها «الكاف» هذه للرجاء، والباقي للشروع.
ما هي أفعال الشروع؟
هذه أفعال الشروع.
لماذا سُمِّيت أفعالَ الشروع؟
للفعل الذي يكون مُمْتَدًّا شيئًا فشيئًا.
مثال ابن مالك: «**أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**»، نريد إعرابَه؟
«**أَنْشَأَ**»: فعل ماضٍ وهو من أفعال الشروع.
وماذا يعمل؟
أَعْرِب «**يَحْدُو**»؟

---

[616] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (جمع التكسير).

فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على الواو، منع من ظهورها الثقل؛ الضمة الثقيلة على الواو، ولا يمكن أن تقول: يَحْدُوُ.
والفاعل؟
ضمير مستتر.
جوازًا أو وجوبًا؟
وجوبًا، تقديره؟
إذا: جوازًا.
جوازًا تقديره؟
تقديره: هو.
أين خبر «**أَنْشَأَ**»؟
الجملة من الفعل والفاعل في محل نَصْب خبر «**أَنْشَأَ**».
سبق لنا الكلام على تقسيم أفعال المقارَبة؛ من حيث المعنى، ومن حيث اقترانِها بـ«**أَنْ**»، ومن حيث تصرُّفِها.

* * *

ثم قَسَّمَها أيضًا تقسيمًا آخرَ؛ قال:

بَعْـدَ عَسَــى اخْلَوْلَــقَ أَوْشَــكْ قَــدْ يَــرِدْ[617]

«**بَعْدَ**»: ظرف مكان متعلِّق بـ«**يَرِدْ**»، وهو مضاف إلى «**عَسَى**».
«**اخْلَوْلَقَ**»: معطوفة على «**عَسَى**» بإسقاط حرف العطف للضرورة، «**أَوْشَكْ**» كذلك: معطوفة على «**عَسَى**» بإسقاط حرف العطف للضرورة، وسُكِّنَتِ الكاف «**أَوْشَكْ**» أيضًا للضرورة؛ لضرورة النَّظْم.
«**قَدْ يَرِدْ**»: «**قَدْ**» هنا داخلة على فعل مضارع....، والفعل بعدها مرفوع بضمة مقدَّرة على آخرِه مَنَع من ظهورها مراعاةُ الرَّوِيِّ، يعني: رَوِيَّ البيت، وإلَّا فالأصلُ أنها: «**قَدْ يَرِدُ**».

* * *

غِنًــى بِــ«أَنْ يَفْعَــلَ» عَــنْ ثَــانٍ فُقِــدْ[618]

«**غِنًى**»: فاعل «**يَرِدْ**».
وقولُه «**بِأَنْ يَفْعَلَ**»: «الباء» حرف جر، و«**أَنْ يَفْعَلَ**»: مجرورة بالباء لأنه مرادٌ لفظُها، فهي مجرورة بالكسرة المقدَّرة على آخرِها مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحِكاية.
«**عَنْ ثَانٍ**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**غِنًى**»، أي: استِغْناءً **عَنْ** «**ثَانٍ فُقِدْ**»؛ ما هو الثاني؟
الخبر، فإذًا استَغْنى بـ«**أَنْ يَفْعَلَ**» عن الخبر، ويكون في محل رفع فاعل.
أفادنا المؤلف أن هذه الأفعال تَنقسِم من حيث التَّمام والنَّقْص إلى قسمين: قِسْمٌ لا يُستعمل إلا ناقِصًا، وقِسْمٌ يُستعمل تامًّا.
فالذي يُستعمل تامًّا ثلاث ثلاث أدوات «**عَسَى**».
والثانية: «**اخْلَوْلَقَ**»، والثالثة: «**أَوْشَكَ**».
«**عَسَى** و**اخْلَوْلَقَ**»: من حيث المعنى واحد؛ كلِّها للرَّجاء، و«**أَوْشَكَ**»: للمقاربة.
«**قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ: أَنْ يَفْعَلَ**»، أي: قد تَستغني هذه الأفعال الثلاثة بـ«**أَنْ يَفْعَلَ**» عن الخبر؛ وعلى هذا تكون تامَّةً.
وقيل: إنها لا تكون تامَّةً، وتكون «**أَنْ**» وما بعدَها سَدَّتْ مَسَدَّ الاسم والخبر، كما يكون ذلك في التعليق في أفعال الرجاء كما سيأتي إن شاء الله.
والخلافُ قريبٌ من اللفظ في الواقع، إلَّا في بعض الأحوال فإنه يَتبيَّن الخلافُ؛ كما سيَذْكُرهُ في البيت الذي يأتي.
مثال ذلك تقول: {عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ}.

---

[617] «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتي، وبعد مضاف، و«عسى» قصد لفظه مضاف إليه، «اخلولق، أوشك» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر، «قد» حرف تحقيق، «يرد» فعل مضارع.

[618] «غنى» فاعل يرد، «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى»، ومثله قوله «عن ثان»، وقوله «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان.

فهنا نقول: {عَسَى} فعل ماضٍ وهو من أفعال الرَّجاء، و{أَنْ يقومَ}: {أَنْ} حرف مصدر يَنصب الفعل المضارع، و{يقومَ}: فعل مضارع منصوب بـ{أَنْ}، و{زيدٌ}: فاعل، في ايش؟ في {أنْ يقومَ}، و{أَنْ} وما دخلَتْ عليه في محل رفع الفاعل بـ{عَسَى}؛ هذا إذا قُلْنا إنها تامَّة.
يَرى بعضُ العلماء أنها ناقصة، وأنَّ {أَنْ يقومَ} سَدَّ مَسَدَّ الاسم والخبر، والخلاف الأصلي إلا في بعض الأحيان.
مثلًا إذا قلت: {عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ}، فهنا لا يَظهر أَثَرٌ للخلاف؛ لأن التركيب سيكون هكذا: {عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ}.
لكنْ لو قلت: {عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدانِ}، فإذا قُلْنا: إنَّ {أَنْ} تامَّة، و{أَنْ} وما دخلَتْ عليه في محل رفع فاعل؛ فالتركيب هكذا: {عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدانِ}.
وإذا قُلْنا: إنها ناقصة؛ فهُنا يمكن أن نجعل الفعلَ خبرًا مقدَّمًا، و{الزَّيْدانِ}: مبتدأ مؤخَّر، ونقول في التركيب: {عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدانِ}، فتكون {الزَّيْدانِ} اسمُها مؤخَّرًا، و{أَنْ يَقومَا} خبرُها؛ ولكنْ هل هذا وَارِدٌ عن العَرَب؟
هو على لغة {أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ} وَارِدٌ لا شَكَّ؛ يقولون: {عَسَى أَنْ يَقومَا الزَّيْدانِ} و{عَسَى أَنْ يَقومُوا الزَّيْدونَ}، لكنْ على اللغة الفُصْحى: لا نَدْري هل هذا التركيب وَارِدٌ أو لا، لكنْ لو وَرَدَ فإنه يُخَرَّج على هذه اللغة على أنَّ ما بعد الفعلِ اسمًا مؤخَّرًا، والفِعلُ والفاعلُ في محل نصب خبرٍ مقدَّم.
مثال آخر: {عَسَى أَنْ تَقومَ هِنْدٌ}.
نقول {عَسَى}: فعل ماضٍ.
و{أَنْ تَقومَ هِنْدٌ}.
{أَنْ}: حرف مصدر، و{تَقومَ}: فعل مضارع منصوب بـ{أَنْ}، و{هِنْدٌ}: فاعل {تَقومَ}، و{أَنْ} وما دخلَتْ عليه ايش؟ في محل رفع فاعل.
هذا إن قُلْنا بأنَّها تامَّة، إنْ قُلْنا بأنها ناقصة نقول: {أَنْ} وما دخلَتْ عليه سَدَّتْ مَسَدَّ الاسم وهو الخبر.

* * *

ثم قال:

وَجَــرِّدَنْ عَسَــى، أوِ ارْفَــعْ مُضْــمَرَا[619]

بِهَــا، إِذَا اسْــمٌ قَبْلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا[620]

«جَرِّدَنْ» هذه: فعل أمر متصل بنون التوكيد الخفية، والثقيلة أن تقول: «جَرِّدَنَّ»، وعلى هذا فهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد؛ هل نقول في محل جر أو نقول مبني على الفتح فقط؟
نقول: المشهور عند البصريين أنه مبني على الفتح فقط ولا نقول في محل جر، وأما مَنْ قال: إن فعل الأمر مجزومٌ بِلام الأمر المحذوفة، والتقدير: لِتُجَرِّدْ؛ فهذا يكون مبنيًّا على الفتح في محل جر، لكن الصحيح والمشهور أنه مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.
«وَجَرِّدَنْ عَسَى»: مفعول **«جَرِّدْ»**.
«أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرًا»: **«أَوْ»** هنا للتخيير.
«ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا».
«مُضْمَرًا»، أي: ضَمِيرًا.
«إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا».
قُلْنَا **«جَرِّدَنْ عَسَى»**.
«جَرِّدْ»: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل مستتر وجوبًا تقديرُه: أَنْتَ.
«عَسَى»: مفعول **«جَرِّدْ»** باعتبار اللفظ.
«أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرًا».

---

[619] «وجردن» جرد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «عسى» قصد لفظه: مفعول به لجرد ، «أو» حرف عطف معناه التخيير ، «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «مضمرًا» مفعول به لارفع.

[620] «بها» جار ومجرور متعلق بارفع ، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، تضمن معنى الشرط ، «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إذا ذكر اسم ، «قبلها» قبل: ظرف متعلق بذكر الآتي، وقبل مضاف ، وها: مضاف إليه ، «قد» حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية.

«**أَوْ**»: للتخيير، و«**ارْفَعْ**»: فعل أمر، و«**مُضْمَرًا**»: مفعول به، وقولُه «**بِهَا**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**ارْفَعْ**»، وليس بـ«**مُضْمَرْ**»، بَلْ بـ«**ارْفَعْ**».
«**إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**».
«**إِذَا**»: شرطية، و«**اسْمٌ**»: قيل إنها نائب فاعل لقولِه «**ذُكِرَا**»، وقيل: نائب فاعل لفعل محذوف يُفَسِّرُهُ «**ذُكِرَ**»، وقيل: مبتدأ.
فالأقوال حِينَئِذٍ ثلاثة، أيُّهم أسهل؟
أن نقول: مبتدأ؛ لأنَّا إذا قُلْنا مبتدأ لم يحصل لا تقديم ولا تأخير ولا تقدير، وإذا قُلْنا: إنها نائب فاعل لفعل محذوف؛ صار في ذلك تقدير، وإذا قُلْنا نائب فاعل لـ«**ذُكِرَ**» ولكنه مقدَّم؛ صار فيه تقديمٌ وتأخيرٌ.
يقول المؤلف : إذا سَبَق «**عَسَى**» اسمٌ ثَبَتَ في استِعْمالِها وجهانِ:
الوجهُ الأول: أن تَرفَع بها ضميرًا.
والوجهُ الثاني: أن تُجَرِّدَها من الضمير.
مثال ذلك: {زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ}؛ فـ{زيدٌ}: مبتدأ، و{عَسَى}: فعل ماضٍ، وفاعِلُها مستتر جوازًا تقديرُه {هُوَ}، أو إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: {أَنْ} مصدر، و{يقومَ}: فعل مضارع منصوب بالمصدر، و{أَنْ} وما دخلَتْ عليه في محل رفع فاعل.
لأنه يقول: {إِمَّا أَنْ تُجَرِّدَهَا مِنَ الضَّمِيرِ}، فتكون {أَنْ} وما بعدها فاعلًا، وإمَّا أنْ تَرفع بها ضميرًا، فيكون {أَنْ} وما دخلَتْ عليه خبرًا.
ويَظهر ذلك أيضًا في مثال إذا كان الفاعل غيرَ مفردٍ مُذَكَّر؛ مثالُه: {هِنْدٌ عَسَى أَنْ تقومَ}.
فعلى إِضْمَار الفاعل نقول: {هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تقومَ}؛ لأنَّ الفعل إذا كان فيه ضمير عائِد إلى مؤنث وَجَبَ التقديم، فنقول: {هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تقومَ}.
وعلى عدم إضمار الفاعل نقول: {هِنْدٌ عَسَى أَنْ تقومَ}، ونجعل {أَنْ تقومَ} هي الفاعل، وتكون تامَّةً، أو على القول الثاني: تكون {أَنْ} وما دخلَتْ عليه سَدَّتْ مَسَدَّ الاسمِ والخبر.
{الرَّجلانِ عَسَى أَنْ يَقومَا}؛ كيف نقول على تقدير المضمر؟
{عَسَيَا أَنْ يَقومَا}، وعلى عدم الإضمار: {عَسَى أَنْ يَقومَا}.
{الرِّجال عَسَوْا أَنْ يَقومُوا}: هذا على إثبات الضمير، {عَسَى أَنْ يَقومُوا}: على حذف الضمير؛ ولهذا قال: «**جَرِّدْ أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**».

* * *

ثم قال:

وَالْـفَتْحَ وَالْـكَسْرَ أَجِـزْ فِـي السِّـينِ مِـنْ[621]
نَحْـوِ «عَسَـيْتُ» وَانْتِقَـا الْـفَتْحِ زُكِـنْ[622]

«**الْفَتْحَ**»: مفعول مقدَّم لـ«**أَجِزْ**»، و«**الْكَسْرَ**»: معطوف عليه، و«**أَجِزْ**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أَنْتَ، «**وَفِي السِّينِ**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**أَجِزْ**».
«**مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ**»، يعني: مِنْ «**عَسَى**» إِذَا أُسْنِدَتْ إلى ضمير، إلى ضمير «التاء»؛ لأنه قال: «**مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ**».
«**وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ**» نقول:
«**نَحْوِ**»: مضاف، و«**عَسَى**»: مضاف إليه باعتبار اللفظ، و«**انْتِقَا**»: مبتدأ مرفوع بضمة على الهمزة المحذوفة لضرورة النَّظْم، وهو مضاف إلى «**الْفَتْحِ**»، و«**زُكِنَ**»: فعل ونائب فاعل، وهو خبر المبتدأ الذي هو «**انْتِقَا**».
وخلاصة البيت: أنه يجوز في «**عَسَى**» إذا أُضِيفَتْ إلى تاء الفاعل، يجوز فيها كَسْرُ السين وفَتْحُ السين؛ وأيُّهما الأرجح؟ الفَتْحُ؛ قال الله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ)[محمد:22]، وتقول: {أَنْتَ عَسِيتُ أَنْ أَقُومَ}، ويجوز: {عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ}.

---

[621] «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي ، «والكسر» معطوف على الفتح ، «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «في السين» جار ومجرور متعلق بأجز .
[622] «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف ، وقوله «عسيت» قصد لفظه: مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف، انتقال: مبتدأ، مضاف و«الفتح» مضاف إليه ، «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى انتقال الفتح، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

ففي «**السِّين**» من «**عَسَى**» إذا أُضِيفَتْ إلى تاء الفاعل وجهانِ: الكسر، والفتح؛ والفتح أَوْلَى؛ لأنه قال: «**وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ**» والله أعلم.

نواسِخ المبتدأ والخبر تنقسم إلى ثلاثة أقسام؟

ما يَرفع الاسم ويَنصب الخبر....

هذا من حيث العمل، لا من حيث الأداة هل هي فعل ولَّا اسم ولَّا حرف، فهي تَنقسم من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام:

ما يَنسخ المبتدأ والخبر جميعًا، وما يَرفع المبتدأ ويَنصب الخبر، وما يَنصب المبتدأ ويَرفع الخبر.

«**كَانَ وأَخَوَاتُها**» سَبَق أنها تَرفع المبتدأ وتَنصب الخبر.

وليس ارتفاعُ المبتدأ يعني بَقائَه على ما كان عليه، بل هو رُفِعَ رفعًا مُجَدَّدًا بـ«**كَانَ**»، كذلك «**إِنَّ وأَخَوَاتُهَا**» بالعكس؛ تَنصب المبتدأ - وهذا واضح - وتَرفع الخبر، والرَّفعُ الذي في الخبر ليس هو الرفع الأول الذي كان قبل دخول «**إِنَّ**»، بل هو رفعٌ مُجَدَّدٌ، انْتَبِهْ لِهَذَا.

يعني: بعضُ الناس قد يقول {كَانَ زيدٌ قائِمًا}، {زيدٌ} مرفوع بالابتداء.

فنقول: لا؛ {زيدٌ} مرفوع بـ{كَانَ}، فالرفعُ الذي حَصَلَ له رفعٌ مُجَدَّدٌ.

{إِنَّ زيدًا قائِمٌ}: قد يقول بعض الناس إن {قائِمٌ} مرفوع على أنه خبر المبتدأ.

نقول: لا؛ مرفوع على أنه خبر {إِنَّ}، فـ{إِنَّ} أَحْدَثَتْ له رفعًا مُجَدَّدًا.

ولهذا قال في «**كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**»، قال: «**تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ**»[623].

|||

[623] سبق في باب :(كان وأخواتها).

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

«**أَخَوَاتُهَا**» أي: اللَّاتي يَعْمَلْنَ عَمَلَها.

لِإِنَّ، أَنَّ، لَيْـــتَ، لكِـــنَّ، لَعَـــلْ[624]

كَـأَنَّ، عَكْـسُ مَـا لِكَـانَ مِـنْ عَمَـلْ[625]

كم هذه من حروف؟

سِتة.

إعرابُ البيت:

«**لِإِنَّ**»: جار ومجرور، «**إِنَّ**» يدخل عليها حرف الجر، ودخولُ حرف الجر على كلمة يدل على أنها اسم، مع أَنَّ «**إِنَّ**» حرف، فكيف ذلك؟

نقول: لأن المقصودَ بها اللفظُ، كأنَّ المؤلف قال: «**لِهَذَا اللَّفْظِ**»؛ فلهذا دخل حرف الجر على «**إِنَّ**» مع أنها حرف، لأن المقصود لفظُها.

«**أَنَّ**»: معطوفة على «**إِنَّ**» لكنْ بإسقاط حرف العطف للضرورة.

«**لَيْتَ**» كذلك: معطوفة على ايش؟ على «**إِنَّ**» بإسقاط حرف العطف للضرورة.

«**لَكِنَّ**» كذلك: معطوفة على «**إِنَّ**» بإسقاط حرف العطف للضرورة.

«**لَعَلَّ**» مِثْلُها.

«**كَأَنَّ**» مِثْلُها.

«**عَكْسُ**»: مبتدأ، وأين خبرُه؟

الجار والمجرور المتقدِّم؛ هذا هو الخبر.

«**عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ**»، أي: عَكْسُ الذي لـ«**كَانَ**» من العَمَل.

و«**لِكَانَ**»: «اللام» حرف جر، و«**كَانَ**»: اسم مجرور، «**كَانَ**»: فعل ماضٍ؛ المقصود اللفظ، فـ«**كَانَ**»: اسم مجرور باللام وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورها الحِكاية.

«**عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ**».

فإذا كانت «**كَانَ**» تَرفع المبتدأ وتَنصب الخبر، كانت «**إِنَّ وأَخَوَاتُهَا**» تَنصب المبتدأ وتَرفع الخبر.

والحمد لله الذي يَسَّرَ لنا علماءَ تَتبَّعوا اللغة العربية، واستَقْرَءُوها، واستَخْرَجُوا هذه الحروف التي تعمل هذا العمل، وإلا لَضَاعَت اللغة العربية، وكذلك نقول في «**كَانَ**»: إنَّ الله يَسَّرَ - ولله الحمد - علماءَ حَفِظُوا للعربية كِيَانَها؛ وإِلَّا مَنْ يَدري الآن لو لَمْ يُؤَلَّف هذه الكُتب، مَن يَدْري أنَّ «**إِنَّ**» تَنصب وتَرفع؟

ما ندري، لكن العلماء – جَزَاهم الله خيرًا – تَتَبَّعوا حتى حَصَرُوا الأشياء.

* * *

مثالُه، قال:

كَـــــإِنَّ زَيْـــــدًا عَـــــالِمٌ بِـــــأَنِّي[626]

كُـــــــــــــــفْءٌ.....[627]

«**كَإِنَّ**»: «الكاف» حرف جر، أين المجرور؟

---

[624] «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر.

[625] «عكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه ، «لكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول: أي عكس الذي استقر لكان ، «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

[626]- «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن: حرف توكيد ونصب «زيدًا» اسمها «عالم» خبرها «بأنى» الباء جارة، وأن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها . «كإن» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن: حرف توكيد ونصب ، «زيدًا» اسمها ، «عالم» خبرها «بأني» الباء جارة، وأن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها .

[627] **سيأتي.**

المجرور: كلُّ هذه الجملة «**كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ**»؛ ولهذا نقول: «الكاف» حرف جر، و«**إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ**»: اسم مجرور - لأن المقصود: كهذه الجملة - بالكاف، وعلامة جَرِّهِ كسرة مقدَّرة على آخره مَنَع من ظهورها ايش؟ الحكاية.
فإذا أَرَدْنا أن نُعرب هذا المثال على قَطْع صِلَتِه بالكاف، قُلْنَا:
«**إِنَّ**»: حرف توكيد ونصب يَنصب الاسمَ ويَرفع الخبَر؛ كلامي صحيح؟
خطأ، لا يمكن أن تقول: ونصب؛ لأنَّ «**إِنَّ**»: حرف توكيد ونصب ورفع، لأنها تَنصب المبتدأ وتَرفع الخبر.
إذًا؛ إما أن تقول: حرف توكيد ونصب ورفع، وإما أن تقول: حرف توكيد يَنصب المبتدأ ويَرفع الخبر؛ وهذا أحسن.
«**زيدًا**»: اسمُها، منصوب بها وعلامة فتحةٌ ظاهرة في آخرِه.
«**عَالِمٌ**»: خبرُها مرفوع بها وعلامة رفعِه ضمةٌ ظاهرة في آخرِه.
«**بِأَنِّي**»: «الباء» حرف جر، و«**أَنَّ**» ايش؟ «**أَنَّ**»: حرف توكيد يَنصب المبتدأ ويَرفع الخبر، و«**اليَاء**»: اسمُها مبني على السكون في محل رفع.
و«**كُفْءٌ**»: خبر «**أَنَّ**» مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلِّق بـ«**عَالِمٌ**».
زيدٌ عالِمٌ بِأَنَّهُ كُفْءٌ، لكنِ المُشْكِلُ **ابْنُهُ**؛ وايش يقول؟

* * *

كُـــفْءٌ، وَلكِـــنَّ ابْنَـــهُ ذُو ضِـــغْنِ[628]

أي: ذو حِقْدٍ عليَّ؛ فالأَبُ **عالِمٌ**، وحاكِمٌ بأنه **كُفْءٌ**، **ولكنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ**.
كأنَّ رجلًا خَطَبَ من شخص بِنْتَه، فأجاب الأبُ بأنه يَعلم أن الخاطِبَ كُفْءٌ، ولكنَّ الابْنَ في قلبه حقدٌ، فأراد أن يُفسد الموضوع، وأَفْسَد على الأبِ رَأْيَهُ، ففَسَدَتِ المسألةُ.
ابن مالك يقول: «**كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ**».
مقامُنا نحن نقول: الله يَهدي هذا الابن حتى يُزيلَ عنه الضِّغْنَ.
«**لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ**» هذه إحدى أخوات «**إِنَّ**»، وهي: «**لَكِنَّ**».
«**لَكِنَّ**» نقول في إعرابها: «**لَكِنَّ**» للاستدراك؛ لأنها استِدْرَاكٌ على ما سَبَقَ، وهي تَنصب المبتدأ وتَرفع الخبر، و«**ابْنَ**»: اسمُها منصوب بها وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرة في آخره، و«**ابْنَ**» مضاف، و«الهاء»: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.
و«**ذُو ضِغْنِ**».
«**ذُو**»: اسم من الأسماء الخمسة - أو الستة على رأي ابن مالك - بمعنى: صاحب.
«**ابْنَ**» منصوب، ولو كانت صفةً له لكانت: ذَا ضِغْنٍ.
خبر «**لَكِنَّ**» مرفوع بها.
الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.
«**ذُو**» مضاف.
عَرَفْنا الآن الحُكم والمثال؛ ما هو الحُكم؟
أنَّ «**إِنَّ وأَخَوَاتِها**» تَنصب المبتدأ وتَرفع الخبر، المثال: «**إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ**»، والمثال الثاني: «**وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ**».
المسألة الثانية: انتَقَل المؤلفُ إلى الترتيب بين اسمِ «**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا**» وخبرِها؛ هل يَجِبُ الترتيب أو لا؟ والآن نسأل هل يَجِب الترتيب بين اسْمِ «**كَانَ**» وخَبَرِها أو لا؟
لا يجب، قال الله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً)[النساء: من الآية 96]، وقال تعالى: (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[الروم: من الآية 47]؛ إذًا: لا يجب.
لكنَّ «**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا**» بِالعَكْس؛ يجب أن يتقدَّم الاسمُ ويتأخَّر الخبرُ.

* * *

ولهذا قال:

---

[628] «كفء» خبرها، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق ، «ولكن» حرف استدراك ونصب ، «ابنه» ابن: اسم لكن، وابن مضاف والهاء مضاف إليه ، «ذو» خبر لكن وذو مضاف ، و«ضغن» مضاف إليه.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيـــبَ، إِلَّا فِـــي الَّـــذي[629]

«**رَاعِ**»: فعل أمر، والأمر يَقتضي الوجوبَ، وهو مبني على حذفِ الياء، والكسرةُ قبلَها دليلٌ عليها، والأصلُ: «**رَاعِي**».
«**ذَا التَّرْتِيبَ**».
«**ذَا**»: منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، والتقدير: وَرَاعِ صَاحِبَ التَّرْتِيبِ.
هذا اسم إشارة؟
نعم.
«**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ**».
«**ذَا**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب، و«**ذَا**» مضاف، و«**التَّرْتِيبَ**» مضاف إليه.
لا خطأ؛ «**ذَا التَّرْتِيبَ**»: فهو بدل من «**ذَا**».
«**إِلَّا فِي الَّذِي**».
يعني: **إلا في الذي.....**

* * *

كَلَيْـــتَ فِيهَـــا أَوْ هُنَـــا غَيْـــرَ الْـــبَذِي[630]

«**لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي**»: هنا قَدَّمْنَا الخبر على الاسم؛ لأن الخبرَ جارٌّ ومجرور.
«**لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي**»: قَدَّمْنا الخبرَ لأنه ظرف.
إذًا: يجب في «**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا**» أن يتقدَّم الاسم على الخبر، إلَّا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنه يجوز أن يتقدَّم.
فإن قال قائل: ما الفرق بين «**كَانَ**» و«**إِنَّ**»؟
قلنا: لأن «**كَانَ**» فِعلٌ؛ فهي أقوى في العمل من «**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا**»؛ انتبه: عَمَلُ الأفعال أقوى من عَمَلِ الحروف لا شك، فلِهذا إذا أَبْعَدَ اسم «**إِنَّ**» عنها بَطَلَ عَمَلُها، فوَجَبَ أَنْ يَلِيَها من أجل ايش؟ أَنْ تقوى على العمل، بخلاف «**كَانَ وأَخَوَاتِها**» فإنها أفعال، والأفعالُ هي الأصل في الأعمال، فلهذا قَوِيَتْ على أن تعمل في اسمِها ولو كان مؤخَّرًا عنها.
لكن الجار والمجرور- ما شاء الله - أَمْرُهُ سهلٌ خفيف النَّفْس؛ اجْعَلْهُ في الآخر يقول: أهلًا وسهلًا، اجْعَلْهُ في الوَسَط: أهلًا وسهلًا، اجْعَلْهُ في الأول: أهلًا وسهلًا، يعني: سهلٌ، مَرِنٌ.
فإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه ايش؟ يجوز أو يجب؟
يجوز أن يتقدَّم ولا يَجِب؛ تقول: {إِنَّ زيدًا عِنْدَكَ} و{إِنَّ عِنْدَكَ زيدًا}.
(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[آل عمران: من الآية 13]، قُدِّمَ الخبر لأنه جار ومجرور.
(إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً)[المزمل: من الآية 12]، قُدِّم الخبر لأنه ظرفٌ.
إذًا: حُكْمُ الترتيب بين اسم «**إِنَّ**» وخبرِها ايش؟ الوجوب؛ لقول ابن مالك «**وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ**»، إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه يجوز تقديمُه.
وهل يجوز أن يتقدَّم على الأداة؟
لا؛ ولو كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يجوز: {فِيهَا إِنَّ زيدًا}، ولا: {هُنَا إِنَّ زيدًا}؛ وذلك لأن العمل في الحروف ايش؟ ضعيفٌ، هذه ما تَقْوَى على أن تعمل فيما تَقَدَّمَها.
يقول الشاعر:

كَـــأَنِّيَ مِـــنْ أَخْبَـــارِ إِنَّ وَلَـــمْ يُجِـــزْ لَـــهُ أَحَـــدٌ فِـــي النَّحْـــوِ أَنْ يَتَقَـــدَّمْ[631]

هذا مُتشائِم، ولَّا مُتواضِع، ولَّا حَسَبَ القَرَائِن؟

---

[629] «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع ، «الترتيب» بدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة ، «إلا» أداة استثناء ، «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي- إلخ .
[630] «كليت» الكاف جارة لمحذوف، وليت: حرف تَمَنٍّ ونصب ، «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها ، «أو» عاطفة، معناها التخيير ، «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» ، «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و«البذى» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها- إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفًا أوجارًّا ومجرورًا.
[631]

اجعلوها حَسَب القَرائِن؛ لأنه ربَّما يكون ..... «**لَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمْ**»؛ هذا يكون متواضعًا.
قد يكون مُتشائِمًا وهذا هو الظاهر، لكنَّ الظاهرَ تُغَيِّرُهُ القَرائِنُ.
لكنْ هل هذا البيت على إطلاقه «**وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ**»؟
يُسْتَثنى الظرف والجار والمجرور.
المؤلف أَتَى بالمثال مُسْتغنِيًا به عن الحُكم، وهذا يُعَدُّ من الاختصار: أن يُؤْتَى بالمثال ويُؤْخذَ منه الحُكْم؛ وهو من قُدرة الرَّجل أن يأتيَ بالمثال لِيأخذَ منه الحُكم، لكن أَكْمَلُ منه أن ايش؟ يُؤْتَى بالحُكم ثم يُعَقَّب بالمثال؛ هذا هو الأحسن.
إذا قلت: {إِنَّ في الدَّارِ صاحِبُها} ما حكم تقديم الخبر هنا؟
واجبًا.
لماذا؟
يجب تقديم الخبر؛ لأن {صاحبها} يعود على {الدار}، فلو قُدِّمَ فقيل: {إِنَّ صاحِبَها في الدَّارِ} عادَ الضمير على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً؛ وهذا لا يجوز.
الآن {إِنَّ صاحِبَها في الدَّارِ}: {الدارِ} متأخِّرة على {صاحِبَها} في الرُّتبة، لماذا؟
لأن خبر «**إِنَّ**» يتأخَّر عن اسمِها، فالأصلُ في خبر «**إِنَّ**» التأخُّرُ.
لو قلت {صاحِبَها} صار متقدمًّا على {الدَّارِ} في الفظ وفي الرتبة، فيكون الضمير عائدًا على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً؛ وهذا لا يجوز.
لو عادَ الضمير على متأخِّرٍ لفظًا لا رتبة؛ يجوز أو لا؟
المسألة الأخرى: لو عادَ الضمير على متأخِّرٍ لفظًا لا رتبة؛ يجوز؟
لا يجوز.
ما يُمكن؛ قال الله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)[البقرة: من الآية 124]، الضميرِ عاد على ايش؟ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)، الآن عادَ الضميرُ على متقدِّمٍ لفظًا لا رتبة؛ فيجوز عَوْدُ الضمير على متقدِّمٍ لفظًا لا رتبة.
فما هي القاعدة الممنوعة أن يعودَ الضمير على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة؛ هذا الممنوع، إلا أن يُستثنى بعض المسائل، مثل: {..، ورجلًا} وما أشبه ذلك، استثنوا، وإلَّا الأصل فهو هذا.
يُراد به... بحَسب السياق، أي حسب الحديث، ويُراد بالكذب أيضًا الخطأَ وإنْ لم يُتَعَمَّد من الإنسان كقول الرسول: $كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ#[632].

* * *

قال المؤلف ابنُ مالك في الألفية:

وَهَمْـــزَ إِنَّ افْـــتَحْ لِسَـــدِّ مَصْـــدَرِ[633]

مَسَـــدَّهَا، وَفِـــي سِـــوَى ذَاكَ اكْسِـــرِ[634]

«**هَمْزَ**»: مفعول مقدَّم لـ«**افْتَحْ**».
وقولُه «**لِسَدِّ مَصْدَرٍ**»: جار ومجرور متعلِّق بـ«**افْتِحْ**»، و«اللام» للتعليل، فهي بمعنى: إذا.
وقولُه «**مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا**».
«**مَسَدَّ**»: هذا أيضًا مصدرٌ مِيمي لـ«**سَدَّ**» المصدر الأول؛ ولهذا كان منصوبًا «**مَسَدَّ**».
«**وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**».
«**فِي سِوَى**» مُتعلِّقة بـ«**اكْسِرِ**»، وهي مضافة إلى «**ذَاكَ**».
يقول : افْتَحْ هَمْزَ «**إِنَّ**» إذا سَدَّ مَسَدَّها مصدر، يعني: إذا حَلَّ محلَّها مصدرٌ فَافْتَحْ، وفيما عَدَا ذلك اكْسِرْهَا؛ هذا هو الضابط.

---

[632] _

[633] «وهمز» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله «افتح» الآتي، وهمز مضاف ، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه ، «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «لسد» جار ومجرور متعلق بافتح، وسد مضاف ، و«مصدر» مضاف إليه .

[634] «مسدها» مسد: مفعول مطلق، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه ، «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اكسر» الآتي، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب ، «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

فإذا قال قائل: ما هو ضابط فَتْحِ همزة «**إِنَّ**»؟
فالجواب: أن يحلَّ محلَّها المصدر، أو أنْ يَسُدَّ مسدَّها المصدر.
مثاله: {يُعْجِبُني أَنَّكَ فاهِمٌ}؛ حَوِّلْ {أَنَّكَ فاهِمٌ} إلى مصدر؟
تقول: {يُعْجِبُني فَهْمُكَ}.
{عَلِمْتُ أَنَّكَ فاهِمٌ}؛ حَوِّلْها إلى مصدر؟
{عَلِمْتُ فَهْمَكَ}.
المثال الأول: وَقَعَتْ فاعلًا، والمثال الثاني: وقعت مفعولًا به.
وتقول: {عَلِمْتُ بِأَنَّكَ فاهِمٌ}، أي: {بِفَهْمِكَ}، فصار هذا الضابط مُضْطَرِدًا؛ كلَّما حلَّ محلَّها المصدر سواءٌ كان فاعلًا أو مفعولًا به أو مجرورًا فإنها تكون مفتوحة، والذي في القرآن كلُّه يَنطبِق على هذا، وكذلك في كلام العرب....
قال: «**وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**».
«**ذَاكَ**» المشار إليه: «**سَدِّهَا مَسَدَّ الْمَصْدَرَ**».
«**اكْسِرِ**»: «فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا»[635]؛ هذا التفصيل بعد تَعْمِيم.

* * *

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ[636]

أي: إذا وَقَعَتْ في ابتداء الكلام، أي: في صَدْرِ جُمْلَتِها، ما هو في ابتداء الجملة، في صَدْر جملتها؛ اكْسِرْ.
فتقول مثلًا: {إِنِّي قائِمٌ}، ولا يجوز: {أَنِّي قائِمٌ}.
فإن قال قائل: ما تقولون في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ)[المؤمنون:60]؟ (أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ)، فهنا جملة (أَنَّهُمْ) لا صِلَةَ لها بما قبلَها، فلماذا فُتِحَتْ مع أنها في ابتداء جملتها؟
فالجواب: أن هذه على تقدير (اللام)، أي: (لِأَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ)؛ ولهذا نقول: إن هذه الجملة تَعْلِيلِيَّة، أي: سَبَبُ وجودِ وَجِلِ قلوبهم هو أَنَّهُمْ مؤمنونَ بأَنَّهم راجعونَ إلى اللهِ، ولا يَدْرُون ماذا يَلْقَوْنَ اللهَ به، فلذلِكَ تجدُهُمْ يُؤْتُونَ ما آتَوْا ويعملون الأعمالَ الصالحة وقلوبُهم خائفة، أي: خائفةٌ مِنْ أَنْ يُرَدَّ عليهم عَمَلُهم.
قال: «**فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**».
كلما وقعَتْ «**إِنَّ**» في ابتداء الجملة ايش؟ تُكْسَر.
تقول: «**إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ**»، ولا يصح أن تقول: «**أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ**»؛ لأنها وقعَتْ في الابتداء.
الثاني: «**وَفِي بَدْءِ صِلَهْ**».
يعني: إذا وقعَتْ في بَدْءِ الجملة التي تقع صِلَةً للموصول؛ فإنها تُكْسَر.
ووجهُ ذلك: أنها واقعةٌ في الحقيقة في ابتداء الجملة لأن الجملة بعد الموصول تابِعةٌ لا مستَقِلَّة؛ فتَابِعة بمعنى: هي التي تَصِلُهُ وتُبَيِّن معناه، لكنَّها مُسْتَقِلَّة؛ فلهذا تُكْسَر.
تقول: {يُعْجِبُنِي الَّذِي إِنَّه فاهِمٌ}، وقال الله تبارك وتعالى: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)[القصص: من الآية 76]، (مَا) بمعنى: الَّذِي، يعني: آتَيْنَاهُ الذي إِنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَة.

* * *

الثالث:

وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ[637]

يعني: إذا وقعَتْ جوابًا لِقَسَم؛ لأن الذي يُكَمِّل اليمينَ هو: الجواب، فإذا وقعَتْ «**إِنَّ**» جوابًا لِقَسَم وَجَبَ كَسْرُها.
قال الله تبارك وتعالى: (وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)[التوبة: من الآية 56]، أو هذه فيها (اللام) أيضًا؟ فيها اللام.
تقول: {واللهِ إِنَّ زيدًا قائِمٌ}، ولو قلت: {واللهِ أَنَّ زيدًا قائِمٌ} ما صَحَّ الكلام.
تقول: {حَلَفْتُ باللهِ إِنَّ زيدًا قائِمٌ} صَحَّ؟

---

[635] البيت القادم.
[636] «فاكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «في الابتدا» جار ومجرور متعلق باكسر ، «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، وبدء مضاف ، و«صله» مضاف إليه.
[637] «وحيث» الواو عاطفة، حيث: ظرف معطوف على الجار والمجرور ، «إن» قصد لفظه: مبتدأ ، «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتي ، «مكمله» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

لأن هي جواب القَسَم، هي المُقْسَم عليه.

* * *

الرابع:

أَوْ حُكِيَــتْ بِالْــقَوْلِ، أَوْ حَلّــتْ مَحَــلّ[638]

حَــالٍ، كَــ: زُرْتُــهُ وَإِنِّــي ذُو أَمَــلْ[639]

«**حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ**»، أي: صارَتْ مَقُولًا للقَوْل فإنها تُكْسَر.
مثل قوله تعالى: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ}[مريم: من الآية 30]، وتقول: {قَالَ فلانٌ: إنَّ فلانًا فيه...}
، الشاهد: {إنَّ فلانًا فيه...}؛ لأنها مَقُول القَوْل.
إذًا: كُلَّما وَقَعَتْ «**إِنَّ**» مَقُولًا للقَوْل فإنها تُكْسَر.
ولو قلت... محذوف: {قالَ فلانٌ أَنَّ فلانًا قائِمٌ} صح؟ ماذا نقول؟
{قالَ فلانٌ: إنَّ فلانًا قائِمٌ}؛ لأنها مَقُول القَوْل.
«**أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ**».
إذا حَلَّتْ «**إِنَّ**» هي وجُمْلَتُها محلَّ حالٍ، فإنه يجب كَسْرُها؛ لأن حقيقة الأمر أنها وقعَتْ في الابتداء.
«**كَـ: زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَل**».
«**زُرْتُهُ**»: فعل وفاعل.
«**وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ**»: حال من «التاء» في «**زُرْتُ**»، والجملة الواقعة حالًا هي جملة مُبْتَدَئة في الواقع، كأنها مَستَقِلَّة، ولهذا وَجَبَ فيها كَسْرُ «**إِنَّ**»؛ فصارت «**إِنَّ**» تُكْسَر في كم موضع؟
أولًا: الابتداء.
الثاني: بَدْء الصِّلة.
الثالث: إذا كانت جوابًا لِقَسَم.
الرابع: إذا حُكِيَتْ في القَوْل.
الخامس: إذا حَلَّتْ محل حالٍ.
هذه مواضع خمسة تُكْسَر فيها همزة «**إِنَّ**».
ولو قلت: الضابط في كَسْرِها ألَّا يحلَّ محلَّها المصدرُ؛ صح ولا لا؟.....
نقول: إنه صحيح؛ لأنه قال: تُفْتَح إذا حَلَّ محلَّها المصدرُ، إذًا: تُكْسَر إذا لم يحلَّ محلَّها المصدرُ.
لكن هذه المواضع عبارةٌ عن تَبْيِينٍ لمُجْمَل، وربَّما يأتي غيرُ هذه المواضع أيضًا ما دام الضابطُ عندنا أنها: إذا لم يحلَّ محلَّها مصدرٌ غيرُ مكسورة، فقد يوجد غيرُ هذه في اللغة العربية؛ فالخمسة هذه المواضع من باب تفصيل المُجمل.

* * *

ثم قال:

وَكَسَــرُوا مِــنْ بَعْــدِ فِعْــلٍ عُلِّقَــا[640]

بِــاللّامِ، كَــاعْلَمْ إِنَّــهُ لَــذُو تُقَــى[641]

---

[638] «أو» حرف عطف ، «حكيت» حكي: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى إن، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت ، «أو» حرف عطف ، «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أن ، «محل» مفعول فيه، ومحل مضاف.

[639] و«حال» مضاف إليه ، «كزرته» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مرارًا، زرته: فعل وفاعل ومفعول ، «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها ، «ذو» خبرها، وذو مضاف، و«أمل» مضاف إليه، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في «زرته».

[640] «وكسروا» الواو عاطفة، وكسروا: فعل وفاعل ، «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه ، «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة في محل جر نعت لفعل .

[641] «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق ، «كاعلم» الكاف جارة لقول محذوف، اعلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها ، «لذو» اللام هي لام الابتداء، وهى المعلقة، ذو: خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«تقى» مضاف إليه.

«**كَسَرُوا**»؛ الفاعل مَنْ؟
العرب، نعم هم الذين يَنْطِقون ويَحكُمون على النُّطق، بأنه: مرفوع أو مكسور أو مضموم.
قال: «**وكَسَرُوا**» أي: العرب «**مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ**».
مع أن الفعل إذا وقعَتْ «**إنَّ**» مفعولًا له يجب فيها ايش؟
إذا وقعَتْ «**إنَّ**» مفعولًا لِفِعْلٍ يجب فيها فتح.....
فإذا عُلِّقَ الفعلُ بـ«**اللَّام**» وَجَبَ كَسْرُها.
الفاعل مَنْ؟
العرب؛ هم الذين يَنْطِقون ويَحْكُمون على النُّطْقِ، يعني: مفتوح، أو مكسور، أو مضموم.
قال: **وكَسَرُوا** – أي: العرب – **مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ!**.
مع أن الفعل إذا وَقَعَتْ **إنَّ!** مفعولًا له يجب فيها أيش؟
إذا وقعت **إنَّ!** مفعولًا للفعل يجب فيها الفتحة؛ تُفْتَح هَمْزتُها.
فإذا عُلِّقَ الفعل **بِاللَّامِ** وَجَبَ كَسْرُ الهمزة.
لماذا؟
لأنه متى وُجِدَت **اللَّامُ** في خبرها أو اسمها وَجَبَ كَسْرُها بكل حال.
مثاله: **اعْلَمْ إِنَّه لَذُو تُقًى!**.
ولولا قول **لَذُو!** أي: لولا وجود **اللَّام** في **لَذُو!** لَوَجَبَ أنْ يُقال: **اعْلَمْ أنَّه** ذُو **تُقًى!**؛ قال الله تعالى: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)[محمد: من الآية 19].
لكنْ لَمَّا عُلِّق الفعل **باللَّام** قال الله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[المنافقون: من الآية 1].
والحاصل: أنه إذا وَقَعَتْ **إنَّ!** مفعولًا للفعل، ولكنْ عُلِّق عَمَلُ الفعل **باللَّامِ** وَجَبَ كَسْرُها؛ حتى وإنْ كان لولا **اللَّام** لَوَجَب الفَتْح، فإنَّ هذه **اللَّام** تَمْنع الفَتْحَ **كـاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقًى!**.
ويمكن أن نجعل هذا موضعًا ثابتًا؛ وهو: أن تأتي بعد فعل مُعلَّق **باللَّام** فيجب فيها الكَسْرُ.
فإذا قال قائل: ما وجه وجوب الكسر مع أن الفعل مُسَلَّطٌ عليها؟
قلنا: وجه وجوب الكَسْر أنَّ **اللَّام** لا يَتَأتَّى معها فَتْحُ الهمزة، وإذا حَوَّلْنَاها إلى مصدر فإنَّنا نَفْقِد التوكيدَ الذي دَلَّتْ عليه **اللَّام**؛ فلهذا فَتَحُوها.
قال: **فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ!**.
فِي الِابْتِدَا!: جار ومجرور متعلِّق بـ**اكْسِرْ!**.
وَفِي بَدْءِ صِلَهْ!: معطوفة بإعادة حرف الجر، أو إن شِئْتَ فقُلْ: بإعادة العامل.
وَفِي بَدْءِ صِلَهْ! يعني: **وَاكْسِرْ فِي بَدْءِ صِلَهْ.**
وَحَيْثُ!: الواو حرف عطف، **وحَيْثُ!**: ظرف مكان معطوف على قوله **فِي الِابْتِدَا!**، أي: **وَاكْسِرْ حَيْثُ!**، وهو مضافٌ إلى **إنَّ!** مرادًا بها اللفظ.
لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ!: **لِيَمِينٍ!** مُتعلِّقة بـ**مُكْمِلَهْ!**.
و**مُكْمِلَهْ!** يجوز أن تكون منصوبة على أنها حال من **إنَّ!**، ويجوز أن تكون مجرورة؛ لا ينفع أن تكون مجرورة، وأنا ذكرتُ لكم في الأول أن **حَيْثُ!** مضافةٌ إلى **إنَّ!** باعتبار اللفظ؛ وهذا أحدُ القولينِ في النحو: أنه يجوز أنْ تُضاف **حَيْثُ!** إلى المفرد، ولكنَّ المشهور أن **حَيْثُ!** لا تضاف إلا إلى الجُمل.
وبناءً على هذا المشهور نقول: **إنَّ!** مبتدأ، و**مُكْمِلَهْ!** خبر المبتدأ.
ولكنَّ غالب عبارات الفقهاء - رحمهم الله - إضافة **حَيْثُ!** إلى ما بعدها، خلاف المشهور في اللغة العربية، وقد جاء ذلك في اللغة العربية، كما قال الناظم أو الشاعر:

أَلَمْ تَرَ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا[642]

فلذلك نقول: إنَّ المشهور في إعراب الشَّطْر الثاني أن **حَيْثُ!** معطوفة على قوله **فِي الِابْتِدَاءِ!**، وأن **إنَّ!** مبتدأ و**مُكْمِلَهْ!** خبر المبتدأ، و**لِيَمِينٍ!** مُتعلِّقة بـ**مُكْمِلَهْ!**.
قال: **أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ!**.

642

حُكِيَ!: فعل ماض مبني للمجهول، و**بِالْقَوْلِ!**: متعلِّق به.
أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ!: **أَوْ!** هذه معطوفة على قوله **حُكِيَتْ!**، أو على قوله **إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ!؟**
الظاهرُ أنها متعلِّقة بقوله: **إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ!** يعني: **وحَيْثُ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَيْثُ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالَ.**
و**مَحَلْ!**: يحتمل أن تكون ظَرف مكان؛ أي: في محل، ويحتمل أن تكون مصدرًا مِيميًّا؛ أي: حَلَّتْ حُلُولَ حَالٍ. والمعنى لا يختلف على كِلَا التقديرين.
وقوله: **كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ!**.
الكاف: حرف جر.
و**زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ!**: مجرور بالكاف.
والتقدير: كهذا المثال؛ ولهذا دخلت الكاف على الجملة.
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ!.
مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ!: متعلِّق بـ**كَسَرُوا!**.
و**كَسَرُوا!**: لا حاجة إلى إعرابها؛ لأنها فعل وفاعل.
و**عُلِّقَا!**: الجملة صفة لـ**فِعْلٍ!** لأنه نكرة، والقاعدة عند المُعْرِبِينَ: أن الجمل الواقعة بعد النَّكِرات صفاتٌ وبعد المَعَارِف أَحْوالٌ.
بِاللَّامِ!: مُتَعلِّق بـ**عُلِّقَ!**.
كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى!.
الكاف حرف جر، و**اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى!**: اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

* * *

س: (أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى)[آل عمران: من الآية39].....؟!
ج: هذه فيها قِراءَتان: (إِنَّ اللهَ) و(أَنَّ اللهَ). فأما على قراءة الفتح فهي على تقدير الباء؛ نَادَتْهُ بأَنَّ اللهَ، وأما على كسرها فعلى الأصل أنها مَقُول القَوْل.
س:
ج: كلام ابن مالك على العموم؛ **مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ!** عامٌّ.
س:
ج: لا، هذا الوجه المشهور عند العرب، أنها لا تضاف إلا إلى جملة؛ ولهذا عندما تَكْتُب رسالة أو شيئًا تقول: **{**حَيْثُ فلانٌ في البيتِ**}**، لا تقول: **{**حَيْثُ فلانٍ في البيتِ**}** لأن هذا هو المشهور.
س:
ج:

وَٱلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلِ حَيْثُ وَإِذْ

وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ

يجوز هذا، صحيح: نجعل **أَنَّ!** وما دَخَلَتْ عليه مبتدأً؛ نُعْمِلُها للمصدر.
س:
ج: **وَحَيْثُ إِنَّ!** قيل: إن المراد بها لفظها، يعني: **وَحَيْثُ** هذا الاسم..... **لِيَمِينٍ مُكْمِلَة.**
س: قوله **كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى!**، جملة **إِنَّهُ لَذُو تُقَى!** حَالِيَّة؟
ج: لا، هذه لولا **إِنَّ!** لَوَجَب نَصْبُها؛ لأن **اعْلَمْ!** تَنْصِب مفعولينِ، فلَمَّا جاءت **إِنَّ!** صارت الجملة هذه مستأنَفة، يعني: مستقِلَّة.
س:
ج: لا، سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي الفعل.
س:

ج:..... للقَسَمُ قد يكون بالواو والباء والتاء، وقد تكون بالفعل، وعندنا الآن **{حَلَفْتُ بِاللهِ}** بالفعل والباء، وهذا يجوز فيها الوجهان.....، بل يَتَعيَّن الكَسْرُ لأنه عندنا اللام، كلما جاءت اللام في اسمها وخبرِها فيَتعيَّن الكَسْرُ.

س:

ج: إن هذا غير صحيح..... غير الأول.

ابن مالك يقول: **تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا!**، ما قال تُبْقِيه على حاله؛ **تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَر تَنْصِبُهُ!**[643]، وقال:

لِإِنَّ، أَنَّ، لَيْـــــتَ، لكِـــــنَّ، لَعَـــــلّ،

كَــأَنَّ؛ عَكْــسُ مَــا لِكَــانَ مِــنْ عَمَــلْ[644]

س:

ج: ما هو شَرْطٌ، إذا وَقَعَتْ جوابًا للقَسَم وإن لم يكن فيها اللام.

سَبَق أن المؤلف ذَكَر المواضع في كسر **إِنَّ!** وضابطًا لِفَتْحِها.

س: فالضابط لِفَتْحِها؟

ج: إذا سَدَّ مَسَدَّها المصدر.

س: والعدد في كَسْرِها؟

أولًا: في ابتدأ الجملة.

ثانيًا: في بدء صلة.

ثالثًا: إذا وَقَعَتْ مَقُولًا للقَوْل.

رابعًا:.....

خامسًا: إذا وَقَعَتْ جوابًا للقَسَم.

سادسًا:..... المعلَّق باللام.

* * *

هناك قِسْمٌ ثالث يجوز في همزتها الفتحُ والكسرُ، بمعنى: أنكَ إذا كَسَرْتَ لا تُغَلِّط وإذا فَتَحْتَ لا تُغَلِّط.

بَيَّنَهُ بقوله:

بَعْـــــدَ إِذَا فَجَـــــاءَةٍ أَوْ قَسَـــــمْ[645]

لَا لَامَ بَعْـــــدَهُ بِـــــوَجْهَيْنِ نُمِـــــيَ[646]

هذانِ الموضعانِ:

الموضع الأول: إذا وَقَعَتْ بعد **إِذَا!** الفُجائِيَّة؛ فإنه يجوز فيها الكَسْرُ، ويجوز فيها الفَتْحُ.

و**إِذَا!** الفُجائِيَّة: هي الدالة على مُفاجَأَةِ ما بعدها فيما قَبْلَها، يعني: أنَّ ما بعدها أَتَى مُفاجَأَةً.

مِثْلُ أن تقول: **{**حَضَرْتُ فَإِذَا الأَسَدُ**}**، المعنى: فَفَاجَأَنِي الأسدُ.

هذه **إِذَا!** الفُجائِيَّة: أنَّ ما بعدها يُفاجِئُ ما قَبْلها، أي: يأتي فَجْأَةً بغير استعدادٍ لها.

فإذا جاءت **إِنَّ!** بعد **إِذَا!** الفُجائِيَّة جازَ فيها وجهانِ: الفتح، والكسر.

الكسرُ: لأنها جملة استئنائية، بمعنى: أنها جملة مُسْتقِلَّة لا عِلاقةَ لها بما سَبَق.

والفتح: لأنها جملة مصدرية، يعني: تُؤَكَّد وما بعدها بمصدرٍ.

عندي شرح في بيت يقول:

وَكُنْــتُ أَرَى زَيْــدًا كَمــا قِيــلَ سَــيِّدًا إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ الْقَفَــا وَاللَّهَــازِمِ[647]

---

[643] سبق في باب: (كان وأخواتها).

[644] سبق في نفس الباب.

[645] «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمي» في آخر البيت، وبعد مضاف، و«إذا» مضاف إليه، وإذا مضاف و«فجاءة» مضاف إليه، وهى من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا.

[646] «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمي» الآتي «نمي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى همز إن.

[647]

أو:وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا!؛ يجوز فيها الوجهان.
كُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَما قِيلَ - سَيِّدًا! يعني: أَرَاهُ سَيِّدًا كما قيل فيه، ولكنْ خاب ظني فيه: إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ!.
يجوز: إِذَا إِنَّهُ! وإِذَا أَنَّهُ!، فعلى جملة إِنَّهُ! تكون جملة مُسْتأنَفة، وعلى جملة أَنَّهُ! تكون غيرَ مُستأنَفة؛ تكون مع صِلَتِها مصدرًا، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: إِذَا عُبُودِيَّتُه مَوْجُودةٌ.
وَكُنْتُ - أَرَى زَيْدًا - أُرَى زَيْدًا كَما قِيلَ سَيِّدًا! يعني: أَظُنُّه سَيِّدًا.
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ! يعني: فَاجَأَنِي الأمرُ، فوَجَدْتُ أن الرجل عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ.
أَنَّ! هنا يجوز فيها وجهان:
أَنَّهُ! على أنها مُؤَوَّلَةٌ بمصدر والخبرُ محذوف، أي: إذا عُبُودِيَّتُه حاصِلة مثلًا.
ويجوز الكَسْرُ على أنها جملة استِئْنافية، وحينئذٍ لا حاجة إلى التقدير؛ لأن الجملة الاستئنافية لا تُؤَوَّل فيها إِنَّ! بمصدر، فلا تحتاج إلى مبتدأ ولا إلى الخبر، والجملةُ إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ! تامَّة لا تحتاج إلى شيء محذوف.
إذًا نقول: إذا وقعت **إِنَّ!** بعد **إِذَا!** الفجائية فلَكَ في همزتها وجهان:
الأول: الفَتْحُ على أنها تَسُدُّ مَسَدَّ المصدر، ويجب في هذا الحال أن يُقَدَّر الخبرُ محذوفًا.
والثاني: الكَسْرُ على أنها جملة مُسْتأنَفَة، وحينئذٍ لا حاجة إلى تقدير خبر؛ لأنها جملة تامة.
والمثال كما سمعتم.
أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ!.
الموضع الثاني: إذا وَقَعَتْ في قَسَمٍ ليس بعده لَامٌ فإنه يجوز فيها الوجهانِ.
لكن هذا إذا ذُكِرَ فِعْلُ القَسم، مثل: **{**حَلَفْتُ بِاللهِ إِنَّكَ فَاهِمٌ**}**، يجوز أنْ أقولَ: **{**حَلَفْتُ بِاللهِ أَنَّكَ فَاهِمٌ**}** و**{**حَلَفْتُ بِاللهِ إِنَّكَ فَاهِمٌ**}**.
فعلى الكَسْر تكون جملة اسْتِئْنافِيَّة، وعلى الفتح تكون جملة مُؤَوَّلة بمصدر والخبرُ لا بُدَّ أن يكون محذوفًا.
أو نقول: لا حاجةَ لِخَبرٍ؛ لأننا نُقَدِّرها مجرورةً بحرف الجر المحذوفِ؛ لأَنَّ حرف الجر يَطَّرِدُ حَذْفُه مع أَنَّ وأَنْ!.
وعندي بيتٌ في هذا قولُه:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[648]

يجوز في أَنَّ! الفتح، ويجوز الكسر.
فعلى الكسر نقول: الجملة مُسْتأنَفة، أي: تَحلِفي على هذا الوجه إِنِّي أَبُو ذيَّالِكِ الصَّبِيِّ!.
وعلى الفتح نقول: الجملة في موضع الاسم المفرد الذي حُذِفَ منه حرف الجر، والتقدير: أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ بِأَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ؛ لأن حَذْفَ حرف الجر مع أَنَّ وأَنْ! يَطَّرِدُ كما قال ابن مالك في الألفية[649].
إذن؛ يجوز في **أَنَّ!** إذا وَقَعَتْ جوابًا لِقَسَم ذُكِرَ فيه الفعلُ وجهانِ:
الوجه الأول: فتحُ الهمزة.
والوجه الثاني: كسرُها.
فعلى الكَسْر: تكون الجملة استئنافيَّة، وعلى الفتح: تكون الجملة في محل نصبٍ بِنَزْعِ الخافض وتُقَدِّر الخافضَ مِناسبًا للمَقام.
فإن وُجِدَت **اللَّامُ** في هذه الجملة ماذا يَتعيَّن؟
يَتعيَّن الكَسْرُ، مثل قوله تعالى: (وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)[التوبة: من الآية 56]. هنا يَتعيَّن الكَسْرُ لأنها أَتَتِ **اللَّامُ**، وإذا وَقَعَتِ **اللَّامُ** صار الفعلُ مُعَلَّقًا بها، وقد سَبق أن العرب يَكْسِرون مِن بعد الفعل المعلَّق **باللَّامِ**.
كم موضع ذَكَرْنا الآن؟
موضعين.
الموضع الأول: إذا وَقَعَتْ بعد **إِذَا!** الفُجائِيَّة.
الموضع الثاني: إذا وقعت جوابًا لِقَسَم ذُكِرَ فِعْلُه وليس معها **اللَّامُ**.
* * *

---

[648]

[649]البيت سيأتي إن شاء الله في باب (تعدي الفعل ولزومه):

نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ

الموضع الثالث، قال:

مَــعْ تِلْــوِ فَــا الْــجَزَا، وَذَا يَطَّــرِدُ[650]
فِــي نَحْــوِ خَيْــرُ الْــقَوْلِ إِنِّــي أَحْمَــدُ![651]

مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا!: هذا الموضع الثالث.
يعني: إذا وقعت **أَنَّ!** بعد الفاء الرابطة للجواب، فإنه يجوز فيها الوجهانِ: الكسر، والثاني: الفتح.
فعلى الكَسْرِ تكون الجملة استئنافية، وعلى الفتح تكون جملة مُؤَوَّلةً بمصدر ويكون الخبر محذوف.
مثل قوله تعالى: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[الأنعام: من الآية 54]. فهنا (أَنَّ) وَقَعَتْ في جواب الشرط المقرون بالفاء، فيجوز في همزتها الفَتْحُ والكَسْرُ: (فَأَنَّهُ) و(فَإِنَّهُ).
ونأتي بمثال من عندنا لِنَتمَكَّن من التَصَرُّف فيه: **{**إذا زَارَنِي زيدٌ فإِنَّهُ صادِقٌ في المَوَدَّة**}**. يجوز **{**فَأَنَّهُ صَادِقٌ**}**، ويجوز **{**فَإِنَّهُ صَادِقٌ**}**.
على تقدير: **{**فَأَنَّهُ صَادِقٌ**}** نقول: الفاء رابطة للجواب، و**{**أَنَّ**}** واسمُها وخبرُها في تأويل مصدر، أي: فَصِدْقُهُ، والخبر على هذا محذوف، والتقدير: فَصِدْقُهُ ثَابِتٌ.
أما إذا جعلنها مكسورةً، فنقول: الفاء رابطة للجواب، و**{**إِنَّ**}**: حرف توكيد ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، والهاء اسمُها، و**{**صَادِقٌ**}** خبرُها، ولا نحتاج إلى تقدير.
فصار الذي يقول: **{**إذا زَارَنِي زيدٌ فَأَنَّهُ صادِقٌ في مَوَدَّتِه**}**، **{**إذا زَارَنِي زيدٌ فَإِنَّهُ صادِقٌ في مَوَدَّتِه**}**. أيُّهُما أصوب؟
يجوز الوجهان، ولذلك قال: **مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا!**. يعني: مع **تِلْوِ فَا** الواقِعة في **الْجَزَاءِ**، يعني: في الجواب.
هذه من المواضع.
الموضع الرابع قال: **وَذَا يَطَّرِدُ!**.
ذَا! المشار إليه: جواز الفتح والكسرة.
وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ!.
يعني: يجوز الوجهانِ أيضًا في نحو هذه الجملة: **خَيْرُ الْـقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ!، خَيْرُ الْـقَوْلِ** أَنِّي **أَحْمَدُ!**؛ يجوز في همزة **إِنَّ!** الفتح والكسر.
الفتح: على أنها في موضع المفرد، أي: **خَيْرُ الْقَوْلِ** حَمْدُ اللهِ**!**، فتكون **أَنَّ!** وما دَخَلَتْ عليها في تأويلِ مصدرٍ خبر **خَيْرُ!**.
والكسر: على أنها جملة استئنافية، يعني: **خَيْرُ الْـقَوْلِ** أَنَّ أَقُولَ **إِنِّي أَحْمَدُ** اللهَ**!**.
هذا معنى الجملة على كَسْرِ الهمزة، أما على الأول فيكون المعنى: **خَيْرُ الْـقَوْلِ** حْمَدُ اللهِ**!**.
أيُّهما أشدُّ توكيدًا في كَوْنِ الإنسان يَحمَد اللهَ؟
الكسر؛ لأنك إذا قلتَ: **خَيْرُ الْـقَوْلِ** حْمَدُ اللهِ**!** دونَ قولِكَ: **خَيْرُ الْـقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ** اللهَ**!**؛ لأن الثانية فيها توكيد.
الإعراب:
قوله:
بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ!.
لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي!.
بَعْدَ!: ظرف متعلِّق بقوله **نُمِيَ!**، و**بَعْدَ!**: مضاف.
و**إِذَا!**: مضاف إليه، و**إِذَا!**: مضاف.
و**فُجَاءَةٍ!**: مضاف إليه.
أَوْ قَسَمِ!: معطوف على **إِذَا!** أو على **فُجَاءَةٍ!**؟
على **إِذَا!**، يعني: **أَوْ بَعْدَ قَسَمٍ**.

---

[650] «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر، ومع مضاف و«تلو» مضاف إليه، وتلو مضاف و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف و«الجزا» قصر للضرورة أيضًا: مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على اسم الإشارة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
[651] «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ، وخير مضاف و«القول» مضاف إليه «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «نحو» إليه.

لَا لَامَ بَعْدَهُ!.
لَا!: نافية للجنس، و**لَامَ!**: اسمُها، و**بَعْدَهُ!**: ظرفٌ متعلِّق بمحذوف خبرُ **لَا!** النافية للجنس، والجملةُ في موضع جر صفةٌ لـ**قَسَم!**.
بِوَجَهَيْنِ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**نُمِي!**.
و**نُمِي!**: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، أحسن من قولكَ: للمجهول؛ لأنه قد يكون معلومًا ولكن أَخْفاهُ المتكلِّم، ولهذا عبارة الآجروميَّة جيدة حيث قال: [باب مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه].
نُمِي! بمعنى: ذُكِرَ، أي: ذُكِرَ **بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجَهَيْنِ**، أي: ذُكِرَ **بِوَجَهَيْنِ** في همزة **أَنَّ!** الفتح والكسر.
قال: **مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا!**.
مَعْ!: ظرف.
وعندي أنا مفتوحة، والظاهر أنها ساكنة من أجل استقامة البيت **مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا!**.
أما إذا لم يكن هناك ضرورة فالفتحُ أكثر؛ لقول ابن مالك في الألفية:
وَمَـعَ مَـعْ فِيهَـا قَلِيـلٌ[652]

مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا!.
الظرف هذا متعلِّق بمحذوف، والتقدير: وَذَلِكَ **مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا**، يعني: يجوز الوجهان **مَعْ تِلْوِ فَا الْـجَزَا**، يعني: **مَعْ إِنَّ!** التي **تَتْلُو فَاءِ الْـجَزَا**.
وقوله: **وَذَا يَطَّرِدُ!**.
ذَا!: مبتدأ، وهو اسم إشارة مبني السكون في محل رفع.
يَطَّرِدْ!: فعل مضارع، والجملة خبر **ذَا!**.
وقوله: **فِي نَحْوِ!** مُتَعَلِّق بـ**يَطَّرِدْ!**، وهو مضاف.
و**خَيْرُ الْـقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ!**: الجملة كلها مضاف إليه، والتقدير: **فِي نَحْوِ** هَذَا الْمِثَالِ.
* * *
في جواب القَسَم قلنا إنه يجب كَسْرُ **إِنَّ!** ولو لم يقترن باللام إذا يُذْكَر الفعلُ، وإنْ ذُكِرَ الفعل ولم يَقْتَرِن باللام جاز الوجهانِ، وإن اقترنَتِ اللام وَجَبَ الكَسْر.
فصار يجب الكَسْرُ في القَسَم في موضعينِ: إذا لم يُذْكَرِ الفعلُ، وإذا ذُكِرَ الفعلُ واقْتَرَنَ باللام.
س:
ج: أصلًا لا يمكن أن يدخل الخافض إلا على **أَنَّ!** مفتوحةً؛ لأن **إِنَّ!** المكسورة ما تُؤَوَّل بمصدر، والخافض لا يَدْخُل إلا على ما يَتَأَوَّل بمصدر.
س:
ج: **{حَلَفْتُ أَنَّ زيدًا قائِمًا}**، أو قل: **{حَلَفْتُ إِنَّ زيدًا قائِمًا}**. إن قلتَ: **{أَنَّ زيدًا}** لازم تُقَدِّم الفعل، وإن قلتَ: **{إِنَّ زيدًا}** فلا تُقَدِّم الفعل.
س:
ج:
س:
لا هذه مثال! مثال على أنه إذا وَقَعَتْ **إِنَّ!** في مثل هذا المثال فإنه يجوز لها الوجهانِ، تقول: **خَيْرُ الْـقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ!**.
ينفع تقول مثلًا: **أَفْضَلُ الْـقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ** اللهَ!، **{أَشَدُّ الضَّرْبِ أَنِّي أَضْرِبُ زيدًا بِالعَصَا}**.
لا! الضَّرْبُ ما يصح؛ لأن الضرب لا يمكن أن يُكْسَر بعده الهمزة، إنما الذي يُكْسَر هو القول: أفضل القول، أشد القول، خير القول، وما أشبه ذلك.
س:
ج:.... من جملة صياغة التوكيد..... (الباء) كل الحروف الزائدة، سواء.... (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[فصلت: من الآية 46]، أو (اللام)، أي شيء يُزاد، أو (مِنْ)؛ كل شيء يزاد فإنه يراد به التوكيد.
س:

[652] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (الإضافة).

ج: وزائد إعرابه، بمعنى: لو حَذَفْتَهُ لاستقامتِ الجملة.
س:
ج:..... أنها تُكْسَر.
س:
ج: هذا ما فيها قصر ما فيها فعل قصر هي كأي مثل.
..... إذا كان لم يُذْكَر الفعل وَجَب الكَسْرُ، إذا ذُكِرَ الفعل واقترنتِ اللام وَجَبَ الكسر، إذا ذُكِرَ الفعل ولم تَقْتَرِن باللام جاز الوجهانِ.

* * *

س: ما هي المواضع التي يجوز فيها كَسْرُ همزة إِنَّ! وفَتْحُها؟
ج: أربع مواضع.
الموضع الأول: إذا وَقَعَتْ بعد **إِذَا فُجَاءَةٍ!**، وتسمى **إِذَا!** الفُجائِيَّة.
ما معنى **إِذَا!** الفُجائِيَّة؟
.....، بحيث لا يكون مُتَوقَّعًا فيأتي مفاجأةً.
والمثال؟
{خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيدًا قائِمٌ**}** ويجوز: **{**خَرَجْتُ فَإِذَا أَنَّ زَيدًا قائِمٌ**}**.
نُريد إعرابَها على الوجه الأول **إِنَّ!؟**
.....
الموضع الثاني: إذا وقعت جوابًا لِقَسَم ذُكِرَ فِعْلُه وليس معها **اللَّامُ**.
مَثِّلْ؟
{أُقْسِمُ إِنَّ زيدًا قائمًا**}**، **{**أُقْسِمُ أَنَّ زيدًا قائمًا**}**.
ما وجه الفتح؟
.....
وأيش التقدير؟
أَقْسَمْتُ بأَنَّ زيدًا قائمًا.
هل أنتَ أقسمتَ بقيامه أو على قيامه؟
على قيامه.
والتقدير إذًا؟
أقسمتُ على قِيامِ زَيدٍ.
وعلى وجه الكَسْر؟
أما إذا لم يُذْكَر فعلُ القَسَم فإنه يجب الكسر، سواء ذُكِرَت اللام أم لم تُذْكَر؛ وهذا هو مذهب البصريين، وضَعَّفُوا مذهب الكوفيين القائل بأنه يجوز الكسر مع حذف فعل القَسْم، وقالوا: إن هذا ليس بالصحيح ولم يَرِدْ.
.....
{واللهِ إِنَّ زيدًا قائِمٌ**}**، ولا يجوز أن تقول: **{**والله أَنَّ زيدًا**}**؛ لأنه لا وجه للفتح، لكن إذا ذُكِرَ الفعلُ صار الفتحُ له وجه؛ لأنه ذُكِرَ المتعلَّق ويكون الموجب لِفَتْحِ الهمزة محذوف وهو (على): **{**حَلَفْتُ على أَنَّ زيدًا قائمٌ**}**.
الموضوع الثالث:..... بعد فعل الجزم.
مثاله:.....
ويجوز: **{**فأنه....**}**.
ما وجه الكسر؟
.....
وجه الفتح؟
..... مصدر مُؤَوَّل، والخبر محذوف.
نُرِيد مثالًا من كتاب الله؟
.....

فيه قراءتان (فَأَنَّهُ) و(فَإِنَّهُ).
الموضع الرابع:.....
حَلِّلْ هذا المثال لكي نَقِيس عليه؛ لأنه قال: فِي **نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ!**.
..... مثله... ما هو.....
لو فَرَضْنا أن المبتدأ غير قول...
الذي هو خير القول... هذا الآن قول، وأن يَحْمَد أيضًا قول، لكن لو فَرَضْنا أن تقول: **{**خَيْرُ الْحَالِ أَنِّي آكُل**}** ما هناك قول لا في المبتدأ ولا في الجملة؟
لا بُدَّ من قَوْلٍ.
إذنْ؛ يكون المبتدأ قولًا، وخبر **إِنَّ!** قول كقوله: **أَنِّي أَحْمَدُ!**.
ما وجه الكسر؟
..... على أن الجملة مُؤَوَّلة بمصدر، والخبر محذوف.
على المعنى الأول قالوا: إن الوجه أن الجملة هذه وَقَعَتْ خبرًا للمبتدأ، ولم تحتَجْ إلى رابط لأنها هي معنى المبتدأ، وقد قال بن مالك فيما سبق:

وَإِنْ تَكُـــنْ إِيَّـــاهُ مَعْنًـــى اكْتَفَـــى
بِهَـــا: كَنُطْقِـــي اللهَ حَسْـــبِي وَكَفَـــى[653]

القاعدة مِثْلَما قلتُ: إذا وَقَعَتْ **إِنَّ!** خبرًا عن قول، وخبرُها القول، وفاعل القولين واحد.
* * *
ثم قال المؤلف :

وَبَعْـــدَ ذَاتِ الْـــكَسْرِ تَصْـــحَبُ الْـــخَبَرْ[654]

لَامُ ابْتِـــدَاءٍ، نَحْـــوُ: إِنِّـــي لَـــوَزَرْ[655]

بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ! أي: **بَعْدَ** صاحِبَةِ **الْكَسْرِ**، ويريد بذلك **إِنَّ!** المكسورة.
قوله **بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ!**: ظرف مُتَعلِّق بـ**تَصْحَبُ!**.
و**الْخَبَرِ!** في قوله **تَصْحَبُ الْخَبَرْ!**: مفعول **تَصْحَبُ!**.
و**لَامُ ابْتِدَاءٍ!**: فاعل **تَصْحَبُ!**، وتقدير الكلام: **وتَصْحَبُ الْخَبَرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ**.
وما هي **ذاتُ الكَسْرِ** في هذه الحروف الستة؟
هي: **إِنَّ!**، وبقي من الحروف خمسة، فظاهر كلام المؤلف أن الخمسة لا تَصْحَب خبرَها لامُ الابتداء.
فـ(أَنَّ) لا تَصْحَبُ خبرَها لامُ الابتداءِ، و(لَيْسَ) لا تَصْحَب، و(كَأَنَّ) لا تَصْحَب، و(لَكِنَّ) لا تَصْحَب؛ لا تَصْحَب لامُ الابْتِدَاءِ إِلَّا **إِنَّ!** المكسورة.
نَحْوُ: **إِنِّي لَوَزَرْ!** يعني: إِنِّي لَقَوِيٌّ.
فـ**{**إِنَّ**}** هنا مكسورة، والياء اسمُها، و**وَزَرْ!** خبرُها، واللام للابتداء.
فإذا قال قائل: لماذا نُسَمِّيها لامَ ابتداء وهي..... في الخبر؟
قلنا: لأن الأصل أن تقع في المبتدأ، يعني: في أول الجملة، ولكنها تأخَّرَتْ لوجود **إِنَّ!**، و**إِنَّ!** للتوكيد، و**اللَّام!** للتوكيد، قالوا: فلا ينبغي أن يُجْمَع بين مُؤَكِّدَيْنِ في أول الكلام.
ولهذا يُسَمُّونَها: اللام المُزَحْلَقة؛ لأنها زُحْلِقَتْ من أول الكلام إلى آخره، فلا يجوز أن تقول:**لَإِنِّي ذُو وَزَرْ!**؛ هذا ممنوع، ولا يجوز أن تقول: **{**إِنَّ لَزَيْدًا قائمٌ**}**، ويجوز أن تقول: **{**إِنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
فمواضع اللام إذا ثلاثة:

---

[653] سبق في باب: (الابتداء).
[654] «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي، وبعد مضاف، و«ذات» مضاف إليه، وذات مضاف، و«الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل.
[655] «لام» فاعل مؤخر عن المفعول، ولام مضاف و«ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء، وهى للتأكيد، وزر: خبر إن، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به.

1- قبل **إِنَّ!**.
2- وبعدها، وقبل الاسم.
3- وبعد الاسم، وقبل الخبر.
ما هو الموضع الجائز؟
الأخير، ولهذا قال: **تَصْحَبُ الْـخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ!**.
(لَيْسَ).
لو قال قائل: هل يجوز أن أقول: **{**لَيْسَ زيدًا لَقائِمٌ**}**؟
لا.
{عَلِمْتُ أنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**؟
لا.
{ما قام زيدًا لكنَّ عمرًا لَقَائِمٌ**}**؟
كذلك.
{كَأَنَّ زيدًا لَأَسَدٌ**}**؟
لا يجوز؛ لأن المؤلف خَصَّ الجوابَ بـ: **ذَاتِ الكَسْر**.
ثم قال:

وَلَا يَلِـــي ذِي الـــلَّامَ مَـــا قَـــدْ نُفِيَـــا[656]
وَلَا مِـــنَ الْأَفْعَـــالِ مَـــا كَرَضِـــيَا[657]

ذِي!: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به مُقدَّم.
و**مَا!**: فاعل مؤخَّر، وهو اسم موصول.
و**قَدْ نُفِيَا!**: الجملة صلة الموصول.
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ...! إلى آخره.
يعني: أن **لَامَ الِابْتِدَاء** التي تقع في خبر **إنَّ!** لا يَلِيهَا ما نُفِيَ.
لماذا؟
لأن اللام للتوكيد، والنفي لعدم التوكيد؛ اللام تدل على الفعل الإثبات المؤَكَّد، والنفي بخلاف ذلك، فلا يمكن أن يُجْمَع بين الشيء ونَقِيضِه أو ضِدِّهِ، فلا يَصِح أن تقول: **{**إنَّ زيدًا لَمَا قامَ**}**! كيف **{**إنَّ زيدًا لَمَا قامَ**}**؟! هذا نفي، وهذا إثبات فلا يَصِح.
وقال بعض النحويين: إنه يَصِح، ويكون هذا توكيدًا للنفي لا توكيدًا للإثبات.
وقال بعضهم: إنَّ الممنوعَ حرفُ النفي، لا الاسم الدال عن النفي، فيجوز: **{**إنَّ زيدًا لَغَيْرُ فَاهِمٍ**}** ولا يجوز: **{**إنَّ زيدًا لَمَا فَهِمَ**}**؛ لأن **مَا** مع **اللَّام** ظاهرةُ المنافاة، بخلاف غير وشبهها.
لكنَّ المشهور ما مشى عليه الإمام ابن مالك : أنَّ كل ما دل على النفي فإنه لا يُمكن أنْ يَجْتَمِع مع لام التوكيد؛ هذه واحدة.
قال: **وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا!**.
يعني: لا يَلِيهَا **مِنَ الأَفْعَالِ** الذي كَـرِضِيَا!، أي: الذي مِثل **رَضِيَ!**.
وقولُه: **مَا كَرَضِيَا!** يجوز أن نجعلَ الكاف هنا اسمًا، ونقول **مَا كَرَضِيَا!**: مَا مِثْلُ رَضِيَ. وتكون في محل رفعٍ، والمبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول. أي: **مَا** هُوَ مِثْل **رَضِيَ**.
ويجوز أن نجعلها حرفَ جر، والمرادُ بقوله **رَضِيَا!** اللفظُ، فتكون داخِلةً على الفعل باعتبار لَفْظِه، ويكون الجارُ المجرور خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: **مَا** هُوَ **كَرَضِيَ**.
لِنَنْظُر إلى **رَضِيَا!** نجد أنه فعلٌ، وأنه ماض، وأنه مُتَصَرِّف؛ وعليه نأخذ من هذا القاعدة: أنها لا تَدْخُلُ على خبرِ (إنَّ) إذا كان فعلًا ماضِيًا مُتَصَرِّفًا.

---

[656] «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذي» اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

[657] «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقع جملته صلة «ما» الثانية.
وتقدير البيت: ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي، ولا الماضي الذي يشبه رضي حال كونه من الأفعال.

فخَرَج بقولنا (إذا كان فعلًا): ما إذا كان اسمًا؛ وقد سبق.
(ماضيًا): خَرَج ما إذا كان فعلًا مضارعًا، مثل: {إِنَّ زيدًا لَيَقُوم}. فهذا جائز أو لا؟
جائز؛ لأنه ممنوع أن يكون فعلًا ماضيًا.
وخرج بقولنا (مُتَصَرِّفًا): ما إذا كان غيرَ متصرفٍ، مثل: {إِنَّ زيدًا لَعَسَى أَنْ يَفْهَمَ}؛ لأن {عَسَى} هذه جامدة، فيجوز أنْ تَقْتَرِنَ بها اللامُ.
..... أن أي شيء من المثال الذي مَثَّلَ به **مَا كَرَضِيَا!**.

* * *

ثم قال:

وَقَــدْ يَلِيهَــا مَــعَ قَــدْ، كَــإِنَّ ذَا[658]
لَقَــدْ سَــمَا عَلَــى الْــعِدَا مُسْــتَحْوِذَا[659]

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ!.
قَدْ! هذه: للتقليل.
والقاعدة: أن **قَدْ!** إذا دَخَلَتْ على الماضي فهي للتحقيق، وإذا دخلت على المضارع فهي للتقليل، وقد يُراد بها التحقيق مثل قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)[النور: من الآية 64]، ومثل قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ)[الأحزاب: من الآية 18].
وَقَدْ يَلِيهَا!: الفاعل هو الفعل الماضي المتصَرِّف، يعني: قد يَلِي هذه اللامَ الفعلُ الماضي المتصرِّف مع **قَدْ!**، وعلى هذا ففي قوله **يَلِيهَا!** ضميرٌ مستتر يعود على قوله: **مَا كَرَضِيَا!**.
كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا!.
كَإِنَّ ذَا!: الكاف حرف جر.
و**إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا!**: مجرور بالكاف باعتبار اللفظ.
أما إعراب هذا المثال، فنقول:
إِنَّ!: حرف توكيد يَنْصِب المبتدأ ويرفع الخبر.
و**ذَا!**: اسمُها مبني على السكون في محل نصب؛ لأنه اسم إشارة.
لَقَدْ سَمَا!: اللام للتوكيد، **قَدْ!** للتحقيق.
سَمَا!: فعل ماض، وهو فعل ماضٍ متصرِّف، لكنْ جاز دخول اللام عليه لأنه فُصِلَ بينه وبينها بـ**قَدْ!**.
وفاعل **سَمَا!** مستتر جوازًا تقديره هو.
و**عَلَى الْعِدَا!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**سَمَا!**.
و**مُسْتَحْوِذًا!**: حال من فاعل **سَمَا!**. والاسْتِحْواذ بمعنى: السَّيْطَرة.
والحاصل: أن الإمام ابن مالك يقول: إنه يَمْتَنِع دخولُ لام التوكيد على خبر **إِنَّ!**.
أولًا: إذا كان مَنْفِيًّا.
ثانيًا: إذا كان فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا لم يَقْتَرِن بـ**قَدْ!**؛ لأنه قال أنه **قَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ!**.

* * *

ثم بَيَّن مواضِعَ دخول هذه اللام بعد أنْ ذَكَر ما **تَصْحَب الخبرَ**، ذَكَرَ أنها قد **تَصْحَب** غيرَه.
فقال:

وَتَصْــحَبُ الْــوَاسِطَ مَعْمُــولَ الْــخَبَرْ[660]
وَالْــفَصْلَ، وَاسْــمًا حَــلَّ قَبْلَــهُ الْــخَبَرْ[661]

---

[658] «قد» حرف تقليل «يليها» يلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله «ما كرضي» وها: ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي، ومع مضاف و«قد» قصد لفظه: مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف، إن: حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة: اسم إن.

[659] «لقد» اللام لام التأكيد، وقد: حرف تحقيق «سما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة خبر إن في محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر في «سما».

تَصْحَبُ!: الفاعل يعود على **اللام**.
و**الْـوَاسِطَا!**: مفعول به.
و**مَعْمُولَ الْـخَبَرْ!**: صفة لـ**الْـوَاسِطَا!**.
و**الْـفَصْلَ!**: معطوف على **الْـوَاسِطَا!**.
و**اسْمًا!** كذلك: معطوف عليه.
حَلَّ قَبْلَهُ الْـخَبَرْ!.
حَلَّ!: فعل ماض.
و**الْـخَبَرْ!**: فاعل.
و**قَبْلَهُ!**: ظرف متعلِّق بـ**حَلَّ!**.
ذَكَرَ المؤلف أنها **تَصْحَب** - بالإضافة إلى صُحْبَتِها للخبر - ثلاثةَ أشياء:
الأول: مَعْمُولُ الْخَبَرِ! إذا كان مُتَوَسِّطًا بين الاسم والخبر، مثل: **{**إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ**}**.
{زيدًا**}**: اسم. واللام للتوكيد. و**{**طَعامَ**}**: مفعول مقدَّم لـ**{**آكِلٌ**}** الذي هو الخبر، وهو مضاف إلى الكاف **{**لَطَعامَكَ**}**.
و**{**آكِلٌ**}**: خبرُها مرفوعٌ بها وعلامةُ رفعة ضمةٌ ظاهرة في آخرِهِ.
هذا **الْـوَاسِطُ مَعْمُولَ الْـخَبَرْ**.
الثاني: قالَ **وَالْـفَصْلَ!**، يعني: **وتَصْحَب الْـفَصْلَ**.
ويريد بـ**الْفَصْلِ!** ما يُعْرَف بضمير الفَصْلِ عند البصريين، أو بالعِماد عند الكوفيين؛ الكوفيون يسمون ضمير الفصل: عِمَادًا، والبصريون يُسمونه: ضمير فَصْل.
ضميرُ **الْفَصْل** اختَلَف النحويون: هل هو اسم، أو حرف، أو كلمة زائدة؟
والصحيح: أنه حرفٌ جاءَ على صورة الضمير، وليس باسم.
وله ثلاث فوائد:
الفائدة الأولى: التوكيد؛ لأنه يُؤَكِّد الجملة، فإذا قلتَ مثلًا: **{**زيدٌ هُوَ الفَاضِلُ**}** فهو أَوْتَدُ[662] من قولكَ: **{**زيدٌ فاضِلٌ**}**.
الفائدة الثانية: الحَصْر في أن يكون هذا الحكم خاصًّا بالمحكوم عليه، فأنتَ إذا قلتَ: **{**زيدٌ هو الفَاضِلُ**}** يعني: لا غيره.
الفائدة الثالثة: التمييز بين الصفة والخبر، وهذا هو السبب أنه سُمِّيَ فَصْلًا؛ لأنه يَفْصِل بين الخبر والصفة.
ويَظْهَر هذا في المثال إذا قلتَ: **{**زيدٌ الفَاضِلُ**}** فإن **{**الفَاضِل**}** هنا يَحْتَمِل أن تكون صفةً ونَنْتَظِر الخبرَ، يَلْزَم أن نقول: **{**زيدٌ الفاضِلُ موجودًا**}**.
فإذا قلتَ: **{**زيدٌ هو الفاضلُ**}** تَعيَّن أن يكون **{**الفاضِلُ**}** خَبَرًا.
إذًا: فائدة ضمير الفَصْل ثلاث فوائد.
الأولى: التوكيد، و**الثانية:** الحَصْر، و**الثالثة:** التمييز بين الخبر وبين الصفة.
إذا وُجِدَ ضميرُ الفَصْل بين اسم **إنَّ!** وخبرِها، فإنَّ **اللَّام** تَدْخُل عليه.
تقول: **{**إنَّ زيدًا لَهُوَ الفَاضِلُ**}**، قال الله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[آل عمران: من الآية 62]، (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ)[النمل: من الآية 16]، والأمثلة في ذلك كثيرة.
الثالث: وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ!.
يعني: **وتَصْحَب** هذه اللامُ الاسمَ إذا **حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرُ**.
ومِنْ لازِمِ حُلُولِ الخبرِ قَبْلَهُ أن يكون مُتَأَخِّرًا، فكأنه قال: والاسمَ إذَا تَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، فإن اللام تَقْتَرِن فيه؛ قال الله تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[آل عمران: من الآية 13]، (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى)[الزمر: من الآية 21]، والأمثلة على هذا كثيرة.
فصارت اللام - لام التوكيد - **تَصْحَب** أمورًا أربعةً: الخَبَر، ومَعْمُولَه المتوَسِّط، وضميرَ الفَصْل، والاسمَ المتأَخِّر.
لكن لا **تَصْحَب الخَبَرَ** إلا بشروط:
الأول: أن يكون مُثْبَتًا؛ لقوله: **وَلَا يَلِي ذِي اللَّام مَا قَدْ نُفِيَا!**.
الثاني: ألَّا يكونَ فعلًا ماضيًا متصَرِّفًا غيرَ مُقْتَرِنًا بـ**قَدْ!**؛ لقوله: **وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ!**. والله أعلم.

---

[660] «وتصحب» الواو عاطفة، تصحب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحب «معمول» بدل منه، أو حال منه، ومعمول مضاف، و«الخبر» مضاف إليه.

[661] «والفصل» معطوف على الواسط «واسمًا» معطوف على الواسط أيضًا «حل» فعل ماض «قبله» قبل: ظرف متعلق بحل، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله «اسمًا» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله «اسمًا».

[662] أي: أَثْبَت وأَقْوَى.

* * *

س:.....
ج:.....
س: مثاله من القرآن؟
ج: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)[القصص: من الآية 76].
س: مثاله من القرآن؟
ج: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)[مريم: من الآية 30].
س:.....
{واللهِ إِنِّي لَصَادِقٌ**}**.
ما نريد هذه اللام.
{واللهِ إِنِّي صَادِقٌ**}**.
..... إذا حَلَّتْ مَحَلَّ الحال.
س: مثاله؟
ج:.....
س: ما هو الذي يجوز فيه الوجهان؟ كم عدده؟
ج: أربعة:
أولًا: أن تقع بعد **إِذَا!** الفُجَائِيَّة.
س: مثال؟

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ[663]

يجوز: إِذَا أَنَّه! وإِذَا إِنَّه!.
..... في جواب **قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ.**
زِدْ شرطًا؟
مع وجود فِعْلِ القَسَم.
مثاله: **{**حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قائمٌ**}**. يجوز؟
مثال من الشواهد:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[664]

الذي بعده؟
إذا وَقَعَتْ بعد الفَاءِ الرابطة للشَّرْطِ.
مثل:..... أنه..... التي تأتي بالشرط.
نعم، هذه على القياس صحيح، لكن هل فيها قراءة: (فَإِنَّ) أو (فَأَنَّ).
.....
هذا الكسر، والفتح؟
.....
الذي بعده.
مثال:.....مَنْ أَعْرَضَ.
الأمثال صحيحة على مقتدى القاعدة، لكن القرآن ما نقدر، إلا أن القراءات مسموعة.

663
664

.....هذه ما في شك فيها قراءة لكن المتقنين: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[الأنعام: من الآية 54]. وفيها قراءة: (فَإِنَّهُ).
ومثال من عندك في هذا:..... **{فإِنَّنِي أُكْرِمُه}** ويجوز: **{فَأَنَّنِي أُكْرِمُه}**.
الموضع الرابع؟
أن تكون وقعةً للجواب في خبر مبتدأ متضمن لمعنى القول، وخبرها قول أيضًا.
س: ماذا يجوز في **خَيْرُ الْـقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ!؟**
ج:.....
س: ما الذي تَصْحَبُه لامُ الابتداء من هذه الأدوات السِّتِّ؟
ج: (إن) فقط.
و(لكنَّ).
س: ما شَرْطُ ذلك؟
ج: ألا تَدْخُل على مَنْفِيٍّ؛ هذه واحدة.
على فعل ماض مُتَصَرِّف، مثل....، ما لم يَقْتَرِن.
س: قال قائل: **{**إِنَّ زيدًا لَقَامَ**}؟**
ج: خطأ.
س: لماذا؟
ج: لأن **{**قامَ**}** ماض غير مُتَصَرِّف.
س: **{**قامَ**}** ماض غير مُتَصَرِّف وأنتَ تقول: **{**قامَ، يقومُ، قمْ**}؟!**
ج: لأنَّ مَدْخُولَها فعلٌ ماض مُتَصَرِّف غيرُ مُقْتَرِن بـ**قَدْ!**.
س: **{**إِنَّ زيدًا لَقَدْ رَضِيَ**}**.
ج: صحيح؛ لأنَّنا اشتَرَطْنا أن يكون الفعل ماضيًا مُتَصَرِّفًا غيرَ مُقْتَرِنًا بـ**قَدْ!**.
س: ما هو الذي تَصْحَبُه هذه اللام في اسم أو خبر **إِنَّ!** أو ما يَتعلَّق بذلك؟
ج: معمول الخبر؛ هذه واحدة.
س: بِشَرْط؟
ج: بشَرط أن يكون بين الاسم والخبر.
الشيخ ابنُ مالك يقول: **وَتَصْحَبُ الْـوَاسِطَ مَعْمُولَ الْـخَبَرْ!**.
.....
أنت تقول: تدخل على.... الخبر، فقلتُ لكَ في الشرح:.....
س: هل يجوز: **{**إِنَّ لَطَعامَكَ زيدًا آكِلٌ**}**.
ج:.....
س: لماذا؟
.....
س: لماذا سُمِّيَ فَصْلًا؟
ج:.....
س: ما هي فائدته؟
ج: التمييز بين الصفة والخبر.
س: هذا الضمير هل له محلٌّ من الإعراب؟
ج:
س: (لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ....)[الشعراء: 40]. أَكْمِلُوا؟
ج: (إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ) لو كان له محلٌّ من الإعراب لَقَال: (هُمُ الْغَالِبُونَ)، فدَلَّ هذا على أن (الواو): اسمُها، و(الْغَالِبِينَ)؛ خبرها.
.... قالوا إنه اسم، وقالوا إنه حرف؛ لكنْ هو اسم لا محل له من الإعراب لا شَكَّ.
* * *

لَمَّا بَيَّن المؤلفُ ما يَتعلَّق بـ**إِنَّ وأَخَوَاتِهَا!** من العمل - وهو نَصْبُ المبتدأ ورَفْعُ الخبر - ذَكَرَ أن هناك موانِعَ تَمْنع من عَمَلِ **إِنَّ وأَخَوَاتِهَا!**، فقال:

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ[665]
إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[666]

قوله **وَصْلُ مَا!**: مبتدأ وهو مضاف إلى **مَا!**.
و**بِذِي الْحُرُوفِ!**: مُتعلَّق بـ**وَصْلُ!**.
و**مُبْطِلُ!**: خبر **وَصْلُ!**.
وقوله **إِعْمَالَهَا!**؛ يجوز فيه وجهان:
1- النَّصْبُ: على تقدير أنَّ **مُبْطِلُ!** مُنَوَّنة.
2- والجَرُّ: على تقدير أنَّها مضاف؛ غير مُنَوَّنة فتكون مضاف.
فتقول - مثلًا - على الوجه الأول: **مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا!**.
وعلى الوجه الثاني تقول: **مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا!**.
ولكنَّ المعنى الأول أَوْلَى؛ أي أنْ تكون منصوبةً لِيكونَ اسمُ الفاعل بِمَنْزلة الفعل، كأنَّه قال: **وَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ** يُبْطِلُ **إِعْمَالَهَا!**.
وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ!.
قَدْ! هذه: للتقليل.
و**يُبَقَّى!**: فعلٌ مضارع مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه.
و**الْعَمَلُ!**: نائب الفاعل.
يقول : إنَّ وَصْلَ **مَا!** - وهي حرف - بهذه الحروف يُبْطِلُ عَمَلَها.
وأنا قلتُ: (وهي حرف) احْتِرازًا مِن (مَا) الموصولة، فإنَّ (ما) الموصلة لا تُبْطِل عملَها؛ لأن (مَا) الموصولة تكون هي الاسم، مثل قوله تعالى: (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ)[الأنعام: من الآية 134]. (مَا) هنا لم تُبْطِل عَمَلَ (إِنَّ). لماذا؟ لأنها اسم موصول، يعني: إنَّ الذي تُوعَدُونَ لَآتٍ.
مثال ذلك، تقول: **{**إِنَّ زيدًا قائمٌ**}**.
الآن عاملة ولَّا غير عاملة؟
عاملة.
وتقول: **{**إِنَّمَا زيدٌ قائِمٌ**}**.
يجب أنْ تُهْمِلَها، وأنْ يكون **{**زيدٌ**}** بعد النصب مرفوعًا: **{**إِنَّمَا زيدٌ قائِمٌ**}**.
وهنا؛ هل يختلف المعنى – فيما إذا ما اتَّصَلَتْ **مَا!** التي هي أَبْطَلَتِ العمل – كما اختلف الإعراب؟
الجواب: نعم يختلف، فأنتَ إذا قلتَ: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ**}** لا يَمْنع أنْ يكون غيرُه قائمًا أيضًا.
لكنْ إذا قلتَ: **{**إِنَّما زيدٌ قائِمٌ**}**. هذا أداة حَصْر؛ حَصَرْتَ **{**زيد**}** في القيام، فلم يَقُمْ غيرُه، لكنَّ هذا لا يَتعيَّن إلا إذا قلتَ: **{**إِنَّما زيدٌ القائِمُ**}** فهنا يَتعيَّن انحِصارُ القيام في **{**زيد**}**.
إذًا يختلف المعنى.
وتقول مثلًا: **{**عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائمٌ**}**. أَدْخِل عليها **مَا!؟**
{عَلِمْتُ أَنَّمَا زيدٌ قائمٌ**}**. ولا يُمْكِن أنْ تَعْمَل.
وتقول: **{**كَأَنَّ زيدًا فاهِمٌ**}**. أَدْخِل **مَا!؟**
{كَأَنَّما زيدٌ فاهِمٌ**}**.
وتقول: **{**لَيْتَ الطَّالِبَ حَرِيصًا**}**. صح.
وتقول: **{**لَيْتَمَا الطَّالِبُ حَرِيصًا**}**. تُهْمِلُها؛ لأنَّها إذا دَخَلَتْ **مَا!** فإنَّها تُبْطِل العَمَلَ، وتسمى هذه – أَعْنِي: **مَا** - كافَّة؛ لأنها كَفَّتْ هذه الحروف عن العمل.
قال المؤلف : **وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ!**.

665

666«إعمالها» إعمال: مفعول به لمبطل، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

قَدْ! هذه: للتقليل، يعني: قد تَدْخُل **مَا!** على هذه الحروف ويَبْقَى **الْعَمَلُ**.
لكنَّه قليلٌ كما أشار إليه ابن مالك ، وظاهرُ كلامه أنه قليلٌ في جميع هذه الأدوات؛ لأنه قال: **بِذِي الْحُرُوفِ!**، ثم قال: **وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ!**، فيكون بَقَاءُ العَمل بعد دخول **مَا!** على هذه الحروف قليلًا في كل هذه الأدوات.
لكنَّهم يقولون – أعني: النحويين – إنه لم يُسْمَعْ إلا في **لَيْتَ!**، أي: لم يُسْمَعْ أن العَمل بَقِيَ مع **مَا!** إلا في **لَيْتَ!**، لا في غيرها.
وعلى هذا يكون التقليل في كلام ابن مالك باعتبار الأدوات لا باعتبار الجُمَل.
قَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ!، وأنتَ إذا نَسَبْتَ **لَيْتَ!** إلى هذه الأدوات صارت قليلة أو كثيرة؟
قليلة؛ لأنه واحد من ستة، فـ**قَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ!**: التقليل هنا باعتبار أعيان هذه الأدوات، لا باعتبار الكُلِّ.
قلنا ذلك من أجل أن يُوافِق كلامَ غيره من النحويين رحمهم الله.
مثال ذلك في **لَيْتَ!**: **{**لَيْتَمَا زيدًا قائِمٌ**}**. أَعْمَلْتَها أو أَهْمَلْتَها؟
أَعْمَلْتَها.
{لَيْتَمَا زيدٌ قائِمٌ**}**؟
أَهْمَلْتَها.
وقد رُوِيَ بالوَجْهَيْنِ قولُ الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ[667] فَقَدِ

فَقَد! بمعنى: فقط.
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا!، وفي رواية: قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا!.
أيُّهما الذي أُعْمِلَ، الأول أو الثاني؟
الأول: الحَمَامَ لَنَا!.
والذي تقولُه زَرْقَاءُ اليَمامة.
زَرْقَاءُ اليَمامة يقولون: إنها امرأة ذاتُ بَصَرٍ قويٍّ جدًّا، وأنها ترى مسافة ثلاثة أيام على الراحلة، وأنه مَرَّ بها فريق من الحَمام، فأَدْرَكَتْ عَدَدَهُ، وقالَتْ أنَّ عددَه تِسْعٌ وتسعونَ حمامة.
ومعلومٌ أنَّ عدد تسع وتسعين حمامة سوف يَمضي الحمام بعيدًا قبل تَمام هذا العدد، ومع ذلك أَدْرَكَتْه!
يقولون: إنَّ فِرِيْقَ هذا الحمام وَرَدَ على ماء فيه شِباك، وصِيدَ بهذا الماء، وحُسِبَ فوَجَدُوه كما قالتْ: تسعًا وتسعين حمامة، وبهذا يقول الشاعر[668]:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... قَالَتْ إِلَى حَمَامِ شِرَاعٍ وَارِدِ السَّمَدِ
أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ
فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ... تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

وهي قالت:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيَهْ ... وَنِصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ

وَنِصْفَهُ قَدِيَهْ! يعني: فقط.
إذًا؛ صار يُضاف إلى حَمامَتِها، وهو: سِتٌّ وسِتُّون.
نِصْفُه! كَمْ؟
ثلاثة وثلاثون.
أَضِفْ ثلاثة وثلاثين إلى ستة وستين؟

667) هكذا قالها الشيخ، وفي شرح ابن عقيل نسخة دار التراث: |أَوْ نِصْفَهُ|.
668

تسع وتسعون.
أَضِفْهُ إلى حَمامَتِها يكن مائة. والله أعلم.
على كل حال: الشاهد من هذا أنَّ لَيْتَ! إذا اتَّصَلَتْ بها مَا! الكافَّة، فإنها يجوز فيها الإِعْمال والإِهْمال.
س: لو رأيتَ رجلًا كَتَبَ: {إِنَّما زيدٌ قائمٌ}، ماذا تقول؟
ج: صحيح.
س: وآخر كَتَبَ: {إِنَّمَا زيدًا قائِمٌ}؟
خطأ.
س: لماذا؟
لأنَّ ما! إذا دَخَلَتْ على إِنَّ! وغيرِها من الأدوات كَفَّتْهَا عن العَمَلِ، إلا ما ... فيها الوجهانِ.

* * *

قال:

وَجَـــائِزٌ رَفْعُـــكَ مَعْطَوفًـــا عَلَـــى[669]

مَنْصُـــوبِ «إِنَّ»، بَعْـــدَ أَنْ تَسْـــتَكْمِلَا[670]

س: مَنْ يُعْرِب: **جَائِزٌ رَفْعُكَ!**؟ بشرط ألا يكون رآها مُعْرَبة.
جَائِزٌ!: فاعل مقدَّم.
س: وأيش التقديم؟
ج: **جَائِزٌ!**: مبتدأ، ورَفْعُ!: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.
هذا وجه.
جَائِزٌ!: خبر مقدَّم، ورَفْعُ!: مبتدأ مؤخَّر.
عندنا الآن قولانِ، فهل هذانِ الإعرابانِ صحيحانِ؟
.....
أيهما؟
.....مبتدأ مؤخر.
والأول؟
جَائِزٌ!: مبتدأ، ورَفْعُ!: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.
كلاهما جائِزٌ على السَّواءِ..... يعني ولو لم يعتمد
الأَوْلَى أن يكون **جَائِزٌ!** خبرًا مقدَّمًا، ورَفْعُ! مبتدأً مؤخَّرًا.
لماذا؟
لأنه يُشترط في استغناء اسم الفاعل بمرفوعه أنْ يَعْتَمِد على استفهامٍ أو نفيٍ، أليس كذلك؟
بلى.
لكن يجوز - على ضعف - أن يكون **جَائِزٌ!** مبتدأً، ورَفْعُ! خبرًا؛ لقول ابن مالك في الألفية:
وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»[671]

على كل حال: على اللغة الفصحى أو الإعراب الصحيح المقدَّم أَنْ نجعل **جَائِزٌ!** خبرًا مقدَّمًا، ورَفْعُ! مبتدأً مؤخرًا.
أما قوله **مَعْطُوفًا!** فهو: مفعولٌ به، والعامِلُ: المصدر في قوله **رَفْعُكَ!**.
وقوله: **عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ!** مُتعلِّق بـ**مَعْطُوفًا!**.
وقوله: **بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا!** مُتعلِّق بـ**رَفْعُ!**.

---

[669] «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع: مبتدأ مؤخر، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «معطوفًا» مفعول به للمصدر.
[670] «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف، ومنصوب مضاف. وقوله «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «بعد»، ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكملا» تستكمل: فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى إن، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه، وثمة مفعول لتستكمل محذوف والتقدير: بعد استكمالها معموليها.
[671] سبق في باب: (الابتداء).

أي: يجوز رَفْعُ المعطوف على **مَنْصُوبِ إِنَّ!** إذا اسْتَكْمَلَتْ.
استكملت أيش؟
الاسم والخبر، يعني: جاء الاسم والخبر.
يقول : **وَجَائِزٌ رَفْعُكَ!**.
جَائِزٌ شرعًا، أو **جَائِزٌ** لغةً؟
جَائِزٌ لغةً.
جَائِزٌ إذا عَطَفْتَ على **إِنَّ!** واسمِها وخبرِها أنْ تَرفع المعطوفَ.
ويجوز أن تَنْصِب؟
نعم، بل هو أَوْلى؛ لأن قولَه: **جَائِزٌ رَفْعُكَ!** يدل على أن الأصل فيه المَنْع، فكلمة **جَائِزٌ!** لا تَعْنِي أنه الأَوْلَى، بل الأولى هو النَّصْبُ.
مثال ذلك: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرو**}**.
يجوز لك في **{**عمرو**}** وجهانِ:
الوجه الأول: **{**وعمرًا**}**.
والوجه الثاني: **{**وعمرٌو**}**.
الآن عندنا وجهانِ: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**، **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**.
إذا كان **{**وعمرًا**}** فهو معطوف على اسم **{**إِنَّ**}**، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، ولا إشكالَ في ذلك.
إذا كان بالرفع فعلى أيِّ شيء معطوف؟
قيل: إنه معطوفٌ على **{**إِنَّ**}** واسمِها؛ لأنَّ مَحَلَّهُما المبتدأُ.
وقيل: إنه معطوفٌ على مَحَلِّ اسم **{**إِنَّ**}**؛ لأنَّ مَحَلَّه في الأصل الرفعُ؛ أصلُه مبتدأ.
وقيل: إنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والتقدير: **{**وعمرٌو قائِمٌ**}**، فيكون العَطْفُ هنا عَطْفَ جملة على جملة.
وقوله: **بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا!** يُفْهَم منه: أنكَ لو عَطَفْتَ على منصوب **إِنَّ!** قبل الاستكمال فإنَّ الرفعَ لا يجوز.
مثاله: **{**إِنَّ زيدًا وعَمْرًا في المسجدِ**}**.
فلا يجوز أن تقول: **{**إِنَّ زيدًا وعمرٌو في المسجدِ**}**.
لماذا؟
لأنها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمُولَيْها، فيجب أن تكون **{**وعَمْرًا**}** معطوفًا على اسم **{**إِنَّ**}**؛ على **{**زيدًا**}**، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ.
وتقول: **{**في المسجدِ**}**.
وتقول: **{**إِنَّ زيدًا وعَمْرًا قائِمانِ**}**، أو: **{**إِنَّ زيدًا وعمرٌو قائِمانِ**}**؟
الأول: **{**وعَمْرًا**}**؛ كذلك لأنها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمُولَيْها.
فأفادنا المؤلفُ هنا في هذا البيت: أنَّ من خصائص **إِنَّ!** أنه يجوز إذا عَطَفْتَ على اسمِها بعد اسْتِكْمَالِ مَعْمُولَيْها أنْ تَجْعلَه مرفوعًا أو منصوبًا.
وهل مِثْلُها غيرُها؟
بَيَّنَ؛ قال:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنّ[672]

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّ[673]

أَنّ! مُشَدَّدة.
إعراب البيت:
قال: **وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ!**.

---

[672] «وأُلحقت» الواو عاطفة، ألحق: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «بإن» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه: نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن.
[673] «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضًا، ودون مضاف و«ليت» قصد لفظه: مضاف إليه «ولعل، وكأن» معطوفان على ليت.

أُلْحِقَ! هنا: مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه. فمَنِ الذي أَلْحَقَ **بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ!**؟ العربُ أو النحويون؟
مَنْ يُعْتَمد عليه في إعراب الكلمات؟
العربُ هم الذي يُعتمد عليه، يعني: أنَّ العرب أَلْحَقوا **بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ!**.
بِإِنَّ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**أُلْحِقَتْ!**.
و**لَكِنَّ!**: نائب فاعل **أُلْحِقَتْ!**.
كيف يكون نائب فاعل وهو حرف؟
لأن المقصودَ لَفْظُه.
و**وَأَنَّ!**: معطوفة على **لَكِنَّ!**.
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ!.
مِنْ دُونِ! هنا بمعنى: سِوى **لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ**، فهي بمعنى الاستثناء.
فـ**لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ!** لا تُلْحَق **بِـإِنَّ!** في جواز الرفعِ، بل يجب النَّصْبُ.
مثال ذلك: **{**عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
صحيح ولَّا غير صحيح؟
صحيح.
علمت أن زيدًا قائمٌ وعمرٌو
صحيح.
لَكِنَّ!؛ تقول: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ**}**. صحيح، أو أنها غير صحيحة؟
لا، المثال غير صحيح.
{لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ وبَكْرٌ**}**. صحيح؟
صحيح.
{لَكِنَّ عَمْرًا قائِمٌ وبَكْرٌ**}**.
صحيح.
يعني: يجوز في المعطوف على اسم **لَكِنَّ!** وخبرها الوجهانِ كما يجوز في المعطوف على اسم **إِنَّ!** وخبرها.
فصارت هذه الأدوات السِّتُّ تَنْقَسِم إلى قسمين في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد استكمال الخبر:
ثلاث منها يجوز فيها الرفعُ والنصبُ وهي: **إِنَّ وأَنَّ ولَكِنَّ!**.
وثلاث منها لا يجوز وهي: **لَيْتَ ولَعَلَ وكَأَنَّ!**.
ووجهُ كونِها لا يجوز الرفعُ في معطوف هذه الثلاث: لأنه يختلف المعنى اختلافًا عظيمًا.
فمثلًا: **{**لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**.
هنا ستجعل **{**عمرٌو**}** مبتدأً، فهل فيه التمني؛ أنك تتمنى أنه قائِمٌ؟
لا؛ لأنك إذا جعلتَه مبتدأً قَطَعْتَه عمَّا سَبَق، فلا يَدْخل في التمني.
كذلك نقول في **لَعَلَّ!**: **{**لَعَلَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**. **{**عمرٌو**}** بالرفع.
نقول: لا يصح؛ لأنك لو فعلتَ هكذا لم يَتبيَّن لنا أنه داخلٌ في الرَّجاء الذي تَعَلَّق بـ**{**زيد**}**.
كذلك **كَأَنَّ!**: **{**كَأَنَّ زيدًا أسدٌ وعمرٌو**}**.
لا يَستقِيم؛ هل أنتَ تريد: **{**كَأَنَّ زيدًا أسدٌ وعمرٌو قِطٌّ**}**، أو: **{**وعمرٌو أسدٌ**}**؟! ما نَدْري!
إذنْ؛ يجب أن أقول: **{**لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
{كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ وعمرًا**}**. ولا بُدَّ.
{لَعَلَّ زيدًا ناجِحٌ وعَمْرًا**}** أو **{**وعمرٌو**}**؟
{وعَمْرًا**}**.
س: قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)[المائدة: من الآية 69]؟
ج: قالوا: إنه يَتعيَّن أن يكون الخبرُ محذوفًا قبل قولِه: (وَالصَّابِئُونَ)، والتقدير: (وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ)، أو: (وَالصَّابِئُونَ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)، ويكون (كَذَلِكَ) مقدَّرة بعد قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى).
س:.....؟
ج: يمكن أنْ يُحْمَل على ظاهره ونقول: الرفعُ هنا بناءً على العطف على مَحَلِّ (إِنَّ) واسمِها.

س: والخبر؟
ج: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ). الجملة هذه جملة شرطية هي خبر المبتدأ.
س: ما هو التعليل؟
ج: التعليل: لأنه لا يمكن أنْ تُسلَّط على ما بعد **مَا!** مع وجود **مَا!**، ولهذا تُسمى **مَا!** الكافَّة.
عندي ابن عقيل ما أشار إلى هذا؟
يقول:
((الأول قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)[المائدة: من الآية 69].
والثانية قراءة بعضهم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ)[الأحزاب: من الآية 56]. برفع (مَلَائِكَتَهُ).
وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك:
فذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الاسمَ المرفوع معطوفٌ على اسم **إنَّ!** باعتباره مبتدأ قبل دخول **إنَّ!**.
وذهب الجمهور من البصريين إلى أنَّ هذا الاسمَ المرفوع مبتدأٌ خبرُه محذوف، أو خبرُه المذكور فيما بعدُ، وخبر **إنَّ!** هو المحذوف، وجملةُ المبتدأ وخبرُه معطوفٌ على جملة **إنَّ!** واسمِها وخبرِها.
وذهب المحقِّقُ الرَّضِيُّ إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذٍ لا مَحَل لها، مُعْتَرِضة بين اسم **إنَّ!** وخبرِها، وهو حَسَنٌ؛ لِمَا يَلْزَم على جَعْلِها معطوفةً على جملة **إنَّ!** واسمِها وخبرِها من تقديم المعطوفِ على بعض المعطوفِ عليه؛ لأنَّ خبرَ **إنَّ!** متأخِّرٌ في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبرَ **إنَّ!** جزءٌ من الجملة المعطوفِ عليها))[674].
كل هذا بناء على...
نحن نقول: (الصَّابِئُونَ) معطوفة على محل اسم (إِنَّ)، أو على محل (إِنَّ) واسمِها؛ لأنها أصلهما الرفعُ.
أما أن نقول: (الصَّابِئُونَ) خبرُها (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)، وخبرُ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَصَارَى) محذوفٌ، فهذا يَعْنِي أَنَّنا حَذَفْنا شيئًا قبل أنْ نَعْرِف تقديرَه.
وإذا جَعَلْنا (مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خبرًا لقوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى) وخبرُ (وَالصَّابِئُونَ) محذوفٌ؛ أيضًا هذا يكون الكلام رَكِيكًا.
فيكون تقدير الكلام: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ!! هذا رَكِيكٌ، يُنَزَّه القرآن عنه.
لَكِنْ إذا قلْنا: (الصَّابِئُونَ) معطوفة على محل اسم (إِنَّ) زال الإشكال، وهذا مذهب الكسائي إمام أهل الكوفة، ونحن قلنا لكم: إنَّ طريقنا فيما يختلف فيه النحويون أن نَتْبَع الأسهل.

* * *

هل يجوز أن أقول: **{**كَأَنَّ زيدًا لَفِي المسجِدِ**}**؟
لا، اللام لا تَصْحَب إلا **إنَّ!**.
أسألُكَ هل يجوز أم لا؟
لا يجوز.
لماذا؟
لأن اللام لا تَصْحَب إلا خبر **إنَّ!**.
{عَلِمْتُ أَنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
لا يجوز.
لماذا؟
لأن اللام لا تَصْحَب إلا **إنَّ!**.
ما هو الخبر الذي يَمْتنع معه دخولُ اللام، مع أنه خبر لِـ**إنَّ!**؟
إذا كان فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا مقرون بـ**قَدْ!**...
هذا واحد.
أو؟
فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا غير مقرون بـ**قَدْ!**...
فقط؟

[674]من تعليقات الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل [صفحة 376/ الجزء الأول/ طبعة دار التراث].

إذا كان منفيًّا، وإذا كان فعلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا غير مقرونٍ بـ**قَدْ!**.
لماذا لا يجوز أن تَصْحَب الخبرَ إذا كان منفيًّا؟
النفيُ نفيٌ، والتوكيدُ إثباتٌ.
مَثِّل؟
{إنَّ زيدًا... **}**.
لا يجوز؛ لأن الخبر الآن منفي.
بماذا تُجِيب عن قول الشاعر:

وَأعْلَـــمُ أنَّ[675] تَسْـــلِيمًا وَتَرْكًـــا لَـــلَا مُتَشَـــابِهَانِ وَلَا سَـــوَاءُ[676]

البعض يُجَوِّز هذا في الشعر.
يعني: فيكون مستثنى.
وهل هناك وجه آخر؟
أقول: توكيد النفي لا يصح.
هذا...
... أن القاعدة كيف يكون منفيًا وتدخل عليه لام التوكيد؟
نريد مثالًا ماضيًا لم تتم فيه شروط دخول اللام؟
{إنَّ زيدًا..... **}**.
ولا يجوز أن تقول:....
مثال لِعكس ذلك؛ لخبر ماضي تَدْخُل عليه اللام؟
.....
لا، نحن نريد فعلًا ماضيًا يَصِحُّ دخولُ اللام عليه هو بدون واسطة؟
{إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجُل**}**.
صحيح.
ما الذي تَصْحَبُه هذه اللام؟
تَصْحَبُ ثلاثَ أشياء:
الأول: تَصْحَب معمولَ الخبر بشرط أن يَتَوَسَّط بين الاسم والخبر.
الثاني: تصحب ضمير الفَصْل.
الثالث: تصحب الاسم إذا تأخَّر عن الخبر.
وتَصْحَب أيضًا الخبر ولَّا لا؟
تصحب الخبر.
أربعة أشياء.
مِثالُ صُحْبَتِها لمعمول الخبر المتوَسِّط؟
{إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ**}**.
كذا العبارة؟
أَكَلَ طَعَامَه سرقةً أو غَصْبًا؟!
ليس غصبًا ولا سرقة.
بأيش؟
بالإعطاء، أو ضِيافة.
لو قلنا: **{**إنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعامَكَ**}**. يجوز أو لا؟
لا يجوز، لماذا؟
لأن المعمول متأخِّر عن العامل.

---

[675] هكذا قالها الشيخ، وفي المطبوع [صفحة 368] بكسر الهمزة (إنَّ).
[676]

ويُشترط أن يكون متوسطًا؟
نعم يُشترط أن يكون متوسطًا؛ لقوله: **وَتَصْحَبُ الْـوَاسِطَا!**.
ضمير الفَصْل تَصْحَبُه اللام؟
مثاله؟
{إِنَّ زيدًا لَهُوَ الكَرِيمُ**}**، (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[آل عمران: من الآية 62].
هل لِضَمِير الفَصْلَ محلٌّ من الإعراب؟
نعم.
ما هو؟
.....
منفصل، لكن هل له محلٌّ من الإعراب؟
{.... لَهُوَ قائِمٌ**}**.
لكن **{**هو**}** ضمير الفَصْل، هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟
لا.
ما هو المثال الذي نَسْتَدِل به على ذلك من القرآن؟
(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)[الواقعة: 95].
لا؛ لأنه احتمال أن (هُوَ) مبتدأ و(حَقُّ) خبر، فالجملة خبر المبتدأ الأول.
(لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ)[الشعراء: 40].
ولو كان لها محلٌّ من الإعراب لكان: (هُمُ الْغَالِبُونَ).
ما فائدة ضمير الفَصْل؟
التوكيد، الحَصْر.
بالنسبة للصفة والخبر.
هاتِ مثالًا يَتَبيَّن لنا أن فيه تمييزًا بين الصفة والخبر؟
{مُحمدٌ هُوَ الفَاضِلُ**}**.
فهنا يَتعيَّن أن يكون؟
.....
ولو قلنا؟
ولو قلنا: **{**مُحمدٌ الفَاضِلُ**}** لَتَوَهَّم الواحدُ بأنَّ **{**الفَاضِلُ**}** صفةٌ لـ**{**مُحمدٌ**}**، وصار يَفْتَقِد الخبر.
قال ابن مالك:
وَوَصْلُ مَا بِذِي الْـحُرُوفِ مُبْطِلُ!
إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْـعَمَلُ!
ما معنى البيت؟
أي: أن هذه الحروف **إِنَّ وأَخَوَاتها!** إذا اتَّصَلَتْ بها **مَا!**؛ والمقصود **مَا!** إذا كانت حرفًا، ليست اسمًا موصولًا، فإنها تُبْطِل عَمَلَها.
وقيل: اسمُها مرفوع؛ لأنه مبتدأ في الأصل.....
وَقَدْ يُبَقَّى الْـعَمَلُ!.
لها احتمالان:
الاحتمال الأول: قد يكون التقليل هنا باعتبار كل الأدوات، فيكون المراد أنه يُبَقَّى ما عليها فقط، وهذا هو المشهور عند النحويين.
والاحتمال الثاني: أنه قد يُبَقَّى العمل مع كل الأدوات ولكنه قليل.
ولكن الاحتمال الأول أَقْرَب.
أفهمتم الآن يا إخوان؟
ما هو الاحتمال في هذا القول: **وَقَدْ يُبَقَّى الْـعَمَلُ!**.
الاحتمال في قوله: **وَقَدْ يُبَقَّى الْـعَمَلُ!** هو أن يكون التقليل باعتبار كل الحروف ... فقط، يعني: أنه يَعْمل، لكنه قليل.

باعتبار الحروف...
والاحتمال الثاني: أن يكون التقليل باعتبار كل الحروف، فيكون لا تدخل على **إِنَّ وأَخَوَاتِهَا!** كلها، ولكنَّ العمل فيها قليل.
مثال ما العمل فيه قليل؟
مثال ما العمل فيه قليل: نُقِلَ عن العرب **{لَيْتَمَا}**، ونُقِلَ عن بيت شعر عن زرقاء اليمامة:
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَـــى حَمَامَتِنَـــا وَنِصْـــفَهُ فَقَـــدِ

ما معنى قوله:
وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى**!**
مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا!
هذا محل أيش؟
إما إنها معطوفة على محل اسم **إِنَّ!**، أو **إِنَّ!** واسمها، أو يكون مبتدأ والخبرُ محذوف.
.....
مثاله؟
السؤال: المعطوف على اسم **إِنَّ!** بعد الاسْتِكْمال؟
{إِنَّ زيدًا قائمًا**}**.
ليش **{**قائمًا**}**؟
{إِنَّ زيدًا قائم وعمرو**}**.
حَرِّك الميم؟
{إِنَّ زيدًا قائمًا**}**.
خطأ.
يقول: سَكِّنْ تَسْلَمْ.
{إِنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}** أو **{**وعمرٌو**}**.
أيهما أرجح مما يدل عليه كلام ابن مالك؟
النصب.
وَجْهُه؟
وَجَائِزٌ رَفْعُكَ!.
فدَلَّ على أن الأصل النَّصْبُ، وهو كذلك.
لو عَطَفْنا على اسم **إِنَّ!** قبل الاستكمال؟
أيش المانع؟
لا يصح الرفعُ؟
مثاله؟
{إِنَّ زيدًا وعَمْرًا قائِمَانِ**}**، أو: **{**إِنَّ زيدًا وعَمْرًا في البَيْتِ**}**؛ هذا أحسن.
بماذا نُجيب عن قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)[المائدة: من الآية 69]؟
(الصَّابِئُونَ).....
أين خبر (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا)؟
جملة: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)، ويكون قوله: (وَالصَّابِئُونَ) جملة معتَرِضة خبرُها محذوف.
صح، هذا أحسن شيء.
ما هو التقدير؟
التقدير: الصَّابِئُونَ كَذَلِكَ، أو: والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، بحيث أن (النَّصَارَى) ما نَعْلَم هل هي منصوبة ولَّا مرفوعة.
الجملة المعترضة، يعني قصدك إنه يُشار على شيء لم يَسبق، نقول: هذا سابق الرتبة؛ لأن الأصل أن خبر (إِنَّ) مقدَّم.
ويجوز أيضًا وجهٌ آخر، ذَكَرْنا وجهًا آخر، وهو أن قوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خبر لقوله: (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)، ويكون حُذف هذا الخبر من الجملة الأولى لدلالة الثاني عليه.

..... لو قلنا: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ هُوَ**}**.
لأصبح توكيدًا لـ**{**زيد**}**.
لا ما هو توكيد لـ**{**زيد**}**، توكيد الضمير المستتر لـ**{**قائم**}**.
الضمير هنا يعود على **{**زيد**}**، وقد ذكرنا لكم: إن من فوائد ضمير الفصل التوكيد، لكن مع ذلك ليس لهم محل من الإعراب؛ لأنه يوجد حروف مُؤَكِّدة ليس لها محل من الإعراب.
(مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ)[المائدة: من الآية 19].
(مِنْ) هذه زائدة، و(بَشِيرٍ) فاعل، ليس لها محل من الإعراب.
كيف يقول زائدة، ما هي زائدة، لها معنى.

.....
لا نَعْلَم له حُجَّة إلا أنه يقول: إن هذا الضمير اسمٌ، ومَنْ الذي نقله عن الاسمية؟ وإذا كان اسمًا فلا بُدَّ أن يكون له محل من الإعراب.
فنقول: هو حرف على صورة اسم.
من الأسماء.....
لا محل له من الإعراب.
المبني شرحناه ما له محل من الإعراب، ولهذا نقول: مبني على السكون في محل رفع مثلًا، مبني على الفتح في محل رفع، مبني على الضم في محل رفع.
ما معنى قول العطف على موضع اسم **إِنَّ!**؟
على موضع **إِنَّ!** واسمها.
إذا قلت: **{**زيدٌ قائمٌ**}**.
{زيد**}** أيش محله من الإعراب؟
مبتدأ، فهو مرفوع.
إذا أدخلتَ عليه **إِنَّ!** صارت **إِنَّ!** والمبتدأ محلهما الرفعُ، لكنْ **إِنَّ!** نَسَخَت المبتدأ بناءً على أنها تَنْصِبُه.
* * *
قال :

وَخُفِّفَـــــتْ إِنَّ فَقَـــــلَّ الْـــــعَمَلُ[677]

وَتَلْـــــزَمُ الـــــلّامُ إِذَا مَـــــا تُهْمَـــــلُ[678]

قال المؤلف - رحمه الله تعالى - في بيان أحكام هذه النواسخ التي تَنْصِب المبتدأ وتَرْفَع الخبر، تَقَدَّم أحكامٌ كثيرة منها هذا الحكم الذي بدأهُ الآن.
قال: **وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ!**.
نبدأ أولًا بالإعراب:
خُفِّفَتْ!: فعل ماضي، والتاء للتأنيث، والفعل مبني لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعِلُه.
و**إِنَّ!**: هي نائب الفاعل باعتبار لَفْظِها.
فَقَلَّ الْعَمَلُ!: الفاء عاطفة، وهي مُفَرِّعَة على ما سَبَق أو سَبَبِيَّة.
و**الْعَمَلُ!**: (أَلْ) هذه للعَهْد الذِّكْري، أي: فَقَلَّ عَمَلُها، فـ(أل) هنا نائبةٌ مَنابَ الضمير، و**العَمَلُ!**: فاعل.
وَتَلْزَمُ اللَامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ!.
تَلْزَمُ اللَّامُ!: **اَللَّامُ!** هنا يَحْتَمِل أن تكون (أل) للجنس، ويَحْتَمِل أن تكون للعَهْد.
فإنْ قُلْنا إنها للعَهْد: فـ**اللَّامُ!** هنا لامُ الابتداءِ التي تَدْخُل على خبر **إِنَّ!**.

---

[677] «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفة، قل: فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل.
[678] «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تهمل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى أن المخففة، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام.

وإنْ قلنا للجِنْس: فـ**اللَّامُ!** هنا لامٌ جديدةٌ، استُجْلِبَتْ للفَرْق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخَفَّفة.
وعلى كل حال: فـ**اللَّامُ!** فاعل، و**إِذَا!** شَرْطِيَّة، و**مَا!** زائِدةٌ، و**تُهْمَلُ!** فعل مضارع وهو مبني لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعِلُه، ونائبُ الفاعل مُسْتَتر يعود على **إِنَّ!**.
قلنا: **مَا!** زائدة؛ لأنها وقعت بعد **إِذَا!**، وقد قيل:

يَـــــا طَالِبًـــــا خُـــــذْ فَائِـــــدَهْ مَـــــا بَعْـــــدَ (إِذَا) زَائِـــــدَهْ[679]

يقول : **خُفِّفَتْ إِنَّ!**، مَنْ الذي خَفَّفَها؟
خَفَّفَها العربُ لا النحويون؛ لأن النحويين لا يمكن أن يتصرَّفوا في اللغة العربية، يُحلِّلوا اللغة العربية ولكنْ لا يَتصرَّفون فيها، فالمُخَفِّف هم العَرَبُ.
فَقَلَّ الْـعَمَلُ! أي: قَلَّ عَمَلُها، ويَعني هذا: وكَثُرَ إِهْمَالُها؛ إذا كان **قَلَّ العَمَلُ** معناه كَثُرَ الإِهْمالُ.
فنَسْتَفيد من ذلك أنه إذا خُفِّفَتْ **إِنَّ!** جاز فيها وجهانِ: الإعمالُ وهو الأقل، والإهمالُ وهو الأكثر.
فإنْ أُعْمِلَتْ فالأمرُ ظاهر.
تقول: **{**إِنْ زيدًا قائِمٌ**}**، الآن مُعْمَلة، كقولِكَ: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
الإهمال؛ تقول: **{**إِنْ زيدٌ قائِمٌ**}**. فهنا مهملة.
يقول المؤلف: **تَلْزَمُ اللَامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ!**.
فيجب أن تقول: **{**إِنْ زيدٌ لَقائِمٌ**}** وجوبًا؛ لأنه يقول: **تَلْزَمُ اللَّامُ** متى؟
إذا أُهْمِلَتْ، أما إذا عُمِلَتْ فلا تَلْزَم.
لماذا تَلْزَم إذا أُهْمِلَتْ ولا تلزم إذا أُعْمِلَتْ؟
لأنَّ لُزومَ اللام مِنْ أَجْل الفرق بينها وبين (إنْ) النافية، فإذا أُعْمِلَتْ زالَ اللَّبْس.
مثال ذلك: **{**إِنْ زيدٌ قائمٌ**}**.
هل أنا الآن أَنْفِي قيامَه أو أُبْقِي قيامَه؟
ما نَدْري! ما نَفْهم! هل أنتَ الآن تُثْبِت قيامَه أو تَنْفِي قيامَه؟!
{إِنْ زيدًا قائِمٌ**}** تُثْبِت ولا إشكال.
ففي المثال الأول يجب أن تأتي باللام، فتقول: **{**إِنْ زيدٌ لَقائِمٌ**}**؛ لأَجْلِ أنْ تُفَرِّق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخَفَّفة.
ووجه ذلك: أنَّ (إنْ) النافية لا تأتي معها **اللَّامُ**؛ لأنَّ **اللَّامَ** للتوكيد و(إنْ) النافية للنفي، فلا يمكن أن تأتي **اللَّامُ** مع (إنْ) النافية.
{إِنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.
هل الجملة هذه سَلْبِيَّة أو ثُبُوتِيَّة؟ هل أنا أَنْفِي قِيامَهُ أو أُثْبِت؟
فيها احتمال:
إذا قلتَ: **{**إِنْ زيدًا قائِمٌ**}** فيه احتمال؟
ما فيه؛ لأن (إنْ) النافية ما تَنْصِب المبتدأ.
{إِنْ زيدٌ لَقائِمٌ**}** فيه احتمال أَنَّ (إنْ) نافية؟

.....
إِذًا **اللَّام** هنا هي **اللَّام** الفارِقة؛ تَفْرِق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخَفَّفة.
أفادنا المؤلف : أنَّ **إِنَّ!** إذا خُفِّفَتْ جاز إِعْمالُها وإِهْمالُها أو لا؟
مِنْ أين نأخذ من كلامه؟
من قوله: **فَقَلَّ الْعَمَلُ!**.
وأفادنا في الشطر الثاني: أنها إذا أُهْمِلَتْ وَجَبَ اقترانُ خبرِها بـ**اللَّام!**، وتُسمى **اللَّام** الفَارِقة؛ لأنها تَفْرِق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخَفَّفة.
ثم هل هي لام الابتداء أو لام جديدة؟ على خلاف.
لا يَهِمُّ هذا الخلاف، ما تحته شيء.
تَلْزَم اللامُ إِذَا أُهْمِلَتْ.

679

وإذا أُعْمِلَتْ؟
لا تَلْزَم.
لماذا؟
لأنه لا يَحدث التِباسٌ بينها وبين (إِنْ) النافية.

* * *

ثم قال:

وَرُبَّمَـــا اسْـــتُغْنِيَ عَنْهَـــا إِنْ بَـــدَا[680]

مَـــــا نَـــــاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِـــــدَا[681]

نُعْرِب البيت:
رُبَّمَا!: هذه يَحْتَمِل أن تكون للتَّكْثِير ويَحْتَمِل أن تكون للتقليل.
اسْتُغْنِيَ عَنْهَا! أي: عن اللَّام.
و**اسْتُغْنِيَ!**: فعل مضارع أو ماض؟
ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.
و**عَنْهَا!**: جار ومجرور محلُّ نائبِ الفاعل.
و**إِنْ بَدَا!**.
إِنْ!: شرطية، و**بَدَا!**: فعل الشَّرْط بمعنى ظَهَرَ.
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ!.
مَا!: فاعل **بَدَا!**.
و**نَاطِقٌ!**: مبتدأ.
و**أَرَادَهُ!**: الجملة خبر المبتدأ.
و**مُعْتَمِدَا!**: حال من فاعل **أَرَادَ!**.
المعنى: **رُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنِ** اللَّام، فلَمْ تَأْتِ اللامُ مع الإهمال إذا اتَّضَحَ المعنى. إذا اتَّضَحَ المعنى فإنه لا يَلْزَم أن تأتي باللام.
لكنْ بأي شيء يَتَّضِح المعنى؟
يَتَّضِح المعنى بالقَرِينة.
مثال ذلك:

أَنَـا ابْـنُ أَبَـاةِ الضَّـيْمِ[682] مِـنْ آلِ مَالِـكٍ وَإِنْ مَالِـكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ الْمَعَـادِنِ[683]

أُبَاة!: جمع آبِي، وهو المُمْتَنِع، يعني: أنا مِن المُمْتَنِعِين عن الضَّيْمِ، الذين لا يَرْضَوْن بالضَّيْم.
وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ!.
إِنْ! هذه: مُخَفَّفة من الثَّقِيلة.
مُهْمَلة ولَّا عامِلة؟
مُهْمَلة، وليس في خبرها اللام.
كيف لا يكون في خبرها اللام وهي مُهْمَلة؟

---

[680] «وربما» الواو عاطفة، رب: حرف تقليل، وما: كافة «استغني» فعل ماض مبني للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى، والضمير المجرور محلًّا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها «إن» شرطية «بدا» فعل ماض فعل الشرط.

[681] «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ، وهو فاعل في المعنى؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة «أراده» أراد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ناطق، والهاء مفعول به، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمدًا» حال من الضمير المستتر في «أراد».

[682] الضَّيْم بمعنى: الظُّلْم.

[683]

نقول: لأنَّ المعنى واضِح، لو جَعَلْتَ إنْ! بمعنى: مَا، تَناقَضَ أولُ الكلام وآخِرُه؛ في الأول يَفْتَخِر بأنه من آلِ مالك، ثم يقول: ومَا مالِكٌ كانَتْ كرامَ المعادِن!! يمكن ولَّا ما يمكن؟
لا يمكن، لا يَصِير.
كان في الأول يفتخر بأنه من آلِ مالِكٍ ثم يَقْدَح في مالِكٍ، يعني: وأنها ليست كريمةَ المعادن.
إذن: يَتعيَّن أنَّ إنْ! هنا أيش؟ مُخفَّفة من الثقيلة، يَتعيَّن أن تكون مُخفَّفة من الثقيلة.
قلنا: إذا أُعْمِلَتْ لا يحتاج إلى إتيان اللام.
لماذا؟
لأن المعنى واضح
ولو قال قائل: **{إِنْ مُوسَى فاهِمٌ}**. عندنا طالب اسمه موسى فقُلْنَا: **{إِنْ مُوسَى فاهِمٌ}**، وقلتُ: إني مُعْمِلُها: **{إنْ}** مخفَّفة من الثقيلة، و**{موسى}** اسمُها.
نقول: هنا ما يجوز، حتى لو أَعْمَلْتُها؛ لأن الفتحة لا تَظْهَر على **{موسى}**، فيكون قول ابن مالك: **إِذَا مَا تُهْمَلْ!** مُقَيَّدًا بما إذا كان تَظْهر علامةُ الإعراب على الاسم، أمَّا إذا كانت لا تَظْهَر فإنه لا يَتبيَّن، حتى لو أنكَ أَعْمَلْتَها لا يَتبيَّن.
وكذلك أيضًا إذا كان اسمُها مثنًى، ولَزِمْنا فيه لغةَ مَنْ يُلْزِمُه الألفَ مطلقًا، فهذا لا بُدَّ من **اللَّام** لِعَدِم الاتِّضاح.
وكذلك إذا كان الاسم مبنيًّا، فلا بُدَّ من **اللَّام**.
والحقيقةُ أنَّ هذه الصُّور وإنْ كانت تَبْدو للإنسان وكأنَّ ابن مالك لم يَذْكُرْها، لكنه ذَكَرَها بقوله:
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا!
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا!
ومعلومٌ أنَّ ما لا تَظْهَر عليه الحركاتُ لا يُدْرَى ما أَرَاده الناطِقُ، وكذلك إذا كان مبنيًّا، وكذلك إذا كان إعرابُه لا يَختلف فيه المرفوعُ والمنصوبُ.
.....
القرينة كافية؛ ولهذا قال:
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا!
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا!
.....، لأن... يوصف بها الغنم.
إلا إذا تَبيَّن المعنى، نقول: المخفَّفة إذا أُهْمِلَتْ وَجَب اقترانُ خبرِها باللام ما لم يَظْهَر المعنى، لماذا الشَّكُّ؟!
إذا قال:

أَنَــا ابْــنُ أَبَــاةِ الضَّــيْمِ مِــنْ آلِ مَالِــكِ

فهو الآن يَفْتَخِر بهم.
فإذا قال:

وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِــرَامَ الْمَعَــادِنِ

هل يمكن أن نجعل إنْ! نافية، ويكون المعنى: وما مالكٌ كانت كرامَ المعادن؟
هذا الخلاف بين العلَماء: هل اللام هي لام الابتداء أو هي الفارِقة؛ جديدة؟
يعني إذا قلتَ: **{قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا}**.
إذا قلنا إنها لام الابتداء تَعيَّن كَسْرُ **{إِنْ}**؛ لأنه يَصِير الفعلُ مُعلَّقًا، وقد سَبَق لنا أنه من مُوجِبات الكَسْر.
وإذا جعلناها لامًا جديدًا فإنَّ وُجُودَها كعَدَمِه، ويجوز على هذا: **{قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمِؤْمِنًا}**.
هذا هو الفَرْق، لكنْ كما قلتُ لكم: الفَرْقُ ما يحتاج إلى أنْ نعتني به إذا كان...
هذه قرينة لفظية: **{إِنْ مُوسَى فاهُمٌ وعَمْرًا}**. عَرَفْنا أنها مُعْمَلة الآن، فيجوز.
.....
على كل حال؛ الخلاصة يا إخوان: العربُ يُخَفِّفون **إِنْ!** التي للتوكيد، وحينئذٍ يجوز إِعْمالُها وإِهْمالُها، والأكثرُ الإِهْمالُ.
إذا أُهْمِلَتْ يجب اقترانُ خبرِها باللام ما لم يَظْهر المعنى، فإنْ ظَهَر المعنى بقرينةٍ حالِيَّةٍ أو لفظيَّةٍ جازَ حَذْفُ اللام.
القَرِينة المعنوية كقول القائل:

أَنَــا ابْــنُ أَبَــاةِ الضَّــيْمِ مِــنْ آلِ مَالِــكِ وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِــرَامَ الْمَعَــادِنِ

القرينة اللفظية يمكن نُمَثِّل: {إِنْ مُوسَى قائِمٌ وعَمْرًا}.
هذه القرينة اللفظية.
وكذلك قول الشاعر:

إِنِ الْحَــقَّ لَا يَخْفَــى عَلَــى ذِي بَصِــيرَةٍ[684]

هذه إِنْ! مخفَّفة ولَّا نافية؟
مخفَّفة، فَيَتعيَّن؛ لأنه لا يَصْلُح أن تقول: مَا الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ.
لأن لَا! نافية ومَا! نافية، ولا يَشتمل نافيانِ على حُكْم واحد للتَّضاد، ولهذا يَعْتَبر العلماءُ هذه قرينةً لفظيةً.
بخلاف ما إذا قلتَ: إِنِ الْحَقُّ!؛ لأن إِنْ! مُخَفَّفة من الثقيلة للإثبات، يعني: إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ. ولا بأس.
والخلاصة: أنه إذا أُهْمِلَتْ إِنَّ! وَجَبَ اقترانُ خبرها باللام، إلا إذا ظَهَر المعنى - بأي طريقة - فإذا ظَهَر المعنى جازَ حَذْفُ اللام وجاز ذِكْرُها، وهذا شيءٌ واضحٌ؛ لأن المقصود من الكلامِ وتركيبِ الكلام هو فَهْم المعنى.
إذا كان الخبرُ فعلًا.....؟
إذا كان الخبرُ فعلًا سيأتينا هذا: فيها شروط، الفعل... إلى آخره.
لا، نقول: ما يَصْلُح التركيب هذا؛ لأن المُخاطَب لا يَفْهم منكَ شيئًا، يقول: ماذا تريد.... المتكلم؟ قال: أنا أريد أن أَنْفِي عنه القيام، فالتعبير صحيح، **{**إِنْ زيدٌ قائِمٌ**}** التعبير صحيح، لكنْ سَبَق لنا في لَيْسَ! وإعمالِ مَا! عَمَلَ لَيْسَ! أنَّ إِنْ! تَعْمَل بشروط.
أما إذا قال: أنا أريد أن أُثْبِت قيامَ زيد، قلنا له: لا بُدَّ أن تقول: **{**إِنْ زيدٌ لَقائِمٌ**}**.
لا يمكن أن تكون نافيةً، لا يَصِح أنْ نجعل إِنْ! نافية، فيكون التقدير: وَمَا مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ، ما يَصِح هذا.
أنتَ الآن تَفْتَخر بأنك من مالِكٍ، هل يُمكن أن تَذُمَّهم وتقول: مَا مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ؟
نقول: إِنْ! الآن للتوكيد؛ لأن إِنْ! المخفَّفة للتوكيد، معنى إِنْ! المخفَّفة والمُشَدَّدة واحدٌ، فـإِنْ! هنا للتوكيد، فهذا الرجل الذي يَفْتَخِر بأنه من آل مالِكٍ هل يمكن أن ينفي عنهم أنهم كرامُ المعادن، أو ما يمكن؟
ما يمكن، ولهذا لَمْ يأتِ باللام؛ لأن المعنى مفهوم.
..... فهمت الآن ولَّا لا؟
المعنى تام، ما يَصِح النفيُ هنا، النفيُ في الشطر الثاني لا يَصِح، كيف بالأول يَفْتَخِر بأنه من مالِكٍ ثم يَنْفِي عنهم الكرم؟! ما يَصِير هذا.
نقول: لو نفى عنهم الكرم فهو أيضًا غير كريم.
.....
لا، ما يؤثر هذا، ما دام فيه احتمال ولو واحد بالمائة فإنه لا يَصِح، الواجبُ أن يكون الكلام واضحًا، وهذا فَرْق عظيم: **إِنْ!** المخفَّفة تُثْبِت الشيء بتوكيد، **ومَا!** النافية **وإِنْ!** النافية تَنْفِيه.
قلنا: إن موسى.....
أعد كلامك
.....
ولا نافية، ما ندري، ما ندري هل أنت أردتَ أن موسى قائم، أو أردتَ أن موسى غير قائم.
.....
لا يا أخي، ما يصح: مَا الْحَقُّ لَا يَخْفَى. ما يستقيم الكلام.
اسم **إِنَّ!** قد يكون مذكورًا وقد يكون غير مذكور، بل الغالب أن يكون مذكورًا لكنَّها تُهْمَل، لَعَلَّكَ ذهب وَهْمُك إلى أَنْ!.
إذا قلت: إِنْ مَالِكٌ كَانَ! فهذه إِنْ! النافية. يحتمل أن تكون نافية ويحتمل أن تكون مخفَّفة.
{إِنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.
إذا كانت مخفَّفة فإنَّ **{**زيدٌ**}** مبتدأ، و**{**قائمٌ**}** خبره، والجملة خبر **{**إِنْ**}**.
إذا أَعْمَلْناها قلنا: **{**إِنْ زيدًا قائِمٌ**}**، إذا.....: **{**إِنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.

684

* * *

مِن المعلوم أن **إِنَّ وأَخَوَاتِها!** ستُّ أدوات؛ منها شيء مُشَدَّد ومنها شيء مخفَّف.
ما هو المخفَّف؟
المخفف: **لَيْتَ!**.
إِنَّ! مُشَدَّدة، و**أَنَّ!** مشددة، و**كَأَنَّ!** مشددة، و**لَعَلَّ!** مشددة، و**لَكِنَّ!** مشددة. ما بقي إلا **لَيْتَ!**.
إذا خُفِّفَتْ **إِنَّ!** فما الحُكْم؟ هل تُعْمَل أو تُهْمَل؟
يجوز فيها الإِعْمال والإِهْمال.
أيُّهما أكثر؟
الأكثر الإهمال.
مِنْ أين تأخذ من كلام ابن مالك؟
وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْـعَمَلُ**!**.
إذا أُهْمِلَتْ فهل تَلْزَم **اللَّامُ** في خبرها؟
تَلْزَم.
على كل حال؟
.....
تَلْزَمُها **اللَّامُ** إذا لم يكن المعنى مُتَّضِحًا إلا بها، أما إنِ اتَّضَح المعنى بدونها فلا يَلْزَم وُجُودُها.
مثال ما اتَّضَح فيه المعنى؟
{إِنْ زيدٌ لَيَقُومُ**}**.
ما يوجد شاهدٌ من كلام العرب؟
.....
على كل حال.....:

أَنَــا ابْــنُ أَبَــاةِ الضَّــيْمِ مِــنْ آلِ مَالِــكِ

هذا فيه قرينة أن قوله:

وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِــرَامَ الْمَعَــادِنِ

جملة ثُبُوتِيَّة، وليستْ جملةً منفيةً؛ لأنه لو كانت منفية لتَنَاقَضَ.
من أين نأخذ هذا من كلام ابن مالك؟
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا**!**

مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا!

* * *

يقول المؤلف:

وَالْــــفِعْلُ إِنْ لَــــمْ يَــــكُ نَاسِــــخًا فَــــلَا[685]

تُلْفِيهِ غَــالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَــلَا[686]

الْفِعْلُ!: مبتدأ، خَبَرُه جملة الشرط:**إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَا!.**
وإِنْ!: شرطية.

---

[685] «والفعل» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخًا» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، ولا: نافية.

[686] «تلفيه» تلفي: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت لا تلفيه، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط «غالبًا» حال من الهاء في «تلفيه» السابق «بإن» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتي «ذي» نعت لإن «موصلا» مفعول ثان لتلفي.

و**لَمْ!**: حرف جَزْم.
و**يَكُ!**: فعل مضارع مجزوم بـ**لَمْ!**؛ لأنها مباشِرة، والجملةُ في محل جَزْم فعل الشرط.
و**نَاسِخًا!**: خبر **يَكُنْ!**.
فَلَا تُلْفِيهِ! أي: فلا تَجِدُه **غالبًا**.
ومعلوم أن **لَا!** نافية، و**تُلْفِي!**: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره أنتَ، والهاء مفعول أول، و**غالبًا!**: مفعول ثانٍ.
وقوله **بِإِنْ ذِي!**: المشار إليه هي **إِنْ!** المخفَّفة.
فالباء: حرف جر، و**إِنْ!**: مجرور بالباء باعتبار اللفظ، و**ذِي!**: صفة لـ**إِنْ!**، والجار والمجرور متعلِّق بـ**مُوصِلًا!**.
نحن قلنا: **غالبًا!** مفعول ثانٍ وأخطأنا، الصواب أن المفعول الثاني هو قوله: **مُوصَلًا!**، أي: **فَلَا تُلْفِيهِ مُوصَلًا** في الْغَالِبِ.
فعلى هذا يكون **غَالِبًا!** منصوب بنَزْع الخافض، يعني: في الغالب.
معنى البيت: أن **إِنْ!** المخفَّفة إذا كانَت دَاخِلَةً على جملة اسميَّة فقد سبق الكلامُ فيها؛ أنها تَعْمَل وتُهْمَل، والإهمالُ أَكْثَرُ، وأنه إذا أُهْمِلَتْ ولَم يَتَّضِح المعنى وَجَبَ اقترانُ خبرِها باللام.
هل الجملة الفعلية تَتَّصِل بـ**إِنْ!** المخفَّفة؟
فَصَّل؛ قال: **الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تَجِدُهُ غَالِبًا مُوصَلًا بِإِنْ**، يعني: أنَّ **إِنْ!** لا يَلِيها الفعلُ إلا إذا كان ناسِخًا، مثل: (كَادَ)، و(كَانَ)، و(وَجَدَ)، وما أشبههم.
قال الله تبارك وتعالى: (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ)[الإسراء: من الآية 76].
أين الناسِخُ؟
(كَادُوا).
وقال تعالى: (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[آل عمران: من الآية 164].
(كَانَ) فعل ناسخ أو لا؟
وقال تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)[الأعراف: من الآية 102].
(وَجَدَ): فعل ناسخ.....
غيرُ الناسخ لا يلي **إِنْ!** لكنْ في الغالب، وهذا يدل على أنه قد يَلِيها، ومنه قول الشاعر:
شُــلَّتْ يَمِينُــكَ إِنْ قَتَلْــتَ لَمُسْــلِمًا[687] جِدًّا
المعنى: شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا؛ هذا معنى البيت.
وهذا قليلٌ، والأكثرُ أَلَّا يَلِيَها إلا الفعلُ النَّاسِخ.
ويُخَفِّف دُخُولَها على الفعل غير الناسِخ في هذا البيت وجودُ اللَّام: إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا!؛ لأنه لو قال: إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا؛ لَأَوْهَم أن تكون نافيةً أو شرطيةً، لكنْ إذا قال: إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا!؛ هنا تَعيَّن أن تكون إِنْ! هنا مُخَفَّفةً من الثقيلة.
مَثَّلَ عندي[688] بعد الشرح المختَصر هذا: **{إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ}**.
{إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ}.
{إِنْ} هنا مُخفَّفة؟
نعم.
الدليل؟
دخولُ اللام.
والفعلُ هنا غير ناسِخ.
{وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَه} مِثْلُها: **{إِنْ}** هذه مُخفَّفة من الثقيلة وليست نافية؛ لوجود اللام.
ثم قال المؤلف :

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ[689]

687

[688]يعني: في شرح ابن عقيل على الألفية [صفحة 382/ الجزء الأول/ طبعة دار التراث].

[689]«وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه: نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط، اسم: مبتدأ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسمها، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

وَالْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ[690]

..... إلى آخره.
هذا الحرف الثاني مما يُخَفَّف من هذه الحروف الستة.
نُعْرِبُه: **إنْ تُخَفَّفْ أَنَّ!**.
إنْ!: شرطية.
و**تُخَفَّفْ!**: فعلُ الشَّرْط، وهو مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.
و**أَنَّ!**: نائب فاعل.
والعَقِيلِي[691] بَيَّنَ لنا كيف كان الحرف نائب فاعل.
فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ!.
الفاء: رابطة للجواب، و**اسْمُ!**: مبتدأ، وهو مضاف إلى **هَا**.
و**اسْتَكَنَّ!** بمعنى: اختَفَى.
هذه الجملة فِعْلٌ: خبر **اسْمُ!**، والجملة من **اسْمُ!** وخبرِها في محل جزمٍ جوابُ الشرط.
وَالْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ!.
الْخَبَرَ!: مفعول مقدَّم لـ**اجْعَلْ!**، وفاعل **اجْعَلْ!** مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
و**جُمْلَةً!**: مفعول ثانٍ.
يعني: **اجْعَلِ الْخَبَرَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَّ**.
معنى البيت: أنَّ **أَنَّ!** تُخَفَّف.
ومَنِ المُخَفِّفُ لها؟
العربُ.
وفي حال التَّخْفِيف يقول: **اسْمُهَا اسْتَكَنْ!**.
وهذه العبارة فيها تَساهُل؛ لأن ظاهِرَها أن الاسم مستترٌ بـ**أَنَّ!**، وهذا غَلَطٌ؛ لأن **أَنَّ!** حرف لا تَتحمَّلُ الضميرَ؛ هذا من وجه.
من وجه آخر: اسم **أَنَّ!** منصوب أو مرفوع؟
منصوب.
وهل المنصوب يَسْتَتِر؟
لا يوجد ضميرٌ مستتر وهو منصوبٌ في الدنيا كلِّها، الذي يَسْتَتِر هو الضمير المرفوع؛ لِقُوَّة اتِّصالِه بِعامِلِه يَسْتَتِر فيه، لكنَّ الضميرَ المنصوب لا يمكن يَسْتَتِر.
فصار في كلامه نَظَرٌ من وجهين:
الوجه الأول: أنه لا اسْتِتارَ في الحرف.
والوجه الثاني: لا اسْتِتارَ لضميرٍ منصوب؛ الاسْتِتارُ للضمير المرفوع، أما المنصوب فيُحْذَف.
وحينئذٍ نقول: مرادُ ابنِ مالك بقوله **اسْتَكَنَّ!** يعني: حُذِفَ، وجَعَلَهُ مُسْتَكِنًّا؛ لأنه لم يَظهر - محذوفٌ - فكأنه مستترٌ.
وإلا فنَعْلَمُ - والعِلْمُ عند الله - أنَّ ابنَ مالك لا يَخْفَى عليه أن الحروف ليست محلًّا لاسْتِتار الضمائر فيها، ونَعْلَمُ أيضًا أنه يَعْلَمُ أن الذي يَستتر إنما هو ضمير الرفع؛ هذا واضح ما يُشْكِل، وحينئذٍ يكون **اسْتَكَنْ!** بمعنى: حُذِفَ، ولَمَّا حُذِفَ ولم يكن موجودًا صار كالمستَتِر.
ما الذي أَوْجَب لابنِ مالك أن يُعَبِّر بكلمة **اسْتَكَنَّ!** مع هذا الاحتمال؟
نقول: ضرورة الشِّعر.
والحريري وَصَف الشِّعر بأنه صَلِفٌ - يعني: يَصْلِف اللسان - في قوله:

وَجَـائِزٌ فِـي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ[692]

---

[690] «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل، وبعد مضاف و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه.
[691] يبدو أن الشيخ يقصد ابن عقيل الشارح.

وهذا صحيح، حتى إن بعض العلماء يقول: يجوز في ضرورة الشِّعر أن يُرفَع المنصوبُ ويُنْصَب المرفوعُ، وكذلك يُنْصَب المجرورُ، ويُرْفع المجرور، يعني: يجعلون الشِّعر - كما قال الحريري - صَلِفًا، ما أحد يستطيع أن يَغْلِبه.

قال: وَالْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً**!.**

لَمَّا بيَّن أن اسم **أنَّ!** إذا خُفِّفَتْ يُحذَف، فماذا يكون خبرُها؟

قال: الخبر يكون جملةً، لا يكون مفردًا أبدًا، **الْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً!**.

لكنْ قد يكون خبرُها مفردًا إذا لم يُحْذَف اسمُها؛ إذا لم يُحْذَف اسمُها جازَ أن يكون خبرُها مفردًا.

ومنه قول الشاعر:

لَقَـدْ عَلِـمَ الضَّـيْفُ وَالْمُرْمِلُـونَ ... إِذَا اغْبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَبَّـتْ شِـمَالَا

بِأَنْـكَ رَبِيـعٌ وَغَيْـثٌ مَرِيـعٌ ... وَأَنْـكَ هُنَـاكَ تَكُـونُ الثِّمَـالَا[693]

هذا البيت جَمَع بين وجودِ الخبر غير الجملة والخبر الجملة.

أين الخبر غير الجملة؟

بِأَنْكَ رَبِيعٌ**!**.

الخبر الجملة: وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا**!**، فإنَّ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا**!** هذه جملة، وهي خبر أَنَّ**!**.

هذا هو خلاصة كلام المؤلف.

إِذَنْ تُخفف أَنَّ**!**، والمخفِّف لها مَنْ؟

العربُ.

وإذا خُفِّفَتْ وَجَبَ حَذْفُ اسمِها، ولا يُذْكَر إلا نادرًا، ويجب أن يكون خبرها جملةً: **وَالْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ!**، ولا يكون مفردًا إلا قليلًا، ولا سيما إذا ذُكر الاسم؛ لأنه إذا ذُكر الاسم صارَتْ تُشْبِه المشدَّدةَ في أنه يكون لها خبرٌ مفرد كالمشدَّدة، والله أعلم.

* * *

س: ما معنى قول ابن مالك:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ!

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ!

أُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ في أي شيء؟

ج: في العمل.

لا.

س: وأيش عَمَلُها؟

ج:.....

لا لا.

يعني: إذا استَكْمَلَتْ مَعْمُولَيْها...

لأنه إذا عُطِفَ على اسمِها بعد استِكْمال الخبر يجوز في المعطوف وجهانِ: النَّصْبُ والرَّفْعُ.

س: كم الذي أُلْحِق؟

ج: اثنينِ.

س: اثنينِ، أو اثنانِ.

ج: اثنانِ.

س: ما معنى قوله: **مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ!**؟

يعني: أنَّ **لَيْتَ**، و**لَعَلَّ**، و**كَأَنَّ!** لا تَعْمَل عَمَل **إِنَّ!** في جواز النصب.

692

693

....المعطوف على اسمها... معموليها لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب.
س: نريد مثالًا لذلك على **لَكِنَّ!؟**
ج: **{**لَكِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ورَحِيمٌ**}**.
س: لا، ما يستقيم، نريد العطف على اسمها.
ج: **{**لَكِنَّ مُحمَّدًا.... وزيدٌ**}**.
.....؛ لأنه قال: **مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ!**.
هي.... **لَكِنَّ!**، إذنْ يجوز الوجهانِ.
{لَكِنَّ زيدًا كَرِيمٌ ومُحمَّدٌ**}**، ويجوز: **{**ومُحمَّدًا**}**.
أَنَّ!؟
{عَلِمْتُ أنَّ زيدًا.... وعمرًا**}**، ويجوز: **{**عمرٌو**}**.
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ!.
س: مثال **لَيْتَ!؟**
ج: **{**لَيْتَ زيدًا وعَمْرًا قائِمانِ**}**.
غلط.
هذا بعد الاستكمال، العطف هنا بعد الاستكمال.
{لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
س: ويجوز: **{**وعمرٌو**}**؟
ج: لا.
س: لماذا؟
ج: لأنه لو قلنا: **{**وعمرٌو**}** لاختلف المعنى، أنا أَتَمَنَّى أن زيدًا قائِمٌ وكذلك.
{عَلِمْتُ أنَّ زيدًا.... وعَمْرًا**}**، ويجوز: **{**عمرٌو**}**.
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ!.
مثال **لَيْتَ!؟**
{لَيْتَ زيدًا وعَمْرًا قائِمانِ**}**.
غلط.
العطفُ هنا بعد الاستكمال.
{لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
ويجوز **{**وعمرٌو**}**؟
لا.
لماذا؟
لأنه لو قلنا **{**وعمرٌو**}** لَاخْتَلف المعنى، أنا أَتَمَنَّى أن زيدًا قائِمٌ وكذلك عمرو، لكن لو قلنا: **{**وعمرو**}** خَرَج عن نِطاق التَّمَني.
لَعَلَّ!؟
{لَعَلَّ الطالِبُ يَفْهَمُ وأَخُوهُ**}**.
{وأَخُوهُ**}** معطوف على أيش؟
.....
{لَعَلَّ الطالِبُ فاهِمٌ وأَخاهُ**}**.
ولا يجوز **{**وأَخُوهُ**}**؟
لا.
لماذا؟
لاختلاف المعنى؛ إذْ لا يَدْخُل **{**عمرو**}** في نِطاق التَّرَجِّي أو التَّوَقُّع، لو قلنا **{**عمرٌو**}** صار مبتدأً والخبرُ محذوف.
كَأَنَّ!؟
{كَأَنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.

{وعَمْرًا**}** أو **{**وعمرٌو**}**؟
{وعَمْرًا**}** بالنَّصْبِ.
لماذا لا يجوز الرفعُ؟
سيختلف المعنى لو قلنا: **{**كَأَنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}** عما لو قلنا: **{**كَأَنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
كيف الاختلاف؟
.... فإن قلنا: إن الهدف محقق إنه لو رفعناه صار مُحققًا.....
أما قلنا **{**كَأَنَّ زيدًا فاهِمٌ**}** هذا من التشبيه؟
تقول التشبيه: إذا كان خبرًا ثانيًا.
.....
لا، أو التَّوَقُّف.
هاته للتشبيه.
{كَأَنَّ زيدًا أسدٌ**}**.
وأيش؟
{وعمرًا**}**.
ولا يجوز **{**وعمرٌو**}**؛ لأنك إذا قلتَ: **{**كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ وعمرٌو**}** لم يكن **{**عمرٌو**}** في نِطاق التشبيه، خَرَج عن نِطاق التشبيه، بخلاف ما إذا قلتَ: **{**وعَمْرًا**}**.
..... **لَيْتَ وكَأَنَّ ولَعَلَّ بَعْدَ أَنْ** اسْتكملت؟
هذا هو كلام ابن مالك:
بس ابن مالك في إن.
وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى!
مَنْصُوبِ إِنَّ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا!
وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ – يعني: في جواز الرفع - **لَكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ!**
هل يُشترط الاستكمال؟
لازم، هو إذا لم تَسْتَكْمِل وَجَب النصبُ في الجميع.
إذا قلتَ: **{**إِنَّ زيدًا وعَمْرًا في البيتِ**}** يَجِب، ما يجوز **{**وعمرٌو**}**.
يوجد **{**إِنَّ**}**؟
يوجد **{**إِنَّ**}** وغيرُها، قبل الاستكمال لا بُدَّ أن يُنْصَب المعطوف، بعد الاستكمال تَنْقَسِم هذه الحروف إلى قسمين:
1- قسمٌ يجوز في المعطوف الرفعُ والنصبُ، وهي ثلاثة: **إِنَّ وأَنَّ ولَكِنَّ!**.
2- وقسمٌ لا يجوز إلا النصبُ، وهي: **لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ!**.
إذًا: لازم كلها تستكمل؟
نعم، لازمٌ الاستكمال فيها كلها.
... ربما يكون معطوف على الفاعل.
ويجوز، هو العلة أن يختلف المعنى، إذا قلت: **{**كَأَنَّ زيدًا يَفْهَمُ وعمرٌو**}**، يمكن أن الاثنين يَفْهَما، لكن كلامنا إذا عُطف على الاسم والمؤلف يقول: **وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى** أيش**!؟**
مَنْصُوبِ إِنَّ!؛ على الاسم.
يعني: يُشترط في الثلاثة الأخيرة يجب النصب، سواء قبل استكمالها أو بعدها؛ وجوب النصب.....
هل تُهْمَل **إِنَّ!** إذا خُفِّفَتْ؟
نعم، تُهْمَل ولا يجوز إِعْمَالُها؟
إِنَّ! إذا خُفِّفَتْ أُهْمِلَتْ كثيرًا، وتَعْمَل قليلًا.
هل يمكن أن تأتي بشاهد من كلام ابن مالك؟
وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْـعَمَلُ!.
هات مثال لها مُعمَلة ومُهمَلة؟
أما إِهْمالُها فقول الله Y: (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[يس: 32] هذه مهملة.

وأما إعمالها:.....
مثال من عندك؟
{وإنْ زيدًا لَصَادِقٌ**}**.
ليش الواو؟
{إنْ زيدًا لَصَادِقٌ**}**.
هذه مُعْمَلة أو مُهْمَلة؟
هذه مُعْمَلة.
هل تَجِب اللامُ إذا أُعْمِلَتْ؟
لا، إذا أُهْمِلَتْ.
إذًا: **{**إنْ زيدًا لَصادِقٌ**}** ليس بلازم أن نأتي باللام؛ **{**إنْ زيدًا صادِقٌ**}**.
متى يجب الإتيان باللام في حال الإهمال؟
يجب الإتيان باللام في حال الإهمال إذا خَيفَ اللَّبْسُ؛ لِنُفَرِّق بينها وبين **إنْ!** النافية.
مثاله؟
{إنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.
فهنا يجب الإتيان باللام، فنقول: **{**إنْ زيدٌ لَقائِمٌ**}**.
وإذا أُمِنَ اللَّبْسُ؟
لا يَلْزَم الإتيان باللام.مثاله؟
أنَــا ابْــنُ أَبَــاةِ الضَّــيْمِ مِــنْ آلِ مَالِــكِ وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِــرَامَ الْمَعَــادِنِ

هنا مُعملة أو مُهملة؟
مهمَلة؟
هل في خبرها اللام أو لا؟
ليس في خبرها اللام.
كيف جاز حَذْف اللام من خبرها وهي مهملة؟
بالقرينة المعنوية.
ما هي القرينة المعنوية؟
الشَّطْرة الأُولى تدل على أنه يَمدح آلَ مالِكٍ، فإذا كان يَمْدَحها لم يَصِح أن يقول: مَا مالِكٌ كانَتْ كرامَ المعادِنِ.
واضح؟
لأنه لو كانت غير كريمة المعادن لم يَفْتَخِر... إليها.
هل لنا أن نستدل على ما قلناه بالتفصيل بكلام ابن مالك؟ على ما قلنا بالتفصيل أنها تلزم اللام إذا أُهْمِلت ما لم يَتَّضِح المعنى؟
مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ!.
ما معنى قول ابن مالك:
وَالْـفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا!
تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَا!؟
الْغَالِبُ: أنها إذا خُفِّفَتْ لا يكون....
.....
على كل حال هذه **كَانَ!** مثل الأُولى.
كَادَ!؟
(وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)[القلم: من الآية 51].
لَيْسَ!؟
ما أَذْكُر أنكَ أَعْطَيْتَنا مثالًا على **لَيْسَ!!**
ما أَعْطَيْناكُمْ على **لَيْسَ!** في **أَنْ!؟**

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)[النجم: 39].
هذه في **أَنْ!**.
.....
وأيضًا أَخَذْنا.....، ومَثَّلْنَا بقوله: **{**إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ**}**.
هات مثال؟
بيت الشعر:

شُــلَّتْ يَمِينُــكَ إِنْ قَتَلْــتَ لَمُسْــلِمًا حَلَّــتْ عَلَيْــكَ عُقُوبَــةُ الْمُتَعَمِّــدِ

فـقَتَلْتَ! ليست فعلًا ناسخًا جدًّا، ومع ذلك وَلِيَ إِنْ!.
.....
اللام ما دخلت على...
على معمول الخبر.
كيف عرفنا أن...؟
إِنْ قَتَلْتَ!.
.....
دَخَلَتْ على معمول الخبر، يعني لها مُتعلَّق بالخبر.
إِنْ! تُعْرَب ماذا؟
إِنْ! مُخَفَّفة من الثقيلة، واسمُها ضمير الشان محذوفٌ، وقَتَلْتَ!: فعل وفاعل، والجملة خبر إِنْ!، واللام هي الفارِقة، ومُسْلِمًا!: مفعول قَتَلْتَ!.
.....
.....
على كل حال الآن: **إِنْ!** إذا خُفِّفَتْ فإنها تَعْمَل قليلًا، وإذا أُهْمِلَتْ وَجَبَ أنْ يُؤتَى باللام الفارِقة بين **إِنْ!** النافية و**إِنْ!** المخَفَّفة ما لم يكن المعنى واضحًا.
ثم ما الذي يَلِيها؟
يليها الفعلُ الناسخُ، وقد يَلِيها غيرُه ولكنْ قليلًا.
إذا خُفِّفَتْ **أَنَّ!** فهل تُهْمل أو تَعْمل؟
تَعْمل.
مثاله؟
{وَأَنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.
{وَأَنْ زيدٌ قائِمٌ**}** ما يَسْتَقِيم؛ لأن **أَنْ!** المخفَّفة هي **أَنَّ!**، ولا يمكن أنْ تأتي **أَنَّ!** إلا إذا سَدَّتْ مَسَدَّ المصدر، فإذا كانت في جملة مُبْتَدَئة ما يَسْتَقِيم.
قوله تعالى: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)[القلم: 14]؟
لا، هذه مصدرية.
{عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ قائِمٌ**}**.
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[المزمل: من الآية 20]، (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[المائدة: من الآية 71]. الأمثلة كثيرة.

* * *

وَإِنْ يَكُــنْ فِعْــلًا وَلَــمْ يَكُــنْ دُعَــا[694]

وَإِنْ يَكُنْ! أي: الخبر.
فِعْلًا!: خبر **يَكُنْ!** التي استَتَر اسمُها.

[694] «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلًا» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة: خبر يكن المنفي بلم، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال.

وَلَمْ يَكُنْ - أي: الفعل - **دُعَا!**.
لَمْ!: جازِمة.
يَكُنْ!: فعل مضارع مجزوم بـ**لَمْ!**، واسمُها مُسْتَتر جوازًا تقديره هُوَ.
و**دُعَا!**: خبر **يَكُنْ!**، وأصلها مهموزة: **وَلَمْ يَكُنْ** دُعَاءً**!**، لكنْ حُذِفَتْ الهمزة من أَجْل الرَّوِيِّ.
وَلَـــمْ يَكُـــنْ تَصْـــرِيفُهُ مُمْتَنِعَـــا[695]

نُعْربه.
وَلَمْ يَكُنْ!.
أنا عندي: وَإِنْ**!**، وعندكم: **وَلَمْ!!!**
وَلَمْ يَكُنْ!: فعل مضارع مجزوم بـ**لَمْ!**.
و**تَصْرِيفُ!**: اسم **يَكُنْ!**.
و**مُمْتَنِعًا!**: خبرُه.
ومعنى البيت: **إِنْ يَكُنْ** الخبرُ **فِعلًا**.
وفي هذه العبارة تَجَوُّزٌ؛ لأن الفِعْلَ لا يكون خبرًا، وإنما يكون الخبرُ الجملةَ الفعليةَ، ففي كلامه تَجَوُّزٌ وتَسامُحٌ.
ويدل لذلك أنه قال قبل هذا البيت: **وَالْـخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً!**، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ نفسَه ليس بجملة، ففي العبارة تَجَوُّزٌ وتَسامُحٌ.
وقولُه: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا**! خَرَج به ما إذا كان** فِعْلًا **ولكنه** دُعَا**.**
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا!: يريد بذلك أنه لم يكن جامدًا.
فعندنا ثلاث مُحْتَرزات:
1- أنْ يكون فعلًا.
2- أنْ يكون خبرًا لا دعاءً.
3- أنْ يكون متصرِّفًا لا جامدًا.

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْـلُ بِقَـدْ.....[696]

إلى آخره.
فعُلِمَ من كلام المؤلف أنه إذا كان فعلًا دعائيًّا فإنه لا يجب الفصلُ بما سيَذْكُرُه، ومَثَّلُوا لذلك بقوله تعالى: {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا}[النور: من الآية 9] على هذه القراءة.
فهنا (غَضِبَ): جملة دعائية، ولهذا لم يُفصل بينها وبين (أَنْ) بواحد من الفواصل التالية.
قال: **وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا!**.
احترازًا مما إذا كان جامدًا، لا يمكن أن يَتصرَّف، فإنه في هذه الحال لا يجب الفصل بينها وبينه بواحد من الفواصل.
ومثال ذلك قوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)[النجم: 39]، (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)[الأعراف: من الآية 185].
فهنا (لَيْسَ): فعل جامد، و(عَسَى) أيضًا: فعل جامد، ولهذا لم يُفْصَلْ بينها وبين هذا الفعل بواحد من الفواصل التالية.

* * *

وقول المؤلف:

فَالْأَحْسَـنُ الْـفَصْلُ بِقَـدْ، أَوْ نَفْـيٍ، أَوْ[697]

تَنْفِـيسٍ، أَوْ لَـوْ، وَقَلِيـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ[698]

---

[695] «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف: اسم يكن، وتصريف مضاف، والهاء مضاف إليه «ممتنعًا» خبر يكن الأخير.
[696] سيأتي إن شاء الله تعالى.
[697] «فالأحسن» الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق، الأحسن: مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل».
[698] «أو نفي، أو تنفيس، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفة أو للاستئناف، وقليل: خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر، وذكر مضاف و«لو» قصد لفظه: مضاف إليه.

نُعْرِب البيت الآن:
الفاءِ واقعة في جواب الشرط المُصَدَّر بـ**إنْ!**: **وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا!.**
و**الْأَحْسَنُ!**: مبتدأ، و**الْـفَصْلُ!:** خبر المبتدأ.
ويجوز العكسُ، أي: يجوز أن تجعل **الْفَصْلُ!** مبتدأً، و**الْأَحْسَنُ!** خبرًا مقدَّمًا.
ولكنَّ الأحسنَ أن تجعل **الْأَحْسَنُ!** مبتدأً، و**الْفَصْلُ!** خبرَ المبتدأ؛ لِئَلَّا تَفْصِل بين المُتعلِّق والمُتعلَّق بفاصلٍ أجنبي.
فنقول **بِقَدْ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**الْفَصْلُ!**.
أَوْ نَفْيٍ!: معطوف عليه.
أَوْ تَنْفِيسٍ!: كذلك.
أَوْ لَوْ!: كذلك.
وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ!.
قَلِيلٌ!: خبر مقدَّم.
و**ذِكْرُ!**: مبتدأ مؤخَّر.
أي: **ذِكْرُ لَوْ! قَلِيلٌ.**
عند مَنْ؟
عند العلماء، يعني: أنه قَلَّ مَنْ ذَكَرها من النحويين.
فـ**قَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ!** يعني: أنَّ أكثرَ النحويين لم يَذْكُروا **الفَصْل** بـ**لَوْ!**، مع أنه ثابتٌ في القرآن، في قوله تعالى: (وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)[الجن: من الآية 16].
قال المؤلف: **فَالْأَحْسَنُ الْـفَصْلُ!.**
وعُلِمَ مِن تعبيره بـ**الْأَحْسَن!** أن هذا ليس بواجب.
وقيل: بل يجب **الفَصْل**، وهذا قول ابن هشام : أنه يجب **الفَصْل** بواحدٍ من هذه الفواصِل؛ لأنه لم يَرِد إلا مَفْصولًا، وإذا لم يَرِد إلا مَفْصولًا كان مُقْتَضاهُ أن اللغة العربية تُوجِب **الفَصْل**، وما شَذَّ فهو نادِرٌ.
الْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ! مِثْلُ أن تقول: **{**عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قامَ زيدٌ**}**.
لو قلتَ: **{**عَلِمْتُ أَنْ قامَ زيدٌ**}** فهو عند ابن مالك جائزٌ، لكنه خلافُ **الْأَحْسَن**.
أَوْ نَفْيٍ! مثل قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)[المائدة: من الآية 71].
فهنا فَصَل بـ(لَا) النافية.
ثم قال: **أَوْ تَنْفِيسٍ!.**
تَنْفِيس! يريد به شَيئانِ: (السين، وسوف).
فمثال (السين) قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[المزمل: من الآية 20].
ومثال (سوف) قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا[699]

الشاهد في قوله: أَنْ سَوْفَ يَأْتِي جِدًّا!.
أَوْ لَوْ! يعني: أو تَفْصِل بـ**لَوْ!**، كقوله تعالى: (وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا)[الجن: 16].
فـ(أَنْ) هنا: مخفَّفة من الثقيلة، واسمُها: ضمير الشان محذوفٌ، وجملة (لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ): خبرُها.
إذًا؛ أفادنا المؤلف : أنَّ **أَنْ!** تأتي مُخفَّفة، وإذا أَتَتْ على هذا الوجه وَجَبَ أن يكون اسمُها محذوفًا، ويُسمى: ضمير الشان، ويكون خبرُها جملةً.
ثم إنْ كان جملةً اسمية، أو فعليةً دعائيَّةً، أو فعليةً جامدةً لم يَجِب **الفَصْلُ**، بل ولا يُسْتَحْسَن **الفَصْل** بشيء من الفَواصِل.
وإن كان جملةً فعليةً؛ فِعْلُها مُتَصَرِّف وليستْ دعائيَّةً، فإنَّ **الْأَحْسَن** - على رأي ابن مالك - أن يُفْصَل بواحد من أمور أربعة: **قَدْ، النَّفْي، التَّنْفِيس، لَوْ.**
ويجوز - على كلام ابن مالك - ألَّا يُفْصَل، لكنه خلافُ **الْأَحْسَن**.
إذا قلتَ: **{**عَلِمْتُ أَنْ رَجَعَ زيدٌ مِن السَّفَر**}**.
ما تقول في هذا؟

699

لكنه هو **الأَحْسَن** أو عدمُه؟
هذا عدمُ **الأَحْسَن**.
{عَلِمْتُ أَنْ يأتيَ زيدٌ مِن السَّفرِ**}**.
قُلْ: **{**عَلِمْتُ أَنْ سَيأتيَ**}**، **{**عَلِمْتُ أَنْ سَوفَ يأتي**}**.
لو قلت: **{**عَلِمْتُ أَنْ سافَرَ زيدٌ**}**. صحيحة أو لا؟
صحيحة، لكنها خلاف **الأَحْسَن**، **فالأَحْسَن** أن نقول: **{**وَدِدْتُ أَنْ لو سافَرَ زيدٌ**}**.
انتهى الكلام على **أَنْ!**، فصارَتْ **أَنْ!** تَرِد مُخفَّفة من الثَّقيلة، ويكون اسمُها ضميرَ الشان محذوفًا؛ هذا واحد.
ثالثًا: يكون خبرُها جملةً اسميةً أو فعليةً، ولكنْ إذا كانَتْ دعاءً أو جامدةً - الفعل جامد - فإنه لا يحتاج إلى فَصْل، وإلا **فَالأَحْسَن الفَصْل** على رأي ابن مالك، ويجب **الفَصْل** عند ابن هشام وغيرِه.

* * *

ثم قال:

وَخُفِّفَــــتْ كَـــأَنَّ أَيْضًـــا فَنُـــوِي[700]

مَنْصُـــوبُهَا وَثَابِتًـــا أَيْضًـــا رُوِي[701]

الإعراب:
خُفِّفَتْ!: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، والتاء للتأنيث.
و**كَأَنَّ!**: نائب الفاعل.
و**أَيْضًا!**: مصدر عامِلُه محذوفٌ، تقديرُه: (آضَ)، و(آضَ) بمعنى: رَجَع، فيكون **أَيْضًا!** بمعنى: رُجُوع، ومعنى الكلام إذا جاءت **أَيْضًا!** فيه أي: رُجُوعًا إلى ما سَبَق.
خُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا! أي: كَمَا **خُفِّفَتْ إِنَّ!**، و**خُفِّفَتْ أَنَّ!**.
فَنُوِي!: الفاء حرف عطف، و**نُوِي!**: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

و**مَنْصُوبُ!**: نائب الفاعل، وهو مضاف إلى الهاء.
و**أَيْضًا!**: نقول في إعرابها كما قلنا في أختها السابقة.
وَثَابِتًا!: الواو حرف عطف، حال مقدَّمة من نائب الفاعل في **رُوِي!**.
و**رُوِيَ!**: فعل ماضٍ مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ونائب الفاعل مستتر تقديرُه هُوَ.
المعنى: أنَّ **كَأَنَّ! خُفِّفَتْ**.
ومَنِ الذي خَفَّفَها؟
العربُ؛ جاءت مُخفَّفة.
وإذا جاءت مُخفَّفة فإنَّ اسمَها يكون محذوفًا ضمير الشان، وخبرَها يكون جملةً، ولم يذكر المؤلف لِخبرها شيئًا من الشروط، وكأنه يأتي جملةً بدون شرط ولا قَيْد.
قال الله تبارك وتعالى: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ)[يونس: من الآية 24].
فـ(كَأَنْ): حرف تشبيه مُخفَّفة من الثقيلة، تَنْصِب المبتدأ وتَرْفَع الخبر، واسمُها ضميرُ الشأن محذوف، وجملة (لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) خبرُها.
وقوله: **وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي!**يعني معناه: أنه قد **رُوِيَ** بقاءُ اسمِها وعدم حَذْفه.
رُوِيَ عمَّنْ؟
رُوِيَ عن العرب، ومنه قول الشاعر:

وَصَـــــدْرٍ مُشْـــــرِقِ النَّحْـــــرِ كَـــــأَنْ ثَدْيَيْـــــهِ حُقَّـــــانِ[702]

ج

[700] «وخففت» الواو عاطفة، خفف: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «كأن» قصد لفظه: نائب فاعل لخفف «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوي» الفاء عاطفة، نوي: فعل ماض مبني للمجهول.
[701] «منصوبها» منصوب: نائب فاعل نوى، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتًا» الواو عاطفة، وثابتًا: حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «روي» الآتي، و«أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «روي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى منصوبها.

الشاهد قوله: كَأَنْ تَدْيَيْهِ!، فإن تَدْيَيْهِ! هنا منصوبة أو مرفوعة؟
منصوبة.
ورُوِيَ: كَأَنْ تَدْيَاهُ!، وعلى هذه الرواية هل تكون كَأَنْ! عاملةً أو مهملةً؟
مهملة، إلا على لغة مَنْ يُلْزِم المثنى الألفَ مطلقًا فيكون فيه احتمال، لكنَّ اللغة المشهورة عند العرب أن المثنى يُنْصَب بالياء.
بَقِي علينا أيش مما يُخَفَّف؟
لَعَلَّ!، لكنها لم تَرِد مخفَّفة.
لَيْتَ! هي أصلاً مُخَفَّفة، غير مشدَّدة.
وأيش بَقِيَ؟
لَكِنَّ!، وإذا خُفِّفَتْ فإنها تكون مُهْمَلة؛ تكون مجرد حرف عطف، مثل: **{**مَا قامَ زيدٌ لَكِنْ عمرٌو**}**، فتكون حرف عطف فقط.
قول الشاعر:

عَلِمُـــوا أنْ يُؤَمَّلُـــونَ فَجَـــادُوا قَبْـلَ أنْ يُسْـأَلُوا بِـأعْظَمِ سُـؤْلِ[703]

جِدًّا
هل هذا ماشٍ على **الأَحْسَن** أو على عَدَمِه؟
على عدمه.
لماذا؟
الخبر جملة فعلية، فِعْلُها مُتَصرِّف وغير دعاء، وهنا لم يَفْصِل.
لو فَصَل ماذا يقول: أَنْ قَدْ يُؤَمَّلُونَ!، أو: سَيُؤَمَّلُونَ!، أو: سَوْفَ يُؤَمَّلُونَ!.
لا، ما تلزم....؛ لأن **أَنْ!** المصدرية لازم أن يُنْصَب الفعلُ بعدها.

* * *

702
703

(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

هذه الترتيب مِن حُسن ترتيب المؤلف ؛ لأنه لَمَّا ذَكَر الأفعال الناسِخة - وهي: **كَانَ وَأَخَوَاتُهَا** - ذَكَر بعدها الحروفَ الناسِخة التي تَعْمل عَمَل **كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**، وهي: **مَا!**، و**إِنْ!**، و**لَا!** المشبَّهة بـ**لَيْسَ!**.
لَمَّا ذَكَر الحروفَ الناسِخة التي تَعْمَل نَصْبَ الاسم ورَفْعَ الخبر، ذَكَر بعدها الحروف التي تَعْمَل هذا العمل، وإن كانت تختلف عنها بعض الشيء.
يقول : **لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ!**، يعني: لِنَفْيِ جِنْسِ مَدْخُولِها.
وتكون في ذلك نَصًّا في العموم؛ لأنكَ إذا قلتَ: **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ**}** فالمعنى: لا يُوجَد هذا الجِنْسُ في البَيْتِ؛ لا واحد ولا اثنانِ ولا أكثر، تَنْفِي الجنسَ، ولهذا قالوا: إنَّها نَصٌّ في العُمُوم.
بخلاف ما إذا قلتَ: **{**لَا رَجُلٌ في البَيْتِ**}** فإنه ليس نصًّا في العموم؛ إذ يَحْتَمل أنَّ المعنى: لا رَجُلٌ واحِدٌ في البيتِ.
أما إذا قلتَ: **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ**}** فلا يُمكن أن تقول: بَلْ رَجُلانِ.
أما: **{**لا رَجُلٌ في البَيْتِ**}** فيَصِح أنْ تقول: بَلْ رَجُلانِ.
فـ**لَا!** إذا لِنَفْيِ الجِنْسِ، أي: لِنَفْيِ جِنْسِ مَدْخُولِها الشَّامِل للواحد والمتَعَدِّد.
هذا مَعْناها: أنَّها نافية للجِنْس.

* * *

أمَّا **عَمَلُهَا**، فقال:

عَمَــلَ إِنَّ اجْعَــلْ لِــلَا فِــي نَكِــرَهْ[704]

عَمَلَ!: مفعول مقدَّم لـ**اجْعَلْ!**، وهو مضاف إلى **إِنَّ!** باعتبار لَفْظِها.

وقوله **لِلَا!:** جار ومجرور مُتعلِّق بـ**اجْعَلْ!**.
وقوله **فِي نَكِرَهْ!:** جار ومجرور أيضًا مُتعلِّق بـ**اجْعَلْ!**.
والتقدير: **اجْعَلْ عَمَلَ إِنَّ! لِـلَا! فِي النَّكِرَة**.
يعني: أن **لَا!** النافية للجِنْس تَعْمَل عَمَل **إِنَّ!** في **النَّكِرات** خاصَّة، لا تَعْمَل في المعارِف، ولهذا قالوا: إن قول القائل (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لا يمكن أنْ نجعل لفظ الجلالة هي خبر (لَا)؛ لأن **لَا!** لا تَعْمل إلا في **النَّكِرات**، لكنْ نَجْعَله بَدَلًا مِن خبرِ (لَا) المحذوفِ، والتقديرُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ.

* * *

مُفْــــرَدَةً جَاءَتْــــكَ أَوْ مُكَــــرَّرَهْ[705]

مُفْرَدَةً! هذه: حال من فاعل **جَاءَتْكَ!** المستَتِر.
أَوْ مُكَرَّرَهْ!: معطوفة على **مُفْرَدَةً!**.
والمعنى: سواءٌ **جَاءَتْكَ لَا! مُفْرَدَةً**، والمراد بالإفراد هنا: ما لَمْ تُكَرَّرْ، أو **جَاءَتْكَ مُكَرَّرَةً**.
ونَفْهم أنَّ المراد بالـ**مُفْرَدَة!** مَا لَمْ تُكَرَّر مِن قوله: **أَوْ مُكَرَّرَهْ!**؛ لأنَّ هذه قَسِيمٌ لها.
فأفادنا : بأن **لَا!** تَعْمَل في **النَّكِرات**، وأنَّها تَعْمَل **مُفْرَدَةً** وتَعْمَل **مُكَرَّرَة**.
وسيأتي - إن شاء الله - حُكْمُ عَمَلِها إذا **جاءَتْ مُكَرَّرة**.

* * *

قال:

فَانْصِــبْ بِهَــا مُضَــافًا، اوْ مُضَــارِعَهْ[706]

---

[704] «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتي، وعمل مضاف و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكره» جار ومجرور متعلق باجعل.
[705] «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكرره» معطوف على مفردة.
[706] «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافًا» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله «مضافًا» ومضارع مضاف والهاء العائد إلى قوله «مضافًا» مضاف إليه.

وَبَعْـــدَ ذَاكَ الْـــخَبَرَ اذْكُـــرْ رَافِعَـــهْ[707]

انْصِبْ!: فعل أمر، والفاء في قوله **فَانْصِبْ!** للتَّفْرِيق، يعني: فبَعْد أن عَرَفْتَ أنَّها تَعْمل عمل **إنَّ!، فَانْصِبْ بِهَا**.
مُضَافًا!: مفعول **انْصِبْ!**.
اوْ مُضَارِعَهْ!: مُضَارِعْ! معطوف على **مُضَافًا!**، وهو مضافٌ، والهاء: مضاف إليه.
وَبَعْدَ ذَاكَ الْـخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ!.
بَعْدَ ذَاكَ!: بَعْدَ! ظرفٌ مضافٌ إلى **ذَا!**، والكاف: حرف خِطاب.
و**الْخَبَرَ!**: مفعول **اذْكُرْ!** مُقدَّمًا.
والظرف في قوله **بَعْدَ ذَاكَ!**: مُتعلِّق بـ**اذْكُرْ!**.
ورَافِعَهْ!: حال، يعني: حال كونِها **رافِعَةً** له، وليستْ الهاء ضميرًا، بل الهاء تاءُ التأنيث.
وتقديرُ الكلام: **وَاذْكُرِ الْخَبَرَ بَعْدَ ذَاكَ** – أي: **بَعْدَ** الاسمِ – **رَافِعَةً** لَهُ، يعني: حالَ كونِها – أي: **لَا - رَافِعَةً** له.
نَرْجِع إلى المعنى فنقول:
المرادُ بقوله **أَوْ مُضَارِعَهْ!** أي: مُشابِهةً للمُضاف، ومُشَابِهُ المضاف: ما تَعَلَّق به شيءٌ مِن تَمام مَعْناه، بمعنى: أنَّ ما بَعْدَه يكون مُتَعلِّقًا به مِن حيث المعنى، كما يَتعلَّق المضافُ إليه بالمضاف؛ ولهذا سُمِّيَ مُشابِهًا للمُضاف.
أما المضاف، فتقول: **{**لَا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ**}**؛ هذا المضاف.
وأما المُشَبَّه بالمضاف، فتقول: **{**لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ**}**.
{قَبِيحًا**}** هذا غيرُ مضاف، لكنْ تَعلَّق به شيءٌ مِن تَمام معناه وهو **{**فِعْلُ**}**؛ لأنَّ **{**فِعْلُ**}**: فاعل بـ**{**قَبِيح**}**، و**{**مَحْمُودٌ**}**: خبر **{**لَا**}**.
وقد يكون المُتَعلِّق منصوبًا، مِثْل أنْ تقول: **{**لَا رَاكِبًا سَيَّارةً مَوْجُودٌ**}**، وقولِهم: **{**لَا طَالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ**}**. هنا المتعلق أيش؟ منصوب.
وقد يكون مجرورًا، مثل: **{**لَا مُطَالِعًا لِلكِتابِ حاضِرٌ**}**.
فإنَّ **{**لِلْكِتَابِ**}**: جار ومجرور مُتعلِّق بـمُطَالِعًا!.
فالمهم! أنَّ معنى قوله **أَوْ مُضَارِعَهُ!** أي: مُشَابِهَهُ، ونُعرِّف المُشَابِه بأنه: مَا تَعَلَّق به شيءٌ مِن تَمامِ معناه، فيكون له بِه تَعَلُّقٌ: إما بالرَّفْع، وإما بالنَّصْب، وإما بالجرِّ.
قالوا: وإما بالعَطفِ، مِثْل أن تُسَمِّيَ رَجُلًا: **{**ثَلَاثَةً وعِشْرِينَ**}** اسْمُه!

* * *

وَرَكِّبِ الْـمُفْـرَدَ فَاتِحًا، كَـ: لَا[708]

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِ اجْعَلَا[709]

الْمُفْرَدِ!.
....[710]: ما ليس مُثَنًّى ولا جَمْعًا.
الْمُفْرَد في باب (المبتدأ والخبر): ما ليس جملةً ولا شِبْه جملةً.
الْمُفْرَد هنا[711]: ما ليس مضافًا ولا شَبِيهًا بالمضاف.

---

[707] «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و«ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه: والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لاذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهى لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، ولذلك وقع هذا المضاف حالًا.
[708] «وركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحًا» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحًا له «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة، ولا: نافية للجنس.
[709] «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضًا «قوة» اسمها، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله اجعلا الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفًا حرف لا محل له من الإعراب.
[710] [قَطْعٌ في الشريط]، ويبدو أن الشيخ قال كلامًا قريبًا من هذا: **الْمُفْرَد** في باب الإعراب: ما ليس جملةً...
[711] أي: في باب (لا النافية للجنس).

نُعْرِب.
رَكِّبِ!: فعل أمر.
و**الْمُفْرَدَ!**: مفعول **رَكِّبِ!**.
و**فَاتِحًا!**: حالٌ من فاعل **رَكِّبِ!**، يعني: حالَ كَوْنِكَ **فَاتِحًا**.
كَـ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ! يعني: كهذا المثال، ولهذا نُعْرِب هذه الجملة، فنقول:
الكاف: حرف جر، و**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!**: اسم مجرور بالكاف؛ لأن المقصود بقوله: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!**: كهذا المثال، فالمقصود لَفْظُها.
قال: **وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا!**.
رَكِّبْهُ مع أَيْش؟
مع **لَا!**، كما تُرَكِّب (عَشر) مع العدد قَبْلها، تقول: **{**ثَلاثَةَ عَشَرَ**}**، وتقول: **{**لَا رَجُلَ**}**، فالكَلِمتانِ مُرَكَّبٌ بَعْضُهما بِبَعْضٍ كما رُكِّبَ العددُ العَشْرِي مع العدد الفَرْدي كـ**{**أَرْبَعَةَ عَشَرَ**}**.
وكيف تَنْطِق وكيف تُعْرِب؟
تقول: **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ**}**.
{لَا**}**: نافية للجِنْس.
و**{**رَجُلَ**}**: اسمُها مبنيٌّ على الفتح في محل نَصْبٍ، لا تَقُل: منصوبٌ بها، قُلْ: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محل نصبٍ.
وهل يجوز أن أقول: **{**لَا رَجُلًا في البَيْتِ**}**؟
لا؛ لأنه يجب أن يُبْنى على الفتح، هو يقول: **وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا!**.
كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!؛ الخبرُ أين هو؟
التقدير: إِلَّا بِاللَّهِ!.
ولْنَقْتَصِر على المثال الأول: **لَا حَوْلَ** إِلَّا بِاللَّهِ!، نقول:
لَا!: نافية للجِنْس.
حَوْلَ!: اسمُها مبني على الفتحِ في محل نصبٍ بها.
إِلَّا!: أداة حَصْر.
وبِاللَّهِ!: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر **لَا!**.
وهل يُبنى خبرُها كاسْمِها؟
لا، خبرُها غير مبني، بل مُعْرَب، ولهذا تقول: **{**لا رَجُلَ قائِمٌ**}**، ولا تقول: **{**لَا رَجُلَ قائِمُ**}**، بل تُنَوِّنُهُ لأنه مُعْرَب.
ثم قال: **وَالثَّانِي اجْعَلَا!**.
الثَّانِي!: مفعول مُقدَّم لـ**اجْعَلَا!**.
والألف في قوله: **اجْعَلَا!** يجوز أن تكون للإطلاق، ويجوز أن تكون بدلًا عن نون التوكيد؛ فإن كانت للإطلاق فلا إشكال، ولكنها في الواقع بدلٌ عن نون التوكيد.
والدليل لذلك: أن الفعل معها مبنيٌّ على الفتح؛ **اجْعَلْ!**: فعل أمر مبني على الفتح، فيَتعيَّن أن تكون الألف هنا عِوَضًا عن نون التوكيد الخفيفة؛ لأنَّ نون التوكيد الخفيفة يجوز أن تُبْدِلَها بألف، كقوله تعالى: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)[العلق: من الآية 15] إذا وَقَفْتَ تقول: (لَنَسْفَعَا).
وكما قال ابن مالك في الألفية:

كَمَـــا تَقُـــولُ فِـــي قِفَـــنْ: قِفَـــا[712]

* * *

وقوله:

مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبَا[713]

---

[712] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (نُونَا التَّوْكِيدِ).
[713] «مرفوعا» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوبًا» أو: حرف عطف، منصوبا: معطوف على مرفوع «أو مركبًا» معطوف على قوله «مرفوعًا» السابق.

كيف نُعْرِب **مَرْفُوعًا!؟**
نُعْرِب **مَرْفُوعًا!** على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ**اجْعَلَا!**، والمفعولُ الأول محذوف، والتقدير: اجْعَلْه **مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا**.
أفادَنا المؤلف أنكَ إذا قلتَ: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!** فإنكَ تَبْنِي الأول على الفتحِ، **مُرَكَّبًا** مع **لَا!**.
الثَّانِ!: يجوز لكَ فيه ثلاثة أوجه:
اجْعَلْهُ: **مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا**.
كم هذه؟
ثلاثة أوجه.
فتقول: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ!**. هذا أيش؟
مُعْرَب.
أنا ما أسأل مُعْرَب ولا مبني، هل هو **مَرْفُوع** أو لا؟
نعم، **مَرْفُوع**.
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً!: **مَنْصُوب**.
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!: **مُرَكَّب**.
إذًا: الأول في **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّة!** مبني على الفتحِ، وسَبَبُ بِناءِه واضحٌ؛ هو: التركيب مع **لَا!**، مُرَكَّب مع **لَا!**.
الثاني: **وَلَا قُوَّة!**.
قُوَّة! يجوز فيها ثلاثةُ أوجه:
الأول: **مَرْفُوع**.
الثاني: **مَنْصُوب**.
الثالث: **مُرَكَّب**.
فتقول: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ!، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً!، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!**.
إذا قلتَ: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ!**، ما سببُ الرَّفْع؟
سَبَبُ الرفعِ: أنه معطوف على مَحَلِّ **لَا!** واسمِها، أو على محلِّ اسمِها؛ لأنَّ اسمَها في الأصل كان مبتدأً.
مَنْصُوبًا!: معطوف على محل اسم **لَا!** لفظًا؛ لأن كلمة **لَا حَوْلَ!** قلنا: **حَوْلَ!** اسمُها مبني على الفتح في محل نصبٍ، فإذا نَصَبْتَ: **وَلَا قُوَّةً!** صارَتْ معطوفةً على محلِّ اسم **لَا!** لفظًا، بمعنى: أنَّ مَحَلَّ اسم **لَا!** في قولكَ **لَا حَوْلَ!** النَّصْبُ، فيكون معطوفًا على محل اسمِها رَفْعًا.
أَوْ مُرَكَّبًا!: يكون مُسْتَقِلًّا، تَرَكَّبَ مع **لَا!** الثانية، وصارَ العَطْفُ هنا ليس عطفَ مفردٍ على مفردٍ، ولكنه عطفُ جملةٍ على جملةٍ، يعني: عَطَفْنا **وَلَا قُوَّة!** كُلَّها بِرُمَّتِها، عَطَفْناها على جملة **لَا حَوْلَ!**، فيكون من باب عَطْفِ الجملة على الجملة، وتكون الثانية **قُوَّة!** مُرَكَّبةً مع **لَا!**.
فنقول في الإعراب:
الواو: حرف عطف.
لَا!: نافية للجِنْس.
قُوَّةَ!: اسمُها مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، والعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةً.
فصار الآن: ابنِ الأولَ على الفتحِ، وأَجِزْ في الثاني ثلاثةَ أوجه.
* * *
يجوز لك في الأول وجهٌ آخرَ وهو: الرَّفْعُ، فإذا رَفَعْتَ فإنكَ لا تَنْصِبُ الثاني.
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا[714]

وأيش يَبْقى معنا؟
الرفع، والتركيب (الفتح)[715].

---

[714] «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولًا» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولًا فلا تنصبا.

[715] أي: البناء على الفتح.

إذا رَفَعْتَ أولًا فإنكَ لا تَنْصِب الثاني؛ لعدم وجود السبب، رَفَعْتَ أولًا فتقول: لَا حَوْلٌ! رَفَعْنا.
ما سبب الرفع؟
سببُ الرفعِ إلغاءُ لَا!، فنقول: لَا! نافية ولا تَعْمل، أَلْغَيْناها، قلنا: ما للكِ مكانٌ، فـلَا! نافية، وقُوَّةٌ!: مبتدأ.
يقول: لَا تَنْصِبَا!.
ما الذي يجوز إذا امتَنع النصب من ثلاثة؟
الرفعُ، والبناءُ على الفتح؛ فتقول: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ!، فتكون أَلْغَيْتَ لَا! في الأولى، وفي الثانية.
وتقول: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ!، فتكون أَلْغَيْتَ لَا! في الأولى وأَعْمَلْتَها في الثانية.
ولا تَقُل: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةً!. ليش؟
لأنَّ أَصْلَ جوازِ النصبِ - فيما إذا بُنِيَ الأول على الفتحِ - العطفُ على المحل لفظًا، وهنا اسم لَا! مرفوعٌ، لا يمكن أن تَعْطِف عليه منصوبًا.
فخلاصةُ الكلام الآن: يجوز لكَ في الأول وجهانِ. أيش؟
الإعمال، والإهمال.
ففي حال الإعمال: يكون مبني على الفتح، وفي حال الإهمال: يكون مرفوعًا.
في حال إذا أَعْمَلْتَها في الأول جازَ لكَ في الثاني ثلاثةُ أوجه:
الرفعُ، والنصبُ، والبناءُ (التَّرْكِيب).
ووجه ذلك شرحناه.
ويجوز في الأول وجهٌ آخر وهو: الإهمال، فيكون ما بعد لَا! الأُولَى مرفوعًا.
أما الثانية: فيجوز في الذي بعدها وجهانِ فقط: الرفعُ، والبناءُ، ولا يجوز النصبُ لعدم وجود مُقْتَضِيه.
* * *
ما هو عَمَلُ إِنَّ! في المبتدأ والخبر؟
تَنْصِب المبتدأ ويكون اسمًا لها، وترفع الخبر ويكون خبرًا لها.
إذن تعمل في الجزأينِ؟
نعم.
هل هناك لغةٌ أخرى خلاف هذه اللغة؟
أنها تَنْصِب الجزأين، ومنه قوله: {إِنَّ.... أُسْدًا}.
ومنه أذان العامي: {أشهد أن محمدًا رسولَ الله}.
صحيح، لو لم تَقُل هذا لَقُلت: إن أذانه باطل.
العامي أراد أن {محمدًا} اسم و{رسول} خبره، هو يَشْهَد أن محمدًا رسول الله، ما فيها شيء! لكنْ كونه يقول هذا محل النصب!! ما يَعْرِف من هذا شيء!
هل يجوز تقديم خبرِها على اسمِها؟
لا يجوز تقديمُ خبرِها على اسمِها، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.
أَبِنْ لنا هذا من كلام ابن مالك؟
وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إِلَّا فِي الَّذِي!
كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَذِي!
يعني: كَلَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي، أو لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي.
لماذا أَتَى بالمثالينِ؟
.....
أيهما الظرف؟
هُنَا!، والجار والمجرور: فِيهَا!.
ما هو الضابط في فَتْحِ همزة إِنَّ!؟
أنْ يَسُدَّ مَسَدَّها المصدرُ.
مَثِّل؟
قوله: (اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[المائدة: من الآية 98].

{سَرَّنِي أَنَّكَ فاهِمٌ**}** أي: سَرَّنِي فَهْمُكَ.
إذا وَقَعَتْ **إنَّ!** في جواب القَسَم فما حُكْم همزتُها؟
الكسرة.
مطلقًا؟
لا؛ إذا وقعَتْ **إنَّ!** في جواب القَسَم تُكْسَر، إلا إذا كان القَسَمُ فِعْلًا ولم يُعَلَّق باللام.
يعني: ما لم يُذكر فعلُ القَسَم، وليس مُعلَّقًا باللام.
مثال الذي قلت....
إذا وقعَتْ في جواب القَسَم:
{حَلَفْتُ إنَّ زيدًا....**}**.
مثال لِمَا فيه يجب الكَسْرُ سواء فيه اللام أو لا؟
.....
{لَعَمْرُ اللهِ إنَّكَ...**}**.
الشرط الآن أن يكون الفعل
أنت الآن أعطيتنا حكم صحيح، فلنريد منك مثالًا تطبقه على ما قلت:
أن يكون القسم.....
... الكلام:
إذا اقْتَرَنَتْ باللام وَجَب الكسرُ.
إذا لم يُذْكَرْ فعلُ القَسَم وَجَب الكسرُ.
إذا ذُكر فعلُ القَسَم بلا لام جازَ وجهانِ:
هذا الكلام، يبقى المثال.
نريد مثالًا الذي يجب على كل حال:
{واللهِ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
خطأ.
عُلِّق باللام.
ما.. عُلِّق باللام.
{حَلَفْتُ إنك....**}**.
خطأ.
{واللهِ إنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
صح، لا يجوز أن أقول: **{**واللهِ أَنَّ زيدًا**}**.
مَثِّل لِمَا اقْتُرِن باللام؟
{واللهِ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
لكنْ لو قال إنسانٌ: هذا يجب... فيه اللام، ونريد شيئًا وَجَب كسرُه من أَجْلِ اللام.
{عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
ماذا... في القَسَم؟
{حَلَفْتُ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
صحيح.
ما الذي يجوز فيه الوجهانِ؟
إذا كان... بالفعل ولم يُعلَّق باللام.
مثل: **{**حَلَفْتُ إنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
ويجوز: **{**حَلَفْتُ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**.
لا....
{حَلَفْتُ إنَّ زيدًا قائِمٌ**}**، و**{**حَلَفْتُ أنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
صحيح.

يقول المؤلف أو أنا أقول: إذا وَقَعَتْ **إِنَّ!** بعد **إِذَا!** الفجائية فهل يجب الكسرُ أو لا؟
لا يجب، يجب الفتحُ.
يجب أو يجوز؟
مثاله؟
{خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
الوجه الثاني؟
{خَرَجْتُ فَإِذَا أَنَّ زيدًا قائِمٌ**}**.
صحيح.
إذا وَقَعَتْ **إِنَّ!** بعد فاء جواب الشرط، فكم وجهٌ يجوز لها؟
وجهانِ.
ما هما؟
.....
مَثِّلْ لها بالمكسورة؟
{مَنْ يَأْتِنِي فإِنَّهُ مُكْرَمٌ**}**.
ويجوز: **{**فَأَنَّهُ مُكْرَمٌ**}**.
ما هي الأدوات التي تَصْحَبُها لام الابتداء مِن **إِنَّ وأَخَوَاتِهَا!**؟
إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا! تنقسم من حيث اقترانها باللام إلى قسمين:
قِسْمٌ تَقتَرِن معه اللامُ، وقِسْم لا، فما هو الذي تَقْتَرِن في خبرِه اللامُ؟
إِنَّ! المكسورة.....
ائْتِ بشاهد أو بمُؤَيِّدٍ لقولكَ من قول ابن مالك؟
وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ - وهي إِنَّ - **تَصْحَبُ الْخَبَرْ!**
لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ!
هل يجوز: **{**إِنَّ زيدًا لَقائِمٌ**}**؟
لا يجوز.
هات ما يُؤَيِّد كلامَكَ من كلام ابن مالك؟
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا!.
{إِنَّ زيدًا لَعَسَى....**}**.
ماذا تقول؟
ائْتِ من كلام المؤلِّف - ابن مالك - بما يُؤَيِّد كلامَك؟
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا!.
.....
متى يَلِي اللامَ الواقعة في خبر **إِنَّ!** الفعلُ المتصرِّف؟
يليها إذا.....
مثاله؟
{إِنَّ زيدًا لَقَدْ قامَ**}**.
أين ما يُؤَيِّد كلامَكَ من كلام ابن مالك؟
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا!
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا!
ذَكَر ابنُ مالك أن هذه اللام تَصْحَب ثلاثةَ أشياء؟
.....
مَثِّل للاسم المتأخِّر عن الخبر المقرون باللام من كلام الله العزيز؟
(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[آل عمران: من الآية 164].
خطأ.

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[آل عمران: من الآية 13] صحيح.
مَثِّل لِدُخولِها على ضمير الفَصْل من كلام الله العزيز؟
قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)[آل عمران: من الآية 62].
مثِّل لِدُخولِها على معمولِ الخبر المتوسِّط؟
{إنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**.
لا يا أخي، كلامنا في اللام التي تدخل على معمول الخبر المتوسِّط بين.. والمبتدأ.
إن شِئْتَ من غير القرآن، من عند نفسِكَ.
{إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ**}**.
{طعامَ**}** هذه مفعولٌ لأيش؟
لـ**{**آكِلٌ**}** الذي هو الخبر، فقُدِّمَتْ عليه مُتَوَسِّطةً بينَهُ وبين الاسم فدَخَلَتْ عليه اللامُ.
ما هي الأدوات التي يجوز في معطوفِها وجهانِ من **إنَّ وأَخَوَاتِهَا!**؟
إنَّ! ولَكِنَّ! و**أَنَّ!**، و**كَأَنَّ!**؟
مَثِّل على **إنَّ!**؟
{إنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**، **{**إنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**.
أَعْرِب: **{**إنَّ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**؟
.....
على الوجه الثاني:
{إنَّ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.
قلناها.
{إنَّ زيدًا قائِمًا وعمرٌو**}**.
هذه ما قلناها ولكنها غلط.
لماذا لم تَقُلْ إنها على لغة ما يَنْصِب الجزأين، **{**إنَّ زيدًا قائمًا**}**.
أحد الوجهين خَلَصْنا منه، نريد الثاني؟
{إنَّ زيدًا قائمٌ**}**، **{**قائمٌ**}** بالرفع.
{وعمرٌو**}**.
أعربها؟
.....
مُقدَّر ولَّا محذوف؟
مُقدَّر.
والتقدير؟
موجود ما يصح؛ لأنه لو كان موجودًا ما...
وعمرٌو أيضًا قائمٌ.
العطفُ هنا من باب عطف أيش؟ الجملة.
هل هناك وجه آخر؟
في **{**عمرو**}**، من جهة المعطوف على... المبتدأ.
وعلى هذا ما نحتاج إلى تقديم الخبر.
بقي علينا من **إنَّ وأَخَواتِها!** ثلاثة، ما حكم هذه الثلاث إذا عُطف عليها بعد استكمال الخبر؟
.....وهو النصب.
مثاله؟
{إنَّ زيدًا**}**.
ما تقول **{**إنَّ**}**؛ انتهينا من **إنَّ!**.
الذي يجوز فيها الوجهان؟
{لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعَمْرًا**}**.

أيجوز أن أقول: **{**لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**؟
لا يجوز.
لماذا؟
لأنه لا يجوز فيه إلا وجه واحد.
لماذا لا يجوز فيه إلا وجه واحد؟
لأنه لم يُسمع من العرب الرفعُ.
ولماذا لم يُسمع من العرب الرفع؟
لماذا.....؟
.....
لأنه لو رَفَعْنا لَتَغَيَّر المعنى.
إذا قلت: **{**لَيْتَ زيدًا قائِمٌ وعمرٌو**}**، **{**عمرٌو**}** أيش؟
يعني: عمرٌو قائمٌ فلا يَدْخُل في حَيِّز التمني؛ لأنه إذا رَفَعْتَ لم يَدْخُل في حَيِّز التمني الذي أَفَادَتْهُ **لَيْتَ!**، و**لَعَلَّ!** مِثْلُها، و**لَكِنَّ!** مِثْلُها، و**كَأَنَّ!** مِثْلُها.
ما هو الذي يُخَفَّف من هذه الأدوات فيَخْتَلِف عَمَلُه؟
أَنَّ! إذا أُهْمِلَتْ.....
ما هي.....
إِنَّ!، و**كَأَنَّ!**.
توافقون على رأيه؟
إِنَّ! فقط.
اختلف العلماء على قولين، فما هو الراجح؟
الراجح لا، القصد أن تُخفف مع بقاء العمل أو عدمه.
يعني يجوز الوجهان
في كل.....؟
ما بعد وصلنا إلى هذا.
إِنَّ و**أَنَّ** و**كَأَنَّ** و**لَكِنَّ!**.
لَكِنَّ! تُهْمَل.
و**إِنَّ!** تُهْمَل وتُعْمَل، ولكن عَمَلُها قليلٌ.
و**أَنَّ!** تَعْمَل لا تُهْمَل.
و**كَأَنَّ!** تَعْمَل وعدمُ عَمَلِها قليلٌ، ذِكْرُ اسمِها قليلٌ وحَذْفُه كثيرٌ.
أولًا: **أَنَّ!** إذا خُفِّفَتْ تَعْمَل ويُحذَف اسمُها.
إِنَّ! فيها وجهان: العَمَلُ والإِهْمال، والإِهْمال أَكْثَرُ.
لَكِنَّ! إذا خُفِّفَتْ أُهْمِلَتْ، صارت حرفَ عطفٍ.
كَأَنَّ! تَعْمل، لكنْ يُحذَف اسمُها، وذِكْرُ اسمِها قليلٌ.
لَعَلَّ!؟
لَعَلَّ! لم تُخَفَّف، لم يَرِدْ عن العَرب تَخْفِيفُها.
فصار المُشَدَّد منها كَم؟
خمسة: **إِنَّ**، و**أَنَّ**، و**لَكِنَّ**، و**كَأَنَّ**، و**لَعَلَّ!**.
تَنْقَسِم من حيث التَّخْفِيف إلى قسمين:
قِسْمٌ لا يُخَفَّف وهو **لَعَلَّ!**، وقسمٌ يُخَفَّف.
ثم هذا القسم المخفَّف من حيث العَمَل ينقسم إلى أقسام:
أولًا: **أَنَّ!** إذا خُفِّفَتْ يبقى عَمَلُها.
ثانيًا: **إِنَّ!** إذا خُفِّفَتْ يَقِلُّ عَمَلُها، والأكثرُ الإهمالُ.
ثالثًا: **لَكِنَّ!** إذا خُفِّفَتْ أُهْمِلَتْ.

رابعًا: **كَأَنَّ!** إذا خُفِّفَتْ فإنها تَعْمَل، والأكثرُ حذفُ اسمِها، ويجوز ذِكْرُه، ومنه قوله:

وَصَـــــدْرٍ مُشْـــــرِقِ النَّحْـــــرِ كَـــــــأنْ ثَدْيَيْـــــــهِ حُقَّـــــــانِ

كلُّ هذا مأخوذٌ من كَلام المؤلف، لكن المؤلف ما قَسَّم هذا التقسيم، لكن الإنسان إذا فَهِم كلامَ المؤلف عَلِمَ أنه يُنْتِج هذا التقسيم الذي ذَكَرْناه.

ما الذي يُشترط لعمل **لَا!** عَمَلَ **إِنَّ!**؟

أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

استَشْهِدْ لِمَا تقول من قول ابن مالك؟

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ!.

فلهذا يُشترط أن يكون اسمُها وخبرُها نَكِرَتَيْنِ.

الشرط الثاني؟

.....

استشهد لذلك من قول ابن مالك:

... يقتضي أنه لا بُدَّ أن يَلِيَها اسمُها؛ إذ لا ترتيب مع الفصل.

الشرط الثالث؟

الترتيب بين الاسم والخبر.

استشهد لذلك من قول ابن مالك:

وَبَعْدَ ذَاكَ الْـخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ!.

كيف عَمَلُها؟

ولكن كيف؛ هل هي كـ**إِنَّ!**، يعني **إِنَّ!** تقول فيها: **{**إِنَّ زيدًا قائِمٌ**}**، فهل تقول: **{**لَا زيدَ قائِمٌ**}** ولَّا أيش؟

يعني: تُخالِف **إِنَّ!** في كيفية العمل؟

إذا كان اسمها مفردًا.....

المهم: هل تُخالِف **إِنَّ!** في كيفية العمل أو لا؟ قل: نعم أو لا فقط؟

لا.

تخالف؛ لأن **إِنَّ!** تَعْمَل في النكرات وغير النكرات، ولكنْ هذا قد يُؤْخَذ من الشرط.

أيضًا **إِنَّ!** ما يجوز في اسمها البناءُ؛ اسمُها منصوبٌ، ليس مبنيًّا، بخلاف هذا.

نقول: ما المراد بقوله: **مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ!؟**

لَا! النافية للجنس يمكن تأتي مرة واحدة، ويمكن تأتي مرتين مثل: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ** إِلَّا بِاللَّهِ!.

يعني: سواء ذُكِرَتْ مرةً واحدةً أو مرتين تعمل.

ما المراد بالمضارع المضاف؟

ما يَتعلَّق به شيءٌ من تمامِ معناه.

مثالُ المضاف؟

{لَا غُلامَ زيد في....**}**.

يصلح المثال؟

ما يصلح.

لماذا؟

لأنه مضاف إلى معرفة؛ لأن المضاف إلى معرفة.

إذًا: **{**لَا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ**}**.

الشَّبِيه بالمضاف؛ نريد مُشَبَّهًا بالمضاف لِكَوْنِه مفعولًا به؟

{لَا طالِعًا جَبَلًا مَوْجُودٌ**}**.

نريد شَبِيهًا بالمضاف تَعَلَّق به مرفوعٌ؟

{لَا قَبِيحًا فِعْلُه مَمْدُوحٌ**}**.

ذَكروا أيضًا شيئًا ثالثًا مما يكون شبيهًا بالمضاف؟

العطف.
إذا كُرِّرَتْ **لَا!** فكم وجهًا يجوز في الأول؟
وجهانِ، هما: البناء، والنصب.
البناء، والرفع.
ثلاثة: البناء، والنصب، والرفع.
كم وجهًا يجوز في الأول إذا كُرِّرَتْ؟
كم وَجْهًا يجوز في الأول إذا كُرِّرَتْ؟
ما هما؟
أو ثلاثة أوجه.
إذا تَكَرَّرَتْ **لَا!** فكم وجهًا يجوز في الأُوْلَى؟
أي: **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ!**، الأُوْلَى: **لَا حَوْلَ!**.
الصواب: لم تفهم الجواب جيدًا**!** أقول: كم وجهًا يجوز في الأُوْلَى إذا كُرِّرَتْ؟
وجهانِ.
ما هما؟
الإعمال، والإهمال.
الإعمال نَصْبًا أو تركيبًا؟
تركيبًا.
إذًا: التركيب، والرفع؟
..... إذا كان مضافًا أو شبيه للمضاف لا يجوز فيه إلا النصبُ فقط، سواء كُرِّرَتْ أو لم تُتكَرَّرْ.
وكم وجهًا يجوز في الثاني؟
إذا كان الأولُ مركبًا....
إنْ رَكَّبْتَ الأولَ جاز في الثاني؟
ثلاثة أوجه.
وهُنَّ؟
التركيبُ، والرفعُ، والنصبُ.
وإنْ رَفَعْتَ الأولَ؟
يجوز في الثاني التركيبُ والرفعُ.
نأخذ أمثلة الآن:
ائت بمثال؛ الأول فيه مركبٌ والثاني فيه مركبٌ؟
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!.
الأول مرفوع والثاني منصوب؟
ما ينفع.
كيف؟**!**
لأنه.....
استَشْهِد لهذا من كلام ابن مالك؟
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا!.
إذا كان الأول منصوبٌ والثاني مرفوعٌ؟
لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةٌ!!
لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةٌ!؟
لا يجوز.
انتبه.
المهم إذا قلتُ: هات الأولَ منصوبًا والثاني مرفوعًا تقول: الأول لا يمكن يُنْصَب.

كلاهما مرفوع؟
{لَا رَجُلٌ في الدَّارِ ولَا امرأةٌ**}**.
أَعْرِبه؟
{لَا**}**: نافية مُلْغاة، ما تَعْمل.
و**{**رَجُلٌ**}**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
{فِي**}**: حرف جر.
و**{**الدَّارِ**}**: اسم مجرور، والجار والمجرور خبرُ **{**رَجُلٌ**}**.
و**{**ولَا**}**: الواو حرف عطف، و**{**لَا**}**: أيضًا نافية مُلْغاة.
و**{**امْرَأَةٌ**}**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
صحيح.
أَعْرِب: **{**لَا رَجُلٌ في الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ**}**؟
الأول: **{**لَا رَجُلٌ في الدَّارِ**}**.
{لَا**}**: نافية للجنس.
نافية فقط، ما تقول: للجنس؛ نافية مُلْغَاة عَمَلُها.
و**{**رَجُلٌ**}**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.
{فِي الدَّارِ**}**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرُ **{**رَجُلٌ**}**.
و**{**ولَا امْرَأَةَ**}**.
و**{**ولَا**}**: الواو حرف عطف، و**{**لَا**}**: نافية.
و**{**امْرَأَةَ**}**: معطوفة على محلِّ اسمها**!**
.....
ومحل اسم **{**لَا**}** الأولى ما هو؟
النصبُ.
{لَا رَجُلٌ في الدارِ ولَا امْرَأَةَ**}**.
اسم **{**لَا**}** منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره.
كيف ابن مالك يقول: **وَرَكِّبِ الْـمُفْرَدَ فَاتِحًا!**، ونحن نقول الآن منصوب؛ ما رَكَّبْنَاه؟**!**
المثال غير صحيح.
نعم.
استَشْهِدْ لِمَا قلتَ من كلام ابن مالك؟
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا!.
أَعْرِب: **{**لَا رَجُلٌ في الدَّارِ ولَا امْرَأَةَ**}**.
المثال غير صحيح.
أَخَذ لسانُك على (المثال غير صحيح)؟**!**
{لَا رَجُلٌ في الدارِ ولَا امرأَةَ**}**؟
صحيح.
أَعْرِب:
{لَا رَجُلٌ**}**.
{لَا**}**: نافية مُلْغَاة.
و**{**رَجُلٌ**}**: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره.
{فِي الدَّارِ**}**: جارٌ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبرُ المبتدأ.
{ولَا امْرَأَةَ**}**.
الواو عاطفة، و**{**لَا**}**: نافية للجنس تَعْمَل عَمَلَ إِنَّ**!**؛ تَنْصِب المبتدأ وتَرْفَع الخبر.
و**{**امْرَأَةَ**}**: اسم **{**لَا**}** مبني على الفتح في محل نَصْبٍ.
أين الخبر؟

الخبر محذوف، تقديرُه: موجودة.... ولا امرأة في الدار، يكون... محذوف ويكون كالموجود، ولا امرأة في الدار.
صح؟ متأكد؟
التقدير أو الإعراب؟
الإعراب صحيح، والتقدير؟
التقدير: {موجودة} أولى.
عندنا نَظِير المحذوف، يعني أن المحذوف ينبغي أن يكون نظيرَ الموجود.
{فِي الدَّارِ}.

* * *

لنا رجوعٌ إلى قول ابن مالك رحمه الله تعالى: **وَرَكِّبِ الْـمُفْرَدَ فَاتِحًا!**.

فلْنَسْأل: ما المراد بـ**الْمُفْرَد!** هنا؟
الْمُفْرَد! هنا هو: ما ليس مضافًا ولا شَبِيهًا بالمضاف.
وفي باب المبتدأ؟
ما ليس جملةً ولا شِبْه جملة.
وفي باب الإعراب؟
ما ليس مثنًى ولا جمعًا.
هنا المراد بـ**الْمُفْرَد!**: ما ليس مضافًا ولا شَبِيهًا مضاف، فيَشْمل المثنى ويَشْمل الجمعَ المذَكَّرَ والمؤنثَ السالِمَ والتكسير.
وإذا كان كذلك فيكون في قول ابن مالك.... يكون فيه خصوص؛ إذ أنَّ المُرَكَّب يُفْتَح، ويُنْصَب بالياء، ويُنْصَب بالكسرة؛
فهل كلامه يشمل كل هذا؟
لا، ولهذا عَبَّر بعضُهم بقوله: إِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ به.
وقال بعضهم: لو أن ابن مالك قال:

وَرَكِّـــبِ الْمُفْـــرَدَ كَالنَّصْـــبِ كَـــ: لَا

حَـــــــــوْلَ وَلَا قُـــــــــوَّةَ.....

لكان أَشْمَل.
وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ كَالنَّصْبِ! يَصِح أو ما يَصِح؟
فمثلًا:
{لَا رَجُلَ في البَيْتِ}.
{لَا رَجُلَيْنِ في البَيْتِ}.
{لَا مُسْلِمِينَ في البَيْتِ}.
وهنا لا يُبْنَى على الفتح، بل بُنِيَ على.... وهو الياء.
{لَا مُسْلِمَاتٍ في البَيْتِ}.
صح؟
رَكَّبْنَاهُ على.....؟
لكن يقولون: في جمع المؤنث السالم خاصة يجوز أنْ تَبْنِيَه على الفتح أيضًا فتقول: {لَا مُسْلِماتَ في البَيْتِ}.
هذا ما أَرَدْتُ أن أُبَيِّنَه في كلام ابن مالك في قوله: **وَرَكِّبِ الْـمُفْرَدَ فَاتِحًا!**.
التعبير الذي يمكن أن يُزِيل هذا القُصُور أن نقول: **وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ** كَالنَّصْبِ!.
فإنْ كان النصبُ بالياء فرَكِّبْهُ على: الياء، بالكَسْر: بالكَسْر.
إذا تَكَرَّرَتْ **لَا!** بعد حرف العطف جاز في الأول وجهانِ: البناءُ، والإهمال (الرفعُ).
فإنْ بَنَيْتَ على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: البناءُ، والنصبُ، والرفعُ.
وإنْ رَفَعْتَ الأولَ على الإهمال جاز في الثاني وجهانِ: البناءُ، والرفعُ.
والأمثلة سَبَق ضَرْبُها.

* * *

ثم قال المؤلف مُبْتَدِئًا أو مُتَكَلِّمًا على أمر آخرَ غيرِ العطف مع التَّكرار، فقال:

وَمُفْـرَدًا نَعْـتًا لِمَبْـنِـيٍّ يَلِي[716]

فَافْتَحْ، أَوِ انْصِبَنْ، أَوِ ارْفَعْ، تَعْدِلِ[717]

قوله **مُفْرَدًا!** هذه: مفعول مقدَّم لقوله **فَافْتَحْ!**.
وقوله **نَعْتًا!**: صفة لـ**مُفْرَدًا!**.
وقوله **لِمَبْنِيٍّ!**: جار ومجرور متعلَّق **يَلِي!**.
وقوله **فَافْتَحْ!**: الفاء هذه زائدة لِتَحْسِين اللفظ، وأصلُ الكلام لولاها لقال: **وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي افْتَحْ**.
فمِثْلُ هذا يُسَمُّونه: زائدًا لِتَحْسين اللفظ.
افْتَحْ!: فعل أمر، معناه: ابْنِهِ على الفتح، وسَبَق لنا أنَّ الأَوْلَى أن يقال: ابْنِهِ على ما يُنْصَب به؛ كالنَّصب.
أَوِ انْصِبَنْ!: **أَوْ!** هذه للتَّخْيير، و**انْصِبَنْ!**: معطوفٌ على **افْتَحْ!**.
أَوِ ارْفَعْ!: **أَوْ!** أيضًا للتَّخْيير، و**ارْفَعْ!**: معطوف على **افْتَحْ!**.
تَعْدِلْ!: هذه جُزِمَتْ على أنها جوابٌ لفعل الأمر وهو قوله **افْتَحْ!** وما عُطِفَ عليه.
واختَلَف المُعرِبُون في مِثْلِ هذا التركيب؛ هل يكون هذا مجزومًا على أنه جوابٌ للأمر، أو مجزومًا على أنه جوابٌ لِشَرْطٍ محذوف والتقديرُ: إِنْ تَفْعَلْ فَاعْدِلْ؟!
ولَدَيْنا قاعدةٌ مهمَّة وهو: أنه إذا دار الكلام بين الحَذْفِ وعَدَمِه، فالأصلُ عَدَمُه.
إذًا؛ في الأعراب الأَحْسَن أن تقول: إنها جوابٌ للأمر في قوله **افْتَحْ!** وما عُطِفَ عليه.
ومعنى البيت:
يقول: إذا وَلِيَ المبنيَّ نَعْتٌ مفردٌ جاز لكَ فيه ثلاثةُ أوجه: الفتحُ، والنصبُ، والرفعُ.
مثاله: **{**لَا رَجُلَ ظَرِيفَ في البَيْتِ**}**.
{رَجُلَ**}**: مبني.
تُوافِقُون؟
.....
مفرد؟
نعم.
{ظَرِيفَ**}**: نَعْتٌ. مفرد أو غير مفرد؟
مفرد.
وَلِيَ النَّعْتُ أو فُصِلَ بينه وبينه بفاصِلٍ؟ أو قُلْ: وَلِيَ المنعوتَ، أو فُصِلَ بَيْنَهُما بفاصِلٍ؟
وَلِيَ المَنْعُوتَ.
إذًا: نُطَبِّق على كلام المؤلف.
النَّعْتُ مفردٌ والمَنْعُوت مبنيٌّ، ولا فاصِلَ بين النعتِ والمنعوتِ، وحينئذٍ يجوز لكَ في النعت ثلاثةُ أوجه:
فتقول:
{لَا رَجُلَ ظَرِيفَ في البَيْتِ**}**.
{لَا رَجُلَ ظَرِيفًا في البَيْتِ**}**.
{لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ في البَيْتِ**}**.
ما وجهُ هذه الأوجه؟
نقول:

---

[716] «ومفردًا» نعتًا يجوز أن يكون مفردًا مفعولًا مقدمًا تنازعه العوامل الثلاثة الآتية، ويكون «نعتًا» بدلًا منه، ويجوز أن يكون «مفردًا» حالا من نعتًا، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتًا مفعولًا تنازعه العوامل الثلاثة «لمبني» جار ومجرور متعلق بقوله نعتًا، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتًا.

[717] «فافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

أما وجه البناء: **{لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِي البَيْتِ}**؛ فوَجْهُه: أنه مُرَكَّبٌ مع اسم **لَا!**، كما رُكِّب اسمُها مَعَها.
وأما وجه النصب: **{لَا رَجُلَ ظَرِيفًا}**؛ فلأنَّه وَصْفٌ لِمَحَلِّ اسم **لَا!**.
لأننا نقول في إعراب **{ظَرِيفًا}**: مبني على الفتح في محل نصب، فهو نَعْتٌ تَبِعَ اسمَ **لَا!** في مَحَلِّها.
وأما الرفعُ: فهو نَعْتٌ رُوعِيَ به محلُّ **لَا!** واسمِها؛ لأن مَحَلَّهُما الرفعُ.
ونحن الآن عندما نَتكلَّم على هذه الأوجه في هذه المسألة وفيما قَبْلها نَتْبَع النحويين في ذلك، والشواهدُ على هذه التَّفْصِيلات قليلةٌ في اللغة العربية، لكنْ يقولون: ((إذا تَعَذَّرَ النَّصُّ جازَ القِيَاسُ، وجازَ الاجْتِهَادُ))، وإلا لو تَدَبَّرْتَ كلامَ العرب لوَجَدتَ الشواهدَ على هذا قليلة جدًّا، لكن هُمْ يَقِيسون على قواعدَ أَصَّلُوها.
الخلاصة الآن: إذا نُعِتَ اسمُ **لَا!** وهو مبنيٌّ جاز في النَّعْتِ ثلاثةُ أوجه، بِشَرْطِ: أنْ يكون النَّعْتُ مِمَّا يُبْنى، وألَّا يُفْصَل بينَهُ وبين المنعُوتِ بفاصِلٍ.

* * *

إذا اخْتَلَّ شرطٌ من هذه الشروط، فاسْتَمِعْ إلى قول ابن مالك:

وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ[718]

لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[719]

نُعْرِب:
غَيْرَ!: مفعول مقدَّم لـ**تَبْنِ!** في قوله: **لَا تَبْنِ!**، وهو مضاف إلى **مَا!** الموصولة.
و**يَلِي!**: فعل مضارع هو صِلَة الموصول، والفاعلُ مُستَتِر، والعائدُ محذوف، والتقدير: **مَا** يَلِيهِا.
وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ!: **غَيْرَ!** معطوفةٌ على غَيْرَ! الأُولَى، وهي مضافةٌ إلى **الْمُفْرَدِ!**.
و**لَا!**: ناهية.
و**تَبْنِ!**: فعل مضارع مجزوم بـ**لَا!** الناهية وعلامةُ جَزْمِه حذفُ الياء والكسرةُ قَبْلَها دليلٌ عليها، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
وَانْصِبْهُ!: الواو حرف عطف، و**انْصِبْ!**: فعل أمر، والهاء ضميرٌ مفعولٌ به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!.
أَوِ!: للتنويع، و**الرَّفْعَ!**: مفعولٌ مقدَّم لقوله **اقْصِدِ!**.
و**اقْصِدِ!**: فعل أمر مبني على السكون، وحُرِّكَ بالكَسْر من أَجْل الرَّوِيِّ.
نحن ذَكَرْنا أنه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه بشرط: أن يكون مفردًا، وأن يكون المنعوتُ مبنيًّا، وألَّا يُفصَل بينهما بفاصِلٍ.
قال:
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ!
لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!
غَيْرَ مَا يَلِي! يعني: إذا فُصِلَ بين النَّعْتِ والمنعوتِ بِفاصِلٍ فإنه يَمتَنِع البناءُ.
وماذا يَبْقى؟
النصبُ، والرفعُ.
لماذا يَمْتنع البناءُ؟
لأن البناء من أَجْل التركيب مع **لَا!** واسمِها، وإذا فُصِلَ بينهما بفاصِلٍ تَعَذَّر التركيبُ.
مثلُ أن تقول: **{لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفٌ}**.
هنا **{ظَرِيفٌ}**: نعت.
لأيش؟
لـ**{رَجُلَ}**.

---

[718] «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تبن» الآتي، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و«المفرد» مضاف إليه.
[719] «لا» ناهية «تبن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لاقصد «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.

وهو مفردٌ، والمنعوت مفردٌ، والمنعوت مبنيٌّ.
تَمَّت الشروط، لم يَبْقَ إلا شرطٌ واحد؛ وهو؟
عدمُ الفَصْل بينهما، هذا فُقِد؛ حيث وُجِدَ الفَصْلُ، فماذا يجوز في النَّعْت؟
يقول: **لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!**.
يعني يجوز إذًا: النصبُ، والرفعُ.
فأقول: **{**لا رَجُلَ في البيتِ ظَرِيفٌ**}**، **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفًا**}**.
{لَا رَجُلَ حامِلَ كِتابٍ حاضِرٌ**}**.
ما الذي يجوز في **{**حامِل**}**؟
الرفعُ، والنصبُ.
ولا يجوز البناء؛ لأنه ليس بمفردٍ، إذْ هو مُضاف، ولهذا قال:
..... **وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ!**
لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!
{لَا رَجُلَ طالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ**}**؟
النصبُ، والرفعُ.
{لَا رَجُلَ طالِعٌ جَبَلًا حاضِرٌ**}**.
{لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلٍ حاضِرٌ**}**؟ انتبهوا!
صحيح؟
غير صحيح.
يا إخواني! اسْمَعُوا، ما عندنا الأوجه، راحَتْ.
{لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلٍ حاضِرٌ**}**.
صحيح؟
الآن يا إخواني! هذا مضاف: **{**طالِعَ جَبَلٍ**}**، فهو منصوبٌ.
لكن لو قلتُ: **{**لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلًا حاضِرٌ**}**. هذا الذي لا يَصِح.
أما **{**لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلٍ**}**. فهذا صحيح؛ لأنه هنا منصوب.
هل هو مبني الآن؟!
لا يمكن أن يُبنى وهو مضاف.
فهذا داخل تحت قوله: **وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ!**.
نعم؛ أنا لا أَبْنِي، فصار: **{**لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلٍ حاضِرٌ**}**. العبارة صحيحة.
{لَا رَجُلَ طالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ**}**: العبارة...
{لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلًا حاضِرٌ**}**: غير صحيحة.
ليش؟
مبني.
نعم؛ هذا تعليل لعدم الصحة، والنَّعْتُ هنا لا يُبْنَى لأنه غير مفرد.
الآن ماذا نصنع بالنعت؟
أولًا: النعتُ يجوز فيه ثلاثة أوجه بثلاثة شروط:
الأول: أن يكون المنعوتُ مبنيًّا؛ هذا واحد.
الثاني: أن يكون النعت مفردًا.
الثالث: ألَّا يَفْصِل بينهما بفاصِل.
والمثال: **{**لَا رَجُلَ ظَرِيفَ في البَيْتِ**}**، **{**لَا رَجُلَ ظَرِيفًا في البَيْتِ**}**، **{**لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ في البَيْتِ**}**.
{لَا طالِبَ مُهْمِلَ في المَجْلِسِ**}**.
صحيح؟
{لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيف**}**.
لا، **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفًا**}**.

صح؟
{لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفٌ**}**؟
صحيح.
{لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفَ**}**؟
غير صحيح.
{لَا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ**}**؟
صحيح.
المشكلة عندنا **{**جَبَلًا**}** نقول: غير صحيح.
ما تقولون؟
صحيح.
{لَا رَجُلَ طالِعًا جَبَلًا**}**. هو يقول: **وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ!**. فقط امتناعُ البناء.
{لَا رَجُلَ طالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ**}**.
أيش تقولوا يا جماعة؟
صحيح؛ لأنه يقول: إذا كان غيرَ مفردٍ يمتنع البناءُ فقط، فالآن يجوز النصبُ والرفعُ.
{لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلٍ حاضِرٌ**}**.
صحيح يا إخوان.
وإنما تُرِكَ التنوينُ لا لأنه مُرَكَّب، لكنْ مِن أَجْل الإضافة.
هو منصوبٌ، لكنه لَمْ يُنوَّن من أجل الإضافة.
لو قلت: **{**لَا رَجُلَ طالِعَ جَبَلًا حاضِرٌ**}**. هذا غير صحيح.
ليش؟
لأن **{**طالِعَ**}**.....، تَعَلَّق به شيءٌ من تمام معناه، ما ندري لو قلت: **{**لَا رَجُلَ طالِعَ**}**. ما ندري طالع... طالع سيارة؟ طالع جبل؟ أو طالع دَرَج؟ فإذا قلت: **{**جَبَلًا**}** عَرَفْنَا المعنى.
على كل حال المسألة أظنُّ سهلة جدًّا.
إذا كان المنعوت مُرَكَّبًا - مُرَكَّبًا مع **لَا!**، يعني: مبني - وهو معنى قوله: **لِمَبْنِيٍّ يَلِي!**، جاز في النعت ثلاثةُ أوجه: البناء، والنصب، والرفع.
بشروط ثلاثة: إذا كان المنعوت مُرَكَّبًا، يعني: مبنيًّا.
لا حاجةَ أن يقول: ثلاثة شروط؛ لأن الشرط الأول هو موضع الحُكْم.
نحن لم نقل: إذا نُعِتَ اسمُ **لَا!**.
نقول: إذا كان اسم **لَا!** مبنيًّا جاز في النعتِ ثلاثةُ أوجه:
الأول: البناءُ؛ على الفتح، أو على الياء، أو على الكسرة.
والثاني: النصبُ.
والثالث: الرفعُ.
بشرط أو بشرطين؟
بشرطينِ اثنينِ فقطْ، هما: أن يكون النعتُ مفردًا، وأَلَّا يَفْصِل بينه وبين المنعوتِ بفاصِلٍ.
لماذا قلنا: شرطَيْن، وقلنا بالأول: ثلاثة؟
لا تظنوا أن المسألة اختَلَفَتْ، وأن هذا من باب النَّسْخ! لا نَسْخَ في النحو، لكنْ كُنَّا نتكلم نقول: إذا نُعِتَ اسمُ **لَا!**، أما الآن نقول: إذا نُعِتَ المرَكَّب، فسَقَطَ الشرطُ الأول؛ لأن الآن صار موضِعَ الحُكْم هو المبنيُّ، فلا حاجةَ الآن إلى أن أقول ثلاثة شروط.
وإن اختل شرط واحد، فما الذي يجوز؟
وجهان: النصب، والرفع.
وَجْهُ النصبِ: أنه نَعْتٌ لِمَحَلِّ اسم **لَا!**.
والرفعِ: لِمَحَلِّ **لَا!** واسمِها؛ لأن **لَا!** واسمَها الأصلُ فيهما أنهما في مكان المبتدأ المرفوعِ.
يكفي هذا؟

يكفي ما نُزَوِّد.
أَعْطِنا التفصيلَ؟
إذا نُعِتَ اسمُ **لَا!** فماذا يجوز في النعت؟
إذا نُعت اسم **لَا!** فيجوز في النعت ثلاثة أوجه بثلاثة شروط:
الشرط الأول: أن يكون مركبًا.
مَنِ المركب؟ أيهما؟
النعتُ.
والشرط الثاني: أَلَّا يُفْصَل بينه وبين المنعوتِ بفاصِلٍ.
والشرط الثالث: أن يكون المنعوت - وهو اسم **لَا!** - مبنيًّا.
إذًا: إذا نُعِتَ اسمُ **لَا!** جاز في النعت ثلاثةُ أوجه:
الأول: البناءُ.
والثاني: النصبُ.
والثالث: الرفعُ.
بشروط ثلاث:
الأول: أن يكون اسم **لَا!** مبنيًّا، وإن شئتَ قل: مُرَكَّبًا، العبارة واحدة.
الثاني: أن يكون النعت مفردًا.
والثالث: ألا يُفْصَل بينهما بفاصِلٍ.
إذا كان النعتُ غيرَ مفرد، ما الذي يَسْقُط من أوجه الإعراب؟
البناءُ، ويَبْقى النصبُ والرفعُ.
إذا كان غيرَ مُتَّصل؟
يَسْقُط البناءُ، ويجوز الرفعُ والنصبُ.
إذا كان اسم **لَا!** غيرَ مبني، بأنْ يكون مضافًا؟
يَبْقى النصبُ والرفعُ.
هو اسم **لَا!** غير مفرد؛ مثل: **{**لَا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيف حاضِر**}**.
فهنا **{**ظَرِيف**}** وجهانِ: النصبُ، والرفعُ؛ النصبُ على أنه نعتٌ للموصوف، والرفعُ على أنه نعتٌ لِمَحَلِّ **لَا!** واسمِها.
.....
هذا لا يعتبر لأن أصل البناء - بناءِ النعت - لِتَرَكُّبِه مع اسم **لَا!**، وإذا فُصِلَ تَعَذَّر التركيب.
* * *
{لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}**؟
.....
يجب البناء.
ماذا نقول؟
{لَا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ**}**، أو: **{**وَلَا قُوَّةٌ**}**، أو: **{**وَلَا قُوَّة....**}**.
الآن صحح لي هذا اللفظ: **{**لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}**؟
هل التعبير هذا خطأ أو لا؟
خطأ.
صَحِّحْ: **{**لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}**.
يجوز غيرها.
ما أسألُكَ عمَّا يجوز!
أيش نقول؟ **{**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}**؟
نعم، صحيح.
{لَا حَوْلٌ وَلَا قَوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}**؟ خطأ أو صواب؟
خطأ.

أيش الصواب؟
{لَا حَوْلٌ وَلَا قَوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**}** صحيح.
قلتَ بالأول: خطأ، رَجَعْتَ؟!
هل يمكن أن تُثْبتَ أنه صحيحٌ من قول ابن مالك؟
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا!.
{لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٍ إِلَّا بِاللَّهِ**}**؟
هذا خطأ.
في الأول ولَّا في الثاني؟
كلا في الجملتين.
صَحِّحْ؟
{لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ**}**.
خطأ.
صحيح؟
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا!
والآن خطأ.
صَحِّحْ؟
{لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ**}**.
صحيح؟
صحيح.
{لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ في الدَّارِ**}**؟ صحح؟
{لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ في الدَّارِ**}**.
هذه لغة جديدة!!.....
{لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ في الدَّارِ**}**. صح ولَّا خطأ؟
صحيح.
{لَا رَجُلَ ظَرِيفًا في الدَّارِ**}**؟
فَافْتَحْ، أَوِ انْصِبَنْ، أَوِ ارْفَعْ، تَعْدِلِ!.
إذًا؛ جائز.
{لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيفًا**}**؟
.... فُصِلَ بين اسم **لَا!** وبين.... بفاصِلٍ.....
{لَا رَجُلَ في الدَّارِ ظَرِيفًا**}**.
لأنه إذا فُصِلَ بفاصل يجوز النصب والرفع...
لا تقول يجوز، أنتَ الآن تحكم أنه لا يجوز.....
إذا فُصِلَ بفاصِلٍ بين اسم **لَا!** وبين النعت يَمْتَنِع البناء ويجوز الرفع.
ما دَلِيلُكَ من كلام ابن مالك؟
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ!
لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!
واللهِ أَنا أَحَلْتُكم دائمًا على حفظ الألفية.
لماذا يَمْتَنِع البناءُ: **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيف**}**؟
.....
صحيح.
لكن لماذا إذا اخْتَلَّ هذا الشرط يمتنع البناء؟
لأنه مضاف.
لا، ما هو مضاف **{**لَا رَجُلَ في البَيْتِ ظَرِيف**}**.

س: لماذا يمتنع البناء {لا رجلَ في البيت ظريف}؟
س: صحيح، لكن لماذا إذا اختل هذا الشرط يمتنع البناء؟
ج: يقول: لأن البناء سببه التركيب، ومع الفصل لا تركيب، لأن أصل بناء اسم **لَا!** مثل بناء **(**سَبْعَةَ عَشَرَ**)** ، فإذا فُصِلَ امتنع التركيب.
... كلام ابن مالك واضح جدًّا.

* * *

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى:

وَالْــعَطْفُ إِنْ لَــمْ تَتَكَــرَّرْ «لَا» احْكُمَــا[720]

لَــهُ بِمَــا لِلنَّعْــتِ ذِي الْــفَصْلِ انْتَمَــى[721]

الْعَطْفُ!: مبتدأ.
وقوله **احْكُمَا!:** الجملة من الفعل والفاعل خبر العطف، يعني: والعطف **احْكُمْ** له، وجملة **إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ!** جملة اعتراضية.
وقوله **بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ!.**
الجار والمجرور متعلِّق بقوله **احْكُمَا!**، والألف في قوله **احْكُمَا!** يجوز أن تكون للإطلاق ويجوز أن تكون للتوكيد، وأصلُها: **احْكُمَنْ**، كما قال ابن مالك:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا

وَقْفًا، كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا[722]

وقوله**: بِمَا لِلنَّعْتِ!.**
مَا!: اسم موصول.
و**لِلنَّعْتِ!**: جارٌ ومجرور متعلِّق بمحذوف صلةُ الموصول، ويجوز أن تكون **لِلنَّعْتِ!** متعلِّقة بـ**انْتَمَى!**، أي: **بِمَا انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ**، وهو أَوْلَى أن نقول إنه متعلَّق بمحذوف؛ لأنه إذا دار الأمر بين الحذف وعدمِه فالأَخْذُ بعدمِه أَوْلَى.
يقول مالك : إذا عطفتَ على **لَا!** واسمِها، فإمَّا أنْ تَتَكَرَّر **لَا!**، وإما ألَّا تَتَكَرَّر.
فإن تَكَرَّرَتْ **لَا!** فقد سَبَق الحُكْمُ في قوله: **{**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**}**، وسبق أنها إذا تكررت جاز في الأول وجهانِ وفي الثاني ثلاثة أوجه؛ يجوز في الأول: الرفع والبناء، ويجوز في الثاني: الرفع والنصب والبناء، إلا إذا رفعتَ الأول فلا تنصب الثاني، وهذا قد تم الكلام عليه من قبل. لكنْ إذا حَصَل العَطْفُ ولم تتكرر **لَا!**، مثل أن تقول: **{**لَا كَرِيمَ وَجَبَانَ في البَيْتِ**}**، يجوز يخطئ المؤلف، أي: **احْكُمْ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ بِالْفَصْلِ.**
والذي للنعت بالفصل يجوز فيه أيش؟
النصب والرفع؛ لقوله:
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْـمُفْرَدِ!
لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!
فعلى هذا تقول: **{**لَا كَرِيمَ وجبانًا**}** ولا تقل: **{**لَا كريمَ وجَبانَ**}** بالفتح.
والعلة واضحة: لأنه إذا جاء واو العطف امتنع الترتيب لوجود الفاصل بحرف العطف، والعطف يقتضي المغايرة، فلم يَبْقَ عندنا إلا النصبُ، وأيش بعدُ؟ والرفع، فتقول: **{**لا كريمَ وجبانًا في البيت**}** أو: **{**لَا كريمَ وجبانٌ**}.**

---

[720] «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نف وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط «احكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفًا حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ .
[721] «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و«الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل له من الإعراب صلة الموصول.
وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.
[722] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب (نونا التوكيد) .

أما على النصب فهو معطوف على محل اسم **لَا!**، وأما في الرفع فهو معطوف على محل **لَا!** واسمِها؛ لأنَّ محلهما الرفع على الابتداء.
والخلاصة أن نقول: إذا عُطِف على اسم **لَا!** فلذلك حالانِ:
الحال الأولى: مع التكرار.
والحال الثانية: مع عدم التكرار.
فأما مع التكرار فقد سَبق بيان الأوجه فيه، وأما مع عدم التكرار فيَمْتَنِع منه شيءٌ واحد وهو: البناءُ فقط، ويجوز النصبُ والرفعُ.
لكن اسم **لَا!** ما حُكمه؟
الاسم يُبنى على الفتح؛ لأن الكلام الآن على المعطوف، وأما اسم **لَا!** فهو مفرد، والمفرد معروف أنه يُبنى على الفتح تركيبًا مع **لَا!**، ولا تُهْمَل **لَا!** في هذه الحال، يعني ما نرفع اسمها، لأنها إنما تُهْمَل مع التكرار، وحينئذٍ نقول: **{**لَا كريمَ وجبانًا في البيتِ**}** صح!
{لا كريمًا وجبانٌ في البيت**}**: خطأ!
{لا كريمٌ وجبانٌ في البيت**}**: خطأ!
أين الخطأ؟
{لا كريمٌ وجبانٌ في البيت**}** الأُولى.
{لا كريمَ وجبانٌ في البيت**}**.
ولهذا قال المؤلف:
وَالْـعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا!
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْـفَصْلِ انْتَمَى!
إذا قلتَ: **{**لا رجلَ وصاحبَ عِلْمٍ في البيت**}!!** أَلَسْتُم تقولون: إنْ لَمْ يَمْتنعِ التركيب، الآن فَتْح **{**وصاحبَ علمٍ**}** حُذِفَ التنوين ما هو لأجل التركيب، لكنْ لأجل الإيضاح.

* * *

قال:

وَأَعْـطِ «لِا» مَـعْ هَمْـزَةِ اسْـتِفْهَامِ[723]

مَـا تَسْـتَحِقَّ دُونَ الِاسْـتِفْهَامِ[724]

أَعْطِ!: فعل أمر.
و**لَا!**: مفعول أول؛ لأن **أَعْطِ!** من أخوات (كَسَا).
و**مَعْ!**: ظرف مكان لكنه بُنِيَ على السكون، وهذا قليل، كما قال ابن مالك:
وَمَـعَ مَـعْ فِيهَـا قَلِيـلٌ.....[725]

وقوله **مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَام!** أي: مع الهمزة التي للاستفهام.
مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَام!.
مَا! هذه: مفعول ثانٍ لـ**أَعْطِ!**، وهي اسم موصول مبنية على السكون في محل رفع.
و**تَسْتَحِقُّ!**: صلة الموصول.
و**دُونَ!**: ظرف.
و**الِاسْتِفْهَام!**: مضاف إليه.
يعني يقول : إذا دخلَتْ همزة الاستفهام على **لَا!** النافية للجنس فإن عَمَلَها باقٍ، لا يَبْطُل عَمَلُها.

---

[723] «وأعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و«همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و«استفهام» مضاف إليه .
[724] «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول«دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف و«الاستفهام» مضاف إليه.
[725] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (الإضافة) .

فإذا قلتَ: **{**لا رجلَ في البيت**}**، وأَدْخَلْتَ الهمزة عليها فقلتَ: **{**أَلَا رجلَ في البيت؟**}**، فأنتَ الآن تَسْتَفْهِم، تسأل المخاطَب، كأنكَ تقول له: **{**أتقولُ: لا رجلَ في البيت؟**}**، فالاستفهامُ الآن عائدٌ إلى النفي، يعني: هل تنفي أن يكون في البيت رجل؟ هذا المعنى.
أما إذا كان الاستفهام للتمني فظاهرُ كلام المؤلف أن يُبنى الاسم معها.
وقال بعض النحويين: إذا كان الاستفهام للتمني، فإنها لا تكون كالمجرد من الاستفهام، وضربوا لذلك مثلًا بقول القائل: **{**أَلَا ماءً باردًا؟**}** هنا لا يُنْزِل الاستفهام على النفي، ولكن... التمني، كأنه يقول: أتمنى ماءً باردًا، فيجعلون **{**أَلَا**}** هنا مُرَكَّبة من (الهمزة ولا) ويجعلونها نائبة مناب الفعل، و**{**ماءً**}**: مفعول به.

* * *

ثم قال:

وَشَـاعَ فِـي ذَا الْبَـابِ إِسْـقَاطَ الْخَبَـرْ[726]

إِذَا الْـمُرَادُ مَـعْ سُـقُوطِهِ ظَهَـرْ[727]

شَاعَ!: فعل ماض.
و**فِي ذَا الْبَابِ!**: متعلِّق به.
و**إِسْقَاطُ!**: فاعل.
و**الْخَبَرْ!**: مضاف إليه.
إِذَا الْمُرَادُ!: **إِذَا!** شرطيَّة.
و**الْمُرَادُ!** في إعرابه ثلاثة أقوال:
القول الأول: أنه فاعل مقدَّم، وفعلُه **ظَهَرْ!**.
والقول الثاني: أنه مبتدأ، وخبرُه **ظَهَرْ!**.
والقول الثالث: أنه فاعل لفعل محذوف، يُفسِّر هذا الفعل ما بعده وهو **ظَهَرْ!**.
والأخير قول البصريين، والأول قول الكوفيين وهو حسب القاعدة الراجحة؛ هو الراجح.
فعلى القول بأنَّ **الْمُرَادُ!** مبتدأ: يكون فيه دليل على جواز إضافة (إِذَا) إلى الجمل الاسمية.
وعلى القول بأن **الْمُرَادُ!** فاعلٌ للفعل المذكور بعده: يكون فيه دليل على جواز تقدُّم الفاعل؛ وهذا هو الذي نختار، هو الأيسر، وله أمثلة في القرآن: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[الانشقاق: 1]، كيف تعرب (السَّمَاءُ)؟
أما على رأي البصريين: فاعل لفعل محذوف، التقدير: إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ.
على قول الكوفيين، يقولون: (السَّمَاءُ) مبتدأ، و(انْشَقَّ) فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل مستتر، وجملة (انْشَقَّتْ) خبر المبتدأ.
وعلى الوجه الثاني لهم، يقولون: (السَّمَاءُ) فاعل مقدَّم، و(انْشَقَّ) فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله أيش؟ فاعله: (السَّمَاءُ) مقدَّم.
س: وأين جواب الشرط (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)؟
ج: (وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (2) وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ (3) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ (4) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)[الانشقاق: 2-5].
يعني: فالأمر عظيم.
لو قيل بأن الأصح من هذه الأقوال: أن ما يلي (إذا) مبتدأ وما بعده خبر للمبتدأ، لو قيل بهذا لكان أوجه؛ لأن هذا يستلزم أن تكون الجملة مؤكَّدة، إذ أن المبتدأ صار في جملة الخبر فاعلًا، فكأنه أُسْنِد الفعل إلى فاعله مرتين، فيكون هذا أبلغ، والله أعلم.

---

[726] «وشاع» فعل ماض «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف و«الخبر»مضاف إليه .

[727] «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر»الآتي، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

س: كم وجه... تكررت **لَا!** مع كون اسمها مفردًا؟
ج: في الأول وجهانِ: الرفعُ، والبناءُ، وفي الثاني ثلاثة أوجه.
س: في حالة الرفع كم يجوز الثاني؟
ج: يجوز وجهانِ: البناءُ، والرفعُ.
س: من أين نأخذ هذا؛ البناء والرفع فقط؟
ج: إذا رفعت الأول لا تنصب.
س: إذا بُنِي الأول مع تكرار **لَا!**، فكم يجوز الثاني؟
ج:... والرفع والنصب.
س: وإن نَصَبْنا الأول فكم يجوز الثاني؟
ج: لا يمكن؛ لأنه لا يجوز في الأول إلا وجهانِ، إما البناء وإما الرفع.
س: إذا عَطَفْنا بدون تَكرار **لَا!؟**
ج: يجوز الرفع والنصب.
س: نعت اسم **لَا!** ما الذي يجوز فيه؟
ج: يجوز فيه: الرفعُ والنصبُ والبناءُ إذا كان مفردًا...
س: إذا قلتَ: **{**لَا رجلَ في البيتِ كَرِيم**}** كم يجوز في **{**كَرِيم**}**؟
ج: يجوز فيه الرفع، والنصب.
س: ولا يجوز البناء؟
ج: لا.
س: من أين يؤخذ من كلام ابن مالك؟
ج:
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ الْـمُفْرَدِ!
لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ!
س: رجلٌ قال: **{**لَا حولًا ولا قُوَّةَ إلا باللهِ**}**؟
ج:... خبر، والأول....
س: اقرأ العبارة صوابًا؟
ج:
1- **{**لا حولَ ولا قوةً إلا بالله**}**.
2- **{**لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله**}**.
3- **{**لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله**}**.
س: إذا حصل عطف بدون تكرار **لَا!؟**
ج: يجوز فيه وجهانِ.
س: ما هما؟
ج: النصبُ، والرفعُ.
س: مثاله؟
ج: **{**لا رجلَ وامرأةَ في الدار**}**، **{**لا رجلَ وامرأةً في الدار، أو: لا رجلَ وامرأةٌ في الدار**}**.
س: من أين يؤخذ من كلام ابن مالك؟
ج:
وَالْـعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا!
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْـفَصْلِ انْتَمَى!
يقول المؤلف :
وَشَاعَ فِي ذَا الْـبَابِ إِسْقَاطُ الْـخَبَرْ!
إِذَا الْـمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ!
قوله: **شَاعَ فِي ذَا الْبَابِ!** أي: كَثُر وانتَشَر.

فِي ذَا الْبَابِ! يعني: باب **لَا!** النافية للجنس.
إِسْقَاطُ الْـخَبَرْ!: هذا فاعل **شَاعَ!**.
يعني: أنه كَثُر إسقاط الخبر في باب **لَا!** النافية للجنس، لكنْ بشرط: **إِذَا الْـمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ!**، يعني: إذا ظَهَر المرادُ مع سُقُوطِه.
مثال ذلك أن يقال: **{**هَلْ في البيتِ مِنْ رَجُلٍ؟**}**.
فتقول: **{**لا رَجُلَ**}** يعني: في البيت.
وكما يقول من يعود المريض: **{**لا بَأْسَ**}** أي: لا بأس عليكَ، وكما يقول المفتي لمن سأله: **{**لا حَرَجَ**}** أي: عليكَ.
كقول النبي - عليه الصلاة والسلام - وقد سُئِلَ في التقديم والتأخير في مناسك الحج يوم العيد، قال: $لَا حَرَجَ#[728] يعني: لا حرج عليكَ.
وعُلِم من قوله: **إِذَا الْـمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ!** أنه إذا لم يظهر المعنى فإنه لا يجوز الحذف، مثل أن تقول: **{**لا رجلَ**}** لا رجل أيش؟! يعني: لا رجلَ موجودٌ؟! لا رجلَ في البيتِ؟! لا رجلَ مريضٌ؟! لا رجلَ صحيحٌ؟! ما يُعْلَم، فإذا كنَّا لا نعلم ما هو المحذوف امتنع الحذف.
وهذه المسألة مأخوذة من قاعدة سبقت لنا في باب المبتدأ والخبر، في قول ابن مالك **وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ!**[729]، فتلك قاعدة عامة في كل شيء: كلُّ ما يُعلم فحَذْفُهُ جائزٌ، وكلُّ ما لا يُعلم فحَذْفُهُ ممتنعٌ، لماذا؟
لأنه المراد بالكلام.. المعنى، فإذا لم يُعلم فإنه يَمتنع الحذف.
وبهذا ينتهي الكلام على **لَا!** النافية للجنس، والحمد لله رب العالمين.
س:
ج: الفروق في العمل وفي المعنى؛ أما في العمل: فإن **لَا!** النافية للوَحْدة تعمل عمل (لَيْسَ)، وأما في المعنى: فإن **لَا!** النافية للجنس تنفي الجنس أصلًا وليست تنفي واحدًا من الجنس، وأما (لَا) الأخرى: فإنها تنفي واحدًا من الجنس.
ولهذا تقول: **{**لَا رَجُلٌ في البيت بَلْ رَجُلانِ**}** ويَسْتَقِيم الكلام، وتقول: **{**لَا رَجُلَ في البيتِ ولا امرأة**}** هذه الثانية نافية للجنس؛ لأني قلتُ: **{**لا رجلَ ولا امرأة**}** فنَفِيَتِ الجنس.
س: إذا كَرَّرْنا **لَا!** النافية للجنس ثلاثة مرات، يعني: **{**لا حولَ ولا قوةَ ولا قدرةَ إلا بالله**}**...؟
ج: هذه إذا قلنا إنها معطوفة على الأول، ننظر للأول؛ إذا كان الأول مبنيًّا جاز فيها ثلاثة أوجه، إذا كان مرفوعًا جاز فيها وجهانِ.
س: وإذا عَطَفْتُ على الثاني؟
ج: ما تَعْطِف على الثاني؛ لأن المشهور أن العطف يكون على الأول، إلا إذا أهملتَ الأول وقلتَ: **{**لا رجلٌ**}**، وأعملتَ الثاني، وأردتَ أن تعطفها على الثاني، فتقول: **{**لا حولٌ ولا قوةَ ولا قدرةَ إلا بالله**}** هنا إذًا عرفنا أنك عطفتَ على الثاني؛ لأنك لو عطفتَ على الأول امتنع النصب، هذا حسب ما يريد المتكلِّم.
* * *

[728]
[729]سبق في باب : (الابتداء).

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لَمَّا فرغ المؤلف ابن مالك في ألفيته من ذكر النواسخ المتقابلة - وهي: **كَانَ وَأَخَوَاتُهَا!** و**إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا!**؛ فإنَّ **كَانَ وَأَخَوَاتِهَا!** ترفع المبتدأ وتَنصب الخبر، و**إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا!** تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فالنسخُ فيهما مُتَضادٌّ - أَتَى بالقِسْم الثالث من النواسخ، وهو الذي يَنْسَخ المبتدأ والخبرَ فيَنْصِبهما.

وليس عندنا قِسْمٌ رابعٌ يَرْفَعُ المبتدأ والخبر؛ لأنه إذا بَقِي المبتدأ والخبر على رَفْعِهما لم يكن هناك ناسِخ.

قال المؤلف: **ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا!**.

أَخَوَاتُهَا! يعني: مُشَارِكاتُها في العمل، كما قيل في **كَانَ وَأَخَوَاتِهَا!** وفي **إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا!**.

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا[730]

انْصِبْ!: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.

و**جُزْأَيِ!**: مفعول **انْصِبْ!**.

و**بِفِعْلِ الْقَلْبِ!**: متعلِّق بـ**انْصِبْ!**.

* * *

ثم قال:

أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا[731]

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدْ[732]

أَعْنِي! أي: أقصد وأريد.

رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا، ظَنَّ، حَسِبْتُ،...!: كل هذه معطوفات بإسقاط حرف العطف.

وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدْ!.

نبدأ بالبيت الأول، يقول: **انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ!**.

أفعال القلوب كثيرة، منها: المحبة، والكراهة، والبغض، والعداوة، والخوف، والرجاء، وغير ذلك، كثيرة، فهل المراد بـ**بِفِعْلِ الْقَلْبِ!** هنا جميع أفعال القلوب؟

لا، لأنه قال: **أَعْنِي: رَأَى!**، وهذا هو فائدة قوله **أَعْنِي: رَأَى!**، أنه ليس كل فعل قلبي ينصب المبتدأ والخبر، بل هي أفعال خاصة.

وقوله: **جُزْأَيِ ابْتِدَا!** فيها تَجَوُّز؛ لأن الابتداء أمر معنوي، والمبتدأ والخبر أمر لفظي، والمراد بقوله **جُزْأَيِ ابْتِدَا!** أي: جملة ذات ابتدا، وهي: المبتدأ والخبر.

أَعْنِي: رَأَى! يعني: أعني من أفعال القلوب ما سأذكره: **رَأَى!**.

مثاله قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[733]

ومنه قوله تعالى:(وَنَرَاهُ قَرِيبًا)[المعارج: 7]، (وَنَرَاهُ قَرِيبًا) يعني: نعلمه قريبًا، يعني: يوم القيامة.

وتُطلَق **رَأَى!** على معنى آخر غير فعل القلب، وهي: رأى بالبصر، فتنصب مفعولًا واحدًا.

تقول: **{**رأيتُ زيدًا**}** أي: بِعَيْني؛ هذه تَنصب مفعولًا واحدًا.

وتُطلَق بمعنى **{**رأيتُ زيدًا**}** أي: ضربتُه على رِئَتِه.

والمقصود من **رَأَى!** هنا: القَلْبِيَّة.

خَالَ!: أيضًا من أفعال القلوب، تقول: **{**خِلْتُ الطالبَ فاهِمًا**}**، وهي بمعنى: ظَنَّ.

---

[730](730) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جزأي» مفعول به لانصب، وجزأي مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه.

[731]«أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال، علمت، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

[732]«ظن، حسبت، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف، و«عد» قصد لفظه: مضاف إليه.

[733]

ومضارع **خَالَ!**: يَخَالُ، كـ{خَافُ}: يَخَافُ.
عَلِمْتُ!: أيضًا تَنصب مفعولين، **عَلِمْتُ!** بمعنى: اعتقدتُ هذا الشيء، فهو عِلْم يقين، وليس علم عِرْفَان، كما سيأتي بأن علم العرفان إنما ينصب مفعولًا واحدًا.
مثال ذلك: {عَلِمْتُ زيدًا كريمًا} يعني: اعتَقَدْتُه وعَلِمْتُه عِلْمًا يَقِينيًّا أنه كريم.
وَجَدَ!: أيضًا تَنْصِب مفعولين، كقوله تعالى: (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ)[الزخرف: 22]، ويحتمل أن تكون الآية ليست من الوجدان القلبي، بل من الوجود، من {وَجَدَ الشيءَ، يَجِدُه}.
ومِثْلَ عندي في الشرح[734]: كقوله تعالى: (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا)، أي: إنَّا عَلِمْناه صابرًا. (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)[ص: 44].
ظَنَّ! من أفعال القلوب، كقولك: {ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا}.
ويُطلَق الظَنُّ على الرُّجْحَان؛ وهو الأكثر.
وقد يُطلَق على اليقين كما في قوله تعالى: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)[البقرة: 46].
وتُطلَق بمعنى التُّهْمة، كقولك: {ظَنَنْتُ زيدًا} يعني: اتَّهَمْتُه، ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)[التكوير: 24] أي: بِمُتَّهَم.
حَسِبْتُ!: أيضًا من أفعال القلوب، وهي للرُّجْحان غالبًا، وتُطْلَق بمعنى العِلْم، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودِ خَيْرَ تِجَارَةٍ[735]

أي: عَلِمْتُه خيرَ تجارة.
زَعَمْتُ!.
زَعَمَ يعني: اعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه، وهي من أفعال القلوب الدالة على الظنَّ، ومنه قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا[736]

مَعَ عَدْ! يعني: مَعَ عَدَّ، لكنه خَفَّفَها لِوَزْنِ البيت.
تقول: {عَدَدْتُ محمدًا رَفِيقًا} أي: اعتَقَدْتُه في قلبي رفيقًا.
ومنه قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ[737]

لا تحسب المولى - يعني: الصديق والناصر – مَن يُشارِكُكَ إذا كنتَ غنيًّا، هذا ليس بمولًى؛ لأنه إنما ينفع نفسه.

* * *

ثم قال:

حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[738]

حَجَا! بمعنى: عُلِمَ، كقول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتُ[739]

فإذا هو ليس بأخٍ ثِقَة... أخو ثقة لما أَلَمَّت به الملمات لم يكن أخًا ثقةً.
دَرَى!: تنصب مَفعولين وهي من أفعال القلوب.
تقول: {دَرَيْتُ زيدًا عالمًا} أي: عَلِمتُه عالِمًا، ومنه قول الشاعر:

دُرِيتُ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ[740]

---

[734] أي: شرح ابن عقيل على الألفية.
[735]
[736]
[737]
[738] «حجا، درى، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول- وهو لغة في الذي- صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.
[739]
[740]

وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ!.
اللَّذْ!: هذه لغةٌ في (الَّذِي)، ولكنها تحذف الياء في بعض اللغات.
وقوله **اللَّذْ كَاعْتَقَدْ!:** احترازًا مِن **جَعَلَ!** الَّتِي بمعنى (صَيَّرَ)، والتي بمعنى (خَلَقَ).
فالتي بمعنى (صَيَّرَ) ليست من أفعال القلوب، ولكنها من أفعال التَّصْيير، والتي بمعنى (خَلَقَ) لا تَنْصِب إلا مفعولًا واحدًا.
مثالها قوله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)[الأنعام: من الآية 1]، (جَعَلَها) بمعنى: خَلَقَها وأَوْجَدَها.
ومثال **جَعَلَ!** التَصْيِريَّة قوله: **{جَعَلْتُ القُطْنَ فِراشًا}** أي: صَيَّرتُه، **{جَعَلْتُ العِهْنَ غَزْلًا}** أي: صَيَّرتُه، وما أشبه ذلك.
المهم أن قوله: **جَعَلَ كَاعْتَقَدْ!** احترازًا من أيش؟
مِن **جَعَلَ!** التَصْرِيرِيَّة، و**جَعَلَ!** التي بمعنى (خَلَقَ) و(أَوْجَدَ).
لَمْ يُمَثِّل لـ**جَعَلَ! الَّتِي كَـاعْتَقَدْ!**، مثالُها قوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً)[الزخرف: من الآية 19]، هذه لا توصَف بمعنى الخَلْق ولا توصَف بمعنى التَّصْيِير، وإنما بمعنى الاعتقاد، يعني: اعْتَقَدُوا أَنَّ الملائِكَةَ إناثًا.

* * *

وَهَـــبْ، تَعَلَّـــمْ، وَالَّتِـــي كَصَـــيَّرَا[741]

هَبْ! التي بمعنى: قَدِّرْ، يعني: قُدِّرَ في قلبكَ كذا وكذا.
وأما هَبْ! التي هي فعل أمر مِن (وَهَبَ، يَهَبُ)...، فتقول: {هَبْ زيدًا ثَوْبًا} هذه من أخوات أيش؟....
لكن لو قلتَ: **{هَبْنِي صديقًا}** فهذه المراد بكلام المؤلف، فإنها هنا بمعنى: قَدِّرْنِي في قلبكَ صديقًا لكَ.
وعندي مثالٌ لذلك:

فَقُلْـــتُ: أَجِرْنِـــي أَبَـــا مَالِـــكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِـــي امْـــرَأً هَالِكًـــا[742]

وهي قوله: وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا!.
وتأتي كثيرًا في كلام العلماء موصولة بـ(أَنَّ) كثيرًا: **{هَبْ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا}**.
فقيل: إنَّ هذا من لَحْن العلماء، وممن ذهب إليه الجمري، قال: وهذا لَحْن، فإذا قلتَ: **{هَبْ أَنَّ هذا كائِنٌ}** فقل: **{هَبْ هذا كائِنًا}**، لا تقل: **{هَبْ أَنَّ هذا كذا}**.
ولكنْ أُورِد على هذا القول ما يُذْكَر عن عُمَر س في قصة الحِمارِي أنهم قالوا له: $هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا# ولم يقولوا: هَبْ أَبَانَا حمارًا، قالوا: (هَبْ أَنَّ أَبَانَا).
وعلى كل حال هي شائعة في كلام الفقهاء - رحمهم الله - أن تَقْتَرِن بـ(أَنَّ): **{هَبْ أَنَّ الأمرَ كذا}**، لكنْ لو أردنا أن نأتي بالأفصح لقلنا: **{هَبِ الأمرَ كذا}**، فنكون سَلَكْنا الأصلح واختصرنا الكلام، بماذا اختصرناه؟
بحذف (أَنَّ).
تَعَلَّمْ!.
ليس المراد بذلك طلب العلم، المراد: تَعَلَّمْ! بمعنى اعْلَمْ.
تقول: **{تَعَلَّم اللهَ قادِرًا}** يعني: اعْلِمْ أَنَّ اللهَ قادرٌ.
وعندي مثالٌ لها من الشعر، قوله:

تَعَلَّـمْ شِـفَاءَ الـنَّفْسِ قَهْـرَ عَـدُوِّهَا فَبَـالِغْ بِلُطْـفٍ فِـي التَّحَيُّـلِ وَالْمَكْـرِ[743]

قول الشاعر: تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ! يعني: اعْلَم بأَنَّ شِفاءَ النفس قَهْرُ عدوِّها.
ثم قال: **وَالَّتِي كَصَيَّرَا!.**
فلنرجع الآن إلى هذه الأدوات للعَدِّ: **رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى!.**
كم هذه؟ عشرة.
جَعَلَ، هَبْ، تَعَلَّمْ!: ثلاثة.
ثلاث عشرة كلمة؛ هذه كلها من أفعال القلوب.

---

[741] «وهب، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التي.
[742]
[743]

لكن بالنسبة للعلم والظن: منها ما يفيد العلم، ومنها ما يفيد الظن، والذي يفيد الظن قد يفيد العلم أيضًا، والذي يفيد العلم قد يفيد الظن أيضًا، لكن يكون أرجحَ في الظن أو أرجحَ في العلم، فتكون الأقسام أربعة.

.....

حَسِبَ! الأصل أنها بمعنى الظَنِّ أم بمعنى العِلْم؟

بمعنى الظَنِّ: (وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ)[المجادلة: من الآية 18]، لكنْ تأتي بمعنى العِلْم مثل:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ[744]

هذه عِلميَّة....

س: ما الفائدة من قول ابن مالك **أَعْنِي: رَأَى!؟**

ج:....

س: تقول: **{**رأيتُ الشمسَ**}** يحتاج إلى تكميل ولَّا لا؟

ج: لا.

س: **{**خَاصَمَني زيدٌ فرَأَيْتُه**}؟**

ج:

س: (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ)[العنكبوت: 2].

ج:... يعني بمعنى: أَظَنَّ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا؟

س: **{**عَدَدْتُ الدَّنانِيرَ**}؟**

ج:

س: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا)[الأنعام: من الآية 76]؟

ج:

س: قال الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا[745]

هذه قَلْبِيَّة ولَّا بَصِريَّة؟

ج: هذه قَلْبِيَّة.

س: هل نَصبَتْ مفعولين؟

ج: نعم؛ المفعول الأول: الياء من قوله زَعَمَتْنِي**!**، والمفعول الثاني: شيخًا**!**.

س: **{**هَبْنِي**}** تحتاج إلى تكميل أم لا؟

ج:

ج: تحتاج إلى تكميل.

س: مطلقًا؟

ج: نعم.

س: وأيش تكميلها؟

ج: **{**هَبْنِي صَدِيقًا**}**....، كأن قلتُ: **{**هَبْنِي ثَوْبَكَ**}** يعني: أعطني ثوبكَ، هذه ليست من أخوات **ظَنَّ!**.

س: **تَعَلَّمْ!** تحتاج إلى تكميل؟

ج: نعم؛ لأنها من أخوات **ظَنَّ!**.....، **تَعَلَّمْ!** إذا كانت بمعنى اعْلَمْ **{**تَعَلَّمِ اللهَ قادِرًا**}**....فهنا تحتاج إلى، أما إذا كانت **تَعَلَّمْ!** لطلب العِلْم مثلًا، فهنا تحتاج إلى...، ومنه قول الشاعر:

تَعَلَّمْ فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا وَلَيْسَ أَخُو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ[746]

هذا لتعَلُّم العِلْم.

وعلى كل حال هي لها مفعول محذوف، لكن ليس عُمدة.

744

745

746

أما:

تَعَلَّـــمْ شِـــفَاءَ الـــنَّفْسِ قَهْـــرَ عَـــدُوِّهَا

فهذه من أفعال القلوب وتحتاج إلى تكميل وجوبًا.

* * *

قال المؤلف:

.....وَالَّتِـــــــــــي كَصَـــــــــيَّرَا

أَيْضًـــا بِهَـــا انْصِـــبْ مُبْتَـــدًا وَخَبَـــرَا[747]

الَّتِي!: مبتدأ.
كَصَيَّرَا!: جار ومجرور، لكنْ **صَيَّرَا!**: فعل وقُصِدَ لفظُه، فلهذا دخلت عليه الكاف، أي: والتي كهذا الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.
و**أَيْضًا!**: مصدر حُذف منه العامل وجوبًا، وهو من **{**آضَ**}** إذا رَجَع.
بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا!.
بِهَا!: جار ومجرور متعلق بـ**انْصِبْ!**.
و**انْصِبْ!**: فعل أمر، وفاعلُه مستتر وجوبًا تقديرُه أنتَ.
و**مُبْتَدًا!**: مفعول به.
و**خَبَرَا!**: معطوف عليه.
والجملة خبر **الَّتِي!**؛ **والَّتِي كَصَيَّرَا انْصِبْ بِهَا مُبْتَدًا وَخَبَرَا!**.
يقول المؤلف : **وَالَّتِي!** أي: والأفعال **التي**.
كَصَيَّرَا!، أي: التي بمعنى صَيَّرَ.
انْصِبْ بِهَا مُبْتَدًا وَخَبَرًا!: فتَنْصِب مفعولينِ عُمْدَتينِ؛ أصلُهما المبتدأ والخبر.
مثال ذلك: **{**صَيَّرْتُ الحديدَ بَابًا**}** أي: حَوَّلْتُ وجعلتُ.
تقول: **{**اتَّخَذْتُ فلانًا صديقًا**}** أي: صَيَّرتُ.
وتقول أيضًا: **{...}** أي: صيرتُ.
ومنه عندي:

فَـــرَدَّ شُـــعُورَهُنَّ السُّـــودَ بِيضًـــا وَرَدَّ وُجُـــوهَهُنَّ الْبِـــيضَ سُـــودًا[748]

الشاهد قولُه: شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا**!**.
س: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)**[**النساء: من الآية 125**]** مثلها؟
ج: نعم، نَصَبت مبتدأ وخبرًا.
إذاً؛ كل فعل بمعنى صَيَّرَ دخل على مبتدأ وخبر، فإنه ينصبه كـ**ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!**، بل هو من أخوات **ظَنَّ!**.

* * *

ثم قال :

وَخُـــصَّ بِـــالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَـــاءِ مَـــا[749]

مِـنْ قَبْـلِ هَـبْ، وَالْأَمْـرَ هَـبْ قَـدْ أَلْزِمَـا[750]

---

[747] «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبرًا» معطوف على مبتدأ، وجملة نصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

[748]

[749] «وخص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول: مفعول به لخص، مبني على السكون في محل نصب، ويجوز أن يكون خص فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، وعليه يكون «ما» اسمًا موصولًا مبنيًّا على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص، ولعل هذا أولى؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية.

خُصَّ!.
يجوز أن تكون فعل أمر، ويجوز أن تكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا لِمَا لم يُسَم فاعلُه؛ لأن **خُصَّ!** صالحة للصيغتين، كما تقول **{**رُدَّ**}**: صالحة لفعل أمر، وصالحة للماضي الذي لم يُسَم فاعلُه.
خُصَّ! أي: أنتَ؛ هذا إذا جعلنا **خُصَّ!** فعل أمر.
أما إذا جعلنا **خُصَّ!** فعلًا ماضيًا مبنيًّا لِمَا لم يُسَم فاعلُه، فنائب الفاعل قوله: **مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ!**، وعلى التقدير الأول تكون **مَا!** مفعولًا به.
خُصَّ بالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ!.
الفرق بين **التَّعْلِيق والإِلْغَاء**:
أما التَّعْلِيق: هو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا.
وأما الإِلْغَاء: فهو على اسمه؛ يُلْغى العملُ بهذه الأدوات لفظًا ومحلًّا.
ولهذا إذا جاء التَّعْلِيق تقول: الجملة من كذا وكذا في محل نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعول ال...؛ هذا التعليق، فهي عَلَّقَتْ الأداة عن عملها بأيش؟ باللفظ،... عَمَلت محلًّا، أما الإلغاء: فتُلْغِيها بالكلية، فإذا قلتَ: **{**ظَنَنْتُ أَنَّ النجمَ طالِعٌ**}** فهذا تعليق، وإذا قلتَ: **{**ظَنَنْتُ النجمُ طالِعٌ**}** فهذا إلغاء.
فالفرق بين **التَّعْلِيق والإِلْغَاء**:
أن التعليق: إبطال عملها لفظًا، والإلغاء: إبطال عملها لفظًا ومحلًّا.
مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ!.
ننظر إلى ما الذي قبل **هَبْ!؟**
رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ!؛ كم هذا؟
إحدى عشرة أداة؛ هذه يجوز فيها التعليق والإلغاء، وأما الذي بعد **هَبْ!** فلا يجوز فيه تعليق ولا إلغاء.
إذًا؛ جميع أفعال التَّصْيِير لا يدخلها الإلغاء ولا التعليق؛ لأنها هي داخلة في مفهوم قوله: **مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ!**.
هذه من خصائص الصيغ الأولى الإحدى عشرة؛ أنه يجوز فيها التعليق والإلغاء.
ثم ذكر المؤلف خصائص أُخَر، فقال:

..... وَالأَمْـــرَ هَـــبْ قَـــدْ أَلْزِمَـــا

كَـــــــذَا تَعَلَّـــــــمْ.....

وَالْأَمْرَ هَبْ!.
هَبْ!: من أفعال القلوب، لكنها ملازمةٌ للأمر، أي: لا تَرِد إلا بصيغة الأمر، فلا تَرِد بصيغة المضارع ولا بصيغة الماضي، بل هي دائمًا بصيغة الأمر.
وقوله **وَالْأَمْرَ!**: مفعول مقدَّم لـ**أُلْزِمَ!**.
و**هَبْ!**: مبتدأ.
و**قَدْ!**: حرف تحقيق.
و**أُلْزِمَ!**: فعل ماض، والجملة: خبر **هَبْ!**.
ونائب الفاعل هو محل المفعول الأول.
وتقديرُ الكلام على ترتيبه الطبيعي: وَهَبْ قَدْ أُلْزِمَ الْأَمْرَ!، يعني: أن **هَبْ!** لازم للأمر؛ فلا يأتي مضارعًا، ولا يأتي ماضيًا، ولا يأتي اسمَ فاعل، ولا اسمَ مفعول، ولا جميع المشتقات.
كَذَا تَعَلَّمْ! يعني: قد أُلْزِم الأمر؛ فلا يأتي مضارعًا، ولا يأتي ماضيًا، ولا يأتي اسمَ فاعل، ولا اسمَ مفعول، ولا مصدرًا.
فصار عندنا أداتان لازمتان للأمر، هما: **هَبْ!** و**تَعَلَّمْ!**.

* * *

---

[750] «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وقبل مضاف و«هب» قصد لفظه: مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف، الأمر- بالنصب- مفعول ثان مقدم على عامله. وهو «ألزم» الآتي «هب» قصد لفظه: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم: فعل ماض مبني للمجهول. والألف للإطلاق، ونائب الفاعل- وهو مفعوله الأول- ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على هب، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

كَـــذَا تَعَلَّـــمْ وَلِغَيْـــرِ الْـــمَاضِ مِـــنْ[751]

سِـــوَاهُمَا اجْعَـــلْ كُـــلَّ مَـــا لَـــهُ زُكِـــنْ[752]

لِغَيْرِ الْـمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا!.
سوى أيش؟
سوى **هَبْ!** و**تَعَلَّمْ!**.
وقوله: **وَلِغَيْرِ الْـمَاضِ!** متعلِّق بـ**اجْعَلْ!.**
وكُلَّ!: مفعولَ **اجْعَلْ!.**
و**اجْعَلْ!** التي معنا من أي الأفعال؛ القلوب ولَّا التَّصْيير؟
التصيير، يعني: صَيِّرْ ما لسِوَاهُمَا لِغَيْرِ الْمَاضِي كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ.
وكُلَّ!: مفعول أول، و**لِغَيْرِ الْـمَاضِ!:** مفعول ثانٍ.
و**مَا!**: موصولة، و**زُكِنَ!**: فعل ماض مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، و**لَـهُ!**: متعلِّق بـه، والجملة صلة الموصول، و**زُكِنَ!** بمعنى: عُلِمَ.
يعني: المؤلف أفادنا بهذا؛ أن جميع أفعال القلوب وأفعال التصيير كلها تَتَصَرَّف إلى: المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك، إلا صِيغَتَيْنِ وهما: **هَبْ!** و**تَعَلَّمْ!**.
فتقول: **{**ظَنَنْتُ زيدًا فاهمًا**}**. هذه أيش؟ ماض.
{أَظُنُّ زيدًا فاهمًا**}**: مضارع.
{ظُنَّ زيدًا فاهمًا**}**: أمر.
{ظُنَّ زيدٌ فاهمًا**}**: ماض مبني للمجهول مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.
{أَنا ظَانٌّ زيدًا فاهمًا**}**: اسم فاعل.
{زيدٌ مَظْنُونٌ فاهمًا**}**: اسم مفعول.
فصار الآن جميع الأفعال القلبية والتصيرية تتصرف، إلا: **هَبْ!** و**تَعَلَّمْ!**، وما تَصَرَّف... فله حُكْم الماضي، والله أعلم.
* * *
س: ائْتِ بـ**لَا!** النافية مقرونة بهمزة الاستفهام؟
ج: **{**أَلَا رجلَ في الدار؟**}**.
س: وأيش معنى **{**أَلَا رجلَ في الدار؟**}**؟
ج: يعني كأنه يقول: هَلْ تَنْفِي أَنَّ رَجُلًا فِي الدَّارِ.
س: إذا قلتَ **{**لا رجلَ**}**، ما تقول في هذه الصيغة؟
ج:
س: لماذا لا يصح أن نحذف الخبر هنا؟
ج: لا دليل على هذا،... أن تقول: **{**لا رجلَ قائم**}**، **{**لا رجلَ فاهم**}**، **{**لا رجلَ موجود**}**....
س: إذا قيل لك: **{**هل في البيتِ رجلٌ**}**، فقلتَ: **{**لا رجلَ**}**، يجوز ولَّا لا؟
ج:
س: ما فائدة قول ابن مالك **أَعْنِي: رَأَى، خَالَ!؟**
ج: يعني معناها: التي ذُكِرتْ أفعالُ قلوبٍ مخصوصة.
س: **رَأَى!** تُستعمل...؟
ج: تُستعمل: قلبية، وبصرية،...
{رَأَى في المنامِ**}**: حِلْمِيَّة.

---

[751] «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفة، لغير: جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتي، وغير مضاف، و«الماض»: مضاف إليه.

[752] «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل، وكل مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من زكن ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

ما ذكرناها.
عجيب!! على كل حال هي...، لكن هي القسم الرابع، يمكن ما ذكرناها....
س: نريد مثالًا لـ**خَالَ!** مضارعًا؟
ج: يَخَالُ.
س: هاتِ مثالًا؟
ج: **{**رأيتُ المغرورَ يَخالُ نفسَه قَوِيًّا**}**.
س: **{**وَجَدْتُ لُقَطَةً**}**؟
ج:
أي: **{**وَجَدَ الشيءَ وُجْدَانًا**}**.
س: **{**وجدتُ على زيدٍ**}**؟
ج:... وجدتُ عليه؛ إما من الحزن، أو من الغلط.
س: ما هي التي لا تتصرف من هذه الأفعال؟
ج: **هَبْ!، تَعَلَّمْ!**، فلا تأتي إلا أمرًا.
س: هات مثالًا لـ**هَبْ!**؟
ج: **{**هَبِ الأمرَ حقيقةً**}** يعني: اعتَقِدْهُ حقيقةً.
س: **تَعَلَّمْ!**؟ **تَعَلَّمْ!** هنا بمعنى: اعْلَمْ.
ج: **{**تَعَلَّمِ اللهَ ناصرًا**}**، يعني: اعْلَمِ اللهَ نَاصِرًا.
س: قال المؤلف: **وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ!، اللَّذْ!** أيش هذه اللغة الجديدة؟ أيش معنى **اللَّذْ!**؟
ج: الَّذِي....
س: لماذا احتَرَز بهذا القيد؟
ج: لأن **جَعَلَ!** بمعنى: صَيَّرَ.
س: هاتِ مثالًا لـ**جَعَلَ!** بمعنى: اعتَقَد؟
ج: **{**جعلتُ الطالبَ فاهمًا**}**.
يمكن تعني أَنِّي صَيَّرْتُهُ فاهمًا...
س: قال المؤلف: **وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا!**، هل **صَيَّرَ!** نفسها تنصب مبتدأً وخبرًا؟
ج: صحيح، يعني: إذا كان الذي بمعناها ينصب مفعولين فهي من باب أولى.
س: هات مثالًا؟
ج:.... أي: صَيَّرَ.
س: ما هي التي يجوز فيها التعليق والإلغاء من هذه الأدوات؟ كم عددُها؟
ج: إحدى عشرة فعلًا.
س: ما الفرق بين التعليق والإلغاء؟
ج: التعليق: إبطال عملها لفظًا، والإلغاء: إبطال عملها لفظًا ومحلًّا.
وعلى هذا فلا يكون لِمَا بعدها مَحَلٌّ للإعراب.
س: ما الذي يلزم طريقة واحدة؟
ج: **هَبْ!، تَعَلَّمْ!**.
س: اسم الفاعل من **رَدَّ!** هل ينصب مفعولين؟
ج: لا ينصب مفعولين...
المفعول الأول يصبح مضافًا إلى اسم الفاعل.
لا،.... تقول: **{**أنا ضاربٌ زيدًا**}**، وتقول: **{**أنا ضاربُ زيدٍ**}**؛ لأن...
وإن كان بمعنى رددتُ الشيءَ **{**رَدَدْتُ الضالَّةَ**}** مثلًا، ما تنصب مفعولين.
إذًا؛ **{**رَادٌّ**}**: اسم فاعل، إن كانت من **{**رَدَّ**}** التي من أفعال التصيير فإنها تنصب مفعولين، وإلا فالمفعول...
س: أْتِ باسم مفعول من **ظَنَّ!**؟
ج: **{**مَظْنُون**}**.

س: هات مثالًا؟
ج: **{**مَظْنُونٌ قراءَتُه قراءةَ نافع**}**، كما تقول: **{**ظَنَنْتُ قراءَتَهُ نافع**}**، الذي يُسَهِّل عليك الأمر: هات الفعل... للفاعل يسهل عليك، **{**...مَظْنُونٌ قراءَتُه نافعةً**}**، بدلها تقول: **{**...ظُنَّتْ قراءَتُه نافعة**}**، **{**ظَنَنْتُ قراءَتَهُ نافعة**}**.
س:...المفعول الثاني؟
ج: نائب الفاعل الذي هو المفعول الأول، إذا بُنِي للمجهول أو لِمَا لم يسمَّ فاعله صار نائبُ الفاعل هو المفعول الأول.
* * *
ثم قال المؤلف :

وَجَــوِّزِ الإِلْغَــاءَ، لَا فِـــي الابْتِـــدَا[753]

وَانْــوِ ضَــمِيرَ الشّــانِ أوْ لَامَ ابْتِــدا[754]

فِـــي مُـــوهِمٍ إِلْغَــاءَ مَـــا تَقَـــدَّمَا[755]

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ...وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ!.
لَمَّا ذَكَر الأدوات التي يجوز فيها الإلغاء والتعليق، بَيَّنَ حكم الإلغاء وحكم التعليق، وما موضع الإلغاء وما موضع التعليق.
وَجَوِّزْ!: فعل أمر.
و**الإِلْغَاءَ!**: مفعول به.
لَا فِي الابْتِدَا!.
لَا!: نافية.
فِي الابْتِدَا!: جار ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: لا تُجَوِّزْهُ في الابتداء، ويجوز أن يكون متعلقًا بـ**جَوِّزْ!**.
وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ....! إلخ.
جَوِّزِ الإِلْغَاءَ! وهو: إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، لكنِ استثنى الابتداء؛ إلا فِي الابْتِدَاء فلا تُجَوِّز الإلغاء.
فإذا قال قائل: وهل هناك شيء غير **الابْتِدَا!؟**
قلنا: نعم، الأداة إما أن تكون: في أول الجملة، أو في وسطها، أو في آخرها.
فإذا قلتَ: **{**زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ**}** الآن الأداة: في الآخر، والمفعول: في الابتداء.
المؤلف يقول: لا تجوز الإلغاء في الابتداء، أي: فيما إذا كانا المعمولانِ سابِقَيْنِ على الأداة، فإذا كانا المعمولانِ سابِقَيْنِ على الأداة فالإلغاء لا يَجُوز.
فإذا قلتَ: **{**زيدٌ قائمٌ ظننتُ**}** فهذا ممنوع.
ليش؟
لِسَبْقِ المعمولينِ على العامل.
غير صحيح.
يعني: جَوِّزِ الإلغاءَ لا إذا وقعت الأداة في الابتداء.
يعني يقول: إذا وقعت الأداة في الابتداء فلا تُجَوِّز الإلغاء، وإن وقعت في غير الابتداء فإنه يَجُوز.
س: أين تقع الأداة؟
ج: أحيانًا تقع في الابتداء، أحيانًا في الوسط، أحيانًا في الأخير.
إن وقَعَت في الابتداء فالإلغاء ممنوع، مثل أن تقول: **{**ظننتُ زيدٌ قائمٌ**}** هذا ممنوع؛ لأن الأداة وقَعَت في الابتداء.

---

[753] «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتدا» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء.
[754] «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير، ولام مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه، وقد قصره للضرورة.
[755] «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل موهم ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم، وإلغاء مضاف، وما: اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة.

إن وقَعَت في الوسط جاز الوجهان: الإلغاء، والإعمال، فتقول: **{**زيدًا ظننتُ قائمًا**}**، وتقول: **{**زيدٌ ظننتُ قائمٌ**}**؛ يَجُوز ولَّا ما يَجُوز؟
إن وقَعَت الأداة في الأخير، فكذلك يَجُوز الإلغاء، فتقول: **{**زيدٌ قائمٌ ظننتُ**}**.
فصار الأحوال ثلاثة:
الحالة الأولى: أن تتقدم الأداة، فيمتنع الإلغاء.
الحالة الثانية: أن تتوسط الأداة، فيجوز الوجهان على السواء.
الحالة الثالثة: أن تتأخر الأداة، فيجوز الوجهان، والإلغاء أرجح لضعفها بالتأَخُّر.
وقال الكوفيون: يجوز الإلغاء وإن كانت الأداة سابقة.
فإذا قلتَ: **{**ظننتُ زيدٌ قائم**}** فهو جائز عند الكوفيين، فيقول: لا مانع، وقد ورد هذا في كلام العرب.
س: أيهما أرجح؟
ج: التسهيل؛ على القاعدة: ما دام أسهل فهو أرجح.
وعلى هذا فإذا قرأ أحد منكم الآن عليَّ كتابًا: **{**وإنْ ظَنَّ المطرَ غَزِيرًا فلْيَحْمَدِ اللهَ**}** فقال: **{**وإنْ ظَنَّ المطرُ غَزِيرٌ فلْيَحْمَدِ اللهَ**}**، أيش نقول؟
نقول: إذًا أنتَ كوفيٌّ.
أما البَصْري ما يُجَوِّز هذا، يقول: إذا كانت الأداة هي الأولى ما يمكن تُلْغِيها **جَوِّزِ الإِلْغَاءَ لَا فِي الابْتِدَا!**.
إن ورد من كلام العرب ما يدل على الإلغاء مع تقدُّم الأداة، فالبصريون قالوا: نُؤَوِّل، ولا بأس بالتحرير في هذا الموضع من أجل أن نصحح القاعدة.
قالوا:
وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا!
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا!
انْوِ! بمعنَى: قدِّر.
إذا وُجِد من كلام العرب ما يقتضي إلغائها مع التقدم فانْوِ ضمير الشأن.
مثاله:

كَـذَاكَ أَدَّبْـتُ حَتَّـى صَـارَ مِـنْ خُلُقِـي أَنِّـي وَجَـدْتُ مِـلَاكُ الشِّـيمَةِ الْأَدَبُ[756]

هذا كلام عربي، لو غير عربي قلنا خطأ، يجب أن تقول: أني وجدت ملاكَ الشيمة الأدبَ**!**، لكن عربي يقول: أني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ**!!!**
قالوا: إذًا ما نقدِر نقول العربي أخطأ؛ لأن كلام العرب في النحو بمنزلة الدليل في الأحكام الشرعية، فإذا جاء الدليل مخالفًا لعقولنا وَجَبَ تحريفُه.
إذا جاء الكلام من العرب مخالفًا لعقولنا وما أصَلَّنَاهُ وجب أن نُحَرِّف ونُؤَوِّل، فنقول: أني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ**!**، قَدِّر: إما ضمير الشأن أو لام الابتداء.

* * *

تقدَّم أن هذه الأفعال من حيث التصرُّف وعدمه تنقسم إلى: ما يتصرف وما لا يتصرف.
س: ما الذي يختص بالأمر فقط؟
ج: **هَبْ!** و**تَعَلَّمْ!**.
س: وما الذي يتصرف؟
ج: سائر الأفعال.
س: من أين يؤخذ هذا من كلام ابن مالك؟
ج: يؤخذ من قوله:
.....وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا!
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ!
سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ!

---

[756]

س: **{ظُنَّ زيدًا قائمًا}** أو **{ظُنَّ زيدٌ قائمًا}**؟
ج:
ولهذا لو خاطبكَ إنسان فقال: **{ظُنَّ زيدٌ قائمًا}** ما....
س: إذا قلتَ: قل **{ظُنَّ زيدًا قائمًا}**، ماذا يقول لكَ؟
ج: يقول: لا، أنا ما أردتُ أنْ آمُرَ أنْ يَظُنَّ، أردتُ أنْ أُخْبِر بأنْ زيدًا قد ظُنَّ أنه قائمٌ.
س: ما الفرق بين الإلغاء والتعليق؟
ج: التعليق: إبطال عملها لفظًا، والإلغاء: إبطال عملها لفظًا ومحلًّا.
س: ما هي الأفعال التي يجوز فيها الإلغاء والتعليق، أو التي تختص بالإلغاء والتعليق؟ كم فعل يختص بالإلغاء والتعليق؟
ج: أحد عشر فعلًا.
س: ممكن تذكرها؟
ج: **رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ!**.
س: متى يَمتنع الإلغاء؟
ج: إذا تقدَّم الفعل على المفعولين امتنع الإلغاء.
س: مثاله؟
ج: **{**حَسِبْتُ زيدٌ قائمٌ**}** هذا ممتنع.
س: ما تقول في قول الشاعر؟

كَـذَاكَ أَدَّبْـتُ حَتَّـى صَـارَ مِـنْ خُلُقِـي أنِّـي وَجَـدْتُ مِـلَاكُ الشِّـيمَةِ الْأَدَبُ[757]

ج:.....نقدِّر أحدهما إما ضمير الشان، وإما لام الابتداء.
س: إذا قَدَّرْنا ضمير الشان، فهل الفعل معلَّق أو عامل؟
ج: عامل.
س: أَعْرِب؟
ج: فعل وفاعل، ومفعولها الأول ضمير الشأن محذوف...وجدتُ! ملاك!.
إذا؛ إذا نوينا ضمير الشان صارت الأداة عاملة.
س: وإذا نوينا لام الابتداء؟
ج:
إذا الأداة عاملة في المحل دون اللفظ.
س: أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ!؟
ج: إذا وَجَدْتُ!: فعل وفاعل تنصب مفعولين، واللام لام الابتداء.
ومِلَاكُ!: مبتدأ.
والْأَدَبُ!: خبره.
واللام عَلَّقَتْ عمل وَجَدْتُ!، والجملة في محل نصب سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي وَجَدَ!.
لكنْ أصحابُنا ذوو اليسر والسهولة قالوا: لا بأس أن تُلغى ولا تَقدَّم، وهم الكوفيون، قالوا: يجوز أن تقول: **{**ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ**}**، والمقصود من ذلك أن نُثْبِت الظَنِّ إلى مدلول الخبر فقط، ولا حاجة أن.... على الجملة.
ونقول:
{ظَنَنْتُ**}**: فعل وفاعل. و**{**زيدٌ**}**: مبتدأ. و**{**قائمٌ**}**: خبر المبتدأ.
ولا حاجة لإضمار لام الابتداء ولا إضمار ضمير الشان، وهذا أسهل وأيسر وليس ببعيد، كما لو سألك سائلٌ فقال: **{**أَظَنَنْتَ زيدًا قائمًا؟**}**، فقلتَ: **{**ظَنَنْتُ**}**، المقصود: نسبة الظنِّ إلى مدلول الخبر فقط.
وقولهم هو الراجح عندنا، والقاعدة عندنا أن كل قول أسهل فهو أرجح، أما عن كونه هو الصواب أم غير صواب؛ هذا شيء ثانٍ، لكن هو أرجح لأنه لا يحتاج إلى...ولا إلى عمل.
س: يقول :
وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدا!

757

فِي مُوهِمِ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا!
انْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ!، فيكون المفعول الأول محذوفًا، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ.
أَوْ لَامَ ابْتِدَا!: فتكون الجملة كلها في محل نصب سدت مسد مفعولي الفعل.
س: الآن سنورد صورًا:
س: **{**زيدًا قائمًا ظَنَنْتُ**}** صحيح ولَّا غير صحيح؟
ج: صحيح.
س: **{**زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ**}**؟
ج:...جائزة.
س: **{**زيدًا ظَنَنْتُ قائمًا**}**؟
ج:
س: **{**زيدٌ ظَنَنْتُ قائمًا**}**؟
ج: غير صحيح، إذا جعلنا المفعول الأول محذوفًا، أي: **{**زيدٌ ظَنَنْتُهُ**}**، وسيأتي أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما مع الدليل، فيكون هذا صحيحًا، والمفعول الأول محذوف تقديره: أنتَ.
س: **{**ظَنَنْتُ زيدٌ قائمًا**}**؟
ج: غير صحيح، إلا على رأي الكوفيين ذوي التسهيل والتيسير.

* * *

وَالْـــتُزِمَ التَّعْلِيــقُ قَبْــلَ نَفِــي «مَــا»[758]

قال: **وَالْـتُزِمَ التَّعْلِيقُ!**.
وقد قلنا: إن التعليق هو: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا.
وقوله **وَالْـتُزِمَ!**: فعل أمر[759].
وفي الإلغاء قال: **جَوِّزِ الإِلْغَاءَ!**، وهذا هو الفرق الثاني بين التعليق والإلغاء، فبينهما فرق في حدِّ ذاتهما، وبينهما فرق في عملهما؛ التعليق واجب، والإلغاء جائز.
قوله **الْـتَزِمِ!**: فعل أمر.
و**التَّعْلِيقَ!**: مفعول به.
و**قَبْلَ نَفْيِ!**: ظرف ومضاف إليه، وهو متعلق بـ**الْـتَزِمِ!**.
و**نَفْيِ!**: مضاف.
و**مَا!**: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

* * *

وَ«إِنْ» وَ«لَا»، لَامُ ابْتِـــدَاءٍ أَوْ قَسَـــمْ[760]

وَإِنْ!: الواو حرف عطف، **إِنْ!** معطوفة على **مَا!**، يعني: وقبل نفي **إِنْ!**.
وَلَا! يعني: وقبل نفي **لَا!**.
فعلى هذا تكون **إِنْ!** معطوفة على **مَا!**، و**لَا!** معطوفة على **مَا!**.
لَامُ ابْتِدَاءٍ!.
لَامُ!: مبتدأ.
و**ابْتِدَاءٍ!**: مضاف إليه.
أَوْ قَسَمْ!: معطوفة على **ابْتِدَاءٍ!**، يعني: أو لام قَسَم.

* * *

---

[758] «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم، وقبل مضاف و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه.

[759]

[760] «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف و«ابتداء» مضاف إليه «أو»عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء.

كَـــذَا، وَالاسْـــتِفْهَامُ ذَا لَـــهُ انْحَـــتَمْ[761]

كَذَا! أي: **كـمَا! وإنْ!، ولَا!**، أي إنَّ لام الابتداء ولام القَسَم يجب فيها التعليق.
وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ!.
الاسْتِفْهَامُ!: مبتدأ أول.
و**ذَا!**: مبتدأ ثانٍ.
و**لَهُ!**: جار ومجرور متعلق بـ**انْحَتَمْ!**.
و**انْحَتَمْ!**: جملة؛ هي خبر المبتدأ الثاني.
والجملة من المبتدأ والخبر: خبر المبتدأ الأول.
نرجع إلى المعنى:
يقول: **الْتَزِم التَّعْلِيقَ!** وهو: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا قبل هذه الأمور: نفي **مَا!**، ونفي **إنْ!**، ونفي **لَا!**، و**لَام ابْتِدَا!**، و**لَام القَسَم!**، و**الاسْتِفْهَام!**؛ ستة مواضع، التعليق لازم في ستة مواضع.
الموضع الأول: قبل نفي **مَا!**.
يعني: إذا اتصلت **ما!** النافية بجُزْئَيِ المبتدأ والخبر وجب التعليق، مثاله: +لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ_[الأنبياء: من الآية65].
{عَلِمَ}: فعل ماض تنصب مفعولين؛ المفعول الأول هو المبتدأ، والمفعول الثاني هو الخبر، و**{التاء}**: فاعل.
{مَا}: نافية.
و**{هَؤُلَاءِ}**: اسم **{مَا}** لأنها حجازية.
و**{يَنْطِقُونَ}**: الجملة خبر **{مَا}**.
ومعلوم أن جملة **{مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ}** جملة خبرية، لكنِ العاملُ تَسَلَّط عليها محلًّا لا لفظًا، فنقول: جملة **{مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ}** في محل نصب سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي **{عَلِمَ}**. هذه واحدة.
وتقول: **{ظَنَنْتُ مَا زيدٌ قائمٌ}** أي**:** ظننتُ انتفاء قيام زيد؛ هذا هو المعنى.
فنقول في **{ظَنَنْتُ مَا}: ف**عل وفاعل، و**{مَا}** نافية، و**{زيدٌ}: ** مبتدأ، و**{قائمٌ}: ** خبره**.**
إلا على لغة الحجازيين، فنقول**: {عَلِمتُ مَا زيدٌ قائمًا}.**
الموضع الثاني: قبل نفي **إنْ!**.
كقوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)[الإسراء: من الآية 52]، أي: تظنون ما لبثتم إلا قليلًا، ومعلوم أنَّ **{يظنون}** متصرِّف من (ظَنَّ)، فهو ينصب مفعولين، ولكن هذا الفعل معلَّق بدخول **(إنْ)** على جُزَئْيِ الجملة الخبرية.
الموضع الثالث: قبل نفي **لَا!.**
تقول**: {عَلِمْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو}**، أو**: {لا زيدٌ قائمٌ ولا قاعد}.**
ف**{عَلِمتُ}:** فعل وفاعل، و**{لا}:** نافية، و**{زيدٌ}:** مبتدأ، و**{قائمٌ}:** خبر المبتدأ**.**
{ولا عمرٌو**}:** الواو حرف عطف، و**{لا}:** نافية، و**{عمرٌو}:** مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير**:** ولا عمرٌو قائمٌ، وإن شئتَ فقُلْ إنه معطوف على **{لا زيدٌ}.**
الموضع الرابع: **لَام ابْتِدَاء!.**
يعني: إذا اقترنَتِ الجملة الخبرية الواقعة في سياق هذه الأفعال بلام الابتداء، فإنَّ لام الابتداء تُوجِب تعليق الفعل.
تقول: **{عَلِمتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ}**، ولا يصح أن أقول**: {عَلِمتُ لَزيدًا مُنْطَلِقًا}**، بل نقول: **{عَلِمتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ}.**
ف**{عَلِمتُ}:** فعل وفاعل، واللام: لام الابتداء، و**{زيدٌ}:** مبتدأ، و**{مُنْطَلِقٌ}:** خبره، والجملة في محل نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي **{عَلِمَ}.**
الموضع الخامس: أَوْ قَسَمْ!.
يعني: لام القَسَم، كقول الشاعر:

---

[761] «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وَلَقَـــدْ عَلِمْـــتُ لَتَـــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـــي إِنَّ الْمَنَايَـــا لَا تَطِـــيشُ سِـــهَامُهَا[762]

الشاهد قوله: لَتَأْتِيَنَّ!، ولهذا لا يمكن أن نقول: إن جملة تَأْتِيَنَّ! في محل نصب، يعني: على أنها مفعول، وأنَّ الفعل سُلِّطَ عليها، بل نقول: الجملة من الفعل والفاعل سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولي **ظَنَّ!**؛ لأنك لو قلتَ: إن الجملة في محل نصب، احْتَجْتَ إلى المفعول الثاني، ولكنه لا نحتاج إليه لأن العامل الآن عُلِّقَ.
الموضع السادس، **قال**: وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ!.
يعني أيضًا إذا وقعت الجملة - التي بعد هذه الأفعال - استفهامًا فإنها تُعَلَّق، تقول: {عَلِمتُ أَيْنَ زيدٌ}.
فـ{عَلِمتُ}: فعل وفاعل، و{أَيْنَ}: اسم استفهام وهي خبر المبتدأ المقدَّم، و{زيدٌ}: مبتدأ مؤخَّر، والجملة في محل نَصْبٍ سَدَّت مَسَدَّ مفعولي {عَلِمتُ}.
وكذلك لو قلتَ: {عَلِمت أَزَيدٌ عندكَ أَمْ عمرٌو}.
فنقول: الهمزة للاستفهام، و{زيدٌ}: مبتدأ، و{عندكَ}: ظرف؛ خبر، و{أَمْ}: حرف عطف، و{عمرٌو}: معطوفة على {زيدٌ}، والجملة في محل نَصْبٍ سَدَّت مَسَدَّ مفعولي {عَلِمتُ}.
الجملة ما هي المفعول، الجملة التي دخل عليها همزة الاستفهام في محل نَصْبٍ سَدَّت مَسَدَّ مفعولي {عَلِمتُ}، يعني: عَلِمْتُ أيَّ الرَّجُلَيْنِ عِنْدَكَ؛ هذا المعنى.
(وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ)[الإسراء: من الآية 52]،... ما يستقيم، حتى الجملة الفعلية يمكن أن تكون خبرًا للمبتدأ وهي في محل نصب، مثل: {ظَنَنْتُ زيدًا يَلْعَبُ}، فتقول: جملة خبرية وهي في محل نصب،...تَظُنُّونَ ما لَبِثْتُم إلا قليلًا، أما: تَظُنُّونَ لَبِثْتُم قليلًا، فالمعنى ما يستقيم،....كان يقتضي أن نقول: يصح أن نَعْطِفه بالنصب على المحل، ولا....، اللام هذه...، لكنها فُصِلَتْ عن اسم الإشارة اتِّباعًا للرسم العثماني، لكن الذي ينظر إلى... المصحف يَظن أن اللام تابعة لـ(مَا)، وليس كذلك، لكنها كُتِبَت هكذا اتِّباعًا للرسم العثماني،...تقول: {علمتُ} باللغة العامية، يعني: علمتُ نسبة مكانه؛ هذا المعنى، وإلا صحيح قد يتبادر للإنسان أين...، المعنى: علمتُ نسبة مكانه، ولهذا أنتَ لو قلتَ: {عَلِمتُ أَيْنَ زيدٌ} بدون استفهام، معناها: عَلِمتُ مكانَه،...إذا كان الذي بعدها معرفة، مثل الخبر المقدَّم، وكذا...؛ لأن المعرفة أَحَقُّ بالضمير.....

* * *

قال المؤلف :

لِعِلْـــمِ عِرْفَـــانٍ وَظَـــنِّ تُهَمَـــهْ[763]

تَعْدِيَـــــةٌ لِوَاحِـــــدٍ مُلْتَزَمَـــــهْ[764]

أولًا الإعراب:
تَعْدِيَةٌ!: مبتدأ، وهو نكرة، وسَوَّغَ الابتداءَ به وهو نكرة تأخيرُهُ.
وقوله **لِعِلْمِ عِرْفَانٍ!**: هذا هو الخبر مُقَدَّمًا.
وقوله **لواحد مُلْتَزَمَهْ!** يعني: أنه يُلْتَزَم أن يَتعدى لواحدٍ لا لِاثْنَيْنِ، بخلاف العِلْمِ الذي بمعنى الظَنِّ، كما سبق.
يقول : **لِعِلْمِ عِرْفَانٍ!**، يعني: العِلْم الذي بمعنى المعرفة ينصب مفعولًا واحدًا.
مثال ذلك، تقول: **{**عَلِمْتُ زيدًا**}**، بمعنى: عَرَفْتُه.
ومنه قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)[النحل: من الآية 78]، أي: لا تعرفون، ولهذا لم تَنْصِب إلا مفعولًا واحدًا.
وبكلام ابن مالك عَرَفْنا أن العلم يأتي بمعنى المعرفة؛ وهو كذلك، لكن المعرفة تَختص بالمحسوسات، وتكون بعد التباس، وتصلح للظن واليقين، ولهذا قال العلماء في العقيدة: ((لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِأَنَّهُ عَارِفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ))؛ وذلك للفروق الثلاثة التي ذكرناها.

762

763 «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلم مضاف و«عرفان» مضاف إليه «وظن»معطوف على علم، وظن مضاف و«تهمة» مضاف إليه.
764 «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

فإن قال قائل: كيف تقول أنه لا يجوز أن يوصف الله بأنه عارف مع أنه قال في الحديث الصحيح: $تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ#[765]؟
فالجواب: أن المعرفة هنا بمعنى العناية، يعني: يعتني به، وذلك لأنها لو كانت المعرفة التي بمعنى العلم، لكان الله يعلمه سواء تَعَرَّف إليه أو لم يتَعَرَّف.
وكذلك: **ظَنَّ تُهَمَهْ!**.
ظَنُّ التُّهَمة يعني: الظن الذي بمعنى اتَّهَمَ، تقول: **{**ظَنَنْتُ زيدًا**}** أي: اتَّهَمْتُه.
ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)[التكوير: 24]، أي: بِمُتَّهَم.
وبهذا نَعْرِف الآن: أنَّ **عَلِمَ!** تأتي بمعنى **{**عَرَفَ**}** فلا تنصب إلا مفعولًا واحدًا، وأن **ظَنَّ!** تأتي بمعنى **{**اتَّهَمَ**}** فلا تنصب إلا مفعولًا واحدًا.

* * *

قال:

وَلِـــرَأى الرُّوْيَـــا انْـــمِ مَـــا لِعَلِمَـــا[766]

طَالِـــبَ مَفْعُـــولَيْنِ مِـــنْ قَبْـــلُ انْتَمَـــى[767]

قولُه: **لِرَأَى الرُّوْيَا!** متعلِّق بقولِه: **انْمِ!**، أي: انْصِب.
وَمَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ!.
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ! هذه: حال من **عَلِمَ!**.
مِنْ قَبْلُ انْتَمَى! أي: انْتَسَب، أي: من قبل؛ لأنه ذكر علم العِرْفان، فاحتاج أن يقيدها بقوله: **مِنْ قَبْلُ!**، أي: العلم الذي بمعنى الظن أو بمعنى اليقين هذه تنصب مفعولين.
كذلك **رَأَى الرُّوْيَا!: رَأَى!** التي من **الرُّوْيَا!** التي في المنام تنصب مفعولين.
قال الله تعالى سورة يوسف: (قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)[يوسف: من الآية 4]، (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ)[يوسف: من الآية 43].
فرَأَى الرُّوْيَا! تَنْصِب مفعولين.
وتقول: **{**رَأَيْتُ في المنام رَجُلًا يأكلُ تَمْرًا**}** هذا أيضًا حِلْمِيَّة.
إِذَنْ: تَنْصِب مفعولين، أحدهما المبتدأ والخبر؛ لأنه أَحَالَنا على المفعولينِ الَّذَيْنِ تَنْصِبْهُما **عَلِمَ!** اليَقِينيَّة والظَّنيَّة.

* * *

ثم قال:

وَلَا تُجِـــزْ هُنَـــا بِـــلَا دَلِيـــلِ[768]

سُـــقُوطَ مَفْعُـــولَيْنِ أَوْ مَفْعُـــولِ[769]

لَا تُجِزْ هُنَا! يعني: في باب **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!**.
الإعراب:
لَا!: ناهية؛ ولهذا جُزم الفعل بعدها.

765

[766] «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف و«الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى.

[767] «طالب» حال من علم، وطالب مضاف و«مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول: أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

[768] «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «هنا»ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده، بطريق العارية، وهو مجرور محلًّا بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف و«دليل» مضاف إليه.

[769] «سقوط» مفعول به لتجز، وسقوط مضاف و«مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

س: لكنْ جُزم بماذا؟
ج: السكون.
س: أين ذهبَتِ الياء؛ لأن أصل **تُجِزْ!**: تُجِيز؟
ج: حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، والقاعدةُ فيما إذا الْتَقَى ساكنانِ ما أشار إليه في الكافية؛ حيث قال:

إِنْ سَـاكِنَانِ الْتَقَيَـا اكْسِـرْ مَـا سَـبَقْ وَإِنْ يَكُـنْ لَيْنًـا فَحَذْفُـهُ اسْـتَحَقْ[770]

هنا لَيْن ولَّا لا؟ الزاي ساكنة والياء ساكنة، احْذِف الياء.
وقوله **سُقُوطَ!** هذه: مفعول **تُجِزْ!**.
وقوله **مَفْعُولَيْنِ!**: مضاف إليه أو مفعول معطوف.
يقول : لا تُجِزْ حَذْفَ المفعول الواحد في باب **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!** إلا بدليل.
وهذا الحُكم – في الحقيقة – فرد من أفراد القاعدة العامة، وهي: ((حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ))، فإذا دَلَّ الدليلُ على الحذف جاز.
فإذا قال لكَ قائل: **{**مَنْ ظَنَنْتَ قائمًا؟**}**، فقلتَ: **{**ظَنَنْتُ زيدًا**}**.
س: أيش الذي حُذف؟
{قائمًا**}**: المفعول الثاني.
وإذا قال لكَ: **{**ماذا تَظُنُّ زيدًا؟**}**، فقلتَ: **{**أَظُنُّ قائمًا**}**، يعني: أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا.
المفعولانِ جميعًا:
لو قال لكَ قائل: **{**مَاذا تَعْلَمُ عَنْ زيدٍ؛ أقائِمًا هُوَ أَمْ قاعِدًا**}**، فماذا تقول؟
{أَظُنُّ قائِمًا**}**؛ هذا مفعول واحد.
المفعولانِ كيف؟
لو قال: **{**أَتَظُنُّ زيدًا قائِمًا**}**، قال: **{**أَظُنُّ**}**، يعني: أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا.
والخلاصة:
أنه يجوز حَذْفُ أحد المفعولينِ، وحَذْفُ جميع المفعولينِ؛ كلُّ ذلك بعد وجود دليل، فإن لم يوجد دليل فإنه لا يجوز الحذف؛ لأنه إذا حُذف بدون دليل حَصَلَ في الكلام التِباسٌ، ولم يُفِدِ الفائدةَ المطلوبة.

* * *

ثم قال:

وَكَـتَظُنُّ اجْعَـلْ «تَقُـولُ» إِنْ وَلِـي[771]

مُسْـتَفْهَمًا بِـهِ، وَلَـمْ يَنْفَصِـلِ[772]

بِغَيْـرِ ظَـرْفٍ، أَوْ كَظَـرْفٍ، أَوْ عَمَـلْ،[773]

وَإِنْ بِـبَعْضِ ذِي فَصَـلْتَ يُحْتَمَـلْ[774]

770

[771] «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «تقول» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «إن» شرطية «ولي» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تقول.

[772] «مستفهمًا» مفعول به لولي «به» جار ومجرور، في موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

[773] «بغير» جار ومجرور متعلق بينفصل في البيت السابق، وغير مضاف و«ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير والكاف مضاف، وظرف: مضاف إليه «أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير.

[774] «وإن» شرطية «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي: وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «فصلت»فصل: فعل ماض، فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون؛ لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

يقول : **كَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ!**.
أصل هذه المادة **تَقُولُ!** أنها لا تنصب، وإنما يأتي مَقُولُها جملةً؛ هذا الأصل، ولهذا تُكْسَر **{**إنَّ**}** بعدها.
كما قال تعالى: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ)[مريم: 30]؛ هذا الأصل.
وتقول: **{**قلتُ: زيدٌ قائمٌ**}**، ولا تقول: **{**قلتُ: زيدًا قائمًا**}**.
فما دام المرادُ بها القولَ، فإنها لا تَنْصب مفعولين، بل تَنْصب الجملةَ على أنها مَقُولُ القَوْلِ.
لكنْ قد تأتي بمعنى الظَنِّ؛ فإذا جاءت بمعنى الظَنِّ، عَمِلت عملَ ظَنِّ، كما يقول المؤلف: **وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ!**، إعراب هذه الجملة:
كَتَظُنُّ!: المفعول الثاني لـ**اجْعَلْ!** مقدَّمًا.
و**تَقُولُ!**: المفعول الأول.
وتقدير الكلام: **اجْعَلْ تَقُولُ! كـتَظُنُّ!**.
إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ!: هذا الشرط؛ الجملة الشرطية.
فـ**وَلِيَ!**: فعل الشرط.
س: وأين جواب الشرط؟
ج: قيل: إنه لا حاجةَ للجواب في مِثْل هذا التركيب، وقيل: إنَّ الجواب محذوف دلَّ عليه ما قَبْله، يعني: **إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ** فَاجْعَلْهُ كـ**تَقُولُ!**.
قال: **وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ!**.
لَمْ يَنْفَصِلْ!: الضمير في **يَنْفَصِلْ!** يعود على أيش؟
يعني: **لَمْ يَنْفَصِلْ!** تقول: عما بعده.
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ!.
فإنِ انْفَصل بظرفٍ أو ما يشبه الظرفَ وهو الجار والمجرور فإنَّ ذلك لا يؤثِّر؛ لأنهم يَتوسَّعُون في الظرف والجار والمجرور ما لا يَتوسَّعون في غيرهما.
أَوْ عَمَلْ!.
يعني: **عَمَلْ!** للمفعول الثاني، فإنه لا يَضُرُّ.
قال: **وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ!**، فيبقى على عَمَلِه.
وقوله: **وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ!**، الجملة هذه شرطية، وفعل الشرط: **فَصَلْتَ!**، و**يُحْتَمَلْ!**: جواب الشرط.
يقول : **وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ!**.
أولًا: ننظر إلى **تَقُولُ!**، هل هي ماض أو أمر أو مضارع؟
مضارع.
ثانيًا: هل هو للمخاطب أو للغائِب أو للمتكلِّم؟
للمخاطب.
خذوا هذا الشرط: يشترط أن يكون مضارعًا للمخاطب.
الشرط الثالث: **إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ!** يعني: أن يقع بعد استفهام، فإنْ لم يَقَع بعد الاستفهام فإنه لا يعمل عَمَل **تَظُنُّ!**.
الشرط الرابع: أن يكون مُتَّصلًا، أي أن يكون المَقول متصلًا بـ**تَقُولُ!**، فإن كان منفصلًا؟
....
فإن كان بـ: **عَمَلْ!** أو **ظَرْفْ!** أو جَار ومَجْرُور لم يَبْطل العَمَل، وإن كان بغيرهما فإنه يَبْطل العَمَل.
مثال ذلك: **{**أَتَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا؟**}** بمعنى: أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟
ولو أردتَ القولَ لكان صواب العبارة: **{**أَتَقُولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ؟**}**، لكنكَ أنتَ الآن تريد أن تسألَه هَلْ يظنُّ هذا أو لا، فتقول: **{**أَتَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا؟**}** يعني: أَتَظُنُّهُ مُنْطَلِقًا؟؛ هذا تَمَّتْ به الشروط.
ولو قلتَ: **{**أَتَقُولُ طَعامَكَ زيدًا آكِلًا؟**}**، يَسْتقيم أو لا يَسْتقيم؟
لا يَسْتقيم.
أو يَستقيم؟
نسأل: هل **{**آكِلًا**}** عَمَل أو غير عمل؟
عمل للمفعول الثاني، والمؤلف يقول: **أَوْ عَمَلْ!** فإنه يُحْتَمل ولا يَبْطل العمل.

وعلى هذا فتقول: **{**أَتَقولُ طعامَكَ زيدًا آكِلًا؟**}** يعني: أَتَظُنُّ زَيْدًا آكِلًا طَعَامَكَ؟
فالعبارة هنا سليمة أو غير سليمة؟
سليمة؛ لأنه فَصَلْنا بأيش؟ بالعمل، والعمل ليس أجنبيًّا من العامل، فلهذا ساغ....
ولو قلتَ: **{**أَتَقولُ في المسجدِ زَيْدًا نائِمًا؟**}**، صحيح، ولا يَبْطل العمل؛ لأن الفاصل جار ومجرور.
ولو قلتَ: **{**أَتَقولُ عندكَ عَمْرًا جالِسًا؟**}** صحيح؛ لأن الفاصل ظرف.
ولو قلتَ: **{**أَتَقولُ قَدِمَ زيدٌ عَمْرًا قائِمًا؟**}** لا؛ لماذا؟
لأن الفاصل أجنبي وليس بظرف ولا جار ومجرور.
نعود لشرح البيت الذي قبله، يقول: **إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ!.**
نحن قُلْنا لم يَنْفصل عن العامل، وكذلك لم يَنْفصل عن الاستفهام الذي سَبَق الفعلَ، فلو قلتَ: **{**أَطَعامَكَ تَقولُ زَيْدًا آكِلًا؟**}.**
..... {أَعِنْدكَ تَقُولُ زيدًا جالِسًا؟} صحيح؛ لأنه في ظرف.
{أَفِي البيتِ تَقُولُ زيدًا جالِسًا؟} صحيح؛ لأنه جار ومجرور.

* * *

قال:

وَأَجْــرِيَ الْــقَوْلُ كَظَــنٍّ مُطْلَقَــا[775]

عِنْــدَ سُــلَيْمٍ نَحْــوُ: «قَــلْ ذَا مُشْــفِقَا»[776]

أُجْرِيَ الْـقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا! يعني: بدون شرط، لا يشترط أن يتقدمه استفهام، ولا أن يكون بلفظ المضارع للمخاطَب، ولا بأي لفظ كان.
فتقول: {قلتُ زيدًا منطلقًا} أي: ظَنَنْتُ.
وتقول: **قُلْ ذَا مُشْفِقًا!** أي: ظُنَّ زَيْدًا مُشْفِقًا.
هل نقول هنا إننا نختار الأيسر الذي هو لغة **سُلَيْم!**، كما لو اختلف النحويون في مسألة، فالقاعدة عندنا في النحو أن نختار الأسهل، هل هذه مثلها؟
لا، ليست مثلها؛ لأن هذا لغة ولغة، فلغة **سُلَيْم!** مُسْتقِلَّة، ولغة البَقِيَّة مستقلة، فلا يجوز أن نختار هذا على هذا، إلا إذا أردنا أن نختار لغة **سُلَيْم!**؛ فهذا لا بأس، لكن من حيث النظر سنختار لغة الأكثر ونقول: إنَّ القولَ لا يُجْرَى...إلا بالشروط التي ذكرها المؤلف.

* * *

س: ما هو عمل **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!؟**
ج:
س: ائْتِ بجملة خبرية لم يَدْخل عليها الظَنُّ؟ هات جملة مكونة من مبتدأ وخبر ثم أدخل عليها الظَّنَّ لكي تُبَيِّن النَّصْب؟
ج:
س: ما الفرق بين الإلغاء والتعليق؟
ج: الإلغاء: هو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، والتعليق: هو إبطاء العمل لفظًا دون محلًّا.
س: مثال الإلغاء مطلقًا؟
ج: {ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ} صحيح؛ هذا إلغاء.
س: التعليق؟
ج: {ظَنَنْتُ لَزيدٌ قائمٌ}.
س: قال الشاعر:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْبَــرَ كُــلِّ شَــيْءٍ مُحَاوَلَــةً، وَأَكْثَــرَهُمْ جُنُــودَا[777]

---

[775] «أجري» فعل ماض مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقًا» حال ثان من القول.
[776] «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف و«سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقًا» مفعول ثان.
[777]

أَعْرِب هذا البيت؟
ج: رَأَيْتُ!: فعل وفاعل؛ رَأَى!: فعل ماض مبني على السكون، والتاء تاء الفاعل.
اللهَ!: مفعول أول لـرَأَى! منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
أَكْبَرَ!: مفعول ثانٍ لـرَأَى! منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف.
كُلِّ!: مضاف إليه مجرور وعلامة جرة الكسرة، وهو مضاف.
شَيْءٍ!: مضاف إليه مجرور وعلامة جرة الكسرة.
مُحَاوَلَةً!: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
س: هل لهذا ضابط؟
ج: نعم، إذا جاء بعد اسم التفضيل منصوبًا فإنه تمييز.
وَأَكْثَرَهُمْ!: الواو حرف عطف، وأَكْثَرَ!: معطوف على أَكْبَرَ! منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه،...
جُنُودًا!: تمييز؛ لأنه جاء بعد اسم تفضيل.
س: إذا ورد في كلام العرب ما يُوهِم إلغاء العامل المتَقَدِّم، فماذا نعمل؟
س: قال رجلٌ: {قل زيدًا قائمًا}، أيش تقول؟
ج: صحيح.
س: أين دَلِيلُكَ على الصحة من كلام ابن مالك؟
ج:
وَأَجْرِيَ الْـقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا!
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا»
س: في الحديث: $قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ مُرًّا#[778]، ماذا نجيب عن هذا الحديث؟
ج: (قُلْ) هنا ليس بمعنى **ظَنَّ!**؛....، وغير لغة بني سُلَيْم يُشترط فيها شروط فتكون بمعنى **ظَنَّ!**.
س: وهذه؟
ج: هذه ليس فيها الشروط، بل هي في المضارع....
س:... $قُلِ الْحَقَّ#؟
ج: $قُلِ الْحَقَّ# ليس بمعنى **ظَنَّ!**،...فلا تَنْصب مفعولين.
س: إذًا لماذا نَصَبت (الحَقَّ)؟
س: أليسوا يقولون: إنَّ مفعول القول لا بُدَّ أن يكون جملة؟
ج: بلى يقولون.
س: كيف المعنى؟
ج: على تقدير.
س: تقدير أيش؟
س: يعني إذًا نائب مناب الجملة؟
ج: نعم، هو لا يقول $قُلِ الْحَقَّ#، يعني: بس (الحق)، حتى يقع عليه الفعل، أو يقال: إنها صفة...محذوف، أي: (قُلْ)، أو: (قول الحق). والله أعلم.

|||
أَعْلَمَ وَأَرَى

قال المؤلف – ابن مالك – في ألفيته: **أَعْلَمَ وَأَرَى!**.
هذا عنوان باب، وهو في الحقيقة كالفصل لِمَا سبق؛ لأنه متعلِّق به تعلُّقًا مباشرًا.
وأَعْلَمَ!: أصلُها {عَلِمَ}، دَخَلَتْ عليها همزة التَّعْدِيَة فصارت: **أَعْلَمَ!**.
تقول: {عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا قائمًا} يعني: أَنَّ زَيْدًا عَلِمَ أَنَّ عَمْرًا قَائِمًا، فتُدْخِل عليه الهمزة فتقول: {أَعَلَمَ الرَّجُلُ زيدًا عَمْرًا قائمًا}، فـ{زيدًا} الذي كان في الأول مرفوعًا صار الآن منصوبًا، لماذا؟
لدخول همزة التعدية.

778

ولهذا قال:

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا[779]

عَـــدَّوْا، إِذَا صَـــارَا أَرَى وَأَعْلَمَـــا[780]

نُعْرِب قولَه: **إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا!**.
إِلَى ثَلَاثَةٍ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**عَدَّوْا!**.
ورَأَى وَعَلِمَا!: مفعول **عَدَّوْا!**.
فإذا قال إنسان: كيف تكون مفعولًا وهي فعل؟
قلنا: المقصود اللفظ.
إِذَا صَارَا – أي: **رَأَى وَعَلِمَا – أَرَى وَأَعْلَمَا!**.
فإذا صارَا **أَرَى وَأَعْلَمَا!** تَعَدَّتْ إلى ثلاثة.
وقوله: **عَدَّوْا!** يَحتمل أن يكون المرادُ النحويينَ، ويَحتمل أن يكون المرادُ العربَ.
وأيهما الأَوْلى؟
الأَوْلى هنا: العرب؛ لأن الحديث عن لسانهم.
المثال كما قلتُ: {عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا قائمًا}.
فهنا نقول في الإعراب:
{عَلِمَ}: فعل ماض. و{زيدٌ}: فاعل. و{عَمْرًا}: مفعول أول. و{قائمًا}: مفعول ثانٍ.
{أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا}: الآن تَعَدَّدَ إلى ثلاثة مفاعيل، فصار الفاعل أولًا مفعولًا من أجل التَّعْدِية.
أَرَى! كذلك.
تقول: {رَأَى زيدٌ عَمْرًا قائمًا}، رَآهُ يعني: عَلِمَهُ، ما هو أَبْصَرَه بعَيْنِه، كقوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (6) وَنَرَاهُ قَرِيبًا)[المعارج: 6، 7].
تقول: {رَأَى زيدٌ عَمْرًا قائمًا}، إذا أَرَدْتُ أن أُعَدِّيَهُ إلى ثلاثة أقول: {أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا} يعني: وَرَّيْتُهُ إِيَّاهُ قَائِمًا؛ هذا معناه في اللغة العامية، فتجدون الآن أنها تَعَدَّتْ إلى ثلاثة مفاعيل.

* * *

حُكْمُ هذه المفاعيل الثلاثة بَيَّنَهُ في قوله:

وَمَـــا لِمَفْعُـــولَيْ عَلْمِـــتُ مُطْلَقَـــا[781]

لِلثَّـــانِ وَالثَّالِـــثِ أَيْضًـــا حُقِّقَـــا[782]

مَا!: مبتدأ؛ لأنها اسم موصول، والتقدير: والذي **لِمَفْعُولَيْ عَلْمِتُ! مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا**.
جملة **حُقِّقَا!**: خبر موصول **مَا!**، يعني أنَّ ما ثَبَت **لِمَفْعُولَيْ عَلْمِتُ!** في جميع الأحوال يَثْبُت للثاني والثالث.
وقد سبق أنَّ لها أحكام، منها: (الإلغاء، والتعليق) فيَثْبُت هنا للثاني والثالث كما ثَبَت لمفعولي (عَلِمَ).
س: الأول هل يَثْبُت له أحكام مفعولي **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!؟**
ج: لا؛ وذلك لأن الأول ليس عمدة، بخلاف الثاني والثالث فإنَّ أصلهما المبتدأ والخبر.

* * *

قال:

---

[779] «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بعدوا «رأى» مفعول به مقدم لعدوا «وعلما» معطوف على رأى.
[780] «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار: فعل ماض ناقص، وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلما» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافته إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.
[781] «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي»جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقًا» حال من الضمير المستتر في الصلة.
[782] «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أيضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

وَإِنْ تَعَـــــدَّيَا لِوَاحِـــــدٍ بِـــــلَا[783]

هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلَا[784]

إِنْ تَعَدَّيَا!.
الفاعل: **عَلِمَا!**، ورَأَى!.
لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ!.
وذلك كَعِلْمِ العِرْفَانِ، **عَلِمَا!** بمعنى: عَرَفَ، تقول: {عَلِمْتُ زيدًا} أي: عَرَفْتُهُ، تعدى لأيش؟
لِوَاحِدٍ.
إذا تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ فدَخَلت عليهما الهمزة تَعَدَّيَا لِاثْنَيْنِ؛ لأن الهمزة هذه تسمى همزةَ التَّعْدِيَة، حيث إنها تُعَدِّي الفعلَ إلى ما لم يَتَعَدَّ إليه من قبلُ.
تقول: {رَأَى زيدٌ عَمْرًا} هذه رُؤية لأي شيء؟
بَصَرِيَّة؛ تَنْصِب مفعولًا واحدًا.
تقول: {أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا} يعني: جعلتُه ينظر إليه.
كم نَصَبت؟
نَصَبت مفعولين؛ لأنها كانت قبل الهمزة تَنْصِب مفعولًا واحدًا، فإذا دخلتْ عليها الهمزة نَصَبت مفعولين.

* * *

يقول :

وَالثَّـــانِ مِنْهُمَـــا كَثَـــانِي اثْنَـــيْ كَسَـــا[785]

وَالثَّانِ مِنْهُمَا! أي: الثاني من المفعولين فيما إذا تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ وتَعَدَّيَا بالهَمْزِ لِاثْنَيْنِ، **الثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا!**.
وثَانِي اثْنَيْ كَسَا! ليس عُمدة، ويجوز حَذْفُه بكثرة، ولهذا قال:

فَهْـوَ بِـهِ فِـي كُـلِّ حُكْـمٍ ذَو انْتِسَـا[786]

كلمة **كَسَا!** تَنْصِب مفعولين، لكنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ولهذا لا يَصِح أنْ...بالثاني عن الأول، فهي تَنْصِب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
مثاله: {كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً} هذه تَنْصِب كم؟
مفعولين، لكنَّ هذينَ المفعولينِ لَيْسَا بعُمْدة.
ولهذا لو حذفتَهما فقلتَ: {كَسَوْتُ زيدًا} صَحَّ؛ حذفنا الثاني منه.
لو حذفتَ الأولَ فقلتَ: {كَسَوْتُ جُبَّةً} صَحَّ.
لو حذفتَهما جميعًا فقلتَ: {اليَوْمَ كَسَوْتُ }صَحَّ أيضًا؛ لأنهما لَيْسَا بعُمْدة.
علامة أنهما عمدة: أنْ يَصِحَّ الخَبَرُ بالثاني عن الأول، ومن المعلوم أنه لا يصح أنْ تُخْبِر عن {زيد} بـ{الجُبَّة}، لا تقول: {زيدٌ جُبَّة}.

* * *

قال: **الثَّانِ مِنْهُمَا!**...

---

[783] و«إن» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل، «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله تعديا «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضًا، ولا مضاف.

[784] و«همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضًا «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

[785] «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف و«اثني» مضاف إليه، واثني مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه.

[786] سيأتي.

فَهْـوَ بِــهِ فِــي كُــلِّ حُكْــمٍ ذُو انْتِسَــا[787]

هذا الشطر تكميلٌ لمضمون الشطر الأول؛ إذ أنَّ الأول يُغني عنه، لو قال: وَ**الثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا!** لكان العموم يقتضي أنْ يكون مُساويًا له في كل حُكمٍ، لكنه أَكَّدَ ذلك في قوله: **فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَا!**.

* * *

وَكَــــأَرَى السَّـــــابِقِ نَبَّـــا، أَخْبَـــرَا[788]

حَـــــدَّثَ، أَنْبـــــأَ، كَـــــذَاكَ خَبَّـــــرَا[789]

نَبَّا، أَخْبَرَا، حَدَّثَ، أَنْبأَ، خَبَّرَا!: خمسة أفعال **كـأَرَى!**.
وقوله: **كَأَرَى السَّابِقِ!** أيهما؟
الذي يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل.
1- **أَخْبَرَا!** فتقول: {أَخْبَرْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا}، كم نَصَبَ؟
ثلاثة؛ الأول فَضْلَة، والثاني والثالث عُمْدة.
2- **حَدَّثَ!**: {حَدَّثْتُ زيدًا عَمْرًا قائمًا}.
الثاني والثالث عُمْدة، والأول فَضْلَة.
3- **أَنْبأَ!**: {أَنْبَأْتُ زيدًا عَمْرًا مُجْتَهِدًا}.
4- **خَبَّرَ!** كـ**أَخْبَرَ!**: {خَبَّرْتُ زيدًا عَمْرًا فاهمًا}.
5- **نَبَّأَ!** أيضًا مثلها.
فصارَتْ هذه الأفعال الخمسة **كـأَرَى السَّابِقِ!**، هذه الأفعال الخمسة تَنْصِب ثلاثة مفاعيل؛ الأول منها فَضْلَة، والثاني والثالث عُمْدة.
لو قلتَ: {أَخْبَرْتُ زيدًا} دون أنْ تُرِيد أَخْبَرْتَه بشيء، {أَخْبَرْتُ زيدًا} فقط، فهل تنصب ثلاثة مفاعيل؟
لا.
وكذلك: {رَأَيْتُ زيدًا} لا تَنْصِب ثلاثة مفاعيل، فهي كما سبق في **رَأَى!**، والله أعلم.
يقول عندي في شرحٍ مختصَر[790]: ((وهذه الخمسة لا تَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل مُصَرَّح بها إلا وهي مَبْنِية للمفعول، كقوله:

نُبِّئْــتُ زُرْعَــةَ وَالسَّــفَاهَةُ كَاسْــمِهَا يُهْــدِي إِلَــيَّ غَرَائِــبَ الْأَشْــعَارِ[791]

يُهْدِي إِلَيَّ! أو **تُهْدِي إِلَيَّ!**.
وذَكَر....)).
الإعراب:
قوله: **وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ!** هذه جملة شرطية؛ فعل الشرط: **تَعَدَّيَا!**.
وجواب الشرط: **فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا!**.
لكنْ؛ هل الجواب كلمة **تَوَصَّلَا!** أو **فَلِاثْنَيْنِ!**؟
الجواب: **تَوَصَّلَا!**؛ لأن قوله: **لِاثْنَيْنِ!** متعلِّق بـ**تَوَصَّلَا!**.
وقوله: **بِلَا هَمْزٍ!**، كيف نُعرب **بِلَا هَمْزٍ!**؟
ووجه السؤال: أنَّ الباء حرف جر، وأنَّ **لَا!**: حرف، وحرف الجر لا يدخل إلا على اسم.

---

[787] «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بانتسا الآتي «في كل» جار ومجرور متعلق بانتسا أيضًا وكل مضاف و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«انتسا» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والانتساء: أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

[788] «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبأ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

[789] «أخبرا، حدث، أنبأ» هذه الثلاثة معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

[790]

[791]

فقال بعضهم: ((إنَّ **لَا!** هنا بمعنى: غَيْر، أي: بِغَيْرِ هَمْزٍ، ونُقِلَتْ حركةُ إعرابها إلى ما بعدها لِتَعَذُّر ظهور الحركة عليها)).
وعليه فنقول:
الباء: حرف جر. و**لَا!**: اسم بمعنى (غَيْر) مجرور بالباء، ونُقِلَتْ حركةُ إعرابِه إلى ما بعده لِتَعَذُّر ظهور الحركة عليه.
وقوله: **وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا!**.
وَالثَّانِ!: مبتدأ، والخبر! ما هو الخبر؟ **كَثَانِي!**.
وقوله: **اثْنَيْ كَسَا!**.
اثْنَيْ!: مضاف. و**كَسَا!**: مضاف إليه.
وكيف يَصِحُّ أنْ يضاف إليه وهو فعل؟!
لأنَّ المقصود لفظه، فكأنه قال: كَسَا اثْنَيْ هَذَا اللَّفْظ.
وقوله: **فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَا!**.
نقول: الجملة خبرية؛ فالضمير **هُوَ!**: مبتدأ، و**ذُو انْتِسَا!**: خبر المبتدأ.
وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا، أَخْبَرَا!.
كَأَرَى!: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم، و**السَّابِقُ!**: صفة له.
و**نَبَّا!**: مبتدأ، وأعربناه بأنه مبتدأ مع أنه فعل؛ لأنَّ المقصودَ لفظُه.
وقوله **أَخْبَرَا!**: معطوفة على **نَبَّا!**، بحَذْف حَرْفِ العطف من أجل النَّظْم.
حَدَّثَ، أَنْبأَ!: مثلها؛ معطوفة لكنْ بحَذْف حَرْف العطف لأَجْل النَّظْم.
كَذَاكَ خَبَّرَا!.
كَذَاكَ!: خبر مقدَّم.
و**خَبَّرَا!**: مبتدأ مؤخَّر، والمقصودُ لفظُه كما عرفتم.
س:
ج: هذا – بارك الله فيكَ – {أَنَّ} وما دخلَتْ عليه في تأويل مصدر، والتقدير: {عَجِبْتُ مِن أَنَّكَ سافَرْتَ} أي: مِنْ سَفَرِكَ.
لكنْ يقول العرب لَمَّا بُشِّر بالأُنْثى، قال: {مَا هي بِنِعْمَ الوَلَد}، فأَدْخَلَ الباء على {نِعْمَ}،..: هذا دليل على أنَّ {نِعْمَ} اسم، ولكنَّ الصحيح أنها فعل، لكنَّ الباء دخلَتْ على شيء محذوف، أي: ما هي بالولد الذي يقال فيه: نِعْمَ الْوَلَد، أو يقال: {مَا هي بِنِعْمَ الوَلَد} أي: بهذا المدح؛ لأنَّ {نِعْمَ} تُفيد المدح.
س: هل يقال: أَعْلَمُ وَأَرَى! أو: **أَعْلَمَ وَأَرَى!؟**
ج: **أَعْلَمَ وَأَرَى!**.
س: وأيش معنى **أَعْلَمَ!؟**
ج: **أَعْلَمَ!** أي: أَخْبَرَ.
س: **وَأَرَى!؟**
ج: أي:...
س: هاتِ مثالًا لـ**عَلِمَ!** مُعَدَّاةً بالهمزة؟
ج: { }.
س: مثالًا في **أَرَى!؟**
ج: { }.
س: ماذا تقول في قوله: (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا)[الأنفال: 43]؟ هل هنا من هذا الباب؟
ج: نعم.
س: أين المفعول الأول؟
ج: الكاف.
س: والثاني؟
ج: الهاء.
س: والثالث؟
ج: (قَلِيلًا).

س: ما الذي يجوز حَذْفُه من المفاعيل الثلاثة؟
ج: يجوز حذف الأول؛ لأنه فَضْلَة، وأما الثاني والثالث فيقول المؤلف:
وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا!
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا!
وقد قال هناك:
وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ!
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ!
س: إذا تَعَدَّيَا لِواحِد بلا همز؟
ج: يَتَعَدَّيَا بهمز لِاثْنَيْنِ.
يَتَعَدَّيَا لِواحِد، ومع الهمز يتَعَدَّيَا لاثْنَيْنِ.
س: مثاله؟
ج: {أَرَاكَ اللهُ} يعني: جَعَلَكَ تَرَاهُ[792].
س: ما هو **ثَانِي اثْنَيْ كَسَا!؟**
ج: هو....الذي عامله **كَسَا!**، إذًا هو عبارة عن كَوْنِ أصلِ مفعولَيْهِ المبتدأ والخبر.
س: يقول المؤلف: **وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا!؟**
{نَبَّأْتُ مُحَمَّدًا العِلْمَ نافِعًا}، {نَبَّأْتُ زَيدًا عَمْرًا قائِمًا}.
الهمزة سقطت لأنه فعل مضارع: {أَرَيْتُ الرَّجُلَ}، تقول: أُرِي الرَّجُلَ.
|||

الْفَاعِلُ

الْفَاعِلُ! في اللغة العربية: كلُّ مَنْ وَقَعَ منه الفِعْلُ فهو فاعِل، حتى إذا قلتَ: {زيدٌ قائمٌ}، فـ{زيدٌ} في اللغة العربية فاعل؛ لأنه وقع منه الفعل.
لكنْ في الاصطلاح، يقول:

الْـــفَاعِلُ الَّـــذِي كَمَرْفَـــوعَيْ «أَتَـــى[793]

زَيْـدٌ» «مُنِيـرًا وَجْهُـهُ» «نِعْـمَ الْـفَتَى»[794]

يعني: ((مرفوعٌ بوَصْفٍ أو فعلٍ، واقعٌ منه أو قائمٌ به))؛ هذا الفاعل.
قَائِمٌ به، أي: بهذا المرفوع، أو واقعٌ منه.
فإذا قيل: {ماتَ الرَّجُلُ}، فهذا فعل.
قائمٌ به أو واقعٌ منه؟
قائم به؛ لأنه ليس واقعًا منه.
وإذا قلتَ: {أَكَلَ الرَّجُلُ} فهو: واقع منه.
وقولُنا: ((وَصْف أو فِعْل)).

---

[792] أي: جعلك ترى الشيءَ أو الشخصَ أو كذا أو كذا.
[793] «الفاعل» مبتدأ «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه.
[794] «منيرًا» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل بمنير، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

((الوَصْفُ)) مثل أنْ تقول: {أَقَائِمٌ زيدٌ}، فـ{زيدٌ}: فاعل.
و((الفِعْلُ)) أنْ تقول: {قامَ زيدٌ} فـ{زيدٌ}: فاعل.
ولكنَّ المؤلف يقول: **زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ!**.
وَجْهُهُ!: فاعل **مُنِيرًا!**.
فالعامل هنا فعل أو وصف؟
وَصْف.
{نِعْمَ الْفَتَى} العامل: فعل.
لكنه عَبَّر بـ**مُنِيرًا وَجْهُهُ!** لِيُبَيِّن أنه لا فَرْق بين الفعل واسم الفاعل.
و{نِعْمَ الْفَتَى} لِيُبَيِّن أنه لا فَرْق بين الجامد والمُتَصَرِّف؛ لأن {نِعْمَ}: فعل جامد لا يمكن أن يتصرف، لا تقل: يَا نَعَمُ، ولا:...، بل هي {نِعْمَ} هكذا وَرَدَتْ.
إعراب البيت:
الْفَاعِلُ!: مبتدأ. و**الَّذِي!**: خبرُه.
و**كَمَرْفُوعَيْ أَتَى!**: شبه جملة، هو صلة الموصول متعلِّق بمحذوف تقديره: الذي كان.
وقوله **كَمَرْفُوعَيْ: أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى!** كله: مجرور بالإضافة؛ إضافة **مَرْفُوعَيْ!** إليه؛ لأنَّ المرادَ به... فهو بمنزلة المفرد.

* * *

قال:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ[795]

فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[796]

يعني معناه: أنَّ كل فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل.
وإعراب البيت:
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ!.
وَبَعْدَ!: خبر مقدَّم.
و**فَاعِلٌ!**: مبتدأ مؤخَّر.
فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ! أي: فهو الفاعل، وقد تَبَيَّن.
وَإِلَّا! يعني: وإنْ لا يظهر.
فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ! أي: فهو ضمير مستتر.
إذًا؛ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل، لكنْ لا يكون فاعلًا اصطلاحًا إلا إذا وقع بعد الفعل.
فتقول: {أَقَامَ زيدٌ}.
{زيدٌ}: فاعل.
{أَزَيْدٌ قائمٌ}: ليس {زيدٌ} فاعلًا، بل هو مبتدأ، وفي {قائِمٌ} ضمير مستتر يعود على {زيدٌ}.
لكنْ لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ مِن فاعل؛ هذا معنى قوله: **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ!**.
ويُستفاد من هذه الجملة أيضًا: أنَّ الفاعل لا يَتقدَّم على الفعل، فلا تَقُلْ: {الزَّيْدَانِ قَامَا}، على أنَّ {الزَّيْدَانِ}: فاعل، وأنَّ {قَامَا}: فعل مؤخر؛ لأنه لا يمكن أنْ يَتَقدَّم.

---

[795] «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فاعل.

[796] «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلًا، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، وإن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.
وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه- إلخ» وثاني الحكمين: أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظًا به، وإما أن يكون ضميرًا مستترًا، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله فإن ظهر – إلخ، إلى أن الفعل وشبهه لابد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطردًا بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة 1 ص 78).

وتقول في: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[الانشقاق: 1].
(السَّمَاءُ): فاعل لفعل محذوف، ولا تَجْعَلْها فاعلًا لـ(انْشَقَّتْ)؛ لأن الفاعل لا بُدَّ أنْ يكون بعد الفعل.
وقال الكوفيون: ((يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الفَاعِلُ عَلَى الفِعْلِ)).
فتقول: {زيدٌ قَامَ}، {زيدٌ}: فاعل مقدَّم، و{قَامَ}: فعل ماض لا محل له من الإعراب، وفاعله: {زيدٌ} المتقدِّم.
وهذا - لا شَكَّ - أسهل، وما ذهب إليه البصريون أقرب للقواعد.
لكنْ لو قال قائل: من حيث الترتيب أيهما أقدم؛ الفعل أو الفاعل؟
الفاعل؛ لأن الفعل...يقوم به، أو فعل يفعله، فهو متقدِّم، لكنْ لا عِبرة بذلك.
فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ!.
إِنْ ظَهَرَ!: هذه جملة شرطية، والفاء رابطة للجواب، و**هُوَ!**: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فَهُوَ الْفَاعِلُ.
وَإِلَّا! يعني: وإلا يَظْهر.
فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ! يعني: فالفاعل ضمير مستتر.
مثال ذلك إذا قلتُ: {الرَّجُلُ قَامَ}، فهنا لا نجد أمامنا فاعلًا ظاهرًا، نقول: {قَامَ} فعل ماض، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو.
....**مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى!**: أنه يشير إلى ما كان مرفوعًا بفعل وما كان مرفوعًا باسم، فهما **كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ!**، و**نِعْمَ الْفَتَى!** هذا تكميل لِمَا رُفِع بالفعل، أي: لِمَا كان عاملُه فعلًا.
إلا أنه يفرَّق بين قوله: **نِعْمَ الْفَتَى!**، وبين قوله: **أَتَى زَيْدٌ!**، بأنَّ **نِعْمَ الْفَتَى!** فعلها جامد، و**أَتَى زَيْدٌ!** مُتَصَرِّف؛ هذا الفرق.
والمهم: أنَّ الفاعل هو الذي يقع بعد الفعل - أو ما كان بمعناه - مرفوعًا به.
هل يمكن أنْ يكون الفاعل قبل الفعل؟
الجواب على أساس كلام المؤلف: لا يمكن؛ لأنه قال: **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ!**.
وقيل: يجوز أنْ يتقدَّم الفاعلُ على الفعلِ.
ويَظهر أَثَرُ ذلك في المثال، فإذا قلنا بعدم الجواز قلنا: {الرَّجُلانِ قَامَا}، وإذا قلنا بالجواز: {الرَّجُلانِ قَامَ} بدون أَلِف؛ لأنه على الأول يكون {الرَّجُلانِ}: مبتدأ، و{قَامَا}: فعل وفاعل، والجملة خبر المبتدأ، وعلى الثاني يكون {الرَّجُلانِ}: فاعلًا مقدمًا، و{قَامَ}: فعل مؤخَّر.
وذكرنا قاعدةً سَبَقَتْ نعتبرها، أصولية عظيمة في باب النحو، ألا وهي: ((إِذَا اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي شَيْءٍ أَخَذْنَا بِالأَسْهَلِ، مَا...)).
قال:
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ!
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ!
فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ! أي: فهو الفاعل، والأمر واضح، مثل: {قَامَ الرَّجُلُ}، {مَاتَ السَّبُعُ}، الفاعل: {الرَّجُلُ}، و{السَّبُعُ}.
وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ! يعني: وإلا يظهر فهو ضمير اسْتَتَر.
وجوبًا أو جوازًا؟
نقول: إنْ كان تقديره: {أَنَا أو نَحْنُ أو أَنْتَ} فهو مستتر وجوبًا، وإنْ كان تقديره: {هُوَ أو هِيَ} فهو مستتر جوازًا.
وقيل: إنه مستتر وجوبًا مطلقًا؛ لأنك إذا قلتَ مثلًا: {قَامَ هُوَ} وأَظْهَرْتَ الضميرَ، لم يكن هذا الضمير فاعلًا، بل توكيدًا.
لكنْ المشهور ما ذكرناه؛ أنه يَنْقسم إلى مستتر وجوبًا وإلى مستتر جوازًا، فما كان تقديره: {أَنَا أو نَحْنُ أو أَنْتَ} فهو وجوبًا، وما كان تقديره: {هُوَ أو هِيَ} فهو جوازًا.

* * *

ثم انتقل المؤلف إلى تذكير العامل وتأنيثه.
هل الفعل يكون تابعًا للفاعل في التذكير والتأنيث.
الجواب: نعم.
وهل يكون الفعل المسنَد إلى فاعل ظاهر، هل يَتحَمَّل ضميرًا؟
الجواب: لا.
ولهذا قال:

وَجَـــرِّدِ الْـــفِعْلَ إِذَا مَـــا أَسْـــنِدَا[797]

لِاثْنَـــيْنِ أَوْ جَمْـــعٍ كَـــ«فَـــازَ الشّـــهَدَا![798]

جَرِّدْ!: فعل أمر.
وقوله: **إِذَا مَا أُسْنِدَا!**.
مَا! هذه زائدة؛ لأنها أَتَتْ بعد **إِذَا!**.

وَيَـــا طَالِبًـــا خُـــذْ فَائِـــدَهْ مَـــا بَعْـــدَ إِذَا! زَائِـــدَهْ[799]

وهو...أحد المحامل العشرة التي تأتي إليها (مَا)، وقد جُمِعَت في بيت يتلوه علينا...
....
هذه... لها عشرة معانٍ ذُكِرت في البيت، منها الزيادة.
ومن ضوابط الزيادة: أَنْ تأتي (مَا) بعد (إِذَا).
وهنا **إِذَا مَا أُسْنِدَا!** أي: إِذَا أُسْنِدَ.
لِاثْنَيْنِ! كـ: {قَامَ الرَّجُلانِ}.
أَوْ جَمْعٍ! كَـ«فَازَ الشُّهَدَا!.
هذا هو اللغة المشهورة التي جاءت في القرآن؛ أنَّ الفعل إذا أُسْنِد إلى اثنين أو جمع وَجَبَ تجريدُه من الضمير.
وإن أُسْنِد إلى واحد؟
ما يحتاج إلى ضمير من باب أولى، فتقول: {قَامَ الرَّجُلُ}.
كَـ«فَازَ الشُّهَدَا! هذا هو المشهور من لغة العرب، وبه نَزَل القرآن الكريم.
فإنْ قال قائل: كيف تُجِيبون عن قول الله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[المائدة: من الآية 71]؟
قلنا: لا نُسَلِّم أن قوله (كَثِيرٌ) فاعل، بل هو: بَدَل بعض من كُلٍّ؛ لأن قوله (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا) هذا للعموم، (كَثِيرٌ مِنْهُمْ) أَخْرَج البعض، فهو في الحقيقة: بَدَل من الواو، بَدَل بعض من كُلٍّ، ونحمله على ذلك وجوبًا؛ لأن القرآن إنما نزل باللغة الفصحى، واللغة الفصحى لا يصح أن يَتَحمَّل الفعل فيها ضميرَ اثنين أو ضميرَ جَمْع.

* * *

قال المؤلف:

وَقَـــدْ يُقَـــالُ سَـــعِدَا، وَسَـــعِدُوا،[800]

وَالْـــفِعْلُ لِلظَّـــاهِرِ بَعْـــدُ مُسْـــنَدُ[801]

قَدْ يُقَالُ!.
مَنْ يقولُه؟
العرب؛ العرب يَحْكُمون ولا يُحْكَم عليهم، يعني: قد يقول بعض العرب **{سَعِدَا** الرَّجُلانِ} و**{سَعِدُوا** القَوْمُ}.
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ! أي: بعد هذا يأتي مسندًا إلى الفاعل، فيقال: **{سَعِدَا** رَجُلانِ}، **{سَعِدُوا** مُسْلِمُونَ}.
وأفادنا المؤلف بقوله: وَ**قَدْ يُقَالُ!** أنها لغة ضعيفة؛ لأن **قَدْ!** تفيد: التقليل، وتسمى هذه اللغة: (لغة أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ).
هذا رجلٌ تَعِبَ من البراغيث؛ قد صَعِدوا على جِسمه وتفرقوا....، فجعل يقول: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)؛ فهي لغة.
وهذه اللغة تجعل الواو علامة جمع فقط، ليس لها محل من الإعراب، فتقول عليها:

---

[797] «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

[798] «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهدا» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك فاز الشهداء

[799]

[800] «وقد» حرف تقليل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نائب عن الفاعل ومعطوف عليه.

[801] «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «الظاهر بعد» متعلقان بمسند الآتي «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(أَكَلُونِي): فعل ماض، والواو: علامة الجمع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به.
و(البَرَاغِيثُ): فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على آخره.
لو قال: {أَكَلُوكَ البَرَاغِيثُ}؛ مين أَكَلُوا مين؟
نفس اللغة.
اللغة الفصحى في هذا التركيب أنْ تقول: {أَكَلَنِي البَرَاغِيثُ} و{أَكَلَكَ البَرَاغِيثُ}، ولا تجوز علامة الجمع؛ هذه هي اللغة الفصحى.
أورَدْنا آية من كتاب الله وهي قوله تعالى: +ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ_، وأَجَبْنا عنها بأنَّ (كَثِيرٌ): بدل بعض من كل؛ لأن قوله (فَعَمُوا وَصَمُّوا) يشمل الكل، فإذا قال: +كَثِيرٌ مِنْهُمْ_ أَخْرَجَ البعض؛ وهو كذلك، ولا ينبغي أنْ القرآن الكريم على هذه اللُّغَيَّة القليلة، إنما يُحْمَل على أيِّ لُغَة؟ اللغة الفصحى؛ لأنه بلسان عربي مبين.
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا، وَسَعِدُوا!
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ!
لو أنَّني صَحَّحْتُ ورقة إجابة طالبٍ كَتَبَ: {قَالُوا المسلِمونَ كذا وكذا}، و{قَالُوا الكُفَّارُ كذا وكذا}، هل أَعْتَبِر هذا خطأً أم صوابًا؟
خطأ.
فاحتَجَّ عليَّ، فقال: هذه لغة بعض العرب، وأنا من هؤلاء البعض.
أقول له: أنتَ من هؤلاء البعض، فأنتَ معلوم باجتهادكَ، لكنِّي أنا مِن البعض الآخر، فلا بُدَّ أن أُصَحِّح على ما أَعْتَقِد، ولا يجب.....
إذًا يُشْطَب عليه ولَّا لا؟
يُشْطَب عليه، ولو أنَّا تَتَبَّعْنا الرُّخَص، كل ما أُغَالِط واحدًا قال: هذه لغة. لارْتَبَكَ الناسُ! فواحد يقول: {اللهُ أَكْبَر}، وواحد يقول: {اللهُ وَاكْبَر}. {آمِين} واحدٌ يقول: {آمِّين} لغة، واحد يقول: {أَمِين} لغة.
ولا نَقْبل من كل واحد الآن أنْ يقول: إنها اللغة الفلانية، لماذا؟
لأنه...، حتى اللغة الفلانية ما هو عليها، وإذا ضيعها نرجع إلى الأصل الأم، لغة العرب الفصحى التي نزل بها القرآن.
* * *
ثم قال:
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرَا[802]
كَمِثْلِ {زَيْدٌ} فِي جَوَابِ {مَنْ قَرَا}؟[803]
هذه انتُقِدَتْ نَقْدًا خَفِيفًا على المؤلف.
نعرب أولًا:
وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ!.
الْفَاعِلَ!: مفعول مقدَّم.
و**فِعْلٌ!**: فاعل مؤخَّر.
أَضْمِرَا!: الجملة صفة لـ**فِعْلٌ!**؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.
كَمِثْلِ {زَيْدٌ} فِي جَوَابِ {مَنْ قَرَا}؟!.
سألكَ سائل فقال: **مَنْ قَرَأَ؟!**. قلتَ: {زيدٌ}.
{زيدٌ} هذه: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ.
لو قال قائل: أنا أريد أن يكون التقدير: زَيْدٌ قَرَأَ، فأَجْعَلُ {زيدٌ}: مبتدأ، لا أَجْعَلُه فاعلًا؟
قلنا: هذا ممكن، لكنْ لا يستقيم؛ لأن الأصل أنْ الجواب مطابِق للسؤال، فهو يسأل يقول: **مَنْ قَرَأَ؟!**، قَرَأَ زَيْدٌ، فالجواب مطابق تمامًا للسؤال.

---

[802] «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل.
[803] «كمثل» الكاف زائدة مثل: خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «في جواب»، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

فتقول: {زيدٌ}. إذا سألكَ سائل: {مَنْ قَرَأَ اليومَ؟}، تقول: {زيدٌ}، يعني: قَرَأَ زَيْدٌ.
يقولون بعضُ المُحَشِّيين – وأنا على لغة أَكَلُوني البراغيثُ -: ((لو قال ابن مالك:

وَيَرْفَـــعُ الْفَاعِـــلَ فِعْـــلٌ حُـــذِفَ

كَمِثْـلِ {زَيْـدٌ} فِـي جَـوَابِ {مَـنْ وَفَـى؟}

لكان أحسن)).
لأن الفعل لا يُضمر، التي تُضْمَر هي الضمائر، الفعل يقال: حُذِفَ، منصوب بفعل محذوف، ما تقول: منصوب بفعل مضمر.
فنقول: ما دام الأمر معلومًا عند النحويين وابنُ مالك لا يَخفى عليه مثل هذا، وَجَب أن يُحْمَل كلامُه على ما هو معروفًا، والإنسان بَشَر؛ أحيانًا تَغِيب عنه الكلمة المناسبة،...، وهذا شيء مشاهَد.

* * *

ثم قال :

وَتَـــاءُ تَأنِيـــثٍ تَلِـــي الْـــمَاضِي، إِذَا[804]

كَـــانَ لأُنْثَـــى، كَـــ«أَبَـــتْ هِنْـــدُ الأَذَى»[805]

تَاءُ تَأْنِيثٍ!: مبتدأ.
و**تَلِي!**: الجملة خبر، والفاعل مستتر تقديره: هي.
و**الْمَاضِي!**: مفعول **تَلِي!**.
إِذَا كَانَ – أي: الفِعْلُ – **لِأُنْثَى كَـ:أَبَتْ!**.
وإذا كان الفعل مضارعًا فتَاءُ التأنيث لا تَلِيه وإنما تَسْبِقُه، فتقول: {تَضْرِبُ هِنْدٌ القَوْمَ}، {تُكْرِمُ هِنْدٌ القَوْمَ}.
أما الماضي فالتاء تَلِي الماضي، فتقول: {ضَرَبَتْ هِنْدٌ}، أو: {قَامَتْ هِنْدٌ}.
يقول: **إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَـ:أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى!**.
تَاءُ!: مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ.
و**إِذَا كَانَ لِأُنْثَى!**: شرط ولكنه غير جازم.
و**كَـ:أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى!**: المثال كله مجرور بالكاف، أي: كهذا المثال.
انتقل المؤلف هل يُؤَنَّث العامل - أعني عامل الفعل - أو لا.
إنْ كان الفاعل مذكرًا فإن الفعل لا يؤنث، وإن كان مؤنثًا فإن الفعل يؤنث كقول المؤلف: **أَبَتْ هِنْدٌ الأَذَى!**.
{أَبَى زيدٌ الأَذَى} ولَّا: {أَبَتْ زيدٌ}؟
{أَبَى}.
إذا كان مذكرًا وَجَب خُلُوُّه من تاء التأنيث، وإذا كان مؤنثًا وَجَب أن تكون فيه تاء التأنيث، وسيأتي التفصيل بوضوح.
كَـ:أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى!.
هِنْد! هل تصرف أو لا؟
يجوز الوجهان؛ يجوز أن تُصْرَف لأنها ثلاثي ساكِنُ الوسط، ويجوز ألَّا تُصْرَف، لكنَّ ابنَ مالك يقول:

وَجْهَـــانِ فِـــي الْـــعَادِمِ تَـــذْكِيرًا سَـــبَقْ

وَعُجْمَـــةً -كَهِنْـــدَ- وَالْـــمَنْعُ أَحَـــقْ[806]

---

[804] «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط.
[805] «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي إذا كان مسندًا لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: أي وذلك كائن كقولك؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف.
[806] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب : (ما لا ينصرف).

على كل حال **هِنْد!** يجوز فيها وجهان: الصَرْف وعدمه، والمنع من الصرف أحقُّ.

* * *

ثم قال:

وَإِنَّمَـــا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُضْـــمَرِ[807]

مُتَّصِـــلٍ، أوْ مُفْهِـــمٍ ذَاتَ حِـــرِ[808]

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ!: الفاعل **تَاءُ!**.
فِعْلَ!: مفعول به.
مُتَّصِلٍ!: صفة لـ**مُضْمَرِ!**.
أَوْ مُفْهِمٍ - يعني: أو فعل مُفْهِم - **ذَاتَ حِرِ!**.
الْـحِرِ! هو: الفَرْج، ومنه قوله في الحديث: $يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ#[809] يعني: الفَرْج.
أفادنا أن تاء التأنيث التي في الفعل الماضي تجب بحالين.
الحال الأولى: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا.
والحال الثانية: إذا كان الفاعل **ذَاتَ حِرِ!**، يعني: أنثى لها فَرْج، يعني: مؤنث له فَرْج، ويشمل بني آدم وغير بني آدم.
انتبهوا؛ يلزم تأنيث الفعل بتاء التأنيث في موضعين:
الأول: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا.
والثاني: إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا، وهو ما له فَرْج.
مثال ذلك، تقول: {قَامَتْ هِنْدٌ}، يجب التأنيث؟
يجب.
لماذا؟
لأن {هِنْدٌ} من ذواتِ الفُروج.
{قَامَتِ البَعِير}؟
{البَعِير}: اسم جنس، فلهذا قالوا: يجوز فيها {قَامَ} و{قَامَتْ}.
إذا قلتُ: {البَعِيرُ قَامَتْ}، يجب تأنيث الفعل؟
نعم.
لماذا؟
لأن الضمير متصل، ومعلوم أن المستتر متصل وزيادة، والله أعلم.
س: $يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ#[810]...؟
ج: هذه لها وجهان:
الوجه الأول:.....مبتدأ وخبر، $إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ#، ملائكة بالليل: مبتدأ، وملائكة بالنهار....
أو تكون كما قلنا....، (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ) هذا مُجْمَلًا الآن من الذي يتعاقب؟
(مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) فتكون مبتدأ وخبرًا من باب بيان المجمل.
س:
ج: لا؛ لأن (يَتَعَاقَبُونَ) عام.
س:
ج: لو كان على لغة البراغيث يكون فاعلًا.....

---

[807] «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه.
[808] «متصل» نعت لمضمر «أو مفهم» معطوف على مضمر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«حر» مضاف إليه.
[809]
[810]

س:
ج:.....ولهذا لما قيل للإمام أحمد:.....، قال: هذا من مجاز اللغة، فأخذ الذين يقولون بالمجاز بهذا.....، وقال شيخ الإسلام ابن....: قوله (هَذَا مِنْ مَجَازِ) أي: مما تُجِيزُهُ اللغة.
س: يقول ابن مالك: إن الفاعل هو الذي **كَمَرْفُوعَيْ أَتَى...!** إلى آخره، هذا التعليق هل هو تعليق بالحقيقة، أو بالمثال؟
ج: بالمثال.
س: في كلامه **كَمَرْفُوعَيْ أَتَى!** وذكر ثلاثة مرفوعات؟
ج:.....والفعل إما جامد وإما متصرف.
س: قول ابن مالك: **وَبَعْدَ فَعْلٍ فَاعِلٌ!** هل يريد به أنه لا بُدَّ لكل فعل من فاعل، أو يريد أنَّ الفاعل يكون بعد الفعل؟
ج: لا أنَّ كل فعل له فاعل.....
يقول: {كَانَ} تأتي زائدة، {مَا كَانَ أَحْسَنَ زيدًا} ما لها فاعل...
إذًا نتخلص من هذا فنقول: إنه إنما أراد أن الفعل لا يكون إلا بعد فاعل.
س: هل هناك قول آخر؟
ج:
س:.....لهذا الخلاف...
ج: يجوز يقال {الزَّيْدَانِ قَامَا} على أن {الزَّيْدَانِ} فاعل مقدَّم.
س: إذا أتى الاسم بعد أداة الشرط ثم أتى بعده الفعل، هل يُعرب على أنه فاعل مقدَّم أم ماذا؟
ج: أنه فاعل لفعل محذوف.
س: مثل؟
ج: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[التوبة: 6]، لا نقول: إن (أَحَدٌ) فاعل لـ(اسْتَجَارَكَ)، بل نقول: فاعل لفعل محذوف، إلا على رأي الكوفيين.
س: ما معنى قول المؤلف **فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ!؟**
ج: فإن ظهر الفاعل فهو، وإن لم يظهر فهو ضمير.
س: وأيش معنى **فَهُوَ!؟**
ج: إن ظهر الفاعل فهو الفاعل...
س: أين خبر **هُوَ!؟**
ج: **فَهُوَ الْفَاعِلُ!**.
ويجوز أن تقول: فهو واضح؛ الخبر محذوف تقديره واضح.
س: قوله: **وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ!**، إذا قلتُ {قَامَا}، هل نجعل هذا من الظاهر ولَّا من المستتر؟ وهل هو ضمير ولَّا ظاهر؟
ج: ضمير، لكنه فاعل ظاهر، إذًا قول المؤلف: **فَإِنْ ظَهَرَ!** يشمل المضمر والظاهر.
س: إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جماعة هل يُفْرَد أو يُجْمَع؟
ج: يُفْرَد.
س: مثاله؟
ج:
س: ما الجواب عن قوله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[المائدة: من الآية 71]؟
ج: ليست فاعلًا، بدل من الضمير في (عَمُوا).
هذا هو الجواب، وقيل: إن الواو علامة الجمع، و(كَثِيرٌ مِنْهُمْ) هو الفاعل، وبناءً على هذا يكون على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ).
س: قول ابن مالك: **وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا، وَسَعِدُوا!** أيش معناها؟ **قَدْ يُقَالُ!** من النحويين أو من العرب؟
ج: من العرب، من العرب من يقول: {سَعِدَا الزَّيْدَانِ}، و{سَعِدُوا الزَّيْدُونَ}، والفعل مسند لفاعل ظاهر.
س: لماذا أتى بـ**قَدْ!؟**
ج: لأنها لغة ضعيفة.
س: ضعيفة ولَّا قليلة؟
ج: قليلة.

س: قوله: **وَيَرْفَعُ الْـفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا!** ما المعنى؟
ج: يعني: قد يوجد الفاعل ولا يوجد الفعل.
س: مثاله؟
ج: {قَرَأَ زيدٌ}.
س: في هذا البيت شيء من النظر؟ ما هو؟
ج: سمى حذفَ الفعلِ إِضْمَارًا، فيكون {زيدٌ}.....**كَمِثْلِ زَيْدٌ!**...
أين...إذا قلتَ:**مَنْ قَرَأَ؟** فالجواب: **زَيْدٌ!**، يعني: الْقَارِئُ زَيْدٌ،...خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن الجواب يكون مطابقًا للسؤال، لكن النحويون يقولون: إنَّ مثل هذا ينبغي أنْ يُتسامح فيه، وإلا حقيقةً أنْ: **مَنْ قَرَأَ؟** مُصَدَّر باسم، فكان ينبغي أن يكون الجواب مُصَدَّر باسم.
س: لو قلتَ: {أَقَرَأَ قَارِئٌ}؟ فقال: {زيدٌ}؟
ج: يعني: قَرَأَ زَيْدٌ، هذا يكون صحيحًا، الفعل محذوف والفاعل موجود.

* * *

يقول :

وَقَـدْ يُبِـيحُ الْــفَصْلُ تَـرْكَ التَّــاءِ، فِــي[811]

نَحْــوِ أَتَــى الْــقَاضِيَ بِنْــتُ الْــوَاقِفِ[812]

قَدْ يُبِيحُ!.
قَدْ! هذه: للتقليل.
و**يُبِيحُ!** بمعنى: يُجِيز.
و**الْفَصْلُ!** يعني: **الْفَصْلُ** بين الفعل والفاعل قد يُجِيزُ **تَرْكَ التَّاءِ!**.
مثال ذلك: أَتَتْ **بِنْتُ الوَاقِفِ القَاضِيَ!**.
في هذا المثال يجب تأنيث الفعل؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي مُتَّصِل، أَتَتْ **بِنْتُ الوَاقِفِ القَاضِيَ!** هنا يتعين تأنيث الفعل؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي مُتَّصِل.
إذا فُصِلَ، يقول ابن مالك : **وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ!**.
قَدْ يُبِيحُ!، والأفضل أَلَّا تُحْذَف.
مثال **الْفَصْلُ!**: **أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ!**، فـ**الْقَاضِيَ!** هنا فَصَلَ بين الفعل والفاعل، فيجوز: أَتَتْ **القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ!** وهو الأرجح، ويجوز: **أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ!**.
س: {ضَرَبَتْ هِنْدٌ غُلامَهَا} هنا يَتَعَيَّن التأنيث أو لا؟
ج: يَتعيَّن.
س: لماذا؟
ج: لأن الفاعل مؤنث حقيقي مُتَّصِل.
س: {ضَرَبَتْ غُلامَهَا هِنْدٌ}؟
ج: لا يجب التأنيث، يجوز أن تقول: {ضَرَبَ غُلامَهَا هِنْدٌ} وهو مرجوح، أو: {ضَرَبَتْ غُلامَهَا هِنْدٌ} وهو الأرجح، وقلنا إنه الأرجح كما يفيده كلام ابن مالك في قوله: **وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ، قَدْ!!**
س: {خَرَجَتْ مِنَ البَيْتِ هِنْدٌ} هل يجب التأنيث؟
ج: لا يجب.
س: لماذا؟
ج: للفَصْلِ، فيجوز: {خَرَجَ مِنَ البيتِ هِنْدٌ}، و{خَرَجَتْ مِنَ البيتِ هِنْدٌ}، واضح.

---

[811] «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به ليبيح، وترك مضاف، و«التاء» مضاف إليه«في نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح.
[812] «أتى» فعل ماض «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، و«الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

* * *

وَالْـــحَذْفُ مَـــعْ فَصْـــلٍ بِـــإِلَّا فَضِّـــلَا[813]

كَـــ«مَـــا زَكَـــا إِلَا فَتَـــاةُ ابْـــنِ الْـــعَلَا»[814]

لَمَّا ذَكَر أنه إذا فُصِلَ بين الفعل والمؤنث الحقيقي بفاصل، جاز تَرْكُ التأنيث - ولكنَّ التأنيث أفضل - استَثْنَى حالًا واحدة، وهي: إذا كان الفصل **بِـإِلَّا!**، فهنا الأفضل تَرْكُ التأنيث.
انتبهوا: إذا كان الفصل **بِـإِلَّا!**، فالأفضل تَرْكُ التأنيث.
مثاله: **«مَا زَكَا إِلَا فَتَاةُ ابْنِ الْـعَلَا»**.
«فَتَاةُ»: مؤنث حقيقي، فاعل ولَّا مفعول؟
فاعل.
أين الفعل؟
«زَكَا».
الفعل الآن مفصول بِـإِلَّا!، فلو مَشَيْنا على البيت الأول لَقُلْنا التأنيث أولى من التذكير؛ لأنه يقول: قَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ!، وهذا فَصْلٌ.
لكنه استثنى، قال: إذا كان الفصل بِـإِلَّا!، فالتأنيث أَوْلى، وفي هذا قال: وَالْـحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا!، **الحذفُ أَوْلى** مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا! **فهو مُفَضَّل.**
وظاهر كلامه أنه يجوز أنْ يُؤَنَّث، فتقول: {مَا زَكَتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا}.

مثال آخر: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}، {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ}، أَيُّهُما؟
الأول أصلح وأفصح.
وذهب ابن هشام إلى وجوب التذكير إذا كان الفَصْلُ **بِـإِلَّا!**، إذا كان الفَصْلُ **بِـإِلَّا!** قال: يجب التذكير، فتقول: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}، ولا يجوز {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ}.
قال: لأن الكلام على التقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ، وإذا كان الكلام على هذا التقدير فالواجب التذكير.
فإذا جاءَنا طالبُ عِلْمٍ وقال: {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ}، فقُلْنا: هذا خطأ، قال: أنا على مذهب ابن مالك وهذا جائز لا بأس به.
ما نستطيع أنْ نُغَلِّطَه، ما دام هذا رأي ابن مالك وهو مشهور من أئمة النحو فإنَّنا لا نُغَلِّطُه.
إعراب البيت:
وَقَدْ يُبِيحُ الْـفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ!.
قَدْ!: للتقليل؛ لأنها دَخَلَتْ على فعل مضارع.
ويقولون: إنَّ **قَدْ!** إنْ دخلت على ماض فهي للتحقيق، وعلى مضارع فهي للتقليل، وهذا في الأغلب، وإلا فقد تدخل على المضارع وهي للتحقيق، مثل قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ)[الأحزاب: 18].
و**الْفَصْلُ!**: فاعل **يُبِيحُ!**.
و**تَرْكَ التَّاءِ!**: مفعوله.
و**فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ!.**
نَحْوِ!: مضاف.
و**أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ!**: مضاف إليه.
يعني على سبيل تقدير نحو هذا المثال، فالجملة كلها في موضع جر.
وأما إعرابها تفصيلًا **أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ!**، فنقول:

---

[813] «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلا» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلا» فضل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
[814] «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية« زكا» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل زكا، وفتاة مضاف و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلا» مضاف إليه.

أَتَى!: فعل ماض.
و**الْقَاضِيَ!**: مفعول مقدَّم.
و**بِنْتُ!**: فاعل مؤخَّر، وهي مضافة إلى **الْوَاقِفِ!**.
وقوله: **الْـحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا!**.
الْـحَذْفُ!: مبتدأ.
و**فُضِّلَا!**: الجملة خبر المبتدأ.
و**مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا!**.
مَعْ! ظرف مكان.
و**فَصْلٍ!**: مضاف إليه.
و**بِإِلَّا!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**فَصْلٍ!**.
كَـ: مَا زَكَا إِلَا فَتَاةُ ابْنِ الْـعَلَا».
نقول:
الكاف: حرف جر.
و**«مَا زَكَا...»** إلخ: اسم مجرور بالكاف، وعلامة جَرِّه كسرة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورها الحكاية.
وإنما دخلت الكاف على جملة لأنها بمعنى المفرد؛ إذ أن التقدير: كَهَذَا الْمِثَالِ.
أما إعرابها تفصيلًا، فنقول:
مَا!: نافية.
و**زَكَا!**: فعل ماض.
و**إِلَّا!**: أداة حَصْر.
و**فَتَاةُ!**: فاعل **زَكَا!**.
و**فَتَاةُ!**: مضاف، و**ابْنِ!**: مضاف إليه، و**ابْنِ!**: مضاف، و**الْعَلَا!**: مضاف إليه.

* * *

ثم قال:

وَالْـحَذْفُ قَـدْ يَـأْتِي بِـلَا فَصْـلٍ وَمَـعْ[815]

ضَـمِيرِ ذِي الْـمَجَازِ فِـي شِـعْرٍ وَقَـعْ[816]

نعم **الْـحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ!**.
قَدْ! هذه: للتقليل.
والحقيقة أنه ليس قليلًا، بل هو نادر، يعني: أَقَلُّ من القليل **قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ**، يعني قد تقول: {قَالَ هِنْدٌ}، فإذا وَرَد في كلام العرب {قَالَ هِنْدٌ} فلا بُدَّ أَنْ نُؤَوِّلَ {هِنْدٌ} بشَخْصٍ، كأَنَّكَ قلتَ: قَالَ شَخْصٌ.
وحكى سِيبَوَيْهِ: ((قَالَ فُلَانَةُ))، {فُلَانَةُ} مؤنث حقيقي ولَّا مجازي؟
حقيقي، ومع ذلك ذُكِّرَ، لكنَّ هذا نادرٌ نادرٌ نادرٌ، قليلٌ جدًّا، ولولا أنه وَرَد عن العرب لقُلْنَا إنه غَلَط وخطأٌ.
لكنَّ الغريب أَنَّكَ إذا قارَنْتَ وَ**الْـحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ!** وقوله: **وَقَدْ يُبِيحُ الْـفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ!** فَرْقٌ عظيم؛ لأن الأخير من أَنْدَر النادر.
وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْـمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ!.
يعني: والحَذفُ مع ضمير المؤنث المجازي قَدْ وَقَعَ في الشِّعْرِ، مع أن ضمير المؤنث يجب فيه التأنيث، وإنما تَلْزم فعلًا مضمرًا ولو كان مجازيًّا، فإذا كان الفاعل ضميرًا وجب تأنيث الفعل ولو كان التأنيث مجازيًّا، لكنْ وقع في الشعر أنه إذا كان الضمير لمؤنث مجازي جاز حذف التاء، ومنه قول الشاعر:

---

[815] «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بيأتي «ومع» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع: ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف.

[816] و«ضمير» مضاف إليه، وضمير مضاف و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجرور يتعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدًا إلى مؤنث مجازى التأنيث.

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[817]

والأصل: {أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا}، لكنْ حُذف مع ضمير المجاز من أجل ضرورة الشِّعر، والشعر كما وصفه الحريري في المُلْحَة: الشِّعْرُ صَلِفٌ، يَصْلِفُ الإنسانَ على ما يريد الشِّعْرُ، لا على ما يريد الإنسانُ.
قال في المُلْحَة[818]:

وَجَـائِزٌ فِـي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفِ أَنْ يَصْـرِفَ الشَّـاعِرُ مَـا لَا يَنْصَـرِفُ

والله أعلم.
س: قال رجلٌ: {قَالَتْ هِنْدٌ}، وقال الآخرُ: {قَالَ هِنْدٌ}، أيُّهما الصوابُ؟
ج: {قَالَتْ هِنْدٌ}.
س: والذي قال: {قَالَ هِنْدٌ} نُخَطِّئُه أو نقول: هذا قليل؟
ج:
س: ما هو الشاهد من كلام ابن مالك على أن هذا قليل؟
ج: من قوله: **وَالْـحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ!؟**
س: ما هو الذي تلزم فيه تاء التأنيث؟
ج: في حالين: إذا كان الفاعل متصلًا حقيقي التأنيث.....يعني: وإذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا.
س: ما الفَرْق بين حقيقي التأنيث ومجازي؟
ج:
س: هل... من زوائد الفروج؟
ج:
س: قال قائل: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}، وقال الثاني: {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ} أيُّهما الصواب؟
ج: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}.
س: وهل يجوز الثاني.
ج: لا يجوز.
س: والشاهد من ألفية ابن مالك؟
ج: **وَالْـحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا!**.
س: أنتَ قلتَ: لا يجوز، وابنُ مالك قال: **فُضِّلَ!**، أو **فُضِّلَ!** عندكَ بمعنى: مُنِعَ؟
ج:
س: إذًا بمعنى: وَجَبَ.
صار أَنْتُم الآن عَلَّمْتُوه نصفَ الجواب، إذا رَفَعْتُم أيديكم بعد ما يُجِيب معناه: انْتِبَهْ!!
فالجواب خطأ.
وَالْـحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا! فيجب الحذف؛ لأن معنى قولِه **فُضِّلَا!** أي: وَجَبَ.
ابنُ مالك لا يرى أنه واجبٌ، وذَكَرْنا لكم بالدرس الماضي أنَّ ابنَ هشام أنه واجبٌ، وهو رَأْيُ الجمهور.
س: قال ابنُ مالك: إنه جاء في الشِّعر تَذْكِيرُ الفعل مع أنَّ الفاعل مؤنثٌ، فما هو الشاهد الذي أشار إليه ابنُ مالك؟
فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[819]

* * *

قال:

817
818
819

وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِـوَى السَّـالِمِ مِـنْ[820]

مُـــذَكَّرٍ كَالتَّـــاءِ مَـــعْ إِحْـــدَى اللَّـــبِنْ[821]

التَّاءُ!: مبتدأ.
و**مَعْ جَمْعٍ!**: حالٌ منها.
و**سِوَى السَّالِمِ!**: صفة لـ**جَمْعٍ!**.
و**كَالتَّاءِ!**: خبرُ المبتدأ.
مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ! أي: مع واحدة **اللَّبِن**، وهي: لَبِنَة.
يقول : إنَّ **التَّاء!** مع الجُموع في غير المذكَّر السالم كالتاء مع مجازِيِّ التأنيث، و**التَّاء!** مع مجازِيِّ التأنيث جائزةٌ وليستْ واجبةً، تقول: {طَلَعَتِ الشَّمْسُ}، وتقول: {طَلَعَ الشَّمْسُ}، وتقول: {حُمِلَتِ اللَّبِنَةُ}، و: {حُمِلَ اللَّبِنَةُ}؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ، يجوز فيه التذكير والتأنيث، {كُتِبَتِ الجُمْلَةُ}، ويجوز: {كُتِبَ الجُمْلَةُ}.
الجُمُوع: جمع تكسير للمذكَّر، وجمع تكسير للمؤنَّث، جمع سالم لمؤنث، جمع سالم لمذكر، اسْمُ جَمْعٍ.
فهذه خمسة أقسام.
قِسْمٌ منها: يجب فيه التذكير، والباقي: يجوز فيه التذكير والتأنيث؛ كل الجموع.
الذي يجب فيه التذكير هو: جمع المذكر السالم، يعني: الذي سَلِمَ فيه بِناءُ المُفْرَد مع جَمْعِه؛ يعني تَجْمَع ولا يَتَغَيَّر المفرد، مثلًا: {مُسْلِمُونَ} هذا جمع مذكر سالم، تقول: {جَاءَ المُسْلِمُونَ}، ولا تَقُلْ: {جَاءَتِ المُسْلِمُونَ}؛ لماذا؟
لأنه جمع مذكر سالم.
وتقول: {قَدِمَ بَنُو فُلانٍ}، و{قَدِمَتْ بَنُو فُلانٍ}.
....
ابنُ مالك يقول: **سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ!**، فهل {بَنُون} جمع {ابْن} سالم ولَّا مُكَسَّر؟
مُكَسَّر، إذًا لا يَدْخل في كلامِ ابن مالك.
ثم إنَّ في القرآن الكريم: (آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرائيلَ)[يونس: من الآية 90] مُؤَنَّث، والمؤنث مع الفَصْل أيضًا: +آمَنَتْ بِهِ_.
إذًا {بَنُون} يجوز أنْ يُذَكَّر، ويجوز أنْ يُؤَنَّث؛ لأنَّ ابن مالك لم يَسْتَثْنِ إلا جمعَ المذكر السالم، هذا هو الذي تَمْتَنِع فيه التاءُ، والباقي يجوز فيه الوجهان.
س: {قَالَ الرِّجَالُ}، {قَالَتِ الرِّجَالُ}؟
ج: يجوز.
س: لماذا؟
ج: مُكَسَّرٌ، قال الله تعالى: +قَالَتِ الْأَعْرَابُ_[الحجرات: من الآية 14].
س: {قَالَتِ الهُنُودُ}؛ {الهُنُود} جمع {هِنْد}، و{قَالَ الهُنُودُ}، يجوز أو لا يجوز؟
جدًّا: يجوز؛ لأنه جمع تكسير لمؤنَّثٍ.
س: {قَامَتِ المُسْلِمَاتُ}، و{قَامَ المُسْلِمَاتُ}؟
جدًّا: على رَأْي ابن مالك يجوز؛ لأنَّ هذا جمعُ مؤنث سالم، فيجوز فيه التذكير والتأنيث.
والصحيحُ أنَّ الجمع السالم حُكْمُه حُكْمُ مفردِه؛ هذا الصحيح، فإنْ جاز في مفرده التذكيرُ والتأنيثُ جازَ في جَمْعِه، وإنْ لم يَجُزْ – بل وَجَبَ التأنيثُ – وَجَبَ التأنيثُ في الجَمْع، وإنْ وَجَبَ التذكيرُ وَجَبَ التذكيرُ في الجَمْع.
وعلى هذا فجَمْعُ المؤنث السالم يجب فيه أيش؟ التأنيثُ، فتقول: {قَامَتِ المُسْلِمَاتُ}، ولا يجوز أنْ تقول: {قَامَ المُسْلِمَاتُ}، وهذا القول الراجح هو الذي اختارَهُ ابنُ هشام ؛ على أنَّ تأنيث الجمع مبنيٌّ على تأنيث المفرد، فما وَجَبَ تأنيثُهُ مُفْرَدًا

[820] «والتاء» مبتدأ «مع ظرف» متعلِّق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف و«السالم» مضاف إليه.
[821] «من مذكر» جار ومجرور متعلِّق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلِّق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و«إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف و«اللبن» مضاف إليه.

وَجَبَ تأنيثُهُ جَمْعًا، وما وَجَبَ تذكيرُهُ مفردًا وَجَبَ تذكيرُهُ جَمْعًا، وهذا مقتضى القياس، حتى ابنِ مالك لَمَّا ذَكَر أنَّ جمع المذكر السالم يجب فيه التذكيرُ، نقول له: إذًا وجَمْعُ المؤنث السالم يجب فيه التأنيثُ إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا.
وذهب بعضُ العلماء إلى أنَّ كل جمع يجوز فيه التذكير والتأنيث، حتى السَّالم مِن هذا وهذا، ومنه قول الزَّمَخْشَري، يقول:

إنَّ قَـــــــــــوْمِي تَجَمَّعُـــــــــــوا

وذكر الشَّطْر الثاني، ثم قال:

لَا أُبَـــالِي بِجَمْعِهِـمْ كُـلُّ جَمْـعٍ مُؤَنَّــثُ[822]

وإذا كان الجمعُ مؤنثًا ما...، المرأة ما هي أهلًا للقتال، الشاهد قوله: كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ!.
فيقال: ما وجه هذا القول؟ إذا قلتُ مثلًا: {قَالَتِ المُسْلِمُونَ}؟
يقول: وَجْهُ هذا القول أنكَ تُؤَوِّل {المُسْلِمُونَ} الذي هو جَمْعٌ، تُؤَوِّلُه بجَماعةٍ، فـ{قَالَتِ المُسْلِمُونَ}، أي: قَالَتْ جَمَاعَةُ المُسْلِمِينَ.
ومنه ما جاء في بعض النُّسَخ في (العقيدة الواسطية)، قال: ((فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْمُرْسَلُونَ))، فإنَّ ((الْمُرْسَلُونَ)) هذه جمع مذكر سالم، ومع ذلك وَقَعَتْ في التأنيث.
لكنْ من المعلوم أنَّ كلام ابن تيمية لا يُحْتَجُّ به في اللغة العربية، لماذا؟
.....، لكنا نَذْكُره استِئْنافًا فقط لا احتِجاجًا.
على كل حال؛ يجب أنْ نعلم الآن: جميعُ الجُموع يجوز في فِعْلِها التذكيرُ والتأنيثُ، إلا واحدًا – على رأي ابن مالك – وهو جمع المذكر السالم، فإنه يَتعيَّن فيه أيش؟ التذكيرُ.
والصحيحُ: أنه يُسْتَثْنى شيءٌ آخرَ، وهو جمعُ المؤنث السالم، فإنه يجب فيه التأنيثُ.
هذا هو القول الراجح في هذه المسألة؛ لأنه يجب أنَّنَا إذا ذَكَّرْنا في المذكَّر يجب أن نُؤَنِّث في المؤنَّث.

* * *

ثم قال:

وَالْـحَذْفَ فِي نِعْمَ الْـفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا[823]

الْحَذْفَ! أو **الْحَذْفُ!**؟
الْحَذْفَ! يَتَعَيَّن؛ لأنها مفعول مقدَّم لقولِه: **اسْتَحْسَنُوا!**.
وقولُه: **فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ!**.
فِي!: حرف جر.
و**نِعْمَ الْفَتَاةُ!**: اسم مجرور بـ**فِي!**، وعلامة جرِّهِ كسرة مقدَّرة على آخرِه مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بأيش؟ بالحِكاية.
اسْتَحْسَنُوا!: فعلٌ وفاعلٌ والمفعولُ مقدَّمٌ.
ثم عَلَّلَ فقال:

لِأَنَّ قَصْـــدَ الْـــجِنْسِ فِيـــهِ بَـــيِّنُ[824]

هذه التعليل جيدٌ.
نِعْمَ الْفَتَاةُ!: الفاعلُ هنا مؤنثٌ حقيقي، ومقتضَى القاعدة السابقة أيش؟ وُجوبُ التأنيث؛ لأنه مؤنث حقيقي مُتَّصِل بفعلٍ بدون فاصِلٍ، فكان المقتضَى يجب أنْ يقال: نِعْمَتِ **الْفَتَاةُ هِنْدٌ!**، لكنَّهم **اسْتَحْسَنُوا** أنْ تقول: **نِعْمَ الْفَتَاةُ!**.
وكلامُ ابنِ مالك يُوهِم أنَّ قولَكَ: **نِعْمَ الْفَتَاةُ!** أَحْسَنُ من قولِك: نِعْمَتِ **الْفَتَاةُ!**؛ لأن قولَه **اسْتَحْسَنُوا!** أي: جَعَلوهُ حَسَنًا.

822

823 «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلِّق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل.
824 «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن، وقصد مضاف و«الجنس»مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلَّق بقوله بين الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلِّق بقوله استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة» لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ، وجملة «استحسنوا» خبره، والرابط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه يأبى مثله.

لكنْ يُجاب عنه بأنهم جَعلوهُ حَسَنًا لا أَحْسَنَ، ويكون معنى قولِه: حَسَنًا، أي أنه: سائِغ، والأَحْسَنُ أن يقال: نِعْمَتِ **الْفَتَاةُ هِنْدٌ!**؛ هذا الأحسن، لكنْ يجوز أنْ تقول: **نِعْمَ الْفَتَاةُ!**.
وعلى هذا فَأَلْحِقُوه بالمُسْتَثنياتِ السابقة: يُستثنى من المؤنث الحقيقي إذا قُصِد به جِنْسٌ، وذلك في نحو: **نِعْمَ الْفَتَاةُ!**؛ لأنك ستقول مثلًا: **نِعْمَ الْفَتَاةُ هِنْدٌ!**، هذا الأصلُ، **هِنْدٌ!** هي المرادُ بالعَيْن، و**الْفَتَاةُ!** مرادٌ بالجنس، ولهذا قال ابنُ مالك: **لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ!**. والله أعلم.

* * *

قال المؤلف بعد أنْ ذَكَرَ حُكْمَ الفعل مع الفاعل من حيث التذكير والتأنيث، وكذلك من حيث لُحُوقُ علامة التثنية والجَمْع، وأنه لا تَلْحق علامةُ التثنية والجمع للفعل إذا كان الفاعل مثنًى أو جَمْعًا إلا على لغة (أَكَلُوني البَرَاغِيث)، أما التاء فذَكَرَ فيها تفاصيلَ كثيرةً.
فلْنَسْأَل:
س: متى يجب تأنيث الفعل مع الفاعل؟
ج: يجب في موضعين: إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا، أو كان ضميرًا متصلًا.
س: في الجمع؛ متى يجب التأنيث في الجمع ومتى يَمتنع ومتى يجوز؟
ج: يَمتنع إذا كان الجمعُ جمعَ مذكر سالم، على رأي ابن مالك: يجوز التذكير والتأنيث مطلقًا.
س: ومتى يجب التأنيث؟
ج: الصحيحُ أنَّ الجمع السالم....سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا؛ فإنْ كان مذكرًا وَجَبَ التذكيرُ، وإنْ كان مؤنثًا وَجَبَ التأنيث، هذا في السَّالم.
س: غير السالم؟
ج: التذكير والتأنيث.
س: يشمل غيرُ السالم أيش؟
ج: يشمل جمعَ التكسير المؤنث، وجمعَ التكسير المذكر، واسمَ الجمع.
إذنْ فصارت الأقسام خمسة: جمع مذكر سالم، جمع مؤنث سالم، اسم جمع، جمع تكسير لمذكر، جمع تكسير لمؤنث.
وعند ابن مالك: يجوز فيه التذكير والتأنيث، إلا إذا كان جمعَ مذكرٍ سالِمًا فإنه يجب فيه التذكير.
والصحيح: أنه ما وَجَب تذكيرُه أو تأنيثُه في المفرد فالجَمْعُ كذلك.
س: لماذا يقال: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}؟
ج: هنا يجب حذفُ التاء، وعلى رأي ابن مالك: الأَوْلى الحذفُ، ويجوز عدمُ الحذف.
س: مَثِّلْ بمثالَيْن؟
ج: {مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ}، و{مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ}.
س: وَجْهُ قَوْلِ مَنْ يقول بمَنْعِ التأنيث؟
ج: أنَّ الفاعل مُذَكَّر محذوف.
س: لماذا أَجازُوا قول: {نِعْمَ الفَتَاةُ هِنْدٌ}؟
ج: لأن قَصْد الجنس...
س: وأيش معنى الكلام هذا؟
ج: .....، يعني: يجوز الوجهان {نِعْمَتِ الفَتَاةُ هِنْدٌ}، و{نِعْمَ الفَتَاةُ هِنْدٌ}.
س: {نِعْمَتِ الفَتَاةُ هِنْدٌ} ما فيه إشكال، لكنْ {نِعْمَ الفَتَاةُ هِنْدٌ} لماذا ذُكِّرَتْ مع أنَّ {الفَتَاةُ} مؤنث حقيقي؟
ج: لأنه قُصِدَ الجنسُ.

* * *

قال:

وَالْأَصْـــلُ فِـــي الْـــفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِـــلَا[825]

الْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا! أي: بِعامِلِه.

[825] «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلِّق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ.

ويكون بَعْدَه أيضًا، فالفعلُ هو المقدَّم، ثم الفاعل يَلِيه، فتقول: {رَكَبَ الرَّجُلُ السَّيَّارَةَ}؛ هذا الأصلُ.
ووجهُ ذلك: أنَّ الفاعلَ هو الذي قامَ به الفعلُ، فكان أحقَّ بالولاءِ من المفعول به الذي وَقَعَ عليه الفعلُ.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعَولِ أَنْ يَنْفَصِلَا[826]

ما معنى **يَنْفَصِل!**؟
أي: ينفصل عن العامل؛ لأنه يُحال بين الفعل والمفعول بالفاعل.
المثال: {رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيارةَ}؛ هذا الأصل.
{اشْتَرَى الرَّجُلُ البَيْتَ}، {فَهِمَ الطَّالِبُ الدَّرْسَ}؛ هذا هو الأصل.
والعِلَّةُ سَمِعْتُموها.

* * *

قال:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخَلَافِ الْأَصْلِ،[827]

قَدْ يُجَاءُ بِخَلَافِ الْأَصْلِ! فيُؤَخَّر الفاعلُ ويُقَدَّم المفعولُ.
فإذا قلتَ: {رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَارةَ}؛ هذا هو الأصل.
{رَكِبَ السَّيارَةَ الرَّجُلُ}؛ هذا خلافُ الأصل، وهو جائزٌ وكثيرٌ في اللغة العربية.
ولهذا قال: وَ**قَدْ يُجَاءُ بِخَلَافِ الْأَصْلِ!**، و**قَدْ!** هنا للتحقيق وليست للتقليل؛ لأن ذلك كثيرٌ.

وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ جِدًّا[828]

فتقول مثلًا: {السَّيارةَ رَكِبَ الرَّجُلُ}، فهُنا قَدَّم المفعولَ.
فإنْ قال قائل: وهل يُقَدَّم الفاعلُ؟
نقول: سَبَقَ في كلام المؤلف في قوله: **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ!**، وأنَّ الفاعل لا بُدَّ أنْ يتأخَّرَ عن فِعْلِهِ، ولا يمكن أنْ يتقدَّمَ، ولو كان في ذلك خلافٌ.
إذا قلتَ: {البَيْتَ اشْتَرَى زيدٌ} يَصِح؟
هنا قَدَّمْنا المفعولَ على الفعل، وهو معنى قولِه: **وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ!**.

* * *

قال:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ[829]

أو أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرْ[830]

أَخِّرَ الْمَفْعُولَ! عن أيش؟
عن الفعل والفاعل.
إِنْ لَبْسٌ! أي: اشْتِباه.
حُذِرا! أي: خِيفَ.
إذا خِيفَ الاشتباهُ فإنه يجب الترتيبُ.
والاشتباهُ يكون فيما إذا كان الفاعلُ والمفعولُ به مَبْنِيَّيْنِ؛ لأنَّ المَبْنِي لا يَتَغيَّر، أو كَانَا مُعْرَبَيْنِ إعرابًا مقدَّرًا.

---

[826] «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تمامًا، وتقدير الكلام؛ والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.
[827] «وقد» حرف تقليل «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه.
[828] «وقد» حرف تقليل «يجي» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلّق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.
[829] «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط «حذر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية.
[830] «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

فإذا قلتَ: {ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى}، فهنا الفاعلُ: {مُوسَى}.
فلو أردتَ أن تقول: {ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى} قلنا: لا يجوز، لماذا؟
لأنه يَلْتَبِس من الفاعل ومن المفعول.
أمَّا إذا لَم يَكُنِ التِباسٌ، مثلَ أن تقول: {أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى}، جائزٌ ولَّا غير جائز؟
جائز.
ليش؟
ما فيه التِباسٌ؛ لأنَّ {الكُمَّثْرَى} ما يمكن أن تأكل {مُوسَى}، وإنما الذي يأكلُها {مُوسَى}، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ فلا بَأْسَ، أما إذا خِيفَ اللَّبْسُ فإنه لا يجوز.
إذا قال قائلٌ: لماذا لا يجوز؟
نقول: لأنَّ المقصودَ بالألفاظ المعاني، فإذا كانتِ الألفاظُ تُخِلُّ بِباقي المعنى وَجَبَ أن تُرَتَّب على وجهٍ لا الْتِبَاسَ فيه، وهذا ظاهرٌ.
إذا قلتُ: {أَكْرَمَ هَذَا ذَاكَ}؟
إذا كانَا حاضِرَيْنِ.
كلاهُما حاضِرانِ.
يَجِبُ الترتيبُ؟
إذَا نُعْرِبُ {هَذَا} على أنها فاعل، و{ذَاكَ} على أنها مفعول به.
إذا قلتُ: {تَزَوَّجَ هَذَا هَذِهِ} يجوز أو لا يجوز؟
يجوز؛ لأنك إذا قلتَ: {تَزَوَّجَ هَذِهِ هَذَا} عُلِمَ أنَّ {هَذِهِ} مفعولٌ مقدَّم؛ لأنها لو كانت هي الفاعلَ لَوَجَبَ تأنِيثُ الفعلِ فتقول: {تَزَوَّجَتْ هَذِهِ هَذَا}.
فالمهمُ: أنه إذا خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ الرُّجوعُ للأصل، فإنْ لم يُخَفِ اللَّبْسُ جاز التقديمُ والتأخيرُ.
لو قال: أنا أُرِيدُ أنْ أُقَدِّمَ المفعولَ به على الفعل، فأقولُ: {عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى}؟
نقول: لا يجوز هذا؛ لأنه يَحْتَمل أن يكون {عِيسَى} مبتدأً وليس مفعولًا به.
فإن قلتَ: {عِيسَى ضَرَبَهُ مُوسَى}؟
صحيحٌ، والمفعولُ به هنا ليس {عِيسَى}، المفعولُ به الضميرُ في {ضَرَبَ}، وهذا من باب الاشتِغال.
وإعرابُ الاشتغال في مثل هذا التركيب: الأَوْلى أنْ نُعْرب الأولَ مبتدأً؛ لأنه لا داعيَ...من الأصل.
قال:

وَأَخِّـــرِ الْـــمَفْعُولَ إِنْ لَـــبْسٌ حُـــذِرْ!

أَو أَضْـــمِرَ الْـــفَاعِلُ غَيْـــرَ مَنْحَصِـــرْ!

يعني: يجب أنْ نؤخِّر المفعول في حالينِ:
إذا خِيفَ اللَّبْسُ؛ وهو ما ذَكَرْناهُ قبل قليلٍ، فيجب أنْ يُرَتَّب وأنْ يؤخَّر المفعولُ عن الفاعل؛ هذه واحدة.
أَو أَضْـــمِرَ الْـــفَاعِلُ غَيْـــرَ مَنْحَصِـــرْ!

كذلك إذا كان الفاعلُ ضميرًا غير محصور، فإنه يجب أنْ يؤخَّر المفعولُ.
مثل أنْ تقول: {أَكْرَمْتُ زيدًا}.
التاء: فاعل، و{زيدًا}: مفعول به.
هنا لا يجوز أنْ تقول: {أَكْرَمَ زيدًا تُ} مثلًا؛ لأن الفاعل الآن ضمير.
لكنْ إن كان محصورًا، مثل أن تقول: {مَا أَكْرَمَ زيدًا إلا أَنَا} فإنه لا بأس به؛ ولهذا قال: **أَو أُضْمِرَ الْـفَاعِلُ** - أي: كان ضميرًا - **غَيْرَ مَنْحَصِرْ!**، فعُلِمَ من قوله: **غَيْرَ مَنْحَصِرْ!** أنه إذا كان ضميرًا منحصِرًا فلا بأس أنْ يقدَّمَ المفعولُ ويتأخَّر الفاعلُ.

* * *

وَمَـــا بِـــإِلّا أَوْ بِإِنّمَـــا انْحَصَـــرْ[831]

أَخِّـرْ وَقَـدْ يَسْـبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ [832]

سواء كان فاعلًا أو مفعولًا به؛ **مَا انْحَصَرَ بِـإِلَّا!** وَجَبَ تأخيرُه، **ومَا انْحَصَرَ بِـإِنَّمَا!** وَجَبَ تأخيرُه.
مثال الأول: {مَا ضَرَبَ زيدٌ إِلَّا عَمْرًا}، يجب أن يؤخَّر؛ لأنه محصور **بِـإِلَّا!**.
وكذا إذا قلتَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا}، فـ{إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا} بمعنى: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، فيجب أن نؤخِّر.
نؤخِّر ماذا؟
نؤخِّر المحصورَ فيه، سواء كان الفاعلَ أو المفعولَ.
{إِنَّمَا أَكَلَ الكُمَّثْرَى زيدٌ}، يجب أن نؤخِّر {زيدٌ}.
فالمحصورُ فيه يجب أن يتأخَّر، ولهذا قال: **مَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ!**، فهذا أيضًا من المواضع التي يجب فيها تأخيرُ الفاعل أو المفعول.
الذي بعد **إِلَّا!** دائمًا هو محصور فيه، والذي بعد **إِنَّمَا!** دائمًا هو المحصور.
فإذا قلتَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا}، ما هو المحصور؟
{زيدٌ}.
والمحصور فيه؟
{عَمْرًا}؛ لأنَّكَ تقول: ما ضَرَبَ زيدٌ إِلَّا عَمْرًا.
فإذا قلتَ بالعكس: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدًا عَمْرٌو}، نؤخِّر {عَمْرٌ} مع أنه هو الفاعل؛ لأنه محصورٌ فيه.
والفَرْقُ بين قولكَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدًا عَمْرٌو}، و{إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا}، الفَرْقُ ظاهرٌ.
{إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ}: يكون المحصورُ فيه هو الأخيرَ، يعني: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ.
وإذا عَكَسْتَ فقلتَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا}، فمعناها: أنَّ {زيدٌ} لم يضرب إِلَّا {عَمْرًا}....
والخُلاصةُ أنَّ الذي يُبَيِّن لكَ المعنى: أنَّ **إِنَّما!** يَلِيها المحصورُ، و**إِلَّا!** يليها المحصورُ فيه.
فإذا كان هناك حَصْرٌ فإنه يجب تأخيرُ المحصور فيه، ولهذا قال: **وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ!**.
هذا ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالك في التسوية بين الحصر **بِـإِنَّمَا!** والحصر **بِـإِلَّا!**.
وقال بعضُ أهل العِلْم: إنَّ ما حُصِرَ **بِـإِلَّا!** يجوز تقديمُه؛ لأن ما يلي **إِلَّا!** فهو المحصورُ فيه، سواء تقدَّم أو تأخَّر، فيجوز أن تقول: {مَا ضَرَبَ إِلَّا زيدًا عَمْرٌو}، فهنا قَدَّمْنا المحصورَ فيه وهو جائز.
القاعدةُ: إذا كان هناك حَصْرٌ فلا بُدَّ من محصورٍ ومحصورٍ فيه، فما هو المحصورُ وما هو المحصورُ فيه؟
نقول: ما يلي **إِنَّمَا!** هو المحصورُ، وما يلي **إِلَّا!** هو المحصورُ فيه، فإذا قلتَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا}، فالمحصورُ فيه: {عَمْرًا}، والمحصورُ: {زيدٌ}، يعني: زَيْدٌ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا.
المحصورُ فيه يجب أن يكون هو الأخير؛ لقوله: **وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ!**، ولا يجوز أن يُقدَّم؛ هذا ما ذهب إليه ابنُ مالك، وأنه لا فَرْقَ بين **إِلَّا!** و**إِنَّمَا!**؛ لأنَّ الِالْتِباسَ حاصلٌ.
لكنْ ذهب غيرُه إلى أنه إذا كان الحَصْرُ **بِـإِلَّا!** جاز تقديمُه؛ لأن ما يلي **إِلَّا!** فهو المحصور فيه على كل حال، وعلى هذا يجوز: {مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زيدٌ}، بخلاف **إِنَّمَا!**؛ لأنه يَقَعُ الاشتباهُ على كل حال.
وهذا القول أَصَحُّ من قول ابن مالك ، وهو أنه يجوز التقديم – سواء كان فاعلًا أو مفعولًا – إذا كان الحصرُ **بِـإِلَّا!**؛ لأنه لا لَبْسَ فيه.

وَمَـــا بِـــإِلّا أَوْ بِإِنّمَـــا انْحَصَـــرْ!

أَخِّـرْ، وَقَـدْ يَسْـبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ!

---

[831] «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لأخر «بإلا» جار ومجرور متعلّق بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإنما»جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة.
[832] «أخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

قَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ! يعني: إذا عَلِمْنا المحصورَ فيه فإنه يجوز سَبْقُه، وهذا إنما يَتحقق بماذا؟
بما إذا كانَ الحصرُ **بِـإِلَّا!**، أمَّا **بِـإِنَّمَا!** فإنه صَعْبٌ، ومع ذلك يمكن، إذا قلتَ: {إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زيدٌ}، وأردتَ أن تقول إن {عَمْرًا} محصور فيه، فيقال: لا يمكن أن يكون الوَالِي لـ**إِنَّمَا!** محصورًا فيه.
وعلى هذا فقولُه: **وَقَدْ يَسْبِقُ!**، هذا خاصٌّ بماذا؟ **بِـإِلَّا!**.

* * *

وَشَـاعَ نَحْـوُ: «خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ»[833]

شَاعَ! يعني: كَثُرَ.
نَحْوُ: خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ!، ما الذي في هذه الجملة؟
تقديمُ المفعول به حامِلًا لضمير الفاعل المؤخَّر، **«خَافَ رَبَّهُ»: «رَبَّ»** مفعول **«خَافَ»** وهو مضاف إلى الهاء، والهاء تعود إلى أيش؟ إلى **«عُمَرْ»**.
هذا شائِعٌ كثيرٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ)[البقرة: من الآية 124].
(إِبْرَاهِيمَ): مفعول مقدَّم، و(رَبُّ): فاعل مؤخَّر.
خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ!: رَبَّ! مفعول مقدَّم، و**عُمَرَ!** فاعل مؤخَّر.
هذا شائِعٌ كثيرٌ في اللغة العربية وليس فيه محظورٌ؛ لأن الضمير هنا عاد إلى متأخِّر، لكنه متأخِّر لفظًا متقدِّم رُتْبَةً.

* * *

وَشَذَّ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»[834]

الشُّذُوذُ معناه: الخروج على القاعدة.
لماذا **شَذَّ؟**
لأنه عاد الضمير فيه على متأخِّر لفظًا ورُتْبةً.
زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ!.
زَانَ!: فعل ماض.
و**نَوْرُهُ!: «نَوْرُ!** فاعل، وهو مضاف إلى الضمير.
و**الشَّجَرْ!:** مفعول به.
الضميرُ في **نَوْرُهُ!** يعود إلى **الشَّجَرْ!**، و**الشَّجَرْ!** متأخِّر لفظًا ورتبة؛ أما لفظًا فظاهرٌ، وأما رُتبةً فلأنه مفعول به، والمفعول به رُتْبَتُه التأخيرُ عن الفاعل.
حَوِّلْ هذا المثال إلى مثال شائع؟
تقول: {زَانَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ}، يعني أن النَّوْرَ وهو الزَّهْرُ زَيَّنَ الشَّجَرَ، وجعلَهُ حَسَنًا جميلًا.
وخلاصةُ هذا البحث: أنه يجب تأخيرُ المحصور فيه **بِـإِلَّا!**، أو **بِـإِنَّمَا!**، إلا على القول الثاني: أن المحصور **بِـإِلَّا!** لا يجوز تأخيرُه؛ لأن المعنى ظاهر سواء قُدِّمَ أو أُخِّرَ.
البحث الثاني: أنه يجوز تقديمُ المفعول به المتحَمِّل لضمير الفاعل؛ لأن الضمير هنا يعود على متأخِّر لفظًا لا رُتْبَةً، ولا يجوز تقديم الفاعل المتحَمِّل لضمير المفعول؛ لأنه يلزم منه عَوْدُ الضمير على متأخِّر لفظًا ورُتْبَةً، وهذا شاذٌّ خارجٌ عن القاعدة.

* * *

س: قَوْلُ ابن مالك: **وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ!** هل يُفْهَم منه أنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل؟ أو يُفْهَم منه أن الفاعل لا بُدَّ أن يكون بعد الفعل؟
ج: الاثنين.

---

[833] «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظًا مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.
[834] «وشذ» فعل ماض «نحو» فاعل شذ «زان» فعل ماض «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظًا ورتبة مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

س: إذا فَهِمْنا منه الاثنين، أَلَا يَرِد عليه {كَانَ} الزائدة، فإنها لا تتحمَّل الضميرَ، مثل: {مَا كَانَ أَحْسَنَ زيدًا}؟ يعني معناه ممكن أن نقول أنَّ ابنَ مالك قَصْدُه: وَبَعْدَ فِعْلٍ غَيْرِ زَائِدٍ؟
ج: ممكن، لكنْ على كل حال أجابوا عن هذا بأنَّ مرادَه المعنى الثاني، يعني: أن الفاعل لا بُدَّ أن يكون بعد الفِعْلِ.
س: قولُه : **وَيَرْفَعُ الْـفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا!** قيل: إنه لو أَبْدَلَهُ ببيتٍ لكان أَوْلَى، ما هو البيت الذي قِيلَ؟
ج:

وَيَرْفَـــعُ الْفَاعِـــلَ فِعْـــلٌ حُـــذِفَ

كَمِثْـلِ {زَيْـدٌ} فِـي جَـوَابِ {مَـنْ وَفَـى؟}

س: لماذا قلنا هذا؟
ج: .....
يعني اعتُذِرَ عن ابن مالك في هذا **وَيَرْفَعُ الْـفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا!**؛ لأن الضمير إنما يكون للأسماء.
س: قال ابنُ مالك:
وَالْـــحَذْفُ مَـــعْ فَصْـــلٍ بِـــإِلَّا فَضِّـــلَا!

كَـــ: مَـــا زَكَـــا إِلَا فَتَـــاةُ ابْـــنِ الْـــعَلَا!

تَكَلَّم عن البيت؟
ج: الحذفُ مع الفَصْل **بِـإِلَّا!** هذا الأصل غير فُصِلَ بين الفعل والفاعل أنه ...التاء.
س: كيف الأصل؟
ج: إذا حُذِفَ بين الفعل وفاعلِه ... المؤنث إثبات التاء أكثر.
س: يعني إذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل في الإثبات...
ج: إذا فُصِلَ بغير **إِلَّا!** فلفظُ الإثبات التاءُ، وحذفُها قليلٌ، إلا مع **إِلَّا!** فالأفضلُ حذفُها وإثباتُها قليلٌ.
س: إثباتُها مفضولٌ؟
ج: نعم.
س: هل أحد عَرَف هذا؟
ج:
س: لكنْ لو قال قائل إنه يَسُوغ أن تقول: {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ} أي: مَا قَامَتِ امْرَأَةٌ، ولا أُقَدِّر: مَا قَامَ أَحَدٌ؟
ج: {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ} أَعَمُّ، لكن {امْرَأَةٌ} أَخَصُّ.
... لأنك إذا قلتَ: {مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ}، أي: مَا قَامَ لَا مِنَ الرِّجَالِ وَلَا مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا هِنْدٌ، أما إذا قلنا: {مَا قَامَتِ امْرَأَةٌ إِلَّا هِنْدٌ} كنَّا لم نَنْفِ قيامَ الرجال، والمرادُ نَفْيُ القيام للرجال والنساء؛ هذا وَجْهُهُ.
س: يقول ابنُ مالك: **وَالْـحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ!**، مَثِّلْ؟
ج: حَكى سِيبَوَيْهِ عن العَرَب أنهم يقولون: {قَالَ فُلَانَةُ}.
س: والواجب؟
ج: أن يقال : {قَالَتْ فُلَانَةُ}.
س: ورِواية سيبويه هل هي حُجَّة؟
ج: .....من أن نقول: {قَالَ فُلَانَةُ}، وعلى كل حال هو قد يأتي.
س: يقول: **وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْـمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ!** هات شاهدًا؟
ج: حذفُ التاء وَقَع في شِعْرِنا، كقول الشاعر:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

يعني كان يقول: وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا!.

س: هل ورد في اللغة العربية أن يأتي المفعول به قبل الفاعل؟
ج: نعم.
س: مِثْل؟
ج: {ضَرَبَ زيدًا عَمْرٌو}،.....، وقد يجيء المفعولُ قبل الفعل.
س: متى يجب تأخيرُ المفعول؟
ج: ....
س: مثالُه؟
ج: {ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى}.
س: فهنا يَتعيَّن أن تُؤخِّر المفعولَ به، لماذا؟
....الآن مَنِ الضاربُ؟
ج: {مُوسَى}.
ولو قَدَّمْنا {عِيسَى} لكان {عِيسَى} هو الضارِبَ.
س: ماذا تَرَى في قول القائل: {أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى}؟
ج:
س: لماذا.....؟
ج:
إذا معلومٌ أنَّ {الكُمَّثْرَى} مأكولةٌ، سواء تقدَّمَتْ أو تأخَّرَتْ.
س: هذا اللَّبْسُ يَخْتَص بما إذا كان الِاسْمانِ مُعْتَلَّيْنِ بالأَلِف، أو يَحصل اللَّبْسُ في غير هذه الصورة؟
ج: يكون أيضًا في الِاسمينِ المَبْنِيَّيْنِ؛ لأنهما لا تَقَعُ عليهما العلامةُ.
س: فإذا كان الفعلُ يدل على أحد الأمرينِ مثل: {أَكَلَتْ هَذَا هَذِهِ}؟
ج: الآكِلُ {هَذِهِ} مع أنها متأخِّرة؛ لأنها فعل مؤنث.
س: يقول ابنُ مالك:
وَالْـحَذْفَ فِي نِعْمَ الْـفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا!؟
ج: **الْحَذْفُ!**: حَذْفُ التاء.
س: ومعنى قولِه **اسْتَحْسَنُوا!** رَأَوْهُ أَحْسَنَ؟
ج: رَأَوْهُ أَحْسَنَ.
س: وما أَحْسَنُ؟
ج: الأَحْسَنُ التأنيثُ.
س: مثالُه؟
ج: ....
إذا قولُ ابن مالك.... أَحْسَنُ، لكنْ أَجَازُوا، رَأَوْهُ حَسَنًا.
س: لماذا كان أَصْلُ الفاعلِ أنْ يَتَّصِل بالفعل وأنَّ المفعول به يَنْفَصِل عن الفعل؟
ج: ....فصار أَبْعَدَ من الفعل، ولأنَّ الفاعل أيضًا يجيءُ مستتِرًا بالفعل والمفعول به لا يأتي، فدلَّ ذلك على أنه أَوْثَقُ بالفعل من المفعول به.
س: هل يجوز أن يقول القائل: {مَا ضَرَبَ إِلَّا زيدٌ عَمْرًا}؟
ج: .....، لكنْ ربما نقول: إنَّ قولَ ابنِ مالك **وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ!** أنه يُجِيز مَا انْحَصَرَ **بِـإِلَّا!** لأنه معروف.
س: قال ابنُ تيمية في العقيدة الواسطية: ((فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْمُرْسَلُونَ))، ((عَمَّا جَاءَتْ)) هل هذا لَحْنٌ أو لا؟
ج: ... بعض العلماء يقولون: كلُّ الجَمْع مؤنثٌ – يجوز تأنيثُه – حتى لو كان جمعَ مذكرٍ سالمًا، لكنَّ المشهور أنَّ جمع المذكر السالم لا يجوز أن يؤنَّث الفعلُ معه.
س: قول ابن مالك:
وَالتَّـاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِـوَى السَّـالِمِ مِـنْ!

مُـــذَكّرٍ كَالتّـــاءِ مَـــعْ إِحْـــدَى اللّـــبِنْ!

ما معناه؟
ج: يعني كأنَّ ابنَ مالك يقول: جميع الجموع إلا ما ذَكَرْتُ سالِمةٌ.
س: هل هذا القول راجح؟
ج: الراجح أنَّ السالم كالمفرد، ما وَجَبَ تأنيثُه من المفرد وَجَبَ تأنيثُه من السالم، وما وَجَبَ تذكيرُه وَجَبَ تذكيرُه.
س: قولُه: **تَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْـمَاضِي!**، هل ذلك تأنيث المضارع؟
ج: ليس مثلَه.
س: إذًا يجوز أن تقول: {تَقُومُ هِنْدٌ}، و{يَقُومُ هِنْدٌ}؟
ج: ما يجوز {يَقُومُ هِنْدٌ}.
إذا تاء المضارعة كتاء تأنيث الفعل الماضي.

|||

النَّائِبُ عَنِ الْـفَاعِلِ

يقول المؤلف ابن مالك: **النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ!**.
وهذا تَرْتِيبٌ حَسَنٌ؛ حين ذَكَر أولًا الفاعل ثم ذَكَر النائبَ عنه.
النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ! هو: المفعولُ به إذا حُذف الفاعلُ، لكنْ يَلْزَم على ذلك تَغْيير سياقِ الفعل؛ لأنَّ الفاعلَ أصلٌ والنائبَ فرعٌ، فلا بُدَّ أن يُبنى للنائب بَيْتٌ آخرُ غير بيت الأول؛ الأول له بيتٌ قصرٌ مَشِيد ما يتغير فيه شيء، أما هذا فلا بُدَّ أن يكون بيتُه مُتَغَيِّرًا عن بيت الأول، وذلك بتغيير سياق الفعل.
ثم إنَّ **النَّائِب عَنِ الْفَاعِلِ** - وهو المفعول به إذا حُذِفَ الفاعل - يكون لأغراضٍ كثيرة، لا يذكرها النحويون؛ لأن هذا ليس من شأنهم، وإنما يذكرها أهل البلاغة، هم الذين يذكرون لماذا يُحْذَف الفاعل؟ للعِلْمِ به، سَتْرًا عليه، للجَهْل به.
أقولُ: للعِلْم بِهِ؛ لأنه معروفٌ مَن الفاعل.
مثلًا: +وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا_[النساء: من الآية 28] معلومٌ الخالقُ مَنْ هو.
{سُرِقَ المَتَاعُ} قد يكون أَخْفَى السارقَ؛ إما للجهل به وإما للسَّتْر.
فالمُهِمُّ: أن هناك أسبابًا توجِبُ أن يُحْذَف الفاعل ويقوم المفعول به مَقامَه.
فإذا حُذف الفاعل وأُقِيم المفعولُ به مُقامَه فماذا نصنع؟ هل يُعطى حكمَ الفاعل لأنه نائبه، أو يُحْكَم له أحكام جديدة؟
نقول: استَمِعْ إلى قول ابن مالك:

يَنُــوبُ مَفْعُــولٌ بِــهِ عَــنْ فَاعِــلِ[835]

فِيمَــا لَــهُ، كَنِيــلَ خَيْــرُ نَائِــلِ[836]

الإعراب:
يَنُوبُ!: فعل مضارع مرفوع.
و**مَفْعُولٌ!**: فاعل.
و**عَنْ فَاعِلِ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**يَنُوبُ!**.
فِيمَا!: جار ومجرور متعلِّق بـ**يَنُوبُ!** أيضًا، و**مَا!** هنا اسم موصول للعموم.
و**لَهُ!**: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف تقديره: ثَبَتَ؛ **فِيمَا** ثَبَتَ **لَهُ!**، والجملة صلة الموصول.
كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ!: الكاف حرف جر، و**نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ!**: اسم مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
وإنما دخلت الكافُ هنا على الجملة لأنَّ المرادَ بها المفردُ؛ إذ أنَّ المراد بقوله **كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ!** أي: كهذا المثال.
قول ابن مالك **مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ!** أي: في كل ما ثَبَتَ له:
مِنْ الرفع: فيُرفع الفاعلَ ويُرفع أيضًا النائب عن الفاعل.
ومن وجوب ذِكْرِه وعدم جواز حذفه؛ لأنه نائبه.

وكذلك: من وجوب تأخُّره عن العامل.
وكذلك: وجوب تأنيث الفعل معه إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا أو ضميرًا متصلًا لمؤنث.
المهمُ: جميع الأحكام السابقة في الفاعل انْقُلْهَا إلى نائب الفاعل، لكن لا بُدَّ من تَغْيير الفعل كما سيذكر المؤلف .
نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ!.
نِيلَ! أصلُها: نَالَ الرَّجُلُ خَيْرَ نَائِلٍ، لكنْ حُذف الفاعل، فلما حُذف الفاعل أُقِيم المفعول به مُقامه، فصار: **نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ!**.
إعرابُها تفصيلًا:
نِيلَ!: فعل ماض مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وقولُنا: مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه أَحْسَنُ من قولنا: مبني للمجهول؛ لأنها أَعَمُّ، إذ أنَّ حذفَ الفاعل قد يكون للجهل به وقد يكون للسَّتْر عليه أو غير ذلك، فلهذا التعبير لقولنا: لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه أَحْسَنُ من قولنا: مبني للمجهول.
خَيْرُ!: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعة ضمة ظاهرة في آخره، و**خَيْرُ!** مضاف.

---

[835] «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلِّق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلِّق بينوب أيضًا.
[836] «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماض مبني للمجهول «خبر نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.

وَ**نَائِلِ!**: مضاف إليه.

* * *

ثم قال مُبَيِّنًا تَغْيِير صيغة الفعل الذي بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه:

فَـــأَوَّلَ الْـــفِعْلِ اضْـــمُمَنْ، وَالْـــمُتَّصِلْ[837]

بِـــالْآخِرِ اكْسِـــرْ فِـــي مُضِـــيٍّ كَوُصِـــلْ[838]

أَوَّلَ!: مفعول مقدَّم، وهو المضاف إلى **الْـفِعْلِ!**.

وا**ضْمُمَ!**: فعل أمر، والنون الساكنة للتوكيد، ولهذا بُني فعل الأمر معها على الفتحة **اضممَن!**.

لكنَّ نونَ التوكيد هنا نونٌ خفيفة، وهناك نون ثقيلة مشدَّدة، وقد اجتمع النونانِ في قوله تعالى: +لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ_[يوسف: من الآية 32].

إذًا: **اضْمُمَ!** فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: حرف توكيد، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.

وَالْمُتَّصِلَ بِالْآخِرِ اكْسِرْ!.

الواو حرف عطف، وهو من باب عطف الجملة على الجملة.

وا**لْمُتَّصِلَ!**: مفعول مقدَّم لـ**اكْسِرْ!** مبني على فتح المقدَّر على آخره، مَنَعَ من ظهوره مراعاةُ الرَّوِي؛ يعني: آخر الشَّطْر.

و**بِالْآخِرِ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**الْمُتَّصِلْ!**.

وا**كْسِرْ!**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنتَ.

فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ!.

فِي مُضِيٍّ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**اكْسِرْ!**.

كَوُصِلَ!: الكاف حرف جر، و**وُصِلَ!**: اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورها الحكاية.

يقول ابنُ مالك: **أَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمْ** سواء كان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا؛ الأمرُ لا يتأتَّى ...، إذًا سواء كان ماضيًا أو مضارعًا، لا بُدَّ من ضَمِّهِ.

فتقول: {فُهِمَ الدَّرْسُ}، {يُفْهَمُ الدَّرْسُ} . {أُكْرِمَ زيدٌ}، {يُكْرَمُ زيدٌ}.

س: {يُكْرِمُ زيدًا}؟

ج: خطأ.

س: {يُكْرِمُ زيدًا}؟

ج: مبني للمعلوم، إذًا ما هو خطأ، يعني: يُكْرِمُ الرَّجُلُ زَيْدًا.

س: كيف صَحَّ أن نقول {يُكْرِمُ} والمجال هنا مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟

ج: لأنه....من فعل آخر، لأنَ المضارع لا بُدَّ أن يُفْتَح ما قبل آخرِهِ، يُضَمُّ أولِهِ ويُفتح ما قبل آخره، وإلا لم يكن مبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

إذًا أولُ الفعل مضمومٌ على كل حال، سواء كان ماضيًا أو مضارعًا.

آخرُ الفعل في المضارع مُعْرَب، وفي الماضي مبني على ما هو عليه، ما يختلف، ما قبل الآخر يختلف؛ في الماضي يُكْسَر، ولهذا قال: **وَالْمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ!**.

كَوُصِلْ! أين يقصد **بِالْآخِرِ؟**

الصاد، فبَدَلَ من أن يقال: وَصَلَ، يقال: **وُصِلَ**؛ فيُضَمُّ أولُه ويُكْسَر ما قبل آخره.

س: الماضي إذًا كيف نُغَيِّر صيغته؟

---

[837] «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضممن» الآتي، وأول مضاف و«الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي.

[838] «بالآخر» جار ومجرور متعلِّق بالمتصل «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك- إلخ، وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

ج: يُضَمُّ أولُه ويُكْسَر ما قبل آخره.

* * *

وَاجْعَلْـــهُ مِـــنْ مُضَـــارِعٍ مُنْفَتِحَـــا[839]

اجْعَلْهُ!: الضمير يعود على ما قبل الآخر.
مِنْ مُضَارِعٍ! أي: من فعل مضارع.
مُنْفَتِحًا!: مفعول ثانٍ لـ**اجْعَلْ!**، والمفعول الأول الهاء.
الإعراب:
اجْعَلْ!: فعل أمر بمعنى صَيِّرْ، فتَنْصِب مفعولينِ، وفاعلُه مستتر وجوبًا تقديره أنتَ، والهاء مبنية على الضم في محل نَصْبٍ مفعول أول.
مِنْ مُضَارِعٍ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**اجْعَلْ!**.
مُنْفَتِحًا!: هو المفعول الثاني.

كَيَنْتَحِـــي الْـــمَقُولِ فِيـــهِ: يُنْتَحَـــى[840]

يَنْتَحِي!: فعل مضارع مبني.....؛ أولُه مرفوع، وما قبل آخره مكسور.
وبأي نوع لم يُسَمَّ فاعلُه: **يُنْتَحَى!**؛ فضَمَمْتَ الأولَ وفَتَحْتَ ما قبل الآخر.
إذا القاعدة في المضارع إذا بُني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه: أن يُضَم أولُه، ويُفْتَح ما قبل آخره.
وفي الماضي: أن يُضَم أولُه ويُكْسَر ما قبل آخره.
كَيَنْتَحِي!: الكاف حرف جر، و**يَنْتَحِي!**: اسم مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره مَنَعَ من ظهورها الحكاية؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بقوله: كَهَذَا المِثَالِ.
و**الْمَقُولِ!**: صفة لـ**يَنْتَحِي!**، وصفة المجرور مجرورة.
فِيهِ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**الْمَقُولِ!**؛ لأنه اسم مفعول يَعمل عملَ الفعلِ.
يُنْتَحَى!: مَقُول القَوْل.
س: أين القول؟
الْمَقُولِ!.
و**يُنْتَحَى!** مقول القول منصوب أو مرفوع؟
مرفوع لأنه نائب فاعل.

* * *

ثم قال:

وَالْـــثَّانِيَ التَّـــالِيَ تَـــا الْـــمُطَاوَعَهْ[841]

كَـــالْأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِـــلَا مُنَازَعَـــهْ[842]

الثَّانِيَ!: منصوب على الاشتغال، وذلك لأن **اجْعَلْ!** اشتَغَل بضميره عن نَصْبِه المباشر.
س: وتعرفون باب الاشتغال أيش؟

---

[839] «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف حال من الهاء «منفتحا» مفعول ثان لاجعل.

[840] «كينتحى» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحى الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلِّق بالمقول «ينتحى» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

[841] «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعه» مضاف إليه.

[842] «كالأول»جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعه» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلِّق باجعل، ولا مضاف ومنازعة: مضاف إليه، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

ج: أن يتقدَّم معمولٌ ويَشْتغل عاملُه بضميره عنه، ولهذا سُمي اشتغالًا.
لو كانت الهاء غير موجودة لَقُلْنا إن **الثَّانِيَ!** مفعول لـ**اجْعَلْ!**، لا لفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده.
وقوله **التَّالِيَ!**: صفة لـ**الثَّانِيَ!** منصوب أيضًا.
ويجوز أن تقول: وَالْثَّانِي التَّالِي! يعني غير منصوب، لكنَّ الراجحَ النصبُ، ويُرَجِّحُه أمرانِ.
الأمر الأول: أن الفعل طَلَبٌ، والطَّلَبُ يترجَّحُ فيه النصبُ.
والأمر الثاني: أنه معطوفٌ على جُمَلٍ فعلية ولَّا اسمية؟ جمل فعلية، فيترجح النصبُ، ويجوز النصب كما قلتُ لكم.
و**تَا!**: مفعول لـ**التَّالِيَ!**؛ لأن **التَّالِيَ!** اسم فاعل محلَّى بـ(أَلْ).
تَا الْمُطَاوَعَهْ!: **تا!** مضاف، و**الْمُطَاوَعَهْ!**: مضاف إليه مجرور بالإضافة.
كَالْأَوَّلِ!: مجرور متعلِّق بـ**اجْعَلْ!**.
و**اجْعَلْ!**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعلُه مستتر وجوبًا تقديره أنتَ، والهاء المفعول الأول لـ**اجْعَلْ!**، وأين المفعول الثاني؟
كَالْأَوَّلِ!.
بِلَا مُنَازَعَهْ!: الباء حرف جر، و**لَا!**: اسم مجرور بالباء، ولكنْ يُنقل إعرابه للاسم الذي بعده؛ لأنَّ **لَا!** صورتُها صورةُ الحرف فلا تُؤثِّر فيها العواملُ.
ولو أنَّ أحدًا من الناس قال: إننا سنجعل **لَا!** اسمًا ويكون مضافًا إلى **مُنَازَعَهْ!**؛ لأن **لَا!** هنا بمعنى: غير، أي: بغير **مُنَازَعة**، لو قال أحد بذلك لم يكن قوله بعيدًا، لكنَّ المشهورَ الأولُ.
يقول ابنُ مالك :
وَالْـــثَّانِيَ التَّـــالِيَ تَـــا الْـــمُطَاوَعَهْ!

كَـــالْأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ .....!

الْأَوَّلِ! مضموم ولَّا منصوب؟
مضموم.
س: فما هي **تَاء المُطَاوَعة؟**
ج: **تَاءُ المُطَاوَعَة** هي التي تكون في فعل المطاوعة...ما سبق، أي: متأثِّر منه.
تقول: {عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ}، التاء هنا مطاوعة.
وتقول أيضًا: {نَحَّيْتُهُ، فَانْتَحَى، يَنْتَحِي}، وأمثلتها كثيرة، فـ**الثَّانِيَ!** الذي يَثْبُت عنه المطاوعة اجْعَلْه **كَـالْأَوَّلِ!**، أي: اجعله مضمومًا.
س: كيف نبني الفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه مِنْ {تَعَلَّمَ}؟
ج: تُعُلِّمَ....
س: وكيف نبني **يَنْتَحِي!؟**
ج: انْتُحِيَ؛ {انْتُحِيَ عَنِ المَكَانِ}.
س: **يُنْتَحَى!؟**
ج: يقول:
وَالْـــثَّانِيَ التَّـــالِيَ تَـــا الْـــمُطَاوَعَهْ!

كَـــالْأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِـــلَا مُنَازَعَـــهْ!

كلمة **يُنْتَحَى!** ما فيها تاء مُطَاوعة، لكن تقول: {تَعَلَّمَ}، الماضي: تُعُلِّمَ، {انْتَحَى}: انْتُحِيَ؛ {انْتُحِيَ عَنِ المَكَانِ}.
فهنا عندنا الهمزة مضمومة، والنون ساكنة، والتاء مضمومة، وأصلُها: انْتَحَى عَنِ المَكَانِ، لكنْ لَمَّا بني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه قلنا: {انْتُحِيَ عَنِ المَكَانِ}.

لكنه سيأتِينا أنه من القِسم الثالث: **وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ!**[843]، يكون الواقع بعدها نحو: {تُعُلِّمَ العِلْمُ}.
س: إذا قلتَ: {تَكَبَّرَ أَهْلُ الحَقِّ}؟
ج: تقول: تُكُبِّرَ أَهْلُ الحَقِّ.

* * *

وَثَالِـــثَ الّـــذِي بِهَمْـــزِ الْـــوَصْلِ[844]

كَـــــالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـــــهُ كَاسْـــــتُحْلِي[845]

الإعراب:
ثَالِثَ!: مفعول لفعل محذوف، وهو من باب الاشتغال.
ثَالِثَ!: مضاف، و**الَّذِي!**: مضاف إليه.
و**بِهَمْزِ!**: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صلة الموصول.
كَالأَوَّلِ!: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف المفعول الثاني لـ**اجْعَلْ!**.
و**اجْعَلْ!**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب المفعول الأول من **اجْعَلْ!**.
كَاسْتُحْلِي!: جار ومجرور.
يقول : كل ما ابْتُدِئ **بِهَمْزِ الوَصْلِ** فثالِثُه **كَالأَوَّلِ.**
أيش معنى **كَالأَوَّلِ؟**
يعني أنه مضموم.
مثل: **اسْتُحْلِي!**، هذا مبدوءٌ **بِهَمْزِ الوَصْلِ**، ما هو ثالِثُه؟ التاءُ، ولهذا ضُمَّ.
{اسْتَغْفَرَ}: اسْتُغْفِرَ.
{انْتَقَمَ}: انْتُقِمَ.
{اطَّرَدَ}: اطُّرِدَ.
وعلى هذا فقِسْ؛ كل مبدوءٌ **بِهَمْزِ الوَصْلِ** فإنه يُضَمُّ ثالِثُه ويُجْعَل **كَالأَوَّلِ.**
اسْتُحْلِي! أصلُها: اسْتَحْلَى.
{انْتُحِي} أصلُها: انْتَحَى.
{اصْطُفِيَ}: اصْطُفِيَ.
{ارْتُقِيَ}: ارْتُقِيَ.
وعلى هذا فقِسْ، والله أعلم.

* * *

س: هل يُبنى فعل الأمر لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟
ج: لا يتأتَّى لفعل أمر أن يبنى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.
س: إذًا ما الذي يُبنى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟
ج: الماضي، والمضارع، وما اشْتُقَّ منهما كاسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك.
س: ما حُكم النائب عن الفاعل؟
ج:
س: الدليل من كلام ابن مالك؟
ج:
يَنُـــوبُ مَفْعُـــولٌ بِـــهِ عَـــنْ فَاعِـــلِ!

---

[843] سيأتي.
[844] «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلّق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف و«الوصل» مضاف إليه.
[845] «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدمًا عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مرارًا.

فِيمَـــا لَـــهُ، كَنِيـــلَ خَيْـــرُ نَائِـــلِ!

س: ما حُكْم تَغْيِير الأفعال إذا بُنِيَت لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟
ج: واجبٌ.
س: كيف تَعْنِي ذلك؟
ج: يُضَمُّ أولُه بكل حال.
س: يُضَمُّ أولُه بكل حال سواء ماض أو مضارع؟
ج: لا، في الماضي.
س: في المضارع؟
ج: لا يضم.
س: وأيش يُعْمَل فيه؛ يُكْسَر؟ ماذا قال ابن مالك؟
ج: **فَأَوَّلَ الْـفِعْلِ اضْمُمَنْ!**؛ إذًا يُضَمُّ أولُ الفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا.
س: ما قبل الآخِر؟
ج: ما قبل الآخِر يُكْسَر في الماضي ويُفْتَح في المضارع.
س: مَثِّلْ؟
ج:
س: هل هذا ثابِتٌ في كل مضارع وكل ماض أو يَختلف، يعني بمعنى: هل يضم الأول فقط في كل ماض وكل مضارع، أو قد يضم مع الأول شيء آخر؟
السؤالُ: فَهِمْنا الآن أنه يضم أولُ الفعل مطلقًا؛ مضارعًا كان أو ماضيًا، فهل هناك حرف من الفعل يضم كما يضم الأول أو لا؟
ج: إذا كان الفعل ..... فيُضَمُّ أولُه ويُضَمُّ ما بعده.
س: مثاله؟
ج: تقول: {تَعَلَّمَ الفِقْهَ}، ثم تقول: {تُعُلِّمَ الفِقْهُ}.
كذا: {تَكَلَّمَ في الرَّجُلِ}، ثم تقول: {تُكُلِّمَ في الرَّجُلِ}.

* * *

يقول :

وَاكْسِـــرْ أَوِ اشْـــمِمْ فَـــا ثَلَاثِـــيٍّ أَعِـــلْ[846]

عَيْنًـــا، وَضَـــمٌّ جَـــا كَـــ«بُـــوعَ» فَاحْتُمِـــلْ[847] جِدًّا

هذا أيضًا حُكْمٌ رَابِعٌ؛ **اكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ!**.
أَوِ! هنا: للتَّخْيِير، يعني: **اكْسِرْ** كسرةً خالصةً.
أَوِ اشْمِمْ! يعني: شَرِّكِ الكسرةَ من الضمة، يعني: اجْعَلِ الحركة بين الكسرة والضمة.
وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا!.
هذه ثلاثةُ أوجه فيما كان ثلاثيًّا مُعَلَّ العَيْنِ، ومعنى مُعَلَّ العَيْنِ يعني: أنَّ عَيْنَه حرفُ علة، والعَيْنُ هي الثانية من تركيب الفِعْلِ؛ لأن النحويين، بل لأن الصَّرْفِيِّين اصطلحوا على أن يجعلوا (فَعَلَ) هي الميزان.
الثاني ضَمٌّ خالصٌ، والثالثُ إشمامٌ، أي: بين الضم الخالص والكَسْر الخالص.
لكنْ أشار بقولِه **فَاحْتُمِلْ!** إلى أنَّ الثالثَ ضعيفٌ، لكنه **احْتُمِلَ** لوُرُودِه في اللغة العربية.

---

[846] «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أو اشمم»مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي.
[847] «عينًا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلّق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على «ضم».

الإعراب:
اكْسِرْ!: فعل أمر.
أَوِ اشْمِمْ!: أَوْ! للتخيير، **واشْمِمْ!:** فعل أمر.
فَا!: مفعول **اشْمِمْ!** أو **اكْسِرْ!؟**
هنا تَنازَع فيه **اكْسِرْ! واشْمِمْ!**، وإذا تَنازَع فإنَّ النحويين اختلفوا: هل يكون العاملُ الثانِيَ لمباشَرَته، أو الأولَ لسَبْقه؟ على قولين.
قال ابنُ مالك:

وَالثَّـــانِ أَوْلَـــى عِنْـــدَ أَهْـــلِ الْـــبَصْرَهْ،

وَاخْتَـــارَ عَكْسًـــا غَيْـــرُهُمْ ذَا أَسْـــرَهْ[848]

وقولُه: **فَا ثُلَاثِيِّ!.**
فَا!: مضاف.
و**ثُلَاثِيِّ!:** مضاف إليه.
أُعِلْ!: فعل ماض مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعل مستتر.
و**عَيْنًا!** هذه: مفعول ثانٍ لـ**أُعِلْ!**، وأصلُها: أَعْلَلْتُ عَيْنَهُ.
ضَمٌّ!: مبتدأ.
و**جَا!:** الجملة خبرُه.
و**كَـ:بُوعُ!:** جار ومجرور.
و**فَاحْتُمِلْ!:** معطوفة على **ضَمٌّ جَا!**، و**احْتُمِلَ** بمعنى أنه أُجِيزَ.
نأخذ المثال: هاتوا لنا فعلًا ثلاثيًا مُعَلَّ العَيْن بالواو؟
{قَالَ}: فعل ثلاثي مُعَلُّ العَيْن بالواو؛ لأن **{قَالَ}** أصلُها: **{قَوَلَ}**، بدليل المضارع بالواو: **{يَقُولُ}**، فأصلُ **{قَالَ}: {قَوَلَ}.**
إذا أردنا أن نُبْنيه لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه قُلْنا حسب القاعدة السابقة: **{قُوِّلَ}**؛ لأن الماضي يُضم أولُه ويُكسر ما قبل آخِره، فنقول: **{قُوِّلَ}**، لكنَّ هذا مُستَثْقَل؛ لأنَّ ظهورَ الحركات على الواو ثَقِيلةٌ، فماذا نصنع؟
نَنقل حركة الواو - التي هي الكَسْر - إلى ما قبلها، فيكون: **{قِوْلَ}**؛ وهذا أيضًا مُستَثْقَل أن تقع الواو بعد الكسر.
إذًا حَوِّل الواوَ إلى ياءٍ، فقل: **{قِيلَ}**، ولا أَظُنُّ بَدَويًّا من العرب تحت شجرةٍ يعرف كيف هذا التصريف، لو قلتَ له: حِلَّ هذه الكلمة على هذا التصريف،.....: أنا ما أعرف إلا **{قِيلَ}** بدل **{قَالَ}.**
لكنِ النحويون يريدون أن يُنْزِلوا الألفاظ على القواعد المعروفة تمرينًا للطالب، وإلا فمِن المعلوم أنه لا يمكن أحدٌ أن يقول: **{قُوِّلَ}**، ولا أن يقول: **{قِوْلَ}**، بل يقول: **{قِيلَ}**، وبكل سهولة.
هذا كَسْر؛ كَسَرنا أولًا كَسْرًا خالصًا.
الوجه الثاني: الإشمام.
الإشْمامُ: أن تأتي بحركة بين الكسرة والضمة.
في الإشمام تجعل للكسرة ثُلُثَين وللضمة ثُلُثًا،....الكسر هو الأصل.
وفي الحقيقة لو عندنا أحدٌ من القرَّاء الذين تَعوَّدوا على التجويد تمامًا ممكن نعرف منهم.
على كل حال أن أَذْكُر لكم عن شيخنا عبد الرحمن بن سعدي أنه كان يدرسنا في هذا الباب ولم نعرفه، كلنا لا نحن ولا هو؛ لأنه صعب جدًّا، لكن لعل العرب الذين أَلِفوا هذه اللهجة تَسْهُل عليهم، الآن نحن هنا في المملكة هناك بعض الجهات يتكلمون بلهجة ما نستطيع أن نتكلم بها، وهي عندهم سهلة؛ هذا شيء معروف.
مثلًا **{كِيف}** بمعنى: كَيْفَ؛ هذه صعبة عند بعض الناس؛ **{كِيف}** هذه هي... ولَّا كاف ولَّا أيش؟
إشمام حرف، ما هو بحركة.
على كل حال الإشمام صعب.
+لَا تَأْمَنَّا_[يوسف: من الآية 11]؟
(تَأْمَنَّا) أهون، لكن **{قِيلَ}**؛ لأن (لَا تَأْمَنَّا) حرفانِ، النون مشددة،.....الحرف الأول منها، لكن هذا صعب.

[848] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب: (التنازع في العمل).

على كل حال نحن نعلمكم، أما التطبيق فإن تَيَسَّر وإلا...
الوجه الثالث: الضَمُّ الخالص.
فنقول في {قِيلَ}: {قُولَ}، ونقول في {بِيعَ}: **بُوعَ**.
البَيْع يائِيَّة {بَاعَ، يَبِيعُ}، فلماذا كانت واوًا؟
لأنها وَقعت بعد ضم لا بُدَّ منه؛ إذ أن هذا الضم هو الذي يُفَرِّق بين البناء للفاعل والبناء لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فالضمةُ لا بُدَّ منها، ولا يناسِبُها إلا الواو، لهذا نقول: **بُوعَ**، ولا نقول: {بُيِعَ}، ما نقول هذا؛ لأن ضَمَّ أولِه لا بُدَّ منه، والضمُّ لا يليه إلا الواو، فنقول: **بُوعَ**.
ففي **بُوعَ!** الآن ثلاث لغات:
الأولى: {بِيعَ}.
والثانية: إشمام.
والثالثة: ضمٌّ خالص **بُوعَ!**.
{قِيلَ} مِثْلُها.
الأولى: {قِيلَ}.
والثانية: إشمام.
والثالثة: {قُولَ}.
وقولُه: **وَضَمٌّ جَا!**.
جَاءَ مِن أين؟
من العرب، ومنه قول الشاعر:

لَيْــتَ، وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا لَيْــتَ؟ لَيْــتَ شَــبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيْتُ[849]

يعني أن لَيْتَ! لا تنفع.
وهذا كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: $فَلَا تَقُلْ لَوْ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ#[850].
شاعر جاهلي يعرف أن الثمن لا يفيد.
وفي المَثل العامي عندنا: ((التَّمَنِّي رَأْسُ مَالِ المَفَالِيسِ))، أيش معناها؟
المخلِص الذي ما عنده شيء رأسُ ماله التمني.
المهمُ؛ الشاعر يقول: ...بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ!، واللغة المشهورة: {بِيعَ فَاشْتَرَيْتُ}، فكون الشاعر عَدَل عن {بِيعَ} إلى بُوعَ! مع أن وزن البيت لا يختلف يدل على أن هذه لغة، ولهذا قال: **ضَمٌّ جَا كَـ:بُوعَ!**، لكن هذه اللغة ضعيفة باعتبار اللغة الكثيرة الفصحى.
وخلاصةُ البيت: أنه يجوز في الفعل الثلاثي المُعَّل العين كم؟
ثلاثة أوجه:
الأول: الكسر الخالص، وهو الأكثر.
والثاني: الإشمام.
والثالث: الضم الخالص، وهو قليل.

* * *

وَإِنْ بِشَــكْلٍ خِيــفَ لَــبْسٌ يُجْتَنَــبْ[851]

يعني: إذا جازَت الأوجه الثلاثة وخِيف اللَّبْسُ بالشكل فإنه **يُجْتَنَبُ** الوجه الذي يكون فيه اللبس.
نُعرب البيت:
إِنْ! هذه: شرطية، وفعل الشرط قولُه: **خِيفَ!**.

849

850

[851] «وإن» شرطية «بشكل»جار ومجرور مُتعلِّق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب»فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى شكل.

و**بِشَكْلٍ!:** جار ومجرور مُتعلِّق بـ**خِيفَ!**.
و**لَبْسٌ!:** نائب فاعل.
يُجْتَنَبْ! هذه: جواب الشرط، أي: يُجْتَنب الشَّكْلُ، فلا يُنطق به.
كلمة **خِيفَ!** تصلُح أن تكون مثالًا.
الآن **خِيفَ!** إذا أَسنَدْتَها إلى التاء تقول: **{**خِفْتُ**}**؛ هنا أُسْنِدت للفاعل ولَّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؟
للفاعل.
يقال في **خِيفَ!** إذا أُسْنِدت إلى التاء: **{**خِفْت**}**، يعني: إذا أردتَ **{**خِيفَ الرَّجلُ**}** وأردتُ أن أُوَجِّه الخطابَ إليكَ وأقول: أَنْتَ الَّذِي خَافَكَ النَّاسُ، ماذا أقول؟
{خِفْتَ**}**.
الْتَبَس الآن الفاعل بنائب الفاعل، واضح؟
ما هو بواضح.
{خَافَ**}**: ثلاثي مُعَلّ العَيْن.
{خَافَنِي**}**: ثلاثي مُعَلَّى أيضًا.
كم يجوز فيه؟
الكسر، والإشمام، والضم.
{خَافَ**}** أَسْنِده إلى الفاعل، تقول للرجل: **{**خِفْتَكَ**}**، وأيش معنى **{**خِفْتَكَ**}**؟
يعني أَنَّكَ خِفْتَ مِنَ النَّاسِ، يعني كَأَنك جَبانٌ تَخَافُ.
إذا أردنا أنْ نَبْنِيَها لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه ونُسنِدَها إلى التاء، ماذا نقول على وجه الكسر؟
{خِفْتَ**}**؛ يعني أنَّ الناسَ خافُوكَ.
الآن لو أقول: **{**يَا فُلانُ خِفْتَ**}** أَلَا يَلْتَبِس الفاعل بالمفعول؟
يلتبس.
يقول: **إِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ!**، فماذا نقول؟
نقول بالضمِّ: **{**خُفْتَ**}**.
وعلى هذا فالفَرْق بين كون الخوف واقعًا منه أو واقعًا عليه أنكَ إذا قلتَ: **{**خُفْتَ**}** فالخوفُ واقعٌ مِنِّي، يعني أنه النَّاسُ يَخافُونِي، وإذا قلتَ: **{**خِفْتَ**}** فالخوفُ واقعٌ عليه، يعني أنه هو يَخافُ النَّاسَ.
{خِفْتَ**}** يعني: أنتَ تَخافُ مِنَ النَّاسِ.
{خُفْتَ**}** يعني: النَّاسُ يخافونَ مِنْكَ.
ولهذا قال: **إِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ!**، ولهذا يَصِحُّ أن نقول: ما...التي ذكرها المؤلف؟
يَصِح.
{سَامَ، يَسُومُ**}**. ابْنِهِ للفاعل؟
{سُمْتُ**}**؛ هذا مثال.
ابْنِ للمفعول؟
إذا قلنا: يجوز الضمُّ والكسرُ والإشمامُ صار يجوز أن نقول: **{**سُمْتُ**}**، ونحن إذا قلنا: **{**سُمْتُ**}** اشتَبه الفاعل بالمفعول فيَتعيَّن الكسرُ أو الإشمام إذا أَسنَدناهُ إلى نائب الفاعل، فنقول: **{**سُمْتُ**}** يعني: يخاطِب العبدَ ويقول: **{**أنتَ مَسُوم**}**، سُمْتَ كذا وكذا.
الآن نُمَثِّل بـ**{خِيفَ}**، وبـ**{**خَافَ**}**، وبـ**{**سَامَ**}**.
ابْنِ **{**خَافَ**}** للفاعل؟
تقول: **{**خِفْتَ**}**؛ **{**خِفْتَ مِن زيدٍ**}**، فالخوفُ واقع عليه، يعني: هو الذي خافَ.
ابن للمفعول؟ **{**خُفْتَ**}** ولَّا **{**خِفْتَ**}**؟
{خُفْتَ**}**.
وأيش الذي امتَنع الآن؟
الكسرُ؛ لأنك لو قلتَ: **{**خِفْتَ**}** جَعَلْتَه هو الخائف، وأنتَ تريد أنه المَخُوف منه، فإن كنتَ تريد أنه المخوف منه فقُلْ: **{**خُفْتَ**}**.

{سَامَ} ابْنِها للفاعل؟
{سُمْتُ}، كـ**{قَالَ}**: **{قُلْتُ}**، **{قَالَ. يَقُولُ. قُلْتُ}**، **{سَامَ. يَسُومُ. سُمْتُ}**.
ابْنِ للمفعول؟
يجب تقول: **{سِمْتَ}**، مع أنه في الأصل يجوز أن تقول: **{سُمْتَ}**، لكنْ لَمَّا كان الضمُّ يؤدي إلى اشتباه الفاعل بنائب الفاعل وَجب اجتنابُ الضم وأن نقول: **{سِمْتَ}**.
وخلاصةُ هذا الشَّطْر: أنه إذا كان الفعل ثلاثيًّا مُعَلَّ العَيْن جازَ في أوله ثلاثةُ أوجه: الضمُّ، والكسرُ، والإشمامُ، إلا إذا خِيفَ الْتِباسُ الفاعل بنائب الفاعل إذا كُسِرَ فإنه يَمْتنع الكسرُ، وإذا خِيفَ الْتِباسُ الفاعل بنائب الفاعل إذا ضُمَّ فإنه يَمْتنع الضمُّ.
هذا هو خلاصةُ القاعدة.
{بَاعَ}. صُغْ منه اسمَ الفاعل؟
{بِعْتَ}.
صُغْ منه اسم المفعول؟
{بُعْتَ}.
ولا يجوز **{بِعْتَ}**؟
لا، ما يجوز.
أليس يجوز في فاعل الثلاثي الكسر والضم والإشمام؟
يجوز، لكنْ هنا لا يجوز؛ لأنكَ لو كَسَرْتَ لَالْتَبَسَ الفاعل بنائب الفاعل.
إذًا أسأل المُكاتَب، فأقول: **{هَلْ بُعْتَ}**؟ وأيش المانع، هَبْ أن سَيِّدَكَ باعَكَ أو أنتَ بِعْتَ على الناس؟
الأول: **{هل بُعْتَ؟}**.
عندما أسأله هل باع شيئًا من متاعه أقول: **{هل بِعْتَ؟}**.
نأخذ من هذه القاعدة ومن غيرها من القواعد التي مَرَّتْ والتي سَتَمُرُّ: أنَّ أهمَّ شيء في الكلام هو المعنى، ولذلك إذا خِيفَ الالْتِباسُ وَجَب تحويلُ الصيغة إلى صيغة لا يَحْصل بها الالتباسُ.
....لكن عند إضافتها إلى الفاعل يُكْسر أولُها وإن كانت وَاوِيَّة؛ لأن **{خَافَ}** أصبح **{خَيِفَ}** بالكسر، وإن كانت وَاوِيَّة.
ولهذا تقول: **{خِفْتُ مِن الأسَدِ}** ولَّا **{خُفْتُ مِن الأسَدِ}**؟
ما يَصْلح.....تقول: **{خِفْتُ}**.
ماذا تقول إذا قلتَ: **{سِمْتَ}** تخاطِب العبدَ تقول: **{إنك مَسُوم}**، تقول: **{سِمْتَ}**، ولَّا **{سُمْتَ}** بالضم؟
الإشمام جائزٌ نَظَرًا، غير واقع بالفعل تطبيقًا وعملًا، ما تستطيع تُشِمَّ أنتَ الآن، أنتَ تَشُمُّ ولا تُشِمُّ.
* * *
س: ما معنى قول المؤلف: **وَاكْسِرْ أوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلَّ عَيْنًا!؟**
ج: إذا كان الفعل....، لا بُدَّ أن تقول: **ثُلَاثِيٍّ**، وأنتَ لم تَقُلْه.
س: مَثِّلْ لمعتل بالواو؟
ج: المعتل بالواو **{قَالَ}**.
أو بالإشمام، والإشمامُ لا يُنْطَق به، لكن يُعرف نظرًا.....
س: أيهما أفصح؟
ج:
س: مِن أين نأخذه من كلام ابن مالك؟
ج: **وَاكْسِرْ أوِ اشْمِمْ! وَضَمٌّ جَا!**، حتى كلمة **ضَمٌّ جَا!** يشهد بأنه قليل في اللغة العربية.
س: هاتِ معتلًّا بالواو؟
ج: **{خِيفَ}**.
لا هذه عمدة من الخوف.
س: أيش أصل **{بِيعَ}**؟
ج: **{بُيِعَ}**.
س: وماذا صنعنا؟

ج: **{بُيِعَ}** ما فيها واو؛ ضمة ثم ياء مكسورة.
أصلها **{بُيِعَ}** لكن ثقيلة جدًّا، فتُنْقَل حركةُ الياء إلى ما قبلها، فتصير: **{بِيِّعَ}**.
ما أقصِد **{بِيِّعَ}**، أنا أقصِد أننا نَقَلْنا حركةَ الياء، إذا نُقلت الحركة أيش بَقِي؟
السكون، فنَقَلْنا الحركةَ إلى ما قبلها فصارتْ: **{بِيعَ}**.
س: عَلِّل لنا **{قِيلَ}** أصلها؟
ج: **{قُوِّلَ}**.
س: ماذا صنعنا؟
ج: نَقَلْنا حركة الكسرة إلى ما قبلها، فصارت: **{قِوْلَ}**، ثم قُلِبت الواو ياءً لأنها ساكنة وما قبلها مكسور، فصارت: **{قِيلَ}**.
س: ونحن قلنا هل الرجل العربي حينما أراد أن يصوغ من **{قَالَ}** **{قِيلَ}**، هل هو كان يَستحضر هذه الكلمات؟
ج: أبدًا، لكن هذه قواعد ذكرها الصرفيون وأرادوا أن يمشوا عليها.
س: نريد شاهدًا لكلمة **{بُوعَ}**؟

لَيْـــتَ، وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَـــيْئًا لَيْـــتَ؟ لَيْـــتَ شَـــبَابًا بُـــوعَ فَاشْـــتَرَيْتُ

* * *

يقول المؤلف :

وَمَـــا لِبَـــاعَ قَـــدْ يُـــرَى لِنَحْـــوِ حَـــبْ[852]

الذي **لِبَاعَ!** كم من وجه؟
ثلاثة: الكسر، والإشمام، والضم.
يقول: **قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ!**.
مِن كل فعل ثلاثي مشدَّد كـ: **حَبَّ!**، و**{شَدَّ}**، و**{شَذَّ}**، وما أشبهها فيجوز فيها ما ذكره المؤلف:
الأول: الكسرُ، **والثاني:** الإشمامُ، **والثالث:** الضمُّ.
فتقول إذا أردتَ أن تُخْبِر أنَّ زيدًا محبوبٌ؛ ماذا تقول؟
{حِبَّ زيدٌ**}** أي: صار محبوبًا، وتقول: **{حُبَّ** زيدٌ**}**، وتُشِمُّ.
لكنه يقول: **مَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ!**.
وإلا فالأصلُ أنَّ **حَبَّ!** يقال فيها: **{حُبَّ** زيدٌ**}**، **{شُدَّ** الحَبْلُ**}**، **{شُذَّ** عن الجَادَّةِ**}**؛ هذا هو الأصل، لكن قد تُعامَل معاملةَ الفعلِ الثلاثي المُعَلِّ عينُه، وهو....العرب، لكن اللغة الفصحى الأصل أن نقول: **{حُبَّ}**.
فإن قال قائل: **{حُبَّ}** قد تشتبه بالمصدر +وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ_[العاديات: 8] أي: لمحبة الخير؟
قلنا: يُعَيِّن المعنى السِّياقُ.
وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ!.
مَا!: اسم موصول بمعنى الذي، والواو للاستئناف.
و**لِبَاعَ!:** جار ومجرور باعتبار اللفظ **بَاعَ!**، والجار والمجرور مُتعلِّق بمحذوف هو صلة الموصول في قوله **مَا!**.
وَقَدْ يُرَى!: قَدْ! حرف تحقيق أو تقليل؟
تقليل؛ لأن ذلك هو الأصل فيما إذا لو دخلت **قَدْ!** على الفعل المضارع.
يُرَى!: فعل مضارع مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائب الفاعل مستتر يعود على **مَا!**.
وقولُه **لِنَحْوِ حَبْ!:** جار ومجرور مُتعلِّق بـ**يُرَى!**، و**نَحْوِ!:** مضاف، و**حَبْ!:** مضاف إليه.
والجملة من **قَدْ يُرَى!** خبر **مَا!** الموصولة.

* * *

ثم قال:

---

[852] «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور مُتعلِّق بيرى، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

وَمَــا لِفَــا بَــاعَ لِمَــا الْــعَيْنُ تَلِــي[853]

فِــي اخْتَــارَ وَانْقَــادَ وَشِــبْهٍ يَنْجَلِــي[854]

مَا! هذه**:** مبتدأ.
و**لِفَا بَاعَ!: لِفَا!** جار ومجرور، و**فَا!** مضاف، و**بَاعَ!** مضاف إليه باعتبار اللفظ.
لِمَا!: اللام حرف جر، و**مَا!** اسم موصول.
و**الْعَيْنُ!:** مبتدأ.
و**تَلِي!:** فعل مضارع خبر المبتدأ **الْعَيْنُ!.**
والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، أعني**: مَا!** الثانية، أما الأولى الجار والمجرور مُتعلِّق بمحذوف صلة الموصول.
وأين خبر المبتدأ الأول **مَا!؟**
خبرُه قولُه**: لِمَا الْعَيْنُ تَلِي!** يعني**:** الجار والمجرور، فالجار والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر **مَا!.**
فِي اخْتَارَا!: فِي! حرف جر، و**اخْتَارَا!:** اسم مجرور باعتبار اللفظ، وهي مُتعلِّقة بـ**تَلِي!.**
وَانْقَادَ**!**: **معطوف عليها**.
وَشِبْهٍ!: معطوف عليها أيضًا.
و**يَنْجَلِي!:** فعل مضارع، والجملة وصف لـ**شِبْهٍ!.**
وَشِبْهٍ يَنْجَلِي! أي**:** يَتَّضِح.
وَمَا لِفَا بَاعَ!: فَا بَاعَ! هي الباء.
وقد سبق أن فيها ثلاثة أوجه**:** الكَسْرُ **{**بِيعَ**}**، والإشمام بين الكسر والضم، والضمُّ الخالِص **{**بُوعَ**}.**
المعنى:
يقول **:** ما ثبت **لِفَا بَاعَ!** من الأوجه الثلاثة يَثْبُت للذي تَلِيه **العَيْنُ فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ!.**
ما الذي تَلِيه **العَيْنُ؟**
الذي تَلِيه **العَيْنُ،** يعني**:** الذي هو قبل **العَيْنِ.**
اخْتَارَا! حَوِّلْها إلى الميزان؟
اخْتَارَا!: افْتَعَلَ.
ما الذي تَلِيه **العَيْنُ؟**
التاء.
إذنْ يجوز للتاء ثلاثة أوجه:
تقول: **{**اخْتِيرَ المتاعُ**}**، وتقول بالإشمام، وتقول بالضم الخالص أي: **{**اخْتُورَ**}**؛ لكنَّ هذا قليلٌ.
ولذلك عندما نتكلم في **اخْتَارَا!** نقول: **{**اخْتِيرَ**}**؛ **{**اخْتِيرَ المَتاعُ، اخْتِيرَ المَكانُ، اخْتِيرَ الزَّمانُ، اخْتِيرَ الكِتابُ، اخْتِيرَ الرَّجُلُ**}.**
ويجوز**{**اخْتُورَ**}**، لكنْ في ظَنِّي لو تَكَلَّمتَ عند العامي وتقول: **{**اخْتُورَ**}** ماذا يقول لكَ؟
سيقول: هذه لغة غير عربية؛ لأنها قليلة.
{انْقَادَ**}** مِثْلُها، تقول: **{**انْقَادَ الجَمَلُ لِقَائِدِهِ**}.**
حَوِّلْها إلى فعل مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.
{انْقِيدَ لِلقائِدِ**}**، أو بالإشمام بين الضم والكسر، أو بالضم الخالص تقول: **{**انْقُودَ لِلقائِدِ**}.**
انتهى المؤلف من صور الفعل المبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

* * *

[853] «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و«باع» قصد لفظه**:** مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما**:** اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام.

[854] «في اختار» جار ومجرور مُتعلِّق بتلي «وانقاد» وشبه، معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

ثم انتقل لَمَّا فرغ من الأول: هل ينوب غير المفعول به عن الفاعل؛ لأن الكلام في نيابة المفعول بـه عن الفاعل كما قال في أول الباب: **يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِهِ!**، فهل ينوب غيرُ المفعول به.
يقول :

وَقَابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ اَوْ مِـنْ مَصْـدَرِ[855]

أوْ حَـــرْفِ جَـــرٍّ بِنِيَابَـــةٍ حَـــرِي[856]

قَابِلٌ!: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداءَ به الوصفُ؛ **قَابِلٌ مِنْ** كذا.
ومِنْ ظَرْفٍ!: جار ومجرور.
أَوْ!: حرف عطف.
ومِنْ مَصْدَرٍ!: معطوف على **ظَرْفٍ!** بإعادة العامل.
أَوْ حَرْفِ جَرٍّ!: معطوف على **ظَرْفٍ!**.
بِنِيَابَةٍ حَرِي!.
بِنِيَابَةٍ!: جار ومجرور مُتعلِّق بـ**حَرِي!**.
وحَرِي!: خبرُ المبتدأ.
أين المبتدأ؟
قَابِلٌ!، يعني أنَّ **قَابِل** من الظرف أو المصدر أو حرف الجر **حَرِي** بالنيابة عن أيش؟
عن الفاعل، كما ناب المفعول به عن الفاعل.
فبَيَّنَ المؤلف في هذا البيت أنه قد ينوب عن المفعول به ثلاثة أشياء:
الأول: الظرف.
والثاني: المصدر.
والثالث: الجار والمجرور.
لكنه اشتَرَط أن تكون قابلة؛ أي: قابلة للنيابة عن الفاعل، والقابلُ للنيابة عن الفاعل هو الذي لم يَلْزَم صيغةً واحدةً، فإن لَزِم صيغةً واحدةً فإنه لا يمكن أن يكون نائبًا عن الفاعل؛ لأنه لو ناب عن الفاعل لَتَحَوَّل من اللُّزوم إلى الجواب، فلا بُدَّ أن تكون قابلة.
ولهذا عندي[857] يقول: ((وَلَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُخَصَّصًا بِشَيْءٍ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ)).
فلا بُدَّ أن يكون قابلًا وخارجًا عن الاختصاص.
فمثلًا عندنا الظرف؛ بعض الظروف لا يمكن أن يكون نائبًا عن الفاعل لأنه لا يتحول عن الظرفية، وإذا لم يتحول عن الظرفية لم يصح أن يكون نائبًا عن الفاعل.
فلْنَضرب أمثلةً للذي يَتحول عن الظرفية:
كلمة **{**يَوْم**}** تتحول عن الظرفية؟
نعم.
ما الدليل؟
الدليل أنها وردَتْ اسمًا لـ(إنَّ)، مثل قوله تعالى: +وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ_[الحج: 47]، وجاءَتْ مفعولًا به: +يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ_[النور: 37]، وجاءَتْ مجرورةً كقوله تعالى: +لِيَوْمٍ عَظِيمٍ_[المطففين: 5].
إذًا يصح أن ينوب عن الفاعل، فيقال مثلًا: **{**صِيمَ يَوْمٌ**}**، ويكون **{**يَوْمٌ**}** هنا نائبًا عن الفاعل.
كلمة **{**مَكَان**}** هل يصح أن تنوب عن الفاعل؟
لا.
لماذا؟

---

[855] «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور مُتعلِّق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق.
[856] «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور مُتعلِّق بحري«حري» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.
[857]

لأنه يَتصرَّف عن الظرف؛ يُستعمل ظرفًا وغير ظرف، فتقول: {نَزَلَ الرَّجُلُ مَكَانَ بَيْتٍ}؛ هذه ظرف.

مفعوليَّة مطلقة، فلا يمكن أن تنوب عن الفاعل لأنها لا تتحول عن حال واحدة.
فلو قلتَ مثلًا: {سُبِّحَ سُبْحَانُ اللهِ} لكان هذا غيرَ جائز؛ لأن {سُبْحَانَ} لا تتحول عن المصدر أو عن المفعولية المطلقة.
ولو قلتَ: {شُرِبَ شُرْبٌ كَثِيرٌ}؛ هذا المصدر يجوز أو لا يجوز؟
يجوز.
لماذا؟
لأن {شُرْب} تتحول عن المصدرية إلى أن تكون فاعلًا أو مفعولًا به أو مجرورًا أو مبتدأً، لكن {سُبْحَانَ} لا يمكن أن تتغير عما كانت عليه.
كذلك حرف الجر: مِن حروف الجر ما لا يتحول عن حاله، مثل: حروف القَسَم، فالمجرور بحروف القسم لا يمكن أن يقع نائب فاعل؛ لأنه مختَص بالقَسَم، فلا يمكن أن يقع نائبَ فاعل.
فلو قلتَ: {حُلِفَ وَاللهُ} لكان هذا غيرَ جائز، لماذا؟
لأنه لا يتحول عن القَسَم.
لكن لو قلتَ: {مُرَّ بِزيدٍ} جار ومجرور؛ يجوز أن ينوب عن الفاعل؟
نعم؛ لأنه يَتحول عن هذه الصيغة.
حتى إنهم يقولون: لو حُذِف حرفُ الجر لَنُصِب، على حَدِّ قول الشاعر:
تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَـــنْ تَعُـــوذُوا[858]

واللهُ أعلم.

* * *

سبق أن الذي ينوب عن الفاعل هو المفعول به، يعني: الذي يقع عليه الفعل، فهل غير المفعول به ينوب عن الفاعل؟
الظرف.
مثاله؛ ظرف الزمان وظرف المكان؟
{جِيءَ اليَوْمُ}....؛ لأن من شرطه أن يصح أن يقع عليه الفعل.
{صِيمَ يَوْمَ الجُمْعة}.
{يَوْمُ الجُمْعة} يعني.....والنحويون يُمَثِّلون بدون النظر للقواعد الفقهية.
المكان؟
{نِيمَ تَحْتَ الشَّجَرة}، {جُلِسَ عِنْدَكَ}.
...
مثاله؟
{مُرَّ بِزيدٍ}.
{مُرَّ}: فعل أمر؟
ينوب أيضًا بالمصدر، مثاله؟
{شُرِبَ شُرْبٌ}.
وإذا وَصَفتَه أحسن علشان يتميز: {شُرِبَ شُرْبٌ كَثِيرٌ}.

* * *

قال ابن مالك:

وَلَا يَنُـــوبُ بَعْـــضُ هَـــذِي، إِنْ وُجِـــدْ[859]

858

[859] «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

فِــي اللَّفْــظِ مَفْعُــولٌ بِــهِ، وَقَــدْ يَــرِدْ[860]

يعني: إذا وُجِد في اللفظ مفعول به فإنه لا يجوز أن ينوب شيء من هذه الثلاثة عن الفاعل.
مثل: {ضُرِبَ زيدٌ أَمَامَ الأَمِيرِ يَوْمَ الجُمْعةِ ضَرْبًا شَدِيدًا}.
{أَمَامَ} هذه: ظرف مكان.
{يَوْمَ الجُمْعةِ}: ظرف زمان.
{ضَرْبًا شَدِيدًا}: مصدر.
فلا يجوز أن تُنِيبَ واحدًا من هذه الثلاثة لوجود المفعول به وهو {زيد}؛ لأن الضرب وقع على {زيد}.
فإذا وُجِدَ مفعول به في اللفظ فإنه لا يجوز العدولُ عنه، لكنه قال: **وَقَدْ يَرِدْ!**.
قَدْ! هذه للتقليل؛ لأنها دخلَتْ على الفعل المضارع، و**قَدْ** إذا دَخَلَتْ على فعل مضارع كانت للتقليل، وعلى فعل ماض صارت للتحقيق، إلا أنها قد تَرِد للتحقيق مع الفعل المضارع، كقول الله تعالى: +قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ_[الأحزاب: 18].
قَدْ يَرِدْ! عَنْ مَنْ؟
يَرِدُ عن العرب؛ ومعلومٌ أن العرب يَحكُمون على النحاة وليس النحاة يحكمون على العرب، وذَكروا لهذا بيتًا وهو قوله:
لَـــمْ يُعْـــنَ بِالْعَلْيَـــاءِ إِلّا سَـــيِّدًا[861]

أين المفعول به في هذا الشطر؟
سَيِّدًا!؛ هذا المفعول به، وبِالْعَلْيَاءِ!: جار ومجرور، ومع ذلك نَصَبَ سَيِّدًا! الذي هو المفعول به، فيكون بِالْعَلْيَاءِ! نائب الفاعل مع أنه جار ومجرور.
لكنَّ هذا نادرٌ؛ لأنه متى أَمْكَنَ أن يُسَلَّط الفعلُ على المفعول به فإنه لا يُعْدَل عنه.
أما الإعراب، فقوله:
لَا يَنُوبُ!: **يَنُوبُ!** فعل مضارع منفي بـ**لَا!**.
و**بَعْضُ!**: فاعل، و**بَعْضُ!** مضاف.
و**هَذِي!**: مضاف إليه.
إِنْ وُجِدْ!: جملة شرطية؛ أداة الشرط فيها **إِنْ!**، وفعل الشرط **وُجِدْ!**.
فأين جواب الشرط؟
قيل: إن جواب الشرط لا يُحتاج إليه في مثل هذا الترتيب، وقيل: إنه محذوف دلَّ عليه ما قبله.
وعلى هذا فالتقدير: إِنْ وُجِدَ فَلَا يَنُوبُ.
لكنَّ القولَ الأولَ أَحْسَنُ، وهو الذي اختارَهُ ابنُ القيم : أنه في مِثْلِ هذا الترتيب لا يُحتاج إلى جوابٍ، وذلك لأنَّ النَّفْسَ لا تَتَشوَّف إلى الجواب، وإذا كانت لا تتشوف إليه فلا حاجةَ أَنْ نُقَدِّرَه، ثم إنكَ إِنْ قَدَّرْتَه مع وجود ما يدل عليه جَمَعْتَ بين الدَّالِّ والمدلولِ، وإِنْ قَدَّرْتَه مع حَذْفِه فاتَ مقصودُه الذي رَتَّبَ الكلامَ على هذا الوجه.
وقوله **مَفْعُولٌ بِهِ!**: نائب فاعل **وُجِدْ!**.
وقوله **وَقَدْ يَرِدْ!**: جملة فعلية مُؤَكَّدة بـ**قَدْ!**.
و**يَرِدْ!**: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هُوَ.

* * *

ثم قال:

وَباتِّفَــاقٍ قَــدْ يَنُــوبُ الثَّــانِ مِــنْ[862]

---

[860] «في اللفظ» جار ومجرور مُتعلِّق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» مُتعلِّق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله «ولا ينوب- إلخ».

[861]

[862] «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور مُتعلِّق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب.

بَـــابِ كَسَـــا! فِيمَـــا الْـــتِبَاسُهُ أمِـــنْ[863]

بِاتِّفَاقٍ! بَيْنَ مَنْ؟
ظَاهِرُهُ بين النحاة، وأن النحويين مُتَّفِقون على جواز نيابة الثاني من باب **كَسَا!** إذا **أُمِنَ** اللَّبسُ، فإن لم يُؤْمَن اللبس فإنه لا يجوز.
مثال ذلك: **{**كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً**}**، أين المفعول الثاني؟
{جُبَّةً**}**، والذي دَلَّنا أنه المفعولُ الثاني لأن المفعول الأول هو لابِسُ الجُبَّة، فهو الفاعل في المعنى فيُقَدَّم.
فيكون **{**زيدٌ**}** نائب الفاعل، و**{**جُبَّةً**}**: المفعول الثاني.
ولَكَ أن تقول: **{**كُسِيَ زيدٌ جُبَّةٌ**}**، صحيح؟
.....
باختلاف أو **بِاتِّفَاقٍ؟**
بِاتِّفَاقٍ؛ هكذا قال ابن مالك :
وَبِاتِّفَـــاقٍ قَـــدْ يَنُـــوبُ الثَّـــانِ مِـــنْ!

بَـــابِ {كَسَـــا} فِيمَـــا الْـــتِبَاسُهُ أمِـــنْ!

وقولُه: **فِيمَا الْـتِبَاسُهُ أُمِنْ!** يدلُّ على أنه إن وُجِدَ التباسٌ فإنه لا يجوز، فإذا قلتَ: **{**مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا**}** فهنا لا يجوز أن تقول: **{**مُلِّكَ زيدًا عَمْرٌو**}**؛ لأنه يختلف.
الآن العبارة الأولى: **{**مُلِّكَ زيدٌ عَمْرًا**}** أيهما الرَّقيق؟
{عَمْرًا**}**.
وإذا قلتَ: **{**مُلِّكَ زيدًا عَمْرٌو**}** أَوْهَمَ أن الرقيق هو **{**زيدًا**}**، فلذلك يَمتنع هنا أن ينوب الثاني عن الفاعل لأنه يَلتبس.
نأخذ الإعراب:
بِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ!.
بِاتِّفَاقٍ! مُتعلِّق بـ**يَنُوبُ!.**
قَدْ يَنُوبُ!: فعل مضارع مؤكَّد بـ**قَدْ!**، أو للتقليل؟
الظاهر أنه للتقليل.
وقوله: **الثَّانِ!.**
الثَّانِ!: فاعل **يَنُوبُ!** مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء المحذوفة للتخفيف، وإن شئتَ فقل: على الياء المحذوفة لإقامة الوزن.
مِنْ بَابِ كَسَا!: هذه مُتعلِّق بمحذوف حالًا من **الثَّانِ!**، يعني: **الثَّانِ** حالَ كونِهِ **مِنْ بَابِ كَسَا!.**
و**بَابِ!**: مضاف، و**كَسَا!**: مضاف إليه باعتبار اللفظ.
فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ!.
فِيمَا!: جار ومجرور مُتعلِّق بـ**يَنُوبُ!**، و**مَا!**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر.
و**الْتِبَاسُهُ أُمِنْ!**: **الْتِبَاسُ!** مبتدأ، و**أُمِنْ!** خبرُه، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
* * *

فِـي بَـابِ {ظَـنَّ، وَأَرَى} الْـمَنْعُ اشْـتَهَرْ[864]

ظَنَّ! الذي ينصب مفعولينِ؛ أصلهما المبتدأ والخبر، بخلاف **كَسَا!** التي تنصب مفعولينِ فإن أصلهما ليس المبتدأ والخبر.

---

[863] «من باب» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور مُتعلِّق بينوب «التباسه» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًا بفي.
[864] «في باب» جار ومجرور مُتعلِّق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وقوله: **وَأَرَى!** ليست هنا فعلًا مضارعًا، بل هي فعل ماض، والمرادُ بها **أَرَى!** التي تَنصب ثلاثة مفاعيل: **{**أَرَى زيدٌ عَمْرًا قائِمًا**}**[865]؛ هذا مرادُ ابن مالك: **فِي بَابِ {ظَنَّ، وَأَرَى} اشْتَهَرَ الْمَنْعُ.**

* * *

قال:

وَلَا أَرَى مَنْعًـــا إِذَا الْـــقَصْدُ ظَهَـــرْ[866]

وَلَا أَرَى!: نَسَب القولَ إلى نفسه؛ أنه إذا كان القصدُ ظاهرًا فلا مانع من أن ينوب الثاني عن الفاعل من نفس الأول.
بالنسبة لـ**أَرَى!** ليس الذي ينوب الثاني عن الأول، بل الثالث عن الثاني؛ لأن الثاني والثالث هما الذيْنِ أصلُهما المبتدأ والخبر.
تقول: **{**أُعْلِمَ زيدٌ عَمْرًا قائِمًا**}**، الآن نائب الفاعل ما هو؟
{زيدٌ**}**.
والنحويون مَنَعُوا من أن يكون نائب الفاعل هو الثاني أو الثالث، وابنُ مالك يقول: **لَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَا!**، مثل أن يقال: **{**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ**}**؛ هكذا عندي بالشرح[867].
لكنَّ الظاهر من أنَّ الصواب مع الذين مَنَعُوه؛ لأنه يتغير المعنى، وقولُ المؤلف: **إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَا!** قد يكون تَصْيِيرُهُ صَعْبًا.
ونقرأ هذه الجملة:
قال :
((يعني أنه إذا كان الفعلُ متعديًا إلى مفعولين؛ الثاني منهما خبرٌ في الأصل، كـ**ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!**، أو كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل كـ**أَرَى وَأَخَوَاتِهَا!**، فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويَمتنع إقامةُ الثاني في باب **ظَنَّ!**، والثاني والثالث في باب **أَعْلَمَ!**، فتقول: **{**ظُنَّ زيدٌ قائِمًا**}**، وتقول: **{**أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا**}**، ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: **{**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا**}**، ولا إقامة الثالث؛ فتقول: **{**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ**}**.
ونقل ابنُ أبي الرَّبيع الاتفاقَ على مَنْعِ إقامة الثالث، ونقل الاتفاق – أيضًا – المصنفُ.
وذهب قومٌ منهم المصنف إلى أنه لا يَتعين إقامةُ الأول؛ لا في باب **ظَنَّ!**، ولا باب **أَعْلَمَ!**، لكنْ يُشترط ألَّا يَحصل لَبْسٌ؛ فتقول: **{**ظُنَّ زيدًا قائِمٌ، وأُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا**}**.
وأما إقامة الثالث من باب **{**أَعْلَمَ**}** فنقل ابنُ أبي الربيع وابنُ المصنف الاتفاق على مَنْعِه، وليس كما زَعَما، فقد نقل غيرُهما الخلافَ في ذلك، فتقول: **{**أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ**}**.
فلو حَصل لَبْسٌ تعيَّن إقامةُ الأول في باب: **ظَنَّ، وأَعْلَمَ!**، فلا تقول: **{**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**}** على أن **{**عَمْرو**}** هو المفعول الثاني، ولا **{**أُعْلِمَ زيدًا خالِدٌ مُنْطَلِقًا**}**.))[868].
.....إذا قلتَ: **{**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**}**، فهنا أيُّهما الذي ظُنَّ الآخر؟
عمرٌو هو الذي ظُنَّ أنه زيدٌ، وأنتَ تريد: أن زيدًا هو الذي ظُنَّ أنه عمرٌو.
فنقول: إذا كنتَ تريد هذا فقُلْ: **{**ظُنَّ زيدٌ عَمْرًا**}**، ولا يجوز أن تقول: **{**ظُنَّ زيدًا عمرٌو**}** على أن زيدًا هو الذي ظُنَّ أنه عمرٌو.
أما **{**ظُنَّ زيدٌ مُنْطَلِقًا**}** فيجوز أن تقول: **{**ظُنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ**}**؛ هذا على كلام مَنْ؟
كلام ابن مالك ، لكنَّ كلامَ الجمهور أَسَدُّ؛ لأنكَ إذا قلتَ: **{**ظُنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ**}** يعني كلام رَكِيك جدًّا؛ لأنكَ لو حوَّلتَه فقلتَ: **{**ظُنَّ مُنْطَلِقٌ عَمْرًا**}** كلام ركيك.
فالظاهرُ أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح: أنه لا يجوز في باب **ظَنَّ وأَرَى!** أن يتحوَّل العمل إلى الثاني في باب **ظَنَّ!**، أو الثالث والثاني في باب **أَرَى!**، قد يتعيَّن أن يكون الأول هو نائب الفاعل، بخلاف **كَسَا** وأَعْطَى! فالأمر**....**

* * *

---

[865] وحتى يَتَّضِح المفعولَ الثالث يكون أصل المثال: **(**أَرَى زَيْدٌ الرَّجُلَ عَمْرًا قَائِمًا**)**.
[866] «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «منعًا» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.
[867] أي: شرح ابن عقيل.
[868] الجزء الأول من شرح ابن عقيل على الألفية [ص: 125، 126] طبعة مكتبة دار التراث.

وَمَـــا سِـــوَى النَّائِـــبِ مِمَّـــا عُلِّقَـــا[869]

بِـــــالرَّافِعِ النَّصْـــــبُ لَـــــهُ مُحَقِّقَـــــا[870]

مَا!: مبتدأ.
وقولُه **النَّصْبُ!**: مبتدأ ثانٍ.
و**لَهُ!**: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
والمعنى: ما سوى النائب عن الفاعل مما تَعَلَّق بالفعل فإنه منصوبٌ على كل حال؛ هذا هو معنى البيت: مَا سِوَى النَّائِبِ يَكُونُ مَنْصُوبًا.
فتقول: **{**ظُنَّ زيدٌ مُنْطَلِقًا**}**، و**{**أُرَيَ زيدٌ عَمْرًا قائِمًا**}**. والله أعلم.
|||

[869] «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» مُتعلِّقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلًا بمن.
[870] «بالرافع» مُتعلِّق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثان «له» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققا» حال من الضمير المستكن في الخبر.

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُول

قال المؤلفُ رحمه الله تعالى: **اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ!.**

الْعَامِلُ يشمل: الفعلَ، واسمَ الفاعل، وكلَّ ما يعملَ.

ومعنى **الاشْتِغَالِ عَنِ المَعْمُولِ:** أن يكون العاملُ مُشْتَغِلًا بمعمولٍ آخرَ يعود على ما سبق، وذلك أن الفعلَ لا يمكن...أو أن يَتسلَّط على شيئين؛ فلا يوجد فاعلانِ لفعلٍ واحد، ولا مفعولانِ لفعل واحد إذا كان بمعنى...، فمثلًا: **{**زيدًا ضَربتُهُ**}** لا يمكن أن يكون **{**ضرب**}** عاملًا في **{**زيد**}** وفي الضمير، لكنْ يمكن أن يَنصب مفعولينِ كلَّ واحدٍ منهما غير الآخر، كما مرَّ علينا في **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!** وغيرها.

المهمُّ: **اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ!**، بماذا يَشتغل؟

يَشْتغل إما بضميره، وإما بشيء مضاف إلى ضمير.

فإذا قلتَ: **{**زيدٌ ضَرَبْتُه**}** فهنا مُشتغِل بضميره.

{زيدٌ ضَرَبْتُ غلامَه**}** فهذا مُشتغِل بمضاف إلى ضمير.

وكلامُ ابن مالك يشمل هذا وهذا.

إذًا؛ **اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ!** بماذا؟

بضميره أو مضاف إلى ضمير.

* * *

قال المؤلف:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ[871]

عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوْ الْمَحَلْ[872]

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أَضْمِرَا[873]

حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهِرَا[874]

إِنْ! هذه: شرطية.

ومُضْمَرُ!.

على رأي الكوفيين: فاعل مقدَّم على فعلِه، أو مبتدأ وما بعده خبره.

وأما على رأي البصريين فيقولون: **إِنْ مُضْمَرُ!** هذه فاعل لفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده.

وقد عَرَفْتم الأقوالَ الثلاثة في مِثْل هذا التركيب؛ وأنَّ من العلماء من قال: إنه لا بُدَّ أن يُقدَّر فعلًا، ومنهم من قال: إن أدوات الشرط تدخل على الأسماء، ومنهم من قال: إنه يجوز تقديم الفاعل.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ!.

فِعْلًا! هذه: مفعول لـ**شَغَلْ!**، و**شَغَلْ!** الآن مفسِّرة للفعل المحذوف، والتقدير: **إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا.**

عَنْهُ؛ بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوْ الْمَحَلْ!.

عَنْهُ! عن أيش؟

عن هذا السابق؛ يعني: شَغَلَه عنه.

بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوْ الْمَحَلْ! يعني: سواء كان ذلك شاغِلًا عن نصب اللفظ أو المحلِّ.

نَصْبُ اللَّفْظِ واضحٌ؛ **{**ضَرَبْتُ زيدًا**}** تقول: **{**زيدًا ضَرَبْتُه**}.**

---

[871] «إن» شرطية «مضمر» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير، إن شغل مضمر، ومضمر مضاف، و«اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلًا» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضمر.

[872] «عنه، بنصب» مُتعلِّقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

[873] «فالسابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور مُتعلِّق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل.

[874] «حتمًا» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتمًا «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور مُتعلِّق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظهرا» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًا باللام.

الآن لا يمكن أن يكون **{زيدًا}** مفعولًا به والهاء مفعولًا به، بل الفعل انْشَغَل.
أَوِ الْمَحَلْ!: مثل أن يكون هذا المُشتغَل عنه يُبنى ولا يُنصب، فيكون الاشتغال عن نصب لفظ بمَحَلِّه.
كذلك اسم الإشارة مبني؛ تقول: **{هذا ضَرَبْتُه}**.
اشتَغل الضميرُ الآن عن نَصْب المحلِّ أو عن نَصْب اللفظ؟
المحل؛ ولهذا نقول...اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب.
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ!.
السَّابِقَ!: مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، ولا نقول: إنه مفعول لما بعده، لماذا؟
لأن ما بعده مشتغِل، مشغول عنه بضميره.
انْصِبْ!: فعل أمر، والهاء مفعول به، و**بِفِعْلٍ!**: مُتعلِّق بـ**انْصِبْ!**.
و**أُضْمِرَا!**: فعل ماضٍ مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه؛ صفة لـ**فِعْلٍ!**.
حَتْمًا! هذه مُتعلِّقة بـ**أُضْمِرَا!**، أي: إضمارًا حتمًا، أي: واجبًا، فهو مصدر في موضع الحال، أي: محتومًا.
مُوَافِقٍ!: صفة لـ**فِعْلٍ!**.
لِمَا قَدْ أَظْهِرَا! أي: للفعل الظاهر، كما في قولكَ: **{زيدًا ضَرَبْتُه}**. نقول: **{زيدًا}** مفعول لفعل محذوف تقديره: ضَرَبْتُ.
ولا يصح أن تقول: مفعول لفعل محذوف تقديره: أَهَنْتُ؛ لأن ابن مالك يقول: **مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا!**، فإذا كان الفعل الموجود **{ضَرَبَ}**، فالفعلُ المقدَّر مثلُه: **{ضَرَبَ}**.
{طعامَكَ أكلتُهُ}، التقدير: أَكَلْتُ طَعَامَكَ، ولا يصحُّ أن تقول: أَتْلَفْتُ طَعَامَكَ؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون الفعل المضمَر مطابقًا أو **مُوَافِقًا** – كما قال – **لِمَا قَدْ أُظْهِرَ**.
{زيدٌ أَكْرَمْتُه}: نجد الفعل الآن انشغل عن نصب **{زيدٌ}** الذي سَبَقه بأيش؟ بضمير، ولولا هذا الضمير لوَجَب لأن تقول: **{زيدًا أَكْرَمْتُه}**؛ لأنه مفعول به مقدَّم، لكن لما اشتَغَل الفعل تغيَّر الحُكْم، فهل الأَوْلى أن نرفع **{زيد}**، أو أن ننصبه؟
نقول: في ذلك تفصيلٌ ذَكَره المؤلفُ ، وهو من الأحكام التي تُشابه ما في الفقه من جَرَيان الأحكام الخمسة؛ يعني: تارةً يترجَّح الرفعُ، وتارةً يترجح النصب، وتارةً يجب الرفعُ، وتارةً يجب النصبُ، وتارةً يجوز الوجهانِ على السواء.
لكن في قولكَ: **{زيدٌ ضَرَبْتُه}** ما الراجح؟
الرفعُ؛ لأنه لا موجِب لترجيح النصب، فيكون الإعراب:
{زيدٌ}: مبتدأ مرفوع بالابتداء بالضمة الظاهرة، و**{ضَرَبْتُه}**: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
قال:

فَالسَّـــابِقَ انْصِـــبْهُ بِفِعْـــلٍ أَضْـــمِرَا!

حَتْمًـــا، مُوَافِـــقٍ لِمَـــا قَـــدْ أَظْهِـــرَا!

قوله هنا **انْصِبْهُ!** جوازًا أو وجوبًا؟
جوازًا.

* * *

ثم بَيَّنَ حُكْمَ هذا النصب، فقال:

وَالنَّصْـبُ حَـتْمٌ إِنْ تَـلَا السَّـابِقُ مَـا[875]

يَخْـتَصُّ بِالْـفِعْلِ: كَـإِنْ وَحَيْثَمَـا[876]

النَّصْبُ!: مبتدأ.
وحَتْمٌ!: خبره.

[875] «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول: مفعول به لقوله تلا.
[876] «ويختص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول، «بالفعل» جار ومجرور مُتعلِّق بيختص «كإن» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كإن- إلخ، «وحيثما» معطوف على «إن» المقصود لفظها والمجرورة محلًا بالكاف.

و**إِنْ تَلَا!**: جملة شرطية؛ فعل الشرط: **تَلَا!**، وجوابُ الشرط محذوف دل عليه ما قبله؛ على رأي الجمهور، والصوابُ أن هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب لأنه مفهوم من السياق.
تَلَا!: فعل ماض.
و**السَّابِقُ!**: فاعل.
و**مَا!**: اسم موصول مفعول به.
يَخْتَصُّ!: الجملة صلة الموصول.
و**بِالْفِعْلِ!**: جار ومجرور مُتعلِّق بـ**يَخْتَصُّ!**.
كَإِنْ وَحَيْثُمَا!: الكاف حرف جر، و**إِنْ!**: اسم مجرور، **وَحَيْثُمَا!**: معطوف عليه.
المعنى: أنه يَتَعَيَّن النصبُ **إِذَا تَلَا السَّابِقُ** – وهو الاسم المتقدِّم على الفعل – **مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ: إِنْ، وَحَيْثُمَا**؛ لأنَّ أدوات الشرط تختصُّ بالفعل، لكنَّه مَثَّل بـ**إِنْ!** لأنها حرفٌ، وبـ**حَيْثُمَا!** لأنها اسمٌ.
مثاله، إذا قلتَ: **{**إِنْ زيدًا لَقِيتَه فأَكْرِمْه**}**.
هنا يَتعيَّن النصبُ، لماذا؟
لأن **{**زيدًا**}** **تَلَا** مَا **يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ** وهي **إِنْ!** الشرطية.
لو قلتَ: **{**إِنْ زيدٌ لَقِيتُه فأَكْرِمْه**}**، قلنا: هذا غلطٌ لا يصح؛ لأنه إذا تَلَا أداةً تَخْتص بالفعل لَزِم أن يُقَدَّر ذلك الفعلُ، ويكون الاسمُ الموجود مفعولًا به.
{حَيْثُما زيدًا لَقِيتَه فَأَكْرِمْه**}**، فأقول: **{**حَيْثُمَا زيدٌ لَقِيتُه فَأَكْرِمْه**}**.
الثاني خطأ؛ لأن **حَيْثُمَا!** أداة شرط تَختص بالأفعال.
إذنْ يَتعيَّن النصبُ متى؟
إذا وَقع الاسم المشتغَل عنه بعد أداةٍ تَختص بالأفعال.

* * *

قال:

وَإِنْ تَـــلَا السَّـــابِقُ مَـــا بِالِابْتِـــدَا[877]

يَخْـــتَصُّ فَـــالرَّفْعَ الْـــتَزِمْهُ أَبَـــدَا[878]

إِنْ!: شرطية.
و**تَلَا!**: فعل ماض.
و**السَّابِقُ!**: فاعل.
و**مَا!**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
و**بِالِابْتِدَا!**: جار ومجرور مُتعلِّق بـ**يَخْتَصُّ!**.
و**يَخْتَصُّ!**: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هُوَ، والجملة صلة الموصول، أعني: **مَا!**.
وقوله: **فَالرَّفْعُ!**.
الرَّفْعُ!: مفعول به لفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده، ووَجب رَبْطُه بالفاء لأن الجملة طَلبيَّة، وجواب الشرط إذا كان طلبيًّا تَعَيَّن اقترانُه بالفاء.
و**الْتَزِمْ!**: فعل أمر، والهاء مفعول به.
و**أَبَدَا!**: ظرف زمان للمستقبل.
المعنى:

إِنْ تَلَا السَّابِقُ - ما هو **السَّابِقُ؟** الاسمُ المشتغَل عنه - **مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ** وَجَبَ الرفعُ؛ **فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ** أي أنه واجبٌ.
وعلى هذا: إذا **تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُ بِالْفِعْلِ** وجبَ النصبُ، وإنْ **تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالِاسْمِ** وجبَ الرفعُ.

---

[877] «وإن»شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول، مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور مُتعلِّق بيختص الآتي.
[878] «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

لأن التقدير حسب ما يَقْتَدِيهِ ذلك العامل.
مثاله: (إِذَا) الفُجائِيَّة.
(إِذَا) الفُجائِيَّة لا يَلِيها إلا اسمٌ، تقول: {خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو}.
(إِذَا) فُجائِيَّة، يعني: فَفَاجَئَنِي ضَرْبُ عمرٍو زَيدًا، فتقول: {فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرٌو}.
ولا يجوز أن تقول: {فإذا زيدًا يَضْرِبُهُ عمرٌو} لماذا؟
لأن (إِذَا) الفُجائِيَّة تَختص بالاسم.
كيف تُعرب زَيْدًا في قولكَ: {فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرٌو}؟
أُعْرِبه بأنه مبتدأ، وأنَّ {يَضْرِبُهُ}: الجملة خَبرُ المبتدأ.
إِذَا هذانِ متقابلانِ: إذا وَلِيَ الاسمُ المشتغَل عنه ما يَختص بالفعل وَجب النصبُ كأدوات الشرط، وإنْ وَلِيَ ما يَختص بالاسم وَجب الرفعُ كـ(إِذَا) الفُجائِيَّة.
إذا قلتُ: {خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو}.
...{زيد} الآن مضروب، العامل فيه: {يَضْرِب}، ولهذا تَسَلَّط على ضمير.
هنا لا يمكن أن يَتسلَّط {يَضْرِبُ} على {زيد}؛ لأن زيدًا وَلِيَ ما يَختص بالاسم، فوَجب أن تكون الجملةُ جملةً اسميةً لا فعليةً.
لو حذفنا {إِذَا}، وقلنا: {زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو} لا داعي أن نَنْصِب، لا داعي أن نقول: {زيدًا يَضْرِبُه عمرٌو} وإن كان مَرْجوحًا، لكن إذا جاءت (إِذَا) تَعَيَّنَ الرفعُ؛ لأن (إِذَا) الفُجائِيَّة لا تَتدخل إلا على الجُمل الاسمية فيَتعيَّن الرفعُ.

* * *

قال:

كَـذَا إِذَا الْـفِعْلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ[879]

مَـا قَبْـلُ مَعْمُـولًا لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ[880]

هذا فيه شيء الرَّكاكة.
كَذَا - يعني: كذا يجب الرفعُ - **إِذَا الْـفِعْلُ تَلَا!**
الفِعْلُ! نُعربها على أنها أيش؟
..... على رأيٍ، أو فاعل مقدم على رأيٍ، أو فاعل لفعل محذوف على رأيٍ.
تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ! أي: تلا الذي لم يرد.
مَا قَبْلُ! أي: ما قبله.
مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ! أي: **مَا** بعدَهُ **وُجِدَ**.
يعني: أن الفعل إذا تلا أداةً لا يَعمل ما بعدها فيما قَبْلها وَجب الرفعُ.
انتبهوا: إذا كان الفعلُ الذي اشتغل بضميره السابق أتى بعد أداةٍ لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها فإنه يَتعيَّن الرفعُ، لماذا؟
لأن ما بعدها لا يمكن أن يتسلط على ما قبلها.
من ذلك أداة الاستفهام: أدواتُ الاستفهام لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن أداة الاستفهام لها صَدْر الكلام، فلو عَمِل ما بعدها فيما قبلها لم يكن لها الصَّدَارة؛ لأنه سَبَقها معمولُ ما بعدها.
فمثلًا نقول: {زيدٌ هل يُكْرِمُه أَخُوهُ}.
{زيدٌ} الآن وَقَعت قبل أداةٍ لا يَعْمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها استفهام {هَلْ}.
لو قلتُ: {زيدًا هَلْ يُكْرِمُه أَخُوهُ} يجوز أو لا؟
لا يجوز.

---

[879] «كذا» جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف يقع نعتًا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزامًا مشابهًا لذلك الالتزام إذا تلا الفعل- إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بلم.

[880] «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولًا به لتلا «قبل» ظرف مُتعلِّق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلًا «معمولًا» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور مُتعلِّق بمعمول «بعد» ظرف مُتعلِّق بوجد الآتي «وجد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًّا باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

لماذا؟
لأن ما بعد **{هَلْ}** لا يعمل فيما قبلها، إذًا لا يمكن أن يتسلَّط الفعل الذي بعدها على الاسم الذي قبلها. والله أعلم.
نأخذ مناقشة عن **النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ!**.
س: **{**ضُرِبَ زيدًا في البَيْتِ**}** ما تقول في هذه العبارة؟ صحيح ولَّا خطأ؟
ج: خطأ.
س: لماذا؟
ج: لأن نائب الفاعل لا بُدَّ أن يكون.....
س: **{**ضُرِبَ في البَيْتِ زيدًا**}**؟
ج: خطأ، لأن نائب الفاعل هنا منصوب وهو يكون مرفوعًا.
س: هذه العِلَّة؟
ج: نعم، هو يُعطى حُكْمَ الفاعل.
س: هو حَكَم بحُكْم وعَلَّل؛ الحُكْم صحيحٌ، لكنه عَلَّلَ قال: لأن نائب الفاعل يكون مرفوعًا وهذا منصوب؛ هل هذا صحيح؟
ج: إجابة صحيحة، يكون مرفوعًا.
ج: لأنه مع وجودِ المفعول به لا يَنوب الظرف ولا الجار والمجرور والمصدر عنه؛ **قَدْ يَرِدْ! قَدْ** هذه.....اللغة العربية.
س: إذًا العلة ما هي؟
ج: أنه إذا وُجد المفعول به لا ينوب غيرُه عنه؛ لأنه هو الأصل الذي وقع عليه الفعلُ.
س: كيف تَبْني الفعلَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه مِن **{**انْقَادَ**}**؟
ج: **{**انْقِيدَ**}**.
س: ما في وجه آخر؟
ج: **{**انْقُودَ**}**.
س: ما في وجه ثالث؟
ج: الإشمام.
س:...قول ابن مالك: **وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ!**؟
ج:
س: **{**حِبَّ زيدٌ**}** أي: صار محبوبًا، هل يَمتنع الظنُّ في هذا؟
ج: يَمتنع الظنُّ لأنه يُخشى بعضُ اللَّبْس.
س: ما هو؟
ج: يمكن يكون فعلَ أمر.
ج: لا يَمتنع هذا؟
س: إذا قلتَ: **{**حُبَّ زيدٌ**}**؟
ج:.....، إذن لا يمتنع.
س: لماذا؟
ج: لأنه لا يُخشى اللَّبْسُ، لو قلتَ: **{**حُبَّ زيدٌ**}** فيُعْلَم أنها نائب فاعل **{**زيد**}**، و**{**حُبَّ**}** مبني لِمَا يُسَمَّ فاعلُه.
ج: إذنْ لا يحصل اللَّبْسُ لو ضُمَّت الحاء، وذلك أن **{**زيد**}** سوف يكون مرفوعًا إذا كان نائبَ فاعل.
س: **{**حُبَّ عِيسَى**}**؟
ج:
س: يعني يَمتنع ضمُّ الحاء؟
ج: نعم.
س: لماذا؟
ج: إذا قيل **{**حُبَّ عِيسَى**}**...بأنه نائب فاعل أو..
ج: يَتعيَّن الضمُّ؛ لأن **{**حُبَّ عِيسَى**}**: هنا **{**عِيسَى**}** لا يمكن أن يَظهر عليه حركة حتى...، فإذا كُسِرت **{**حِبَّ**}**.... مبني للمجهول أو فعل أمر.
س: ما الذي يَمتنع الآن؛ الضم ولَّا الكسر؟

ج: يَمتنع الضمُّ؛ لِئَلا يُفهم أنه فعل أمر، فتقول: **{حِبَّ عِيسَى}**، حتى نعرف أن المعنى أن **{عيسى}** محبوب وليس مأمورًا بحُبِّه.
س: ما معنى قوله:
وَالْـــثَّانِيَ التَّـــالِيَ تَـــا الْـــمُطَاوَعَهْ!

كَـــالْأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِـــلَا مُنَازَعَـــهْ!

ج: المعنى: أن الذي يتلو تاءَ المضارَعة يُضم كما يُضم الأولُ. والله اعلم.
* * *
سبق أن باب **الِاشْتِغَال!** تجري به الأحكام الخمسة بالنسبة للجواز وعدَمِه:
الأول: ما يجب فيه الرفعُ.
الثاني: ما يجب فيه النصبُ.
الثالث: ما يترَجَّح فيه الرفعُ.
الرابع: ما يترَجَّح فيه النصبُ.
الخامس: ما يستوي فيه الأمرانِ؛ الرفعُ والنصبُ.
س: ما الذي سَبق؟
الذي سَبق وجوبُ النصب، ووجوبُ الرفع.
س: فمتى يجب النصبُ؟
ج: إذا تلا الاسمُ ما يَختص بالفعلِ.
س: مثاله؟
ج:
س: المؤلف مَثَّل بـ**إِنْ!** وأتانا بالمثال، **حَيْثُمَا!**؟
ج: **{**حَيْثُما زِيدًا لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ**}**.
س: لماذا مَثَّلَ المؤلف بأداتينِ؟
ج: مَثَّل بـ**إِنْ!** وهي حرف، و**حَيْثُمَا!** اسم، كأنه يقول: لا فَرْقَ بين أن تكون أداةُ الشرط اسمًا أو حرفًا.
س: متى يجب الرفعُ؟
ج: إذا وَلِيَ أداةً لا يَلِيها إلا مبتدأٌ تَعَيَّنَ الرفعُ، كـ(إِذَا) الفُجائِيَّة.
س: مثالُها؟
ج:
س: ما معنى قول ابن مالك:
كَـــذَا إِذَا الْـــفِعْلُ تَـــلَا مَـــا لَـــمْ يَـــرِدْ!

مَـــا قَبْـــلُ مَعْمُـــولًا لِمَـــا بَعْـــدُ وُجِـــدْ!

ج: يعني: إذا كان **الفِعْلُ** لا يَعمل فيما قبلَه فإنه يتعيَّن الرفعُ.
س: مثالُه؟
ج:
ج: تقول: **{**زيدٌ أَرَأَيْتَهُ؟**}** همزة الاستفهام لا يَعمل ما بعدها فيما قبلَها، لا يَصلُح أن تقول: **{**زيدًا أَرَأَيْتَهُ؟**}**.
س: هل...فيه.....وكأن ابن مالك من أجل النظم صعب أن يأتي....
* * *
يقول المؤلف في بيان ترجيح النصب دون وجوبه، قال:

وَاخْتِيـرَ نَصْـبٌ قَبْـلَ فِعْـلٍ ذِي طَلَـبْ[881]

اخْتِيرَا!: هذا مبني للمجهول، أو على الأصح: مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.
فمَنِ الذي اختار؛ أَهُمُ النحاة أم العرب؟
العربُ؛ لأن الذي يَصوغ الكلامَ على الوجه العربي هم العربُ، فالعربُ إذا جاء المشغولُ عنه قبل **فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ** قالوهُ بوجهين: بالرفع وبالنصب، لكنهم يُرَجِّحون النصبَ.
مثاله: **{**زيدًا اضْرِبْهُ**}**، **{**ضَيْفَكَ أَكْرِمْهُ**}**، ويجوز أن يقال: **{**ضَيْفُكَ أَكْرِمْهُ**}** و**{**زيدٌ اضْرِبْهُ**}**.
وقوله **ذِي طَلَبْ!** يشمل ما وقع بلفظ الأمر أو بلفظ النهي، أما....
يصح أو لا يصح؟
يصح.
ويجوز.....، لكن المرجَّح هو النصب.
فإذا قال قائل: لماذا تُرَجِّحون النصب؟
قلنا: لقُوَّة الطَّلَب؛ فإنَّ الفعلَ الذي بعده طالِبٌ له، ولقُوَّة الطَّلَب صار المُرَجَّحُ النصبَ، بخلاف **{**زيدٌ ضَرَبْتُه**}** فهذا خطأ، ليس في الفعل قُوَّةٌ تُرَجِّح أن يكون المشغول عنه منصوبًا.

* * *

الموضع الثاني، قال:

وَبَعْـدَ مَـا إِيـلَاؤُهُ الْـفِعْلَ غَلَـبْ[882]

نُعْرِب:
اخْتِيرَا!: فعل ماض مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.
و**نَصْبٌ!**: نائب فاعل.
و**قَبْلَ ظَرْفٍ!**: متعلِّق بـ**اخْتِيرَا!**، وهو مضاف إلى **فِعْلٍ!**.
و**ذِي طَلَبْ!**.
ذِي! صفة لـ**فِعْلٍ!**، لكن لماذا جاءت بالياء؟
لأنها من الأسماء الخمسة، و**ذِي!** مضاف، و**طَلَبْ!** مضاف إليه.
و**بَعْدَ!** هذه: متعلقة بـ**اخْتِيرَا!**، يعني: وَاخْتُيرَ نَصْبٌ بعد ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبَ، أي: بعد الذي غَلَبَ إِيلاؤُهُ الفِعْلَ.
مَا!: اسم موصول، وهو في محل جر؛ لأنه مضاف إليه.
و**إِيلَاءُ!**: مبتدأ، وهو مضاف إلى الضمير.
و**غَلَبْ!**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود على **إِيلَاءُ!**.
و**الْفِعْلَ!**: مفعول به منصوب، وما الذي نصبه؟ **إِيلَاءُ!** ولَّا **غَلَبْ!**؟
الذي نصبه **إِيلَاءُ!**؛ لأن التقدير: وبَعْدَ مَا غَلَبَ إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ، فـ**الْفِعْلَ!** على هذا يكون منصوب بـ**إِيلَاءَ!**.
هذا الموضع الثاني: إذا وَقَع بَعْدَ ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ والأَغْلَب فإنه يُختار النصبُ، يعني: إذا وَقَعَ الاسمُ المشغولُ عنه بعد أداةٍ أو عاملٍ يَغْلِب أنْ يَلِيَه فعلٌ.
ومثَّلُوا لذلك بهمزة الاستفهام، مثل أن تقول: **{**أَزيدًا لَقِيتَهُ**}**، ويجوز: **{**أَزيدٌ لَقِيتَهُ**}**، لكن نُرَجِّح ما هو؟
النصبُ، ووَجْهُ الترجيح: أن هذه الأداة لا يليها إلا فعلٌ، فصار تقديرُ الفعل بعدها لِيَتَسَلَّط على المشغول عنه أَوْلى من كونها مرفوعةً بالابتداء.
إذًا الموضع الثاني مما يترجح به النصبُ: إذا وَقَع الاسمُ المشغولُ عنه بعد أداةٍ يَغْلِب أنْ يَلِيَها فعلٌ، مثل: همزة الاستفهام.

* * *

الموضع الثالث:

---

[881] «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه.

[882] «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، إيلاؤه، إيلاء: مبتدأ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالإضافة.

وَبَعْــدَ عَــاطفٍ بِــلَا فَصْــلٍ عَلَــى[883]

مَعْمُــــولِ فِعْــــلٍ مُسْــــتَقِرٍّ أَوَّلَا[884]

يعني: وإذا وقع الاسمُ المشروع **بَعْدَ عَاطِفٍ** على مفعولِ **فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أولًا**.
الإعراب:
وَبَعْدَ!: الواو حرف عطف، و**بَعْدَ!**: ظرف منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف إلى **عَاطِفٍ!**.
بِلَا فَصْلٍ!: جار ومجرور، لكنْ كيف نُعْرِب **بِلَا فَصْلٍ!** بالتفصيل؟
نقول: الباء حرف جر، و**لَا!**: حرف لا يمكن أن يقع عليها الإعراب فنُقِل إعرابُها إلى ما بعدها، ولهذا لا نقول: إن **لَا!** مضافةٌ إلى **فَصْلٍ!**، بل نقول: إنَّ العَمَل تَعدَّاها إلى ما بعدها لأنها هي حرف لا يَتَسَلَّط عليه العاملُ.
وقال بعضُ المُعْرِبينَ: إن **لَا!** هنا بمعنى: غَيْر، وعلى هذا فتكون الباءُ حرفَ جر، و**لَا!** اسمَ مجرور – اعتبارًا بأيش؟ بمعناها – مبني على السكون في محل جر، وتكون مضافةً إلى **فَصْلٍ!**؛ وهذا يَرِد كثيرًا في كلام القُدَامى.
وقوله: **عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ!**.
عَلَى!: حرف جر.
و**مَعْمُولِ!**: اسم مجرور بـ**عَلَى!**، وهو متعلِّق بـ**عَاطِفٍ!**، و**مَعْمُولِ!** مضاف.
و**فِعْلٍ!**: مضاف إليه.
و**مُسْتَقِرٍّ!**: صفة لـ**فِعْلٍ!**.
و**أَوَّلًا!**: ظرف مكان، ويجوز أن يكون ظرفَ زمان.
إذا وقع الاسمُ المشغول عنه بعد حرف عطفٍ على معمولِ فعلٍ سابقٍ فإنه يترَجَّح النصبُ.
مثال ذلك: **{**ضَرَبْتُ زيدًا وعمرًا أَكْرَمْتُهُ**}**، ويجوز: **{**وعمرٌو أكرمتُه**}**، ولكنَّ الراجح: **{**وعمرًا أكرمْتُه**}**.
لماذا؟
لأنك إذا نَصَبْتَه فقد جَعلتَ الجملةَ فعليةً، وهي أَنْسَبُ للجملة التي سَبَقَتها؛ لأن الجملة التي سبقتها فعلية ولَّا اسمية؟ فعليةٌ، ولهذا نقول: إنكَ إذا نَطَقْتَ بقولكَ: **{**جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ**}** فهذا جائز، لكن الأَوْلى: **{**وعَمْرًا أَكْرَمْتُه**}**، لماذا؟
عَلَّلْنا: لأن عَطْفَ الجملة الفعلية على الجملة الفعلية أَوْلى مِن عَطْف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية للتَّناسُب.
وقوله: **بِلَا فَصْلٍ!** احترازًا مما لو فُصِلَ، مثل أن تقول: **{**قَدِمَ زيدٌ وأمَّا عمرٌو فحَبَسَهُ العَدُوُّ**}**.
فهنا نقول: **{**عَمْرٌو**}** لا تكون معطوفةً على ما سَبَق، لماذا؟
لوجود الفصلِ بـ**{**أَمَّا**}**، فلا تصح الجملة معطوفةً على ما سَبق لوجود الفَصْل، وهذا معنى قول المؤلف : **بِلَا فَصْلٍ!**.

* * *

ثم قال :

وَإِنْ تَــلَا الْــمَعْطُوفُ فِعْــلًا مُخْبَــرَا[885]

بِــهِ عَــنِ اسْــمٍ، فَــاعْطِفَنْ مُخَيَّــرَا[886]

إِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ! يعني به: الاسمَ المشغول عنه.
فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ! يعني: جملة فعلية مُخْبَرًا بها عن اسم **فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا!**.
الإعراب:
إِنْ!: شرطية.
و**تَلَا!**: فعل ماض، وهو في محل جزمٍ فعل الشرط.
و**الْـمَعْطُوفُ!**: فاعل.

---

[883] «وبعد» معطوف على بعد في البيت السابق: وبعد مضاف و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف.
[884] «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولا» ظرف متعلق بمستقر.
[885] «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلًا» مفعول به لتلا «مخبرا»نعت لفعل.
[886] «به، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مخيرًا» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

و**فِعْلًا!**: مفعول لـ**تَلَا!**، و**مُخْبَرًا!** صفة له.
و**بِهِ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**مُخْبَرًا!**.
و**عَنِ اسْمٍ!**: جار ومجرور متعلِّق بها أيضًا.
فَاعْطِفَنْ!: الفاء حرف.... لجواب الشرط، و**اعْطِفَنْ!**: فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد، وعلى هذا فهو مبني على الفتح، والفاعل مستتر وجوبًا تقديرُه أنتَ.
و**مُخَيَّرًا!**: حال من الضمير المستتر في **اعْطِفَنْ!**، يعني: حال كونِكَ مُخَيَّرًا بين الرفع والنصب.
معنى البيت: أن الاسم المشغول عنه إذا تلا فعلًا مخبرًا به عن اسم فأنت بالخيار.
وقول ابن مالك : **فِعْلًا مُخْبَرًا!** فيه تسامح؛ لأن المخبر به هي الجملة وليس الفعل، ولهذا لو قلتَ: **{**زيدٌ يَقومُ**}** ما تقول: **{**يَقومُ**}** خبر **{**زيدٌ**}**، تعرب الجملة مستقلة ثم تقول: والجملة خبر **{**زيدٌ**}**.
ففي قوله **فِعْلًا مُخْبَرًا اسْمٍ!** تسامح؛ لأن الخبر هو الجملة، لكنْ قد يَسَّرَها المؤلفُ؛ لأنه عَبَّر عن الجملة بالفعل الواقع خبرًا إشارة إلى وِجْهَة النصب، لكن هذا العذر قد ينفع وقد لا ينفع.
مثال ذلك: **{**زيدٌ أَكْرَمْتُهُ وعَمْرٌو أَهَنْتُهُ**}**، **{**زيدٌ أَكْرَمْتُهُ وعَمْرًا أَهَنْتُهُ**}**؛ أيهما أرجح؟
استمعوا جيدًا: **{**زيدٌ أَكْرَمْتُهُ وعَمْرٌو أَهَنْتُهُ**}**، فقال في الثاني: **{**زيدٌ أَكْرَمْتُهُ وعَمْرًا أَهَنْتُهُ**}**؛ أيهما أرجح؟
سواء.
يقول المؤلف: **اعْطِفِ المُخَيَّرَ**؛ لماذا؟
لأن الجملة الأولى تَضمَّنت جملتينِ: جملة ابتدائية؛ وهي الجملة الكُبرى، وجملة فعلية؛ وهي الجملة الصُّغرى الواقعة خَبرًا.
فإنْ راعَيْتَ أصلَ الجملة تَرَجَّح الرفعُ؛ لأنها جملة مُبْتَدَئة بالابتداء، وإنْ راعَيْتَ عَجُزَ الجملة تَرَجَّح النصبُ؛ لأن عَجُزَ الجملة جملةٌ فعلية.
{زيدٌ أَبُوهُ قائِمٌ وعمرٌو أَكْرَمْتُهُ**}** أيهما أَرْجَحُ؛ الرفع ولَّا النصب؟
الرفع؛ لأن الجملةَ في صَدْرِها وعَجُزِها جملةٌ اسمية، فليس هناك فعلٌ يُرَجِّح النصبَ، ولهذا قال المؤلف: **فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا!.**

* * *

ثم قال:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ؛[887]

إذًا.....للرفع والنصب محدود ولَّا معدود؟
معدود، ولهذا جاء الأصل هو **الرفع**، قال: **الرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ!.**
وعليه فتقول: يجب النصب في كذا، والرفع في كذا، ويترجح النصب في كذا، ويترجح الرفع في كذا.
وما عدا ذلك فالرفع، ووجه ذلك أن العامل مشغول، والمَشْغُول لا يُشْغَل، فلهذا ترجح الرفع لسببين:
السبب الأول: أنه الأصل.
والسبب الثاني: أن العامل مشغول.

* * *

ثم قال:

فَمَا أَبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ[888]

لو قال قائل: ما الفائدة من هذا الشطر؟

---

[887] «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتي، وغير مضاف و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي «رجح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

[888] «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما. والجملة لا محل لها صلة الموصول.

هذا ليس مجرد تسمية، لكنْ كأنه يقول: ما جاز فَافْعَلْهُ ولا تُبالي بمَنْ اعتَرَض عليه، وما لم يُبَحْ فَدَعْهُ ولا تُبالي بمَنْ ناقَضَكَ وقال: كيف يَمتنع كذا ويجوز كذا؟
فكأنه يقول: الْزَمْ هذه القواعدَ ولا يَهُمَّنَّكَ أحدٌ، وهذا أَوْلى من أن نقول: إنَّ هذا الشطر فَذْلَكَة لِمَا سَبَق، وأنه لا فائدةَ منه، وأنه تَحْصِيل حاصِل.
لا نقول أبدًا، ليس تحصيلًا حاصلًا، بل هذا هو السبب: أن ما أُبِيح فافْعَلْهُ ولا تُبالي بمَنْ عارَضَكَ، وما لم يُبَحْ فاتْرُكْهُ ولا تُبالي بمَنْ ناقَضَكَ.

* * *

س:
ج: نعم؛ لأن الفعل ما هو....باسم،...بجملته، إذا قلتَ: **{**زيدٌ قَامَ أَبُوهُ**}** فهل الخبر هو **{**قَامَ**}** ولَّا الجملة؟ **{**زيدٌ يَقُومُ**}**: الخبر **{**يَقُومُ**}** ولَّا الجملة؟
هذا....من باب **الاشْتِغَال** الذي سبق...بيان حكم المشغول عنه، وأنه ينقسم إلى كم؟
خمسة أقسام: واجب النصب، واجب الرفع، وراجح النصب، وراجح الرفع، ومستوي الأمرين.
س: مستوي الأمرين ولَّا جواز؟
ج: مستوي الأمرين؛ لأنه حتى على الراجح جائز.
س: هات مثالًا يجب فيه النصب؟
ج:.....**{**إِنْ زيدًا لَقِيتَه فَأَكْرِمْه**}**.
س: الضابط في وجوب النصب؟
ج: إن تلا الاسمُ الذي يسبق الفعلَ ما يختص بالفعل وجب النصب.
ج: إذا تلا المشغول عنه ما يختص بالفعل وجب النصب.
س: ومتى يترجح النصب؟
ج: إذا أتى بعده.....
س: مثاله؟
ج: **{**النَّمامُ لَا تُكْرِمْهُ**}**.
س: هذا الراجح؟
ج: لا، **{**النَّمامَ لَا تُكْرِمْهُ**}**.
س: أيضًا هناك موضع ثانٍ؟
ج:
س: مثاله؟
ج: **{**أَزيدًا ضَرَبْتُهُ**}**؛ لأن الهمزة لا يليها في الغالب.....**وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْـفِعْلَ غَلَبْ!**.
س: مَثِّلْ لي بمثال على خلاف الغالب، بأن يأتي بعد همزة الاستفهام اسم؟
ج:
س: أخذنا الآن ما يجب نصبه، وما يترجح، وما يجب رفعه، أيش باقي عندنا؟
ج: ما يترجح رفعه.
خلِّها الأخيرة.
س: ما يستوي فيه الأمران؟
ج: إذا عُطِفَ الاسم المشغول عنه فعل... به.
س: مثاله؟
ج: **{**زيدٌ أَكْرَمْتُهُ وعَمْرٌو - أو وعَمْرًا - أَهَنْتُهُ**}**.
س: يجوز: {عَمْرًا}، و{عَمْرٌو} على السواء؟
ج: نعم.
س: ما وجه ذلك؟

ج: لأنه... الجملتين؛ إحداهما تَرَجُّح النصب، والثانية تَرَجُّح الرفع، فلذلك يستخدم الرفع؛ لأنك إنْ نظرتَ إلى الجملة على أنها الجملة الكبرى تَرَجَّح الرفع لأنه مبتدأ، وإن نظرتَ إلى الجملة الصغرى التي هي الخبر فيجوز... أن يترجح النصب في العطف عليها.
س: إذًا الأصل ما هو؟
ج: الأصل تَرَجُّح الرفع إلا إذا وُجد سبب، ولهذا وجوب النصب ووجوب الرفع... أحدهما لا بد له من سبب، فصار الأصل هو: تَرَجُّح الرفع.

* * *

وَفَصْـــلُ مَشْـــغُولٍ بِحَـــرْفِ جَـــرِّ[889]

أَوْ بِإِضَـــــافَةٍ كَوَصْـــــلٍ يَجْـــــرِي[890]

فَصْلُ!: مبتدأ، وهو مضاف إلى **مَشْغُولٍ!**.
و**بِحَرْفِ جَرٍّ!**: متعلق بـ**مَشْغُولٍ!**.
أَوْ بِإِضَافَةٍ!: معطوف على **حَرْفِ جَرٍّ!**، يعني: أو مشغول بإضافة.
كَوَصْلٍ يَجْرِي!.
كَوَصْلٍ!: جار ومجرور.
و**يَجْرِي!**: فعل مضارع، وهو خبر قوله**فَصْلُ!**.
معناه: أن المشغول الذي هو الفعل إذا فُصِلَ عن الشاغل **بحرف جر**، فهو كما لو اتصل به الشاغل؛ يعني عندنا: مشغول، ومشغول عنه، وشاغل.
إذا فُصل المشغول عن الشاغل **بحرف جر** فهو كما لو اتصل به، فإذا قلت: {زيدٌ امْرُرْ بِهِ}، فما الراجح؟
لو قلتَ: {زيد.....} ما الراجح؟
النصب؛ لأنه فعل طلب.
{زيدٌ امْرُرْ بِهِ}: النصب؛ لأن الفاصل هنا بحرف الجر كالوصل، وعلى هذا فنقول: {زيدًا امْرُرْ بِهِ} أرجح من: {زيدٌ امْرُرْ بِهِ}.
كذلك أيضًا: {زيدٌ مررتُ بِهِ} يجوز الوجهانِ أو لا؟
يجوز.
أيهما أرجح؟
الرفع؛ لأنه ليس هناك سبب يقتضي خلاف ذلك: **وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ!**.
كذلك أيضًا: فَصْلُ المشغول بالإضافة - أي: بمضاف - فهو كالموصول.
إذا فُصِل المشغول عن الشاغل بمضاف فهو كما لو اتصل به، فتقول: {زيدٌ ارْكَبْ سَيَّارَتَهُ}، أيش الراجح؟
...
لماذا؟
لأن المشغول فعل طلب، فقولُكَ: {زيدًا ارْكَبْ سَيَّارَتَهُ} أرجح من قولِكَ: {زيدٌ ارْكَبْ سَيَّارَتَهُ}.
ولو قلت: {زيدٌ أَكْرَمْتُ غُلامَهُ}، يجوز الوجهانِ أو لا؟
يجوز، والراجح الرفع.
إذًا استفدنا من هذا: أن الشاغل لا فَرْقَ بين أن يكون مُتَّصِلًا بالمشغول، أو مفصولًا بحرف جر أو إضافة.

* * *

وَسَـوِّ فِـي ذَا الْـبَابِ وَصْـفًا ذَا عَمَـلْ[891]

---

[889] «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه.
[890] «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
[891] «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «في ذا»جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفًا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل»مضاف إليه.

بِالْـــفِعْلِ، إِنْ لَـــمْ يَـــكُ مَـــانِعٌ حَصَـــلْ[892]

سَوِّ!: فعل أمر، و**فِي ذَا الْبَابِ!**، أي: في هذا الباب، متعلِّق به.
وَصْفًا!: مفعول **سَوِّ!**.
ذَا عَمَلْ!: صفة لـ**وَصْفًا!**.
بِالْفِعْلِ!: متعلق بـ**سَوِّ!**.
إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ!.
إِنْ!: شرطية، و**لَمْ!**: جازمة.
و**يَكُ!** مجزوم بـ**لَمْ!** ولَّا بـ**إِنْ!**؟
بـ**لَمْ!**؛ لأنها مباشرة.
و**مَانِعٌ!**: اسم يَكُنْ!، ويجوز أن يكون فاعلًا، فإن كان اسم يَكُنْ! فجملة **حَصَلْ!** خبر يَكُنْ!، وإن كانت تامة و**مَانِعٌ!** فاعلًا فـ**حَصَلْ!** صفة لـ**مَانِعٌ!**.
معنى البيت: أن الوصف الذي يَعْمل عَمَلَ الفعل كالفعل تمامًا، إلا إذا كان هناك **مانع** يَمنع من عمله فإنه لا يُلحق بالفعل.
فمثلًا: اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا كان للحال أو للاستقبال، وإن كان للماضي فإنه لا يعمل عمل الفعل.
فإذا قلت: {زيدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ} فهنا لا يعمل، فيتعين الرفع لـ{زيد}، وذلك لأن الوصف لا يَتسلط عليه لو بَاشَرَهُ، فكيف إذا لم يُباشره.
ولو قلت: {زيدٌ أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا} جاز الوجهانِ؛ الرفع والنصب.
ولو قلت: {زيدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ} فإنه لا يصح أن نَنْصِبه؛ لأنه وُجِد فيه (أل)، و(أل) تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها.
والحاصل: أنَّ ما يَعمل عَمَل الفِعل يُجْرى مُجْرى الفعل ما لم يوجد **مانعٌ.**

* * *

قال:

وَعُلْقَـــــةٌ حَاصِـــــلَةٌ بَتَـــــابِعِ[893]

كَعُلْقَـــةٍ بِـــنَفْسِ الِاسْـــمِ الْـــوَاقِعِ[894]

عُلْقَةٌ! بمعنى: علاقة، وهي مبتدأ، سَوَّغ الابتداءَ بها – وهي نكرة – الوصفُ، حيث قال: **حَاصِلَةٌ!**.
و**بَتَابِعٍ!**: جار مجرور متعلق بـ**حَاصِلَةٌ!**.
كَعُلْقَةٍ!: الجار والمجرور خبر **عُلْقَةٌ!** الأولى.
و**بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ!** متعلقة بـ**عُلْقَةٌ!**.
والمعنى: أنَّ ما يتعلق بالتابع كالذي يتعلق بنفس الاسم، فتقول مثلًا: {زيدٌ مَرَرْتُ بِرَجُلٌ يُحِبُّهُ}.
عندنا الآن **عُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بَتَابِعٍ**، يعني: علاقة؛ لأن ضمير {زيد} السابق متصل بالفعل الذي هو {يحب}، والفعل الذي هو {يحب} صفة لأيش؟ صفة لـ{رجل}.

---

[892] «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفًا ذا عمل بالفعل.

[893] «وعلقة» مبتدأ «حاصلة» نعت لعلقة «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصلة.

[894] «كعلقة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف. ونفس مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

وهذا البيت يشبه ما سبقه؛ أنَّ: فَصْلُ الْمَشْغُولِ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَالْوَصْلِ!؛ هذا ليس موصولًا بحرف جر ولا بإضافة، ولكنه مشغول بوصف ما تَسَلط عليه الفعل.

{زيدٌ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يُحِبُّهُ}، {زيدٌ أَكْرِمْ رَجُلًا يُحِبُّهُ}؛ أيش الراجح؟

النصب.

لماذا؟

لأن المشغول كان فِعلَ طَلَب، وإذا كان المشغولُ فِعلَ طلبٍ فالراجِحُ النصبُ.

المشغول قد شَغَلَهُ ضميرُ الاسم المشغول عنه، فيقول: كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ! الذي هو المشغول عنه.

هل ضمير المشغول عنه يتعلق بالفعل؟
نعم، مباشرة.
هذا يكون إذا جاء ضمير المشغول عنه في وصف لغير المشغول عنه، فإنه يكون كالعلاقة بالاسم الواقع.
.....
ضميره الذي اتصل بصفة الاسم كضميره الذي اتصل به مباشرة، ولهذا نقول..... من هذا البيت مثل البيت الذي قبله ببيت.
.....؛ لأن الضمير هو: العلاقة بين الاسم السابق وبين المشغول.
وعندي[895] يقول: المراد بها الضمير الراجع إلى الاسم السابق، فتكون الباء بمعنى: في، والمعنى: أن وجود الضمير في تابع الشاغل كوجوده فيه، فكما تقول: {زيدًا – زيدٌ – ضربتُ غُلامَهُ} تقول: {زيدٌ أكرمتُ رجلًا يُحِبُّه}.
والمعنى الآن واضح: أنه إذا وُجِدَ ضمير المشغول عنه في وَصْفٍ تسلط عليه المشغول، يعني: في وصف هو الشاغل، فهو كما لو كان مُتَّصِلًا بالفعل مباشرة؛ هذا المعنى، والمثال يوضح ذلك.
في الشرح[896] يقول:
((إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتْبِع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابق من صفة نحو: {زيدًا ضربتُ رجلًا يُحِبُّهُ}، أو عطف بيان نحو: {زيدًا ضربتُ عمرًا أباهُ}، أو معطوف بالواو خاصة نحو: {زيدًا ضربتُ عَمْرًا وأَخَاهُ}، حَصَلَتِ المُلابَسةُ بذلك، كما تحصل بنفس السَّبَبِيِّ؛ فيُنَزَّلُ {زيدًا ضربتُ رجلًا يُحِبُّهُ} مَنْزِلَةَ {زيدًا ضربتُ غُلامَهُ}، وكذلك الباقي.
وحاصِلُهُ: أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرى مجرى السَّبَبِيِّ. والله أعلم))[897].
السببي: المتعلِّق بالإضافة أو بحرف الجر، السببي الذي أشار إليه هو قوله: **فَصْلُ الْمَشْغُولِ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ!**، الآن إذا قلتَ: {زيدٌ أكرمتُ غُلامَهُ} فهل أنتَ أكرمتَ زيدًا؟
أنتَ أكرمتَ الغلام، لكن ارتباط الغلام بزيد صار سببيًّا، مثل: {زيدٌ قائِمٌ أَبُوهُ}، القيام مِن مَن؟
مِن الأب، مع أنه صفة لـ{زيد}، فالسببي هو الذي يكون له صلة بما يُتَحَدَّث عنه، سواء كان مشغولًا أو موصولًا.
لماذا...؟
نقول: لأن {الضارب} فيه (أل) فلا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كل اسم موصول ما بعده لا يعمل فيما قبله.
.....؟
الضمير إذا صار يعود على الاسم المتقدِّم صار مُتَّصِلًا به.
|||

---

[895]
[896] شرح ابن عقيل على الألفية [ص 144/ ج 2/ طبعة مكتبة دار التراث].
[897]

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

الفعل ينقسم إلى قسمين:
مُتَعَدٍّ: وهو الذي ينصب المفعول به، وعلامتُه: أنه يصح تحويله إلى اسم المفعول؛ هذا علامة المتعدي.
ولَازِمٌ: وهو ما لا ينصب المفعول به، وعلامتُه: أنه لا يصح أنْ يُصاغ منه اسمُ المفعول.
فإذًا الفعل ينقسم إلى قسمين، ولهذا حَصر المؤلفُ الترجمةَ إلى...، فقال: **تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ!**.
ثم ذكر العلامة، قال:

عَلَامَــةُ الْــفِعْلِ الْــمُعَدَّى أَنْ تَصِــلْ[898]

هَــا! غَيْــرِ مَصْــدَرٍ بِــهِ، نَحْــوُ عَمِــلْ[899]

هذه العلامة.
وبالإضافة إلى العلامة التي ذكرتها لكم وهي: أن يصح منه صياغةُ اسم المفعول.
نُعْرِب البيت:
عَلَامَةُ!: مبتدأ، مضافٌ إلى **الْـفِعْلِ!**.
و**الْـمُعَدَّى!**: صفة لـ**الْـفِعْلِ!**.
و**أَنْ تَصِلْ!**: **أَنْ!** المصدرية والفعل التي نَصَبَتْهُ، و**أَنْ!** وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ وهو قولـه: **عَلَامَـةُ!**، فيكون تقدير الكلام: **عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى** وَصْلُكَ بِهِ.
هَا غَيْرِ!.
هَا!: مفعول **تَصِلْ!** منصوب بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها أيش؟ الحكاية.
وقوله **هَا غَيْرِ!**؛ **هَا!**: مضاف، و**غَيْرِ!**: مضاف إليه.
و**غَيْرِ مَصْدَرٍ!**؛ **غَيْرِ!**: مضاف، و**مَصْدَرٍ!**: مضاف إليه.
وقولـه **بِهِ!**: جار ومجرور متعلق بـ**تَصِلْ!**.
نَحْوُ عَمِلْ!.
نَحْوُ!: خبر المبتدأ المحذوف، والتقدير: ذَلِكَ **نَحْوُ عَمِلَ**.
عَمِلَ! فعل مُتَعَدٍّ، والدليل: أنكَ **تَصِلُ بِهِ هَا! غَيْرِ المَصْدَرِ**، فتقول: {الخَيْرُ عَمِلَهُ فُلانٌ}.
يقول المؤلف : علامة الفعل المُعَدَّى أن يتصل به ضمير المفعول به، فمثلًا: {جَاءَ زيدٌ}؛ لازم ولَّا مُتَعَدٍّ؟
نعم؛ لازم ومُتَعَدٍّ، لهذا ولهذا.
فإذا قلتَ: {جاءَ زيدٌ} بمعنى: قَدِمَ؛ فهو لازم.
وإذا قرأتَ قول الله تعالى: +أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ_[النساء: من الآية**90**]؛ مُتَعَدٍّ. +ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ_[الشعراء: **206**]؛ مُتَعَدٍّ.
إذًا: هذا صالح لِأَنْ يكونَ متعديًا ويكونَ لازمًا.
مثال أيضًا لِمُتَعدٍّ: {سَمِعَ}؛ يصح أن تصل به الضمير **هَا!**، تقول: {سَمِعَهُ}؛ هذه علامة.
وقوله: **هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ!** يُخرج {ها} المصدر؛ فإنها تتصل بالفعل ولو لازمًا، مثل: { القِيامُ قُمْتُهُ}، {القُعودُ قَعَدْتُهُ}، {الكَلامُ تَكَلَّمْتُهُ}، وهلم جرا.
فـ{ها} الدَّالة على المصدر هذه لا تدل على أنَّ الفعل مُتَعَدٍّ، وذلك لأن الفعل اللازم يُصاغ منه المصدرُ كما يصاغ من الفعل المتعدي، فضميرُ هذا المصدر لا يدل على أن الفعلَ مُتَعَدٍّ.
العلامة الثانية: أنه لا يصح منه صياغةُ اسمِ المفعول إلا متعديًا بحرف الجر. انتبهوا.
مثلًا: {صَعِدَ} صُغْ منها اسمَ المفعول؟
لا يصح {مَصْعُود}، إلا إذا وَصلتَ بها حرفَ جرٍّ، مثل: {مَصْعُودٌ بِهِ}، {مَصْعُودٌ إِلَيْهِ}، وما أشبه ذلك.

---

[898] «علامة» مبتدأ، وعلامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ. والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها إلخ.
[899] «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

{قُتِلَ الرَّجلُ}: {مَقْتُولٌ}.
إذا {قَتَلَ} مُتَعَدٍّ ولَّا لازِمٌ؟
مُتَعَدٍّ؛ لأنه يصح منه صَوْغُ اسم المفعول بدون حاجةٍ إلى حرف جر.
* * *
ثم قال:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ[900]

عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ[901]

فَانْصِبْ بِهِ! أي: بالفعل المتعدي.
مَفْعُولَهُ!: **مَفْعُولَ!** هنا مفرد مضاف، فيَعُمُّ المفعولَ الواحد والمفعولَيْنِ والثلاثةَ.
وقوله **إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ!** يعني: إن لم ينب المفعول عن فاعل فإنه يعطى حكم الفاعل، فيكون مرفوعًا أو منصوبًا؟
مرفوعًا، مثل:
نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ!.
تَدَبَّرْ! هنا مُتَعَدٍّ، و**الْكُتُبْ!**: مفعول به.
فأفادنا المؤلف في هذين البيتين: أفادنا تَعْرِيفَ المُعَدَّى، وأفادنا حُكْمَ المُعَدَّى.
تَعْرِيفَ المُعَدَّى أيش؟
هو ما صحيح أن تصل به **ها!** غَيْرِ المَصْدَرِ.
وحكمه: أنه يُنصب به المفعولُ، إلا أنْ ينوبَ المفعولُ عن الفاعل، فإنه يكون مرفوعًا كما سبق في: **النَّائِب عَنِ الفَاعِلِ!**.
الإعراب:
فَانْصِبْ بِهِ!.
الفاء أولًا للتفريق، و**انْصِبْ!**: فعل أمر، و**بِهِ!**: جار ومجرور متعلق بـ**انْصِبْ!**.
و**مَفْعُولَهُ!**: مفعول **انْصِبْ!**.
إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ!.
إِنْ!: شرطية.
و**لَمْ!**: حرف نفي وجزم وقلب.
و**يَنُبْ!**: فعل مضارع مجزوم بـ**لَمْ!**، والجملةُ في محل جَزْمٍ؛ فعلُ الشرط.
عَنْ فَاعِلٍ!: جار ومجرور متعلق بـ**يَنُبْ!**.
نَحْوُ!: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ذَلِكَ **نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ!**.
و**نَحْوُ!**: مضاف، و**تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ!**: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.
أين جواب الشرط: **إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ!؟**
محذوف.
وقيل: لا يحتاج إلى جواب؛ لا مُقَدَّرًا ولا مرفوعًا.
أما الذين قالوا أنه محذوف، قالوا التقدير: **إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ فَانْصِبْ بِهِ**.
لا حاجةَ إلى هذا، وعليه فنقول: إن مثل هذا التركيب لا يَحتاج فيه الشرطُ إلى جواب أصلًا.
قوله: **انْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ!**، هل هذا يدل على أنه لا بد من وجود المفعول؟

---

[900] «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، جملته فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به.

[901] «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف أي: وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به، ونحو «مضاف» والجملة من الفعل الماضي- وهو تدبرت- وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله «فانصب به مفعوله» هو المفعول به، لأمرين، أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلابد فيها من التقييد، تقول؛ المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضربًا، وقمت قيامًا، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديبًا، وقمت إجلالًا للأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلًا، وخرجت من الملعب ليلًا.

لا، لكن إذا وُجِدَ المفعول وَجَبَ نَصْبُه بالفعل المتعدي؛ وإلا فقد يُحذف المفعول.
+أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى_[الضحى: 6] المفعول محذوف، تقديره: (فَآوَاكَ).
+وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى_[الضحى: 7]؛ (هَدَاكَ).
+وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى_[الضحى:8]؛ (أَغْنَاكَ).
لكنَّ المعنى أنه يَنْصِب المفعولَ سواء كان مذكورًا أو محذوفًا.
قوله: +أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى_ قلتم: (فَآوَاكَ)، أَلَا يمكن أنْ نقول: (فَآوَاكَ وآوَى بِكَ)؛ بَدَلَ أنْ كنتَ فقيرًا تَحتاج إلى مَن تأوي إليه، أصبحتَ أنتَ مَأْوًى؟
نعم؛ وهذا صحيح، فمعنى الآية: (آوَاكَ وآوَى بِكَ)، وقد قال أبو طالب في لاميته المشهورة:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ[902]

ثِمَالُ الْيَتَامَى!: الشاهد هنا.
ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ! يعني: أنه يَتولى الأيتام، ويُواسِيهِمْ، ويَجْبُر كَثْرَهُم، والأرامل يَعْصِمُهم.
إذًا؛ +فَآوَى_: آوَاكَ وآوَى بِكَ.
والثانية +وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى_: هَدَاكَ وَهَدَى بِكَ.
+وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى_: أَغْنَاكَ وَأَغْنَى بِكَ؛ ولهذا امْتَنَّ النبيُّ ρ على الأنصار بهذا، فقال: $أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي، وَمُتَفَرِّقِينَ فَجَمَعَكُمُ اللهُ بِي#. قالوا: $اللهُ ورَسُولُهُ أَمَنُّ#، ولكنَّ النبي ρ اعتَرَف لهم بالفضل وقال: $لَوْ شِئْتُمْ قُلْتُمْ كُنْتَ.... فَآوَيْنَاكَ....# ونسيتُ بقيةَ الحديث.
على كل حال: إن الله تعالى آوَى النبيَّ ض وآوَى به، وهَدَاهُ وهَدَى به، وأَغْنَاهُ وأَغْنَى به، والله أعلم.

* * *

س: هذا الباب سَبَقَ أنه يُبَيِّن لنا أن الأفعال تَنْقسم إلى قسمين: لازم، ومُتَعَدٍّ، وذَكر ابنُ مالك علامةَ المتعدي بأنها؟
ج: **هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ!.**
س: مثاله؟
ج: {البابَ أَغْلَقْتُهُ}، والأحسن: {البابُ}؛ لأنه لم يَسْبِقْ ما يُوجب ترجيحَ النَّصْب.
س: لو قلتُ: {الْمَجِيءُ جِئْتُهُ} هل يدل هذا على أن الفعل متعدٍّ؟
ج: لا.
س: لماذا؟
ج: لأن الهاء هنا **هَا** مصدر، فلا تدل على تَعَدِّي الفعل.
س: له علامة ثانية؟
ج: أنْ يَصِحَّ منه صياغةُ اسم المفعول بدون حرف جرٍّ.
س: مثال ذلك؟
ج: {مَضْرُوبٌ}، فنَفْهَم أنَّ {ضَرَبَ} تَتعدى؛ لأنه مُصاغٌ منها اسمُ المفعول غير مُتَعَدٍّ بحرف جرٍّ.
س: {تَكَلَّمَ} لازم أو متعدٍّ؟
ج: متعدٍّ؛ {مُتَكَلَّمٌ بِهِ}.
س: {كَلَّمَ}؟
ج: متعدٍّ؛ {كَلَّمْنَا}، +مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ_[البقرة: من الآية **253**].
س: إذا قال قائل: ما هي فائدة معرفتنا للمتعدي واللازم؟
ج: قلنا: من أَجْل أننا إذا فَقَدْنا المفعولَ به عَرَفْنا أنه محذوف، إذا كان الفعل متعديًا ولم نجد المفعول به عَرَفْنا أنه محذوفٌ؛ هذا من حيث العموم.
من حيث الخصوص فيما يتعلق بأسماء الله:
إذا كان الاسم متعديًا لم يَتِمَّ الإيمانُ به إلا بأمور ثلاثة: الاسم، والصفة، والأَثَر الذي هو الحُكْم.
وإذا كان لازمًا اكتَفَى بـ: الإيمان بالاسم، والإيمان بالصفة.

902

فمثلًا: (الْحَيُّ) لازم أو متعدٍّ؟
لازم؛ لأنه من: (حَيِيَ) فهو لازم، فيَتِمُّ الإيمانُ به إذا آمَنَّا بالاسم والصفة التي دلَّ عليها.
(السَّمِيعُ) متعدٍّ، فلا بد أنْ نُؤْمِنَ بـ: الاسمِ، والصفةِ التي دلَّ عليها الاسم، والثالث: الأثر؛ أنه يَسْمَع، فهو سَمِيعٌ بِسَمْعٍ يَسْمَعُ بِهِ.
فصار لنا فائدتان:
الفائدة الأولى: أننا إذا لم نَجِد المفعولَ به في المتعدي ماذا نقول؟ نقول: إنه محذوف، وأما اللازم فليس له مفعول به.
الفائدة الثانية في أسماء الله: أنه إذا كان لازمًا اكتُفِيَ بالإيمان بالاسم والصفة، وإن كان متعديًا فلا بُدَّ من الإيمان بالاسم والصفة والأثر.

* * *

ثم قال:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ[903]

عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ[904]

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ!.
انْصِبْ!: فعل أمر.
و**بِهِ!**، أي: بالفعل المتعدي؛ متعلق بـ**انْصِبْ!**.
و**مَفْعُولَهُ!**: مفعول **انْصِبْ!**، وهو مضاف إلى الضمير.
إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ!، يعني: إنْ لم يَنُبِ المفعولُ عن فاعل.
وهذه الجملة شرطية، وجوابُ الشرط فيها محذوفٌ دلَّ عليه ما سَبَق على المشهور عند النحويين، وقيل: إنَّ الشرط في مثل هذا التركيب لا يَحتاج إلى جوابٍ للعِلْم به.
نَحْوُ!: خبر المبتدأ المحذوف، والتقدير: ذَلِكَ **نَحْوُ**.
تَدَبَّرْتُ!: فعل وفاعل.
و**الْكُتُبْ!**: مفعول به منصوب بفتحة مقدَّرة على آخره، مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بما يُناسِب القافية.
يقول : يجب أن نَنْصِب المفعول به إذا كان متعديًا، إلا أن يَنوب المفعول به عن الفاعل فيُرْتَفع به.
مثل: +وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا_[النساء: من الآية **28**].
(الْإِنْسَانُ) هنا: نائب فاعل، والفعل (خُلِقَ) متعدٍّ، فأين المفعول؟
نقول: ناب عن الفاعل فأُقِيمَ مقامَهُ.

* * *

ثم قال:

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ[905]

لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَنَهِمْ[906]

---

[903] «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، جملته فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به.
[904] «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به، ونحو «مضاف» والجملة من الفعل الماضي - وهو تدبرت- وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله «فانصب به مفعوله» هو المفعول به، لأمرين، أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلابد فيها من التقييد، تقول؛ المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم، تقول: ضربت ضربًا، وقمت قيامًا، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديبًا، وقمت إجلالًا للأمير، وتقول: لعبت الكرة أصيلًا، وخرجت من الملعب ليلًا.
[905] «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف و«المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبني للمجهول.
[906] «لزوم» نائب فاعل لحتم، ولزوم مضاف، و«أفعال» مضاف إليه، وأفعال مضاف، و«السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنهم.

كَـذَا افْعَلَـلَّ، وَالْـمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا[907]

وَمَـا اقْتَضَـى: نَظَافَـةً، أَوْ دَنَسَـا[908]

لَازِمٌ!: خبر مقدَّم. و**غَيْرُ!**: مبتدأ مؤخَّر.
يعني: وغَيْرُ المُعَدَّى لازِمٌ؛ هذا إعراب.
إعراب ثانٍ؛ أن يقال:
لَازِمٌ!: مبتدأ. و**غَيْرُ!**: خبر المبتدأ.
لأنَه هل أنتَ تريد أنْ تُخبر عن حُكْم المُعَدَّى؟
إن كنتَ كذلك صارَتْ كلمة **لَازِمٌ!** خبرًا مقدَّمًا.
أو تريد أن تُخبر ما هو اللازم وتُعَرِّف اللازم، فتكون **غَيْرُ الْـمُعَدَّى!** هي الخبر.
ويَرِدُ على هذا التقدير أن **لَازِمٌ!** نكرة، والابتداء بالنكرة ممنوع؟
لكن يجاب عنه: بأن المقام مَقام تفصيل وتقسيم، فيجوز أن يُبْتَدئ بالنكرة على حَدِّ قول الشاعر:
فَيَـــوْمٌ عَلَيْنَـــا وَيَـــوْمٌ لَنَـــا وَيَـــوْمٌ نُسَـــاءُ وَيَـــوْمٌ نُسَـــرُّ[909]

وقوله **وَحُتِمْ!**: الواو حرف عطف، والفعل مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه.
لُزُومُ!: نائب فاعل، وهو مضاف إلى **أَفْعَالِ!**، و**أَفْعَالِ!**: مضافة إلى **السَّجَايَا!**.
و**كَنَهِمْ!**: جار ومجرور.
يقول : إن اللازم من الأفعال هو **غيرُ المُعَدَّى**، يعني: أنْ لا يَنْصِب المفعولَ به؛ هذا هو اللازم، ما لا ينصب المفعول به فهو اللازم.
ثم ذكر ضوابط، فقال: **وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا!**.
السَّجَايَا! جمع سَجِيَّة، وهي: الطبيعة، يعني: الأفعال الدالة على الطبيعة والانفعال وما أشبه ذلك، هذه يَلْزَم فيها أنْ تكون لازمةً؛ لأنَّ طبيعةَ المضاف إليه الفعلُ لازمةٌ، فينبغي أن يكون الفعل أيضًا لازمًا، مثل: **نَهِمْ!**.
الـ**نَهِمْ!** معناه: الذي لا يَشْبع؛ هذا النَّهِم يعني: شديد الحرص على الطعام، ويأكل بأصابعه الخمسة ولا يشبع، ويُتَابِع بسرعةٍ، نقول: هذا نَهِم، وإذا مُدَّتِ الأيدي إلى الطعام كان أَعْجَلَ القوم.
الـ**نَهِمْ!** صفة طبيعية في الإنسان؛ من الناس من هو **نَهِمٌ**، ومن الناس من هو غير **نَهِمٍ**.
فهذا ضابط.
إذًا جميع أفعال الطبيعة أو الطبائع تُعتبَر لازمة **كـنَهِمَ!**.
أما {فَهِمَ} فليس من أفعال الطبيعة، ولهذا يَتعدى إلى المفعول به، فيقال: {فَهِمَ الدَّرْسَ}.
إذا قلتَ: {فُلانٌ شَرُفَ طَبْعًا}، يعني: شريف الطَّبْع، لازم ولَّا غير لازم؟
لازم؛ لأنكَ قد جعلتَ الشَّرَفَ له طبيعة.
ومثله: {كَرُمَ، بَخِلَ، ظَرُفَ،...} أشياء كثيرة.
الضابط الثاني:
كَذَا افْعَلَلَّ!.
افْعَلَلَّ! يعني: كل فعل على وزن **افْعَلَلَّ!** فهو لازم، لا يمكن أن يتعدى للمفعول به.
مثاله: {اقْشَعَرَّ}.
زن {اقْشَعَرَّ}: **افْعَلَلَّ!**.
و{اطْمَئَنَّ} كذلك على وزن: **افْعَلَلَّ!**، فتكون لازمة.

---

[907] «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «والمضاهي» معطوف على قوله «افعلل» السابق، وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله «اقعنسسا» مفعوله، وقد قصد لفظه.

[908] «وما» اسم موصول: معطوف على المضاهى «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «نظافة» مفعول به لاقتضى «أو دنسا» معطوف على قوله نظافة.

[909]

و{اقْفَهَرَّ} كذلك لازمة.
فالمهم: كل ما كان على وزن **افْعَلَلَّا!** فهو لازم.

كَذَا!: جار ومجرور؛ خبر مقدَّم.
افْعَلَلَّا!: مبتدأ مؤخَّر. **وَالْـمُضَاهِي!**: معطوفة عليه، وفيه ضمير مستتر؛ فاعل.
و**افْعَنْسَسَا!**: مفعول **الْـمُضَاهِي!**.
وَمَا اقْتَضَى!: معطوفة على **افْعَلَلَّا!**؛ و**مَا!**: اسم موصول مبنية على السكون في محل رفع، و**اقْتَضَى!**: صلة الموصول، والفاعل مستتر.
و**نَظَافَةً!**: مفعول به، و**أَوْ دَنَسَا!**: معطوف عليه.
يقول :
وَالْـمُضَاهِي افْعَنْسَسَا! يعني: المشابه له.
في المعنى، ولَّا في الوزن؟
في الوزن؛ **الْـمُضَاهِي!**: الذي يُشْبه {افْعَنْلَلَ}؛ **افْعَنْسَسَا!** على وزن: {افْعَنْلَلَ} بالنون.
مثاله: {احْرَنْجَمَ} على وزن {افْعَنْلَلَ}.
يقول عندي[910]: ((افْعَنْسَسَ البعيرُ: إذا امْتَنَعَ من الانْقِياد، يعني:... أنْ يمشي، فهي تُشبه من بعض الوجوه: تَقَاعَسَ عن الشيء، يعني: لم يَمْضِ فيه)).
والثالث، قال: **وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا!**.
هذا أيضًا باب واسع؛ كلُّ **مَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا** فهو لازمٌ.
نبدأ بالمادة:
{نَظُفَ}؛ {نَظُفَ الثَّوْبُ}: لازم، ما يُمْكِن يكون متعديًا؛ لأنه يَقتضي **نظافةً**.
{طَهُرَ المَكَانُ}: لازم؛ لأنه يَقتضي **نظافةً**.
{اتَّسَخَ الثَّوْبُ}: لازم.
{وَسُخَ الثَّوْبُ}: لازم؛ لأنه يَقتضي **دَنَسًا**.

* * *

يقول:

أَوْ عَرَضًـــا، أَوْ طَـــاوَعَ الْـــمُعَدَّى[911]

لِوَاحِـــــدٍ، كَمَـــــدَّهُ فَامْتَـــــدَّا[912]

أَوْ!: حرف عطف.
و**عَرَضًا!**: معطوفة على **نَظَافَةً!**، يعني: **أَوِ اقْتَضَى عَرَضًا**.
أَوْ!: حرف عطف.
طَاوَعَ!: فعل ماض، وهو معطوف على جملة الصلة في قوله: **وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً!**، يعني: **وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ مَا طَاوَعَ الْـمُعَدَّى.**
طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ!.
الْمُعَدَّى!: مفعول به.
و**لِوَاحِدٍ!**: متعلق بـ**الْمُعَدَّى!**.
كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا!: الكاف حرف جر، و**مَدَّهُ فَامْتَدَّا!** كُلُّه: اسم مجرور بالكاف؛ لأنه على تقدير: كهذا المثال، منع من ظهوره اشتغالُ المحَلِّ بحركة الحكاية.

910

911«أو عرضًا» معطوف على قوله نظافة في البيت السابق «أو طاوع» أو: حرف عطف، وطاوع: فعل ماض معطوف على اقتضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به لطاوع.

912«لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمده» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمده «فامتدا» الفاء عاطفة، امتد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو.

يقول: كذلك أيضًا **مَا اقْتَضَى عَرَضًا**؛ كلُّ **مَا اقْتَضَى عَرَضًا**، والعَرَضُ معناه: الصفة التي تَعْرِض وتَزُول، مثل: {غَضِبَ، حَزِنَ، مَرِضَ، بَرِئَ، فَرِحَ} أمثلة كثيرة؛ كل ما كان يعرض ويَزُول فإنه يكون لازمًا، {ضَحِكَ، بَكَى، جَاعَ}.
الجوع طبيعة؟
لا، الجُوع ما هو طبيعة، الظاهر أنه عارِض، الطبيعة تَبقى؛ هذا عارِض، نقول: دواءُهُ أيش الجوع؟ الأكل، مثل: {شَبِعَ}.
قال: **أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ!**.
هذا أيضًا من الضوابط: أنْ **يُطاوِع المُعَدَّى لِوَاحِدٍ**، ومعنى طاوَعَهُ: أي صار **المُعَدَّى** مؤثِّرًا فيه، يعني: ما حَصَل نتيجة التأثير؛ هذا المُطَاوِع.
مثل: **مَدَّهُ فَامْتَدَّا!**، {شَدَّهُ فَاشْتَدَّ}، {ضَرَبَهُ فَانْضَرَبَ}، {حَدَّهُ فَاحْتَدَّ}.
{أَغْضَبَهُ فَغَضِبَ}، لكن هذه أيضًا من **أَفْعَالِ السَّجَايَا**.
ما معنى: طَاوَعَهُ؟
أي: صار نتيجةً له، وصار الأول مُؤَثِّرًا فيه.
وقوله: **أَوْ طَاوَعَ الْـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا!**.
إذا طاوَعَ فعلًا يَتَعَدَّى الاثنين فما الحُكم؟
يَتعدَّى لِوَاحِدٍ؛ فالمُطاوِع الآن: إنَ طَاوَع ما يَتَعدَّى لواحدٍ فهو لازم، وإنْ طَاوَع ما يَتَعدَّى لاثْنينِ نَصَبَ مفعولًا واحدًا.
مثاله: {عَلَمْتُ الطَّالِبَ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ}.
{عَلَمْتُ الطَّالِبَ النَّحْوَ}: هذا يَنْصِب مفعولين، {فَتَعَلَّمَهُ}: يَنْصِب مفعولًا واحدًا.
فصار الآن المُطاوِعُ لِمَا يَتَعدَّى لواحدٍ لازمًا، والمُطاوِعُ لِمَا يَتَعدَّى لاثْنينِ مُتَعديًا لواحدٍ.
* * *
س:.... المتعدي علامتان؛ ذكر ابن مالك إحداهما، فما هو الذي ذكره ابن مالك؟
ج: أن تَتَّصِل به هاءُ غير المصدر.
س: مثاله؟
ج: {الطَّعَامُ أَكَلْتُهُ}.
س: ما... بقوله: **هَا غَيْرِ مَصْدَرِ!؟**
ج: لأنها تَدْخل على المتعدي واللازم.
س: مثال اللازم؟
ج: {المَجِيءُ جِئْتُهُ}.
س: العلامة الثانية التي لم يذكرها ابن مالك هي؟
ج: أن يُصاغ منه اسمُ المفعول دون أنْ يُعَدَّى بحرف.
س: مثل؟
ج: {ضَرَبَ}، تقول اسم المفعول: {مَضْرُوبٌ}. {أُكِلَ الطَّعامُ} فهو مَأْكُولٌ.
س: ما حُكْم الفعل المتعدي؟
ج: أنْ يُنْصَب به مفعولٌ، إلَّا... فاعل.
س: إذا لم نَجِدِ المفعولَ للمتعدي؟ نحن قلنا: إنْ كان متعديًا لازم يَنْصِب مفعولًا، لكنْ ما وَجَدْنا؟
ج: إذا لم نجده فمعناه أنه محذوف؛ لأن كلَّ مُتَعَدٍّ لا بُدَّ له من مفعول به، فإذا لم نجده أَمامنا فهو محذوف، أما.....
س: من ضوابط اللازم أشياء ذكرها ابن مالك؟
ج:
س: من الضوابط أيضًا؟
ج: **افْعَلَلَّا!**.
س: مثل؟
ج: {اطْمَأَنَّ}، {اقْشَعَرَّ}.
س: من الضوابط أيضًا؟
ج: ما شابه {اقْعَنْسَسَ}.
س: زن {اقْعَنْسَسَ}؟

ج: {افْعَنْلَلَ}.
س: يعني ما كان على وزن {افْعَنْلَلَ}؟
ج: نعم.
س: مثاله؟
ج: {احْرَنْجَمَ}، و{اقْعَنْسَسَ}.
س: و{....الدِّيكُ}؟
ج: {.....} على وزن **افْعَلَلَّ!**، ما هو على وزن {افْعَنْلَلَ}.
س: من الضوابط أيضًا؟
ج: **نَظَافَةً!**.
س: مثل؟
ج: {طَهُرَ الثَّوْبُ}.
س: **دَنَسًا!**.
ج: {اتَّسَخَ الثَّوْبُ}.
س: ومن الضوابط أيضًا؟
ج: **عَرَضًا!**.
س: مثل؟
ج: {احْمَرَّ وَجْهُ الرَّجُلِ}، {اخْضَرَّ الزَّرْعُ}.
س: ومن الضوابط؟
ج: ما طاوع الفعل المتعدي لواحد.
س: مثاله؟
ج: {دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ}، {عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ}، {كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ}.
س: {تَعَلَّمَ} فعل لازم أم مُتَعَدٍّ؟
ج: {تَعَلَّمَ} إذا كان مطاوعًا فهو لازم، أما إذا كان غير مطاوع – تقول: {تَعَلَّمَ الدَّرْسَ} – فهو مُتَعَدٍّ.

* * *

قال المؤلف ابن مالك:

وَعَـــدِّ لَازِمًـــا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ[913]

إلى آخره.
يعني: أن الفعل اللازم لا... المفعول بنفسه، لكن يُعَدَّى بحرف جر...، فإذا وجدنا فعلًا لازمًا جاز أنْ نُعَدِّيَه بحرف الجر، تقول: {فَرِحَ زيدٌ}.
{فَرِحَ} هذه لازم ولَّا مُتَعَدٍّ؟
لازم، تقول: {فَرِحَ بِالنَّجَاحِ}؛ عَدَّيْتَه الآن بحرف جر، وهذا كثيرٌ ما يَحتاج إلى ضَرْبِ أمثلة.
فإذا حُذِفَ حرفُ الجر، تقول:

وَإِنْ حُـــذِفْ فَالنَّصْـــبُ لِلْمُنْجَـــرِّ[914]

نَقْـــلًا، وَفِـــي أَنَّ! وَأَنْ! يَطَّـــرِدُ[915]

---

[913] «وعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لازمًا» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه.
[914] «وإن» شرطية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط، النصب: مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.
[915] «نقلًا» مفعول مطلق، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» وتقديره منقولًا «وفي أَنَّ» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «وأَنْ» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حُذِف.

مَـعْ أمْـنِ لَـبْسٍ، كَــ: عَجِبْـتُ أنْ يَـدُوا[916]

إلى آخره.
يعني: إذا حُذف حرف الجر من الفعل اللازم فإن المجرور يُنصب، لكن هل هو قياسي، بمعنى أنه يجوز لكل واحد أن يحذف حرف الجر مما تَعَلَّق بالفعل اللازم؟
يقول المؤلف: **نَقْلًا!**، يعني: أنه سُمِع من كلام العرب ونقل من كلامهم أنهم يحذفون حرف الجر مِن متعلِّق الفعل اللازم وينصبونه، ومنه قول الشاعر:

تَمُــرُّونَ الــدِّيَارَ وَلَــمْ تَعُوجُــوا كَلَامُكُــمُ عَلَــيَّ إِذَا حَــرَامُ[917]

فقال: تَمُرُّونَ الدِّيَارَ!، والأصل: تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ، لكنه حَذَف حرف الجر ونصبَهُ.
وكيف نعربه؟
نقول:
تَمُرُّونَ!: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل.
الدِّيَارَ!: منصوب بِنَزْع الخافض، ولا نقول: إن الدِّيَارَ! مفعول به؛ لأن هذا الفعل لازم لا ينصب مفعولين، فيكون الدِّيَارَ! هنا منصوبة بنزع الخافض، والأصل: تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.
وَلَمْ تَعُوجُوا! لا حاجة للإعراب لأن الشاهد حصل بدونها.
لو قلتُ أنا: {مَرَرْتُ زيدًا} بدل: {مَرَرْتُ بِزَيْدٍ}، يصح أو لا؟
لا يصح.
أقول: قياسًا على ما ورد، العرب قالوا: تَمُرُّونَ الدِّيَارَ!.
نقول: إنَّ الشاذ يُحْفَظ....ولا يقاس عليه، لكن لغتنا العرفية تأبى إلا أن تَقِيس، فيقولون: {مَرَرْتُ زيدًا}، {مَرَرْتُ البَيْتَ}، وما أشبه ذلك.
أنا لا أقول: اللغة العُرْفيَّة لا تَحْكُم على اللغة العربية.
إعراب البيت الأول:
وَعَدِّ!: الواو حرف عطف، و**وَعَدِّ!**: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
و**لَازِمًا!**: مفعول **عَدِّ!**.
بِحَرْفِ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**عَدِّ!**، وهو مضاف إلى **جَرِّ!**.
و**إِنْ حُذِفْ!**: الواو حرف عطف، **إِنْ حُذِفْ!**: **إِنْ!** شرطية، و**حُذِفَ!**: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله؛ وهو فعل الشرط، ونائب الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو.
فَالنَّصْبُ!: الفا رابطة للجواب، و**النَّصْبُ!**: مبتدأ.
و**لِلْمُنْجَرِّ!**: جار ومجرور؛ خبر **النَّصْبُ!**، والجملة الخبرية في محل جر جواب الشرط.
وقوله **نَقْلًا!**: حال، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في متعلِّق الجار والمجرور: **فَالنَّصْبُ** كَائِنٌ **لِلْمُنْجَرِّ نَقْلًا**.
وفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ!.
فِي!: حرف جر.
و**أَنَّ!**: مجرور بـ**فِي!** باعتبار اللفظ.
و**أَنْ!**: معطوفة عليها، والجار والمجرور متعلِّق بـ**يَطَّرِدُ!**.
مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ!.
مَعْ!: ظَرف مكان، وهو هنا مبني على السكون من أجل الرَّوْم **مَعْ أَمْنِ!**، وهو مضاف إلى **أَمْنِ!**.
و**أَمْنِ!**: مضاف إلى **لَبْسٍ!**.
كَـ: عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا!.

---

[916] «مع» ظرف متعلق بيطرد، ومع مضاف و«أمن» مضاف إليه، وأمن مضاف، و«لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف، عجبت: فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم- أي: إعطائهم الدية- والجار والمجرور متعلق بعجب.
[917]

الكاف: حرف جر.
و**عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا!**: كلها مجرورة بحرف الجر **كَـا!**، وعلامة جرها كسرة مقدرة على الآخر منع من ظهورها الحكاية.
يقول المؤلف : **وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطِّرِدُ!**.
ما الذي **يَطِّرِدُ؟**
الحذف؛ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ **فِي أَنَّ وَأَنْ يَطِّرِدُ**.
ومعنى قوله **يَطِّرِدُ!**: أنه سُمِعَ نَقْلًا وجاز استعمالًا.
مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ! يعني: يُشترط لِجواز حَذْف حرف الجر مع **أَنَّ وأَنْ!** أَلَّا يكون هناك **لَبْسٌ**، فإنْ كان هناك **لَبْسٌ** امْتَنَع حذفُ حرف الجر؛ لئلا يقع المخاطَبُ في **لَبْسٍ**.
مثاله: **عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا!**.
يَدُوا! بمعنى: يُعطى الدِّيَة، يعني: **عَجِبْتُ** مِنْ **أَنْ يَدُوا**.
وكذا إعرابها:
عَجِبْتُ!: فعل وفاعل.
و**أَنْ!**: حرف مصدر ينصب الفعل المضارع.
و**يَدُوا!**: فعل مضارع منصوب بـ**أَنْ!** وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل.
و**أَنْ!** وما دَخَلَتْ عليه في تأويل مصدر منصوبة بنزع الخافض.
والخافض هنا محذوف اطِّرادًا أو سماعًا؟
اطِّرادًا.
وقول المؤلف: **مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ!** هذا قَيْدٌ، فإنْ خِيفَ اللَّبْسُ فإنه لا يجوز حذفُ حرف الجر.
مثل: {رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زيدٍ}.
كلمة {رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زيدٍ} هل المعنى: رَغِبْتُ عن الجلوسِ إليه، أو: رَغِبْتُ في الجلوسِ إليه؟
تَحْتَمِل؛ فأنتَ إذا خاطبتَ أحدًا وقلتَ: {رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زيدٍ} لا يدري؛ هل أنتَ تَرْغَبُ الجلوسَ إليه أو ترغب عدمَ الجلوس إليه، ما يدري.
فإذا قلت: {رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زيدٍ لأَنَّهُ يُلْهِينِي} يجوز أن أَحْذف حرف الجر؟
.....
لأنه زال اللبس....؛ {لأَنَّهُ يُلْهِينِي}.
فالحاصل الآن:
الدرس الأول: أن الفعل اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر.
الدرس الثاني: فإن حُذِف حرف الجر وَجَب نصب المجرور ويقال: إنه منصوب بِنَزْع الخافض.
الدرس الثالث: هل هذا مُطَّرِد، أعني: حذفُ حرف الجر ونصبُ المجرور؟
الجواب: **فِي أَنَّ وَأَنْ مُطَّرِدٌ**، وفيما سوى ذلك ليس بمُطَّرِد، بل مقصورٌ على السَّماع.
* * *
ثم قال:

وَالْأَصْــلُ سَــبْقُ فَاعِــلٍ مَعْنًــى كَمَــنْ[918]

مِـنْ أَلْبِسُـنْ[919] مَـنْ زَارَكُـمْ نَسْـجَ الْـيَمَنْ[920]

الْأَصْلُ!: مبتدأ.
و**سَبْقُ!**: خبر المبتدأ، وهو مضاف إلى كلمة **فَاعِلٍ!**.

---

[918] «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن- إلخ.
[919] ذكرها الشيخ بضم السين بدلًا من فتحها، وسيأتي توضيح ذلك.
[920] «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبسن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نسج» مفعول ثان لألبس، ونسج مضاف و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

وقوله **مَعْنًى!** يحتمل أن يكون حالًا أو صفة لـ**فَاعِلٍ!**، ويحتمل أن تكون منصوبة بنزع الخافض، أي: فاعل في المعنى.
كَمَنْ مِنْ أَلْبِسُنْ!.
كَمَنْ!: جار ومجرور.
وقوله **مِنْ أَلْبِسُنْ!**: متعلِّقٌ بالمحذوف الذي هو متعلَّق.
وقوله **أَلْبِسُنْ!** أو **أَلْبِسَنْ!؟**
الميم موجودة **مَنْ زَارَكُمْ!**، فالخطاب خطاب جماعة؛ فإن كانوا جماعة وجب أن يقال: **أَلْبِسُنْ!**، وإن كان خطاب واحد ولكن النون للتعظيم فتقول: **أَلْبِسَنْ!**.
وذلك لأن **أَلْبِسَنْ!** فعل أمر مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، وإذا كان الفعل لواحد واتصل بنون التوكيد وَجب بناؤُه على الفتح، وإذا كان لجماعة فإنه لا يُبْنى على الفتح؛ لأن الفعل لا يباشر نون التوكيد.
إذًا: إذا طَلَق، ما الذي يترجح أن تكون **أَلْبِسُنْ!** أو **أَلْبِسَنْ!؟**
نقول: يترجح **أَلْبِسُنْ!**؛ لأن الأصل أن ميم الجماعة للتعدد وليست للتعظيم.
مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ!.
مِنْ!: حرف جر.
و**أَلْبِسُنْ!** إلى آخر البيت: مجرور بـ**مِنْ!**؛ لأن المقصود المثال، فكأنه قال: من هذا المثال، أما تفصيلها فسيأتي ويَتَبيَّن.
يعني يقول : إذا اجتمع مفعولانِ لعامل، فأيُّهما نُقدِّم؟
يقول: الأصل أن تقدم الفاعل في المعنى؛ لأن الأصل أن الفاعل مُقَدَّم على المفعول به، ثم سيذكر الخروج عن الأصل.
مثال ذلك:
أَلْبِسُنْ!: فعل أمر من {أَلْبَسَ، يُلْبِسُ} أي: من الرباعي، فينصب مفعولين.
فهنا عندنا لَابِسٌ، وعندنا مَلْبُوسٌ، وعندنا مُلْبِسٌ.
الْمُلْبِسُ هو: الفاعل حقيقة.
واللَّابِسُ؛ الذي كُسِيَ هو: فاعل معنًى.
و**نَسْجَ الْيَمَنْ!**: مفعول به.
فنقول الآن: **أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنِ!**.
مَن اللَّابِسُ؟
اللَّابِسُ: **مَنْ!**.
و**نَسْجَ الْيَمَنْ!**: مَلْبُوسٌ.
فالفاعل معنًى هو: **مَنْ!**، والمفعول به معنًى هو: **نَسْجَ!**، وأما الْمُلْبِسُ فلا دَخْلَ له في الموضوع لأنه هو فاعلُ الفعلِ؛ الْمُلْبِسُ هو فاعلُ الفعلِ.
{أَطْعِمَنْ مَنْ زَارَكُمْ ثَرِيدًا} هذا الأصل.
ويجوز: {أَطْعِمَنْ ثَرِيدًا مَنْ زَارَكُمْ}، ولا حرج في هذا؛ لأن المعنى مفهوم.
{أَعْطِ زيدًا عَمْرًا}، مَن المُعْطَى؟
.....، إذا لا بد أن نقول: إن الأصل أن {زيدًا} هو الآخذ، و{عَمْرو} هو المأخوذ؛ هذا هو الأصل.
إذا قلتَ: {أَعْطِ زيدًا غُلامَهُ عَمْرًا}.
هذا أيضًا نقول: {زيد} هو الفاعل.
ولو قلتَ: {أَعْطِ عَمْرًا غُلامَهُ زيدًا} ما يلزَم؛ لأنه واضح أن الآخِذ هو السَّيِّد، وليس هو الغُلام.
* * *
يقول :
وَيَلْـــزَمُ الْأَصْـــلُ لِمُوجِـــبٍ عَـــرَا[921]

[921] «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في محل جر نعت لموجب.

وَتَــرْكُ ذَاكَ الْأَصْــلِ حَتْمًــا قَــدْ يُــرَى[922]

يعني: أنه **يَلْزَمُ الْأَصْلُ**؛ ما هو **الْأَصْلُ**؟
تقديم الفاعل في المعنى **يَلْزَم لِمُوجِبٍ عَرَا.**
نعرب البيت.
قال المؤلف : **وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا!**.
الواو: حرف عطف.
يَلْزَمُ!: فعل مضارع.
و**الْأَصْلُ!**: فاعل.
و**لِمُوجِبٍ!**: جار ومجرور متعلِّق بـ**يَلْزَمُ!**.
و**عَرَا!**: فعل ماض، والجملة في محل جرٍّ صفة؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات.
و**وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى!**.
تَرْكُ!: مبتدأ، و**تَرْكُ!** مضاف.
و**ذَاكَ!**: مضاف إليه، والكاف حرف خِطاب.
و**الْأَصْلُ!**: نَعْت لِـ**ذَا!**.
و**حَتْمًا!**: حال من نائب الفاعل في قوله **يُرَى!**.
و**قَدْ!** للتحقيق.
و**يُرَى!**: فعل مضارع مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه، ونائبُ الفاعل مستترٌ تقديره هُوَ.

* * *

س: إذا قلت: {أَلْبَسْتُ ثَوْبًا زيدًا}، يجوز؟
ج: يجوز، لكنه خلاف الأصل.
س: ما الأصل؟
ج: {أَلْبَسْتُ زيدًا ثَوْبًا}.
س: وبِما تَستدل على هذا الأصل من كلام ابن مالك؟
ج: **مِنْ أَلْبِسُنْ!**.
س: إذا قلت: {وَهَبْتُ زيدًا عَمْرًا}، وأردتُ أن يكون المَوْهوب له {عَمْرًا}، فهل يجوز أو لا؟
ج: لا يجوز.
س: لماذا؟
ج: لأنك لو قلتَ: {وَهَبْتُ زيدًا عَمْرًا} وأنتَ تريد أن {عَمْرًا} هو الموهوب له الْتَبَسَ الأمر، فظَنَّ السامع أن الموهوب لـه: {زيدًا}، وأن الموهوب: {عَمْرًا}، والأمر بالعكس.

* * *

وَحَــذْفَ فَضْــلَةٍ أَجِــزْ، إِنْ لَــمْ يَضِــرْ[923]

كَحَــذْفِ مَــا سِــيقَ جَوَابًــا أَوْ حُصِــرْ[924]

الاقتصار هو: أن لا يكون في الجملة؛ لا حقيقة ولا حُكْمًا، وألا يوجد مُوجِبُ حَذْفِه.

---

[922] «وترك» مبتدأ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتمًا» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول أي: محتومًا «قد» حرف تقليل «يُرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

[923] «وحذف» مفعول به مقدم لأجز، وحذف مضاف و«فضلة» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إن» شرطية «لم» جازمة نافية «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حذف، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه.

[924] «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أي: وذلك كائن كحذف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «جوابا» مفعول ثان لسيق «أو» عاطفة «حصر» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

وأما الاختصار فهو الذي لا بُدَّ من وجوده في الجملة، لكن حُذِف للعلم به.
فالذي يُحذف اختصارًا هو الذي يُعْلَم حَذْفُه، وإلا فالأصل....، والاقتصار هو الذي لا...به.
وحَذْفُ الفَضْلَةِ جَائِزٌ، سواء كان اختصارًا أو اقتصارًا، مثاله: قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)[الليل: 5]، (أَعْطَى) لها مفعولان، وكلاهما حُذِفَ، و(اتَّقَى) لها مفعول حُذِف أيضًا.
تقول في المفعولين الأولين: فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى المال مُسْتَحِقَّه، والثاني: وَاتَّقَى اللَّهَ؛ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى.
نُعْرِب:
حَذْفُ فَضْلَةٍ!.
حَذْفُ!: مفعول مقدَّم لقوله: **أَجِزْ!**، وهو مضاف إلى **فَضْلَةٍ!**.
و**أَجِزْ!**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
إِنْ!: شرطية.
و**لَمْ يَضِرْ!**: الجملة في محل جرٍّ؛ فعل الشرط.
ولا نقول: إنَّ **يَضِرْ!** مجزومة على أنها فعل الشرط، لماذا؟
لوجود أداة الجزم المباشرة وهي: **لَمْ!**.
و**يَضِرْ!**: مضارع {ضَارَ يَضِيرُ}، وهو بمعنى: ضَرَّ.
كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ!.
كَحَذْفِ!: متعلِّق بـ**يَضِرْ!**، فهو مثال للضار وليس لِمَا لا ضَرَر فيه.
وقوله **كَحَذْفِ مَا!**: مضاف إليه.
و**سِيقَ!**: فعل ماض مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه، ونائب الفاعل مستتر، والجملة صلة الموصول **مَا!**.
و**جَوَابًا!**: حال من نائب الفاعل في **سِيقَ!**.
أَوْ حُصِرْ!: **أَوْ!** حرف عطف، و**حُصِرْ!** معطوف على **سِيقَ!**.
معنى البيت: أنه يجوز أن تحذف ما كان **فَضْلَةً** – وهو ما يُستغنى عنه بالجملة – إلا في هذين الحالين: إذا سيق جوابًا، وإذا كان محصورًا.
فما سيق جوابًا لا يجوز حَذْفُه؛ لأنكَ لو حَذَفْتَه لم يَسْتَفِدِ السائلُ شيئًا، مثل أنْ يقال: {مَنْ أَكْرَمْتَ؟}، فتقول: {أَكْرَمْتُ}، والأصل: {أَكْرَمْتُ زيدًا}.
فهنا لا يجوز أن نَحْذِف {زيدًا}، لماذا؟ لعدم الفائدة، والسائل يريد أن تفيده.
وإذا سألكَ: {مَنْ صاحِبُكَ؟}، فقلتَ: {صَاحِبِي}!
ما السبب؟! لا بُدَّ أنْ تُبَيِّن، مع أنكَ لو قلتَ: {صَاحِبِي زيدٌ}، فإنَّ {زيدٌ} هنا ليس **فَضْلَةً**؛ لأن الجملة لا تستغني عنه، إذْ أنه خبر المبتدأ أو مفرد.
أَوْ حُصِرْ!: أيضًا إذا **حُصِرَ** لا يُمكن تَحذِفه.
مثاله: {مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زيدًا}، فهنا لا يجوز أنْ تقول: {مَا ضَرَبْتُ إِلَّا}، ولا يجوز أيضًا أن تقول: {مَا ضَرَبْتُ}؛ لأنكَ لو قلتَ: {مَا ضَرَبْتُ} نَفَيْتَ الضربَ عن كل واحد، مع أنكَ قد ضربتَ زيدًا، ولو قلتَ: {مَا ضَرَبْتُ إِلَّا} حذفتَ المستثنَى مع الضرورة إلى ذِكْرِه.
وهل التشبيه للحصر أو على سبيل التمثيل؟
الثاني: هل على سبيل التمثيل، فكل ما لا يمكن الاستغناء عنه فإنه لا يجوز أن يُحذف.
واستثناء المؤلف بذلك على سبيل التوضيح، وإلا فإن قوله: **حَذْفُ فَضْلَةٍ!** يُغْنِي عن هذا القَيْد؛ لأن ما لا يستغنى عنه لا يسمى **فَضْلَةً**، لكن من باب التوضيح التسمية.

* * *

ثم قال:

وَيُحْـــذَفُ النّاصِـــبُهَا، إِنْ عُلِمَـــا[925]

---

[925] «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الناصب، والألف للإطلاق.

وَقَـــدْ يَكُـــونُ حَذْفُـــهُ مُلْتَزَمَـــا[926]

الإعراب:
يُحْذَفُ!: فعل مضارع مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه.
النَّاصِبُ!: نائب فاعل **يُحْذَفُ!**، **هَا!**: مفعول به من **نَاصِبُ!**، ولا يصح أن نقول: إنه يضاف إليه؛ لأن **النَّاصِبُ!** هنا مُحَلًّى بـِ(أَلْ)، والمحلَّى بـ(أَلْ) لا يضاف إلا بشروط، ولا تَنْطبِق الشروط على هذا التركيب.
إذًا؛ **هَا!**: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
إِنْ عُلِمَا!: جملة شرطية، وإعرابها واضح، وهي قيد في قوله: **وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا!**.
وَقَدْ يَكُونُ!: الواو حرف عطف، و**قَدْ!** للتحقيق أو للتقليل؟
للتقليل؛ لأن الأصل في (قَدْ) إذا دخلَتْ على المضارع أن تكون للتقليل، بخلاف الداخل على الماضي فهي للتحقيق، وقولُنا: إن الأصل في الداخل على المضارع أن تكون للتقليل، خلاف الأصل موجود؛ قال الله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)[النور: 64]، وهذه (قد) للتحقيق، كذلك قوله: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ)[الأحزاب: 18]، (قد) هنا للتحقيق، ولكن الأصل: أنَّ (قد) إذا دخل على المضارع فهي للتقليل كما في كلام المؤلف هنا: **وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا!**.
يُحْذَفُ النَّاصِبُهَا!.
يقول ابن مالك : إنَّ ناصِب الفَضْلة قد يُحذف، وهو كثيرٌ؛ لو قال لك إلى قائل: {مَنْ أَكْرَمْتَ؟}، فقلتَ: {زيدًا}، أيش الذي حُذِفَ؟
{أَكْرَمَ} الذي نَصَبَ {زيدًا}.
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ! أي: حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَة؛ **قَدْ يَكُونُ مُلْتَزَمَا** لا بُدَّ منه، وذلك في التحذير، مثل قوله: {إِيَّاكَ وَالأَسَدَ}، فالفعلُ هنا مُلْتَزَم الحذفِ، لا بُدَّ من حذفِه.
كذلكَ أيضًا في باب الاشتغال، إذا قلتَ: {زيدٌ أَكْرَمْتُه}، فهنا يجب حذفُ ناصِبِ الفَضْلة الذي هو {زيدٌ}، وإنما وَجَبَ حذفُه لأن الفعل الموجود نائبٌ عنه، ولا يُجمع بين الأصل ونائِبه.
ولهذا من الخطأ أن بعض المُعْرِبين يقول في: {زيدٌ أَكْرَمْتُه}. التقدير: أَكْرَمْتُ زيدًا أَكْرَمْتُه.
ما هو صحيح؛ لأنكَ إذا قلتَ: {أَكْرَمْتُ زيدًا أَكْرَمْتُه} جَمَعْتَ بين العِوَض والمُعَوَّض، ولكنْ يقال التقدير: {أَكْرَمْتُ زيدًا} ليصح التعبير.

|||

[926] «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزما» خبر يكون.

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

وُرُودُ عامِلٍ على معمولين ليس بغريب، أليس كذلك؟ وقد مرَّ علينا بابُ **ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا!** مثلًا عاملٌ واحد واردٌ على أيش؟ على معمولين؛ {ظَنَنْتُ الرَّجُلَ قائِمًا}.

فتجد أن {ظَنَّ} هنا وَرَدَتْ على معمولين: {الرَّجُلَ}، و{قَائِمًا}.

كذلك باب **كَسَا وَأَعْطَى!**: {أَعْطَيْتُ الْمُجْتَهِدَ جَائِزَةً}.

{أَعْطَى} واردةٌ على أيش؟ على معمولين: {الْمُجْتَهِدَ}، و{جَائِزَةً}.

فهذا ليس بغريب.

وقد يَتعدَّى عاملٌ واحد إلى ثلاثة معمولات.

لكن؛ هل يَرِد معمولانِ على معمولٍ واحدٍ؟

هذا ما نحن فيه في هذا الباب؛ أنه يَتوارَدُ معمولانِ على معمولٍ واحدٍ، ويسمى لهذا: باب **التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ!**، كأن هذينِ العاملينِ كأنهما تَنازَعا، كلٌّ واحدٍ يقول: العَمَلُ لِي. فَمَا الحُكْم؟

قبل أن نبدأ في الحُكْم نجيب المثالَ، تقول: {أَكْرَمْتُ ووَعَظْتُ زيدًا}.

{زيدًا} هنا مفعول لـ{أَكْرَمَ}، ولـ{وَعَظَ}؛ كلٌّ من العاملينِ يطلُب زيدًا، فمَنْ... أيهما، هل نقول: إنه مفعول لـ{أَكْرَمَ}، أو نقول: لـ{وَعَظَ}، هنا حصل تَنازُعٌ، فأيهما نُعْمِل؟

قال المؤلف ابن مالك :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ[927]

قَبْلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُمَا الْـعَمَلْ[928]

أولًا: إعراب البيت:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ!.

عَامِلَانِ! إعرابُها عنه الكُوفيين: مبتدأ، خبرُه: **اقْتَضَيَا!**؛ لأن الكوفيين يُجَوِّزُونَ أنْ يَلِيَ أداةَ الشرط اسمٌ. البصريون يقولونَ: لا يُمكن أنْ يلي أداةَ الشرط اسمٌ.

فماذا نعمل في مثل ذلك؟

يقولون: **إِنْ عَامِلَانِ!** إنهما فاعلان لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: **إِنِ اقْتَضَى عَامِلَانِ فِي اسْمٍ عَمَلْ**.

وقوله: **فِي اسْمٍ!** متعلِّق بـ**اقْتَضَى!**.

وقوله **عَمَلْ!**: مفعول **اقْتَضَى!**، ولكن لم تنصب بالألف، يعني ما تقول: عَمَلًا، فما وجهه؟

نقول: هذا له وجهان:

الوجه الأول: أنْ يكون المؤلف مَشَى على لغة رَبِيعة؛ لأنَّ ربيعة يَقِفون على المنصوب بالسكون، فيقولون: {أَكْرَمْتُ زيدْ}، ولا يقولون: {أَكْرَمْتُ زيدًا}، بخلاف بقيَّة العرب.

أما الوجه الثاني فيقال: إنَّ المؤلف لم يَقِفْ عليه بالألف من أَجْلِ الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشِّعر ضرورة يَحُدُّ الإنسانَ على ما لا يريدُ.

قَبْلُ!: **قَبْلُ!** هذه صفة للعاملين، يعني: أنهما سَبَقا عليه.

و**فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ!** أو للاثْنَيْنِ؟

لا. للواحدِ؛ لأنه لا يمكن أنْ يَرِد عامِلانِ على معمولٍ واحدٍ، العاملُ لواحد فقط ولا يُمكن أن يَرِد عاملانِ على معمول واحد، وظاهرُ كلام النحويين: وَلَوْ كانَ العامِلانِ مُترادِفينَ.

مثل أن تقول: {قَامَ وَوَقَفَ زيدٌ}.

نقول: يُمكن أن تقول: {زيدٌ} فاعل لـ{قَامَ ووَقَفَ}؛ لأنهما عاملانِ؟

لا يمكن أن يكون لهما معمول واحد، بل لا بُدَّ أن تجعل العملَ لواحد منهما.

---

[927] «إن» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

[928] «قبل» ظرف متعلق باقتضى، أو بمحذوف يقع حالًا من قوله عاملان: أي حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم، وقبل مبني على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر.

فكلامُ النحويين يقولون: إنه يَجِبُ أن يكون العملُ لواحدٍ من العاملينِ، سواء اتَّفَقا في المعنى أمِ اخْتَلَفا.
فمَنِ الَّذي يُحْكَم له؛ السَّابِقُ أو المُوَالِي اللَّاحق؟
كلٌّ منهما له مَزِيَّة: السابق له فَضْلُ التَّقدُّم، واللاحقُ له فضلُ التَّوالِي؛ أنه يلي المعمول.
ومِن ثَمَّ اختلف النحويون في ذلك، فقال المؤلف:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ،[929]

وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ[930]

الْأَسْرَة! يعني: الجماعة أو القوة.
اختَلَف الآن النحويون في هذه المسألة؛ منهم من قال: العمل للأول، ومنهم من قال: العمل للثاني.
فالذين قالوا: العمل للأول هم الكوفيون؛ لِتَقَدُّمِه.
والذين قالوا: العمل للثاني هم البصريون؛ لوَلَائِه للمعمول.
قال: **وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ!**؛ لِقُرْبِهِ.
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ!.
الإعراب:
قال: **وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ!**.
الثَّانِ!: مبتدأ. و**أَوْلَى!**: خبره.
و**الثَّانِ!** هنا أصله بالياء، ولهذا نقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف.
وقوله **عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ!** متعلِّق بـ**أَوْلَى!** وهو: ظرف.
و**أَهْلِ!**: مضاف.
و**الْبَصْرَهْ!**: مضاف إليه.
وَاخْتَارَ عَكْسًا!.
الواو حرف عطف، و**اخْتَارَ!**: فعل ماض.
و**عَكْسًا!**: مفعول **اخْتَارَ!**.
و**غَيْرُهُ!**: فاعل **اخْتَارَ!**.
و**ذَا أَسْرَهْ!**: حال كونِه ذَا أَسْرَهْ؛ حالٌ من كلمة **غَيْرُ!**.
مثال ذلك، تقول: {قَامَ وقَعَدَ زيدٌ}.
أَعْرِب الجملة هذه على رأي البصريين؟
يقول البصريون:
{قَامَ}: فعل ماضٍ، وفاعِلُه مستتر جوازًا تقديرُه هُوَ يعود على {زيد}. {قَعَدَ}: فعل ماضٍ. و{زيدٌ}: فاعل.
هذا إعراب مَنْ؟
إعراب البصريين.
الكوفيون يقولون:
{قَامَ}: فعل ماضٍ. و{قَعَدَ}: فعل ماضٍ أيضًا، وفي {قَعَدَ} ضمير مستتر يعود على {زيد}.
و{زيدٌ}: فاعل {قَامَ}؛ لأنه الأول.
إذا قُلْنا: إنَّ {زيدٌ} فاعل {قَعَدَ} فرُتْبَتُه التقديم على الضمير المستتر في {قَعَدَ}، فيكون الضمير هنا عائدًا على متأخِّرٍ لفظًا متقدِّمٍ رُتْبةً.
{قَامَ}: فعل ماضٍ. {قَعَدَ}: فعل ماضٍ، وفي {قَعَدَ} ضمير مستتر هو الفاعل يعود على مَنْ؟
يعود على {زيد}.
إذا قال قائل: كيف عادَ الاسم المتأخر عنه؟

---

[929] «والثان» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى، وعند مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«البصره» مضاف إليه.
[930] «واختار» فعل ماض «عكسًا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير: فاعل اختار. وغير مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم، وذا مضاف و«أسره» مضاف إليه، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة، وأصله- بضم الهمزة- الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة- بالفتح- الجماعة القوية.

نقول: هو – على هذا الإعراب – متأخر لفظًا لا رُتْبَةً؛ لأنه فاعل للفعل الأول، فرُتْبَتُه أن يتقدَّم.
هذا على رأي مَنْ؟ الكوفيين.
على رأي البصريين، يقولون:
{قَامَ}: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا يعود على {زيد}، و{قَعَد}: فعل ماض، و{زيد}: فاعل.
على رأي البصريين، يقولون: فيه ضمير في {قَامَ} عائدٌ على {زيد}، و{زيدٌ} متأخِّرٌ لفظًا ورُتْبَة.
فمِنْ هذه الناحية يكون الكوفيون أَقْرَبَ إلى القواعد من البصريين؛ لأنَّ الضمير عندهم عادَ على متأخِّر لفظًا متقدِّم رُتْبَة، وهذا شائعٌ كثيرٌ في اللغة العربية.
وهؤلاء عادَ الضمير على متأخِّر لفظًا ورُتْبَة؛ وهذا قليلٌ في اللغة العربية لكنه يأتي أحيانًا، أن يكون الضمير عائدًا على متأخِّر لفظًا ورُتْبَة، وقد قال فيه ابنُ مالك :

وَشَذَّ نَحْوُ: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ![931]

* * *

ثم قال المؤلف:

وَأعْمِلِ الْـمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَـا[932]

تَنَازَعَاهُ، وَالْـتَزِمْ مَـا الْـتُزِمَا[933]

أَعْمِلِ!: الخطاب لقارئ هذه الألفية، وهو فعل أمر، وفاعِلُه مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
الْمُهْمَلَ!: مفعول **أَعْمِلِ!**.
و**فِي!**: ضمير متعلِّق بـ**أَعْمِلِ!** وهو مضاف إلى **مَا!** الذي هو اسم موصول، أي: في ضمير الذي.
تَنَازَعَاهُ!: فعل، وفاعل، ومفعول به، وهو صلة الموصول.
وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا!: **الْتَزِمْ مَا الْتُزِمَ** من المطابقة للضمير.... في: الإفراد والتذكير وغير ذلك، **الْتَزِمْ مَا الْتُزِمَ** يعني: فيما يتعلق بالضمير من كونه مطابقًا للاسم الظاهر.
نُعْمِل **الْمُهْمَل فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَا.**
ثم ضرب المثال، قال:

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا[934]

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا[935]

رَحِمَهُ اللهُ! أتى بمثال ينطبق على رأي الكوفيين ورأي البصريين.
يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا! على رأي مَنْ؟
على رأي الكوفيين، أو البصريين، أو رأيهما جميعًا، أو.... على رأي واحد منهما؟
قلنا: البصريون يُعْمِلُون الثاني.
في المثال هذا: **يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا!**، العامل ما هو؟
الثاني هو العامل، ولذلك وُجِدَ الضمير في الأول.
إذًا:
يُحْسِنَانِ!: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل.

---

[931] سبق ذكره في باب: (الفاعل).
[932] «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه.
[933] «تنازعاه» فعل ماض وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماض مبني للمجهول. والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.
[934] «كيحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه.
[935] «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى، ومضاف إليه.

وَيُسِيءُ!: الواو حرف عطف، **ويُسِيءُ!**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.
وابْنَاكَا!: **ابْنَا!** فاعل **يُسِيءُ!** مرفوع وعلامة الرفع الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وهو مضاف، والكاف مضاف إليه مبنية على الفتح في محل جر، والألف للإطلاق.
قلنا **ابْنَا!** فاعل لـ**يُسِيءُ!** لأن البصريين يقولون: أُعْمِلِ الثَّانِي، وأما فاعل **يُحْسِنِ!** فهو الألف.
وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا!، على رأي مَنْ؟
على رأي الكوفيين؛ لأن **بَغَى!**: فعل ماض، وفاعله: **عَبْدَاكَا!**.
بَغَى!: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، وليس فيه فاعل.
وَاعْتَدَيَا!: فعل ماض، وفيه فاعل وهو الألف.
عَبْدَاكَا!: **عَبْدَا!** فاعل **بَغَى!** مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف إلى الكاف، والكاف مضاف إليه، والألف للإطلاق.
وخلاصة الكلام هذا:
أولًا: أنه لا غرابة أن يتعدى فعل واحد إلى أكثر من معمول.
ثانيًا: إذا تعدد العامل والمعمول واحد فهذا يسمى: **التَّنَازُع**؛ لأن كل واحد من العاملين يُنازِع الآخر في هذا المعمول، فما الذي يعمل: العامل الأول أو الثاني؟
في هذا خلاف بين العلماء: فمنهم من قال: يُعْمَل الأولُ لسَبْقِه، ومنهم من قال: يُعْمَل الثاني لِقُرْبِه.
من الذي قال: يُعْمَل الأولُ لسَبْقِه؟
الكوفيون.
ومن الذي قال: يُعْمَل الثاني لِقُرْبِه؟
البصريون.
هذا خلاصة...
إذا أَعْمَلْنا؛ فإذا كان الضميرُ ضميرَ رَفْعٍ فإنه يُضْمَر في المهمَل منهما.
إنْ أهملتَ الأول – على رأي البصريين – فأَعْمِلْهُ في الضمير، وإنْ أهملتَ الثاني فكذلك أَعْمِلْهُ في الضمير، والمثال لابن مالك واضح.
إذا كان مثنًى يُظْهَر أو جَمْعًا يُظْهَر، إذا كان مفردًا لا يُظْهَر.
الفائدة: الضمير هل يُجعل في الأول أو يُجعل في الثاني؟
يعني تقول مثلًا: {يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكُمْ}.
تقول:
{يُحْسِنُ}: فعل مضارع. و{يُسِيءُ}: فعل مضارع. و{ابْنَا}: فاعل للاثنين جميعًا.
ولهذا قال بعض العلماء: إذا كانا مترادفين مثل: {قَامَ ووَقَفَ}، أو: {قَعَدَ وجَلَسَ}، تقول: فاعلٌ لِمَا سَبَقَ.
لكن حَسَب الأقوال: لا بُدَّ لكل فعل من فاعل، ابن مالك يقول في الفاعل:

وَبَعْـــــــدَ فِعْـــــــلٍ فَاعِـــــــلٌ[936]

على كل حال: لكَ أن.... مذهبًا ثالثًا.

* * *

سبق لنا في باب **التَّنَازُع:** أنه لا يمكن أن يَرِدَ عاملانِ على معمول واحد، ولا بد من إضمار في أحد الفعلينِ إذا كان الضمير أساسًا في الجملة، كالفاعل ونائب الفاعل وما أشبههما.

.....
نحن ذكرنا فيما سبق قاعدة في باب النحو: أنه إذا ذَكر العلماء خلافًا في النحو، فالأسهل هو الأرجح، إلا إذا تَعذَّر.
و{قَامَ وقَعَدَ}: صحيح أنه لا يمكن يكون {قَامَ وقَعَدَ} فعل واحد، لكنْ يُحمل على أنه قَامَ ثم قَعَدَ.

هذا سبق أن في باب **التَّنَازُع!** أنه لا يُمكن أن يَرِد عاملانِ على معمولٍ واحد, ولا بُدَّ من إضمارٍ في أحد الفعلينِ إذا كان الضميرُ أساسًا في الجملة، كالفاعل ونائب الفاعل وما أشبهه.

[936] سبق في باب: (الفاعل).

.....
نعم.
.....
نحن ذَكَرْنا مما سبق قاعدةً في باب النحو: أنه إذا ذَكَر العلماء خلافًا في النحو، فالأسهلُ هو الأرجحُ، إلا إذا تَعذَّر.
و{قامَ} و{قَعَدَ} صحيح أنه لا يمكن أن يكون {قامَ} و{قَعَدَ} في آنٍ واحد, لكنْ يُحْمَل على أنه قامَ ثم قَعَدَ, أو قَعَدَ ثم قامَ؛ لأن الواو لا تَقْتَضي الترتيب.
.....
يقول رحمه الله تعالى ابن مالك:
وَأَعْمِلِ الْـمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا!
تَنَازَعَاهُ، وَالْـتَزِمْ مَا الْـتُزِمَا!
والمثالُ أَخَذْناهُ أيضًا:
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا!
وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا!
المثال الأول مُنْطَبِق على مذهب مَنْ؟
البصريين: **يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا!**؛ لأنه أَضْمَرَ في الأول, وحَذَفَ الضمير مِن الثاني؛ فكان **ابْنَاكَا!** فاعل للثاني.
وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا!: هنا أَعْمَلَ الأول, ولهذا حَذَفَ الضمير منه, وأَهْمَل الثاني, ولهذا أَسْقَط الضمير فيه؛ قال: **وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا!**.

* * *

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَد أَهْمِلَا[937]
بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا[938]

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ[939]
وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ[940]

يعني: إذا كان الضمير ليس فاعلًا, ولا نائبَ فاعل، فلا تأتِ به مع الأول إذا أَهْمَلْتَهُ, بل احْذِفْهُ، إلا أنْ يكون خبرًا.
مثال ذلك: {أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُهُ زيدًا}. أيُّهما العامِلُ؟
العامِلُ: {ضَرَبْتُ}, والأولُ مُهْمَل، فلا يجوز أن تقول: {أَكْرَمْتُهُ وضَرَبْتُ زيدًا}؛ لأن هذا الضمير ليس أصلُه المبتدأ والخبر, بل هو ضمير مفعولٌ به... في الكلام؛ فيجب أن يُحذَف إذا أَعْمَلْنا الثانيَ.
وإن أَعْمَلْتَ الأولَ, وقلتَ: {أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُ زيدًا} وأنتَ تُريد إعمالَ الأول، فهنا تأتي بالضمير المفعول به؛ فتقول: {أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُه زيدًا}.
{عَلِمْتُ بِهِ ومَرَرْتُ بِزيدٍ}: هذا لا يَصِح؛ لأنه لا يجوز أن تأتي مع الأول بالضمير إذا أَعْمَلْتَ الثانيَ.
أمَّا لو قلتَ: {عَلِمْتُ ومَرَرْتُ بِهِ بِزيدٍ}. فهذا يجوز؛ لأنكَ إذا أَعْمَلْتَ الأولَ فأَضْمِرْ في الثاني.
وخلاصةُ القول الآن: أنه إذا كان الضمير عُمْدةً - وهو الفاعل ونائب الفاعل - فإنه يجب الإتيانُ به، سواء أَعْمَلْتَ الأولَ, أو أَعْمَلْتَ الثاني, والمثال ذَكَرَهُ ابنُ مالك:
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا!

---

[937] «ولا» ناهية «تجيء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجيء، ومع مضاف و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول.
[938] «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجئ «لغير»جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.
[939] «بل» حرف عطف، ومعناه- هنا- الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إن» شرطية «يكن»فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن، وغير مضاف و«خبر» مضاف إليه.
[940] «وأخرنه» الواو عاطفة، أخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء مفعول به لأخر مبني على الضم في محل نصب «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا!
وإن كان الضمير فَضْلَةً؛ فإنْ أَعْمَلْتَ الثاني؛ فلا تأتِ به في الأول, وإن أَعْمَلْتَ الأولَ فَأْتِ به في الثاني.
هذا هو الضابط, ولهذا قال:
وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قد أُهْمِلَا!
بِمُضْمَرٍ - أي: بضَمِيرٍ - **لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا!**
إعراب البيت:
لَا!: ناهية.
و**تَجِئْ!**: فعل مضارع مجزوم بـ**لَا!** الناهية, والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
مَعْ أَوَّلٍ!: هنا **مَعْ!** ساكنةٌ، خلافُ الأفصح؛ لأَجْلِ استِقامة الوَزْن.
قَدْ أُهْمِلَا! أي: لم يُعْمَل, والكلامُ الآن في باب **التَّنَازُع!**.
أُهْمِلَا!: فعل ماض مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه، ونائب فاعل مستتر تقديره هُوَ.
بِمُضْمَرٍ!: جار ومجرور متعلِّق بـ**تَجِئْ!**.
لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا!.
لِغَيْرِ رَفْعٍ!: جارٌ ومجرور متعلِّق بمحذوفٍ؛ صفةٌ لِـ**مُضْمَرٍ!**.
و**أُوهِلَا!**: أيضًا الجملة صفةٌ **لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا!**.
فيجوز أن يكون **لِغَيْرِ رَفْعٍ!** متعلِّق بـ**أُوهِلَا!**, وتكون جملة **أُوهِلَا!** صفةً لِـ**مُضْمَرٍ!**, والمعنى: **لِمُضْمَرٍ أُوهِلَا لِغَيْرِ رَفْعٍ**.
قال:
بَلْ حَذْفُهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ!.

بَلْ حَذْفُهُ! أي: حَذْفُ الضميرِ غيرِ المرفوعِ **الْـزَمْ**.
متى؟
إذا أَعْمَلْنا الثانيَ، فإنَّنا نَحْذِفُه من الأول, ولا يَصِح أنْ نأتي به لأنه فَضْلَةٌ.
وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ!.
أَخِّرَنْهُ! أي: **أَخِّرِ** المفعولَ **إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ؛ أَخِّرِ** المفعولَ الذي يَطْلُبُه الفعلُ الأول إذا أَعْمَلْتَ الثانيَ.
المثالُ عندكم يقول: {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ}.
ظَنَّ! تحتاج إلى مفعولين, وكِلاهُما عُمدة, لأن أصلَ المفعولينِ في **ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا!** مبتدأٌ وخبرٌ, والمبتدأ والخبر عُمدة، فلا بُدَّ من الإتيانِ بهما جميعًا؛ لأنكَ لو أعطيتَ الفعلَ الثاني المفعولينِ وتَرَكْتَ الأول، فقد حَذَفْتَ مفعولينِ هما عُمدة, وهذا لا يجوز, وإنْ أَضْمَرْتَ فلا يجوز أيضًا؛ لأنَّ الضمير لا يمكن يأتي في الأول إذا أُعمِلَ الثاني.
إذًا: ما بَقِيَ علينا إلا أنْ نُؤَخِّرَه, ولكنْ لا نَجْعَله ضميرًا متصلًا.
المثال عندي يقول: {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ}. انتبهوا إلى هذا المثال!
والظاهرُ أن العرب مِن أَوَّلِها إلى آخِرِها لم تَنْطِق بمثل هذه الأمثلة، لكن النحويين - رحمهم الله - يَفْرِضُون مسائلَ فَرْضِيَّة، كما يَفْرِض الفقهاء أيضًا مسائلَ فرضية.
لو أنا تَكَلَّمْتُ بهذه الكلمات {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا} أيش تَفْهَمون مِن {ظَنَنْتُ زيدًا}؟ تَفْهَمون: ظَنَنْتُ زيدًا جاهِلًا أو عالِمًا.
لا شَكَّ أن {ظَنَنْتُ عالِمًا} فعلٌ استَوْفَى مفعولين، {ظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا}: فعل، وفاعل، ومفعول أول، ومفعول ثانٍ.
فقيل {ظَنَّنِي} تَطْلُب مفعولينِ أيضًا؛ لأن **ظَنَّ!** لا بُدَّ لها من مفعولينِ هما المبتدأُ والخبر.
المفعول الأول هو: الياء في {ظَنَّنِي}.
المفعول الثاني هو: {إِيَّاهُ}؛ لا بُدَّ.....، ولهذا قال: **بَلْ حَذْفُهُ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ!**، و{إِيَّا} في {ظَنَّنِي إِيَّاهُ} أصلُها الخبرُ, والياءُ في {ظَنَّنِي} هو المبتدأ, ولهذا قال: **أَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ!**؛ فتقول: {ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ}.
الإعراب:
{ظَنَّنِي}: فعل ماضٍ, والنون للوقاية, والياء مفعول أول.
{وَظَنَنْتُ}: الواو حرف عطف, و{ظَنَنْتُ} فعلٌ وفاعلٌ.
و{زيدًا}: مفعول أول.

و{عالِمًا}: مفعول ثانٍ.
{عالِمًا} مفعول ثانٍ لـ{ظَنَّ} الأُولَى أو {ظَنَّ} الثانية؟
{ظَنَّ} الثانية؛ لأننا أَعْمَلْنَاها، فيُؤْتَى بالضمير.
{ظَنَّنِي إِيَّاهُ} أي: ظَنَّنِي ذَلِكَ العالِم, فيكون معنى الجملة: أَنَّنِي ظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا، وظَنَّنِي زيدٌ عالِمًا؛ فـ{إِيَّاهُ} أي: ذلك العالِم، وإلَّا ما يَتقدَّم.... للضمير, لكنْ أُخِذَ من المعنى.
فإذا سُئِلْنا: ما معنى قول القائل {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ}؟
نقول: معناه أنه ظَنَّنِي عالِمًا وظَنَنْتُهُ عالِمًا؛ هذا معنى الجملة.
لكن الآن لو سألْتُكم: ماذا تَفْهَمون من قولي {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا}، ولا أقول: {إِيَّاهُ}؟
الظاهر: نَفْهَم أنه ظَنَّنِي عالِمًا كَمَا ظَنَنْتُه عالِمًا؛ هذا الظاهر.
{ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا قائِمًا}.
هنا ظَنَّنِي قائِمًا، وأنا ظَنَنْتُ أنه قائمٌ؛ هذا هو المتبادِر.
لكنْ نقول: لا بُدَّ يأتي المبتدأ والخبر؛ لأنهما عُمْدة.

.....
قال: لو قلتَ: {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا عالِمًا} يكون كلامًا رَكِيكًا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى يُظَنُّ أن {عالِمًا} الثانية توكيدًا لفظيًّا للأولى.
لكن لو قلتَ: {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ} زالَ الإشكال, لكنْ يَبْقَى كيف {ظَنَّنِي إِيَّاهُ}؟
هو ظَنَّنِي نَفْسَه؛ هذا هو المتبادِر من الضمير، {ظَنَّنِي إِيَّاهُ} أي: ظَنَّنِي نَفْسَه.
فتأتي مسألة السَّفْسَطة[941] التي فيها يقول كلُّ واحدٍ من المُسَفْسِطِين: أَنَا أَنْتَ وأَنْتَ أَنَا, وقد ذَكَرْنا لكم قِصَّتَهم, وأنهم إذا أَرَادوا النومَ رَبَطَ كلُّ واحدٍ منهم حَبْلًا برِجْلِه يُخالِط حَبْلَ رِجْلِ صاحِبِه؛ علشان ما يَغْلَط إذا أَصْبَح.
على كل حال، هم يقولون: إن معنى {إِيَّاهُ} أي: ذَلِكَ العالِم، ما هو يريد بـ{إِيَّاهُ} أَنَا، المعنى: ذَلِكَ العالِم.
وخلاصة القول: إذا أَعْمَلْنا الثاني؛ فإنَّنا لا نُضْمِر في الأول إلَّا.... الرفع الذي هو نائب الفاعل, أو ضميرًا يكون عُمْدةً, ونأتي بالخبر بعد الجملة الثانية, وبعد استِيفَائِها مَفْعُولَيْها؛ فنقول: {ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا إِيَّاهُ}، ولا يَصِح أن أقول: {ظَنَّنِي إِيَّاهُ وظَنَنْتُ زيدًا عالِمًا}.
ولهذا قال المؤلف:
بَلْ حَذْفُهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ!
وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْـخَبَرْ!
لو قلتُ: {ضَرَبْتُهُ وأَكْرَمْتُ زيدًا} يَصِح؟

....
ليش؟
لأن الضميرَ هنا فَضْلةٌ؛ فيجب حَذْفُه، فأقول: {ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا}.
{ضَرَبْتُهُ وأَكْرَمْتُهُ زيدًا}. صحيح أو غير صحيح؟

....
ليش؟
لأنه إذا أَعْمَلْنا الأولَ أَجَزْنا أن نُعْمِل الثانيَ في الضمير.
* * *
يقول ابن مالك:

وَأَظْهِــرِ انْ يَكُــنْ ضَــمِيرٌ خَبَــرَا[942]

---

[941] **(السَّفْسَطَةُ)**: كلمةٌ يونانِيَّةٌ مَعْناها: الغَلَطُ والحِكْمَةُ المُمَوَّهَةُ [تاج العروس/ جزء 1/صفحة 4867].
وأورد الإمام الجُرْجاني في كتابه التعريفات:
(السَّفْسَطَةُ): قِياسٌ مُرَكَّبٌ مِنَ الوَهْمِيَّاتِ، والغَرَضُ مِنْهُ تَغْلِيطُ الخَصْم نحو: (الجَوْهَرُ مَوْجُودٌ في الذِّهْنِ)، وكُلُّ مَوْجُودٍ فِيهِ قائِمٌ بِهِ عَرَضٌ؛ لِيَنْتُجَ أَنَّ الجَوْهَرَ عَرَضٌ [التعريفات/ جزء 1/ صفحة 158].
[942] سيأتي الكلام عليه.

هذا البيت والذي بعده قرأنَاهُ على شَيْخِنا عبد الرحمن بن السعدي عِدَّةَ مراتٍ, وعَجَزْنا عن فَهْمِه وتَرْكِيبه, وتَمَثَّلْنا بقول الشاعر:

إِذَا لَـــمْ تَسْـــتَطِعْ شَـــيْئًا فَدَعْـــهُ وَجَـــاوِزْهُ إِلَـــى مَـــا تَسْـــتَطِيعُ[943]

وكَفَى بِنا أن نَعْرِف معنى البيتين....
وأما ما ذَكَرَهُ هنا يقول:

وَأَظْهِـــرِ انْ يَكُـــنْ ضَـــمِيرٌ خَبَـــرَا[944]
لِغَيْـــرِ مَـــا يُطَـــابِقُ الْـــمُفَسِّرَا[945]

نَحْـــوُ أَظَـــنُّ وَيَظَنّـــانِي أَخَـــا[946]
زَيْـــدًا وَعَمْـــرًا أَخَـــوَيْنِ فِـــي الرَّخَـــا[947]

فنقول: الحمدُ لله على رَخائِه ونِعْمَتِه أنَّنا لم نُكَلَّف بمعرفة هذينِ البيتينِ.
ما الحِكْمة من القواعد السَّابقة؟
الحكمة من القواعد السابقة واضحة: أن الإنسان يَتَكلَّم في **التَّنَازُع!**, يَتكلَّم على حَسَبِ مُقْتَدَى القواعد.
.....
السبب: لأن الفَضْلة يجوز حَذْفُه, وأنتَ إذا أَوْجَدْتَه ومَرْجِعُه مُتأخِّر عادَ الضميرُ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتْبةً, ولا داعيَ لذلك؛ فلهذا حَذَفْناهُ.
.....
لا يجوز؛ لأنَّ أَصْلَ عَوْدِ الضمير على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبةً لا بجوز إلا عند الضرورة, وهنا لا ضرورة, لكنْ إذا أَعْمَلْتَ الأولَ, وأَضْمَرْتَ في الثاني عادَ الضميرُ على مُتأخِّرٍ لفظًا لا رُتْبةً.
وإذا قلتُ: {ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا}, لو قال قائل:.....
نقول: إذا أَعْمَلنا الأولَ لا بُدَّ أن نأتي بقرينة تدل على إعمالِ الأول، وهو أنْ تُضْمِر في الثاني، إلا على الرأي الذي ذَكَره بعضُ العلماء: أنه يجوز إعمالُ العامِلَيْنِ في معمول واحد.
إذًا علته في عدم الإضمار قبل...
عِلَّتُه في حذف الضمير في الأول إذا لم يكن عُمْدةً: هو أنكَ تُضْمِر أو تَجْعَل الضميَر عائِدًا على مُتأخِّر لفظًا ورُتْبة بدون سببٍ.
... وإن اختَلَف الطَّلَبُ.... يعني: قد يَطْلُبه أحدٌ مع أنه مفعولٌ به, قد يطلبه أحد مع مفعول به ثاني على أنه فاعل..... سؤال غير واضح.
..... إذا كنتَ تُرْضِي ويُرْضِيكَ صَاحِبُكَ... نقول لو أعملنا الأول؟ ضمير إذا كنت ترضي وترضيه صاحبًا, صاحبًا بالنص, ويرضيك صاحبًا, إذا كنت ترضي, ويرضيك صاحبًا..... مع أنه.... يعني ما هو موجود في اللغة العربية.... ولهذا نرى...

|||

---

[943]

[944] «أظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبرا» خبر يكن.

[945] «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المفسرا» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبرًا لغير ما يطابق المفسر فأظهره: أي جئ به اسمًا ظاهرًا.

[946] «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «ويظناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ليظناني.

[947] «زيدًا» مفعول أول لأظن «وعمرًا» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثان لأظن «في الرخا» جار ومجرور تنازع فيه كل من«أظن» و«يظناني».

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

عِندَنا المفاعيل: إما مُقيَّدة، وإما مُطْلَقة.
الْمَفاعِيلُ المُقَيَّدة: تكون مُقَيَّدةً بـ(الباء), وتكون بـ(اللام)، وتكون بـ(في)، وتكون بـ(الواو).
والمفاعيلُ خَمْسةٌ مجموعةٌ في هذا البيت:

ضَـرَبْتُ ضَـرْبًا أَبَـا عُمْـرٍ غَـدَاةَ أَسَـى وَجِئْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكِ لِـي[948]

ضربًا!: هذا المفعول المطلَق.
أَبَا عُمْر!: المفعول به.
غَدَاةَ أَسًى!: المفعول فيه.
وجِئْتُ وَالنِّيلَ!: المفعول معه.
خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي!: المفعول لِأَجْله.
فالمفاعيل خمسة؛ هذه المفاعيل الخمسة تَنْقَسِم إلى قسمين:
1- مفعولٌ مُطْلَق: ما يُفْعَل بِهِ, أو (لَهُ), أو (فِيهِ), أو (مَعَهُ).
2- ومفعولٌ مُقَيَّد: إما بـ(الباء), أو بـ(فِي), أو بـ(اللام), أو بـ(الواو).
هنا المؤلف يقول: **الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!**؛ الذي ما قُيِّدَ، ما قيل: (فِيهِ) أو (لَهُ)، ما قُيِّدَ، مفعولٌ مُطْلَق، فما هو الإطلاق؟!
العُنوانُ أَعَمُّ من الأبيات الآن لأنه يَتكلَّم عن **الْمَصْدَر!**؛ فعندنا مَصْدر, وعندنا مفعولٌ مُطْلَق.
الْمَصْدَرُ! أَعَمُّ مِن **الْمَفْعُول الْمُطْلَق!** مِن وجهٍ, و**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!** أَعَمُّ مِن **الْمَصْدَر!** مِن وجهٍ آخرَ.
إذا قلتُ: {وُقُوفُكَ طَوِيلٌ}.
{وُقُوفُ} هذه مصدر, لكنَّها ليسَتْ مفعولًا مُطْلَقًا.
وأيش هي؟!
{وُقُوفُكَ طَوِيلٌ}: مبتدأ، وخبر.
{وُقُوفُكَ يُعْجِبُني قِيامُكَ}.
{قِيامُ} مَصْدَرٌ, ولكنَّها فاعلٌ.
{فَرِحْتُ كُلَّ الفَرَحِ}.
{كُلَّ} هذه: مفعولٌ مطلق, وليست بمصدر, وهي منصوبة.
فإذًا: **الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!** و**الْمَصْدَرُ!** بينهما عُمُومٌ وخُصُوصٌ...؛ **الْمَصْدَرُ!** أَعَمُّ مِن وَجْهٍ, و**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!** أَعَمُّ مِن وَجْهٍ.
فـ**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!**: لا يكون إلا منصوبًا, ولكنْ قد يكون مصدرًا, وقد يكون نائبًا مَنَابَ المصدر.
و**الْمَصْدَرُ!**: لا يكون إلا مَصْدرًا؛ لكنْ قد يكون منصوبًا, وقد يكون غير منصوب.
أَفَهِمْتُم الآن؟!
الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ!: لا يكون إلا منصوبًا, لكنْ قد يكون مَصْدرًا, وقد يكون غير مصدرٍ.
الْمَصْدَرُ!: ما يكون إلا مَصْدرًا, لكنْ قد يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.
هذا الفرقُ بينهما.

* * *

الْمَصْـدَرُ اسْـمُ مَـا سِـوَى الزَّمَـانِ مِـنْ[949]

مَــدْلُولَيِ الْفِعْــلِ كَــأَمْنٍ مِــنْ أَمِــنْ[950]

الْمَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ!.

948

[949] «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«الزمان» مضاف إليه.

[950] «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

الفِعْل!: إذا قلتَ {قَامَ} لَه مَدْلُولَانِ؛ فيجلس... لأن {يَجْلِس} دَلَّتْ على الحدث الذي...., وعلى زمن المستقبل, وعلى هذا فَقِسْ.
فهو: **اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ!**.
ما هو الذي **سِوَى الزَّمَانِ!؟**
الحَدَثُ.
مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ! مِثالُهُ: **كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ!**.
أَمْن، أَمْنًا؛ هذا المصدر.
(أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ)[الأنعام: 82], (الْأَمْنُ) مصدرُ **أَمِنَ!** لكنْ هنا مرفوعة؛ لأنها مبتدأ مؤخَّر.
فالحاصلُ أنَّ **الْمَصْدَر!** هو: الحَدَثُ الذي دَلَّ عليه الفِعْلُ, يعني: **اسْمٌ لِأَحَدِ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ؛** وهو الحَدَثُ. قال هذا التفسير ابنُ مالك, لكنْ بتفسيرٍ أَوْضح نقولٍ مِثْلَما قال صاحِبُ الآجُرُّومِيَّة:
الْمَصْدَرُ!: هو الذي يَجِيء ثالثًا في تصريف الفعل.
كيف ثالثًا من تصريف الفعل؟
{قَامَ. يَقُومُ. قِيَامًا}, {جَلَسَ. يَجْلِسُ. جُلُوسًا}, {قَعَدَ. يَقْعُدُ. قُعُودًا}، {أَكَلَ. يَأْكُلُ. أَكْلًا}؛ الذي يأتي ثالثًا في تصريف الفعل هو: **الْمَصْدَر!**.
أَظُنُّ هذه واضحة!
أما ابنُ مالك فيقول:
اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ!
مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ!

* * *

والسؤال الآن: هل هو أَصْلُ الفِعْلِ, أو الفِعْلُ أَصْلُه؟
المؤلف يقول:

بِمِثْلِـــهِ أَوْ فِعْـــلٍ أَوْ وَصْـــفٍ نُصِـــبْ[951]
وَكَوْنُـــهُ أَصْـــلًا لِهَـــذَيْنِ انْتُخِـــبْ[952]

يقول: يُنْصَب المصدرُ بِمِثْلِه, يعني: قد يكون النَّاصِبُ له مَصْدرًا مِثْلَه, ويُنْصَب بالفِعْل, ويُنْصَب بالوَصْفِ.
إذًا؛ ناصِبُ **الْمَصْدَر!** ثلاثٌ: إما **مَصْدَرٌ مِثْلُه**, وإما **فِعْلٌ**, وإما **وَصْفٌ**.
بِمِثْلِهِ!؛ إذا قلتَ: {عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ العَبْدَ ضَرْبًا شَدِيدًا}.
أَيش الذي نَصَبَهُ؟
المصدرُ؛ لأنَّ {ضَرْبِ} مصدر، {ضَرْبًا}: منصوبٌ على المصدرية، والعامِلُ فيه المصدرُ الذي قَبْلَه.
أو **فِعْلٍ!**؛ مثل: {ضَرَبْتُ ضَرْبًا}, {أَضْرِبُ ضَرْبًا}, {اضْرِبْ ضَرْبًا}؛ هذا الفعل.
أو **وَصْفٍ!**؛ مثل: {أَنَا الضَّارِبُ المُجْرِمَ ضَرْبًا أَلِيمًا}.
أين المصدر؟
{ضَرْبًا}، ناصِبُهُ: {الضَّارِبُ}, وهو **وَصْفٌ**.
{هَذا هُو العَبْدُ المَضْروبُ ضَرْبًا شَدِيدًا}؟
الوِصفُ: اسمُ المفعول.
فإذًا؛ يُنْصَب المصدرُ إمَّا: بـمَصْدَرٍ!, أو بـ**فِعْلٍ!**, أو بـ**وَصْفٍ!**.
وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ!.
كَوْنُهُ!: مبتدأ, وهو مضافٌ إلى الهاء, وهو من مُتَصَرِّفاتِ (كان)، فيعمل عَمَل كان.
أين الذي في محل الاسم؟

---

[951] «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل، أو وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المصدر.
[952] «وكونه» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلًا» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله أصلًا أو بمحذوف صفة له «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كونه أصلًا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلًا، وهذا خبره من جهة الابتداء.

الهاء في قوله: **كَوْنُهُ!**، و**أَصْلًا!**: خبر **كَوْن!** باعتبارِها من النَّواصِب.
وأما **انْتُخِبْ!** فهو: جملة خبر المبتدأ وهو **كَوْن!**.
معنى هذه القاعدة؛ يقول: الذي اخْتِيرَ أنَّ المصدر **أَصْلٌ لِهَذَيْنِ**.
ما هم هَذَانِ؟
الفِعْلُ، والوَصْفُ أصلُهُما: المَصْدَرُ؛ لأنك تقول: {ضَرَبَ} مُشْتقٌّ من {الضَّرْب}؛ فإذًا: {الضَّرْب} سابِقٌ على {ضَرَبَ}، فيكون أَصْلًا له.
{الضَّارِبُ} مُشْتَقٌّ من {الضَّرْب}.
إذًا: فأَصْلُ الأفعالِ المصادرُ, أَصْلُ الأَوْصافِ المصادرُ, وهذا الذي يَذْكُر المؤلف أنه انْتُخِبْ هو الصحيح.
وقال بعضُهم: إنَّ الفِعْلَ هو الأَصْل, وأنَّ {الضَّرْب} مُشْتَقٌّ مِن {ضَرَبَ}.
و.... قال المؤلف: أنَّ الأَفْعالَ مَبْنيَّة على المصادِرِ, وكذلك الأَوْصافُ مَبْنيَّة على المصادِرِ, لأنَّكَ تقول: {ضَرَبَ} مِن {الضَّرْب}, و{أَكَلَ} مِن {الأَكْل}, وشَرِبَ مِن {الشُّرْب}.
وتقول مثلًا: {القائِم} من أين؟
{القَائِم} مُشْتَقٌّ مِن {القِيامِ}, ما هو مِن {قامَ}، مثل: {الآكِل} مِن {الأَكْل}, و{الشَّارِب} مِن {الشُّرْب}, و{المُصَلِّي} مِن {الصَّلَاة}, وهكذا.

* * *

قال المؤلف في بيان.... المصدر:

تَوْكِيـــدًا أَوْ نَوْعًـــا يُبِـــينُ أَوْ عَـــدَدْ[953]

تَوْكِيدًا!: مفعول مقدَّم لقولكَ **يُبِينُ!**, يعني: يُوَضِّح.
وقوله **أَوْ نَوْعًا!**: معطوفة على **تَوْكِيدًا!**.
والسؤال على هذا الإعراب: هل هذا من باب **التَّنَازُع!** أم لا؟
.....
وقوله **أَوْ عَدَدْ!**: **أَوْ!** هذه حرف عطف, وهي معطوفة على **تَوْكِيدًا!**، يعني: أَوْ يكون عَدَدًا.
وهنا قال المؤلف: **عَدَدْ!**, والمعروفُ أنه إذا وُقِفَ على المفعول يُوقَف عليه بالألف, فإمَّا أنْ نقول: لِأَجْلِ الرَّوِيِّ؛ آخِرُه ساكن, وإما أن نقول: على لُغَة رَبِيعة الذين يَقِفُون على المنصوبِ بالسُّكون.
القاعدة العامة في هذا الشَّطْر: أنَّ **الْمَصْدَر!** يأتي لأغراضٍ؛ منها التوكيدُ, ومنها بَيانُ النَّوْع, ومنها بَيانُ العَدَد.

* * *

ضَرَب المؤلف أمثلةً؛ قال:

كَسِـــرْتُ سَـــيْرَتَيْنِ سَـــيْرَ ذِي رَشَـــدْ[954]

كَسِرْتُ سَيْرَتَيْن! على عدد مرتين.
سَيْرَ ذِي رَشَدْ!: النوع, يعني: بَيَّنَ لنا أن سَيْرَهُ **سَيْرَ ذِي الرَّشَد؛ ذِي الرَّشَد** معناه: حسن التَّصَرُّف.
وتقول أيضًا: {وَاجَهْتُهُ مُواجَهَةَ المُقَصِّر}.
{مُواجَهَةَ} هنا مصدر مُبَيِّن للنوع.
{وَثَبَ وُثُوبَ الأَسَدِ}: هذا أيضًا مُبَيِّن للنوع.
{ضَرَبَهُ ضَرَباتٍ كَثِيرةً}: مُبَيِّن للعدد.
ما ذَكَرَهُ المؤلف للتوكيد مثل قولِكَ: {ضَرَبْتُ ضربًا}، ومثل قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[النساء: من الآية 164].
ما فائدة المصدر المؤكِّد؟
لأن فائدة المبين للعدد واضحة: يبين العدد.

---

[953] «توكيدًا» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعًا» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعًا» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.
[954] «كسرت» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارًا، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة وسكنه للوقف.

والمبين للنوع فائدته واضحة أيضًا: يبين نوع المصدر.
لكن ما فائدة المؤكِّد إذا قلتُ: {كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا}؟
يقولون أنَّ فائدته: انْتِفاء..... {كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا}، يعني:....., مثل ما لو قُلْتُ: {كَلَّمْتُهُ أَنَا}, يعني: لا غَيْري.
إذن؛ نَسْتَفيد من هذا أن قول من يقول أَنَّ اللهَ كَلَّمَ موسَى تَكْلِيمًا أي: جَرَّحَهُ.....!!
الكلام هذا ساقط أو لا؟
ساقِط؛ لأنه يُعَطِّل الكلامَ: (تَكْلِيمًا)، وهذا ما يكون إلا الكلام المسموع.
هذه فوائد المصدر.

* * *

وَقَــدْ يَنُــوبُ عَنْــهُ مَــا عَلَيْــهِ دَلْ[955]
كَجِــدَّ كُــلَّ الْــجِدِّ وَافْــرَحِ الْــجَذَلْ[956]

قَدْ يَنُوبُ عَنْهُ! أي: عن المصدر، وكلمة **قَدْ!** للتحقيق.
وَ**قَدْ!** إذا دَخَلَتْ على المضارع تفيد - في الغالب - التقليل, لكنها قد تفيد التحقيق, كما في قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)[النور: من الآية 64]، وفي قوله: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ)[الأحزاب: من الآية 18].
فإذًا **قَدْ يَنُوبُ عَنْهُ!** للتحقيق.
قَدْ يَنُوبُ عَنْهُ!: عَنْ المصدر.
مَا عَلَيْهِ دَلْ! أي: ما دَلَّ عليه.
مثل: **جِدَّ كُلَّ الْـجِدِّ!**.
جِدَّ! يعني: اجْتَهِدْ؛ وهذا ما يُقصد به.
كُلَّ الْـجِدِّ! أو بعضه؟
كَلِّه؛ **جِدَّ كُلَّ الْـجِدِّ!** يعني: اجْتَهِد كلَّ الاجتهادِ, **كُلَّ!** هذه مصدر؟
لا، **كُلَّ!**: مفعول مُطْلَق؛ **الْـجِدِّ!** هو المصدر, لكنْ **كُلَّ!** دَلَّتْ عليه.
فعلى هذا فيكون **جِدَّ!**: فعلَ أمر, وفاعِلُه مستتر وجوبًا تقديره أنتَ.
كُلَّ!: مفعول مطلق, ولا نقول مصدر؛ لأن المصدر هو **الْـجِدِّ!**, **كُلَّ!**: مفعول مطلق منصوبٌ على المفعوليَّة المطلَقة, وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه.
كُلَّ!: مضاف, و**الْـجِدِّ!**: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
قال الله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ)[الحاقة: 44]. (بَعْضَ) هل نقول هذه مفعول به, أو نقول مفعول مطلق؟
مفعول به.
وأيش حُجَّتُكَ؟
.....
وأين المصدر؟
.....
(الْأَقَاوِيلِ) ما هي بالمصدر للتقول... مصدر لها..... تَقَوَّل تَقَوُّلًا.....
..... والمفعول المطلق منصوب
كَجِدَّ كُلَّ الْـجِدِّ!..... أن تظنه مطلقًا, وأن تظن في ربي هذا لأن الفعل واقع عليه.
فإذا قلتَ {أَكْرِمْهُمْ بَعْضَ الإِكْرَامِ}, ماذا تعرب {بَعْضَ}؟
مفعول مطلق؛ لأن أُضِيفَتْ إلى المصدر.
{تَجْلِدُهُ أَشَدَّ الجَلْدَ}؟
مفعول مطلق أيضًا.

---

[955] «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول: فاعل ينوب مبني على السكون في محل جر «عليه» جار ومجرور متعلق بدل الآتي «دل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما.
[956] «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر «منصوب بالفتحة الظاهرة» وكل مضاف و«الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف، افرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

إذًا: كل ما كان منصوبًا مضافًا إلى مصدر الفعل فهو مفعول مطلق.
قال: **وَافْرَحِ الْـجَدَّلْ!**.
افْرَحِ!: فعلُ أمر مبني على السكون, وفاعِلُه مستتر جوازًا تقديره أنتَ**!**
وجوبًا.
وأيش القاعدة؟
الذي تقديره (أنت) أو (أنا) أو (نحن) فهو مستتر وجوبًا.
قوله **افْرَحِ الْـجَدَّلْ!**؛ هل **الْـجَدَّلْ!** مصدر؟
مصدر, لَكن نقول: مِن نَفْسِ الفِعْل, ليس مِن لَفْظِه, بل هو مِنْ معناه؛ لأنَّ **الْـجَدَّلْ!**: الفَرَح.
لو قال: **افْرَحِ** الْفَرَحَ**!** لَصَارَ مَصْدرًا, لكنه قال: **افْرَحِ الْـجَدَّلْ!**, فلو قلتَ **الْـجَدَّلْ!** مصدر **افْرَحْ!**. قُلْنَا لكَ: لا.
الْـجَدَّلْ! مصدر لأي شيء؟
ما هو لـ**افْرَحْ!**.
إذًا: هي بمعنى الفعل, وليست من لفظه؛ فنُعْرِبُها بأنها مفعولٌ مُطْلَق، ولا نقول مصدر **افْرَحْ!**.
ومِثْلُه أيضًا: {قُمْ وُقُوفًا}.
{قُمْ}: فعل أمر, و{وُقُوفًا}: مفعول مُطْلَق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.
{اجْلِسْ قُعُودًا} نفس الشيء.
{اجْلِسْ}: فعل أمر, و{قُعُودًا}: مفعول مُطْلَق منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.
إذا القاعدة: ما أُضِيفَ إلى المصدر فهو نائبٌ عنه ويُسمى مفعولًا مطلقًا، وما جاء بمعنى الفعل لا بِلَفْظِه فهو نائبٌ عن المصدر ويُعْرَف أيضًا بأنه مفعولٌ مُطْلَقٌ.
{ابْكِ بُكاءَ الثُّكْلَى}؛ مصدر أو.....؟
....., ولكنه مِبيَّن للنوع.
إذا قلتَ: {اجْلِسْ جَلْسَتَيْنِ}؛ فهو مصدرٌ مُبَيِّن للعددِ.
.....
.....
وأيش معنى للتوكيد؟
أي: المصدر الذي يُراد به توكيدُ عامِلِه يكون مفردًا لا مثنًّى ولا جَمْعًا، مثل قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[النساء: من الآية 164].
(تَكْلِيمًا) هذه أيش المقصود بها؟
التوكيد.
فالذي يُراد بالتوكيد لا يجوز أن تُثَنِّيهِ ولا أنْ تَجْمَعَه؛ لأنَّكَ لو ثَنَّيْتَهُ أو جَمَعْتَهُ فمعناهُ أنكَ أَرَدْتَ أن تَدُلَّ به على معنًى آخرَ غير التوكيد, وهو أَنْ تريد العددَ؛ فالذي للتوكيد يجب ألا يَدُلَّ على شيء أكثرَ مما يدل عليه....., وهو المصدر.
إذا قلتَ: {حَضَرْتُ حُضُورًا}.
.....
..... ما يمكن أن تُثَنِّيَه ولا تَجْمَعَه, إنْ ثَنَّيْتَه أو جَمَعْتَه صار دالًّا على غير التوكيد, كان على العدد, ولهذا قال:
وَثَـــنِّ وَاجْمَـــعْ غَيْـــرَهُ وَأَفْـــرِدَا[957]

الذي غير التوكيد يجوز تَثْنِيَتُه وجَمْعُه وإِفْرادُه.
وأيش الذي غير التوكيد؟
كلام المؤلف يَشمل: ما أُرِيدَ به العددُ وما أُرِيد به النوعُ؛ فإنه يجوز - على رأي المؤلف - أنْ يُثَنَّى ويُجْمَع ويُفْرَد.
فتقول فيما يُراد به النوعُ: {سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ السَّريعَ والبَطيءَ}, وتقول مثلًا: {نَظَرْتُ إليه نَظْرَتَيْ غَضَبٍ وسُرورٍ}. هذا مُثَنًّى أو لا؟
مُثَنًّى.
مُبَيِّنٌ للنوع أو لا؟

[957] سيأتي.

مُبَيِّنٌ للنوع.
واحدة النظرات نَوْعُها غَضَب, وواحدة نوعها سرور.
وكذلك: {سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ البَطيءَ والسَّريعَ}. واحد نوعه بُطْء, وواحد نوعه السرعة.
فكذلك أيضًا ما قُصِدَ به العدد.
وقوله: **وَأَفْرِدَا!**.
تقول: {ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً}, أيش المقصود به؟
العدد, {ضَرْبَةً} يعني: واحدة, {ضَرْبَتَيْنِ}: العدد اثنين, {ثلاثُ ضَرَباتٍ}: العدد ثلاثة, {مائة ضَرْبَة}: العدد مائة.
فالمهم الآن: صار الذي للتوكيد يَجِب إفْرادُه.
ومعنى قوله: يَجِب إفْرادُه, أنكَ لو صُغْتَه على غير الإفراد خَرَج عن التوكيد؛ هذا المعنى، فيكون للأمر الذي... عليه.
أما ما يُراد به النوعُ، وما يُرادُ به العددُ؛ فإنه يجب إفرادُه وتَثْنِيَتُه وجَمْعُه, ولهذا قال: **وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا!**.

* * *

ثم انتَقَل المؤلف :

وَمَـــا لِتوْكِيـــدٍ فَوَحِّـــدْ أَبَـــدَا[958]

مَا!: مفعول مقدَّم لـ**وَحِّدْ!**, والفاء هنا إما أن تكون عاطفةً أو مُبَيِّنةً؛ لأنه أحيانًا تَدْخل الفاء على الكلمة لتَبْيِين اللفظ مثل:...
وقوله **أَبَدَا!** يعني: في جميع الأحوال.

وَثِّـــنْ وَاجْمَـــعْ غَيْـــرَهُ وَأَفْـــرِدَا[959]

يعني: **غَيْرُ** ما للتوكيد, وهو: ما لِبَيانِ النوعِ وما لِبَيانِ العددِ؛ فإنه يجوز تَثْنِيَتُه وجَمْعُه وإفْرادُه.
.....
قوله تعالى: (مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ)[سبأ: من الآية 14].

* * *

وَحَـــذْفُ عَامِـــلِ الْـــمُؤَكِّدِ امْتَنَـــعْ[960]
وَفِـــي سِـــوَاهُ لِـــدَلِيلٍ مُتَّسَـــعْ[961]

حَذْفُ!: مبتدأ, وخبرُه قوله **امْتَنَعْ!**.
وقوله: **وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ!**.
فِي سِوَاهُ!: جار ومجرور خبرٌ مقدَّم, و**مُتَّسَعْ!**: مبتدأ مؤخَّر؛ **مُتَّسَعْ!** يعني: سَعَة.
معنى ما يقول المؤلف: إنَّ المصدر المؤكِّد لا يجوز حَذْفُ عامِلِه؛ لأنَّنا نُسَمِّيه مصدرًا مؤكِّدًا, كيف يوجد المؤكد ولا يوجد المؤكَّد؟! لأنه لا تأكيدَ إلا بوجود مُؤَكَّدٍ ومُؤَكِّد، فالذي قُصِدَ بالتأكيد لا يُمْكن يُحْذَف عامِلُه؛ لأنَّ المقصودَ بالتوكيد تَقْوِيةُ العامِل، فإذا كان العامِلُ غيرَ موجودٍ فأين التوكيد؟!
ما يُمكن يوجد تركيبٌ للتوكيد إلا والمؤَكَّد والمؤَكِّد كلاهما مَوْجُودانِ, وإلا فما الفائدة من التوكيد؟!
فإذا قلتَ مثلًا: {ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا}.
لو تقول مثلًا: {زيدًا ضَرْبًا} ما يجوز هذا؛ لأنه ما دُمْتَ تُرِيد أنْ تُؤَكِّد العامِلَ، فإنه لا بُدَّ أن يوجد العامِلُ حتى... المؤكد... فما أكثر, وإلا لَحَصَلَتِ المنافاة؛ إذ أن المحذوف لا وجود له حتى يقال إنه مُؤَكَّد، فما قُصِدَ به التأكيد من المصادر لا يجوز حَذْفُ عامِلِه؛ هذه القاعدة.
القاعدة: المصدرُ الذي يُراد به التأكيد لا يجوز حَذْفُ عامِلِه.

---

[958] «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحد» الفاء زائدة، ووحد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفية.
[959] «وثن» فعل أمر وفيه ضمير مستتر وجوبًا هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من ثن واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقلبت نون التوكيد ألفًا للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو فاعله.
[960] «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
[961] «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

أيش مثالُه؟
{ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا}، فلا يجوز أن تقول: {زيدًا ضَرْبًا}.
{اضْرِبْ زيدًا ضَرْبًا} كذلك أيضًا؛ لأنه مُؤَكِّد ولا يجوز أن يُحْذَف عامِلُ المؤكِّد.
أما ما **سِوَاهُ** فإنه يجوز حَذْفُ عامِلِه.
وأيش الذي **سِوَاهُ؟**
المبيِّن للنوعِ, وللعددِ.
المبيِّن للنوعِ: لو سألكَ سائلٌ {كَيْفَ سِرْتَ؟}. فقلتَ: {سَيْرًا بَطِيئًا}, يجوز أو لا؟
يجوز؛ لأن المقصود أن تُبَيِّن النوع, وسواءٌ ذَكَرْتَ العاملَ أو حَذَفْتَه؛ لأنَّ حَذْفَهُ هنا بدليل أو لا؟
بدليل؛ {كَيْفَ سِرْتَ؟}. تقول: {سَيْرًا بَطِيئًا}، هذا لا بأس به.
كذلك أيضًا: {كَيْفَ كانَ سَيْرُكَ؟} سَيْرُ ذِي رَشَدٍ أو سَيْرَ إنسانٍ..., تقول: {سَيْرَ ذِي رَشَدٍ}, أي: سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ.
{كَمْ ضَرَبْتَ غُلَامَكَ؟}.
{ضَرْبَتَيْنِ}, حَذَفْنا العامِلَ أو لا؟
حَذَفْنَاهُ؛ أَصْلُه: {ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ}.
فهنا يجوز أن نَحْذِف العامل, وحذفُ ما.... **لِدَلِيلٍ** واضح, ولا حاجةَ لِذِكْرِه؛ لأنه ليس المقصودُ مِن المصدرِ التوكيدَ, بل المقصودُ بيانُ العددِ، فإذا كان المقصودُ بيانَ النوع أو كان المقصودُ بيانَ العددِ؛ فإنه يجوز أن يُحْذَف العامِلُ ولكن **لِدَلِيلٍ**, ولهذا المؤلف قَيَّدَهُ, قال: **وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ!**.
أما إذا لم يدل عليه دليلٌ؛ فإنه لا يجوز أن يُحْذَف.
إذًا القاعدة في الشطر الأخير: يجوز حَذْفُ عامِلِ المصدر الذي يُرادُ به بيانُ النوعِ أو العددُ **لِدَلِيلٍ**.

* * *

ثم إن المؤلف بعد هذا البيت الذي فيه الاتِّساع والسهولة ذَكَرَ ستة أبيات، كُلُّها فيها وجوبُ حَذْفِ العامل؛ قلنا يجب يُحْذَف العامل إذا كان المقصود للمصدر التوكيد.
..... الأبيات الستة يجب حَذْفُ العامِل:
أولًا:

وَالْـــحَذْفُ حَـــتْمٌ مَـــعَ آتٍ بَـــدَلَا[962]
مِـــنْ فِعْلِـــهِ كَنَـــدْلًا اللَّـــذْ كَاثْـــدِلَا[963]

الْـحَذْفُ!: مبتدأ، و**حَتْمٌ!**: خبر المبتدأ.
حَتْمٌ! أيش معناه؟
واجب, ولازم.
مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ! يعني: مع مصدرٍ **آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ**.
بَدَلَا!: حال من الضمير المستتر في **آتٍ!**.
وقوله **مِنْ فِعْلِهِ!** أي: مِن عامِلِه.
يعني معناه: إذا جُعِلَ المصدرُ نائِبًا عن الفعل فإنه يُحْذَف الفعلُ؛ لأنه لا يَجْتمع النائبُ والمَنُوبُ عنه. التَّصَرُّف في واحدٍ؛ إما الوَكِيل أو المُوَكِّل, أما أن تَبْنِي على الوَكِيل والمُوَكِّل ما يصح، فإذا نَابَ المصدرُ عن فِعْلِه فإنه يُحْذَف وجوبًا.
ولكن لا ينوب المصدرُ عن فِعْلِه في كل وقت, في كل شيء، بل في المثال المقيَّد: **كَنَدْلًا اللَّذْ كَاثْدِلَا!**.
قد يكون عندي إشكال في **كَنَدْلًا!**؛ الكاف: حرف جر, و**نَدْلًا!**: اسم مجرور بالكاف, وهو الآن منصوب.
وأيش.....؟
نقول: لا، الآن لم يُسَلَّط الحرفُ على **نَدْلًا!**, وإنما يجوز في إعرابه - كما قلتُ لكم فيما سبق - وجهانِ.
الوجه الأول: أن تكون الكاف داخلةً على مجرور مقدَّر، والتقدير: كقَوْلِكَ **نَدْلًا**.

---

[962] «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«آت» مضاف إليه «بدلا» حال من الضمير المستتر في آت.
[963] «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «كندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللذ» اسم موصول صفة لندلًا «كاندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلا» وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

والوجه الثاني: أن تكون داخلةً على الجملة.
فهو يُشِير إلى بيتٍ معروفٍ، وهو:

فَنَــــدْلًا زُرَيْـــقُ الْمَـــالَ نَـــدْلَ الثَّعَالِـــبِ

وقبله:

يَمُـــرُّونَ بِالـــدَّهْنَا خِفَافًـــا عِيَـــابُهُمْ ... وَيَـرْجِعْنَ مِـنْ دَارِيـنَ بُجْـرَ الْحَقَائِـبِ
عَلَـى حِينَ أَلْهَـى النَّـاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَـدْلًا زُرَيْـقُ الْمَـالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ[964]

هذا لِلْصُوصٍ..... دَارِينَ؛ فيَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا.....
خِفَافًا عِيَابُهُمْ!: ما فيها شيءٍ؛ لأنهم ما معهم تَمْرٌ، إذا وَصَلُوا إلى دَارِينَ! وسَرَقُوا من التَّمْر يَرْجِعْنَ بُجْرَ الحَقَائِبِ مِنْ.....
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ!: يَجِيئونَ على حينَ الغَفْلة, يجدون هذا النخيل ويمشون.
فَنَدْلًا زُرَيْقُ!: النَّدْلُ معناها خَطْف الشيء بسرعة... بالباطل.
يقول نَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ!.
الثَّعَالِب!..... بسرعة.
فالمهم أن قوله: نَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ!.
ندلًا! هذه مصدر نابَتْ عن....
ولهذا ابن مالك يقول : **اللَّذْ كَاذْدُلَا اللَّذْ!**.
اللَّذْ! هذه كلمة ما نعرف معناها.
هي لغة في (الَّذِي).
مَرَّتْ علينا قبل هذا في قوله:

وَجَعَـــــلَ اللّـــــذ كَاعْتَقَـــــدْ[965]

.....
يقول: **نَدْلًا اللَّذْ كَاذْدُلَا!**.
نَدْلًا!: مصدر.
اللَّذْ كَاذْدُلَا!: الّذِي كَـاذْدِلْ!.
اذْدِلْ! هذا: فعل أمر.
.....فإذا جاءَتْ **نَدْلًا!** بمعنى: **اذْدِلْ!** وَجَبَ حَذْفُ عامِلِها؛ لأنها نابَتْ مَنابَ فعل الأمر.
.....
الآن **نَدْلًا اللَّذْ كَاذْدُلَا!** يعني: الَّذِي نَابَ عَنْ **اذْدِلْ!**؛ فعل أمر.
بيت الشعر من كلام العرب:
فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ!.
نَدْلًا!: مصدر نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمر منصوبٌ بِفعلِه المحذوف, والتقدير: انْدِلْ نَدْلًا.
وزُرَيْقُ!: منادى حُذِفَتْ منه ياءُ النداء، يعني: يَا زُرَيْقُ! وزُرَيْقُ! اسم رجل.
الْمَالَ!: مفعول نَدْلًا!؛ لأن نَدْلًا!.....
نَدْلَ الثَّعَالِبِ!: هذا مصدر مُبَيِّن للنوع.
وأيش عامِلُه؟
المصدر الذي قَبْلَه؛ لأنه نائب منابَ فعلِ الأمر، يعني: انْدِلْهُ نَدْلَ الثَّعَالِبِ؛ اخْطَفْهُ بسرعة, كما يَخْطِف الثعلبُ مقصودَهُ.
إذًا؛ لو قال قائل: {أنا أريد أن أقول: فَانْدِلْ نَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ}. يجوز أو ما يجوز؟

964

965سبق في باب (ظن وأخواتها).

ما يجوز.
قلت: {ضَرْبًا المُهْمِلَ}, وأنا أريدُ أن... بأن أَضْرِبَك, يجوز أن أقول: {اضْرِبْ ضَرْبَ المُهْمِل}؟
لا يجوز؛ لأنه نائبٌ عن الفعل الأمر, ولا يجتمع النائب والمنوبُ عنه.
أما إذا كان ليس فعل أمر، مثل: {ضَرَبْتُ ضَرْبًا المُهْمِلَ}, يجوز ذِكْرُ الفعل أم لا؟
يجوز؛ لأنه متى يُحْذَف الفعل أو العامل؟ إذا كان فعلَ أمرٍ؛ فإنه إذا وُجِدَ المصدرُ نائبًا مَنابَه؛ فإنه لا يجوز أن يُقْرَن معه.
فالقاعدة إذن: يَجِب حَذْفُ عامِلِ المصدرِ إذا ناب عن فِعْلِ الأمر.
من أين نأخذ أنه يُشْتَرط أن يكون فعلَ أمر؟
من التمثيل؛ لقوله: **كَنَدْلًا اللَّدْ كَاثْدِلَا!**, وهذا أحدُ المواضع التي يجب فيه حَذْفُ عامِل المصدر.

* * *

وَمَـــا لِتَفْصِـــيلٍ كَإِمَّـــا مَنًّـــا[966]

عَامِلُـــهُ يُحْـــذَفُ حَيْـــثُ عَنَّـــا[967]

قوله: **وَمَا لِتَفْصِيلٍ!**.
مَا!: مبتدأ, يعني: والذي, والمراد به: المصدر الذي جاء مُفَصَّلًا.
وقوله **عَامِلُهُ يُحْذَفُ!**.
عَامِلُ!: مبتدأ ثانٍ، و**يُحْذَفُ!**: خبر المبتدأ الثاني, والجملة من المبتدأ الثاني وخبرِه في محل رَفْعِ خبرِ المبتدأ الأول.
عندنا الآن مُبْتَدآن:
الأول: **مَا!** في قولِه **مَا لِتَفْصِيلٍ!**, والثاني: **عَامِلُ!** في قوله **عَامِلُهُ يُحْذَفُ!**.
وجملة **يُحْذَفُ!**: في محل رفع خبر المبتدأ الثاني, والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
وقوله **حَيْثُ عَنَّا!** أي: عَرَضَ، يعني: حَيْثُ جاءَ, تقول: {**عَنَّا** لِي كذا} يعني: عَرَضَ لِي.
معنى البيت:
يقول: إذا جاء المصدر مُفَصَّلًا؛ فإنه يجب حَذْفُ عامِلِه، ومِن هنا بدأ المؤلفُ بما يجب حَذْفُ عامِلِه من المصادِر، فالمصدر الذي جاء للتفصيل يجب حَذْفُ عامِلِه.
وجَمَعَ المؤلفُ بين الحُكْم والمثال.
وما المثال؟
كَإِمَّا مَنًّا!: يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[محمد: من الآية 4].
وما التفصيل؟
يعني: إِمَّا تَمُنُّون مَنًّا, وإما تَفْدُونَ فِداءً؛ فإذا كان المصدر مُفَصَّلًا؛ فإنه يجب حذفُ عامِلِه.
تقول مثلًا: {إذا لَقِيتَ زيدًا؛ فإمَّا ضَرْبًا, أو إِكْرَامًا}، كيف ضربًا أو إكرامًا؟!
يعني: إِمَّا أَضْرِبُ ضَرْبًا أو أُكْرِمُهُ إِكْرَامًا؛ إنْ كان الرجلُ قد أَهْمَل وفَرَّطَ في الواجب فجزاءُه الأول, وإن كان قد قام بالواجب فجزاءُه الإكرامُ.
المهم هل يَصِح أن نقول: فإمَّا تَضْرِبُه ضَرْبًا, وإمَّا تُكْرِمُه إِكْرامًا؟
ما يَصِح, وذلك لأنه **لِتَفْصِيلٍ**.
تقول مثلًا: {سَأَغُوصُ في البَحْرِ؛ فَإِمَّا غُنْمًا وإِمَّا إِفْلَاسًا} صح؟
.....، وهذا يجب حَذْفُ عامِلِه أو ما يجب؟

---

[966] «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كإما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوبًا.

[967] «عامله» عامل: مبتدأ ثان، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ثانيًا، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من عن وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

يجب؛ لأنه **لِتَفْصِيلٍ**.
إذًا: كل ما يكون كان عندنا **تَفْصِيل** في مصدر، فإنه يجب حَذْفُ عامِلِه؛ وهذه هي القاعدة.
* * *
قال:

كَـــذَا مُكَـــرَّرٌ وَذُو حَصْـــرٍ وَرَدْ[968]
نَائـــبَ فِعْـــلٍ لِاسْـــمِ عَـــيْنٍ اسْـــتَنَدْ[969]

كَذَا مُكَرَّرٌ! يعني: كذا مَصْدر مُكَرَّر.
وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ!: هذا الكلام واضح.
كَذَا مُكَرَّرٌ!: واحد.
وَذُو حَصْرٍ!: هذا ثانٍ.
وَرَدْ! أي: وَرَدَا جميعًا، وهنا كان على المؤلف أن يقول: وَرَدَا!, لكن مَنَعَهُ من ذلك الرَّوِيُّ.
وَرَدَا أيش؟
نَائبَ فِعْلٍ! يعني: قامَ مَقامَ هذا الـ**فِعْل!**.
لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ!: **اسْتَنَدَ** هذا الفعلُ **لِاسْمِ عَيْنٍ**، يعني: لِشخص، فِضِدُّ الـ**عَيْنِ!**: المعنى.
أي: أنه إذًا تَقدَّم اسمُ مَعْنًى, وجاء بعدَه مَصدرٌ نائبٌ عن الفعل مُكَرَّرٌ أو مَحْصُورٌ، فإنه يجب حذفُ عامِلِه.
نبدأ أولًا بالـ**مُكَرَّرِ!**.
{زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا}.
{زيدٌ} اسم عين، أو اسم معنى؟
{سيرًا سيرًا}: مصدر مقدَّم، عامِلُه خبرٌ لـ{زيد}, يعني: استَنَدَ إلى اسمِ عَيْنٍ, وأصلُهُ: {زيدٌ يَسِيرُ سَيْرًا}.
فنحن لَمَّا كُرِّرَ المصدر، فإنه لو جَمَعْنا بين المكَرَّر وعامِلِه صارَ في الكلام ثِقَلٌ؛ فلهذا وَجَبَ حَذْفُ العامل؛ فنقول: {زيدُ سَيْرًا سَيْرًا}.
ولو أنِّي قَرَأْتُ: {زيدُ سَيْرًا سَيْرًا سَيْرًا}، مِثْلَما تقول لإنسان عنده استِكْثار في الكلام: {أنتَ هَزْرًا هَزْرًا هَزْرًا} يعني: تَتَكلَّم كلامًا كثيرًا،..... درجًا درجًا درجًا, يعني: قُدِّرَ هذا الشيء.
فعلى كل حال: إذا جاء مصدرٌ مُكَرَّرٌ نائبٌ عن فعلٍ مُخْبَرٍ به عن **اسْمِ عَيْنٍ**، فإنه يَتعيَّن حَذْفُ العامِل.
وقوله: **اسْمِ عَيْنٍ!**.
لو أنه اسْتَنَدَ إلى اسمِ معنًى.....، كما لو قلتَ: {شَأْنُكَ ضَرْبًا ضَرْبًا}, يعني: {شَأْنُكَ تَضْرِبُ ضَرْبًا ضَرْبًا}, فهنا يجوز أن تَذْكُر الفعل؛ لأنه ليس خبرًا عن **اسْمِ عَيْنٍ**, إذ أنَّ الشَّأْن معنًى من المعاني أو حال من الأحوال، فلا يجب حَذْفُه.
المَثَلُ الثاني، قال: **وَذُو حَصْرٍ!**.
تَعْرِفون أنَّ الـ**حَصْرِ!** يكون بِطُرُق؛ أَشْهَرُها وأَكْثَرُها النفي والإثباتِ.
وكلامُكَ (إنَّمَا) أي: الـ**حَصْرِ!**، أو النفي والإثبات.
الـ**حَصْرِ!** له طُرُق؛ منها ما سَبَق, ومنها.....، فهو دال على الحصر, ومنها إذا اقترن بضمير القصر فهو إذًا للحصر, وأشد بها.....، إنما أَشْهَرُها وأَكْثَرُها النفي الإثبات, وكذلك (إنَّمَا).
تقول مثلًا: {مَا زيدٌ إلَّا سَيْرًا}. التقدير: إلَّا يَسِيرُ سَيْرًا.
{مَا زيدٌ إلَّا انْطِلَاقًا} أي: إلَّا يَنْطَلِقُ انْطِلَاقًا.
هنا الـ**حَصْرِ!** بأيش؟
بالنفي أو بالإثبات؛ {مَا زيدٌ} نفي, و{إلَّا} أداة استثناء.
أو تقول في (إنَّمَا): {إنَّمَا زيدٌ مَشْيًا} يعني: يمشي مَشْيًا، فيه حَصْرٌ بـ(إنَّمَا).

---

[968] «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه.
[969] «نائب» حال من الضمير المستتر في ورد، ونائب مضاف، و«فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتي، واسم مضاف، و«عين» مضاف إليه «استند» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله في محل جر نعت لفعل.

إذًا القاعدة في البيت معناها: أنه إذا جاء المصدرُ نائبًا عن فعلٍ مُخْبَرٍ به عن **اسْمِ عَيْنٍ** - والشرط الثاني: - وهو **مُكَرَّرٌ** أو مَحْصُورٌ فيه، فإنه يَتعيَّن حَذْفُ عامِلِه.

.....

.....

.....

لا نقدر؛ لأن زيدًا يسير سيرًا ما يصلح في المعنى, وأيش معنى أن زيدًا سر سيرًا.

زيدٌ سيرًا سيرًا.....

..... يعني تأمره أن يسير, لا هذه يكون المصدر نفسه نائب المفعول, لكن الأمر وقد سبق مثل المد لا..... هذه مسألة مستقلة.

* * *

قال:

وَمِنْـــهُ مَـــا يَدْعُونَـــهُ مُؤَكِّـــدًا[970]
لِنَفْسِـــهِ، أَوْ غَيْـــرِهِ فَالْـــمُبْتَدَا[971]

الإعراب:

وَمِنْهُ! أي: مِن المصادر التي يَجِب حَذْفُ عامِلِها **مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، أَوْ** مُؤَكِّدًا **لِغَيْرِه**.

الـ**مؤَكِّد!** هنا: ما وَقَع بعد جملة يُؤَكِّدُها؛ فإنْ كانت الجملة لا تَحْتَمل سِواهُ سُمِّيَ **مُؤَكِّدًا لِنَفْسِه**, وإن كانت الجملةُ تَحْتَمله وغيرَه سُمِّي **مُؤَكِّدًا لِغَيْرِه**.

المؤلف يقول: **مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ!**.

فالـ**مؤَكِّد!** الآن: هو الذي يأتي بعد جملة هي بمعناه.....؛ إذ أنه بمعناه فوجد معناه.

ثم إنْ كانت لا تَحْتَمِل غيره سُمِّيَ **مُؤَكِّدًا لِنَفْسِه**؛ لأن..... الجملة...., ولهذا سمي **مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ**, وإن كانت تحتمله وغيرَه صار **مؤكِّدًا لِغَيْرِه**, ومعنى **مُؤَكِّد لِغَيْرِه**: أنه مانعٌ غيرَه أنْ تكون الجملة بمعناه.

الْـمُبْتَدَا! يعني: الأول, وهو الـ**مُؤَكِّد لِنَفْسِه!**..... مؤكد لنفسه, ومؤكد لغيره.

* * *

ويُمَثِّل لكل واحدٍ بمثال.

قال:

.....فَالْـــــــــــــــمُبْتَدَا
نَحْـــوُ: لَـــهُ عَلَـــيَّ أَلْـــفٌ عُرْفًـــا![972]
وَالثَّـانِ كَـــ: «ابْنِـي أَنـتَ حَقًّـا صِـرْفًا![973]

ماذا يعني **عُرْفًا!؟**

عُرْف الناس.

لا، **عُرْفًا!** هنا اسمٌ مصدر بمعنى اعْتِرَافًا, ما هو بالعُرْف العادي، **عُرْفًا!** يعني: اعْتِرَافًا.

لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا! هذا اعْتِرَافٌ أو لا؟

..... اعْتِرَافٌ صريح واضح, ولهذا يُلْزَم المُقِرُّ بِدفْعِ الألفِ؛ **لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ!**.

عُرْفًا! هذا: مصدر مُؤَكِّدٍ لنفسه لأنه مُؤَكِّدٍ لجملةٍ بمعناه, لا تَحْتَمل غيرَه.

أين الفعل؟

---

[970] «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكدًا» مفعول ثان والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

[971] «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بيدعو، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: حرف عطف، غير: معطوف على نفسه وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

[972] «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفا» مفعول مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها.

[973] «والثان» مبتدأ «كابني» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابني» ابن: خبر مقدم، وابن مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقًّا» مفعول مطلق «صرفا» نعت لقوله حقًّا.

محذوف: {أَعْتَرِفُ بِذَلِكَ اعْتِرَافًا}, إنما حَذَفْنا الفعلَ لأن الجملة بمعناه؛ لأن لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا! بمعنى: أَعْتَرِف, ولهذا حَذَفْنا الفعل {أَعْتَرِفُ}.
ليش نجيب كونه موجود؟
فنقول هنا نَحْذِف العاملَ الذي هو ناصِبُ المصدر؛ لأن الجملة بمعناه تمامًا، فلا حاجةَ إلى الاسم.
أَعْرِبُه لَكُمْ!
لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ!.
لَهُ!: جارٌ ومجرور؛ خبرٌ مقدَّم.
عَلَيَّ!: جارٌ ومجرور؛ خبرٌ مقدَّم.
عَلَيَّ! هي الخبر أو **لَهُ!؟!**
.....
لا مانع من تَعَدُّدِ الخبرِ, لكن هنا ما يَصِح يكون خَبَرَيْنِ.
لَهُ!: جارٌ ومجرور خبرٌ مقدَّم.
و**عَلَيَّ!**: جار ومجرور في موضع نَصب على الحال من **أَلْفٌ!**؛ لأن **أَلْفٌ!** نكرة.
ولو تَأَخَّرَتْ **عَلَيَّ!** على **أَلْفٌ!** لَصارَتْ نَعْتًا لها: **لَهُ أَلْفٌ عَلَيَّ!**, لكنْ إذا تَقدَّم النَّعْتُ عن النكرة جُعِلَ حَالًا.
و**أَلْفٌ!**: مبتدأ مؤخَّر مجرور بالضمة الظاهرة.
عُرْفًا!: مصدر, أو مفعول مطلق إذا شِئْتُم؛ لأنه في الحقيقة ما يأتي المصدر في.....، منصوبٌ على المفعولية المطلَقة, وعلامةُ نَصْبِه الفتحة على آخره, وهو مُؤَكِّد للجملة السابقة, وعامِلُه محذوفٌ وُجُوبًا؛ فإذا ما قلتَ: **وَالثَّانِ كَـ: ابْنِي أَنتَا!**.
يعني: يمكن يكون في الحقيقة, يمكن يكون في غير الحقيقة.
يعني أية في غير الحقيقة؟
ابْنِي!: ابن الكرام مثلًا،..... يا بني افعل كذا أو لا؟
إذا **ابْنِي أَنتَ!** أكيد هذه حقيقة أنه ابنه.
.....
تعتمد مهما فعلت, نعم هو حقيقة أن المبتدأ يقول أن هو ابنه حقًّا, يعني يحتمل المعنى أن يكون ابنه احترامًا... والعقل, وما أشبه ذلك؛ فإذا قلت: {حَقًّا} أكدت الآن أنه ابنه في الحقيقة, لكن هل الجلمة التي قبله بمعناه؟
ليست بمعناه؛ لأنها تحتمل أنه {ابنه حقًّا}, أو {ابنه مجازًا}, أليس كذلك؟ لهذا يسمون هذا المصدر، يُسَمُّوه مؤكدًا لِغَيْرِه, وتقدِير الكلام: {يُحِقُّ ذلك حقًّا}.
و**حَقًّا!**: مصدر عامل محذوف وجوبًا تقديرُه أُحِقُّ, أي: أُثْبِتُ ذلك إثباتًا.
ابْنِي أَنتَ! نُعْرِبُها.
ابْنِي!: مبتدأ.
{خَالِي لَأَنْتَ} مَرَّتْ علينا في قواعد المبتدأ والخبر.
الآن **أَنْتَ!** هي الموجودة؛ لأن فيها لام.
أي: اللام للابتداء, قد تُزَحْزَح عن مكانها؛ لأن الألف بِلَا عِبْرة.
الأفضل أن نقول أن **ابْنِي!** خبرٌ مقدَّم, يعني: ابْنِي أَنتَ.
فنقول **ابْنِي!**: خبر مقدَّم.
و**أَنْتَ!**: مبتدأ مؤخَّر.
نعم لو كان الكلام لإنسان يُسْأَل: مَنِ ابْنُكَ؟ هل أنا ابْنُكَ؟ تقول: **ابْنِي أَنْتَ!**.
فالحاصلُ: أنه مبتدأ، و**أَنْتَ!**: خبر.
فنحن ما نريد الآن تَعْيِين مَنْ والده؟ بل نريد أن نُخْبِر عن هذا الرجل المخاطَب بأنه ابنك, وعلى هذا يكون الخبر **ابْنِي!** مقدَّم.
و**أَنْتَ!**: مبتدأ مؤخر, أو (أَنْ) مبتدأ مؤخَّر، والتاء حرف خطاب؟
فيه رَأْيَانِ, وهذا رأي الجمهور؛ أن التاء حرف خطاب, فمنهم من يقول: أَنْتَ ابني, ومنهم من يقول (أَنْ) والتاء حرف خطاب.
وقوله **حَقًّا!**: مصدر عامله محذوفٌ وجوبًا منصوبٌ على المصدرية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

وقوله **وصِرْفًا!**: هذا تأكيد آخر, والصِّرف: الذي لا يختلط بشيء, فمعناه: أَنَّكَ **ابْنِي حقًّا** خالصًا, وابن مالك..... المثال, المثال يتم بدونه.....

* * *

كَـــذَاكَ ذَو التَّشْـــبِيهِ بَعْـــدَ جُمْلَـــهْ[974]
كَـــ«لِـــي بُكًـــا بُكَـــاءَ ذَاتِ عُضْـــلَهْ»[975]

ذُو! بمعنى: صاحب, وهو مبتدأ خبره قوله **كَذَاكَ!**.
كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ! يعني: كذلك المصدر الدَّالُ على **التَّشْبِيهِ**.
بَعْدَ جُمْلَهْ!.
مثاله: **لِي بُكًا!**, الجملة الآن تامة أو لا؟
تامة, هذا الـ**بُكَا!** وَصْفٌ؛ بكاء سَهْل؟ أو كثير؟
قال: **بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ!**.
بُكَاءَ!: هذا مصدر، التقدير: أَبْكِي بُكاءً.
ذَاتِ عُضْلَهْ!. وأيش معنى **عُضْلَهْ!؟**
قيل: إن الـ**عُضْلَهْ!**....., وقيل الـ**عُضْلَهْ!**: مَنْعُها من الازدواج.
.....
.... مثل.
..... في الغالب؛ لأن التي تأتي لمنعها الزوال تبكي على...., والتي أسندت....على حدود مكروه, وهذا أعظم.
فإذن؛ نقول: **بُكَاءَ!** مصدر يراد به.....
..... عظيم..... يعني.....
بُكَاءَ!: مصدر عامله محذوف وجوبًا, والتقدير: أَبْكِي بُكَاءً.

[974] «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب: مبتدأ مؤخر، وذو مضاف و«التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال، وبعد مضاف، و«جمله» مضاف إليه.
[975]

الاستثناء يرد كثيراً في كلام العرب، وله أدوات كثيرة منها ما هو اسم ومنها ما هو فعل ومنها ماهو حرف، وأشهرها (إلا)، وللمستثنى بعد إلا أحكام إعرابية تختلف باختلاف الجملة الاستثنائية، وكذا تختلف بحسب تكررها ونحو ذلك. وغير إلا من الأدوات يجر ما بعدها إن كانت اسماً، وينصب إن كانت فعلاً في الغالب.

الاستثناء

تعريف الاستثناء

الاستثناء مأخوذ من الثني وهو العطف، لأن فيه رجوعاً إلى كلام سابق، فكأنك انعطفت إلى الكلام السابق. وهو في الاصطلاح: إخراج ما لولاه لدخل في الكلام بـ(إلا) أو إحدى أخواتها. مثال ذلك: حفظ الطلبة الدرسَ، فهذا يفيد أن كل الطلبة حفظوا الدرس، فتقول: إلا زيداً، وزيد من الطلبة فأخرجت زيداً من الحكم السابق بـ(إلا). وقوله: (أو إحدى أخواتها) أي: مثل "سوى وغير وحاشا". النحويون لا يعتنون بمعنى الاستثناء وشروط الاستثناء وما إلى ذلك، وإنما يعتني به البلاغيون أو الأصوليون، فالنحويون يقولون: ما علينا إلا إصلاح اللسان، فالنحوي يخبرك بالذي ينصب والذي لا ينصب بعد إلا. والمؤلف رحمه الله بيَّن ذلك بياناً كافياً في كلمات قيل إنها معقدة، والظاهر من الشرح أنها لم تكن معقدة.

وجوب نصب المستثنى في الجملة التامة الموجبة

يقول المؤلف: (ما استثنت الا مع تمام ينتصب): ما: اسم موصول بمعنى الذي. واستثنت: بمعنى أخرجت بالاستثناء. وإلا: فاعل استثنت، وجعلت همزتها همزة وصل من أجل الحفاظ على وزن البيت. مع تمام: حال من (إلا). وقوله ينتصب: الجملة خبر (ما) في قوله: (ما استثنت). ومعناه: أن الذي تستثنيه إلا مع التمام ينتصب. ومعنى التمام وجود ركني الجملة قبل إلا، وهما الفعل والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل، أو المبتدأ والخبر، يعني: إذا جاءت إلا بعد جملة تامة فما بعدها يكون منصوباً. وبقي عليه قيد واحد لم يذكره لكنه يفهم مما يأتي بعد، وهو الإيجاب، فما استثنت إلا مع تمام وإيجاب فإنه يجب نصبه. ومعنى الإيجاب: ألا يكون مسبوقاً بنفي أو شبهه، مثاله: قام القوم إلا زيداً. قام: فعل ماض. القوم: فاعل. وبهذا تمت الجملة، وهي موجبة، أي مثبتة غير منفية، فيجب نصب ما بعد إلا. لو قلت: قام القوم إلا زيدٌ. لقلنا: لا يجوز. قال تعالى: فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ [البقرة:249] (فشربوا منه) جملة تامة موجبة جاء المستثنى بعدها منصوباً (إلا قليلاً). إذاً: يشترط لنصب المستثنى بعد إلا شرطان: 1- تمام الجملة. 2- وكون الكلام موجباً. أمثلة: جاء الرجال إلا عمراً، قرأت الكتاب إلا ورقةً، أضيئت اللمبات إلا واحدة، الناس هالكون إلا المؤمنين، جاء القوم إلا سيارةً. ما دام الكلام تاماً ولم يسبق بنفي أو شبهه فما بعد إلا منصوبة.

الاستثناء في الكلام التام المنفي

يقول المؤلف: (ما استثنت الا مع تمام ينتصب): ما: اسم موصول بمعنى الذي. واستثنت: بمعنى أخرجت بالاستثناء. وإلا: فاعل استثنت، وجعلت همزتها همزة وصل من أجل الحفاظ على وزن البيت. مع تمام: حال من (إلا). وقوله ينتصب: الجملة خبر (ما) في قوله: (ما استثنت). ومعناه: أن الذي تستثنيه إلا مع التمام ينتصب. ومعنى التمام وجود ركني الجملة قبل إلا، وهما الفعل والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل، أو المبتدأ والخبر، يعني: إذا جاءت إلا بعد جملة تامة فما بعدها يكون منصوباً. وبقي عليه قيد واحد لم يذكره لكنه يفهم مما يأتي بعد، وهو الإيجاب، فما استثنت إلا مع تمام وإيجاب فإنه يجب نصبه. ومعنى الإيجاب: ألا يكون مسبوقاً بنفي أو شبهه، مثاله: قام القوم إلا زيداً. قام: فعل ماض.

القوم: فاعل. وبهذا تمت الجملة، وهي موجبة، أي مثبتة غير منفية، فيجب نصب ما بعد إلا. لو قلت: قام القوم إلا زيدٌ. لقلنا: لا يجوز. قال تعالى: فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ [البقرة:249] (فشربوا منه) جملة تامة موجبة جاء المستثنى بعدها منصوباً (إلا قليلاً). إذاً: يشترط لنصب المستثنى بعد إلا شرطان: 1- تمام الجملة. 2- وكون الكلام موجباً. أمثلة: جاء الرجال إلا عمراً، قرأت الكتاب إلا ورقةً، أضيئت اللمبات إلا واحدة، الناس هالكون إلا المؤمنين، جاء القوم إلا سيارةً. ما دام الكلام تاماً ولم يسبق بنفي أو شبهه فما بعد إلا منصوبة.

ترجيح الإتباع على النصب في الجملة التامة المنفية

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (وبعد نفي او كنفي انتخب، إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع) النفي إما بما أو بلا، والذي كالنفي هو النهي والاستفهام، وانتخب بمعنى اختير. والذي اختير هو إتباع ما اتصل،أي: أن يكون تابعاً لما قبل إلا في الإعراب، فإن كان الذي قبل إلا مرفوعاً فهو مرفوع، وإن كان منصوباً فهو منصوب، وإن كان مجروراً فهو مجرور. قوله: (إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع) ما هو المنقطع والمتصل في الاستثناء؟ يقولون: إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه فهو متصل، وإذا كان من غير جنسه فهو منقطع. فهمنا من كلام المؤلف أنه إذا كان الكلام تاماً مسبوقاً بنفي أو شبهه فلا يخلو إما أن يكون المستثنى متصلاً أو منقطعاً؛ فإن كان متصلاً فالمختار إتباعه بما سبق إلا، وإن كان منقطعاً وجب نصبه، ولهذا قال: (وانصب ما انقطع) وانصب: فعل أمر، والأمر للوجوب. فإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد. فهو تام منفي، فالمختار الإتباع وهو رفع المستثنى (زيد) تبعاً للمستثنى منه (القوم)، لأن الاستثناء متصل، ويجوز النصب على الاستثناء لكنه مرجوح. ما: نافية. قام: فعل ماض. أحد: فاعل. إلا: أداة استثناء. زيدٌ: بدل من أحد. ما قرأت في كتاب إلا شرح ابن عقيل : ما: نافية. قرأت: فعل وفاعل. في: حرف جر. كتاب: اسم مجرور. إلا: أداة استثناء. شرحِ ابن عقيل : شرحِ: بدل من كتاب مجرور، وعلامة جرة الكسرة الظاهرة في آخره، وهو مضاف وابن مضاف إليه، وابنَ مضاف وعقيل مضاف إليه. وإذا قلت: ما قرأت كتاباً إلا شرحَ ابن عقيل . فاللفظ لا يختلف؛ لكن هل تقول إن (شرحَ) منصوب على الاستثناء أو منصوب على البدلية؟ كلاهما جائزان، لكن الراجح البدلية، لأن الاستثناء متصل والجملة تامة منفية.

وجوب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند غير تميم

والحاصل أنه إذا كان الكلام تاماً موجباً وجب نصب المستثنى على كل حال. وإن كان الكلام تاماً منفياً ففيه تفصيل: فإن كان الاستثناء متصلاً جاز النصب على الاستثناء، وجاز الإتباع وهو المختار. وإن كان الاستثناء منقطعاً وجب النصب، ومن أمثلة هذا القسم الأخير: ما قام القوم إلا حماراً. فيجب النصب لأن (إلا) بمعنى (لكن) فالمعنى: ما قام القوم لكنَّ حماراً قام، فيقولون: الاستثناء المنقطع تكون فيه (إلا) بمعنى لكن، ولكن تنصب المبتدأ اسماً لها. قال المؤلف: (وعن تميم فيه إبدال وقع) أي: التميميون يقولون: يجوز أن تجعل المنقطع منصوباً على الاستثناء وأن تجعله تابعاً على البدلية، يعني: لا يفرقون بين المتصل والمنقطع إلا في الترجيح، فهم يرجحون الإبدال في المتصل ويرجحون النصب في المنقطع، فالفرق بينهم وبين الحجازيين أن الحجازيين يوجبون النصب في المنقطع وهؤلاء يرجحونه. والدليل على أنهم يرجحونه أنه قال: (وعن تميم فيه إبدال) أي: وإلا فالراجح عندهم النصب على الاستثناء.

ترجيح نصب المستثنى إذا تقدم في الجملة التامة المنفية

قوله: (وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد) غير: مبتدأ، وجملة "قد يأتي" خبره. وقوله: (وغير نصب سابق في النفي قد يأتي) غير نصب السابق هو الإتباع. والنفي قد تقدم، يقول المؤلف: وغير نصب سابق

في حال النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد، يعني: دون الإتباع. وقوله: (غير نصب سابق في النفي) متعلقة بـ(يأتي) والمعنى: قد يأتي في النفي غير نصب السابق. مثاله: ما قام الناس إلا زيداً. فالمستثنى هنا متأخر، وإذا تأخر المستثنى في الاستثناء التام المنفي فالمختار الإتباع مثلما قال: (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل)، أما إذا سبق المستثنى في التام المنفي فإنه يجوز الإتباع ويجوز النصب وهو معنى قوله: (وغير نصب سابق في النفي قد يأتي) وغير النصب هو الإتباع، ولكن النصب أرجح، ولذا قال: (ولكن نصبه اختر إن ورد). فكأن المؤلف يقول: بعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل ما لم يسبق المستثنى المستثنى منه. مثاله: ما قام إلا زيداً الناسُ، فهنا "زيد" سابق، فغير نصبه قد يأتي وهو الإتباع، لكن نصبه أولى كما في المثال. والإتباع أن تقول: ما قام إلا زيدٌ الناس. وإعرابه: ما: نافية. قام: فعل ماض. إلا: أداة حصر. زيدٌ: فاعل. الناس: بدل، لكن بعضهم يقول: بدل مقلوب، وأصله: ما قام الناس إلا زيدٌ، وبعضهم يقول: بدل كل من بعض، وأن بدل الكل من البعض وارد في اللغة العربية، ومنه قول الشاعر: رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة الطلحات بدل من (أعظماً) والأعظم إنما هي جزء منه، لكنه بدل كل من بعض.

الاستثناء المفرغ

الحال الثالثة من أحوال المستثنى: أن تكون الجملة قبله مفرغة له غير كاملة، قال المؤلف: [وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو الا عُدما] ويجوز: (عَدِما) وهما نسختان. يفرغ: مجزومة بإن على أنها فعل الشرط. سابق: فاعل يفرغ. إلا: مفعول به لسابق. يكن: جواب الشرط: والمعنى: إن يفرغ العامل السابق لـ (إلا) لما بعد إلا يكن هذا العامل المفرغ كما لو عدمت إلا؛ فإن فرغ للرفع صار ما بعد إلا مرفوعاً، وإن فرغ للنصب صار ما بعد إلا منصوباً، وإن فرغ للجر صار ما بعد إلا مجروراً. وأمثلة ذلك: (ما قام إلا زيدٌ): ما: نافية. قام: فعل ماض. و(إلا) يسمونها هنا: أداة حصر، أو أداة استثناء ملغاة، وهذا أقيس. وزيد: فاعل (قام) وكأن (إلا) ليست موجودة كأنك قلت: قام زيد. (ما أكرمت إلا المجتهد). أين مفعول (أكرمت)؟ الجواب: المجتهد؛ لأني فرغت (أكرمت) من المفعول وسلطت على الذي بعد إلا ، فكان ما بعد إلا هو مفعوله. (ما مررت إلا بزيد): (مررت) معروف أنها تتعدى بالباء، وقد فرغناها فلم نأت بالمعمول وجعلناه بعد إلا، فصار معمول مررت بعد قوله: إلا؛ لأن (إلا) لما فرغنا ما قبلها لما بعدها صارت كالمعدومة فيعمل ما قبلها فيما بعدها. فهذه هي الحال الثالثة للاستثناء، وهي أن يكون ما قبلها ناقصاً، بمعنى: أنه يتطلب المعمول، فيكون ما بعد إلا معمولاً له؛ إن طلبه على أنه فاعل فهو فاعل، أو على أنه مفعول به فهو مفعول به، أو على أنه مجرور فهو مجرور. وإذا قلت: (ما كان زيدٌ إلا قائماً)، فهذا مفرغ؛ لأن كان تطلب اسماً وخبراً ففرغناها من الخبر فكان ما بعد إلا هو خبرها. وتقول: (ما ظننت زيداً إلا فاهماً) فهذا مفرغ للمفعول الثاني، فيكون المفعول الثاني ما بعد إلا.

تكرر إلا في الاستثناء

قال رحمه الله تعالى: [وألغ إلا ذات توكيد كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا] (ألغ إلا) يعني: أبطل عملها، (ذات توكيد) يعني: حال كونها صاحبة توكيد، ولا تكون مؤكدة إلا وقد سبقتها إلا؛ لأن التوكيد لابد له من مؤكَّد سابق، فمعنى ذلك أن إلا إذا تكررت وكانت الثانية توكيداً للأولى فإن الثانية تعتبر لاغية ليس لها عمل. مثاله: (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)، العلا هو الفتى، والعلا بمعنى الشرف والرفعة، وهو صفة بالمصدر مثلما تقول: زيد عدل فتصفه بالمصدر. وهذا المثال هل هو من المفرغ، أم من التام الموجب، أم من التام المسبوق بنفي أو شبهه؟ الجواب: هو من التام المسبوق بنفي أو شبهه، وعلى هذا يكون (الفتى) في محل جر بدلاً من الضمير في قوله: (بهم) ويجوز أن يكون محل النصب، لكنه مرجوح؛ لأنه يقول: (وبعد نفي او كنفي انتخب إتباع ما اتصل) إذاً: لا: ناهية. تمرر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت. بهم: جار ومجرور متعلق بـ(تمرر). إلا: أداة استثناء. الفتى: بدل من الهاء، وبدل المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. إلا العلا، إلا: حرف استثناء ملغى،

أي ليس له معنى. العلا: عطف بيان أو بدل من الفتى؛ لأن العلا هو الفتى. وكما تلغى في البدل وعطف البيان تلغى في العطف، كما تقول: (لا تكرم إلا زيداً وإلا عمراً). فإلا زيداً: مفعول به، والواو: حرف عطف. إلا: ملغاة. وعمراً: معطوف على (زيداً) منصوب مثله. والحاصل أنه إذا كررت إلا بقصد التوكيد فإنها تكون ملغاة، سواء كانت في عطف بيان أو بدل أو كانت في عطف نسق أو ما أشبه ذلك. فقوله: (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)، مثال لعطف البيان أو البدل. ومثال عطف النسق: (لا تمرر بأحد إلا زيد وإلا عمرو) فإلا الثانية هنا ملغاة ليس لها قيمة ولا يضر حذفها، وهي مثل الزائدة. فقولنا: (لا تكرم أحداً إلا زيداً وإلا عمراً)، لو حذفنا إلا لصح الكلام فنقول: لا تكرم إلا زيداً وعمراً .

تكرار إلا لغير التوكيد في الاستثناء المفرغ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بإلا استثني وليس عن نصب سواه مغني] أي: إذا تكررت (إلا) فإما أن تكون لتوكيد أو لغير توكيد، فإذا كانت لتوكيد فلا حكم لها ولا عمل، وهي ملغاة. وإذا كانت لغير توكيد فلا تخلو من حالين: الحال الأولى: أن يكون ما قبلها مفرغاً لم يستوف معموله. والحال الثانية: أن يكون غير مفرغ. فيستفاد من قول المؤلف: (فمع تفريغ ...) حكم القسم الأول. قال: (فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بإلا استثني). التأثير: مفعول دع مقدم، يعني: فدع التأثير بالعامل المفرغ في واحد مما بإلا استثني، فيكون الذي يتأثر بالعامل السابق لـ(إلا) واحداً من المستثنيات، والباقي ينصبن. مثاله: (لم يقم إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً) ، أولاً الكلام مفرغ؛ لأن (يقم) ما استوفت الفاعل، وقد كررت (إلا) ثلاث مرات، وليست الثانية منها توكيداً للأولى، وكذلك الثالثة، بل كل واحدة مستقلة، فهي: إذاً غير ملغاة. ولا يجوز: (لم يقم إلا زيدٌ إلا عمرو إلا بكرٌ). ولا يجوز: (لم يقم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً)؛ لأن العامل المفرغ يطلب ما بعد (إلا) على أنه فاعل، والفاعل مرفوع. ويجوز أن تقول: (لم يقم إلا زيداً إلا بكرٌ إلا عمراً)؛ لأنه وإن نصب الأول لكن الذي بعد الثاني مرفوع، وهو يقول: (في واحد مما بإلا) ولم يقل: (بالأول). وكذلك يجوز: (لم يقم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ). وإذا قلت: (ما رأيت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) فهو صحيح؛ لأن (رأيت) تطلب ما بعد إلا على أنه مفعول به، والمفعول به منصوب، لكن الإعراب يختلف؛ فتقول: ما: نافية. رأيت: فعل وفاعل. إلا: أداة حصر. زيداً: مفعول رأيت. إلا عمراً، إلا: أداة استثناء. عمراً: منصوب على الاستثناء. إلا بكراً، إلا: أداة استثناء، وبكراً: منصوب على الاستثناء. وفي قولنا: (لم يقم إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً) وجب نصب عمرو وبكر؛ لأن الكلام الذي قبلها قد صار تاماً موجباً في الواقع، فقولك: لم يقم إلا زيدٌ، هو بمنزلة قام زيد؛ لأن النفي نقض بإلا، ولهذا يقول: (ليس عن نصب سواه مغني) فيجب نصب ما بعده على الاستثناء. ولو قلت: (لم يقم إلا زيدٌ إلا عمروٌ) لم يجز لأنه يجب النصب في أحدهما على الاستثناء.

تكرار إلا لغير التوكيد في الاستثناء غير المفرغ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول يعني: إذا لم يفرغ العامل لما بعد إلا فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى أو تتأخر؛ فإن تقدمت المستثنيات وجب النصب في الجميع؛ فتقول مثلاً: (ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القوم). فقوله: إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، مستثنى من القوم؛ لكن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه فوجب نصب الجميع، وهذا مأخوذ من البيت الأول. قوله: (نصب الجميع احكم به) هذا من باب الاشتغال فكلمة (نصب) مفعول به لفعل محذوف دل عليه ما بعده؛ لأن (احكم) اشتغل بالضمير (به)، يعني: الزم نصب الجميع واحكم به. والتزم: أي هذا الحكم في كل ما يأتيك من كلام العرب. أما إذا تأخرت المستثنيات عن المستثنى منه، فالحكم فيها ما ذكره بقوله: (وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد) أي: إذا تأخرت المستثنيات عن المستثنى منه وليس في الكلام تفريغ فانصب المستثنيات إلا واحداً منها، فاحكم فيه كما لو لم تزد المستثنيات على واحد، وقد علمنا

فيما سبق أنه إذا كان الكلام تاماً منفياً جاز في المستثنى وجهان، وهما: الإتباع، والنصب على الاستثناء، والأحسن الإتباع، إلا فيما إذا كان المستثنى منقطعاً فإنه يجب النصب، ويجوز فيه الإتباع عند بني تميم كما قال: (وعن تميم فيه إبدال وقع). إذاً: ما الفرق بين ما إذا تقدمت المستثنيات وما إذا تأخرت؟ والجواب: الفرق بينهما أنه إذا تقدمت وجب النصب للجميع في كل حال، وإذا تأخرت ينصب الجميع إلا واحداً فإنه يعامل كما لو لم يكن معه غيره. ومثال التأخر: (ما قام القوم إلا زيدٌ إلا عمراً إلا خالداً). ويجوز: (ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً)، وهو أحسن لأنه إبدال. وإذا قلت: (ما قام القوم إلا حمارٌ إلا بكراً إلا خالداً) فهو خطأ على لغة الحجازيين، لأن الاستثناء منقطع فيجب النصب عندهم، ويجوز عند بعض بني تميم، مع أن الأرجح عند بني تميم النصب، وعلى هذا فنقول: (ما قام القوم إلا حماراً إلا بكراً إلا خالداً) قال المؤلف في مثاله: (كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي). وكان عليه أن يقول: إلا علياً، لكن منعه الوزن الشعري، وذلك لأنه لا يعامل كما لو لم يكن معه غيره إلا واحد فقط، وهو الآن قال: إلا امرؤ، فلو قال: (كلم يفوا إلا امرأً إلا عليٌ) بنصب (امرؤ) لصح الكلام دون تكسير في البيت الشعري، فلما لم ينصبه فهمنا أن الأولى أن يكون الأول هو الذي يعامل معاملة المنفرد فيعرب على التبعية. فيجوز أن أقول: (ما قام القوم إلا زيداً إلا بكرٌ إلا خالداً)، لكن الأولى أن أقول: (ما قام القوم إلا بكرٌ إلا زيداً إلا عمراً). هذه المستثنيات إذا تكررت اختلفت في الإعراب؛ لكن هل تختلف في المعنى؟ قال المؤلف: (وحكمها في القصد حكم الأول). يعني: أن الاستثناء منسحب على الجميع في المعنى، وإن كنت في الإعراب تجعل واحداً منها مخالفاً لها؛ فأنت إذا قلت: (ما قام القوم إلا زيد إلا بكراً إلا عمراً)، فالمعنى أن هؤلاء الثلاثة كلهم قاموا. فهذا معنى قوله: (وحكمها في القصد حكم الأول).

خلاصة الكلام على الاستثناء بإلا إذا تكررت

وخلاصة هذه الأبيات: أولاً: إذا تكررت إلا للتوكيد فالثانية ملغاة ليس لها حكم إطلاقاً. ثانياً: إذا تكررت لغير التوكيد وهو مفرغ فإنه يجب تسليط العامل على واحد من المستثنيات ونصب ما عداه. ثالثاً: إذا تكررت لغير توكيد ودون تفريغ فإما أن تتقدم المستثنيات أو تتأخر: فإن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً، ولهذا قال المؤلف: (ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم). والحال الثانية في هذا القسم: أن تتأخر المستثنيات، فالواجب أن يعطى واحد منها كما لو كان وحده، والباقي يجب نصبه. واختلاف المستثنيات في الإعراب لا يجعلها تختلف في المعنى، ولهذا قال: (وحكمها في القصد حكم الأول) وقد ذكر الفقهاء والنحويون في هذا المكان مسائل لا ندري هل من المصلحة أن نبينها أو لا، وهي: أنه إذا تكررت المستثنيات وكان يمكن استثناء بعضها من بعض، فبعضهم يقول: إنها كلها مستثناة من الأول، وبعضهم يقول: إن كل واحد مستثنى مما قبله، والفقهاء مختلفون في الأحكام بناء على ذلك. فإذا قال مثلاً: عندي له عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً، لزمه سبعة عند الحنابلة، لأنهم يستثنون كل واحد مما قبله، فتبدأ من الأخير، فيستثنى واحد من اثنين يبقى واحد، يستثنى الواحد من ثلاثة يبقى اثنان، إذا استُثني اثنان من خمسة يبقى ثلاثة، يستثنى ثلاثة من عشرة يبقى سبعة، فيلزمه في هذا سبعة. وإذا قال: عندي له عشرة إلا خمسة إلا اثنين، نأخذ على القول الأول إنهن كلهن مستثنيات من الأول فنقول: المستثنى خمسة واثنين ومجموعهما سبعة يبقى ثلاثة. وعلى القول الثاني نقول: اثنان من خمسة يبقى ثلاثة، ثلاثة من عشرة يبقى سبعة. وافرض أن المسألة ملايين مثلاً، فالفرق بين ثلاثة ملايين وسبعة ملايين كبير جداً. ولهذا فالحقيقة أن الراجح أن كل واحد مستثنى من الذي قبله إذا أمكن، أما مثل: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، فهذا لا يمكن فيه أن يستثنى كل واحد مما قبله. وقول ابن مالك : (وحكمها في القصد حكم أول) عام يقتضي أنها كلها مستثنيات من الأول ولو كان يمكن استثناء بعضها من بعض. وهذه الأمثلة موجودة في كلام الفقهاء في باب الإقرار، وربما يذكرونه في الطلاق؛ لكنه في باب الطلاق محصور لا يتعدى أكثر من ثلاثة.

الاستثناء بغير إلا

حكم المستثنى بغير

قال المؤلف: [واستثن مجروراً بغير معرباً بما لمستثنى بإلا نسبا] معناه: أن (غير) من أدوات الاستثناء، وهي تجر ما بعدها بالإضافة. وقوله: (معرباً) حال من (غير)، وإنما صح مجيء الحال منها لأن المقصود لفظها فهي معرفة بهذا المعنى، وإلا فالأصل الحال لا تأتي من النكرة إلا بعد أن تخصص. يعني: لفظ (غير) يستثنى المجرور به حال كون هذا الغير معرباً بما لمستثنى بإلا نسبا. وقوله: (بما لمستثنى) هذا متعلق بقوله: (معرباً). وقوله: (لمستثنى بإلا) متعلق بقوله: (نسبا)، والألف في (نسبا) للإطلاق، أي: معرباً بما نسب للمستثنى بإلا . إذاً: الاستثناء بغير له حكمان: الأول: حكم هذا المستثنى، والثاني: حكم غير. أما حكم المستثنى بها فهو الجر دائماً، تقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ) وتقول: (ما قام القوم غيرُ زيدٍ) وتقول: (ما قام غيرُ زيدٍ)، فزيد في كل هذه الحالات مجرور بالإضافة، وهو المستثنى. أما حكم (غير) فهو حكم المستثنى بإلا تماماً، ولهذا قال: (معرباً بما لمستثنى بإلا نسبا) فإذا كان الكلام تاماً موجباً فالواجب نصب غير، تقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ)، (قدم القوم غيرَ الأميرِ). وإذا كان تاماً منفياً أو فيه شبه نفي فإنه يترجح الإبدال، ويجوز النصب إذا كان الاستثناء متصلاً، تقول: (ما قام القوم غيرُ زيدٍ)، ويجوز: (ما قام القوم غيرَ زيدٍ). وإذا كان الاستثناء منقطعاً وجب النصب عند الحجازيين وجاز فيه البدل عند بني تميم، فتقول: (ما قام القوم غيرَ حمار) بل هو واجب عند الحجازيين، وإذا قلت: (ما قام القومُ غيرُ حمارٍ)، فهذا عند الحجازيين لحن لا يجوز، وعند التميميين جائز. وإذا قلت: (ما قام غيرُ زيدٍ) يجب الرفع؛ لأنه مفرغ. ما: نافية. قام: فعل ماض. غيرُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره، وغيرُ مضاف، وزيد مضاف إليه. وإذا قلت: (ما أكرمت غيرَ طالبِ العلم) وجب النصب. وإذا قلت: (ما مررت بغيرِ زيدٍ) يجب الجر، كما لو قلت: (ما مررت إلا بزيدٍ).

حكم المستثنى بسوى

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولسِوى سُوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا] اجعلا: بالألف للإطلاق، ويجوز أن تكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، لأن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفاً (وقفاً كما تقول في قفن قفا) كما قال ابن مالك . فهنا يجوز أن نجعل (اجعلا) فعل أمر مؤكداً بالنون المنقلبة ألفاً، ويجوز أن نجعله فعل أمر والألف للإطلاق؛ لكن الأولى أن نجعله فعل أمر مؤكداً، لأننا إذا جعلنا الألف للإطلاق، لزم من هذا أمران: تغيير الفعل، وزيادة ألف، وإذا جعلناها نيابة عن نون التوكيد صار الفعل مبنياً على الفتح لأنه متصل بنون التوكيد، وصارت الألف أصلية منقلبة عن نون التوكيد. وقوله: (ولسوى سوى سواء) هي كلمة واحدة في الواقع لكن لها ثلاث صور: سِوى، سُوى، سواء، بالمد. (اجعلا على الأصح ما لغير جعلا)، يعني: اجعل لها ما جعلت لغير، وتقدم أن ما بعد (غير) يجر بالإضافة دائماً، وأما هي فتعرب كإعراب المستثنى بإلا. إذاً: أضف (سوى) بصورها الثلاث في الحكم إلى غير، ويكون المستثنى بسوى دائماً مجروراً، أما هي فعلى حسب المستثنى بإلا، مثل غير تماماً. فتقول مثلاً: قام القوم سواء زيد، أي: غير زيد، وتقول: قام القوم سِوى زيد، وقام القوم سُوى زيد، وإعراب "سِوى وسُوى وسواء" واحد. تقول: قام القوم سواءَ زيدٍ. وتقول: ما قام القوم سواءَ زيدٍ، لكنه مرجوح، وتقول: ما قام القوم سواءُ زيدٍ، وهو الراجح. وإذا قلت: ما قام القوم سواءُ حمارٍ. فهذا ممنوع عند الحجازيين، وجائز عند بني تميم. وتقول: (ما قام سواءُ زيدٍ) بالرفع وجوباً. وتقول: (ما رأيت سواءَ زيدٍ) بالنصب وجوباً. وتقول: (ما مررت بسواءِ زيد) بالجر وجوباً. وأنا اخترت التمثيل بسواء لأنها تظهر عليها الحركات،

وإلا فسِوى وسُوى معناهما مع سواء واحد. وقول المؤلف: (على الأصح) يشير إلى أن هناك خلافاً مرجوحاً وهو خلاف سيبويه ، الذي جعل (سِوى وسُوى وسواء) دائمة النصب على الظرفية، وما ورد على خلاف ذلك فمؤول. ولا ريب أن هذا القول لا حظ له من النظر، وأن قول ابن مالك أصح، إذ إنه ورد في اللغة العربية على أنها حسب العوامل، فتكون منصوبة إذا تم الكلام وكان موجباً، وتكون مبدلة أو منصوبة إذا تم وكان منفياً أو شبهه، فكل من يقول إنها إذا وردت غير منصوبة تحتاج إلى تأويل، فقوله خلاف الظاهر، والصواب مع ابن مالك . وتوسط قوم فقالوا: إن الأكثر أن تكون منصوبة على الظرفية، وأنها تستعمل أحياناً للاستثناء فتكون كغير، لكن رأي ابن مالك أن حكمها حكم غير، و(غير) حكمها حكم المستثنى بإلا على حسب التفصيل السابق. وليس من الاستثناء مثل قوله تعالى: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ [المنافقون:6] لكن إذا جاءت (سواء) بمعنى إلا، فهي التي تعامل كغير، أما إذا جاءت مبتدأ أو ما أشبه ذلك فحكمها معروف.

حكم المستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واستثن ناصباً بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا] واستثن ناصباً: أي: واستثن حال كونك ناصباً للمستثنى. إذاً: فالمستثنى بما يأتي يكون دائماً منصوباً، كما أن المستثنى بغير وسوى يأتي دائماً مجروراً. ومفعول (ناصباً) محذوف تقديره: المستثنى، أما فاعل (ناصباً) فهو مستتر تقديره: أنت. واستثن ناصباً المستثنى بـ (ليس) و(خلا) وبـ (عدا) وبـ (يكون) بعد لا، فهي أربعة. إذاً (ليس) تكون من أدوات الاستثناء، تقول: قام القوم ليس زيداً. قام: فعل ماض. القوم: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. ليس: أداة استثناء واسمها محذوف، أو إن شئت فقل: اسمها مستتر، فإن جعلناها حرفاً فاسمها محذوف، وإن جعلناها فعلاً فاسمها مستتر تقديره (هو) يعود على البعض المستثنى من القوم، يعني: ليس بعض المستثنى زيداً، أي: ليس القائم زيداً. زيداً: خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة. كذلك أيضاً (خلا) نقول: قام القوم خلا زيداً. خلا: فعل ماض، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو، فهم يقولون: إن الضمير يستتر وجوباً في هذه الأدوات. زيداً: مفعول به منصوب. إذاً: هل نصب المستثنى بخلا على الاستثناء أم أن معناه معنى الاستثناء؟ الجواب: إذا أعربناه هذا الإعراب فمعناه معنى الاستثناء، أما لو أعربنا زيداً في قولك (خلا زيداً) مستثنى منصوب فمعناه أنه نصب على الاستثناء. قال: و(بعدا)، تقول: قام القوم عدا زيداً. فهي مثل خلا. قال: (وبيكون بعد لا) يكون: فعل مضارع ولكن بشرط مجيئه بعد (لا). ومعلوم أن (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا [النساء:96] وهنا (يكون) هي أداة الاستثناء، أي الفعل المضارع، وذلك بعد (لا) وليس بعد (ما) أو بعد (لم) من أدوات النفي. فابن مالك رحمه الله اشترط شرطين: 1- أن تكون بلفظ المضارع، كما يؤخذ من قوله: (وبيكون). 2- وأن تقع بعد أداة النفي (لا) خاصة. مثاله: قام القوم لا يكون زيداً، فنقول: قام القوم: فعل وفاعل. لا: نافية. يكون: فعل مضارع، واسمها مستتر وجوباً تقديره هو. زيداً: خبرها منصوب بها. فالاستثناء هنا معنوي. ولو قلت: قام القوم لم يكن زيداً. فليس من هذا الباب لأنه بعد (لم). ولا يجوز: قام القوم لا يكون القائم زيداً، لأن اسمها يجب أن يستتر. وبهذا عرفنا أن الاستثناء يكون بالحروف وبالأسماء وبالأفعال، فالاستثناء بالحروف يكون بحرف واحد وهو (إلا). والأسماء اثنان: (غير وسُوى)، أما (سِوى وسواء) فهي لغات في (سُوى). وأما الأفعال فأربعة (ليس، خلا، عدا، لا يكون).

حكم المستثنى بخلا وعدا إذا سبقتها (ما)

قال المؤلف: [واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما انصب وانجرار قد يرد] يقول: (واجرر بسابقي يكون إن ترد)، وسابقاها هما (خلا وعدا). ويفهم من قوله: (إن ترد) أن الأفضل النصب، لكن إن شئت فاجرر. قال: (وبعد ما انصب) (ما) تكون قبل (خلا) وقبل (عدا)، والمعنى: إن وقع (خلا وعدا) بعد (ما) فانصب المستثنى. قال: (وانجرار قد يرد) يعني قد يرد الجر في هذه الحالة، ولكن الأصل النصب، والجر مسموح. قال: (واجرر بسابقي يكون) مثال ذلك: (قام القوم خلا زيد) الإعراب: قام: فعل ماض. القوم: فاعل. خلا: حرف جر. زيد: اسم مجرور بخلا. (قام القوم عدا زيد): قام القوم: فعل وفاعل. عدا: حرف جر. زيد: اسم مجرور بعدا وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. وعلى هذا فـ(خلا وعدا) يصح أن يكونا فعلين، وأن يكونا حرفين؛ فإن نصبت ما بعدهما فهما فعلان، وإن جررته فهما حرفان، ولهذا قال: [وحيث جرا فهما حرفان كما إنهما إن نصبا فعلان] إذاً: (خلا وعدا)، إن نصب ما بعدهما فهما فعلان، وإن جر فهما حرفان. أما إن وقعت قبلهما (ما) فهما فعلان ويجب نصب ما بعدهما، نقول: (قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا بكراً) ولا يجوز أن تقول: (قام القوم ما خلا زيدٍ) ولا (ما عدا بكرٍ) بل يتعين النصب، ولهذا قال: (وبعدما انصب) كما تقدم؛ ولكن قد يرد انجرار، فقد تقول: ما خلا زيدٍ، وما عدا بكرٍ، ولكنه قليل، وبعض العلماء يقولون: لا يجوز، وما ورد فإنه شاذ، وهذا أقرب، والله أعلم.

حكم المستثنى بحاشا

قال المؤلف: [وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما] إذاً: تكون الأفعال خمسة: (ليس، لا يكون، خلا، عدا، حاشا)، وكخلا حاشا لكنها تخالفها في قوله: (ولا تصحب ما) وعلى هذا فليس لها حال يتعين فيها النصب، بل يجوز فيها النصب والجر، ولا نقول: إلا أن تسبق بنفي، لأنها لا تصحبها ما. نقول: قام القوم حاشا زيداً، قام القوم حاشا زيدٍ، والمعنى: أستثني زيداً. قال: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما). والفرق أن (حاش) آخرها الشين، وهو حرف صحيح، أما (حاشا) فآخرها ألف مقصورة. وقيل أيضاً: (حشا) والفرق أن (حاشا) فيها ألفان و(حشا) فيها ألف واحد. قال ابن مالك رحمه الله: (فاحفظهما) يريد أن يبين لك أن استعمالهما قليل، والذي يستعمل قليلاً ينسى، أو أنه يريد أن يرد به على من قال: إنه لا يصح أن يقال: (حاشا وحشا) فقال: احفظهما فإني مؤكد أنهما أتيا في اللغة العربية. وحاش وحشا هما نفس حاشا؛ لكن اختلفت صورة، مثلما قلنا في (سِوى وسُوى وسواء). وقوله تعالى: (حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا [يوسف:31] هذه ليست من هذا النوع، بل هذه بمعنى: تنزيهاً لله، فهي اسم مصدر.

الحال من الفضلات المبينة لهيئة صاحبها، ولا يكون الحال إلا نكرة، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة، والأصل ألا تتقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها، وقد يخالف ذلك في كلام العرب.

الحال

تعريف الحال

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [الحال. الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفرداً أذهب وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقا ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف كبعه مدا بكذا يداً بيد وكر زيدٌ أسداً أي كأسد] الحال في اللغة: هي الهيئة التي عليها الشيء، وهي مذكر لفظاً مؤنث معنى، فتقول مثلاً: الحال الأولى، وتقول: هذا له حالان، وهذا على حالين، ولا تقول: الحالة الأولى أو هذا له حالتان، أو هذا على حالتين. أما تعريف الحال في الاصطلاح فقال المؤلف: (الحال وصف) والوصف بمعنى الهيئة، فهو وصف وليس بجامد، (فضلة) وليس عمدة. فخرج بقولنا (وصف) ما ليس بوصف، كما لو قلت: (زيد أخوك)، فأخوك ليس وصفاً. وخرج بقولنا (فضلة) ما كان عمدة، كما في قولك: (كان زيد قائماً)، فإن (قائماً) وصف لزيد لكنه عمدة فهو خبر المبتدأ. وخرج بقولنا: (منتصب)، ما ليس بمنتصب، مثل: (جاء زيد الفاضل)، فإن الفاضل في الحقيقة صفة لكنه مرفوع، والصفة فضلة أيضاً إذ إن النعت ليس عمدة في الجملة، ومع ذلك هو مرفوع فلا يكون حالاً. قوله: (مفهم في حال كفرداً) معناه أنه يفهم منه هذا التقدير: (وهو في حال)، احترازاً من التمييز، لأن التمييز قد يكون فضله منتصباً لكن ليس مفهماً في حال، مثل قولهم: (لله دره فارساً)، فإن فارساً هذه ليست حالاً، بل هي تمييز، مع أنها فضلة منتصبة لكنها ليست مفهمة (في حال)، إذ إنك تتعجب من فروسيته ولست تريد أن تقيده أنه في حال فروسيته. ومثال الحال أن تقول: (نزل المطر قوياً)، أي: في حال كونه قوياً وهكذا تقدر (في حال) مع الجملة. (أتى زيد والشمس طالعة)، أي في حال طلوع الشمس، وعلى هذا فقس. قوله: (كفرداً أذهب) فرداً: وصف فضلة منتصب مفهم في حال، لأنك تقول: أذهب في حال انفرادي، هذه هي الحال.

انتقال الحال واشتقاقه

يقول المؤلف رحمه الله: (وكونه منتقلاً مشتقا يغلب)، هذه المسألة تعني: هل يشترط في الحال أن يكون منتقلاً؟ ومعنى (منتقلاً) أنه لا يوصف بها صاحبها دائماً. وهل يشترط أن يكون الحال منتقلاً، يعني أن الإنسان الذي هو صاحب الحال يكون أحياناً على هذا الوصف وأحياناً يكون على غيره أو ليس ذلك بشرط؟ يقول بعض النحويين إنه شرط، ولا بد أن تكون الحال متنقلة، مثاله: جاء زيد راكباً، هذه حال منتقلة يعني: يمكن أن يأتي ماشياً. والمؤلف يقول: كون الحال منتقلة هو الغالب فمثلاً: خلق الله زيداً طويلاً، حال غير متنقلة ولكنه جائز، لأن المؤلف يقول (يغلب) وليس بلازم. ومثّل النحويون: (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، (خلق الله اليربوع رجليه أطول من يديه) فالحال هنا لازمة. ومعنى المشتق أنه اسم فاعل أو اسم مفعول، أي: مشتق من المصدر، مثل: راكب، مركوب، فاهم، مفهوم، وما أشبه ذلك؛ هذا هو الأكثر، وهو أن يكون مشتقاً، (لكن ليس مستحقاً)، يعني ليس واجباً، وهذا الذي ذكره ابن مالك صحيح، لأنه لا يحتاج إلى تأويل وإلى تكلف. فإذاً نقول: القاعدة من هذا البيت: الغالب في الحال أن يكون منتقلاً لا لازماً، مشتقاً لا

جامداً. قوله: (ويكثر الجمود في سعر) عكس الحكم السابق في قوله (يغلب)، يعني كأنه قال: يغلب إلا في السعر فالأكثر الجمود، وكذلك (في مبدي تأول)، أي: مظهر تأويل، وهذا في كلام يسهل تأويله، ولهذا قال: (بلا تكلف). والحاصل أن الجمود يكثر في موضعين: أحدهما: السعر. والثاني: الجامد الذي في معنى المشتق. مثاله: (فبعه مداً بكذا). بع: فعل أمر، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به . مداً: حال من الهاء في قوله (بعه)، وكلمة (مد) غير مشتقة. إذاً هي اسم جامد لكنه لسعر، إذ إن المعنى: بعه مسعراً المد بكذا. وإذا قلت: بعه رطلاً بكذا، فهو مثله؛ لكن هذا للوزن وذاك للحجم، ومثله أيضاً بعه طناً، بعه ذراعاً، بعه باعاً، وما أشبه ذلك، كلها جامدة لكنها مؤولة بالمشتق لأنها سعر. قوله: (بعه مداً بكذا يداً بيد)، ومثله: بع الذهب بالفضة يداً بيد، كلمة (يداً بيد) حال رغم أن كلمة (يد) جامدة لكنها مؤولة من المشتق، إذ إن معنى (يداً بيد) مقابضة. إذاً نقول: هذه ليست سعراً لكنها فيها تأويل قريب. قوله: (وكر زيد أسداً) كر بمعنى رجع أو انطلق عليهم. وأسداً: حال من زيد، والأسد اسم نوع من السباع، فهو جامد، لكنه مؤول بمشتق ولهذا قال المؤلف: (أي كأسد) والكاف للتشبيه، أي مشابهاً الأسد، والمعنى: كر زيد مشابهاً الأسد، ولهذا أتى المؤلف بكاف التشبيه لأن التشبيه اشتقت منه (مشابهاً) فصار مشتقاً. خلاصة القاعدة: الغالب في الحال أن يكون منتقلاً لا لازماً، مشتقاً لا جامداً. القاعدة الثانية: يكثر الجمود في موضعين: فيما دل على سعر، وفيما كان بمعنى المشتق، فالأول كقولك: بعه مداً بكذا والثاني كقولك: يداً بيد وكر زيد أسداً، أي كأسد. لو قلت: أتاني بالقلب حجراً، أي: مشابهاً للحجر.

الحال المعرفة تؤول بنكرة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كـ (وحدك اجتهد)] قوله: (الحال إن عرف لفظاً) كأن المؤلف يقول: الحال لا يكون إلا نكرة، تقول: جاء زيد راكباً، نزل المطر كثيراً، اشتريت الثوب مرقعاً، لكن أحياناً تأتي الحال معرفة فماذا نصنع؟ يقول المؤلف: (والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنىً) أي: أوّله على نكرة كوحدك اجتهد. اجتهد: فعل أمر. والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. وحد: حال من فاعل اجتهد، ووحد: مضاف، والكاف مضاف إليه وهو معرفة، والمضاف إلى المعرفة معرفة، فكيف قلنا في مثل هذا إن حاله مع أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة؟ والجواب: أن تأول بمعنى (منفرداً) أي: اجتهد منفرداً، فإذا أولت بمعنى (منفرداً) صارت نكرة. إذاً القاعدة: أن الحال لا تكون إلا نكرة فإن ورد ما هو معرفة أُوِّل بنكرة. مثال النكرة: جاء زيد راكباً، دخلت المسجد طاهراً، قال النبي عليه الصلاة والسلام (أدخلتهما طاهرتين). ومثال ما هو معرفة: اجتهد وحدك، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، (وحده) بمعنى: منفرداً بالألوهية. ويقولون: ادخلوا الأول فالأول، (الأول) حال ولكنها معرفة، أي: مرتبين. ومرتبين أحسن من تأويله بأنه (واحداً واحداً) لأنه ليس مشتقاً.

الحالات التي يكون فيها صاحب الحال نكرة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة كبغتة زيد طلع ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد] سبق أن الحال وصف، والوصف ما دل على حدث وفاعله، مثل قائم ومضروب، يعني اسم الفاعل واسم المفعول، وتقدم أنه قد يخرج عن كونه وصفاً إلى أن يكون جامداً لكنه مؤول بالوصف. ثم ذكر المؤلف أيضاً أنه يستثنى من ذلك المصدر، فالمصدر ليس وصفاً ولا مشتقاً، بل المصدر مشتق منه، فالفعل (ضَرَب) من مشتق من الضرب، وأكل من الأكل، ونام من النوم. فالمصدر مشتق منه وليس مشتقاً، فلا يصح أن يجيء حالاً، لأن القاعدة أن الحال لا بد أن

يكون وصفاً؛ لكن المؤلف يقول: (ومصدر منكر حالاً يقع). مصدر: مبتدأ، وصح أن يكون مبتدأً وهو نكرة -ولا يصح الابتداء بالنكرة- لأنه موصوف وصفه (منكر). حالاً: حال. يقع: الجملة خبر (مصدر). والمعنى أن المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة، مثاله: (بغتة زيد طلع)، أصل هذا التركيب: زيد طلع بغتة، لكن قدم الحال من أجل الروي فقال: بغتة زيد طلع، وإعرابها: بغتة: حال من فاعل طلع، لا من زيد. زيد: مبتدأ. طلع: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر، والجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر المبتدأ. قاعدة هذا البيت: يقع المصدر المنكر حالاً كثيراً مثاله: طلع زيد بغتة لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً [الأعراف:187] أي: لا تأتيكم إلا مفاجأة. هذا ما ذهب إليه المؤلف، أعني: أن بغتة حال، وقيل: إن بغتة ليس بحال وإنما هو مصدر، والحال هو الفعل الذي هذا مصدره، ويكون المعنى: زيد طلع يبغت بغتة، ويصير الحال جملة (يبغت)، ولم يعربوا (بغتة) حالاً لأنها مصدر، وهؤلاء هم المتعصبون المتشددون. ثم على القول بأن المصدر نفسه هو الحال هل ينقاس أم يقتصر فيه على السماع؟ قال بعضهم: يقتصر فيه على السماع، وحكي إجماع النحويين عليه، ولكنه غير صحيح. وقال بعضهم: بل ينقاس ولا يقتصر فيه على السماع، وهذا القول هو الراجح عندنا، وذلك لأن المصدر يقع خبراً كثيراً، تقول: زيد عدل، وعمرو رضا، وخالد ثبت، وما أشبه ذلك، فإذا كان المصدر يكون خبراً ويكون صفة فلماذا لا يكون حالاً؟ فالصحيح أنه يأتي حالاً قياساً. فعندنا الآن ثلاثة آراء: الرأي الأول: لا يكون المصدر حالاً أبداً، وما أتى من كلام العرب يوهم ذلك فيجب أن يؤول، وذلك بأن يجعل المصدر مصدراً، والفعل الذي انتصب به هذا المصدر هو الحال. والقول الثاني: يصح أن يكون المصدر حالاً ولكنه مقصور على السماع ولا يقاس عليه. والقول الثالث: يصح أن يكون المصدر حالاً وهو مقيس لكنه قليل، وابن مالك كما سيأتي في النعت إن شاء الله يقول: ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

تنكير صاحب الحال

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه]. ذو: بمعنى صاحب، والنكرة ضد المعرفة، أي: يشترط في صاحب الحال يكون معرفة كما يؤخذ من قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال)، وهذا في الغالب، فلو قلت: جاء رجل راكباً، فهذا من غير الغالب. والغالب في مثل هذا المثال أن تقول: جاء رجل راكب، فتجعله صفة لرجل، فالوصف بعد النكرة صفة يتبعها في الإعراب، ولا يكون حالاً منها، وقد روي أن الرسول عليه الصلاة والسلام: (صلى وراءه قوم قياماً) ما قال: قوم قيامٌ، ولكن هذا المثال وإن مثل به الشارح لا يصلح؛ لأن (قوم) وصفت بقوله: (وراءه) فصح مجيء الحال منها، لكن لو قلت: جاء قومٌ قياماً، فهذا هو المثال الصحيح. إذاً: القاعدة في هذا البيت: الغالب أن يكون صاحب الحال معرفة، ولا يكون نكرة إلا في هذه المسائل: أولاً: إن لم يتأخر، فإذا تأخر جاز فيه النكرة، تقول: جاء راكباً رجلٌ، ولهذا قالوا: إن الجمل قبل النكرات أحوال وبعدها نعوت. ومنه: جاء ماشياً ولد، جاءت راكبةً امرأةٌ، أسرع قاصداً جواد، وعلى هذا فقس. ثانياً: (أو يخصص): فإذا خصص صاحب الحال وهو نكرة جاز مجيء الحال منه، تقول: جاءني رجل ثقيل راكباً. والتخصيص سواء كان بالصفة كما مر، أو بالإضافة، مثل: اشتريت كتابَ طالبٍ ثالثاً. ثالثاً: (أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه). يبن: يتبين ويظهر، (من بعد نفي): تقول: ما في الدار رجلٌ جالساً. ما: نافية. في الدار: جار ومجرور في محل خبر مقدم. رجل: مبتدأ مؤخر. جالساً: حال من رجل، ورجل نكرة؛ لكن سوغ مجيء الحال منها أنها بعد نفي. ومثاله أيضاً: ما أتاني رجل راكضاً، راكضاً: حال من رجل، ورجل نكرة. وقول المؤلف: (أو مضاهيه)، الذي يضاهيه في النفي النهي، والاستفهام الإنكاري، فالنهي مثل له المؤلف بقوله: (لا يبغ امرؤٌ على امرئ مستهلاً). امرؤٌ: فاعل. على امرئ: جار ومجرور متعلق بالفعل (يبغي) في محل نصب مفعول به. مستهلاً: حال من فاعل يبغي (امرؤ) الأولى، وصح مجيء الحال منه وهو نكرة؛ لأنه في سياق النهي. ومثاله في سياق الاستفهام الإنكاري: هل من أحدٍ في البيت قائماً؟ قائماً: حال من أحد، وجاءت منه حال مع أنه نكرة؛ لأنه في سياق الاستفهام الإنكاري. حاصل هذه القاعدة: لا يكون صاحب الحال إلا معرفة إلا في ثلاثة مواضع، وهي: إذا كان متأخراً. إذا وقع بعد نفي أو شبهه. إذا خصص بإضافة أو وصف.

حكم تقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف

ثم قال المؤلف: (وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا). الإعراب: سبق: مفعول مقدم لأبوا. وسبق مضاف وحال مضاف إليه. ما: اسم موصول مبتدأ. بحرف: جار ومجرور متعلق بجر. جر: فعل ماض وهو صلة الموصول. قد أبوا: الجملة خبر ما، وتقدير البيت بالترتيب: والذي جر بحرفٍ قد أبوا أن يسبق الحال. والمعنى: لا يمكن أن تسبق الحال صاحبها المجرور بحرف جر، وتقدم أن صاحب الحال قد يتأخر عنها في قوله: (إن لم يتأخر أو يخصص)، أي أنه يجوز أن يتأخر صاحب الحال عنه في بعض الحالات. أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف الجر فإنه عند النحويين لا يتقدم، لكن ابن مالك خالفهم، قال: (ولا أمنعه فقد ورد) أي: عن العرب. فالحاصل: أن الحال يجوز تقدمها على صاحبها إذا كان فاعلاً مثل: جاءني راكباً زيدٌ، ويجوز تقدمها على صاحبها إذا كان مفعولاً به مثل: ضربت قائماً زيداً، ولا يجوز أن تتقدم على صاحبها إذا كان مجروراً بحرف جر عند النحويين، وعند ابن مالك يجوز، فالنحويون يقولون: لأن حرف الجر لا يعمل ما بعده فيما قبله، و ابن مالك يقول: قد ورد ذلك عن العرب فيجوز. مثاله: مر نائماً بي زيد. فهذا المثال عند ابن مالك يجوز، وعند النحويين لا يجوز، وحجة ابن مالك أنه قد ورد عن العرب كما في قول الشاعر: لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ حبيباً: خبر كان منصوب؛ لأن كان فعل ماض، وبردُ: اسمها، وبرد مضاف والماء مضاف إليه. هيمان: هذه حال. صادياً: حال ثانية. إليّ: هذه الياء هي صاحبة الحال. والهيمان معناه: شديد العطش، كما قال تعالى: فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ [الواقعة:55]. وقوله: (إنها) أي: محبوبته. (لحبيب)، ومعلوم عند كل أحد أن برد الماء للهيمان الصادي حبيب. فهذا شاهد على أنه ورد في لسان العرب جواز مجيء الحال من صاحبها المجرور متقدمة عليه، وكلام العرب هو الدليل في باب النحو، ولا نقول في النحو: ائت بدليل من الكتاب والسنة، لكن نقول: ائت بدليل من كلام العرب، وإذا كان من القرآن فهو أفصح كلام العرب، بل أفصح كلام في الوجود، وكذلك إذا كان من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

قال المؤلف رحمه الله: [ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله] قوله: (لا تجز) نهي، فلا نقول النهي يقتضي التحريم، بل نقول: الأصل المنع. (ولا تجز حالاً من المضاف له): إذا قلت: كتاب زيد، فالمضاف إليه هو الثاني، أي: (كتاب) مضاف، و(زيد) مضاف إليه، إذاً: المضاف له هو الاسم الثاني من المتضايفين. يقول: إنه لا يجوز وقوع الحال من المضاف إليه؛ لأن الأصل وقوعها من المضاف إذ إنه المتحدث به، فتقول مثلاً: جاء عبد الله راكباً. فـ(راكباً) حال من عبد، ولا تقول: حال من الله، حتى لو فرض أنه تجوز الصفة لله مثل: جاء عبد الله سميعاً، فالله سميع والعبد أيضاً سميع: فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا [الإنسان:2]. إذاً نقول: سميعاً: حال من عبد. فإذا جاءنا حال بعد المضاف والمضاف إليه، فهي لا تخلو إما أن تصلح لهما أو لأحدهما، فإن صلحت لأحدهما دون الثاني فهي له، وإن صلحت لهما جميعاً فهي للأول. فتقول مثلاً: جاء غلام هندٍ راكباً. فيتعين أن الحال من الأول؛ لأن (راكباً) مذكر، و(هند) مؤنث. وتقول: ضرب غلام هندٍ راكبةً بعيرها. بعير: مفعول ضرب، وراكبة: حال من هند، لأنها مؤنثة. يقول المؤلف: (إلا إذا اقتضى المضاف عمله)، أي: لا يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه إلا إذا اقتضى المضاف -وهو الجزء الأول- عمله، أي: عمل الحال. ومعنى (اقتضى عمله) أي: صح أن يكون عاملاً في الحال، بأن يكون وصفاً مشتقاً، مثل اسم الفاعل، تقول: هذا ضارب زيدٍ راكباً، فيجوز أن تكون (راكباً) حالاً لزيد، لأن المضاف وهو ضارب يصح أن يكون عاملاً، وما صح أن يكون عاملاً صح أن يكون عاملاً فيما يليه، فهو عامل فيما يليه الجر، وفي الحال النصب. ومنه: هذا آكل الطعام نيئاً، وهذا آكل اللحم مشوياً. هذه الحال الأولى. الحال الثانية: (أو كان جزء ما له أضيفا)، يعني أن يكون بعضاً مما أضيف إليه، مثاله: قطعت يد السارق جانياً، فالسارق مضاف إليه، لكن صح مجيء الحال منه لأن اليد بعض منه. الحال الثالثة: (أو مثل جزئه فلا تحيفا). أي: مثل جزء المضاف إليه وليس هو جزءاً منه، فإذا كان مثل جزئه في تعلقه به بحيث لو حذف استغني عنه جاز إتيان الحال منه، أي من المضاف إليه، مثل قوله تعالى: ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [النحل:123]، حنيفاً: حال من إبراهيم (المضاف إليه)؛ لأن ملة ليست جزءاً من إبراهيم، لكنها شبه جزئه؛ لأنك لو حذفت (ملة) وقلت: أن اتبع إبراهيم، لجاز ذلك واستقام المعنى، قال الله تعالى: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ [آل عمران:68] وما قال: اتبعوا ملته. خلاصة البيتين: القاعدة الأولى: يمتنع أن تأتي الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات، هي: الأولى: أن يكون المضاف صالحاً للعمل في الحال. الثانية: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه. الثالثة: أن يكون المضاف شبه بعضه؛ وذلك بأن يستغنى عن ذكره إذا حذف ويتم الكلام بدونه. بل ذهب

سيبويه رحمه الله إلى أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً متى صح الكلام، وهذا القول هو الراجح بناء على القاعدة المعروفة عندنا، وهي أننا نأخذ بالأسهل في باب النحو؛ لأنه لا دليل على النهي إذا جاءت الحال من المضاف إليه في هذه الأحوال الثلاثة، فما الذي يمنعها في غيرها؟

تقديم الحال على عاملها

حكم تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو شبهه

قال رحمه الله تعالى: [والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه كمسرعاً ذا راحل ومخلصاً زيدٌ دعا وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا كتلك ليت وكأن وندر نحو سعيد مستقراً في هجر] انتقل المؤلف رحمه الله إلى بحث جديد، وهو: هل يجوز تقديم الحال على عاملها أو لا يجوز؟ مثلاً: جاء الرجل راكباً، الترتيب هنا طبيعي، فـ(جاء) فعل وهو العامل، ثم (الرجل) هو الفاعل، ثم (راكباً) وهو الحال، فهل يجوز أن أقول: (راكباً جاء الراجلُ) أو لا يجوز؟ يقول المؤلف: (والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه). الحال: مبتدأ، وخبره قوله: (فجائز تقديمه). جائز: خبر المبتدأ. تقديمه: تقديمُ: فاعل جائز، والهاء مضاف إليه، ويجوز أن نجعل (جائز) خبراً مقدماً، و(تقديمه) مبتدأ مؤخراً، والجملة: خبر المبتدأ الأول. إذاً: يجوز أن تتقدم الحال بشرط أن يكون الناصب لها فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، مثاله: مسرعاً ذا راحلٌ، أصلها: هذا راحلٌ مسرعاً. ذا: مبتدأ. راحلٌ: خبر المبتدأ. ومسرعاً: حال من فاعل (راحل). وراحل صفة، لأنها اسم فاعل، فيجوز أن أقول: مسرعاً هذا راحل. مثال آخر: راكباً زيدٌ آتٍ. فجاز تقدم الحال؛ لأن عاملها صفة متصرفة. القاعدة: يجوز تقديم الحال على عامله إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبهه. وما هي الصفة التي تشبه الفعل؟ نقول: هي كل وصف تضمن معنى الفعل وحروفه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. أما اسم التفضيل فهو إن كان وصفاً لكنه لا يتصرف؛ لأنه ملازم للإفراد، تقول: زيد أفضل من عمرو، الرجال أفضل من النساء، ولا تقول: أفضلون، ولا يجوز أن تتقدم الحال إذا كان عاملها اسم تفضيل. وقيل: بل يجوز، وهو الراجح، وعلى هذا فيجوز أن تتقدم الحال على عاملها مطلقاً، سواء كان فعلاً متصرفاً، أو صفة متصرفة، أو فعلاً غير متصرف، أو صفة غير متصرفة؛ لأنه لا يوجد دليل على المنع مثلما قال بعض المحشين. صحيح أنه قد يكون قليلاً في كلام العرب، لكن فرق بين قولنا: إنه قليل، وبين قولنا: إنه ممنوع. مثال آخر: ومخلصاً زيد دعا. الترتيب الطبيعي: زيدٌ دعا مخلصاً. وإعرابها: مخلصاً: حال من فاعل (دعا). زيدٌ: مبتدأ. دعا: فعل ماض، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ زيد. وإذا جاز تقديم الحال على العامل، فهل يجوز أن تفصل الحال بين عاملها وصاحبها، أي أن تقدم على صاحبها دون عاملها؟ والجواب: نعم؛ لأنه إذا جاز أن تتقدم على العامل فمن باب أولى أن تتقدم على صاحبها، فعليه يجوز: هذا مسرعاً راحل، زيدٌ مخلصاً دعا؛ والمؤلف إنما بحث في تقديم الحال على عاملها لأنها إذا تقدمت عليه قد يضعف عمله، أما إذا جاءت بعد العامل فلا إشكال في أن العامل يتسلط عليها.

حكم تقدم الحال على عاملها المتضمن معنى الفعل دون حروفه

قال المؤلف: (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا) ذكر المؤلف أنه يجوز تقديم الحال على عامله، في واحد من أمرين: أن يكون العامل فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبهه، وهي ما اشتمل على حروفه ومعناه، فإذا وجد أداة

تتضمن معنى الفعل دون حروفه، فإنه لا يجوز تقديم الحال عليها، ولهذا قال: (وعاملٌ ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا) عاملٌ: مبتدأ. ضمن معنى الفعل: الجملة صفة لعامل. مؤخراً: حال مقدم من فاعل (يعمل). وجملة (لن يعمل)، في محل رفع خبر عامل. ومعنى البيت: أن العامل إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه فإنه لن يعمل متأخراً. إذاً القاعدة: لا يجوز تقديم الحال إذا كان عاملها متضمناً لمعنى الفعل دون حروفه، مثل (ليت) فهي تتضمن معنى (أتمنى) دون حروفه، ولهذا لا يجوز أن تقول: راكباً ليت زيداً حاضرٌ. ولا يجوز أن أقول: وافداً كأن زيداً أسد. وذلك لأن (كأن) تتضمن معنى الفعل (يشبه) دون حروفه. قوله: (وندر نحو سعيد مستقراً في هجر) ندر: بمعنى: قل. سعيد: مبتدأ. مستقراً: حال. وفي هجر: جار ومجرور خبر المبتدأ، لأن (في هجر) وإن كان متعلقاً بمحذوف تقديره: كائن، لكن العامل في الحال لم يبرز، فكأنه ضمن معنى الفعل دون حروفه، فيقول ابن مالك رحمه الله: إن هذا جاز تقديمه لكنه نادر. وقال بعض النحويين: بل هذا ليس بنادر، وإنه يجوز، ولا حرج على الإنسان أن يقول: زيد مستقراً في هجر، زيد مجتهداً في بيته، وما أشبه ذلك.

حكم تقديم الحال على عاملها إذا كان اسم تفضيل بين حالين باعتبارين

قال المؤلف رحمه الله: [ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً مستجازٌ لن يهن] ابن مالك رحمه الله يأتي بالمثال أحياناً لتستنبط منه القاعدة. قوله: (مفرداً) حال العامل فيها كلمة (أنفع)، إذاً: هي حال مقدمة على العامل، والعامل اسم تفضيل فهو ليس فعلاً متصرفاً ولا صفة أشبهت الفعل المتصرف، وتقدم أن ابن مالك يقول: والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفةٍ أشبهت المصرفا فجائز تقديمه.. فاشترط لجواز تقديمه على عامله أن يكون العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه، إذاً: فهذا البيت مستثنى منه. أما قوله: (أنفع من عمرو معاناً)، فليس فيها شاهد؛ لأن (معاناً) عاملها (أنفع)، وهي متأخرة عليه. فالشاهد قوله: (مفرداً أنفع من عمرو)، وهذا المثال إذا تأملناه وجدنا أن فيه مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبار حالين، فالمفضل هو زيد، والمفضل عليه هو عمرو، فزيد في حال إفراده، أفضل من عمرو في حال كونه معاناً، هذا هو المعنى. فإذا وجدنا اسم تفضيل فيه مفضل ومفضل عليه باعتبار حالين جاز أن تتقدم الحال من الأول على اسم التفضيل، وسواءٌ كانت المفاضلة بين شخصين، أو بين شخص واحدٍ في حالين، فإذا قلت: زيدٌ محدِّثاً أجود منه فقيهاً، جاز ذلك. قوله: (مستجازٌ): أي: قد أجازه العلماء. و(لن يهن) يعني: ليس فيه ضعف، بل هو كلام فصيح وصحيح. وقال بعض النحويين: هذا ممنوع وليس مستجازاً، وإن مفرداً في (زيد مفرداً) خبر لكان المحذوفة، وتقدير الكلام عند هذا القائل: زيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً. وهذا القول: ليس له حظ من النظر لكثرة التقديرات فيه، فقد حذف منه ستة أشياء على هذا الرأي وهي: إذا وكان واسمها، ومثلها من الشطر الثاني (عمرو إذا كان معاناً)، وعلى قول ابن مالك لا نحتاج إلى تقدير. وغاية ما فيه أنا استبحنا تقديم الحال على عاملها وهو ليس فعلاً متصرفاً ولا شبيهاً به. القاعدة: يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إذا كان اسم تفضيل بين مفضل ومفضل عليه باعتبار حالين، يعني: أن هذه الحال مفضلة على هذه الحال بقطع النظر عن الشخص، وقد يكون الشخص واحداً، وقد يكونان اثنين.

قد تتعدد الحال وصاحبها واحد، وقد يكون العكس، وقد تكون الحال مؤكدة لعاملها، وقد تكون جملة فعلية أو اسمية، وحينئذ فلابد من مراعاة بعض الشروط.

تعدد الحال

قال المؤلف رحمه الله: [والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد]. قوله: (الحال قد يجيء ذا تعدد) يعني: قد يأتي متعدداً، لمفرد ولغير مفرد، ولهذا قال: (لمفرد فاعلم). وقوله: (فاعلم) يعني: لا تستنكر أن يكون صاحب الحال واحداً وأحواله متعددة. أما لغير مفرد، فليس فيه استنكار، ولهذا لم يقل: (فاعلم). ومعنى ذلك: أن الحال قد تجيء متعددة، وقد تكون لمفرد، وقد تكون لجماعة، وقد تأتي واحدة لجماعة، فالأقسام ثلاثة. قال الله تعالى: وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ [إبراهيم:33]. هنا الحال واحدة، وصاحبها متعدد، وهو الشمس والقمر. وقال تعالى: وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ [النحل:12]. الحال واحدة وهي لجماعة: الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم. فبدلاً من أن يقول: سخر لكم الليل مسخراً، والنهار مسخراً، والشمس مسخرة، والقمر مسخراً، والنجوم مسخرة؛ قال: مسخرات. ومثال التعدد للمفرد: جاء الرجل راكباً غانماً، فالرجل واحد، والحال متعددة (راكباً غانماً). قوله: (وغير مفرد) يعني: قد تكون الحال متعددة لجماعة، كل واحد من الجماعة له حال مثل أن تقول: ضرب الرجل قائماً بعيره باركةً، فالحال متعددة وهي: قائماً، وباركاً، وصاحب الحال متعدد أيضاً وهو: الرجل والبعير. إذا تعددت الحال وتعدد صاحبها ولم يوجد دليل على أن الأولى للأول والثانية للثاني أو العكس مثل: ضرب زيداً عمراً جالساً قائماً، فإن جمهور النحويين يقولون: إن الحال الأولى للثاني، والحال الثانية للأول، ويعللون ذلك بأنه ينبغي أن تكون الحال الأولى للثاني حتى تكون مباشرة له، ونجعل الثانية للأول. وبعض النحويين يقول بالعكس، وذلك مثلما أننا في البلاغة نجعل المسألة من باب اللف والنشر المرتب، فنجعل الأول للأول والثاني للثاني. لكن النحويين يقولون: إنك إذا جعلت الأول للأول والثاني للثاني فقد فصلت بين الحال وصاحبها في الموضعين، وإذا جعلت الأول للثاني، والثاني للأول فصلت بين الحال وصاحبها في موضع واحد، ولا ريب أن الفصل بين الحال وصاحبها في موضع واحد أهون من الفصل بين الحالين وصاحبيهما.

الحال الماضية والحاضرة والمقدرة

الحال باعتبار تعلقها بصاحبها ثلاثة أقسام: تارة تكون مصاحبة، وتارة تكون سابقة، وتارة تكون مستقبلة. فالسابقة يسمونها ماضية، مثل: جاء زيد أمس راكباً. والمصاحبة يسمونها حاضرة، مثل: جاء زيد راكباً، والأصل أن تكون الحال مقارنة لصاحبها، أي يكون متلبساً بها. والحال المستقبلة يسمونها مقدرة، أي: لم تقع بعد، لكنها ستقع.

الحال المؤكدة لعاملها

قال المؤلف رحمه الله: [وعامل الحال بها قد أكدا في نحو لا تعث في الأرض مفسداً]. يعني الحال قد تكون مؤكدة لعاملها، وهذا التأكيد قد يكون مطابقاً للعامل لفظاً ومعنى، وقد يكون مطابقاً للعامل معنى لا لفظاً. مثال الحال التي تكون بمعنى عاملها دون لفظه: (لا تعث في الأرض مفسداً)، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ [البقرة:60]. العثو معناه: الفساد، فإذاً (مفسدين) مؤكدة لقوله: ((وَلا تَعْثَوْا))، وكأنه قال: لا تفسدوا، وهذا تأكيد، لكنه بالمعنى دون اللفظ. وقد تكون مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى، مثل قوله تعالى: وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا [النساء:79]، فإن (رسولاً) حال من الكاف في قوله: أرسلناك، ومعلوم أن (أرسلنا) من الرسالة، (ورسولاً) من الرسالة. والحال المؤكدة لا تزيد معنى في الجملة، أما غيرها مثل: ضربت الرجلَ قائماً، فتفيد معنى غير الضرب وهو القيام. والفائدة من التوكيد

التقوية، فإنك تجد الفرق بين قولك: جاء محمد نفسه، وبين قولك: جاء محمد. وقوله: ((لا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)) كأن النهي عن العثو وقع مرتين. والحاصل من البيت: الأصل في الحال أن تكون مؤسسة، بمعنى أنها تفيد معنى جديداً، وقد تجيء مؤكدة لعاملها، إما لفظاً ومعنى، وإما معنى فقط، مثال تأكيد اللفظ والمعنى: وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا [النساء:79]. ومثال تأكيد المعنى: وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ [البقرة:60].

حذف عامل الحال المؤكدة لجملة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر] أي: إن أكدت جملة فإن عاملها يجب أن يكون محذوفاً؛ وإنما كان كذلك لأننا لو أتينا بالعامل مع أنها مؤكدة للجملة لزم أن نأتي بمؤكد ومؤكد بتأكيد واحد، المؤكَّد الأول عاملها، والمؤكَّد الثاني الجملة، والمؤكِّد واحد وهي الحال، تقول مثلاً: هذا أخوك عطوفاً، فكلمة (عطوفاً) مؤكدة لمضمون قولك: هذا أخوك. وإن شئت فقل: هذه أمك رحيمة، فكلمة (رحيمة) مؤكدة لجملة: هذه أمك؛ لأن الأم عادتها الرحمة. أو قل: هذا عدوك حاقداً. فعلى هذا إذا أكدت الحال جملة وجب أن يكون عاملها محذوفاً؛ لئلا يكون مؤكد واحد لمؤكَّدين، ثم نقدر العامل: أحقه عطوفاً، يعني: أثبته، لأنك إذا قلت: هذا أخوك، فهذا إثبات أنه أخ، فيكون (عطوفاً) حالاً من المفعول في الفعل المقدر، والتقدير: أحقه عطوفاً. وإنما تحاشى النحويون أن يجعلوا الجملة نفسها هي العامل؛ لأنه سبق لنا أن عامل الحال هو الفعل، أو الوصف، أما الجملة فلا تصلح أن تكون عاملاً، فلهذا قالوا: يجب أن يكون عامل الحال محذوفاً وجوباً. إذاً: هذا البيت معناه: أن الحال قد تجيء مؤكدة لجملة سابقة، أي: أنها بمعناها، فحينئذ يجب أن يكون عاملها محذوفاً، ومثاله: هذا أخوك عطوفاً، هذا أبوك رحيماً، هذه أمك حانية، وما أشبه ذلك. والله أعلم.

أحكام الحال إذا جاء جملة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر] أي: إن أكدت جملة فإن عاملها يجب أن يكون محذوفاً؛ وإنما كان كذلك لأننا لو أتينا بالعامل مع أنها مؤكدة للجملة لزم أن نأتي بمؤكد ومؤكد بتأكيد واحد، المؤكَّد الأول عاملها، والمؤكَّد الثاني الجملة، والمؤكِّد واحد وهي الحال، تقول مثلاً: هذا أخوك عطوفاً، فكلمة (عطوفاً) مؤكدة لمضمون قولك: هذا أخوك. وإن شئت فقل: هذه أمك رحيمة، فكلمة (رحيمة) مؤكدة لجملة: هذه أمك؛ لأن الأم عادتها الرحمة. أو قل: هذا عدوك حاقداً. فعلى هذا إذا أكدت الحال جملة وجب أن يكون عاملها محذوفاً؛ لئلا يكون مؤكد واحد لمؤكَّدين، ثم نقدر العامل: أحقه عطوفاً، يعني: أثبته، لأنك إذا قلت: هذا أخوك، فهذا إثبات أنه أخ، فيكون (عطوفاً) حالاً من المفعول في الفعل المقدر، والتقدير: أحقه عطوفاً. وإنما تحاشى النحويون أن يجعلوا الجملة نفسها هي العامل؛ لأنه سبق لنا أن عامل الحال هو الفعل، أو الوصف، أما الجملة فلا تصلح أن تكون عاملاً، فلهذا قالوا: يجب أن يكون عامل الحال محذوفاً وجوباً. إذاً: هذا البيت معناه: أن الحال قد تجيء مؤكدة لجملة سابقة، أي: أنها بمعناها، فحينئذ يجب أن يكون عاملها محذوفاً، ومثاله: هذا أخوك عطوفاً، هذا أبوك رحيماً، هذه أمك حانية، وما أشبه ذلك. والله أعلم.

الحال قد يكون جملة اسمية أو جملة فعلية

قال المؤلف رحمه الله: [وموضع الحال تجيء جمله كجاء زيد وهو ناوٍ رحله] نحن قلنا: إننا نحب أن نعرب الأبيات؛ لأنه يعين على فهم المعنى: موضعَ الحال: ظرف مكان متعلق بتجيء، وهو منصوب على الظرفية لأنه مكان مضمن معنى (في). وموضع مضاف، والحال مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة. تجيء: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. جملة: فاعل مرفوع بالضمة إلا أنه سُكن لأجل الروي. كجاء زيد وهو ناو رحلة: كجاء زيد: الكاف كاف التشبيه، وهي حرف جر. جاء: فعل ماض، ونحن قلنا إن حروف الجر من علامة الاسم، فكيف دخلت الكاف على الفعل الماضي؟ والجواب: أنها داخلة على مجرور محذوف تقديره: كقولك جاء زيدٌ... وفي وجه آخر أيضاً: أن الكاف حرف جر، وجاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة: كل الجملة مجرورة بالكاف؛ لأن هذه الجملة كلها بمعنى: كهذا المثال. إذاً:

جاء: فعل ماض. زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. الواو: واو الحال. هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. ناوٍ: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وأصله: ناوي. رحلة: مفعول به لاسم الفاعل الذي هو (ناو) والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد. وجملة (وهو ناو رحلة) في محل نصب على الحال. يذكر المؤلف رحمه الله أنه قد تجيء الحال جملة. وقد سبق أن الحال مفرد ، فإنه قال: (الحال وصف) والوصف يكون مفرداً، مثل: جاء الرجل راكباً، ولكن قد تكون الحال جملة اسمية أو فعلية. فيقول المؤلف: (وموضع الحال تجيء جملة) أي: تجيء الجملة في موضع الحال، وإذا جاءت في موضع الحال فإن محلها حينئذٍ هو النصب. مثالها: (جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة)، لو أنك غيرت هذه الجملة إلى اسم وقلت: جاء زيدٌ ناوياً رحلةً، لصح ذلك، إذاً: جملة (وهو ناو رحلة) في محل نصب على الحال. مثال آخر: جاء الرجل وهو مسرعٌ، يعني: والحال أنه مسرع. أقبل الرجل والشمس طالعة: أقبل الرجل: فعل وفاعل. والشمس: الواو للحال، والشمس مبتدأ. طالعة: خبر المبتدأ. والمعنى: أقبل الرجلُ والحال أن الشمس طالعة. وقال تعالى: وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ [البقرة:187] المعنى: لا تباشروهن والحال أنكم عاكفون في المساجد. وأمثلة هذا كثيرة؛ لكن المؤلف يقول: [وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت]. نحن قلنا قبل قليل إن الجملة التي تقع حالاً تكون اسمية، ومثالها: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلة. وتكون فعلية، والفعلية يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً أو فعل أمر، والأمر لا يتأتى إلا على تقدير كما سيأتي.

ما يشترط في جملة الحال إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً

والمهم أنه إذا جاءت الجملة الفعلية حالاً وفعلها مضارع فإما أن يكون مثبتاً وإما أن يكون منفياً؛ فإن كان مثبتاً فقال المؤلف: (وذات بدءٍ بمضارع ثبت) بمعنى: مثبت. (حوت ضميراً ومن الواو خلت) أي: حوت ضميراً يعود على صاحب الحال، يعني أنه يجب أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال، ولا تقترن بالواو, ولهذا قال: (ومن الواو خلت). إعراب البيت: وذات: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. بدءٍ: مضاف إليه مجرور. بمضارع: جار ومجرور. ثبت: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، أي: المضارع، وجملة (ثبت) في محل جر صفة لمضارع. حوت: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود على (ذات بدء). ضميراً: مفعول به منصوب. وجملة (حوت ضميراً) هي خبر المبتدأ (ذات). ومن الواو خلت: الواو حرف عطف. من الواو: جار ومجرور متعلق بقوله (خلت). خلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. ومعنى البيت: إذا كانت الجملة الحالية فعلاً مضارعاً مثبتاً فإنه يجب فيها أمران: الأول: أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال. والثاني: أن لا تقترن بها الواو. مثال ذلك: جاء الرجلُ يجر ثوبه. جاء الرجل : فعل وفاعل. يجر: فعل مضارع مثبت، والفاعل ضمير مستتر. ثوبه: مفعول به، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. وجملة (يجر ثوبه) في محل نصب على الحال. فجملة الحال مثبتة، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال، والضمير هو الهاء من (ثوبه) وصاحب الحال هو (الرجل). إذا قلنا: جاء الرجل يجر زيد ثوبه، فإذا كان الضمير في (ثوبه) يعود على الرجل ففيها ضمير يعود على صاحب الحال فتصح. أما إذا قلنا: جاء الرجل يجر زيدٌ ثوبه، أي: ثوب نفسه فإن هذه الجملة لا تصلح أن تكون حالاً، وذلك لأنه ليس فيها ضميرٌ يعود على صاحب الحال، وصارت كل جملة منفصلة عن الأخرى.

ما يشترط في جملة الحال إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً مقترناً بالواو

ثم قال المؤلف: [وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا] ذات: مبتدأ وهو مضاف. واو: مضاف إليه مجرور بالكسرة. بعدها: بعد: ظرف مكان، وهو مضاف. وها: ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. انو: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. مبتدا: مفعول به منصوب. وجملة (انو مبتدا) في محل رفع خبر المبتدأ (ذات). له: جار ومجرور. المضارع: مفعول به مقدم للفعل (اجعلن) وهو المفعول الأول. اجعلن: اجعل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون حرف توكيد والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. مسنداً: مفعول به ثان للفعل (اجعلن). تقدم أنه إذا أتت الحال فعلاً مضارعاً مثبتاً فإن الواجب أمران: أن تحتوي على الضمير، وأن تخلو من الواو؛ لكن أحياناً تأتي الجملة الحالية فعلاً مضارعاً وفيها الواو؛ فماذا نصنع؟ يقول المؤلف: (وذات واو)، يعني: إذا جاءت الجملة الحالية فعلاً مضارعاً مقترنة بالواو فإنه يمكن التخلص من هذا الإشكال فيقول: (بعدها انو مبتدأ) أي: اجعل ما بعد الواو مبتدأ، لتكون الجملية اسمية لا فعلية؛ مثال ذلك أن تقول: أقبل المجرمُ وأصك وجهه، أو: أقبل المجرم ويغطي وجهه. فجملة (يغطي) فعل مضارع مثبت ومع ذلك جاءت الواو، فنقدر مبتدأ لتكون الجملة اسمية، فالتقدير: أقبل المجرم وهو يغطي وجهه، وحينئذ تكون الجملة اسمية، والجملة الاسمية الحالية لا بأس أن تبتدأ بالواو. وقوله: (لها المضارع اجعلن مسندا). يعني: اجعل هذا المضارع مسنداً للمبتدأ الذي تقدره، ومعنى (مسنداً) خبراً له؛ لأن الخبر مسند إلى المبتدأ، فإنك إذا قلت: الرجل قائم، فقد أسندت القيام إلى الرجل، فيكون هذا الفعل المضارع المثبت مسنداً إلى الضمير المبتدأ الذي نويته. خلاصة الأبيات الثلاثة: القاعدة الأولى من البيت الأول: أن الحال تجيء جملة إما اسمية وإما فعلية. القاعدة من البيت الثاني: إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وجب فيها أمران: اشتمالها على الضمير، وخلوها من الواو. القاعدة الثالثة من البيت الثالث: إذا أتت الجملة الحالية فعلاً مضارعاً مثبتاً مقروناً بالواو وجب أن نقدر مبتدأً تكون هذه الجملة خبراً له؛ لئلا تنخرم القاعدة الثانية. إذا قلت مثلاً: دخلت على زيدٍ يصلي، فمحل يصلي من الإعراب هو النصب على الحال. لكن إذا كانت الجملة هكذا: دخلت على زيدٍ ويصلي، وجب أن نقدر مبتدأً، فنقول: التقدير: وهو يصلي، لأجل أن لا تكون الجملة فعلية فعلها مضارع وتقترن بالواو. والله أعلم.

حكم جملة الحال إذا كانت بغير المضارع المثبت

يقول المؤلف رحمه الله: [وجملة الحال سوى ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما] (جملة الحال): يعني الحال الذي يقع جملة (سوى ما قدما)، والذي قُدم هو المضارع المثبت. فيدخل فيما ذكره هنا الماضي، والمضارع المنفي، والجملة الاسمية، ويدخل في ذلك فعل الأمر لكن الحال مقدر له. يقول عن هذه الجملة (سوى ما قدما): (بواو وبمضمر أو بهما) يعني تكون بالواو وتكون بالضمير وحده، وتكون بالواو والضمير. فالمعنى: إذا وقع الحال جملة غير المضارع المثبت جاز أن تقترن بالواو دون الضمير، وبالضمير دون الواو، وبالضمير والواو جميعاً. والجملة غير المضارع المثبت هي: أولاً: المضارع المنفي. ثانياً: الماضي. ثالثاً: الجملة الاسمية. رابعاً: الجملة الطلبية، لكن الطلبية يقدر لها، ولا يصح أن يتم بها الكلام. الأمثلة: مثال المضارع المنفي: أقبل الرجل لا يلوي على أحد. ويجوز: ولا يلوي على أحد. ومثال الماضي: أقبل الرجلُ قد ضحك أبوه. ويجوز: أقبل الرجل وقد ضحك أبوه. ومثال الاسمية: زارني والشمس طالعة. فهذه مقرونة بالواو. ومثال اقترانها بالضمير: جاء الرجل هو صاحبي. أما اقترانها بهما فأن تقول: جاء الرجل وهو صاحبي. وإذا قلت: جاء زيد وعمرو قائم، فهذه مقرونة بالواو دون الضمير. ومثال المضارع المنفي: جاء زيد لم يضحك. فهذه مقترنة بالضمير. وإذا قلت: جاء زيد ولم يضحك. فهذه مقترنة بالواو والضمير. وجملة الأمر نقدر فيها، فتقول: أقبل الرجل اضربه، أي: مقولاً فيه اضربه. وجملة الحال لابد فيها من شيء يربطها، فلو قلت: جاء زيد عمرو قائم، لم يصلح. وكذلك: جاء زيد الشمس طالعة. إعراب البيت: وجملة: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. والحال: مضاف إليه مجرور. سوى: أداة استثناء منصوبة بفتحه مقدرة منع من ظهورها التعذر، وهي مضاف. ما: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل جر مضاف إليه. قدما: فعل ماض مبني للمفعول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. بواو: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (وجملة الحال). او بمضمر: معطوف على قوله (بواو). أو بهما: معطوف أيضاً. إذا وقعت الحال غير مضارع مثبت جاز

اقترانها بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما جميعاً. قال المؤلف: [والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل] الحال: مبتدأ مرفوع. قد: قد إذا دخلت على الماضي فللتحقيق، أو على المضارع فللتقليل، وقد تكون للتحقيق. وهي حرف لا محل له من الإعراب. يحذف: فعل مضارع مبني للمفعول مرفوع. ما: اسم موصول مبني في محل رفع نائب فاعل. فيها: جار ومجرور متعلق بقوله (عمل) الآتي. عمل: فعل ماض مبني على الفتح سكن لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما). وجملة (عمل) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وبعض: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. ما: اسم موصول بمعنى الذي، في محل جر مضاف إليه.

التمييز من الأسماء المنصوبة، وهو يبين المبهم من الذوات، وقد يكون محولاً عن فاعل أو غيره، والأصل في التمييز أن يكون منصوباً؛ لكنه قد يجر في بعض الحالات، وقد تدخل عليه (من)، ويأتي بعد أفعل التفضيل وصيغ التعجب. وحروف الجر مما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر، وهي حروف عديدة ومعانيها مختلفة، ومنها ما يختص بالظاهر ومنها ما لا يختص بظاهر ولا مضمر.

التمييز

تعريف التمييز

قال المؤلف رحمه الله: [التمييز اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزاً بما قد فسره كشبر ارضاً وقفيز براً ومنوين عسلاً وتمرا وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كمد حنطة غذا والنصب بعدما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهباً والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً كأنت أعلى منزلا وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كأكرم بأبي بكر أبا واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد وعامل التمييز قد مطلقا والفعل ذو التصريف نزراً سبقا]

التمييز معناه الفصل بين شيئين، يقال: ميز هذا عن هذا، أي: فصل بعضهما من بعض، ويطلق أيضاً على التبيين، يقال ميز، أي بين ووضح. أما تعريفه عند النحويين فهو أولاً: اسم. فلا يقع فعلاً ولا يقع جملة، وقد تقدم أن الحال تأتي جملة. ثانياً: بمعنى من، يعني متضمناً لمعنى (من)، وسبق أن الحال متضمنة لمعنى (في) وأيضاً التمييز مبين للذات أو للنسبة، والحال مبينة للهيئة، تقول: جاء الرجل راكباً. فراكباً بينت هيئة الرجل كيف جاء، أما هذا فهو مبين للنسبة أو مبين للذات. وقولك: عندي عشرون رجلاً، هذا مبين للذات؛ لأن (عشرون) عدد مبهم، و(رجلاً) بين هذا المبهم وهذا هو تمييز الذات. وتمييز النسبة هو المحول عن الفاعل أو المفعول ونحوه، مثل: تصبب زيد عرقاً، (عرقاً) هذه تمييز مبين للنسبة، أي: نسبة التصبب إلى العرق، وأصل (تصبب زيدٌ عرقاً): تصبب عرقُ زيدٍ. وكذلك : فجرنا الأرض عيوناً، (عيوناً) هذه تمييز، وأصله: فجرنا عيون الأرض. فالأول محول عن فاعل، والثاني عن مفعول. قوله: (بمعنى من) صفة لاسم. (مبين) صفة ثانية. (نكرة) صفة ثالثة. (ينصب) الجملة خبر (اسم). (تمييزاً): حال، أي: ينصب حال كونه تمييزاً. (بما قد فسره)، أي أن عامله نفس المفسَّر الذي فسره هذا التمييز، فمثل: عندي عشرون رجلاً، الناصب للرجل هو (عشرون). عندي صاع براً، الذي نصب (براً) هو صاع. عندي كيلو أرضاً. الذي نصب (أرضاً) هو كيلو. ولهذا قال: (ينصب تمييزاً بما قد فسره)، ثم ضرب له أمثلة فقال: (كشبرٍ ارضاً)، يعني تقول: لي شبرٌ أرضاً. وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (من اقتطع شبراً من الأرض) فأتى بـ(من)، ولو حذف (من) لكانت تمييزاً، أي من اقتطع شبراً أرضاً. عندي شبرٌ أرضاً: عندي: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم. شبرٌ: مبتدأ مؤخر. أرضاً: تمييز لشبر منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره. وهذا في المسافة. قوله: (وقفيز براً) القفيز ستة عشر صاعاً. اشتريت قفيزاً براً: اشتريت: فعل وفاعل. قفيزاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحةُ الظاهرة. براً: تمييز لقفيز منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره. قوله: (ومنوين عسلاً)، يعني: وكمنوين عسلاً وتمراً، أي: منوين من العسل والتمر. المن مقدار بالوزن، والقفيز بالكيل، والشبر بالمساحة. عسلاً: تمييز بمنوين. وتمراً معطوف عليه. مثاله: اشتريت منًّا تمراً: اشتريت: فعل وفاعل. ومنًّا: مفعول به منصوب. تمراً: تمييز بمنٍّ منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

جر التمييز عند الإضافة

قال: (وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كمد حنطة غذا) (بعد ذي) يعني: والتمييز الواقع بعد هذه، أي: آخر مثال، (وشبهها) كالمثالين قبله (اجرره) إذا أضفتها إليه، ثم مثل بقوله: (مد حنطة). ومثال ذلك أن تقول أيضاً: اشتريت منَّ تمر، اشتريت قفيز بر، ملكت شبرَ أرضٍ، فصار الآن ما وقع بعد مساحة أو كيل أو وزن لنا في إعرابه وجهان: الوجه الأول: أن ننون المساحة أو المكيال أو المثقال، وإذا نوناها نصبنا ما بعدها على التمييز. الوجه الثاني: أن نضيفها، فإذا أضفناه جررناه بالإضافة، فمثلاً تقول: اشتريت شبرَ أرضٍ، ويجوز: شبراً أرضاً. طحنت قفيز بر، ويجوز: قفيزاً براً. اشتريت منَّ عسلٍ، ويجوز: مناً عسلاً. قوله: (والنصب بعدما أضيف وجبا) يتعين نصب التمييز إذاً أضيف المميز لتعذر الإضافة حينئذ. تقول: اشتريت مثقال درهم عسلاً، ولا يجوز أن أقول: اشتريت مثقال درهم عسلٍ! ومثاله أيضاً من القرآن: فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ [آل عمران:91]. ملء: مقدار بالكيل، وعلى هذا نقول: ملءُ الأرض ذهباً، يتعين فيها النصب لتعذر الإضافة.

نصب الفاعل في المعنى تمييزاً بعد أفعل التفضيل

قوله: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً كأنت أعلى منزلا) الفاعل المعنى: مفعول لانصبن مقدم. يعني: الفاعل في المعنى. انصبن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. وقوله: (انصبن بأفعلا مفضلاً) يعني: قاصداً التفضيل؛ إما تفضيل زيد على زيد، أو تفضيل حاله على حاله وما أشبه ذلك. والمعنى أنه إذا وقع التمييز بعد اسم التفضيل وهو فاعل في المعنى فانصبن. فقوله: (أنت أعلى منزلا) أصله: أنت علا منزلك، فتجد أن (أعلى) يقوم مقامه (علا)، و(منزلاً) يقوم مقامه الفاعل، فمنزل إذاً فاعل في المعنى. أما نحو: زيد أفضل رجل، فلا نقول إن (رجل) هذا ينصب على التمييز؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى. والحاصل أن كل اسم يقع بعد أفعل التفضيل فإن كان فاعلاً في المعنى نصب تمييزاً، وإلا وجب جره بالإضافة. تقول مثلاً: أنا أكثر منك مالاً، أي: كثر مالي على مالك. وأعز نفراً: عز نفري على نفرك. إذا قلت: فلان أكرم رجل، فليس رجل فاعلاً في المعنى، لأنه لا يصلح أن نقول: فلان كرُم رجل، إذاً يجب جره بالإضافة فتقول: أكرمُ رجلٍ. وتقول: المؤذنون أطول الناس أعناقاً، أعناقاً: تمييز؛ لأن أصله: طالت أعناقهم، فإذاً هو فاعل في المعنى. تقول مثلاً: فلان أسلمُ قلباً، قلباً: تمييز، والمعنى: سلم قلبه، وتقول: قلب فلانٌ أسلم قلبٍ، ولا يصلح أن نقول: قلب فلانٌ أسلمُ قلباً؛ لأن القلب هو القلب، إذاً: فيجب جره بالإضافة. والحاصل من هذا البيت أنه إذا وقع بعد اسم التفضيل اسم محول عن الفاعل في المعنى وجب نصبه على التمييز، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة، والله أعلم.

التمييز بعد صيغ التعجب

قوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز). أي: أنه يأتي التمييز بعد كل عامل اقتضى التعجب. والتعجب له صيغتان اصطلاحيتان، وله صيغ متعددة من حيث المعنى، أي أن التعجب يراد به التعجب اللفظي الذي يقع بصيغته المعينة، ويراد به التعجب المعنوي الذي دل عليه السياق. فالصيغتان الاصطلاحيتان للتعجب هما: ما أفعله، وأفعل به. تقول: ما أحسن السماء، يقولون: إن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت ذات ليلة : يا أبت! ما أحسنُ السماءِ، قال: يا بنية! نجومها. والجواب صحيح؛ لأنها الآن تستفهم عن أحسن شيء في السماء؟ فقال: نجومها. فقالت: يا أبت! لست أريد هذا، أريد أن

السماء حسنة وجميلة، فقال لها: يا بنية! ألا فتحت فاكِ وقلت: ما أحسنَ السماءَ! فهذه صيغة من الصيغ، ومثالها قوله تعالى: فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ [البقرة:175]. تقول مثلاً: ما أحسن زيداً أدباً! أدباً: تمييز؛ لأنها أتت بعد التعجب، وكذلك أيضاً تقول: ما أجمله وجهاً، نقول أيضاً: وجهاً: تمييز لأنها أتت بعدما اقتضى التعجب. وتقول مثلاً: أكرِم بزيدٍ ضيافة، ضيافة: تمييز؛ لأنها أتت بعد فعل التعجب. ومن مثال المؤلف: (أكرِم بأبي بكر أباً)، يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وإعرابها: أكرم: فعل تعجب مبني على السكون وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت. بأبي بكر: جار ومجرور متعلق بأكرم. وأباً: تمييز منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. كذلك تقول: ما أحسن زيداً أدباً: ما: تعجبية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. وأحسن: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو. زيداً: مفعول به منصوب، وعامله أحسن. أدباً: تمييز منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. فهذا الذي يأتي بعد التعجب بصيغتين اصطلاحيتين. كذلك الذي يأتي بعد التعجب بدون الصيغ المعروفة كقولهم: لله درُّه فارساً؛ لله: جار ومجرور خبر مقدم. دره: در: مبتدأ مؤخر وهو مضاف إلى الهاء. وفارساً: تمييز منصوب. وليس بلازم أن يأتي تمييز كلما جاء للتعجب، لكن ما أتى بعد التعجب منصوباً فهو تمييز. وصيغة (أفعل به) فيها ما ذكرنا من الإعراب، وفيها رأي آخر يقول: (أفعل) وإن كان بصيغة الأمر لكن معناه الخبر، وعلى هذا يكون (به) هو الفاعل، ويقولون: إن الباء زائدة كزيادتها في قوله تعالى: وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا [النساء:79]، ويقولون: إن الجملة هنا ليست إنشائية ولكنها خبرية: وإن (أكرم به)، معناها: ما أكرمه!

حكم جر التمييز بـ(من)

والخلاصة أن القاعدة: أنه كلما جاء الاسم منصوباً بعد ما يقتضي التعجب فإنه يكون تمييزاً. قال المؤلف: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد). اجرر: فعل أمر. بمن: جار ومجرور متعلق به. إن شئت: إن: شرطية، وشئت: فعل الشرط، والتاء فاعله. غير: مفعول اجرر. ذي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء. العدد: مضاف إليه مجرور. وجواب الشرط فيه رأيان: رأي أنه محذوف دل عليه ما قبله والتقدير: واجرر بمن إن شئت فاجرره. والرأي الثاني: أنه لا يحتاج في مثل هذا التركيب إلى جواب، والرأي الأخير أصح، لأنه أوضح في المعنى وأسلم في التقدير. وقوله: (غير ذي العدد) أي: غير تمييز ذي العدد، أي التمييز الذي ليس تمييز عدد يجوز جره بمن، وتمييز العدد لا يجر بمن. ومعنى البيت: واجرر غير الفاعل في المعنى من التمييز إن شئت، لا إن كان تمييز عدد. والتمييز الفاعل في المعنى هو ما تقدم في قوله: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً) فالفاعل المعنى لا يجر بمن، فلا تقول: أنا أكثر منك من مالٍ، بل تقول: أنا أكثر منك مالاً، وتقول: أنا أقوى منك جسداً، ولا تقول: أنا أقوى منك من جسد. وبقية التمييزات يجوز جرها بمن. إذاً: القاعدة: كل تمييز فإنه يجوز جره بمن إلا اثنين، وهما: تمييز العدد، والفاعل المعنى. ومثل المؤلف للتمييز الفاعل في المعنى بقوله: (طب نفساً)، فطب: فعل أمر وفاعله مستتر تقديره أنت. ونفساً: تمييز محول عن الفاعل، وأصله: طابت نفسك، ولا يجوز أن تقول: طب من نفس! وقوله: (تُفد)، أي: تعط الفائدة. أمثلة: اشتريت شبراً أرضاً. ويجوز: شبراً من أرض، ويجوز وجه ثالث: شبر أرض، كما سبق في قوله: (وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... إلخ). وتقول: لله درُّه فارساً. ويجوز: لله درُّه من فارس! وتقول: عندي عشرون كتاباً. ولا يجوز: عندي عشرون من كتابٍ! لكن يجوز أن تقول: عندي عشرون من الكتب، وحينئذ لا يكون تمييزاً؛ لأن تمييز العدد يكون مفرداً. وتقول مثلاً: أكل الرجل منوين تمراً. ويجوز: منوي تمرٍ، بالإضافة؛ لأن ذلك ليس بعدد.

تقديم عامل التمييز

ثم قال المؤلف: (وعامل التمييز قدم مطلقاً). عامل: مفعول مقدم. وقدِّم: هو العامل فيه. وعامل مضاف، والتمييز: مضاف إليه. مطلقاً: صفة لمحذوف والتقدير: تقديماً مطلقاً. يقولون: (مطلقاً) بمعنى أنه في كل الأحوال، وإن الإطلاق يعود إلى شيء سابق أو إلى شيء لاحق، بمعنى أنه يعود إلى قيد سابق أو لاحق، فما هو القيد اللاحق؟ قال: (والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) الفعل: مبتدأ. ذو: صفة مرفوعة، وهي مضاف، والتصريف: مضاف إليه. نزراً: ظرف منصوب، ونزراً أي: قليلاً. سبقا: فعل ماض، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر. يقول المؤلف رحمه الله: إنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله، فالواجب أن يتقدم العامل عليه، فلا يجوز أن تقول: عندي رجلاً عشرونَ، أو: عندي أرضاً شبرٌ. ويجوز أن يتقدم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، وذلك قليل، ولهذا قال: (نزراً سُبقا) مثاله: إذا قلت: أكرم بأبي بكر أباً، يصلح أن تقول: أباً أكرم بأبي بكر! وقال بعض النحويين: إنه ممتنع وإن ما ورد من ذلك في اللغة العربية يحفظ ولا يقاس عليه.

حروف الجر

تعداد حروف الجر وذكر ما يختص به كل حرف

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [حروف الجر]. قوله: (حروف الجر). من باب إضافة الشيء إلى نوعه؛ لأنها حروف تجر، كما أن هناك حروفاً ترفع وحروفاً تنصب وحروفاً تجزم. فمثلاً: إن وأخواتها حروف ترفع الخبر وتنصب المبتدأ. وحروف الجر جميعها تشترك في العمل، بمعنى: أنها كلها تجر، وليس فيها حرف لا يجر، لكنها تختلف في مدخولها وفي معناها، كما سيتبين إن شاء الله. قال المؤلف رحمه الله: [هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على]. قال المؤلف: (هاك حروف الجر)، هاك: اسم فعل بمعنى: خذ، وهل اسم الفعل هو (ها) والكاف حرف خطاب أو هو الجميع؟ فيه خلاف. حروف الجر: حروف: مفعول به بهاك؛ لأن هاك اسم فعل يعمل عمل الفعل. هاك حروف الجر، يعني: خذ الحروف التي تجر. واستفدنا من قوله: (حروف) أنها ليست أسماء ولا أفعالاً، لكن بعضها قد يكون أسماء وقد يكون أفعالاً، وفي هذه الحال يخرج عن حروف الجر، فإن (على) تستعمل اسماً والكاف تستعمل اسماً، ومذ ومنذ يستعملان اسمين، وخلا وحاشا وعدا تستعمل أفعالاً، فهي في خروجها إلى ذلك لا تعتبر من حروف الجر. وقوله: (وهي من إلى): أي: من وإلى، لكنه أسقط حرف العطف لضرورة الوزن واختصاراً. قوله: (حتى ...): أي: وحتى، وخلا، وحاشا وعدا وفي وعن وعلى، فذكر في بيت واحد تسعة حروف. وفي هذا البيت هبة وحكم وأدوات، وهذا يدلك على أن هذه الألفية جامعة، وهي من أجمع كتب النحو. يقول: [مذ منذ ورُبّ اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى]. وبهذا تكون عشرين حرفا. وقد ذكرنا أنها كلها تجر، وأنها تختلف في المعنى، وتختلف في الاختصاص، أي ما يختص به واحد دون الآخر. وقد بدأ المؤلف رحمه الله بذكر ما يختص به كل حرف، فقال: [بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا] بالظاهر: جار ومجرور متعلق باخصص. اخصص: فعل أمر؛ يقال: اخصص بفك الإدغام، ويقال: خُصَّ بالإدغام. قال: (بالظاهر اخصص منذ، مذ، وحتى، والكاف، والواو، ورُبَّ، والتاء) فهذه سبع أدوات من العشرين تختص بالظاهر، أي فلا تجر الضمائر، وإنما تجر الأسماء الظاهرة فقط. فمثلاً تقول: حضرت مذ يومين، ولا يجوز أن تقول: حضرت مذهما، وتقول: منذ يومين، ولا تقول: منذهما. وتقول: سأنتظر حتى مجيء زيد، وقال الله تعالى: سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ [القدر:5]. ولا يجوز: سرت حتاك! لكن يجوز: سرت إليك؛ لأن (إلى) غير مختصة بالظاهر، مع أن (حتى وإلى) كليهما للغاية. أيضاً: الكاف مختصة بالظاهر، تقول مثلاً: فلان كالأسد. ويجوز أن يقول: فلان كزيد، وهو يخاطب زيداً، ولا يجوز أن يضع بدل زيد المخاطب ضمير الخطاب فيقول: فلان كك! لأن الكاف

لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، وسيأتي في كلام المؤلف أنها قد تدخل على الاسم المضمر لكن نادراً، مثل: كها! كذلك الواو مختصة بالظاهر، وهي كما علمنا فيما سبق من حروف القسم، تقول: واللهِ، وربِّ العالمين، وخالقِ الأرض والسماء.. وما أشبه ذلك، ولا تقول: وك يا ربِ! فلا يجوز دخولها على الضمير حتى ضمير الغيبة، فلو قلت مثلاً: وهو! تحلف وتريد بالضمير الله لم يجز. لكن الباء تجوز: وبه أحلف. كذلك أيضاً: رُبَّ، لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، وأضيق من هذا أيضاً أنها لا تدخل إلا على النكرة، تقول مثلاً: رُبَّ رجل لقيته، لكن لا يمكن أن تقول: رُبَّ الرجل لقيته، ولا تقول: رُبَّ زيدٍ لقيته، تريد زيداً معيناً، أما: رُبَّ زيدٍ لقيته، تريد: رُبَّ مسمى بهذا الاسم، فهذا جائز؛ لأنه ليس علماً. ويجوز بقلة: ربه رجل قائم، كما قال: [وما رووا من نحو ربه فتى نزر] كما سيأتي. قوله: (والتا) التاء أيضاً مما يختص بالظاهر، وهي من حروف القسم. فعندنا الآن من حروف القسم اثنان هما: الواو والتاء؛ لكن التاء كما لا تجر إلا المقسم به، لا تكون إلا متصلة بالله أو برب، كما قال المؤلف: (والتاء لله ورَبْ)، إذا قلت: تالرحمن، فلا يجوز، ولا: تالعزيز، ولا: تالسلام. إذاً التاء خصصت بعدة تخصيصات: الاسم الظاهر، القسم، الله ورب، تقول: تالله لأفعلن، وتقول: ترب الكعبة لأفعلن كذا. ولو قلت مثلاً: ربي الله، ته أحلف، مثل: به أحلف، فلا يجوز. قوله: [واخصص بمذ ومنذ وقتاً]: أي: مذ ومنذ إذا كانا حرفي جر فاخصص بهما الوقت، تقول مثلاً: ما رأيته مذ يومين، ما رأيته منذ يومين، واليوم وقت. ولا تقول: ما سرت مذ المسجد ولا منذ المسجد، لأن المسجد مكان وليس وقتاً. وتصلح (منذ ومذ) للمعرفة والنكرة، فتقول: ما رأيته منذ اليوم، وما رأيته منذ يومين، وما رأيته منذ سنة، وما رأيته منذ شهر، وما رأيته منذ أسبوع. قوله: [وبرب منكراً]. يعني: واخصص برب منكراً، فهي لا تدخل على المعارف، فلا تقول: رب الرجل لقيته، ولا رب زيد لقيته؛ إلا على تقدير: رب مسمى بهذا الاسم، كما تقدم، أما زيد الذي هو زيد بن فلان فلا. قال المؤلف: [وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه أتى] الذين رووا هم النحاة، والعرب مروي عنهم. نزر: خبر ما؛ لأن (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع متبدأ. و(رووا) صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: وما رووه، أي: من نحو ربه فتى نزر قليل. والذي خرج عن القاعدة في هذا المثال أن (رُبَّ) دخلت على الضمير، وهي لا تدخل إلا على ظاهر. وأيضاً: الضمير معرفة وهي مختصة بالنكرة، أي أنها خالفت القياس من وجهين. قوله: (كذا كها) أي أن (كها) أيضاً نزر قليل في كلام العرب. كها: الكاف حرف جر، وها: ضمير مبني على السكون في محل جر، فهنا دخلت الكاف على ضمير، وقد سبق أن الكاف لا تدخل إلا على الاسم الظاهر؛ ولكنه كما قال ابن مالك: نزر. قوله: (ونحوه) أي: مثله، أي: نحو كها، وذلك مثل: (كهو) يعني: ضمير الغائب، وأما ضمير المخاطب (كك) فلا أظنه يروى، ولهذا قال: (ونحوه) أي من ضمائر الغيب كهن. الآن نذكر القواعد: أولاً: حروف الجر هي الأدوات التي تعمل الجر، وهي عشرون أداة، تشترك جميعاً في عمل الجر، وتختلف في الاختصاص والمعاني. البيتان الأولان عدد فيهما هذه الأدوات. البيت الثالث: القاعدة فيه: يختص بالأسماء الظاهرة هذه الأدوات، وهي: مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء. وهي سبع. والبيت الرابع القاعدة فيه: تختص مذ ومنذ بالوقت، فلا تجر إلا ما دل على زمن، وتختص رب بالنكرات فلا تجر الضمائر ولا المعارف، وتختص التاء باسمين فقط وهما: الله ورَبّ. البيت الخامس: ما روي عن العرب من دخول رُبَّ على الضمير والكاف على الضمير فهو نزر قليل وخارج عن القياس. والله أعلم.

معاني (من) من حروف الجر

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [بعض وبين وابتدئ في الأمكنة بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر] بدأ المؤلف بذكر معاني حروف الجر، واختصاص كل واحد بمعنى، فقال: (بعض وبين وابتدئ) فهذه ثلاثة معان: بعض: التبعيض. بيِّن: التبيين. ابتدئ: الابتداء. (في الأمكنة بمن) من: حرف جر. فقوله: (بعِّض) معناه أنها تأتي للتبعيض، قال الله تعالى: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا [البقرة:165] أي: بعض الناس. قوله: (بيِّن) معناه أنها تأتي للبيان، مثل أن تقول: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ [البينة:6] فإن قوله: ((مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)) لبيان الجنس؛ أي: لتمييز هؤلاء من هؤلاء، وليست للتبعيض؛ لأن كل أهل الكتاب كفار بعد بعثة الرسول عليه الصلاة والسلام، أما قبل ذلك، فمنهم المؤمن ومنهم الكافر. أما قوله: هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ [التغابن:2] فهي للتبعيض. وكذلك

قوله: فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ [هود:105] للتبعيض، يعني: فبعضهم شقي، وبعضهم سعيد. والغالب أن (مِنْ) البيانية تأتي بياناً لاسم موصول، أو لأداة شرط، أو استفهام، أي: تأتي بعد الأسماء المبهمة، فكلما دخلت (من) على أسماء مبهمة فهي للتبيين، سواء كان هذا الإبهام في الشرط أو في الاستفهام أو في الموصول. قوله: (وابتدئ في الأمكنة): يعني: وتأتي (من) أيضاً للابتداء في الأماكن، كقوله تعالى: سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى [الإسراء:1]، والمسجد الحرام مكان. وتقول: هاجر النبي صلى الله عليه وسلم من مكة، أي أن ابتداء هجرته كان من مكة. وتقول: سرت من البيت إلى المسجد، ورجعت من المسجد إلى البيت. قوله: (وقد تأتي لبدء الأزمنة) يعني: قد تأتي أيضاً للابتداء في الزمان، وقوله: (قد) هذه للتقليل، إذاً: فالأكثر في (من) إذا كانت للابتداء أن تكون في الأمكنة. ومثال مجيء (من) للابتداء في الزمان: جلست عندك من يوم الأحد إلى يوم الأربعاء. فالقاعدة التي في البيت الأول: أن (مِنْ) تأتي لثلاث معان: للتبعيض والتبيين والابتداء، والابتداء في الأمكنة أكثر منها للابتداء في الأزمنة. إعراب البيت: بعض: فعل أمر. وبيَّن: الواو حرف عطف، وبيَّن فعل أمر أيضاً. وابتدئ: فعل أمر، والأصل في الأمر الوجوب. في الأمكنة: جار ومجرور متعلق بابتدئ. بمن: جار ومجرور متنازع فيه بين الأفعال الثلاثة: (بعض وبين وابتدئ)، فهو متعلق بابتدئ عند أهل البصرة، لأنه أقرب، واختار عكساً غيرهم ذا أسرة. وما لم يعمل في المتنازع فيه عمل في مضمر مقدر، كما قال ابن مالك : وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ولا تجي مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا وعلى هذا نقول: المعمل هو الأخير في هذا البيت، وهو قوله (ابتدئ)؛ لأننا لو أعملنا الأول لوجب أن نضمر في الثاني والثالث، وهنا لم نضمر فيكون الإعمال للأخير. ثم قال: (وزيد في نفي وشبهه). وهذا هو المعنى الرابع لـ (مِنْ) وهو أن تكون زائدة، وهي تزيد في اللفظ، وتزيد أيضاً في المعنى؛ لأنها تعطيه قوة. ولعل هذا التعبير غريب؛ لأن المعروف أننا نقول: زائدة لفظاً لا زائدة معنى، وقصدهم (لا زائدة معنى)، أي: ليست خالية من المعنى؛ لكن الذي قالوا: إنها زائدة لفظاً زائدة معنى فقصدهم أنها تزيد المعنى قوة. يقول: (وزيد في نفي وشبهه)، النفي واضح، ويكون بما، ولا، وليس.. وما أشبهها. وشبه النفي هو النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي. وأنا عندي شك في كلام ابن مالك من جهة اللفظ: (زِيد) لأنه قال عنها: (وقد تأتي) بالتأنيث؛ فكيف يجعلها مؤنثة، ثم يقول: (زيد) فيجعلها مذكرة؟ نقول: إذا اعتبرنا اللفظ فهي مذكرة، وإذا اعتبرنا أنها أداة جر فهي مؤنثة. وعليه فقوله: (وقد تأتي) أي هذه الأداة، وهي باعتبار اللفظ مذكرة، يعني: زيد حرف مِنْ، والمعنى: أتى زائداً في نفي وشبهه. قوله: (فجر نكرة)، جر: فعل ماض فاعله مستتر، ونكرة: مفعول جر. مثاله: (كما لباغٍ من مفر) من زائدة؛ لأن الكلام يستقيم لو قلت: ما لباغٍ مفر، بحذف مِنْ. والإعراب: ما: نافية. لباغٍ: جار ومجرور متعلقٌ بمحذوف خبر مقدم. من: زائدة. مفر: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. و(ما) هنا ملغاة لا تعمل عمل ليس؛ لتقدم الخبر، كما قال ابن مالك : إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن إذاً: هذه ملغاة؛ وذلك لأن خبرها متقدم، ومن شرطها أن يتقدم الاسم. فالقاعدة من البيت: أن (من) تزاد بشرطين: أولاً: أن يتقدمها نفي أو شبهه. والثاني: أن يكون مدخولها نكرة. ومثالها: ما لباغ من مفر. نأخذ أمثلة أيضاً: قال الله تعالى: مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ [المائدة:19]، (من) هنا زائدة لسبقها بما ودخولها على نكرة (بشير). وعلى هذا فنقول: جاء: فعل ماض وناً: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. من: حرف جر صلة، ولا نقول (زائد) لئلا يظن أحد أن في القرآن لغواً. بشير: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومثال الاستفهام: هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ [مريم:98]، وتكررت (من) هنا مرتين، لكن الزائدة هي الثانية، لأن الثانية داخلة على نكرة، والأولى على معرفة. هل: حرف للاستفهام. تحس: فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره أنت. منهم: جار ومجرور. من: زائدة. أحد: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومثال النهي: لا تضرب من أحد من الطلبة. الشاهد في قوله: (من أحد)، من: حرف جر زائد، وأحد: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. أما قوله تعالى: يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى [إبراهيم:10] فهي تبعيضية. وحملها بعض النحويين على قوله: يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، فجعل (من) زائدة، وقال: يجوز دخولها زائدة على معرفة، واستدل بالآية. ونحن نقول: لا نوافقك على هذا الشيء؛ لأنك إذا تأملت: يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وجدت الخطاب موجهاً إلى هذه الأمة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ [الصف:10-12]. إذاً: فهي للعموم، وكل ذنوبنا مغفورة بهذا الوعد من الله سبحانه وتعالى، وإذا تأملت: مِنْ ذُنُوبِكُمْ [الأحقاف:31] وجدتها إما من كلام الجن: يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ [الأحقاف:31]، ولم يجزموا بغفران الذنوب جميعاً؛ لأنهم إنما يرجون ذلك رجاء. ووجدت أيضاً أن ((يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) جاءت في كلام نوح، في قوله: يَغْفِرْ

لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى [نوح:4]، وهذا إما أن يقال: إن هذه الأمة فضلت على قوم نوح بمغفرة جميع ذنوبها، أو يقال: إن نوحاً عليه الصلاة والسلام قال لقومه هذا لأجل أن يرجيهم. المهم أنه لا يمكن أن نحمل هذه على هذه مع اختلاف المعنى، فالصحيح إذاً كما قال ابن مالك إن (من) تزاد بشرطين كما تقدم.

مجيء (حتى واللام وإلى) للانتهاء

قال المؤلف: [للانتها حتى ولام وإلى]. معناه: أن (حتى واللام وإلى) تأتي للانتهاء. مثال (حتى) قوله تعالى: سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ [القدر:5]. ومنه أيضاً: وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ [البقرة:187]. البصريون يقولون: حتى: حرف جر والفعل منصوب بأن مضمرة بعد حتى، وعلى هذا فيكون المعنى: وكلوا واشربوا حتى تبيُّن، فيؤول بمصدر. أما الكوفيون فيرون أن (حتى) نفسها تنصب الفعل، وهي على كل حال للانتهاء. كذلك اللام تكون للانتهاء، مثل أن تقول: سرت من عنيزة لمكة، بمعنى: إلى مكة، ومثل قوله تعالى: كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى [الرعد:2]، أي: إلى أجل، كما في آية أخرى. فاللام تأتي للغاية. و(إلى) كذلك، وهي الأصل، قال الله تعالى: سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى [الإسراء:1]. والغاية غير داخلة إلا بقرينة، فلو قلت مثلاً: سرت إلى مجرى السيل، فالمعنى أنك لم تدخل فيه. وقال تعالى: ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ [البقرة:187] ولا يدخل الليل في الصيام، فابتداء الغاية ليس بداخل. وإذا قلنا مثلاً: لك هذه الأرض إلى الجبل، فالجبل لا يدخل. أما إذا وجدت قرينة فإنه يدخل، ومنه قوله تعالى: وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [المائدة:6]، فإن المرفق داخلة لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم. قوله: (ومن وباء يفهمان بدلاً): يعني: يأتيان للبدلية، أي: بمعنى بدل. إذا: (من) تأتي للتبعيض وللبيان وللابتداء وتأتي زائدة، وتأتي بمعنى بدل، قال الله تعالى: وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ [الزخرف:60] أي: بدلكم. وقال: أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ [التوبة:38]، أي بدل الآخرة، وليس المعنى أن الدنيا من الآخرة. وتقول: اقتنعت بالدرهم من الدينار، أي: بدل الدينار. والباء أيضاً تأتي بدلية بمعنى بدل، مثل قولك: ما أحب أن لي بها حمر النعم. أي: ما أحب أن لي بدلها حمر النعم. ومثلها قول كعب بن مالك : ما أحب أن لي بها بدراً، يعني: بدلاً عنها بدراً. ومنه قول الشاعر: لكن قومي وإن كانوا ذوي حسب ليسوا من الشر في شيء وإن هانا يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحساناً فهو يقول: قومي وإن كانوا ذوي حسب وشرف لا يحبون الشر ولو كان هيناً، وإذا ظلمهم أحد يجازون الظلم بالمغفرة، وإذا أساء إليهم يجازون الإساءة بالإحسان، أي أنهم جبناء لا ينصرونه، ولهذا قال: فليت لي بهمُ قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا طيب، الشاهد قوله: (فليت لي بهم قوماً) أي: بدلهم. إذاً: الباء تأتي بمعنى: بدل، وكذلك (من) تأتي بمعنى: بدل.

تأتي حروف الجر لمعان كثيرة، فمن هذه المعاني الاستعلاء والتبعيض والظرفية والسببية والمجاوزة والإلصاق وغيرها، وقد بين العلماء تفاصيل ذلك. وقد تدخل (ما) على بعض حروف الجر فلا تكفها عن العمل، وقد تكفها أحياناً.

تابع معاني حروف الجر

معاني اللام غير الانتهاء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً وتعليل قفي وزيد والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا] قوله: (واللام للملك وشبهه) أي: أن اللام تفيد التمليك وشبه التمليك، فالتمليك أن يكون مدخولها مالكاً لما سبق، أو إن شئت فقل: أن تقع بين شيئين الثاني منهما مالك للأول. مثاله: الكتاب للطالب، أي: ملك للطالب، فالثاني مالك للأول، أي: أن مدخولها مالك لما قبله، وقد يتأخر عنه مثل: وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ [آل عمران:189]، فهنا تأخر الأول عنها وعن الثاني؛ لكن الحكم لا يتغير، فاللام هنا للملك. قوله: (وشبهه) وهو ما يسمى بالاختصاص، وهو: أن يكون مدخولها مختصاً بالأول لا مالكاً، مثاله: العلف للدابة، أو الزمام للجمل، فليس هو ملكه، لكنه اختصاص، وقوله: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ [التوبة:60] اللام هنا للملك. قال: (وفي تعدية أيضاً) يعني: أن اللام تأتي للتعدية. ومعنى التعدية: أن تدخل على مفعول عامله ضعيف ليتعدى إلى المفعول، مثل اسم الفاعل إذا تأخر فضعف عمله، تقول مثلاً: أنا ضاربٌ لزيد، أصلها: أنا ضاربٌ زيداً، وكذلك: أنا لزيد ضارب، فاللام هنا لا تصلح للملك ولا لشبه الملك، لكنها للتعدية. قال: (وتعليل قفي) أي: وتأتي اللام للتعليل كثيراً: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات:56]، وكأني بكم تقولون: إن (يعبدون) فعل وليست اسماً، لكنني أقول: إنه فعل مؤول بمصدر، والتقدير: إلا لعبادتي، فاللام للتعليل. وكذلك أيضاً قوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا [البقرة:29]، أي: لأجلكم. وتقول: (جئت لأقرأ) أي لأجل القراءة. وكذلك كل أفعال الله تعالى التي تتعدى باللام هي للتعليل : سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا [الإسراء:1]، فاللام للتعليل. قال المؤلف: [وزيد والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا] (وزيد): أي: أن اللام تأتي زائدة، أي أنها تأتي لا لمعنى كقوله تعالى: إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ [يوسف:43]. وهذا المثال فيه نظر، ووجه النظر: أن اللام في قوله: (للرؤيا تعبرون) يظهر أنها للتعدية؛ لأنها دخلت على المفعول لضعف العامل بتأخره. ومثلوا في الزائدة بما يقال كثيراً: لا أبا لك، ومنه: سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم قالوا: إن اللام هنا زائدة، والدليل على زيادتها: أن (أبا) أعربت بالألف، ومن شرط إعرابها بالألف أن تضاف، ولو قلنا: إن اللام غير زائدة لكان يقول: لا أباً لك، أو: لا أب لك، بدون ألف، فلما أعربت بالألف دل هذا على أن اللام زائدة، وأصلها: لا أباك، وهذا أحد الوجوه في قوله: لا أبا لك. وفي وجه آخر: أنها على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف مطلقاً، وعلى هذا فلا يكون فيها شاهد.

مجيء الباء وفي للظرفية والسببية

قوله: (والظرفية استبن ببا وفي). الظرفية: مفعول مقدم لقوله: (واستبن) يعني: استظهر، أي: أنه تأتي الباء وفي للظرفية، أما الباء فمثالها قوله تعالى: وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ [الصافات:137] يعني: وفي الليل، وهي كثيرة في

الكلام العربي، تقول مثلاً: سكنت بعنيزة.. سكنت ببريدة.. سكنت بالبدائع.. سكنت بمكة.. سكنت بالرياض.. وهكذا. أما (في) فمثالها: دخلت في المسجد، سكنت في البلد الفلاني، وهي في القرآن أيضاً كثيرة: وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ * وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ [الذاريات:20-22]، إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ [الانفطار:13]، وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهاهمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ [آل عمران:107]، وهكذا تكون للظرفية كثيرة جداً. قوله: (قد يبينان السببا) يعني: أن الباء وفي قد تأتيان للسببية بأن يدخلا على السبب.

مجيء الباء للاستعانة والإلصاق

قال المؤلف: [بالبا استعن وعد عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق] أي: أن الباء تأتي للاستعانة. والاستعانة طلب العون، فمعنى الاستعانة: أن الباء تدخل على ما تطلب الإعانة منه مثل: أستعين بالله. فالباء للاستعانة، أي: أنه سبحانه وتعالى يطلب العون منه. قوله: (وعدِّ) يعني: أنه يعدى بها الفعل اللازم، مثال ذلك قوله تعالى: ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ [البقرة:17]، أصل (ذهب) فعل لازم، يقال: ذهب الرجل، فإذا أردنا أن تتعدى إلى مفعول فإما أن ندخل عليها الهمزة أو نأتي بالباء، ولذا قال تعالى: ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ [البقرة:17]، ويصح في غير القرآن أن يقال: أذهب الله نورهم. قوله: (عوض) معناها: أن الباء تأتي للتعويض؛ بأن يكون مدخولها عوضاً عن غيره، وهذا كثير جداً، فالباء التي تدخل في البيع والشراء تكون للتعويض، تقول: اشتريت كتاباً بدرهم، الباء للتعويض، وهل مدخولها هو العوض، أو ما سبقها هو العوض؟ الحقيقة أن كل واحد منهما عوض عن الثاني، لكنها دائماً تدخل على الثمن، ولهذا قال الفقهاء: يتميز الثمن عن المثمن بالباء، فما دخلت عليه الباء فهو الثمن، فإذا قلت: بعت الثوب بدرهم، فالثمن هو الدرهم. وإذا قلت: بعت الدرهم بثوب. فالثمن الثوب. وقول المؤلف: (ألصق). الإلصاق هو مباشرة الشيء بشيء، وقد يراد بالإلصاق مجاورة الشيء للشيء. مثال الإلصاق المباشر: مسحت رأسي بيدي، أمسكت ثوبي بيدي، امسحوا برءوسكم. ومثال غير المباشر: مررت بزيد. وقد زعم بعض النحويين أن جميع معانيها تعود إلى الإلصاق، ولكن لو سلكنا هذا المسلك لوجدنا أنها لا تكون للإلصاق في بعض المواضع إلا بتكلف شديد، ولا حاجة إلى هذا التكلف، فالأولى أن نقول كما قال ابن مالك : إن الإلصاق من بعض معانيها.

مجيء الباء بمعنى مع ومن وعن

قوله: (ومثل مع ومن وعن بها انطق). يعني: أن الباء تأتي بمعنى: مع، وتأتي بمعنى: من، وتأتي بمعنى: عن. تأتي بمعنى (مع) كما لو قلت: بعتك الفرس بلجامه، أي: مع لجامه. وتقول: بعتك السيارة بمفاتيحها. أي: مع المفاتيح. وتأتي أيضاً بمعنى (من)، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا [الإنسان:6]، أي: يشرب منها؛ لأن العين يشرب منها لا بها، وقد سبق لنا أن الصحيح في هذه الآية أن الباء للسببية لا بمعنى (من)، وأن (يشرب) مضمنة معنى (يروى). وذكرنا: أن الأصح أن يضمن الفعل لا أن يجعل الحرف بمعنى حرف آخر، وأن تضمين الفعل يستلزم معنى أصل الفعل وزيادة، فقولك: (يشرب بها عباد الله) قلنا: إن (يشرب) مضمن معنى: (يروى)، فتضمن الشرب والري. كذلك تأتي الباء بمعنى (عن)، كما لو قلت مثلاً: سألتك بعلمك، أي: عن علمك. وتقول: رضيت بالله رباً، أي: رضيت عن الله رباً. وقال تعالى: سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ [المعارج:1]، أي: عن عذاب. وقال بعض أهل العلم: إن الباء هنا على بابه، وإن المعنى: سأل سائل وأجيب بعذاب وأقع للكافرين، وإن السؤال هنا ضمن معنى الجواب، فيكون هذا أبلغ؛ لأنه لو قرأنا: (سأل سائل عن عذاب واقع لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ * مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ [المعارج:2-3] فأين

الجواب؟ والواقع أن الآيات تجيب عن هذا السؤال، ولهذا قال بعض العلماء: إن الباء هنا على أصلها، وإن السؤال هنا ضمن معنى الجواب، كأنه قال: سأل سائل فأجيب بعذاب واقع للكافرين.. إلى آخره. وبهذا تبين أن للباء تسع معان: الظرفية، والسببية، والاستعانة، والتعدية، والتعويض، والإلصاق، ومثل مع، ومن، وعن. ويذكر بعضهم من معانيها المصاحبة، وهي لا تخرج عن الإلصاق، ولكنها إما أن تكون حسياً أو معنوياً. وقوله: (سبحانك اللهم وبحمدك) الباء هنا للإلصاق، وقيل: إن الباء للاستعانة، أي: سبحتك بحمدك، فعلى المعنى الأول تكون جملة جامعة بين التنزيه والثناء، أي: تسبيح ثم حمد. وعلى قول الذي يقولون: إن الباء للاستعانة، تكون الجملة مشتملة على التسبيح لكنه بمعونتك التي تحمد عليها، وعلى هذا فكونها للمصاحبة أولى، لكن بعضهم لم يعدها، قال: لأن المصاحبة داخلة في الإلصاق. إعراب: ذهب الله بنورهم: ذهب: فعل ماض مبني على الفتحة. لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. بنورهم: جار ومجرور ومضاف إليه.

مجيء على للاستعلاء ومعنى في وعن

قال المؤلف: [على للاستعلاء ومعنى في وعن بعن تجاوزاً عنى من قد فطن] على: مبتدأ. لأن المقصود ولفظها، بخلاف ما إذا قلت: الماء على السطح، فلا تقول: على: مبتدأ. للاستعلاء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وبعضهم يقول: إن الجار والمجرور نفسه هو الخبر. قوله: (على للاستعلاء) الاستعلاء هو: علو شيء على شيء، ولهذا كانت حروف (على) نفسها هي حروف العلو، ففيها العين واللام والألف. مثال ذلك قوله تعالى: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى [طه:5] .. فعلى هنا للعلو. وتقول مثلاً: الماء على السطح، وتقول: السماء على الأرض. والعلو لا تلزم منه المباشرة، بل قد تكون معه مباشرة، وقد لا تكون معه مباشرة. ثم العلو قد يكون حسياً، وقد يكون معنوياً، تقول مثلاً: من على هؤلاء الجماعة؟ يعني: من هو الوالي عليهم، فهذا العلو معنوي. وتقول: ركبت على البهيمة أو على السيارة، وهذا علو حسي. قال: (ومعنى في وعن) قوله: (ومعنى) معطوفة على قوله: (للاستعلاء) يعني: و(على) تأتي لمعنى (في)، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا [القصص:15]، أي: في حين غفلة من أهلها. قوله: (وعن) يعني: أن (على) تأتي لمعنى (عن)، ومنه قول الشاعر: إذا رضيت علي بنو قشير المعنى: إذا رضيت عني بنو قشير.

معاني عن

ثم قال: (بعن تجاوزاً عنى من قد فطن). إعراب الشطر: بعن: جار ومجرور متعلق بعنى. تجاوزاً: مفعول مقدم بعنى. عنى: فعل ماض. من: اسم موصول فاعل. قد فطن: جملة فعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وترتيب البيت: عنى من قد فطن تجاوزاً بعن.. ومعنى (عنى) قصد وأراد، يعني: أن (عن) من معانيها المجاوزة، والمجاوزة معناها: مرور شيء بشيء وانفصاله عنه، مثاله: وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ [الكهف:82]، ويقولون: رميت السهم عن القوس، يعني: مجاوزاً القوس. قال المؤلف: [وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا] قوله: (قد تجي موضع بعد) يعني: قد تأتي (عن) بمعنى (بعد)، فتكون للترتيب، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ [الانشقاق:19]، أي: طبقاً بعد طبق. ويمكن أن نقول: إن هذا المعنى يرجع إلى المجاوزة؛ لأن معناه: تنتقلون من حال إلى حال، وتجاوزون الحال الأولى إلى الحال الثانية، ولهذا فالأصل في (عن) أن تأتي للمجاوزة؛ لكن في بعض الأحيان تكون واضحة، وفي بعض الأحيان تحتاج إلى تأمل. قوله: (وعلى) يعني: تأتي عن بمعنى (على)، ومثلوا له بقول الشاعر: لاه ابن عمك ما أفضلت في حسب عني أي: ما أفضلت عليَّ. أفضل: فعل ماض، والتاء ضمير مخاطب فاعل.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا) يعني: كما أن (على) تأتي بمعنى (عن)، فإذا قال قائل: أليس هذا تكراراً؛ لأنه قد تقدم قوله: (على للاستعلاء ومعنى في وعن)؟ والجواب: هو في الحقيقة من حيث المعنى تكرار، لكنه تكرار لفائدة، وفائدته: أن هذين الحرفين وهما (عن وعلى) يتناوبان المعنى، فكأن ابن مالك في الشطر الأخير يقول: إن هذا من باب تناوب الحروف.

معاني الكاف

ثم قال المؤلف: [شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائداً لتوكيد ود] شبه بكاف: يعني: ائت بها للتشبيه، وعلى هذا فيكون المعنى أن الكاف للتشبيه، مثاله: زيد كالبدر في الجمال وكالبحر في العلم. وأمثلتها كثيرة في القرآن وفي غير القرآن: أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ [النور:40] .. أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ [البقرة:19] .. مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا [البقرة:17]. قوله: (وبها التعليل قد يعنى). بها: جار ومجرور متعلق بيعنى. التعليل: مبتدأ، وجملة (قد يعنى) خبره، ومعنى يعنى: يقصد، أي: وقد يقصد بها التعليل، و(قد) هنا تفيد التقليل، وهو كذلك بالنسبة للتشبيه، أعني أن معنى التعليل في الكاف قليل بالنسبة لمعنى التشبيه، مثاله قوله تعالى: وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ [البقرة:198]، ليس المراد تشبيه الذكر بالهداية، بل المراد تعليل الأمر بالذكر بالهداية، أي: اذكروه لهدايته إياكم. ومنه على القول الصحيح: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، يعني: أنت صاحب الكرم أولاً وآخراً، ومن أجل أنك صليت على هذا فصل على هذا، وبهذا المعنى يزول الإشكال الذي أورده كثير من أهل العلم على هذا الحديث، وقال: المعروف أن المشبه به أقوى من المشبه، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل من إبراهيم، فكيف يشبه الأفضل بالمفضول؟ ولكن إذا قلنا: إن الكاف هنا للتعليل، وإن ذكرها من باب التوسل بنعم الله السابقة على نعمه اللاحقة، فإنه يزول الإشكال نهائياً. قوله: (وزائداً لتوكيد ورد) يعني: وورد زائداً للتوكيد. ولما كان يخشى أن يقال: إن الزائد لا فائدة له، قال: (لتوكيد). فإذا قيل: لماذا لم يقلها فيما سبق؛ لأنه قال: فيما سبق: وزيد؟ قلنا: لأنه يشير إلى آية من القرآن اشتهرت بين الناس، وهي قوله تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ [الشورى:11]، فلهذا نص على أنه للتوكيد؛ لأن الآية تدل على امتناع مشابهة المخلوقين للخالق. فمن أجل هذا اختلفت أقوال الناس فيها كيف يخرجونها: فقال بعضهم: بأن الكاف زائدة، وهذا الذي مشى عليه ابن مالك ، وهو مشهور، وعلى هذا فيكون تقدير الكلام: ليس مثله شيئاً، يعني: ليس شيء يماثل الله، وهذا معنى واضح وبسيط، وتكون الكاف للتوكيد فكأن المثل نفي مرتين؛ لأن الكاف للتشبيه ومثل للتمثيل، أو كأنه نفي المماثل والمشابه معاً. وهناك فرق بين التشبيه والتمثيل: فالتمثيل: المطابقة من كل وجه. والتشبيه: المقاربة، يعني: المماثلة بأكثر الصفات، ولهذا يقال: فلان شبيه بفلان، أي: مقارب له في أكثر الصفات، لكن: فلان مثل فلان، أي: مطابق له. هذا وجه. الوجه الثاني: إن الزائد كلمة (مثل) يعني: ليس كهو شيء، وهذا كما قلت لكم قبل قليل عند قوله: بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ [البقرة:137]، خلاف الأولى؛ لأن زيادة الحروف أهون من زيادة الأسماء. والقول الثالث: أن مثل بمعنى صفة، أي: ليس كصفته شيء من الصفات. والقول الرابع: أن مثل بمعنى ذات، أي: ليس كذاته شيء. وهذان القولان الأخيران إنما لجأ إليهما القائل فراراً من إثبات الزيادة، وإلا فهما بعيدان من ظاهر اللفظ، لكن قال: بدل ما أقول: الكاف زائدة ومثل زائدة أقول: ليس كذاته شيء، أو ليس كصفته شيء. ولكننا نقول: ما دامت اللغة العربية فيها مثل هذا الأسلوب وتزاد فيها الكاف تأكيداً، فلا مانع، والله تعالى نزَّل القرآن بلسان عربي مبين، والعرب إذا قالوا: ليس كمثل فلان، فمعناه: أنه لا يمكن أن يكون أحد يماثله أو يقاربه، وأنشدوا على ذلك: "ليس كمثل الفتى زهير". والخلاصة: أن الكاف تأتي زائدة لكن للتوكيد، وأن ابن مالك رحمه الله إنما قال (لتوكيد) في هذه المسألة ولم يقلها فيما سبق؛ لأنها اشتهر فيها هذا المثال الذي يتعلق بصفات الله تبارك وتعالى.

ما يستعمل اسماً من حروف الجر

قال المؤلف: [واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا] أي: تستعمل الكاف اسماً بمعنى مثل: ومن أمثلة ذلك: ما رأيت كاليوم قط، أي: ما رأيت مثل اليوم قط. وهل هذا قياس أو سماع؟ الظاهر أنه قياس، وأن كل شيء تدخل عليه الكاف يصلح أن تكون في معنى (مثل) ما لم يوجد مانع، حتى قولنا: زيد كالبحر، يصلح أن نقول: الكاف اسم بمعنى مثل، وحينئذ تكون مبنية على الفتح في محل رفع أو نصب أو جر حسب الحال. فزيد كالبحر، نقول: زيد: مبتدأ، وكالبحر: الكاف اسم بمعنى مثل، وهي مضافة إلى البحر، والبحر مضاف إليه. وظاهر كلام ابن مالك في قوله: (واستعمل اسماً) أن ذلك سماعي، يعني: استعمل عند العرب ولكن لا تستعمله أنت، فيقتضي أن يكون ذلك سماعياً، وأما أنت فلا تستعمله. قوله: (وكذا عن وعلى) يعني: واستعمل كذلك (عن) اسماً، وكذلك (على) استعمل اسماً. يقول المؤلف: (من أجل ذا عليهما مِنْ دخلا) يعني: من أجل استعمال عن وعلى اسمين صح أن يدخل عليهما (مِنْ). وإعراب البيت: استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر يعود على الكاف. اسماً: حال من نائب الفاعل. وكذا عن: مبتدأ وخبر. وعلى: معطوف على ما قبله. من أجل ذا: متعلق بقوله (دخلا). عليهما: متعلق بقوله (دخلا) أيضاً، يعني: من أجل كونهما اسمين صح دخول (مِنْ) عليهما. وهنا الشارح خالف، فإن الشارح يقول: لا يستعملان اسماً إلا إذا دخل عليهما (مِنْ)، وليس كذلك، فإن ظاهر كلام ابن مالك هو الحق، وهو أنهما يستعملان اسمين مطلقاً، وأن الدليل على أنهما يستعملان اسمين دخول مِنْ. والمعنى: أنَّ (عن) يجوز أن تكون اسماً، تقول مثلاً: مررت مِنْ عن يمينه، و(مِنْ) مِنْ حروف الجر وهي لا تدخل إلا على اسم. فتكون (عن) هنا بمعنى (جانب)، أي: مررت من جانب يمينه، وكذا: مررت من عن شماله، أي: من جانب شماله. والإعراب: مررت: فعل وفاعل. من: حرف جر. عن: اسم مبني على السكون في محل جر. وعن مضاف، ويمين مضاف إليه، والهاء مضاف إليه أيضاً. وكذلك (على) تقول: مررت إليه من على السطح، فيكون معناها: فوق، وإعرابها أن تقول: من: حرف جر. على: اسم مبني على السكون في محل جر بمن، وعلى مضاف، والسطح مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. وتأتي (على) فعلاً، لكن الرسم يختلف، أما اللفظ فهو واحد، تقول: علا الماء على العتبة. علا: فعل ماض. الماء: فاعل. على العتبة: جار ومجرور. فصارت (على) تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، و(عن) تأتي حرفاً وتأتي اسماً، و(من) تأتي حرفاً وتأتي فعل أمر من: مان يمين، بمعنى: كذب يكذب. وهذا وأمثاله كثير مما يؤيد ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، من أنه لا مجاز في اللغة العربية، وأن الكلمات ليس لها معنى ذاتي، وأن الذي يحدد معنى الكلمة هو سياق الكلام. وإذا تدبرت كلامه وجدته حقيقة، وأهم شيء عندي باعتبار كلامه هو أن نوصد الباب أمام أهل التحريف في الأمور العلمية وفي الأمور العملية؛ أفلا ترون إلى أولئك الذين يستغيثون بالرسول عليه الصلاة والسلام ويقولون: هو أكرم الناس جاهاً، فهؤلاء حرفوا في أمور عملية، وهناك أيضاً مسائل عملية في باب المعاملات وغيرها حرف بعض العلماء فيها النصوص ارتكاباً للمجاز، فنحن إذا قلنا: المجاز في اللغة العربية معدوم والكلمات يعينها سياقها وأحوال من تكلم بها، سلمنا من التحريف.

معاني مذ ومنذ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا] (مذ ومنذ) تقدم أنهما من حروف الجر، لكنهما يستعملان اسمين أيضاً، ففي بعض السياق يكونان اسمين، وفي بعض السياق يكونان حرفين، ومتى يكونان اسمين؟ قال: (حيث رفعا أو أوليا الفعل): (حيث رفعا): يعني: حيث كان الذي بعدهما مرفوعاً، مثل: جئت مذ يومان، أو منذ يومان. (أو أوليا الفعل) أي: جيء بهما بعد الفعل، (كجئت مذ دعا). إعراب: مذ يومان: مذ: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. يومان: خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين. ونقول في: منذ: إنه مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. يومان: خبر المبتدأ. قوله: (أو أوليا الفعل) أي: كذلك إذا جاء بعدهما الفعل، يعني: إذا جعل الفعل والياً لهما. جئت مذ دعا: جئت: فعل وفاعل. مذ: ظرف مبني على السكون في محل نصب. ودعا فعل ماض مبني على السكون، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. إذاً: مذ ومنذ يقعان حرفي جر إذا وليهما اسم مجرور، ويقعان اسمين إذا وليهما اسم مرفوع أو وليهما فعل، فالأول مثل قولك: جئت مذ يومان، وقولك: جئت مذ دعا. فإذا قلت: جئت مذ يومين، فهما حرفا جر. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في

استبن] لما تكلم رحمه الله عن عملهما وأنهما يأتيان اسمين، تكلم عن معناهما في حالة الجر، فقال: (وإن يجرا في مضي فكمن هما) أي: فهما بمعنى (مِنْ)، فإذا قلت: جئت مذ يومين، فالمعنى: من يومين. قوله: (وفي الحضور معنى في) أي: إذا جرا في الحضور فهما بمعنى (في)، فإذا قلت: جئتك منذ الآن، فالمعنى: في هذا الوقت. والحاصل: منذ ومذ إذا كانا حرفي جر، فإن جرا في ماض فهما بمعنى (من)، وإن جرا في حاضر فهما بمعنى (في). وهل يجران في المستقبل؟ الجواب: لا يجران في المستقبل، ولذلك لم يتكلم عليه ابن مالك ، فلا يمكن أن تقول: لا آتيك منذ يومين؛ لأنهما إما في الحاضر وإما في الماضي. والله أعلم.

زيادة (ما) بعد بعض حروف الجر

قال المؤلف: [واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا] أي: تستعمل الكاف اسماً بمعنى مثل: ومن أمثلة ذلك: ما رأيت كاليوم قط، أي: ما رأيت مثل اليوم قط. وهل هذا قياس أو سماع؟ الظاهر أنه قياس، وأن كل شيء تدخل عليه الكاف يصلح أن تكون في معنى (مثل) ما لم يوجد مانع، حتى قولنا: زيد كالبحر، يصلح أن نقول: الكاف اسم بمعنى مثل، وحينئذ تكون مبنية على الفتح في محل رفع أو نصب أو جر حسب الحال. فزيد كالبحر، نقول: زيد: مبتدأ، وكالبحر: الكاف اسم بمعنى مثل، وهي مضافة إلى البحر، والبحر مضاف إليه. وظاهر كلام ابن مالك في قوله: (واستعمل اسماً) أن ذلك سماعي، يعني: استعمل عند العرب ولكن لا تستعمله أنت، فيقتضي أن يكون ذلك سماعياً، وأما أنت فلا تستعمله. قوله: (وكذا عن وعلى) يعني: واستعمل كذلك (عن) اسماً، وكذلك (على) استعمل اسماً. يقول المؤلف: (من أجل ذا عليهما مِنْ دخلا). يعني: من أجل استعمال عن وعلى اسمين صح أن يدخل عليهما (مِنْ). وإعراب البيت: استعمل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر يعود على الكاف. اسماً: حال من نائب الفاعل. وكذا عن: مبتدأ وخبر. وعلى: معطوف على ما قبله. من أجل ذا: متعلق بقوله (دخلا). عليهما: متعلق بقوله (دخلا) أيضاً، يعني: من أجل كونهما اسمين صح دخول (مِنْ) عليهما. وهنا الشارح خالف، فإن الشارح يقول: لا يستعملان اسماً إلا إذا دخل عليهما (مِنْ)، وليس كذلك، فإن ظاهر كلام ابن مالك هو الحق، وهو أنهما يستعملان اسمين مطلقاً، وأن الدليل على أنهما يستعملان اسمين دخول مِنْ. والمعنى: أنَّ (عن) يجوز أن تكون اسماً، تقول مثلاً: مررت مِنْ عن يمينه، و(مِنْ) مِنْ حروف الجر وهي لا تدخل إلا على اسم. فتكون (عن) هنا بمعنى (جانب)، أي: مررت من جانب يمينه، وكذا: مررت من عن شماله، أي: من جانب شماله. والإعراب: مررت: فعل وفاعل. من: حرف جر. عن: اسم مبني على السكون في محل جر. وعن مضاف، ويمين مضاف إليه، والهاء مضاف إليه أيضاً. وكذلك (على) تقول: مررت إليه من على السطح، فيكون معناها: فوق، وإعرابها أن تقول: من: حرف جر. على: اسم مبني على السكون في محل جر بمن، وعلى مضاف، والسطح مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. وتأتي (على) فعلاً، لكن الرسم يختلف، أما اللفظ فهو واحد، تقول: علا الماء على العتبة. علا: فعل ماض. الماء: فاعل. على العتبة: جار ومجرور. فصارت (على) تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً، و(عن) تأتي حرفاً وتأتي اسماً، و(من) تأتي حرفاً وتأتي فعل أمر من: مان يمين، بمعنى: كذب يكذب. وهذا وأمثاله كثير مما يؤيد ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، من أنه لا مجاز في اللغة العربية، وأن الكلمات ليس لها معنى ذاتي، وأن الذي يحدد معنى الكلمة هو سياق الكلام. وإذا تدبرت كلامه وجدته حقيقة، وأهم شيء عندي باعتبار كلامه هو أن نوصد الباب أمام أهل التحريف في الأمور العلمية وفي الأمور العملية؛ أفلا ترون إلى أولئك الذين يستغيثون بالرسول عليه الصلاة والسلام ويقولون: هو أكرم الناس جاهاً، فهؤلاء حرفوا في أمور عملية، وهناك أيضاً مسائل عملية في باب المعاملات وغيرها حرف بعض العلماء فيها النصوص ارتكاباً للمجاز، فنحن إذا قلنا: المجاز في اللغة العربية معدوم والكلمات يعينها سياقها وأحوال من تكلم بها، سلمنا من التحريف.

زيادة (ما) بعد الباء ومن وعن

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما] وبعد من: (بعد) هذه ظرف منصوب على الظرفية وعامله قوله: (زيد). و(بعد) مضاف، و(من) مضاف إليه باعتبار لفظها. وعن: معطوفة على من. وباء: معطوفة على من أيضاً. زيد: فعل ماض مبني للمفعول. ما: نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع. فلم يعق: أي: هذه الزيادة، أي: أو دخول ما، والمعنى: أنها تزاد (ما) بعد من وعن والباء، ولا تبطل العمل، بل يبقى العمل على ما هو عليه، مثال (من) قول الله تعالى: مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا [نوح:25]، من: حرف جر، وما: زائدة. خطيئاتهم: خطيئات: اسم مجرور بمن وعلامة جره كسر ظاهر في آخره. وكذلك تزاد (ما) بعدها (عن) ويبقى عملها، قال الله تعالى: قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ [المؤمنون:40]. (عما قليل): عن: حرف جر، وما: زائدة، وقليل: اسم مجرور بعن وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، فهنا لم يتغير العمل (خطيئاتهم) معرفة، و(قليل) نكرة، إذاً: لا فرق بين أن يكون المجرور معرفة أو نكرة، فالعمل باق. كذلك الباء تزاد بعدها (ما) ويبقى عملها، قال الله تعالى: فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ [آل عمران:159] الباء حرف جر، وما: زائدة، ورحمة: اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. فتبين أن (ما) تزاد بعد عن ومن والباء فلا يبطل العمل بهذه الزيادة.

زيادة (ما) بعد الكاف ورُبَّ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف] قوله: (زيد) الضمير يعود على (ما) أي: زيد (ما) بعد رُبَّ والكاف فكفهما عن العمل، (وقد يليهما وجر لم يكف). والمعنى: أن (ما) تزاد بعد (رُبَّ) فتكفها عن العمل، وإذا كفتها عن العمل سلبت اختصاصها بالاسم، فتدخل على الفعل، قال الله تعالى: رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ [الحجر:2]. ومثالها إذا داخلت على الاسم أن تقول: رُبما رجلٌ لقيته، بينما لو حذفت (ما) لقلت: رُبَّ رجلٍ لقيته، لكن لما جاءت (ما) بطل عملها، فوجب أن يقال: ربما رجلٌ لقيته، وإعرابها: رُبَّ: حرف جر ملغى. وما: زائدة. ورجل: مبتدأ. ولقيته: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر. قوله: (والكاف): أي: ما الزائدة تلي الكاف وتكفها عن العمل، ودخولها على (ما) كثير في كلام العامة، يقولون: فلان كما البحر، لكن في اللغة العربية إنما تدخل عليها فتكفها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأ، ويحتاج إلى خبر، تقول مثلاً: كما الناس مؤمن وكافر، فالكاف: هنا حرف جر ملغى، وما: زائدة تكف الكاف عن العمل، والناس: مبتدأ، ومؤمن: خبر المبتدأ، وكافر: معطوف على مؤمن. قوله: (وقد يليهما) يعني: أن رُبَّ والكاف قد تليهما (ما) الزائدة (وجر لم يكف) أي: مع بقاء عملهما، فتقول مثلاً: زيد كما البحر، أي: كالبحر. فالكاف: حرف جر، وما: زائدة، والبحر: اسم مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. وكذلك أيضاً: رُبَّ، تقول: ربما رجلٍ لقيته، بجر (رجل). فالحاصل أن (ما) تزاد بعد خمسة من حروف الجر، ثلاثة منها لا تبطل عملها وهي: من وعن والباء، واثنان الأصل أن تبطل عملهما وقد لا تبطله، وهما الكاف ورُبَّ. إذا قال لنا قائل: هل نحن بالخيار في هذه الأمور؟ نقول: أما ما ورد عن العرب فبالإعمال أو الإهمال، فليس لنا فيه خيار؛ لأنه سمع هكذا، وأما ما ننشئه نحن من الكلام فلنا فيه الخيار، وعلى هذا فالواحد منكم إذا قرأ في كتاب، وقال: ربما رجلٌ لقيته، وآخر قال: ربما رجلٍ لقيته، فكلاهما صحيح.

الحروف التي تعمل مذكورة ومحذوفة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وحذفت رُبَّ فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل] قوله: (وحذفت رُبَّ)، أي: حذفت من الكلام، فتجر وهي محذوفة لكن بعد ثلاثة حروف: بل والفاء والواو، لكنها بعد الواو أكثر، ولهذا قال: (وبعد

الواو شاع ذا العمل) بمعنى: كثر. مثالها بعد بل أن تقول: ما رأيت رجلاً فاسقاً بل رجلٍ صالح لقيته، أي: بل رُبَّ رجلٍ صالح لقيته. ومثالها بعد الفاء قول الشاعر: فمثلكِ حبلى قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائم محول الشاهد قوله: (فمِثلكِ)، أي: فرب مِثلك حبلى، بجر (مثل)، فهنا عملت رُبَّ وهي محذوفة. ومثالها بعد الواو قول الشاعر: وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي أي: ورُبَّ ليلٍ كموج البحر .. وتقدم أن (رُبَّ) تدخل عليها (ما) فتكف عملها، وربما لا تكف، وذكر هنا أنها تعمل مذكورة وتعمل محذوفة بعد ثلاثة حروف. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا] المعنى: قد يُجَرُّ الاسم بحرف محذوف سوى رُبَّ؛ وقد سبق لنا في تعدي الفعل ولزومه قوله: وعدِّ لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر نقلاً وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا المهم أن الأصل إذا حذف حرف الجر أن ينصب المجرور، وقد يحذف ويبقى الجر، وذلك في (رُبَّ) بعد الفاء والواو وبل كما تقدم، وقد يجر بسوى (رُبَّ) مع الحذف، لكنه قليل، فإن قوله: (قد يجر) للتقليل، يعني أنه أحياناً يجر، والأصل عند حذف حرف الجر أنه ينصب. مثاله يقال: أن رؤبة بن العجاج قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خير والحمد لله. أي: أصبحت بخير والحمد لله، فجر الاسم بالباء المحذوفة. وليس لنا نحن أن نفعل ذلك؛ لأنه قليل في اللغة العربية، والقليل يقتصر به على السماع. قال: (وبعضه يرى مطرداً) أي: بعض هذا الذي يحذف فيه الحرف ويبقى عمل الجر مطرد، أي قياسي، ومثل ذلك: تمييز كم الخبرية، يقولون إنه مجرور بحرف جر محذوف هو (من)، مثل أن أقول: كم درهم أفنيته في الكرم! أي: دراهم كثيرة أفنيتها في الكرم! ويسميها بعضهم تكثيرية، وتمييزها مجرور بمن محذوفة، والدليل على أنه مجرور بمن المحذوفة أن (مِنْ) تدخل كثيراً على مجرورها: وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا [الأعراف:4]، (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً [البقرة:249]، وأمثال ذلك، قالوا: فهذا دليل على أن ما بعدها مجرور بمن المحذوفة، وهو مطرد. وقال بعض النحويين: إن المجرور بعدها مجرور بالإضافة، كم: مضاف، والذي بعدها مضاف إليه مجرور بالإضافة، وحينئذ لا يكون فيه شاهد لما قاله ابن مالك ، لكن ابن مالك رحمه الله يرى رأي سيبويه في هذه المسألة وأن تمييز (كم الخبرية) مجرور بمن محذوفة. وقال: إن الدليل على ذلك أنها تأتي مذكورة في مواضع كثيرة.

شرح ألفية ابن مالك [42]

الإضافة نسبة شيء إلى شيء، والأسماء العربية قد يضاف بعضها إلى بعض، فإن استفاد المضاف بالإضافة تخصيصاً أو تعريفاً فهي إضافة معنوية وإلا فهي لفظية، وتمتنع إضافة الشيء إلى نفسه إلا بتأويل.

الإضافة

تعريف الإضافة وحكمها الإعرابي

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [الإضافة نوناً تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا] الإضافة: نسبة شيء إلى شيء، مثل: كتابُ محمدٍ، مسجدُ الجامعِ، كتابُ النحو، ألفية ابن مالك . ولها حكمان: حكم يتعلق بالمعنى، وحكم يتعلق بالإعراب. فمن حيث الإعراب: فإن الجزء الأول: يعرب على حسب العوامل، فإن اقتضى العامل أن يكون مرفوعاً فهو مرفوع، وإن اقتضى أن يكون منصوباً فهو منصوب، وإن اقتضى أن يكون مجروراً فهو مجرور. وأما الجزء الثاني (المضاف إليه) فإنه يكون مجروراً حسب الحال، فهو إما جملة في محل جر، وإما مبني في محل جر، وإما معرب مجرور، لكن حكمه الجر على كل حال. فتقول مثلاً: هذا كتابُ محمدٍ، قرأت كتابَ محمدٍ، نظرت في كتابِ محمدٍ. فالجزء الأول (المضاف) اختلف إعرابه لاختلاف العوامل، والجزء الثاني (المضاف إليه) مجرور في كل الحالات. حكم آخر في الإعراب: الجزء الأول يحذف منه النون أو التنوين لأجل الإضافة، أما الثاني فلا يتغير من حيث التنوين والنون، تقول: قرأت كتاب محمدٍ. قرأت كتاب الرجلين، ولهذا قال المؤلف: (نوناً تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا) قوله: نوناً: مفعول به مقدم للفعل احذف، يعني احذف النون. تلي الإعراب: وهي نون المثنى وما ألحق به، ونون جمع المذكر السالم وما ألحق به. أو تنويناً: معطوف على (نوناً) يعني: أو تنويناً أيضاً احذفه، والتنوين يكون في الاسم المفرد، وفي جمع التكسير، وفي جمع المؤنث السالم. ثم مثل لذلك: (كطور سينا) وطور سيناء جبل بالشام معروف كما قال المحشِّي، والشام في الزمن الأول تشمل فلسطين. (طور) أصله: طورٌ بالتنوين، فلمَّا أضفناه حذف منه التنوين. مثال آخر: تقول: اشتريتُ كتاباً، بتنوين (كتاباً) فإذا أضفت وقلت: اشتريت كتابَ محمدٍ، حذفت التنوين ولا يصلح أن تقول: اشتريت كتاباً محمدٍ! ولهذا قال الشاعر: كأني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكاني فلا يمكن أن يجتمع تنوين وإضافة. ومثال النون أن تقول: أكرمت مسلمين من أهل مكة. بإثبات النون في (مسلمين). وعندما تضيف تقول: أكرمت مسلمي أهل مكة، بحذف النون للإضافة. فهذان حكمان في الإعراب.

معاني الإضافة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [والثاني اجرره بمن أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا] الثاني: مفعول مقدم باجرره. وانو: فعل أمر. من: مفعول به لانو مبني على السكون في محل نصب. أو في: معطوفة على قوله (من). إذا لم يصلح إلا ذاك، يعني: إذا لم يصلح في الإضافة إلا تقدير من أو في فانو أحدهما. واللام خذا: اللام مفعول مقدم لخذا. وخذا: فعل أمر لكنه مؤكد بنون التوكيد المقلوبة ألفاً، وأصله: خذن. والمعنى: أن الثاني من المتضايفين حكمه الجر دائماً، كما تقدم، ومثلنا بقولنا: هذا كتابُ محمدٍ. واشتريت كتاب محمدٍ. ونظرت في كتاب محمدٍ. وذكرنا أننا ننوي بالإضافة من أو في، فإن لم تصلح من أو في نوينا اللام، فصارت الإضافة

تقدر بمن وبفي وباللام. فتقدر الإضافة بمن في الأعداد والمساحة والأجناس، مثال الأعداد: عندي عشرةُ دراهمَ، أي: عشرة من دراهم، وتقول: عندي ثلاثمائة رجل، أي: ثلاث من مائة من رجل. ومثال: المساحة: عندي شبر أرضٍ. أي: شبر من أرض. ومثال: الأجناس: عندي خاتمُ فضةٍ، فالثاني جنس للأول، فالتقدير: خاتم من فضة. ولا تصلح اللام: خاتم لفضة، ولا تصلح في: خاتم في فضة. وتقدر (في) إذا كان الثاني ظرفاً للأول، مثل قوله تعالى: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ [سبأ:33] أي: مكرٌ في الليل. وتقول أيضاً: نوم الليلِ أصح من نوم النهارِ. أي: نوم في الليل أصح من نوم في النهار. والتي تكون على تقدير (في) يمكن أن تصلح على تقدير (من) لكن ليس ذلك دائماً، فمثلاً: يصلح: نومٌ من الليل أصح من نوم من النهار. وإنما كان نوم الليل يصلح فيه تقدير (من) لأنه جنس، مثل خاتم الحديد، فيصلح أن أقول في نوم الليل: إني أردت أن يكون الليل ظرفاً للنوم، ويصلح أن أقول: إني أردت أن يكون الليل جنساً للنوم، فلهذا يصلح أن تقدر (من) أو (في). وإذا لم يصلح تقدير (من) ولا (في) وهو الأكثر فتقدر اللام، ولهذا قال: (واللام خذا لما سوى ذينك). لأنه لما حصر الأمر في (من وفي) قال: (واللام خذا لما سوى ذينك)، فعلى هذا يكون تقدير اللام في الإضافة أكثر، وهو كذلك، فمثلاً: كتابُ زيدٍ، أي: لزيد. باب الدار، أي للدار، وهكذا. إذاً: الإضافة تكون على تقدير (من) وعلى تقدير (في) وعلى تقدير اللام، والأكثر تقدير اللام، ثم (من) ثم (في). قوله: (سوى ذينك): سوى: مضاف، وذينك: اسم إشارة مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى. أو نقول: سوى: مضاف، وذينك: مضاف إليه مبني على الياء في محل جر.

الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية

الإضافة المعنوية

قوله: (واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا) هذا من حيث الحكم المعنوي، أي أن الإضافة تفيد التعريف أو التخصيص. قوله: (واخصص أولاً) الأول هو المضاف، (أو أعطه التعريف بالذي تلاه)، أي: يكون معرفة. إذاً: المضاف يكتسب من المضاف إليه إما التخصيص أو التعريف، فإذا كان المضاف إليه نكرة فإنه يكتسب التخصيص، وإذا كان معرفة فإنه يكتسب التعريف. والمعارف تقدم لنا أنها خمسة، وما أضيف إلى معرفة صار معرفة، وما أضيف إلى نكرة فهو نكرة، لكن النكرة تخصص في الإضافة. تقول: اشتريت ثوباً. فلفظ (ثوباً) نكرة، فلا ندري هل هو ثوب رجل، أم ثوب امرأة، أم ثوب صبي؟ فإذا قلت: اشتريت ثوب رجلٍ، استفاد التخصيص من الإضافة، وهو أنه ثوب رجل، لا ثوب أنثى ولا ثوب صغير. فإذا قلت: اشتريت ثوب زيدٍ، صار الأول معرفة، لأنه أضيف إلى معرفة. والحاصل: أن المضاف يكتسب من المضاف إليه إما التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وإما التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، ولهذا قال: (واخصص أولاً) وهو المضاف، (أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني: أو اجعله معرفة بسبب الذي تلاه، وهو المضاف إليه، والله أعلم.

الإضافة اللفظية

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً فعن تنكيره لا يعزل كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل] المضاف هو الجزء الأول في باب الإضافة، فإذا كان يشابه الفعل المضارع في العمل -وإن لم يشابهه في الوزن- فإنه لا يستفيد التعريف إذا أضيف لمعرفة، وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ولهذا قال المؤلف: (وصفاً فعن تنكيره لا يعزل). ومعناه أنه لا يتعرف بالإضافة ولا يتخصص بها بخلاف الأول الذي ما شابه الفعل المضارع فإنه يتعرف أو يتخصص. وإذا كان عن تنكيره لا يعزل؛ فإنه يصح أن يكون حالاً ويصح أن يكون وصفاً لنكرة، مثاله: قال الله تعالى: هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ [المائدة:95]. هدياً: نكرة، وبالغ الكعبة: صفة لهدياً؛ وبالغ: مضاف، والكعبة: مضاف إليه. والكعبة كلنا يعرف أنها معرفة، وكان مقتضى القاعدة السابقة أن المضاف إلى معرفة يكون معرفة، ولو كان قوله: (بالغ الكعبة) معرفة لما صح أن يكون صفة لهدياً؛ لأن النكرة لا توصف بمعرفة. فأنت ترى أن (بالغ) اسم فاعل، لأنه على وزن فاعل، وقد أضيف اسم الفاعل إلى الكعبة، وهي معرفة لكنه لم يتعرف. قوله: (فعن تنكيره لا يُعزلُ) هذا جواب الشرط في قوله: (وإن يشابه)، فالفاء هنا رابطة للجواب، وعن: حرف جر. وتنكيره: اسم مجرور بعن، وهو مضاف إلى الهاء، وهو متعلق بقوله: (لا يعزل)، يعني: فليبق على ما هو عليه نكرة وإن أضيف إلى معرفة. مثاله: (كرُب راجينا عظيم الأمل): أتى المؤلف رحمه الله برُب لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على نكرة. راجي: اسم فاعل مضاف إلى معرفة وهي الضمير، وكان مقتضى القاعدة أن تكون (راجي) معرفة؛ لأنها أضيفت إلى معرفة؛ لكنها الآن نكرة، والدليل على أنها نكرة أنها دخلت عليها رُبَّ. إذاً: (راجينا) ليست معرفة ولو أضيفت إلى معرفة، لأنها اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، وكل اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه لا يتعرف بالإضافة. قوله: (عظيم الأمل) عظيم: صفة مشبهة، وهي صفة لراجينا ومضافة إلى الأمل، والأمل معرفة، وعظيم نكرة، والدليل على أنها نكرة أنها صفة لنكرة، وصفة النكرة نكرة. قوله: (مُرَوَّع القلبِ)، مُرَوَّع اسم مفعول على وزن: مُفَعَّل، ومُرَوَّع: مضاف. والقلب مضاف إليه. والقلب معرفة، ومُرَوَّع نكرة مع أنها مضافة إلى معرفة؛ لأنها اسم مفعول مشابهة للفعل المضارع. والدليل على أنها نكرة أنها صفة لنكرة وهي (راجينا)، وصفة النكرة نكرة. وقوله: (قليل الحيلِ) هذه صفة مشبهة، يعني حيله قليلة، والحيل هي: أن يتحيل الإنسان حتى يخرج من المأزق بذكائه. وقيل: إنها التوصل إلى الإيقاع بالخصم من حيث لا يشعر، والحيلة نوع من المكر، فإن خالفت الشرع فهي مذمومة. والمخالف للشرع يكون على نوعين: إما تحيل لإسقاط واجب، أو لفعل محرم. فرجل باع شيئاً بمائة إلى أجل واشتراه بثمانين نقداً، فهذا تحيل على محرم فلا يجوز. ورجل آخر أكل بصلاً لئلا يصلي مع الجماعة، فهذا تحيل لإسقاط واجب. ورجل اشترى شقصاً مشتركاً من آخر ثم وقفه خوفاً من الشفعة، فهذا تحيل على إسقاط واجب من حق الغير فهو محرم. أما إذا كانت الحيلة مما يتوصل به الإنسان إلى أمر مقصود شرعاً أو أمر مباح فإن هذا لا بأس به، ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (بع الجمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جنيباً) فهذه حيلة لكنها حيلة مباحة لا توقع الإنسان في محظور. فقوله: (قليل الحيل) يعني: ليس هذا الراجي لنا صاحب حيل ومكر بحيث يتوصل إلى ما يؤمله ويرجوه بالحيلة والمكر، بل هو مروع القلب يخاف ولا يمكن أن يتحيل أبداً، وهذا محمود. وهو عظيم الأمل لما يعلم من أننا أهلٌ للرجاء. أي: رُبَّ راجينا عظيم الأمل، مروع القلب يخاف أن نعثر منه على ما يخدش كرامته، قليل الحيل لا يتحيل علينا بشيء يتوصل به إلى غرضه الذي يريد، بل هو إنسان صريح، فهذا الرجل لا شك أن صفاته جيدة وطيبة. قال المؤلف: [وذي الإضافة اسمها لفظيه وتلك محضة ومعنويه] ذي: اسم إشارة، أي: هذه الإضافة، وهو يشير إلى الاسم المضاف الذي يشابه (يفعل)، وذلك فيما إذا كان المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة؛ فهذه الإضافة تسمى لفظية؛ فهي لم تفد معنى لأنها ما تعرفت بالإضافة ولا تخصصت بها. فإذا قال قائل: بل تخصصت لأن قوله: (بالغ الكعبة) أخرج ما سواها مما يبلغ غيرها؟ قلنا: هذا التخصيص من أجل العمل، كما لو قلت: أكرمتُ زيداً؛ فإن الإكرام هنا تخصص بزيد بواسطة أنه عمل فيه، ولذلك لو قلت: هدياً بالغاً الكعبةَ، أو قلت: هدياً بالغ الكعبةِ. فذلك من حيث المعنى سواء، والتخصيص هنا بالعمل وليس بواسطة الإضافة. أنا مكرمُ الطالب المجتهد، هذه الإضافة لفظية؛ لأن (مكرم) اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، وأما لو قلت: أنا مكرم الطالب المجتهد أمس، فهذه معنوية؛ لكن: أنا مكرم الطالبِ المجتهدِ غداً، أو: أنا مكرمُ الطالب الذي يحفظ ألفية ابن مالك عن ظهر قلب؛ لفظية؛ لأنها ما أفادت تخصيصاً ولا تعريفاً، بل (مكرم) هنا نكرة مع أنه مضاف إلى معرفة. والتخصيص بالمجتهد ليس بواسطة الإضافة، بدليل أنك لو قلت: أنا مكرمٌ الطالبَ المجتهدَ، لتخصص مع أنه لا إضافة فيه. إذاً: فالإضافة في الحقيقة (أنا مكرم الطالب المجتهد) ما استفدنا منها إلا فائدة لفظية فقط وهي التخفيف، أي: فبدلاً من أننا ننون ونقول: مكرمٌ الطالب، نختصر ونقول: مكرم الطالبِ المجتهد. قوله: (وتلك محضة ومعنوية): تلك: المشار إليه الإضافة التي ليس المضاف فيها يشابه (يفعل)، يقول: تلك الإضافة التي سبقت في الأبيات الثلاثة الأولى محضة ومعنوية. محضة: يعني خالصة، ومعنوية: أي تفيد التعريف أو التخصيص.

وصل أل بالمضاف في الإضافة اللفظية

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني] سبق لنا أن (أل) لا تجامع الإضافة، إذ لا يمكن أن تقول: الكتابُ الرجلِ، بمعنى: كتاب الرجل، كما أن التنوين أيضاً لا يجامع الإضافة. لكن في الإضافة اللفظية -وهذا من الفوارق بينها وبين الإضافة المعنوية- يجوز فيها أن توصل (أل) بالمضاف بشرط أن توصل بالمضاف إليه، ولهذا قال: (إن وصلت بالثان كالجعدِ الشعر، أو بالذي له أضيف الثاني كزيدٌ الضاربِ رأس الجاني). تقول: جاءني الرجل الجعد الشعر: الجعد: صفة للرجل. والجعد: مضاف، والشعر: مضاف إليه. فهنا أضفنا ما فيه أل (الجعد) إلى ما فيه أل (الشعر). ويجوز: الحسنُ الوجهِ؛ لأنها صفة مشبهة. ولو قلت: الجعدُ شعرٍ، فلا يجوز؛ لأن المؤلف يقول: (إن وُصلت بالثاني) ففهم منه أنها إذا لم توصل بالثاني لا يجوز وصلها بالأول. ولو قلتَ: جعدُ الشعر، فإنه يجوز؛ لأن الأول ليس فيه (أل) أصلاً، والمضاف إذا لم يكن فيه أل يجوز أن يضاف إلى ما فيه أل وإلى ما ليس فيه أل. فعندنا ثلاث صور: أن تكون أل في المضاف والمضاف إليه، وهذا جائز في الإضافة اللفظية. أن تكون أل في المضاف دون المضاف إليه، وهذا ليس بجائز لا في اللفظية ولا في المعنوية. أن تكون أل في المضاف إليه دون المضاف، وهذه جائزة في الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية. فصورتان منها تتفق فيهما الإضافة اللفظية والمعنوية. وقوله: (أو بالذي له أضيف الثاني). يعني إذا اتصلت أل بالمضاف إليه الثاني جاز اتصالها بالمضاف الأول، أي: تكون موجودة في الأول، مفقودة في الثاني، موجودة في الثالث، وهذا في الإضافة اللفظية. ومثال ذلك: الضاربُ رأسِ الجاني. أل في الأول (الضارب) والثالث (الجاني) دون الثاني (رأس). ووجه الجواز: أنه لما كان الثالث مقروناً بأل وقد أضيف إليه الثاني صار الثاني كأنه مقرونٌ بأل. فالخلاصة: أن أل إذا كانت في الأول والأخير فهو جائز، ومثله: الضارب رأس عبد الجاني. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وكونها في الوصف كافٍ إن وقع مثنىً او جمعاً سبيله اتبع] قوله: كونها: الضمير يعود على أل. قوله: في الوصف: الوصف هو الأول. يعني: (كونها في الوصف) الذي هو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، وهو الأول (كاف)؛ لكن بشرط: (إن وقع مثنىً او جمعاً سبيله اتبع) والجمع الذي اتبع سبيل المثنى هو جمع المذكر السالم. وقد تقدم قبل قليل أنه لا يجوز أن تتصل (أل) بالأول دون الثاني، فيستثنى من ذلك إذا كان الأول مثنىً أو جمع مذكر سالماً فيجوز أن تكون فيه أل دون الثاني. فيجوز أن تقول مثلاً: يعجبني الآكلو طعامهم، لأن المضاف وهو الأول جمع مذكر سالم. وتقول: يعجبني الفاهمو درسهم. وتقول في المثنى: يعجبني التاركا سوءٍ. خلاصة الكلام: إذا وُصلت أل في المضاف دون المضاف إليه فهو ممنوع إلا إذا كان المضاف جمع مذكر سالماً أو مثنى في الإضافة اللفظية. قوله: (كزيد) بالرفع على الحكاية، وكأنه يقول: كهذا المثال، فيقال: الكاف حرف جر. وزيدٌ الضارب رأس الجاني: مجرور بالكاف. أو يقال كما قال بعضهم: كقولك زيد ...إلخ.

اكتساب المضاف للتذكير أو التأنيث من المضاف إليه

قال المؤلف: [وربما أكسب ثانٍ أولاً تأنيثاً ان كان لحذف موهلا] الثاني هو المضاف إليه. والأول المضاف. فربما أكسب الثاني الأول تأنيثاً. وعلم من قوله: (أكسب ... تأنيثاً) أن الأول مذكر والثاني مؤنث. قوله: (إن كان لحذفٍ موهلا) إن كان الضمير في (كان) يعود على الأول فالمعنى: إذا كان أهلاً للحذف. والمعنى: أن المضاف إذا كان مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً فربما يكسبه المضاف إليه تأنيثاً، فيعطى حكم المؤنث ولو كان مذكراً، ولكن بشرط أن يصح حذفه والاستغناء بالثاني عنه، مثاله: قُطعت بعض أصابعه. هنا كلمة (بعض) مذكر، وأصابع (مؤنث)، والفعل هنا مؤنث (قُطِعَتْ)، ولو

راعينا المضاف لوجب أن نقول في الفعل: (قُطِع)، لكنه هنا أكسبه المضاف إليه التأنيث، لأنه لو حذف (بعض) وقيل: قُطعت أصابعه، لاستقام الكلام؛ لكن مع ذلك لا يستقيم تمام الاستقامة؛ لوجود فرق بين البعض والكل، فإنك لو قلت: قطعت أصابعه لم تكن في مدلولها مثل قولك: قطعت بعض أصابعه، لكن المراد أن المعنى يصح ولو في الجملة ولا تشترط المطابقة، فإنه لا يمكن أن يتطابق شيء مع الحذف وغير الحذف. وقوله: (ربما أكسب) يبدو منه أنه مقصور على السماع، وأن ما ورد في اللغة من هذا الباب اتُبع، وما لم ترد به اللغة فالأصل أن يبقى على ما كان عليه. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى؛ نحو: قُطعت بعض أصابعه، فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث، لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول: قطعت أصابعه، ومنه قوله: مشينا كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم فأنث المر لإضافته إلى الرياح، وجاز لصحة الاستغناء عن المر بالرياح. وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ [الأعراف:56]، فرحمة: مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول: خرَجَت غلام هندٍ، إذ لا يقال: خرجت هندٌ، ويفهم منه خروجه] اهـ. يظهر من كلامه أنه يمكن أن نحمل كلام المؤلف: (إن كان لحذف موهلاً) على أن يكون الأول جزءاً من الثاني أو مثل جزئه، كما في المثال: قطعت بعض أصابعه، فإن البعض جزء من الأصابع كلها. على كل حال: أظن أن هذا موقوف على السماع، وأنه إذا كان الأول جزءاً من الثاني اكتسب التأنيث، وإذا كان منفصلاً عنه وعيناً مستقلة بنفسها فإنه لا يكتسب منه التأنيث مثل: قُتلت غلام هند وما أشبه ذلك. قوله: ((رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ))، يقولون: إن الرحمة هنا اكتسبت التذكير من المضاف إليه، فَذُكِّر الخبر عنها، ولابن القيم رحمه الله في هذه الآية كلام طويل جداً في بدائع الفوائد.

حكم إضافة الشيء لما يتحد معه في المعنى

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهماًً إذا ورد] من المعلوم أن المضاف غير المضاف إليه، فتقول: غلام زيد، وفرس محمد، وكتاب الطالب، وتقول: صاحب البيت، صاحب الدكان، فالمضاف غير المضاف إليه، يقول المؤلف: (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى). يعني: لما هو في معناه، فلا تقول مثلاً: هذا كتابُ كتابٍ، وهذا مسجدُ مسجدٍ، وهذا غلامُ غلامٍ، وتريد أن الثاني هو الأول، لكن قد ورد في اللغة العربية ما يدل على إضافة الشيء إلى نفسه، يقول المؤلف: (وأول موهماً إذا ورد) يعني: اصرفه عن ظاهره إذا ورد. من ذلك قولهم: مسجد الجامع، معلوم أن المسجد هو الجامع، فتؤول فتجعل مسجد الجامع بمعنى أنه مسمى هذا الاسم، فمسجد بمعنى المسمى والجامع بمعنى الاسم. ويقولون: سعيد كرز. سعيد: مضاف وكرز مضاف إليه، مع أن كرزاً هو سعيد، فكيف أضيف اسم لما به اتحد، يقول: إننا نؤوله، ونقول المعنى: مسمى هذا الاسم. وقد يؤول بغير مسمى هذا الاسم، كما لو قلت: كتبت سعيد كرز، أي كتبت اسم هذا المسمى. والخلاصة: أن المضاف والمضاف إليه شيئان متباينان، كل واحد منهما غير الآخر، فلا يضاف شيء إلى نفسه. وذهب الكوفيون: إلى أنه يجوز أن يضاف الاسم لما اتحد به معنى بشرط اختلاف اللفظ، كسعيد كرز، وبر قمح، ولا يحتاج إلى تأويل؛ يقولون: يكفي الاختلاف في اللفظ؛ لأن كل لفظ يدل على معنى لا يدل عليه اللفظ الثاني، فحصلت المغايرة ولو من بعض الوجوه، ولكن لا شك أنه من الناحية البلاغية غير مستساغ. ويقال: إن بعض الناس في هذه البلاد السعودية يضيفون اسم محمد إلى الاسم الأصلي، مثل: محمد فؤاد عبد الباقي ، محمد رشيد رضا ، محمد عبده .. وما أشبه ذلك، وأصله: رشيد وعبده وفؤاد، فهنا أضيف هذا الاسم لما به اتحد معنى لكنهما لم يتحدا لفظاً.

ملازمة بعض الأسماء للإضافة

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهماًً إذا ورد] من المعلوم أن المضاف غير المضاف إليه، فتقول: غلام زيد، وفرس محمد، وكتاب الطالب، وتقول: صاحب البيت، صاحب الدكان، فالمضاف غير المضاف إليه، يقول المؤلف: (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى). يعني: لما هو في معناه، فلا تقول مثلاً: هذا كتابُ

كتابٍ، وهذا مسجدُ مسجدٍ، وهذا غلامُ غلامٍ، وتريد أن الثاني هو الأول، لكن قد ورد في اللغة العربية ما يدل على إضافة الشيء إلى نفسه، يقول المؤلف: (وأول موهماً إذا ورد) يعني: اصرفه عن ظاهره إذا ورد. من ذلك قولهم: مسجد الجامع، معلوم أن المسجد هو الجامع، فتؤول فتجعل مسجد الجامع بمعنى أنه مسمى هذا الاسم، فمسجد بمعنى المسمى والجامع بمعنى الاسم. ويقولون: سعيد كرز. سعيد: مضاف وكرز مضاف إليه، مع أن كرزاً هو سعيد، فكيف أضيف اسم لما به اتحد، يقول: إننا نؤوله، ونقول المعنى: مسمى هذا الاسم. وقد يؤول بغير مسمى هذا الاسم، كما لو قلت: كتبت سعيد كرز، أي كتبت اسم هذا المسمى. والخلاصة: أن المضاف والمضاف إليه شيئان متباينان، كل واحد منهما غير الآخر، فلا يضاف شيء إلى نفسه. وذهب الكوفيون: إلى أنه يجوز أن يضاف الاسم لما اتحد به معنى بشرط اختلاف اللفظ، كسعيد كرز، وبر قمح، ولا يحتاج إلى تأويل؛ يقولون: يكفي الاختلاف في اللفظ؛ لأن كل لفظ يدل على معنى لا يدل عليه اللفظ الثاني، فحصلت المغايرة ولو من بعض الوجوه، ولكن لا شك أنه من الناحية البلاغية غير مستساغ. ويقال: إن بعض الناس في هذه البلاد السعودية يضيفون اسم محمد إلى الاسم الأصلي، مثل: محمد فؤاد عبد الباقي ، محمد رشيد رضا ، محمد عبده .. وما أشبه ذلك، وأصله: رشيد وعبده وفؤاد، فهنا أضيف هذا الاسم لما به اتحد معنى لكنهما لم يتحدا لفظاً.

مجيء بعض ما يلازم الإضافة مفرداً لفظاً مضافاً معنى

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وبعض الأسماء يضاف أبداً وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفرداً] يعني: بعض الأسماء ملازم للإضافة لفظاً ومعنى، وبعضها قد يلازم الإضافة معنى لا لفظاً؛ ولهذا قال: (وبعض ذا) أي: بعض ما يلازم الإضافة (قد يأت لفظاً مفرداً). بعض الأسماء: مبتدأ، يضاف: خبره. وبعض ذا قد يأت: بعض: مبتدأ، وقد يأت: خبره. وقوله: لفظاً: منصوب بنزع الخفض. ومفرداً: حال. يعني: قد يأتي مفرداً في اللفظ وإن كان مضافاً في المعنى، هذا معنى البيت. وهذا لم يذكر المؤلف له أمثلة؛ لأنه سيأتي عند ذكر إذا وإذ وحيث.. وما أشبه ذلك، كما قال فيما بعد: (وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينون يحتمل إفراد إذ ...) فنؤجل الكلام فيها حتى تأتي إن شاء الله. المهم أننا نستفيد من هذا البيت قاعدة: أن بعض الأسماء يكون ملازماً للإضافة لفظاً ومعنى، وبعض الأسماء التي يجب إضافتها قد تأتي مفردة في اللفظ وهي في المعنى مضافة، وسيأتي إن شاء الله بيانه.

ما يلازم الإضافة إلى غير الاسم الظاهر

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وبعض ما يضاف حتماً امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ إيلاء يدي للبي] (حتماً) بمعنى لازماً، يعني: بعض الذي تجب إضافته يمتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً، فهذا البيت تتمة للبيت الأول، يعني: أن من الأسماء الملازمة للإضافة ما لا يضاف إلى اسم ظاهر. وبعض: مبتدأ. حتماً: متعلقة بيضاف. امتنع: خبر المبتدأ. إيلاؤه: فاعل امتنع. واسماً: مفعول لإيلاء؛ لأنه مصدر يعمل عمل فعله. حيث وقع: متعلق بإيلاؤه أو متعلق بامتنع. يعني: يجوز أن يمتنع أن يليه اسم ظاهر وهو ملازم للإضافة. القاعدة من هذا البيت: أن بعض الأسماء التي تتعين فيها الإضافة لا يضاف إلى اسم ظاهر، مثاله: (كوحد لبي ودوالي سعدي) هذه أربع كلمات: (وحْد) لا تأتي إلا مضافة، تقول مثلاً: خرجت وحدي، ورأيتك وحدك. ولا يمكن أن تقول: خرجت وحداً، يعني: فريداً، ولا رأيتك وحداً، أي فريداً، بل لابد أن تضاف، ولكن لا تضاف إلى اسم ظاهر، فلا يمكن أن تقول: رأيت زيداً وحد غلامه. وإذا قلت: رأيت الرجل وحده، فوحده حال كما سبق لنا في باب الحال، والحال لا تقع معرفة، لكنها هنا مؤولة بمنفرداً. كذلك (لبي) ملازمة للإضافة إلى الضمير، فلا تأتي مفردة ولا تأتي مضافة إلى اسم ظاهر، فلا تقول: لبي زيد، ولا لبي ربي، بل لابد أن تضيفها إلى ضمير مخاطب، لا ضمير غيبة ولا ضمير متكلم، فلا يمكن تقول: لبيي يعني: كأنك أجبت نفسك، ولا: لبيه، تخبر أنك تلبي إنساناً غائباً، بل تقول: لبيك. والعوام يستعملون (لبيه) بمعنى (لبيك) فيبدلون الكاف هاء. وأيضاً:

(دوالي) تقول: (دواليك) مأخوذة من التدالي، يعني: أنه يدول بعضها على بعض، مثل قوله تعالى: وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ [آل عمران:140]. وبعض الناس يقولون: معناها: إدالة بعد إدالة، وليس كذلك؛ لأن الإدالة الغلبة، ولا معنى لها في سياق (دواليك) إنما معناها التدالي والتعاقب، فيوجد فرق بينها وبين الغلبة. وأيضاً: (سعدي) من سعديك، ومعناه: إسعاداً بعد إسعاد، والإسعاد إما من إعطاء السعادة، وإما من المواساة ودفع الأحزان والتسلية. وهي على كل حال لا تذكر إلا مع لبيك، فهي تابعة لها دائماً، تقول: لبيك وسعديك، كما كان ابن عمر رضي الله عنه يقول هذا في تلبيته: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والرغباء إليك والعمل. فلبيك بمعنى: أجبتك، وسعديك بمعنى: طلبت منك المعونة بعد المعونة. هذه أربع كلمات ملازمة للإضافة إلى اسم مضمر مخاطب ولا يجوز أن تضاف إلى اسم ظاهر؛ فلهذا قال: (وشذ إيلاء يدي للبي)، يعني: أنه ورد في كلام العرب: فلبى فلبي يدي مسور وما قال: فلبيك، فابن مالك يشير إلى هذا البيت ويقول: إنه شاذ، ووجه الشذوذ أنه أضيف إلى اسم ظاهر، كما شذ كذلك إضافته إلى ضمير الغيبة، كقول الشاعر: لقلت لبيه لمن يدعوني والحاصل: أن هذه أربع كلمات أفادنا المؤلف أننا لو أتينا بها غير مضافة لم يصح، ولو أتينا بها مضافة إلى اسم ظاهر لم يصح، ولو أتينا بها مضافة إلى ضمير غير مخاطب لم يصح، إذاً: فاستعمالها ضيق. نرجع الآن إلى معانيها: وحد: أي منفرداً. لبي: أي إجابة بعد إجابة، من قولهم: ألب بالمكان. وقولهم: دوالي: أي تداولاً بعد تداول. سعدي: إسعاداً بعد إسعاد. ثم هي معربة على أنها مفعول مطلق أو مصدر لفعل محذوف من لفظها، ثم إنها معربة على أنها ملحقة بالمثنى؛ لأن صورتها صورة التثنية ولكن المراد منها الكثرة. فتكلمنا الآن عن حكمها من حيث الإضافة، وعن معناها، وعن إعرابها.

من الأسماء ما يلازم الإضافة ولا ينفك عنها، فمن ذلك حيث وإذ وكلا وكلتا وقبل وبعد وحسب وغيرها، ولهذه الأسماء أحكام يفصلها العلماء.

أحكام الأسماء التي تلازم الإضافة

ما تضاف إليه حيث وإذ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينون يحتمل إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً نحو حين جا نبذ] تقدم قوله: (وبعض الأسماء يضاف أبداً). ومنها (حيث) فإنها تلزم الإضافة دائماً، حيث ألزموها إضافة إلى الجمل، وقوله: (إلى الجمل) يشمل الجمل الاسمية والجمل الفعلية. في الجمل الفعلية تقول: جلست حيث جلس زيدٌ، وتقول: جلست حيث يجلس زيد. وفي الجمل الاسمية تقول: جلست حيث زيد جالس. إذاً: هي تضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية سواء كانت الجملة الفعلية ماضية أو مضارعة. وإعراب (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وقد تكون مبنية على الضم في محل جر بمن، كما في قوله تعالى: وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ [البقرة:149]، فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ [البقرة:222]. وفيها خمس لغات: حيثُ وحيثَ وحيثِ، بتثليث الثاء، ويقال: حوثُ، بقلب الياء واواً، ويقال: حاثُ، ولعل هذه لغة بدوية. وهي ملازمة للإضافة إلى الجمل، ولا تضاف إلى المفرد إلا سماعاً، ومنه قول الشاعر: أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعاً بجر (سهيل)، وروي برفعه. ويجوز: نجمٌ، بدل (نجماً) على أنه هو نجمٌ. اليوم الكتاب يكتبون: حيث أن فلاناً فعل كذا، أو: حيث إن فلاناً، فنقول: يجوز الوجهان، لكن ليس على أنها مضافة إلى مفرد، بل هي مضافة إلى جملة بالوجهين. تقول: جلست حيث إن زيداً جالسٌ، وجلست حيث أن زيداً جالسٌ، وهي على الوجهين مضافة إلى جملة، لكن على وجه الكسر تكون مضافة إلى جملة مؤكدة بإنّ، وعلى رواية الفتح تكون (أن زيداً جالس) مؤولة بمصدر، أي: حيث جلوس زيد كائن، فتكون مؤولة بمصدر هو المبتدأ وخبره محذوف. لكن الأكمل والأحسن أن تقول: حيث إن زيداً جالس. والحاصل: أن (حيث) من الأسماء الملازمة للإضافة، وتضاف إلى الجمل الاسمية أو الفعلية، وقد تضاف إلى المفرد سماعاً. وكذلك: (إذ) وهي ظرف زمان، وقيل: تقع مفعولاً به ومفعولاً مطلقاً، ولكن المعروف أنها ظرف زمان، لكن المعربون الذين يعربون القرآن يعربونها على أنها مفعول مطلق مثل: وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا [الأعراف:86]، فيقولون في ((إِذْ كُنتُمْ)): مفعول لـ (اذكروا). ويقولون في قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ [البقرة:30]، إن المعنى: اذكر إذ قال، على أنه مفعول به. إذاً: هي ملازمة للإضافة وهي ظرف، وقد تأتي للتعليل كما في قوله تعالى: وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ [الزخرف:39]، وإذا كانت تعليلاً فقد قيل إنها حرف يراد به التعليل وليست اسماً. وتأتي (إذ) للماضي؛ لأن إذ وإذا وإذاً تقاسمن الزمان، واحدة قالت: لي المستقبل، وواحدة قالت: لي الحاضر، وواحدة قالت: لي الماضي. فالتي قالت: لي الزمان المستقبل قالت: لازم أمد نفسي من أجل أن أصل إليه وهي: إذا. والتي قالت: لي الماضي قالت: أنا الآن منقطعة عن وقتي فأنا أقرفص، وهي: إذ. والتي للحاضر قالت: أنا الآن أترنم في مكاني، وهي: إذاً. لكن مع ذلك قد تأتي (إذ) للمستقبل، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ [غافر:70-71]، وذلك إنما يكون يوم القيامة في المستقبل؛ ولهذا قال: (فسوف) وسوف تجعل المضارع مستقبلاً. ولكن بعض النحويين قالوا: هذا لا يصح، وإن (إذ) على بابها، ولكن نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه، كما في قوله تعالى: أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ [النحل:1]، مع أنه ما أتى، ولذا قال: ((فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ))، ولكن لتحقق وقوعه قال: (أتى). إذاً: إذ معناها الماضي، وقد تأتي للمستقبل على قول بعض النحويين، وعلى قول آخرين: هي دائماً للماضي، ولكن ننزل المستقبل منزلة الماضي لتحققه، وقد تأتي للتعليل. قوله: (وإن ينون يحتمل إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ). إن ينون: يعني: (إذ) إذا جاءت منونة احتمل أن تفرد عن الإضافة، ويكون التنوين عوضاً عن الجملة، وهذا كثير في القرآن وفي غير القرآن، قال الله تعالى:

وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ [الواقعة:84]، يعني: وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وكذلك تأتي في يومئذ: ((يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ)) يعني: يومئذ تقوم الساعة، إن كان قبلها: تقوم الساعة. المهم أنه إذا نونت احتمل إفراد إذ، أي: قطعها عن الإضافة. إعراب يومئذٍ: يوم: ظرف منصوب على الظرفية، ويوم: مضاف، وإذ: مضاف إليه مبني على السكون وجاءت الكسرة لالتقاء الساكنين. ثم قال: (وما كإذ معنى كـإذ أضف جوازاً نحو حين جا نبذ) قوله: (وما كإذ معنى) ما: اسم موصول، والكاف هنا يجوز أن تكون اسماً بمعنى مثل، يعني: والذي هو مثل إذ في المعنى، أي: في كونه دالاً على زمان مبهم غير مقيد؛ لأن ما يدل على الزمان منه ما هو مقيد كيوم وشهر وأسبوع، ومنه ما هو مطلق مثل: حين ووقت وزمن ودهر.. وما أشبه ذلك. فخرج بقولنا (مبهم) ما كان مقيداً كاليوم والشهر، فإنك تقول: جئتك شهر ربيع الأول، ولا تضفه إلى الجمل، لكن ما كان كإذ في دلالته على الزمان المبهم فإنه كإذ إلا أنه يخالفه بقوله: (أضف جوازاً) أي: إذ تضاف وجوباً، أما هذا فيضاف جوازاً. إذاً: فيكون كإذ في أنه مبني؛ لأن إذ مبنية، وكذلك في الإضافة إلى الجمل، لكنه لا يضاف وجوباً كما تضاف إذ. (نحو: حين جا نبذ) يعني: من يوم جاء طرد. إعراب (حين جاء نبذ): حين: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية. جاء: فعل ماض، والفاعل مستتر جوزاً تقديره هو، وحين: مضاف إلى الجملة (جاء). نبذ: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو. و(حين) ظرف وتحتاج إلى متعلق، ومتعلقها هو (نبذ)، والتقدير: نبذ حين جاء. ولو قلت: نبذ حيناً، ولم تضفه، فذلك يجوز؛ لأن إضافته جائزة وليست بواجبة؛ ولهذا قال: (أضف جوزاً نحو حين جا نبذ).

حكم إعراب ما يجري مجرى إذ من الظروف عند الإضافة

أما بالنسبة للبناء والإعراب، فإنه قال: [وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا] قوله: (أو اعرب) بفتح الواو لأنه سهل همزة (أعرب) فنقلت حركتها إلى الواو قبلها. في الحديث: (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمه)، الكاف حرف جر، والجر يقتضي أن يكون آخر الاسم مكسوراً، والحديث: (كيومَ ولدته أمه) بفتح (يومَ)، وذلك لأنه مضاف إلى مبني فصار الأرجح فيه البناء، فنقول: الكاف: حرف جر. يوم: ظرف مبني على الفتح في محل جر بالكاف. ولدته: فعل وفاعل مستتر ومفعول، ويوم: مضاف، وولدته: مضاف إليه. ويجوز: (رجع من ذنوبه كيومِ ولدته أمه)؛ لكنه مرجوح؛ ولهذا قال: (واختر بنا متلو فعل بنيا) ولو قلت: هذا يومَ ينجح الطلبة، ببناء (يوم) على الفتح فإنه يجوز، كما يجوز رفعه لأنه مضاف إلى معرب وهو الفعل المضارع، ولذا قال المؤلف: (وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا). لكن البناء مرجوح لقوله: (ومن بنى فلن يفندا) أي: والأصل الإعراب. تقول: هذا يومٌ الدعاء فيه مستجاب، على الوجه الراجح، وهو هنا غير مضاف، ويجوز ذلك كما تقدم في قوله: (أضف جوازاً). ويجوز أن نقول: هذا يومُ الدعاء فيه مستجاب. ويجوز أيضاً: هذا يومٌ يُجاب فيه الدعاء. ويجوز: هذا يومُ يُجاب الدعاء. خلاصة الأبيات الثلاثة: (إذ) مبنية دائماً ملازمة للإضافة لفظاً أو معنى، وإذا حذفنا الإضافة منه لفظاً وجب التنوين. والذي كإذ في المعنى يخالفها في أنه يضاف إلى الجمل جوازاً لا وجوباً. ويجوز فيه الإعراب والبناء، لكن إن أضيف إلى مبني ترجح البناء، وإن أضيف إلى معرب ترجح الإعراب.

ما تضاف إليه إذا

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وألزموا إذا إضافة إلى جمل الافعال كهن إذا اعتلى] وألزموا: أي النحويون وليس العرب، ولو كان المقصود العرب لقال: والتزموا. (وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال) يعني: أن النحويين قالوا: يجب أن

تضاف (إذا) إلى الجمل الفعلية. وقوله: (إلى جمل الأفعال) يشمل الماضي والمضارع، ويخرج به الجملة الاسمية، فلا تضاف (إذا) إلى الجملة الاسمية، تقول: إذا جاء رمضان فاجتهد في الأعمال. وتقول مثلاً: إذا يقوم زيد يقوم عمروٌ، أو إذا يزورك زيد أزورك. ولا تضاف إلى الجملة الاسمية -وهي المبدوءة بالاسم- سواء كان خبرها مفرداً أو جملة فعلية، فلا تقول مثلاً: أجيئك إذا زيد قائم، ولا: أجيئك إذا زيد قام. وهذا عند البصريين. ثم مثل المؤلف فقال: (كهن إذا اعتلى) أي: صر هيناً متواضعاً إذا ارتفع صاحبك وتعاظم، وهذا مثال لكنه في الحقيقة حكمة، فإذا رأيت صاحبك متشدداً فكن أنت مخففاً، والشاهد قوله: (إذا اعتلى)، فإن (إذا) مضافة إلى (اعتلى) وجملة (اعتلى) فعل ماض. وقول البصريين: لا تضاف إلى الجملة الاسمية يرد عليه ما جاء في القرآن من أمثلة كثيرة تنقض ذلك، كقوله تعالى: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ [الانشقاق:1]، إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ [الانفطار:1-2] .. وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ [التكوير:3].. وهكذا. وقال البصريون: هذه الآيات وأمثالها مخرجة على أن فيها حذفاً، وأصل الكلام: إذا انفطرت السماء، إذا انتثرت الكواكب، إذا كورت الشمس. ولكن يقال لهم: أين الدليل على هذا؟ ولذلك فالصحيح رأي الكوفيين، وهو أنه يجوز أن تضاف (إذا) إلى الجملة الاسمية. وهناك وجه آخر في قوله: إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ يمكن أن يجيب به غير البصريين؛ بحيث يجعلون هذه الجملة فعلية قُدِّم الفاعل فيها على الفعل؛ فإن هناك رأياً يقول: إنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: الزيدان قاما، والأصل: قام الزيدان. ففي الآية إذاً ثلاثة تخريجات: الأول: على مذهب البصريين: أن السماء فاعل لفعل محذوف مقدر، تقديره: إذا انفطرت السماء. الثاني: أن السماء فاعل مقدم للفعل الموجود. الوجه الثالث: أن السماء مبتدأ وجملة الفعل بعده خبر، وهذا هو الصحيح؛ لأننا إذا جعلنا (السماء) مبتدأ وجملة (انفطرت) خبراً، فكأننا أعدنا السماء مرتين، مرة بالاسم الظاهر ومرة بالضمير، فيكون هذا أقوى. إذاً: يجوز أن تضاف (إذا) إلى الجمل الاسمية، ولا فرق بين أن يكون خبر الجملة الاسمية فعلاً أو اسماً، والله أعلم.

ما تضاف إليه كلا وكلتا

قال المؤلف رحمه الله: [لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا] قوله: (لمفهم): جار ومجرور متعلق بأضيف. وقوله: (أضيف كلتا وكلا) أضيف: فعل ماض مبني للمجهول. وكلتا: نائب الفاعل. وكلا: معطوف عليه. أي: أضيف هاتان الكلمتان لما يدل على الاثنين بلا تفرق، وهذا شرط، وشرط آخر: أن يكون معرفة. فكلا وكلتا من الأسماء الملازمة للإضافة، ولا تضاف إلا لما يدل على اثنين، وهو معرفة، بلا تفرق؛ قال الله تعالى: كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا [الكهف:33]، وتقول: جاء الرجلان كلاهما، وجاءت المرأتان كلتاهما. ففي الآية الكريمة: ((كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)) أضيف (كلتا) إلى الجنتين، وهو لفظ معرف بأل، ويفهم اثنين وهما الجنتان، وذلك بلا تفرق. إذاً: لو قلت: كلا رجلين قاما فلا يجوز؛ لأن (رجلين) نكرة وليس معرفة. ولو قلت: كلا زيد وعمرو قاما. فلا يجوز لأنه مفرق. ولو قلت: كلا زيدٍ جميل. فلا يجوز؛ لأنه غير مفهم لاثنين. فلابد أن يفهم اثنين وأن يكون معرفة، وبلا تفرق. القاعدة من هذا البيت: مما تجب إضافته كلا وكلتا، ولا يضافان إلا لمثنىً معرف غير مفرق. ويضافان للظاهر وللضمير، فمثاله للظاهر قوله تعالى: كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا [الكهف:33]. وللضمير: جاء الرجلان كلاهما. واعلم أن خبر (كلا وكلتا) يجوز فيه التثنية ويجوز فيه الإفراد، قال الشاعر: كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا) هنا الخبر مثنى. فتجوز التثنية مراعاة للمعنى، ويجوز الإفراد مراعاة للفظ.

حكم إضافة أيّ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا تضف لمفرد معرف أياً وإن كررتها فأضف أو تنوي الاجزا واخصصن بالمعرفة موصولة أياً وبالعكس الصفة وإن تكن شرطاً أو استفهاما فمطلقاً كمل بها الكلاما] هذه أيٌّ، وما أدراك ما أيٌّ؟ يقول المؤلف: (ولا تُضف لمفرد معرف أياً): (أيٌّ): معروف أنها تضاف، وقد لا تضاف. قال الله تعالى: أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى [الإسراء:110]، هذه غير مضافة. وتقول: أي رجل لقيته فأكرمه. هذه مضافة. لكن إلى أي شيء تضاف إذا أضيفت؟ يقول: (لا تضف لمفرد معرف أياً) أي: لا تضاف (أيّ) لمفرد معرف، وعلم من قوله: (لمفرد) أنها تضاف للجمع المعرف وتضاف للتثنية المعرفة، فتقول: أي الرجلين قاما، وتقول: أي الرجال قاموا. ويجوز: أي رجل قام، لأنه مفرد لكن غير معرف. ولا يجوز: أي زيد قام؛ لأنه مفرد معرف، إلا في أحوال ثلاثة كما قال: (وإن كررتها فأضف، أو تنوي الاجزا) . ومثال التكرار قوله: فلا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما الشاهد: (أيي وأيكم) هنا أي مضافة لمفرد معرف، لكنها كررت. ومثله: أي زيد وأي عمرو خيرٌ، وإن كان هذا التركيب فيه ما فيه، لكن يصح: أي زيد وأي عمرو خيرٌ، أيي وأيكم خير؛ ولكن قد يقول قائل: (أيي) مضاف لمفرد معرف، لكن (أيكم) مجموع، فالمثال الذي يتطابق: أي زيد وأي عمرو خيرٌ، حيث أضيفت إلى مفرد معرف في موضعين! قال: (أو تنوي الأجزاء) يعني: تنوي بأي التي أضفتها إلى مفرد معرف أجزاء هذا المفرد المعرف، فتقول: أي الثوب أحسن؟ فهنا أردت الأجزاء، أيُّ: أيُّ جزء في الثوب أحسن؟ وتقول مثلاً: أي البدن أحسن؟ فهنا نوينا الأجزاء. وتقول: أي السماء أجمل؟ فنقول: نجومها مثلاً، فيجوز؛ لأنك نويت الأجزاء. قوله: (واخصصن بالمعرفة موصولة أياً). (أيٌّ) تأتي موصولة كما تقدم لنا في باب الموصول في قول ابن مالك : (أيٌّ كما)، قال الله تعالى: لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا [الكهف:12]. فهنا يقول: إن الموصولة مخصوصة بالمعرفة، أي: لا تضاف إلا إلى معرفة؛ وذلك لأنها لم ترد في اللغة العربية إلا مضافة إلى معرفة، فلا يمكن أن نضيفها إلى نكرة، فلا تقول: يعجبني أي رجل أَقْوَم، بل تقول: يعجبني أيهم أقوم، أي: الذي هو أقوم، كما مر في باب الاسم الموصول. قوله: (وبالعكس الصفة) (أيٌّ) تأتي صفة، وإذا أتت صفة فإنها لا تضاف إلى معرفة، تقول: جاء زيد أيَّ بطل، وهي هنا حال، والحال وصف في المعنى، وتقول: مررت برجل أي رجل، فأيّ صفة لرجل، فأضيفت هنا إلى نكرة. إذاً: أيٌّ إذا كانت موصولة اختصت بالمعارف، وإذا كانت صفة اختصت بالنكرات، سواء كانت حالاً أو نعتاً. قوله: [وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلام]. يعني: إذا كانت شرطية أو استفهامية فأضفها إلى المعرفة والنكرة والمفرد والجماعة، وإن شئت فلا تضفها. وقوله: (مطلقا) يعني: بغير قيد. وأتى بقوله: (كمل بها الكلاما) لأن الكلام متشتت في (أيّ) يحتاج إلى وعي. فالذي فهمنا من كلام المؤلف أن أياً تأتي لأربع معانٍ: موصولة، وصفة، وشرطية، واستفهامية. وأن الموصولة في الإضافة مختصة بالمعارف، والصفة مختصة بالنكرات. والشرطية والاستفهامية مطلقة، تكون للنكرات وللمعارف: فتقول مثلاً: أي السبيلين تسلك أسلك، أي سبيل تسلك أسلك، في المثال الأول أضيفت لمعرفة وفي الثاني لنكرة. وتقول: أياً تسلك أسلك، هذه غير مضافة أصلاً. وتقول: أي رجل عندك؟ هذه استفهامية أضيفت لنكرة. وتقول: أي الرجلين عندك؟ هذه أيضاً استفهامية أضيفت إلى معرفة. وتقول: أيٌّ عندك من القوم؟ هذه لم تضف. فالحاصل أن أيّاً إذا كانت شرطاً أو استفهاماً أضيفت إلى النكرات والمعارف والمفرد والمثنى والجمع، وتقطع عن الإضافة. وإذا كانت موصولة اختصت بالإضافة إلى المعارف، وإذا كانت صفة اختصت بالإضافة إلى النكرات. والآن كملنا بها الكلام، والله أعلم. إعراب: (وعلمناه من لدنا علماً). علمناه: علم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك. نا: ضمير متصل في محل رفع فاعل. والهاء: ضمير متصل في محصل نصب مفعول به أول لِعَلَّم. من: حرف جر. لدنا: لدن: اسم مبني على السكون في محل جر بمن، وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. علماً: مفعول به ثان لعلَّم.

حكم إضافة مع

قال المؤلف رحمه الله: [ومَعَ مَعْ فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل] مَع: ظرف وهي تقتضي المصاحبة في الزمان أو في المكان، ويقال فيها: مَعْ بالسكون، وهو قليل؛ ولهذا قال: (مَعْ فيها قليل) وهذا على تقدير أن (مَعَ) معطوفة على لدن. (مَعْ فيها قليل) مَعْ: مبتدأ، والجملة استئنافية، وليست الجملة خبراً لـ(مَعَ)؛ لأن مَعَ معطوفة على لدن، ولا تحتاج إلى

خبر. والمعنى: أن مَعَ يقال فيها مَعْ لكنه قليل، تقول: الرجل معْ صاحبه، والكثير: معَ صاحبه، وهي ظرف منصوب على الظرفية فحركتها حركة إعراب، وهي مضافة لما بعدها، وأما على لغة معْ فهي لا زالت على الظرفية، لكنها مبنية على السكون في محل نصب. قال: (ونقل فتح وكسر) أي: نقل عن العرب فيها فتح وكسر (لسكون يتصل) يعني: إذا اتصل بها ساكن ففيها عن العرب وجهان: الفتح على الأصل، كما قال تعالى: وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ [الإسراء:39]، فهي مفتوحة هنا على اللغتين جميعاً، أعني باللغتين: معَ ومعْ. أما على لغة فتحها فالأمر واضح، لأنها باقية على الأصل، وأما على لغة بنائها على السكون فإنها حركت بالفتح لالتقاء الساكنين. أما الكسر فيجوز أن تقول: جئت معِ الرجلِ، بكسر العين، وهذا لا يتأتى إلا على لغة السكون؛ لأنه على لغة إعرابها بالفتح لا حاجة إلى الكسر، إذ إنه لم يلتَق ساكنان حتى نحتاج إلى الكسر، لكن على لغة السكون نقول: كسرت لالتقاء الساكنين. الخلاصة الآن: (مع) ملازمة للإضافة، وفيها لغتان: إحداهما: الإعراب، وتكون معربة منصوبة بالفتح. والثانية: البناء، وتكون مبنية على السكون. وعلى هذه اللغة إذا اتصل بها ساكن جاز في عينها أن تفتح وأن تكسر، فتقول: جئت معَ الرجل، وجئت معِ الرجلِ. والله أعلم.

أحكام غير وقبل ونحوها في الإضافة والإعراب

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واضمم بناءً غيراً ان عدمت ما له أضيف ناوياً ما عُدما]. قوله: (واضمم بناء) يعني: واضمم ضمَّ بناءٍ، فبناءً هنا مفعول مطلق؛ لأنها على تقدير إضافة المصدر: اضمم ضمَّ بناءٍ؛ لأن الضم قد يكون ضم إعراب وقد يكون ضم بناء، فإذا قلت: جاء الرجلُ، فالضم هنا ضم إعراب، وإذا قلت: اجلس حيثُ جلس زيد، فإن الضم هنا ضم بناء. وكلمة (غير) تبنى على الضم، لكن متى؟ قال: (إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما). يعني: إن حذفت المضاف إليه ونويت معناه فإنك تبنيها على الضم، فتقول مثلاً: أخذت منك درهمين لا غيرُ، فلا هنا نافية للجنس، وغيرُ: اسمها مبني على الضم في محل نصب، وبنيناها لأننا حذفنا المضاف إليه ونوينا معناه، وأصل الكلام: أخذت منك درهمين لا غيرهما أخذت، ولو جئنا بالمضاف إليه لكانت منصوبة بالفتحة. وفهمنا من قول المؤلف: (إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما). أن المضاف إليه لا يخلو من إحدى أربع حالات: إما أن يذكر المضاف إليه، وإما أن يحذف وينوى معناه، وإما أن يحذف وينوى لفظه، وإما أن يحذف ولا ينوى لفظه ولا معناه. فإذا حذفته ونويت معناه فإن (غير) يبنى على الضم، وأما العلة في البناء على الضم فقد تقدم لنا أن الصحيح أن العلة في المبنيات هو السماع، لكن النحويين يأبون إلا أن يعللوا، فيقولون: إن العلة أنه لما حذف المضاف إليه ونوي معناه أشبه الحرف في الافتقار، فهو هنا مفتقر إلى المضاف إليه.

حكم قبل وبعد وحسب وأول في الإضافة

قال المؤلف: [قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضاً وعلُ وأعربوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً وما من بعده قد ذكرا] قوله: (كغيرُ) بالضم على الحكاية، ويجوز: (قبلُ كغيرٍ) على اللفظ. ومعنى ذلك: أن كلمة (قبل) إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه تبنى على الضم؛ قال الله تعالى: لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ [الروم:4]، فمن: حرف جر، وقبل: اسم مبني على الضم في محل جر؛ وإنما بنيناه على الضم لأننا حذفنا المضاف إليه ونوينا معناه. وإذا أردنا أن نقدر المضاف إليه فهو: لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ غلبهم ومن بعد غلبهم، لأن أول الآية: غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ [الروم:3-4] أي: من قبلِ غلبهم ومن بعدِ غلبهم، لكن حذف المضاف إليه ونوي معناه، بنيا على الضم. فكلمة غير وكلمة قبل وما ذكر بعدها في البيت السابق لها أربع حالات، هذه واحدة منها.

والحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوي لفظه، فإنها تعرب بدون تنوين، فتقول مثلاً: جئتك من قبلِ، يعني: من قبل الموعد مثلاً. الحالة الثالثة: أن يذكر اللفظ، فتعرب أيضاً بدون تنوين، فتقول: جئتكَ من قبلِ الموعد، وأعربنا بدون تنوين لأنه مضاف، والمضاف لا ينون كما قيل: كأني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكاني الحال الرابعة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه، فحينئذٍ تعرب منونة، كما قال الشاعر: فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الزلال فقبلاً: خبر كان منصوب، وأتى منوناً لأنه لم ينو الإضافة لا لفظاً ولا معنى فكان منصوباً. تبين بهذا أن (قبل وغير) لهما أربع حالات: الحالة الأولى: أن يوجد المضاف إليه فيعربان بدون تنوين. الحال الثانية: أن يحذف وينوى لفظه، فيعربان بدون تنوين أيضاً. الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، وفي هذه الحالة يبنيان على الضم. الحال الرابعة: أن يحذف المضاف ولا ينوى لفظه ولا معناه، فيعربان منونين. وقبلُ وبعدُ كغير، وقوله: (حسبُ) يعني: حسبُ كغير، فتقول مثلاً: عندي لك درهم فحسب، فتبنى على الضم، و(الفاء) يقولون: إنها هنا زائدة لتزيين اللفظ. وتقول: مررت برجل حسبك من رجل، فهي هنا معربه، لأنه ذكر المضاف إليه. وتقول: مررت بزيد حسبك من رجل، فهي هنا معربة لوجود المضاف إليه. لكن الفرق بين قولك: مررت برجل حسبك من رجل؛ أن حسبك صفة. وفي: مررت بزيد حسبك من رجل، حال؛ لأن (حسب) لا تتعرف بالإضافة، فإن وقعت بعد نكرة فهي صفة، وإن وقعت بعد معرفة فهي حال. مثالها بعد النكرة: مررت برجل حسبك من رجل. ومثالها بعد المعرفة: مررت بزيد حسبك من رجل. قال: (أول) أول تطلق بمعنى: الأول في الزمن، وتطلق بمعنى: الأول في السبق ليس في الزمن. فمثلاً قوله صلى الله عليه وسلم في دعاء الاستفتاح: (وأنا أول المسلمين)، معناه: أسبقهم رتبة وفضلاً، يعني: أنا أول من يستسلم رتبة وتنفيذاً لأمر الله، وليس زمناً؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام هو خاتم الرسل. و(أول) حكمها حكم قبل وبعد، لها أربع حالات: إما أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه، أو يحذف وينوى معناه، أو يذكر، أو لا يذكر ولا ينوى لا لفظه ولا معناه، يعني: لا يذكر لفظاً ولا تقديراً. فإن حذف المضاف إليه ونوي معناه فهي مبنية على الضم، وإن لم ينو معناه ولا لفظه فهي معربة. تقول: دخلوا أولاً فأولاً. فهنا لا نوي معنى المضاف إليه، ولا نوي لفظه؛ ولهذا أعربت بالفتح، وموقعها من الإعراب حال. وإذا قلت: ادخلوا الأول فالأول، تكون حالاً، وتكون معربة ولا يمكن أن تضاف؛ لأن فيها أل، فهي مجردة من الإضافة.

حكم دون والجهات الست في الإضافة

قوله: (ودون) تقول مثلاً: عندي لك دراهم دون العشرة، فتعرب هنا؛ لأنها مضافة والمضاف إليه مذكور. وتقول مثلاً: بعت هذا الشيء بدون، أي: بدون زيادة، فلابد عند الحذف من العلم بالمحذوف؛ لأنه قد تقدم أن القاعدة: أنه لا يحذف إلا الشيء الذي يعلم، كما في قوله: (وحذف ما يعلم جائز). فلا يمكنني أن أحذف المضاف إليه ولم يوجد ما يدل عليه، لكن إذا وجد ما يدل عليه، وحذف ونوي لفظه فهي معربة بدون تنوين، وإن نوي معناه فهي مبنية على الضم، وإن حذف بغير تقدير لا لفظاً ولا تقديراً، فإنها تكون معربة. قوله: (والجهات أيضاً) أي: الجهات الست: فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال. هذه الجهات حكمها حكم قبل وبعد، إن حذف المضاف إليه ونوي معناه فهي مبنية على الضم، تقول: أتيت إليه من فوقُ، فهنا حذف المضاف إليه ونوي معناه. وقال تعالى: يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ [النحل:50]، ((مِنْ فَوْقِهِمْ))، لم يبن على الضم؛ لأن المضاف إليه مذكور. وقوله تعالى: تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ [الأعراف:43]، فتحت معربة؛ لأن المضاف إليه مذكور. وتقول: جرى الماء من تحتُ، فتحت هنا مبنية؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي معناه. وتقول مثلاً: أتيتك من اليمين، فاليمين معربة؛ لأن الإضافة هنا لا يمكن أن تقدر؛ لوجود (أل). لكن إذا قلت: أتيته من يمينُ، فهذه مبنية على الضم في محل جر؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي معناه. و(شمال) نفس الشيء، تقول: أتيت إلى زيدٍ من شمالِ بيته، فشمال معربة؛ لأنه ذكر المضاف إليه. وتقول: أتيته من شمالُ، مبنية على الضم؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي معناه. وتقول: أتيته من شمالِ بدون تنوين، على أنك حذفت المضاف إليه، ونويته لفظاً، فلا تكون (شمال) مجرورة بالتنوين. وتقول مثلاً: أتيت إليه من شمالٍ، فهنا حذف المضاف إليه لفظاً ومعنى. والمعروف عند العرب أن هذه الجهات بالنسبة للإنسان. أما الشمال والجنوب بالنسبة للأفق فهو واحد، فالشمال ما كان عن يمين مستقبل الشمس عند غروبها،

والجنوب ما كان عن يمين مستقبل الشمس عند طلوعها، والشرق والغرب معروف. وقوله: (وعلُ) معنى علُ: فوق، كقول امرئ القيس : مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من علِ فـ (علِ) معربة؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي لفظه. وقال بعضهم: يجوز أن يكون حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه لكنه لم ينون من أجل الروي. وهو محتمل.

حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه

حكم حذف المضاف

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب إذا ما حذفا] هو المضاف إليه. فالمعنى: أن المضاف إليه يأتي خلفاً عن المضاف في الإعراب إذا ما حذف. وقوله: (إذا ما حذف) ما زائدة، يعني: إذا حذف. ومعنى البيت: أنه ربما يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه. ومثل في الشرح بقوله تعالى: وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا [الفجر:22]، فقال: إن الأصل: وجاء أمر ربك والملك صفاً صفاً، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وهذا لا شك أنه خطأ، فإن هذا مذهب أهل التحريف الذين يحرفون الكلم عن مواضعه في أسماء الله وصفاته، فما الذي أدراهم أن المعنى: وجاء أمر ربك؟ وليس عندهم دليل؛ ولهذا المحرفون لآيات الصفات يقولون على الله بلا علم من وجهين: الوجه الأول: أنهم قالوا: ما أراد الله كذا. والوجه الثاني: أنهم قالوا: أراد كذا. فهم قالوا: ما أراد الله أنه يجيء هو بنفسه؛ لأن المجيء عندهم مستحيل وأراد وجاء أمر ربك، فهنا قالوا على الله بلا علم، فنفوا ما قال الله، وأثبتوا ما لم يقله الله، نسأل الله السلامة. والواجب علينا في آيات الصفات إجراؤها على ظاهرها، ولكن بشرط أن يكون هذا الظاهر لائقاً بالله عز وجل، لا يقتضي تمثيلاً ولا تشبيهاً ولا تكييفاً؛ لأن الله يتحدث عن نفسه، وهو أعلم بنفسه، ولا يمكن أن يتحدث عن نفسه بصفة وهو يريد خلافها؛ لأن هذا خلاف البيان، والله تعالى يقول في القرآن: هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ [آل عمران:138]. بل نقول: هذه تعمية وتضليل أن يخاطب الإنسان بشيء والمراد غيره، وهذا لازم لهؤلاء المحرفة، وعليه فنقول: إن الواجب فيما أخبر الله به عن نفسه من الأسماء والصفات إجراؤها على ظاهرها وحقيقتها، ولكن يجب علينا أن نخرج من أذهاننا مسألة التشبيه، أو التمثيل، أو التكييف؛ لأن الله أعظم من أن يمثل؛ ولأنه قال سبحانه وتعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ [الشورى:11]. وهو أعظم من أن يكيف؛ لأنه إذا كُيف فمعناه إحاطة الذهن به، والله يقول: وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا [طه:110]. إذاً: لا يصح التمثيل بالآية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. بل نقول: جاء ربك على ظاهرها، فهو بنفسه سبحانه وتعالى جاء، والله تعالى أعلم كيف يجيء، ونقول فيها كما قال مالك بن أنس رحمه الله: المجيء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ونقول كما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فكيف ينزل، فقل: إن الله أخبرنا أنه ينزل ولم يخبرنا كيف ينزل. كذلك المجيء، نقول: أخبرنا أن الله يجيء ولم يخبرنا كيف يجيء، فعلينا أن نؤمن ونسلم. ولو قال لنا قائل: فوضوا الأمر، وقولوا: الله أعلم بما أراد. فنقول: لا يجوز أن نفوض؛ لأن التفويض معناه أن يبقى القرآن في كل ما يتعلق بالله لا يفهم ولا يعقل، فيكون هذا القرآن الكريم في أعظم ما جاء من أجله غير مفهوم ولا معلوم، وهذا شيء مستحيل على حكمة الله عز وجل. ويقول الله تعالى: كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ [ص:29]، ولم يقل: إلا آيات الصفات. وقال تعالى: أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ [النساء:82]، ولم يقل: إلا آيات الصفات، ولم يستثن شيئاً، وما يتدبر فلابد أن يوصل إلى معناه، وهذا هو الذي مشى عليه السلف. ومن قال: إن مذهب السلف هو التفويض فقد كذب عليهم. والعجيب أني قرأت في كتاب أحكام القرآن للقرطبي المفسر المشهور كلاماً استغربته منه، حيث يقول بهذا القول، وأننا لا نقول في آيات الصفات شيئاً. وقد قال شيخ الإسلام في كتاب العقل والنقل: إنه من شر أقوال أهل البدع والإلحاد، وقد تسلط به أهل التحريف، وقالوا: نحن أعلم بالقرآن

منكم. بل قال: تسلط به أهل الفلسفة والتكييف، وقالوا: نحن أعلم بالقرآن منكم؛ لأننا نقول: معنى القرآن كذا، وأنتم تقولون: لا نعرف معناه. وهذه حقيقة ما قاله الشيخ رحمه الله في كتابه العقل والنقل الذي قال عنه ابن القيم : وله كتاب العقل والنقل الذي ما في الوجود له نظير ثان. وهو كلام معقول؛ لأنه لا شك أن العالم هو الذي يقول: أنا أعرف معنى الآيات، والجاهل هو الذي يقول: لا أعرف، وهذا لا يمكن أن يكون من السلف، فالسلف أعلم الناس بمعاني القرآن كله، ما يتعلق بالصفات وغيره، حتى قال مجاهد : عرضت القرآن على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية، وأسأله عن معناها؛ ولهذا كان مجاهد رحمه الله أعلم التابعين بالتفسير. وأنا لا أعتقد أن قلوب الذين يحرفون مطمئنة، وأن فيها السكينة أبداً؛ لأننا نقول له: ما الذي أدراك أن الله أراد هذا دون هذا؟! ولا يمكن أن يطمئن الإنسان على هذا المعنى وهو يعلم أنه سيقف بين يدي الله ويقول الله له: هل تشهد أني أردت بكلامي هذا؟ فمن يستطيع أن يؤدي هذه الشهادة؟ لكن السالم الذي يمكن أن يجيب بالصواب هو الذي يقول: نعم، أردت يا رب بكلامك هذا المعنى الذي سار عليه السلف؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ [الشعراء:195]. ومن أمثلة التحريف ما ذكر في قول الله تعالى: إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [الزخرف:3]، وقوله في الآية الأخرى: إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [يوسف:2]. فاحتج الجهمية بالآية الأولى على أن القرآن مخلوق؛ لأن الله قال: وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ [الأنعام:1]، وقال: وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا [الأنعام:96]. لكن جاءت الآية الأخرى تكذبه، وبالجمع بينهما يصبح معنى ((جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)) أي: صيرناه بلغة العرب، أي: تكلمنا به بلغة العرب. إذاً: تبين الآن أن الإنسان الذي يمر القرآن على ظاهره اللائق بالله عز وجل في آيات الصفات أنه آخذ به وقلبه مطمئن، وعليه السكينة. بخلاف من حرف أو توقف، وقال: لا أقول شيئاً، إنما أمرها بدون أن أعتقد لها معنى. وهذا خطأ، فلو جاءك كتاب من صديق لك، فهل تستفيد منه وأنت لا تدري ما معناه؟! فالجواب: لا تستفيد منه شيئاً أبداً، فكيف بالقرآن -ولله المثل الأعلى- وهو بين واضح. وقد يقال: أيهما أسوأ التحريف أم التفويض؟ فالجواب: كلاهما له سوء من وجه، فالتحريف خير من التفويض من حيث إنه جعل للقرآن معنى، سواء صار فيه الحق أو الباطل، لكنه أشد من حيث الجرأة على الله عز وجل وأنه أراد بهذا اللفظ هذا المعنى. والتفويض أشد من جهة أنه جعل القرآن لا معنى له، فهو بمنزلة الحروف الهجائية، وهذا سفه أن ينزل القرآن لأمة تربى على التوحيد وعلى ما يجب الله ثم تكون دلالته على هذه المعاني مفقودة، فهذا أشد من هذه الناحية، ومن جهة أن الإنسان لم يجرؤ على أن يقول على الله ما لا يعلم يكون أهون. فكل منهما له سوء، وكلاهما ضلال. فإن قيل: ما الحد الفاصل بين السلف والخلف؟ نقول: أولاً: اعلم أن السلف قد يراد به المذهب، وهذا يشمل من أخذ بهذا المذهب إلى يوم القيامة، وليس له حد زمني، فكل من قال بما دل عليه الكتاب والسنة فهو من السلف، وعلى هذا فلا حد له. وأما الحد الزمني: فإن المراد بالسلف هم القرون الثلاثة المفضلة، الصحابة والتابعون وتابعوهم، فهؤلاء هم السلف، ومن بعدهم فهم خلف. ويمكن أن يمثل لقاعدة: إذا حذف المضاف فإنه يقوم المضاف إليه مقامه، بقوله تعالى: وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ [البقرة:93]، فالذين عبدوا العجل أشرب ذلك في قلوبهم، أي: جعلت القلوب مثل الأسفنجة التي تشرب هذا الماء. قالوا: المراد بذلك حب عبادة العجل، فيكون المحذوف شيئين؛ أما على تقدير حب العجل فالمحذوف شيء واحد. ولكن حقيقة الأمر أن المحذوف شيئان؛ لأن الذي أشرب في قلوبهم حب عبادة العجل. وعلى كل حال سواء كان المقدر واحداً أو اثنين أو أكثر حسب ما يقتضيه المقام؛ فإنه يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه معرباً فإعرابه: إن كان مرفوعاً فهو مرفوع، أو منصوباً فهو منصوب، أو مجروراً فهو مجرور، لكن المجرور لا يظهر فيه الأثر، لأن المضاف إليه يكون مجروراً.

حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً

قال: [وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما] فالضمير في (جروا) يعود على العرب. أفادنا المؤلف رحمه الله أنه يجوز أن يبقى المضاف إليه مجروراً، لكن بشرط أن يكون معطوفاً على مثل الذي جر الأول، مثال ذلك قول الشاعر: أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل ناراً (كل) مفعول أول لتحسبين. و(امرأً) مفعولها الثاني، و(نارٍ) معطوفة على (امرأً)، يعني: وتحسبين كل نارٍ، فهنا ما حذف مماثل لما عليه قد عطف، فالمحذوف كل، وهي مماثلة لكلٍ التي عطفت عليها؛ فلذلك جاز أن يبقى المضاف إليه مجروراً، كما لو لم يكن المضاف محذوفاً. والقاعدة من البيتين: أنه

يحذف المضاف فيقوم المضاف إليه مقامه، وقد يبقى المضاف إليه مجروراً، بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً للمعطوف عليه.

حذف المضاف إليه مع بقاء المضاف غير منون

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل] فالثاني هو المضاف إليه، وقوله: (إذا به يتصل) قد سبق معنا أن (إذا) تضاف إلى الأفعال، وهنا أضيفت إلى الجار والمجرور، فنقول: الجار والمجرور متعلق بيتصل، وعلى هذا فهي في الحقيقة مضافة إلى الفعل، فيبقى الأول كأن لم يحذف. ومعنى: (يبقى كأن لم يحذف) يعني: أنه يعرب بلا تمييز، وإذا كان اسماً لا ينصرف فإنه يصرف؛ لأنه يكون كحاله إذا به يتصل، لكن بشرط أن يوجد في المعطوف مثل المحذوف من الأول، مثاله تقول: قطع الله يد ورجل من قطع الطريق. فهنا مضافان: يد ورجل. أما (رجل) وهي الثانية فمضافة حقيقة إلى (من). وأما (يد) فليست مضافة لفظاً، لكنها مضافة تقديراً، والتقدير: قطع الله يد من قطع الطريق، ورجل من قطع الطريق. والنحويون في هذه المسألة اختلفوا على ثلاثة أقول: القول الأول: ما مشى عليه المؤلف أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والأصل: قطع الله يد من قطعها ورجل من قطعها. القول الثاني: أن الحذف من الثاني، والذي بعده تبع الأول، فأقحم الثاني بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: قطع الله يد من قطعها ورجل، يعني: ورجل من قطعها. وهذا قول ضعيف بلا شك؛ لأن الأصل أن يكون المضاف موالياً للمضاف إليه، ثم هذا الإقحام إقحام بالواو فيقتضي أنه لم يقحم وأنه مستقل معطوف. القول الثالث: أن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه الأخير، فتقول: يد مضاف، ورجل: مضاف، ومن قطعها: مضاف إليه. وعلى القاعدة يكون الراجح هو القول الأخير، فتقول: (قطع) فعل ماضٍ، و(الله) فاعل، و(يد) مفعول به، و(الواو) حرف عطف، و(رجل) معطوف على يد، وهما مضافان إلى الاسم الموصول (من).

المضاف إلى ياء المتكلم

البحث هنا في أمرين: الأمر الأول: في هذه الياء. والأمر الثاني: في المضاف إلى الياء. مثال ذلك: جاء غلامي، فالمضاف كسرناه، والياء سكناها. ويجوز الفتح، فتقول: جاء غلاميَ. ويجوز حذف الياء كما في قوله تعالى: قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى [طه:125]، فالياء في (رب) حذفت. ويجوز إبدالها ألفاً، فتقول: جاء غلاما، يعني: غلامي. ويجوز حذف الألف فيبقى ما قبلها مفتوحاً، فتقول: جاء غلامَ. فصار في الياء خمسة أوجه. والسبب في ذلك أن العرب تكثر من الإضافة إلى ياء المتكلم، فصاروا ينطقون بها على وجوه شتى، كالأشياء التي تكثر عندهم؛ تجد لها عدة أسماء كالأسد، والسنور، والقط، والبسَ هو بفتح الباء، قال في القاموس: والعامة تكسر الباء. أما بالنسبة للمضاف إلى الياء، فيقول المؤلف: [آخر ما أضيف لليا اكسر إذا لم يك معتلاً كرامٍ وقذى أو يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذى] لآخر: مفعول به مقدم لقوله: اكسر، يعني: اكسر آخر ما أضيف لليا. والمراد بالياء هنا ياء المتكلم، بدليل قوله في العنوان: المضاف إلى ياء المتكلم. قوله: (إذا لم يك معتلاً)، (أو يك كابنين وزيدين) أي: يكسر آخر ما يضاف إلى الياء إلا في ثلاث حالات: الحالة الأولى: أن يكون معتلاً، كرامٍ وقذى، فرام معتل بالياء، وقذى معتل بالألف، فهذه لا تكسر. أما ما كان بالياء فإن آخره يكون مسكناً، تقول: جاء قاضٍيْ، وهذا رامٍيْ، فهو مسكن ليس مكسوراً؛ لأن الياء لا تظهر عليه الكسرة، لكنها لما كانت ياء وياء المتكلم، فأدغمت الياء في الياء، فقيل: راميَّ وهاديَّ، وما أشبه ذلك. و(قذى) لما كان آخره ألف، فإنها تبقى الألف فلا تقلب ياء، وتثبت الياء، فتقول: هذه عصاي، قال الله تعالى: قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ

عَلَيْهَا [طه:18]، ولا يمكن أن يكسر آخره، ولا داعي للقلب؛ إذ إن الياء يصح أن تقع بعد الألف، على أنه في لغة بعض العرب تقلب ياءً، كقول الشاعر: سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع وهذه لغة هذيل كما سيأتي في كلام المؤلف. قوله: (أو يك كابنين وزيدين) ابنين: يعرب إعراب المثنى، وزيدين: جمع مذكر سالم، ففي هذه الحال لا يكسر ما قبل الياء، إنما يسكن، تقول: بعت غلامَيّ، ومررت بغلامَيّ، فما قبل الياء ساكن، لكن في حال الرفع مثل: جاء غلاماي تبقى الألف، وإن كان معتلاً بالألف. يقول: (وزيدين)، زيدين جمع مذكر سالم، وإذا كان جمع مذكر سالم فإنه لا يكسر ما قبل الياء، إنما يسكن، فتقول مثلاً: مررت بزيدي، فتسكن الياء وتدغم في ياء المتكلم. إذاً: ما قبل الياء فإنه يجب كسره إلا في ثلاثة مواضع: إذا كان معتلاً أو مثنى أو جمع مذكر سالم. قوله: (جميعها اليا بعد فتحها احتذي) المسائل الثلاث هذه تبقى الياء فيها مفتوحة، تقول: هذا هاديَّ، ولهذا قال: (جميعها الياء بعد فتحها) أي بعد الألف أو الياء. قوله: (تدغم اليا فيه والواو). أما الياء فواضحة؛ لأنه اجتمع حرفان من جنس واحد وأحدهما ساكن فيدغمان. والواو كذلك تدغم في الياء، فإن كان ما قبلها مضموماً كسر ليناسب الياء، فمثلاً: مسلمِيّ أصلها مسلمُوي، فأدغمت الواو في الياء وكسرت الميم. وقول الشاعر: سبقوا هويّ، أصلها: هواي، لكن لغة هذيل قلب الألف المقصورة ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم فأصبحت: هويَّ.

شرح ألفية ابن مالك[44]

يعمل المصدر عمل فعله، فإن كان فعله لازماً فهو لازم، وإن كان فعله متعدياً فهو متعد.

إعمال المصدر

متى يعمل المصدر عمل فعله

هذا الفصل لإعمال المصدر، والمصدر تقدم لنا أنه اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل، مثل أمنٍ من أمن، ومثل ضربٍ من ضرب، وأكلٍ من أكل، وشربٍ من شرب ... إلى آخره. والمصدر يعمل عمل فعله لكن بشروط؛ ولهذا قال: [بفعله المصدر ألحق في العمل]. (المصدر) مفعول مقدم لقوله: (ألحق). و(بفعله) جار ومجرور متعلق بألحق. يعني: ألحق المصدر بفعله في العمل، فإن كان الفعل لازماً صار المصدر لازماً، وإن كان متعدياً لواحد صار متعدياً لواحد، وإن كان متعدياً لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر صار متعدياً لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر، أو كان متعدياً لاثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً فالمصدر كذلك. فالمهم أن يكون حسب فعله، فتقول: يعجبني ضربك زيداً، فهنا متعدٍ لواحد هو (زيداً) والكاف هذه محل فاعل؛ لأنك أنت ضارب وزيداً مضروب فهو مفعول به. قال الله تعالى: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا [البلد:14-15]، فقوله: (يتيما) مفعول به للمصدر (إطعام). المتعدي لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثاله: يعجبني كسوتك زيداً قميصاً. نصب المصدر مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهما زيداً وقميصاً، فتقول: (كسوة) مضاف و(الكاف) مضاف إليه وهو هنا مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول أول، وقميصاً مفعول ثاني. ومثال المتعدي لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: عجبت من ظنك عيسى نائماً. تقول: (ظن) مضاف، و(الكاف) مضاف إليه من باب إضافة المصدر إلى فاعله، (عيسى) مفعول أول منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(نائماً) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة. ولو كان الفعل ينصب ثلاثة مفاعيل فإن المصدر ينصب ثلاثة مفاعيل، مثاله: عجبت من إعلامك زيداً عمراً قائماً، ومعنى المثال: أنك معلم زيد أن عمراً قائم؛ فأنا عجبت من ذلك. نقول: (إعلام) مضاف، و(الكاف) مضاف إليه، وهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله، و(زيداً) مفعول أول، و(عمراً) مفعول ثان، و(قائماً) مفعول ثالث.

أحوال عمل المصدر

قال: [بفعله المصدر ألحق في العمل مضافاً ومجرداً أو مع أل] هذه ثلاث حالات للمصدر: يعمل مضافاً، ويعمل مجرداً من الإضافة ويمكن أن نقول: ومن (أل) أيضاً، وكلها يعمل فيها عمل فعله. مثاله مضافاً: قول تعالى: وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [البقرة:251] فـ (دفع) مضاف والاسم الكريم مضاف إليه، والناس: مفعول لدفع. ومثاله مجرداً قوله تعالى: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا [البلد:14-15]، فهنا (إطعام) مجرد عمل عمل فعله، لكن إذا كان غير مضاف ولا محلى بـ(أل) يجب تنوينه. مثاله مع أل قولنا: عجبت من الضرب عمراً، أو عجبت من الأكل طعاماً أي: من أكلك الطعام أو من ضربك عمراً. ومثاله أيضاً قول الشاعر: فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع فالشاهد: (والتأبين عروة) حيث نصب عروة بالتأبين وهو مصدر محلى بأل. وكذلك قول الشاعر: لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت لم أنكل عن الضرب مسمعا والشاهد: (عن الضرب مسمعاً) حيث نصب مسمعاً بالضرب. وهذا على كل حال قليل. قال المؤلف

رحمه الله تعالى: [إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله ولا اسم مصدر عمل] مثال ذلك: عجبت من ضربك زيداً، فأجعل محله فعلاً مصدراً بأن، فأقول: عجبت من أن تضرب زيداً، أو (ما) المصدرية؛ عجبت مما تضرب زيداً، أي: من ضربك. وقوله: (أو ما يحل محله) احتراز مما إذا لم يحل محله (أن) و(ما)، كما في قولك: ضربي شديد، فهنا لا يحل محله أن والفعل؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: أن أضرب شديداً. وإذا قلت: مثلاً: حمل البعير ثقيل، لا يعمل؛ لأنه ليس على تقدير أن ولا ما. وقولك: عجبت من ضربك العبد مكتوفاً، الذي يحل محله: أن تضربه. قال: (ولاسم مصدر عمل). جار ومجرور خبر مقدم، و(عمل) مبتدأ مؤخر. والمعنى: أن اسم المصدر يعمل كما يعمل المصدر، لكن الفرق بينهما أن اسم المصدر ما كان فيه معنى الفعل دون حروفه، والمصدر ما كان فيه حروف الفعل. فالكلام اسم مصدر؛ لأن المصدر تكليم. والسلام اسم مصدر؛ لأن المصدر تسليم. وأخرجته خروجاً، فخروجاً اسم مصدر؛ لأن المصدر إخراج. وفي قوله تعالى: وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا [نوح:17]، (نباتاً) اسم مصدر. وتقول: عجبت من كلامك زيداً، فهذا اسم مصدر، عمل عمل الفعل. فـ(عجبت) فعل وفاعل. و(من): حرف جر، (كلامك) كلام: اسم مجرور بمن، وهو مضاف، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. و(زيداً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

جواز مراعاة اللفظ أو المحل فيما أضيف إليه المصدر

ثم قال: [وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله] قول المؤلف: (بعد جره الذي أضيف له) أي: بعد جر المصدر الذي أضيف له، فهنا (جره) مصدر مضاف إلى الفاعل، وقوله: (الذي أضيف له) مفعول به في محل نصب. يعني: إذا أضفت المصدر إلى اسم فإنه يكون في محل جر. يقول: (كمل بنصب أو برفع عمله) أي: كمل بنصب إن أضيف إلى الفاعل، أو برفع إن أضيف إلى المفعول. فأفادنا المؤلف رحمه الله من هذا البيت قاعدة وهي: أن المصدر يضاف إلى فاعله فينصب مفعولاً، ويضاف إلى مفعوله فيرفع فاعله، فإذا كان الفعل ينصب مفعولين؛ فإن مصدره ينصب المفعولين، مثل أن تقول: عجبت من ظنك زيداً قائماً، فظنك يضاف إلى الفاعل، و(زيداً) مفعول أول، و(قائماً) مفعول ثاني. وعجبت من إعلامك زيداً عمراً واقفاً، نصب المصدر ثلاثة مفاعيل. ومثال إضافته إلى المفعول ويأتي بعده الفاعل قول الشاعر: تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (الهاجرة) هي شدة حر الشمس، فهو يصف ناقته بأنها قوية تمشي، إذا ضربت الحصاة فإنها تنفيها. (نفي الدراهيم تنقاد الصياريف) الدراهيم جمع درهم، وتنقاد بمعنى: نقد، والصياريف يعني: الصيارفة، فالصيارفة عندما يعدون الدراهم يعدونها بسرعة فائقة. وقوله: (نفي الدراهيم)، نفي مصدر مضاف إلى مفعوله، (تنقاد) فاعل نفي، و(تنقاد) مضاف و(الصياريف) مضاف إليه. إذاً: نقول: إن المصدر يضاف إلى فاعله فينصب مفعوله أو مفاعيله، ويضاف إلى مفعوله فيرفع فاعله. يقول: [وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن] إذا جر فإن الذي يتبع المجرور يجوز فيه وجهان: أحدها: مراعاة اللفظ، وإذا راعينا اللفظ صار التابع مجروراً. والثاني: مراعاة المحل، وحينئذ يكون مرفوعاً أو منصوباً. تقول: عجبت من ضرب زيدٍ الطويل عمراً. فهنا أضيف المصدر إلى الفاعل، والفاعل محله في الأصل الرفع، لكنه مجرور لفظاً بالإضافة، فيجوز أن تقول: من ضرب زيد الطويلِ عمراً، ويجوز: من ضرب زيد الطويلُ عمراً. والأحسن مراعاة اللفظ إلا إذا حصل لبس، فلو قلت: عجبت من ضرب زيدٍ القويَّ عمراً، بالجر احتمل أن تكون (القوي) صفة للضرب، وأن تكون صفة للضارب فحينئذ تترجح مراعاة المحل، فنقول: عجبت من ضرب زيدٍ القويُّ عمراً. إذاً: الأصل مراعاة اللفظ، لكن إذا كان هناك لبس فالأفضل مراعاة المحل؛ ولهذا قال: (من راعى في الاتباع المحل فحسن) فجعله حسناً، ثم هو قد يكون أحسن وقد يتعين أحياناً أن نراعي المحل إذا خيف اللبس.

الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل بشروط، فهي فرع عنه في العمل، والصفة المشبهة قد تكون مقترنة بأل وقد تكون مجردة منها، وكذلك ما تعمل فيه.

تابع صياغة اسم الفاعل

صياغة اسم الفاعل من فَعُل

ولهذا قال المؤلف: [وفعل أولى وفعيل بفعُل كالضخم والجميل والفعل جَمُل]. قال تعالى: (بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ [طه:96]، اسم الفاعل من بصر: بصير. قال المؤلف: [وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعل]. فقوله: (وأفعل فيه قليل): أي: في الثلاثي المضموم العين ترد أفعل لكنها قليلة. وقوله: (فَعَل) مثل: بَطُل فهو بَطَل. وقوله: (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل). القياس أن اسم الفاعل من فَعَلَ على وزن فاعل، لكن أحياناً لا يكون على وزن فاعل وهذا قليل. وبهذا علمت أن اسم الفاعل من الثلاثي لا يكون مطرداً على وزن فاعل وعليه يكون هذا ضابطاً أغلبياً.

صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي

ثم قال: [وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل]. زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي، وهو الرباعي، والخماسي، والسداسي؛ يكون على وزن المضارع تماماً، مثال ذلك من الرباعي: أكرمَ اسم الفاعل: مكرِم؛ لأن المضارع يكرم. ودحرج اسم فاعله: مدحرج؛ لأن مضارعه يدحرجُ. وإذا قلت: اصطفى، فمصطفى اسم فاعل، لأن المضارع يصطفي. واجتبى اسم الفاعل منه مجتب؛ لأن المضارع يجتبي. قال المؤلف: [مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائد قد سبقا] إذا قلنا: يستغفر، فاسم الفاعل مستغفر. وقوله: (مع كسر متلو الأخير مطلقاً). الذي يتلوه الأخير هو ما قبل الأخير، فيكون مكسوراً. وقوله: (وضم ميم زائد قد سبقا). يعني: سبق الحروف، فالميم في أوله. إذاً: زد ميماً مضمومة واكسر ما قبل الآخر، واستمر على هذه القاعدة: واصل مُواصل، طارد مُطارد، داهن مُداهن، وعلى هذا فقس. فصار وزنه وزن المضارع إلا أنه يكون بدل حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويكسر ما قبل الآخر على كل حال.

صياغة اسم المفعول

قال: [وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر]. إذا أردت أن تصيغ اسم المفعول من الزائد على الثلاثة فافتح ما قبل الآخر، وهو ما كان مكسوراً في اسم الفاعل، مثاله:منتظِر منتظَر، مكرِم مكرَم، مستخرِج مستخرَج. قال: [وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد] اسم المفعول الثلاثي مطرد على زنة مفعول، تقول:

ضُرِبَ فهو مضروب، وأُكل فهو مأكول، خرجَ مخروج، تقول: هذا الباب مخروج منه. دخل مدخول، تقول: البيت مدخول. وقوله: (كآت من قصد). (آتٍ): يعني: كاسم المفعول الآتي من قصدَ، وهو مقصود.

نيابة فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة أو فتى كحيل] (ناب عنه): أي: عن اسم المفعول في الثلاثي. قوله: (نحو فتاة أو فتى كحيلِ) وهذا كثير في اللغة العربية، فكحيل بمعنى: مكحول، وقتيل بمعنى: مقتول، وذبيح بمعنى: مذبوح، وليد بمعنى: مولود.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل

من المعلوم أن اسم الفاعل يدل على الحدث وفاعله، لكن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار، فهي لا يقصد بها الحدث، ولهذا قيل: مشبهة باسم الفاعل، يعني: وليست منه، وأوزانها في الغالب تخالف أوزان اسم الفاعل، ومن مفارقتها لاسم الفاعل: أنه يحسن جر الفاعل بها، أي: أنه يحسن أن تكون مضافة إلى الفاعل بخلاف اسم الفاعل، فإن اسم الفاعل الأصل فيه العمل وهو: إما الرفع، أو النصب. قال: [صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل] هذا تعريف لحكمها وعملها، أما تعريفها حقيقة: أنها كل صفة تدل على الثبوت والاستمرار فيمن اتصف بها. وقوله: (استحسن جر فاعل معنى بها). إنما قال: (فاعل معنى)؛ لأن بعض الجر لا يكون فاعلاً، ويكون مضافاً إليه، لكنه في الحقيقة فاعل، تقول: هذا رجل حسنُ الوجه، حسن: مضاف، و(الوجه): مضاف إليه، لكن في المعنى: حسن وجهه، ولهذا قال: معنى بها. (صفة): مبتدأ، والمشبهة: خبر. (اسم الفاعل): مفعول للمشبهة. والمعنى هذه هي الصفة المشبهة لاسم الفاعل، والتي يحصل بها جر الفاعل بالمعنى.

مم تصاغ الصفة المشبهة

قال المؤلف رحمه الله: [وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر] (صوغ): مبتدأ، و(من لازم): خبره، يعني: لا تصاغ إلا من الفعل اللازم الذي لا يتعدى، وقد سبق لنا أن الأفعال منها لازم، ومنها متعدٍ، وأن علامة الفعل المعدى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل، أي: على نكرة. وهي تصاغ من الفعل اللازم للحاضر، دون الماضي

والمستقبل، مثالها: (طاهر القلب) ليست اسم فاعل، لكنها صفة مشبهة؛ لأن المقصود بها الثبوت والاستمرار، وليس المقصود: أننا غسلنا قلبه حتى طهر. إنما المقصود أن قلبه نقي من الحقد والحسد والغل، وجسمه سليم من العيوب، ولهذا قال: (جميل الظاهر)، فيكون حسناً في ظاهره وباطنه. (القلب) فاعل في المعنى، إذ إن المعنى: طهُر قلبه، وجميل الظاهر معناه: جَمُل ظاهره. وقال: [وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا] هذه من الغرائب أنها تصاغ من اللازم، ثم تعمل عمل اسم فاعل معدى، يعني: أنها قد تنصب، لكنها لا تنصب على المفعولية لكونها من اللازم، وإنما تنصب على التشبيه بالمفعول به. (على الحد الذي قد حدا). أي: نقيس على الثلاثي. قال ابن عقيل : [قد سبق أن المراد بالصفة ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة. وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو: حسن الوجه ومنطلق اللسان، وطاهر القلب مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: زيد ضارب الأب عمراً، تريد: ضارب أبوه عمرا، ولا زيد قائم الأب غداً؛ تريد: زيد قائم أبوه غداً، وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه فتقول: زيد مضروب الأب، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة]. فاسم الفاعل لا يمكن أن يجر فاعله، فلا تقول: زيد ضارب أبيه عمراً، وإذا أردت أن أخبر عن زيد بأن أباه ضرب عمراً، أقول: زيد ضاربٌ أبوه عمراً. وتقدم لنا أن اسم المفعول قد يضاف إلى فاعله، كمحمود المقاصد الورع، وقلنا فيما سبق: إن هذا مستثنى من قوله: [وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاعل] قال ابن مالك رحمه الله تعالى: [وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر] قال ابن عقيل رحمه الله: [يعني: أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل متعد فلا تقول: زيد قاتل الأب بكرا، تريد: قاتل أبوه بكراً، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم نحو: طاهر القلب وجميل الظاهر]. اسم الفاعل يصاغ من المتعدي كثيراً، تقول: أنا آكل الطعامَ، أنا لابس الثوب، أنا داخل المسجد. أما الصفة المشبهة فلا تصاغ أبداً من المتعدي، فلا يصح أن تقول: فلان لابس الثوبِ، لأنك لو قلت: لابس الثوبِ صارت مضافةً إلى إلى المفعول. قال ابن عقيل : [ولا تكون إلا للحال وهو المراد بقوله: (لحاضر) فلا تقول: زيد حسن الوجه غدا أو أمس]. ونبه بقوله: (كطاهر القلب جميل الظاهر). على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين: أحدهما: ما وازن المضارع نحو: طاهر القلب، وهذا قليل فيها. والثاني: ما لم يوازنه وهو الكثير، نحو: جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأب، وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو: منطلق اللسان].

عمل الصفة المشبهة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا] قال ابن عقيل : [أي: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي، وهو الرفع والنصب، نحو: زيد حسن الوجه، ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل، والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به، لأن حسناً شبيه بضارب فعمل عمله. وأشار بقوله: (على الحد الذي قد حدا). إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، كما أنه لا بد من اعتماده]. قال ابن مالك : [وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب] معنى مجتنب: لا يجوز، فلا تقول: جاء الوجه الحسن، حتى لو كان الوجه منصوباً وذلك لضعفها، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم مفعوله، فتقول: أنا زيداً ضارب غداً. وقوله: (وكونه ذا سببية وجب). أي: يجب أن يكون معمولها ضمير يعود عليها، نحو: زيد حسن وجهه، ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول: زيد حسن عمراً. ثم قال: [فارفع بها وأنصب وجر مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل] يعني: أنه إذا كان معمولها مصحوباً بأل جاز فيه ثلاثة أوجه، سواء كانت هي مسبوقة بأل أم غير مسبوقة. فمصحوب أل هنا تنازع فيه العوامل الثلاثة: ارفع، وانصب، وجر. أما قوله: (مع أل ودون أل) فهذا يعود إلى الصفة نفسها، مثال ذلك: تقول في الرفع: الحسنُ الوجه. وتقول في النصب: جاء الحسن الوجهَ. وتقول في الجر: جاء الحسن الوجهِ. والصفة المشبهة في كل ذلك مصحوبة بأل. وقوله: (ودون أل)، مثاله: جاء حسن الوجهُ، جاء حسن الوجهَ، جاء حسن الوجهِ، ولهذا قال: مصحوب أل، وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً)، يعني: وكذلك أيضاً: ارفع بها، وانصب، وجر ما اتصل بها مضافاً، أو مجرداً، أي: مضافاً إلى مصحوب أل، أو مجرداً من الإضافة. قال ابن مالك : [بها مضافاً او مجرداً ولا

تجرر بها مع أل سما من أل خلا ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما]. قوله: (ولا تجرر بها مع أل سماً) معناه: إذا وجدت مقرونة بأل، فلا تجرر بها اسماً خلا من أل. وهذا مبني على ما سبق في الإضافة أن المقرون بأل لا يضاف إلى خال منها، إلا إذا أضيف هذا الخالي منها إلى مقرون بها هو. ولهذا قال: [ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما] وقوله: (ما لم يخل)، أي: وجدت فيه أل، فهو بالجواز وسما. والخلاصة: أنه يجوز في معمولها الرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان محلى بأل، وعلى التمييز أو التشبيه بالمفعول به إن كان مجرداً من أل. أما الجر: فيجوز إن كانت الصفة محلاة بأل، والمعمول محلى بأل، أو مضافاً إلى محلى بأل. أما إذا كان مجرداً من أل ولم يضف إلى ما فيه أل فإن الجر يكون جائزاً تقول مثلاً: هذا حسنٌ وجه؛ لأنه إذا جردت من أل جاز في معمولها كل الأوجه الثلاثة بدون تفصيل مثل: هذا حسن الوجهِ، هذا حسن الوجهَ. أما إذا قرنتها بأل فيمتنع الجر إلا إذا كانت أل موجودة في المعمول، أو كان المعمول مضافاً لما فيه أل. قال ابن عقيل : [لما كانت الصفة المشبهة فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه، فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: زيد الوجه حسن، كما تقول: زيد عمراً ضارب، ولم تعمل إلا في سببي نحو: زيد حسن وجهه، ولا تعمل في أجنبي فلا تقول: زيد حسن عمراً، واسم الفاعل يعمل في السببى والأجنبي نحو: زيد ضارب غلامه، وضارب عمراً]. قال ابن مالك : [فارفع بها وأنصب وجر مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجرداً ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسماً] قال ابن عقيل : [الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام نحو: الحسن، أو مجردة عنهما نحو: حسن، وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة: الأول: أن يكون المعمول بأل نحو: الحسن الوجه، وحسن الوجه. الثاني: أن يكون مضافا لما فيه أل نحو: الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب. الثالث: أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، وبرجل حسن وجهه. الرابع: أن يكون مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بالرجل الحسن وجه غلامه، وبرجل حسن وجه غلامه. الخامس: أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة نحو: الحسن وجه أب، وحسن وجه أب. السادس: أن يكون المعمول مجردا من أل والإضافة نحو: الحسن وجهاً، وحسن وجهاً. فهذه اثنتا عشرة مسألة والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجر فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة. وإلى هذا أشار بقوله: (فارفع بها) أي بالصفة المشبهة، (وانصب وجر مع أل) أي: إذا كانت الصفة بأل نحو: الحسن، (ودون أل) أي: إذا كانت الصفة بغير أل نحو: حسن، (مصحوب أل) أي: المعمول المصاحب لأل نحو: الوجه، و(ما اتصل بها مضافا أو مجرداً) أي: والمعمول المتصل بها -أي: بالصفة- إذا كان المعمول مضافاً، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة. ويدخل تحت قوله: (مضافاً) المعمول المضاف إلى ما فيه أل، نحو: وجه الأب، والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وجهه، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو: وجه غلامه، والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة نحو: وجه أب. وأشار بقوله: (ولا تجرر بها مع أل ... إلى آخره) إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها إذا كانت الصفة بأل أربع مسائل: الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: الحسن وجهه. الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو: الحسن وجه غلامه. الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة نحو: الحسن وجه أب. الرابعة: جر المعمول المجرد من أل والإضافة نحو: الحسن وجه. فمعنى كلامه: (ولا تجرر بها) أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل اسما خلا من أل أو خلا من الإضافة لما فيه أل، وذلك كالمسائل الأربع. وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه، كالحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال]. والحقيقة أن كلامه رحمه الله في الصفة المشبهة كلام طويل أشبه بتمرين الطالب؛ لأن مثل هذه المسائل تجيء في كلام العرب، يعني: كأنهم يريدون بذلك تمرين الجهلة. والغالب أنه إذا جاءت الصفة المشبهة أن معمولها يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف بها، فتقول: الحسن الوجه. أو إلى محلى بأل مثل: الطاهر القلب. ثم إن الغالب أيضاً أنه إذا كان محلى بأل؛ أي: المعمول، فإنه يكون مجروراً، وإذا كان مضافاً إلى الضمير، فإنه يكون مرفوعاً، تقول: الطاهرِ قلبهُ، والطاهر القلبِ، ولا تقول: الطاهر القلبُ، وإن كان جائزاً لكنه غالباً لا يكون.

للتعجب صيغتان اصطلاحيتان عند النحاة هما: ما أفعله، أفعل به، وتجريان عندهم مجرى المثل، فلا يجوز تغييرهما ولا التصرف في فعليهما، ويشترط فيما تصاغان منه شروط إذا انخرم أحدها أتينا بفعل مساعد.

التعجب

صيغتا التعجب

قال ابن مالك رحمه الله تعالى: [بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا] قوله: (تعجباً) يصح أن تكون مفعولاً لأجله، أي: لأجل التعجب، أو مصدراً في موضع الحال، أي: متعجباً. و(ما): يقولون: إنها نكرة تامة، ولكن عند الإعراب تقول: (ما) تعجبية، مثال هذا: ما أجود النبي صلى الله وعليه وسلم، فتقول: (ما): تعجبية اسم مبني على السكون في محل رفع. و(أجود) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على (ما) مع أن القاعدة: أن ما كان تقديره (هو) يقال: مستتر جوازاً. لكن هنا يقولون: إنه مستتر وجوباً؛ لأن هذه الصيغة جرت مجرى المثل عند العرب، فلا يغيرونه، ولا يمكن أن يقولوا: ما أجمل كذا وكذا، فينطقون به. (النبي): مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة. ويقال: إن أبا الأسود الدؤلي سمع ابنته وهي تقول: ما أحسنُ السماءِ؟ فقال لها: نجومها؛ لأن الصيغة التي قالت استفهامية، يعني: أحسن السماء نجومها. فقالت: لست أسأل عن ذلك، ولكني أعجب من حسنها. فقال لها: هلا فتحت فاك، يعني قولي: ما أحسنَ السماءَ. وإعرابها أن تقول: (ما): تعجبية اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أحسن):فعل ماض، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما. (السماء): مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل خبرها. قال: (أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا) فتقول مثلاً: أجمل بعمر، يعني: ما أجمله، فـ(أجمل) فعل أمر لفظا لكنها خبر في المعنى، ولذلك جاء الفاعل بها بارزا، فـ(أجمل) فعل تعجب مبني على السكون، و(الباء): حرف جر زائد، و(عمرو): فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهذا الحرف زائد وجوباً، لا يمكن حذفه، فلا نقول: أجمل زيد، وقد يحذف شذوذاً في الشعر، لكنه في النثر لا يحذف. وكلا الصيغتين موجودة في القرآن قال الله تعالى: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ [البقرة:175] وقال تعالى: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا)[مريم:38]، يعني: ما أسمعهم وما أبصرهم يوم يأتوننا. قال المؤلف: [وتلو أفعل انصبنه كما أوفى خليلينا وأصدق بهما] و(تلو) مفعول به لفعل مقدر يفسره ما بعده وهذا من باب الاشتغال، فأصله: وانصب تلو وأفعل، فالفعل اشتغل بضميره، ولكنه يترجح النصب هنا. (كما أوفى) الكاف حرف جر (ما أوفى خليلينا) كلها اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية. و(ما): تعجبية اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أوفى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، والفاعل مستتر وجوبا تقديره هو يعود على: (ما). و(خليلينا): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، وهو مضاف و(نا) ضمير مبني على السكون في محل جر. وقوله: (أصدق بهما) (أصدق) فعل تعجب مبني على السكون، (بهما) الباء حرف جر زائد، و(الهاء) ضمير مبني على السكون في محل جر باعتبار حرف الجر الزائد، وإلا فحقه أن يكون ضمير رفع.

حذف المتعجب منه عند وضوح المعنى

قال: [وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح] (حذف): مفعول مقدم لاستبح، وحذف مضاف، و(ما) مضاف إليه. (منه تعجبت): منه متعلقة بتعجبت. استبح: يعني: أجز حذف ما تعجبت منه، لكن بشرط: إن كان عند الحذف معناه يتضح ويبين، قال الله تعالى: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا)[مريم:38] أصله أسمع بهم وأبصر بهم. وقال تعالى: (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ)[الكهف:26]، أصله: أسمع به وأبصر به، وحذف المتعجب منه في الفعل الثاني لوضوحه، وتقول مثلاً: ما أكرم زيداً، وما أجود، أي: وما أجود زيداً، فنحذفه للعلم به. وعلم من كلامه: أنه إذا لم يتضح المعنى بحذفه، فإنه لا يجوز، كما لو قلت: ما أكرم زيداً وأبخل عمراً، فلا يجوز أن تحذف عمراً؛ لحصول التناقض؛ ما أكرم زيداً وما أبخله. إذاً: لا بد أن يقال: وما أبخل عمراً. ولو قلت: ما أكرم زيدا وما أصبره فإنه يجوز لأنه اتضح ولا يوجد تناقض.

وجوب تقدم فعلي التعجب على المتعجب منه

قال ابن مالك رحمه الله: [وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف لحكم حتما] معنى كلام المؤلف: أنه يجب أن يكون الفعلان متقدمين على المتعجب منه، فتقول مثلاً: ما أحسن زيداً، ولا يمكن أن تقول: ما زيداً أحسن. (وفي كلا الفعلين قدما) يعني: تقدما، (لزما). (منع تصرف)، يعني: أن فعلي التعجب لا يتصرفان. (لحكم حتما) يعني: أن هذا حكم محتم لا يمكن أن يتقدم المتعجب منه على الفعلين. فلو قلت: أسمع بزيد وبه أبصر لا يجوز، فلا بد أن يكون المتعجب منه متأخراً؛ لأن صيغة التعجب وردت عن العرب وكأنها أمثلة لا تتغير، فلهذا وجب الترتيب على الصيغة التي وردت.

شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا] الضمير في (صغهما) يعود على صيغتي فعل التعجب، (من ذي ثلاث) أي: من الثلاثي، فلا يصاغ من الرباعي، ولا من الخماسي، ولا من السداسي كأسمع من سمع، وأكرم من كرم. وقوله: (صرفا): لا بد أن يكون الفعل الثلاثي متصرفاً، فإن كان جامداً لا يصاغ منه فعل التعجب مثل: نِعْم، لا يمكن أن تقول: ما أنعم زيداً! بمعنى: نعم زيد. لكن لو قلت: ما أنعم زيداً، تعنى: ما أعلى منزلته من نعمَ ينعُم، لا من نِعمَ صح. وبئسَ مثل نعم في ذلك. وقوله: (قابل فضل) هذا الشرط الثالث، ومعناه: لابد أن يكون من فعل يقبل معناه التفاضل، فالكرم مثلاً يقبل التفاضل؛ لأن بعض الناس كريم جداً، وبعضهم وسط، وبعضهم ليس بكريم، فهو قابل للتفاضل. وما لا يقبل التفاضل، مثل: عمى البصر. فالأعمى هو الذي لا يبصر، فلا تقول: ما أعمى زيداً! ومما لا يقبل التفاضل الموت، فلا يصح أن تقول: ما أموته. وقوله: (تم) أي: من فعل تام، مثل: قام، وقعد، وأكل، وشرب، وما أشبه ذلك، وهذا احتراز من الفعل الناقص، فلا يصاغ فعل التعجب من (كان) لكونه فعلاً ماضياً ناقصاً، فلا نقول: ما أكونه قائما! فلا بد أن يكون الفعل تاماً. وقوله: (غير ذي انتفا) معناه: أنه غير منفي، وسواء كان هذا المنفي مما يلزم النفي، أو مما لا يلزمه، فإذا كان منفيا فلا يمكن التعجب منه فإذا قلت: ما قام زيدٌ، لو قلت: ما أقومه، انقلب المعنى من نفي إلى إثبات. ولو قلت: ما عدم قيامه، ثم قلت: ما أعدم قيامه، لا يصح. قال: [وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا] يعني: وصغهما من فعل لا يصاغ منه الوصف على أفعل، مثل: شهل يشهل فهو أشهل، فلا تقول: ما أشهله، وحمر يحمر فهو أحمر، فلا تقول: ما أحمره؛ لأن الوصف وزنه على أفعل. وهذا الشرط فيه اختلاف، فإن بعض النحويين يقول: ليس بشرط، والناس يفهمون الفرق بين غلام أسود شديد السواد وغيره، فما دام أنه قابل للتفاضل يصح أن نقول: ما أسوده. وقوله: (وغير سالك سبيل فُعلا) معناه: ألا يكون

مبنياً للمجهول، مثل: ضُرب زيد، فلو أردنا أن نتعجب من هذا الضرب، وقلنا: ما أضرب زيداً، فلا يصح؛ لأن (ما أضربه) معناه أن الضرب وقع منه، وأنت تريد أن تتعجب من ضرب وقع عليه، فيختلف المعنى. ولكن هل يوصف الله تعالى بصفة التعجب؟ الجواب: نعم، وهناك قراءة سبعية تدل على ذلك في قوله تعالى: ((بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ)).

صياغة فعلي التعجب مما لم يستوفِ الشروط

قال رحمه الله تعالى: [واشدد أو أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما]. قوله: و(أشدد) على وزن: (أفعِل). وقوله: (أو أشد) على وزن: (أفَعل)، أفعِل أو أفعَل، مثل: أشدد وأشد وأعظم، وأكبر، وما أشبه ذلك. وقوله: (أو شبههما)، معطوف على قوله: (وأشدد). وقوله: (يخلف): جملة فعلية خبر المبتدأ. وقوله: (ما بعض الشروط عدم). (ما): اسم موصول مفعول لـ (يخلف). و(بعض): مفعول مقدم لقوله: (عدم)، أي: يخلف ما عدم بعض الشروط. وقوله: (عدما) الألف هنا لإطلاق القافية، وليست للتثنية. والقاعدة من هذا البيت يقول المؤلف : إذا لم تتوفر الشروط في كلمة مما تريد أن تتعجب منه فاجعل بدلها أشدد، أو أشد. مثلاً: إذا كان الفعل غير ثلاثي فلا يصاغ منه فعل التعجب، فتأتي بأشدد، أو أشد، فتقول: أشدد باستغفاره! أو ائت بأشد مسبوقاً بما، فتقول: ما أشد استغفاره، أو ما أكثر استغفاره! وسبق أنه لا يصاغ مما الوصف منه على أفعل مثل: أحمر، فلا يقال: ما أحمره، إنما نقول: ما أشد احمراره، أو أشدد باحمراره. وسبق أنه لا يصاغ مما لا يقبل التفاوت كالعمى مثلاً: فلا يقال: ما أعماه، ولا يقال: أعمم به. إذاً: نضيف أشد أو أشدد، فنقول: ما أشد عماه، وأشدد بعماه، وعلى هذا فقس. قال المؤلف رحمه الله: [ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالباء يجب] مصدر العادم بعض الشروط، ينتصب بعد أشد، فتقول: ما أشد استغفاره! فتأتي بأشد وتحول الفعل إلى مصدر، وتنصبه بأفعل التفضيل، فتقول: ما أشد استغفاره! إن كنت تريد أن تتعجب من شدته. وإن كنت تريد أن تتعجب من كثرته فتقول: ما أكثر استغفاره. وقوله: (وبعد أفعِل جره بالباء يجب)، معناه: أن مصدر العادم إذا أتيت بأفعل يجب جره بالباء، فتقول: أكثر باستغفاره، أشدد بعماه، وعلى هذا فقس. أفادنا المؤلف في هذا البيت أننا إذا أتينا بالنائب الذي هو أشد أو أشدد، فإننا نحول الفعل المتعجب منه إلى مصدر منصوب بعد أشد، أو مجرور بالباء بعد أشدد بعد أفعل به. قال المؤلف رحمه الله: [وبالِندور احكُم لغيْر مَا ذُكِرْ ولا تقس على الذي منه أثر]. (النادر): معناه: القليل جداً. وقوله: (بالندور): متعلق باحكم يعني: احكم بالندور لغير ما ذكر مما خالف الشروط، فإذا وجدت شيئاً من كلام العرب مخالفاً لما قررته فقل: إنه نادر. وهذا شأن النحويين رحمهم الله إذا فصلوا القواعد، فما ورد يقولون: إنه نادر، ولو أنهم قالوا: وإنه يجوز على سبيل الندور لكان الأمر هيناً، لكن يقول: (ولا تقس على الذي منه أثر). (أثر) بمعنى: نقل، يعني: لا تقس على الذي نقل عن العرب مما خالف الشروط، وصاغوا منه التعجب. وذكر ابن عقيل أمثلة، فقال: [ولا يقاس على ما سمع منه، كقولهم: ما أخصره، من اختصر، فبنوا أفعلَ من فِعْل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول. وكقولهم: ما أحمقه، فبنوا أفعل من فعلٍ الوصف منه على أفعل، نحو: حمق فهو أحمَق. وقولهم: ما أعسَاه وأعسِ به، فبنوا أفعل وأفعل به من عسى، وهو فعلٌ غير متصرف]. وعلى كل حال فالمؤلف رحمه الله تعالى يقول: هذا النادر لا يقاس عليه. وعند أهل العلم في الفقه يقولون: إن النادر لا حكم له فالعبرة بالغالب، أما الشاذ الخارج عن النظائر فلا يقاس عليه إنما يعتبر به، ولا يحتج به. وقولهم: ما أخصره كتاب، من اختصر، وبهذا يقال: هذا كتابٌ مختصر، فهذا مخالف للقاعدة، لأنه أكثر من ثلاثة، ولأنه مبني للمجهول. ومع ذلك العرب يقولون: ما أخصره.

امتناع تقديم المعمول وفصله عن فعل التعجب

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله به الزما وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر] يقول: إن هذا الباب لا يقدم معموله أبداً، فإذا قلت: ما أحسنَ السماءَ، فلا يجوز أن تقدم السماء على الفعل أحسن، فلا تقول: ما السماء أحسنَ، ولا يجوز أن تقول: السماء ما أحسن، فتقدم السماء الذي هو المفعول على (ما) والفعل، وهو داخل في قول المؤلف: (لن يقدما معموله). وقوله: (لن يقدما) الألف هنا للإطلاق، وليست للتثنية، يعني: أن معمول هذا الباب لن يقدم على فعله، سواء تقدم على الفعل دون (ما)، أو على الفعل و(ما). وكذلك الصيغة الثانية: أشدد به، تقول مثلاً: أحسن بالسماءِ، فلا يجوز أن تقول: بالسماء أحسن؛ لأن هذا الباب جرى مجرى الأمثلة، والأمثلة تبقى على ما وردت عن العرب، لا تقدم ولا تؤخر. قال: (ووصله به الزما). (وصله): مفعول به، و(الزما): فعل أمر وهو الذي عمل في قوله: (وصله)، يعني: والزم وصله به، مثاله: ما أحسنَ السماءَ، والسماء متصلة بالفعل وجوباً، وابن مالك يقول: لن يتقدم على الفعل، ولن يفصل بينه وبينه بالفاصل، ولهذا قال: (وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل) أي: لأن شبه الجملة يتوسع فيه. ومنهم من يقول: إنه ممنوع. مثاله: ما أحسن في الغرفة اللمبةَ! فإذا أردت ألا أتعرض للخلاف فأقول: ما أحسن اللمبة في الغرفة، والخلاف -كما قال ابن مسعود - شر. فالخروج عن الخلاف لا سيما في النحو أولى، لكن مع ذلك فقاعدتنا أن المتبع في خلاف النحويين الأسهل والأوسع، وهذا الخلاف ليس في مقتضى النصوص الشرعية، إنما هو مقتضى أمور عقلية، فما دامت المسألة ليس فيها نصوص شرعية فما هو أيسر فهو أولى. قال: (والخلف في ذاك استقر). (الخلف): مبتدأ. وجملة (استقر) هي الخبر، و(في ذاك): متعلق باستقر.

المدح والذم من أساليب العرب الإنشائية، ولهما أفعال تدل عليهما أشهرها (نِعْم) في المدح و(بئس) في الذم، وتأتي أفعال أخرى بمعناهما مثل ساء وحبذا ولا حبذا وفَعُل من الثلاثي، وأحكام أفعال المدح والذم الإعرابية وما تعمل فيه مذكورة بالتفصيل في هذا الباب.

نعم وبئس وما جرى مجراها

هذان فعلان جامدان فـ(نعم) للمدح، و(بئس): للذم. وهما فعلا إنشاءٍ، وليسا فعلي خبر؛ لأنك تنشىء المدح فيما إذا قلت: نعم الرجل زيدٌ، والذم فيما إذا قلت: بئس الرجل زيدٌ. وقوله: (وما جرى مجراهما)، يريد به: (حبذا) في المدح، و(لا حبذا): في الذم. قال المؤلف: [فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما قارنها كنعم عقبى الكرما] قوله: (فعلان): خبر مقدم. وقوله: (نعم، وبئس)، (نعم): مبتدأ، و(بئس): معطوف عليه. يعني: أن نعم وبئس فعلان، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، والدليل على ذلك: دخول تاء التأنيث عليهما، فتقول: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، وتاء التأنيث من علامة الأفعال. وقيل: إنهما اسمان، واستدل القائلون بذلك بقول بعض العرب وقد بشر ببنت: ما هي بنعم الولدُ! فأدخل الباء على نعم، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. وكذلك قول بعضهم: نعم السيرُ على بئس العير، والعير هو الحمار، فأدخل (على) على بئس، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. لكن القول الأول الذي مشى عليه ابن مالك أصح، وهذان المثالان مؤولان: فمعنى الأول: ما هي بالتي يقال فيها نعم الولد. والثاني يقال فيه: على مركوب يقال فيه: بئس العير. وقول المؤلف: (غير متصرفين) معناه: لا يأتي منهما المضارع، ولا الأمر، ولا المصدر، بل هما هكذا وجدا في اللغة العربية غير متصرفين، وغير المتصرف يسمى جامداً.

أنواع فاعل نعم وبئس

قال: (رافعان اسمين): رافعان: خبر ثان لقوله: نعم وبئس، يعني: هما فعلان غير متصرفين، وكذلك: رافعان اسمين. و(رافعان) عملت في (اسمين) النصب، فقوله: (اسمين): مفعول به لرافعان، وفي (رافعان) ضمير مستتر يعود على نعم وبئس، وليس الضمير هو الألف؛ لأن الألف في قوله: (رافعان) علامة إعراب، وليست ضميراً. والمعنى: أن نعم وبئس يرفعان اسمين، وليس كل واحدة ترفع اسمين، ولكن كل واحدة ترفع اسماً. يقول: (مقارني أل) يعني: أن فاعلهما لا يكون إلا اسما معرفاً بأل،مثل: (نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ [الأنفال:40]. المولى: فاعل مقرون بأل. و(النصير) أيضاً فاعل مقرون بأل. ولو قلت: نعم مولى، ونعم نصير، لا يجوز. فلا بد أن يكون فاعلهما مقروناً بأل. وكذلك قوله تعالى: (وَبِئْسَ الْمَصِيرُ [البقرة:126]. (المصيرُ): فاعل، ولا بد في الفاعل أن يكون محلى بأل. قال: (أو مضافين لما قارنها). يعني: أو يكون فاعلهما مضافاً لما فيه (أل)، ومثاله قوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ [النحل:30]. فدارُ ليس فيها أل لكنها مضافة لما فيه أل. إذاً فاعلهما لا بد أن يكون مقروناً بأل، أو مضافا لما فيه أل، قال الشاعر: نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأماني والمنى والمنة فالفاعل هنا مضاف لما فيه أل. ويجوز أيضاً: أن يكون الفاعل مضافاً إلى مضاف لما فيه أل، تقول: نعم دار كريم القومِ، فـ (دار) فاعل مضاف إلى كريم، و(كريم): ليس فيه أل لكنه مضاف إلى ما فيه أل. (كنعم عقبى الكرما). فنعم في هذا المثال غير محلى بأل، لكنه مضاف إلى ما فيه (أل). واعلم أن نعم وبئس تحتاج إلى فاعل، وتحتاج إلى مخصوص بالذم أو بالمدح، ويكون مبتدأ، فمثلاً تقول في قوله تعالى:(نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ [الأنفال:40]. (المولى): فاعل، والمخصوص بالمدح تقديره: هو، أي: الله، نعم المولى الله، ونعم النصير الله. والمخصوص في (نعم دار المتقين الجنة) هو: الجنة. فالشيء الذي وقع عليه الثناء يكون محذوفا، ويعرب على أنه مبتدأ مؤخر، وجملة (نعم وفاعلها) خبر مقدم. نقول في إعراب (نعم المولى الله) (نعم): فعل ماض، و(المولى): فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والمخصوص محذوف تقديره الله، وهو مبتدأ وخبره الجملة التي قبله، وهي نعم المولى. وفي (بئس المصير): المخصوص محذوف وتقديره: النار. فنقول في الإعراب: (بئس): فعل ماض للذم. و(المصير): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والمخصوص محذوف تقديره: النار، وهو مبتدأ، وخبره: جملة بئس المصير.

إضمار فاعل نعم وبئس وتفسيره بالتمييز

قال ابن مالك رحمه الله: [ويرفعان مضمراً يفسرُ مميز كنعم قوماً معشره] ولما قال رحمه الله : إنهما لا يرفعان إلا محلى بأل، أو مضافاً لمحلى بأل، ذكر أيضا: أنهما يرفعان مضمراً يفسره يعني: تمييز، والمعنى: ويجوز أن يكون فاعلهما ضميراً مفسرا بتمييز، مثاله: (نعم قوماً معشره). وإعراب البيت: (يرفعان): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل. (مضمراً) مفعول به. (يفسره) فعل مضارع، ومفعول به. (مميز) فاعل، والجملة صفة لمضمر. وقوله: (كنعم قوما معشره): (الكاف): حرف جر. (نعم قوما معشره): اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية. لأن معنى قولنا: كنعم قوماً معشر، أي: كهذا المثال، فهو جملة في حكم المفرد. وقال بعض المعربين: إن الكاف داخلة على مجرور محذوف، والتقدير: كقولك: نعم قوماً معشره. وهذا وإن كان له وجه، لكنه ضعيف؛ لأنه يحتاج إلى تقدير محذوف، والأصل عدم الحذف. فقوله: (كنعم قوماً معشره): (نعم): فعل ماض، و(قوماً): تمييز منصوب، والفاعل مستتر والتقدير: كنعم القوم قوماً. (معشرُ): مبتدأ وهو المخصوص بالمدح، وهو مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة على آخره، و(معشر): مضاف و(الهاء): مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والجملة من (نعم قوماً): خبر مقدم. فتبين أن نعم وبئس وما جرى مجراهما يحتاجان إلى فاعل، ويحتاجان إلى المخصوص بالمدح والذم. فإن قيل: ألا نعرب (معشر) فاعلاً؟ نقول: لا يجوز ذلك؛ ولهذا يقول: يرفعان مضمراً يفسره مميز، فلو قلنا: (معشر) هي الفاعل لنعم لما رفع المضمر، بل يكون قد رفع الظاهر، ثم يفسد المعنى؛ لأنني أثني على قوم منهم معشره. ولهذا يقال: إن نعم وبئس تدلان على العموم، ثم على الخصوص، يعني: إذا قلت: نعم القوم قوماً، فهذا عموم، ثم خصصت العشيرة. ومثل: نعم الرجل زيد، فالرجل ليس بزيد، فـ (نعم الرجل) هذا شائع في جنس الرجال، ولهذا تعتبر (أل) هنا لاستغراق الجنس، ثم خص هذا الرجل بأنه زيد، فكأنه ذكر مرتين، مرة على سبيل العموم، ومرة على سبيل الخصوص، فلهذا لا بد أن نقول: إن التقدير: نعم القومُ قوما على سبيل العموم، ثم نخص ونقول: معشره.

حكم جمع التمييز والفاعل الظاهر

قال المؤلف: [وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهمُ قد اشتهر] لما ذكر رحمه الله أنهما يرفعان مضمرا يفسره تمييز، كأن سائلاً يسأل: وهل يرفعان ظاهراً مع وجود التمييز أم لا؟ يقول المؤلف: جمع التمييز والفاعل الظاهر فيه خلاف: فمنهم من يقول: إنه لا يجوز أن نجمع بين الفاعل والتمييز، لأن معنى ذلك أننا جمعنا بين المفسِر والمفسر. وقال بعضهم: إنه يجوز؛ لأنه من باب التأكيد، كأننا أثنينا عليهم مرتين، مثال ذلك:نعم القوم قوماً معشره، فهنا جمعنا بين الفاعل والتمييز. وابن مالك رحمه الله أطلق الخلاف ولم يرجح، وقد ذكرنا قاعدة: وهو أنه إذا لم يكن من اللغة دليل بين نتبع الأسهل. إذاً: فنقول: يجوز لك أن تجمع بين التمييز والفاعل، ويجوز لك ألا تجمع، فمن قال: نعم قوما معشره، هذا قلنا: صواب، ومن قال: نعم القوم قوما معشره، قلنا: هذا صواب. والقائلون بالتخيير معهم دليل وهو قول الشاعر: والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق (بئس) فعل ماض، و(الفحلُ): فاعل، و(فحلهمُ): مبتدأ وهو المخصوص، و(فحلاً): تمييز. أما (وأمهم زلاء منطيق)، فهي جملة مستقلة. والمانعون يقولون: إنه شاذ أو نادر.

الخلاف في (ما) الواقعة بعد نعم وبئس

ثم قال المؤلف رحمه الله: [وما مميزٌ وقيل فاعلُ في نحو نعم ما يقول الفاضلُ] قوله: (نعم ما يقول الفاضل): (ما): لا تظهر عليها علامة الإعراب؛ لأنها مبنية، فماذا نقول: هل نجعلها اسماً موصولاً، أم نجعلها نكرة؟ فإن جعلناها موصولة فهي فاعل، أو نكرة فهي تمييز. فهل تقول: نعم القول يقول الفاضل، أم نعم قولاً يقول الفاضل؟ إذا جعلناها تمييزاً قلنا: التقدير: نعم قولاً يقول الفاضل. وإذا جعلناها فاعلاً فالتقدير: نِعمَ القولُ يقوله الفاضل. فلما كانت تحتمل أن تكون اسماً موصولاً، وهو معرفة، أو تكون نكرة موصوفة، وهو التمييز، قال ابن مالك : إن فيها خلافاً فبعضهم يقول: إنها تمييز، وبعضهم يقول: إنها فاعل. وقوله: (وما مميز وقيل فاعل)، معناه: أنه قدم أن تكون تمييزاً، أي: نعم قولاً يقول الفاضل، فعلى هذا تكون مثل قولك: نعم رجلاً زيد. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [والثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: نعم قوماً معشره، ففي نعم ضمير مستتر يفسره (قوماً)، و(معشره): مبتدأ، وزعم بعضهم: أن معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها. وقال بعض هؤلاء: إن قوماً حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثلُ (نعم قوماً معشره) قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا [الكهف:50]. وقول الشاعر: لنعم موئلا المولى إذا حذرت بأساء ذي البغى واستيلاء ذي الإحن وقول الآخر: تقول عرسى وهي لي في عومره بئس امرأ وإنني بئس المره. قال ابن مالك رحمه الله: وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها. فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول: نعم الرجل رجلاً زيد. وذهب قوم إلى الجواز واستدلوا بقوله: والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق وقوله: تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا وفصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل فارساً زيد، وإلا فلا نحو: نعم الرجل رجلاً زيد. فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: نعم رجلاً زيد. قال: وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل تقع (ما) بعد نعم وبئس فتقول: نعم ما أو نعما وبئس ما، ومنه قوله تعالى: إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[البقرة:271]. وقوله تعالى: بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ)[البقرة:90]. واختلف في (ما) هذه فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر. وقيل: هي الفاعل وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيبويه]. أ.هـ. فإعراب قوله تعالى: بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً [الكهف:50]. (بئس) فعل ماض و(للظالمين): جار ومجرور متعلق به، و(بدلاً): تمييز، والفاعل مستتر، والتقدير: بئس البدل للظالمين بدلاً.

أحكام المخصوص بالمدح أو الذم

هذان فعلان جامدان فـ(نعم) للمدح، و(بئس): للذم. وهما فعلا إنشاءٍ، وليسا فعلي خبر؛ لأنك تنشىء المدح فيما إذا قلت: نعم الرجل زيدٌ، والذم فيما إذا قلت: بئس الرجل زيدٌ. وقوله: (وما جرى مجراهما)، يريد به: (حبذا) في المدح، و(لا حبذا): في الذم. قال المؤلف: [فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما قارنها كنعم عقبى الكرما] قوله: (فعلان): خبر مقدم. وقوله: (نعم، وبئس)، (نعم): مبتدأ، و(بئس): معطوف عليه. يعني: أن نعم وبئس فعلان، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، والدليل على ذلك: دخول تاء التأنيث عليهما، فتقول: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، وتاء التأنيث من علامة الأفعال. وقيل: إنهما اسمان، واستدل القائلون بذلك بقول بعض العرب وقد بشر ببنت: ما هي بنعم الولدُ! فأدخل الباء على نعم، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. وكذلك قول بعضهم: نعم السيرُ على بئس العير، والعير هو الحمار، فأدخل (على) على بئس، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. لكن القول الأول الذي مشى عليه ابن مالك أصح، وهذان المثالان مؤولان: فمعنى الأول: ما هي بالتي يقال فيها نعم الولد. والثاني يقال فيه: على مركوب يقال فيه: بئس العير. وقول المؤلف: (غير متصرفين) معناه: لا يأتي منهما المضارع، ولا الأمر، ولا المصدر، بل هما هكذا وجدا في اللغة العربية غير متصرفين، وغير المتصرف يسمى جامداً.

إعراب المخصوص بالمدح أو بالذم

قال المؤلف: [ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبداً] وصف هنا نعم وبئس فقال: أي: ويذكر المخصوص بعد الفاعل، أو بعد التمييز إذا أضمر الفاعل، فيذكر على أنه مبتدأ. فقوله: (مبتدأ): حال من نائب الفاعل، والتقدير: ويذكر المخصوص حال كونه مبتدأً. (أو خبر اسم معطوف) على مبتدأ، أي: أو يذكر المخصوص على أنه خبر اسم ليس يبدو، أي: لا يظهر هذا الاسم أبداً. إذاً: أفادنا المؤلف رحمه الله أن المخصوص يذكر بعد استيفاء نعم وبئس فاعلهما، أو التمييز إذا أضمر الفاعل. ونقول: لنا في إعرابه وجهان: إما أن يكون مبتدأً مؤخراً، والجملة قبله خبر. وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف وجوباً. تقول مثلاً: نعم الرجل زيد، فـ(نعمَ): فعل ماض مبني على الفتح. (الرجل): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. (زيد) لك في إعرابه وجهان: إما أن تقول: (زيد): مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وخبره الجملة السابقة: (نعم الرجل). أو تقول: (زيد): خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو زيد، نعم الرجل هو -أي: الذي أنا أثني عليه- زيد. إذاً: معنى البيت يشير إلى قاعدة وهي: يذكر المخصوص بعد استيفاء نعم وبئس فاعلهما، أو ما يدل عليه من التمييز، وهذا المخصوص: إما أن يكون مبتدأ وخبره الجملة قبله. وإما أن يكون خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولهذا قال: (ليس يبدو أبداً).

حذف المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدم ما يدل عليه

يقول المؤلف: [وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى] إن يقدم مشعر بالمخصوص كفى عن ذكر المخصوص، مثاله: (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى). وهذا مثال عظيم؛ فالعلم أفضل من المال، لو جاء عالم وتاجر، فالعالم أفضل فيما اقتنى بلا شك، وهذا أمرٌ تكفل الله به فقال: يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ [المجادلة:11] ولم يقل: الذين أوتوا المال. ولهذا تجد ذكر العلماء مرفوعاً حتى بعد موتهم؛ لكن أهل الأموال يذهبون مع أموالهم، وتقسم أموالهم بين الورثة وتنتهي، فالعلم هو القنية النافعة التي يثنى عليها، و(المقتفى) يعني: المتبع. وعلى هذا فالمراد به العلم الشرعي، أما العلم الذي ليس بشرعي فهو على حسب ما يكون وسيلة له، فإن كان وسيلة إلى خير فهو خير، وإن كان وسيلة إلى شر فهو شر، وهذا المثال يوجب على طالب العلم أن يحرص على طلب العلم، لأن العلم نعم المقتنى والمقتفى. والمخصوص في هذا المثال: العلم، فـ(العلم): مبتدأ، و(نعم): فعل ماض، و(المقتنى): فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، و(المقتفى): معطوف على (المقتنى). فلا نقول: العلم نعم المقتنى العلم، ولهذا قال المؤلف: كفَى، أي: فلا حاجة إلى ذكره. والكاف في (كالعلم) نقول: إنها داخلة على الجملة فتبقى الجملة على ما هي عليه، وقد ذكرنا أن للمعربين فيها وجهين: أحدهما: أن (الكاف) حرف جر، و(العلم نعم المقتنى والمقتفى) اسم مجرور بالكاف لأنه مؤول بقولك: كهذا المثال. والثاني: أن الكاف حرف جر، وأن المجرور محذوف، والتقدير: كقولك العلم نعم المقتنى والمقتفى. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى : [ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبداً يذكر بعد نعم وبئس وفاعلهما اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ونعم غلام القوم زيد، وبئس غلام القوم عمرو ونعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، وفي إعرابه وجهان مشهوران ...] أ.هـ.

استعمال ساء في الذم كبئس وفعل من الثلاثي كنعم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا]. قوله: (اجعل) فعل أمر وقوله: (كبئس) الكاف اسم بمعنى مثل مبني على السكون في محل نصب، يعني: واجعل مثل بئس، وبئس مجرور بالكاف؛ لأن المراد لفظه، أي: واجعل كهذا اللفظ. وقوله: (ساء) فعل، ومع ذلك نعربه على أنه مفعول به أول لاجعل، أي: اجعل ساء مثل بئس، وكيف يكون مفعولاً به وهو فعل؟ نقول: لأن المراد لفظه، يعني: اجعل هذا اللفظ ساء. ومنه قوله تعالى: سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ [الأعراف:177] فالقوم: فاعل ساء، والمخصوص محذوف معوض عنه بالتمييز في قوله: (مثلاً)، وأصله ساء المثل مثلاً، أو: ساء مثل القوم مثلاً. إذاً: حكم ساء كبئس إذا قصد بها إنشاء الذم، تقول: ساء الرجل زيد، كما تقول: بئس الرجل زيد. أما إذا قلت: ساءني كذا، أو فلان ضرب زيداً فساءه؛ فليس من هذا الباب، لأن الذي من هذا الباب ما قصد به إنشاء الذم، لا ما قصد به حدوث ما يسوء، فما قصد به حدوث ما يسوء ليس من هذا الباب، فهو فعل عادي. قال: (واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا): (فَعُل) بضم العين، (من ذي ثلاثة) أي: من فعل ذي ثلاثة أحرف (كنعم) في المدح، وفي العمل أيضاً. (مسجلاً) أي: مطلقاً. ففعُل الذي يراد به إنشاء المدح يجعل كنعم، نقول مثلاً: صَدُق الرجل زيد؛ مثلما نقول: نِعْمَ الرجل زيد! فنجعل الرجل فاعلاً، و(زيد) المخصوص بالمدح.

أحكام حبذا ولا حبذا في المدح والذم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا]. قوله: (اجعل) فعل أمر وقوله: (كبئس) الكاف اسم بمعنى مثل مبني على السكون في محل نصب، يعني: واجعل مثل بئس، وبئس مجرور بالكاف؛ لأن المراد لفظه، أي: واجعل كهذا اللفظ. وقوله: (ساء) فعل، ومع ذلك نعربه على أنه مفعول به أول لاجعل، أي: اجعل ساء مثل بئس، وكيف يكون مفعولاً به وهو فعل؟ نقول: لأن المراد لفظه، يعني: اجعل هذا اللفظ ساء. ومنه قوله تعالى: سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ [الأعراف:177] فالقوم: فاعل ساء، والمخصوص محذوف معوض عنه بالتمييز في قوله: (مثلاً)، وأصله ساء المثل مثلاً، أو: ساء مثل القوم مثلاً. إذاً: حكم ساء كبئس إذا قصد بها إنشاء الذم، تقول: ساء الرجل زيد، كما تقول: بئس الرجل زيد. أما إذا قلت: ساءني كذا، أو فلان ضرب زيداً فساءه؛ فليس من هذا الباب، لأن الذي من هذا الباب ما قصد به إنشاء الذم، لا ما قصد به حدوث ما يسوء، فما قصد به حدوث ما يسوء ليس من هذا الباب، فهو فعل عادي. قال: (واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا): (فَعُل) بضم العين، (من ذي ثلاثة) أي: من فعل ذي ثلاثة أحرف (كنعم) في المدح، وفي العمل أيضاً. (مسجلاً) أي: مطلقاً. ففعُل الذي يراد به إنشاء المدح يجعل كنعم، نقول مثلاً: صَدُق الرجل زيد؛ مثلما نقول: نِعْمَ الرجل زيد! فنجعل الرجل فاعلاً، و(زيد) المخصوص بالمدح.

استعمال حبذا في المدح ولا حبذا في الذم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذماً فقل لا حبذا]. قوله: (ومثل نعم) خبر مقدم، ومثل: مضاف، ونعم: مضاف إليه. (حبذا): مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية فمثل نعم حبذا، أقول: حبذا زيد، وهذا لا شك أن المراد إنشاء المدح له. والإعراب ذكره المؤلف فقال: الفاعل (ذا)، فاختلف عن (نعم)، إذ إن فاعلها إما أن يكون اسماً محلى بأل، أو مضافاً لمحلى بأل، أو ضميراً. لكن هنا الفاعل (ذا) تقول: حبذا زيد، وإن شئت أتيت بتمييز أو حالٍ فتقول: حبذا زيد صديقاً، أو ما أشبه ذلك. وتقول: في إعراب حبذا: (حب): فعل ماض. (ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. (زيد): مبتدأ مؤخر، وخبره جملة حبذا. قوله: (وإن ترد ذماً فقلت لا حبذا). والإعراب لا يختلف، لكن بدل حبذا أقول: لا حبذا. إذا أردت الذم تقول: بئس الرجل زيد وإن شئت فقل: لا نعم الرجل زيد، ولا حبذا الرجل زيد.

كلام ابن عقيل في شرح استعمال ساء وحبذا في المدح والذم

قال ابن عقيل رحمه الله : [تستعمل ساء في الذم استعمال بئس، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس، وهو المحلى بالألف واللام نحو: ساء الرجل زيد، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: ساء غلام القوم زيد، والمضمر المفسر بنكرة بعده نحو: ساء رجلاً زيد، ومنه قوله تعالى: سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا [الأعراف:177]. ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس، وإعرابه كما تقدم. وأشار بقوله: (واجعل فعلا) إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على (فَعُل) لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة نعم وبئس في جميع ما تقدم لهما من الأحكام. فتقول: شرُف الرجل زيد، ولؤم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلاً زيد. ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال: علُم الرجل زيد بضم عين الكلمة، وقد مثل هو وابنه به. وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع إلى فَعُل بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها، بل نبقيها على حالها كما أبقوها، فتقول: علم الرجل زيد، وجهل الرجل عمرو، وسمع الرجل بكر]. لكن الظاهر أن كلام ابن مالك أولى وأن المسألة فيها تحويل. [ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذماً فقل لا حبذا] يقال في المدح: حبذا زيد، وفي الذم: لا حبذا زيد، كقوله: ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا واختلف في إعرابها: فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات و ابن برهان و ابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأن من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه، واختاره المصنف: إلى أن (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو زيد، أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف. وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت حب مع ذا وجعلت اسماً واحداً. وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أن (حبذا) فعل ماض، و(زيد) فاعله، فركبت حب مع ذا وجعلتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب] أ.هـ. فما ذهب إليه المؤلف هو أحسن الأقوال.

ما يلزم إذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا

قال: [وأول ذا المخصوص أياً كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا]. قوله (أول): فعل أمر. و(ذا): مفعول أول لـ(أول). والمخصوص: مفعول ثان. يعني: اجعل المخصوص يلي ذا أياً كان حتى لو كان جمعاً أو مثنى، فتبقى (ذا) على ما هي عليه، تقول: حبذا القوم، حبذا الرجلان، وحبذا الرجال، ولا تقول: حب هؤلاء، ولهذا قال: (أياً كان لا تعدل بذا). وإعراب (أياً): خبر كان مقدماً، واسم كان ضمير مستتر، يعني: أياً كان المخصوص فلا تعدل بذا. ومعنى (لا تعدل بذا) أي: لا تأت عنها بعديل لها أو بديل لها، بل تبقى على ما هي عليه. وقوله: (يضاهي المثلا)، أي: هذا التركيب يشابه المثل، وقد قيل: إن الأمثال لا تغير. فإذا قيل: من يحفظ ألفية ابن مالك فله ألف ريال، وبعد انتهاء المدة المقررة جاء شخص وقال: أنا حفظتها، فأقول له: الصيف ضيعتِ اللبن! فضيعتِ بالكسرة، ولو كان المخاطب رجلاً؛ لأن هذا مثل، والأمثال تبقى على لفظها، وهذه قاعدة معروفة عند أهل العلم بالعربية. قال المؤلف رحمه الله: [وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر]. قوله: (ما سوى ذا) يعني: إذا كان فاعل حب سوى ذا وأنت تريد المدح، فارفع، أو جر بالباء، يعني: إما أن ترفعه، وإما أن تجره بالباء، فتقول: حب زيد، أو حب بزيد. فقول ابن مالك : (وما سوى ذا) يعني: أنه إذا جاء فاعل لحب سوى ذا، فارفعه بحب، أو فجر بالباء. وقول المؤلف: (أو فجر) (أو) حرف عطف، ومعناه التخيير، يعني: أنك مخير بين أن ترفعه بحب أو تجره بالباء. و(الفاء) في قوله: (فجر) زائدة؛ لأن الحروف العاطفة لا تتداخل، فلا تقول: جاء زيد وثم عمرو، فحرف العطف لا يدخل على حرف العطف. ولكن يجوز أن تكون الفاء رابطة جواباً لشرط مقدم تقديره: أو إن لم ترفع فجر، وعلى هذا فتكون الفاء رابطة للجواب المحذوف شرطه. وقوله: (فجر بالبا ودون

ذا انضمام الحا كثر). (انضمام): مبتدأ، وهو مضاف و(الحاء) مضاف إليه. و(كثر): فعل ماض، والجملة خبر المبتدأ. و(دون ذا) متعلق بكثر. أي: وانضمام الحاء كثر دون ذا في حبذا، يعني: أنك تقول: حَبذا بالفتح، وتقول: حُب زيد أو حُب بزيد. وخلاصة الكلام: أن (حب) يؤتى بها لإنشاء المدح كما يؤتى بنعم، ولكن إن كان فاعلها (ذا) فهي بفتح الحاء، وإن كان فاعلها غير ذا فهي على الأكثر بضم الحاء. ثم نقول: إن كان فاعلها ذا؛ فإنه لا يجر بالباء، وإن كان فاعلها غير ذا جاز جره بالباء، فإذا قلنا: حب بزيد؛ فنقول: حُب: فعل ماض مبني على الفتح، وهو مبني للفاعل؛ لأن حُبّ في هذا المكان أصله حَبُبَ، لكن نقلت الضمة إلى الحاء على غير القاعدة التصريفية، فلما نقلت الضمة من الباء صارت ساكنة، وبعدها باء متحرك من جنسها فتدغم فيها، ولهذا قلنا: حُبَّ. فإذا قلت: حُبّ بزيد، (حب) فعل ماض مبني للفاعل، فهذا إناء للمدح. لكن لو أردت أن تخبر عن زيد بأنه محبوب فقلت: حُبَّ زيد، فتعرب (حب): فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول؛ لأنك تريد أن تخبر بأنه محبوب لا أن تنشئ الثناء عليه بحب، فبينهما فرق، وهذا من دقائق اللغة لا يفهمه إلا إنسان يفهم المعاني. لكن إذا قلت: حب بزيد، فلا يجوز أن يكون نائب فاعل بكل حال، إنما المراد به إنشاء المدح؛ لأن الباء منعت أن يكون زيد نائب فاعل.

يصاغ أفعل التفضيل مما يصاغ منه التعجب، ويمتنع فيما يمتنع فيه التعجب، ويتوصل إلى ما امتنع فيه التفضيل بما يتوصل به إلى التعجب، وأفعل التفضيل قد يكون مجرداً من أل أو محلى بها أو مضافاً إلى محلى بها، وتختلف أحكامه من حيث الإفراد والتذكير ونحوهما بحسب ذلك.

أفعل التفضيل

تعريف أفعل التفضيل

يعني: أفعل الذي في الغالب للتفضيل، وهذا من باب إضافة الشيء إلى نوعه، وذلك لأن أفضل تارة تكون صفة مثل: أعرج، وأبيض، وأحمر وما أشبهها، وتارة تكون فعلاً، مثل: أقدم، وأحكم، وأكرم، وما أشبهها. وأفعل التفضيل: هو كل اسم دال على التفاضل بين شيئين، إما في محمود وإما في مذموم.. ولا تظن أن معنى أفعل التفضيل أبلغ الإحسان والخير، بل هي من التفضيل الذي هو الزيادة في قبح أو حسن. فإذا قلت: هذا أبيض من هذا، فهذا تفضيل في ممدوح. وإذا قلت: هذا أقبح من هذا، فهذا تفضيل في مذموم، والمؤلف لا يعني المفاضلة بالمعنى إنما بالصيغة.

ما يصاغ منه أفعل التفضيل

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى]. فـ (صغ) فعل أمر، والأمر للوجوب على قاعدة النحويين، وليس الوجوب الذي يأثم به الإنسان. وقوله: (من مصوغ منه للتعجب) أي: مما يصاغ منه فعل التعجب. وقوله: (أفعل) مفعول لصغ. و(للتفضيل) أي: لتفضيل شيء على شيء. وفي قول المؤلف: (من مصوغ منه للتعجب) إحالة على ما سبق في باب التعجب حيث قال: [وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا] إذاً: فلنرجع إلى ما سبق، ونقول، القاعدة أن ما جاز أن يصاغ منه فعل التعجب جاز أن يصاغ منه اسم التفضيل، وما لا فلا؛ لأنه قال: (وأب اللذ أبي) فـ (أب) فعل أمر، يعني: امنع، وهو مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت. واللذ: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب، وهي لغة في (الذي). فلا يصاغ اسم التفضيل من الفعل الرباعي ولا من فعل (عسى) لكونه جامداً، ولا من فعل (مات) لكونه غير قابل للتفاوت. أما في قوله تعالى: وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا [الإسراء:72] فإن (أعمى) الأولى خبر لكان، والثانية خبر للضمير، وهما بمعنى اسم الفاعل (عم). و(أضل سبيلاً) خبر لمبتدأ محذوف، يعني وهو أضل سبيلاً. وكذلك لا أقول: شماغ غانم أحمر من شماغ عبد الرحمن؛ لأن الوصف منه على أفعل. وهذا الشرط الأخير فيه خلاف، والصحيح أنه جائز، تقول: هذا حبر أسود من هذا. وتقول: هذا البساط أحمر من هذا البساط. وتقول: هذا أصفر من هذا، فالصواب جوازه. فإذا قال قائل: إذا أجزتموه التبس التفضيل بالصفة. قلنا: لا لبس، فالذي يبين المعنى ذكر المفضل عليه. فأنا لم أقل: هذا البساط أسود فقط، أو أحمر فقط، إنما قلت: هذا البساط أحمر من هذا البساط. إذاً فـ(من) هي التي تعين أنه اسم تفضيل، والذين منعوا ليس عندهم شبهة إلا أنه يلتبس هذا بهذا، ونحن نقول: إن اللبس يزول بتقدير (من) أو وجودها. فإذا قلت: زيد أمرض من عمرو على أنه مبني من (مرض) فلا يجوز. وزيد عُني بالأمر، فـ (عني) مبني للمجهول. وإذا قلت: زيد أعنى من عمرو بالأمر، فلا يجوز؛

وكذلك إذا كنت وأنا أريده من (اعتنى)، فلا يجوز أيضاً؛ لأنه زائد على الثلاثي. إذاً اسم التفضيل يصاغ مما يصاغ منه فعل التعجب.

يصاغ أفعل التفضيل مما لم تتوفر فيه الشروط بالمجيء بأشد وشبهها

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل] في البيت تقديم وتأخير كما سيظهر، فـ (ما) اسم موصول مبتدأ، و(به) جار ومجرور متعلق بوصل، فالتقدير: وما وصل به إلى تعجب. وقوله: (لمانع) متعلق بوصل. وقوله: (به إلى التفضيل صل)، (به) جار ومجرور متعلق بصل. والتقدير على هذا: صل به إلى التفضيل، وجملة (صل) في محل رفع خبر مبتدأ. وتركيب البيت: وما وصل به إلى التعجب لمانع صل به إلى التفضيل، كأنه يقول: القاعدة: أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يصاغ منه بأشد وشبهها. فإذا كان لا يجوز أن تقول: هذا البساط أحمر من هذا البساط، فيجوز: هذا أشد حمرة. وبعد ما قلنا: إنه لا يجوز أن أقول: فلان أعنى بهذا الأمر من فلان؛ أقول: أشد عناية به. وكما قلنا إنه لا يجوز: فلان أموت من فلان؛ فيجوز: أشد موتاً، وهنا نفس الشيء فلا تفاوت؛ ولهذا يقول ابن مالك : (يخلف ما بعض الشروط عدما)، أي: لا كل الشروط، فأنت إذا قلت: أشد موتاً، لا يمكن أن يصح على أن المراد الموت نفسه. لكن معناه: أشد نزعاً عند نزع الروح. وإذا قلت: فلان أشد عمى من فلان. فالعمى واحد وليس فيه تفاضل. والمهم أنه إذا أردنا أن نتوصل إلى تفضيل مما لا يصاغ منه أفعل التفضيل نأتي بأشد أو شبهها.

أفعل التفضيل المجرد أو المضاف إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير

ثم قال: [وأفعل التفضيل صله أبداً تقديراً أو لفظاً بمن إن جردا وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيراً وأن يوحدا] الأحسن في قوله: (بمن) من حيث الإملاء أن تكتب الباء وحدها، و(من) وحدها والسبب: أن (من) حرف مستقل، يعني: بهذا الحرف. وقوله: (أفعلَ التفضيل)، أفعل: منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده، وهذا من باب الاشتغال، وهذا النصب راجح. يقول المؤلف: إذا جرد اسم التفضيل من (أل) فلابد أن يتصل به (من) لفظاً أو تقديراً، فتقول: زيد أفضل من عمرو، وكذلك يلزم اسم التفضيل المجرد من (أل) الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة فتقول: زيد أفضل رجل هنا، وهند أفضل امرأة هنا، مع أن هنداً مؤنث، وأفضل مذكر، لكنه مضاف إلى نكرة. والزيدان أفضل رجلين هنا. والزيدون أفضل قوم هنا والهندان -يعني: امرأتين اثنتين- أفضل امرأتين هنا. وكذلك: الهندات أفضل نساء هنا. فالقاعدة هنا: أنه إذا جرد اسم التفضيل من (أل)، أو أضيف إلى نكرة لزم فيه أمران وهما: الإفراد والتذكير. ولذا قال ابن مالك : [وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيرا وأن يوحدا]. قال ابن مالك : [وتلو أل طبق وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة]. يعني: أن المعرف بأل يكون طبق الموصوف، أو المخبر عنه؛ فتقول: زيد هو الأفضل، وهند هي الفضلى، والزيدان هما الأفضلان، والهندان هما الفضليان، والهندات هن الفضليات. فالمحلى بأل من اسم التفضل حكمه أن يطابق الموصوف -سواء كان خبراً أو استفهاماً- في كل حال: مذكراً كان أو مؤنثاً، مثنىً أو مفرداً أو مجموعاً. ثم قال: (وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه)، أي: ما أضيف لمعرفة فإنه ذو وجهين، بمعنى: يجوز فيه المطابقة، وعدم المطابقة، فتقول: هند فضلى النساء، وهند أفضل النساء، فالأول مطابق، والثاني غير مطابق. وكذلك تقول: الزيدان أفضل الرجال، غير مطابق. والزيدان أفضلا الرجال، مطابق. إذاً: إذا أضيف لمعرفة جاز فيه الوجهان وهما: المطابقة، وعدمها، وهو الإفراد والتذكير. فصار اسم التفضيل الآن لا يخلو من الأحوال التالية: الأول: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، أو مضافاً إلى نكرة، فالواجب فيه الإفراد والتذكير. الثاني: أن يكون محلى بأل، فيجب فيه المطابقة. الثالث:

أن يضاف لمعرفة، فيجوز فيه الوجهان. قال ابن مالك : [هذا إذا نويت معنى مِنْ وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن]. معنى (طبق) أي: مطابق لموصوفه أو ما كان خبراً عنه، أقول مثلاً: هذا الرجل الأفضل، وهذه المرأة الفضلى. وهذان الرجلان الأفضلان، وهاتان المرأتان الفضليان. وهؤلاء الرجال الأفضلون، وهؤلاء النساء الفضليات. فما كان فيه (أل) فهو طبق بكل حال. والمضاف إلى معرفة من أسماء التفضيل يجوز فيه وجهان: أحدهما: المطابقة، الثاني: عدم المطابقة وهو الإفراد، مثال ذلك تقول: محمد رسول الله أفضل الأنبياء، فاطمة فضلى نساء العالمين نسباً. وتقول: الزيدان أفضل الرجال، أو أفضلا الرجال، وطلبة العلم أفضل طلبة في الدنيا. لكن شرط المؤلف في هذا أنه إذا نويت معنى (من)، وإن لم تنو معنى (من) فهو طبق ما به قرن. فإذا نويت معنى (من) يجوز الوجهان، وإن لم تنو معنى (من) فإنه يجب المطابقة. فأنت إذا قلت: محمد رسول الله أفضل الأنبياء، معلوم أنك نويت معنى (من) أي: أفضل من جميع الأنبياء، وطلبة العلم الشرعي من جميع الطلبة في الدنيا. فإن لم تنو معنى (من) وإنما نويت مطلق الفضل؛ فإنه يجب أن يكون مطابقاً لما اقترن به، فتقول مثلاً: فلان أعدل الناس، وما قصدك أنه أعدل من جميع الناس، لكنه قصدك أنه حاز قصب الفضل بالعدل. وتقول: زيد وعمرو أعدلا بني فلان، فهنا ليس المقصود أعدل من بني فلان، فهذا لا يصح؛ لأنهما من بني فلان، لكن قصدك أنهما عادلا بني فلان. ومنه قولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان ، فالأشج عمر بن عبد العزيز ، والناقص يزيد بن معاوية ، وسمي ناقصاً لأنه كان مقتصداً في العطايا. والناس لا يسلم منهم أحد، إن أكثر العطاء قالوا: مبذر، وإن اقتصد قالوا: ناقص. والمقصود أنهما عدلان، لا أنهما أعدل من جميع الناس، أو أعدل من كل بني مروان.

كلام ابن عقيل في شرح ما يصاغ منه أفعل التفضيل وما يشترط فيه

ما يصاغ منه أفعل التفضيل

قال ابن مالك : [صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى]. قال ابن عقيل : [يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل، فتقول: زيد أفضل من عمرو، وأفهم من خالد، كما تقول: ما أفضل زيداً! وما أفهم خالداً! وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج، واستخرج]. إذا أراد شخص أن يذكر فضل فلان على فلان في الدحرجة، فيقول: فلان أشد دحرجة من فلان. وكذلك المثال الثاني: فلان أشد استخراجاً من فلان. قال ابن عقيل : [ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس!]. هذه (نعم) من التي إذا فات فيه الشرط فليس له بديل، لكن بالإمكان أن تقول: نعم أفضل القوم فلان. قال ابن عقيل : [ولا من فعل لا يقبل المفاضلة، كمات وفني، ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها]. ولكن قد يصاغ من مات وفني إذا كان المراد سرعة الموت مثلاً، أو سرعة فنائه أو ما أشبه ذلك، فيمكن أن يقال: ما أفناه أي: ما أسرع فنائه، وما أموته أي: ما أسرع موته. وهذا قد يقال: بدون واسطة، ولكن المشهور على كلام المؤلف أنه يؤتى بالواسطة. قال ابن عقيل : [ولا من فعل منفي نحو: ما عاج بالدواء وما ضرب]. أي: فتأتي بمصدر الفعل المتعجب منه بعد أشد أو أشدد، فتقول: ما أشد عدم عيجه بالدواء، وما أشد عدم ضربه فلاناً، والظاهر أن عاج لا تأتي إلا منفية، أما ضرب فقد تأتي في سياق الإثبات. قال ابن عقيل : [ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو: حمر وعور، ولا من فعل مبني للمفعول، نحو: ضُرِب وجُنَّ، وشذ منه قولهم: هو أخصر من كذا، فبنوا أفعل التفضيل من اختُصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول. وقالوا: أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن؛ فبنوا أفعل التفضيل شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعل]. ولكن الصحيح جواز بناء أفعل التفضيل من فعل الوصف منه على أفعل، وقد ورد في بعض الألفاظ (ماؤه أبيض من اللبن) يعني: حوض النبي عليه الصلاة والسلام، والمشهور (أشد بياضاً). وكذلك أيضاً يقال: هذا أسود من هذا، وهذا

أعرج من هذا، أي: أشد عرجة. قال ابن مالك : [وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل] قال ابن عقيل : [تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها. وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب، فكما تقول: ما أشد استخراجه، تقول: هو أشد استخراجاً من زيد، وكما تقول: ما أشد حمرته، تقول: هو أشد حمرة من زيد]. فائدة: المصدر ينتصب في باب التعجب على أنه مفعول به، وهنا ينتصب على أنه تمييز؛ لأنه جاء بعد اسم التفضيل.

أفعل التفضيل المجرد لابد من اتصاله بمن لفظاً أو تقديراً

قال ابن مالك : [وأفعل التفضيل صله أبداً تقديراً أو لفظاً بمن إن جردا] قال ابن عقيل : (لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال: الأول: أن يكون مجرداً. الثاني: أن يكون مضافاً. الثالث: أن يكون بالألف واللام. فإن كان مجرداً فلا بد أن تتصل به (من) لفظاً أو تقديراً جارة للمفضل عليه، نحو: زيد أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو. وقد تحذف (من) ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا [الكهف:34]، أي: وأعز منك نفراً. وفهم من كلامه: أن أفعل التفضيل إذا كان بأل أو مضافاً لا تصحبه من، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل الناس من عمرو. وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله: دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فأجمل أفعل تفضيل وهو منصوب على الحال من (التاء) في دنوت، وحذفت منه (من)، والتقدير: دنوت أجمل من البدر وقد خلناك كالبدر]. في الحاشية يقول: ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف (من)، كما في قول الأعشى : ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر وكما في قول سعد : نحن بغرس الوادي أعلم منا بركض الجياد. وقوله: (وإنما العزة للكاثر)، يعني: للغالب في كثرة الحصى، ولما كان العرب أميين لا يعرفون الحساب كانوا يعدون بالحصى ويضبطون، فيقال: أحصاه، وأصله: عده بالحصى، من: أحصيت الشيء، يعني: ضبطت عده؛ لأنهم كانوا يضبطون العدد بالحصى.

أفعل التفضيل المجرد أو المضاف لنكرة يلزم التذكير والوحدة

قال ابن عقيل : [ويلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله: وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيراً وأن يوحدا فتقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء، فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

أفعل التفضيل المحلى بـ (أل) يطابق ما قبله

قال ابن مالك : [وتلو أل طبق وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه هذا إذا نويت معنى من وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن] قال ابن عقيل : (إذا كان أفعل التفضيل بأل لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضل أو الفضليات). ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: الزيدون الأفضل، ولا الزيدان الأفضل، ولا هند الأفضل، ولا الهندان الأفضل، ولا الهندات الأفضل. ولا يجوز أن تقترن به (من)، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو، فأما قوله: ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الألف واللام، والأصل: ولست بأكثر (منهم)، أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف مجرد عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللام والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم. قول المؤلف: (أو يحمل على زيادة الألف واللام والأصل: ولست بأكثر منهم ... إلخ) هو تأويل من المؤلف لأجل سلامة القاعدة؛ لأن القاعدة: أن (من) لا تدخل على المحلى بأل. ولكن لو قيل: إنها تأتي على سبيل الندرة والقلة لكان أولى، أما أن نتكلف ونقول: (أل) زائدة، أو أن هناك اسم تفضيل مجرداً من أل؛ فلا داعي له. قال ابن عقيل : [وأشار بقوله: (وما لمعرفة أضيف ...إلخ) إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان: أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء ،والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء. والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته لما قبله، فتقول: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء، أو فضليات النساء. ولا يتعين الاستعمال الأول خلافاً لابن السراج . وقد ورد الاستعمالان في القرآن: فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ [البقرة:96]]. ولو طابق لقال: ولتجدنهم أحرصي الناس على حياة. قال ابن عقيل : [ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا [الأنعام:123]]. ولو لم يطابق لقال: أكبر مجرميها. قال ابن عقيل : [وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون). فالذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصيح في قوله: (فاخترنا أفصحهن)، قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى، فيقول: فصحاهن. فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم: الناقص و الأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلا بني مروان. وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله: (هذا إذا نويت معنى من ... البيت) أي: جواز الوجهين -أعني: المطابقة وعدمها- مشروط بما إذا نوى بالإضافة معنى (من)، أي إذا نوى التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به. قيل: ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى: وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ [الروم:27]، وقوله: رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ [الإسراء:54]، أي: وهو هين عليه، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر. وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل أي: لم أكن بعجلهم. وقوله: إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول أي: دعائمه عزيزة طويلة. وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد : ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح: أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى: وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ [الروم:27]، إنه بمعنى هين، وفي بيت الفرزدق وهو الثاني: إن المعنى عزيزة طويلة. وأن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك له). الأمثلة الذي ذكر المؤلف كقوله: وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ [الروم:27]، هذا الصحيح أنه على بابه، والكل عليه هين، لكنه أراد أن يخاطب هؤلاء المنكرين للبعث بأمر ظاهر عقلاً، وهو أن الإعادة أهون من الابتداء، أي: فكيف تبصرون ما هو أهون في عقولكم ومحسوسكم ثم تنكرون الأسهل مع قولكم: إن الإعادة أهون من الابتداء، مثل قوله: وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ [سبأ:24]، ومعلوم أن هؤلاء المكذبين على ضلال وأن الرسول على هدى. كذلك رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ [الإسراء:54]، فالصحيح أنه على بابه، وأنه أعلم بنا من أنفسنا، وليس المعنى عالم بكم فقط، بل هو أعلم بكم سبحانه وتعالى. وكذلك أيضاً قول الشاعر: لم أكن بأعجلهم، يعني: ليست بأعجل القوم، وليس المعنى: ولست بعجلهم، والمعنى: لست بأول من يمد يده، لأن ذلك دليل على شرهه ونهمته، وأنه لا يتمالك نفسه حتى يقال له: تفضل. وكذلك أيضاً قوله: (إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول). أي: ليس هو أعز وأطول من كل شيء، إنما قصده أعز وأطول من البيوت الأخرى، والعزة معروفة، و(أطول) من الطول المعنوي يراد به التفضيل.

حكم تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل

قال ابن مالك : [وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدما كمثل ممن أنت خير ولدى إخبار التقديم نزرا وردا] (وإن تكن بتلو من مستفهما)، (إن) شرطية، واسم تكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وخبرها قوله: (مستفهماً)، يعني: وإن تكن مستفهماً بتلو (من)، أي: بحيث يكون الذي بعد (من) اسم استفهام فإنها تقدم عليه مع مجرورها، فالذي بعد (من) يأتي في آخر الجملة، كما تقول: الرجل خير من المرأة، فـ (من المرأة) أتت بآخر الجملة؛ لأنها تأتي بعد ذكر المفضل، وتقول: الشتاء أبرد من الصيف. فإذا كان ما بعد (من) اسم استفهام فماذا نصنع؛ لأنه إن بقي في مكانه تركنا القاعدة، وهي: أن الاستفهام له الصدارة؟ يقول المؤلف: (فلهما كن أبداً مقدماً). الضمير (هما) يعود على مِنْ والاستفهام؛ وجملة (فلهما كن أبداً مقدماً) جواب الشرط وهو قوله: (إن تكن). وهذا البيت يذكر فيه المؤلف رحمه الله قاعدة وهي: إذا كان المفضل عليه اسم استفهام فإنه يجب أن يتقدم ويكون في صدر الجملة، والعلة في ذلك أن الاستفهام له الصدارة، مثاله: (ممن أنت خير؟) فهذا استفهام. والجواب مثلاً: أنا خير من فلان. فلما كان المفضل عليه اسم استفهام وجب أن يقدم على أفعل التفضل مع من، فتقول: ممن أنت خير؟ وكذلك تقول: ممن أنت أطول؟ وممن أنت أغنى؟ وممن أنت أعلم؟ وما أشبه ذلك، وسيكون جواب المسئول: من فلان مثلاً، يعني: أنا خير، أو أطول، أو أعلم، أو أغنى من فلان. قال ابن مالك : [ولدى إخبار التقديم نزراً وردا]. يعني: إن جاء في جملة خبرية فإن التقديم نزر، أي: قليل، فتقول مثلاً: عمرو من زيد خير، والمعنى: عمرو خير من زيد، لكنها جاءت مقدمة، وهذا يكون نزراً قليلاً في اللغة العربية، وهل ينقاس؟ الظاهر أنه لا ينقاس، وأنه إن وجد عن العرب فهو مقصور على السماع. وإعراب (نزراً) حال من فاعل (ورد) مؤول. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدما كمثل ممن أنت خير ولدى إخبار التقديم نزرا ورد تقدم أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا جيء بعده بمن جارة للمفضل عليه نحو: زيد أفضل من عمر ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها، نحو: ممن أنت خير؟ ومن أيهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل؟ وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: (ولدى إخبار التقديم نزراً وردا)، ومن ذلك قوله: فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب والتقدير: بل ما زودت أطيب منه]. جنى النحل هو العسل. وهذا اسم طيب شيق، لكن لو أقول: إنه قيء الزنابير، يصبح غير محبوب. قال ابن عقيل : [وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل: ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوف وأن لا شيء منهن أكسل والتقدير: وأن لا شيء أكسل منهن، وقوله: إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة].

متى يرفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً

قال المؤلف رحمه الله: [ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا]. قوله: (نزر) أي: قليل، وقيل: إنه لا يجوز وإنه شاذ، وهذا مذهب ابن هشام رحمه الله في القطر، قال: إنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة وهي مسألة الكحل، أما ابن مالك رحمه الله فيرى أنه ممكن لكنه قليل، ولذا قال: [ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا]. يعني: أنه يرفع الضمير المستتر ولا يرفع الظاهر إلا قليلاً وسيأتي في الشرح. وقوله: [ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا]. (عاقب فعلاً) أي صار بمعنى الفعل؛ بحيث يحل الفعل محله؛ لأن معنى (عاقب الشيء)، صار في مكانه، فإذا صح أن يحل محله فعل فحينئذ يجوز أن يرفع الظاهر. ومثاله: [كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق]. (لن) حرف نفي ونصب واستقبال. ترى: فعل مضارع. في الناس: جار ومجرور. من رفيق: من: حرف جر زائد، (رفيق) مفعول لترى، يعني: لن ترى رفيقاً. وقوله: [أولى به الفضل]. أولى: صفة لرفيق. (الفضل): فاعل (أولى) مع أنه اسم تفضيل، لكن لما كان الفعل يحل محله صح أن يرفع الفاعل؛ لأن المعنى: لن ترى في الناس رفيقاً أولى به الفضل، أي: يولى به الفضل. وقوله: [من الصديق]. هذا هو المفضل عليه، وهو الصديق رضي الله عنه، فيقول: لا ترى في الناس رفيقاً أولى به الفضل من هذا الرفيق، ومثل مسألة الكحل وهي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فقوله: أحسن بمعنى: يحسن، أي: يحسن في عينه الكحل، فكان معاقباً بالفعل الذي هو (يحسن)، وصح أن يرفع الظاهر،

والمسألة فيها خلاف: فمنهم من يقول: إنه لا يرفع الظاهر مطلقاً. ومنهم من يقول: يرفعه في هذه المسألة إذا عاقب الفعل. ومنهم من يقول: إنه يرفعه مطلقاً وهذا هو الأقرب؛ لأنه إذا كان بمعنى الفعل ويدل على الزيادة والفضل، فلا شيء يمنع من أن يكون رافعاً للظاهر. ثم هو أيضاً يرفع ضميراً مستتراً تقديره (هو)، والذي تقديره هو استتاره جائز وليس بواجب. قال ابن مالك : [ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق]. قال ابن عقيل : (لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا. فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو: زيد أفضل من عمرو، ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد، فلا تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، فترفع أبوه بـ (أفضل) إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه]. هذا الجائز وهو معنى قول ابن مالك : (ورفعه الظاهر نزر)، فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، لا يصلح أن نجعل (أبوه) مبتدأ؛ لأن (أفضل) صفة لرجل. فإذا قلنا: برجل أفضلُ منه أبوه، صح، والتقدير: برجل أبوه أفضل منه، والسبب أن أفضل في الأول صارت صفة لرجل. وفي هذا دليل على أن هذه المسألة تستثنى من القاعدة: وهي أن كل ضمير يكون تقديره هو فهو مستتر جوازاً، إلا هذه المسألة؛ فإنه ضمير مستتر وجوباً؛ لأنه لا يحل محله فعل. قال ابن عقيل : [فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً؛ وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه]. يعني: وقع فيه أفعل التفضيل بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو: النهي والاستفهام الإنكاري. قال ابن عقيل : [وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين]. قوله: (أجنبياً) يعني: غير عائد إلى المفضل؛ لأنك إذا قلت: مررت برجل أفضل من زيد، فكلمة أفضل فيها ضمير يعود على رجل، لكن هنا لابد أن يكون المرفوع أجنبياً، فلا يعود على المفضل. وقوله: (مفضلاً) أي: ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبارين)، فالتفضيل هنا بين ذات واحدة باعتبار حالين. قال ابن عقيل : [نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فـ (الكحل) مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد]. نطبق الشروط على هذا المثال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى، فتقدم نفي بـ (ما) و(أحسن) اسم تفضيل، وكان المفروض أن يتحمل ضميراً يعود على (رجلاً)؛ لكنه رفع ظاهراً أجنبياً عن المفضل عليه. وقوله: (الكحل) مفضل ومفضل عليه، فهو مفضل في عين زيد، ومفضل عليه في عين غيره. فإذاً: الكحل فضل على نفسه باعتبارين، فهو في حال كونه في عين زيد مفضل، وفي حال كونه في عين غيره مفضل عليه. وممكن أن نجعله على غير الكحل، فمثلاً: ما رأيت رجلاً أحسن على رأسه الشماغ منه على رأس زيد، وما رأيت مجلساً أحسن في جداره اللون الأزرق منه في جدار البيت، فالمهم أن هذا ليس خاصاً بالكحل، فكأن العلماء رحمهم الله مثلوا به لظهوره وسهولته. قال ابن عقيل : [وقوله صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)]. الحديث لم يرد بهذا اللفظ، إنما ورد بلفظ العمل الصالح، وعلى تقدير أن هذا هو اللفظ فلنطبق فيه الشروط؛ فالنفي حاصل بـ (ما) و(أحب) صفة لأيام، وفاعلها الصوم، فهو أجنبي من المفضل. ويمكن أن يكون نائب فاعل؛ لأن الحقيقة أن الصوم مفعول وليس بفاعل، لكن مر علينا أن اسم التفضيل لا يصاغ من اسم المفعول، إلا أن يقال: هذا شاذ لكونه صيغ من فعل مبني للمجهول. قال ابن عقيل : [وقول الشاعر، أنشده سيبويه : مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا فـ(ركب) مرفوع بـ(أقل)، فقول المصنف: (ورفعه الظاهر نزر) إشارة إلى الحالة الأولى. وقوله: (ومتى عاقب فعلاً) إشارة إلى الحالة الثانية] ا.هـ. إذاً: قول ابن مالك : (رفعه الظاهر) يشمل الفاعل ونائب الفاعل؛ ولهذا لم يقل: (ورفعه الفاعل).

التوابع فضلات تتبع غيرها في الإعراب، وهي النعت والتوكيد والعطف والبدل؛ فالنعت تابع متمم لمنعوته بوصفه أو وصف سببيه، ولا يكون النعت إلا بمشتق أو مؤول بالمشتق.

النعت

تعريف النعت

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [النعت]. النعت في اللغة: الوصف، تقول: نعتُ فلان، أي: وصفه. وأما في الاصطلاح فإنه سيذكره المؤلف رحمه الله بعد البيت الأول. والنعت والتوكيد والعطف والبدل كلها توابع لما سبقها في الإعراب، فإن كان مرفوعاً رفعت، وإن كان منصوباً نصبت، وإن كان مجروراً جرت، وإن كان مجزوماً جزمت. قال تعالى: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا [الفرقان:70-69] فـ (يضاعف) عطف بيان على (يلق) وهو مجزوم، ويخلد معطوف على يضاعف، وهو مجزوم. فإذاً: الإعراب يكون على أصلي وعلى فرعي، فالفرعي هي هذه التوابع. قال المؤلف: [يتبع في الإعراب الاسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل]. الأسماء: همزتها الثانية همزة قطع كما قال تعالى: إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا [النجم:23]، فهي على وزن أفعال، لكن هنا جعلت همزة وصل؛ لضرورة الشعر، فتقول: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول)، و(الاسماء) محلها النصب على أنها مفعول به مقدم. ونعت: فاعل يتبع، والتقدير: يتبعه نعت وتوكيد وعطف وبدل. فالتوابع أربعة: النعت والتوكيد والعطف والبدل، وهي مجموعة في شطر واحد من بيت في ألفية ابن مالك . قال ابن مالك : [فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق]. فالنعت في اللغة العربية بمعنى: الوصف. وفي الاصطلاح: (تابع) خرج به الأصلي، فإذا قلت: قام زيد، فزيد لا يمكن أن يكون نعتاً؛ لأنه ليس فرعياً، ودخل فيه جميع التوابع: النعت والتوكيد والعطف والبدل، لكن يخرج بقية التوابع بقوله: (متم ما سبق بوسمه) أي: متم ما سبقه وهو المنعوت. (بوسمه)، الوسم بمعنى: السمة، أي: العلامة، والمراد به الصفة، أي: بصفته. (أو وسم ما به اعتلق)، يعني: أو صفة ما له علاقة به بضمير أو غيره. مثال الذي بوسمه، إذا قلت: مررت برجل فاضل، مررت برجل فاضل، فكلمة (رجل) مطلق لم يوصف بأي شيء، فإذا قلت: فاضل، أتممت هذا الرجل بوصفه بالفضل. (أو وسم ما به اعتلق) مثل أن تقول: مررت برجل فاضل أبوه، فكلمة (فاضل)، تابعة لرجل، لكن الوصف الذي تتضمنه يعود على الأب لا على الرجل، فكان النعت وصفاً لما له به علاقة، وهو أبوه. والعلاقة هنا بين التابع والمتبوع هي الضمير، ولهذا لو قلت: مررت برجل فاضل زيد، لا يستقيم، فلابد أن يكون فيه ضمير يربط بين هذا وهذا. فصار النعت إما أن يكون وصفاً للمتبوع مثل: مررت برجل فاضل. أو وصفاً لما له به علاقة، كمررت برجل فاضل أبوه، فهنا (فاضل) صفة لرجل، لكنها صفة لرجل في الإعراب، فأقول مثلاً: (مررت) فعل وفاعل. و(الباء) حرف جر. و(رجل) اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. و(فاضل) صفة لرجل -صفة اصطلاحاً لا صفة معنى- وصفة المجرور مجرورة وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. (أبوه) فاعل (فاضل) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه كما قاله ابن عقيل . أو نقول على المشهور: وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

حكم مطابقة المنعوت للنعت في التنكير والتعريف

قال المؤلف رحمه الله: [وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا ك امرر بقوم كرما]. قوله: (وليعط) الواو حرف عطف، واللام لام الأمر والأمر للوجوب النحوي لا الوجوب الشرعي. ولام الأمر الأصل أن تكون مكسورة، لكن ابن مالك سكنها؛ لأنه من المعلوم أن لام الأمر إذا سبقت بالواو أو ثم أو بالفاء سكنت كقوله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ [الحج:15] فاللام في (ليمدد) سبقت بالفاء وفي (ليقطع) سبقت بـ (ثم) وفي قوله تعالى: وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ [البقرة:282] سكنت لسبقها بالواو. قوله: (وليعط)، يُعط: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر يعود على النعت يعني: وليعط النعت. وقوله: (في التعريف والتنكير ما لما تلا)، (ما) المفعول الثاني ليعط؛ لأن المفعول الأول هو نائب الفاعل، يعني: يعط هذين الأمرين في التعريف والتنكير للذي تلاه النعت، وعلى هذا ففاعل تلا يعود على النعت. فالقاعدة: يجب أن يكون النعت تابعاً للمنعوت في التعريف والتنكير، مثال ذلك: (امرر بقوم كرما) وحذفت الهمزة في (كرماء) لروي القافية، و(كرماء) نعت لقوم، وهي مثلها في التنكير. إذاً: تبعه في التنكير. لكن في قوله: (كامرر بقوم كرما) إشكال إذ قد عرفنا أن حروف الجر من علامات الاسم، وهنا (امرر) فعل أمر و(الكاف) دخل على الجملة المكونة من فعل الأمر والفاعل. وجواب الإشكال: أنها داخلة على جملة مقدرة بالمفرد أو بالاسم والتقدير: كهذا المثال، أو على محذوف والتقدير: كقولك امرر بقوم كرما. وإذا أردنا أن نحول هذا المثال إلى معرفة، نقول: امرر بالقوم الكرماء. ولو قلت: امرر بقوم الكرما، لا يصح؛ لأن (قوم) نكرة، و(الكرما) معرفة. وإذا قلت: امرر بالقوم كرماء، يصح على أنها حال لا على أنها نعت. إذاً: النعت يتبع المنعوت في ثلاثة أشياء: في الإعراب والتعريف والتنكير.

حكم مطابقة النعت لمنعوته في التوحيد والتذكير ونحوهما

قال: [وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا] قوله: (وهو) الضمير يعود على النعت. (لدى) بمعنى عند. (التوحيد) يعني: الإفراد. (أو سواهما)، أي: سوى التوحيد والتذكير. وما سوى التوحيد هما التثنية والجمع؛ لأنه إما مفرد كزيد، أو مثنى كالزيدين، أو جمع كالزيدين. وما سوى التذكير هو التأنيث. يعني: النعت هو في هذه الأمور كالفعل، وهي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فهو في هذه الخمسة كالفعل: فإن عاد إلى ما قبله تبعه، وإن كان وصفاً في غيره تبع ذلك الموصوف. ومثال ذلك أن تقول: مررت برجل قائم. فـ(قائم) وصف يتبع المنعوت، فيكون مفرداً مذكراً؛ لأن المنعوت مفرد مذكر. وكقولنا: مررت بامرأة جالسة، فجالسة وصف لـ (امرأة) وهي مفردة مؤنثة، وجالسة كذلك. وكقولنا: مررت رجال قائمين. فرجال جمع، وقائمين وصف للرجال فيتبعهم. وكقولنا: مررت بنساء جالسات. وكذلك تقول أيضاً: مررت برجلين قائمين، ومررت بامرأتين جالستين، كما تقول: مررت برجلين قاما، وامرأتين جلستا، كالفعل تماماً. لكن إذا كان النعت وصفاً في غيره كان له حكم الفعل بالنسبة لذلك الغير، فتقول: مررت برجل قائم أبوه، ومررت برجل جالسة أمه، فـ (جالسة) نعت لرجل، والوصف يعود إلى أمه؛ لأن لها علاقة به بالضمير. وتقول: مررت بامرأة قائم أبوها، (قائم) صفة لامرأة، و(قائم) مذكر و(المرأة) مؤنث؛ لأن الوصف لأبيه وهو مذكر، فيعطى حكم الفعل، كما تقول: مررت بامرأة قام أبوها، ومررت برجل جلست أمه. ومررت برجل قائم أبواه. وأما: مررت برجل قائمان أبواه، فلا يجوز إلا على لغة أكلوني البراغيث، أما على اللغة المشهورة فنقول: مررت برجل قائم أبواه كما تقول: مررت برجل قام أبواه، ولهذا ابن مالك رحمه الله كلامه مضبوط قال: (وهو لدى التوحيد والتذكير أو سوهما كالفعل) إذاً: النعت يتبع المنعوت في واحد من أوجه الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث، فيتبعه في أربعة من عشرة. إذاً: يتبع المنعوت في الإعراب، وفي التعريف والتنكير بدون استثناء. ويتبعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث إذا كان الوصف عائداً على المنعوت، فإن كان الوصف عائداً إلى غيره فحكمه حكم الفعل، يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث.

كلام ابن عقيل في شرح ما يتبع النعت فيه المنعوت

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [التوابع: النعت: يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل]. قال ابن عقيل : التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، فيدخل في قولك: (الاسم المشارك لما قبله في إعرابه) سائر التوابع وخبر المبتدأ، نحو: زيد قائم، وحال المنصوب، نحو: ضربت زيداً مجرداً، ويخرج بقولك: (مطلقاً) الخبر وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلها في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: مررت بزيد الكريم، ورأيت زيداً الكريم، وجاء زيد الكريم، والتابع على خمسة أنواع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل. فالتفت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق عرف النعت بأنه: التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجل كريم، أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو: مررت برجل كريم أبوه. فقوله: (التابع) يشمل التوابع كلها، وقوله: (المكمل إلى آخره) مخرج لما عدا النعت من التوابع. والنعت يكون للتخصيص نحو: مررت بزيد الخياط، وللمدح نحو: مررت بزيد الكريم، ومنه قوله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الْرَّحمَنِ الْرَّحَيمِ [الفاتحة:1]، وللذم نحو: مررت بزيد الفاسق، ومنه قوله تعالى: فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل:98]، وللترحم نحو: مررت بزيد المسكين، وللتأكيد نحو: أمس الدابر لا يعود، وقوله تعالى: فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ [الحاقة:13]]. (واحدة) توكيد لنفخة؛ لأن الواحدة مفهومة من كلمة نفخة، ولكن مع ذلك لا نعربها توكيداً، إنما تعربها على أنها نعت، فصار النعت ينقسم إلى هذه الأقسام من حيث المعنى: التخصيص، والمدح، والذم، والترحم، والتوكيد. والذي يدلنا على هذه المعاني السياق، فأحياناً تأتي كلمة واحدة تكون ذماً لشخص وتكون مدحاً لآخر، لكن السياق هو الذي يبين أن هذا النعت للمدح أو للذم وأنت إذا قلت: مررت بزيد المسكين أو أعط زيداً المسكين، لا شك أن المقصود بذلك الترحم. قوله: أمس الدابر، المضي معلوم من كلمة أمس لأنها تدل على هذا المعنى، فالدابر يكون نعتاً، لكن مؤكد لأمس. قال ابن مالك : [وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما] قال ابن عقيل : [النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره]. لا يصلح أن يقول: (تعريفه وتنكيره) لأنه لا يمكن أن يكون معرفة نكرة، إنما المراد (في تعريفه أو تنكيره) وانظر إلى قوله تعالى: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا [التحريم:5]. فالواو هذه للتنويع: ((ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا))؛ لأنه لا يمكن أن تكون ثيباً بكراً، لكن الصفات السابقة يمكن أن توجد في امرأة واحدة. قال ابن عقيل : [نحو: مررت بقوم كرماء، ومررت بزيد الكريم، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: مررت بزيد كريم ولا تنعت النكرة بالمعرفة فلا تقول: مررت برجل الكريم]. قوله: (مررت بزيد) هذا إذا أريد به العلمية، أي: شخص معين اسمه زيد، أما إذا أردت به مسمى زيد وأردت التنكير صح، بزيد كريم أي: بمسمى بهذا الاسم كريم، ونظير ذلك ما ذكروه في رمضان قالوا: إذا قصدت رمضان المعين فهو ممنوع من الصرف للعلمية، وإذا أردت غير معين فهو مصروف بالتنكير. ولهذا يقول الفقهاء: (لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى ما بعد رمضانٍ آخر)، فرمضانٍ آخر نكرة. أما إذا قلت: بزيد الذي هو زيد المعين، فزيد معرفة ولا يجوز نعته بالنكرة. قال ابن مالك : [وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا]. قال ابن عقيل : [تقدم أن النعت لابد من مطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهي التثنية والجمع، والتذكير وغيره وهو التأنيث؛ فحكمه فيها حكم الفعل، فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً نحو: زيد رجل حسن، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات، فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: رجل حَسُن، ورجلان حَسُنا، ورجال حسنوا، وامرأة حَسُنت، وامرأتان حسنتا، ونساء حَسُنَّ]. وإن رفع -أي النعت- اسماً ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً فتقول: مررت برجل حسنة أمه، كما تقول: حسنت أمه، وبامرأتين حسن أبواهما، وبرجال حسن آباؤهم، كما تقول: حسن أبواهما، وحسن أباؤهم. فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميراً طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر. وواحد من التعريف والتنكير. وواحد من التذكير والتأنيث. وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب. وواحد من التعريف والتنكير. وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فحكمه

فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أسند إلى مؤنث أنث وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذكر وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك]. تقول: مررت بامرأتين حسنٍ أبوهما لأن النعت السببي يجري مجرى الفعل، مادام رفع ظاهراً فيكون مفرداً مذكراً. وتقول: مررت برجال حسنٍ آباؤهم.

حكم كون النعت مشتقاً

قال ابن مالك : [وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنتسب] قوله: (وانعت بمشتق) يعني: لا تجز النعت إلا بمشتق، والمشتق معناه: ما دل على الوصف والفاعل، مثل: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأنه يدل على الوصف وفاعله، فمثلاً: قائم يدل على القيام وذات متصفة بالقيام، ومظروف يدل على الظرف وذات متصفة بوقوع الظرف عليها، وبطل يدل على البطولة ورجل متصف بها، وأفضل يدل على الأفضلية ورجل متصف بها. وإنما وجب النعت بالمشتق؛ لأن المشتق وصف لذات، فلابد أن يكون مشتملاً على الوصف والذات. فإذا قلت: مررت بالرجل الفاضل، فالفاضل وصف لرجل وهو ذات، فلابد أن يشتمل على وصف وذات، وهذا لا يكون إلا في المشتق. فهذا وجه كونه لابد أن يكون النعت مشتقاً. ومثل له ابن مالك بقوله: (كصعب وذرب) فأعطى الحكم والمثال، فبالحكم تتقرر القاعدة وبالمثال تتضح القاعدة، ومن حسن التعليم أن الإنسان إذا أتى بالأحكام يعقبها بالأمثلة حتى تتضح، لاسيما الأشياء التي يصعب فهمها، فإنه بضرب الأمثال تعقل المعاني، وهناك كتاب اسمه: النحو الواضح، وكتاب: البلاغة الواضحة قرأناهما في المعاهد يأتي بالأمثلة أولاً ثم يشرحها ثم يستنتج القاعدة، والأولون يأتون أولاً بالأحكام ثم بالأمثلة. وقوله: (انعت بمشتق كصعب وذرب) (صعب) مأخوذ من الصعوبة، فهي إذاً مشتقة و(ذرب) من الذرابة، فهي إذاً مشتقة. والصعوبة والذرابة تقتضي أن الإنسان يكون حازماً ولا يكون عنده لين فيضعف، ولا خمول فيكسل. وقوله: (وشبهه) يعني شبه المشتق، مثل: (كذا وذي والمنتسب)، أي: يجوز أن ينعت بما يشبه المشتق، مثل (ذا) الذي هو اسم إشارة وهي مؤولة بالمشتق، وتأويلها بالمشار إليه، تقول: أكرم الرجل هذا، فـ(هذا) صفة للرجل. فإذا قال قائل: أسماء الإشارة غير مشتقة، نقول: لكن مؤولة بالمشتق، والتقدير: أكرم الرجل المشار إليه، والمشار اسم مفعول فهو مشتق. فإذاً: يقول: (وشبهه) أي: مما يؤول بالمشتق كاسم الإشارة (ذا وذي) لكن (ذا) للمفرد المذكر، و(ذي) للمفردة المؤنثة. (والمنتسب) أي: المنسوب إلى مكان أو قبيلة أو حرفة أو ما أشبه ذلك، تقول: رأيت الرجل التميمي، فالتميمي جامد، لكن نقول: هذه نسبة؛ فيؤول التميمي بالمنسوب إلى تميم، والمنسوب إلى مكان مثل: أكرم الرجل المدني، أكرم الرجل المكي وما أشبه ذلك، فهذا منسوب إلى المكان. إذاً: ينعت بالمشتق والمؤول بالمشتق وهو اسم الإشارة والمنسوب. فإن قيل: هذا رجل حجر، فحجر جامد فلا يصح الوصف به إلا إذا كان مؤولاً. أما أن تقول: هذا رجل حجر؛ تريد الحجر الحقيقي بدون تأويل فهذا لا يصح، فيؤول هذا رجل حجر، أي: رجل قاسٍ. ويقال: هذا تلميذ زبدة، فالزبدة جامد فلا يصلح الوصف بها إلا أوَّلت، فتكون زبدة بمعنى اللين أي: ليس قوياً.

الجمل بعد النكرات صفات، فيجوز أن يكون النعت جملة بشرط أن يكون فيها رابط يربطها بالمنعوت، وقد يتعدد المنعوت فيفرق نعته حتى لا يلتبس الأمر، وقد يتعدد النعت لمنعوت واحد فتكون النعوت تابعة لمنعوتها، ويجوز القطع في بعض الحالات.

النعت بالجملة

الجمل تنعت النكرات

قال ابن مالك : [ونعتوا بجملة منكرا فأعطيت ما أعطيته خبرا]. الجملة تكون اسمية وفعلية، ولا ينعت بها المعرفة إذ القاعدة: إذا جاءت الجملة بعد معرفة فهي حال، لكن إذا جاءت بعد نكرة فهي صفة. فقوله: (ونعتوا بجملة منكرا) خرج به المعرف. ومثال ذلك: رأيت طالباً يقلب كتابه. فالجملة هي: يقلب كتابه، و(طالباً) نكرة، فيجوز أن ننعت النكرة بالجملة. ونقول: (رأيت) فعل وفاعل، و(طالباً) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و(يقلب) فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو، و(كتابه) مفعول به، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، وجملة (يقلب كتابه) في محل نصب صفة لرجل. وكذلك مررت برجل يبيع خبزاً، فرجل نكرة، و(يبيع خبزاً) جملة، فتكون صفة لرجل. فإذا قلنا: مررت بالطالب يقلب كتابه، فالجملة بعد معرفة فتكون في موضع نصب على الحال. ومثال النعت بالجملة الاسمية: مررت برجل أبوه كريم. فـ (مررت) فعل وفاعل، و(الباء) حرف جر، و(رجل) اسم مجرور بالباء، و(أبو) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة على الخلاف، وأبو مضاف والهاء مضاف إليه، و(كريم) خبر أبوه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل. ورأيت كاتباً خطه جميل: فـ (كاتباً) مفعول رأيت، و(خط)، مبتدأ، و(خط) مضاف والهاء مضافة إليه، و(جميل) خبر خط، والجملة في محل نصب صفة لكاتب.

وجوب ربط جملة الصفة بالموصوف

يقول المؤلف: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) يعني: إذا نعت بالجملة فإنه يثبت لها ما يثبت للجملة الخبرية، وقد سبق في باب المبتدأ ما يلزم إذا وقعت الجملة خبراً، ومن أهم ذلك أنه يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، فلو قلت: مررت برجل عمرو قائم، لا يجوز؛ لأن (عمرو قائم) جملة اسمية لكن ليس فيها رابط يربطها بالموصوف. وإذا قلت: مررت برجل ابنه كبير، فالرابط الهاء في (ابنه). ومررت برجل ما أدراك ما الرجل، فالرجل هذه تعود على الأول، مثل: الحاقة ما الحاقة. إذاً: تعطى ما تعطاه الجملة الخبرية من الأحكام، وهذه الإحالة من المؤلف إحالة على مليء، فكأنه يقول: ارجع إلى باب المبتدأ والخبر، وانظر ما هي شروط الجملة إذا وقعت خبراً فأت بها هنا، إلا ما استثنى.

لا تكون الجملة الطلبية صفة

قال المؤلف رحمه الله: [وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب]. و(ا منع هنا) أي: في النعت، (إيقاع ذات الطلب) فلا تأتي الجملة المنعوت بها طلبية، وإنما تأتي خبرية، فلا تأتي فعل أمر، ولا تأتي مقرونة بلا الناهية، ولا تأتي مقرونة بأداة استفهام. يقول المؤلف هنا: لا يمكن أن تأتي الجملة نعتاً إذا كانت طلبية، وتأتي خبرية. وأخذنا ذلك من قوله: (وامنع هنا). مثال ذلك: زيد أكرمه، (زيد) مبتدأ، و(أكرمه) جملة خبر زيد. وزيد لا تهنه، (زيد) مبتدأ، وجملة (لا تهنه) خبر. ومررت برجل اضربه، فـ(اضربه) لا تصح أن تكون نعتاً؛ لأنها طلبية، والجملة الطلبية لا تقع نعتاً، وتقع خبراً. ومررت برجل لا تكسر خاطره، لا تصح كذلك؛ لأنها طلبية. ومررت برجل هل رأيته في السوق، لا تصح؛ لأنها طلبية. وقال الشاعر: حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط (بمذق) الباء حرف جر، و(مذق) اسم مجرور بالباء، و(هل) أداة استفهام، (رأيت) فعل وفاعل، و(الذئب) مفعول به، و(قط) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وجملة (هل رأيت الذئب قط) يريد الشاعر أن تكون صفة لمذق، فكيف الجواب عن قول ابن مالك : (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)؟ نقول: الجواب من كلام ابن مالك قال: (وإن أتت فالقول أضمر تصب) إن أتت الجملة الطلبية صفة فأضمر القول، فتقول: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟ ويكون الوصف هنا هو المحذوف المقدر بـ (مقول)، وجملة: هل رأيت الذئب قط تكون مقول القول. وإذا قلت: مررت برجل اضربه، فالتقدير: مقول فيه اضربه. وهكذا كلما رأيت جملة طلبية واقعة نعتاً لمنكر فأضمر فيها القول. لكن يفهم من قوله رحمه الله: (إن أتت) أنك لا تأتي بها، لكن إذا سمعت من العرب العرباء فأضمر القول. فالقاعدة: أن الجملة تقع نعتاً لنكرة وتعطى حكم الجملة الواقعة خبراً إلا أنه هنا لا تأتي بجملة طلبية، وإن أتت وجب إضمار القول ليكون نعتاً وتكون الجملة الفعلية مفعولاً للقول المحذوف.

كلام ابن عقيل عن النعت بالمشتق والنعت بالجملة

حكم النعت بما هو مشتق

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب] قال ابن عقيل : [لا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً. والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل. والمؤول بالمشتق: كاسم الإشارة نحو: مررت بزيد هذا، أي: المشار إليه، وكذا ذو بمعنى صاحب، والموصولة نحو: مررت رجل ذي مال، أي: صاحب مال، وبزيد ذو قام، أي: القائم، والمنتسب نحو: مررت برجل قرشي، أي منتسب إلى قريش]. مثال اسم فاعل: مررت برجل قائم. واسم المفعول: رأيت لحماً مطبوخاً. والصفة: مررت برجل حسن الوجه. واسم التفضيل: مررت برجل أفضل من زيد. وقوله: (كذا وذي) هما للإشارة، ولكن الأول للمذكر والثاني للمؤنث، وفات علينا (ذو) بمعنى صاحب مع أنها ليست اسم فاعل، ولكنه بمعنى اسم الفاعل، فيكون (ذا) اسم إشارة، و(ذي) التي بمعنى صاحب. وقوله: (ذو قام) كما إذا قلت: مررت بالرجل الذي قام، فهي كقولك: مررت بالرجل القائم، فهو مشتق بصلته. وإذا قلت: نظرت إلى اللحم مطبوخاً، فمطبوخاً حال؛ لكونها بعد معرفة. أما إذا قلت: نظرت إلى لحم مطبوخ فجاء بعد نكرة فهو وصف لها. وقوله: مررت برجل ذي مال، تمثيل لقوله: (ذو) بمعنى صاحب، وقوله: (ذو قام) تمثيل لذي الموصولة.

النعت للنكرات بالجمل

قال ابن مالك : [ونعتوا بجملة منكرا فأعطيت ما أعطيته خبراً] قال ابن عقيل : [تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو: مررت برجل قام أبوه، أو أبوه قائم، ولا تنعت بها المعرفة فلا تقول: مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم. وزعم بعضهم: أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ [يس:37]، وقول الشاعر: ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة لليل، و(يسبني) صفة للئيم، ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين]. هذا تأويل للآية فمنهم من أول أن الليل واللئيم بمعنى النكرة، وأن التقدير هو: آية لهم ليل نسلخ منه النهار، ولقد أمر على لئيم يسبني. وحينئذ يكون هذا بمعنى النكرة؛ لأنه للجنس، والجنس عام في أفراده فهو كالنكرة المطلقة في أقوالهم، وكما علمنا مما سبق أن قوله (آية لهم الليل) ممكن أن نجعل (نسلخ) في موضع نصب على الحال، يعني: حال كوننا سالخين منه النهار، و(ولقد أمر على اللئيم يسبني) أي: حال كونه يسبني. ويقولون: إن الدليل إذا ورد عليه احتمال بطل به الاستدلال. فالخلاصة الآن: أننا فهمنا أن الجملة تكون نعتاً، لكن بشرط أن يكون المنعوت نكرة، كقولنا: مررت برجل يقرأ. أما أن تقول: مررت بالرجل يقرأ، فإنها تجعل حالاً، ولهذا يقولون: إن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. قال ابن عقيل : [وأشار بقوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً)، إلى أنه لابد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه كقوله: وما أدري أغيرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا والتقدير: أم مال أصابوه، فحذف الهاء. وكقوله عز وجل: وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا [البقرة:48] أي: لا تجزي فيه، فحذف فيه، وفي كيفية حذفه قولان: أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة. والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف (في) أولاً فاتصل الضمير بالفعل فصار تجزيه، ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزي]. أي أن عندنا طريقين في حذفها، هل حذف الجار والمجرور رأساً -لا تجزي فيه- أو حذف الجار أولاً فاتصل الضمير بالفعل ثم حذف الضمير، والأول أسهل. لكن هؤلاء فروا من كون الحرف يحذف، وقد سبق لنا في باب الموصول أن الحروف لا تحذف مع صلتها إلا بشروط، لكن المفاعيل تحذف بكثرة، ولكن مادام الأمر ظاهراً من السياق فنقول: حذف الجار والمجرور جميعاً دفعة واحدة.

حكم النعت بالجملة الطلبية

قال المؤلف رحمه الله: [وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب]. قال ابن عقيل : [لا تقع الجملة الطلبية صفة، فلا تقول: مررت برجل اضربه، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري ، فتقول: زيد اضربه. ولما كان قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر؛ وذلك كقوله: حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا أن قوله: (هل رأيت الذئب قط) صفة لمذق، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل (هل رأيت الذئب قط) معمول لقول مضمر هو صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط. فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر، فيكون تقدير قولك زيد اضربه: زيد مقول فيه اضربه؟ فالجواب: أن فيه خلافاً، فمذهب ابن السراج و الفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه]. الصحيح أنه لا يحتاج إلى التزام.

النعت بالمصدر

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقه لا إذا ائتلف ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثناء وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن تبعت واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهرا وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل]. قول المؤلف رحمه الله: (ونعتوا بمصدر كثيراً)، إذاً: فالمسألة مسألة استعمال، فيعود الضمير في (نعتوا) على المستعملين وهم العرب، لا النحاة. قوله: (بمصدر كثيراً)، كثيراً: مفعول مطلق لنعتوا، يعني: نعتوا نعتاً كثيراً بالمصدر، ولهذا يمر بكم في القرآن وفي السنة وفي كلام العرب وفي كلام الناس النعت بالمصدر كثيراً؛ فتقول مثلاً: هذا رجل عدل، فكلمة (عدل) هي مصدر عدل يعدل عدلاً. كذلك تقول: هذا رجل ثقة، فـ (ثقة) مصدر وثق يثق ثقة كوعد يعد عدة، وتقول: هذا رجل رضا، ورضا مصدر رضى يرضى رضا. فإذا نعت بالمصدر يقول المؤلف (فالتزموا الإفراد والتذكير)، أي: العرب الذين نعتوا بالمصدر التزموا الإفراد ولو كان المنعوت مثنى أو جمعاً، والتزموا التذكير ولو كان المنعوت مؤنثاً، يعني أنهم أبقوا المصدر على حاله، فتقول: هذا رجل عدل، وهذه امرأة عدل، وهذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل، وهؤلاء نساء عدل، وهاتان امرأتان عدل. فالتزموا الإفراد والتذكير؛ وذلك لأن المصدر لا يجمع ولا يثنى، بل يبقى على ما هو عليه، لكن كيف يكون تأويل هذا المصدر؛ لأننا نعرف أن المصدر نعت، والنعت صفة دالة على ذات، فالعدل غير العادل، والرضا غير المرضي؟ ذكروا في تأويله ثلاثة أوجه: الأول: أن المصدر بمعنى اسم الفاعل إن كان قائماً بالمنعوت، أو بمعنى اسم المفعول إن كان واقعاً على المنعوت، فقولك: رضا بمعنى مرضي، وعدل بمعنى عادل، الأول بمعنى اسم الفاعل والثاني بمعنى اسم المفعول. يعني أن المصدر مؤول بمشتق، إما اسم الفاعل أو اسم المفعول. الثاني: أن المصدر على حاله وإنه على تقدير مضاف أي: ذو عدل، تقول: هذا رجل ذو عدل وهذان رجلان ذوا عدل، ورأيت رجلين ذوي عدل، قال الله تعالى: وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ [الطلاق:2]. الثالث: أن هذا النعت دال على صفة وصاحبها، فقولك: مررت برجل قائم (قائم) دال على صفة وعلى ذات وهي صاحبة الصفة، فجعلنا هذا المنعوت نفس المصدر من باب المبالغة، وكأنه هو نفس ذلك المنعوت، فقولك: هذا رجل عدل، جعلت العدل كأنه هذا الرجل. ولكن في كتب الفقه: (يثبت دخول الشهر غير رمضان بشهادة عدلين) فثني المصدر، وهذا من باب تسامح الفقهاء، والأصل أن يقال: بشهادة اثنين عدل أو ذوي عدل، مثلما قال الله تعالى: وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ [الطلاق:2]، ولم يقل سبحانه وتعالى: وأشهدوا عدلين.

أحكام النعوت إذا تعددت

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقه لا إذا ائتلف ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثناء وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن تبعت واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهرا وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل]. قول المؤلف رحمه الله: (ونعتوا بمصدر كثيراً)، إذاً: فالمسألة مسألة استعمال، فيعود الضمير في (نعتوا) على المستعملين وهم العرب، لا النحاة. قوله: (بمصدر كثيراً)، كثيراً: مفعول مطلق لنعتوا، يعني: نعتوا نعتاً كثيراً بالمصدر، ولهذا يمر بكم في القرآن وفي السنة وفي كلام العرب وفي كلام الناس النعت بالمصدر كثيراً؛ فتقول مثلاً: هذا رجل عدل، فكلمة (عدل) هي مصدر عدل يعدل عدلاً. كذلك تقول: هذا رجل ثقة، فـ (ثقة) مصدر وثق يثق ثقة كوعد يعد عدة، وتقول: هذا رجل رضا، ورضا مصدر رضى يرضى رضا. فإذا نعت بالمصدر يقول المؤلف (فالتزموا الإفراد والتذكير)، أي: العرب الذين نعتوا بالمصدر التزموا الإفراد ولو كان المنعوت مثنى أو جمعاً، والتزموا التذكير ولو كان المنعوت مؤنثاً، يعني أنهم أبقوا المصدر على حاله، فتقول: هذا رجل عدل، وهذه امرأة عدل، وهذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل، وهؤلاء نساء عدل، وهاتان امرأتان عدل. فالتزموا الإفراد والتذكير؛ وذلك لأن المصدر لا يجمع ولا يثنى، بل يبقى على ما هو عليه، لكن كيف يكون تأويل هذا المصدر؛

لأننا نعرف أن المصدر نعت، والنعت صفة دالة على ذات، فالعدل غير العادل، والرضا غير المرضي؟ ذكروا في تأويله ثلاثة أوجه: الأول: أن المصدر بمعنى اسم الفاعل إن كان قائماً بالمنعوت، أو بمعنى اسم المفعول إن كان واقعاً على المنعوت، فقولك: رضا بمعنى مرضي، وعدل بمعنى عادل، الأول بمعنى اسم الفاعل والثاني بمعنى اسم المفعول. يعني أن المصدر مؤول بمشتق، إما اسم الفاعل أو اسم المفعول. الثاني: أن المصدر على حاله وإنه على تقدير مضاف أي: ذو عدل، تقول: هذا رجل ذو عدل وهذان رجلان ذوا عدل، ورأيت رجلين ذوي عدل، قال الله تعالى: وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ [الطلاق:2]. الثالث: أن هذا النعت دال على صفة وصاحبها، فقولك: مررت برجل قائم (قائم) دال على صفة وعلى ذات وهي صاحبة الصفة، فجعلنا هذا المنعوت نفس المصدر من باب المبالغة، وكأنه هو نفس ذلك المنعوت، فقولك: هذا رجل عدل، جعلت العدل كأنه هذا الرجل. ولكن في كتب الفقه: (يثبت دخول الشهر غير رمضان بشهادة عدلين) فثني المصدر، وهذا من باب تسامح الفقهاء، والأصل أن يقال: بشهادة اثنين عدل أو ذوي عدل، مثلما قال الله تعالى: وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ [الطلاق:2]، ولم يقل سبحانه وتعالى: وأشهدوا عدلين.

نعت غير الواحد إذا اختلف العامل

قوله: (ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقه لا إذا ائتلف). يعني: عند نعت اثنين مختلفين يجب أن نفرق بين النعتين في العطف، فلا يصلح أن تقول: مررت بزيد وعمرو الكريمين البخيلين؛ لأنك تدخل في الصفة من لا يتصف بها، بل تقول: مررت بزيد وعمرو الكريم والبخيل، ويكون هذا من باب اللف والنشر المرتب. قوله: (لا إذا ائتلف) أما إذا ائتلف فإننا لا نفرقه بعطف، فإذا كانا كريمين فإننا نقول: مررت بزيد وعمرو الكريمين؛ لأنه مادام حصر الكلام ممكناً واختصاره ممكناً فهو الواجب. ويجوز لنا في النعت المختلف أن نولي كل نعت صاحبه، فنقول: مررت بزيد الكريم وعمرو البخيل، لو قلت: مررت بزيد وعمرو الكريم البخيل، لم يصلح؛ لأنه يحتمل أن الكريم البخيل وصفان لكل منهما، فإذا قلت: والبخيل، فالعطف يقتضي المغايرة ويوزع على ما سبق.

حكم نعت معمولين لعاملين مختلفين عملاً أو معنى

قوله: (ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثناء) أي: متحدي معنى وعمل. (أتبع بغير استثناء) يعني: لا تستثن شيئاً، أي: إذا كان النعت لاثنين معمولين لعاملين متفقين في العمل والمعنى، فأتبع بغير استثناء. فعندنا الآن معمولان لعاملين متحدين في المعنى والعمل، فإنه حينئذ يقول المؤلف: أتبع بغير استثناء، أي: أتبعه المعمولين بغير استثناء. والآن لابد أن نأتي بعامل وعامل آخر ثم نسلطهما على معمولين، ثم نأتي بالنعت، فمثلاً: رأيت زيداً وأكرمت عمراً الكريمين، لا يصلح لأن العاملين وإن كان عملهما واحداً وهو النصب، لكن المعنى مختلف، فيجب أن نفرق. لكن يجوز: رأيت زيداً وأبصرت عمراً الكريمين؛ لأن رأيت بمعنى أبصرت وعملهما واحد، والمعمولان كلاهما منصوب، فإذاً: يجوز أن نتبع بغير استثناء. فإن اختلف العاملان عملاً أو اختلفا معنى أو اختلفا لفظاً -لكن المؤلف ما ذكر إلا المعنى فقط- فإنه لا يقبل، فلا تقول: جاء زيد وأكرمت عمراً المجتهدين؛ لأن الأول مرفوع والثاني منصوب، فإن رفعت مراعاة لزيد خالفت عمراً، وإن نصبت مراعاة لعمرو خالفت زيداً، إذاً: صف كل واحد على حدته، فتقول: جاء زيد المجتهد وأكرمت عمراً المجتهد. وكذلك إذا اختلفا في المعنى مثل أن تقول: نجح زيد وفشل عمرو المحبوبان، فلا يصلح لاختلاف المعنى، و ابن مالك يقول: (وحيدي معنى وعمل). ففي مثل هذا المثال أفرق، وأجعل نعت كل واحد يليه ولا أجمعهما؛ وذلك لاختلافهما في المعنى. وإذا اختلفا في اللفظ دون المعنى كأن تقول: سار زيد ومشى عمرو الكريمين، فظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز؛ لأن المعنى واحد والعمل واحد، فيقول: (أتبع بغير استثناء). فالحاصل أنه إذا تعدد المنعوتان وعاملهما مختلف في المعنى أو في العمل فإنه يجب التفريق، وأما إذا اتفق العاملان عملاً ومعنى فإنه يجوز

الإتباع، ويجوز التفريق، وهو الأصل، فقول المؤلف هنا: (أتبع) هذا على سبيل الإباحة وليس على سبيل الوجوب واللزوم؛ لأن لي أن أتبع كل واحد نعته ولا أجمعهما.

تعدد النعوت لمنعوت واحد

ثم قال المؤلف: (وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أتبعت) إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتعين بدونها وجب الإتباع وهذا معنى قوله: (وقد تلت). قوله: (أتبعت) هذا جواب الشرط. أي أن المنعوت إذا نعت بأكثر من نعت وكان لا يتعين إلا بها كلها فإنه يجب الإتباع ولا يجوز القطع؛ تقول مثلاً: رأيت عيسى الفاضل المجتهد الكريم. فإذا كان يتعين بدونها جاز القطع، لأنه متعين بدون هذه النعوت، فنقول (الفاضل) تابع وما بعده يجوز أن يكون تابعاً ويجوز أن يكون مقطوعاً، فتقول: رأيت عيسى الفاضلَ المجتهدُ الكريمُ، هذا قطع. ونقول: جاء غانم الدءوب الكريم الشجاع، فيجوز القطع لأنه لا يوجد عندنا إلا غانم واحد. فالقاعدة: أنه إذا كان هذا المنعوت متعيناً بدون النعوت فإنه يجوز فيما عدا الأول القطع، وأما إذا كان لا يعرف إلا بها وجب الإتباع. فإذا كان عندنا رجلان كل منهما اسمه محمد وهو كريم وشجاع، فيجب الإتباع فتقول: جاء محمدٌ الكريمُ الشجاعُ المجتهدُ؛ لأنه لا يعرف بدونها، أما إذا كان يعرف بأول نعت أو بدونها فإنه يجوز القطع فيما عدا الأول. والقطع معناه ألا تجعله تابعاً له في الإعراب، بل تجعله مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوباً على أنه مفعول لفعل محذوف، مثاله: جاء محمدٌ الفاضلُ المجتهدَ الكريمَ: نقول: الفاضل: نعت. المجتهدَ مفعول به لمحذوف والتقدير: أعني المجتهد. أو تقول: رأيت محمداً الفاضلَ الكريمُ المجتهدُ، فتقول: الكريمُ خبر مبتدأ محذوف تقديره هو. والحاصل: أن النعوت إذا كثرت والمنعوت واحد فلا يخلو من حالين: إما أن يفتقر إليها وإما ألا يفتقر، ومعنى كونه مفتقراً إليها أنه لا يتعين بدونها ولا يعرف بدونها، كما لو قلت مثلاً: جاء زيد الكريم الشجاع القرشي، وكان يوجد زيد كريم شجاع تميمي، فعندنا ثلاثة نعوت، لكنه لا يتعين إلا بالثالث؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد الكريم الشجاع لا ندري أهو التميمي أم القرشي، وإذا قلت: القرشي، تعين، وعلى هذا فيجب الإتباع في كل هذه النعوت؛ لأنه لا يتعين بدونها، ولهذا قال: (وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أتبعت).

حكم القطع والإتباع عند تعدد النعوت

ثم قال: (واقطع أوَ اتبع) بفتح الواو؛ لأن الهمزة في قوله (أتبع) همزة قطع، و(أوْ) واوها ساكنة، فنقلت حركة همزة القطع إلى الواو الساكنة وسهلت الهمزة. إذا قال قائل: كيف تسقطون همزة القطع وهي لا تسقط؟ قلنا: من أجل ضرورة الشعر، وقد قال الحريري رحمه الله في ملحة الإعراب: وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف ويجوز للشاعر أن ينصب المرفوع لضرورة الشعر، ذكر السيوطي في ألفيته أنه أجازه بعضهم. (واقطع أو اتبع)؛ مِنْ: أَتَبَع يُتبع، والأمر منها أَتبِعْ . (واقطع أو اتبع إن يكن معيناً بدونها) فإذا كان معيناً ومعروفاً بدونها فلك القطع حتى في أول واحد منها، كما هو ظاهر كلام المؤلف. يقول: (أو بعضها اقطع معلناً) يعني: أو اقطع بعضها إن تعين بالبعض الآخر: فإذا قلنا: جاء زيد الكريم الشجاع التميمي، وهناك رجل يسمى زيد الكريم، لكنه قرشي، فإن الذي يجوز فيه القطع من هذه الصفات التميمي، والسبب أنه يتعين بدونه، أما الشجاع فلابد أن يكون تابعاً؛ لأنه لا يتعين بدونه. فتبين أنه إذا كان المنعوت لا يتعين بدون النعوت الكثيرة فإنه يجب فيها الإتباع، وإذا كان يتعين ببعضها جاز قطع ما يتعين بدونه وجاز الإتباع أيضاً؛ لأن الإتباع هو الأصل، وإذا كان يتعين بدونها كلها جاز قطعها كلها وجاز الإتباع. قوله: (وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا). مضمراً: حال من فاعل ارفع أو انصب. وقوله: (إن

قطعت) هذه جملة شرطية معترضة، يعني: وارفع أو انصب مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهرا، فقوله: (مبتدأً أو ناصباً) على التوزيع وهو ونشر مرتب، أي: ارفع مضمراً مبتدأ، انصب مضمراً ناصباً، ولا يظهر المبتدأ ولا الناصب، أي: يجب ألا يظهرا؛ لأنهما إن ظهرا صار النعت بالجملة. مثال ذلك: مررت بزيد الكريمِ الشجاعِ، وزيد يتعين باسمه، فيجوز القطع في الكريم وفي الشجاع، ويجوز القطع في واحد منهما والإتباع في الثاني، ويجوز الإتباع في الجميع، فتقول: مررت بزيدٍ الكريمِ الشجاعِ، وهو الأصل، ويجوز: مررت بزيد الكريمَ الشجاعُ، ولكن يكون بعاملين. إذاً: يجوز جرهما على الإتباع، ورفعهما علىَ إضمار المبتدأ، ونصبهما على إضمار فعل، ورفع الأول ونصب الثاني، ونصب الأول ورفع الثاني، وجر الأول ورفع الثاني أو نصبه أو جره.. إذاً: (وارفع أو انصب إن قطعت) يعني: إذا صرنا إلى القطع، فكيف نعرب؟ نقول: إما أن نضمر مبتدأً أو نضمر فعلاً، أو أن نضمر فعلاً ومبتدأً، فنقول: مررت بزيدٍ الكريمُ الشجاعَ. مررت: فعل وفاعل. والباء حرف جر. وزيد: اسم مجرور بالباء. الكريمُ: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو الكريم. والجملة تكون في محل نصب على الحال. الشجاع: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني الشجاع، والجملة بيانية لا محل لها من الإعراب. والحاصل: أنه إذا قطعت فلك النصب على تقدير فعل ولك الرفع على تقدير مبتدأ، وحينئذ إن كان المنعوت معرفة فالجملة بعده حال، وإن كان نكرة فالجملة الأولى بعده صفة، والجملة الثانية يجوز أن تكون صفة ويجوز أن تكون حالاً، لأن النكرة إذا خصصت جاز أن تقع منها الحال.

حذف النعت أوالمنعوت

قال: (وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل). هذه قاعدة معروفة تقدمت في باب المبتدأ والخبر في قوله: (وحذف ما يعلم جائز) وهي في الحقيقة ضابط من ضوابط النحو، وهنا يقول: (ما من المنعوت) يعني: والذي من المنعوت، فـ (ما): اسم موصول مبتدأ. وقوله: (عقل) أي علم، وهي صلة الموصول. وقوله: (يجوز حذفه) خبر المبتدأ. حذف المنعوت كثير في القرآن وفي غير القرآن؛ لأن المنعوت بمجرد ما تقرأ النعت تعرفه، لكن النعت إذا حذفته لم يعلم، ولهذا كان حذف النعت قليلاً، لأنه يراد به بيان صفة المنعوت، وإذا كان المراد به بيان الصفة فلا يحذف. مثال حذف المنعوت قوله تعالى: وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا [الفرقان:71] أي عملاً صالحاً. ومثل قوله: أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ [سبأ:11]، أي: دروعاً سابغات. ومثال ما حذف من النعت قوله تعالى: وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا [الكهف:79]، قالوا: إن هذا على تقدير نعت محذوف، والتقدير: كل سفينة صالحة، وعلمنا أن هناك نعتاً محذوفاً تقديره (صالحة) أنه خرقها، والخرق إفساد، وإنما أفسدها لئلا يأخذها الملك، إذاً: فالذي يأخذه الملك كل سفينة صالحة، فعلم من السياق أن هناك حذفاً.

شرح ألفية ابن مالك[51]

التوكيد نوع من أنواع التوابع، وهو قسمان: معنوي ولفظي، فالمعنوي له ألفاظ محددة تكون توكيداً عند توفر الشروط، واللفظي يكون بإعادة اللفظ في الأصل، وقد يؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل.

التوكيد

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [التوكيد. بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق الموكدا]. يقال: التوكيد، ويقال: التأكيد، والتوكيد أفصح؛ لأنه الذي ورد في القرآن، قال الله تعالى: وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا [النحل:91]. ومعناه: التقوية، وهو نوعان: لفظي ومعنوي، فاللفظي تكرار اللفظ، مثل أن تقول للرجل: احرص على العلم احرص على العلم، وقد يكرر ثلاثاً كما في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم -كررها ثلاثاً- حتى قال له أبو ذر : خابوا وخسروا من هم يا رسول الله؟). وأما المعنوي فذكره المؤلف في قوله: (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا). الاسم: مبتدأ، وجملة (أكدا) خبره، و(بالنفس أو بالعين) هذا متعلق بأُكدا. والمؤلف رحمه الله معلم حتى بالتعبير، فقد قال في الترجمة: (التوكيد) وقال في البيت: (أكدا) ولم يقل: وكد، ما جاء بها بالواو مع أنه لو جاء بالواو لاستقام الوزن، لكن كأنه يقول: يجوز بالهمز ويجوز بالواو. وقوله: (بالنفس أو بالعين) يؤكد الاسم بالنفس ويؤكد بالعين، فتقول: أكرمت زيداً نفسه، فـ(نفسه) تأكيد، والفائدة من التأكيد أمران: التقوية، ونفي احتمال المجاز؛ لأنك إذا قلت: أكرمت زيداً، فيحتمل أنك أكرمت والده أو قريبه أو غلامه، أو رسوله الذي أرسله إليك، فإذا قلت: نفسه، يزول هذا الاحتمال. والعين كأن تقول: رأيت زيداً عينه، فعين هنا بمعنى (نفس) وهي توكيد، والإعراب: أكرمت: فعل وفاعل. زيداً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. نفسه: توكيد لزيد منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. لكن اعلم أنه ليس الأمر كلما جاءت النفس والعين فهي للتوكيد، فقد تكون لغير التأكيد، كما لو قلت: أزهقت زيداً نفسه، فهذه تكون بدلاً أو عطف بيان؛ لأنك لم ترد أن تؤكد زيداً بالنفس، وإنما تريد أن تبين ما وقع عليه الفعل، وكذلك تقول: فقأت زيداً عينه، فتعرب عينه بدل بعض؛ لأنه معلوم أن زيداً نفسه لا يفقأ. واشترط المؤلف فقال: (مع ضمير طابق المؤكدا)، فلابد أن يكون في النفس والعين ضمير يطابق المؤكد، تقول: أكرمت زيداً نفسه، ولا يجوز: أكرمت زيداً نفسها. ويجوز: أكرمت الرجلين نفسهما؛ لأن المؤلف لم يقل لنا: إنه يجب أن يكون المؤكِّد مطابقاً للمؤكَّد، وإنما قال: (مع ضمير طابق المؤكدا). ويجوز: أكرمت الرجال نفسهم، لأن الضمير مطابق، لكن بين المؤلف في قوله: (واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحداً تكن متبعاً) أن النفس أو العين تأتي على وزن (أفعل) إذا كان المؤكد غير المفرد، فنفس تكون (أنفس)، وعين تكون (أعين). إذاً: المؤلف بين لنا غير ما يفهم من كلامه الأول، بين لنا أنهما يجمعان مع غير المفرد، وكلامه يشمل المثنى والجمع، فتقول: جاء الرجلان أنفسهما، لكن لا يجوز: جاء الرجلان أنفسهم؛ لعدم مطابقة الضمير. ويجوز: جاء الرجال أنفسهم، وجاءت النساء أنفسهن. إذاً: فهمنا الآن أن التوكيد بالنفس وبالعين لابد أن يشتمل على ضمير يطابق المؤكد مطلقاً، أما العين والنفس فإنها في المفرد لابد أن تكون مفردة وفي الجمع لابد أن تكون مجموعة. إذا أكد المثنى بالنفس أو بالعين فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأفصح الجمع، ثم الإفراد، ثم التثنية. تقول: جاء الرجلان أنفسهما، وجاء الرجلان نفسهما، وجاء الرجلان نفساهما. وإذا قال قائل: كيف يصح أن نقول: نفسهما مع أنهما اثنان ونفس واحدة؟ فنقول: لأنه مفرد مضاف، والمفرد المضاف يكون للعموم.

جمع النفس والعين عند تأكيد غير الواحد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحداً تكن متبعا] وجه الجمع: هو أن المثنى يفيد التعدد فإن قلنا: إن أقل الجمع اثنان، فلا إشكال. وإن قلنا: إن أقل الجمع ثلاثة، فإنها تجمع؛ لئلا تجتمع علامتا تثنية فيما هو كالكلمة الواحدة؛ فأن الآن يقول: جاء الرجلان أنفسهما، أخف على اللسان من: جاء الرجلان نفساهما. قوله: (إن تبعا ما

ليس واحداً تكن متبعاً) أي: تكن متبعاً للعرب، ويجوز: تكون متبعاً للنحويين الذين أصدروا هذه الأحكام بمقتضى اللغة العربية.

ما يؤكد به لرفع توهم عدم إرادة الشمول

وقال المؤلف أيضاً: [وكلاً اذكر في الشمول وكلا]. يؤكد بـ (كل) إذا أريد الشمول، ومعنى الشمول: أنه لا يؤكد إلا ما له أفراد متباينة مثل القوم، فتقول: جاء القوم كلهم. أما إذا كان لا يتجزأ فإنه لا يؤكد بكل؛ لأن احتمال المجاز فيه غير وارد. إذاً: الشمول لا يكون إلا فيما تعددت أجزاؤه أو أفراده، أما ما لا يمكن فيه التعدد فلا يؤكد بكل. فلو قلت: جاء زيد كله، لا يصح؛ لأن أجزاءه لا يمكن أن ينفرد بعضها عن بعض في المجيء، فلا يمكن أن يأتي رأسه بمفرده، ولا يده بمفردها. ولو قلت: أعتقت العبد كله. يمكن لأن له أجزاء لكنها مشاعة، فيمكن أن تعتق أجزاء وأجزاء لا تعتق. وإذا قلت: أكلت الخروف كله. يصلح لأنه يمكن تجزئته. قوله: (وكلا كلتا) يؤكد أيضاً بكلا وكلتا، لكن لا يؤكد بهما إلا المثنى، فتقول: قام الرجلان كلاهما، ورأيت المرأتين كلتيهما. إذاً: كلا وكلتا للشمول لكن خاصتان بالمثنى، وكل للجمع. قال: (جميعاً) أيضاً يؤكد بها، ويحتمل إن قوله: (جميعاً) يعود على كل وكلا وكلتا، يعني: كل هذه الثلاثة لابد أن توصل بالضمير. ولا شك أن جميع يؤكد بها، فتقول: جاء القوم جميعهم، لكنها إذا لم تضف صارت حالاً لا توكيداً، قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا [الأعراف:158] هذه حال؛ لأنها لم توصل بالضمير. فإذا وصلت بضمير المؤكد صارت توكيداً، تقول: جاء القومُ جميعُهم، ورأيت القومَ جميعَهم، ومررت بالقومِ جميعِهم. وقوله: (بالضمير موصلاً) يعود على كل الأربع الكلمات: كل وكلا وكلتا وجميع، فإن لم يوصل بالضمير لم يقع توكيداً، كما قال الله تعالى: وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ [يس:32]، وقوله تعالى: وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ [هود:111] وقوله تعالى: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا [الطارق:4]، فكل هنا ليست توكيداً؛ لأنها لم تضف إلى ضمير. إذاً لا بد أن تضاف إلى ضمير ويسبقها ما يؤكد، فتقول: إن القوم كلهم فاهمون. والجميع كذلك إذا أضيفت إلى ضمير المؤكد صارت تأكيداً وإلا فهي على حسب العوامل. وإعراب البيت كما يلي: (كلاً) مفعول مقدم لاذكر. (وكلا) معطوفة على كلاً، يعني: واذكر أيضاً كلا. و(كلتا) معطوفة على كلاً. و(جميعاً) معطوفة عليها لكن بإسقاط حرف العطف من أجل ضرورة الشعر. (بالضمير) متعلق بقوله: (اذكر)، و(موصلاً) حال مما سبقه، يعني: حال كونه موصلاً بالضمير. ويحوز أن نقول: (بالضمير) متعلق بقوله: (موصلاً)، وتقدير البيت: واذكر كُلاً وكلا وكلتا وجميعاً في الشمول موصلاً بالضمير. والقاعدة من البيت: أنه يؤكد بكل وكلا وكلتا وجميع مضافة إلى ضمير المؤكد.

عامة تستعمل في التوكيد للدلالة على الشمول ككل

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واستعملوا أيضاً ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة] قوله: (واستعملوا) أي العرب. (أيضاً) مصدر آض يئيض، بمعنى: رجع، وهي دائماً محذوفة العامل، فلا يقال: أئيض أيضاً، أي أرجع رجوعاً، وإنما استعملوه دائماً على المفعولية المطلقة أو على المصدرية وعاملها محذوف دائماً. قوله: (ككلٍ فاعلة من عم) فاعلة يعني: اسم فاعل على وزن فاعلة، من عمَّ، فعم: فعل ماضٍ -وهي غير (عمَّ) التي هي حرف جر واسم استفهام- ومضارعة: يعم، واسم الفاعل منه: عامٌّ، لكن هو يقول: فاعلة، فأدخل التاء على (عام) فتصبح: عامة. يعني: تعمل (عامة) في مكان (كل)، تقول: جاء القوم عامتهم، وهو بإزاء قولك: جاء القوم كلهم، والمعنى واحد، وكثيراً ما يستعمل شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك فيقول: عامة العلماء على هذا القول. وغيره أيضاً ممن يذكر الخلاف، يقول: عليه عامة العلماء، أي: كل

العلماء، وإن كان الإنسان قد يشعر بأن يوجد خلاف قليل، لكن ليست مثل ما إذا قيل: أكثر العلماء، فهنا الخلاف واضح. والإعراب: استعملوا: فعل وفاعل. و(أيضاً): مصدر لعامل محذوف من آض يئيض. و(فاعلة): مفعول استعملوا. و(من عمَّ): متعلقة بفاعلة حال، أو صفة. و(عامة) مثل (جميع) إذا لم تتصل بالضمير تكون غير مؤكدة، كما في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (وبعثت إلى الناس عامة) فهي حال. قوله: (في التوكيد) متعلق باستعملوا، يعني: استعملوا في التوكيد أيضاً (عامة) استعمال (كلٍ)، وعلى هذا فيكون مضافاً إلى ضمير المؤكد. وقوله: (مثل النافلة)، (مثل) يحتمل أنه مفعول مطلق، أي: استعمالاً مثل النافلة، ويحتمل أن يكون حالاً أي: مشبهاً للنافلة، ومعنى النافلة: الزيادة، كما قال الله تعالى: وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ [الإسراء:79]، يعني: زائدة لك، قال الشارح: إن كثيراً من النحويين لم يذكروها، فيكون الذي ذكرها زائداً على غيره في ذكرها. وقال بعض المحشين : بل معنى قوله: (مثل النافلة) أي: مثل هذا الوزن، فهي على وزن فاعلة ولو كان المؤكد ذكراً، وهذا الذي ذكره المحشي أحسن مما ذكره الشارح، فالأحسن أن يقول: (مثل النافلة) أي: أنها تلزمها التاء وإن كان المؤكد فيها مذكراً، فتقول: جاء الرجال عامتهم، ولا تقل: عامهم. وقوله تعالى: وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ [الإسراء:79]. نافلة: حال من التهجد، والتقدير: حال كونه نافلة لك، والتهجد مذكر. ومن الأمثلة قولنا: جاء القومُ عامتُهم، ورأيتُ القومَ عامتَهم، ومررت بالقوم عامتِهم، وكونها مؤكدة للشمول واضح من معناها؛ لأن العموم معناه الشمول، وهي مأخوذة من عمَّ يعُمّ، أي: شمل يشمل فهو شامل.

ما يجاء به بعد كل لتقوية قصد الشمول

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وبعد كلٍ أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعون ثم جمع] تقول: جاء القوم كلهم أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاءُ، وجاء القوم كلهم أجمعون، وجاءت النساء كلهن جمع.

قد يجاء بأجمع للتوكيد غير مسبوقة بكل

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع] والحقيقة أنه غريب من ابن مالك ، أن يكرر هذا التكرير، ومعناه: إنهم أكدوا بعد كلٍ ودون كل، لكن دون كلٍ قد يجيء وليس كثيراً، فتقول: جاء الرجال أجمع، وجاءت القبيلة جمعاء، وجاء القوم أجمعون، وجاءت النساء جمع، بدون كل. قال الشاعر: يا ليتني كنت صبياً مُرضَعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا إذا بكيت قبلتني أربعاً إذاً ظللت الدهر أبكي أجمعا و(الذلفاء)، قيل: إنها اسم امرأة، وقيل: إن الذلفاء هي المرأة الحسناء. والشاهد في قوله: (إذاً ظللت الدهر أبكي أجمعا) حيث أكد بأجمع دون كل، ولم يقل: إذاً ظللت الدهر كله أجمع. وفي البيت أيضاً شاهد لجواز الفصل بين المؤكِد والمؤكَد، وهو قوله: الدهر أبكي، فأبكي: هذه جملة معترضة، نظيرها في القرآن قوله تعالى: وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَينَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ [الأحزاب:51] فكلهن ليست توكيداً للضمير الذي في (آتيتهن)، ولكنها توكيد للضمير في قوله (يرضين) ففصل بين المؤكِد والمؤكَد.

توكيد النكرة

ثم انتقل المؤلف إلى بحث آخر وهو: هل تؤكد النكرة أم لا؟ قال بعض النحويين: إنها لا تؤكد. وقال آخرون: إنها تؤكد. وتوسط المؤلف فقال: [وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل] القاعدة: أنه يجوز أن تُؤكد النكرة إذا كان فيها فائدة، وأما إذا لم يكن فيها فائدة فإنها لا تؤكد، ومنه قول الشاعر: يا ليت عدة حول كله رجب. فأكد حولاً بكل، فأفاد أنه يجوز أن تؤكد، ولم يقل: يا ليت عدة الحول كله رجب. ومنه البيت السابق وهو: تحملني الذلفاء حولاً أكتعا. فحولاً هذه نكرة، وأكتع مُؤكِّد له. وقوله: (وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي: أنه لا تؤكد النكرة سواء أفادت أم لم تفد. وعلى هذا فيمنع عند البصريين أن تقول: جلست عندك شهراً كله، وما جاء به السماع فهو عندهم إما شاذ وإما نادر قليل، والشاذ لا يقاس عليه. أما على رأي ابن مالك وهو الصحيح: أنه إذا وجدت الفائدة من التوكيد فلا مانع، تقول: جلست عندك شهراً كله، أكدته لئلا يظن ظان أنني جلست عندك أكثر الشهر، فيكون في هذا فائدة، فإذا كان فيها فائدة فلا حرج.

الاستغناء في توكيد المثنى بكلا وكلتا

قال: [واغن بكلتا في مثنىً وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا] الذي يؤكد بكلا وكلتا ما دل على اثنين، وهو يشمل المثنى، والمفرد إذا عطف عليه مفرد، فتقول: جاء زيد وعمروٌ كلاهما، أكرمت زيداً وعمراً كليهما، وأكرمت الزيدين كليهما. وكلتا يؤكد بها المثنى المؤنث. ومعنى قول ابن مالك : أن كلا وكلتا يغنيان عن وزن فعلاء وهو: جمعاء، ووزن أفعل وهو: أجمع، فبدلاً من أن تقول: جاء الزيدان أجمعهما. تقول: كلاهما. وكذلك في النساء، رأيت المرأتين كلتيهما، ولا تقول: جمعاويهما مثلاً.

توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن توكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما] لما كان في قولنا: هند ذهبت نفسها، يحصل الاشتباه، فكان لابد أن نقول: هند ذهبت هي نفسها، وهند ذهبت هي عينها، ليس فيه اشتباه، فلهذا كان لابد إذا أكدت الضمير المتصل بالنفس أو بالعين أن تأتي بينه وبين المؤكد بالضمير المنفصل. فنقول مثلاً: قمت أنت نفسك. (قمت): فعل وفاعل. و(أنت): ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل. و(نفسك): مؤكد آخر للضمير الأول، فهنا يكون المؤكدان اثنين: ضمير أكد ضميراً، ثم جاءت النفس. فالقاعدة: إذا أكد الضمير المتصل -ومنه المستتر- بالنفس أو بالعين فإنه يجب أن تفصل بين المؤكد والمؤكد بضمير منفصل. أما إذا أكد بغير النفس والعين فإنه لا يجب فتقول: قمتما كلاكما، التأكيد بكلا، وتقول مثلاً: قمتم كلكم، ولا يجب أن تقول: قمتم أنتم كلكم، إنما هذا خاص بالنفس والعين. أيضاً هناك خصوص آخر، قال: (عنيت ذا الرفع). إذاً: إن تؤكد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين. فإذا قيل: متى يجب الإتيان بالضمير المنفصل عند تأكيد الضمير المتصل؟ نقول: يجب بشرطين: أولاً: أن يكون الضمير المؤكد ضمير رفع. والثاني: أن يكون التأكيد بالنفس أو بالعين. وقول المؤلف: (فبعد المنفصل) ظاهره أنه لو فصل بغير الضمير المنفصل لم يجز، ولكن بعض النحويين يقول: يجوز أن تفصل بغير الضمير المنفصل، فتقول مثلاً: نزلتم في البيت أنفسكم، نزلتم في البيت أعينكم، لأن المهم أن يكون هناك فاصل بين الضمير المتصل وبين المؤكد وهو النفس والعين. والخلاصة: إذا أكدت الضمير المتصل بالنفس أو بالعين وهو مرفوع وجب الفصل بالضمير المنفصل، وقيل: بالضمير المنفصل أو بأي فاصل يكون. ويفهم من قول المؤلف: (عنيت ذا الرفع) أنه لو أكد الضمير المتصل المنصوب فلا يجب الفصل، فتقول: أكرمتك نفسك، مررت بك عينك. قال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) أكدوا: أي العرب؛ لأنهم هم أهل الكلام. بما سواهما: أي بما سوى النفس والعين. والقيد هو الفصل بالضمير المنفصل. لن يلتزما أي: لم يأتوا بضمير منفصل. وخلاصة البيتين تتضح بالأسئلة الآتية: أولاً: هل يجوز تأكيد الضمير بالنفس وبالعين؟ والجواب: يجوز تأكيد الضمير بالنفس وبالعين. والثاني: هل يجوز تأكيد الضمير سواء كان منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً بالنفس أو بالعين؟ والجواب: نعم. والثالث: هل يجب الفصل بالضمير المنفصل إذا أكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين؟ والجواب: في حالة الرفع يجب الفصل، وفي حالتي النصب والجر لا يجب.

التوكيد اللفظي

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن توكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما] لما كان في قولنا: هند ذهبت نفسها، يحصل الاشتباه، فكان لابد أن نقول: هند ذهبت هي نفسها، وهند ذهبت هي عينها، ليس فيه اشتباه، فلهذا كان لابد إذا أكدت الضمير المتصل بالنفس أو بالعين أن تأتي بينه وبين المؤكد بالضمير المنفصل. فنقول مثلاً: قمت أنت نفسك. (قمت): فعل وفاعل. و(أنت): ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل. و(نفسك): مؤكد آخر للضمير الأول، فهنا يكون المؤكدان اثنين: ضمير أكد ضميراً، ثم جاءت النفس. فالقاعدة: إذا أكد الضمير المتصل -ومنه المستتر- بالنفس أو بالعين فإنه يجب أن تفصل بين المؤكد والمؤكد بضمير منفصل. أما إذا أكد بغير النفس والعين فإنه لا يجب فتقول: قمتما كلاكما، التأكيد بكلا، وتقول مثلاً: قمتم كلكم، ولا يجب أن تقول: قمتم أنتم كلكم، إنما هذا خاص بالنفس والعين. أيضاً هناك خصوص آخر، قال: (عنيت ذا الرفع). إذاً: إن تؤكد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين. فإذا قيل: متى يجب الإتيان بالضمير المنفصل عند تأكيد الضمير المتصل؟ نقول: يجب بشرطين: أولاً: أن يكون الضمير المؤكد ضمير رفع. والثاني: أن يكون التأكيد بالنفس أو بالعين. وقول المؤلف: (فبعد المنفصل) ظاهره أنه لو فصل بغير الضمير المنفصل لم يجز، ولكن بعض النحويين يقول: يجوز أن تفصل بغير الضمير المنفصل، فتقول مثلاً: نزلتم في البيت أنفسكم، نزلتم في البيت أعينكم، لأن المهم أن يكون هناك فاصل بين الضمير المتصل وبين المؤكد وهو النفس والعين. والخلاصة: إذا أكدت الضمير المتصل بالنفس أو بالعين وهو مرفوع وجب الفصل بالضمير المنفصل، وقيل: بالضمير المنفصل أو بأي فاصل يكون. ويفهم من قول المؤلف: (عنيت ذا الرفع) أنه لو أكد الضمير المتصل المنصوب فلا يجب الفصل، فتقول: أكرمتك نفسك، مررت بك عينك. قال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) أكدوا: أي العرب؛ لأنهم هم أهل الكلام. بما سواهما: أي بما سوى النفس والعين. والقيد هو الفصل بالضمير المنفصل. لن يلتزما أي: لم يأتوا بضمير منفصل. وخلاصة البيتين تتضح بالأسئلة الآتية: أولاً: هل يجوز تأكيد الضمير بالنفس وبالعين؟ والجواب: يجوز تأكيد الضمير بالنفس وبالعين. والثاني: هل يجوز تأكيد الضمير سواء كان منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً بالنفس أو بالعين؟ والجواب: نعم. والثالث: هل يجب الفصل بالضمير المنفصل إذا أكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين؟ والجواب: في حالة الرفع يجب الفصل، وفي حالتي النصب والجر لا يجب.

التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً كقولك ادرجي ادرجي] (ما): اسم موصول مبتدأ. (من التوكيد) جار ومجرور بيان لـ(ما). (لفظي): خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو، و(يجي) الجملة خبر المبتدأ (ما)، يعني: والذي هو لفظي من التوكيد يكون مكرراً. أفهمنا المؤلف رحمه الله من هذا أن التوكيد نوعان: -مع أنه لم يذكر التقسيم في أول الكلام- وهما: توكيد معنوي، وتوكيد لفظي. فالتوكيد المعنوي: ما كان بالألفاظ السابقة وهي: النفس، والعين، وكل، وأجمع، وأجمعون، وجمع، وجمعاء، وعامة، وكلا، وكلتا. والتوكيد اللفظي: ما جاء مكرراً، إما بالكلمة أو بالجملة. فالمثال الذي ذكره ابن مالك : ادرجي ادرجي، الخطاب لأنثى، وهذا مكرر جملة فعلية. وقد تكون بالكلمة، مثل: قام قام الرجل، وستأتي في كلام المؤلف أيضاً. وقوله: (مكرراً) سواء كرر باللفظ أو كرر بالمعنى مع اختلاف يسير في اللفظ، ففي قوله تعالى: فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا [الطارق:17]، أمهلهم توكيد لمهِّل مع أن الفعل مختلف بعض الاختلاف. وكذلك أيضاً لو قلتُ: قف قم، أخاطب جالساً فهذا توكيد لفظي؛ لأننا كررنا اللفظ بمعناه، فقم بمعنى: قف. وكذلك لو قلنا: اقعد اجلس. وإن كان هناك من يجعل الجلوس من القيام والقعود من الاستلقاء؛ لكن هذا التفريق ليس بصحيح، وقد قال النبي عليه السلام: (وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً). ويوجد لفظ آخر وهو: (إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً).

كيفية توكيد الضمير المتصل والحرف

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل] يعني: إذا أردت أن تؤكد ضميراً متصلاً تأكيداً لفظياً فلا تعد هذا الضمير المتصل إلا مع لفظه الموصول به. فإذا أردت أن أؤكد الكاف في أكرمتك، أقول: أكرمتك أكرمتك. ومررت بك، أريد أن أؤكد الضمير بك تأكيداً لفظياً فأقول: مررت بك بك. فإذاً يقول: ابن مالك رحمه الله: لا تؤكد الضمير المتصل إلا مع اللفظ الذي به وصل، سواء كان هذا اللفظ فعلاً أو حرفاً، فالحرف مثل: مررت بك بك، والفعل مثل: أكرمتك أكرمتك. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وبلى] قوله: (كذا الحروف)، يعني: لا تعد الحروف وحدها إلا مع ما اتصلت به، تقول مثلاً: إن زيداً قائمٌ، أريد أن أؤكد (إن) فأقول: إن زيداً إن زيداً قائمٌ. أما أن أقول: إن إن زيداً قائم، فهذا لا يصلح. وفي قولي: أتيت من عند صاحبي، أريد أن أؤكد (من) فأقول: أتيت من عند من عند صاحبي. وقوله: (غير ما تحصلا به جوابٌ) يعني: إلا أحرف الجواب فإنها يجوز أن يؤكد بها لفظاً دون ما اتصل بها، مثل: نعم، وبلى، ولا، وجيرِ، وأجل؛ فهذه كلها أحرف الجواب، فإنها تؤكد لفظاً بدون أن يؤتى بما اتصلت به. فإذا قال لك رجل: هل فهمت النحو؟ تقول: نعم، نعم. وإن كنت لم تفهم تقول: لا لا. فإن قيل: كم حد التكرار؟ نقول: لا تكرر أكثر من ثلاث مرات؛ فإنه شين عند الأدباء، وغير مسموع في اللغة العربية أيضاً. فإن قيل لك: هل فهمت ألفية ابن مالك وحفظتها عن ظهر قلب؟ فتقول: لا لا لا، لا لا لا؛ لأنه سأل عن حفظها وفهمها. أو إذا كنت حافظاً فاهماً لها تقول: نعم نعم نعم، نعم نعم نعم. و(بلى) عرفنا أنه يجاب بها النفي المصدر باستفهام كقولنا: أليس زيدٌ كريماً؟ تقول: بلى. أليس نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل؟ تقول: بلى بلى بلى.

توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل] (مضمر) مفعول به لفعل محذوف، وهذا من باب الاشتغال؛ لأن الهاء في (به) هو ضميره، فالعامل مشغول به. يعني: أن ضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير اتصل، فنبدأ بضمير الرفع، تقول: قمت أنت، (التاء) في قمت ضمير رفع مؤكدة بـ(أنت) و(أنت) ضمير رفع منفصل. وضمير النصب مثل: رأيتك أنت. فتقول: (رأيت) فعل وفاعل، و(الكاف) مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، و(أنت) (أن) ضمير مؤكد للكاف مبني على السكون في محل نصب، والتاء الخطاب. وضمير الجر، مثل: مررت بك أنت، (فمررت) فعل وفاعل، و(الباء) حرف جر، و(الكاف) ضمير مبني على الفتح في محل جر. و(أنت) أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل جر توكيد للكاف، والتاء حرف خطاب. ويجوز في ضمير النصب أن يؤكد بضمير نصب منفصل، فتقول: رأيتك إياك، وهذا هو الأصل، وإنما أكد بضمير الرفع توسعاً، وإلا فالأصل أن يؤكد الضمير المنصوب بضمير نصب. فصار الحاصل عندنا الآن في هذا البيت أنه يجوز توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل. وهذا التوكيد لفظي؛ لأن الضمير مرادف للضمير، ولا يضر أن يكون هذا متصلاً وهذا منفصلاً؛ لأن هذا اختلاف لفظ فقط، وأما المعنى فهو واحد.

شرح ألفية ابن مالك[52]

العطف قسمان: عطف بيان وعطف نسق، وكلاهما يتبع متبوعه في الإعراب، وعطف النسق له حروف تسمى حروف العطف، فمنها ما يعطف لفظاً ومعنى ومنها ما يعطف لفظاً فقط.

عطف البيان

تعريف عطف البيان

قال رحمه الله تعالى: [العطفُ إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيانُ ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفة] قوله رحمه الله: (العطف). تقدم أن العطف معناه الثني، فثني الشيء على الشيء يسمى عطفاً، ومنه عطف طرفي الحبل بعضهما إلى بعض. أما هنا فإن العطف قد بينه المؤلف بقوله: (إما ذو بيان أو نسق). فالعطف ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق. فما كان بواسطة الحرف فهو عطف نسق، مثل جاء زيدٌ وعمرو، فقولنا: (عمرو)، هذا عطف نسق. وما كان بغير واسطة الحرف فهو عطف بيان. قال: (والغرض الآن): (الآن) تقدم أنها ظرف للإشارة إلى الزمان الحاضر، كما أن هنا ظرف للإشارة إلى المكان الحاضر، فالآن ظرف مبني على الفتح في محل نصب. وقوله: (الغرض الآن)، أي: في هذا الباب، (بيان ما سبق). الذي سبق هو عطف البيان، فقدم المؤلف الكلام على عطف البيان لأنه أقل، ولأنه أشبه بالنعت، فكان أولى أن يكون أقرب إليه، وقد فصل بينه وبين النعت بالتوكيد، وإنما فصل بينه وبين النعت بالتوكيد لأن التوكيد في الحقيقة مؤكد لذات الشيء. قال: (فذو البيان) أي: فعطف البيان، تعريفه: (تابع شبه الصفة). فقولنا: (تابع) جنس يدخل فيه جميع التوابع. وقولنا: (شبه الصفة)، خرج به النعت؛ لأن مشابه الشيء ليس هو الشيء، فهو يشبه النعت في بيان متبوعه، لكنه يخالف النعت في أنه جامد، والنعت مشتق أو مؤول به، ويظهر ذلك بالمثال: تقول: جاء أبو حفص الفاروق ، فالفاروق : صفة لأبي حفص ، وتقول: جاء أبو حفص عمر ، فعمر عطف بيان وليس بصفة؛ لأن عمر علم جامد، لكن الفاروق مشتق، ولهذا قال المؤلف: (تابع شبه الصفة)، أي: وليس بصفة. وقوله: (حقيقة القصد به منكشفة) خرج بهذا بقية التوابع؛ لأن التوابع لا تنكشف بها حقيقة القصد، فكل تابع مستقل، والنعت قد تتبين به حقيقة القصد لكنه مشتق كما سبق، أما بقية التوابع فليست كذلك.

ما يتبع فيه عطف البيان متبوعه

[فأولِيَنه من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولي] (أولينه) يعني: أعطه، (من وفاق الأول) الأول المتبوع. وقوله: (ما من وفاق الأول النعت ولي). يعني: ما أعطي النعت من وفاق الأول. وإعراب البيت كما يلي: (أولينه): فعل أمر والهاء مفعول أول. وقوله: (ما من وفاق)، (ما): هي المفعول الثاني. وقد سبق أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وفي واحد من التعريف أو التنكير، وفي واحد من الإفراد وفرعيه، وفي واحد من التذكير والتأنيث. وهذا أيضاً يتبع في أربعة من عشرة، مثلاً: إذا كان المتبوع مرفوعاً صار عطف البيان مرفوعاً، وإذا كان المتبوع منصوباً صار عطف البيان منصوباً، وإذا كان مفرداً صار عطف البيان مفرداً، وإذا كان مؤنثاً صار عطف البيان مؤنثاً، والعكس بالعكس. وفهمنا من قول المؤلف إنه يعطى أحكام النعت بالتبعية أنه يجوز أن يكون عطف البيان بين نكرتين، وإلى هذا أشار بقوله: [فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين] فقاس المختلف فيه على المتفق عليه.

والنحويون: بصريهم وكوفيهم اتفقوا على أن عطف البيان يكون بين معرفتين؛ لأنه يفيد التخصيص، فتقول مثلاً: جاء أبو بكر عبد الله بن أبي قحافه ، أبو بكر معرفة وهو المتبوع، و عبد الله معرفة وهو التابع. هل يكون بين نكرتين؟ الجواب: نعم، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك مع أن ابن مالك يعد من البصريين لكنه بصري مجتهد يميل إلى ما يراه هو الصواب؛ ولهذا مذهب الكوفيين ومنهم ابن آجروم أنه يقع عطف البيان بين نكرتين، فوافقهم على هذا، واستشهدوا لذلك من القرآن، فقالوا: إن الله سبحانه وتعالى يقول: وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ [إبراهيم:16] (ماء) نكرة، ونوع الماء صديد، وصديد اسم جامد، ومع ذلك صار عطف بيان. والبصريون يجيبون على الآية فيقولون: هذا بدل. وسيأتينا أن ضابط البدل: هو الذي لو حذف المبدل منه قام مقامه، فلو قال سبحانه وتعالى: ويسقى من صديد، استقام الكلام، فهو إذاً بدل وليس عطف بيان. أما هؤلاء فيقولون: نحن نقول: إنه يجوز أن يكون بدلاً، لكن يجوز أيضاً أن يكون عطف بيان. وكذلك أيضاً قوله تعالى: يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ [النور:35] فزيتونة عطف بيان؛ لأن (زيتونة) ليست مشتقاً فهي عطف بيان. وأولئك يقولون: إنها بدل؛ لأنه لو قال: يوقد من زيتونة مباركة لصح. لكن نقول: هي أيضاً عطف بيان. ويقولون: إن المراد بعطف البيان أنه يبين متبوعه ويخصصه ويميزه من غيره، والنكرة لا تبين النكرة. والرد عليهم بسيط جداً، وهو: أن النكرة الموصوفة أو المبينة مخصصة، فبدلاً من أن نقول: (من ماء) ونطلق ويكون صالحاً لكل ماء، ميز هذا الماء بقوله: (صديد). وبدلاً من أن (شجرة مباركة) عامة لكل شجرة مباركة خصصها بقوله: زيتونة. فالتخصيص حتى في النكرات موجود. فإذاً: دليلهم ليس بصحيح؛ ولهذا مشى ابن مالك على هذا القول وهو أنه يجوز أن يكون عطف البيان ومتبوعه نكرتين.

متى يمتنع أن يكون عطف البيان بدلاً

قال ابن مالك رحمه الله تعالى: [وصالحاً لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا] القاعدة: أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، والعكس بالعكس إلا في بعض أنواع البدل كما سيأتينا، وهي: بدل الغلط، وبدل البعض، وبدل الشمول، فلا يمكن في هذه الأنواع أن تكون عطف بيان، إنما المقصود بدل الكل من الكل، فقوله: (صالحاً لبدلية) ليس على إطلاقه، إنما المراد بدلية كل من كل، فيجب أن يقيد بهذا. وإعراب (صالحاً) مفعول مقدم ليرى، يعني: أنَّ أي عطف البيان صالح لأن يكون بدل كل من كل، إلا في مسائل، قال: (في غير نحو يا غلام يعمراً). قد يظن أن الغلام مضافة إلى يعمر، وليس الأمر كذلك، فلو كان مضافاً لم يكن عندنا بدل أو عطف بيان. و(غلام): نكره مقصودة منادى مبني على الضم. و(يعمر) عطف بيان لغلام منصوب بالفتحة الظاهرة. وهنا (يعمر) لا يصلح أن نجعله بدلاً من (غلام)؛ لأن البدل هو الذي يصح أن يحل محل المبدل منه، ولا يصلح أن يحل يعمر محل غلام؛ لأنه منصوب، فلو قلت: يا يعمرَ! لا يصح ويكون لحناً، لأن حقه البناء على الضم عند النداء. فالقاعدة: أنه إذا وجد منادى مبني على الضم، وبعده مفرد معرفة معرب؛ فإنه لا يصح أن يعرب بدلاً. فإذا قلنا: يا غلام يعمرَ، قلنا: يعمر لا بد أن تكون عطف بيان، ولا يصح أن تكون بدلاً. وإذا قيل: ما وجه نصبها إذا كانت عطف بيان؟ نقول: لأنها كالصفة في الإعراب، وصفة المنادى يجوز أن تنعت على محله لا على لفظه، ومحل المنادى هو النصب، فنقول: (يعمرَ) بدل من غلام تابع لمحله. المسألة الثانية: قال: [ونحو بشر تابع البكري وليس أن يبدل بالمرضي] يشير إلى قول الشاعر: أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً. تقدم لنا في باب الإضافة أنه لا يضاف المحلى بأل إلا إذا كان وصفاً مضافاً لما فيه أل أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه أل. فالتارك: اسم فاعل محلى بأل مضاف إلى البكري وهو محلى بأل، فالإضافة صحيحة، و(بشر) علم لا يصح أن يضاف إليه ما فيه أل؛ فنعربه عطف بيان للبكري ولا يصح أن نجعله بدلاً؛ لأنه لو أزيل المتبوع وجعل التابع مكانه لم يصح. ثم أشار المؤلف إلى رد قول بعض النحويين الذين يجوزون إضافة اسم الفاعل المحلى بأل إلى العلم وإن لم يكن فيه أل. فقال: (وليس أن يبدل بالمرضي). المعنى: وليس أن يجعل بدلاً بالقول المرضي، أي: لا نقبل أن يكون بدلاً. وخلاصة القول في البيتين: أن كل عطف بيان يصح أن يكون بدلاً، إلا إذا كان هذا الذي هو عطف بيان لا يصح أن يحل محل التابع لأي سبب من الأسباب، سواء ما ذكر المؤلف وغيره.

عطف النسق

تعريف عطف النسق

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [عطف النسق] العطف تقدم لنا أنه الثني، ومنه ثني الرداء بعضه إلى بعض. وأما النسق فإنه في اللغة: التتابع. تقول: جاءوا على نسق واحد، أي: متتابعين. وأما عطف النسق في الاصطلاح فقد قال فيه المؤلف: [تال بحرف متبع عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق] أي: ما تبع غيره بواسطة الحرف فهذا هو عطف النسق. ولكن المؤلف اشترط فقال: (بحرف متبع)، احترازاً من الحروف غير المتبعة؛ لأنه قد يتلو فاء السببية، وحرف الجر ولا يكون معطوفاً. وحروف الإتباع معروفة عند العلماء بالتتبع والاستقراء لكلام العرب، فوجدوا أن هذه الحروف إذا جاءت بين كلمتين جعلت الثانية تابعة للأولى، إذاً فالعطف لابد فيه من واسطة بين التابع والمتبوع، وهي حرف العطف. وإعراب ما أشكل في البيت كما يلي: (تالٍ): خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وأصله (تالي)، لكن حذفت الياء وبقي الكسر. قال: (اخصص بود)، الود معناه خالص المحبة، وليس مطلق المحبة. (وثناء)، الثناء: المدح بالصفات الحميدة، ويطلق على المدح مطلقاً حتى على غير الخصال الحميدة، وفي الحديث (اثنوا عليه شراً ... وأثنوا عليه خيراً)؛ لكن المراد هنا الخير. والمعنى: لا تحب إلا من صدق، ولا تثن إلا على من صدق، صدق في قوله وفعله وقصده؛ فالصدق في القصد هو الإخلاص، وفي القول هو الإخبار بما يطابق الواقع، وفي الفعل أن يكون موافقاً لما في قلبه، هذا هو الصادق في الفعل، ومنه في الشرع اتباع النبي عليه الصلاة والسلام. ويقصد ابن مالك ذلك كلَّه.

حروف العطف لفظاً ومعنى

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فالعطف مطلقاً بواو ثم فا حتى أم او كفيك صدق ووفا] يقول أهل العلم: إذا رأيت كلام العلماء مطلقاً فانظر إلى الذي قبله وإلى الذي بعده؛ لأنه مطلق من قيد سابق أو لاحق، وهذا البيت مطلق من قيد لاحق؛ لأن قوله بعده: (وأتبعت لفظاً فحسب) يبين لنا ما هو معنى الإطلاق. إذاً فالعطف مطلقاً، يعني: لفظاً ومعنى، وعرفنا ذلك من قوله فيما بعد: (وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا) فالعطف مطلقاً بواو مثل: جاء زيد وعمر، رأيت زيداً وعمراً، مررت بزيد وعمر. قوله: (بواو ثم فا) (ثم) معطوفة على الواو بإسقاط حرف العطف، أي: بواو وثم فليست ثم حرف عطف، وإنما هي مما بين أنها من حروف العطف، وكذلك الفاء، وحتى، وأم، وأو، كلها حروف عطف. لكن لأجل ضرورة الشعر قال: (حتى أم او) فنقل حركة الهمزة إلى الميم وخفف الهمزة، والأصل: حتى أم أو. ثم قال: (كفيك صدق ووفاء)، أثنى على الصادق بالوفاء، والشاهد قوله: (ووفا)، فالواو: حرف عطف. و(وفا): معطوفة على الصدق، والمعطوف على المرفوع مرفوع. كفيك صدق: الكاف حرف جر، و(فيك صدق ووفاء) كلها مجرورة بالكاف، بقصد اللفظ. وقد سبق أن ذكرنا للمعربين في ذلك رأيين: الرأي الأول: (الكاف) حرف جر، والجملة كلها مجرورة بالكاف وعلامة جرها الكسرة المقدرة على آخرها منع من ظهورها الحكاية. والرأي الآخر: أنه على تقدير محذوف، والتقدير: كقولك فيك صدق ووفا. (فيك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (صدق) مبتدأ مؤخر.

حروف العطف لفظاً فقط

قال ابن مالك : [وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا] قوله: (أتبعت لفظاً فحسب)، يعني: دون معنى، وهذا محترز قوله فيما سبق: (العطف مطلقاً). وقوله: (فحسب) مبنية على الضم، والفاء زائدة لتحسين اللفظ، وأصلها: أتبعت لفظاً حسبُ. و(بل)، و(لا)، و(لكن) حروف عطف، وهي ثلاثة، وتقدم في البيت السابق ستة، فذكر ابن مالك تسعة حروف، وزاد ابن آجروم واحداً، فأصبحت حروف العطف عنده عشرة، والذي زاده هو (إما)، وابن مالك لا يراها من حروف العطف. فإذاً: حروف العطف على رأي ابن مالك تسعة: ستة تتبع المعطوف لفظاً ومعنى، وثلاثة تتبعه لفظاً لا معنى. وقوله: (بل) فاعل أتبعت، والواو حرف عطف و(لا) معطوفة على (بل)، و(لكن) معطوفة على (بل)؛ لكن بإسقاط حرف العطف، أصلها: وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا ولكن. فهذه تتبعه لفظاً لا معنى، تقول: نام الرجل بل الصبي، هذه أتبعت لفظاً، بمعنى: أن الذي نام هو الصبي. أو تقول: ما نام الرجل بل الصبي، فـ (ما نام الرجل) نفي، (بل الصبي): إثبات. وكذلك (لا) تقول: جاء زيد لا عمرو، أتبعت باللفظ فقط؛ لأن عمراً ما جاء. وكذلك (لكن) مثل: ما قدم زيد لكن عمرو، أتبعت لفظاً دون معنى. وقوله: (كلم يبد امرؤ لكن طلا). (لم): حرف نفي وجزم وقلب. (يبد): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبله دليل عليها. (امرؤ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. (لكن): حرف عطف. (طلا): اسم للظبي، فمعنى لكن طلا يعني: لكن بدا طلا. فعلى هذا نقول: (لكن) حرف عطف، و(طلا) معطوف على (امرؤ)، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ويكون المعنى: أن الذي بدا هو الطلا.

ما يعطف بالواو

قال المؤلف رحمه الله: [فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً] الواو هي أم الباب؛ لأنه يعطف بها كل شيء. والسابق هو المتقدم، واللاحق هو المتأخر، والمصاحب الموافق هو الذي يأتي معه، تقول مثلاً: ولد محمد وابنه، فالسابق محمد، واللاحق ابنه. وتقول: مر علي رمضان وشعبان وأنا هنا. فعطفنا سابقاً على لاحق. ولو قلت: جلست في البلد الفلاني رمضان ثم شعبان، فهذا غلط؛ لأن شعبان هو السابق، ولهذا احتاجوا إلى أن يجيبوا على قول الشاعر: إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده فهذا عكس لا يصح. لكن بعض الناس قال: إن الشاعر يريد أن يقول: أنا ما أردت أن أرتبهم في الوجود، إذ إن ترتيبهم في الوجود أن الجد هو الأول ثم الأب ثم الولد. لكن أنا أريد أن أرتبهم بما ينتفع به، فينتفع الإنسان أولاً بسيادته بنفسه، ثم بأبيه، ثم بجده. لكن يتوجه عليه التغليط. أما إذا قلت: بقيت في هذا المكان رمضان وشعبان، فلا يستطيع أحد أن يغلطك. وقوله: (أو مصاحباً موافقاً) أي: جميعاً، كأن تقول: جاء زيد وعلي معاً، أي: جميعاً. ودخل عليَّ زيد وعلي، فإن كان الباب ضيقاً لا يكون موافقاً، وإن كان الباب واسعاً فهو موافق.
قال ابن مالك : [واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني] المعنى: اخصص بالواو عطف الذي لا يغني متبوعه، وهو: كل ما دل على الافتراق، فهذا لا يكون فيه إلا الواو فقط. فلا يصح أن تقول: تخاصم زيد ثم عمرو، ولا: تخاصم زيد فعمرو؛ فكل الحروف لا تصلح إلا الواو فتقول: تخاصم زيد وعمر. ومثال آخر قول ابن مالك : اصطف هذا وابني. ولو قلت: اصطف هذا ثم ابني، لا يصح. فكل ما دل على المشاركة فلا يكون العطف فيه إلا بالواو.

ما يعطف بالفاء وثم

قال المؤلف: [والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال]. أفاد المؤلف رحمه الله أن معنى الفاء وثم الترتيب. فكلاهما للترتيب لكنهما تختلفان، فـ(الفاء) للترتيب باتصال، و(ثم) للترتيب بانقطاع؛ ولهذا نقول: ثم للتراخي. فإذا قلت: جاء زيد فعمر، فالمدة بينهما قليلة. وإذا قلت: جاء زيد ثم عمر، فالمدة بينهما كثيرة، لأنها للتراخي. واعلم أن (الفاء) أيضاً إذا عطفت جملة على جملة أو مشتق فإنها تدل مع ذلك على السببية، ومنه قوله تعالى: فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ [القصص:15] أي: فقضى عليه بسبب وكزه، فإذا كان العطف عطف جملة على جملة أو مشتق فإنها تفيد مع ذلك السببية، وهي عاطفة في نفس الوقت.

ما تختص به الفاء

ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الذي استقر أنه الصله] وهذه أيضاً من خصائص الفاء: أنه يعطف بها ما لا يصح أن يكون صلة للموصول على الذي يصح أن يكون صلة للموصول. وفهمنا أن المراد صلة الموصول لأن الصلة عند الإطلاق هي صلة الموصول. قول ابن مالك : (ما ليس صلة) أي: ما لا يصح أن يكون صلة. وقوله: (على الذي استقر أنه الصلة). أي: على شيء يصح أن يكون صلة؛ لأنها تفيد الارتباط بين الجملتين، ولما كانت تفيد الارتباط بين الجملتين أغنى العطف بها عن وجود عائد يعود على الموصول. ومعلوم أن جملة صلة الموصول تحتاج إلى رابط أو على الأصح إلى عائد يعود على الموصول، فلو قلت: جاءني الذي قام زيد، لا يصلح؛ لأنه ليس فيها عائد. لكن لو قلت: جاءني الذي قام -أي: هو- يصح. أو قلت: جاءني الذي قام أبوه، فهو صحيح لوجود العائد. ولو قلت: أكرمت اللذين ذهبا. يصح. ولو قلت: أكرمت اللذين ذهب عمرو، لا يصح. ولو قلت: أكرمت اللذين ذهبا فغضب زيد؛ يصلح مع أن غضب زيد ليس فيها ضمير يعود على الموصول، نقول: لأنها عطفت بالفاء. وقد مثل النحويون بمثال: غريب وهو قولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب. والخلاصة: تختص الفاء بأنه يعطف بها ما لا يصح أن يكون صلة على ما يصح أن يكون صلة، ولو جئت بدل الفاء بالواو لما صح؛ فلو قلت: الذي يرعد وينزعج الطلبة الماطور لا يجوز إلا على تقدير حذف عائد في الجملة الثانية، والتقدير: وينزعج منه الطلبة. أما بدون تقدير عائد فهو لا يختص إلا بالفاء فقط. والفرق بين الفاء وغيرها كما قلت قبل قليل: أنها تفيد ارتباط الجملتين بعضهما لبعض، ولهذا استدللنا بأن الإخوة مع الأب والأم يحجبونها من الثلث إلى السدس مع أنهم لا يرثون ؛ لقوله تعالى: وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ [النساء:11] فهذه مربوطة بالتي قبلها، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ [النساء:11]. إذاً: لو قلنا: بدل الفاء بالواو لا يصح، ولو جئنا بدلها بثم لم يصح، ولو جئنا بدلها بأو لم يصح.

العطف على الضمير المتصل المرفوع

قال ابن مالك رحمه الله: [وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل] (إن) شرطيه، وفعل الشرط قوله: (عطفت)، يعني: (وإن عطفت على ضمير رفع متصل)، وجواب الشرط: (فافصل بالضمير المنفصل). وقوله: (إن

على ضمير رفع) خرج به ضمير النصب وضمير الجر، فلا يثبت لهما هذا الحكم. وقوله (متصل) دخل فيه البارز والمستتر؛ لأن كليهما متصل، وخرج به الضمير المنفصل فلا يدخل في هذا الحكم. وقوله: (فافصل): فعل أمر، والأمر للوجوب. وقوله: (بالضمير المنفصل) أي الضمائر المنفصلة، ويكون الضمير المنفصل الذي يفصل به ضمير رفع، مثال ذلك أن تقول: زيدٌ قام وعمرو؛ تريد أن تعطف عمراً على الضمير المستتر في قام فيجب أن تقول: زيد قام هو وعمرو. وفي قولك: قمت وعمرو، يجب أن تقول: قمت أنا وعمرو ؛ لأن التاء في (قمت) ضمير رفع متصل، فإن لم أقل: (أنا) فإنني أقول: قمت وعمراً بالنصب، لتكون واو المعية، وقد أشار إلى هذا ابن مالك في باب المفعول معه حيث قال: (والنصب مختارٌ لدى ضعف النسق). إذاً: نقول: إذا عطفت على ضمير رفع متصل فأت بالضمير المنفصل، فإن لم تأت به فاعدل عن العطف إلى النصب لتكون الواو واو المعية، ويكون ما بعدها مفعولاً معه. وقوله: (ضمير رفع متصل) فلو كان ضميراً منفصلاً؛ فإنه لا يجب الفصل بضمير منفصل، والسبب أنه لو عطفنا بالضمير المنفصل لما أتينا به ثانياً؛ إذ إن الضمير المنفصل معنا من قبل، فتقول: ما قام إلا أنا وعمرو. فـ (أنا): فاعل قام، (وعمرو): الواو حرف عطف، وعمرو معطوفة على الضمير أنا، والمعطوف على المرفوع مرفوع. وإعراب قولنا: قمت أنا وزيد: (قمت): فعل وفاعل. (أنا): توكيد للتاء في قمت مبني على السكون في محل رفع، وهذا توكيد لفظي. (وزيد): الواو حرف عطف، وزيد: معطوف. وإذا قلت: زيدٌ قام هو وعمرو، فـ (هو): توكيد أيضاً للضمير المتصل وليس هو الفاعل، ونقول: (زيدٌ): مبتدأ. و(قام): فعل ماض، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. و(هو): توكيد للضمير المستتر. و(عمرو): معطوفة على الضمير المستتر في قام. وقوله: (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) المراد بالضمير المنفصل ضمير الرفع، فـ(أل) هنا تكون للعهد، أي: بالضمير الذي هو للرفع. قال ابن مالك : [أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقد] المعنى: أو افصل بأي فاصل حتى وإن لم يكن ضمير الرفع المنفصل، فتقول مثلاً: قمت مسرعاً وزيد، ففصلنا بفاصل أجنبي وهو الحال. وقولنا: جلست في المسجد وعمرو، مثلها؛ لأننا فصلنا بالجار والمجرور، و ابن مالك يقول: فافصل بالضمير أو بأي فاصل. قوله: (وبلا فصل يرد في النظم): يعني: وقد يرد العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فصل لا بضمير ولا بغير ضمير، لكن ذلك في النظم فاش، أي: كثير. لكن (وضعفه اعتقد) يعني: وإن كان وارداً فاعتقد أنه ضعيف العطف، والأقوى والراجح النصب على المعية، قال الشاعر: قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا والشاهد في قوله: (إذ أقبلت وزهرٌ) فزهر معطوفة على الضمير المستتر في أقبلت وبدون فاصل، وكان الأولى للناظم أن يقول: إذ أقبلت هي. وقول الله تعالى: قُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ [البقرة:35]، من هذا الباب، فإعراب (اسكن) فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت، و (أنت) توكيد للضمير المستتر، و(الواو): حرف عطف و(زوج) معطوفة على الضمير المستتر في (اسكن). وقوله: (وضعفه اعتقد): ضعف: مفعول به مقدم، والضمير مضاف إليه، و(اعتقد) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

العطف على الضمير المخفوض

قال المؤلف رحمه الله: [وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا] (عودُ): مبتدأ خبره جملة: (قد جُعل). (ولازماً) المفعول الثاني لجُعل مقدم، ونائب الفاعل في جُعل مستتر هو المفعول الأول. والخافض يشمل ما إذا كان الخافض حرفاً وما إذا كان الخافض اسماً، فإنه يجب إعادته إذا عطف على الضمير المتصل المجرور، وفي البيتين الأولين يتكلم على العطف على ضمير رفع، فأفادنا أنه إن كان متصلاً وجب الفصل بين حرف العطف والضمير، وإن كان منفصلاً لم يجب الفصل. ثم انتقل إلى ضمير الجر ولا يكون ضمير الجر إلا متصلاً. فيقول: إذا عطفت على ضمير مجرور؛ فإنه يجب عليك أن تعيد الجار سواء كان اسماً أو كان حرفاً. ومثال ذلك أن تقول: مررت بك وبزيد، ولا يجوز أن تقول: مررتُ بك وزيدٍ. وتقول: زرت المسجد فجلست فيه وفي البيت، ولا تقول: جلست فيه والبيت. ومثال الجر بالاسم قولنا: هذا غلامك وغلام زيد، ولا نقول: هذا غُلامك وزيدٍ. يقول: (وليس عندي لازماً) هذا اختيار لابن مالك، والتعليل: (إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا)، وما دام قد جاء في النظم والنثر الصحيح البليغ فكيف يجب؟! وقد قال الله تعالى: وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ

[البقرة:217]، فقال: ((وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) ولم يقل: وبالمسجد الحرام. وقال تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ [النساء:1]، على قراءة الجر (والأرحامِ) والتقدير: وبالأرحام. لكن المقدر ليس كالموجود، وكل عطف فهو على تقدير إعادة العامل، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فالتقدير: وقام عمرو. إنما الكلام على أن ابن مالك رحمه الله يقول: أنا لا أرى أنه يجب إعادة الخافض الجار؛ لأنه ورد في القرآن الكريم، وهو أصح الكلام. ولكن المشكل أن المتعصب لمذهب يحاول أن يحرف فيقول: الواو في قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ [النساء:1]. حرف قسم، فالله يقسم بالأرحام. وهذا بعيد، بل هو يخبر ويقول: اتقوا الله الذي تساءلون به وتساءلون بالأرحام. ومن أمثلة ذلك قول الشاعر: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب يعني: فما بك وبالأيام من عجب. وهذا البيت يمكن أن يؤول فيقال: الواو حرف قسم، يعني: أنه أقسم بالأيام، ولكن الأصل خلاف ذلك. وخلاصة الدرس: إذا عطفنا على ضمير رفع متصل وجب الفصل إما بضمير منفصل أو غيره؛ لقول ابن مالك : (أو فاصل ما). وإذا عطفنا على ضمير مجرور وجب إعادة الجار على المشهور من كلام النحويين ولا يجب عند ابن مالك وهو الصحيح. وإذا عطفنا على ضمير منصوب -وهذا لم يذكره المؤلف- فنقول: المسكوت عنه معفو عنه، فإذا عطفت عليه فلا تعد الناصب، ولا يجب عليك الفصل، فتقول: أكرمتك وزيداً، أو أكرمتني وصديقي، فهذا يصح، وليس لازماً أن نقول: أكرمتني وأكرمتَ صديقي، ولا: أكرمتك وأكرمت زيداً.

حذف الفاء والواو مع معطوفه إذا دل عليه دليل

قال ابن مالك : [والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس وهي انفردت]. يعني: تحذف الفاء مع معطوفها، ولكن بشرط أن يؤمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز الحذف، وقد ذكر ابن مالك قاعدة في هذا مفيدة وهو قوله: (وحذف ما يعلم جائز) وهي قاعدة من أصول النحو. فإذا علم المعطوف فإن الفاء قد تحذف مع معطوفها، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة:185]، قالوا إن التقدير: فأفطر، فحذفت الفاء ومعطوفها، وهذا لا لبس فيه؛ لأنه من المعلوم أنه لا تجب العدةَ إلا أذا أفطر، أما إذا صام فلا عدة. كذلك أيضاً الواو قد تحذف مع معطوفها؛ لكن بشرط ألا يوجد لبسٌ، ومثاله: راكب الناقةِ طَلِيحان، والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، يعني: ضعيفان. قالوا: والدليل على أنه محذوف أن (طليحان) مثنى وراكب الناقةِ مفرد، ولا يخبر بالمثنى عن المفرد، أي: فهناك شيء محذوف. وقوله: (والواو إذ لا لبس وهي انفردت) يعني: أن الواو انفردت عن بقية حروف العطف بعطف عامل مزال قد بقي معموله، فيكون العامل محذوفاً والمعمول باقياً، ومثلوا لذلك بقول الشاعر: إذا ما الغانيات برزت يوماً وزججن الحواجب والعيونا والتزجيج معناه: أنها تقص منها حتى تكون كالزج وهو طرف الرمح، ولكن العيون لا تزجج، فيكون التقدير: زججن الحواجبَ وكحلنا العيون. ومنه قول الشاعر: علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها والتقدير: وسقيتها ماء بارداً، فحذف العامل وبقي المعمول. قالوا: ومنه قوله تعالى: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ))[البقرة:35]. فقالوا: لأن زوج لا تصلح أن تعطف على الضمير في اسكن؛ لأن (اسكن) فعل أمر ولا يمكن أن يكون فاعله ظاهراً، فإذا لم يمكن أن يكون فاعله ظاهراً فإنه يعطف عليه ظاهر، والتقدير: اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة. وهذا لا شك أنه تكلف. وقال بعضهم: إنه لا شاهد في قوله: (زججن الحواجب والعيون) لأن التزجيج مضمن معنى التحسين، وحينئذ لا حاجة إلى أن نقدر فعلاً. وكذلك أيضاً قال: (علفتها تبناً وماء بارداً)، يضمن معنى: أطعمتها، والماء مطعوم، قال الله تعالى: فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي [البقرة:249]. وقوله: (دفعاً لوهم اتقي(تعليل لتقدير المحذوف، يعني: إنما قدرنا المحذوف لدفع الوهم المستفاد من جعله معطوفاً على الموجود، فقوله: (زججن الحواجب والعيونا) إذا لم نقدر (وكحلنا العيون) توهم الواهم أن العيون تزجج وليس كذلك. وقوله: (وعلفتها تبناً وماء بارداً) إذا لم نقل: (وسقيتها)، توهم السامع أن الماء يعلف، وليس كذلك. فقول المؤلف: (دفعاً لوهم اتقي) ليس تعليلاً للحذف، وإنما هو تعليل لتقدير المحذوف.

قد يحذف المعطوف عليه إذا دل عليه دليل

قال ابن مالك : [وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح]. في باب العطف عندنا تابع ومتبوع، فالمتبوع هو المعطوف عليه، والتابع المعطوف وابن مالك يقول: المتبوع إذا كان ظاهراً فاستبح حذف المتبوع إذا كان ظاهراً بيناً. ومثلوا لذلك بقوله تعالى: أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا [غافر:21]، وقالوا: إن التقدير (فغفلوا ولم يسيروا في الأرض) فهنا حذف المتبوع وأبقى التابع. وقد سبق لنا أن لعلماء النحو في مثل هذا التركيب وجهين: أحدهما: ما ذكر أن الهمزة داخلة على محذوف مقدر بحسب السياق. الثاني: أن الهمزة مقدمة وأن محلها بعد العاطف، لكن قدمت لأن لها الصدارة، وأن هذه الجملة استفهامية معطوفة على ما سبق وأن أصل (أولم يسيروا): (وألم يسيروا) فلا يكون هناك شيء محذوف. وقلنا فيما سبق: إن هذا الرأي أرجح؛ لأننا نسلم به من التقدير؛ ولأنه في بعض الآيات لا تستطيع أن تقدر شيئاً، وهذا الشيء المقدر إنما يقدر مما يفهم من السياق، وإذا كان السياق سيفهمنا إياه فلا حاجه إلى تقديره. فقوله تعالى: ((أَوَ لَمْ يَسِيرُوا)) الاستفهام للتوبيخ ولا توبيخ إلا على غفلة، فتكون الغفلة مستفادة من مجرد الاستفهام وحينئذ لا نحتاج إلى تقدير، وأهم شيء عندي في هذا الموضوع هو أنه أحياناً يعييك التقدير فلا تستطيع أن تقدر الكلام، وحينئذ فنقول: الأرجح أن تكون الهمزة من بعد الواو، لكنها قدمت عليها؛ لأن همزة الاستفهام لها الصدارة. لكن المؤلف رحمه الله يرى أنها من هذا النوع، وهم مثلوا بهذه الآية. قوله: (وعطفك الفعل على الفعل يصح). (عطف) مبتدأ، و(الفعل) مفعول للمصدر، والمعنى: وإن تعطف الفعل على الفعل فهو صحيح. لكن هل العطف على الجملة، أم العطف على الفعل؟ يقال: العطف على الفعل، والدليل على ذلك أنك إذا عطفت فعلاً على فعل مجزوم جزمت، وهذا دليل على أن الفعل هو الذي يعطف، فتقول مثلاً: (إن تجتهد وتعرف الإعراب تنجح في النحو)، فقوله: (وتعرف) معطوف على (تجتهد)، والدليل على ذلك أنه مجزوم. ومنه قول الله تعالى: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا [الفرقان:68-69]، فعطف (يخلد على (يضاعف).

جواز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل والعكس

قال المؤلف رحمه الله: [واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكساً استعمل تجده سهلا] الاسم الذي يشبه الفعل هو اسم الفاعل، واسم المفعول وما أشبهه، يقول ابن مالك : يجوز أن تعطف على اسم يشبه الفعل فعلاً، ومثاله قوله تعالى: إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا [الحديد:18]. وكذلك قولهم: إن الراكب واستوى على بعيره زيد، يعني: إن الذي ركب واستوى على بعيره زيد. وكذلك: إن المركوب ويؤكل البعير، والتقدير: إن الذي يركب ويؤكل البعير. وقوله: (وعكساً استعمل تجده سهلاً) فالعكس ما يشبه الفعل على الفعل ومثاله: إن الذي ركب والمستوي على بعيره زيد. ومنه قول الشاعر: فألفيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا (يبير) يعني: يهلك عدوه، و(مجر): وأصله ومجرياً عطاءً، لكن حذفت الياء لضرورة الشعر، وإلا فيجب أن ينصب بالفتحة. فقوله: (ومجر) معطوفة على (يبير)، التي محلها النصب مفعولاً ثانياً لألفيته؛ لأن (ألفيت) بمعنى: وجدت، وعلى هذا فيكون مجر معطوفة على الفعل. الحاصل أن ابن مالك رحمه الله يقول: إن الأفعال يعطف بعضها على بعض، وإن الفعل يعطف على اسم مشبه للفعل، وإن الاسم المشبه للفعل يعطف على الفعل، والأسماء يعطف بعضها على بعض وهو الأصل.

شرح ألفية ابن مالك[53]

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو ينقسم إلى أقسام متعددة، ويجوز إبدال الاسم الظاهر من الظاهر والفعل من الفعل، أما إبدال الظاهر من الضمير فلا يجوز إلا بشروط.

البدل

تعريف البدل

قال رحمه الله تعالى: [تابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا] (البدل) معناه: أن يوضع شيء بدل الشيء، فإذا قلت: أبدلت كذا بكذا، فالباء هنا دخلت على المأخوذ، وإذا قلت: استبدلت هذا بهذا فالباء داخلة على المتروك، ومنه قوله: أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ)[البقرة:61] فدخلت الباء على المتروك. وكثيراً ما يغلط الإنسان في التفريق بين هذا وهذا. أما البدل في اصطلاح النحويين فيقول رحمه الله: (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً) (البدل) هو التابع، ولابد في الحد أن يكون جامعاً مانعاً. فـ(التابع) جامع لكنه غير مانع؛ لأننا لو اقتصرنا عليه وقلنا: البدل هو التابع دخل فيه جميع التوابع. وقوله: (المقصود بالحكم) هذا فصل جامع لكنه غير مانع؛ لأن معناه: أن المتكلم قصد هذا البدل لكن يدخل فيه بقيه التوابع حتى مثلاً إذا قلت: قام زيدٌ الفاضلُ، فالفاضل مقصودة بالحكم لأني أريد أن أبين وصفه بالفضل. وكذلك أيضاً إذا قلت: قام زيد بل عمرو، فالمقصود بالحكم عمرو، ومع ذلك لا نقول: إن بل عمرو من باب البدل؛ ولهذا أخرجها بقوله: (بلا واسطة). يعني: أنه لا يكون بواسطة احترازاً مما عطف ببل ، فإنه تابع مقصود بالحكم، لكن بواسطة وهي حرف العطف. إذاً: فالبدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فصار التابع جنساً يشمل جميع التوابع، والمقصود بالحكم فصل يدخل فيه المعطوف بـ(بل). وبلا واسطة يخرج به المعطوف بـ (بل). والحكم في الأصل المقصود به حكم المعنى. قوله: (هو المسمى بدلاً) يعني: هو مسمى عند النحويين. فالبدل عند النحويين هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، مثال ذلك: (رأيت زيداً عمراً) فالمقصود (عمراً) بدون واسطة. وتقول: نفعني زيد ماله، المقصود الإخبار بأن ماله نفعه.

أنواع البدل

يقول المؤلف: [مطابقاً أو بعضاً او ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل كزره خالداً وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلاً مدى] فقوله: (مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلفى، و(يلفى) بمعنى: يوجد، ومنه قوله تعالى: وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ [يوسف:25] أي: وجدا، (أو بعضاً): معطوف على (مطابقاً)، (أو ما) اسم موصول معطوف على مطابقاً. (يلفى) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، و(مطابقاً) هو المفعول الثاني، يعني: أنه يلفى مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه. (أو كمعطوف بـ(بل)) يعني: ويلفى أحياناً كمعطوف بـ(بل) وقد سبق أن (بل) تفيد أن الحكم ثابت لما بعدها وساكتة عما قبلها، لكن مع ذلك يقول: (وذا للاضراب اعز إن قصداً صحب) (وذا) المشار إليه آخر قسم، وهو المعطوف ببل، فينقسم إلى قسمين: تارة يكون للإضراب، وتارة يكون غلطاً ونسياناً، فتبين لنا الآن أن أقسام البدل خمسة أنواع: أولاً: البدل المطابق، ويسمى بدل الكل من الكل. ثانياً: بدل بعض من كل، كيده ورجله وعينه ورأسه وما أشبه ذلك، ويمكن أن نحمل كلام المؤلف على أن يكون البدل بعضاً من المبدل منه، أو بالعكس، وهو ما يسمى ببدل الكل من البعض، لكنه

خلاف ظاهر كلامه. الثالث: بدل الاشتمال: بأن يكون بين البدل والمبدل منه علاقة غير البعضية؛ كالعلم، والمال، والفهم وما أشبهها. والرابع: بدل الإضراب. والخامس: بدل الغلط. فالبدل على تقسيم ابن مالك خمسة أنواع، وعلى تقسيم ابن آجروم أربعة أنواع، والمعنى متقارب. قال ابن مالك: [وذا للاضراب اعز إن قصداً صَحبْ ودونَ قصدٍ غلط به سلب] (ذا) الأخير اعزه للإضراب بأن قصدت أن الأول مشارك للثاني في الحكم، فهذا سمه إضراباً. وبهذا عرفنا أنه يخالف المعطوف بـ(بل)؛ لأن (بل) تثبت الحكم لما بعدها وتسكت عما قبلها. وقوله: (ودون قصد)، يعني: إذا لم تقصد الأول لكن جرى على لسانك بدون قصد فسمه بدل غلط. فالخلاصة أن الأقسام خمسة: مطابقة، وبدل بعض، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل غلط، والفرق بين بدل الإضراب، وبدل الغلط: أن بدل الإضراب قصد الأول الذي هو المبدل منه، ثم عدل إلى الثاني. وأما بدل الغلط فإنه لم يقصد الأول إطلاقاً. إذاً: في الحقيقة أن الحكم للأخير فيهما جميعاً، لكن هل قصد الأول ثم عدل أو ما قصده ولكن سبق لسانه أو غلط. والأمثلة: زره خالداً، فـ (خالداً) تكون بدلاً من الضمير، كأنه قال: زر خالداً. ولو قلت: زر زيداً عبد الله، فعبد الله بدل من زيد، وهو بدل اسم ظاهر من اسم ظاهر. وإذا قلت: اركب الجمل البعير، فهذا بدل مطابقة لأن الجمل هو البعير. قوله: (وقبله اليدا) الضمير في (قبله) يعود على الإنسان كله، فقلت: (اليدا)، واليد بعض من الإنسان، فتكون اليد هنا بدل بعض من كل، ومثله: قبله الرأس، وقبله الجبهة. وبعض النحويين أثبت بدل الكل من البعض، واستشهد له بقول الشاعر: رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فقال: أعظُماً، والعظام بعض الإنسان، ثم أبدل منها (طلحة الطلحات). وقوله: (اوعرفه حقه) نجعل الضمير اسماً فنقول: اعرف زيداً حقه، وهذا بدل اشتمال.

متى يبدل الظاهر من ضمير الحاضر

قال ابن مالك : [ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بعضاً أو اشتملا كأنك ابتهاجك استمالا] (الظاهر) مفعول لفعل محذوف، وتقديره: لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر؛ لأن قوله (لاتبدله) مشغول النصب عن الظاهر بضميره. يقول: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب. مثال ذلك لو قلت: ضربتك زيداً، فلا تجعل زيداً بدلاً من الكاف؛ لأن الكاف ضمير مخاطب (ضمير حاضر). ومفهوم كلامه: أنه يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، وقد مثل به المؤلف فقال: (كزره خالداً)، فـ (خالداً) بدل من الضمير وهو ضمير غيبة. ويفهم منه أنه يجوز إبدال الظاهر من الظاهر وهو كذلك. ومثل له بقوله: (خذ نبلاً مدى)، فنبلاً ظاهر، ومدى ظاهر أيضاً. وعلم من كلامه أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم؛ لأنه ضمير حاضر فلا تقول: أكرمتني محمداً، على أن محمداً بدلاً من الياء. وقد يفهم من كلامه أنه يجوز إبدال الضمير من الضمير، والصواب أن الضمير مع الضمير لا يكون بدلاً بل يكون توكيداً. واستثنى المؤلف ثلاث مسائل يجوز فيها أن يكون الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو ضمير الخطاب: الأولى في قوله: (إلا مع إحاطة جلا) والمعنى إلا ما أظهر إحاطة، أي: تفصيلاً دالاً على العموم، فيكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول من شيء يحتمل الإحاطة ويحتمل عدمها. مثال ذلك قوله تعالى: تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا [المائدة:114] فإن قوله: (لأولنا وآخرنا) بدل من (نا) في قوله: (لنا)، لكنه بدل بإعادة الجار. وتمثيل النحويين بذلك يدل على أن البدل على نية تكرار العامل حيث قال: إنه بدل بإعادة حرف الجر. وقوله: (تكون لنا) يحتمل: لنا نحن الموجودين، ويحتمل: لبعضنا، ويحتمل: لنا معشر النصارى ، فلما قال: لأولنا وآخرنا دل على الإحاطة والشمول، يعني: لنا جميعاً. فإن قال قائل: هذا لا يدل على الإحاطة والشمول؛ لأنه قال: (لأولنا وآخرنا) ولم يقل: ووسطنا. نقول: الوسط يدخل في هذا؛ لأن ذكر الطرفين يتضمن الوسط؛ لأنهما محيطان به مكتنفان له، فهو دال على الإحاطة والشمول. المسألة الثانية: قال: (أو اقتضى بعضاً) يعني: صار بدل بعض من كل، تقول لعبدك: بعتك بعضك، فـ (بعض) بدل بعض من كل. والمسألة الثالثة: قوله: (أو اشتمالاً) يعني: إذا كان بدل اشتمال أيضاً جاز أن يبدل الظاهر من الضمير الحاضر، مثل: (كإنك ابتهاجك استمالا) بكسر الهمزة، ويصلح (كأنك) بفتحها: كأنك ابتهاجك استمالا. لكن بينهما فرق من جهة المعنى، إذا قلت: كأنك ابتهاجك استمالا، يعني: تتوقع أن ابتهاجه استمالا. وإذا قلت: كإنك.. فإنك تؤكد أن ابتهاجه استمال. ومن حيث الإعراب لا يختلف؛ لأن الكاف على كل تقدير محلها النصب، سواء جعلنا كأن للتشبيه أو

الكاف حرف جر وإن للتوكيد. وقوله: (ابتهاجك) بدل من الكاف في إنك. وقوله: (استمالا) يحتمل أن المعنى: استمال الناس بمعنى أمالهم إليه وجذبهم. أو أن استمال بمعنى: مال وتنحى، يعني: صار فيه ميل، ومعناه: أن هذا الرجل بدأ بعد البهجة والسرور يحزن. وإذا قلنا: (استمالا) بمعنى أمال الناس فمعناه: أن الرجل لقوة ابتهاجه يميل الناس إليه. ومثال آخر: عرفتك حقاً، فهذا بدل اشتمال.

وجوب دخول همزة الاستفهام على البدل من اسم الاستفهام

قوله: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً كمن ذا أسعيد أم علي] المضمن الهمز: كل اسم دال على الاستفهام، فقوله: (المضمن الهمز) المراد همزة الاستفهام، والاسم المضمن الهمزة هو اسم الاستفهام الذي بدله يلي همزاً، مثل: كمن ذا أسعيد أم علي. ولو قلت: من ذا سعيد أم علي؟ لقلنا: هذا لا يصح إلا على تقدير الهمزة. ما اشتريت أكتاباً أم قميصاً. فإذاً: كل ما كان بدلاً من اسم استفهام فإنه يجب أن يلي الهمزة. وإعراب المثال كما يلي: (من) اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و(ذا) اسم إشارة مبني السكون في محل رفع خبر المبتدأ. الهمزة: حرف استفهام، (سعيد) بدل من (من)؛ لأنه يقول: وبدل المضمن الهمز، والمضمن الهمز هو اسم الاستفهام، و(أم) حرف عطف، و(علي) معطوف على سعيد.

إبدال الفعل من الفعل

(ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن) يعني: يبدل الفعل من الفعل وليس من الاسم. وقوله: (كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن). (من): اسم شرط جازم يجزم فعلين. (يصل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن، (إلينا) جار ومجرور متعلق بيصل، (يستعن) بدل من (يصل)، كأنه قال: من يستعن بنا، و(يستعن) فعل مضارع مجزوم بالسكون بدلاً من يصل، (بنا): جار ومجرور متعلق بيستعن، (يعن) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم على أنه جواب الشرط. وسبق أن مثلنا بقوله تعالى: وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [الفرقان:68-69] يضاعف بالسكون على أنه بدل من (يلق). وإلى هنا انتهى باب البدل والتوابع أيضاً.

شرح ألفية ابن مالك[54]

النداء هو طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها، والأصل في المنادى أنه منصوب؛ لكن بعض أنواعه تكون مبنية على الضم، وللنداء أحكام يذكرها العلماء تتعلق بتركيبه ونحو ذلك.

النداء

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [النداء]. النداء بالمد هو: طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها. ثم إن النداء قد يكون حقيقة أو ضمناً، فقوله تعالى: وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ [المائدة:58] ليس فيه يا أيها الناس احضروا، لكن (حي على الصلاة) هذا نداء ضمني. والنداء له أحرف معينة جمعها أهل العلم حينما تتبعوا ذلك في اللغة العربية، فله حروف كحروف التنبيه لكنها خاصة بالنداء.

أحرف النداء

قال المؤلف رحمه الله: (وللمنادى الناء أو كالناء يا) الناء يعني: البعيد، وأصله النائي بالياء، لكن حذفت الياء لضرورة الوزن. (أو كالناء) يعني الذي كالنائي، أي: كالبعيد بكونه غافلاً أو ساهياً أو نائماً أو ما أشبه ذلك. فالناء وشبهه له ياء فتقول: يا فلان! للبعيد بمد الصوت. كذلك إذا كان غافلاً، مثل طالب من الطلبة يقلب الكتاب ولا ينتبه للمدرس فتقول له: يا فلان، ولو قال لك: أنا عندك قريب تقول: لكنك غافل. كذلك النائم، نقول: يا فلان قم؛ لأنه كالبعيد في كونه يحتاج إلى مد الصوت. ولهذا يقول: (يا، وأي، وآ، كذا أيا، ثم هيا). وفي (أي) لغتان ثانيهما: آي، ونضيفها إلى الحروف فتكون ستة. وقوله: (والهمز للداني ووا لما ندب) فصارت حروف النداء ثمانية: يا وأي وآي، وآ، وأيا، وهيا، وأ، ووا. وقوله: (الهمز للداني) يعني: القريب، فالهمز للقريب المنتبه. إذاً: الهمز للداني المنتبه الذي هو غير غافل وغير نائم، تقول: أزيد، ولا يحتاج لمد الصوت لكونه قريباً ومنتبهاً. واعلم أنه قد ينزل البعيد منزلة القريب، وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فقد ينادي الإنسان قريبه وصديقه وهو بعيد بلفظ الهمز كقول الشاعر: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرماً فأجملي. وقوله: (ووا لمن ندب) (وا) للذي ندب، وأصل الندب الدعاء؛ لكن المندوب عند النحويين هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، فواحد يؤلمه ظهره، فيقول: واظهراه. وواحد انهدم بيته يقول: وابيتاه! وآخر ماتت ناقته يقول: واناقتاه! وهذا متفجع عليه. وإنما اختارت العرب (وا)؛ لأن دلالتها على التوجع ظاهرة جداً؛ لأنها تقال في الأشياء التي توحش أو تؤلم أو ما أشبهها. وقوله: (أو يا) يعني: ويجوز أن تستعمل يا في الندبة فتقول: يا ظهراه، وهذا كثير في اللغة العامية. وقوله: (وغير وا لدى اللبس اجتنب). فيا تستعمل في محل (وا) بشرط ألا يكون هناك لبس، فإن كان هناك لبس فإننا نرجع إلى الأصل وهو (وا). فالذي يتفجع على ناقته فيقول: واناقتاه، ولو قال: يا ناقتا، فإنه يصح. لكن لو قال: يا ناقتي لا يكون ندبة، إذاً: لا يجوز أن تجعل (يا ناقتي) ندبة لأجل اللبس. وقوله: (وغير وا) المقصود به (يا). فانقسمت حروف النداء إلى أقسام. الأول: ما كان للبعيد. والثاني: ما كان للقريب. والثالث: ما كان للندبة. فالهمزة للقريب، و(وا) للندبة، والباقي للبعيد. و(يا) أيضاً للندبة بشرط ألا يكون هناك لبس.

حكم حذف حرف النداء مع المندوب

يقول المؤلف: [وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرى فاعلما] وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرى من حرف النداء، تقول مثلاً: يا زيد، وتقول: زيد. وسواء كان قريباً أو بعيداً، فتحذف حرف النداء. وابن مالك

يقول: (وغير مندوب)، فإذا قال: واظهراه، واصديقاه، واسيارتاه، وناقتاه، وما أشبه ذلك، نقول: فلا يجوز أن تحذف (وا)، لأنه مندوب. ووجه ذلك أننا لو حذفنا هذا لم نعلم أن ذلك ندبة، وهو حرف جيء به ليدل على معنى خاص في النداء فلا يجوز أن يحذف، ولو حذفناه لفات هذا الغرض. قوله: (ومضمر) يعني: المنادى المضمر لا تحذف منه ياء النداء، وظاهر كلام المؤلف أن الضمير ينادى مطلقاً. وقال بعض النحويين: إن الضمير لا ينادى مطلقاً. وقال آخرون: ينادى ضمير المخاطب دون غيره، فيقال: يا إياك قد أغثتك، يا إياك قد نفعتك. ظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز نداء ضمير الغائب، ولكن المشهور عدم الجواز. ولو قيل: بعدم الجواز إلا فيما ورد به السماع لكان وجيهاً، فهو يحفظ ولا يقاس عليه. وقوله: (وما جا مستغاثاً) كأن تستغيث الله عز وجل فتقول: يا لله للمسلمين. فـ (يا) تدخل على المستغاث، وتكون اللام مفتوحة فيه، تقول يا لله للمسلمين. وتقول: يا لرجل المرور لقاطع الإشارة، تستغيث برجل المرور لقاطع الإشارة. وإعراب: (فاعلما). (الفاء) حرف عطف، و(اعلما) أصلها (اعلم) فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح لمناسبة ألف الإطلاق. قال: [وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله] (وذاك) المشار إليه التعرية، يعني أن حذف حرف النداء في اسم الجنس وفي اسم الإشارة قليل. مثال ذلك في اسم الجنس، تقول: يا نهار ما أطولك، يا ليل ما أطولك، يا جمل ما أحرنك، وما أشبه ذلك. فاسم الجنس حذف الياء منه قليل، فتقول: ثوبي حجر، واسم الجنس ليس كالعلم الذي يوجه له الخطاب فلذلك لا تحذف منه الياء. وكذلك في اسم الإشارة تقول: يا هذا ما أغفلك، يصف فلاناً بالغفلة، وحذف الياء قليل، ومنه قول الشاعر: ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس شيباً إلى الصبا من سبيل الشاهد قوله: (ذا ارعواء) يعني يا هذا، فحذف الياء في اسم الإشارة قليل. وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يجوز أنه تحذف ياء من اسم الجنس ومن اسم الإشارة، ولكن ابن مالك يقول: (من يمنعه فانصر عاذله) أي: لائمه، أي: من يقول: إنه لا يجوز حذف ياء النداء في اسم الجنس وفي اسم الإشارة، وجاء أحد يلومه فانصر اللائم. والحقيقة أن مثل هذا الترتيب يعتبر في البلاغة تعقيداً؛ لأنك لا تكاد تفهم المعنى منه. لكن ضرورة الشعر تلجئه رحمه الله إلى أن يقول مثل هذا الكلام.

أحكام المنادى

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [النداء]. النداء بالمد هو: طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها. ثم إن النداء قد يكون حقيقة أو ضمناً، فقوله تعالى: وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ [المائدة:58] ليس فيه يا أيها الناس احضروا، لكن (حي على الصلاة) هذا نداء ضمني. والنداء له أحرف معينة جمعها أهل العلم حينما تتبعوا ذلك في اللغة العربية، فله حروف كحروف التنبيه لكنها خاصة بالنداء.

متى يبنى المنادى على ما يرفع به

قوله: [وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا] بدأ المؤلف رحمه الله بأحكام المنادى الآن، والأحكام أهم من الأدوات، فبدأ المؤلف بحكم المبني فقال: (وابن المعرف المنادى المفردا) يعني: إذا ناديت اسماً معرفاً مفرداً فابنه على الذي في رفعه قد عهدا، يعني: قد علم. وليس المراد بالمفرد ما يقابل الجمع والتثنية، إنما المراد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فالمفرد يبنى على ما يرفع به، ولهذا قال: (على الذي في رفعه قد عهدا) يعني على الذي قد عهد في رفعه. فما دل على واحد يبنى على الضم، وما دل على اثنين يبنى على الألف، وما دل على جمع يبنى على الواو. فالقاعدة: إذا كان المنادى معرفة مفرداً وجب بناؤه على ما يرفع به، مثل: زيد؛ إذا ناديناه نقول: يا زيد. وعلم من قول المؤلف (وابن) أنه لا ينون؛ لأن الضمة ضمة بناء لا إعراب. وتقول: يا زيد، يا بكرُ، يا عليُ، يا جعفرُ، ولرجل معين تقول: يا رجلُ. إذاً نبنيه على الضم بدون تنوين؛ لأن المبني لا ينون إلا تنوين العوض كما مر. وتنادي اثنين تقول: يا زيدان، يا بكران، يا عمران، يا خالدان. ويا رجلان، إذا قصدت رجلين معينين، ويسمى هذا النكرة المقصودة، فرجل

نكرة، لكنه لما كان مقصوداً صار كالمعرفة. وتنادي جمع المذكر السالم فتقول: يا مسلمون، يا قانتون، يا صالحون، يا متعلمون، وما أشبه ذلك.

المنادى المبني يقدر بناؤه على الضم بعد النداء

قال المؤلف رحمه الله: [وانو انضمام ما بنوا قبل الندا وليجر مجرى ذي بناء جددا] إذا كان المنادى مبنياً على الضم من قبل أن ينادى فننوي ضمة جديدة غير الضمة الأولى. وقوله: (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا) يعني معناه: لا تبنيه على الضم، فإذا نادينا هذا نقول: يا هذا، فلا نضمه، أو يا من يقول للشيء كن فيكون. لا نقول: يا منُ، ولا نقول: يا هذو، بل نبقيها على ما كانت عليه. ولو ناديت واحداً وسميته (حيثُ) وهي مبنية على الضم، تقول: يا حيثُ، فتقول في إعرابها: (يا) حرف نداء، و(حيث) منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء. وإعراب (هذا) من (يا هذا): منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء؛ لأن هذا البناء الذي حصل بالنداء بناء جديد عارض طارئ. قوله: (وليجر مجرى ذي بناء جددا) يعني هذا الذي كان مبنياً إذا ناديناه حكمنا عليه بحكمه لو كان مبنياً من أجل النداء، وهو البناء المجدد. فيتبين لنا من الكلام الأول أن هذا المبني على سكون أو ضم أو كسر ينوى ضمه، فإذا ناديت امرأة يسمونها حذام قلت: يا حذامِ. وحذام امرأة مشهورة بقوة البصر، يقال: إنها ترى من مسيرة ثلاثة أيام، وإنها قالت لقومها ذات يوم: يا قَوم جاءكم القوَم، فنظروا فإذا هو لا يوجد أحد، وكان الأعداء قد قطعوا شجراً، وجعلوا مع كل واحد منهم شجرة، فلم تفطن لهم فغاروا على الحي وقتلوها.

متى يكون المنادى منصوباً

قال ابن مالك : (والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادماً خلافا) يعني: وانصب النكرة، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبهه، والمفرد النكرة ينصب، ولهذا قال: (انصب)، فتقول مثلاً: يا رجلاً أنقذ فلاناً، وذلك مثل قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي؛ ما قصد رجلاً معيناً إنما قصد أي رجل من الرجال، فيكون نكرة فينصب بالفتح، فتقول: يا رجلاً افعل كذا وكذا؛ تخاطب أي رجل. وتقول أيضاً: يا طالباً كن مجداً تخاطب أي طالب، فيكون منصوباً. وتقول: يا مسلمين؛ لا تخاطب مسلمين معينين. وقوله: (والمضافا) فالمضاف أيضاً ينصب عند النداء مثل: يا عبد الله، تقول: (يا) حرف نداء، و(عبد) منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، و(عبد) مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه. وقال النبي عليه الصلاة والسلام: (يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل). ومثله أيضاً: (يا عبادي) في قوله تعالى: قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ [الزمر:53]. وتقول أيضاً: يا غلام زيد أقبل، فـ (الياء) حرف نداء و(غلام) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و(غلام) مضاف و(زيد) مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. قال: (وشبهه انصب عادماً خلافاً) شبه المضاف: هو ما تعلق به شيء من تمام معناه: إما أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً به أو مجروراً، تقول: يا كريماً أبوه أقبل، (كريماً) هنا منادى معين لكنه شبيه بالمضاف؛ لأنه تعلق به شيء من تمام معناه والمتعلق به هنا فاعل. ومثال المفعول به يا بائعاً ثوبه، هذا تعلق به شيء من تمام معناه مفعولاً به، ومثله: يا طالعاً جبلاً، فـ (طالعاً) هذه نكرة معينة مراده، لكنه تعلق به شيء من تمام معناه فصار شبيهاً بالمضاف. أما المجرور فتقول: يا لطيفاً بالعباد كن بي لطيفا، فـ (لطيفاً) هذه نكرة مقصودة موجهة إلى الله عز وجل، لكن (بالعباد) تعلق بها ليتمم معناها وهو مجرور بحرف الجر. وإذا قلت: يا قارئاً كتابه تأمله، التعلق هنا بالمفعول. ولو قلت: يا قارئ الكتاب، أصبح مضافاً وليس شبيهاً بالمضاف فلهذا يقولون: إن هذا

شبيه بالمضاف. وقولك: يا كريماً أبوه، مثل قولك: يا كريم الأب، فهو شبيه بالمضاف تماماً، وعلى هذا فقس. فصار الذي ينصب ثلاثة أشياء هي النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف. وشيئان يبنيان على ما يرفعان به وهما: العلم، والنكرة المقصودة. قال: (وشبهه انصب عادماً خلافا) فـ (عادماً) حال من فاعل (ينصب)، و (خلافاً) مفعول لعادم، يعني كأن ابن مالك رحمه الله يقول: إن العرب أجمعوا على أن هذه الثلاثة تنصب.

حكم المنادى العلم الموصوف بابن

قال المؤلف رحمه الله: [ونحو زيد ضم وافتحن نحو أزيد بن سعيد لا تهن والضم إن لم يل الابن علما أو يلي الابن علم قد حتما] زيد علم، فهو معرف يستحق البناء على الضم، فتقول: يا زيدُ، لكن إذا كان بعد همزة النداء وبعده كلمة (ابن) أو (ابنة) وبعده علم يقول المؤلف: يجوز في زيد الضم والفتح. مثاله: أزيد بن سعيد، فـ (الهمزة) حرف نداء، (زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز أن نقول: الهمزة حرف نداء، وزيد: منادى منصوب على النداء وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ولهذا قال: (ضم): أي: على أنه مبني، (وافتحن) أي: على أنه منصوب. إذاً: إذا وجد علم وبعده (ابن) وبعده علم فإن العلم الأول يجوز فيه البناء على الضم والنصب. و(ابن) منصوب على كل حال، و(ابن) مضاف و(سعيد) مضاف إليه. فإن قال قائل: لِمَ لم يتكلم على حكم (ابن)؟ نقول: قد تكلم على حكمها في عموم قوله: (والمضافا) ولا خلاف في هذا فيكون منصوباً بالفتحة. لو فرضنا أن الاسم الأول ليس علماً فحكمه وجوب البناء، مثل: يا غلام ابن زيد، فغلام ليس علماً، فإذا كان الذي قبل (ابن) ليس بعلم فيبنى على الضم، وإذا كان الذي بعد (ابن) ليس بعلم فإنه كذلك يبنى على الضم. وهل يجوز أن نقول: يا زيدَ صاحبَ زيد؟ لا يجوز؛ لأنه لا يوجد (ابن) بين علمين، وإذا قلنا: يا زيدُ صاحب عمرو، فإنه يتعين في زيد البناء على الضم، ولا يجوز أن نقول: يا زيدَ صاحب عمرو؛ لأنه ليس عندنا (ابن) بين علمين . قوله: (أزيد بن سعيد) إعرابه على الضم واضح: الهمزة: حرف نداء. زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب. ابن سعيد: صفة لزيد منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. قالوا: ويجوز أن تعربه منادى مستقلاً، لكن إذا أعربته منادى مستقلاً لم يجز في الأول إلا الرفع فتقول: أزيد يا ابن سعيد لا تهن، لكن هنا نريد أن نعربه على أنه صفة لزيد. فإذا بنينا زيداً على الفتح وقلنا: أزيدَ بن سعيد، فنقول: الهمزة: حرف نداء. زيد: منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اتباعه لصفته في محل نصب. فزيد ليس منصوباً وفيه قول أنه مبني وما بعده على الفتح وتلغى كلمة ابن، لكن الإعراب الصحيح أن نقول: زيد منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اتباعه لصفته؛ أي: متبعاً لها بالفتح فقط. فصارت فتحته فتحة إتباع لا إعراب.

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني له رفعه ونصبه

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واضمم أو انصب ما اضطراراً نونا مما له استحقاق ضم بينا] قوله: (واضمم أو انصب). (أو) هنا للتخيير، ومعنى (اضمم): أي: ابنِ على الضم، وقوله: (أو انصب) أي: أعربه بالفتح نصباً. (ما): اسم موصول مفعول اضمم أو انصب، وفيه تنازع، والمعروف أنه في مثل هذا يكون مفعولاً للثاني. اضطراراً: مفعول من أجله، عامله (نونا)، والألف فيه للإطلاق، أي: اضمم أو انصب ما نون اضطراراً، أي: للضرورة. فإذا جاء الاسم مستحقاً لبنائه على الضم، واضطر الشاعر إلى أن ينونه فإنه يجوز أن ينصبه، ويجوز أن يضمه، أي: أن تعربه على أنه مبني على الضم في محل نصب، أو تنصبه على أنه منادى منصوب، فشمل قول المؤلف: (ما اضطراراً نونا مما له استحقاق ضم) المنادى الذي يبنى على الضم لكونه علماً، فإنه يجوز فيه أن تقول في إعرابه: إنه منصوب بياء النداء

مثلاً، أو مبني على الضم ونون للضرورة، مثاله قول الشاعر: سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام الشاهد في الأول: (سلام الله يا مطرٌ)، وكان عليه أن يقول: (يا مطرُ)، لكن نونه لضرورة الشعر؛ لأنه لو لم ينونه لانكسر البيت، فنونه للضرورة. الثاني: (وليس عليك يا مطرُ)، هذا على الأصل؛ لأنه ليس فيه تنوين. وعليه فيجوز أن أقول: سلام الله يا مطراً عليها، و سلام الله يا مطرٌ عليها؛ لأن ابن مالك خيرنا: (اضمم أو انصب)، وإنما جاز النصب لأنه لما دخله التنوين صار كأنه غير مقصود، فإن النكرة المقصودة تبنى على الضم، والنكرة غير المقصودة حكمها النصب، وعلى هذا فيجوز في الإعراب كما يأتي: سلام الله: سلام: مبتدأ، وهو مضاف إلى اسم الجلالة. يا: حرف نداء. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون للضرورة. عليها: جار مجرور خبر سلام. ويجوز أن أقول: سلام الله يا مطراً عليها، وإعرابه: يا: حرف نداء. مطراً: منادى منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره. ففي باب الضرورة إن شاء الإنسان نصب وإن شاء رفع. قوله: (مما له استحقاق ضم بينا) ذكر المؤلف سابقاً أن المنادى المفرد يبني على ما يرفع به، وهنا استثنى المثنى وجمع المذكر السالم، فما قال: على ما يرفع به؛ لأن الكلام على ما يستحق البناء على الضم، أما الجمع فهو يبقى على ما هو عليه، وكذلك المثنى. مثال آخر: قول الشاعر: ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتْك الأواقي فقال: يا عدياً لقد وقتك الأواقي، وكان عليه أن يقول لولا الضرورة: يا عديُ؛ لأنه علم. فالحاصل: أن ما يبنى على الضم يجوز أن ينون لضرورة الشعر، وإذا نون جاز أن يبقى على ضمه، وجاز أن ينصب.

متى يجمع بين حرف النداء وأل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وباضطرار خص جمع يا وأل إلا مع الله ومحكي الجمل] تقدم أنه يجوز حذف أداة النداء، لكن لا تجمع أداة النداء مع (أل)، فلا يقال: يا النبي, ولا يا الرجل، إلا في اسم الله تعالى، وما سمي به من الجمل، وإذا دعت الضرورة، والضرورة عند النحويين هي الشعر. قوله: (إلا مع الله) فلفظ الجلالة (الله) اختص بجواز جمع ياء مع أل، مثل: يا الله، قالوا: وهنا تكون همزتها همزة قطع، (يا ألله)، ويجوز أن تجعلها همزة وصل، لكن الأفصح أنها تقطع. قوله: (ومحكي الجمل) يعني: لو سمينا شخصاً بجملة اسمية محلاة بأل فإنه يجوز أن نناديه بـ(يا)، فهناك واحد من العرب يسمى: الشنُّ فُري، هذا هو أصله وأظنه صار يسمى: الشنفري، فإذا ناديناه نقول: يا ألشنفري، فيجب هنا القطع. مثلاً دخل علينا شخص وقال: الصباح بارد، فأخذنا عليه هذه الكلمة وبدأنا نسميه بها: جاء الصباح بارد، دخل الصباح بارد... وما أشبه ذلك، فإذا أردنا أن نناديه بياء النداء فإنه يصح، لكنه يجب القطع، ففي (الله) يجوز أن تجعل الهمزة همزة وصل وهمزة قطع، لكن هذه قالوا: يجب أن تجعلها همزة قطع، وتقول: يا ألصباح بارد؛ لقبح اجتماع ياء النداء مع أل الساكنة الهمزة، فتقطع الهمزة ليزول هذا القبح.

تعويض الميم عن يا النداء في اللهم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض] قوله: (والأكثر اللهم بالتعويض) أي: تعويض الميم عن الياء، فالأكثر أن يقال: اللهم، بدلاً من: يا الله، ولهذا إذا تدبرت الأدعية الواردة في الكتاب والسنة وجدت أنها تصدرت بـ(اللهم) دون يا الله، هذا هو الأكثر: اللهم اغفر لي، بالتعويض، فعوض الميم عن الياء، وقد سبق أنها عوضت الميم على الياء وأخرت حتى يكون الابتداء باسم الله سبحانه وتعالى. قوله: (وشذ يا اللهم في قريض) القريض هو: الشعر، ومثاله قول الشاعر: إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم فهنا أتى بالياء لكي يستقيم الوزن، فقال: يا اللهم يا اللهم، ومع ذلك جعلها ساكنة الهمزة، (يا اللهم يا اللهم)، ولم يجعلها همزة قطع. واعلم أن (اللهم) يؤتى

بها للنداء والطلب كما في قولك: اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني وما أشبه ذلك، ويؤتى بها للتأكيد، ليبين للمخاطب أن هذا الأمر مؤكد، ومثاله حديث أن ضمام بن ثعلبة جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يسأله عن الإسلام فقال: (إني سائلك ومشدد عليك في المسألة، فأذن له الرسول عليه الصلاة والسلام أن يسأل، فقال: أسألك بالذي خلقك وخلق من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كافة؟ قال: اللهم نعم، ثم قال: أنشدك آلله أمرك أن نصلي خمس صلوات؟ فقال: اللهم نعم)، وذكر الصوم وذكر الصلاة فقال: (اللهم نعم)، فالغرض من (اللهم) هنا التوكيد، أي: توكيد الكلام للمخاطب. أما من أجل التقليل فهذه تجدونها كثيراً في كتب المؤلفين حين يقول أحدهم: لا يقول كذا وكذا اللهم إلا أن يكون كذا وكذا، فيأتون بها للتقليل والندور، ومثله لو سألك سائل: هل فلان يزورك؟ فتقول: لم يزرني قط، اللهم إلا إذا احتاج إلي جاء يزورني، فهذا على سبيل التقليل. إذاً: تستعمل (اللهم) على ثلاثة وجوه: في النداء، وفي التأكيد، وفي التقليل.

شرح ألفية ابن مالك[55]

التابع للمنادى قد يكون نعتاً أو توكيداً أو عطفاً أو بدلاً، وقد يمتنع بعضها في بعض أنواع النداء، ويتوصل بـ(أيها) إلى ما لا يصح نداؤه بيا، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم أو ما هو مضاف لها يجوز فيه أوجه عدة.

تابع المنادى

متى ينصب تابع المنادى المضموم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [فصل. تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصباً كأزيد ذا الحيل] قوله: (تابع): مفعول له لفعل محذوف يفسره قوله: (ألزمه)، أي: ألزم تابع ذي الضم. وقوله: (المضاف) صفة لتابع. دون أل: حال من تابع، أي: ألزمه نصباً حال كونه دون أل. مثاله: (كأزيد ذا الحيل). يقول: (تابع ذي الضم) التوابع خمسة: النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وعند ابن آجروم أربعة؛ لأنه أدرج عطف البيان في التوكيد. إذاً: تابع ذي الضم يشمل الخمسة، لكنه يستثني من التوابع البدل وعطف النسق، فإذا وجد تابع من التوابع فإنه يكون تابعاً للمنادى المضموم، وهو: أولاً: مضاف، وثانياً: خال من أل، يقول: (ألزمه نصباً)، حتى لو كان الذي قبله مضموماً؛ لأنه قال: (تابع ذي الضم)، والمثال يوضح المقصود، فقوله: (أزيد) الهمزة للنداء، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب. ذا: صفة لزيد، أي: نعت. فـ (ذا) نعت، والنعت من التوابع، وهو مضاف إلى ما بعده، وليس فيه (أل). إذاً: صار (ذا الحيل) تابعاً لذي ضم، فنقول: يا زيد ذا الحيل، بنصب (ذا). ونقول: يا أله بديعَ السماوات والأرض، ونقول: يا عمرو غلامَ زيد.

متى يجوز الرفع والنصب في تابع المنادى المضموم

قوله: (وما سواه) يشمل ما ليس مضافاً، وما أضيف ولكن فيه أل. (ارفع أو انصب)، أي: يجوز لك فيه الرفع ويجوز لك فيه النصب. مثال ما ليس مضافاً: يا زيد الظريف، (الظريف) صفة لزيد، وليست مضافة فيجوز لك أن تقول: يا زيدُ الظريفَ، باعتبار المحل، و(الظريفُ) باعتبار اللفظ، ومع ذلك يقولون: إنه صفة منصوب، لكنه بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها الإتباع، أي: إتباع الثاني للأول بالبناء على الضم، وإلا فالأصل أن محله النصب، لكن أتبع الثاني للأول بالحركة فقط، ولهذا نقول: الظريفُ: صفة لزيد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهوره حركة الإتباع، هذا إذا بنيناه على الضم وقلنا: يا زيدُ الظريفُ. أما إذا قلنا: يا زيدُ الظريفَ؛ فإنه صفة على المحل. ومثال ما أضيف وفيه أل: يا زيدُ الحسنُ الوجه، ويا زيدُ الحسنَ الوجه، فهذا مضاف لكن فيه أل، فيجوز فيه الرفع والنصب، ولهذا قال: (وما سواه انصب أو ارفع). فتبين لنا بهذا أن تابع ذي الضم له ثلاث حالات: الأولى: أن يكون مجرداً من الإضافة. والثانية: أن يكون مضافاً مجرداً من أل. والثالثة: أن يكون مضافاً مع أل. فالمضاف دون أل يجب فيه النصب، وما عداه يجوز فيه الرفع والنصب، والذي عداه اثنان: ما لم يضف، وما أضيف وفيه أل. والخلاصة: أن تابع ذي الضم إما أن يكون مضافاً أو غير مضاف، وغير المضاف سيأتينا إن شاء الله فيما بعد، فالمضاف إما أن يكون فيه أل أو ليس فيه أل، فإن كان فيه أل فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، وإن لم يكن فيه أل فإنه يتعين فيه النصب. وبالمثال يتضح المقال: فإذا قلنا: يا زيدُ ذا الحيل، فهنا يتعين النصب، وإذا قلنا: يا زيدُ الحسنُ الوجه، فهنا يجوز الرفع والنصب، وإذا قلنا: يا زيدُ الظريف، فيجوز الرفع والنصب.

عطف النسق والبدل إذا أتبع للمنادى المضموم يجعل كالمستقل

قال رحمه الله: (واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً). أخرج الآن من التوابع عطف النسق والبدل، وبقي عندنا النعت، والتوكيد، وعطف البيان، فهذه هي التي يجوز فيها الأوجه التي ذكرناها. أما عطف النسق -وهو ما عطف بواحد من حروف العطف- فإن التابع يكون كالمستقل، ليس له دخل بالذي قبله، وكذلك إذا كان بدلاً فإنه يكون كالمستقل. تقول: يا زيدُ وعمروُ: (يا): حرف نداء. (زيد): منادى، والواو حرف عطف. (عمرو): معطوف على زيد مبني على الضم في محل نصب؛ لأنك لو ناديت عمراً مستقلاً بنيته على الضم. ومثله: يا زيد وعبد الله، فيجب نصب (عبد الله)؛ لأنه لو كان منادى مستقلاً لوجب نصبه. مثال آخر: يا زيد وطالعاً جبلاً، يتعين النصب، وكذلك: يا ربُّ ولطيفاً بالعباد، يتعين النصب. إذاً: إذا كان التابع بواسطة حرف العطف فإنه يجعل كالمستقل، فإن كان معرفة أو نكرة مقصودة بني على الضم، وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف تعين نصبه، فتقول: يا زيدُ ورجلُ، يا زيدُ وعمروُ، يا زيدُ وغلامَ عمرو، يا زيدُ وطالعاً جبلاً. وكذلك إذا كان التابع للمنادى المضموم بدلاً فإنه يجعل كأنه منادى مستقل، فإن كان علماً، أو نكرة مقصودة بني على الضم، وإن كان مضافاً أو شبيهاً به فهو منصوب. أما إذا كان التابع صفة أو توكيداً أو عطف بيان، فله ثلاث حالات: إما أن يكون التابع مضافاً محلىً بأل، أو مضافاً غير محلىً بأل، أو غير مضاف، فإن كان غير مضاف، أو كان مضافاً محلى بأل جاز فيه الوجهان: الرفع والنصب، وإن كان مضافاً غير محلى بأل تعين فيه النصب.

جواز الرفع والنصب في الاسم المصحوب بأل إذا عطف على المنادى

قال المؤلف رحمه الله: [وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى] معناه: إذا عطفت على المنادى المبني على الضم اسماً مصحوباً بأل ففيه وجهان، ولكن الرفع أفضل، ولهذا قال: (ورفع ينتقى) أي: يختار، ومنه قوله تعالى: يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ [سبأ:10]، فـ(الطيرَ) فيها قراءتان: بالرفع وبالنصب. وتقول: يا زيدُ والغلامُ، ويا زيدُ والغلامَ، أما وجه النصب فعطفاً على المحل؛ لأن محل (زيد) النصب، وأما ضمه فللإتباع، قال بعضهم: وما حرك بالإتباع فليس له محل؛ لأنه تابع لما قبله. فيقال: الواو: حرف عطف. والغلام: معطوف على زيد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها الإتباع. إذاً: إذا كان المعطوف على المنادى المضموم محلىً بأل ففيه وجهان، ولكن المؤلف يقول: (ورفع ينتقى) والقراءة المشهورة بالنصب: يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ [سبأ:10]، لكن النحويين كما قال بعضهم: النحوي كالثعلب تدخل يدك عليه من بابه فيخرج من نافقاء، فقالوا: الطير: على قراءة النصب ليست معطوفة على جبال، بل مفعول لفعل محذوف، أي: وسخرنا له الطيرَ، وهذا في الحقيقة تكلف، والصواب: أنه يجوز الوجهان على السواء؛ لأنه ما دام القرآن ورد بهما جميعاً فالقرآن أفصح الكلام.

التوصل بأيها إلى نداء ما فيه أل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأيها مصحوب أل بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه] قوله: (مصحوب) فيها وجهان: النصب والرفع، فعلى الرفع، نقول: أيها: مبتدأ كلها؛ لأن المراد لفظه. مصحوب: مبتدأ ثان، و(يلزم) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، فالخبر هنا جملة، ومعلوم أنه إذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط هنا محذوف، تقديره: يلزمها. فمعنى البيت إذاً: أن مصحوب أل يلزم (أيها) حال كونه صفة مرفوعاً بعدها، فالمؤلف أفادنا ثلاث فوائد: أولاً: أن الذي يلي (أيها) لا بد أن يكون مصحوباً بأل. وثانياً: لا بد أن يقع بعدها، لقوله: (بعد). ثالثاً: أن محله من الإعراب صفة لأي؛ لقوله: (صفة). إذاً: (أي) يؤتى بها صلة لنداء ما فيه أل، والذي يأتي بعدها وفيه أل حكمه أنه صفة لها، لقوله: (مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة)، وقد سبق لنا أنه لا يجوز أن ينادى ما فيه أل -وهي مباشرة له- إلا في موضعين؛ مع الله، ومحكي الجمل، فلا يجوز أن تقول: يا الإنسان، إذاً فماذا تصنع إن كنت تريد أن تنادي الإنسان؟ تقول: يا أيها الإنسان، فتأتي بأي، ويكون مصحوب أل بعدها صفة لها، وهذا كثير في القرآن كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ [الأنفال:64]، يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ [المائدة:41]، يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ [الانفطار:6]، وما أشبهها. الوجه الثاني في إعراب (مصحوب) هو النصب. والمعنى: أن (أيها) يلزم مصحوب أل، بخلاف التقدير الأول: فإن اللازم هو المصحوب، وعلى هذا التقدير الثاني فإن (مصحوبَ أل) يلزم (أيها)، والمعنى لا يتغير؛ لأنه إذا لزم مصحوب أل (أيها) لزم أن تكون (أيها) أيضاً لازمة له، ففي الحقيقة لا يختلف المعنى وإنما يختلف الإعراب. وخلاصة القول: أنه لما تقرر أن (ياء) النداء لا تباشر ما فيه أل إلا في موضعين -كما سبق- فإنه يجب أن يؤتى بأي صلة لها، فكأن المنادى حقيقة ما بعد أي، ولهذا نقول: إن (أي) هنا صلة، ونقول في إعراب يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مثلاً: يا: حرف نداء. أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، والهاء: للتنبيه. النبي: صفة لأي مبني على الضم في محل نصب، وهنا نقول: مبني على الضم في محل نصب لأنه هو المنادى حقيقة، وإنما أتينا بأي من أجل كراهة أن تلي (يا) النداء ما فيه أل. وقول المؤلف: (يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) إشارة إلى أن هناك قوماً يقولون: لا يلزم فيه الرفع، وإنه يجوز فيه الوجهان، وهو كذلك، فإن بعض النحويين يقول: إنه يجوز فيه النصب، فيجوز أن تقول: يا أيها الرجلَ إتباعاً لمحل أي؛ لأن محلها النصب، ولكن مهما كان فإن الرفع هنا بالاتفاق أولى، وهو الذي نطق به القرآن: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ [الأنفال:64]، يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ [المائدة:41]، وما أشبه ذلك. وعلة البناء في المنادى بعد أيها: أنه منادى مقصود، مثل: يا رجلُ. مسألة: إذا كان المنادى مثنى أو مجموعاً فلا تثنى (أيها) ولا تجمع، فلا يقال: يا أيهما الرجلان، ولا يقال: يا أيهم الرجال، بل يقال: يا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال، لكن هل تؤنث؟ نقول: نعم، قال الله تعالى: يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ [الفجر:27]. إذاً: فأي تؤنث مع المؤنث، ولكنها لا تثنى ولا تجمع، وهذا لم يذكره ابن مالك لكنه معروف. فالخلاصة: أي صلة يتوصل بها إلى ما يمتنع فيه مباشرة (يا) النداء ما هو مصحوب أل، وأي لازمة للإفراد، أما في التأنيث والتذكير فإنها تذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث، تقول: يا أيتها المرأتان، ويا أيتها النساء.

نداء اسم الإشارة والاسم الموصول بأيها

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأي هذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد] ذكرنا سابقاً أن مصحوب أل هو الذي يأتي بعد أي، فهل يأتي غير مصحوب أل؟ ننظر: العلم لا يمكن أن يأتي بعد أي، فلا يصح أن تقول: يا أيها زيدٌ، والاسم الموصول ذكره المؤلف، وكذلك اسم الإشارة ذكره المؤلف، والمضاف لا يمكن أن يأتي بعد أي، فلا يصح: يا أيها غلامَ زيد. إذاً: يأتي (أيها) مع المحلى بأل كما يفيده البيت الأول، ويأتي كذلك مع اسم الإشارة، تقول: (أيها ذا)، والصواب: أن تكتب هكذا: أيها ذا، أما في النسخة التي عندي فإنها مكتوبة هكذا (أي هذا) وعلى هذا تكون (أي) اسم استفهام، تقول: أي هذا فعلت؟ والصواب: (أيها) وحدها، و(ذا) اسم الإشارة. قوله: (وأيها ذا أيها الذي ورد) أي: ورد أن (أيها) يليها اسم إشارة، تقول: أيها ذا، ويليها أيضاً الاسم الموصول، أيها الذي. وكلمة (أيها الذي) تفيد أنه إنما يرد اسم الموصول المحلى بأل، وأما اسم الموصول مثل (مَنْ) فلم يرد، تقول: يا أيها الذي قام، ولا يصح: يا أيها من قام. إذاً: الذي يلي (أي) الاسم المحلى بأل، واسم الإشارة، والاسم الموصول المحلى بأل. قوله: (ووصف أي بسوى هذا يرد). (بسوى هذا) أي: هذا المذكور، وهو ثلاثة أمور: المحلى بأل، واسم الإشارة، والموصول المحلى بأل، وما سوى هذا

فيقول المؤلف: (وصف أي بسوى هذا يرد) أي: يرفض فلا يقبل. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وذو إشارة كأي في الصفه إن كان تركها يفيت المعرفة] قوله: (ذو إشارة) أي: اسم الإشارة. (كأي في الصفة)، أي: لا يوصف بها إلا الاسم الموصول أو المحلى بأل، فإذا أردت أن تصف اسم الإشارة بالمنادى تصفه بما فيه أل، أو باسم الموصول المحلى بأل، ولهذا قال: (وذو إشارة)، أي: اسم الإشارة (كأي في الصفة) أي: مثل (أيها)، فتقول مثلاً: يا هذا الذي فعل كذا، وتقول: يا هذا الرجلُ، ولكن لا تقول: يا هذا زيدُ، أو: يا هذا من عمل كذا وكذا. وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز أن يوصف باسم الإشارة؛ لأنه قال: (كأيٍّ في الصفة)، وأي توصف باسم الإشارة، فهل يقال مثلاً: يا هذا ذا؟ نقول: نحن نستغني بـ (يا هذا)، فما دام عندنا اسم إشارة فليس هناك داع لاسم إشارة آخر، لكن في (أي) إذا أردنا ننادي اسم الإشارة لا بد أن نأتي باسم الإشارة، أما هنا إذا نادينا اسم الإشارة فلا حاجة أن نأتي باسم الإشارة مرة ثانية. فقول المؤلف: (كأي في الصفة) أي: في المسألتين الأخيرتين، وهما: المحلى بأل، واسم الموصول المحلى بأل.

الإتيان باسم الإشارة بدلاً عن (أي)

قال رحمه الله: (إن كان تركها يفيت المعرفة). قوله: (إن كان تركها) أي: الإشارة، (يفيت المعرفة) أي: العلم بالمنادى، أما إذا كان تركها لا يفيت المعرفة فإنك تأتي بأي. اشترط المؤلف لصحة مجيء اسم الإشارة بدلاً عن أي: أن يكون تركها يفيت المعرفة، مثلاً: إذا قلت: يا أيها الرجلُ، فأنت عرفت أن المنادى رجل، لكن أنا أريد أن أعين رجلاً، فأقول بدل (أي): يا هذا الرجل؛ لأجل أن تعرف أن المنادى هو هذا المشار إليه، فإذا كان تركها يفيت المعرفة فإنك تأتي باسم الإشارة. أما إذا كان لا يفيت، مثل: يا أيها النبي، يا أيها العالم، يا أيها الأب، يا أيها القاضي، يا أيها الأمير، فلا حاجة لاسم الإشارة؛ لأنه متعين بالتعريف بالعهد الذهني المعروف، تقول: يا أيها القاضي، إذا كنت تعرف أنه هو القاضي المعين ونحو ذلك. لكن إذا كان ترك اسم الإشارة يفيت المعرفة بعين المنادى، فإننا نأتي باسم الإشارة، فتبين أن الإتيان باسم إشارة بدلاً عن (أي) إنما يكون للضرورة، والضرورة هي ما إذا كان تركها يفوت المعرفة، أما إذا كان لا يفوت المعرفة فلا؛ لأن (أي) هي الأصل فنرجع إلى الأصل. قال المؤلف رحمه الله: [في نحو سعدُ سعدَ الأوس ينتصب ثانٍ وضم وافتح أولاً تصب] قوله: (في نحو سعد سعد الأوس)، سعد : منادى حذفت منه ياء النداء، والأصل: يا سعد سعد الأوس، وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه، و سعد الخزرج هو سعد بن عبادة ، وسعد بن معاذ رضي الله عنه حياته معروفة، وختام حياته بالشهادة، واهتز له عرش الرحمن سبحانه وتعالى، وفيه قال حسان بن ثابت : وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمر فإذا قلت: يا سعد سعدَ الأوس، فالثاني ينتصب؛ لأنه منادى مضاف، فإذا كان بدلاً من الأول فإنه بدل منه على أنه مضاف أو عطف بيان، فينتصب لأنه مضاف. لكن الأول يقول فيه المؤلف: (وضم وافتح أولاً تصب) أي: أنه يجوز في الأول وجهان: الضم على الأصل؛ لأنه غير مضاف، والعلم إذا نودي يبنى على الضم. والوجه الثاني الفتح: وقد اختلف فيه النحويون، فقال بعضهم: إنه جاز على أن تكون سعد الثانية مقحمة زائدة، وكأن الأصل: يا سعدَ الأوس، وهذا على رأي من يجوزون زيادة الأسماء، والمسألة فيها خلاف بين النحويين، أما في الحروف فالظاهر أنها جائزة وشائعة، لكن زيادة الأسماء فيها خلاف. وقال بعضهم: إنه ينصب فيبنى مع الثاني كبناء خمسة عشر، فتقول في الإعراب على هذا الرأي: يا: حرف نداء، سعد سعد : اسم منادى مبني على الفتح في محل نصب؛ لأنه مضاف. الرأي الثالث يقول: إننا نفتحه على الإتباع، بمعنى: أن يكون تابعاً لما بعده في الحركة، وعلى هذا نقول: سعد: منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الإتباع. وفي الحقيقة أن هذه الإعرابات لا بأس أن يتمرن الإنسان عليها ويعرفها، لكن أهم شيء عندنا هو الحكم، وهو أن الثاني ينصب، والأول يجوز فيه الوجهان: الفتح والضم، وله شاهد من كلام العرب وهو قول الشاعر: يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبل. ويجوز: يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبل. واليعملات: هي الإبل.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [فصل: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]. تقدم في باب الإضافة أن المضاف إلى ياء المتكلم إما أن يكون صحيح الآخر، أو معتل الآخر، وأن المعتل تفتح فيه الياء، سواء كان معتلاً بالألف أو بالياء، حتى المثنى المرفوع، وحتى جمع المذكر السالم المرفوع أو المنصوب أو المجرور، وقد تقدم الكلام عليه، فتبقى الياء مفتوحة فتقول: يا فتايَ، وأما إذا ناديت غلاماك فتقول فيهما: يا غلامايَ، إن عينت؛ لأنه يكون نكرة مقصودة فيبنى على الألف. أما إذا كان صحيح الآخر، فقد ذكر المؤلف أن فيه لغات متعددة.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح الآخر

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واجعل منادى صح إن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا] قوله: (واجعل منادى صح) أي: ما كان آخره صحيحاً، وهو الذي ليس آخره حرف علة، وحروف العلة هي: الواو والألف والياء. قوله: (إن يضف ليا)، المراد بالياء هنا ياء المتكلم. قوله: (كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا) فهذه خمس لغات: الأولى: يا عبدِ؛ يا: حرف نداء، وعبدِ: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وحذفت الياء للتخفيف. الثانية: يا عبدي: مثلها، إلا أنك تقول: عبد: مضاف، والياء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. الثالثة: يا عبدَ: أصلها (عبدا) بالألف، فقلبنا الياء ألفاً ثم حذفنا الألف للتخفيف، فقلنا: يا عبدَ؛ يا: حرف نداء، عبدَ: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المقلوبة ألفاً في محل نصب، والألف المنقلبة عن ياء محذوفة للتخفيف. الرابعة: يا عبدا: الفرق بين هذه وبين التي قبلها أن الألف المنقلبة عن ياء باقية، فنقول في إعراب (عبدا): عبدا: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الألف المنقلبة عن ياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعبد: مضاف، والألف المنقلبة عن ياء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. والسر في تعدد اللغات في هذا: أن إضافة الشيء للنفس كثيرة: عبدي، بعيري، بيتي، فلذلك جاءت فيه لغات متعددة، وكلما كثر الشيء عند العرب تجد له أصنافاً كثيرة. الخامسة: يا عبديا : الألف هنا للإطلاق، والمراد (عبديَ)، فتقول: يا عبديَ: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتلكم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعبد: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. في القرآن الكريم يقول الله تعالى: يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ [الزمر:16]، أصلها: يا عبادي فاتقون، فحذفت الياء، ويقول تعالى: قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ [الزمر:53]، فأتى بالياء مفتوحة، مثل: يا عبديا. والياء في (يا عباد) إن كانت موجودة فقد حذفت لالتقاء الساكنين.

المنادى بيا ابن أم ويا ابن عم ونحوها

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر] إذا أضيف (ابن) إلى (أم) و(عم) ونودي جاز فيه مع اللغات السابقة لغتان: الكسر والفتح، تقول: يا ابن أمَّ، وتقول أيضاً: يا ابن أمِّ، إلا أن الياء تحذف منهما؛ لقوله: (وحذف اليا استمر)، وذلك لكثرة الاستعمال. وقولنا: يا ابن أم، ويا ابن عم، إذا قال قائل: أليست هذه مثل الأولى؟ نقول: لا؛ ففي الأولى المضاف إلى ياء المتكلم هو المنادى، وهنا المنادى مضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم. وهذا خاص بـ يا ابن أم ويا ابن عم، أما غلامي وما أشبهها فإنه إذا كان المنادى غير مضاف إلى ياء المتكلم فتبقى الياء، تقول: يا ابن غلامي، ولا تقل: يا ابن غلامَ ، لكن: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَ، يجوز ذلك. وإعرابها: يا: حرف

نداء. ابن: منادى منصوب بياء النداء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، وابن مضاف، وأم: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، والياء المحذوفة مضاف إليه. وإذا قلنا: يا ابن أمَّ -بالفتح- فنقول: ابن: مضاف، وأم: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الألف المنقلبة عن ياء. إعراب آخر بالنصب: يا ابن أم: اسمان مبنيان على الفتح في محل نصب؛ لأنهما منادى، وابن أم مضاف والياء المقدرة مضاف إليه. إعراب آخر: ابن: منادى مضاف منصوب، أم: مضاف إليه مجرورة بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف المنقلبة عن الياء المحذوفة للتخفيف، والألف المحذوفة مضاف إليه. إذاً: نقول على هذا: يا ابن أم: والأولى أنه ما دام أن الياء محذوفة فلا نقول: مضاف إليه، بل نقول: ابن: مضاف، وأم: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الألف المنقلبة عن الياء المحذوفة للتخفيف.

حكم يا أبتِ ويا أمّتِ

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفي الندا أبتِ أمَّتِ عرض واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض] يجوز في النداء أن تبدل الياء تاءً، مع أن الذي مر معنا قبل قليل أن الياء تبدل ألفاً، والألف إلى الياء، وكلها حروف علة، لكن هنا يجوز أن تبدلها بحرف صحيح وهو التاء، فتقول: يا أبتِ! قال الله تعالى: قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ [الصافات:102] نقول في إعرابها: يا: حرف نداء. أب: منادى منصوب بياء النداء، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وأب مضاف والتاء المنقلبة عن ياء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. وكذلك: يا أمّت: يا: حرف نداء. أم: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. وأم مضاف والتاء المنقلبة عن ياء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. وقوله: (عرض) أي: وقع عرضاً، وليس بلازم؛ لأن الأصل أن تقول: يا أبي، ويا أمي. قوله: (واكسر أو افتح)، أي: تقول: يا أبتَ، يا أمتَ، يا أبتِ، يا أمتِ. وقوله: (أو) للتخيير. قوله: (ومن اليا التا عوض) من الياء: جار ومجرور في موضع نصب على الحال من (عوض). والتاء: مبتدأ، عوض: خبر المبتدأ. والمعنى: جاءت التاء عوضاً عن الياء، وكأن المؤلف يشير بقوله: (ومن اليا التا عوض)، إلى دفع وهم أن تقول: التاء للتأنيث، فإنه قد يقول قائل إنها للتأنيث، مثلما قالوا في (ثم) (ثمة)، ولكنه بين أن التاء اسم؛ لأنها عوض من الياء.

هناك أسماء لا تأتي عند العرب إلا في سياق النداء، ويأتي (فَعَالِ) لسبِّ الإناث، و(فَعَل) لسب الذكور. ومن أنواع النداء الاستغاثة، وفيها تقترن اللام المفتوحة بالمستغاث به.

أسماء ملازمة للنداء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [أسماء لازمت النداء وفل بعض يخص بالندا لؤمان نومان كذا واطردا]. قوله: (أسماء): مبتدأ، و(لازمت): خبر، ويجوز أن تقول: أسماء: خبر مبتدأ محذوف أي: هذه أسماء، وعلى هذا التقدير نسلم من إيراد: أنه لا يصح الابتداء بالنكرة. وقوله: (لازمت)، أي: صارت ملازمة للنداء، فلا تستعمل إلا في النداء. قوله: (فُلُ) اختلف النحويون، فبعضهم قال: إن أصل (فلُ) فلان، وأصل (فلة) فلانة. وقال آخرون: بل هي كلمة مستقلة برأسها، غير منحوتة، فإذا قلت: يا فلُ، فمعناها: يا مرء، ويا فلة أي: يا امرأة، وبناء على ذلك نقول: يا فلُ، دائماً، بخلاف ما لو قلنا: إنه مختزل من قولك: فلان، فإنه يجوز أن نقول: يا فُلُ ويا فُلَ، لكن هنا نقول: يا فلُ على أنه كلمة مستقلة بنفسها، كناية عن المرء، تقول يا فلُ استقم، أي: يا مرء استقم، ويا فلة استقيمي، أي: يا امرأة استحيي. وهل يجوز أن يقال: فلُ قائمٌ؟ نقول: لا؛ لأن هذه مما تختص بالنداء، ولا يمكن أن تقول: رأيت فلاً، ولا: مررت بفلٍ؛ لأنها خاصة بالنداء. أيضاً: (لؤمان، ونومان)، لؤمان: كثير اللؤم، وعظيم اللؤم، أي: لئيم بكثرة، هذه أيضاً مما يختص بالنداء، فتقول: يا لؤمان، والسبب: أن فيها شيئاً من التوبيخ، ونقول في إعرابها: يا: حرف نداء. لؤمان: منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه نكرة مقصودة. و(نومان) أي: كثير النوم، فلا تكاد تراه إلا نائماً، وهذا أيضاً مما يختص بالنداء؛ لأن كثرة النوم في الحقيقة عيب، ولهذا إذا صار الإنسان كثير النوم فلابد أن هناك سبباً، وعليه أن يعرض نفسه على أطباء؛ لأنه قد يكون هناك مرض لا يدري عنه، فالنوم لا بد أن يكون متزناً مع اليقظة. صحيح أن الأطفال يكثرون النوم، فيمكن أن يناموا عشرين ساعة، ولكن هكذا فطروا، فإذا كبر الإنسان قل نومه. قوله: (لؤمان): مبتدأ. ونومان: معطوف عليه بحرف عطف مقدر. كذا: جار ومجرور خبر المبتدأ. إذاً: عندنا أربع كلمات: فلُ وفلة، ونومان، ولؤمان. قوله: (واطرد في سب الأنثى وزن يا خباث). (اطرد) أي: قياسياً، (في سب الأنثى) أي: عيبها وشتمها وما أشبه ذلك، تقول: يا خباث، يا لكاع، يا فجارِ، يا فساقِ، وما أشبه ذلك، فإذا أردت أن تنادي أنثى واصفاً لها بالعيب والسب تناديها على هذا الوزن: (فَعَالِ)، فإذا صارت كذوبة نقول: يا كذابِ، وإذا صارت قبيحة نقول: يا قباحِ، وعلى هذا فقس. قوله: (والأمر هكذا من الثلاثي): الأمر: مبتدأ. من الثلاثي: حال. هكذا: خبر. أي: يكون الأمر من الثلاثي مطرداً على وزن فعال، فتقول في (نزلَ): نزالِ، تقول لرجل مثلاً: نزال نكرمك، أي: انزل نكرمك، وكذلك نقول في حضر: حضار، وسجد: سجادِ ، وركع: ركاعِ، وعلى هذا فقس، ولا يصح من غير الثلاثي. قوله: (وشاع في سب الذكور فُعَلُ) أي: شاع في اللغة العربية في سب الذكور فُعَل، بينما الأنثى اطرد في سبها فَعَالِ، فصارت الأنثى أكثر منا عيوباً؛ لأن الذكور لم يرد إلا ما جاء في اللغة، أما الأنثى فهو مطرد أن يصاغ في سبها فعال. أما الذكور فقال: (وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس)، إذاً نقتصر على السماع، فما وجد على هذا الوزن في السماع أخذنا به، ولا نأتي من عندنا بشيء جديد، فلا يمكن أن نقول في سب الذكور: يا فُجَر، ولا يا فسق؛ لأنه لم يرد، فالمسألة موقوفة على الورود. ومما ورد: لكع، وهي كلمة تعبر عن السب، لكن لا نقيس عليها، فلا نقول لإنسان غافل عند الدرس كثيراً: يا غُفل انتبه، أما لو كانت هناك طالبة غافلة فنقول: يا غفال انتبهي؛ فهو يصح لأنه مطرد. إذاً: الأشياء المقصورة على السماع في اللغة العربية تشبه في المسائل الفقهية ما يسمونه بالتعبدِ، فإنه لا يقاس عليه. قوله: (وجر في الشعر فلُ)، جر: فعل أمر، وتصلح لغير الأمر، فإن كانت المسألة قياسية وأنه كلما جاء (فلُ) في الشعر فلك أن تدخل عليها حرف الجر، فإن (جر) فعل أمر، وإن كانت المسألة سماعية، فإن (جر) فعل ماض، أي: جره العرب، وهذا الأخير هو الأقرب احتمالاً، وهو أن (جر) فعل ماض مبني للمجهول. ومعنى (جر في الشعر فلُ)، أي: ورد مجروراً في الشعر، مع أنه مختص بالنداء، لكنه يرد في اللغة العربية مجروراً، ومنه قول الشاعر: تضل منه إبلي بالهوجل في لجة أمسك فلاناً عن فُلِ الشاهد قوله: (فلاناً عن فل)، أي: عن رجل من الرجال، وهذا البيت في الحقيقة مما يؤيد قول من قال: إنه منحوت من فلان، أي: أمسك فلاناً عن فلان، لكن لو كانت عن فلان لقال: عن فلَ، وبقي مفتوحاً. والخلاصة: أن ابن مالك رحمه الله ذكر لنا عدة قواعد: القاعدة الأولى: أن من الأسماء ما يختص بالنداء فقط، فلا يأتي غير منادى، وهي: فلُ ، فلة، لؤمان، نومان. الثانية: أنه يجوز اطراداً أن يصاغ لسب الأنثى اسم على وزن فَعالِ،

مثل: لكاعِ، وفجارِ، وغفالِ ... ونحوه. الثالثة: أنه يصاغ من الفعل الثلاثي فعل أمر على وزن فعالِ، كنزالِ، بمعنى انزل، ودَراكِ بمعنى أدرك، وتراكِ بمعنى اترك. الرابعة: أنه يقال في سب الذكور: فُعَل، لكنه سماعي غير قياسي. الخامسة: أن (فُلُ) سمعت في الشعر في حال الجر غير مناداة، كقول الشاعر: (أمسك فلاناً عن فلِ).

الاستغاثة

تعريف الاستغاثة وكيفية نداء الاستغاثة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [الاستغاثة]. الاستغاثة: هي طلب إزالة الشدة، إذا وقع الإنسان في شدة وطلب من أحد أن ينقذه منها سمي هذا الطلب: استغاثة. إذاً: هي طلب إزالة الشدة والإنقاذ منها. ومن الناحية الشرعية هي جائزة بغير الله تعالى فيما يقدر عليه، وفيما لا يقدر عليه لا تجوز. وعندنا في الاستغاثة: مستغيث، ومستغاث به، ومستغاث له، فالمستغيث هو المتكلم، والمستغاث به هو المنادى، والمستغاث له هو الواقع في شدة وطلب تخليصه منها. قال المصنف رحمه الله تعالى: [إذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحاً كيا للمرتضى]. إذا أردت أن تنادي شخصاً مستغيثاً به فلا تقول: يا زيد، بل تقول: يا لزيد، فتجره بلام مفتوحة. ولماذا عدلنا عن يا زيد، إلى: يا لزيد؟ السبب: كأنه أتي باللام الدالة على الاختصاص والتنبيه، فكأن قائلاً يقول: أين يتجه نداؤك؟ فتقول: لزيد، فهي أبلغ من (يا زيد)، لأن (يا زيد) تعني أدعو زيداً، لكن (يا لزيد)، أبلغ كأني أقول: أنا أوجه طلبي وندائي إلى زيد، فهو أشد في الحث والإسراع. والمنادى -المستغاث به- ندخل عليه حرف الجر اللام المفتوحة ونجره بها فنقول: يا لزيد، والمستغاث له يؤتى به بعد المستغاث به مجروراً باللام المكسورة، هذا الأصل، فتقول: يا للمرتضى، للمكروب، تنادي رجلاً مرتضى مقبول الشفاعة لشخص مكروب لا تقبل شفاعته، فتقول: يا لَلمرتضى لِلمكروب، وتستغيث بالله سبحانه وتعالى فتقول: يا لله لِلمسلمين. نقول في إعرابها: يا: حرف استغاثة. واللام: حرف جر. الله: لفظ الجلالة مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. للمسلمين: اللام حرف جر، والمسلمين: اسم مجرور باللام وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم. والجار والمجرور لا بد له من متعلق، فأين متعلق الجار والمجرور هنا؟ قيل: اللام هنا نائبة مناب أدعو، فصار الجار والمجرور متعلقاً بها، وقيل: إنها محذوفة والتقدير: يا الله أدعوك للمسلمين، أو أستغيثك للمسلمين، فيكون الجار المجرور الأخير متعلقاً بفعل محذوف يدل عليه سياق الكلام، ولا يهمنا المتعلق أكثر مما يهمنا صورة اللفظ. فإذا أردت أن تستغيث بشيء لشيء فاجعل المنادى مجروراً باللام المفتوحة، واجعل المستغاث له مجروراً باللام المكسورة حسب الأصل؛ لأنه ربما تدخل اللام في المستغاث له على شيء يجب أن تكون مفتوحة معه، مثل (لك) فتفتح، تقول: يالله لك، أو يقول لك إنسان مثلاً: فلان وقع في شدة، فتقول: يالله له؛ لأنه إذا دخل الضمير تكون اللام مفتوحة. ونقول في إعراب: يا لزيد: يا: حرف استغاثة. لزيد: اللام: حرف جر، وزيد: مستغاث منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهروها اشتغال المحل بحركة حرف الجر. قوله: (كيا للمرتضى) أصلها بدون استغاثة يا مرتضى، أو: يا أيها المرتضى، إذا أبقينا أي.

عطف مستغاث على مستغاث آخر

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا]. قوله: (وافتح مع المعطوف) أي: إذا عطفت مستغاثاً آخر على المستغاث الأول، فإن كررت (يا) فافتح اللام في المعطوف، تقول: يا لَزيد ويا لعمرو لِبكر، هنا المستغاث اثنان: زيد وعمرو، والمستغاث له بكر. قال: (وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا) عندنا الآن:

المستغاث المقرون بيا -سواء كان أصيلاً أو معطوفاً- تفتح فيه اللام، فهنا صورتان: الأولى: مستغاث واحد قرن باللام. الثانية: مستغاث آخر معطوف عليه بتكرير (يا)، فهاتان الصورتان نفتح اللام فيهن. (وفي سوى ذلك) يشمل صورتين أيضاً: الأولى: المستغاث له، والثانية: المستغاث المعطوف على مستغاث بدون تكرير (يا)، تقول: يا لَزيد ولِعمرو لِبكر، فهنا لم تتكرر (يا) مع المعطوف، ولذلك كسرت لام (لعمرو)، وكذلك تكسر لام المستغاث له وهو بكر، فنقول: يا لزيد ولِعمر ولِبكر.

حذف اللام من المستغاث وإبدالها ألفاً

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف]. قوله: (لام ما استغيث عاقبت ألف) (ألف) أصلها: ألفاً، لكن حذف الألف إما للروي، وإما على لغة ربيعة؛ لأن ربيعة من العرب يقفون على المنصوب بحذف الألف، فيقولون: رأيت زيد. قوله: (ولام ما استغيث عاقبت ألف) بمعنى: أنها قد تحذف اللام ويأتي بعدها ألف بدلها، فتقول في: يا لزيدٍ لعمرٍو: يا زيدا لعمرٍو، ونقول: إن الألف بدلاً عن اللام، كما قال ابن مالك : (عاقبت ألف). قوله: (ومثله) أي: مثل المستغاث في كونه يختَم بالألف (اسم ذو تعجب ألف) أي: جيء به للتعجب، مثل أن تقول في: يا للعجب لمن ينام، يا عجبا لمن ينام، فتبدل اللام ألفاً، وقد يقال: واعجبا لمن ينام، وكثير من الناس يقرءونها: يا عجباً لمن ينام، بالتنوين فهل نلحن من يقول: وا عجباً، أو يا عجباً بالتنوين؟ الجواب: نعم، نلحنه إذا أراد أن يتعجب، أما إذا أراد أن ينادي عجباً، وقال: أنا أقول: يا عجباً، مثل قول الأعمى: يا رجلاً، وقصدي أن أنادي عجباً أي عجب، فهذا قد نصحح كلامه، لكن لا شك أن اللغة الفصيحة أن يقال: (وا عجبا) وأنا أسمع كثيراً من الوعاظ يقولون في مواعظ رمضان: وا عجباً لمن ينام، بالتنوين، والصواب أن يقال: وا عجبا لمن ينام؛ لأن هذه الألف بدل عن اللام.

النديبة من أنواع النداء، وهي النداء للتفجع أو التوجع، ويلحق الاسم المندوب ألف وهاء، ويجوز حذف الهاء، على تفصيل يذكره العلماء.

النديبة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ما للمنادي اجعل لمندوب وما نكر لم يندب ولا ما أبهما ويندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وامن حفر] الندبة في اللغة: الدعاء. وفي الاصطلاح: النداء للتفجع على الشيء أو للتوجع منه. وقد مر معنا في الفقه أن الندبة هي تعداد محاسن الميت، لكنها في النحو ليست هذا؛ لأنك لو قلت في الفقه: هذا فلان الذي يفعل كذا ويفعل كذا، سمي ندبة، لكن نقول: في اصطلاح النحو لا يسمى ندبة، فالندبة في الاصطلاح: المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه. والحرف المختص بالندبة في باب النداء هو (وا)، كما قال ابن مالك فيما سبق: (ووا لمن ندب). قوله: (ما للمنادى اجعل لمندوب)، أي: أن حكم المندوب حكم المنادى تماماً، فيبنى على الضم حيث يبنى ذاك على الضم، وينصب حيث ينصب ذاك، إلا أنه استثنى المؤلف فقال: (وما نُكر لم يندب ولا ما أبهما)، فلا تقل مثلاً: وارجلُ؛ لأن (رجل) نكرة، والنكرة غير معلوم حتى يتفجع عليه أو يتوجع منه، أما نداؤه فيجوز. وكذلك لا يندب المبهم، مثل: أي، والذي، ومن، وما أشبه ذلك، فكل مبهم لا يندب، واستثنى المؤلف من المبهم فقال: (ويندب الموصول بالذي اشتهر) أي: بالذي اشتهر بصلته، فيستثنى من المبهم: الموصول الذي اشتهر بصلته، لأنه إذا كان مشتهراً بصلته فإنه يزول إبهامه، مثال ذلك: إذا قلت: أكرم من حفظ الألفية، وكلكم تحفظونها، فهذا مبهم، ولكن إذا قلت: أكرم من حفظ الألفية، ولم يحفظها إلا واحد فقط، فهنا تعين وإن كانت الصيغة صيغة إبهام، لكنه معلوم أنه لا يحفظها إلا واحد. وتقول: جزى الله من أضاء لنا الطريق خيراً، ونحن نعرف أن الذي أضاء الطريق هو فلان فقط، فيصير معيناً. فإذا كان الموصول مشهوراً بصلته جاز أن يندب؛ لأنه معين يزول فيه الإبهام، ولهذا قال: (ويندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وامن حفر) (بئر زمزم) مقدم لكن نضعه مؤخراً، ولهذا قال: (يلي وامن حفر) فتقول: وامن حفر بئر زمزماه، فهذا موصول، والذي حفر بئر زمزم غير معين لمن لا يعلمه، لكننا نعلم أن الذي حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ، فيكون قولنا: وامن حفر بئر زمزم، كقولنا: واعبد المطلب، والسبب: أنه معلوم مشتهر. ومثله ما إذا قلنا: وامن عبر نهر دجلة لقتال الفرس، فهذا مشهور، وهو سعد بن أبي وقاص ، فيصح أن أندبه؛ لأنه مشهور. ونحن الآن نتكلم عن صيغة الندب فقط، أما عن التحليل والتحريم فمعلوم أنه لا يجوز أن نندب الأموات. إذاً: كل مبهم يصح نداؤه ولا يصح ندبته، وكل منكَّر يصح نداؤه ولا تصح ندبته.

لحوق الألف آخر المندوب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومنتهى المندوب صله بالألف متلوها إن كان مثلها حذف] سبق أن المندوب خالف المنادى في أنه لا يندب المنكر، ولا المبهم، إلا ما استثني من المبهم، كذلك يخالف المنادى في قوله: (ومنتهى المندوب صله بالألف)، أي: أن المندوب منتهاه يوصل بالألف، فإذا قلت: يا زيدُ، فهذا منادى، بدون ألف، وتقول في الندبة: وازيدا، بألف في آخره. وقول المؤلف: (صله بالألف). هذا أمر، والأصل في الأمر الوجوب، لكن له قرينة صارفة، فالأمر ليس للوجوب. فقوله: (صله) ليس واجباً إلا إذا التبس بالمنادى بحيث تكون أداة الندبة (يا) وإذا لم يصله بالألف التبس، فحينئذ تتعين الألف، وإلا فلا تجب، ولماذا لا تجب؟ لأن الندبة معلومة بالحرف المختص بها وهو (وا)، لكن إذا جاءت (يا) وصار لو لم نصله بالألف التبس بالمنادى؛ وجب علينا حينئذ أن نوصله، تقول: وازيدا، وإذا وقفت فزد هاء السكت، كما سيأتي، فتقول: وازيداه، وهذا متفجع عليه، وتقول: وارأساه، واظهراه، وهذا متوجع منه، وما أشبه ذلك. ومن المتفجع عليه قول فاطمة رضي الله عنها حين توفي الرسول عليه الصلاة والسلام: (وا أبتاه). إذاً: استفدنا من كلام المؤلف أن المندوب يخالف المنادى أيضاً في أمر ثالث وهو وصل آخره بالألف. قوله: (متلوها إن كان مثلها حذف)، (متلوها) أي: التي كانت تالية له، فهي تالية والسابق متلو، أي: أن ألف الندبة إذا سبقها ألف وكان مثلها فإنه يحذف؛ وذلك

لأنه التقى ساكنان: الألف التي في أصل الكلمة، وألف الندبة، وإذا التقى ساكنان وهما حرفا لين حذف أحدهما، قال ابن مالك : إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن ليناً فحذفه استحق ولو قال قائل: لماذا لا نحذف ألف الندبة ونترك الألف التي في الأصل لأنها أصلية؟ فنقول: لا، بل نحذف الأولى؛ لأن هذا هو الأصل. ولأن ألف الندبة جيء بها لمعنى، فلو حذفناها فات هذا المعنى. مثال ذلك: واحد عنده موسى للحلاقة، فانكسر عليه، فقال: واموساه، فالألف هذه هي ألف الندبة، وألف موسى حُذفت؛ لأن ابن مالك يقول: (متلوها إن كان مثلها حذف). إذاً: متلوها هو الذي يأتي قبلها، فهي تالية له (اسم فاعل)، والذي قبلها متلو (اسم مفعول)، فإن كان مثلها حذف.

حذف التنوين من المنادى المندوب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [كذاك تنوين الذي به كمل من صلة أو غيرها نلت الأمل] هذا هو الموضع الخامس الذي تخالف فيه الندبة المنادى، وهو أنه يحذف التنوين -مع أن المندوب لا يكون مبنياً على الضم- فيحذف التنوين من الصلة أو غيرها. مثلاً: وامن حفر بئر زمزماه، فتحذف التنوين من (زمزماه). وكذلك أيضاً من غير الصلة كالإضافة، كما لو أضفت، فتقول: وا غلام زيداه.

قلب ألف المندوب إلى حرف مجانس للحركة قبله إذا كان الفتح يوهم لبساً

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والشكل حتماً أوله مجانساً إن يكن الفتح بوهم لابسا] هذه من مسائل النحويين التي تشبه مسائل الفرضيين البعيدة التي لم تحدث، كقولهم: إذا مات الإنسان عن عشرين جدة، فهذا أمر بعيد، والذي قاله ابن مالك الآن من الأشياء البعيدة. عرفنا أن آخر المندوب يلحق به الألف، ومن ضرورة إلحاق الألف أن يكون الذي قبلها مفتوحاً، وإذا كان الشكل الذي قبل الألف إذا فتحناه أوجب لبساً فإننا نبقيه على ما هو عليه ونحول الألف إلى حرفٍ يجانس تلك الحركة، وهذا صعب التصور قليل الوضوح. يقول: (والشكل حتماً أوله مجانساً). الشكل: مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهذا من باب الاشتغال. وأوله: فعل أمر. والضمير مفعول به. حتماً: متعلق بأول، أي: الشكل أوله حتماً، والمفعول الثاني لأوله هو: مجانساً، أي: أول الشكل مجانساً حتماً، ومتى يكون ذلك؟ قال: (إن يكن الفتح بوهم لابساً) أي: إذا كان الإبقاء على الفتحة يوهم اللبس فيجب أن تجعل الألف التي في الندبة حرفاً مجانساً للحركة التي قبلها، فإذا أردت أن تندب غلام غائبٍ تقول: واغلامهو هذا هو المندوب، وآخره هاء مضمومة، وعندما نصل بها ألف الندبة يجب أن تُفتح فنقول: واغلامها لكن إذا قلنا: واغلامها، التبس علينا الأمر، فلم ندر هل ندب غلام امرأة أم ندب غلام رجل، إذاً: ماذا نصنع؟ نقول: آخر المندوب مضموم وهو الهاء، والذي يجانس الضمة هو الواو، فاجعل ألف الندبة واواً وقل: واغلامهوه؛ لأنك إذا قلت: واغلامهاه؛ التبس علينا الأمر: هل أنت تندب غلام امرأة أو تندب غلام رجل، ولذلك قل: واغلامهوه، واجعل الألف واواً، وهذا معنى قوله: (أوله مجانساً). لكن متى نوليه؟ قال: (إن يكن الفتح بوهم لابساً). كذلك أيضاً إذا كان مكسوراً وأوهم الفتح فإننا نقلب الألف ياء، مثاله: تقول: واغلامك، تخاطب امرأة تندب غلاماً لها تفجعاً عليه، فنلحق آخر المندوب ألفاً، وعندما نلحق واغلامك ألفاً فإنه يُفتَح ما قبله، فتقول: واغلامكاه، وعندما نقول: واغلامكاه لا ندري هل نحن نندب غلام رجل أم غلام امرأة، إذاً: نبقي الكسرة التي تدل على خطاب المرأة على حالها، ونأتي بحرف يجانس الكسرة فتكون ياءً، فنقول: واغلامكيه. إذاً: منتهى المندوب صله بالألف، إلا إذا كان وصله بالألف يوجب اللبس؛ فإنه يجب أن تقلب الألف إلى حرف مجانس للحركة؛ فإن كانت الحركة كسرة تجعل الألف ياءً، وإن كانت الحركة ضمة تقلب الألف واواً.

زيادة هاء السكت في آخر المندوب عند الوقف عليه

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وواقفاً زد هاء سكت إن ترد وإن تشأ فالمد والها لا تزد] قوله (واقفاً): حال من فاعل زد. زد: فعل أمر. هاء: مفعول به. أي: زد هاء سكت حال كونك واقفاً، أي: إذا وقفت على المندوب فإنه يختم بالألف كما سبق؛ فإن شئت أن تزيد هاء سكت فافعل، (وإن تشأ فالمد) أي: تزيد المد، (والها لا تزد): مثال ذلك: تقول: واغلاماه؛ فتزيد الهاء جوازاً، ويجوز أن تقول: واغلاما. وقوله: وإن (تشأ فالمد) ظاهره أن المد ليس بلازم وأنك لو قلت: واغلام فهو جائز، وهذا هو ما مشى عليه بعض المحشيين، فيقولون: إن قوله: (منتهى المندوب صله بالألف) الأمر هنا للاستحباب وليس للوجوب، قالوا: وإنما حملناه على الاستحباب جمعاً بينه وبين النقيض الآخر وهو قوله: (وإن تشأ فالمد) أي: تزيد المد، ولكني أنا ربما أعارضها وأن قول ابن مالك : (وإن تشأ فالمد والها لا تزد)، أي: وإن تشأ فاقتصر على المد دون الهاء، وتكون الجملة جملة واحدة. وهذا الذي ذكرناه قد يعارض بأنه قال: (واوقفاً زد هاء سكتٍ إن ترد)، فلو قلنا: (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) صار مكرراً مع الشطر الأول، لأنه لا يخرج عما دل عليه إذا حملناه على ما قلت أنا، وعليه فيكون حمل قوله: (ومنتهى المندوب صله بالألف) على الاستحباب وجيهاً. إذاً: لنا ثلاث صور في المندوب: واغلامَ، بالفتح فقط، واغلاماهْ، بالألف وهاء السكت، واغلاما، بالألف فقط.

نداء المضاف إلى ياء المتكلم بالندبة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون أبدى] تقدم لنا أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر، ففيه خمس لغات، وإذا ناديته بالندبة ففيه لغتان -على لغة من يقول (عبديْ) بالسكون: تقول: واعبدا، واعبديا. إذاً: عبديْ، بالياء الساكنة، يجوز في الندبة أن آتي بألف الندبة وأحذف الياء لأنها ساكنة، فأقول: واعبدا، ويجوز أن آتي بألف الندبة وأبقي الياء، وإذا أبقيتها فلابد أن أحركها بما يناسب الألف وهو الفتحة، فأقول: واعبديا. أما على اللغات الأخرى: فعلى لغة من يفتح الياء (عبديَ) نقول: واعبديا، فنأتي بألف الندبة ونترك الياء مفتوحة على ما هي عليه، وعلى لغة حذف الياء (عبدِ) نأتي بالألف فقط: واعبدا. فالذي يجوز فيه وجهان هو (عبديْ) بالياء الساكنة، ووجه ذلك ما ذكرنا: أننا إذا قلنا: واعبديا، فمعناها أننا أبقينا الياء وأتينا بألف الندبة، وحركنا الياء بالفتح لمناسبة الألف، وإذا قلنا: واعبدا فإننا أبقينا الياء الساكنة، فجاءت الألف فالتقى ساكنان أولهما حرف لين فحذف. فإذا قال قائل: لماذا تحذف الياء وهي دالة على ياء المتكلم ودالة على الإضافة؟ نقول: ألف الندبة دالة على الندبة، فلو حذفناها لما وجدت ندبة، ولهذا نحذف الياء لالتقاء الساكنين.

الترخيم حذف آخر المنادى، وفيه لغتان: لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، وهو في الأصل مخصوص بالنداء، وقد يكون في غير النداء في ضرورة الشعر، وللترخيم ضوابط وقواعد لابد من الالتزام بها ومعرفتها.

الترخيم

تعريف الترخيم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [الترخيم ترخيماً احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا] الترخيم: لغة: ترقيق الصوت، ويؤتى به للتحسين، ولهذا لا يؤتى به إلا في مقام الرقة واللين، أو التعظيم أحياناً. قوله: (ترخيماً) الظاهر أنه مفعول لأجله، لكنهم يقولون: إن الترخيم في الاصطلاح: هو حذف آخر المنادى، وإذا كان هو حذف آخر المنادى فإنه لا يصلح أن تكون (ترخيماً) مفعولاً لأجله؛ لأنه يصبح المعنى: الترخيم ترخيم، أي: رخم للترخيم، وهذا ليس له معنى، وعلى هذا إذا كان الترخيم هو حذف آخر المنادى فإنها تكون كقول القائل: جلست قعوداً، فتكون مصدراً معنوياً على رأي ابن آجروم، أو مفعولاً مطلقاً على رأي ابن مالك ، كما في قوله: وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل إذاً: (ترخيماً): مفعول مطلق عامله قوله: (احذف). إذاً: فالترخيم في اصطلاح النحويين: حذف آخر المنادى، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: (يا عائش). قوله: (كياسعا فيمن دعا سعادا) هذه امرأة اسمها سعاد، إذا أردت أن أرخم بالنداء أقول: يا سعا، أو سُعا، فسواء أبقيت حرف النداء أو حذفته ، المهم هو أن أحذف آخر المنادى ترخيم.

ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وجوزنه مطلقاً في كل ما أُنث بالها والذي قد رخما] قوله: (وجوزنه مطلقاً في كل ما أنث بالها) سواء كان المؤنث بالتاء ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، وسواء كان علماً، أو اسم جنس، أو صفة، فإنه يرخم في كل حال، فتقول في ترخيم (فلانة): يا فلان، وعائشة: يا عائش، وحمزة: يا حمز، وشاة: يا شا، وصخرة: يا صخر .. وهكذا. إذاً: كل ما ختم بالتاء فإنه يرخم مطلقاً. قوله: (والذي قد رخما بحذفها وفره بعد). والذي قد رخم من المؤنث بالهاء (بحذفها) أي: حذف الهاء وحدها، (وفره) كما ذكرنا قبل قليل: يا حمزُ، يا عائشُ، يا فاطمُ .. وما أشبه ذلك.

شروط ترخيم ما ليس مؤنثاً بالهاء

يقول المؤلف رحمه الله: [واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلا الرباعي]. قوله: (واحظلا) أي: امنع، (ترخيم ما من هذه الها قد خلا) (ما) بمعنى الذي، أي: امنع ترخيم الذي خلا من هاء التأنيث- (إلا الرباعي فما فوق العلم، دون إضافة ودون إسنادٍ متم). إذاً: المنادى الخالي من تاء التأنيث لا يرخم إلا بشروط: الشرط الأول: أن يكون رباعياً، فإن كان ثلاثياً لم يرخم، فمثلاً: زيد لا يرخم؛ لأنه ثلاثي، فلا تقل: يا زي، وكذلك عمرو لا يرخم، وكل ثلاثي. الشرط الثاني: لا بد أن يكون علماً، فإن كان غير علم فلا يرخم، فمثلاً: قائم، رباعي لكنه لا يرخم؛ لأنه ليس بعلم، أما جعفر فإنه يرخم لأنه رباعي وعلم، فتقول: يا جعف .. وهكذا. الشرط الثالث: ألا يكون مضافاً، قال: (دون إضافة) فإن كان مضافاً فلا يرخم، مثل: عبد الله، فلا تقول: يا عبد؛ لأن الإضافة تفوت، والإضافة نسبة شيء إلى شيء، فأنت إذا قلت: يا عبد، إن حذفت المضاف إليه لم يتبين لنا أنه مضاف إلى شيء، وإن حذفت بعض المضاف إليه لم يصح، فلو قلنا مثلاً في: غلام جعفر: يا غلام، لا يصح، ولو قلنا: يا غلام جعف، لم يصح، إذاً لا بد أن نقول: يا غلام جعفر. الشرط الرابع: قال: (وإسناد متم) المراد به المركب تركيباً إسنادياً، فيشترط في ترخيم ما ليس مؤنثاً بالهاء ألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً، والمركب الإسنادي مثل: تأبط شراً، وشاب قرناها، فهذا أيضاً لا يرخم، ولو أردنا أن نرخم تأبط شراً وقلنا: يا تأبط، لم يصح. وهناك التركيب المزجي، مثل: معد يكرب، علم على رجل، وحضرموت، علم على البلد المعين، فإذا أردت أن تنادي معد يكرب فإنه يجوز أن ترخمه؛ لأن المؤلف ما منع إلا اثنين من الترخيم وهما: التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي. أما التركيب المزجي فإنه جائز، فتقول: يا معد، فتحذف آخره، وأنا عندي أننا نقول: حتى في المركب تركيباً إسنادياً ينبغي أن يجوز؛ لأن المركب تركيباً إسنادياً لا يدل على اثنين، فالمسمى واحد، بخلاف المركب تركيباً إضافياً فإنه مركب من مضاف ومضاف إليه، والتركيب المزجي أيضاً لا يدل على اثنين؛ لأن معد يكرب واحد، وليس (معد) مضاف و(كرب) مضاف إليه، فما قصد منه الدلالة على التعدد، ولهذا نقول: إنه إذا جاز ترخيم التركيب المزجي فينبغي أن يجوز ترخيم التركيب الإسنادي.

يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومع الأخر احذف الذي تلا إن زيد ليناً ساكناً مكملا أربعة فصاعداً والخلف في واو وياء بهما فتح قفي]. ذكرنا أن الترخيم حذف آخر المنادى، ولكن هل يحذف مع الآخر شيء؟ يقول المؤلف هنا: (ومع الآخر احذف الذي تلا إن زيد ليناً ساكناً مكملا أربعة فصاعدا . قوله: (مع الآخر احذف الذي تلا) أي: الذي تلاه الآخر، والذي تلاه الآخر هو ما قبل الآخر، فيحذف الآخر والذي قبله بهذه الشروط: الأول: إن كان الحرف الذي قبل الآخر حرفاً زائداً. الثاني: أن يكون حرف لين، وحروف اللين: الألف والواو والياء. الثالث: أن يكون ساكناً. الرابع: أن يكون حرف اللين الحرف الرابع فما زاد، (مكملاً أربعة) أي: به تمام الأربعة (فصاعداً)، احترازاً مما لو كان هو الثالث. إذاً: يحذف في الترخيم الحرف الآخِر والذي قبله بهذه الشروط: أن يكون ما قبله زائداً، وأن يكون حرف لين، وأن يكون ساكناً، وأن يكون رابعاً فأكثر؛ مثاله: تقول في ترخيم (منصور): يا منصُ، بضم الصاد، وفي (مسكين): يا مسكُ، لكن (مسك) لك فيه وجهان: الوجه الأول: أن تبنيه على الضم، وهذه يسمونها: لغة من لا ينتظر، فتقول: يا مسكُ. الوجه الثاني: أن تبقيها مكسورة على الأصل، وهذا على لغة من ينتظر، وهذا اصطلاح عند النحويين: فلغة من لا ينتظر يجعل الباقي كأنه اسم مستقل، ولغة من ينتظر يجعله كأنه اسم مقطوع مبتور. وفي (عثمان) تقول: يا عثمَ، على لغة من ينتظر، ويا عثمُ، على لغة من لا ينتظر. أما في (منصور) فقد اتفقت اللغتان؛ لأن ترخيم (منصور)، يا منصُ، بضم الصاد، هذا على لغة من ينتظر، وإذا بنيناها على الضم كذلك أيضاً تقول: يا منصُ، لكن يختلف الإعراب، فإن أجريتها على لغة من ينتظر فإنك تقول: يا: حرف نداء. منصُ: منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الانتظار؛ لأن هذه الضمة ليست من أجل النداء، فهي الضمة الأصلية. لكن في مثل (يا مسكين) نقول على لغة من لا ينتظر: يا مسكُ: يا: حرف نداء. مسكُ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وعلى لغة من ينتظر: يا مسكِ: يا: حرف نداء. مسكِ: منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الانتظار، وكذلك نقول في (عثمَ وعثمُ).

أمثلة للتوضيح: غضنفر، لا يصح أن نحذف النون؛ لأنه ليس حرف لين، وليس رابعاً فأكثر. عصفور، يصح أن نحذف الواو؛ لأنه حرف لين، ورابع، والظاهر أنها زائدة؛ لأنها من العصفر ...وهكذا.

ترخيم ما كان قبل آخره واو أو ياء وقبلهما مفتوح

قال رحمه الله تعالى: (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي). الواو والياء من حروف اللين لا شك؛ لأن حروف اللين مجموعة في قولك: (واي) فهذه حروف اللين: الواو والألف والياء، إذا كان الواو قبله مفتوح والياء قبله مكسور. يقول المؤلف: (والخلف في واوٍ وياء بهما فتح قفي) فتح: مبتدأ، قفي: الجملة خبر المبتدأ، بهما: جار ومجرور متعلق بقفي، أي: والخلف في واو وياء جاءا بعد فتح. فمنهم من قال: تحذف الواو وتحذف الياء. ومنهم من قال: لا تحذفان بل تبقيان. مثال ذلك في الواو: فرعون، الواو من حروف اللين، والذي قبله حركة غير مناسبة، وهي الفتحة. ومثالها في الياء: غرنيق فالياء رابعة وزائدة أيضاً، ولكن الذي قبلها مفتوح، فهي حركة غير مناسبة. فتقول في (فرعون): يا فرعو، هذا قول، والقول الثاني: تقول: يا فِرعَ، وفي (غرنيق) تقول على القول الأول: يا غرني، وعلى القول الثاني: يا غرنَ.

ترخيم المركب وترخيم الجملة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والعجز احذف من مركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل] قوله: (والعجز احذف من مركب) هذا أبلغ من حذف حرفين، فالترخيم حذف حرف واحد، ومنه ما فيه حذف حرفين، وهنا حذف العجز كله، والعجز يحذف من المركب، مثل: معدي كرب، هذا مركب تركيباً مزجياً، إذا رخمناه نقول: يا معدي، فحذفنا (كرب)، فصار المحذوف ثلاثة أحرف، حتى لو فرض أن عجز المركب أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يحذف كل العجز، مثل: حضرموت، عجزه ثلاثة حروف، تحذف كلها، ومثله: بعلبك، عجزه ثلاثة حروف؛ لأن الكاف مشددة، فهي ثلاثة حروف. المهم: أن المركب يحذف عجزه كله، ولا يدخل التركيب الإضافي في هذا الحكم؛ لأنه تقدم معنا قول المؤلف: (دون إضافة وإسناد متم). ويقول هنا: (وقل ترخيم جملة) أي: أن ما ركب تركيب جملة فإن ترخيمه قليل، ومنه: تأبط شراً، فهذا مركب تركيباً إسنادياً، وهو جملة؛ لأن تأبط: فعل ماض، والفاعل مستتر، وشراً: مفعول به، هذه الجملة كلها اسم رجل سمي تأبط شراً، فصار مركباً تركيباً إسنادياً، فهل يجوز أن يرخم؟ نقول: سبق في كلام المؤلف أنه لا يجوز؛ لأنه قال: (دون إضافة وإسناد متم) لكن هنا ناقض وقال: (وقل ترخيم جملة) فيحمل قوله فيما سبق: (دون إضافة وإسناد متم) على أن المراد بالنسبة للإسناد الكثرة، أي: أنه لا يكثر ترخيم المركب تركيباً إسنادياً. فالمركبات عندنا ثلاثة أنواع: إسنادي، وإضافي، ومزجي، فالمزجي يجوز وبكثرة، والإضافي لا يجوز مطلقاً، والإسنادي يجوز لكن بقلة، ولهذا قال: (وقل ترخيم جملة). وإذا أردنا أن نرخم (شاب قرناها) نقول: يا شاب، ونحذف قرناها. قوله: (وذا عمرو نقل): ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. عمرو: مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. نقل: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره هو، والجملة خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. وعمرو هذا هو سيبويه إمام أهل البصرة في النحو، فقوله: (عمرو نقل) أي: نقل عن العرب، ومن المعلوم أن أئمة النحو ما جاءتهم الإمامة هكذا بدون تعب، بل لقد كانوا يتعبون ويخرجون إلى البراري ويتلقون الأعراب الذين ما دخلوا في المدن ولا تغيرت ألسنتهم، فينقلون عنهم الكلام، فمن جملة ما نقله سيبويه : أنهم -أي العرب- يرخمون المركب تركيباً إسنادياً، وكون ابن مالك يقول: (وذا عمرو نقل) ويأتي بهذا ليقوي كلامه دليل على أن ترخيم المركب تركيباً إسنادياً قليل جداً، وهو كذلك. خلاصة البحث من هنا وما سبق: أن المرخم يحذف منه حرف واحد وحرفان والعجز مطلقاً، هذا بالنسبة لما يحذف.

ثانياً: المركب ثلاثة أقسام: مركب تركيباً إضافياً، ومركب تركيباً إسنادياً، ومركب تركيباً مزجياً، فالمركب تركيباً إضافياً لا يرخم، والمركب تركيباً إسنادياً يرخم بقلة، والمركب تركيباً مزجياً يرخم بكثرة.

يجوز في الاسم المرخم لغتان

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تمما فقل على الأول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا] قوله: (وإن نويت بعد حذف ما حذف) (ما) في قوله: (ما حذف): مفعول نويت، أي: إن نويت ما حذف بعد حذفه (فالباقي استعمل بما فيه ألف) الظاهر أن الباء هنا بمعنى: (على) أي: فاستعمل الباقي على ما ألف فيه قبل الحذف، أي: اجعله على حاله. تقول مثلاً: يا مسكِ، وتقول: يا عثمَ، يا منصُ، فهنا لم نغير من الحركات شيئاً، ونقول في الإعراب: عثمَ: منادى مرخم مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الانتظار. قال: واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تمما أي: اجعل المرخم إن لم تنو المحذوف كما لو كان الحرف موجوداً. فقوله: (بالآخر وضعاً تمما) أي: كما لو كان هذا المرخم تمم بالحرف الأخير الموجود وضعاً، ومعنى (وضعاً) أي: بحسب وضع العرب، فلا نلتفت للمحذوف إطلاقاً، فنقول في عثمان: يا عثمُ، وفي مسكين: يا مسكُ، وفي منصور: يا منصُ، على أن تكون هذه الضمة ليست الحركة الأصلية، ولهذا نقول في (يا منصُ) على هذا: يا: حرف نداء. منصُ: منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأننا قدرنا أن هذه الحركة -الضمة- حركة بناء لا حركة انتظار. وإذا كان آخره حرف علة مثل: يا فرعو، على لغة من لا يحذف الواو، نقول: منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الثقل، وكذلك نقول في (غرنيق): يا غرني، ونعربها مثل (فرعون)، وقد ذكرنا أن غرنيق اسم طائر، واشترطنا في الترخيم أن يكون علماً أي: اسم إنسان. أمثلة للتوضيح: نقول في (حمزة) على لغة من ينتظر: يا حمزَ، وعلى لغة من لا ينتظر: يا حمزُ، ونقول في (قتادة) على لغة من ينتظر: يا قتادُ، وعلى لغة من لا ينتظر: يا قتادُ .. وهكذا. يروى أن ابن عباس رضي الله عنهما قيل له: إن ابن مسعود قرأ قوله تعالى: وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [الزخرف:77]: (ونادوا يا مالِ)، فقال: (ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم). وعلى كل حال: إذا ثبتت القراءة فإما أن يقال: إنهم عجزوا عن إتمام الكاف، وإما إن يقال: رخموا من باب الاستعطاف. قال رحمه الله تعالى: (فقل على الأول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا) قوله: (فقل على الأول) الأول: إذا نويت بعد حذف ما حذف، أي: على لغة من ينتظر، قل عليه في (ثمود): يا ثمو فنقول: ثمو: منادى مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل. قال: (ويا ثمي على الثاني بيا) أي: على لغة من لا ينتظر، وإذا قال قائل: لماذا قلنا: يا ثمي ولم نقل يا ثَمُ؟ يقولون: لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، أما المبني فيوجد مثل: هو، وكذلك يوجد غير العربي، مثل قمندو، سمندو، ونحو ذلك. ولهذا يقولون في (ثمود) على لغة من لا ينتظر: يلزم أن نجعله بالياء (يا ثمي) مثل قاضي وداعي وهادي وما أشبه ذلك، وعلى هذا نقول في إعرابه: يا: حرف نداء. ثمي: منادى مرخم مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الثقل. وفي غير ثمود مثل مسكين نقول فيه: يا مسكِ على لغة من ينتظر، و يا مسكُ على لغة من لا ينتظر.

ما يلتزم فيه لغة واحدة عند ترخيمه

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والتزم الأول في كمُسلمه وجوز الوجهين في كمَسلمه]. قوله: (والتزم الأول) أي: لغة من ينتظر، وهو قوله: (إن نويت بعد حذفٍ ما حذف) هذا هو الأول، فالتزمه في كمُسلمة، فإذا ناديت امرأة بهذا الاسم

(مسلمة) وأردت الترخيم فتحذف الهاء فتقول: يا مسلمَ، على لغة من ينتظر؛ فهنا تتعين لغة من ينتظر؛ لأنه لو أتينا بها على لغة من لا ينتظر وقلنا: يا مسلمُ؛ اشتبه المنادى المذكر بالمؤنث، حتى لو فرض أنك تناديها من قرب فتقول: يا مسلمُ، ستلتفت عليك وتقول: من تريد؟ لكن تقول: يا مسلمَ، على لغة من ينتظر. وقوله: (التزم) فعل أمر، والأمر للوجوب، فالعلة في وجوب الالتزام هنا خوف اللبس. قوله: (وجوز الوجهين) الوجهان هما: لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، في (كمَسلمة) مسلمة ليست علماً بل اسم مكان من السلامة، فليست علماً يختلف فيه المذكر والمؤنث ولكنها اسم مكان، والمكان يصلح تذكيره وتأنيثه، تقول: مسلمة، أي: هذا المكان مسلمة، كما نقول: مفازة ومهلكة وما أشبه ذلك، فإذا أردت أن ترخم تقول: مسلمَ، ومسلمُ؛ لأنه ليس فيه التباس، وإن كان علماً فهو منقول من اسم المكان إلى العلمية. وخلاصة الكلام: أنه يجوز لنا في الترخيم لغتان: لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، فإن حصل لبس في التزام إحداهما وجب العدول عنه وأتينا بالوجه الذي لا يلتبس.

ترخيم غير المنادى للضرورة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمدا]. قوله: (لاضطرار رخموا دون ندا) الفاعل في (رخموا) يعود على العرب؛ لأن النحويين لا يستطيعون أن يغيروا في اللغة، إذاً: العرب رخموا للضرورة بدون نداء، لكن بشرط أن يكون هذا المرخم صالحاً للنداء. مثاله: أحمد، لو فرضنا أن (أحمد) جاءت في سياق بيت من الشعر لو أبقيناها على ما هي عليه لاختل وزن البيت، إذاً نحذف آخرها ونقول: أحمَ أو أحمُ، على حسب الإعراب؛ لأنه لا يوجد هنا نداء. ومثاله قول الشاعر: لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مالٍ ليلة الجوع والخصر الشاهد: قوله: طريف بن مال، وأصله: مالك، (لنعم الفتى) الفتى: فاعل، وطريف: مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالمدح (ابن مال) أصله: ابن مالك، رخمه بدون نداء للضرورة. وهذا آخر باب الترخيم، فصار الترخيم في الأصل خاصاً بالنداء، ولكنه قد يرخم في غير النداء للضرورة فقط، والمقصود بالضرورة الشعر.

الاختصاص يشبه النداء لكن يمتنع أن يجيء فيه حرف النداء، ويكون المخصوص منصوباً بفعل محذوف. والإغراء والتحذير من الأساليب البليغة في اللغة العربية، والمحذر منه أو المغرى به يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً، وقد يكون الحذف جائزاً.

الاختصاص

قال المصنف رحمه الله تعالى: [الاختصاص الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر ارجونيا]. الاختصاص بالشيء معناه: الانفراد به وقصر الحكم عليه، تقول: اختصصت بكذا بمعنى: انفردت به، ولهذا يقال: هذا مالك الخاص، وهذا بيتك الخاص، وهذا الكتاب خاص بفلان، أي: أنه منفرد به عن غيره ومقصور عليه. ومعنى الاختصاص في الاصطلاح قريب من المعنى اللغوي؛ لأن المتكلم يقصر الحكم على نفسه، وله شروط أفادها المؤلف بقوله: الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر ارجونيا (ارجونيا) أصله ارجوني، فالألف هنا للإطلاق، تقول: ارجوني أيها الفتى، و(أيها الفتى) للمتكلم، والاختصاص لا بد أن يكون مسبوقاً بشيء سواء بجملة أو بغير جملة، وأما النداء فلا يشترط، تقول: يا محمد، يا بكرُ، يا خالدُ، يا عمرو، وما أشبه ذلك. وأما الاختصاص فلابد أن يسبقه شيء، كأن تسأل الله عز وجل أن يرحمك فتقول: يا رب اغفر لي عبدَك الضعيف، وما أشبه ذلك، فأنت تتذلل له. الإعراب: ارجوني: ارجوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والواو فاعل للجماعة، مثل قوله تعالى: ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ [غافر:60] وارجوني على وزن ادعوني. أيها: أي: مفعول لفعل محذوف تقديره: أخص أيها الفتى، ولا تقل: يا أيها الفتى؛ لأنها ليست منادى، وهذا من الغريب؛ لأنك لو قلت إنها منادى فإنه ليس من العادة أن الإنسان ينادي نفسه، لكن لو قلت: أخص أيها الفتى، صح، ولهذا يقولون: (أي) مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والهاء للتنبيه. الفتى: صفة لأي تابع للفظه، وإنما قلنا: تابع للفظه؛ لأننا لو أبدلنا الفتى الذي هو مقصور باسم صحيح الآخر وقلنا: ارجوني أيها الرجلُ، اتباعاً للفظ، فيكون الرجل صفة لأي تابعاً للفظه، فهو مبني على الضم في محل نصب. إذاً: فهمنا أن الاختصاص مثل النداء لكنه يختلف عنه بأمور: أولاً: أنه لا بد أن يكون مسبوقاً بشيء؛ لقول المؤلف: (بإثر). ثانياً: أنه لا يقترن بياء النداء؛ لقوله: (دون يا). ثالثاً: أنه يكون للمتكلم ومعه غيره. وقوله: (ارجوني أيها الفتى) للمتكلم. قوله: (وقد يرى) فيها نائب فاعل يعود على الاختصاص، أي: قد يرى الاختصاص دون أي تلو أل؛ لأن المثال الذي ذكره المؤلف فيه (أي) (أيها الفتى) لكن قد يرى دون أي تلو أل، أي مقروناً بأل، مع أنه لو كان نداء لما اقترن بأل؛ لأن المنادى لا يقرن بأل وإلا جيء بأي قبله كما سبق. مثاله: (نحن العرب أسخى من بذل). نحن: مبتدأ، وخبرها: أسخى. العرب: منصوبة على الاختصاص، والمعنى: نحن أخص العرب أسخى من بذل. إذاً: عندنا الآن ثلاث صور: الصورة الأولى: أن يكون الاختصاص مقروناً بأي. الصورة الثانية: أن يكون معرفاً بأل دون أي. الصورة الثالثة: أن يكون مضافاً، مثل قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث). نحن: مبتدأ، وجملة (لا نورث) خبره. معاشر الأنبياء: منصوب على الاختصاص، أي: نحن أخص معاشر الأنبياء لا نورث. فصار الآن كأن الاختصاص يفسر الضمير السابق وهو (نحن) من (نحن العرب) فالعرب فسرت الضمير (نحن)، والياء من (ارجوني أيها الفتى)، ونحن من (نحن معاشر الأنبياء)، ولهذا قلنا: لابد أن يسبقه ضمير إما للمتكلم أو للمتكلم معه غيره، حتى يكون كالتفسير له. إذاً صور الاختصاص ثلاث: أن يقرن بأي، وأن يقرن بأل، وأن يضاف، وكله يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: أخص. قوله: (نحن العرب أسخى من بذل)، هذا صحيح، فإنه لا يوجد في الأمم أكرم من العرب أبداً، ولا أزكى نسباً ولا أطيب محتداً من العرب، ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام الذي هو أفضل الرسل من العرب، وقد قال الله تعالى: اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ [الأنعام:124]، فلولا أن هذه الأمة -أمة العرب- خير الأمم ما جعله الله منها، ولكن بعد الإسلام صار خير الناس المسلمين، سواء من العرب أو من غير العرب، ولكن يزداد المسلم العربي طيباً إلى طيبه.

التحذير والإغراء

قوله: (إياك والشر ونحوه نصب) إياك والشر: مفعول مقدم لنصب على أنه مراد به لفظه. ونحوه: الواو حرف عطف، نحو: معطوف على (إياك والشر) على أنه يريد به اللفظ؛ لأن (إياك والشر) بمعنى: هذا اللفظ، أو هذا التركيب ونحوه. (نصب محذراً) أي: أن المحذر نصب (إياك والشر) وما أشبهه، مثل: إياك والأسدَ، إياك والرياء، إياك والخنا، إياك والغيبة، وما أشبه ذلك. وقوله: (بما) أي: نصبه بعامل، فـ (ما) هنا نكرة موصوفة، (استتاره وجب) عبر هنا بالاستتار على سبيل التسامح؛ لأن المراد بالاستتار هنا الحذف، والاستتار -كما هو معلوم- إنما يكون في الضمائر، وهذا الذي معنا من باب الحذف وليس من باب الاستتار، فهو من باب التسامح، أو من باب استعمال الاستتار في غير معناه الاصطلاحي، بل في معناه اللغوي، فمراده بما استتاره وجب أي: بما وجب حذفه. ولذلك فإعراب (إياك والشر) يقولون: إياك: مفعول لفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذر، وأصل التركيب (أحذرك)، فالضمير في (أحذرك) ضمير متصل، ولما حذفنا الفعل لم نجد شيئاً يتصل به الضمير، فاضطررنا إلى فصل الضمير وقلنا: إياك، فعلى هذا يكون (إياك) ضميراً منفصلاً مبنياً على السكون في محل نصب بعامل محذوف والتقدير: أحذر، وإن كان الظاهر في كلام الشارح (احذر) لكن الصواب: أُحذر. والأسد: الواو: حرف عطف، الأسد: مفعول لفعل محذوف أيضاً، وليس معطوفاً على (إياك)؛ لأنه لو قلنا إنه معطوف على (إياك) لفسد المعنى، وصار المعنى: أحذرك وأحذر الأسد، وهذا لا يستقيم، إذاً يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: إياك أحذر وجانب الأسد أو واجتنب الأسد، فيكون من باب عطف جملة على جملة. وقوله: (بما استتاره وجب) يدل على أنه لا يجوز أن تبرز الفعل هنا، فلو قلت: إياك أحذر، لما كان من باب التحذير، وإنما يكون جملة مستقلة ولا تسمى تحذيراً، وإنما سمي (إياك والشر) تحذيراً مع حذف العامل لأن هذا أبلغ في تنبيه المخاطب، فلو قال: أحذرك لما صار له أثر في نفس المخاطب كما يقول: إياك، ولاسيما في الصيغة الثانية التي تكرر فيها (إياك). قال المصنف رحمه الله تعالى: [ودون عطف ذا لإيا انسب وما سواه ستر فعله لن يلزما إلا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري]. قوله: (ودون عطف) أي: إنك إذا أتيت بالتحذير بدون عطف فقلت: إياك الشر، فيقول: (لإيا انسب) أي: انسب التحذير لإيا. قوله: (وما سواه ستر فعله لن يلزما) بل يجوز ذكر فعله، مثلما لو قلت أحذر زيداً الأسد، فهنا لا يلزم أن نحذف الفعل، بل يجوز ذكره ويجوز حذفه إذا دلت عليه القرينة. (إلا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري) أي: فيجب ستر الفعل مثل: الضيغم الضيغم، والضيغم اسم للأسد، فالضيغم الضيغم هذا محذَّر مفعول لفعل محذوف ويحذف من أجل التكرار. قال الشارح رحمه الله تعالى: [التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه، فإن كان بإياك وأخواته وهو: إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن وجب إضمار الناصب، سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف: إياك والشر، فإياك: منصوب بفعل مضمر وجوباً والتقدير: إياك أحذر، ومثاله بدون العطف: إياك أن تفعل كذا، أي: إياك من أن تفعل كذا]. والتقدير كما سبق: أحذرك من فعل كذا، لكنه انفصل الضمير من أجل حذف العامل لأننا لم نجد عاملاً يتصل به. وإنما قلنا: إن (إياك أن تفعل كذا) بمعنى: إياك من أن تفعل كذا؛ لأن (أن) هنا على تقدير (من)؛ لأنه لو قال: أحذرك فعل كذا، لما صار هناك محذراً منه، وهو لن يكون محذراً منه إلا على تقدير (من). قال الشارح: [وإن كان بغير إياك وأخواته، وهو المراد بقوله: (وما سواه)- فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف، كقولك: مازِ رأسك والسيف، أي: يا مازنُ قِ رأسك واحذر السيف أو التكرار نحو: الضيغم الضيغم]. قوله: ماز رأسك والسيف، أصله: مازنُ، لكنه منادى مرخم بحذف آخره وهو النون، لقول المصنف فيما سبق: (كيا سعا فيمن دعا سعادا). ورأسك: مفعول لفعل محذوف تقديره: قِ. والسيف: الواو: حرف عطف، السيف: مفعول لفعل محذوف تقديره: واحذر، أو جانب السيف، وما أشبه ذلك. قال الشارح: [أو التكرار نحو: الضيغم الضيغم، أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو: الأسدَ، أي: احذر الأسدَ، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت]. فصار الآن إذا جاءت (إيا) فلا بد من الإضمار، وما سوى (إيا) فإن تكرر وجب الإضمار، وإن لم يتكرر جاز الإضمار والإظهار، كما لو قلت: الأسدَ، فإنه يجوز أن أقول: احذر الأسدَ، أما لو قلت: الأسد الأسد، فإنه لا يجوز أن تأتي بالفعل.

شذوذ التحذير بإياي وإياه

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وشذ إياي وإياه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ] قوله: (وشذ إياي)؛ لأن التحذير يكون للمخاطب (إياك)، ولا يكون للمتكلم، فلا تقل: إياي والشر، فإنه شذوذ، والشاذ معناه: أنه مخالف للقياس. قوله: (وإياهُ أشذ) أي: أكثر شذوذاً، وذكر له مثالاً في الشرح قال فيه: إذا بلغ الرجلُ الستين فإياهُ وإيا الشواب، أي: النساء الشابات، أي: لا يتزوج بهن، يقول: إذا بلغ هذا السن فليحذر الشواب. والشاهد قوله: (فإياهُ) حيث حذر بضمير الغيبة، وهذا شاذ. إذاً: فالتحذير بـ (إيا) يكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والمخاطب هو الكثير الوارد، والمتكلم شاذ، والغائب أشذ. قوله: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ). عن سبيل: جار ومجرور متعلق بانتبذ، أي: من قاس هذه الضمائر على المخاطب فقد خرج وبعد عن سبيل القصد وهو منهج الحق، كأن المؤلف رحمه الله يرد قول من يقول: إنه مقيس، ويرى أنه مقتصر فيها على السماع.

الإغراء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكمحذر بلا إيا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا] الإغراء ضد التحذير، فهو إذاً: تنبيه المخاطب على أمر يرغب أن يحصل عليه، فأغريته أي: نبهته على أمر ينبغي أن يأخذ به، فلا تستعمل فيه (إيا)، بل يأتي بدون (إيا)، مثل قوله صلى الله عليه وسلم (الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم)، فقوله: (الصلاةَ الصلاةَ) نقول فيها: منصوبة على الإغراء والتقدير: الزموا الصلاة، فهي إذاً مفعول لفعل محذوف على الإغراء، والصلاة الثانية توكيد. ومثله في كلام المؤلف: (الضيغم الضيغم يا ذا الساري)، لكن هذا تحذير، والصلاة الصلاة إغراء، ومثله أيضاً أن تقول: العلم العلم، أي: الزم العلم العلم.

تنوب عن الأفعال أسماء تسمى أسماء الأفعال، وهي تعمل عمل الأفعال وتكون مبنية، وبعضها سماعي وبعضها قياسي، وهناك ما يسمى أسماء الأصوات، وهي مبنية أيضاً. وللتوكيد نونان تلحقان فعل الأمر والفعل المضارع، ولهما أحكام من حيث موضعهما وما يحذف لهما وغير ذلك.

أسماء الأفعال والأصوات

قال المصنف رحمه الله تعالى: [أسماء الأفعال والأصوات]. أسماء الأفعال أي: الاسم الذي وضع علماً على الفعل فلا يسمى شخص باسمه، هذا معنى قوله: (أسماء الأفعال) فهي أسماء جعلت للأفعال، مثل ما تقول: هذا زيد، هذا عمرو، هذا خالد، يوضع اسم للفعل، وهو على ثلاثة أقسام: ما وضع للأمر، وما وضع للماضي، وما وضع للمضارع.

أسماء الأفعال

قال المصنف: [ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوه ومه] قال رحمه الله تعالى: (ما ناب عن فعل) ثم قيد هذه النيابة بمثال فقال: (كشتان وصه) فليس المقصود كل ما ناب عن فعل؛ لأن اسم الفاعل ينوب عن الفعل، والمصدر ينوب عن الفعل، وليس كنيابة شتان عنه، وقد قال ابن مالك في أول الألفية: (وكنيابة عن الفعل بلا تأثر) لأجل أن يخرج اسم الفاعل؛ فإنه نائب مناب الفعل، لكنه يتأثر بالعوامل، تقول مثلاً: أنا مكرم زيداً، فمكرم نابت عن كلمة (أكرم) لكنها تتأثر بالعوامل، والمراد هنا ما ناب عن فعل ولم يتأثر بالعوامل، ولهذا قيد ذلك بالمثال بقوله: (كشتان وصه). شتان: اسم فعل ماض؛ لأنه بمعنى: افترق، وصه: اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، ونحن نقول بدل (صه) باللغة العامية: أص، فهي محرفة من (صه) وليست مقتضبة من (اسكت) فلا يقال: إن أصل (أص): اسكت؛ لأنه إذا قلنا بهذا لزم حذف التاء والكاف وإبدال السين صاداً، لكن إذا قلنا: إنها نائبة عن (صه) فهو أقرب. وقوله: (أوه) اسم فعل مضارع بمعنى: أتوجع. (ومه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف عن الشيء. إذاً: شتان للماضي، وصه للأمر، وأوه للمضارع، ومه للأمر.

كثرة ورود اسم الفعل في الأمر وقلته في الماضي والمضارع

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر] قوله: (وما بمعنى افعل) وهو اسم فعل الأمر (كآمين كثر) آمين معناها: استجب، فهي هنا اسم فعل أمر، لكنها بالنسبة لله عز وجل نقول: اسم فعل دعاء، ولا نقول: أمر؛ لأن الله سبحانه وتعالى لا يوجه إليه الأمر، إذ إن الأمر هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء. وعليه نقول في إعراب آمين: اسم فعل أمر مبني على الفتح، لكنه يسكن إذا وقف عليه. وقوله: (وغيره) أي: غير الذي بمعنى افعل، وهو يشمل اسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع، (كوي وهيهات نزر) (وي) بمعنى: أعجب، ويقول المؤلف: إنها قليلة، مع أنها وردت في القرآن كثيرة، قال تعالى: وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ [القصص:82]. (وهيهات) بمعنى: بعد، كقوله تعالى: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ [المؤمنون:36]. فهيهات: اسم فعل ماض بمعنى (بعد) مبني على الفتح، وهيهات الثانية توكيد لها، واللام في قوله: ((لِمَا تُوعَدُونَ)) قالوا: إنها زائدة. و(ما) فاعل مبني على السكون في محل رفع، و(توعدون) صلته، أي: هيهات هيهات الذي توعدونه، وقد جاءت بدون اللام في قول الشاعر: فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله الشاهد: أنه عداه إلى الفاعل بدون لام. إذاً: نأخذ من هذا البيت قاعدة وهي: أن أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الطلب فهي كثيرة، وبمعنى الماضي والمضارع قليلة. نرجع إلى كلمة (آمين)؛ لأننا نقولها

في كل صلاة، ففيها لغة (أمِين)، وهي لغة صحيحة لكنها قليلة جداً. و(آمِّين) لا يصح؛ لأنه يختلف المعنى، لأن (آمِّين) بمعنى: قاصدين، قال تعالى: وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ [المائدة:2]. ونسمع بعض الذين يؤمنون يقولون: أمِين، وهي لغة لكنها قليلة، والأفصح بالمد: آمين، ولهذا قال الفقهاء: يحرم تشديد ميمها، فإن فعل بطلت صلاته؛ لأنك إذا شددته صارت بمعنى: قاصدين، فتتكلم بكلام لا يجوز في الصلاة فتبطل صلاتك.

مجيء اسم الفعل من الظرف والجار والمجرور

قوله: (والفعل من أسمائه عليك) الفعل: مبتدأ. من أسمائه: جار ومجرور خبر مقدم. وعليك: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ. أي: من أسماء الأفعال عليك، تقول: عليك زيداً، بمعنى الزم زيداً، ونحن نقول بالعامية: عليك به، أي: الزمه. عليك: اسم فعل أمر بمعنى: الزم، وبني على الفتح مراعاة للشكل؛ لأن (عليك) شكلها جار ومجرور فتبقى هكذا. إذاً (عليك): اسم فعل أمر مبني على الفتح، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والكاف هذه من بنية الفعل. زيداً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. قوله: (وهكذا دونك) دونك أيضاً من أسماء الفعل، و(دونك) أصلها ظرف، وليس أصلها اسم فعل، بل أصلها ظرف وهو دون مضافاً إلى كاف الخطاب، لكنها تستعمل اسم فعل أمر بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب، أي: خذه، (مع إليك) كذلك إليك أصلها جار ومجرور، إلى: حرف جر، والكاف اسم مجرور، ولكنها تستعمل اسم فعل أمر بمعنى تنحَّ، أي: ابعد عني، نقول: إليك عني فإني عنك مشغول، أي: تنحَّ عني. وقد ذكر ابن القيم في بدائع الفوائد -وهو كتاب لابن القيم على اسمه بدائع فوائد، ليس مبوباً، بل كلما طرأ عليه فائدة كتبها في هذا الكتاب، ولكنه كتاب جيد- ذكر بحثاً في حَمِدَ ومَدَحَ وكيف أن العرب فرقت بينهما، وجعلت هذا له معنى وهذا له معنى، مع أن الحروف واحدة وأطال كما هي عادته رحمه الله، طويل النفس في هذا الأمر أتى بالعجب العجاب -وشيخه هو ابن تيمية - ولكنه كما قال القائل: تألق البرق نجدياً فقلت له إليك عني فإني عنك مشغول كان مشغولاً بما هو أهم من مباحث النحو رحمه الله، فقد كان مشغولاً في مناظرة الفلاسفة والمناطقة وأهل الكلام، وغيرهم، كما يعلم من كتاباته رحمه الله وجزاه خيراً. فالحاصل أن قوله: إليك عني أي: تنحَّ عني. إعراب: دونك الكتاب: دونك: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. الكتاب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره. وإليك مثلها.

مجيء اسم الفعل من المصدر

قال المصنف رحمه الله تعالى: [كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين]. (رويد) تأتي مصدراً، قال تعالى: فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا [الطارق:17]، وتأتي اسم فعل، تقول: رويد زيداً، أو رويدك زيداً، وفي هذه الحال تكون اسم فعل أمر، وكذلك (بله) ولكنها تستعمل أحياناً مصدراً، وإذا استعملت مصدراً فإنها لا تكون اسم فعل، بل تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده، ولهذا قال: (ويعملان الخفض مصدرين). قوله: (وما لما تنوب عنه من عمل لها) أي: أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل البليغ واسم له، فإن كان لازماً فهو لازم، وإن كان متعدياً فهو متعد، فمثلاً: صه، لازم؛ لأنه بمعنى اسكت، واسكت فعل لازم، فلا يتعدى إلى مفعول. و(دونك الكتاب) متعد؛ لأنه بمعنى: خذ، فيكون ناصباً لمفعوله. يقول المؤلف: (وأخر ما لذي فيه العمل) المشار إليه في قوله: (وأخر ما لذي) أسماء الأفعال، أي: أخر ما لأسماء الأفعال فيه العمل، أي: أن مفعولها لا يتقدم عليها، فمثلاً: دونك زيداً، لا يصح أن تقول: زيداً دونك. وإذا قال قائل: يرد عليكم قوله تعالى: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ [النساء:24] فإن (كتابَ) مقدم على (عليكم)، وعليكم اسم فعل بمعنى: الزموا. أجاب عنه المانعون فقالوا: (كتابَ) مفعول لفعل محذوف دل عليه (عليكم)، والتقدير: الزموا كتاب الله، ومجيء (عليكم) كتأكيد له. قال

المصنف رحمه الله تعالى: [واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين]. (سواه) أي: سوى ما ينكر، أي: إذا أتيت باسم الفعل منوناً فهو عام، وإن أتيت به غير منون فهو خاص، مثلاً: سألني سائل في أثناء الدرس فقلت له: صهْ، فسأل سؤالاً آخر، فإنه لا يكون مخالفاً؛ لأن (صهْ) تعني اسكت عن هذا الكلام فقط؛ لأنها معرفة، فإن قلت: صهٍ، بالتنوين، فالمعنى: اسكت عن كل شيء، وهذا لا يعرفه إلا صاحب النحو. إذاً: الفرق بين ما يراد به العموم وما يراد به الخصوص: إن نونت فهو للعموم، وإن لم تنون فهو للخصوص. واحد مثلاً في الدرس وكان يتلفت، إن فتح الباب التفت، وإن تحرك أحد التفت، وإن أحد حرك المسجل التفت، وإن فتح الكتاب التفت، وقلت له: مهْ، فالمعنى: اكفف عن هذا الفعل المعين الذي فيه تشاغل عن الدرس. وأما إذا قلت: مهٍ، فالمعنى: اكفف عن كل شيء، أي: لا تحرك شيئاً حتى الكتاب الذي معك، ولهذا يمكن أن يعرف المدرس هل فهم الطالب أم لا بهذه الطريقة، فإذا قال له: صهٍ، ثم سكت عن هذا الكلام وجاء بكلام آخر، فإنه يكون غير ممتثل، أما إذا قلت له: صهْ، ثم أتى بكلام آخر فإنه يكون ممتثلاً.

أسماء الأصوات

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل كذا الذي أجدى حكاية كقب والزم بنا النوعين فهو قد وجب] قوله: (وما به خوطب ما لا يعقل). ما: مبتدأ، خبره: يجعل. صوتاً: مفعول يجعل الثاني مقدم، أي: الذي خوطب به ما لا يعقل. و(ما): نائب فاعل خوطب، أي: ما خوطب به الذي لا يعقل يجعل صوتاً من مشبه اسم الفعل. مثاله: أن تقول للبعير: حي، أي: قم، وإخ، أي: ابرك، وتقول للغنم: اخس، أي: امشي، وتقول للحمار إذا أردت زجره: حر، وإذا أردته يقف: أش .. ونحو ذلك. قوله: (كذا الذي أجدى حكاية) أي: أفاد حكاية (كقب) قب يقولون: إنه صوت السيف إذا جعل في الجعبة، وعندنا نسميها: طق، أما إذا وقع الشيء من فوق فنقول: دق. هذا أيضاً يقول المؤلف: إنه يجعل حكمه حكم اسم الفعل. قوله: (والزم بنا النوعين فهو قد وجب). النوعان هما: أسماء الأصوات، وما أجدى حكاية، فكله يلزم بناؤه؛ لأنه ينوب مناب الفعل بدون تأثر بالعوامل، وقد سبق أن من أسباب البناء أن تكون الكلمة نائبة مناب الفعل بدون تأثر بالعوامل.

نونا التوكيد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [نونا التوكيد للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبنَّ واقصدنهما]. قوله: (نونا التوكيد). أي: هذان نونا التوكيد، وقال: (نونا التوكيد) لأنهما اثنتان: ثقيلة وخفيفة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ [يوسف:32]، ((لَيُسْجَنَنَّ)) هذه شديدة، ((وَلَيَكُونًا)) خفيفة، وقال تعالى: لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ [العلق:15]، فقوله: ((لَنَسْفَعًا)) فيه نون توكيد خفيفة. والتوكيد معناه: التقوية. قال رحمه الله تعالى: للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبنَّ واقصدنهما (اذهبنَّ)، هذه نون توكيد مشددة، (واقصدنهما) نون توكيد خفيفة. إذاً: فنونا التوكيد هما عبارة عن حرفين أو نونين تلحقان آخر الفعل، إحداهما مشددة وتسمى: الثقيلة، والثانية ساكنة وتسمى: الخفيفة.

ما يؤكد بنوني التوكيد من الأفعال

قال المصنف رحمه الله تعالى: [يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب أو شرطاً اما تاليا أو مثبتاً في قسم مستقبلاً وقل بعد ما ولم وبعد لا] قول المؤلف: (للفعل توكيد)، لا يشمل كل فعل، ولهذا قال: (يؤكدان افعل) إشارة لفعل الأمر، (ويفعل) إشارة إلى الفعل المضارع، وعليه فالماضي لا يؤكد بنون التوكيد، إنما يؤكد بقد مثلاً، أما نون التوكيد فلا يؤكد بها، فلا تدخل نون التوكيد إلا على فعلين فقط هما: المضارع والأمر، أما الأمر فأطلق المؤلف وقال: (يؤكدان افعل)، وظاهره بدون شرط ولا قيد، تقول: اضرب واضربن، وقم وقومن، واركب واركبن، وعلى هذا فقس. إذاً: فعل الأمر يجوز توكيده وعدمه بدون شرط ولا قيد، أما الفعل المضارع فقيده فقال: [ويفعل آتيا ذا طلب أو شرطاً اما تاليا أو مثبتاً في قسم مستقبلا وقل بعد ما ولم وبعد لا وغير إما من طوالب الجزا وآخر المؤكد افتح كابرزا]. إذاً: الأفعال بالنسبة لنون التوكيد تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يمكن أن يؤكد بها، وهو الماضي. وقسم يجوز أن يؤكد بها مطلقاً، وهو الأمر. والقسم الثالث -وهو المضارع- فيه تفصيل، وقد قالوا: إنها تجري فيه الأحكام الخمسة: واجب، وقريب من الوجوب، وممتنع، وقليل، وأقل. قوله: (وآخر المؤكد افتح) آخر: مفعول مقدم. وافتح: فعل أمر، أي: افتح آخر المؤكد. ثم قال: (كابرزا) الألف منقلبة عن نون التوكيد والأصل: ابرزن. ويؤخذ من المثال أنه لا بد أن تتصل نون التوكيد بالفعل لفظاً وتقديراً، مثل قوله تعالى: لَيُنْبَذَنَّ [الهمزة:4]، ومثل قوله تعالى: لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي [فصلت:50]. أما إذا لم تتصل النون بالفعل فإنه لا يبنى على الفتح، مثل قوله تعالى: وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ [الزخرف:87]، وهناك قال: ((لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي))، والفرق أن ((لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي))، باشرت الفعل لفظاً وتقديراً، و((لَيَقُولُنَّ اللَّهُ))، لم تباشره تقديراً، إذ إن بينها وبين الفعل أشياء محذوفة.

متى يؤكد الفعل المضارع بنوني التوكيد

قوله: (آتيا ذا طلبٍ) أي: إذا جاء المضارع ذا طلب، والمضارع إذا اقترنت به اللام يكون ذا طلب، مثل: لا تضربَن، قال الله تعالى: وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا [الكهف:23]، فهذا طلب، والطلب فيه هو النهي؛ لأن النهي طلب الكف. وتقول: لتقومن يا زيد، هذا طلب لأنه أمر. وتقول: هل تقومن يا زيد؟ هذا أيضاً طلب؛ لأنه استفهام، والاستفهام: طلب الإفهام. إذاً: هذا معنى قوله: (ذا طلب). قوله: (أو شرطاً اما تاليا) أيضاً: إذا أتى شرطاً تالياً لإما، وإما هذه هي إنْ الشرطية اقترنت بها (ما) الزائدة المؤكدة، قال الله تعالى: فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا [مريم:26]. فقوله: (ترينَّ) فعل مضارع أتى بعد إما الشرطية، وأصل إما الشرطية: إنْ. الثالث: قوله: (أو مثبتاً في قسم مستقبلاً) أي: أو جاء مثبتاً في قسم مستقبلاً، ونزيد شرطاً رابعاً: غير مفصول عن لامه. فلابد أن يكون مثبتاً، بعد قسم، مستقبلاً، غير مفصول عن لامه، فإذا تمت هذه الشروط الأربعة أكد المضارع وجوباً، قال الله تعالى: لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ [الهمزة:4]، وقال: قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ [التغابن:7]. فقوله: (لتبعثن) فعل مضارع مثبت. وفي قسم، وهو قوله: (وربي) وهو مستقبل وغير مفصول عن لامه. وقال تعالى: وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ [الحشر:12]، (ليولن) هذه مثبتة، في قسم، مستقبل، غير مفصول عن لامه. فخرج بقوله: (مثبتاً) إذا كان منفياً؛ لأنه إذا كان في قسم لكنه منفي فإن نون التوكيد لا تدخل عليه، كقوله: وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ)[الحشر:12]، فلم يقل: (لا ينصرنّهم) بل قال: (لا ينصرونهم) بدون توكيد؛ لأنه منفي، وكذلك قال: (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم)، ولم يؤكدها، فلم يقل: لا يخرجنّ. وخرج بقوله: (مستقبلاً) كما لو قلت: والله لأضربك الآن، فلا يجوز أن تقول: لأضربنَّك؛ لأنه غير مستقبل، وكذلك لا يجوز: والله لأكرمنَّك أمس، وقال بعض النحويين: يجوز أن تقول: والله لأضربنك الآن. واشترطنا الشرط الرابع وهو: أن يكون غير مفصول من لامه، فإن فصل من لامه فإنه لا تلحقه نون التوكيد، كقوله تعالى: وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ [آل عمران:158]، فاللام في قوله: (لإلى الله) للتوكيد، لكنه ما قال: (لإلى الله تحشرُنَّ)؛ لأنه فصل من لامه بالجار والمجرور (لإلى الله تحشرون). أذاً: إذا تمت الشروط الأربعة وجب التوكيد، وإذا انتفى واحد امتنع التوكيد، فلو قال قائل: إن أكرمتني لفي البيت أكرمنك، فهذا خطأ؛ لأنه فصل بين لام التوكيد وبين الفعل. وإن قلت: إن أكرمتني لا أهيننك، لم يصح؛ لأنه منفي، والنفي لا يمكن أن يجتمع مع نون التوكيد. ولا بد أن يكون ذا قسم مستقبلاً. قوله: (وقل بعد ما ولم وبعد لا). أي: أنه يقل توكيده في هذه المواضع،

وهي (بعد ما) والمقصود (ما) الزائدة في غير الشرط، مثاله: إذا قلت: بعين ما أراك، فهو أولى؛ ولكنه يصلح أن تؤكد فتقول: بعين ما أرينك، إلا أنه قليل. (ولم) مثل: لم يقومن زيد، فإنه يجوز لكنه قليل، والأفصح: لم يقم زيد. (وبعد لا) مثل: لا يقومن زيد، تريد أن تنفي قيامه، فهذا قليل، ومنه قوله تعالى: وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً [الأنفال:25]. وكوننا نقول إنه قليل وهو موجود في القرآن، في النفس منه شيء، لأن القليل معناه أنه ضعيف في اللغة العربية، والصواب: أنه بعد (لا) ليس قليلاً؛ لأنه موجود في القرآن وهو أفصح شيء. قوله: (وغير إما من طوالب الجزاء). أي: غير إما من أدوات الشرط؛ لأن طوالب الجزاء هي أدوات الشرط، مثل: إن تقومن أكرمك، فهذا قليل، والأكثر: إن تقم أكرمك. فتبين بهذا أن الفعل المضارع يؤكد أحياناً، ولا يؤكد أحياناً، فتارة يجب التوكيد بأربعة شروط: أن يقع جواباً لقسم، مثبتاً، مستقبلاً، غير مفصول بينه وبين اللام بفاصل، ويمتنع إذا اختل شرط من ذلك، وإن شئت فقل: يمتنع توكيده في كل حال لا يؤكد فيها أي: لم يوجد فيها سبب يقتضي التوكيد. ويكون كثيراً بعد إما من طوالب الجزاء، ومثاله قوله تعالى: إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ [الإسراء:23]، فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ [الأنفال:57]، فَإِمَّا تَرَيِنَّ [مريم:26]، وهو كثير، ويقل بعد أدوات الشرط غير إما، وبعد ما، ولم، ولا.

أحكام اتصال الفعل المسند إلى الضمائر بنوني التوكيد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والمضمر احذفنه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعاً غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا] إذا كان الفعل معتلاً بالألف، فإما أن يرفع ظاهراً، وإما أن يرفع ضميراً، فإن رفع ظاهراً قلبت الألف ياءً، مثل: يسعى، تقول: ليسعين زيد، فهنا قلبت الألف ياءً لتظهر الفتحة عليها. وإذا رفع ضميراً غير الواو والياء قلبت الألف ياءً، مثل: لتسعين، فهنا رفع ضميراً مستتراً وجوباً تقديره: أنت، ومثل: ليسعيانِّ، فهنا رفع ضميراً بارزاً وهو ألف الاثنين، وهذا هو معنى قول المؤلف رحمه الله تعالى: (وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعاً غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا). فأما إذا كان الفعل المعتل رافعاً للياء أو الواو فإن ألفه تحذف، كما قال المؤلف: (واحذفه من رافع هاتين)، وهما: الواو والياء، فإذا رفع الفعل المعتل بالألف واواً أو ياء وجب حذف الألف، ولهذا قال: (واحذفه) أي: الألف (من رافع هاتين) وهما: الواو، والياء، مثل: لتسعون يا قوم، الآن الفعل رافع للواو، أين ذهبت الألف؟ حذفت ولم تبق، قال الله تعالى: لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ [التكاثر:6]. فحذفت الألف لأن الفعل رفع واواً. وكذلك إذا رفع ياءً يحذف الألف، قال الله تعالى: فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا [مريم:26]، فهنا ألف الفعل حذفت، والياء الموجودة هي الفاعل. قوله: (وفي واو ويا شكل مجانس قفى) أي: الواو المرفوعان بالفعل المعتل بالألف يكون فيهما شكل مجانس لهما، والذي يجانس الواو الضمة، والذي يجانس الياء الكسرة. ولهذا قال الله تعالى: لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ [التكاثر:6]، وقال في الياء: فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا [مريم:26]. والخلاصة: أنه إذا كان الفعل معتلاً بالألف، فإن رفع الواو أو الياء حذفت الألف، وشكلت الواو بالضمة، والياء بالكسرة. وإن رفع غير الواو والياء: فإن الألف تقلب ياء، مثل: ليسعين زيد، أو لتسعيانِّ، فهنا قلبت الألف ياء. والفعل المعتل بالواو والياء تحذف كما مر. قال رحمه الله تعالى: (نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا) ذكرنا أن الفعل المعتل بالواو والياء تحذف الواو، وتحذف الياء، فتقول في يرمي: يرمُن، وتقول في ياء المخاطبة: ترمِن؛ وإذا حولناها إلى فعل غير مؤكد سنتبين، تقول: في يرمي مسنداً إلى واو الجماعة بدون توكيد: يرمون، فحذفت الياء، فإذا أكدت حذفت واو الجماعة لأجل التقاء الساكنين، فتقول: هل ترمُن يا قوم؟ وفي التأنيث إذا أسندته إلى ياء المخاطبة تقول: ترمين، لكن في التوكيد تحذف الياء فتقول: ترمِنَّ. وفي المثال: (تخشون الله) حذفت الألف وبقيت واو الجماعة، وعندما تؤكد هذا الفعل تحذف نون الرفع، ونون التوكيد حرف مشدد -أي: أوله ساكن- وحينئذٍ لا بد أن نحرك الواو بحركة مجانسة، فنقول: لتخشُن الله، فإذا أسند الفعل المعتل بالألف إلى واو الجماعة فإن الألف تحذف، وإذا أسند إلى ياء المخاطبة فإن الألف تحذف، وإذا أسنده إلى ألف الاثنين فإن الألف تنقلب ياء: تخشيان الله، فإذا أدخلنا نون التوكيد حذفنا نون الرفع وحركنا ما قبل نون التوكيد بحركة مجانسة للواو والياء.

لا تقع النون الخفيفة بعد الألف

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف] سبق أن نون التوكيد خفيفة وثقيلة وهي المشددة، فالخفيفة لا تقع بعد الألف أبداً؛ لأنها ساكنة، والألف ساكنة، فلا يمكن أن تجتمعا، فإذا قلت لرجلين تخاطبهما: لتتبعان، فلابد أن تشدد النون، ولا تأت بها خفيفة، ولهذا قال: (لكن شديدة وكسرها ألف) أي: كسر الشديدة مألوف، قال الله تعالى: فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ [يونس:89]. ونقول في إعرابها: لا: ناهية. تتبعان: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والألف: فاعل، والنون للتوكيد، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين. ونقول في إعراب (لتتبعانِّ): اللام: جواب القسم. تتبعان: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والألف فاعل، والنون للتوكيد، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. إذاً: النون الخفيفة لا تقع بعد الألف لسكونها، فإذا قال قائل: وكذلك النون المشددة أولها ساكن، فلماذا لا نحركها بالكسرة؟ قالوا: لأنه لو حركناها بالكسر لاشتبهت بنون المثنى مثل: تقومانِ، ولاشتبهت بنون الإعراب.

زيادة ألف قبل نون التوكيد إذا أكد الفعل المتصل بنون النسوة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وألفاً زد قبلها مؤكدا فعلاً إلى نون الإناث أسندا] قوله: (زد قبلها) أي: قبل نون التوكيد المشددة. أي: إذا أكدت الفعل المسند إلى نون النسوة فزد ألفاً ثم ائت بنون التوكيد، مثاله: تقول للنسوة: لا تضربن، فهذه النون هي نون النسوة؛ لأن لا: ناهية. وتضربن: فعل مضارع مبني على السكون في محل جزم لاتصاله بنون النسوة، فإذا أردت أن أؤكد هذا الفعل آتي بألف بعد نون النسوة، ثم آتي بنون التوكيد: لا تضربنانِّ. فقوله: (وألفاً زد قبلها) أي: قبل نون التوكيد الشديدة (مؤكداً فعلاً إلى نون الإناث أسندا) أي: أسند إلى نون الإناث، فنأتي بالفعل مسنداً إلى النون، ثم بعد ذلك بالألف، ثم نون التوكيد، والألف هنا قالوا: نجيء بها للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد الشديدة؛ لئلا تجتمع ثلاث نونات في محل واحد، مع أنه هكذا نطق العرب، لكن تعليل النحويين هكذا: لئلا تجتمع ثلاث نونات في مكان واحد.

حذف نون التوكيد الخفيفة إذا وليها ساكن

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف]. إذا جاء بعد نون التوكيد الخفيفة حرف ساكن وجب أن تحذف؛ لأنه لا يمكن أن يجتمع ساكنان، فلا بد أن تحذف نون التوكيد، مثال ذلك: إذا قلت: اضربَنْ الرجل، فالنون الآن ساكنة؛ لأن نون التوكيد الخفيفة ساكنة، والهمزة في (الرجل) ساكنة، فلا بد أن تحذف النون فتقول: اضربَ الرجل. اضرب: فعل أمر مبني على الفتح، ولماذا لا نقول: اضربِ الرجل، بالكسرة بل نقول: اضربَ الرجل؟ لأن نون التوكيد الخفيفة ساكنة، وإذا وقع بعدها ساكن فإنها تحذف، فإذا قلت: ادخلَنْ المسجدَ، فهذه نون توكيد خفيفة، وبعدها همزة المسجد ساكنة، فلا تقول: ادخلَنْ المسجد، بل تقول: ادخلَ، وتحذف النون. فإن كانت النون شديدة (ادخلَنَّ

المسجدَ) فتبقى النون، قال الله تعالى: لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ [الفتح:27]. ومنه قول الشاعر: لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه لا: ناهية ونصب الفعل معها. وعلك: لغة في لعل. علك أن تركع يوماً، أي: أن تذل وتنزل، والدهر قد رفعه، وهذه حكمة عظيمة، فإن هذا ممكن أن يقع، وهو كثير، يمكن اليوم أن يكون فقيراً يسأل، ثم ما يلبث أن تكون أنت الفقير وجئت تسأله. الشاهد قوله: (لا تهين الفقير) فإن أصله: (لا تهينن الفقيرَ) قد يقول قائل: أنتم عللتم بأنه التقى ساكنان فلماذا لا تكسرونها وتقولون: لا تهينِ الفقير، أو ادخلِ المسجد؟ وفي الحقيقة أن هذا يثقل عليكم، لكنهم يقولون: إن نون التوكيد لا تأتي مكسورة إلا إذا كانت بعد ألف، وهذه ليست بعد ألف، وقد ذكرت أن بعض المسائل النحوية مهما علل النحوي فيها فلا يستطيع أن يتخلص. فنقول: المرجع في هذا هو السماع.

تحذف النون الخفيفة عند الوقف بعد الضمة والكسرة

قوله: (وبعد غير فتحة إذا تقف) أي: واحذفها أيضاً بعد غير الفتحة إذا وقفت، ومعلوم أن النون يفتح ما قبلها دائماً، أي: يبنى الفعل معها على الفتح، سواء كانت شديدة أو خفيفة، قال تعالى: لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ [يوسف:32]. لكن إذا كان الذي قبلها غير مفتوح، وذلك إذا كان مضموماً وإذا كان مكسوراً، مثال المضموم: وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ [آل عمران:186]، فالذي قبلها مضموم، ومثال المكسور: لتفهمِن يا هند، فالذي قبلها مكسور، وأصبح (لتفهمينَّ) كما سبق، فهنا إذا كان الذي قبلها مضموماً، أو مكسوراً ووقفت عليها فإنها تحذف، فتقول مثلاً: يا هند لتفهمِ، يا قوم لتسمعُ، لكن يقول: [واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما] أي: إذا حذفتها فاردد ما كانَ محذوفاً لأجلها التوكيد عند الوصل، وعلى هذا فإذا وقفنا نرد الياء، ونرد الواو، ونقول: يا هند لتفهمي، ونقول: يا قوم لتسمعوا. إذا قال قائل: ما يدرينا أن الفعل مؤكد؟ نقول: لأنه إذا جاءت اللام الواقعة في جواب القسم فإنه يجب تأكيده، فإذا لم نجد النون عرفنا أن هناك حذفاً بالتغيير، وأن النون أصلها موجودة بالتأكيد، كذلك لو لم يكن مؤكداً لوجب أن تأتي نون رفع، ولقلنا: يا هندُ لتفهمين، ويا قوم لتسمعون، فلما لم تأت نون الرفع ووجد ما يقتضي التوكيد -وهي اللام الموطئة للقسم- علمنا أن هناك نون توكيد لكنها حذفت، ولما حذفت وجب أن نرد ما حذف من أجلها في الوصل؛ لأن ما حذف من أجل الوصل حذف لوجودها، فإذا زالت رجعت، ولهذا قال: [وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفاً كما تقول في قفن قفا]. وتقول: في اضربن: اضربا، الضمير يعود على الألف المبدلة عن نون التوكيد الخفيفة، أما الثقيلة فلا، الثقيلة تقول: اضربنَّ، أو اضربنْ، وأما الخفيفة فتقلب ألفاً. والخلاصة: أن نون التوكيد تتبع الفعل إما وجوباً، وإما جوازاً بقلة، وإما جوازاً بكثرة، على حسب التفصيل السابق، وقد ذكرنا مثالاً ينبني عليه حكم شرعي، فإذا قلت على مذهب أبي حنيفة: والله أصومُ، وجب عليك الكفارة، مع أنك قد صمت؛ لأنه لا يمكن أن تحذف نون التوكيد مع القسم، فيكون المعنى: والله لا أصوم. فإذا أردنا أن نصحح الكلام على اللغة العربية صار التقدير: والله لا أصومُ، ولكن سبق لنا أن بعض أهل العلم قال: إن هذا وإن كان مقتضى القواعد العربية لكن الأيمان تحمل على العرف، فالإنسان إذا قال: والله غداً أصوم، فيقتضي معنى كلامه: أنه يصوم، ولا يخطر في باله أن المعنى: لا يصوم. قوله تعالى: قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُف [يوسف:85]، التقدير: والله لا تفتأُ.

شرح ألفية ابن مالك [61]

الأسماء تنقسم من حيث الإعراب إلى: أسماء مبنية، وأسماء معربة، وأسماء ممنوعة من الصرف، والممنوع من الصرف لا ينون ولا يجر بالكسرة، وموانع الصرف تسع منها ألف التأنيث وزيادتا فعلان والوصف الذي على أفعل وصيغة منتهى الجموع.

الاسم الذي لا ينصرف

تعريف الصرف والعلل المانعة منه

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ما لا ينصرف الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا]. الأسماء ثلاثة أقسام: منها: ما لا يتغير بحسب العوامل، وهذا هو المبني. ومنها: ما يتغير تغيراً كاملاً، وهذا هو المعرب المنصرف. ومنها ما يتغير تغيراً ناقصاً، وهذا هو المعرب غير المنصرف. مثال الأول -وهو المبني- تقول: مررت بمنْ قامَ، ورأيت مَنْ قامَ، وجاء مَنْ قامَ. والذي يتغير بعض التغير -كما ذكرنا- هو الاسم المعرب غير المنصرف. والصرف في اللغة: التغيير، تقول: صرفت الشيء، أي: غيرته عن مكانه. وفي اصطلاح النحويين: هو التنوين الذي أتى ليبين تمكن الاسم من الاسمية، هذا هو الصرف. فخرج بقوله: (تنوين): ما لا ينون، وخرج بقوله: (أتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكنا) تنوين العوض، فإن تنوين العوض لا يسمى صرفاً؛ لأنه تنوين لعارض، بخلاف التنوين في (زيدٍ) و(عمروٍ)، و(خالدٍ). قال تعالى: وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ [الواقعة:84] (إذ) منونة؛ لكن هذا التنوين عوض عن جملة محذوفة. كذلك (جوارٍ وغواشٍ) هو تنوين لكنه ليس تنويناً لبيان تمكن هذين الاسمين من الاسمية، وإنما هو من أجل العوض. ومثاله كالتنوين في: علّي، ومحمدٍ، وبكرٍ، وخالدٍ، وفي سماءٍ، وأرضٍ، وما أشبهها. ثم إن الاسم الذي لا ينصرف يختص بحكمين: أحدهما: أنه لا ينون أبداً، لا مرفوعاً، ولا منصوباً، ولا مجروراً. الثاني: أنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، إلا أن يضاف أو يحلى بأل، قال ابن مالك فيما سبق: وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد أل ردف وما هو الاسم الذي لا ينصرف؟ يقول العلماء: إنه ما كان فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، وهذه العلل مجموعة في قول الشاعر: اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَة فالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا فهذه التسع العلل: الأولى: الجمع. الثانية: وزن الفعل. الثالثة: العدل. الرابعة: التأنيث. الخامسة: المعرفة. السادسة: التركيب. السابعة: الزيادة. الثامنة: العجمة. التاسعة: الوصفية.

من موانع الصرف ألف التأنيث

قال المصنف رحمه الله تعالى: [فألف التأنيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كيفما وقع] ألف: مبتدأ. ومنع: الجملة خبر المبتدأ. (صرف الذي حواه) أي: صرف الذي اتصل به كيفما وقع. إذاً: ألف التأنيث مانعة من الصرف، سواء كانت ممدودة أو مقصورة؛ لأنه قال: (ألف التأنيث مطلقاً)، وسواء اتصلت باسم أو علم، أو صفة، لقوله: (كيفما وقع)، أي: فهي تشمل المقصورة والممدودة، في علم، أو اسم، أو صفة. مثال ألف التأنيث الممدودة: صحراء، هذه ألف التأنيث الممدودة لأنها ألف بعدها همز، وصحراء اسم، فليست علماً ولا صفة. كذلك: خضراء، فيها ألف تأنيث ممدودة، وهي صفة من الخضرة. أيضاً: أسماء، ألف تأنيث ممدودة، وهي علم. ومثال ألف التأنيث المقصورة، -وهي الألف التي ليس بعدها

همزة: حبلى -أي: حامل- فهذه ألف تأنيث مقصورة وقعت في وصف. ومثالها في علم: سلمى، وليلى، فهذا علم فيها ألف التأنيث المقصورة فتمنعها من الصرف. ومنها: أرطى، وهي اسم، ليست وصفاً ولا علماً، ونحو ذلك. تقول مثلاً: مررت بأسماء: مررت: فعل وفاعل. بأسماء: الباء حرف جر، وأسماء: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة. وتقول: مررت بامرأة حبلى؛ مررت: فعل وفاعل. بامرأة: جار ومجرور. حبلى: صفة لامرأة مجرورة وعلامة جرها فتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة منع من ظهورها التعذر.

الوصفية وزيادة الألف والنون

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وزائدا فعلان في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم]. قال: قوله: (وزائدا فعلان) الزيادة في (فعلان) هي الألف والنون، وإنما قال: (فعلان)؛ لأن (فَعَلَ) هو الذي توزن به الكلمات، ولهذا يقال: فاء الكلمة، وعين الكلمة، ولام الكلمة. إذاً: (فعل) فاء الكلمة وعينها ولامها، والزائد الألف والنون، إذاً: الألف والنون مانعان من الصرف، لكن بشرط أن يكونا (في وصف) وشرط ثان: (سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم). إذاً: يمنع الاسم من الصرف: الصفة وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يكون المؤنث من ذلك مختوماً بتاء التأنيث. مثاله: سكران، عطشان، غضبان، تقول: هذا سكرانُ، ومررت بسكرانَ، ورأيت سكرانَ. ففي الجر جُرّ بالفتحة، وكذلك لم ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف. ومؤنثة ليس مختوماً بتاء التأنيث، تقول: سكرى، عطشى، غضبى، بخلاف سيفان، فإنه منصرف لأن مؤنثة: سيفانة، أي: طويلة.

الوصفية ووزن الفعل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ووصف اصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا]. أي: ومنع من الصرف وصف أصلي ووزن أفعل، فلابد أن يكون وصفاً أصلياً، على وزن أفعل، وبشرط أن يكون مؤنثه ممنوع التأنيث بالتاء. فذكر المؤلف ثلاثة أوصاف: أن يكون وصفاً أصلياً، وأن يكون على وزن أفعل، وأن يكون مؤنثه خالياً من التاء، فإذا تمت هذه الشروط فإنه يكون ممنوعاً من الصرف. مثاله: أشهل، ومؤنثه: شهلاء، فنقول: أشهل: وصف أصلي، على وزن أفعل، وليس تأنيثه بالتاء. مثال آخر: أحمر، أصفر، أخضر، أزرق.. وما أشبه ذلك، ومثله أفضل؛ لأنه وصف أصلي، ممنوع التأنيث بالتاء، فيكون ممنوعاً من الصرف، مثاله: مررت برجل أفضل من فلان. فنقول: مررت: فعل وفاعل. برجل: جار مجرور. أفضل: صفة لرجل، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل.

الوصفية العارضة

وقوله: (وصف أصلي) خرج به ما إذا كان الوصف عارضاً أي: غير أصلي، فإنه يلغى ولا يعتبر ويرجع إلى الأصل، فإذا وجدنا اسماً على وزن (أفعل) عرضت له وصفية وأصله ليس للوصف، فإنه لا يمنع من الصرف اعتباراً بأصله، ولهذا قال رحمه الله: [وألغين عارض الوصفية كأربع وعارض الإسمية]. كلمة (أربع) وصف، تقول: مررت بنساء أربع، فهذا وصف لهن، أي: بالغات هذا العدد، لكن لما كان أصل أربع ليس وصفاً؛ لأن أصل (أربع) اسم لهذا العدد الذي بين الثلاث والخمس. هذا الأصل في أربع، فالوصف فيه عارض تقول: اشتريت أربع شياه، فهنا ليس وصفاً وتقول: مررت بنساء أربع، فصار الآن وصفاً، فالأصل فيه الاسمية، أي: أنه اسم لعدد يكون بين الثلاثة والخمسة، وابن مالك يقول: (ألغين عارض الوصفية) ولا تعتبره، وعليه تكون (أربع) مصروفة؛ لأنها ليست وصفاً أصلياً، فتقول: مررت بنساء أربع، واشتريت شياهاً أربعاً، فلم نصرفها؛ لأن الوصف فيها عارض. قوله: (وعارض الإسمية) أيضاً ألغ عارض الاسمية واعتبر الوصف الأصلي، وهذا عكس المسألة، يعني: كما أنه لو وجد وصف على وزن أفعل ثم عرضت له الاسمية فإننا نعتبر الأصل ولا نعتبر الاسم، مثاله كما قال: [فالأدهم القيد لكونه وضع في الأصل وصفاً انصرافه منع]. الأدهم: مبتدأ. وانصراف: مبتدأ ثان. ومنع: خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول أي: فالأدهم انصرافه منع، وكلمة (الأدهم) هي وصف مثل: أخضر وأبيض وأزرق، لكنه وضع اسماً للقيد، وقد سبق لنا في البلاغة قول الحجاج : إنا حاملوك على الأدهم، فقال المهدَّد: مثل الأمير يحمل على الأدهم والكميت والأشقر. والمراد بالأدهم: القيد، والقيد لونه أبيض فيسمى أدهم، فالأدهم في الأصل وصف، لكنه جعل اسماً للقيد سواء كان أدهم أو غير أدهم. إذاً: اسميتها عارضة، فيعتبر الأصل، ولهذا قال: (فالأدهم القيد)، القيد هذا بيان للأدهم، أي: فالأدهم الذي هو القيد. يقول المؤلف: (لكونه وضع في الأصل وصفاً انصرافه منع)، قوله: (لكونه في الأصل وصفاً) متعلق بمنع، أي: فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه في الأصل وصفاً. وخلاصة الأبيات الثلاثة: أنه إذا اجتمع وصف أصلي، على وزن أفعل، ليس مؤنثة مختوماً بالتاء، فإنه لا ينصرف، والعبرة بالأصل، فلو كان أصله اسماً ثم جعل وصفاً فإنه ينصرف، ولو كان في الأصل صفة ثم جعل اسماً فإنه لا ينصرف، فالعبرة بالأصل. ومثال الذي كان أصله اسماً ثم صار صفة: كلمة (أربع)، ومثال الذي أصله صفة ثم جعل اسماً: (الأدهم)، فإنه في الأصل صفة، ثم جعل اسماً للقيد، فالأدهم ممنوع من الصرف وإن لم يرد به الصفة؛ لأن الأصل أنه للصفة، والأربع مصروفة وإن جعلت صفة اعتباراً بالأصل.

أمثلة لأسماء مصروفة أصلها صفات

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا] أجدل: اسم للصقر، وكلمة أجدل في الأصل صفة، تقول: فلان أجدل من فلان، لكنه جعل اسماً للصقر، فهل تنوسيت الصفة وصار مصروفاً، أم نقول: مادام صفة في الأصل فإنه غير مصروف؟ يقول ابن مالك : إنه مصروف؛ لأن الصفة تنوسيت، فكأنه لم يستعمل صفة في الأصل للقوة ونقل إلى الصقر، ولهذا قال: (مصروفة وقد ينلن المنع)، أي: وقد تمنع. وعليه نقول: اشتريت من السوق أجدلاً، فهنا صرفنا (أجدلاً) على القول الأول، وعلى القول الثاني: اشتريت أجدلَ من السوق، بعدم الصرف. ما الفرق بين أجدل وبين الأدهم؟ يقولون: لأن ظهور الصفة في (أدهم) أقوى من ظهورها في (أجدل)؛ لأن أدهم لون مثل: أخضر، وأحمر، لكن أجدل اسم تفضيل، فظهور الصفة في الأول أقوى من ظهورها في الثاني، ولأن الصفة تنوسيت إطلاقاً، فإن الصقر لا يجادل، فكأن الصفة نسيت مطلقاً من هذه الكلمة وجعلت اسماً للصقور. الثانية: قال: (وأخيل) الأخيل طائر معروف، وكأن هذا الطائر -والله أعلم- جميل الشكل، فكأن عنده خيلاء، أو إذا قام يمشي يتأرجح فهو أخيل، لكنه سمي أخيل، تقول: رأيت أخيلاً، أي: هذا الطائر المسمى بأخيل، أو رأيت أخيلَ؛ لكن (أخيلاً) بالتنوين أكثر؛ لأن ابن مالك يقول: (وقد ينلن) وقد: للتقليل. قوله: (وأفعى) الأفعى هي الحية، وأفعى على وزن أفعل، وكان يقال: فلان أفعى من فلان، قيل: إن أصلها فلان أفوع من فلان، فنقل حرف العلة إلى الآخر فصارت: أفعى. إذاً: كلمة أفعى في الأصل اسم تفضيل، ثم صارت اسماً للحية، فيصح أن نجعلها مصروفة، وأن نجعلها غير مصروفة. لكن إذا قال قائل: إن آخرها ألف فلا يتبين أنها مصروفة أو غير مصروفة؟ فنقول: صحيح أنه عند النطق لا يتبين، لكن عند الإعراب يتبين، فإذا قلت: نظرت إلى أفعى، ونريد أن نعربه على أنه ممنوع من الصرف نقول: إلى: حرف جر. أفعى: اسم مجرور بإلى، وعلامة

جره فتحة مقدرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف. أما على القول بأنها مصروفة فنقول: أفعى: اسم مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. فالنطق لا يظهر بالنسبة لأفعى، لكن الإعراب يظهر فيها على اعتبار أنها مصروفة أو على اعتبار أنها غير مصروفة.

الوصفية والعدل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما] هذه هي العلة الرابعة: قوله: (ومنع عدل مع وصف معتبر). منع عدل: مبتدأ. معتبر: خبره، أي: من موانع الصرف: العدل مع الوصف. والعدل معناه: التغيير، أي: أن تغير الكلمة إلى كلمة أخرى تعدل بها عن بنائها الأصلي، فهذا يكون بالوصف في لفظ مثنى وثلاث وأخر، ولفظ مثنى وثلاث أي: مفعل وفعال، فمثنى وصف بمعنى: اثنين اثنين، فتقول مثلاً: مر بي نساء مثنى، أي: اثنتين اثنتين، وثلاث أي: ثلاثاً ثلاثاً، قال الله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ [النساء:3]، وقال تعالى: جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ [فاطر:1] يعني: الأجنحة. وفي لفظ مثنى وثلاث يقال: مثنى، ويقال: ثلاث، ويقال: مثنى وثناء، ويقال: مربع ورباع، ويقال: مخمس وخماس، ويقال: مسدس وسداس، ومسبع وسباع، ومثمن وثمان، ومتسع وتساع، ومعشر وعشار، هذا هو القياس، لكنه ما كان يصلح إلا في مثنى وثلاث ورباع وأظن تساع وعشار، لكن القياس أنه يجوز فيها كلها. ومثنى وصف معدول عن الاثنين فهو ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف الوصفية والعدل. وتقول: مررت بنساء ثُلاث: بنساء: جار ومجرور. ثلاث: صفة للنساء مجرور، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية والعدل. كذلك (أخر) قال تعالى: فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة:184]، ولم يقل: فعدة من أيام أخرٍ، وهي معدولة عن: أخرى. ولو قيل: فعدة من أيام أخرى لصح، لكنه قال: أخر، فهي معدولة عن أخرى، وقيل: إنها معدولة عن الآخر التي بأل، ولكن هذا لا يستقيم إذا كان الموصوف نكرة، لأنه يلزم أن يوصف بمعرفة، وعلى كل حال هي معدولة، فتقول: ((مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)): من أيام: جار ومجرور. أخر: صفة لأيام مجرورة وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية والعدل. إذاً: الذي عندنا الآن في الأوصاف ثلاثة أوزان هي: مثنى، وثلاث، وما كان على وزنهما من العدد، وأخر، وكل هذه المانع لها من الصرف الوصفية والعدل. قال رحمه الله تعالى: (ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما) ابن مالك رحمه الله جعل المسألة إلى أربع فقال: (ووزن مثنى وثلاث كهما) أي: كوزنهما (من واحد لأربع)، فنقول في واحد: أحاد. فقوله: (من واحد لأربع فليعلما) معناه: فلا تزد على الأربع، وقال بعضهم: بل نزيد إلى العشرة لأنه لا مانع، وإذا كان للمثنى فلا يعني ذلك أنه لا يصلح إلا له.

صيغة منتهى الجموع

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا]. قوله: (وكن لجمع مشبه مفاعلاً أو المفاعيل) ما قال: في كل جمع على مفاعل، بل قال: مشبه مفاعل أو مفاعيل؛ وذلك لأن مفاعل فيها ميم زائدة، ومفاعيل فيها أيضاً ميم زائدة، وليس بشرط أن يكون فيها ميم زائدة، الشرط أن يكون الجمع على هذا الوزن، أي: على وزن مفاعل أو مفاعيل، بحيث يكون أوله وثانيه متحركين بعدهما ألف، وبعد الألف حرف مكسور سواء كان فيه ياء أو لم يكن فيه ياء، مثل: مساجد كمفاعل، ومصابيح كمفاعيل، ومفاتح كمفاعل، ومفاتيح كمفاعيل، وقوالب كمفاعل؛ لأن وزنها

(فواعل)، ودحارج مشبه لمفاعل؛ لأن وزنه فعالل، وصواريخ تشبه مفاعيل، وهي على وزن فواعيل. وطواغيت على مفاعيل؛ لأن طواغيت وزنها فواعيل، ومثله مواعين على شبه مفاعيل؛ لأن الظاهر أن وزنها فواعيل، ومثلها: مواعيد، ونحو ذلك. إذاً: كل ما شابه مفاعل أو مفاعيل فإنه ممنوع من الصرف لعلة واحدة كافية، وعلى هذا فلا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة، مذكراً أو مؤنثاً، مادام على هذا الوزن فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، ويسمون هذا الوزن: صيغة منتهى الجموع. إذاً: ما كان على هذا الوزن فإنه لا ينصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع. قال رحمه الله تعالى: [وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً أجره كساري]. قوله: (ذا اعتلال) ذا: منصوبة على الاشتغال، ونصبها هنا هو الراجح. (وذا اعتلال) أي: وأدغم ذا اعتلال، أي: ما كان آخره حرف علة من هذا الوزن أدغم رفعاً وجراً، (أجره كساري) ساري هذه أظنها اسم فاعل معتل بالياء، ففي حال الرفع والجر تحذف الياء وتنون الراء، فتقول: هذا سارٍ، ومررت بسارٍ، وإعرابها: هذا: مبتدأ. وسارٍ: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتنوين هنا عوض عن الحرف المحذوف. وتقول: مررت بسارٍ: مررت: فعل وفاعل. بسارٍ: الباء: حرف جر، سارٍ: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة، والتنوين هنا عوض عن الياء المحذوفة. وإذا جاءت صيغة منتهى الجموع وهو معتل الآخر، فيقول ابن مالك : إنك تجريه كساري، أي: أنك تحذف حرف العلة وتنونه، مثال ذلك قوله تعالى: لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ [الأعراف:41]، فكلمة (غواش) جمع، وهي صيغة منتهى الجموع، على وزن فواعل، فهي صيغة منتهى الجموع، ففي القرآن الآن حذفت الياء ونون ما قبلها وبقي مقصوراً على ما هو عليه، فنقول في إعرابها: من فوقهم: الجار والمجرور خبر مقدم. غواش: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والنون عوض عن الياء المحذوفة. وهذا في حال الرفع، وابن مالك يقول: (رفعاً وجراً)، وكذلك أيضاً في الجر يجرى كساري، بمعنى: أنها تحذف الياء وينون ما قبلها، مثل أن تقول: مررت بجوارٍ يلعبن، فجوار جمع جارية، على وزن فواعل، تقول: مررت: فعل وفاعل. بجوار: الباء حرف جر، جوارٍ: اسم مجرور بالباء وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع. وعلم من قول ابن مالك : (رفعاً وجراً) أنه في حال النصب لا يجرى كساري، وإنما يبقى حرف العلة منصوباً بدون تنوين، قال الله تعالى: وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ [النحل:15]، فكلمة (رواسي) معتلة بالياء، وبقيت الياء في حال النصب منصوبة. وخلاصة هذا البيت: أن ما كان مجموعاً على صيغة منتهى الجموع فلا يخلو: إما أن يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً فإنه يجوز إجراؤه إجراء المعتل بالياء، مثل: ساري، فتقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، وإن كان منصوباً فإنه تبقى الياء مفتوحة بدون تنوين، فتقول: رأيت جواريَ يلعبن، ولا يصح أن تقولَ: رأيت جوار، ولا يصح أن تقول: رأيت جوارياً، بل تبقى الياء مفتوحة بدون تنوين، ومنه قوله تعالى: وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ [النحل:15]. وقد ذكر المؤلف هذا حتى لا يظن الظان أن هذا الحكم يشمل المعتل، فاستثناه المؤلف.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع

قال رحمه الله: [ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع]. وهذا من باب القياس في النحو، فسراويل ليس بجمع، وإنما هو مفرد، تقول: علي سراويل، وليس عليك إلا واحد، فاللغة العربية ألا تقول: سروال، إلا في لغة قليلة جداً لبعض العرب، وإلا اللغة الفصيحة المشهورة أن تقول: سراويل. وسراويل ليس بجمع، بل هو مفرد، لكن فيه شبه من هذا الجمع، ولهذا قال: (ولسراويل بهذا الجمع شبه) أي: شبه من حيث اللفظ، أما المعنى فلا؛ لأن صيغة منتهى الجموع تدل على تعدد، وسراويل لا تدل على تعدد، لكنه يشبهه في اللفظ. قوله: (اقتضى) أي: ذلك الشبه، ما الذي اقتضى؟ اقتضى عموم المنع، أي: اقتضى أن نمنع سراويل من الصرف مع أنه ليس بجمع، وهو في الأول يقول: (وكل جمع مشبه مفاعلا) فكأنه رحمه الله ذكر إيراداً: إذا كان هذا اللفظ ليس بجمع فهل له حكمه؟ قال: له هذا الحكم؛ لأنه يشبه هذا الجمع من حيث اللفظ، فسراويل على وزن فعاليل، فهو يشبهه لفظاً، فلذلك اقتضى عموم المنع من الصرف. مع أنهم يقولون: إن هذا اللفظ أعجمي في الأصل، لكنه عرب. فنقول مثلاً: أتيت بسراويل: أتيت: فعل وفاعل. والباء: حرف جر. وسراويل:

اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه يشبه صيغة منتهى الجموع. وجمع سراويل: سراويلات، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: (فليلبس سراويلات). قال المصنف رحمه الله تعالى: [وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق]. الضمير في (به) يعود على ما كان مشبهاً لمفاعل أو مفاعيل، قوله: (سمي) أي: جعل علماً. يعني: هذه الصيغة من الجمع إذا سميت بها إنساناً منعت من الصرف وإن كانت لا تدل إلا على واحد. مثال ذلك: رجل سميناه مساجد، كلمة (مساجد) الآن تدل على علم مفرد، لكن لما كان مسماه بصيغة منتهى الجموع ثبت لها حكم صيغة منتهى الجموع، ولهذا قال: (فالانصراف منعه يحق)، فهو ممنوع من الصرف، تقول: مررت بمساجدَ فاشتريت منه خبزاً، لو سمع هذا الكلام أحد من العامة سيقول: هذا مجنون، يشتري من المساجد خبزاً! لكن نحن سمينا هذا الرجل مساجد، تقول: مررت: فعل وفاعل. والباء: حرف جر. ومساجد: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف إلحاقه بمنتهى الجموع من أجل اللفظ. وأشار بقوله: (يحق) إلى أن هناك خلافاً؛ لأن بعض النحويين يقول: لا يمنع من الصرف؛ لأنه الآن سلبت دلالته على الجمعية، وصار دالاً على المفرد وينصرف؛ لأنه زال معناه. كذلك (أو بما لحق به) الذي يلحق بصيغة منتهى الجموع أيضاً إذا سميت به فإنه ممنوع من الصرف، فلو سميت شخصاً بسراويل فهذا ليس بصيغة منتهى الجموع من الأصل بل هو مفرد، ومع ذلك يكون ممنوعاً من الصرف؛ لأنه ملحق بصيغة منتهى الجموع. وكذلك شراحيل، فشراحيل اسم علم معروف في التابعين وفي الصحابة، وشراحيل أصلاً ليست جمعاً، ومع ذلك تمنع من الصرف؛ لأنها تشبه الجمع. إذاً: (ما سمي به) أي: بصيغة منتهى الجموع، أو سمي بما ألحق بصيغة منتهى الجموع فإن ابن مالك يقول: (فالانصراف منعه يحق)، الفاء في قوله: (فالانصراف) رابطة لجواب الشرط في قوله: (وإن به سمي) والانصراف: مبتدأ، ومنع: مبتدأ، ويحق: جملة هي خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ وخبره جواب الشرط.

ومن موانع الصرف التركيب المزجي، ووزن الفعل والتأنيث بغير الألف والعجمة، وذلك مع العلمية، فإذا اجتمعت واحدة من هذه العلل مع العلمية منعت العلم من الصرف.

تابع موانع الصرف

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكربا]. قوله: (والعلمَ امنع صرفه مركباً) يجوز نصب العلمَ، ويجوز رفعه لكنه مرجوح؛ لأن المشغول هنا طلب، وإذا كان المشغول طلباً فالأرجح النصب. والمعنى: إذا وجدنا علماً مركباً تركيب مزج فإنه يمنع من الصرف، ومعنى (مزج) أي: خلط، كأنك خلطت الكلمتين وجعلتهما كلمة واحدة، فإذا قلت: عبد الله، فإنهما كلمتان متضايفتان؛ لأن (عبد) لها معنى و(الله) لها معنى، لكن إذا أتيت بكلمتين ومزجتهما وجعلتهما دالتين على شيء واحد، فقد خلطت الكلمتين وجعلتهما لشيء واحد، مثل: معد يكرب، أصل (معدي) اسم مفعول، فهي كلمة مستقلة، و(كرب) كلمة مستقلة، فعل ماض، خلطتهما وجعلتهما شيئاً واحداً، فهذا نسميه تركيباً مزجياً، من المزج وهو الخلط. فإذا وجدنا علماً مركباً تركيباً مزجياً سواء كان علماً لإنسان أو لمكان فإنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي، مثل: معد يكرب، تقول: مررت بمعد يكرب: مررت: فعل وفاعل. الباء: حرف جر. معد يكرب: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي. ومثله أيضاً: بعلبك، هذه أيضاً أصلها: بعل، وبك، فخلط الاسمان وجعلا اسماً واحداً، فنقول مثلاً: سكنت في بعلبك: سكنت: فعل وفاعل. في: حرف جر. بعلبك: اسم مجرور بفي وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي، ومثله: حضرموت. المهم: أنه إذا ركب تركيباً مزجياً وهو علم فإنه ممنوع من الصرف، وهذه العلة -وهي التركيب المزجي- لا توجد في الصفة، إنما توجد في الأعلام فقط.

العلمية والتركيب المزجي

قال رحمه الله: [ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع]. وهذا من باب القياس في النحو، فسراويل ليس بجمع، وإنما هو مفرد، تقول: علي سراويل، وليس عليك إلا واحد، فاللغة العربية ألا تقول: سروال، إلا في لغة قليلة جداً لبعض العرب، وإلا اللغة الفصيحة المشهورة أن تقول: سراويل. وسراويل ليس بجمع، بل هو مفرد، لكن فيه شبه من هذا الجمع، ولهذا قال: (ولسراويل بهذا الجمع شبه) أي: شبه من حيث اللفظ، أما المعنى فلا؛ لأن صيغة منتهى الجموع تدل على تعدد، وسراويل لا تدل على تعدد، لكنه يشبهه في اللفظ. قوله: (اقتضى) أي: ذلك الشبه، ما الذي اقتضى؟ اقتضى عموم المنع، أي: اقتضى أن نمنع سراويل من الصرف مع أنه ليس بجمع، وهو في الأول يقول: (وكل جمع مشبه مفاعلا) فكأنه رحمه الله ذكر إيراداً: إذا كان هذا اللفظ ليس بجمع فهل له حكمه؟ قال: له هذا الحكم؛ لأنه يشبه هذا الجمع من حيث اللفظ، فسراويل على وزن فعاليل، فهو يشبهه لفظاً، فلذلك اقتضى عموم المنع من الصرف. مع أنهم يقولون: إن هذا اللفظ أعجمي في الأصل، لكنه عرب. فنقول مثلاً: أتيت بسراويل: أتيت: فعل وفاعل. والباء: حرف جر. وسراويل: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه يشبه صيغة منتهى الجموع. وجمع سراويل: سراويلات، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: (فليلبس سراويلات). قال المصنف رحمه الله تعالى: [وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق] الضمير في (به) يعود على ما كان مشبهاً لمفاعل أو مفاعيل، قوله: (سمي) أي: جعل علماً. يعني: هذه الصيغة من الجمع إذا سميت بها إنساناً منعت من الصرف وإن كانت لا تدل إلا على واحد. مثال ذلك: رجل سميناه مساجد، كلمة (مساجد) الآن تدل على علم مفرد، لكن لما كان مسماه بصيغة منتهى الجموع ثبت لها حكم صيغة منتهى الجموع، ولهذا قال: (فالانصراف منعه يحق)، فهو ممنوع من الصرف، تقول: مررت بمساجدَ فاشتريت منه خبزاً، لو سمع هذا الكلام أحد من العامة سيقول: هذا مجنون، يشتري من المساجد خبزاً! لكن نحن سمينا هذا الرجل مساجد، تقول: مررت: فعل وفاعل. والباء: حرف جر. ومساجد: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن

الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف إلحاقه بمنتهى الجموع من أجل اللفظ. وأشار بقوله: (يحق) إلى أن هناك خلافاً؛ لأن بعض النحويين يقول: لا يمنع من الصرف؛ لأنه الآن سلبت دلالته على الجمعية، وصار دالاً على المفرد وينصرف؛ لأنه زال معناه. كذلك (أو بما لحق به) الذي يلحق بصيغة منتهى الجموع أيضاً إذا سميت به فإنه ممنوع من الصرف، فلو سميت شخصاً بسراويل فهذا ليس بصيغة منتهى الجموع من الأصل بل هو مفرد، ومع ذلك يكون ممنوعاً من الصرف؛ لأنه ملحق بصيغة منتهى الجموع. وكذلك شراحيل، فشراحيل اسم علم معروف في التابعين وفي الصحابة، وشراحيل أصلاً ليست جمعاً، ومع ذلك تمنع من الصرف؛ لأنها تشبه الجمع. إذاً: (ما سمي به) أي: بصيغة منتهى الجموع، أو سمي بما ألحق بصيغة منتهى الجموع فإن ابن مالك يقول: (فالانصراف منعه يحق)، الفاء في قوله: (فالانصراف) رابطة لجواب الشرط في قوله: (وإن به سمي) والانصراف: مبتدأ، ومنع: مبتدأ، ويحق: جملة هي خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ وخبره جواب الشرط.

العلمية وزيادة الألف والنون

قال المصنف رحمه الله تعالى: [كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكأصبهانا]. قوله: (كذاك حاوي) أي: كالعلم المركب العلم الحاوي زائدي فعلانا. والحاوي هو الجامع، و(زائدا فعلانا) هما الألف والنون، ولا يشترط أن يكون على وزن فعلان، المهم أن يوجد علم فيه زيادة الألف والنون، فإنه يكون ممنوعاً من الصرف، فكل علم فيه زيادة الألف والنون فهو ممنوع من الصرف. وما يدرينا أنها زائدة أو ليست بزائدة؟ مثاله: حسان، النون هنا زائدة أو أصلية؟ لا ندري، فإن كان من الحسن فهي أصلية، وإن كان هي من الحس: إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ [آل عمران:152] فهي زائدة. إذاً: نقول: إذا كنت لا تدري فانظر إلى السماع، فإن كان مسموعاً بعدم الصرف فهو غير مصروف، وإن كان غير مسموع فإنك بالخيار. فعلى هذا تكون المسألة: ما علمت زيادة الألف والنون فيه فهو ممنوع من الصرف، هذا بدون تفصيل، وما كان محتملاً للزيادة وعدمها فهنا نرجع للسماع، فإن كان مسموعاً مصروفاً فإنه يصرف والنون تكون أصلية، وإن سمع غير مصروف فإنه لا يصرف والنون تكون زائدة، وإذا لم يسمع فأنت بالخيار: إن رأيت أن النون أصلية صرفت، وإن رأيت أنها غير أصلية لم تصرف. حسان بن ثابت رضي الله عنه يقولون: إنه ما سمع إلا ممنوعاً من الصرف، وعلى هذا فتكون النون زائدة؛ لأنه قال: (كذاك حاوي زائدي فعلانا) فتكون النون زائدة. كذلك (عثمان) النون زائدة. و(عفان) ننظر: فإن كان من العفة فالنون زائدة ويكون ممنوعاً من الصرف، وإن كان من العفونة فالنون أصلية ويكون مصروفاً، لكن المسموع عثمان بن عفان ، وعلى هذا فتكون ممنوعة من الصرف، وتكون النون زائدة، ويكون مشتقاً من العفة. إذاً: قوله: (كذاك حاوي زائدي فعلانا) أي: كذاك العلم الذي اشتمل على زيادة الألف والنون فإنه ممنوع من الصرف، فإذا قال قائل: بماذا نعرف الزيادة؟ قلنا: ننظر إلى تصريف الكلمة، إذا سقطت النون في أحد التصاريف فهي زائدة. قوله: (كغطفان) غطفان علم على قبيلة (وأصبهان) علم على بلدة، فتبين بهذا أن العلم سواء كان علماً للبلدان أو للإنسان أو أي علم يكون، إذا كان فيه ألف ونون زائدتان فإنه ممنوع من الصرف.

العلمية والتأنيث

قوله: (كذا مؤنث) أي: كذا علم مؤنث، فمؤنث: صفة لموصوف محذوف والتقدير: كذا علم مؤنث. وقول المؤلف: (بهاء) هذه غريبة على أسماعكم؛ لأن المعروف أن المؤنث يؤنث بالتاء، لكن تاء المؤنث قد يعبر عنها بعض أهل العلم بالهاء،

ولكن الأكثر على أنهم يعبرون عنها بالتاء، ولو أن ابن مالك قال: كذا مؤنث بتاء مطلقاً، لكان البيت مستقيماً، لكن كأنه يرى الرأي الثاني: أن التاء التي ليست لجمع تسمى هاء. وقوله: (مطلقاً) الإطلاق هنا يعني أنه على أي شيء كان، سواء كان لمذكر أو لمؤنث، وسواء كان على ثلاثة أحرف أو أقل أو أكثر إذا كانت الهاء هي الثالثة. إذاً: قوله: (بهاء مطلقاً) أي: على أي صفة كان فهو ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، أي: التأنيث بالتاء، لكن إن كان لمذكر فتأنيثه لفظي، وإن كان لمؤنث فتأنيثه لفظي ومعنوي. مثال ذلك: نحن نعرف أن من الصحابة من اسمه قتادة، فهذا مؤنث بالتاء، ومن اسمه طلحة وسمرة وأسامة وحمزة، فكل هذه الأسماء ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ونوع التأنيث فيها لفظي، فلو قال قائل: وعن طلحةٍ رضي الله عنه، لكان مخطئاً. لكن ممكن أن أقول: قطعت طلحةً فأوقدت النار تحت القدر؛ فتصرف لأنها ليست علماً. كذلك نقول: مررت بامرأةٍ قائمةٍ، امرأة وقائمة مصروفتان وفيهما التاء؛ وذلك لأنهما ليستا علمين. إذاً: قوله: (كذا مؤنث) يجب أن نقول: إن هناك شيئاً محذوفاً وهو (علم) فنقول: كذا علم مؤنث بهاء مطلقاً؛ لأجل أن يخرج الوصف والاسم الجامد، فامرأة: اسم جامد، وقائمة: وصف، وهذا غير ممنوع من الصرف. لو جاءتني بنت وسميتها امرأة، فإنها تكون ممنوعة من الصرف؛ لأجل العلمية والتأنيث، ولهذا فعائشة إن كانت وصفاً فهي مصروفة، وإن كانت علماً فهي غير مصروفة، تقول: مررت بعجوز عائشةٍ مائة سنة، فهي هنا مصروفة؛ لأنها وصف، وتقول: مررت بامرأة فاطمةٍ ولدها، كذلك مصروفة لأنها ليست علماً. إذاً: كل علم مختوم بتاء التأنيث فهو ممنوع من الصرف، سواء كان هذا العلم لمذكر أو لمؤنث، وسواء كان على ثلاثة أحرف أو أكثر. ثم قال: (وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث) قوله: (العار) أي: العاري من التاء، يعني: الخالي منها، فإذا كان العلم مؤنثاً بغير التاء، وهو ما يسمى بالتأنيث المعنوي، فإنه ممنوع من الصرف بشرط: (كونه ارتقى فوق الثلاث) أي: زاد على ثلاثة أحرف. مثاله: زينب، ممنوع من الصرف؛ لأنه أربعة أحرف، كذلك: سعاد ممنوع من الصرف؛ لأنها مكونة من أربعة أحرف. إذاً: كل علم مؤنث زائد على ثلاثة أحرف فهو ممنوع من الصرف. فإن كان ثلاثة أحرف يقول: (أو كجور او سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) فإذا كان الثلاثي كجور فهو ممنوع من الصرف؛ لأجل العلمية والعجمة، فتقول مثلاً: دخلت جورَ، ومشيت إلى جورَ، وهذه جورُ، ولا تصرف لأنها أعجمية. كذلك (سقر)، قال الله تعالى: مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ [المدثر:42]، ممنوع من الصرف؛ وذلك لتحرك الوسط؛ وفيه أيضاً فيه العلمية والتأنيث، فلتحرك وسطه صار ثقيلاً ممنوعاً من الصرف. قوله: (وزيد اسم امرأة) (لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال)، امرأة سماها أبوها (زيد)، زيد بنت عمرو، فزيد اسم ذكر، لكن مع ذلك إذا سمي به أنثى فإنه يكون ممنوعاً من الصرف؛ لأن اسم الذكر على المرأة ثقيل معنى، فلأجل الثقل قالوا: يكون ممنوعاً من الصرف. إذاً: الثلاثي من المؤنث مصروف إلا في ثلاث مسائل: متحرك الوسط، وما كان أعجمياً، وما كان مذكراً سمي به مؤنث.

حكم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا عدم العجمية والتذكير

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والمنع أحق]. أي: للعلماء وجهان في المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا عدم العجمة والتذكير: الصرف وعدمه. مثل: هند، كلمة هند عربية، وهي ثلاثة أحرف ساكنة الوسط، وهي اسم لمؤنث، فهند يجوز فيها وجهان: الصرف وعدمه، فتقول: مررت بهندَ، ومررت بهندٍ، ونقول: هذه هندٌ، وهذه هندُ، وتقول: رأيت هنداً، ورأيت هندَ، كل ذلك جائز، ولكن ابن مالك يقول: (والمنع أحق) أي: المنع من الصرف أحق. وخلاصة هذين البيتين: يمنع من الصرف كل علم مختوم بتاء التأنيث مطلقاً بدون شرط. ويمنع من الصرف كل علم مؤنث زاد على ثلاثة أحرف، أو كان أعجمياً، أو كان محرك الوسط، أو كان اسماً لذكر سمي به أنثى. إما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ولم يسم به ذكر فيقول ابن مالك : إن فيه وجهين، والمنع أحق.

العلمية والعجمة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع]. أيضاً: من الأسماء التي تمنع من الصرف: العجمي، بشرط أن يكون عجمي الوضع، أي: أنه ليس من كلام العرب، وإنما هو من كلام العجم. (والتعريف) أي: أنه علم في لغة العجم، أي: عجمي في وضعه وفي تعريفه، والمراد بالتعريف هنا غير تعريف النكرة، فالمراد بالتعريف العلمية. إذاً: قوله: (والعجمي الوضع والتعريف) هذا شرط، الشرط الثاني قال: (مع زيد على الثلاث). قوله: (صرفه امتنع) الجملة هذه خبر مبتدأ؛ لأن العجمي: مبتدأ، وصرف: مبتدأ ثان، وامتنع: الجملة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، أي: أن العجمي وضعاً وعلميةً الزائد على الثلاث صرفه امتنع، أي: ممنوع صرفه. فقوله: (العجمي الوضع) احتراز من عربي الوضع، فإذا وجد اسم عربي فإنه لا يمنع من الصرف ولو تسمى به الأعجمي. فحسين مثلاً عربي، والعجم يتسمون بحسين كثيراً، فهل نقول: لما كان هذا علماً أعجمياً يمنع من الصرف؟ لا؛ لأن أصله عربي، وابن مالك يقول: (العجمي الوضع). وقوله: (والتعريف) أي: أنه علم بلغة العجم، فلو جعل اسم الجنس علماً بلغة العرب، وهو عند العجم ليس بعلم، فلا يمنع من الصرف، ومثلوا لذلك بقالون، أحد الرواة عن القراء اسمه قالون ، لكنه عربي، وأصل قالون في اللغة الأعجمية اسم جنس أو صفة، فقالون بمعنى: جيد، فليست علماً، إذاً فتقول: قال قالون، وسمعت قالوناً، واستحسنت قراءة قالون. وذلك لأنه ليس عجمي التعريف، وابن مالك يقول: (والعجمي الوضع والتعريف). وقوله: (مع زيد على الثلاث) هذا شرط أن يكون زائداً على الثلاث، فإن لم يكن زائداً على الثلاث فإنه يصرف ولو كان عجمي الوضع والتعريف، مثل: نوح، ولوط، فهذان اسمان أعجميان لكنهما مصروفان؛ لأنهما مكونان من ثلاثة أحرف فقط. وهود فيه نزاع، فبعضهم قالوا: إنه عربي، وبعضهم قالوا: إنه غير عربي، لكن مهما كان فإنه ليس زائداً على الثلاثة. قال بعض المحشين: جميع أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، وكأنهم يريدون أن ما ليس من وضع العرب فهو أعجمي، إلا أنهم استثنوا أربعة من الملائكة وهم: مالك، ورضوان، ومنكر، ونكير، فهؤلاء الأربعة يصرفون، ومن عداهم من الملائكة لا يصرفون مثل: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل. إذاً: الذين تنصرف أسماؤهم من الملائكة أربعة: مالك، ورضوان، ومنكر، ونكير. والأنبياء كذلك أسماؤهم لا تنصرف؛ للعلمية والعجمة، إلا ما نذكره الآن: شعيب، وصالح، وهود، ولوط، ونوح، وشيث على القول بأنه نبي، ومحمد صلى الله عليه وسلم، فهؤلاء سبعة من الأنبياء تنصرف أسماؤهم. إذاً: جميع أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف ما عدا سبعة، وهم من ذكرناهم.

العلمية ووزن الفعل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [كذاك ذو وزن يخص الفعلا أو غالب كأحمد ويعلى]. (كذاك) أي: كالذي ذكر، والمراد العلم أيضاً، (ذو وزن يخص الفعلا) بمعنى: أنه يختص بالأفعال، إما دائماً وإما غالباً. فالدائم مثلما: لو سميت رجلاً: ضُرب، فهذا ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن فُعِلَ، ووزن (فُعِل) لا توجد في الأسماء، إنما تكون في الأفعال. كذلك لو سمي شخص كُتِمْ، واحد مثلاً ولد له ولد ولم يعلمه فقالوا: ماذا نسميه؟ فقال: سأسميه شيئاً يدل على ما فعلنا: كُتِمْ، فنقول: هذا علم موازٍ للفعل المبني للمجهول، فيكون ممنوعاً من الصرف، فتقول: جاء كُتِمٌ، وضربت كُتِمَ، ومررت بكُتِمَ. وكذلك ما كان على وزن فعَّل مثل: كلَّم، وشدَّد، وحسَّن، وما أشبه ذلك، نقول: هذا أيضاً ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزنٍ يخص الفعل، فيكون ممنوعاً من الصرف.

كثير من الأسماء تجمع جمع تكسير، ولجموع التكسير صيغ كثيرة، منها ما يكون جمع قلة ومنها ما يكون جمع كثرة، ولكل صيغة من الجموع أوزان تأتي هي جمعاً لها.

جمع التكسير

جموع القلة

قال ابن مالك : [أفعلة أفعل ثم فعلـه ثمت أفعال جموع قله]. قوله: (أفعلة). إذا قلتُ: عندي لك أرغفة، فهذا الجمع للقلة، وجموع القلة تنتهي إلى عشرة، فإن قلت: أنا أريد منك عشرين رغيفاً، فهذا لا يمكن؛ لأن منتهى جمع القلة عشرة على كل الأحوال، فلا يمكن أن أعطيك أكثر من هذا، ولا يجب عليَّ إلا أقل ما يقع عليه الجمع، وهو ثلاثة. قوله: (أفعُلُ) فأفعُل مثل: أعبد، أوجه. قوله: (فعلة) مثل: فتية جمع فتى وصبية جمع صبي. وقوله: (ثمة أفعال) مثل: أسباب، وأرقام، وأحكام، وأحجام، وأنعام، فهذه كلها جموع قلة.

الاستغناء ببعض جموع القلة عن جموع الكثرة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي كأرجل والعكس جاء كالصفي]. قوله: (وبعض ذي) يشير إلى الأوزان الأربعة السابقة. وقوله: (وضعاً) يعني حسب وضع اللغة العربية، والمعنى: أن بعض هذه الأوزان قد يدل على الكثرة بمقتضى الوضع اللغوي، مثل: أرجل، فلا نقول: إنها لا تدل إلا على ثلاثة أرجل فقط، بل تدل على ثلاثة أرجل وما زاد إلى ما لا نهاية له، وقد يوجد أوزان جموع كثرة فتستعمل في جموع القلة، مثل: الصُّفي، وزنها فعول وهو من أوزان الكثرة، لكن مع ذلك يستعمل في الكثرة وفي القلة. إذاً: فالمسألة خاضعة للغة العربية، ومع ذلك فلا أرى مانعاً من أن نؤصل قواعد لنرد ما نشتبه فيه إلى هذه القواعد وإن كانت قد تختل كثيراً.

ما يجمع على أفعل

قال المؤلف رحمه الله: [لفعل اسماً صح عيناً أفعل وللرباعي اسماً أيضاً يجعل]. والمعنى: أي اسم ثلاثي ليست عينه حرف علة وهو على وزن (فَعْل) فإن جمعه على (أَفْعُل) مثل: فَلْس جمعه أفلس. فإذا لم يكن على وزن فَعْل فإنه لا يكون جمعه على أفعُل، فلو قلت: ذئب، وهو اسم ثلاثي صحيح العين، لكنه ليس على وزن فَعْلٍ بل هو على وزن فِـْعل، فلا يقال في جمعه: أذئُب. لكن قد يرد علينا أن شخصاً، جمعه أشخاص وهو اسم ثلاثي على وزن فَعْلٍ صحيح العين، ومع ذلك لم يرد عن العرب إلا أشخاص، وبهذا نعرف أن القاعدة التي ذكرها هؤلاء العلماء رحمهم الله في جمع التكسير غير

مطردة. وخرج بقوله: (اسماً) الصفة، مثل: ضَخْم، فلا نقول فيها: أضْخُم؛ لأنها صفة وليست اسماً. وكذلك (أفعُل) تأتي جمعاً للرباعي إذا كان اسماً لمؤنث قبل آخره مدة كالعناق والذراع فتقول: أعنق، وأذرع. والعناق: الصغيرة من ولد المعز، والذراع معروفة. وسُعاد، نقول في جمعها: أسُعد، وهذا القياس؛ لأنها اسم رباعي ممدود ما قبل الآخر ومؤنث.

ما يجمع على أفعال وفعلان

[وغير ما أفعُل فيه مطرد من الثلاثي اسماً بأفعال يرد [وغالباً أغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان]. سبق أن أفعلاً جمع لكل اسم ثلاثي صحيح العين على وزن (فَعْل) وذكر هنا أن ما لم يجمع على أفعُل وكان ثلاثياً، فإنه يجمع على أفعال، مثل: سبب تجمع على أسباب، وفرح على أفراح. وقوله: (وغالباً أغناهم فعلان في فُعَلٍ كقولهم صردان). أمَّا فُعَل المضمومة العين ففي الغالب أنها تجمع على وزن (فعلان) كقولهم: صردان في صُرَد، والقياس فيها أصراد، لكن لما اختل فيه شرط من الشروط وهو فتح الفاء، فجاء مضموم الفاء ومفتوح العين، قال العرب فيه: صردان. والصرد نوع من الطيور، ففي الحديث (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب: النملة والنحلة والهدهد والصرد).

ما يجمع على أفعلة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزمه في فعال أو فِعال مصاحبي تضعيف أو إعلال]. (أفعلة) جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثة مدة مثال ذلك: طعام، اسم مذكر رباعي ممدود الثالث تقول في جمعه: أطعمة، ولباس تقول في جمعه: ألبسة. فإن اختل شرط اختلف وزن جمعه فمثلاً في (سعاد) اختل شرط التذكير فلا نقول في جمعها: أسعدة. قال المؤلف: [والزمه في فعالٍ أو فعالِ مصاحبي تضعيف أو إعلال]. أي: الزم الجمع على أفعلة في فَعالٍ أو فِعالِ، لكن بشرط أن يكونا مصاحبي تضعيف أو إعلال. والفرق بين التضعيف والإعلال: أن التضعيف هو أن يتكرر الحرف، والإعلال أن يكون فيه حرف علة. مثال فعَال مضعفاً: قرار، نقول فيها: أقرَّه، وجِلال: أجلة، وما أشبه ذلك. ومثال الإعلال: قباء جمعه أقبية، وكساء جمعه أكسية، وخباء جمعه أخبية، وغطاء جمعه أغطية، وعلى هذا فقس. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [(أفعلة) جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مد نحو: قذال وأقذلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة. والتزم أفعلة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعال أو فِعال كبتاتٍ وأبتَّة، وزمام وأزمَّة، وقباء وأقبية، وفناء وأفنية].

ما يجمع جمع كثرة على وزن فُعْل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [فُعْل لنحو أحمر وحمرا وفعلة جمعاً بنقل يدرى]. قوله: (لنحو أحمرٍ وحمراء)، أي: أحمر نقول في جمعه: حُمْر، وفي الحديث: (خيرٌ لك من حمر النعم) وأخضر يجمع على خُضْر، وعلى هذا فقس. وقوله:

(وفِعلة جمعاً بنقل يدرى) معناه: أن كلمة (فِعلة) تأتي لكنها بالنقل، يعني في السماع عن العرب وليست قياسية، ومثالها: صبية جمع صبي، ووِلْدة جمع ولد، وغلمة جمع غلام، وما أشبه ذلك. وهذا الوزن هو آخر أوزان جمع القلة.

ما يجمع للكثرة على فُعُل أو فُعَل أو فِعَل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفُعُلٌ لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالاً فقد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف وفُعَلٌ جمعاً لفُعلة عُرف ونحو كبرى ولفِعلة فِعَل وقد يجيء جمعه على فُعَل]. ذكر من جموع الكثرة: فُعُلٌ، وفُعَل وفِعَل. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [وأمثلة جمع الكثرة: فُعُلٌ وهو مطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخر مدة، بشرط كونه صحيح الآخر، وغير مضاعف إن كانت المدة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، نحو: قَذَال وقُذُل، وحمار وحُمُر، وكُراع وكُرُع، وذراع وذُرُع، وقضيب وقُضُب، وعمود وعُمُد. وأما المضاعف: فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على فُعُلٍ غير مطرد، نحو: عنان وعُنُن، وحجاج وحُجُج، فإن كان مدته غير ألف فجمعه على فُعُل مطرد، نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلُل. ومن أمثلة جمع الكثرة فُعَل، وهو جمع لاسم على فُعْلة أو على فُعْلى -أنثى الأفعل- فالأول: كقُربة وقُرَب، وغُرفة وغُرف، والثاني: ككُبْرى وكُبَر وصُغْرى وصُغَر. ومن أمثلة جمع الكثرة: فِعَلٍ، وهو جمع لاسم على فِعْلة نحو: كِسْرة وكِسَر، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْية ومِرَى. [وقد يجيء جمع فِعْلة على فُعَل نحو: لحية ولُحى، وحِلية وحُلى]. أهـ. مع أن القياس أن يقال في لحية: لحِى، وحلية حِلى. لكن قوله: (وقد يجيء جمعه على فُعَل) هل معناه أنه يجوز الوجهان، وفُعَل قليلة، أم أن المعنى أنه قد يجيء مخالفاً للقياس، فلا تقول في لحيةٍ: لِحى؟ فالظاهر الأول، وأنه يجوز أن تقول: لحىً ولُحى.

ما يجمع للكثرة على وزن فُعَلة وفَعَلة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [في نحو رامٍ ذوا طراد فُعَلَه وشاع نحو كامل وكملة]. رام: اسم فاعل منقوص تقول في جمعه: رماة، وفي قاضٍ قضاة. وفي سامٍ سماة. وأصل رماة: رُمَية، لكن تحركت الياء فانفَتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت رماة. وغزاة أصلها غُزَوَة، لكن قيل فيهَا: غُزاة؛ لأن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فقيل: غزاة. وعلى هذا فقس. قوله: (وشاع نحو كامل وكملة). (كامل) على وزن (فاعل) لكنها ليست ناقصة؛ لأن آخرها حرف صحيح، فيقال: كملة، على وزن فَعلة. ومثله: ساحر سحرة، وفاجر فجرة، وكاهن كهنة، وكافر كفرة.

ما يجمع للكثرة على وزن فَعْلى

يقول المصنف رحمه الله تعالى: [فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن]. قوله: (فعلى لوصف كقتيل) يعني: لكل وصف يشبه قتيلاً، وقتيل على وزن فعيل بمعنى مفعول. فكل فعيل بمعنى مفعول فجمعه فَعلى، فقتيل نقول فيها: قتلى، وجريح نقول فيها: جرحى. أما قضيب فإنه لا يجمع على (قضبى)؛ لأن ابن مالك يقول: (فعلى لوصف كقتيل)

وقضيب اسم وليس وصفاً. وقوله: (وزمن) يعني: المقعد، نقول في جمعه: زَمنى. وقوله: (وهالكٍ) يعني: وكهالك، يقال فيها: هلكى. وميت، يقال فيها: موتى. [فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميتٌ به قمن من أمثلة جمع الكثرة: فعلى، وهو جمع لوصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى. ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى، من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى، ومن فَعِل: كزمن وزمنى، ومن فاعل: كهالك وهلكى، ومن فَيْعل: كميت وموتى، وأفعل نحو: أحمق وحمقى]. اهـ. قوله: (ميت) نقول: إنها على وزن فيعل، كان أصله: مَيْوت من موت، ولكن حصل فيه إعلال بقلب الواو ياء ثم أدغمت في التي قبلها فقيل: ميِّت.

ما يجمع للكثرة على وزن فِعَلة

قال: [لفُعلٍ اسماً صح لاماً فِعَلَه والوضع في فِعْل وفَعْل قلّله] قال ابن عقيل : [من أمثلة جمع الكثرة فِعَلة، وهو جمعٌ لفُعْل اسماً صحيح اللام نحو: قُرْط وقِرطة]. قال رحمه الله تعالى: [وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في أنثاه أيضاً اطرد] قال ابن عقيل : [واطرد أيضاً فِعال في كل صفة على فعيل بمعنى فاعل مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ككريم وكرام، وكريمة وكرام، ومريض ومراض، ومريضة ومراض]. وأنثى فعيل فعلية، وأنثى كريم كريمة، ومريض مريضة.

ما يجمع للكثرة على وزن فِعال

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وشاع في وصف على فعلانا أو أنثييه أو على فُعْلانا ومثله فُعِْلانة والزمه في نحو طويل وطويلة تفي]. قال ابن عقيل : [أي: واطرد أيضا مجيء فِعال جمعاً لوصف على فَعلان، أو على فعلانة أو على فَعلى نحو: عَطشان وعِطاش، وعَطشى وعِطاش، وندمانة وندام]. وقوله: (أو أنثييه) يقصد أنثيي فعلان وهما فعلانة بالتاء وفَعلى فتقول: سكران أنثاه سكرانة وسكرى. قال ابن عقيل : [وكذلك اطرد فعال في وصف على فعلان أو على فعلانة نحو: خُمصان وخماص، وخُمصانة وخماص. والتزم فِعال في كل وصف على فعيل أو فعلية معتل العين، نحو: طويل وطوال، وطويلة وطِوال].

ما يجمع للكثرة على وزن فُعُول وفِعلان وفُعْلان

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وبفعُولٍ فَعِلٌ نحو كبد يخص غالباً كذاك يطرد في فَعْل اسماً مطلق الفا وفَعَل له وللفُعال فِعلانٌ حصل]. قوله: (في فعل اسماً مطلق الفا)، معنى مطلق الفاء: أن يكون مثلثاً: سواء بالفتح مثل: فَعْل، أو بالكسر مثل فِعْل، أو بالضم مثل: فُعل. وقوله: (اسماً) احترازاً من الصفة. قال: [وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما]. قال ابن عقيل : [ومن أمثلة جمع الكثرة: فُعُول وهو مطرد في اسم ثلاثي على فَعِل، نحو: كبد وكُبُود ووعل ووعول، وهو ملتَزَمٌ فيه غالباً. واطرد فُعُول أيضاً في اسم على فَعْل بفتح الفاء نحو: كَعْب وكُعُوب، وفَلس وفُلوس. أو على فِعل بكسر الفاء نحو: حِمل وحُمُول، وضِرْس وضُرُوس. أو على فُعْل بضم الفاء نحو: جُند وجُنُود، وبُرد وبُرُود.

ويحفظ فُعُول في فَعَل نحو: أَسَد وأُسود، ويفهم كونه غير مطرد من قوله: (وفَعَلٌ له) ولم يقيده باطراد. وأشار بقوله: (وللفُعَال فِعلانٌ حصل) إلى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعلاناً، وهو مطرد في اسم على فُعال نحو: غلام وغِلمان، وغراب وغِربان. وقد سبق أنه مطرد في فُعَل: كصُرد وصِردان. واطرد فِعلان أيضاً في جمع ما عينه واو: من فُعْل أو فَعَل نحو: عود وعيدان، وحوت وحيتان، وقاع وقيعان، وتاج وتيجان. وقل فِعلان في غير ما ذكر نحو: أخ وإخوان، وغزال وغزلان]. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وفعلاً اسماً وفعيلاً وفعل غير معل العين فُعْلانٌ شمل] قال ابنٌ عقيل : [من أبنية جمع الكثرة: فُعْلان، وهو مقيس في اسم صحيح العين على فَعْلٍ، نحو: ظَهر وظُهْران، وبطن وبُطْنان. أو على فعيل، نحو: قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان. أو على فَعَل نحو: ذكر وذُكران، وحَمَل وحُملان].

ما يجمع للكثرة على فُعَلاء وأفعلاء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ولكريم وبخيل فُعَلا كذا لما ضاهاهما قد جُعلا وناب عنه أفعلاء في المعل لاماً ومضعف وغير ذاك قل]. قال ابن عقيل : [من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلا، وهو مقيس في فعيل -بمعنى فاعل- صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وبخيل وبخلاء. وأشار بقوله: (كذا لما ضاهاهما) إلى أن ما شابه فَعيلاً في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة يجمع على فُعَلاء، نحو: عاقل وعقلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشعراء. وينوب عن فُعَلاء في المضاعف والمعتل (أفعِلاء) نحو: شديد وأشداء، وولي وأولياء. وقد يجيء (أفعلاء) جمعاً لغير ما ذكر نحو: نصيب وأنصباء، وهيِّن وأهوِناء].

ما يجمع للكثرة على وزن فَوَاعل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ما ماثله]. قال ابن عقيل : [من أمثلة جمع الكثرة: فواعل، وهو لاسم على فوعل نحو: جوهر وجواهر. أو على فاعل نحو: طابع وطوابع. أو على فاعلاء نحو: قاصعاء وقواصع. أو على فاعل نحو: كاهل وكواهل. وفواعل أيضاً جمعٌ لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل نحو: حائضٍ وحوائض، أو لمذكر ما لا يعقل نحو: صاهل وصواهل. فإن كان الوصف الذي على فاعل مذكر عاقل لم يجمع على فواعل، وشذ فارس وفوارس وسابق وسوابق. وفواعل أيضاً جمع لفاعلة، نحو: صاحبة وصواحب وفاطمة وفواطم].

ما يجمع للكثرة على وزن فعائل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وبفعائل اجمعن فعاله وشبهه ذا تاء أو مزاله]. قال ابن عقيل رحمه الله: [من أمثلة جمع الكثرة: فعائل، وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثاً بالتاء، نحو: سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وكناسة وكنائس، وصحيفة وصحائف، وحلوبة وحلائب. أو مجرداً منها نحو: شمال وشمائل، وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز].

ما يجمع للكثرة على فَعَالي وفَعالَى

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وبالفعالي والفعالىَ جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا]. قال ابن عقيل : [من أمثلة جمع الكثرة: فَعِالي وفَعالَى، ويشتركان في ما كان على فَعْلاء اسماً: كصحراء وصحاري وصحارى، أو صفة: كعذراء وعذاري وعذارى].

ما يجمع للكثرة على فَعَاليّ

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب]. قال ابن عقيل: [من أمثلة جمع الكثرة: فعاليُّ، وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسي وكراسي، وبردي وبرادي، ولا يقال: بصري وبصاري]. اهـ. وذلك لأن الياء في بصري متجددة للنسب، لكن الياء في كرسي أصلية وكذلك في بردي، وهو قصب السكر.

ما يجمع للكثرة على وزن فعالل

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وبفعالل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد وزائد العادي الرباعي احذفه ما لم يك لينا إثره اللذ ختما] قال ابن عقيل : [من أمثلة جمع الكثرة: فعالل وشبهه وهو: كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، فيجمع بفعالل: كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبرثن وبراثن. ويجمع بشبهه: كل اسم رباعي مزيد فيه، كجرهر وجواهر، وصيرف وصيارف، ومسجد ومساجد. واحترز بقوله: (من غير ما مضى) من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه: كأحمر وحمراء، ونحوهما مما سبق ذكره. وأشار بقوله: (ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس) إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياساً، ويحذف خامسه نحو: سفارج في سفرجل، وفرازد في فرزدق، وخوارن في خورنق. وأشار بقوله: (والرابع الشبيه بالمزيد... البيت) إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة، وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مشبهاً للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة كنون خورنق، أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق؛ فيجوز أن يقال: خوارق وفرازق، والكثير الأول، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع نحو خوارن وفرازد. فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه، بل يتعين حذف الخامس، فتقول في سفرجل: سفارج ولا يجوز سفارل. وأشار بقوله: (وزائد العادي الرباعي... البيت) إلى أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف ذلك الحرف، إن لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول في سبطرى: سباطر، وفي فدوكس فداكس، وفي مدحرج دحارج. فإن كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على فعاليل نحو: قرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير].

كيفية جمع ما به زيادة لو بقيت اختل معها بناء الجمع

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والسين والتا من كمستدع أزل إذ ببنا الجمع بقاهما مخل والميم أولى من سواه بالبقا والهمز واليا مثله إن سبقا] قال ابن عقيل : [إذا اشتمل الاسم على زيادة لو أُبقِيت لاختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع وهو -فعالل وفعاليل- حذفت الزيادة، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض فله حالتان: إحداهما: أن يكون للبعض مزية على الآخر. والثانية: أن لا يكون كذلك. والأولى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب. ومثال الأولى: مستدع، فتقول في جمعه: مداع، فتحذف السين والتاء وتبقى الميم؛ لأنها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى، وتقول في ألندد ويلندد: ألادَّ ويلاد، فتحذفً النون وتبقى الهمزة في ألندد، والياء من يلندد لتصدرهما؛ ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى، نحو: أقوم ويقوم، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً. واليلندد الخصم يقال: رجل ألندد ويلندد، أي : خصم مثل الألد].

كيفية جمع ما اشتمل على زيادتين من الأسماء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والياء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما]. قال ابن عقيل : [إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع، وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك حذف ما لا يتأتى معه صيغة الجمع وأبقي الآخر، فتقول في حيزبون: حزابين، فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وأوثرت الواو بالبقاء لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجموع. والحيزبون: العجوز]. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وخيروا في زائدي سرندى وكل ماضاهاه كالعلندى] قال ابن عقيل : [يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كنت بالخيار، فتقول في سرندى: سراند بحذف الألف وإبقاء النون، وسراد بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك علندى فتقول: علاند وعلاد، ومثلهما حبنطى؛ فتقول: حبانط وحباط؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق. والسرندى الشديد، والأنثى: سراندة، والعلندى -بالفتح- الغليظ من كل شيء وربما قيل: جمل علندى -بالضم- والحبنطى: القصير البطين يقال: رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة].

شرح ألفية ابن مالك [64]

يأتي التصغير في كلام العرب للتحقير أو التمليح أو التعظيم، وله صيغ معينة، وإذا زاد الاسم عن أربعة أحرف فإنه يتصرف في زياداته بالحذف والقلب ونحو ذلك، والتصغير يرد الحروف إلى أصولها.

التصغير

تعريف التصغير

يقول المؤلف: [التصغير]. والتصغير ضد التكبير، والتكبير بقاء الاسم كما هو عليه، وليس هناك تكبير ووسط وتصغير، فالأسماء إما مكبرة وإما مصغرة. والتصغير يراد به التحقير، ويراد به التعظيم، ويراد به التلميح، وله أغراض متعددة، فقول الشاعر: وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل. أي: الموت، والمراد به التعظيم. وقول النبي عليه الصلاة والسلام لابن عباس: (يا غليم) المراد به التمليح. والغالب أنه يراد به التحقيق، وله أوزان متعددة: أوزان التصغير: أولاً: الثلاثي، يقول المؤلف: [فُعيلاً اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو قُذَيٍّ في قذى]. الثلاثي إذا صغرته فوزنه دائماً فُعيل، فنقول في قَذى: قُذَيٌّ، وهدى هُدي، وفتى فُتَي، وعلى هذا فقس. إذاً: كل ثلاثي سواء كان معتل الآخر، أو الوسط، أو صحيحاً أو كان مثالاً، مثل: وعد تقول: وعيد. فتكون على فُعَيل في التصغير سواء أريد به التحقير، أو أريد به التعظيم. قال: [فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما] إذا كان الاسم رباعياً فأكثر يقال فيه: فعيعل وفُعيعيل، فتقول مثلاً في جعفر: جعيفر، وفي درهم: دُريهم، وفي عصفور: عصيفير. قال المصنف رحمه الله تعالى: [فعيلا اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو قُذَيّ في قَذى فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما]. قال ابن عقيل: [إذا صُغر الاسم المتمكن ضُم أوله، وفتح ثانيه، وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة، ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً فتقول في فلس: فُلَيس، وفي قذىً قذي]. المراد بالاسم المتمكن هو الاسم المعرب، وغيره الممنوع من الصرف ويقال: متمكن غير أمكن. قال ابن عقيل : [وإن كان رباعياً فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء].

فوائد التصغير

قال رحمه الله: [فوائد التصغير خمس: الأولى: تصغير ما يتوهم كِبره نحو: جُبيل تصغير جبل]. يعني: لو أن أحداً قال: ما أريد أن أذهب من هذا الطريق؛ لأن فيه جبلاً فتقول له: ما أمامك إلا جُبيل، فهذا المقصود بتصغير ما يتوهم كبره. [الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سُبيع تصغير سَبُع]. والسبع معروف وجسمه معروف، لكن قد يظن إنسان أنه عظيم فأحقره وأقول: سُبيع. الثالثة: [تقليل ما يتوهم كثرته نحو: دريهمات تصغير جمع درهم. الرابعة: تقريب ما يتوهم بعده إما في الزمن نحو: قُبيل العصر، وإما في المكان نحو: فُويق الدار، وإما في الرتبة نحو: أُصيغرُ منه]. يعني: هو أصغر منه، وتقليل ما يتوهم بعده إما بالزمن كأن يظن الإنسان وهو نائم وقت الظهر فاستيقظ ووقت العصر ضيق فأقول له: أنت الآن قُبيل العصر. وفي المكان يقول مثلاً: فُويق الدار، ومنه قوله الخبثاء الفلاسفة: (مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي). فالأفضل عندهم الولي ثم النبي، لكن النبي منحط جداً عن الولي، لأنه قال: دون الولي، ثم بعد ذلك الرسول، والرسول قريب من النبي، وكلاهما دون الولي، ولهذا يزعمون أن أوليائهم أفضل من الأنبياء، ويقولون: إن من أئمتنا من هو بمرتبةٍ لا ينالها ملك مقرب ولا نبي مرسل، قاتلهم الله! [الخامسة: التعظيم كما في قول لبيد بن ربيعة

العامري : (وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل). وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم لأنهما متنافيان]. فيقولون في دويهية: إن هذه المراد أنها شيء بسيط عند الناس، فكل الناس يصابون فيها وليست بشيء عزيز، ومع ذلك فإنها وإن كانت شائعة فإنها تصيب كل الناس. قال ابن عقيل: [وإن كان رباعياً فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء، فتقول في درهم: دُريهم، وفي عصفور: عصيفير. وأمثلة التصغير ثلاثة: فُعيلٌ، وفعيعيل، وفُعيعلٍ]. يعني: أوزان التصغير ثلاثة فقط: فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل، فلا يوجد وزن رابع. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وما به لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثلة التصغير صل]. قال ابن عقيل : [أي: إذا كان الاسم مما يصغر على فُعيعل أو على فعيعيل توصل إلى تصغيره بما سبق أنه يتوصل به إلى تكسيره على فَعالل أو فعاليل: من حذف حرف أصلي أو زائد، فتقول في سفرجل: سُفيرج، كما تقول: سفارج، ومستدع: مديع، كما تقول: مداع، فتحذف بالتصغير ما حذفت في الجمع. وتقول في علندى: عُلَيند، وإن شئت قلت: عليِّد، كما تقول في الجمع علاند وعلاَدد].

يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم المصغر

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وجائز تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف]. يقول المؤلف: إنه يجوز أن نعوض قبل الآخر ياء تكون عوضاً عن آخر المحذوف، كما ذكرنا أنك تحذف السين والتاء، كما قال المؤلف: والسين والتا من كمستدع أزل إذ ببنا الجمع بقاهما مخل فمثلاً: مستخرج، لابد أن نحذف منها السين والتاء فنقول: مخيرج، ويجوز لنا أن نعوض ياء عما حذفناه فنقول في مستخرج: مخيريج، لكن نقول: إن كان بعض الاسم فيهما انحذف، فإن لم يكن انحذف فإنه لا تعوض الياء؛ لأن الياء إنما تكون عوضاً عما حذف، فإذا كانت الحروف كلها أصولاً فإنها لا يحذف منها شيء. قال المؤلف رحمه لله: [وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكماً رسما]. قوله: (حائد عن القياس) أي: خارج عنه. (كل ما خالف في البابين) يعني بالبابين باب منتهى الجموع، وباب التكسير، فما خالف القواعد في ذلك فإنه يعتبر خارجاً عن القياس، والقاعدة: أن الخارج عن القياس يحفظ ولا يقاس عليه.

المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

قال المصنف رحمه الله تعالى: [لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث او مدته الفتح انحتم كذاك ما مدة أفعال سبق أو مد سكران وما به التحق] وما بعد ياء التصغير في فعيعل وفيعيل مكسور، لكن يقول المؤلف: (لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث)، أي: إذا جاء ياء التصغير في علم مؤنث فإنه لا يكسر ما بعد الياء فيكون مفتوحاً، مثاله: تقول في فاطمة: فطيمَة، وفي وردة: وريدَة، ولهذا قال: (الفتح انحتم). يقول: (أو مدته) أي: مدة تاء التأنيث سواء كانت ممدودة أو مقصورة، فنقول في سلمى: سليمَى، ولا نقول: سليمِي، ونقول في صحراء: صحيراء، ولهذا قال: (أو مدته الفتح انحتم). قوله: (كذاك ما مدة أفعال سبق) مر معنا أن أفعالاً من أوزان جموع القلة، فإذا صغرتها تفتح ما بعد الياء، فتقول في أسباب: أسيباب، وتقول في أعمال: أعيمال، وعلى هذا فقس، فإذا جاءت أفعال التي هي جمع تكسير فإنه لا يكسر ما بعد ياء التصغير. قوله: (أو مد سكران وما به التحق) هذا أيضاً مثل ما سبق، فتقول في سكران: سكيران، وتقول في غضبان: غضيبان، وتقول في عطشان: عطيشان. والمقصود سكران الذي مؤنثه سكرى، يعني فعلان الذي مؤنثه فعلى، فتبقى الألف فيه ولا تكسر. أما فعلان الذي مؤنثه فعلانة فليس من هذا الباب، فنقول في شيطان: شييطين، وفي العامية يقولون: هذا شويطين، والصواب: شييطين. وتقول في صرفان: صريفين؛ لأنه ليس على بابه، لكن نقول: إنه يجمع على

صرافين، فإذا جمع على صرافين فإن التصغير يلحق بالجمع، فيقال: صريفين، وغالباً أن هذه المسائل -كما قال بعضهم- قليلة في اللغة العربية.

أشياء لا يعتد بها في التصغير

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا كذا المزيد آخراً للنسب وعجز المضاف والمركب وهكذا زيادتا فعلانا من بعد أربع كزعفرانا وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جلا]. قال ابن عقيل رحمه الله: [لا يُعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النسب، ولا بعجز المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح. ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين، فيقال في جخدباء: جخيدباء، وفي حنظلة: حنيظلة، وفي عبقري: عبيقري، وفي بعلبك: بعيلبك، وفي عبد الله: عُبيد الله، وفي زعفران: زعيفران، وفي مسلميَن: مُسيلِمَين، وفي مسلمِيْن: مسيلِمِين، وفي مسلمات: مُسيلِمات]. المقصود ما زاد على أربعة أحرف، ولهذا قال المؤلف: (من بعد أربع)؛ لأن ما لم يزد على أربعة أحرف فقد سبق أنه لا يعد منفصلاً؛ بل يجب فتح ما قبله كما سبق فتقول في سكران: سكيران. أما ما بعد أربعة أحرف فيقول: قدرها منفصلة، وإذا قدرناها منفصلة فإن ما كان على أربعة أحرف يصغر على فعيعل، فإذا قدرناها منفصلة فلا بد أن نكسر ما بعد ياء التصغير، مثاله: جخدباء، ألف التأنيث الممدود وقعت زائدة على الأربعة، يعني خامسة، فلا نغير صيغة التفعيل من أجلها، بل نقول فيها: جخيدِباء، ولا نقول: جخيدَباء، بينما حمراء نقول فيها: حُميراء، ما الفرق مع أن كلاً منهما ألف ممدودة؟ الفرق: أن الألف الممدودة في جخد باء خامسة فأكثر، وألف التأنيث الممدودة في حمراء رابعة. إذاً: القاعدة: أن ألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف تغير صيغة التصغير فقط، ولهذا قال: اجعلها منفصلة، (وتاؤه منفصلين عدا) التاء مثل: حنظلة، فيها تاء التأنيث، وهي خامسة، فلا نغير التصغير من أجلها، فنقول في حنظلة: حنيظِلة، ولا نقول: حنيظَلة، والفرق أن تاء التأنيث وقعت خامسة، فإذا وقعت خامسة فإننا نعدها منفصلة. قوله: (كذا المزيد آخراً للنسب)، أي: كذلك المزيد آخر النسب لكنه متجاوز الأربعة، مثل: عبقري، فالعين والباء والقاف والراء هذه أربعة أحرف، والياء زائدة على الأربعة، هذا أيضاً نعتبره منفصلاً؛ حتى لا نغير صيغة التصغير، فنقول في عبقري: عبيقري. قوله: (وعجز المضاف والمركب) معلوم أن عجز المضاف منفصل، وعجز المضاف هو المضاف إليه، فنقول في عبد الله: عبيد الله، ونجعل ما بعد ياء التصغير كأنه منفصل عن عجزه، ولكن اعلم أن عبيد الله وما أشبهها خاضعة للعوامل، فتقول: رأيت عبيدَ الله، ومررت بعبيدِ الله، وهذا عبيدُ الله. يقول: (وهكذا زيادتا فعلانا من بعد أربع كزعفرانا). قوله: (من بعد أربع) عائد لما سبق، (كزعفران) الزاي والعين والفاء والراء أصل الكلمة، والألف والنون زائدتان بعد أربعة، فنقول في زعفران: زعيفران، بخلاف سكران فنقول فيها: سكيران؛ لأن الألف والنون في زعفران زائدة على أربعة أحرف فتكون كأنها منفصلة. قال المؤلف رحمه الله تعالى: (وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جلا). (جلا) أي: فنقدره منفصلاً، وإذا قدرناه منفصلاً فإننا نصغره على فعيعل، فنقول في مسلِمَين: مسيلِمَين، ونقول في مسلمين: مسيلِمِين، فنقدره كأنه مسلم، ومسلم نقول فيه: مسيلِم، على وزن فُعيعل، ولا نقول: مسيلَم، إذاً: مسلِمَين نقول فيها: مسيلِمَين، ولا نقول: مسيلَمَين، ومسلِمِين نقول فيها: مُسيلِمِين، ولا نقول: مُسيلَمِين؛ لأننا نعتبر علامة التثنية والجمع منفصلة.

تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا وعند تصغير حبارى خير بين الحبيرى فادر والحبيرِّ]. ألف التأنيث الزائد على الأربعة لا يثبت؛ لأنه إذا ثبت تغيرت به صيغة التصغير، مثاله: حبنطى، فهذا زائد على الأربعة: حاء، باء، نون، طاء، ألف، فنقول فيها: حبينط؛ لأنك لو قلت: حبينطى، لتغيرت القاعدة،

وعلى هذا فنحذفه، إلا إذا كان ثالثه ألفاً زائدة فأنت مخير، ولهذا قال: (وعند تصغير حبارى خير بين الحبيرى فادر والحبيِّر). الحبارى نوع من الطيور، إذا صغرناه نقول: حُبَّير، وحبيرى، فيجوز أن تحذف الألف الثالثة وتبقي الألف الأخيرة، ويجوز أن تحذف الأخيرة وتبقي الأولى، لكن إذا أبقيت الأولى فإنه يجب أن تقلبها ياء؛ لأنه يجب كسر ما بعد ياء التصغير.

تصغير الاسم إذا كان ثانية حرف لين

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واردد لأصل ثانياً ليناً قلب فقيمةً صيِّر قويمة تصب]. (ليناً) هذه حال، أو مفعول ثان لقلب، أي: واردد لأصل ثانياً قلب ليناً، أي: قلب ألفاً، مثاله: قال: (فقيمة صير قويمة تصب). كلمة (قيمة) الحرف الثاني فيها ياء، لكن أصلها الواو؛ لأنها مِن قوَّم الشيء، قومته أقومه، ولكنها قلبت الواو ياء لعلة تصريفية وهي: أن ما قبلها مكسور، فإذا جاءت الواو ساكنة وما قبلها مكسور قلبت ياء؛ لأن الكسرة لا تتناسب مع الواو، فلأنه لا تتناسب الواو مع الكسرة نغير الواو إلى ما يناسب الكسرة وهي الياء، ونقول: قيمة، لكن عندما نصغر فإنه يقال: إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فنقول في قيمة: قويمة، ولا نقول: قييمة بالياء. وبهذا نعرف خطأ التعبير الشائع الذي يقولون فيه: تقييم هذا الشيء، والصواب: تقويم هذا الشيء. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم]. (حتم) بمعنى أوجب، (للجمع) يعني: جمع التكسير. (حتم له ما لتصغير علم) أي: ما علم للتصغير، وعلى هذا فيجب أن نرد الثاني إذا كان ليناً إلى أصله في الجمع، فنقول مثلاً في عيد إذا أردنا أن نجمعه: أعياد، والأصل: أعواد، لكنه شاذ، ونقول في قوم: أقوام، ولا نقول: أقيام، أما (باب) وتوابعه فسيأتي إن شاء الله فيما بعد. قال رحمه الله تعالى: [والألف الثاني المزيد يُجعل واواً كذا ما الأصل فيه يُجهل]. الألف الثاني إذا كان مزيداً فإنه يجعل واواً، (كذا ما الأصل فيه يجهل)، فإن كان غير مزيد رد إلى أصله كما سبق. إذاً فهمنا الآن أن الألف إذا كان مزيداً وهو ثانيه فإنه يجعل واواً، مثل: قائم، فالألف فيه مزيدة، فنقول فيه: قويئم؛ لأن الألف مزيدة، ونقول في غاز: غويز، ونقول في داع: دويع، وعلى هذا فقس. فإذا كانت الألف ثانية مزيدة فإنها تجعل واواً. كذلك إذا كانت الألف مجهولة لا ندري ما أصلها واو أم ياء؛ فإننا نجعلها واواً. مثاله: باب، إذا أردنا أن نصغره نقول: بويب، ولا نقول: بييب؛ لأن المجهول نجعله واواً، وأما الأصلي فإنه يرد إلى أصله، فإذا كان أصله واواً فإنه يكون واواً، وإذا كان أصله الياء فإنه يكون ياءً، فنقول في ناب: نييب، وفي الجمع: أنياب، ونقول في ثوب: ثويب، وفي جمعه: أثواب.

يتصرف النحاة كثيراً في الأسماء إذا صغرت، فالمنقوص عن الثلاثة يردون إليه عند التصغير ما حذف منه، والثلاثي المؤنث يلحقون به تاء التأنيث ما لم يلتبس وهكذا، وربما صغروا بعض الأسماء المبنية.

تصغير ما نقصت حروفه عن أصله

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثاً كما]. ليس المراد بالمنقوص ما كان معتل الآخر كما مر معنا فيما سبق، بل المراد بالمنقوص ما نقصت حروفه عن أصله، فيكمل، لكن المؤلف استثنى فقال: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً)، فإن حوى غير التاء ثالثاً فإنه لا يكمل، فإن كان على حرفين أو على ثلاثة أحرف ثالثها التاء فإنه يجب أن يكمل لأجل أن تتم صيغة التصغير، إما على فُعيعل أو على فعيعيل، وما كان على حرفين فقط فإنه لا يمكن أن تتم الصيغة به إلا إذا جلب له الحرف الذي نقص. وقوله: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) فإن حوى غير التاء ثالثاً فإنه لا يكمل بل يبقى على ما هو عليه؛ لأنه يمكن أن يصاغ منه صيغة التصغير. وقوله: (كما) المراد بـ(ما) هنا ما إذا سمينا بها شخصاً، فتقول: ما بن عبد الله، ما بن محمد، فإذا أردنا أن نصغر (ما) نقول: موي؛ لأن أصله: مويٌ، فهو أربعة أحرف: الميم والواو والياء المشددة، على وزن فُعيل، وبهذا استقامت صيغة التصغير. مثال آخر: يد، فيها نقص؛ لأن أصلها (يدي)، فلابد أن نأتي بالمحذوف فنقول: يُدَيٌّ، لكن بما أنها ختمت بياء ساكنة فيجب أن تختم بالتاء فنقول فيها: يُديَّة. ومثله: (عدة) فيها نقص؛ لأن الأصل: (وعد)، ففيها نقص الواو، فعندما نصغر لا بد أن نأتي بالواو، فنقول: وعيدة. فإن قال قائل: أليست (عدة) على ثلاثة أحرف؟ قلنا: بلى، على ثلاثة أحرف، ويمكن تصغيرها على فُعيل، لكن الحرف الثالث منها تاء، والمؤلف يقول: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) وعلى هذا فنقول في عدة: وعيدة؛ لأنه لا يمكن أن تتم صيغة التصغير إلا إذا أتينا بهذا الناقص، وهو الواو. قال الشارح: (المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف، فإذا صُغر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إما أن يكون ثنائياً مجرداً عن التاء، أو ثنائياً ملتبساً بها، أو ثلاثياً مجرداً عنها. فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها رد إليه في التصغير ما نقص منه، فيقال في دم: دُمَيّ، وفي شَفه: شُفيهة، وفي عدة: وعيدة، وفي ماء -مسمىً به- موي. وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغر على لفظه ولم يُرد إليه شيء، فتقول في شاك السلاح: شُويك). تقول: شُويك؛ لأن (شاك السلاح) أصلها: شوك السلاح؛ لأنها مأخوذة من الشوكة، فمعنى (شاك السلاح) أي: مشفعه ومقويه، ومنه قوله تعالى: وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ [الأنفال:7]. إذاً: ليست (شاك السلاح) منقوصة في الإعراب، فليس أصلها: شاكي السلاح؛ لأن الألف هنا أصلية، ولو كانت (شاكي) آخرها ياء لكانت الألف زائدة؛ وكثير من الناس يظنون أن (شاك السلاح) منقوص، أي: أن آخره ياء ولكنها حذفت، والصواب أنه ليس منقوصاً وأن آخره الكاف، فآخره اسم صحيح لا حرف علة.

تصغير الاسم المرخم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل كالعطيف يعني المعطفا]. الترخيم في النداء: أن يحذف آخر المنادى، فإذا أردت أن تصغر المرخم فاحذف الزوائد وصغره على الأصل، مثل: مِعْطف، إذا أردنا أن نصغره تصغيراً تاماً بدون ترخيم نقول: مُعَيْطف، على وزن فُعيعل، لكن إذا أردنا أن نصغره تصغير ترخيم فنقول: احذف الزوائد، فمِعطَف مأخوذ من العطف، فالميم زائدة، فإذا صغرناه نقول: عُطيف. فتصغير الترخيم أن تحذف الزوائد، وتقول في مفتاح على الأصل: مفيتيح، وفي الترخيم: فُتَيح؛ فالميم زائدة؛ لأن مفتاح من فتحَ. وتقول في مسجد على الأصل: مسيجيد، وعلى الترخيم: سُجيد، وفي مُنخل على الأصل: منيخيل، وعلى الترخيم: نُخَيل، ومغزل على الأصل: مُغَيزل، وعلى الترخيم: غزيل، وغزال على الأصل: غُزَيِّل، وعلى الترخيم: غُزيل. إذاً: صار عندنا الآن تصغير ترخيم، وتصغير على الأصل، فالذي على الأصل على حسب القواعد السابقة، وعلى الترخيم تحذف الزوائد، ومثله: مكيريم على الأصل، وعلى الترخيم: كريم. إذا قال قائل: هذه الألفاظ تشتبه، فيشتبه هذا بهذا، فالجواب: أن السياق يعين المراد، وحينئذ يزول الإشكال. قال الشارح: [من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير

الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه؛ فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فُعيل، ثم إن كان المسمى به مذكراً جُرد عن التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث، فيقال في المِعطف: عُطيف، وفي حامد: حُميد، وفي حبلى: حُبيلة، وفي سوداء: سُويدة. وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل، فتقول في قرطاس: قُرَيطس، وفي عصفور: عُصيفر]. وكذلك في مدحرج: دحيرج. كلمة (عصفور) فيها الواو زائدة، إذا حذفناها سيبقى: عين وصاد وفاء وراء، من العصفر، عصفِر، أو عُصفُر.

تصغير الاسم الثلاثي المؤنث العاري عن التاء

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس وشذ ترك دون لبس وندر لحاق تا فيما ثلاثياً كثر]. قوله: (عار) أي: من التاء ، وهذه قاعدة في تصغير المؤنث، إذا كان ثلاثياً عارياً من التاء فإنه يجب أن يقرن بالتاء، فمثلاً (سن) إذا أردنا أن نصغرها نقول: سُنينة، ولو قلنا سُنين بدون تاء لكان هذا ممنوعاً، وفي قط: قطيطة، وعلى هذا فقس. وقوله: (عار ثلاثي) لا فرق بين أن يكون الثلاثي محرك الوسط، أو ساكن الوسط، ويستثنى من ذلك ما ذكره بقوله: (ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس). فإن كان المؤنث الثلاثي إذا ختم بالتاء اشتبه بالجمع أو بغيره؛ فإنه يجب ألا يختم بها، مثاله: شجر، لو قلنا: شجيرة، لاشتبه بتصغير شجرة؛ لأن شجرة مؤنثة مقرونة بالتاء ثلاثي، فيصغر على شُجيرة، وشجر ثلاثي عار من التاء، فلو قلنا بوجوب تأنيثه بالتاء لقلنا في تصغير شجر: شُجيرة، وحينئذ يلتبس عندنا الجمع بالمفرد، وعليه فنصغر شجر على: شُجير، ولا نقول: شجيرة، مع أنه اسم ثلاثي مؤنث، لكن لما كان تأنيثه يوجب اللبس والاشتباه امتنع اقترانه بالتاء. كذلك أيضاً: بقر، فهو مؤنث ثلاثي، ومقتضى القاعدة: أنه عند التصغير يُجلب إليه تاء التأنيث، فيقال في بقر: بقيرة، لكن إذا قلت: بُقيرة، التبس بتصغير المفرد؛ لأن تصغير بقرة على بُقيرة، وحينئذ يلتبس الجمع بالمفرد، فيمتنع وجود التاء، فنقول: بقير. وكذلك ورد، نقول: وريد؛ فهو اسم ثلاثي مؤنث، لكننا لو أتينا بالتا لالتبس به تصغير المفرد وهو وردة، حيث يقال فيها: وريدة. وكذلك خمس، فهو مؤنث -لأنه اسم لعدد- خال من التاء، ومقتضى القاعدة: أن ما كان اسماً ثلاثياً خالياً من التاء فإننا نزيد التاء، فنقول: خميسة، لكنه عندما التبس بتصغير خمسة امتنع، وعليه فنقول في تصغير خمس: خميس. قال رحمه الله تعالى: (وشذ ترك دون لبس) أي: شذ ترك التاء لمؤنث الثلاثي إذا لم يكن هناك لبس، والشاذ -كما هو معروف- يحفظ ولا يقاس عليه، وأحياناً يعبر ابن مالك ويقول: ندر، وهو نفس المعنى. يقول: (وندر لحاق تاء فيما ثلاثياً كثر) قوله: (ثلاثياً): مفعول كثر مقدم؛ لأن كثر بمعنى: زاد، وليست من باب (كُثُر) اللازم، والمعنى: ما زاد على الثلاثة فإنه يندر لحاق التاء فيه. مثاله: قوس، فهو ثلاثي مؤنث، تقول: أعط القوس باريها، فلو أننا صغرنا (قوس) فقلنا: قويسة، لكان خلاف اللغة العربية مع أنه على القياس، لكن جاء في اللغة العربية: قويس، بدون تاء. ما معنى شذ وندر؟ الشاذ: هو الذي خالف قواعد النحويين لكنه كثر وروده في اللغة، والنادر: هو الذي قل استعماله في اللغة؛ لأن النادر بمعنى القليل، والشاذ بمعنى المخالف، فعند النحويين ما خالف القواعد فهو شاذ ولو كثر استعماله في اللغة العربية، وما ندر أي قل استعماله بين العرب فإنه يسمى نادراً أي: قليلاً. قوله: (وندر لحاق تا فيما ثلاثياً كثر) مثاله: قدَّام، فهو اسم مؤنث، يقولون في قُدام إذا أردت تصغره: قديديمة، مع أنه زاد على الثلاثة فهو خمسة أحرف، ومع ذلك صغر بالتاء، لكنه شاذ، مع أننا نقول في مريم: مريِّم بدون تاء؛ لأنه زائد على الثلاثة، وفي زينب: زيينب .. وهكذا.

تصغير بعض المبنيات شذوذا

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وصغروا شذوذاً الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتى]. قوله: (وصغروا شذوذاً) ما قال: نادراً؛ لأن تصغيره بالياء كثير، لكنه باعتبار القواعد مخالف؛ لأن التصغير خاص بالأسماء المعربة، و(الذي) مبني، لكنه مع ذلك ورد عن العرب تصغيره فقالوا في الذي: اللذيا، وفي اللتي: اللتيا. وجاء عنهم أيضاً أنهم صغروا اسم الإشارة (ذا) فقالوا: ذيَّا، حتى في اللغة العامية الآن نقول: هذيا. قوله: (مع الفروع منها) أي: فروع الذي والتي وهي: اللذان، والذين، واللتان واللاتي، وفروع ذا وهي: ذانِ، وتانِ، وذين، وتين، فنقول في تصغير (تي): تَيّ، وتِيّ.

إذا نسبت العرب إلى قبيلة أو بلدة أو شخص جاءت بياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه، ويلزم أن يكون ما قبل ياء النسب مكسوراً، وإذا كان قبلها ياء مشددة حذفت لتبقى ياء النسب، وقد فصل النحاة في أحكام ألف وتاء التأنيث والحروف الزائدة في المنسوب إليه.

النسب

تعريف النسب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [النسب ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب]. قوله: (النسب) ويقال: النسبة، ويقال: الإضافة، ومعناه: أن تنسب الشيء إلى الشيء، إما باعتبار القبيلة، وإما باعتبار البلد، وإما باعتبار العلم، وإما باعتبار الصنعة والمهنة، وما أشبه ذلك. فقولنا: مكِّي، نسبة إلى البلد، وقرشي إلى القبيلة، ونحوي إلى العلم. وحرفي إلى الحرفة والصناعة، وعلى هذا فقس. المهم أنه إضافة شيء إلى شيء لينسب إليه، سواء كان ذلك قبيلة أو بلداً أو ما أشبه ذلك. وله صيغتان: الصيغة الأولى: أن تحوله إلى ما يشبه صيغة المبالغة، كنجار، وحداد، وما أشبه ذلك، وهذا في المنسوب إلى الحِرَف كما قال الحريري في ملحة الإعراب: وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلى فَعَّال الصيغة الثانية: أن تزيد ياءً في آخره، وهذه الياء يتعلق بها أحكام كما سيأتي. قوله: (ياءً كيا الكرسي زادوا للنسب): زادوا: فعل وفاعل. ياءً: مفعول مقدم. والفاعل في قوله: (زادوا) يعود إلى أهل اللغة؛ لأن النحويين ليس لهم حق في صياغة الألفاظ وإنما الحق لأهل اللغة. وقوله: (للنسب) اللام للتعريف، أي: لأجل أن ينسب المضاف إلى ما اشتق منه المنسوب إليه. وأشار المؤلف بقوله: (كيا الكرسي) إلى أن ياء الكرسي ليست للنسب، وهو كذلك؛ لأن ياء النسب إذا حذفتها فإن المنسوب إليه يكون له معنىً قائم بنفسه، فمثلاً: مكِّي، إذا حذفنا ياء النسب، قلنا: مكة، فله معنىً قائم بنفسه، وكذلك قرشي، إذا حذفنا ياء النسب قلنا: قريش، لكن كرسي إذا حذفنا الياء قلنا: كُرس، فليس له علاقة بكرسي، فإن (كرسي) كلمة وضعت لما يجلس عليه. وقوله: (كيا الكرسيّ) وجه المشابهة بينهما أن كلاً منهما ياءٌ مشددة تظهر عليها علامة الإعراب. قال: (وكل ما تليه كسره وجب) هذا من الأحكام التي تحدث بعد النسبة، أن كل ما تليه يجب كسره، مثال ذلك: إذا قلت: تميم، الميم الأخيرة في تميم غير مكسورة، لكن إذا نسبت إلى تميم وجب فيها الكسر، فتقول: تميميٌّ، وتقول: نحويٌّ، وتقول: مكيٌّ، وعلى هذا فقس. كذلك من الأحكام: أن الإعراب ينتقل عما قبلها إليها، فبدلاً من أن يكون الإعراب على آخر المنسوب إليه يكون الإعراب على ياء النسبة، كأن تقول: جاء تميمٌ، ورأيت تميماً، ومررت بتميمٍ، لكن إذا نسبت انتقل الإعراب إلى ياء النسبة، فنقول: جاء تميميٌّ، ورأيت تميمياً، ومررت بتميميٍ.

حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومثله مما حواه احذف وتا تأنيث او مدته لا تثبتا]. قوله: (مثله) أي: مثل ياء الكرسي (مما حواه احذف) أي: إذا حوى المنسوب إليه ياءً كياء الكرسي وجب حذفها حتى لا تجتمع ياءان شبيهتان أو مِثلان في كلمة واحدة، مثاله: الشافعي ، اسمه محمد بن إدريس الشافعي ، نسبة إلى شافع، عندما تنسب رجلاً من أهل العلم إلى مذهب الشافعي تقول: الشافعيّ، فالياء التي في المنسوب الشافعي ليست هي الياء في المنسوب إليه، بل الياء في المنسوب

إليه حذفت، فإذا قلت: أحمد بن علي بن حجر الشافعي، فالياء في الشافعي ليست هي الياء التي في قولك: محمد بن إدريس الشافعي؛ لأن الياء التي كانت في المنسوب إليه حذفت، وحلت ياء النسب محلها.

حكم تاء التأنيث وألفه في آخر الاسم المنسوب

قوله: (وتا تأنيث او مدته لا تثبتا) مما يحذف تاء التأنيث، فيجب حذفها عند النسبة فمكة نقول فيها: مكي، ونحذف التاء، وفي تجارة نقول: تجاري، وفي وردة: وردي. إذاً: تاء التأنيث تحذف، سواء كانت رابعة أو أكثر. قوله: (أو مدته) أي: مدة التأنيث، وهي ألف التأنيث المقصورة فتحذف كذلك، ولهذا قال: (لا تثبتا)، فعند النسبة إلى سلمى نقول فيها: سلمي، ونحذف الألف. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واواً وحذفها حسن]. قوله: (وإن تكن) الضمير يعود إلى ألف التأنيث لا إلى تاء التأنيث، (تربع) أي: إذا جاءت رابعة، لكن النظم يضيق على الإنسان فقد يعبر الناظم بشيء خفي عادلاً عما هو واضح من أجل الضرورة. (ذا ثان سكن) أي: ما ثانيه ساكن، (فقلبها واواً وحذفها حسن). مثاله: حبلى، الألف فيها رابعة، والحرف الثاني منه ساكن، إذاً تنطبق على قوله: (وإن تكن تربع ذا ثان سكن) يقول المؤلف: (فقلبها واواً وحذفها حسن) فتقول في النسبة إلى حُبلى: حبلويٌّ، فهذا قلبها واواً، وتقول: حُبْلِيٌّ، وهذا حذفها. إذاً: إذا كانت ألف التأنيث رابعة فيما ثانيه ساكن جاز فيها وجهان: قلبها واواً، وحذفها، والأصل الذي يبنى على القاعدة هو الحذف؛ لأن المؤلف قال فيما سبق: (أو مدته لا تثبتا).

حكم ألف الإلحاق في الاسم المنسوب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [لشبهها الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يعتمى]. قوله: (لشبهها) أي: شبه ألف التأنيث، (الملحق) أي: الذي يلحق بألف التأنيث، وهي ألف يسمونها ألف الإلحاق، فليست ألف التأنيث وليست أصلية، مثل: علقى، الألف فيها للإلحاق. فالألف التي للإلحاق يقولون إنه يثبت لها حكم ألف التأنيث، ولهذا قال: (ما لها وللأصلي قلب يُعتمى) أي: الألف الأصلية التي هي رابعة فأكثر فيما ثانيه ساكن يجوز فيها وجهان كما سبق، لكن القلب في الأصل يعتمى، أي: يختار، والأمثلة ستكون في الشرح. أفادنا المؤلف الآن أن الألف المقصورة تكون على ثلاثة أوجه: للتأنيث، وللإلحاق، وأصلية. فألف التأنيث الأصل فيها الحذف، ويجوز فيما كانت فيه رابعة مما ثانيه ساكن وجهان: الحذف والقلب. وألف الإلحاق حكمها حكم ألف التأنيث، فتحذف إلا إذا كانت رابعة فيما ثانيه ساكن فيجوز فيها وجهان. والألف الأصلية نقول فيها ما نقول في ألف التأنيث، إلا أن المؤلف يقول: إن القلب هو الذي يختار. ثم قال رحمه الله تعالى: [والألف الجائز أربعاً أزل كذاك يا المنقوص خامساً عزل]. قوله: (والألف) مفعول مقدم لقوله: أزل، (الجائز) صفته، ومعنى (الجائز أربعاً) أي: الذي تجاوز أربعة أحرف، فالألف إذا تجاوز أربعة أحرف فإنه يحذف بكل حال، سواء كان للتأنيث، أو أصلياً، أو للإلحاق، فنقول مثلاً في مصطفى: مصطفِيٌّ؛ لأنه ألف جاوز أربعة.

حكم ياء المنقوص في الاسم المنسوب

قوله: (كذاك يا المنقوص خامساً عُزل). ياء المنقوص إذا كان خامساً فأكثر فإنه يُعزل، أي: يحذف، وانظر إلى المؤلف رحمه الله من أجل ضيق النظم يعبر بتعبيرات مختلفة، ولو جاء بهذه كلها في عبارة واحد وقال: تحذف، لكان أسهل، لكن مشكلة النظم هي التي تلجئه إلى مثل ذلك. فكلمة (أزل) وكلمة (عُزل) وكلمة (لا تثبتا) كلها معناها: احذفها، لكن نظراً لضيق النظم عبر بهذه الألفاظ. فالمنقوص إذا كان ياؤه خامساً فإنه يحذف، مثاله: مهتدٍ، الياء كانت خامسة، فإذا نسبت إلى مهتدٍ تقول: مهتديّ، بالياء المشددة، وهذا مهتديُّ القومِ؛ مثلاً. إذاً: الذي يحذف: الياء التي تشبه ياء النسب، وتاء التأنيث مطلقاً، ومدة التأنيث، إلا إذا كانت رابعة فيما ثانيه ساكن فيجوز الوجهان، ومدة الإلحاق والمدة الأصلية حكمها حكم مدة التأنيث، إلا أن الأولى في الأصلية القلب فيما تجاوز أربعة فأكثر. وياء المنقوص إذا كانت خامسة فأكثر فإنها تحذف، فنقول في مهتدٍ: مهتديّ، لكن فرق بين مهتدٍ ومهتديّ، فنقول: جاء مهتديٌّ، وجاء مهتدٍ، فقط؛ لأنها منقوصة. قال رحمه الله تعالى: [والحذف في اليا رابعاً أحق من قلب وحتم قلب ثالث يعن]. إذا كانت الياء رابعة فحذفها أحق من قلبها واواً، فتقول في قاض: قاضيّ، وقد تقلب واواً فتقول: قاضوي. وإن كانت الباء ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها، فتقول في شجٍ: شجَوي.

النسبة إلى الثلاثي المكسور العين

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأول ذا القلب انفتاحاً وفعِلْ وفُعِلٌ عينهما افتح وفِعِلْ]. قوله: (وأول ذا القلب) (ذا) قد تكون اسم إشارة، وقد تكون بمعنى صاحب، أي: صاحب القلب، (انفتاحاً) أي: اجعل ما قبله مفتوحاً، وعلى هذا فنقول: أول: فعل أمر، والفاعل: مستتر وجوباً. ذا: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، إذا قلنا إنه اسم إشارة، وإن المعنى: وأول هذا القلب. وإن جعلنا (ذا) بمعنى صاحب فنقول: مفعول به منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، لأنه من الأسماء الخمسة. انفتاحاً: المفعول الثاني لأولِ. وإذا كانت ذا اسم إشارة فالقلب بدل، وإن كانت بمعنى صاحب فهي مجرورة بالإضافة. وانفتاحاً: مفعول ثان، ومعنى (أوله انفتاحاً) أي: اجعله يلي انفتاحاً. أي: أن ما قبله يجب أن يكون مفتوحاً، فإذا قلبنا وجب أن نفتح ما قبله بكل حال، فنقول في: شجي -شين جيم ياء- نقول في النسبة إليها: شجوي، فنحن الآن قلبنا الياء واواً؛ لأنها ثابتة، ويجب أن نفتح ما قبلها ولو كان مكسوراً، فنقول: شجَوي، هذا معنى قوله: (وأولِ ذا القلب انفتاحاً)، وعلى هذا فمتى قلب حرف العلة واواً وجب فتح ما قبله بناء على هذه القاعدة. قوله: (وفَعِلْ وفُعِل عينهما افتح وفِعِل) يقول المؤلف: فَعِل، وفُعِل، وفِعِل، هذه ثلاث كلمات كل منها على ثلاثة أحرف، لكن الأولى مفتوحة الفاء، والثانية مضمومة الفاء، والثالثة مكسورة الفاء، إذا نسبت إلى هذه الثلاثة يقول: (عينهما افتح) وفاؤهما تبقى على ما هي عليه، إن كانت مضمومة فهي مضمومة، وإن كانت مكسورة فهي مكسورة، وإن كانت مفتوحة فهي مفتوحة، لكن عينهما افتح. عين: مفعول مقدم لـ (ا فتح) فقوله: (وفَعِل) إذا نسبت إليها تقول: فَعَلي، مثاله: نَمِر، فالنون مفتوحة والميم مكسورة، عندما ننسب إليها نقول: نَمَري. و(فُعِل) مثاله: دئل، نقول: دؤلي، ومنه أبو الأسود الدؤلي . لأن المؤلف يقول: إذا نسبت إلى فُعِل فافتح العين. (وفِعِل) مثاله: إبل، إذا أردنا أن ننسب شخصاً إلى الإبل نقول: إبلي. إذاً: في كل من (فَعِل، وفُعِل، وفِعِل) نفتح العين، وأما الفاء فتبقى على ما هي عليه، وأما اللام فقد تقدم أن ما قبل ياء النسبة يجب أن يكون مكسوراً. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي]. سبق لنا أن المنسوب إلى الياء المشددة تحذف منه الياء الأولى ويؤتى بدلها بياء النسبة جديدة، كالنسبة إلى الشافعي، وهكذا (مرمي) النسبة إليه: مرميّ، هذه القاعدة، لكن مع ذلك جاء عن العرب أنهم قالوا في المرمي: مرموي، لكن انظر إلى قوله: (قيل في المرمي)، فهو يدل على التضعيف، ولهذا قال: (واختير في استعمالهم مرمي) فتقول: جاء المرموي، وتقول: جاء المرمي، نسبة إلى مرمي.

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ونحو حي فتح ثانيه يجب وارده واواً إن يكن عنه قلب]. كلمة (حي) الياء الأولى، لا تحذف بل تبقى، لكن تقلب الثانية واواً، فيقال في حي: حيوي، أما الياء الثانية فقد قلبت إلى واو على القاعدة السابقة؛ لأنها ثالثة، أما الياء الأولى فقد حصل فيها تغيير وهو الفتح، فقد كانت ساكنة، لكن لما نسبنا يقول: (ونحو حي فتح ثانيه يجب) فتقول: حَيَوي. قوله: (وارده ياء إن يكن عنه قلب) أما إذا كان ياء وأصله الياء فيبقى على حاله، ولا يرد إلى الواو، وكلمة (حي) مأخوذة من الحياة، فالياء الثانية فيه أصلية تقول: حيي زيد، ولا تقول: حوي زيد، وتقول: حيي الشجر، ولا تقول: حوي الشجر، إذاً الياء أصلية، فتبقى الأولى على أصلها، والثانية تقلب واواً كما سبق، فنقول: حيوي. فقول المؤلف: (وارده واواً إن يكن عنه قلب) أي: إن كانت الياء الأولى في نحو حي قد قلبت عن واو فإنها ترد إلى أصلها، مثل: طي، فيه ياء مشددة بعد الحرف الأول وهي مثل حي، لكن الياء الأولى في طي منقلبة عن واو، فعندما ننسب إلى طي نقول: طووي، فعندنا الآن واوان: الأولى: رددناها إلى أصلها، والياء الثانية من الأصل تقلب واواً عند النسب. وإذا نسبنا إلى (لي) نقول: لووي، لأن (لي) أصله من لوى يلوي لياً. وإذا نسبنا إلى (شي) من شي اللحم نقول: شووي؛ لأنها من شوى يشوي، فأصل الياء الأولى واو. كذلك نوى اسم لبلد، نقول في النسبة إليها: نووي، وإذا نسبنا إلى نواة التمر، كواحد يبيع نوى التمر، فنقول: نووي.

النسبة إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب]. قوله: (علم التثنية) بمعنى: علامة التثنية. (احذف للنسب) أي: إذا نسبت. فإذا نسبت إلى مثنى وجب أن تحذف علامة التثنية، فتقول في النسبة إلى زيدان: زيدي، وتحذف الألف والنون، وفي النسبة إلى البحرين: بحري، ولا تقول: بحريني بحراني. والمسألة فيها خلاف، فهناك من يرى أنك تبقيها، وتقول: بحراني، وبحريني إذا نسبت إلى المنصوب. قوله: (ومثل ذا في جمع تصحيح وجب) أي: حذف العلامة في جمع التصحيح واجب، مثلاً: المسلمون، ننسب إليها ونقول مسلمي، ولا نقول مسلموني، وفي مسلمات: مسلمي، وشجرات: شجري، وهكذا. إذاً: علامة الجمع وعلامة التثنية يجب أن تحذف؛ لأنها على تقدير الانفصال؛ إذ هي علامة زائدة على بنية الكلمة فوجب أن تحذف. وبالنسبة للبحرين، هناك من يقول إنه لا يعرب إعراب المثنى، وإنما يعرب بالحركات على النون، وعلى هذا الرأي لا نحذف العلامة، فمثلاً يقولون: سكنت البحرينَ، وسافرت إلى البحرينِ، وسار في البحرينِ، فيعربون بالحركات، وعلى هذا الرأي ننسب إليها بدون حذف فنقول: بحريني؛ لأننا جعلنا النون كأنها أصلية حيث جعلناها تعرب بالحركات.

النسبة إلى نحو طيب

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولاً بالألف] قوله: (وثالث من نحو طيب حذف). ثالث: مبتدأ، وهو نكرة، لكن سوغ الابتداء بالنكرة أنه موصوف بقوله: (من نحو طيب)، وجملة (حذف): خبر المبتدأ. وقوله: (حذف) الذي حذفه هم أهل اللغة. وكلمة (طيب) مكونة من أربعة أحرف، الثالث منها ياء مكسورة أدغمت فيها

ياء قبلها، فيجب أن تحذف الياء الثانية، وهي ثالثة الحروف، فبالنسبة للكلمة ككل هي الثالثة، فتقول في طيب: طَيْبِي، وتقول في جيد: جَيْدِي، وعلى هذا فقس، كلما أتت الياء مشددة ثانية، فإنها تحذف الياء الثانية من هذه المشددة. وعلى هذا نقول في طيء: طيئي، لكن أهل اللغة يحكمون ولا يحكم عليهم، وهم يقولون: فلان الطائي، ولا يقولون فلان الطيئي، فيجعلون الياء ألفاً، فإن أحد من العرب جاء وقال: فلان الطائي، فلا نخطئه؛ بل: نقول: هو الحاكم علينا، لكن كيف قال: (وشذ طائي)؟ ولابد أن نعرف الفرق بين ندر وبين شذ: فشذ باعتبار القواعد، وندر باعتبار استعمال العرب، فاللغة القليلة يقال فيها ندر، واللغة المشهورة الكثيرة لكنها خارجة عن قواعد النحو يقال: شاذ؛ لأنه فرض نفسه باستعمال العرب له، لكن خالف القواعد فيكون شاذاً، فهو شاذ يعمل به ولا يقاس عليه، والشاذ في الحديث لا يعمل به؛ لأنه ضعيف، لكن الشاذ في اللغة العربية يعمل به، ولا يقاس عليه. إذاً: القاعدة من هذا البيت: كل اسم رباعي ثانيه ياء مشددة نحذف الياء الثالثة عند النسبة. فإذا قال إنسان: ما تقولون في قول العرب: طائي؟ نقول: هذا شاذ وخارج عن القياس.

النسبة إلى فَعيلة وفُعيلة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفَعلي في فَعلية التزم وفُعلي في فُعيلةٍ حتم]. قوله: (وفعلي في فعيلة التزم) الأصل أن النسبة إلى فعيلة: فعلي، مثل: جريدة: جردي، صحيفة: صحفي، ما الذي حصل؟ لو أننا أبقينا حروف المنسوب إليه على ما هي عليه فسنقول في النسبة إلى صحيفة: صحيفي، وفي جريدة: جريدي، وفي غريسة: غريسي، وفي غليظة: غليظي. إذاً: غليظي غلط، والصواب: غلظي، وفي عقيدة نقول: عقدي، ولا نقول: عقيدي؛ لأن فعيلة تحذف ياؤها، وتحذف عينها، فنقول كلما نسبنا إلى فعيلة: فعلي، ولهذا قال: (فعلي في فعيلة التزم) أي: التزم لغة لا شرعاً. قوله: (وفُعَلي في فُعيلة حتم) إذا جاءت كلمة على وزن (فُعيلة) ونسب إليها فلابد أن تحذف الياء مثل ما قلنا في عنيزة: عنزي، وفي بريدة: بردي، وفي جهينة، جهني، وعلى هذا فقس. قال المؤلف رحمه الله: [وألحقوا معل لام عريا من المثالين بما التا أوليا]. المثالان هما: فَعيلة وفُعيلة، قوله: (وألحقوا معل لام) (معل لام) أي: الذي آخره حرف علة (عريا) أي: ليس في آخره تاء؛ لأن فَعِيْلة فيها تاء، وفُعَيلة فيها تاء. (ألحقوا بما التا أوليا) أي: ألحقوا بما فيه التاء، فالمعلل اللام إذا عري من التاء فإنه يلحق بما فيه التاء، وينسب إليه على فَعلي، أو فُعلي، مثاله: تقول في عدي: عدوي، ولو أبقيناها على أصلها لقلنا: عديوي، ولكن ما نسب إليه يكون كفعلي، وتقول في قصي: قُصوي، كفُعلي. فأفادنا المؤلف رحمه الله أن ما خلي من التاء -أي: ما كان على وزن فَعيل أو فُعيل- وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه التاء، أي أنه ينسب على فَعلي أو على فُعلي. ويؤخذ من قوله: (معل لام) أنه إذا كانت لامه صحيحة ونسب إليه على فعلي فإنه يكون شاذاً، فمثلاً: قريش، نقول: قرشي، وهذا استعمال العرب لها، لكنه على قاعدته شاذ. كذلك في ثقيف نقول: ثقفي، واللام في ثقيف صحيحة، ومع ذلك العرب يقولون: ثقفي، ومقتضى ما قعده ابن مالك لذلك أن نقول: ثقيفي، إذاً يكون قولنا في النسبة إلى ثقيف: ثقفي، شاذاً، وإلى قريش: قرشي كذلك يكون شاذاً، وهذا رأي سيبويه قال: إن هذا شاذ، فيحفظ ولا يقاس عليه. وفي صهيب نقول: صهيبي، ولا نقول: صهبي؛ لأنه ما سمع، فما دام أنه لم يسمع نمشي على القاعدة، ولكن بعض النحويين قال: إن (قريش وثقيف)، وما أشبهها مما كان العرب ينسبون إليه على فَعلي أو فُعلي يدل على أن هذا قياس وليس سماعاً، وعلى هذا فيكون مطرداً لا شاذاً، فيجوز لي أن أنسب إلى صهيب بصهيبي وصهبي؛ لأن العرب قالوا في قريش: قرشي، وهذا مطرد عنهم.

بين العلماء كيفية النسب إلى ما آخره همزة مد، وكيفية النسب إلى الأسماء المركبة، وكذلك الأسماء التي حذفت منها بعض حروفها. وقد يستغنى في باب النسب ببعض الصيغ عن ياء النسب كما في النسبة إلى الحرف والصناعات.

تابع النسب

النسبة إلى معتل العين ومضعفها

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وتمموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة]. طويلة على وزن فعيلة، ومقتضى القاعدة في النسبة إلى طويلة أن نقول: طَوَلي، بحذف الياء، لكن يقول هنا (وتمموا) أي: بدون حذف، فينسب على لفظه، فنقول في النسبة إلى طويلة: طويلي. إذاً: فهذا استثناء من قوله: (وفعلي في فعلية التزم) أي: ما لم يكن كالطويلة. ومثله: حويلة، نقول فيها: حويلي، وفي عليلة: عليلي. إذاً: ما كان كطويلة يبقى كما هو في النسبة إليه، والسبب: أن عينها معتلة فهي تحتاج إلى علاج، وحيث إن عينها معتلة أبقيناها على ما هي عليه. إذاً: كل فعيلة معتلة العين تبقى على حالها. قوله: (وهكذا ما كان كالجليلة) أيضاً نبقيها على لفظها، فنقول في النسبة إلى جليلة: جليلي، ونقول في النسبة إلى جميلة: جميلي، وفي قليلة: قليلي، وفي عزيزة: عزيزي، وفي شديدة: شديدي. فهنا لم نحذف الياء لأنه مضاعف العين. الخلاصة: كلما نسبنا إلى فعيلة فنحذف الياء في النسب، إلا إذا كانت معتلة العين أو مضعفة العين فإنها تبقى على لفظها، وما لم يكن فيه التاء من فعيل أو فعيلة، فإن كان معتل اللام ألحق بها، وإن كان صحيح اللام لم يلحق، وما ورد عن العرب فهو شاذ كقرشي وفقهي.

النسبة إلى ما آخره همزة مد

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب]. أي: أن الممدود يعامل إذا نسب إليه معاملته إذا ثني، وابن مالك يقول في المثنى: وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحيا بواو او همر وغير ما ذكر صحح وما شذ على نحو قصر إذاً: معناه لازم أن نرجع إلى كيفية الممدود، (وما كصحراء) صحراء الألف فيها ممدودة للتأنيث، فعند التثنية يقول ابن مالك : (بواو ثنيا)، فنقول: صحراوان، وفي النسبة نقول: صحراوي؛ لأن صحراء إذا ثنيت وجب قلب همزتها واواً، فإذا نسب إليها يجب أن تقلب همزتها واواً فنقول في صحراء: صحراوي. قوله: (ونحو علباء كساء وحيا بواو او همز) علباء الهمزة فيها زائدة للإلحاق، وكساء الهمزة فيها أصلية، فإذا كانت الهمزة للإلحاق كعلباء أو كانت الهمزة أصلية ككساء ورداء وما أشبهه، فإنه يجوز فيها الوجهان: إبقاؤها على أصلها، وقلبها واواً، فنقول في النسبة إلى علباء: علباوي أو علبائي، ونقول في النسبة إلى كساء: كسائي، وكساوي. كذلك نقول في رداء: ردائي، ورداوي، وفي بناء: بنائي أو بناوي، وعلى هذا فقس. وفي حمراء نقول: حمراوي، وفي سوداء: سوداوي؛ لأن الهمزة زائدة للتأنيث، فتقلب واواً. يقول: (وغير ما ذكر صحح) فمثلاً: قرّاء وضّاء، أي: كثير القراءة، وكثير الوضوء، الهمزة هذه أصلية؛ لأنه من قرأ ومن توضأ، فنقول في النسبة إلى قراء: قرائي، وفي النسبة إلى وضاء: وضائي. إذاً: النسبة إلى ما فيه همزة تكون على ثلاثة أوجه: إما أن تقلب بالهمزة واواً، أو تبقى على ما هي عليه، أو يخير الإنسان بين هذا وهذا إذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل، أو كانت للإلحاق.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجاً ولثان تمما إضافة مبدوءة بابن أو اب أو ماله التعريف بالثاني وجب فيما سوى هذا انسبن للأول ما لم يخف لبس كعبد الأشهل] هذه الأبيات الثلاثة في النسبة إلى المركب، فهناك بعض الأعلام تكون جملة، مثل ما يقولون: تأبط شراً ، أو الشنفري ، أصله: الشن فري، أو شاب قرناها. فإذا أردنا أن ننسب إلى هذه الجملة ننسب إلى صدرها، فنقول في تأبط شراً إذا أردنا أن ننسب إليه: تأبطي، جاء عبد الله التأبطي، أي: المنسوب إلى تأبط شراً، ونقول في الشنفري : جاء عبد الله الشني. ويؤخذ من كلام ابن مالك أنه لا يجوز أن ينسب إلى عجزها، فلا نقول في تأبط شراً: جاء الشري، أو في شاب قرناها: جاء القرني. قوله: (وصدر ما ركب مزجاً). المركب تركيباً مزجياً هو علم ضم فيه كلمتان إحداهما إلى الأخرى لا على سبيل النسبة، لأنه لو كان على سبيل النسبة لكان مركباً إضافياً ولكنه على سبيل الخلط، ولهذا سمي مزجياً، والمزج هو الخلط، فكأننا مزجنا هاتين الكلمتين حتى صارتا كلمة واحدة، ولهذا يكون إعرابها على الآخر، مثل: حضرموت، أصله: حضر موت، ثم ركبت الكلمة الأولى مع الثانية وجعلا علماً لواحد، فعندما ننسب إلى حضرموت المقتضى أن نقول: حضري، لكنهم أدخلوا الميم مع الكلمة الأولى وكانوا يقولون: حضرمي. وفي بعلبك نقول: بعلي؛ لأن المؤلف يقول: (وصدر ما ركب مزجاً) ولا نقول: بعلبكي. قوله: (ولثان تمما إضافة مبدوءة بابن أو أب) (ولثان) أي: وانسب للثاني إذا تمم إضافة مبدوءة بابن أو أب، فالمركب تركيباً إضافياً مبدوءاً بابن أو أب ننسب فيه إلى الثاني، مثاله: ابن مالك ، لا نقول: هذا ابني مالكي ولا نقول: هذا ابني، ولكن نقول: هذا مالكي، ولكن مشكلتنا إذا قلنا: هذا مالكي أن يظن المخاطب أنه نسبة إلى مالك، وليس إلى ابن مالك، فما هو الجواب عن هذا الإشكال؟ الجواب: أن السياق يعين المراد. مثال آخر: ابن الزبير ، إذا نسبنا إليه نقول: زبيري، ويرد علينا الإشكال السابق وهو أنه نسبة إلى الزبير، لكن هذا الإشكال يزول بالسياق، فالسياق هو الذي يبين المراد. وقوله: (أو اب) أصله: أو أب، لكن لضرورة الشعر نقل الفتحة من الهمزة إلى الواو، فتحركت الواو وبقيت الهمزة ساكنة. مثاله: أبو بكر نقول في النسبة إليه: بكري، وهل يجري ذلك المنسوب إلى (أم)؟ نقول: المؤلف ما ذكره، لكن هو مثله، فكل علم به كنية فإنه ينسب إلى عجزه، وقد مر علينا أن العلم يأتي بصورة اسم أو لقب أو كنية، فالكنية ما قدم بأب أو بأم أو بابن، وعلى هذا فما أضيف إلى أم ينسب أيضاً إلى عجزه، أي: الثاني، فتقول في النسبة إلى أم سلمة: سلمي، ولا نقول: أمي، أو أمي سلمي. يقول: (أو ما له التعريف بالثاني وجب) أي: ينسب للثاني، وهو ما اكتسب التعريف بسبب الإضافة، مثل: غلام زيد، إذا أردنا أن ننسب إليه نقول: زيدي، لكن أصل غلام زيد ليست علماً، إلا أن يكون علماً بالغلبة، يعني: هذه النسبة لا تكون على إطلاق فليس كل غلام لزيد يسمى هكذا، لكن هذا يختص بما كان علماً بالغلبة بحيث لا يفهم من غلام زيد إلا هذا الرجل المعين، كما لا يفهم من ابن عمر إلا عبد الله بن عمر فهذا أيضاً ينسب إلى عجزه. فنقول بالنسبة إلى غلام زيد: زيدي، ولا نقول: غلامي، أما إذا كان غلام زيد لا ينصرف إلى معين فينسب إلى الأول فيقال: غلامي؛ لأن المقصود نفس الغلام، لا النسبة إلى سيده الذي هو زيد. وإذا لم يتعرف الأول بالثاني، أي: إذا لم نجد له التعريف بالثاني بأن كان الثاني نكرة أيضاً فإنه ينسب إلى الأول، مثاله: غلام رجل، غلام هنا نكرة، وقد أضيف إلى نكرة، والمضاف إلى النكرة نكرة، فعندما ننسب إلى غلام رجل نقول: غلامي؛ لأنه غير معين الآن، لكن عند النسبة إلى غلام الرجل نقول: الرجلي. يقول: (فيما سوى هذا انسبن للأول) لا يعرف السوى إلا إذا عرفنا الأصل، والأصل: أن ما كان مضافاً مبدوءاً بابن أو أب أو أم على قول، وكذلك ما أضيف إلى معرفة؛ ينسب إلى الثاني، وفيما سوى ذلك قال: (انسبن للأول) مثل: غلام رجل، نقول: غلامي. قال: (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) فإن خيف لبس فإنه ينسب للثاني، مثل: عبد الأشهل، لو نسبنا للأول فقلنا: عبدي، فسيكون فيه لبس: هل عبدي منسوبة إلى عبد الله، أم إلى عبد الرحمن، أم عبد الأشهل أو ما أشبه ذلك؟ إذاً: ننسب إلى الثاني فنقول: الأشهلي؛ ونقول في النسبة إلى عبد المطلب: مطلبي؛ وفي عبد الدار: عبدري؛ لأن العرب قالوا: عبدري وهو سماعي، وقالوا في عبد شمس: عبشمي. يقول الشارح: [حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً نحو: حمراوي في حمراء. أو زائدة للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل نحو كساء، فوجهان: التصحيح نحو: علبائي وكسائي، والقلب نحو: علباوي وكساوي.

أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو: قرائي في قراء]. وقال الشارح: [إذا نسب إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه، وألحق صدره ياء النسب، فتقول في تأبط شراً: تأبطي، وفي بعلبك: بعلي. وإن كان مركباً تركيب إضافة فإن كان صدره ابناً أي: كان معرفاً بعجزه حذف صدره، وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في ابن الزبير : زبيرى، وفي أبي بكر : بكري. فإن لم يكن كذلك فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه، ونسب إلى صدره، فتقول في امرىء القيس : امرئي، وإن خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: أشهلى وقيسي].

النسبة إلى الثلاثي المحذوف اللام

قال المصنف رحمه الله تعالى: [واجبر برد اللام ما منه حذف جوازاً ان لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التثنيه وحق مجبور بهذي توفيه]. قوله: (واجبر برد اللام ما منه حذف) المراد باللام لام الابتداء (ما منه حذف) أي: ما حذف منه اللام، أي: اجبر ما حذف منه اللام برد لامه، واللام هي آخر الكلمة؛ لأن الميزان (فعل) وآخره اللام، فإذا وجدنا كلمة حذفت لامها، وجب أن نردها عند النسب، لكن الشرط: (جوازاً ان لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية) أي: نرد اللام جوازاً، إلا أن يكون مما ترد لامه بالتثنية أو الجمع فإنه يجب أن نردها. إذاً قوله: (اجبر برد اللام ما منه حذف) معناه: اجبر برد اللام ما منه حذفت اللام، قوله: (ألف) أي: في اللغة العربية (في جمعي التصحيح) المراد بجمعي التصحيح: جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم. فإن كان قد ألف رد هذا المحذوف فإنه يقول: (وحق مجبور بهذي توفية) الإشارة إلى جمعي التصحيح والتثنية أي: حقها أن يوفى ولا يحذف. وخلاصة هذين البيتين: أن الاسم إذا كان ثلاثياً فحذفت لامه؛ فإن كانت اللام ترد عند التثنية أو جمعي التصحيح وجب ردها، وإن كانت لا ترد بالتصحيح أو التثنية فإنه يجوز لك أن تردها، ويجوز ألا تردها. مثاله: دم، عندما تثنيها تقول: دمان، بدون رد اللام، وعندما تنسب إليها تقول: دموي، ودمي؛ لأنها لا ترد في التثنية، وإذا لم ترد بالتثنية فإنه يجوز في النسب أن أرد اللام وألا أرده. ومثله: أب، في التثنية نقول: أبوان، وعندما ننسب إلى أب نقول: أبوي، ولا نقول: أبي؛ لأن اللام إذا كانت ترد في التثنية وجب ردها في النسب. أيضاً: يد، نقول في تثنيتها: يدان، قال الله تعالى: بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ [المائدة:64]، وإذا أردنا أن ننسب نقول: يدوي، أو يدي؛ لأن اللام لا ترد في التثنية، وإذا لم ترد في التثنية فإنه يجوز لنا أن نردها عند النسب وألا نردها. وأخ نثنيها فنقول: أخوان، وننسب إليها فنقول: أخوي، ولا نقول: أخيّ؛ لأن اللام ترد في التثنية، فإذا ردت في التثنية وجب أن ترد في النسب. قال المصنف رحمه الله تعالى: [وبأخ أختاً وبابن بنتا ألحق ويونس أبي حذف التا]. يعني: ألحق أختاً وبنتاً بأخ وابن، فعندما تنسب إلى أخ تقول: أخوي، وعندما تنسب إلى ابن، تقول: ابني، أو إن حذفت الهمزة تقول: بنوي. إذاً: عندما أنسب إلى أخت ألحقها بأخ، فأقول في النسبة إليها: أخوي، وإذا أشكلت علينا النسبة هل هي إلى الأخ أو إلى الأخت فإن ذلك يعرف بالسياق. وبالمثل: ابن وبنت، وعندما نحذف همزة ابن نقول: بنوي. قوله: وبابن بنتا ألحق ويونس أبى حذف التا يونس قال: لا نحذف التاء من بنت وأخت وإنما ننسب إلى لفظها بدون حذف فنقول في أخت: أختيّ بالتاء. ونقول في بنت: بنتيّ. والأولى بالصواب قول يونس لأننا لو أخذنا به يزول عنا الالتباس. وهناك قول ثالث يقول: انسب إلى اللفظ بحذف التاء. يعني: تقول في أخت: أُخيّ، وفي بنت: بِنيّ، بحذف التاء؛ لأنها عند الجمع تحذف فيقال: بنات، ولا يقال: بنتات، ويقال: أخوات، ولا يقال أختات، فمادامت تحذف عند الجمع فإننا نحذفها عند النسب. فعندنا في بنت وأخت ثلاثة أقوال: الأول: أننا نجري أختاً وبنتاً مجرى أخ وابن. القول الثاني: أننا ننسب إليهما على لفظهما بدون حذف. القول الثالث: أننا ننسب إليهما على لفظهما مع الحذف.

النسبة إلى الثنائي الذي ثانيه حرف لين

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كلا ولائي]. فإذا كان المنسوب إليه ثنائياً، وثانيه ذو لين، يعني: أحد حروف اللين وهي: الألف والواو والياء. فإننا نضاعفه، فإذا أردنا أن ننسب إلى (لا) نقول: لائي ولا نقول: لئي، وبما أن آخر الثنائي الألف فلابد أن تقلب همزة عند المضاعفة. مثلاً إذا كان هناك رجل اسمه (لا). ورزقه الله ولداً وسماه عبد الله، وعبد الله هذا رزق ولداً سماه صالحاً فنقول نحن عنه: هو صالح بن عبد الله اللائي.

النسبة إلى الثلاثي المحذوف الفاء

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإن يكن كشية ما الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم]. (وإن يكن كشية) يعني: وإن يكن ثلاثياً مثل (شية)، ومعنى ما الفا عدم: ما حذفت فاؤه. نحن نعرف أن كل كلمة لها فاء وعين ولام، وشية محذوفة الفاء، والعين هي حرف الشين، واللام هي حرف الياء. والمحذوف الفاء وأصله واو؛ لأن أصل الكلمة (وشي). قوله: (فجبره وفتح عينه التزم). والجبر في باب النسب أن ترد المحذوف. (وفتح عينه التزم) العين بالنسبة إلى شية هي حرف الشين، وعلى هذا فالنسبة إلى شية هي: وشَويّ. إذاً: إذا حذفت فاؤه فإنه يجب فيه أمران: الأول: رد الفاء، والثاني: فتح العين. كذلك كلمة (عدة) عند النسبة إليها نقول: وعَديّ.

النسبة إلى الجمع

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [والواحد اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع]. قوله: كلمة أنصار جمع لكنها في الواقع تشبه الواحد، فينسب إليها أنصاري، على لفظها، وأما أنمار فإنها ليست جمعاً، فينسب إليها على لفظها، فيقال: أنماري، وأنبار يقال فيها: أنباري، لأنها ليست جمعاً في الأصل، لكن أنصار يدل على جمع، ويشبه الواحد في الوضع.

الاستغناء عن ياء النسب

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومع فاعل وفعَّال فعل في نسب أغنى عن اليا فقبل]. قوله: (ومع فاعل وفعَّال فعل) هذه ثلاث صيغ، (في نسب أغنى عن اليا)؛ لأن معناه أنه يصاغ على وزن فاعل، وعلى وزن فعَّال، وعلى وزن فَعَل، للنسبة عوضاً عن الياء، فيقال في الرجل كثير البيع للتمر: تامر، وكذلك الرجل كثير بيع اللبن، أو كثير شرب اللبن، يقال: لابن، ويقال إن رجلاً شكى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قول الحطيئة فيه: دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي فدعا عمر رضي الله عنه حسان بن ثابت وقال: ما تقول في قول الحطيئة هذا، هل هجاه أو مدحه؟ قال: يا أمير المؤمنين! إنه قد سلح عليه، أي أنه من أعظم الهجاء. فالطاعم هنا ليس معناه الذي طعم مرة واحدة ولكن معناه أنك ذو إطعام وذو كسوة فهو من باب النسبة على فاعل. والفعال كثير ولاسيما في الحرف، مثل بناء ونجار وحداد وصناع.

وأما فَعل فهو قليل، لكنه موجود، قال الشاعر: لست بليلي ولكني نهر لا أدلج بالليل ولكن أبتكر يعني ليس هو ممن يمشي في الليل، ولكنه يمشي بالنهار فهو نهر، نسبة إلى النهار. قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وغير ما أسلفته مقرراً على الذي ينقل منه اقتصرا]. يعني ما ذكره رحمه الله هو القواعد، وكان العرب هم الحكام في هذه الأبواب فيقولون: ليس لنا إلا أن نستسلم، فالذي يخالف ما ذكرت من القواعد يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه، ولهذا قال: (على الذي ينقل منه اقتصرا) مثل عبد شمس كان المفروض أن نقول: شمسي لكن يقال: عبشمي، وعبد الدار بدلاً من أن نقول داري نقول: عبدري.

الأصل في الوقف عند العرب أن يوقف على حرف ساكن، فلا وقف على متحرك ولا ابتداء بساكن، وما كان منوناً منصوباً وقفوا عليه بالألف، وعندهم في الوقف روم وإشمام ونقل وتسكين وتضعيف، وقد يقفون بهاء السكت، ولكل ذلك تفاصيل مذكورة.

الوقف

تعريف الوقف وكيفية الوقف على المنون

قال المؤلف رحمه الله: [الوقف تنويناً اثر فتح اجعل ألفا وقفاً وتلو غير فتح احذفا] الوقف معناه: قطع الكلام، يعني أن تقف على الكلمة أو الجملة أو الحرف أو ما أشبه ذلك، فتقطع الكلام. والوقف في القرآن بعضه وقف لازم وبعضه جائز وغير ذلك، ولكن البحث هنا من جانب أحكام آخر الموقوف عليه. يقول المؤلف: (تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً) تنويناً: مفعول مقدم باجعل، يعني: التنوين الذي جاء بعد فتح اجعله ألفاً، فتقول، في رأيت زيداً: رأيت زيدا، إذا وقفت، ولا تقول: رأيت زيد. قال: (وقفاً وتلو غير فتح احذفا)، تلو: مفعول مقدم باحذف، يعني: والتنوين الذي يكون تلو غير الفتح -وهو الضم والكسر- احذفه، فإذا قلت: مررت بزيدٍ، قلنا: هذا غلط. والصواب أن تقول: مررت بزيده؛ لأن ابن مالك يقول : احذف، والأمر للوجوب، إلا أن يدل عليه الدليل. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [تنويناً اثر فتح اجعل ألفا وقفاً وتلو غير فتح احذفا]. أي إذا وقف على الاسم المنون، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب نحو: رأيت زيداً وما فتحته لغير الإعراب كقولك في إيهاً وويهاً: إيها وويها. وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله، كقولك في جاء زيدٌ ومررت بزيدٍ: جاء زيدْ ، ومررت بزيدْ]. وقد ذكرنا أن ربيعة تقف على المنصوب بالسكون فتقول: رأيت زيد.

حكم حذف صلة الضمير في الوقف

قال المؤلف: [واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار] . الضمير له صلة معروفة؛ تقول: ضربته ضرباً شديداً، مررت به نائماً، هذه صلة، فيقول: احذف الصلة الوقف. قوله: (في سوى اضطرار)، أما في حال الاضطرار فلا تحذف؛ لأن لكل شيء حكمه. قوله: (صلة غير الفتح في الإضمار)، أي: صلة غير الفتح في الضمير، أما صلة المفتوح فلا تحذف، فتقول: رأيتها ، ببقاء الألف، ولكن إذا كان مضموماً أو مكسوراً تحذف صلتها، فتقول: زيد ضربتهُ، زيد مررت بهُ.

كيفية الوقف على إذاً

قال: [وأشبهت إذاً منوناً نصب فألفاً في الوقف نونها قلب]. (إذاً) تشبه المنون المنصوب، تقول: زيداً مررت به إذا، فهي تشبه المنون المنصوب، وإذا كانت تشبهه فعند الوقف نقلب نونها ألفاً، ولا نقول: إذاً بالنون. وهل يمكن أن يقف الإنسان على إذاً؟ والجواب: نعم؛ فتقول: (أكرمك إذا). وظاهر كلام المؤلف أنه لا فرق بين أن يكون هناك التباس أو لا، لأنني إذا قلت: أكرمك إذا ، قد تلتبس بإذا الشرطيه، لكن نقول: الأصل عدم ذلك، وأن معنى أكرمك إذاً، أي لأنك زرتني، ولهذا قال: (فألفاً في الوقف نونها قلب). وإعراب (نونها): نائب فاعل عند الكوفيين، لأنهم يجوزون تقديم الفاعل أو نائب الفاعل، ولكن البصريين يقولون: لا يجوز ذلك، فهي مبتدأ، و(قلب): فعل ونائب فاعل، والجملة خبرها. قال ابن عقيل : [إذا وقف على هاء الضمير، فإن كانت مضمومة نحو: رأيتهُ، أو مكسورة نحو: مررت بهِ، حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة، إلا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة نحو: هند رأيتها، وقف على الألف ولم تحذف. وشبهوا إذاً بالمنصوب المنون فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف].

كيفية الوقف على المنقوص

قال المؤلف رحمه الله: [وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذى التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفى]. حذف: مبتدأ، وأولى: خبر. والمنقوص: كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، مثل: القاضي. قوله: (ما لم ينصب) أي: وهو مرفوع أو مجرور؛ فهي ثلاثة شروط: أن يكون منقوصاً منوناً غير منصوب، فإذا تحققت الثلاثة فحذفها أولى من ثبوت فاعلما، تقول في (مررت بقاضٍ) عند الوقف: (مررت بقاضْ)، ويجوز (مررت بقاضي)، ولكن الحذف أولى، ومنه: فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ [طه:72] ، و(بما أنت قاضي)، وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ [الرعد:11] وأصلها: (من والي). فقوله: (أولى من ثبوت) أي: ويجوز الإثبات، لكن في القرآن لا نثبت إلا إذا كان هناك قراءة؛ لأن القرآن توقيفي. وقوله: (ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما)، فإن نصب المنقوص فهو على القاعدة الأولى، فتقف على تنويه بالألف، فتقول مثلاً: أكرمت راميا، أجبت داعيا، حكمت قاضيا. قال: (وغير ذي التنوين بالعكس) غير ذي التنوين هو المحلى بأل، وقوله (بالعكس) أي: بإثبات الياء، فتقول: جاء القاضي. وقوله (بالعكس) إذا عكسنا المسألة بالحكم والأولوية، صار يجوز الإثبات والحذف ولكن الأولى إثبات الياء، أقول: جاء القاضي، ويجوز: جاء القاض. قال الله تعالى: الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ [الرعد:9] ، والأولى: المتعالي، لكنه يجوز الحذف. فصار الحذف أولى في المنون والعكس في غير المنون. قال: (وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفى). مر: اسم فاعل من أرى. قال ابن عقيل رحمه الله: [إذا وقف على المنقوص المنون، فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف، نحو: رأيت قاضيا، فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي، فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض ، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير : (ولكل قوم هادي) . فإن كان المنقوص محذوف العين: كمر - اسم فاعل من أرى - أو الفاء: كيفى -علماً-]. قوله: (كيفي علماً) يفي في الأصل فعل مضارع، لكن لو سمي به شخص فله هذا الحكم. قال: [أو الفاء: كيفى -علماً- لم يوقف إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مري، وهذا يفي، وإليه أشار بقوله: (وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي). فإن كان المنقوص غير منون، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة نحو: رأيت القاضي، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود، نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي].

الوقف على الاسم المحرك الآخر

وجوه الوقف على الاسم المحرك الآخر

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو قف رائم التحرك أو أشمم الضمة أو قف مضعفا ما ليس همزاً أو عليلا إن قفا محركاً وحركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا]. قال الشارح: [إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها، فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في: هذه فاطمة أقبلت: هذه فاطمه. وإن كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. فالروم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي. والإشمام: عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة. وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزةً كخطأ، ولا معتلاً كفتى، وأن يلي حركة، كالجمل، فتقول في الوقف عليه: الجمل - بتشديد اللام - فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالحمل. والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشرطه: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، قابلا للحركة، نحو: هذا الضرُبْ، ورأيت الضرَبْ، ومررت بالضرِبْ. فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يوقف بالنقل كجعفر. وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف، نحو: باب وإنسان].

نقل الفتحة في غير المهموز الآخر

قال المؤلف: [ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوفٍ نقل]. نقل فتح، أي: من الآخر، في غير المهموز لا يراه عالم من البصريين، ونقل الكوفيون ذلك عن العرب، وعلى هذا فمذهبهم هو الصحيح. وقوله: (من سوى المهموز)، خرج به المهموز، فإنه إذا كان مهموز الآخر فإنه تنقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله على رأي الكوفيين والبصريين. تقول مثلاً: أنا أحب الدفْء، الأصل أن نقول: الدفء، ويجوز أن نقول: الدفأ على القولين جميعاً. قال: [والنقل إن يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع]. أفادنا المؤلف رحمه الله أنه إذا نقلنا الحركة إلى الساكن قبله، وكان هذا البناء لا نظير له في اللغة العربية، فإنه لا يجوز؛ لأننا نخرج بذلك عن الأوزان المعروفة في اللغة العربية، إلا في المهموز.

الوقف على تاء التأنيث في الاسم

قال المؤلف: [في الوقت تا تأنيث الاسم ها جعل إن يم يكن ساكن صح وصل] (في الوقت تا تأنيث الاسم جعل) يعني إذا وقفت على اسم مختوم بتاء التأنيث، فاجعله هاءً تقول: هذه فاطمه ، ولا تقول هذه فاطمت. وقول المؤلف: (تاء تأنيث الاسم)، خرج به تاء تأنيث الفعل مثل: هند قامت، ولا تقل: هند قامه، (ما لم يكن بساكن صح وصل)، فإن وصل بساكن صحيح قبله، فإنه يوقف عليه بالتاء، وهذا استثناء من الشطر الأول، وذلك مثل: أخت، فلا تقول: هذه أخه، بنت، فلا تقول: هذه بنه. أما إذا اتصل بساكن غير صحيح كما لو قلت: فتاة، فتقول في الوقف فتاه. قال المؤلف: [وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى]. (وقل ذا في جمع تصحيح) المشار إليه قلب التاء هاء، وجمع التصحيح هنا هو جمع المؤنث السالم، فجمع المؤنث السالم يقل فيه أن تجعل التاء هاء، فتقول: عندي مسلمات، ويقل أن تقول: عندي مسلماه، والأكثر أن تقول: مسلمات، قال الله تعالى: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ

مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ [التحريم:5] إذا وقفت على واحدة من هذه وقفت بالتاء. قوله: (وما ضاهى)، يعني ما شابهه، وهو الملحق به. قوله: (وغير ذين بالعكس) يعني: غير جمع المؤنث السالم والملحق به، فالأكثر فيه الوقوف على الهاء، ويجوز بالتاء لكنه قليل.

الوقف بهاء السكت في الفعل المعتل

قال المؤلف: [وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل]. الفعل المعتل الآخر يوقف عليه بهاء السكت يقول: [وليس حتماً في سوى ما كع أو كيع مجزوماً فراع مارعوا]. أي: ولكن ليس حتماً في سوى فعل كع، وهو فعل أمر من وعى، أي: أما (ع) فيجب أن يوقف عليها بهاء السكت، فتقول: القول عه، النار قه، بالوعد فه. قوله: (أو كيع مجزوماً) يعي: فعل مضارع إذا لم يجزم وقف عليه بالياء فيقال: فلان يعي، فإذا جزم كان آخره العين فيجب فيه وأمثاله هاء السكت تقول: لم يعه. قوله: (فراع ما رعوا) أي: راع ما راعاه النحويون أو اللغويون أو الجميع، والظاهر أن المقصود العرب.

كلام ابن عقيل في الوقف بالنقل في المهموز وبهاء السكت

قال الشارح رحمه الله تعال : [ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموز، فتقول عندهم: هذا الضَرْب، ورأيت الضَرَب، ومررت بالضَرِب، في الوقف على الضرْب، وهذا الرِدءُ، ورأيت الرِدَءَ، ومررت بالرِدِءِ في الوقف على الردء. ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز عندهم: رأيت الرِدَء ويمتنع: رأيت الضَرَب. ومذهب الكوفيين أولى، لأنهم نقلوه عن العرب]. أي: فهم متفقون في غير الفتح، وهو الضم والكسر. قال: [والنقل إن يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع]. يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلا إن كان الآخر همزة فيجوز، فعلى هذا يمتنع: هذا العِلمُ، في الوقف على العِلْم؛ لأن (فِعُلاً) مفقود في كلامهم، ويجوز: هذا الرِدُءْ؛ لأن الآخر همزة. في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل إن لم يكن بساكن صح وصل وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث: فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: هند قامت، وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحا، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء، نحو: بنت وأخت، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء، نحو: فاطمهْ، وحمزهْ، وفتاهْ، وإن كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء، نحو: هندات وهيهات]. ذكر (هيهات)؛ لأنه شبه الجمع، وهو اسم فعل ماض. قال: [وقل الوقف على المفرد بالتاء، نحو: فاطمت، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: هنداه، وهيهاه]. نقول في عنيزة ، عنيزه، أما: عنيزت فهو قليل. وكذلك: بريده، ويجوز: بريدت، لكنه قليل. قال رحمه الله: [وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل وليس حتماً في سوى ماكع أو كيع مجزوماً فراع مارعوا ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حذف آخره للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يعط: لم يعطه، وفي أعط: أعطه، ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذى حذف آخره قد بقى على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد، فالأول كقولك في ع و ق: عه، وقه، والثاني كقولك في لم يع ولم يق: لم يعه، ولم يقه].

الوقف على ما الاستفهامية

قال المؤلف: [وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف وليس حتماً في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاءم اقتضى]. قوله: (ما في الاستفهام)، يعني ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها وجوباً، انظر إلى قوله تعالى: عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ [النبأ:1] لو قال قائل: (عما يتساءلون) فهو خطأ. وتقول: لم فعلت كذا؟ ولا يجوز: لما فعلت كذا! قوله: (وأولها الها إن تقف)، أي إذا وقفت عليه فتقف بالهاء فتقول: إذا كان فعلي صواباً فلمه؟ يعني: لم تلمني؟ قوله: (وليس حتماً)، يعني يجوز أن تقول: لم، ويجوز: لمه. وكذلك إن جرت بالإضافة وجب حذف ألفها، لكن إلحاق هاء السكت بها إن جرت بالحرف جائز، وإن جرت بالاسم فهو واجب، ولهذا قال: [وليس حتماً في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاءك ما اقتضى]. فقوله: (اقتضاء م) كلمة (م) هنا استفهامية، يعني: أي اقتضاء اقتضى؟ فإذا وقفنا على (م) نقول: اقتضاء مه؟ وجوباً؛ لأنها انخفضت بالإضافة (بالاسم). وخلاصة البيتين أنك إذا جررت ما الاستفهامية وجب عليك حذف ألفها، وهل يلزمك أن تضيف إليها هاء السكت؟ الجواب: فيه تفصيل: فإن جرت بالحرف لم يجب، لكنه جائز، وإن جرت بالاسم وجب. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاءم اقتضى إذا دخل على ما الاستفهامية جار وجب حذف ألفها، نحو: عم تسأل؟ وبم جئت؟ واقتضاءم اقتضى زيد؟ وإذا وقف عليها بعد دخول الجار، فإما أن يكون الجار لها حرفاً أو اسماً، فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكت، نحو: عمه وفيمه، وإن كان اسماً وجب إلحاقها، نحو: اقتضاءمه، ومجيء مه].

الوقف بهاء السكت على ما حركته حركة بناء لازمة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ في المدام استحسنا]. قال الشارح: [يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة إعراب، كقولك في كيف: كيفه]. وكذلك يقال في أين: أينه؟ وقوله: (ووصلها بغير تحريك بنا أديم) يعني أن وصلها بغير تحريك بناء دائم شذ، وفي المدام استحسن. قال الشارح: [ولا يوقف بها على ما حركته إعرابية، نحو: جاء زيد، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي]. وقالوا: إن حركة الفعل الماضي تشبه الحركة الإعرابية لأنها تتغير، فإن الماضي قد يبنى على الضم كضربوا، وعلى السكون كضربت، فعلى هذا تقول: ضربَ، ولا يصلح أن أقول: ضربه! قال رحمه الله: [ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: قبل وبعد والمنادى المفرد، نحو: يا زيد، ويا رجل، واسم لا التي لنفى الجنس، نحو: لا رجل. وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في من عل: من علُه، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة]. والحاصل أنه أفادنا المؤلف رحمه الله أن الحركة إما أن تكون إعرابية، فهذه يمتنع إلحاق هاء السكت بها مطلقاً، أو تكون حركة بناء تشبه الحركة الإعرابية فكذلك أيضاً، مثل: ضرَبَ فعل ماض، فلا تقول: ضربه، ومثل جاء، فلا تقول: جاءه. أو تكون الحركة حركة بناء غير لازمة، فإلحاق هاء السكت جائز لكنه شاذ، مثل: من قبله، من بعده، من علـه. أو تكون حركة بناء لازمة، فالأحسن إلحاقها، مثل: كيفه وأينه وما أشبهها. قال المؤلف رحمه الله: [وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثراً وفشا منتظما]. قال الشارح: [قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك كثير في النظم، قليل في النثر، ومنه في النثر قوله تعالى: لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ [البقرة:259] . ومن النظم قوله: مثل الحريق وافق القَصَبَّا. فضعف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق، وهو الألف]. معناه أن لفظ الوصل قد يعطى حكم الوقف على التفصيل السابق. ومعنى: ((لَمْ يَتَسَنَّهْ)) أي لم يتغير.

الإمالة لغة لتميم ومن جاورهم من أهل نجد، وأما أهل الحجاز، ومنهم قريش فلا يميلون، والإمالة تكون بإضجاع الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة، ولا يكون ذلك إلا في مواضع معينة، فإن للإمالة أسباباً ولها موانع، فهي تتطلب تدقيقاً في الفهم حتى تستوعب.

الإمالة

قال المؤلف: [الإمالة الألف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما] قال الشارح رحمه الله: [الإمالة عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. وتمال الألف إذا كانت طرفاً بدلاً من ياء، أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ، فالأول كألف رمى ومرمى، والثانى كألف ملهى، فإنها تصير ياء في التثنية نحو ملهيان]. الإمالة كأنها والله أعلم من باب تحسين اللفظ، أو أنها لغة من اللغات. يقول المؤلف: (الألف المبدل من يا في طرف)، ومثل الشارح بألف (رمى) والدليل أنك لو وصلت بها تاء الفاعل انقلبت ياء، فتقول: رميت. قوله: (وكذا الواقع منه اليا خلف) أي التي تخلفه الياء وليس طرفاً فإنه أيضاً يمال، لكن دون مزيد أو شذوذ. فالألف لما كان يصلح أن تبدلها ياءً صح أن تضجع حتى تكون قريبة من الياء، ولهذا بعضهم فسر الإمالة بالإضجاع، وليس بالإنحاء، مثل ألف (رمى) حيث أضجعت ولم تكتب قائمة، وكذا النطق، فهي إضجاع في الواقع. قال الشارح: [واحترز بقوله: (دون مزيد أو شذوذ) مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: قُفَيٌّ، أو في لغة شاذة كقول هذيل في (قفا) إذا أضيف إلى ياء المتكلم: قَفَيَّ. وأشار بقوله: (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الإمالة تمال وإن وليتها هاء التأنيث كفتاة]. هنا فائدة في الحاشية، وهي أن حكم الإمالة الجواز، فالحمد لله أنه لا يوجد منها شيء واجب، فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز لا للوجوب، وذكر أن الإمالة لغة تميم ومن جاورهم، يعني أن غالب أهل نجد يميلون، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً. قال المؤلف: [وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كماضي خف ودن] أي: بدل عين الفعل إذا كان يئول إلى فلت، مثل (خاف) فعينها الألف، وتئول عند نسبتها إلى تاء المتكلم إلى فلت، فتقول: خفت، ونام: نمت. ودن: فعل أمر من دان يدين، فعندما تضيفها إلى تاء الفاعل تقول: دنت، فيقول: بدل عين الفعل أيضاً تمال. قال ابن عقيل : [أي: كما تمال الألف المتطرفة -كما سبق- تمال الألف الواقعة بدلاً من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء؛ سواء كانت العين واواً كخاف، أو ياء كباع وكدان، فيجوز إمالتها كقولك: خفت، ودنت، وبعت. فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ -بضم الفاء- امتنعت الإمالة، نحو: قال وجال، فلا تملها، كقولك: قلت، وجلت] . أي: فالإمالة غالباً تكون بين الفتحة والكسرة، فأما الضمة فليس فيها إمالة، ولذلك فإن: قال وباع وخاف، لا نميل الألف فيها، لأنها عند إسنادها إلى تاء الفاعل تكون على وزن فُلْتُ، وهل يصح أن أقول: لأنها واوية؟ الجواب: لا؛ لأن (خاف) واوية، بدليل المصدر: خاف يخاف خوفاً، لكنها عند إسنادها إلى التاء تصير: خفت، مثل نام ينام نمت، مع أنها واوية، فإذاً نقول كما قال المؤلف: إذا كانت الألف في الأجوف عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل على وزن فِلتُ، جازت الإمالة، وإن كانت على وزن فُلتُ لم تجز الإمالة. قال المؤلف: [كذاك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف أو مع ها كجيبها أدر]. قال ابن عقيل : [كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياء: متصلة بها نحو: بيان، أو منفصلة بحرف نحو: يسار، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أدر جيبها، فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة، لبعد الألف عن الياء، نحو بيننا، والله أعلم] . قال المؤلف: [كذاك ما يليه كسر أو يلي تالي كسر أو سكون قد ولي كسراً وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد]. قال ابن عقيل : [أي: كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة، نحو: عالم، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة، نحو: كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن، نحو: شِملال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها. وكذلك يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو: هذان درهماك]. قال المؤلف رحمه الله: [وحرف الاستعلاء يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را إن كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل كذا إذا قدم ما لم ينكسر أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر]. قال ابن عقيل : [حروف الاستعلاء سبعة، وهي: الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف]. وهي مجموعة في قولك: خص ضغط قظ. قال الشارح: [وكل واحد منهما يمنع الإمالة إن كان سببها كسرة ظاهرة أو ياءً موجودة ووقع بعد الألف

متصلاً بها كساخط وحاصل، أو مفصولاً بحرف كنافق وناعق، أو حرفين كمناشيط ومواثيق . وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يعطى للراء التي هي غير مكسورة، وهي المضمومة نحو: (هذا عِذارٌ)، والمفتوحة نحو: (هذان عذاران)؛ بخلاف المقصورة على ما سيأتي إن شاء الله. وأشار بقوله: (كذا إذا قدم) إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الإمالة ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة، فلا يمال نحو: صالح وظالم وقاتل، ويمال نحو: طلاب وغلام وإصلاح]. قال المؤلف: [وكف مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا أجفو] قال الشارح : [يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة غلبتهما المكسورة وأميلت الألف لأجلها، فيمال نحو: على أبصارهم، ودار القرار، وفهم منه جواز إمالة نحو (حمارك)؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى]. قال المؤلف: [ولا تمل لسبب لم يتصل والكف قد يوجبه ما ينفصل]. قال الشارح: [إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر، بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يمال (أتى قاسم) بخلاف (أتى أحمد)] قال المؤلف: [وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا] قال الشارح: [قد تمال الألف الخالية من سبب الإمالة لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو عمادا لمناسبة الألف الممالة قبلها وكإمالة ألف (تلا) كذلك]. أي: (تلا) معطوفة على (عمادا) فأمليت ألفها لمناسبة الإمالة في الكلمة قبلها. قال المؤلف: [ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا] قال الشارح: [الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة، فلا يمال غير المتمكن إلا سماعاً؛ إلا ها ونا فإنهما يمالان قياسا مطردا نحو (يريد أن يضربها)، ومر بنا]. الأسماء المتمكنة هي الأسماء المعربة، فكل الأسماء المبنية لا تمال إلا اسمين فقط، وهما (ها) التي هي ضمير المؤنث و(نا) التي هي ضمير المتكلم المعظم نفسه أو الذي معه غيره. قال المؤلف: [والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تُكف الكلف كذا الذي تليه ها التأنيث في وقف إذا ما كان غير ألف]. قال الشارح: [أي: تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلاً ووقفاً، نحو: (بشرر) (وللأيسر مِل) وكذلك يمال ما وليه هاء التأنيث من نحو قيِّمة ونعمة]. الإمالة هنا إمالة حركة وهي الفتحة، بحيث تكون بين الفتحة والكسرة.

معرفة تصاريف الكلمات مهم جداً، فمن الكلمات العربية ما يتصرف ومنها ما لا يتصرف، والذي يتصرف منها قد تكون حروفه أصلية وقد يكون فيها ما هو زائد، وقد يحذف بعض حروفها الأصلية، فمن المهم أن يميز الطالب جميع ذلك.

التصريف

عدم دخول الصرف في الحرف وما أشبهه

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [التصريف حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا ومنتهى اسم خمس أن تجردا وإن يزد فيه فما سبعا عدا وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم وفِعُلٌ أهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنتهاه أربع إن جردا وإن يزد فيه فما ستاً عدا]. التصريف: علمٌ يعرف به أحكام الكلمة من حيث التغيير وردها إلى الأصول بزيادة أو حذف. فهو لا يتعلق بآخر الكلمة، وإنما يتعلق بأوائلها وأواسطها هل فيها تغيير أو لا؟ وكذلك في أوزانها هل فيها زيادة أو نقص. وفي الحقيقة ليست فائدته كفائدة النحو؛ لأن النحو فائدته عظيمة جداً، لكنه فيه فائدة عظيمة أيضاً، حيث تعرف به حركة الكلمة في أولها وفي وسطها، هذه مثلاً من باب كذا، أو من باب كذا، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. والتصريف لا يدخل على جميع الكلمات؛ ولهذا يقول: (حرف وشبهه من الصرف بري). حرف: مبتدأ. وشبهه: معطوف عليه. وبريء: خبر المبتدأ، وساغ الابتداء بالنكرة لأجل التقسيم، و ابن مالك يقول: (لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد). وقوله: (وشبهه)، شبه الحرف نوعان: أحدهما من الأسماء، والثاني من الأفعال، فالذي من الأسماء هو الأسماء المبنية، فكل اسم مبني فهو بريء من التصريف، فمثل: (أنا) لا تستطيع أن تقول وزنها فَعَلَ، (نحن): لا تستطيع أن تقول: وزنها: فَعْلُ، لأن كل اسم مبني فلا تصريف فيه إطلاقاً ولا تجرى فيه الموازين الصرفية. وأما النوع الثاني: فهو كل جامد من الأفعال فإنه لا يدخل فيه التصريف، مثل: ليس وعسى. فصارت الأشياء البريئة من الصرف ثلاثة: الحرف، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة. (وما سواهما بتصريف حري)، يعني: جدير بالتصريف ما سوى الحرف وشبهه، فدخل في ذلك جميع الأسماء المعربة وجميع الأفعال المتصرفة.

لا يدخل الصرف على كلمة حروفها أقل من ثلاثة

قوله: (وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا) يعني: لا يمكن أن يوجد ما يقبل التصريف وهو أدنى من ثلاثة أحرف أبداً. المعنى: أن كل ما يقبل التصريف من الأسماء والأفعال فإنه لا يقل عن ثلاثة أحرف، إلا ما غير، يعني: ما دخل فيه إعلال بحذف، فهذا ربما يقل عن ثلاثة أحرف، فمثل: (يد) حرفان ومع ذلك فإنها مما يدخله التصريف، لكن فيها حذف، والحذف هنا ليس سببه قاعدة تصريفية، بل حذف اعتباطاً، أي: نطقت بها العرب هكذا. وعلى هذا فنقول: كل قابل للتصريف من فعل أو اسم أو حرف فإنه لا يمكن أن ينقص عن ثلاثة أحرف إلا أن يعتريه تغيير، فمثلاً: فِ، فعل أمر قابل للتصريف، لأن أصله ثلاثي (وفي) لكن حذف منه حرفان. قوله: (ومنتهى اسم خمس إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعاً عدا) أي: المجرد من الزيادة في الاسم منتهاه خمس، والمزيد منتهاه سبع، فلا يمكن أن تجد كلمة من الأسماء العربية تزيد على سبعة أحرف أبداً إذا كانت مزيدة، ولا على خمسة إذا كانت مجردة، مثال المجرد

الثلاثي: فلس، والرباعي جعفر، والخماسي: سفرجل. ومثال المزيد إلى سبعة: احرنجام. قال: (وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم). غير الآخر يشمل أول الثلاثي وثانيه. يقول: (افتح وضم واكسر). فإذا كان الأول والثاني في كل واحد منهما ثلاث لغات في ثلاث حركات، فتكون تسعة أوجه، قال المؤلف: (وزد تسكين ثانيه) فتكون اثني عشر وجهاً؛ لأن تسكين الثاني يكون مع الحركات الثلاث للأول. إذاً: الاسم الثلاثي يكون له اثنتا عشرة صورة بالنسبة للحركات، في أوله وفي وسطه. مثال: فتح الأول مع فتح الثاني: قلم. وفتح الأول مع كسر الثاني: حَذِر. وفتح الأول مع ضم الثاني: عَضُد. وفتح الأول مع تسكين الثاني: قَيْد. وأمثلة ضم الأول مع الحركات الثلاث والسكون: صُرد ودُئِل وعُنُق وقُفْل. وأمثلة كسر الأول مع الحركات الثلاث والسكون: عِنبْ وإِبِل وحِبْك وعِلْم. وسيأتي أن فِعُل أهمل، أي: وزن: حِبُك، والعكس يقلك أي: فُعِل، فتكون للاسم الثلاثي عشرة أوزان. قوله: (وفِعُل أهمل)، يعني: أن العرب لم تنطق بكلمة فِعُل، بل أهملته، ولكن المؤلف ذكره إتماماً للتقسيم والحصر، على أن بعضهم قال: إنه غير مهمل لكنه نادر. قال: (والعكس يقل)، أي: فُعِل مثل سُئِل. أي: يقل في الأسماء؛ ولهذا يقول: (والعكس يقل لقصدهم) يعني: لقصد العرب (تخصيص فعل بفُعِل)، يعني: أنهم قل نطقهم بِفُعِل في الاسم؛ لأنهم نقلوا هذا الوزن إلى الفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول، هنا (فعل) ليس المقصود الميزان، إنما المقصود اسم الكلمة، يعني: قصدوا أن يكون فُعِل من خصائص الأفعال. ثم انتقل المؤلف إلى حكم الفعل الثلاثي، قال: (وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن). هذه أوزان الفعل انتقل إليها المؤلف بعد ذكر أوزان الاسم، قال: (وافتح وضم واكسر الثاني) ولم يتكلم عن الأول، لأن الأول مفتوح في الأفعال، والأفعال لا يضم أولها إلا إذا بنيت للمجهول، وقد ذكره بقوله: (وزد نحو ضمن). وأمثلته: نبدأ بالضم فنقول: عَظُم، ومثال بالكسر: شرب، فرح، ومثال الفتح: وقف وقعد. وزد نحو ضمن، وهو مضموم الأول مكسور الثاني، ويكون كذلك إذا كان مبنياً للمجهول. فصارت أوزان الفعل الثلاثي أربعة. قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [التصريف حرف وشبهه من الصرف برى وما سواهما بتصريف حري التصريف عبارة عن علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها. وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرى يعني: أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيداً]. ومنتهى اسم خمسٌ إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعاً عدا الاسم قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة. فالمزيد فيه هو: ما بعض حروفه ساقطٌ وضعاً، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو: احر نجام واشهيباب]. أي: من اشهاب شهيباباً، مثل: احمارَّ يحمارُّ احمراراً. قال: [والمجرد عن الزيادة هو: ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كَفلْس، أو رباعي كجعفر، أو خماسي -وهو غايته- كسفرجل]. ما لا يسقط شيء من حروفه هو المجرد، فمثلاً فَلْسْ على وزن فَعْلْ لا يسقط شيء من حروفه، لكن مثلاً إذا قلت: مصطفى، فهذا مزيد، وأصله من الصفوة، فالحروف الأصلية فيه هي الصاد والواو، التي هي الألف المقصورة. وعلامة الحرف الزائد أن ينطق به في الميزان، وأما الأصل فتكرر له حروف الميزان، مثل جعفر، وزنه: فعلل، وسفرجل، وزنه فعلل. أما قنديل فزنه: فعليل. إذاً: الياء زائدة في قنديل، وقائم وزنه: فاعل، ما دام نطقت بالألف في الميزان بلفظها فهي زائدة.

أوزان الثلاثي من الأسماء

قوله: (ومنتهى اسم خمس إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعاً عدا) أي: المجرد من الزيادة في الاسم منتهاه خمس، والمزيد منتهاه سبع، فلا يمكن أن تجد كلمة من الأسماء العربية تزيد على سبعة أحرف أبداً إذا كانت مزيدة، ولا على خمسة إذا كانت مجردة، مثال المجرد الثلاثي: فلس، والرباعي: جعفر، والخماسي: سفرجل. ومثال المزيد إلى سبعة: احرنجام. قال: (وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم). غير الآخر يشمل أول الثلاثي وثانيه. يقول: (افتح وضم واكسر). فإذا كان الأول والثاني في كل واحد منهما ثلاث لغات في ثلاث حركات، فتكون تسعة أوجه، قال المؤلف: (وزد تسكين ثانيه) فتكون اثني عشر وجهاً؛ لأن تسكين الثاني يكون مع الحركات الثلاث للأول. إذاً: الاسم

الثلاثي يكون له اثنتا عشرة صورة بالنسبة للحركات، في أوله وفي وسطه: مثال فتح الأول مع فتح الثاني: قلم. وفتح الأول مع كسر الثاني: حَذِر. وفتح الأول مع ضم الثاني: عَضُد. وفتح الأول مع تسكين الثاني: قَيْد. وأمثلة ضم الأول مع الحركات الثلاث والسكون: صُرَد ودُئِل وعُنُق وقُفْل. وأمثلة كسر الأول مع الحركات الثلاث والسكون: عِنَبْ وإبِل وحِبُك وعِلْم. وسيأتي أن فِعُل أهمل، أي: وزن: حِبُك، والعكس يقل أي: فُعِل، فتكون للاسم الثلاثي عشرة أوزان. قولـه: (وفِعُل أهمل)، يعني: أن العرب لم تنطق بكلمة فِعُل، بل أهملتـه، ولكن المؤلف ذكره إتماماً للتقسيم والحصر، على أن بعضهم قال: إنه غير مهمل لكنه نادر. قال: (والعكس يقل)، أي: فُعِل، مثل: سُئِل. أي: يقل في الأسماء؛ ولهذا يقول: (والعكس يقل لقصدهم) يعني: لقصد العرب (تخصيص فعل بفُعِل)، يعني: أنهم قل نطقهم بِفُعِل في الاسم؛ لأنهم نقلوا هذا الوزن إلى الفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول، هنا (فِعْل) ليس المقصود الميزان، إنما المقصود اسم الكلمة، يعني: قصدوا أن يكون فُعِل من خصائص الأفعال.

أوزان الثلاثي من الأفعال

ثم انتقل المؤلف إلى حكم الفعل الثلاثي، قال: (وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن) هذه أوزان الفعل انتقل إليها المؤلف بعد ذكر أوزان الاسم، قال: (وافتح وضم واكسر الثاني) ولم يتكلم عن الأول، لأن الأول مفتوح في الأفعال، والأفعال لا يضم أولها إلا إذا بنيت للمجهول، وقد ذكره بقوله: (وزد نحو ضمن). وأمثلته: نبدأ بالضم فنقول: عَظُم، ومثال الكسر: شرِب وفرِح، ومثال الفتح: وقف وقعد. (وزد نحو ضمن) وهو مضموم الأول مكسور الثاني، ويكون كذلك إذا كان مبنياً للمجهول. فصارت أوزان الفعل الثلاثي أربعة.

كلام ابن عقيل في شرح الأبيات الأولى من باب التصريف

قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: [التصريف حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري التصريف عبارة عن علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها. وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا يعني: أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا إن كان محذوفاً منه، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيداً]. ومنتهى اسم خمسٌ إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعاً عدا الاسم قسمان: مزيد فيه، ومجرد عن الزيادة. فالمزيد فيه هو: ما بعض حروفه ساقطٌ وضعاً، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو: احرنجام واشهيباب]. أي: من اشهاب اشهيباباً، مثل: احمارَّ يحمارُّ احمراراً. قال: [والمجرد عن الزيادة هو: ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كَفلْس، أو رباعي كجعفر، أو خماسي -وهو غايته- كسفرجل]. ما لا يسقط شيء من حروفه هو المجرد، فمثلاً: فَلْسْ على وزن فَعْلْ لا يسقط شيء من حروفه، لكن مثلاً إذا قلت: مصطفى، فهذا مزيد، وأصله من الصفوة، فالحروف الأصلية فيه هي الصاد والفاء والواو، التي هي الألف المقصورة. وعلامة الحرف الزائد أن ينطق به في الميزان، وأما الأصل فتكرر له حروف الميزان، مثل جعفر، وزنـه: فعلل، وسفرجل، وزنـه فعلل. أما قنديل فوزنـه: فعليل. إذاً: الياء زائدة في قنديل، وقائم وزنه: فاعل، ما دام نطقت بالألف في الميزان بلفظها فهي زائدة.

أوزان الاسم الثلاثي

قال رحمه الله: [وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانية تعم] العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: قُفْل وعُنُق ودُئِل وصُرَد، ونحو: عِلْم وحِبُك وإِبِل وعِنَبْ، ونحو: فَلْس وفَرَس وعَضُد وكَبِد]. قُفْل وعُنُق ودُئِل وصُرَد، جاءت وحدها لأنها مضمومة الأول والثاني بالحركات الثلاث والسكون، قُفْل على وزن فُعْل، عُنُق على وزن فُعُل، دُئِل: فُعِل، صُرَد: فُعَل. ومع كسر الأول: عِلْم على وزن: فِعْل، حبك على وزن فِعُل، وإبل على وزن: فِعِل، وعِنَب: فِعَل. ونحو فَلْس هذا مفتوح الفاء: فَلْس: فَعْل، فَرَسْ: فَعَلْ، عَضُد: فَعُل، كَبِد: فَعِل. فهذه اثنا عشر. قال رحمه الله: [وفِعُل أهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فِعْل بفُعِلْ]. يعني: أن من الأبنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل. فالأول: ما كان على وزن فِعُل بكسر الأول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك. والثاني: ما كان على وزن فُعِل بضم الأول وكسر الثاني كدُئِل، وإنما قلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفِعْل ما لم يسم فاعله كضُرِب وقُتِل.

أوزان الفعل الثلاثي

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنتهاه أربع إن جردا وإن يزد فيه فما ستاً عدا الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة. وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثة لفَعَل الفاعل، وواحد لفُعِل المفعول. فالتي لفَعَل الفاعل: فَعَل -بفتح العين- كضَرب، وفَعِل -بكسرها- كشَرِب، وفَعُل -بضمها- كشَرُف. والذي لفعل المفعول فُعِل بضم الفاء وكسر العين كضُمِن. ولا تكون الفاء في المبنى للفاعَل إلا مفتوحة؛ ولهذا قال المصنف: (وافتح وضم واكسر الثاني) فجعل الثاني مثلثاً وسكت عن الأول، فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

أوزان الرباعي والخماسي من الأسماء

قال المؤلف رحمه الله: [لاسم مجرد رباعٍ فعلل وفِعلُلُ وفِعْلَل وفُعْلُل ومع فعل فعلل وإن علا فمع فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا كذا فُعَلِّل وفِعلَلٌ وما غاير للزيد أو النقص انتمى] قال الشارح: [الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان: الأول: فعلل، بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: جعفر. الثاني: فعلل، بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زبرج. الثالث: فعلل، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: درهم وهجرع. الرابع: فعلل، بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو: برثن. الخامس: فِعَلٌّ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو: هزبر. السادس: فُعْلَل، بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جُخْدَب. وأشار بقوله: فإن(علا إلخ) إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة: الأول: فَعَلَّل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه، نحو: سفرجل. الثاني: فَعْلَلِل، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، نحو: جَحْمَرِش]. والجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، ومن الإبل الكبيرة السن. قال: [الثالث: فُعَلِّل بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه، نحو: قُذَعْمِل. الرابع: فِعْلَلٌّ، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعْب. وأشار بقوله: (وما غاير إلخ) إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما مزيد فيه؛ فالأول: كيد ودم، والثاني: كاستخراج واقتدار].

تمييز الحرف الزائد من الأصلي

قال المؤلف رحمه الله: [والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذي]. قال الشارح: [الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: ضارب ومضروب]. هذه قاعدة بينة، يقول: الحرف الذي في الكلمة إن يلزم -يعني: يستمر في كل تصاريفها- فهو أصلي، وإن سقط في بعض التصاريف فهو زائد. فمثل: ضرب، فيها ثلاثة أحرف الضاد والراء والباء، إن سقط واحد من هذه الثلاثة في بعض التصاريف فهو زائد، وإن بقيت في كل التصاريف فهي أصول، فتقول: ضارب، فجاءت الضاد والراء والباء، لكن هنا زيادة وهي الألف؛ لأن الألف تسقط في بعض التصاريف. ومضروب، جاء فيها الضاد والراء والباء، فهي أصول، وجاء فيها ميم وواو فهما زائدان. خرج: الخاء والراء والجيم، فهذه الثلاثة لا تسقط في كل التصاريف، تقول: استخرج، فحروف خرج أصول، والهمزة والسين والتاء زوائد. مستخرج: الخاء والراء والجيم أصول، والميم والسين والتاء زوائد، وعلى هذا فقس. فإذا قال لك قائل: ما هو الأصلي من حروف الكلمة؟ فقل: هو الذي يلزم في كل التصاريف. قوله: (والذي لا يلزم الزائد) الذي: مبتدأ، والزائد: خبره. ومثل المؤلف بقوله: (مثل تا حتذي) والواقع أن (احتذي) فيها حرفان زائدان، وهما الهمزة والتاء، والمؤلف ما أراد أن يحصر في هذا المثال كل الحروف الزوائد، بل أراد أن يضرب مثلاً لحرف زائد فقط، فالتاء زائدة. وحروف الزيادة يجمعها قول الشاعر: سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل (أمان وتسهيل) قال الشارح: [وإن كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه، فإذا قيل: ما وزن ضارب؟ فقل: فاعل، وما وزن جوهر؟ فقل: فوعل، وما وزن مستخرج؟ فقل: مستفعل. هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرف أصلي، فإن كان ضعفه عبر عنه بما عبر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله: وإن يك الزائد ضعف أصلى فاجعل له في الوزن ما للأصل]. هذا مستثنى، فيلاحظ أن الزائد بلفظه اكتفي، إلا في هذه المسألة، فإذا كان الزائد مضعف الأصلي فإنه يجعل له ما للأصل، فإذا كان الزائد تضعيف العين فإنا نضعف العين، ولهذا قال: (وإن يك الزائد ضعف أصلي فاجعل له في الوزن ما للأصل) قال الشارح: [فتقول في وزن اغدودن: افعوعل، فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضعفها، وتقول: في وزن قتَّل: فعَّل، ووزن كرَّم: فعَّل، فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه، فلا تقول: في وزن اغدودن: افعودل، ولا في وزن قتَّل: فعتل، ولا في وزن كرِّم: فَعْوَل]. قال المؤلف: [واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم]. قال الشارح: [المراد بسمسم الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف، وذلك نحو: لمَلِم، أمر من لَمْلَم، وكَفْكَفْ، أمر من كَفْكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة لُمَّ وكُفَّ، فاختلف الناس في ذلك، فقيل: هما مادتان، وليس كفكف من كف ولا لملم من لم، فلا تكون اللام والكاف زائدتين. وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف. وقيل: هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لَمَّمَ وَكَفَّفَ، ثم أُبدل من أحد المضاعفين لام في لملم وكاف في كفكف].

زيادة الألف

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين]. بدأ المؤلف رحمه الله يبين مواضع الزيادة، وقد ذكرنا حروف الزيادة، فحروف الزيادة لها مواضع، الأول كما قال: كل ألف صاحب أكثر من أصلين فهو زائد، أي: فإن صاحب أصلين فليس بزائد، فمثل (قال) فيه ألف لكنه ما صاحب إلا أصلين وهما القاف واللام؛ لكن (قاتل) الألف فيه صاحب أكثر من أصلين، وهي: القاف والتاء واللام، فكل ألف صاحب أكثر من أصلين فهو زائد بغير مين، أي بغير كذب. قال الشارح: [إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها، نحو: ضارب وغضبى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل كإلى، وإما بدل من أصل كقال وباع]. إلى بكسر الهمزة زنة رضا، وهي النعمة، وهي واحدة الآلاء في نحو قوله تعالى: فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ [الرحمن:13].

زيادة الياء والواو

قال المؤلف: [واليا كذا الواو إن لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا] قال الشارح: [أي: كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول، فإنه يحكم بزيادتهما إلا في الثنائي المكرر]. فالأول: كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز. والثاني: كيؤيؤ -لطائر ذي مخلب- ووعوعة، مصدر وعوع إذا صوت. فالياء والواو في الأول زائدتان وفي الثاني أصليتان]. الياء في (صيرف) صاحب أكثر من أصلين: الصاد والراء والفاء، إذاً فالياء في صيرف زائدة، ولنا أن نعرف أنها زائدة بغير ما قال المؤلف، يعني: إذا اشتبهت عليك فصرفها إلى تصاريف أخرى، فقل: الصيرف هو الذي يصرف الدراهم والدنانير، فهو من صرف، فعرفنا الآن أن الياء زائدة، حتى لو لم يعطنا المؤلف هذه القاعدة.

زيادة الهمزة والميم

قال المؤلف رحمه الله: [وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا] قال الشارح: [أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول؛ كأحمد ومكرم، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما، كإبل ومهد]. همزة أحمد سبقت ثلاثة أصول: حاء وميم ودال، فالهمزة إذاً زائدة، لكن همزة (سأل) غير زائدة، لأنها لم تسبق ثلاثة أصول. وهمزة أخرج زائدة؛ لأنها سبقت ثلاثة أصول. والميم إذا سبقت ثلاثة أصول فهي زائدة، مثل: مكرم، سبقت: كاف راء ميم، إذاً هي زائدة. قال المؤلف: [كذاك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها ردف]. قال الشارح [أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين، نحو: حمراء وعاشوراء وقاصعاء. فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء ورداء، فالهمزة في الأول بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد كماء وداء].

زيادة النون

قال المؤلف: [والنون في الآخر كالهمز وفي نحو غضنفر أصالة كفي] قال الشارح: [النون إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زعفران وسكران. فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو: مكان وزمان. ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان، كغضنفر]. قال المؤلف: [والتاء في التأنيث والمضارعه ونحو الاستفعال والمطاوعه]. قال الشارح: [تزاد التاء إذا كانت للتأنيث كقائمة، وللمضارعة نحو: أنت تفعل، أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج، أو مطاوعة فعَّل نحو: علَّمته فتعلم، أو فعلل كتدحرج]. قال المؤلف: [والهاء وقفاً كلمه ولم تره واللام في الإشارة المشتهره]. قال الشارح: [تزاد الهاء في الوقف نحو لمه ولم تره، وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه].